

سَنَوَاتُ مَا قَبْلَ الثَّوْرَةِ

يناير ١٩٣٠ - ٢٣ يوليو ١٩٥٢

صَبْرِي أَبُو المَجْد

الجزء الثاني



المكتبة العامة للكتاب

١٩٨٨

صبرى أبوالمجد



الى أرواح هؤلاء : أهلى هذا الكتاب

● الى كل شهيد ، قاتل وقتل في سبيل الله والوطن وروى بدمه الطاهر
ثرى مصر الطاهر .

● الى كل مواطن مصرى ، وإلى كل مواطنة مصرية آمن بحق بلده ، فى
الحرية والاستقلال والديمقراطية وبذل جهدا - أى جهد - لتحقيق ما يؤمن به .

● الى كل من قال ، أو كتب ، أو أذاع أو نشر ، أو تفنى بكلمة حب
فى مصر ، لخير مصر ، ولتحرير مصر .

● الى أرواح كل زعمائنا وقادتنا الأخيار الذين عشقوا مصر ووقفوا على
خدمتها أرواحهم ، وأموالهم ، وأهلهم وحافظوا عنها ضد كل قوى
البغى والظلم فأسابوا أم أخطأوا : أرواح أحمد عرابى ، عبد العال
حلمى ، على فهمى الديب ، طلبة عصمت ، محمود سامى البارودى ، يعقوب
سامى ، محمد عبيد ، وعبد الله نديم وغيرهم ، وغيرهم ممن أشعلوا أهم ثورات
القرن التاسع عشر - ثورة ١٨٨١ - ثم كانوا - بسبب التدخل الأجنبى والخيانة
والرشوة - وقودها وشحايها : الى أرواح مصطفى كامل ، ومحمد فريد
وعلى فهمى كامل ، وأحمد لطفى ، وأحمد فائق وعبد اللطيف الصوفانى
وعبد العزيز الصوفانى ، وأمين ، وعبد الرحمن الرافعى ، وعبد الحميد سعيد ،
ومحبوب ثابت وحافظ رمضان ، ومحمد محمود جلال ، وعبد المقصود
وعبد الغفار وعبد الحليم متولى ، وفكرى أباطة ، وغيرهم وغيرهم من أبناء الحزب
الوطنى الذين ملكوا وما تركوا وكانوا خير الإبناء فى مدرسة الصوفية الوطنية
المصرية .

● الى أرواح محمد عبده وقاسم أمين ، وطلعت حرب وأحمد شوقي ،
وحافظ إبراهيم وغيرهم ، وغيرهم من ذوى الفكر المستنير الذين ساهموا فى
حركات الإصلاح الاقتصادية والأدبية والفكرية .

● ثم الى ارواح سعد زغلول ومحمد محمود ، واسماعيل صدقي ،
وعبد الخالق ثروت ، وعدلى يكن ، وعبد العزيز فهمى ولطفى السيد ، ومصطفى
النحاس ، ومكرم عبيد ، وأحمد ماهر ، ومحمود فهمى النقراشى ، وغيرهم وغيرهم
من شاركوا فى إشعال ثورة ١٩١٩ ، فى بداياتها الأولى وكان لهم جهدهم الذى
لا ينكر وفضلهم الذى يجب أن يذكر ويذكر ، ويذكر ! .

● الى ارواح حسن البنا ، وأحمد حسين ، ومصطفى الوكيل الذين
نحتروا فى الصخر أفكارا جديدة . وكاتبوا جنيودا أوفياء لدينهم ، ولصالحهم
الحيوية .

● الى ارواح كل هؤلاء وأمثالهم ومن على شاكلتهم ، الى تلاميذهم
وأنصارهم ، ومن اقتدى بهم : أهلى كتابى هذا ، عن سنوات ما قبل ثورة
٢٣ يوليو ١٩٥٢ : تلك الثورة التى شاركوا جميعا فى التمهيد لها .

والله ولى التوفيق ؟

صبرى أبو المجد

يوليو ١٩٨٨

مقدمة ومدخل الى الكتاب :

مصر فى ٦٠ سنة [١٨٦٥ - ١٩٢٥]

ايجائيات وسلييات : « ما لنا ، وما علينا »

عندما بدأت اكتب - فى مجلة المصور القاهرية - عن سنوات ما قبل الثورة - ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ - لم اكن اتوقع ان استمر طويلا فى الكتابة ، كما لم اكن اتوقع ان تستقبل كلمتى بتلك الدرجة من الحماس والفرحة والقبول ، كنت فى البداية ، اعتقد ان قرائى سوف يكونون من أولئك الذين عاشوا ، وعاشوا تلك السنوات والذين يمكن ان يروا فى كتابتى انمكاسا ، لماض عاشوه ، احبوه ، أم كرهوه ، شقوا ، أو نعموا به : سيرون انفسهم فيما اكتب ، وساعيد عليهم ذكريات علققت بنفوسهم ، ووجدانهم .

وما ان مضيت فى الكتابة بضعة أسابيع حتى اكتشفت ، فيما تلقيت من رسائل ومكالمات وفيما استقبلت من زوار ، ان شباب مصر ، هم أكثر الناس اقبالا على ما يكتب عن تلك السنوات من غيرهم .

وأذكر ان بعض الوزراء يومها اتهمونى بأننى افسد عليهم ابناءهم فهم يسألونهم كل خميس : لماذا لم تقولوا لنا هذا الذى يكتب ، وينشر ؟؟ .

لماذا اخفيتم عنا كل ذلك التاريخ المشرق ؟ لماذا حاولتم ، ان تقطعوا الصلة بين هذه الأيام ، وما سيقها من أيام ؟ ولست بناس أبدا خطابا جادى من الاستاذ محمود نجم ، وكان وقتئذ مديرا المدارس الليسية بمصر الجديدة ، قال فى خطابه انهم فى المدرسة - وهى للعلم مدرسة لغات - قد أجروا استفتاء بين طلبتها وطالباتها عن الكاتب الذى يرغبون فى الحوار معه ، والموضوع ، الذى يفضلون ان يكون موضوع الحوار وأن الأغلبية فى هذا الاستفتاء كانت معى ، ومع الموضوع الذى اكتب فيه وهو « سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » ، وما أكثر الدعوات ، التى تلقيتها من الجامعات المصرية ، كل الجامعات المصرية والمعاهد والمدارس ، والكثير من تجمعات الشباب وقصور الثقافة وغيرها ، وغيرها ، لكى أتحدث عن سنوات ما قبل الثورة ولقد قضيت عامين كاملين ،

متحدثا في ذلك الموضوع ، من أقصى البلاد الى أقطابها : من أشتواك الى الاسكندرية حتى لقد خشيت أن يطفى الحديث عن سنوات ما قبل الثورة عما أكتبه ، أو أؤمن به من قضايا أخرى ، وفي كثير من البلدان العربية ، التي زرتها ، في تلك الفترة ، التي بدأت فيها أكتب عن سنوات ما قبل الثورة كانوا يدعوني الى الحديث عن تلك السنوات .

وكننت أعجب لاهتمام الاخوة العرب ، بالحديث عن تلك السنوات رغم أنها مصرية في الغالب عربية في حالات قليلة .

وعرفت أن الاخوة العرب يتحمسون للكتابة عن تلك السنوات لأنها أولا عن تاريخ مصر ، التي يحبونها ، بل يعشقونها ولائهم يعتبرون تلك السنوات جزءا من تاريخهم أيضا .

ولأن الكثيرين منهم سمعوا الكثير عن تلك السنوات ، من آبائهم ، وأجدادهم .

واكتشف أن كثيرا من الاخوة العرب في الثلاثينات والأربعينات كانوا كابناء مصر تماما : بعضهم يتحمس لهذا الحزب المصري أو ذاك ، بعضهم يؤيد هذا الزعيم المصري أو ذاك . حتى في الأندية الرياضية ، كانت هناك - في بعض الاقطار العربية - انتماءات لهذا النادي المصري أو ذاك .

وحتى في دنيا الغناء كنت تجد فريقا من هذا البلد العربي أو ذاك يتميز لهذا المظهر أو ذاك أو لهذه المظربة أو تلك .

وعندما دخلت في العمق - كما يقولون - ورجحت أقول قولة الحق مجردة . انضمت الجميع ، جميع من ينتمون أو كانوا ينتمون الى الأحزاب السياسية في سنوات ما قبل الثورة ، حتى أساتذتي وزملائي من أبناء الحزب الوطني أخذوا على أشياء كثيرة : انتقادى لهجرة محمد فريد الى أوروبا سنة ١٩١٢ وتفضيل ، لبقائه في مصر فالجهاد في سبيل الوطن داخل الحدود أفضل وأقوى مرات عديدة من الكفاح خارج الحدود ، وكذلك أخذوا على انتقادى للذين قبلوا أن يرشحوا أنفسهم في الانتخابات على أساس دستور ١٩٣٠ الذي أصدره اسماعيل صدقي باشا .

وكان بعضهم يقول لي : لقد جئنا المر من دستور ١٩٢٣ ، فهل تطالبنا بأن نتحسس له ونوقف عجلة الزمن حدادا عليه ؟ .

وكننت كلما أضحت بحزب معين أو بشخصية حزبية معينة أتلقى رسائل ، التهئة والتشجيع ، فإن انتقدت ذلك الحزب ، أو أية شخصية أخرى من رموزه

تلاقيت وسائل غنيقة بعضها موضوعي أو يمكن أن يكون موضوعيا وأكثريتها
تتلى بالشتائم والشتائم .

ولقد أعلنت عن ضيقي وتبرمي من ذلك ، وفي ذات مرة فكرت في أن
أتوقف عن الكتابة ، وكفاني ما نلت بسببها من خصومات .

وأعلنت عن ذلك الضيق والتبرم والعزم على الاكتفاء بما كتبت .

وكانت المفاجأة تلقيت العشرات من الرسائل من أعرف ومن لا أعرف
تدعوني الى الصبر والتحمل . وعدم التأثر بتلك الحملات .

ومن بين تلك الرسائل التي عزتني بحق رسالة من الدكتور محمود
محفوظ وزير الصحة الأسبق وأستاذ علاج الأورام بالإشعاع والطب النووي
ورئيس مجلس ادارة الجمعية المصرية ، لنشر الثقافة والمعرفة العالمية - ولم أكن
قد شرقت بمعرفته - وقد جاء في هذه الرسالة التي زادتنى قوة وبعثت في
- كما قلت يومذاك - الأمل الذي أرجو أن يبقى ما بقيت الحياة : أهديك تحية
الاسلام . وأسلم وأكتب اليك بعد أن قرأت لك مؤخرا تعقيبا على من لم يتفق
معك فيما تكتب عن تاريخ مصر المعاصر ، وذلك في عدد ١١ يناير ١٩٨٠ والذي
قرأته عند عودتي من الخارج أخيرا : لقد أحسست ، في تعقيبك مرارة وأسى ،
تسيل من قلبك الى قلبك ، وكلملك فخشيت عليك انقباض النفس وانجباس
الفكر ، وعزوف الرادة ، وانزواء القلم ، عما تقوم به من عمل تاريخي ثقافي
حضاري شامخ فبادرت بالكتابة اليك لأعبر عن تقدير متواضع لما تقوم به من
عمل رائع فأنت تسجل لأهم قضايا التاريخ السياسي : لحقبة من الزمن اعتورها
تغير اجتماعي ، وثقافي سريخ الخطوة ، متعدد الاتجاهات ، كانت فيه مصر
والمصريون بوتقة تفاعلت فيها روح مصر الشابة ، المتطلعة للخبرة والتقدم
والمعلقة بالقيم الانسانية الأصيلة المتصارعة مع دكتاتورية القصر ، وأطماع
القوى الأجنبية وعلى رأسها الانجليز . فأنت تكتب وتسجل لتاريخ هذه
الحقبة ، والتاريخ ركن من أركان الثقافة والمعرفة ولذلك أفردت الكتب
النسائية له فيها مكانا واهتماما لما فيه ومنه ، من رسالة حضارية وإنسانية
يحملها من السلف الى الخلف .

وما كان التاريخ ليخلو من اختلاف في تفسيره وتلك سنة الخالق في الخلائق
ولكن الخطأ كل الخطأ أن نخرج في الرأي عن الموضوعية العلمية ، الى حدود
الاسفاف والنزق والخروج عن المألوف والمعروف حاجبا تلك الاشرقة الحضارية
والثقافية والعلمية ، فهل لي - دكتور محمود محفوظ - أن أسألك العفو عن
من جهل قدر المعرفة والعلم والتاريخ ، كما أسألك المزيد ، وفقك الله الى كل
ما تريد فانه سبحانه وتعالى بارك في المعرفة والعلم وجعلهما في أعلى مراتب
التقوى والايمان والسلام عليك ومنك ولك ، .

وكنت أنفر من كثير من الضغوط حتى لا أقول ما عسدى وحتى أجيّب الوثائق التي جاءت الى عن طريق اخوة أعزاء لا هم لهم ، الا نشر الحقيقة كاملة .

وكانت ثمة اغراءات مادية هائلة ، قدمها من يملكون المال ولا يريدون للمهاقق أن تظهر وخاصة بعض فلول الأحزاب القديية الذين كانوا يرون أن استمرارى فى هذا الطريق كشف لبعض المستور من أعمالهم التي يتنكرون لها اليوم . على أنى وقد أيقنت أن هذا الذى أقوم به أخطر عمل ثقافى وحضارى قمت به قررت الاستمرار فى العمل مهما تكن النتائج ومهما تكن المصاعب والمتاعب خاصة وأن كل ما كنت ألقاه من عنت وارهاق ومصاعب ومتاعب كان يهون الى جانب موجات الاعجاب والتقدير ، والرضا .

ولم ألبث أن عرفت عند كثير من القراء والأصدقاء والعاملين فى الحقل العام ، أننى مخزن الوثائق التاريخية وأن من الأفضل بالنسبة لمن يملك بعض الوثائق التاريخية أن يوفىنى بها لأنها عندما تكون لدى تكون أفضل من بقائها فى الأدراج عنده لا يستفاد منها .

وقد سبق أن ذكرت قصتى مع عبد الحالى فريد الذى غضب لأن الدولة استولت على مذكرات أبية بقرار وأبلغ اليه عن طريق أحد والمحضرين ، فقدم الى أكثر من مائتى خطاب لوالده محمد فريد لم يعرف أحد بها حتى كتابة هذه السطور سواء ، وسوى والدته ، العظيمة طيب الله ثراها .

كما سبق أن ذكرت قصتى مع الأخ الصديق جمال مذكور ابن عبد الحالى باشا مذكور سر تجار العاصمة وأخذ عمالقة الوطنية المصرية قبل ، وفى أثناء ، وبعد ثورة ١٩١٩ وذلك عندما جاءنى ذات صباح يحمل حقيبة ملأى بالصور والأوراق القديية قائلا : لقد اجتمعنا بالأمس كمجلس أسرة وقررنا إهداءك كل هذه الصور والوثائق التاريخية القديية ، التي كانت ضمن مخلفات أبي لكى تبتغيد منها خاصة وألنا لم نستفد منها فى الماضى ، ولا اعتقد أننا يمكن أن نستفيد منها فى الحاضر ، أو المستقبل .

وأذكر اليوم قصة جديدة لم يعرفها أحد من قبل .

كان فى مقدمة زملائى فى مجلس الشورى الأخ والصديق والزميل سميج طلعت أحد وزراء العدل السابقين ، وقد ربطتنى به علاقة قوية متينة لما كان يجتمعنا من آراء واتجاهات فى كثير من الأحيان ودعائى يوما الى زيارته فى منزله بشارع الهرم ولم أعرف المناسبة التي دعائى لزيارة بيته بسببها وبعد أن شربنا القهوة ، وتجاوزنا أطراف الحديث قام الى مكتبه وأخرج بعض

الملفات اليسرى للغاية . قائلا : هذه الملفات كانت لأبى ، وأبى كما تعلم . هو عبد اللطيف طلعت باشا . الذى كان وكيلًا للديوان الملكى ، ولعب أخطر الأدوار فى بدايات الحرب العالمية الثانية .

وقد أسر الانجليز - بعد أن أحكموا قبضتهم على الحكومة المصرية - على اقضاء أبى من السراى .

وقد اخترتك لأهديك تلك الوثائق وأنا على ثقة من أنك سوف تستفيد منها .

وكان الرجل متحمسا لهذا الذى قام به الى أبعد حدود التحمس . وفى بعض الأحيان . كان يوقظنى من نومي فى ساعة متأخرة من الليل ليؤلف الى نيا عثوره على ورقة ، أو وثيقة هامة ضمن الأوراق ، المبعثرة هنا وهناك فى منزله .

وأكثر من ذلك كان يقوم هو وعلى نفقته بتصوير بعض الأوراق . التى كان يرى الاحتفاظ بها ، ويعطينى الأصل أو يعطينى الصورة حسب أهمية الأوراق بالنسبة له .

ووفاه الأجل المحتوم . بعد أسابيع من قيامه بتلك العملية ، عملية اهدائى بعض الأوراق والوثائق التاريخية وكانما كانت تلك الأوراق والوثائق التاريخية أمانة لديه أذاها كاملة قبل أسابيع من رحيله المفاجئ .

وآخر المفاجآت السادة بالنسبة لى ، عندما حمل الأخ والصديق - رفيق ، العمر - أحمد سعيد فى سيارته . مجلدات من جريدة النظام ، التى كان يصدرها المرحوم والده الأستاذ سيد على أحد صحفيينا الكبار الذين لم يأخذوا بعض حقوقهم فى التكريم والذى كان واحدا من بضعة صحفيين أرسلهم الزعيم مصطفى كامل ، الى فرنسا ، فى بعثة دراسية يتلقون فيها دروسا فى الصحافة العملية فى باريس مثل الفيجارو ، وغيرها من كبريات الصحف الفرنسية .

وكان من بين تلك الأعداد التى أحضرها - مشكورا - أحمد سعيد ، أعداد من عام ١٩١٩ ، وهى أعداد نادرة للغاية ذلك لأن السلطات البريطانية كانت تصدر الصحف الوطنية وكانت دار الكتب السلطانية - وقتئذ - لا تحصل على تلك الأعداد بطبيعة الحال فخلت منها الدار .

وقد أفادتنى مجلدات النظام الى درجة كبيرة خاصة انها كانت فى حالة جيدة عكس المجلدات الموجودة فى دار الكتب عن تلك السنوات التى تطرقت اليها عوامل البلى لكثرة تداولها ، ولقلم المهد بها .

وأستطيع أن أزعم أنه قد امتنعت لدى اليوم ثروة هائلة من الوثائق التاريخية لا أعتقد أن كثيرين في مصر ، يمتلكونها .

وهذه الثروة كانت ولا تزال سندا لي ، في كثير مما أكتبه .



وكان الانحاج على شديدا في ضرورة جمع ما كتبه عن تلك السنوات في مجموعة من الكتب وشجعتني على ذلك الأخ الصديق الدكتور سمير سرحان رئيس مجلس ادارة الهيئة المصرية العامة للكتاب الذي قام ورجاله ببجد كبير في اخراج الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة وكذلك الجزء الثاني الذي أقدمه اليشوم لقراء العربية .

وكنا أننى لم أكن أتوقع ذلك النجاح الذي تحقق ، لسنوات ما قبل الثورة ، عندما نشرت بعض الفصول منها في المصور ، فأننى لم أكن أتوقع ذلك النجاح الهائل الذي تحقق للجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة .

كل الصحف المصرية تقريبا كتبت عنه .

كثير من مجلاتنا الكبرى : المصور ، آخر ساعة ، أكتوبر ، روز اليوسف نشرت فصولا منه : كثير من كتابنا تسألوا الكتاب بالتعليق ، وكانوا في تطبيقهم من الكرماء .

واختار ما كتبه اثنان من الزملاء الأعزاء لا شيء الا لأنه لم تكن تربطنى بهما صلة صداقة سابقة على ما كتباه عن سنوات ما قبل الثورة ، أولهما الزميل الأستاذ حسن عامر ، ولقد هزنى ما كتبه عن الكتاب ، ومؤلفه الى درجة أننى ذكرت ذلك أكثر من مرة فيما كتبت من مقالات وفيما أذعت من أحاديث : كان ما كتبه حسن عامر ، أشبه بوصفام هام :

« وإذا كنا قد تمردنا ألا نكرم كتابنا ومفكرينا إلا بعد رحيلهم ، فإن حسن عامر قد خرج على هذه القاعدة ذكرمنى في حياتى » .

وأختر فقط هنا - للذكرى وللشكر فى نفس الوقت وللتاريخ أيضا - فقرأت مما كتبه حسن عامر عن الجزء الأول من كتابى سنوات ما قبل الثورة : هذا كتاب جدير بالترشيح لدرجة الدكتوراه صاحبه ليس باحثا ، هاويا ، راويا للتاريخ ، لكنه صانع للتاريخ ، شريك بأدوار مختلفة فى أحداث مختلفة : بقدر علمه ، ومساهمته فى العمل الوطنى ، بقدر احترامه ، لشرف الكلمة ، وأمانة الحكم ، وعدالة القاضى ، بقدر ما لديه من وثائق ، ومعلومات ، والجهد المضنى الذى بذله فى جمعها وتصنيفها فهو جدير بانشاء كرسي جامعى ، يحمل اسمه ، رمزا للفضل ، والعلم ، والأمانة والوطنية .

الانطباع الذى يبرز فى ذهن عند رؤية الكتاب لأول مرة : بساطة
العنوان و « عاديته » ، وإعناؤه بأن ما فيه ليس جديداً .

ماذا يضيف عن هذه الفترة التى قتلت بحثاً ، ودراسة من المؤلفين
والأكاديميين ؟ لكن الانطباع السلبى سرعان ما يتلاشى بمجرد أن تفتح الصفحة
الأولى .

الصفحات تسرقك ، تسلمك لا اراديا الى خير ما تطوف به على أحداث
جديدة ، شواهد لم تختبر بعد ، أسماء تفاعل عنها المؤرخون وأولو الأمر ،
أحكام باطلة رغم أدلة البراءة ، شرفاء ظلمهم التاريخ الذى نعيشه : أستشهد
على ذلك بقول أحد المؤرخين الذين قرأوا الكتاب قال : أن هذا القطع
المستعرض من التاريخ المصرى ، منحه صبرى أو المجد أصالة وعمقا ، وأضاف
اليه ما يجبرنا على إعادة النظر فى كثير من الأحكام المستقرة .
صبرى أبو المجد أنكر فضله الذاتى » .

الى أن يقول حسن عامر : مصر اليوم فى الكتاب : ربما كان صدور هذا
الكتاب فى هذا الوقت بالذات صدفة ، لكنها صدفة تغدو موضوعها أيضا
ما يسعى اليه فريق من الباحثين لاعادة كتابة التاريخ الوطنى .

وقد شهدت القاهرة مراجعة جزئية لهذا الجديد فى مؤتمر عقد منذ
شهرين حول الموضوعية والذاتية فى كتابة التاريخ : صدفة الصدور تغدو
موضوعيا أيضا ما يجرى الآن من تفاعلات على الساحة المصرية بعد أحد عشر
عاما من التعددية الحزبية ، فى هذا الكتاب تقرأ تاريخ مصر ، تتعرف على الزعماء
القدامى ، الكاتب كان موضوعيا عندما تناول الوجة والاخوان المسلمين . وحزب
مصر الفتاة والآخرين :

ان ضخامة الجهد والعمل الذى بذل فى هذا الكتاب وتعدد مصادر البحث
وموضوعية الأحكام ، وثراء أرشيف الكاتب بالوثائق ، والشواهد ، والمذكرات
تسمح يعرض بعض الاقتراحات الى من يهمه الأمر .

● أن يتفضل أحد عمداء كليات الآداب بتشكيل لجنة لدراسة الكتاب
واعداد تقرير عنه بما يستحق درجة علمية .

● أن تدرس إحدى الجامعات انشاء كرسي فى دراسة التاريخ المعاصر
باسم المؤلف .

● أن يعاد تكريم الرجل بجائزة الدولة التقديرية أو بوسام ، رفيع
المستوى فى العلوم والآداب :

وفى جريدة الأيام التى تصدرها كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، وتحت عنوان ، مع عاشق التاريخ تلميذ الرافعى أبو المجد الجبرتي ، كتب الزميل أحمد الجابرى يقول : علمت أن الدكتور عاطف غيث عميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية قد وضع كتاب « سنوات ما قبل الثورة » للأستاذ صبرى أبو المجد ليكون ضمن الوثائق الأساسية لمكتبة الاسكندرية وأنه فى سبيله الى عقد مائدة للحوار فى الجامعة يسعى لها أساتذة التاريخ والاجتماع والعلوم السياسية والاجتماعية لمناقشة المؤلف .

وعن الكتاب يقول الكاتب الصحفى : تعرضت مصر فى فترات تاريخية لحالات حادة من الصمود ، والهبوط ، وكنا نقاجأ خلالها بالأسرار التاريخية. فتذاع عبر الأثير من الإذاعة البريطانية من بعض كتاب انجلترا بالرغم من أن لدينا العديد من الأساتذة الأفاضل فى جامعاتنا المصرية ، وبالرغم من أن لدينا العديد من المراكز العلمية ، التى تحتوى المذكرات والوثائق التاريخية وبالرغم من أن لدينا مؤرخون فى العصر الحديث مهتمون بكتابة التاريخ : « وقد أظن علينا هلال جديد فى سماء مصر ، بين نجوم الكتب التاريخية قلب نظرنا الى الأحداث رأساً على عقب : نوع جديد من الوثائق : كشف أسرار كثير من الوقائع ، صفحاته من أخطر وأهم ما قلمه عاشق التاريخ فى تاريخ حياته كلها : مؤلف الكتاب : مؤرخ مصر الحديث وعاشق تاريخها ، الصحفى الكبير ، والكاتب المحقق الذى ارتفع رصيده السياسى ، كمحارب ومقاتل فى مهنة البحث عن المتاعب ،

وتطغى الأيام قائلة : « ان الكتاب الجديد - « سنوات ما قبل الثورة » - ثمرة جهاد مضى منذ سنوات وصناعات ، ونحن نرشح مؤلف هذا الكتاب للحصول على درجة الدكتوراه : انه ليس مجرد باحث هاو للتاريخ ، ولكنه - وبحق - واحد من صناعات التاريخ وبالتالي فهو مؤرخ من نوع جديد .

نحن نطالب بكرسى جامعى يحمل اسمه رمزاً للوفاء وللأمانة العلمية التى يتميز بها ورمزاً للكلمة الشريفة التى يحمل لواحقها »

وفى نفس الوقت تكريماً للوطنية المصرية التى يبذل المؤلف جهده لزرعها فى قلوب وأقلام شباب مصر : - وخاصة شباب الجامعات والمعاهد والمدارس - نصف الحاضر ، وكل المستقبل » .

وأبادر فأقول أننى ما اخترت ما كتبته الجمهورية الا لأضرب المثل على اهتمام الصحف بالكتاب لا لقرض آخر .

كما أننى لم اختر ما كتبه أصدقاء ، وأبناء عديدين كمحمود عبد المنعم

مراد ، وأحمد زكي عبد الحليم وغيرهما من كبار الاخوة والزعماء ، خشية أن تكون العلاقات الشخصية التي تربطني بهم لها دخل فيما يكتبونه عني وعن كتابي وإن كان هؤلاء الكتاب لا يمكن أبدا أن تكون للعلاقات الشخصية - أية علاقات شخصية - أي تأثير على ما يكتبونه فهم من خيرة الكتاب والأدباء . .

أما ما كتبه الأيام فقد اخترته لأنه يمثل رأيا لصحيفة تصدر عن كلية
عن أعرق كليات الآداب في مصر .



أردت من الإشارة الى ما سبق ذكره ، التأكيد على أن الشعب قد أصبح -
وتلك ظاهرة جديدة أو متجددة - يولي اهتماما بالغا ، بتاريخه وخاصة إذا
ما كتب هذا التاريخ بوعي وأمانة ، وموضوعية وكان كاتبه -مشاركاً في كثير
من الأحداث التاريخية وعلى معرفة وثيقة بكل الشخصيات - أو بأغلبها إذا
أردنا الدقة - التي لعبت أخطر الأدوار في تلك السنوات المشرفة بالأمل الحلو
المورقة بالكفاح الوطني الذي لم تر مصر له مثيلا من قبل .

على أنني للأمانة التاريخية أحب أن أقول أنني عاشق للتاريخ لأنني في
الأصل عاشق لمصر ، وزبنا كان عشقي لمصر ، هو الذي خزن عني على عشقي
تاريخ مصر .

عشقي لمصر هو الذي دعاني الى كتابة تاريخ مصر :

في كثير من الأحيان أرى أن الكتابة عن تاريخ مصر تختلف عن غيرها
من الكتابات وعندما أكتب أنا بالذات عن تاريخ مصر ، لا أستهدف نشر حلقات
على الصحف تثير بعض الجدل ، ولا أستهدف إضافة كتاب جديد الى المكتبة
العربية ، إنما أريد بما أكتبه عن مصر وتاريخ مصر المشاركة في إعداد أجيال
جديدة تعشق مصر ، وتاريخ مصر ، وتبذل قصارى جهدها لفرض إرادتها
على التاريخ ، وتغيير مجراه الى ما فيه الأفضل ، والأحسن ، والأكثر -تحقيقا
لأمال الجماهير : وفي بعض الأحيان يستبد بي الحساس وأنا أكتب ما أكتبه عن
التاريخ فأخرج عن حدود المؤرخ وأعود الى ما كنته في شبابي ، ناثرا ، ولكن
بالكلمة ، مكافحا ولكن عن طريق إعادة كتابة التاريخ : وقد اتهمني الصديق
الكبير . الدكتور يونان لبيب رزق ، بأنني وأستاذي عبد الرحمن الرافعي
والاستاذ فتحي رضوان من مدرسة التعظيم والتأييم التي تعظم أعمال شخصيات
الحزب الوطني ، وتؤثم أعمال غيرها من الشخصيات .

وقد رددت عليه فوراً مؤكداً له ، أنني ما كنت في يوم من الأيام من تلك
المدرسة : مدرسة التعظيم والتأييم .

صحيح انني من أبناء الحزب الوطني ، وأبصار مصطفى كامل ومحميد فريد ، بل انني كنت ولا أزال من غلاة أولئك الأبناء والأبصار ، ولقد قضيت زهرة شبابي صغيما ، بسبب انتمائي الى ذلك الحزب ، وتحمسي لقادته ، الأتائل ، فمع كل ذلك كانت لي آرائي الخاصة فيما يتعلق بالتاريخ وشخصه :

ما أكثر ما كتبت عن أحمد عرابي ورفاقه ، وثورة ١٨٨١ وما أكثر ما ناديت برد اعتبار هؤلاء الزعماء والقادة ورد ممتلكاتهم اليهم ، بل بما أكثر ما دعوت الى إعادة وفات من مات منهم في سيلان (سيرى لانكا) .

وما أكثر ما كتبت عن قاسم أمين ، ودعوته ، وما أكثر ما انتقدت في نفس الوقت بعض زعماء الحزب الوطني وخاصة محمد فريد وهجرته ، والانتقاسات التي حلت داخل صفوف الحزب الوطني في اثر تلك الهجرة .

وكذلك ما أكثر ما انتقدت عدم قدرة زعماء الحزب الوطني ، على الاندماج في ثورة ١٩١٩ والمشاركة فيها بمباركة تبيح للحزب ان يلعب دورا هاما في توجيهها .

ثم انني كنت من أوائل من اعترف من أبناء الحزب الوطني بزعامة سمع زغلول وإشناد بدوره الوطني الكبير ، في قيادة ثورة ١٩١٩ ، رغم اختلافي معه في كثير مما قام به قبل ذهابه في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ للقاء ، المعتمد البريطاني في مصر ، سير ريجنالد وينجت هو وعلى شمسراوي وعبد العزيز فهمي ، ورغم اختلافي معه في قبوله الحكم وترؤسه الوزاوة المصرية عقب فوز حزبه [الوفد] في انتخابات عام ١٩٢٤ .

وقد خصص الأستاذ محمد زكي عبد القادر يومياته ، في الأخبصار (١٩٥٤/٤/٢٩) عندما كتب عن كتابي « الجلاء أقوى طريق للسلام » تحت عنوان « ما لهم ، وما عليهم » .

وقد جاء فيما كتبه أستاذنا زكي عبد القادر بالحرف الواحد : أدمت اليوم قراءة كتاب الجلاء للاستاذ صبرى أبو المجد وهو من الشبان الذين نفيوا في بعض الحزب الوطني وآمنوا بمبادئه ، وأعجبني فيه أنه كان مخلصا في عرضه لأدوار القضية المصرية ، لم يحاي الحزب الوطني ولم يبخس غيره من الأحزاب حقهم : فبينما مجد مصطفى كامل وأشباب بجهاده ، أخذ عليه أنه لم يقطع صلته بالخدوي عباس الا في عام ١٩٠٤ .

وعنده - عند صبرى أبو المجد - أن مصطفى كامل كان يجب أن يفعل ذلك حينما بدأ الخديو يتنكر للحركة الوطنية ويمالئ المحتلين ، ويساند وزارة مصطفى فهمي التي باعت بواخر مصلحة البوستة الخديوية وعبيد بواخرها

أحد عشر د ١٥٠٠٠ جنيه وكانت الحكومة قد اشترت ثلاث بواخر منها بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه وكان الثمن الذي بيعت به تلك البواخر يعادل صافي ربحها في أربع سنوات فقط .

ويقول الأستاذ الكبير محمد زكي عبد القادر فيما كتبه أيضا بالأخبار :
« ومع تمجيد صبري أبو المجد لجهاد محيد فريد يأخذ عليه أنه بعد خروجه من السجن ترك مصر ، وكان من واجبه ألا يقول فإنه إذا كان قد تابع جهاده في أوروبا إلا أن الجهاد الحقيقي القبلي في مصر » .

وإذا كان مؤلف كتاب الحياذ قد أخذ على صمد زغلول « دفاعه عن مد امتياز قناة السويس في الجمعية العمومية على الرغم من أنه ليس الوزير المختص » كما أخذ عليه قبوله تولي الحكم وكان الأجير به - في رأى المؤلف - أن يظل حيث هو زعيما للثورة يتحررا من قيود الحكم ومع ذلك فقد أنصفه فقال :
« انه أول زعيم مصري فلاح اختار لإيقاض الوزارة « أبنيدية » وحارب الانجليز والسراي جريا مكشوفة . وأول زعيم فلاح يحمل أعياء الكفاح من نفى وتشريد وهو في سن القبيحوخة » .

وبعد أن تناول زكي عبد القادر بعض موضوعات الكتاب قال : يجري المؤلف على هذا النحو في كتابه من ذكر المخاض والثالب ووزن الرجال دون تمييز أو تأثر ، يذهب من المذهب أو الإخرايف إلى حزب أو جماعة » .

وهذا - زكي عبد القادر - ما نرجوه من كل من يعرضون لتاريخ جهادنا فإن ما من زعيم ظهر في مصر ، إلا كالت له أخطاؤه وكان له ضعفه وكان له في الوقت نفسه فضله وجهدهم ، ومن الخير أن نكون متصفين وعلى الأقل ، مع من أصبح الموت يحول بينهم وبين رد الهجيات الظالمة عليهم » .



وقد أحسست بأننا ظلمنا مصطفى النحاس ظلما بينا ، حتى لقد اعتقل الكثير ممن شيعوا جثمانه وظلوا في غياهب الاعتقال شهورا عديدة .

وكان من الصعب بل من المستحيل على أو على غيري الكتابة عنه .

ولم تكن الرقابة على الصحف ترفع وتحل الذكرى العاشرة لوفاته حتى انبريت في الصور وبصورة إذبلت الجميع حتى لقد عاقبنى أحد المسئولين الكبار عتابا كان أشبه باللوم على ما كتبت .

كتبت تحت عنوان : مقال تأخر نشره ١٠ سنوات ، « مصطفى النحاس » زعيم وطني شجاع كان قائد مصر ، وضميرها » ، كان المقال في أربع صفحات ،

ثم أعدت الكرة في الأسبوع الثاني والأسبوع الثالث والأسبوع الرابع :
١٦ صفحة كتبت عن مصطفى النحاس ورئيس الدولة يهاجم مصطفى النحاس
في كثير من خطبه وكنت أنوى الاستمرار في الكتابة لولا أن استأذنا فكري
أباطة رئيس تحرير المصور وقتئذ رفض أن أستمّر خوفا على من ناحية .
ومن ناحية أخرى حتى لا يتعرض المصور للمساءلة .

ومن ناحية ثالثة - كما قال لي فكري أباطة - « لا تنس أنني وأنت من
أبناء الحزب الوطني الذين وقفوا من النحاس باشا موقف الخصومة عندما جاء
بالمعاهدة المصرية البريطانية في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وعندما قبل الحكم في
٤ فبراير ١٩٤٢ » . ولم يكن أحد في مصر وقتذاك - أغسطس ١٩٧٥ - يجرؤ
على أن يكتب كلمة واحدة عن مصطفى النحاس .

وكتبت ما كتبت عن مصطفى النحاس الزعيم الوطني الشجاع . . وأنا
لست من حزبه وأنا من حزب يختلف باستمرار مع حزبه .
ولكن كتابتي كانت عن اقتناع بأن مصطفى النحاس كان ولا يزال لم
يأخذ بعض حقه : وأذكر من بين ما كتبت وقتئذ عن مصطفى النحاس : أصدر
القاضي مصطفى النحاس حكما ضد محب باشا فثار اللورد كاتشنر - المقيم
البريطاني في مصر - وهدد مصطفى النحاس بالفصل .

وفي ثورة ١٩١٩ فصل القاضي مصطفى النحاس وكان معاشه ١٥ جنيها
فقط ! . . .

وقد ناديت فيما كتبت عن مصطفى النحاس - ٢٩ أغسطس ١٩٧٥ -
كتاب التاريخ أن يقتصدوا في الدفاع أو الهجوم وألا يكيلوا التهم جزافا لمن
مات فليس هناك أقسى ، ولا أمر على النفس من الهجوم على من لا يستطيع
الدفاع عن نفسه لأنه مات : لقد تعرض مصطفى النحاس في حياته لأقصى
الحمولات ، التي وجهت إلى زعيم معاصر ، كانت بعض القوى تختلف في كل
شيء ، وتلتقي عند الهجوم على مصطفى النحاس :

كان الرجل في حياته يهاجم من أجل الشيء ، وتقضي في نفس الوقت
للبعض يهاجمه لأنه ارتقى في أحضان السراي والبعض الآخر ، يهاجمه لأنه
كان « عدوا للسراي » ، والحقيقة التاريخية الثابتة تؤكد أن الرجل لم يكن صديقا
لهذه الجهة أو تلك ، ولم يكن عدوا لهذا الشخص ، أو ذلك الا بقدر ما يرى
أن الصداقة أو المداواة يمكن أن تفيد قضية البلد حسبما يرى ويعتقد .

وقد يكون الرجل في اعتقاده مصيبا أو مخطئا ولكنه في كل من الحالتين ،
حالة الخطأ ، وحالة الصواب لا يعبر الا عن فكر وطني صادق لا يستهدف عرضا
شخصيا أو مصلحة ذاتية .

ومصطفى النحاس يعتبر بحق نموذجاً صادقاً للمواطن المصري في نبلة
وصراحته وإيمانه ، ورجولته وفي شجاعته ، وفي نزاعته الخ » .



ومن المضحكات المبكيات أنه في أحد المؤتمرات «المنظمة» من الخارج والتي
أريد بها تعليمنا الالتزام والموضوعية في كتابة التاريخ المعاصر قال أحد الزملاء ،
ممن لم يسبق لي أن قرأت له عملاً تاريخياً واحداً : قال إن بعض الكتابات
الصحفية تستخدم في الصراع السياسي وليس من باب العلم التاريخي وشرب
مثلاً بما أكتبه قاتلاً : اننى لا أكتب تاريخاً لأننى متحيز للحزب الوطنى ولثورة
يوليو وهذا ليس تجريحاً فى « زميلنا » - هكذا قال الأستاذ نبيل عبد الفتاح -
ولكنه مثال يضرب لوضع هذه النوعية من الكتابات فى حدودها عندما تستخدم
فى البحث العلمى ، ومثال آخر ذكره الأستاذ عبد الفتاح « كتابات صالح العشماوى
» التى لا يمكن أن نعتد عليها قط فى كتابة تاريخ الإخوان لأن العشماوى كان
منخرطاً فى المعارك السياسية التى دارت بين الإخوان ورجال يوليو .

وكل هذه الكتابات تعكس الانقسام الذى حدث منذ مطلع الثورة الحديثة
والتفكك فى البنية الفكرية والاجتماعية للمجتمع المصرى ، ولعل لم أقرأ من
قبل مثل هذا الكلام ولعل لم أجد شيئاً ، الى فهمه فمن ناحية أنا لا أخطئ أبداً بين
كتابان السياسىة اليومية ككتاب سياسى له فكره الخاص وبين الكتابات
التاريخية بدليل اننى لم أتحيز للحزب الوطنى الذى انتسبت اليه منذ مطلع
حياتى والى أن التى وجه ربى وبدليل اننى كتبت كتابات عديدة عن مختلف
واياهم فى الراى : مصطفى النحاس ، محمد محمود ، أحمد ماهر ، ثم أنا اذا
أسقطنا ما كتبه عبد الرحمن الرافعى لأنه حزب وطنى وأسقطنا ما كتبه
د. محمد حسين هيكل لأنه حر دستورى وأسقطنا ما كتبه لطفى السيد
وعبد العزيز فهمى لأنهما بالفكر والاتجاه مع الأحرار الدستوريين ، وأسقطنا
ما كتبه حسن البنا عن الإخوان المسلمين لأنه قائد الإخوان المسلمين .

ولأنا - مثلاً - اذا أسقطنا ما كتبه مصطفى كامل ، ومحمد فريد وعلى
يوسف وغيرهم لأنهم حزبيون ، ماذا يبقى لنا إذن من الكتابة التاريخية .
خطورة هذه الدعوة تكمن فى أنه لن يكتب التاريخ - فى رأى الكاتب -
من له علاقة بالتاريخ .

وللعلم فاننى لم أقل فى يوم من الأيام اننى مؤرخ أو اننى أكتب تاريخاً
وانما أقول باستسمرار وأركز على هذا الذى أقوله : اننى أقدم كتابات
لشخصيات مصرية وطنية ولأحداث مصرية وطنية فيها تاريخ ، وفيها أدب وفيها

شعر ، وفيها اقتصاد وفيها فلسفة وأهم من ذلك كله فيها دفء الحياة لا برودة القبور .

وهذا حسبي : دروس لمواطني عن شخصيات مصرية ، وعن أحداث وطنية ، أريد بها العظة والعبرة وبعث الصوفية الوطنية المصرية الأصيلة من جديد .

اننى فى كثير من الأحيان أؤمن بأن لدى الكثير ، الكثير ، مما يجب أن أقدمه لبنى وطنى كل ما أعرفه من حوادث - وأخبار وأسرار ، ودراسات لبعض الأحداث وللبعض الأشخاص ودائما أدعو الله سبحانه وتعالى ، أن يمكننى من أداء هذه الأمانة ، كما أحب وكما ينبغي أن تؤدي الأمانات .

بل اننى أدعو الله أن يطيل الأجل حتى أتمكن من أداء ما أريد أداءه لمواطني الأعراء .

وقبل أن أنتقل الى الحديث عن بعض الأعمدة ، والثوابت فى تاريخنا الوطنى والقومى فى المائة عام الأخيرة ، أريد أن أتوقف عنده بعض الآراء والمعتقدات ، التى لها أكبر الأثر فيما أقدمه من دراسات :

● تاريخ كل أمة من الأمم ، حلقات تتصل بعضها ببعض ، متشابكة ، متواصلة ، لا يمكن فصل حلقة عن بقية الحلقات ، كل حلقة تؤثر وتتأثر بغيرها من الحلقات ، وهذه الحلقات ميراث حضارى تتوارثه الأجيال تلو الأجيال ، وما يحتويه هذا التاريخ من قيم حضارية يجب أن تستفيد منه كل الشعوب وكل الأمم ، باعتبار أن تلك القيم الحضارية ميراثا للإنسانية جمعاء ، وليس لشعب من الشعوب .

● إذا كنت قد أوليت اهتماما خاصا بالفترة من ١٨٦٥ حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ مروراً بافتتاح قناة السويس ، والابتلاء بالديون الخارجية الكثيرة ، وتركيزا على ثورة ١٨٨١ التى قادها أحمد عرابى وثورة مصطفى كامل وفريد التى بدأت مع بدايات القرن العشرين ، وثورة ١٩١٩ التى قادها سعد زغلول باشا وكذلك ثورات ١٩٣٥ ، ١٩٤٦ ، ١٩٥٢ التى قادها شباب مصر ، كل شباب مصر ، فمن ذلك إيمانى الوثيق بأن هذه الفترات أغنى فترات التاريخ المصرى وأكثرها خصوبة فى العمل الوطنى بالإضافة الى أننى أؤمن إيمانا قاطعا بأن هذه المراحل من حياة شعبنا المصرى ، لا تزال بكرة لم تكتشف بعد ورغم كثرة ما كتب عنها وما صدر حولها من مجلدات : لا أزال أرى أن هذه المراحل بحاجة الى بحث جديد ، وإلى رؤية جديدة ، لما بها من أحداث كما أنها بحاجة الى إعادة نظر فيما صدر عنها من أحكام تصور البعض أنها قطعية وما هى بقطعية : أنها أحكام مؤقتة آن الأوان ، لنقضها ، أو إبرامها .

● لقد مضى حين من الدهر ، كنا نسمى الثورة العرابية « هوجة عرابى » وكنا نطلق على زعيمها لقب « العاصى » ، أحمد عرابى . ثم راحت تلك الظروف . التى استوجبت اصدار تلك الأحكام ، وأصبح واجبا علينا تغيير تلك الأحكام وقد حدث ، ولكن ليس بالدرجة الكافية والمنقعة : فى العاصمة المصرية - القاهرة - ثنائيل لسعد زغلول ومصطفى كامل . ومحمد فريد وطلعت حرب ولا يوجد ثنائيل لأحمد عرابى ورفاقه بالرغم من أن عرابى ورفاقه يسبقون فى العمل الوطنى الثورى مصطفى . وفريد وسعد . وهذا دليل اكيد على أن نظرنا لتلك المراحل ، ولإبطال تلك المراحل ، لاتزال ضيقة :الأنق وغير عادلة ، بل أقول لا تزال نظراتنا وأحكامنا غير منصفة الى حد كبير .

● يجب أن ننظر الى كل دراسة من دراسات تلك المراحل ، على أنها وجهات نظر خاصة بأصحابها ، ليس هناك أبدا من أحكام قاطعة . أو يمكن أن تكون قاطعة ، ثم ان وجهات نظرنا لا تعنى أن وجهات النظر الأخرى ، المناهضة لها ، غير سليمة ، أو غير ناضجة .

● يجب أن تحترم كل الدراسات وكل وجهات النظر مهما اختلفنا وإياها فكل واحد له رأيه ومن الواجب علينا أن نحترم كل الآراء اتفقنا معها أو اختلفنا وإياها لأنه اذا كان كل واحد منا سوف يتحزب ويتمصب لوجهة نظره قلن نصل أبدا الى الحقيقة التى ننشدها أو يجب أن ننشدها جميعا .

● لى رأى خاص فيما يتعلق بنشر الوثائق الأجنبية ، أيا كانت الجهة التى صدرت عنها تلك الوثائق ، انها بالنسبة لى ، وأرجو أن تكون بالنسبة لغيرى ليست أكثر من تحقیقات البوليس أو النيابة تعرض على القاضى وله أن يأخذ بها أو يرفضها وله أن يهدرها كلها : الوثائق الأجنبية ليس لها حجية الا قبل الجهات التى صدرت عنها أما ما عدا تلك الجهات فلا « حجية » لها على الإطلاق : ماذا يمكن أن نسمى - مثلا - وثيقة صدرت فى أيام الاحتلال عن شخصية مصرية فادانتها تلك الوثيقة أو مجدتها ؟ هل فى الادانة ، جريمة ، وهل فى التمجيد شهادة طيبة ؟ لا أستطيع أبدا أن أعطى الآخرين سلطة اصدار الأحكام على شخصيات مصرية ، وعلى أحداث مصرية مهما حسنت نوايا هؤلاء الآخرين .

● على كل من يريد أن تكون له وجهة نظر سليمة فى شخص ما أو فى حدث ما أن يحاول أن يعيش فى الظروف التى أحاطت بذلك الشخص ، أو بذلك الحادث والا كان حكمنا على الأحداث والأشخاص غير سليم : لا أتصور أننا فى أواخر الثمانينات نجلس فى مكاتبنا المكيفة الهواء ، وأماننا آلات الكومبيوتر والتلکس وأحدث أدوات الاتصال بالخارج ثم نحكم على علاقة مصطفى كامل بفرنسا ، أو بالخديو عباس حلمى بدون أن نحاول تصور تلك الظروف الداخلية والخارجية ، والشخصية ، والحزبية التى أحاطت مصطفى كامل ،

والخديو والعلاقات المصرية الفرنسية بعد الاتفاق الفرنسي ، البريطاني في ١٩٠٤ .

● البعض يتصور أن تحمسه لشخصية ما يدفعه الى أن يتحمس لما كانت تتحمس له تلك الشخصية وأن يعادى الشخصيات التي كانت تعادياها تلك الشخصية ، ومن الممكن ، بل من الضروري أن أكون مؤيدا لشخص ما وفي نفس الوقت ، مؤيدا لمن وقف من هذا الشخص يوما ما موقف الخصومة والا كان معنى ذلك أننا سنظل دائما داخل دوامة الحزازات الشخصية والحزبية ، وأضرب على ذلك مثلا اذا جاز لمصطفى النحاس مثلا ، أن يختلف مع الأحرار الدستوريين في سنة ١٩٢٨ أو سنة ١٩٣٧ فلا يمكن أبدا لمن يعيش في أواخر الثمانينات أن ينعكس حبه لمصطفى النحاس الى عدواة ، لمحمد محمود ، وللدكتور هيكمل والا كان معنى ذلك - أيضا - أنه بعد ذهاب بعض الشخصيات التاريخية وبمد انتهاء بعض الأحزاب نظل متحيزين ، متحمسين ، كما كان آباؤنا وأجدادنا : ان هذا التمرق وهذا التشدد في التحزب ، ضار بالحاضر ، قاتل للمستقبل .

● أكرر ما سبق أن قلته مرارا وتكرارا ، لست مؤرخا وان كان يشرفنى أن أكون كذلك كما اننى لست راوية ، وفي نفس الوقت لست مصورا فوتوغرافيا ينقل بالصورة أحداث الماضى وانما أنا سياسى ، مصرى ، عربى ، وطنى قومى له آراؤه ، وأفكاره واتجاهاته ورؤياه الخاصة فى بعض الأشخاص وبعض الأحداث ولديه كم كبير من المعلومات ، يريد أن يوصله الى كل مصرى وكل مصرية لينثر فيه العاطفة الوطنية المصرية وليبحثه على أن يعمل بحماس لخدمة الشعب والوطن : وانطلاقا من ذلك فان آرائى الخاصة لا أسمى الى فرضها . بل لا أدمو الناس الى الاقتناع بها .

كل ما أريده حقا وصدا ، أن يضعها الجميع فى اعتبارهم ان شاءوا أخذوا بها وان شاءوا رموا بها عرض الحائط .

● لدى - مثلا - فكرة مؤداحا أن الصهيونية لعبت أخطر الأدوار في التمهيد لاحتلال مصر في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل معتقدة على القروض التي كانت بعض البيوت الاقتصادية ، كبيت آل روتشيلد تقرضها لاسماعيل باشا وتكلمة لهذا الراى أقول ان الصهيونية والاستعمار وجهان لعملة واحدة .

● رآى آخر فى تقسيم التاريخ المصرى فى المائة عام الأخيرة .

من رآينى أنه منذ فتح قناة السويس الى نفى اسماعيل باشا يشكل وحدة زمنية وسياسية مستقلة أو شبه مستقلة كما هو الحال بالنسبة للفترة التي تبدأ بتولية الخديو توفيق باشا وتنتهى فى ١٤ سبتمبر ١٩٨٢ تاريخ دخول

القوات البريطانية العاصمة المصرية وكذلك بالنسبة للفترة التي تبدأ من ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وتنتهى بوفاة توفيق باشا .

وكذلك الفترة التي تبدأ بتولية الحديو عباس حلمي العرش الى اليوم الذي هاجر فيه محمد فريد مصر [٢٦ مارس ١٩١٢] ومن ذلك التاريخ ، الى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، ومن ٢٨ فبراير ١٩٢٢ - تصريح ٢٨ فبراير - الى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ [توقيع معاهدة ١٩٣٦] ومن ذلك التاريخ حتى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن ٤ فبراير ١٩٤٢ الى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ [اقالة وزارة النحاس] ومن ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ، تشكيل وزارة د. أحمد ماهر الى ٢٦ يناير ١٩٥٢ [حريق القاهرة] ومن حريق القاهرة الى ٢٢ يوليو ١٩٥٢ : كل فترة من تلك الفترات تمثل من وجهة نظرى وحدة سياسية وزمنية مستقلة ، أو شبه مستقلة .

● وفي مقدمة ما أؤمن به الى حد كبير ، أنه لكي ندرس سنوات ما قبل الثورة جيدا ، ولكي نرى أحداثها جيدا ولكي يكون حكمنا على الأشخاص جيدا ينبغي أن نعود الى الوراء الى السنوات الأخيرة من حكم الحديو اسماعيل باشا : لا أتصور - مثلا - أن نتحدث في سنوات ما قبل الثورة (١٩٣٠ - ١٩٥٢) عن الأحزاب المصرية الحزب الوطني ، حزب الأحرار الدستوريين ، دون أن نعود الى الجذور القديمة للأحزاب المصرية ، وخاصة الحزب الوطني الذي قامت على اكتاف أعضائه بعض أعباء ثورة ١٨٨١ .

وكذلك لا أتصور أن نتحدث عن الامتيازات الأجنبية والغاؤها في مصر دون أن نتحدث عن القروض الأجنبية التي اقترضها اسماعيل باشا والتي دخل الفرنسيون والانجليز مصر أول ما دخلوا لضمان حقوق أولئك الدائنين وفي الجزء الأول من هذا الكتاب حرصت في المقدمة - أو المدخل كما أسميته - على الإشارة الى أهم الأحداث والوقائع والشخصيات التي تناولتها في الكتابة عن سنوات ما قبل الثورة على ضوء ما لدى من وثائق وأوراق تاريخية لم تنشر من قبيل .

وفي هذه المقدمة - أو في هذا المدخل كما أسميته أيضا - حرصت على أن أتوسع في الحديث عن بعض الأحداث وبعض الموضوعات التي رأيت أن لها أهمية خاصة بالنسبة للتاريخ المصري لسنوات ما قبل الثورة بالذات وقد تمكنت في اختيار تلك الأحداث وتلك الموضوعات وتعبت أكثر وأكثر في تقديمها بتلك الصورة الموجزة والجديدة في نفس الوقت .

وقد وجدت لها فرصة طيبة لكي أعطي قرائي وقارئاتي جرعات من مركز -بضم الميم - التاريخ المصري اعتمادا على كتب ودراسات غير متداولة وعلى

وثائق لا أعتقد أنها متوافرة لدى الكثيرين ولا أقول عندي وحدي أخذًا بمبدأ التواضع الذى التزم به باستمرار فى كتاباتى بل فى حياتى .

وأرجو من كل قارئ ، وكل قارئة أن يؤمن بأن ما سأقدمه هنا فى هذه المقدمة أو فى هذا المدخل له علاقات وثيقة بما سيكتب عن سنوات ما قبل الثورة ان لم يكن فى الجزء الثانى ، الذى أقدمه اليوم فى الأجزاء التى تليه بمشيئة الله .

● وقد اخترت بداية المقدمة أو المدخل ، السنوات الأخيرة لحكم إسماعيل باشا لأنها كانت من أسباب ثورة ١٨٨١ - ثورة حرايى ورفاقه - ولأن آثارها - وخاصة كثرة القروض كانت من الأسباب التى أدت الى الاحتلال البريطانى لمصر ، بل لقد امتدت الى ما بعد الاحتلال البريطانى لمصر وقد كان إسماعيل باشا - مهما تكن أخطاؤه بل جرائمه الكبيرة والخطيرة - مصلحا له بصماته القوية على كل ما جرى فى مصر فى أيام حكمه : كانت له فتوحاته الخارجية ، وكانت له غزواته السياسية وكانت له نزعته الاستقلالية عن الباب العالى ثم كان له جهده البارز فى اتمام حفر قناة السويس وفى بيع أسهم مصر فيها «بتراب الفلوس» ، وكانت له اهتماماته الكبيرة والخطيرة بالنسبة للجيش المصرى فاليه الفضل كل الفضل فى انشاء العديد من المدارس الحربية : المدفعية ، الفرسان ، المشاة ، مدرسة أركان الحرب ، مدرسة صف الضباط ، وكانت له اهتماماته البالغة بالأسطول المصرى ، فهو الذى بعث الحياة فيه من جديد وهو الذى جدد المدرسة البحرية بالاسكندرية ، وهو الذى أحيا البحرية المصرية حتى لقد جاء - كما جاء فى احصاء إسماعيل سرهنك باشا - أن عدد سفن الأسطول المصرى بلغ ١٨ سفينة بالإضافة الى ثلاث سفن حربية أخرى مخصصة لتنقلات اشديو .

ومن بين تلك السفن : محمد على ، سفير ، جهاد ، لطيف ، كورفت ، الخرطوم ، دنقلة ، وبعض هذه السفن صنع فى أمريكا والبعض الآخر فى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا والأهم ان بعض السفن قد صنع فى الاسكندرية .

وكان لمصر ثمانية طرادات وسفن للنقل ، من بينها : الطور ، أسوان ، أسبوط ، الجعفرية ، سمندود ، عجى . وكان لمصر أسطول تجارى هائل ، لا مثيل له فى كثير من دول أوروبا .

والجدير بالذكر أنه - طبقا لاحصاء سرهنك باشا - وصل عدد الجيش المصرى الى ٨٩,٠٠٠ جنديا وضابطا بالإضافة الى ١٨,٩٠٠ تلميذا فى المدارس الحربية المصرية و٣٠,٠٠٠ مقاتل يرابطون فى السودان أى أن جيش مصر فى مصر والسودان بلغ عدده (١٣٠,٠٠٠ مقاتلا) .

● أكبر جرائم اسماعيل باشا ديونه وفوائدها الباهظة تلك الديون التي استغل معظمها في كثير من الأمور التي لا أهمية لها والتي لم تكن الا تحقيقا لنزواته الشخصية حتى تصبح - كما قال - مصر قطعة من أوروبا .

بدأت ديون اسماعيل باشا في عام ١٨٦٤ بقرض قيمته ٣٠٠٠٠٠٠ ر. ٧٠٤ جنيهها انجليزيا وفي العام التالي كان القرض الثاني ٣٣٨٧٣٠٠٠ جنيهها انجليزيا .

ثم كان في ١٨٧٣ ما سمي بالقرض المشنوم وقيمه ٣٢٠٠٠٠٠ ر. ٣٢٠ جنيهها وهذا القرض الكبير المشنوم ، لم يدخل منه الخزانة العامة سوى ٢٠٧٧٤٠٠ ر. ٧٤٠ أى أن ٣٧٪ من قيمته ضاع .

وكانت إيرادات الدولة - مثلا - في ١٨٧٧ قد بلغت ٩٠٥٨٩٠٠٠ جنيهها خصص منها لحملة الأسهم وحدهم ٦٠٠٠٠٠٠ ر. جنيهه وقد قدرت ديون اسماعيل باشا في الفترة من ١٨٦٤ الى ١٨٧٨ بمبلغ ١٢٦٠٤٣٦٠ ر. ١٢٦ جنيهها وكانت تلك القروض - كما سبق أن قلنا - بداية التدخل الأجنبي في شئون مصر فمن لجنة كيف التي جاءت في ديسمبر ١٨٧٥ لفحص مالية مصر ، الى انشاء صندوق الدين والرقابة الثنائية [البريطانية والفرنسية] على مالية مصر الى لجنة عليا أوربية للتحقيق في ٢٧ يناير ١٨٧٨ الى الاحتلال البريطاني لمصر في ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ .

● كان الاحتفال بافتتاح قناة السويس حدثا عالميا غير مسبوق في أي بلد من بلدان العالم ، وصفه فرديناند دلبسيس في مذكراته بقوله : ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ في قرننا هذا ولعله لم يحدث في أي قرن من القرون كلها أن اقيم احتفال يشبه احتفالنا في عظمتته وجلاله ، لقد ظلت شركات العالم الملاحية شهرا كاملا قبل الاحتفال تنقل الى مصر ، مدعوى الحديو اسماعيل من ملوك أوروبا وملكانها ، وأمرائها وعظمائها السياسيين وقد أدهش خديو مصر كل ملوك أوروبا بجمال ما أعده لهذا الاحتفال وقد أكد الملوك أنفسهم بأنهم لم يعرفوا في حياتهم أياما كالتى أمضوها في ضيافة مصر .

وكانت الامبراطورة أوجيني قد أقلت البارجة الفرنسية ليجل [النسر] .

وكان من كبار الضيوف الذين حضروا الافتتاح الأمير عبد القادر الجزائري أمير الجزائر الذي كان - كما قال دلبسيس - قد اشتهر بحروبه ضد فرنسا وببسالته في تلك الحروب .

وكان موضع المفارقة من كل المدعوين خاصة عربان مصر الذين اشتركوا في الاحتفال .

● وصف المسيو. فونتان أحد الذين حضروا الاحتفال بافتتاح قناة السويس في كتابه ، رحلة غربية في قناة السويس ، حفلة الافتتاح بقوله : اقيمت أمام رصيف الامبراطورة أوجيني ثلاث صفوف من المقصورات الجميلة أولها وأقربها من الرصيف للعظماء من الضيوف ، ثانيها بين الرصيف والبحر كان الجزء الأيسر للعلماء المسلمين والأيمن لرجال الدين المسيحي ، بدأ الاحتفال بموكب تقلعه رئيس تشريعات الحديو زكي بك وتلاه أركان حرب الدوايح ثم أميرة البلاد الواطنة معطية ذراعها لولي عهد مصر ، توفيق باشا ، ثم البرنس هنري أمير البلاد الواطنة و . و .

ثم سارت خلف الأعلام الامبراطورة أوجيني متابطة ذراع الامبراطور فرانسوا جوزيف ثم سار خلفها خديو مصر ، ثم الأمير عبد القادر .

● وصف احمد شوقي يوم الافتتاح وما بعده بكلمات أدبية رائعة أشار فيها الى مشاركة مشايخ الإسلام . وأساقفة النصارى وكهنة اليهود في الاحتفال وإلى الألف سرادق التي نصبها الحديو في الصحراء ، وإلى إطلاق المدافع وتقدم يخط الامبراطورة أوجيني في القناة . ويعدده يخط فرانسوا جوزيف امبراطور النمسا ويخط فريدريك غليوم أمير بروسيا .

وذكر أن عدد السفن التي أقلت المدعوين كان عددها ٦٨ سفينة .

وكان مما قاله شوقي مخاطباً ولديه والمناسبة مروءة بالقناة في طريقه إلى المنفى :

تلكما يا ابني القناة لقومكما فيها حياة ، ذكرى اسماعيل ورياء وعليها
مفاخر دنياه : دولة الشرق المرجاة وسلطانة الواسع الجاه : طريق التجارة
المنارة ومشرق الحضارة .

ثم قال شوقي وهو يتحدث عن نفيه إلى أسبانيا : ان للنفي لروعة وإن
للمنأى للوعة وقد جرت أحكام القضاء بأن نعبّر الماء ، حين الشر مضطرم واليأس
محتدم والعدو منتقم والخضم محتكم ، وحين الشامت جذلان مبهتسم : نفانا حكام
عجم أعوان العدوان والظلم . ضربونا بسيف لم يطبعوه ولم يملكوا أن يرفعوه
أو يضعوه سامحهم (المحتل) في حقوق الأفراد وسامحوه (الحكومة المصرية)
في حقوق العباد .

وما ذنب الشعب إذا لم يستح الجلال .

ويقول شوقي مرة أخرى عن القناة :

القناة وما أدراك ما القناة : حظ البلاد الأغبر من التقاء الأبيض والأحمر
بيد أنها أحلام الأول وأمانى الممالك والدول : الفراغة حاولوها والبطالسة

زاولوها والقياصرة تناولوها والعرب لأمر ما تجاهلوا الى ان جرى انقذر لغايتها
وأى اسماعيل بآيته ، فانفتح البرزخ بمعانيته والتقى البحران تحت رايته فى
جمع من التيجان لم يشهدوا اكليله قد كان يتوج فيه نو شيدته جيوشه
واساطيله .

وما اسماعيل الا قصير لو أنه وفق . والاسكندر لو لم يخفق : ترك لكم
عز القد ، وكثر الأبد والمتجم الأوحده والوقف الذى ان فات الوالد ، فلن يفوت
الولد .

ويحاول شوقى أن يستنطق الصحراء ورمالها فيقول : هنا وضغ
للنبوة المهدي ، وابتداء بها العهد فاقبل صاحب المقام ، ومجلم الاصنام ، وبناء
البيت الحرام خليل ذى الجلال والاكرام : هاجر الى مصر اكرم من هاجر . ثم
انقلب منها بام العرب هاجر .

وفى هذه الثنيات طلع يوسف يرسف فى القيد وعو للسيارة يسير
من كيد الى كيد .

والى هذا الفضاء خرج موسى حين ذيل زويله (أى زال جانبه ذعرا وفرقا)
وطلبه قتيله وزين له الفرار خليله فحوته هذه الرمال فاذا الأمن سبيله واليمن
دليله .

وعلى هذه الارض مشيت السماء الطاهرة والنيرة الزاهرة والآية المتظاهرة
أم الكلبة وطريدة الظلمة سرحوا فى عرضها فانخرجوها من أرضها .

وينهى شوقى قصيدته غير المنظومة بقوله : وتريا اسماعيل بمث الحاشرين
وحشد الحافرين وقرب المسافة للمسافرين ، غير وجه السفر فليل ما بلغ غاية
الظفر وقيل وقع الحافر فيما حفر ثم انظروا اليوم تريا القناة فى يد القسم
(الانجليز) ان امنوا ركزوها وان خافوا هزوها .

وفى كلام شوقى هذا تورية تحتمل معنى الرمح وقناة السويس .

الجانب الكتيب فى قناة السويس

• أما الجانب الكتيب والحزين فى قناة السويس فيتمثل - مثلا -
فى السخرة : لقد حدث فى حفر قناة السويس ، انقطع ألوان السخرة
والتعذيب . ومنذ يوم ٢٥ ابريل ١٨٥٩ الذى أقيم فيه - فى بور سعيد -
احتفال مهيب قام فيه دلسيبس بشرى أول مول فى أرض القناة واقتدى به
الحاضرون من أعضاء مجلس ادارة شركة القناة . منذ ذلك اليوم ، بدأت
أخطر عمليات السخرة فى التاريخ .

لم يكن عدد سكان مصر يزيد وقتئذ عن ستة ملايين من البشر .

وكان عدد الذين استخدموا في حفر قناة السويس يزيد عن ٥٠ ألف عامل ، وكان بعضهم يموت في الطريق الى القناة من الجوع ، أو البرد ، أو المرض أو الخوف .

وكان عمال الحفر يستبدلون مرة كل شهر وكان الجباة يتولون خطف الفلاحين من قراهم بقوة القانون ، ويمضون بهم - وأحيانا يرطونهم في سلاسل - الى مناطق الصحراء الجرداء .

وكانت شركة القناة القائمة على الحفر لا تهتم ابدا بتغذية أولئك العمال ولا بصحتهم بطبيعية الحال .

وكانت لا تدفع لهم أجورا مناسبة بل وفي معظم الأحيان لم تكن تدفع لهم احورا على الإطلاق .

وفي عام ١٨٦٢ - بالذات - ضج العمال بالشكوى من المعن الذي أصاب البسكويت الذي كان يقدم اليهم - تصور عمال حفر يتنفذون بالبسكويت المعن الذي كانت عليهم توزيعه للشركة - كما ضجوا بالشكوى من ندرة الماء ومن الاوبئة التي انتشرت بينهم وقتلت الكثير منهم فكانوا يموتون كالذباب .

وليس أدل على سوء الحالة الصحية ، التي ذهب ضحيتها آلاف المصريين من العمال والفلاحين بسبب اهمال الشركة - ما نقلته عن مذكرات نوبار الخطية والوثائق الرسمية المستمدة من محفوظات وزارة الخارجية البريطانية في لندن ووزارة الخارجية الفرنسية في باريس جميعها د . محمد صبرى وقدمها في دراسة له عن « فضيحة السويس أكبر فضيحة مالية في القرن التاسع عشر » :

● أرسل الوالى من الصعيد ٥٠٠ جندي كانوا موضع عنايته ورعايته فاركبهم سفينته البخارية الخاصة في النيل حتى القاهرة ومنها انتقلوا بالسكة الحديد الى الزقازيق ومن هناك ذهبوا الى وجهتهم في البرزخ .

وعلى الرغم من احتياطات الحكومة فانهم لم يستطيعوا البقاء يوما واحدا وثاروا على ضباطهم في اليوم التالى لوصولهم وفروا هاربين .

وقد قدر بعض الكتاب الفرنسيين عدد العمال (الحقيقي) ب ٢٥ ألفا ونحن لا نمارى في صحة هذا الرقم اذا أسقطنا من الحساب المثل - ٢٥ ألفا ايضا - من عدد العمال الذين يتجمعون بأمر السلطات من شتى النواحي وهذه العملية الدقيقة قد تستنفد مدتها شهرا » .

ومهما كان من الأمر فإن أولئك الكتاب يتفرون صراحة بالمسارعة
الكبيرة التي أصابت الزراعة والأشغال العامة بسبب تسخير هذا المعد
الضخم في أعمال القناة دون أعمال الزراعة .

● كتب أوليفياري بريت أحد كبار مهندسي الشركة في كتاب له أصدره
عن تاريخ قناة السويس في عام ١٨٦٢ كتب يقول : « وحتى بعد انزال عدد
العمال الى رقم ٢٥٠٠٠ فإننا نعترف بأن الزراعة قد حاققت بها خسارة جسيمة
بسبب حاجة الشركة للملح ومطالبيها التي لا تنتهي : صحيح أن الحكومة المصرية
قد استعملت أحيانا عددا أضخم من العمال وربما اجتمع منهم في صعيد
واحد مائة ألف ، ولكن كان ذلك لفترة قصيرة من الزمن نسبيا .

وفي أوقات من السنة كانت العناية بالزراعة تتطلب اليد العاملة كلها ،
في حين أن الشركة منذ ١٨٦١ وللسنوات طويلة مقبلة تحتاج بصفة مستديمة
الى ٢٥٠٠٠ عامل .

وهذا بلا ريب وضع غير طبيعي .

● وفيما تقدم اعتراف صريح بأن الشركة خرقت اتفاقية ٢٠ يوليو ١٨٥٦
التي نصت المادة (٢) منها على أن عدد العمال يجب أن يراعى فيه حاجة الزراعة
الى اليد العاملة في مراقبتها وعيها حاول نوبار باشا انقاص عدد العمال
الى ٦٠٠٠ مع زيادة الأجور الحالية غير المجزية ، ولكن مجلس ادارة الشركة
اجتمع في ٢٩ أكتوبر ١٨٦٣ ورفض الطلب الذي تقدم به نوبار باشا .

● وللعلم كان الإصلاح الذي يجبر على العمل في حفر القناة يتحمل نفقات
الطريق والأسفار ، ولا يتقاضى من الشركة - اذا تقاضى - الا قرشين صاغ
في البرم مع أنه يأخذ من العمل في الحقل ستة قروش .

ولم تكن المدة التي يستمر فيها الفلاح أو العامل في الحفر أقل من ٥٠
يوما .

وللعلم أيضا - كما تؤكد سجلات وزارة الخارجية الفرنسية عن بوقية
لنوبار - ان مصر كانت تخسر سنويا نتيجة لتقصير الانتاج المترتب على نقص
الأيدي العاملة المسخرة في القناة ما لا يقل عن ٤٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فرنك .

السفيرة في حفر القناة

● وتقول الكاتبة الفرنسية الكبيرة مدام جوليت آدم في كتابها :
« انجلترا في مصر » عن موضوع العمال المصريين الذين سبخوا لبحر القناة ،
وما قالته - وهي الكاتبة الفرنسية المرموقة - يكمل ما قاله بعض الكتاب

والسياسيين الفرنسيين عن هذا الموضوع الخطير : « كان العمل في القناة بطيئا في البداية لقلة خبرة العمال بالعمل وقلة عددهم ولأن المياه العذبة كانت ترد الى مكان حفر القناة بكل صعوبة قبل ان تحفر ترعة الاسماعيليه » .

ولما رأى دى لسييس هذه الصعوبات استعان بوالى مصر سماعيل باشا فزاد عدد العمال عشرة آلاف عن العدد الذى كان مقدرا من قبل فى شرائط الشركة فصار خمسة وثلاثين الف عامل .

كان هؤلاء العمال - مدام جوليت آدم - يساقون الى العمل بلا أجر عن طريق السخرة وكانوا يسامون سوء العذاب من شدة الهجير وقلة الغذاء ومشاق العمل حتى ان عددا كبيرا منهم يربو على ٢٠٠ ألف نسمة قد مات بسبب الأمراض التى ولدتها لهم هذه المتاعب دون أن تقدم الشركة او الحكومة المصرية عوضا عنهم لأسرهم وأهلهم : و مدام جوليت آدم ، التى تشهد تلك الشهادة من كبريات الكتاتيب الفرنسية ، وكانت زوجة لرجل فرنسا الكبير ادمون آدم من أكبر زعماء الحزب الجمهورى الفرنسى ولها أكثر من خمسة وأربعين كتابا من انفس الكتب فى كافة الموضوعات وهى الأم الروحية لمصطفى كامل .

● وقد ذكر الأستاذ نجيب مخلوف فى كتاب له غير متداول عن نوبار باشا : أن نوبار باشا طلب انقاص عدد الفعلة الذين يشتغل الواحد منهم بأجر فرنك بل أقل فى اليوم ، وتقد حق لنوبار بطلب انقاصهم وينظر اليهم بعين الأهمية وهو لم يطلب سوى إلغاء الأشغال الشاقة وقد خفى على الموسوي - هكذا فى الأصل - ديليسيس ما لطلبه نوبار باشا من الأهمية فاحتج ببراعته المعروفة على طلب انقاص العدد وبني احتجاجه على أن القوانين العثمانية كلها تجيز السخرة ومع ذلك كان اشتغال الفلاحين المصريين فى السويس لا يعد سخرة فى رأى ديليسيس .

ولكن فات الموسوي ديليسيس ان الدستور لا يجيز تلك السخرة وإن المادة ١١٠ من قانون الجزاء العثمانى تحرمها تحريما صريحا . أما قوله أن اشتغال الفلاحين المصريين ليس بسخرة فلم يكن يقنع نوبار باشا بأكثر من قوله أن القانون العثمانى يجيزها ، ونوبار - هكذا يقول مؤرخه نجيب مخلوف - ولعلها أول كلمة طيبة تقال فى نوبار باشا - كان ميالا أشد الميل الى الأفكار الحرة ويتألم كل التألم من نزع حرية الألوف حيا يمتنع الأجانب وكان إذ ذاك عشرون ألف عامل يشتغلون بشركة السويس تاركين عيالهم وحرفهم وزراعتهم بالقصر عنهم .

زد على ذلك انهم كانوا مضطرين للرجوع وقت صرفهم على نفقتهم الخاصة وبعضهم كانت منازلهم بعيدة جدا فاذا أضيفت هذه المتاعب الى خسارتهم فى

زرعهم وشرعهم وتجارتهم وسائر مرافقهم اتضح مقدار العناء والبلاء الذى كانت تقاسيه البلاد من جراء استخدام ابنائها قسرا واضطارا .

ويضى مؤرخ نوبار باشا قائلا :

« ولو كان العناء مقصورا على العشرين ألف المذكورين لهان الأمر قليلا ولكن العشرين ألفا كانوا يشتغلون ونحو أربعين ألفا كانوا قادمين أو آخذين بالاستعداد للقدوم محل الشغل فليس بالهين السهل على نفس الوطنى الأيى أن يرى نحو ستين ألفا مبعدين عن عيالهم وعن الزراعة والصناعة والتجارة وليس لهم من فائدة تعرضهم عن بعض الحسارة وتهون عليهم المتاعب » .

● شهادة أخرى لها وزنها :

قال المدير الأول للاشغال فى أحد تقاريره : ان من اعظم المنافع هو استطاعتنا أن نحفر بأيدي العمال معظم ما يمكننا حفره من القنال البحرى بين بحيرة التمساح والبحر الأحمر وما يجب ملاحظته ان هذه الطريقة لحفر القناة لا تنحصر منفعتها فى تسهيل العمل والاسراع به بل تعود بتقليل النفقات كثيرا فان المتر المكعب من اليابسة بأيدي العمال لا يقتضى من النفقة سوى ثلثى ما يقتضيه المتر الذى يحفر بالآلات .

فالظاهر مما تقدم أن الذى يحمل كibar رجال الشركة على استخدام ذلك المدد العظيم كان حدا للاقتصاد لا للضرورة العظيمة والحاجة الماسة .

وكان ديليبس قد وعد بأنه لن يحتاج الى أكثر من خمسة آلاف عامل ولكنه الجشع !!

كنا أسبق دول العالم فى انشاء حياة نيابية حقيقية

● وكان من أخطر ما مر بمصر طوال القرن التاسع عشر تلك الحياة النيابية التى عاشتها مصر بين مد وجزر ، بين قوة وضعف ، وقد سبق مصر كثيرا من الدول الأوروبية فى الحياة النيابية . والمدير بالذكر أن محمد علي باشا قد أسس ديوانا عاليا يتداول مع أعضائه فى الشئون المتعلقة بالحكومة قبل الشروع فى تنفيذها وكان رئيس هذا المجلس يسمى كتحدا بك ، أو كتحدا باشا وهو بمثابة وكيل محمد علي ، أو نائبه ثم ألف محمد علي - فى عام ١٨٢٩ - مجلسا أسماه مجلس المشورة يتألف من كبار رجال موظفي الحكومة والعلماء والاعيان برئاسة إبراهيم باشا .

عدد أعضاء ذلك المجلس ١٥٦ منهم ٣٣ من كبار الموظفين والعلماء ، ٢٤ من مأموري الأقاليم ، ٩٩ من كبار أعيان القطر المصري - وكانت مهمة المجلس قاصرة على مسائل الإدارة والتعليم والأشغال العامة وكان رأيه استشاري بحت وقد عقد المجلس أول اجتماع له في ٢ سبتمبر ١٨٢٩ في قصر إبراهيم باشا (القصر العالي) • ومن الأعضاء الذين حضروا ذلك الاجتماع السيد البسكري تقيب الإشراف ، حسن أغا رئيس بوابي الركاب العالي وناظر المواشي الإميرية ، خليل أفندي ناظر الترسانات ، ومحمد أمين أفندي ناظر الابنية الإميرية ، حسين بك ناظر الأرز والقلال ، وحافظ أفندي معاون الفابريقات ، محمد أفندي ناظر المنسوجات ، كاشف أفندي باشكاتب الوقائع المصرية ، وسامي أفندي محرر الوقائع وإبراهيم أغا مأمور طنطا وإبراهيم بك مأمور نبروه ويوسف أفندي مأمور فوه وصالح أفندي مأمور ميت غمر والسنبلاوين والحاج عبد الرازق أغا مأمور مجلة دمنة •

● ومن قرارات المجلس في اجتماعه الأول - على ما ذكر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - أن يكون عمل الفلاحين في التطهير وبناء القناطر وإصلاح الجسور في أشهر توت وبابه وكيهك وطوبة وأمشير وبرمها وبؤونة لأن الفلاحين بقية أشهر السنة يكونون مشغولين بالزراعة والحصاد وجنى القطن •

ومن قراراته أيضا أخذ ألف غلام من القاهرة وبولاق ومصر القديمة لتشغيلهم بالأجرة في فابريقات الحكومة وكذلك أخذ الصالحين من المتسولين للعمل بهذه الفابريقات مع ترتيب أرزاق يومية لهم • ومن قراراته أيضا إلزام الموظفين ومشايخ البلاد والعمد الذين تمتد أيديهم إلى الرشوة - أو كما جاء في القرار البرطيل - أو سلب أموال الأهالي يرد ما أخفوه ومجازاتهم بالعقوبات الشديدة •

ولم يطل عمر هذا المجلس ، لأن محمد علي حصر السلطة في سبعة مجالس أولها الديوان الخديوي وديوان الإيرادات وديوان الجهادية ودواوين البحر والأسطول والترسانة وتجهيز المهنتات والقروض وسائر حاجات الصناعة والمستشفيات البحرية ثم ديوان المدارس (الابتدائية والتجيزية والمخصوصية العالية) والكتبانات ودور الكتب والإسطبلات الكبرى في شبرا ثم ديوان الأمور الأفرنجية والتجارة المصرية •

وديوان العلاقات الخارجية ثم - أخيرا - ديوان الفابريقات • إدارة فابريقات الطرابلش في فوه وكافة الفابريقات التي توجد في كل أنحاء مصر •

مجلس شورى يمثل الشعب

● وعندما تولى اسماعيل باشا فكر فى إنشاء مجلس شورى على نظام جديد سماه مجلس شورى النواب وقد أنشأ اسماعيل فى ١٨٦٦ ذلك المجلس ووضح له نظاما فى لائحته : أسمى الأولى « اللائحة الأساسية » وأسماى الثانية « اللائحة النظامية » .

ولم يكن للمجلس - كما تقول أحكام اللائحتين - سلطة قطعية فى أى أمر من الأمور وقراراته بمثابة رغبات ترفع الى الخديو وله فيها القول الفصل وعدد أعضاء المجلس لا يزيدون عن ٧٥ عضوا ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ، ويتولى انتخابهم عمد البلاد ومشايخها فى المديريات وجباعة الأعيان فى القاهرة والاسكندرية ، وكان عدد نواب كل مديرية بحسب تعداد سكانها وينتخب واحد أو اثنان عن كل قسم من أقسام المديرية بحسب كبر القسم وصغره . وينتخب ثلاثة نواب من القاهرة واثنان من الاسكندرية وواحد من دمياط .

وسن النائب لا يقل عن ٢٥ سنة ولا بد من أن يكون ملما بالقراءة والكتابة ، وكان هذا الشرط قد وضع بعد مضي ثمان عشرة سنة على تأسيس هذا النظام ، وقد كان الخديو هو الذى يعين رئيس مجلس شورى النواب ووكيله ويتمتع أعضاء المجلس أثناء انعقاد المجلس بشئ من الحصانة البرلمانية فلا ترفع عليهم دعوى جنائية فى أثناء الانعقاد الا اذا ارتكب أحدهم جريمة القتل .

● وتنص لائحة المجلس على أن أعضاء المجلس يحضرون الى المجلس بملابس الحشمة ويكون جلوسهم فيه بهيئة الأدب ، ولا يجوز لأى عضو نشر مناقشات المجلس أو طبعها الا باذن من رئيس المجلس والا كان عرضة للجزاء الذى يوقمه المجلس . وكان تشكيل المجلس يعتبر منحة من الخديو ولذلك كانت سلطته شكلية .

ومن أبرز أعضاء مجلس شورى النواب :

نواب القاهرة - مثلا - موسى بك العقاد ، الحاج يوسف عبد الفتاح ، السيد محمود الطاهر .

نواب الاسكندرية - مثلا - الشيخ مصطفى جميعى ، السيد عبد الرازق الشوربجى .

نواب روضة البحرين (الغربية والمتوفية) .

الغربية : اترمى بك أبو العز ، على كامل عمدة القصرية .

المنوفية : الحاج على الجزار عمدة شبين الكوم ، محمد أفندى شعير عمدة كفر
عسما ، أحمد أبو حسين عمدة كفر أبو ربيع .

من نواب البحيرة : الشيخ محمد الصيرفى عمدة قلمشات ، حسنين حمزة
عمدة البرنجات ، أحمد دبوس عمدة نكلة المنب ، الشيخ محمد الوكيل
عمدة سمطراط .

ومن نواب الشرقية والقليوبية الحاج نصر منصور الشواربى (قليوب)
الامام الشافعى أبو شنب (عمدة الخانكة) محمد الشواربى (قليوب)
أحمد أفندى أباطة (منيا القمح) .

ومن نواب الدقهلية حلال بك ، سيد أحمد أفندى نافع عمدة دنديط ،
محمد بك سعيد (نوسا البحير) الشيخ العدل أحمد عمدة جزيرة انقباب .

من نواب الجيزة عامر أفندى الزمر ، ابراهيم المنشاوى عمدة زاوية دهشور .
من نواب المنيا وبني مزار ابراهيم الشريعى (عمدة صمائلوط) ميخائيل
انناسيوس عمدة اشروية ، حسن أفندى شعراوى عمدة الطاهرة .

ومن نواب أسيوط : سليمان أفندى عيد المال (ساحل سليم) عثمان
غزالى (عمدة بنى رزاح) ، رميح شحاتة (عمدة القوصية) وحيد أبو ستيت من
أولاد عليوة (جرجا) ومن نواب قنا واسنا محمد سحلى (عمدة فرشوط)
وأحمد على اسماعيل عمدة السليلية ، أما نائب دمياط فقد كان على بك خفاجى .

وقد افتتح المجلس فى ٢٥ نوفمبر ١٨٦٦ . وكان رئيسه اسماعيل راغب
باشا . وقد ألقى الخديو خطبة العرش فى حفلة الافتتاح ، التى ركزت على
القشورى « وشاورهم فى الأمر » وأمرهم شورى بينهم » . وجاء فى خطاب الرد
على خطبة العرش إشادة بالعزیز ابن العزیز ذلك الجنساب الأفخم والداوزى
الاکرم ، الذى قام بتنظيم أمورهما على سباق وقدم وشمر عن سواعد الجهد والاجتهاد
من تجديد ما أهدم وأحياء ما انعدم وأخذ يداوى تلك العلل ويسد ما تخلل
بعد أبيه من الخلل الخ ، الخ . وقد أعلن الرئيس ختام الدورة فى ٢٤ يناير
١٨٦٧ ، وألقى خطبة وجيزة شكر فيها الخديو على منشأته العظيمة الموجبة
لازدياد عمران الوطن وعلى الأخص انشاء هذا المجلس . وانعقد المجلس للدورة
ثانية فى ١٦ مارس ١٨٦٨ انتهت فى ٢٣ مايو ١٨٦٨ . وكان الانعقاد الثالث
فى ٢٨ يناير ١٨٦٩ وانتهى فى ٢٢ مارس ١٨٦٩ .

● أجريت الانتخابات الجديدة فى ١٨٧٠ وكان من أبرز نواب المجلس
الجديد فى القاهرة السيد أمين الدنف ، السيد يوسف العقبى .

ومن نواب الغربية والثغوية الشيخ عيسوى الشريف (ابيار) السيد
القلى (عمدة كمشيش) شاهين أحمد الجنزورى عمدة تلمشط والشيخ أحمد
عبد الغفار عمدة تلا ، على محمود كفر الحصيلة .

وكان الانعقاد الأول فى أول فبراير ١٨٧٠ .

وكان دور الانعقاد الثانى قد بدأ فى ١٨٧١ ، ثم بدأ الانعقاد الثالث فى
٢٦ يناير ١٨٧٣ .

وقد توقفت أعمال المجلس فلم يدعى للانعقاد أو لم تتم انتخابات جديدة
فى عامى ١٨٧٤ ، ١٨٧٥ . وفى عام ١٨٧٦ دخلت الحياة النيابية عصرا جديدا .
● وكانت الهيئة النيابية الثالثة مفخرة لمصر وللحياة النيابية وتذكر هنا -
للتاريخ وللإشادة بهذه الهيئة - بعض أعضائها : نواب القاهرة : محمود بك
المطار ، عبد السلام بك المويلحي ، يوسف العقبي .

نواب الاسكندرية : سليمان العزبي ، عبد الرزاق الشوربجي .

الغربية : عثمان الهرميل (عمدة محلة مرحوم) محمود سالم (عمدة
كفر سالم) أحمد سالم (عمدة دهنورة) مصطفى هرجة شيخ أبو صير . ومن
نواب المنوفية مصطفى غنيم الانيساوى (عمدة جزى) ابراهيم حسن (عمدة
الباجور) سليمان حسني عامر (عمدة جنزور) ومن نواب البحيرة : ابراهيم
الذبيب (عمدة صفط العتب) أبو زيد الحناوى (عمدة كفر عفراة) ومن نواب
الدقهلية : متولى أفندى أبو شريف (عمدة ديرب) عبد الوهاب الشيخ
(عمدة دقادوس) شلبي حسني (عمدة سلكا) .

ومن نواب الشرقية أيوب أيوب (عمدة الصوة) محمد رجب كساب
(عمدة غيته) سيد أحمد رضوان (عمدة ميت المز) على عامر (عمدة العزيزية)
على خليل (عمدة السعديين) .

ومن نواب القليوبية : مصطفى علام (مندبيس) وعبد الفتاح زغلول
(ميت كنانة) .

ومن نواب الجيزة : رزق عكاشة (عمدة المنيا والشرفا) وحسي عطالله
(عمدة برنشت) وفضل الزمر (عمدة ناهيا) .

ومن نواب بني سويف : محمد رافى (عمدة أنفسط) وعلى كساب
(عمدة نزله كساب) .

ومن نواب الفيوم : أحمد جاد الله (عمدة السنيلين) وأحمد الدمشان
(عمدة اهرنت) .

ومن نواب المنيا وبني مزار : يدينى التشريعى (عمدة سمالوط) محمد
محمد أبو طالب (عمدة برطباط) خليل عبد الرحيم (عمدة القشن) حنبنا
يوسف (عمدة نزلة الفلاحين) .

ومن نواب أسيوط محمد عبد الوهاب (عمدة السهامية) وعبد الرحمن
وافي (عمدة بني عدى) ميخائيل فرج (عمدة دير مواس) .

ومن نواب جرجا : ابراهيم حسن أبو ليلة (عمدة الريانية) عثمان أحمد
همام (عمدة أولاد اسماعيل) محمد حساب عمدة داود وميت سهيل (
وعبد الشهيد بطرس (البلينا) .

ومن نواب قنا محمد عبد الله (عمدة دشتلة) وطايح سلامة (عمدة القبلى
قامولا) .

ومن نواب اسنا : أحمد عبد الصادق (أسوان) محمد سلطان (اسنا) .

● وقد اجتمع مجلس شورى النواب فى طنطا اجتماعا غير عادى فى
٧ أغسطس ١٨٧٦ وذلك لتغيير ابقاء نظام المقابلة وفى هذا الاجتماع برز
فكرة محاسبة الحكومة والرقابة على تصرفاتها . ولأول مرة يؤلف المجلس لجنة
من بين أعضائه للذهاب الى وزارة المالية ، لاستحضار الكشوف المطلوبة ولبحث
المتحصل من المقابلة قدره ثلاثة عشر مليوناً من الجنيهات . وقد افتتح الحديو
اسماعيل دور الانعقاد الأول فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧٦ وكان بصحبة توفيق باشا
وزير الداخلية ، وحسن كامل وزير المالية ، وحسن باشا وزير الحربية وشريف
باشا وزير الحفانية والخارجية وانهى الدور فى ١٥ فبراير ١٨٧٧ وبدأ الدور
الثانى فى ٢٨ مارس ١٨٧٨ وانتهى فى ٢٧ يونيو ١٨٧٨ .

وكان آخر دور لانعقاد المجلس فى عهد الحديو اسماعيل ذلك الذى بدأ
فى يناير ١٨٧٩ ، وانتهى فى يونيو ١٨٧٩ .

وقد لوحظ أن هذه الدورة تميزت بالمناقشات البرلمانية الواعية والحرص
على كرامة البلاد .

وقد أبدى النواب استياءهم من تأخير ارسال المشروعات المالية اليهم مع
مضى عشرين يوما على افتتاح المجلس .

وقد وصف الأستاذ الدكتور سيد صبرى أستاذ القانون الدستورى بكلية
الحقوق (جامعة فؤاد) بأن هذا المجلس أخذ يمارض الحكومة ويطالب بحقوق
دستورية . وقد شجعت الصحافة على المضى فى هذا الطريق وعندما ذهب رياض
باشا وزير الداخلية فى ٥ ابريل لينهى دورة اجتماعه رفض المجلس ان ينفض
وقام عبد السلام المويلحى زعيم المعارضة وصرح باسم البرلمان بأن اغضائهم

لم يفعلوا شيئا وإن مهمة الإشراف على أعمال الوزارة لاتزال أمامهم وهذا يدعوهم إلى البقاء ، وقد أيدى جميع الأعضاء بالإجماع والتفوا حوله وظل المجلس يوالى اجتماعه ، عاد رياض باشا إلى الحسديو برأى المجلس • وأيدى الحديو حركه النواب والأعيان وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش بمنح السلطة المنتعنة بها المجالس النيابية الأوروبية وإن تكون الوزارة مسئولة أمام المجلس عن الشئون المالية والداخلية وإن تكون الوزارة من المصريين •

● الفلاح المصرى يحتضر ويفقد أرضه وإنتاجه •

● ولابد من كلمة عن الفلاح المصرى فى تلك السنين المرة التى وصل التدخل الأجنبى فيها بعد اشتداد أزمة الديون إلى الذروة : كان الفلاح المصرى بين شقى الرضى : الحديو اسماعيل والأسرة الحاكمة التى تستغل الفلاحين المستأجرين باستمرار استغلالا بشعا ، والحكومة التى تشقى غلها - باستمرار أيضا - من الطبقة الكادحة • أما يفرض ضرائب باهظة وأما بالاستيلاء على المحاصيل الزراعية الخاصة بصغار المزارعين ، هذا بالإضافة إلى ما يلقيه الفلاحون من المرابين الأجانب الذين كان يحبيهم النفوذ الفرنسى والنفوذ البريطانى الذى أخذ يتزايد باستمرار فى شئون البلاد الداخلية وخاصة فى أمورهما المالية والاقتصادية : وصفت صحيفة التيمس البريطانية فى ١٥ إبريل ١٨٧٨ ما يقاسيه الفلاحون من جيش الموظفين الأجانب الذين جيئ بهم لاصلاح اقتصاد مصر فلم يفعلوا أكثر من انهم ضاعفوا من خطورة الأزمة الاقتصادية ، وحددوا لأنفسهم مرتبات ضخمة ، زادت فى مجموعها عن ٦٠٠.٠٠٠ جنيه فى السنة فى مقابل الأعمال التافهة التى يقومون بها • وتمضى التيمس قائلة : الفلاحون الذين جرفهم السيل يساقون إلى المحاكم لدفع المتأخر عليهم من الضرائب ، لقد استمر تحصيل الضرائب من أولئك الذين جرفهم السيل من منازلهم كما جرف منازلهم ، ودوابهم وآلاتهم الزراعية •• استمر تحصيل الضرائب على شدته وقسوته : ويؤكد كثير من سكان الوجه البحرى أن الربيع الثابت من ضرائب هذا العام (١٨٧٨) يجرى تحصيله بنفس الوسائل الشديدة التى كانت متبعة من قبل •

ولعمري - مراسل التيمس فى القاهرة - أن ذلك ليحمل على الاستغراب إذا قرن بما سمعه من الإشاعات عن موت الفلاحين فى منعطفات الطرق ، وخراب مساحات واسعة من الأراضي وافتقارها من جراء الاعباء المالية الفادحة وبيع الزراع لدوابهم والنساء لحليهن وتهافت المرابين على دور الرهن وملئها بسنداتهم وإزدحام المحاكم بقضايا نزع الملكية والواقع - التيمس أيضا - أن جالة الفلاحين قد تخرجت وضاعت بهم السبل وسدت فى وجوههم المناقذ حتى إن أسلستهم قيادا ، بدأ يسمع أينته •

ويقول مراسل التيمس أيضا في ٢٣ يناير ١٨٧٩ : يوجد في القاهرة الآن مئات من إلمد والمشايع كل يمثل قرية من القرى جاوا لتقديم المراض بطنب تخفيض الضرائب ، ولقد حاصروا أبواب الوزارات حتى أنك تراهم متربصين حولها ينتظرون دخول الوزراء وخروجهم بينما عرائضهم قد غطت يلاط المسالك الحكومية .

وقد نقل عن التقارير الرسمية المصرية والأجنبية أن المحاكم المختلطة التي أنشئت في عام ١٨٧٦ كانت بمثابة أداة مروعة لاستبعاد الفلاحين من الوجهة الاقتصادية وقد أدى نظام المحاكم المختلطة - كما جاء في تقرير لورد دوفرين - إلى تقوية رغبة الفلاحين في الاستئانة لأن أملاكه أصبحت تعتبر ضمانا قانونية لما يستدينه ، ولم يكن الأمر كذلك قبل انشاء تلك المحاكم ومن وجهة أخرى أعطى هذا النظام للدائنين سلطة بيع أملاك الفلاحين المدينين ، متى تقلت ديونهم . وقد قيل فعلا أنه في سنة ١٨٧٦ . أصبح معظم الفلاحين لا يملكون الأراضي التي يزرعونها وأن تسعة أعشار الأراضي تابعة لطبقات أخرى ، وقد زادت الأموال المدونة في قوائم الرهن من ٥٠٠.٠٠٠ جنيه عام ١٨٧٦ إلى ٧.٠٠٠.٠٠٠ ر. في عام ١٨٧٩ خاصة في الدين ، وفي ٢٠ أغسطس ١٨٨٠ يشير مراسل التيمس أيضا إلى أن الفلاح المصري أصبح غارقا في الديون أكثر مما كان غارقا فيها في زمن مضى . فهبوط النيل ، وعجز المحصول يؤديان إلى انتقال قسم كبير من الأراضي إلى الأجانب .

القروض بداية التدخل الأجنبي

● ولابد لنا من أن نشير ولو بإيجاز شديد إلى بداية التدخل البريطاني في شئون مصر بالاندفاع شديد خاصة بعد شراء بريطانيا أسهم مصر في قناة السويس ، وكانت بريطانيا في البداية تعارض حفر قناة السويس عن طريق شركة فرنسية وكانت فرنسا باستمرار تخشى من التدخل البريطاني في الشؤون المصرية ، ونذكر أنه عندما قام اسماعيل باشا بمساعدة فرنسا في مد الخطوط الحديدية في بعض أنحاء مصر ضاح المحامي الفرنسي المشهور باروش : أن هذه الخطوط أشبه ما تكون بسيوف ثارية امتدت إلى أحقاد فرنسا .

وكانت وجهة نظر المحامي الفرنسي الشهير أن هذا العمل الذي قام به اسماعيل باشا بمساعدة من فرنسا سوف تستفيد منه بريطانيا التي راحت تشكر في العودة من جديد إلى البحر الأبيض المتوسط بعد أن كانت قد قامت بالهجرة عن بعض الجزر التي كانت قد احتلتها . وبعد أن كانت فعلا قد تأهبت

للجلاء عن مالطة وكان من رأى باروش وغيره من السياسيين الفرنسيين ، المعارضين للتوسع البريطاني في أفريقيا وآسيا أن فتح قناة السويس للملاحة البحرية سوف تستفيد منه إنجلترا أكثر مما تستفيد منه فرنسا ، وقد ذكرت إحدى الصحف الفرنسية (صوت باريس) أننا نحن الفرنسيين الذين جذبنا بريطانيا الى وادى النيل : لقد كنا - صوت باريس - وحدنا أصحاب الخطوة في مصر قبل أن يذهب اليها دلميس بمشروعه عن القناة ذلك المشروع الذى عارضته بريطانيا بكل قوة ، ثم دعونا بريطانيا لكى تخرج الى وادى النيل ، دعونا خصمنا اللدود بل عدونا اللدود ، دعونا لكى يطردها رويدا ، رويدا وها نحن - صوت باريس - الجائون على أنفسنا العامتون على تأييد نفوذ عدونا فى مناطق نفوذنا واحلال سلطته مكان سلطتنا « وقد تحقق ما حذر منه روش وما تثبتت به صحيفة صوت باريس عندما نجحت بريطانيا فى شراء أسهم مصر - فى قناة السويس - لقد كان لمصر من أسهم القناة ١٧٦ر٦٠٢ سهما تعادل نصف أسهم الشركة التى بلغت ٤٠٠ر٠٠٠ سهما ، وكان سعيد باشا قد اشترى تلك الأسهم بمبلغ ٣ر٤٢٦ر٠٠٠ جنيه ولكن اسماعيل باشا - وتلك كبرى خطاياه - عرض تلك الأسهم للبيع وكان عددها فى الأصل ١٧٧ر٦٤٢ سهما باع منها اسماعيل قبل عام ١٨٧٥ ، ١٠٤٠ سهما وقد عرض اسماعيل باشا تلك الأسهم - أولا - على فرنسا وكان اثنان من كبار المالىين الفرنسيين يتفاوض مع وزير المالية المصرى (اسماعيل باشا) لشراء تلك الأسهم نظير ٩٢ مليون فرنك ، وسافر أحدهما الى باريس للتفاهم مع حكومته على تلك الصفقة التى كان يرغب فى عقدها كل من ادوارد دوفيه وشقيقه أندريه ، غير أن الحكومة الفرنسية لم ترحب بالعرض فى البداية ثم اذا بدزرائيل رئيس الوزراء البريطانية يتصل بزميله رئيس الوزراء الفرنسية ليفهمه خطورة تدخل الحكومة الفرنسية فى شراء تلك الأسهم ، مؤكدا أن المسألة - مسألة شراء الأسهم - ليست مسألة اقتصادية بل مسألة سياسية تمس المصالح البريطانية فى الصميم وكان ما قاله دزرائيل أن بريطانيا ستقف موقف العداء لكل من يتقدم لشراء تلك الأسهم وتراجع المالىون الفرنسيون عن الشراء كما تراجعت الحكومة الفرنسية ، وراحت الحكومة البريطانية التى لم تكن قد اشترت سهما واحدا من أسهم القناة تفكر فى شراء تلك الأسهم وجرت مفاوضات بين قنصل بريطانيا فى مصر الجنرال ستانتون باشا وبين اسماعيل صديق باشا وزير المالية المصرية وفى ١٥ نوفمبر ١٨٧٥ اتفق اسماعيل وستانتون على دفع مبلغ ٣ر٩٧٦ر٥٠٠ جنيهنا ثمنا لـ ١٧٦ر٦٠٢ سهما من أسهم القناة .

ولكن من أين لبريطانيا - الحكومة البريطانية - بهذا المبلغ والبرهان الانجليزى فى أجازة ولاسبيل الى دعوته ، وهنا تطل الصهيونية العالمية من جحرها ممثلة فى بيت روثشميلد المالى الاسرائيلى الذى ناب عن الحكومة

الانجليزية فى تقديم المبلغ المطلوب حتى انعقاد البرلمان البريطانى فى فبراير ١٨٧٦ لافراد الصفقة .

فى يوم ٢٥ نوفمبر ١٨٧٥ - بعد عشرة ايام فقط من بداية المفاوضات - تم توقيع العقد بين الحديو اسماعيل باشا وبين حكومة جلالة ملكة بريطانيا وكتب دذرائيل الى ملكته ميسرا بالخبر السعيد ، وبعثت الملكة الى رئيس وزرائها بهذهة بهذا الحادث الخطير والعظيم « فى تاريخ امبراطوريتنا ولكن المبلغ الضخم المطلوب هو الذى يؤلمنى » يزلّم الملكة بطبيعة الحال .

الصهيونية العالمية والاستعمار وجهان لعملة واحدة

● وحول الصفقة الكبرى التى اعتبرها بداية نجاح بريطانيا فى تحقيق مشروعها القديم الخاص باحتلال مصر ، ودور الصهيونية العالمية فى تحقيق تلك الصفقة يقول الأستاذ عباس محمود العقاد فى بحث له عن ١١ يوليو ١٨٨٢ - ضرب الاسكتندرية - يقول بالحرف الواحد : من العوامل التى مهدت للاحتلال البريطانى لمصر عامل هام لايجوز اهماله عند تقدير الواقع فى كل مسألة خطيرة ولاسيما المسألة المصرية وهو عامل الصهيونية التى تسمى أحيانا باليهودية الدولية .

وقد راينا طائفة من المؤرخين يتكلمون عن هذا العامل الهام ، فى سياسة العالم ، كانه هيئة منظمة تتألف من شيوخ محنكين يجتمعون فى عواصم مختلفة ويصدرون فى كل اجتماع قرارا يتبع الى «وعد الاجتماع التالى ويوشك أن تنطبق الحوادث فى هذه الفترة حرضا حرفا على ما رسموه ورتبوه » ومن بين تلك الحوادث التى لعبت فيها تلك الهيئة المنظمة والتى لعب فيها التدبير المقصود بين أقطاب الصهيونيين من وحدة الغرض والقدرة على اغتنام الفرص والانتشار فى جهات العالم ، التى تفتتح لهم منافذ الفرصة فى أماكن متعددة مع استئقبالهم جميعا بأسواق المال والتجار التى تتصل سرا وجها بجهات السياسة وسنرى فيما يلى مثالا للتدبير ، الذى يتم فى حينه خطوة بعد خطوة على غير تفاهم سابق فيظهر بعد حين كانه خطة مرسومة وضعها أناس متفاهمون أملوها على أتباع يدينون لهم بصدق الطاعة وإخلاص النية ولا تفاهم فى الحقيقة والا املاء : اتفق فى سنة ١٧٩٨ سنة الحملة الفرنسية أن يهوديا فرنسيا أذاع فى باريس خطابا الى قومه يدعوهم فيه الى تأليف مجلس عام يضم اليه مندوبين من اليهود المنتشرين فى أنحاء العالم ويكون اجتماعه الأول فى باريس لتقديم طلب الى الحكومة الفرنسية يسألونها أن تساعد على رد وطنهم القديم ويشجعون هذا الطلب بالسعى الى الاستانة لاقناع السلطان العثمانى بقبوله ، وقد جاء فى ذلك الخطاب أن البلاد التى

يريدونها تشمل الوجه البحرى فى مصر ، الى عكا والبحر الميت وشواطئ البحر الأحمر وهى رقعة من الأرض تجعلهم سادة التجارة الهندية والعربية والفارسية وأن فرنسا يمكن أن تستمال الى هذه المهمة بما يخصها به من الربح ، والعرض والمقايسة على النفوذ ، وقد بلغ النفوذ الصهيونى أوج القوة والشهرة بين الانجليز - كما يقول العقاد - فى تلك الحقبة وكان رئيس الوزراء الاسرائيلى - لورد بيكنسفيلد - دزرائيلى - يتولى الحكم من سنة ١٨٧٤ الى سنة ١٨٨٠ وهو الذى اشترى أسهم مصر فى قناة السويس من الخديو اسماعيل وخطابه الى الملكة فيكتوريا عن هذه الصفقة يدل على كثير حيث يقول :

الآن تمت ، وهى فى يديك سيدتى ، أربعة ملايين من الجنيهات وتكاد تؤدى قورا ، ولم يوجد غير بيت واحد ، يقدحها هو بيت روتشيلد : لقد سلخوا مسسلكا عجبا ، بذلوا المال بهائلة قليلة وبأت حصة الخديو اليوم كنها ملك يديك سيدتى .

وقد يتراءى لنا أهمية العمل الذى أقدم عليه دزرائيلى بتشجيعه بيت روتشيلد على اقراض الخديو اذا عرفنا أن حملة الاحتلال قد حدثت فى عهد وزير الأحرار غلادستون وأن غلادستون كان معارضا فى الاحتلال . وقد استقال أحد وزرائه استنكارا لضرب الاسكندرية ولكن قروض روتشيلد وغيره قد صورت المسألة بصورة الحيلة لحماية حق الدائنين . وقد كان دزرائيلى وراء اقناع دلسبس بالترحيب بشراء الحكومة الانجليزية لتلك الأسهم . مفرقا له بالمعونة الدولية التى تضمنتها شركة القناة اذا تمددت الحكومات التى تنتفع بها ولما حصل دزرائيلى على الأسهم ، قال فى جلسة أمام مجلس النواب البريطانى يوم ٢١ من فبراير ١٨٧٦ : اننى لم أزل من زمن أوصى بالحصول على أسهم القناة . وقد عقدتها صفقة مالية وسياسية واعتبرتها صفقة لازمة لتمكين الامبراطورية وهذا الذى أعنيه اليوم ، وقد ارتاحت اليه البلاد التى تفهمنى جيدا وتقبلته بالقبطة والسرور ، أما الذين انتقدونى من أجل هذه الصفقة فهم كما يخيل الى لا يفقهون المسألة على هذا الوجه . من هذا القبيل - العقاد - أثر النفوذ الصهيونى فى السياسة الدولية وفى المسألة المصرية على الخصوص : اتفاق فى افرض ، واغتنام للفرصة ، وتوزيع للعمل بين دوائر السياسة والمال فى مختلف الجهات .

● ويقول تيودور روزستين - الذى كان سكرتيرا للزعيم ١٧المسوفيتي لينين فترة من الزمن - يقول عن تلك الصفقة التاريخية : حدث ان اسماعيل باشا عندما أخرج داثنوه فى سنة ١٨٧٥ ووجد نفسه فى حاجة شديدة الى المال لسد نهم داثنيه أن عرض أسهم مصر فى شركة قناة السويس وما أسرع ما وقف المستر دزرائيلى - رئيس الوزارة البريطانية اذ ذاك - على رغبة

الحديث هذه ، وفي الحال قرر شراء هذه الأسهم بمساعدة بيت آل روتشيلد في لندن .

ولعمري لقد كان هذا عملا ليست له سابقة في تاريخ إنجلترا لأنه كان عملا من أعمال المضاربة الجريئة . نعم ان الأسهم عادت بالربح الوفير فيما بعد ولكن لم يكن من حق الحكومة ان تقامر بأموال الأمة في مشروع ربما عاد بالخسارة والضرر وفي الواقع لم يوجد في إنجلترا يومئذ من أنحى بالأئمة على المستر دزرائيلي على عمله هذا . ومن جهة أخرى كان من البدهج المستحدثة أن تشترك الحكومة الانجليزية في عمل تجارى خاص يعنون اذن من البرلمان وبمساعدة أهل البيوتات المالية .

ولكن السر في هذا العمل الذى لا نظير له يمكن ادراكه من الاطماع السياسية التى كانت حكومة دزرائيلي تحدث نفسها بها حيال مصر بعد أن خفت صوت فرنسا ، فقد علقت كبيرة صحف لندن « التايمز » بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٨٧٥ على تلك الصفقة أن الجمهور هنا وكذلك في البلاد الأخرى سينظر الى هذا العمل العظيم الذى قامت به الحكومة من وجهته السياسية لا من وجهته التجارية فهو بمثابة مظاهرة للاعلان عن نيات معينة والمبادرة بالعمل الى تحقيقها فمن المستحيل أن نفرق في أذهاننا بين شراء أسهم قناة السويس وبين علاقات إنجلترا بمصر أو بين مصر مصر وما يحيط بمستقبل الامبراطورية العثمانية من المخاوف ، فإذا أدت الثورة والاعتداءات من الخارج والرشوة من الداخل الى سقوط تلك الامبراطورية سياسيا وماليا فقد يتعين علينا ايجاد الوسائل التى تكفل سلامة ذلك القسم من املاك السلطان لما لنا به من الصلة الوثيقة .

● ويمضى رومستين قائلا : وليس من ريب في أن الباعث على شراء أسهم القناة كان توقع ما يؤدى اليه اعلان تركيا إفلاسها من انهيار تركيا ومصر معا .

وإذا كان القدر لم يجبر بما توقعوه لتركيا ، فقد عزموا أن يحققوه فيما يختص بمصر ، وهكذا رأينا إنجلترا بعد شراء أسهم القناة تخطو أول خطوة علنية للتدخل في شئون مصر .

وكما هي المادة في كل المشروعات الاستعمارية اتخذت الأمور المالية أداة الاعتداء فانه لم يمض ثلاثة أسابيع على ما رزئت به مصر من هبوط سنداتهما في بورصة لندن حتى بادر الجنرال استاتون قنصل بريطانيا العام في القاهرة الى اخطار اللورد دربي بما أظهره له الحديث منذ أيام من الحاجة الى رجال أكفاء يلمون بالنظم المتبعة في مالية حكومة جلالة الملكة لمعاونة ناظر المالية المصرية على معالجة الفوضى التى اعترف بها مسموه في تلك النظارة و . . و . .

ولم يمض سوى يومين على عقد الصفقة الخلسة بشراء الأسهم ، حتى بادروا وفي ٢٧ نوفمبر ١٨٧٥ الجنرال استانتون بإخبار اللورد دوبي برغبة الحكومة المصرية في إرسال لجنة خاصة إلى مصر وكان هذا دليلا على ما بين هاتين المسألتين من الارتباط فشراء الأسهم كان عملا سياسيا أرادت إنجلترا أن يكون لها حق قوى يسوغ لها امتلاك مصر إذا ما نهلت أجزاء الدولة العثمانية كما أنه لم يكن إرسال البعثة من ناحية إنجلترا إلا سعيها وراء تعزيز هذا الحق بأسرع ما يمكن لتحمل الحديو نظير صتيهما عنده على قبول إرشادها في شكل رقابة مالية أيما كان نوعها .

● ووصلت بعثة « كيف » التي فشلت فشلا ذريعا بسبب طهارة الخلق وشرف النفس اللذان تمتع بهما مستر كيف شخصيا وبسبب معارضة الحديو للتدخل البريطاني ، وكان كيف قد أكد في تقريره أن موارد مصر إذا أحسنت إدارتها قامت بسداد الديون المصرية وإن حالة مصر المالية لا تدعو إلى اليأس . بل أنها حسنة ودخلها كاف لوفاء الديون وفاء عادلا ، حالة مصر ثابتة ، لأن لها موارد كافية قد نمت في الماضي وزادت زيادة عجيبة وليس ثمة ما يحول دون نموها ورقبها كذلك في المستقبل ، ولكن بريطانيا لم تقبل ما جاء في تقرير مندوبها كيف وإنما راحت تلجأ إلى أساليب أخرى لتسيطر - ماليا - على مصر ، ويعد السيطرة المالية تجيء السيطرة العسكرية التي بدأت تأخذ أولى خطواتها في ١١ يوليو ١٨٨١ حيث بدأ الأميرال سيمور يطلق قنابل مدافعه وبوارجه على الاسكندرية .

● ويروى مستر بلنت - صديق مصر والمصريين والانجليزى الحر - كيف إن الحديو اسماعيل أقام وليعة لمستر كيف وبعثته إلى مصر أقامها في الكشك الحديوى القائم على سفح الأهرام ، وكانت من المآذب الشاقة التي تعود اسماعيل أن يبهز بها عيون الأوربيين فلم يكن يعوزها شيء مما يدل على الفرق الشاسع بين غنى صاحبها وفقر أولئك الذين أقيمت المآذبة في الحقيقة على حسابهم ، وبعد لنا السماع على مرأى جمهور من الفلاحين الذين يكادون يموتون جوعا والذين جاء السير كيف لانتقاذهم من الخراب ، ومع ذلك لم يظهر على أحدنا أنه فطن إلى هذا التناقض فاكلنا كما شئنا وشربنا أفخر الشمينابا ، ومضى كل منا في وجهته ولم أستطع إلى الآن وبعد الإحاطة بكل ما هنالك أن أدرك حقيقة الحال وما فيها من الشقاء .

● بعد بعثة كيف ١٨٧٥ (الانجليزية) التي أرادت بها إنجلترا تهديد السبيل للتدخل العسكري البريطانى أنشئ صندوق الدين في ٢ مايو ١٨٧٦ ليكون وصيا على مصر ، لا على أموالها وحميت ، ثم أقيم مجلس أعلى للمالية في ١١ مايو ١٨٧٦ ثم فرضت الرقابة الفرنسية والانجليزية على مصر في ١٨

نوفمبر ١٨٧٦ وأن يتولى الرقابة انجليزي وفرنسي ، الأول - وقد سمي مفتشا عاما - يراقب الإيرادات والآخر - وهو مفتش عام أيضا - يراقب المصروفات ، و ٠ و ٠٠ وعهد اسماعيل باشا الى نوبار برئاسة مجلس النظار وحدد الخديو في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ مهام ذلك المجلس كهيئة مستقلة عن ولي الأمر تتميز بتضامن أعضائها في المسؤولية وتكون قراراتها تتخذ بالأغلبية ، وقد بادر الخديو فاعتبر اختصاصات ذلك المجلس - حتى لا يقال أنها تمت بضغط أجنبي - متفقة مع أحكام الشريعة الفراء .

● ورأس نوبار باشا تلك الوزارة التي سميت بالوزارة الأوروبية ، لوجود وزيرين أجنيين أحدهما انجليزي والآخر فرنسي فيها . وأصبح نوبار باشا وزيرا للخارجية والحقانية واختير رياض باشا للداخلية وراتب باشا للحربية والسير ريفرس ويلسون للمالية ومسيوى دى بلنير لادشغال وعلى باشا مبارك للمعارف والأوقاف ومن « مميزات » أعمال تلك الوزارة أنها « نجحت » في الحصول من بيت روتشيلد على قرض الثمانية ملايين من الجنيهات ونصف المليون مقابل رهن الأملاك التي نزل عنها بعض افراد الأسرة الخديوية ومقدارها ٤٢٥٧٢٩ فداناً ، وعهد بإدارتها الى اللومين الذي تديره لجنة دولية من ثلاثة أعضاء أحدهما فرنسي والآخر انجليزي والثالث مصري ، وقد كان تاليف الوزارة الأوروبية وفيها وزيران أجنيان من المسائل التي أصابت الكبرياء المصري في الصميم فلأول مرة يشترك وزيران أجنيان في وزارة مصرية بالإضافة الى عدم ثقة المصريين في رئيسها نوبار باشا ، وكانت أولى مهام تلك الوزارة حماية الدائنين الأجانب . وكانت تلك الوزارة تبسط الرزق على الأجانب وتقتصر على الموظفين المصريين ، وقد أحالت ٢٥٠٠ من الضباط المصريين على الاستبعاد . وذلك توفيراً للنفقات ، وقد أبلغ بالقرار وزير الحربية ، الأمر الذي أدى الى ثورة ستمائة منهم - في ١٨ فبراير ١٨٧٩ - برئاسة البكباشي لطيف بك سليم ، وقد أحاط المتظاهرون بحربة نوبار باشا ، على مقربة من وزارة الخارجية ، ولكن نوبار باشا لم يكثر بهم وأمر سائقه بالمسير ، وقد تعدى المتظاهرون على السائق ، وأمسكوا بتلابيب رئيس مجلس النظار وطرحوه أرضاً واعتصموا عليه بالحرب ، وعندما أراد سير ريفرس نجده وقام بضرب المتظاهرين بمصابيحهم المتظاهرون عليه وشده من لحيتته وأدخلوه هو ونوبار باشا الى سراي الوزارة واحتلوا غرفها وقاعاتها ، ولجا القناصل الأجانب الى الخديو لاعادة الأمر الى نصابه وقد لبى الخديو دعوتهم وذهب اليهم فأنسح له المتظاهرون الطريق وعتقوا بحياته .

● ولكن بعض المتظاهرين لم يتوقفوا عن الهياج ، واقترب - كما يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي - واحد منهم من الخديو يريد أن يمسكه من ذراعه فاجفل منه الخديو وأمر الحرس أن يفرقوا المجتمعين بالسلاح فشهّر الحرس

سلاحهم ، وعندئذ دوت طلقة وصاصة لم يعرف مصدرها وأطلق الجنود النار ولكن فى الهواء فلم يصب أحد من المتظاهرين بسوء وإن كان قد جرح بعضهم ، كما جرح تشريفاتى الحديو وهو الى جانب مولاه اذ أصابته ضربة سيف من أحد الضباط . ومن ثم تفرق الضباط وأطلق سراح الوزراء المحبوسين وأمر الحديو بحراستهم الى منازلهم .

بنايات الثورة العراقية

● وحول غضب الضباط على نوبار باشا وولسون يقول تيودور رودستين : اهاج هذا الحادث وقتئذ النفوس وكان بلا ريب نذير سوء بما سيتمخض عنه فانه دل على أن الشعب المصرى مهما بلغ ضعفه شأن كل شعب زراعى يعيش جماعات متباعدة فانه لن يضعف أمام الاستبداد الداخلى والخارجى فان هذا الجيش المصرى أو بالأحرى ضباطه يستطيعون مقاومة الأوربيين وأنهم لن يهجموا عن ذلك اذا تغلب عليهم اليأس ، ومن العيب أن نسمى هذا الحادث وما تلاه من الحوادث الماثلة له ، مجرد شغب عسكرى فان ما شعر به الشعب عن بكرة أبيه ولكنه لم يكن قادراً على ابداء رغبته أو العمل بطريقة منظمة ، وقد ضج الناس مطالبين بتخفيض فائضة الدين وعودة السلطة الى الحديو باعتبار ذلك العلاج الوحيد لتخفيف سخط المصريين الشديد ، ثم أخذت أنهار الصحف تفيض بوصف سوء الحالة التى يعانيها الفلاسون ومع أن التقارير الرسمية أكدت أن معظم الاشاعات مبالغ فيها فان الأشخاص الذين كانوا وقتئذ في مصر وصفوا المجاعة وصفا يفتت الأكباد وأعلنوا أن الفلاحين المصريين أشبه شيء بالإشباح .

على أن العمل الجرى الذى قام به الضباط لم يفتح عين أوروبا فحسب بل فتح عين مصر أيضاً ، فقد كان بمثابة شرارة كهربائية فى جو مفعم بالسخط والتفمر فلا تسلم عما أدى اليه انفجار ذلك النذير من مظاهرات الى اجتماعات عقدتها المصايخ والأعيان والعلماء أقروا فيها التمجيل بوقف النظام الحاضر واللوا منهم وفودا قابلت الحديو ووعدهت بالمصونة فى نضاله مع الأوربيين وطلبت أن يكون للأمة نصيب فى حكم البلاد .

ويؤكد رودستين أن الحديو اسماعيل برى من تهمة اعداد مؤامرة الضباط وكل ما فعله أن استفاد من أمور الواقعة !!

● ويؤكد رودستين أن الأوربيين لو كانوا صادقين فى دعوام الخاصة بتحسين الأحوال المالية لمصر ما كلثهم الأمر أكثر من أن يردوا فوائد الدين

الى الحد المقبول وأن يستمينا بنواب الأمة في تجديد نظام البسلاد مالسا واقتصاديا ولو أنهم فعلوا ذلك لأقاموا مصالح الدائنين على أسس وطيدة ، ولحالوا دون عودة استبداد الحديو اسماعيل الذى كانوا يعتبرونه أساسا البلاد . ولكن - روضتين - لم يكن فى نية سادة مصر الأوربيين أن يقدموا على أحد هذين الأمرين ، فاما عقد البرلمان فامر لا سبيل الى النظر فيه لأن مصر الدستورية كانت تقضى قضاء مبرما على ما كانت انجلترا وفرنسا تبيتانه سرا من النيات السياسية لمصر واما تخفيض فوائد الديون فقد كان ولا بد من اللجوء اليه ان عاجلا وان آجلا .

ويقول مؤرخ نوبار باشا - نجيب مخلوف - أن الحديو قد أوعز للضباط بأن يظاهروا ثم يقول وإذا لم يكن قد أوعز اليهم فانه على الأقل أظهر رضاه على ما فعلوه ، وادعى ويلسون الوزير البريطانى فى وزارة نوبار باشا - فى رسالة بعث بها الى مسنر بلنت فى ٣٠ أبريل ١٨٧٩ أن الحديو هو الذى دبر مؤامرة لقتله لم تنجح ولكنه عمل أسوأ معاملة وأن حكومته - الحكومة البريطانية - تركته تحت رحمة القضاء وأن الحديو بمصر البلاد لآخر قرش وليس فى الطاقة تأخير الحراب : والبلاد بأسرها سائرة الى الدمار وهى موبوءة بالفساد .

● وكان مجلس النظار قد كلف - فى ٢٧ مارس ١٨٧٩ - رياض باشا وزير الداخلية للتوجه الى مجلس شورى النواب لابلأغ أعضائه بغض انعقاد المجلس ولم يكده رياض باشا يتلو المرسوم الخاص بغض الدورة حتى نشبت معركة عنيفة هى الأولى من نوعها حيث قال النائب محمد أفندى راضى ان مدة المجلس لم تتم بعد ، وقال عبد السلام المويلحي بك أن المجلس طالب عدم قطع أى امر فى أى شىء الا باشتراكه وعاد محمد أفندى راضى ليؤكد ان المجلس لا يمكن صرفه الا اذا نظر فى المسائل التى طالب بها وكذلك الميزانية ، ووجه الكلام الى رياض باشا قائلا : لقد أحضرت أصحاب الجرائيل وأكدت عليهم بعدم درج شىء فى جرائيلهم مما يتعلق بمجلس الشورى والأجانب ، وفى هذا نوع من التضيق وقال رياض باشا انه لم ينبه على كتاب الجرائد الا فيما يتعلق بدرج اشياء فى جرائدهم تخشى أذهان العامة .

ويقول محمد أفندى راضى اننا ننتظر من جناب الحديو أن يوافق على اعطاء المجلس حقوقه وطلباته ، ويستقر رأى المجلس على أن يرسل صورة من المحضر للممية السنوية وصورة أخرى لمجلس النظار .

● وبعد يومين - أى فى ٢٩ مارس ١٨٧٩ - يتقدم النواب بعريضة الى الحديو يستنكرون فيها مسلك الوزارة فى امتهاها حقوق المجلس فعترضين على المشروع ، الذى أعدته - وقتئذ - الوزارة - وكانت تنوى إصداره والذى

تملن فيه الحكومة المصرية في حالة افلاس ، وأكد الأعضاء رفضهم لقرار الوزارة
بفض المجلس وأعلنوا امتناعهم عن تنفيذ الرسوم ، وقد اجتمع الأحرار في
دار السيد البكرى في هيئة جلسة وطنية مطالبين - في بيان لهم - بتأليف
وزارة وطنية مستقلة واقتضاء الوزيرين الأوربيين عنها واقتراح اسناد الوزارة
الى شريف باشا تكون مهمتها انقاذ البلاد من التدخل الأوربى ومن الحكم
الاستبدادى وتقرير نظام دستورى يحقق أمانى الشعب .

● وفي ٢ ابريل ١٨٧٩ اجتمع بدار اسماعيل راغب باشا كل من شريف
باشا وشاهين باشا وحسن رزسم باشا وجعفر باشا والسيد على البكرى
والشيخ الحلفاوى والشيخ حسن الملوى ، وكثير من الأعيان والعلماء والنواب
والمأمورين حيث وضعوا ما سعى باللائحة الوطنية التى تتضمن تسوية مالية
تقوم على أساس أن إيرادات الحكومة تكفى مصروفاتها بما فيها أقساط الديون
العامة ونصت اللائحة أيضا تقرير مبدئى المسئولية الوزارية أمام المجلس :
أى تعيين رئيس مجلس للنظار بأمر الحضرة الحديوية يختار النظار وبعد قبولهم
من الحضرة الحديوية تتشكل هيئة النظارة وتكون مسئولة أمام مجلس
النواب ...

● وقد وقع على اللائحة أعيان البلاد وذواتها ، ونوابها وعلمائها وشيخ
الاسلام وبطربرك الأقباط وحاخام الاسرائيليين ، ٩٣ من ضباط الجيش ، وقدم
وفد من (الجمعية الوطنية) العريضة الى الحديو اسماعيل باشا فآثر مطالبهم
واستجاب لهم ووافق على اللائحة الداخلية وبعث بنسخ منها بعد ترجمتها
الى قناصل الدول فى مصر واستدعى الحديو وكلاء الدول الأجنبية فى مصر
فى ٧ ابريل وأبلغهم بنبا اللائحة الوطنية التى رفعت اليه وطلب منهم إبلاغ
نصبا الى الدول وأخبرهم باستقالة وزارة محمد توفيق باشا وأنه عهد بالوزارة
الجديدة الى شريف باشا وقد استدعى شريف باشا وطلب منه أن تكون نظارته
مصرية وطنية وتكون مسئولة أمام مجلس النواب ورأت وزارة شريف باشا
- فى أول عمل لها - اقرار مجلس شورى النواب على استمرار انعقاد وعقد
المجلس جلسته الأولى فى ١٧ مايو ١٨٧٩ وحضر شريف باشا الجلسة وأعلن
انه مفوض من الحكومة ليقدم الى المجلس اللائحة الأساسية (الدستور) ووعد
بج تقديم لائحة الانتخاب بعد أيام وقد وعد النواب بأنه لن يضع أى قانون
ولا يبدل أى شيء من القوانين الموجودة الا بإقرار مجلس النواب . ثم تقرر
- فيما بعد - عزل الحديو اسماعيل فى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ .

٣ أيام لها تاريخ

● وإذا كان يوم ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ - يوم افتتاح القناة يذكرونا بإسماعيل باشا المسرف المتلاف فان يوم ٢٦ يونيه ١٨٧٩ يذكرونا بنهاية كل مسرف متلاف ، في ذلك اليوم وصلت رسالة تلغرافية الى سراى عابدين تسلمها أولا زكي باشا السر تشريفاتي ، وكانت الرسالة مصدرة بعنوان : اسماعيل باشا خديو مصر السابق ، وخشى السردار أن يحمل الرسالة الى الخديو السابق وكذلك أجفل خيري باشا المهردار (حامل الختم) الى أن أقبل شريف باشا فرأى من واجبه أن يحمل الرسالة بنفسه الى الخديو الذي تسلم الرسالة وقرأها وطلب الى شريف باشا ، أن يدعو اليه الأمير توفيق باشا فورا ، وكان توفيق باشا قد تلقى رسالة برقية أخرى بإسناد منصب الخديوية اليه وصحب شريف باشا الخديو الجديد الى الخديو السابق وخاطب الخديو السابق « اسماعيل باشا » الخديو الجديد ، ابنه توفيق باشا بقوله : يا أفندينا ، وسلمه الحكم ؛ وقد رحل اسماعيل باشا - بعد أن تقرر من الباب العالي اعفاؤه من مهمته - الى إيطاليا في ٣٠ يونيو وقال الخديو السابق : للخديو الجديد مودعا : لقد اقتضت ارادة سلطاننا العظيم أن تكون يا أعز البنين خديو مصر ، فأوصيك بأخوتك وسائر الأمراء واعلم اني مسافر وبودي لو استطعت قبل ذلك أن أزيل بعض المصاعب التي أخاف ان تؤجّب لك بعض الارتباك على اننى واثق بحزمك وعزمك ، فاتبع رأى ذوى شورك وكن أسعد حالا من أهلك ، وقد أقلت البأخرة المحروسة ، الخديو السابق أقلته نلى نابولي الذى قضى سبعة عشر عاما يحكم مصر بإرادته المنفردة .

● ويذكرنى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ كما يذكرونى ٢٦ يونيو ١٨٧٩ - بيوم ثالث يختلف عن اليومين السابقين وذلك يوم ٢ مارس ١٨٩٥ يوم وفاة الخديو اسماعيل باشا فى تركيا وتقل جثمانه - بحرا - الى الاسكندرية وكان حفيد اسماعيل باشا ، الخديو عباس حلمى الثانى فى انتظار جثمان جده فى سراى رأس التين وقد رافقه الى محطة السكة الحديد ، وقد أقلت زوجة الخديو السابق ونحاشيتها قطارا خاصا وأقل السردار الأسبق وغيره من كبار رجال الدولة قطارا خاصا خصصت عربة منه لجثة الفقيد ، وقد بقيت الجثة فى حراسة جيش الاحتلال الى جانب الجنود المصريين ، وقد وقف فى ساحة ميدان الأوبرا عشرون جملا على كل منها صنتوقان مملوءان طعاما ووراء الجمال ست جاموسات كبار وكانت الجاموسات وحولة الجمال ما يسمى بالكشافة واشترك فى الجنازة ضباط الجيش بملابسهم العسكرية مشاة على الأقدام ثم حرس السردار على ظهور الجياد بملابس زرقاء ، كما اشترك الفقهاء ومشايخ الطرق والذاكرون والأشراف ومشايخ التكايا والراويز ورواد طلبة العلم بالجامع الأزهر ثم تلاميذ دار العلوم ، والرؤساء الروحانيون وقائد الاحتلال

وكبار ضباطه ثم وكلاء الدول وتواصلها وبعد كل أولئك سار الخديو عباس حلمي ، وإلى جانبه صاحب الدولة الغازي مختار باشا عن يساره ، وكان الخديو يرتدى ملابس المشير ، وفي ميدان الأوبرا انفصل الجثمان عن المشهد وكانت عربة الخديو في انتظاره فركبها عائدا إلى سراي القبة ، وعاد القناصل ووكلاء الدول إلى منازلهم : أيام ثلاثة تحمل دلالات خطيرة : يوم شرق . ويومان سوداوان بل مشرقان في السواد .

● كان التدخل الأجنبي في مصر قد وصل إلى كل مرافق البلاد في السنوات الأخيرة من حكم الخديو اسماعيل باشا ، فيما عدا الجيش الذي لم يحاول الأوروبيون - السخلاء - الوصول إليه لأن معظم قياداته كانت شرعية أو غير مصرية ، وكان هناك - من قبل الدول الدائنة - ثقة مطلقة في قيادات الجيش والاطمئنان إلى عدم خروجه على الشرعية ولذلك لم يكن أحد يتوقع أبدا أن يتحرك الجيش المصري وأن يتوب عن الشعب في التعبير عن غضبه وسخطه على التدخل الأوروبي وضرورة العمل على التخلص من هذا التدخل والقضاء عليه .

● وبعد عزل الخديو اسماعيل باشا الحاكم القوي ومجيء الخديو توفيق باشا الحاكم الضعيف بدأت في الجوّ السياسي احتمالات التغيير والتبديل في صورة الحكم . وقد كان فرمان الخاص بتولية توفيق باشا قد تأخر عن مواعده مما بعث القلق في نفس الخديو توفيق باشا وما جعله يدأول الارتقاء - بصورة مؤقتة - في أحضان شريف وما جعله يؤكد عزمه على بذل الجهد وصرف الهمة إلى التماس أحسن الوسائل لازالة هذا الاخلال المفسد لكثير من المصالح فيقرر الاقتصاد الحق القانوني في نفقات الحكومة وقد أعاد شريف باشا تشكيل وزارته وقده دخلها محمود سامي البارودي كوزير للمعارف والأوقاف .

● وقد حرص الخديو توفيق باشا على أن ينص في أمر اعتماد تاليف الوزارة على ضرورة أن تكون الحكومة دستورية ونظامها مسئولين وأنه - توفيق باشا - اتخذ هذه القاعدة - مسئولية الوزارة - للحكومة مسئلكا لا أنحول عنه فعلينا - الخديوي توفيق - تأمين شوري النواب وتوسيع قوانينها لكي تكون لها اقتدار في تنقيح القوانين وتصحيح الموازين .

وبادر الخديو بتخفيض مخصصات أسرته ، وغير ذلك من الخطوات التي أعادت بعض الرضا إلى النفوس المثارة القلقة .

ولكن لم يكد يصل فرمان السلطان في ١٧ أغسطس ١٨٧٨ حتى أراد الخديو التخلص من شريف باشا وتولى هو - الخديو - رئاسة الوزارة في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ ولكنه عاد في ٢١ سبتمبر ١٨٧٩ فكلف رياض باشا بتشكيل

الوزارة وقد ترك رياض باشا لقنصل إنجلترا وفرنسا مهمة نصريف الأمور الهامة والخطيرة وفقا لمصالح الدول الدائنة .

● وكان من الأخطاء التي وقعت فيها وزارة رياض التنازل عن أرباح مصر في قناة السويس وكان قدره ١٥٪ من مجموع الأرباح وذلك مقابل ضئيل جدا (٢٢ مليون فرك) وهو مبلغ كان من الممكن لمصر أن تجنيه من أرباحها في القناة ، لبضع سنوات .

وفي عهد رياض باشا بدأ تحرك الجيش اما بسبب تسريح عدد كبير من الضباط بدعوى عدم قدرة الدولة على مواجهة مرتبات الضباط والجنود وكان الجيش قد تعود أن يتأخر صرف المرتبات الشهرية لأيام أو لأسابيع وكان التحرك عنيفا وفويا ابتداء من الهجوم على قصر النيل واطلاق سراح ثلاثة من الضباط (عرابي ، علي فهمي الديب ، عبد العال حلمي) كانوا قد اعتقلوا في أول فبراير ١٨٨١ أثر تقديمهم بعريضة احتجاج على وزير الحربية رفقى باشا ومرورا بأجبار الخديو على اقالة رفقى باشا الى أن بلغت الثورة أوجها في ٩ سبتمبر ١٨٨١ حيث قام الجيش بمظاهراته الكبرى مطالبا - باسم الأمة - بيزل رياض باشا وتشكيل مجلس النواب وإبلاغ عدد الجيش الى المدد المعين في المرمات السلطانية (١٨ ألفا) ثم كان ما كان من تأليف شريف باشا وزارته الثالثة .

الثورة في قمة النجاح

● وعن أثر نجاح عرابي وزملاؤه في يوم عابدين قال الفريد اسكاون بلنت : استيقظت مصر في صباح اليوم التالي لنعرف أن المسألة لم تكن مسألة عصيان فقط بل كانت ثورة أيضا وأنه قد وضع حد المحكم الإستبدادى الذى طال عليه الزمن .

وقد وعد الخديو أن يجمع الأعيان ويمنح الدستور وأن تحكم بلاد الفرانعة والماليك والباشوات الترك من الآن فصاعدا على مقتضى قوانين الحق والعدل لا بواسطة الاجانب ولكن بواسطة نواب الشعب المصرى انفسهم .

● وكانت الأشهر الثلاثة التى أعقبت هذه الحادثة الشهيرة من أسعد الأوقات التى مرت بمصر ، من الوجهة السياسية ، ويسرنى أبى حظيت بمشاهدتها بمعنى رأسى ولو أبى كنت سمعت بها سماعا لشككت فيها وعندى أنها لم يكن لها شبيه في الأيام التى رايتها في مصر ، وأخشى أن تكون مقطوعة النظير من الأيام التى يمكن أن أراها ، فجميع الأحزاب الوطنية وجميع سكان القاهرة اتحدوا لتحقيق الفكرة الوطنية وشاركهم الخديو في ذلك على ما ظهر يومئذ للناس ، وكان قد سر هذه النقطة الأثرة بنجاح دسيسة ضد رياض والراقبة

الثانية البيضاء وقد وثق بأن شريف لابد ان يخلصه عاجلا أو آجلا من
عرايى .

● ثم ان شريف وزملاء من وجهاء الأتراك لم يكونوا لذلك أقل سرورا
بعودة السيطرة اليهم بل ان الأتراك الرجعيين أنفسهم قد سروا بما سواه
انتصارا على أوروبا ونجا العسكريون من كابوس الخطر الذى طالما هددهم وارتاح
المصلحون المدنيون للحرية التى اعتقدوا اليوم أنهم لابد حاصلون عليها .
أما الذين شكوا وأساءوا الظن لنهاية فقد اعترفوا كذلك بأن النتائج قد برزت
الاتجاه يدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخفق طويل .

وتصاعدت من أنحاء مصر صيحة فرح وسرور لم يسمع مثلها على جوانب
النيل منذ مئات السنين .

وقد حدث فعلا أن الناس كان يستوقف بعضهم بعضا فى شوارع مصر،
ويتماثلون على غير تصافى سابق ، ويتعجبون مما لمصر الحرية المدهش الذى
يدا لهم فجأة كما يبدو الفجر بعد ليل مخيف طويل .

وكانت الصحف قد أسرعت بنشر الانباء السارة وقد حررتها رقابة الناس
أن يجتمعوا ويتكلموا بلا خوف اينما شاءوا فى الأقاليم وبلا وجل من تدخل
البوليس والجواسيس .

وقد سرت عنوى السرور الى كل الطبقات فالمسلمون والمسيحيون واليهود
قد سروا جميعا وشاطروهم السرور جماعة الأوربيين الذين كانت لهم صلات
وثيقة بالحياة الوطنية .

وقد اعترف القناصل الاجانب أنفسهم بأن العصر الجديد خير من العصر
القديم وان رياضى قد أخطأ وان أعمال عرايى اذا لم تكن كلها سيديئة فليسبت
كلها خطأ .

● بعد تأليف وزارة شريف باشا التالية وهى الوزارة التى رحب بها
الشعب على نحو ما جاء فى كلمات اسكاوون بلغت توالت الاحداث السنناسية
فى مصر بسرعة غريبة على ما هو معروف من استمرار التدخل الفرنسى
والانجليزى بصفة خاصة والأوربى بصفة عامة حتى فى وضع الدستور المصرى
بين مصر وبريطانيا والهزيمة الكبرى لنا فى موقعة التل الكبير ودخول الانجليز
ومن استقالة وزارة شريف باشا الى تأليف وزارة سامى البشاروى التى
ألفها بضغط من العسكريين وكان احمد عرايى باشا فى تلك الوزارة وزيرا
للحربية والبحرية ، وبعد استقالة تلك الوزارة ووقوع مذبحة الاسكندرية
فى ١١ يونيو ١٨٨١ وضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨١ ونشوب الحرب
بين مصر وبريطانيا والهزيمة الكبرى لنا فى موقعة التل الكبير ودخول الانجليز
العاصمة المصرية فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وبداية عهد جديد من الاحتلال

البريطاني لمصر ، أسوأ أنواع الاحتلال الأجنبي اذا جاز القول بوجود احتلال
سوى واحتلال أسوأ .

ولانا أكثرنا من الحديث عن وجهات نظرنا في كل تلك الأحداث عند الكلام
عن ثورة ١٨٨١ (ثورة عرابي) أو هوجة عرابي كما كانوا يسمونها فإني
أستأذن في نقل بعض وجهات نظر الأجانب وخاصة من عاصروا تلك الأحداث
ووجدت لديهم معلومات دقيقة عن تلك الأحداث :

● يقول سير أوكلند كولفين ، وكان عضوا في هيئة الادارة المدنية بالهند
قبل أن ينقل الى مصر وقد حضر مظاهرة الضباط في ٩ سبتمبر أن عرابي قد
جاء الى قصر عابدين في الفين وخمسمائة جندي وثمانية عشر مدفعا ، ان الماء
الهادئ لا يوجد الا في الأعماق وهو المبدأ المنقوش تحت صورة (دارنج
هاسنج) على جدران المجلس الاستشاري في كلكتا بالهند .

وكان كولفين قد نصح الحديو بأن يسبق خصومه الى العمل ومادام رياض
يزعم أن هناك الآيين موالين له فعليه أن يستدعيهما الى ساحة عابدين مع من
يمكن جمعهم من رجال البوليس المسلحين وأن يقف على رأس هذه القوة ويقبض
بنفسه على عرابي فور حضوره ولكن الحديو رفض رغم تأييد ستون باشا
الأمريكي لهذا الاقتراح .

● يقول كولفين : ركبت عربة خلف الحديو وركب الوزراء أيضا كما ركب
خمس أو ستة ضباط مصريون في عربة ستون باشا وذهبنا الى عابدين حيث
خرج الآي الحرس هاتفا بأحر عبارات الولاء للحديو . ثم استأنفنا السير الى
القلمة حيث رحب بنا الآي الموجود بها ترحاب الآي عابدين ولو أننا علمنا أنه
كان يبعث قبل وصولنا ببعض الاشارات الى الآي عرابي بالعباسية مما جعل
الحديو يصمم على الذهاب توا الى قشلاق العباسية .

وبما أن الساعة بلغت وقتئذ الثالثة والنصف بعد الظهر فقد المححت عل
الحديو ليجود الى القصر مستصحبا الآي القلمة ورأس هذه القوة بعد ضم الآي
الحرس والبوليس الحربي اليها . ولكنه سار قدما الى العباسية . حتى اذا
بلغنا في الرابعة مساء (وكان الوزراء قد انفصلوا عنا في القلمة ليعودوا الى
القصر) عرفنا ان عرابي صار بالإايه الى عابدين . فرجنا إدراجنا الى المدينة .
ولما بلغنا مدخلها سلك الحديو طريقا طويلا . ودخل القصر من أحد أبوابه
الخلفية . حيث قفزت من العربة ورجوته عيم البقاء في القصر والخروج توا الى
الساحة . فوافق على طلبي وخرجنا معا وجاء في أثرنا خمسة من الضباط
الوطنيين وستون باشا وضابط أو اثنان من الأوربيين تفصل بيننا وبينهم
مسافة غير قليلة .

● وقد كانت الساحة ممتلئة بالجنود المصطفين حتى أطرافها ليغردوا عنيا الجماهير . ودلف الخديو إليها في شيء من الثبات متجنباً صوب جمهرة من الضباط في وسط الساحة بعضهم راجلون والبعض الآخر راكبون . فقلت له اذا وفد عرابي عليك فاطلب منه سيفه . ومرت منه بالتفرق والانصراف ثم در حول الساحة وكلف كل آلى على حدة بالانصراف . وهنا تقدم عرابي على صهوة بجواده . فأمره الخديو بالترجل حيث ترجل وتقدم لتأدية التحيّة العسكرية ومن خلفه عدد من الضباط وحارس شرع حربة على بندقيته . . . وفي تلك الآونة همست في اذن الخديو قائلاً « هذه لحظتك » فأجاب : « نحن بين أربع نيران » فقلت له : « تشجع » . . . ولكنه مال على ضابط وطني في يساره ليأخذ رأيه . ثم اذا به يكرر عبارته السابقة قائلاً : « ماذا يمكنني عمله . نحن بين أربع نيران ولا شك أننا مقتولون » .!

● التفت الخديو بعد ذلك الى عرابي وطلب اليه اغماد سيفه فأغمدته . . وسأله الأمير عن معنى حركته . فأجاب عرابي بأن الجيش جاء الى الساحة باسم الشعب الذي يمثلّه . ولهذا فهو باسم الشعب المصري يصير على تحقيق مطالب ثلاثة لن ينصرف بقواته قبل اجابتها . . . وعند ذلك تحول الى الأمير قائلاً : « هل سمعت ما يقول ؟ » فنصحتّه بالمدول عن مناقشة مثل هذه المسائل مع قائمقامات في جيشه . واقترحته أن يرجع الى القصر ويتركني لمعالجة الموقف . فرفض رأيي وبقيت أناقش عرابي وحدي مخذرا من خطورة الموقف بالنسبة له ولأعوانه . وموضحاً ضرورة انصراف الجنود قبل فوات الوقت . . وبعد ساعة تقريباً حضر السير تشارلز كوكسن ووقف الى جانبي اثناء المناقشة .

أما مطالب عرابي الثلاثة فكانت :

أولاً - اسقاط وزارة رياض باكملها .

ثانياً - دعوة البرلمان للانقضاء .

ثالثاً - زيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ جندي .

وبعد انتهائي من المناقشة استأنفها السير تشارلز مع عرابي والمصاة بعض الوقت . وانتهى الأمر بموافقة الخديو على عزل الوزراء بشرط تأجيل المطلبين الباقيين الى ما بعد الرجوع بشأنهما الى الباب العالي . فوافق عرابي على هذا الحل . غير أنه قامت صعوبة أخرى حول الرجل الذي ينتخب لرئاسة الوزارة . وذلك لأن عرابي وأتباعه رفضوا اسماً أو اسمين عرضهما الخديو عليهم . ومع هذا لم يكذب بيدي الخديو استعداده لدعوة شريف باشا حتى قبل تصريحه بالهاتف بحياته ، وسارع عرابي وزميله الى التماس مقابله لتحديد ولائهم له . فأذن بالمقابلة . وانصرف الجيش غقب ذلك الى معسكراته في هدوء .

● وكانت المفاوضات مع شريف بلشا لكى يرأس الوزارة الجديدة قد تشرت ولكنه ، إزاء تمهد النواب والعسكريين بتأكيد ولائهم للنظام ، قبيل فكرة تأليف الوزارة مع شرطين تقدم بهما عرابي وهو إعادة محمود سبامى البارودى إلى وزارة الحرية والثانى تنفيذ القانون المسمى بقانون القومسيون فى الحال وإن كان قد احتفظ لنفسه بحق استبعاد أهم مادة فى القانون المسمى بقانون الحربية وهى الخاصة بزيادة الجيش إلى ١٨٠٠٠٠ جندي ، وما قاله سير شارلز كوكسن : « كان لحادث عابدين دلالة ونتائج فقد دل على وجود حزبين ضد الخديو أحدهما جيش متعبد يرتد خوفا من مفاقمته ، والآخر رجال مدينون من بقايا اسماعيل يتظاهرون بحب الدستور ويتطلعون — كما قال كرومر — إلى تحقيق أهداف وطنية « مفشوشة » ولكن نظرا لأنهم يمثلون العناصر المدنية فى المجتمع فإنهم يارضون أية فكرة ترمى إلى تأليف حكومة عسكرية بحتة »

● ولا شك — كرومر أيضا — أن اهتمام السياسة كان منصرفا إلى فصل هذين الحزبين عن بعضهما والحيولة دون انضاجهما معا لأنه إذا اعتقد الحزب الوطنى المكون من أولئك المدنيين أن آماله لن يتحقق إلا بتأييد الجيش .. فإن سلطة الخديو لا تقوض وتتلاشى فقط ، بل إن كل أمل فى إنشاء نظام للحكم تسود به السلطة المدنية على السلطة العسكرية لن يتحقق ومن الحكم الماثورة عن البرتنس بسبارك قوله : « إن السياسة فى الحرفة التى تعلمنا كيف نساير أسلوب الزمن وكيف ننتفع من الظروف والأحوال التى لا تكون فى صالحنا .. » وقد كان أحجى بالخديو فى ذلك الطرف أن يتصرف بوحى من هذا المبدأ السياسى ، سيما وأنه يكره هذا الحزب وذلك على السواء وإن مصلحة أسرته المالكة من جهة ومصلحة بلده من جهة أخرى توجبان عليه إدارة الحزب الثانى (الحزب الوطنى) ليستطيع كسر شوكة الحزب (العسكرى) على الدوام ولكنه لم يكن مع الأسف من الكفاية السياسية بحيث يدرك كيف يقترب الفرصة حين تسمح له . ويضيف كرومر إلى ذلك قوله — وهو يتحدث عن غدر الحكام الشرقيين ووسائل القصور الحاكمة وعن العقبة التى لها ما يبررها — « أن وراء كل إجراء حكومى مؤامرة ! وقد كان آخرى بالخديو أن يدرك أن أقل همسة تنم عن سوء نيته تكفى للقضاء على سمعته وإخلاص شعبه له وإن الحذر التام هو الواجب الذى يتحتم عليه اتباعه ولو اتبع الخديو خطة تقوم على الشجاعة والصراحة مع القضاء على وسائل القصر بشدة لكان من المحتمل أن يجمع فى إزالة مخاوف الضباط »

● فى برقية بعث بها سير ماليت إلى حكومته فى ٢٦ ديسمبر ١٨٨١ وصف فيها حركة الشعب والجيش بأنها حركة « مصرية لا شنبية فيها » ضد استبعاد الحكم التركى ومع أنها موجهة فى الأصل ضد الاتراك فإنها فى

مصميمها مصرية وطنية تعنى في الوقت الحاضر بتجنب الاساءة الى الاوروبيين
لحاجتها اليهم في الصراع القائم ، بينها وبين خصومها المباشرين ودغم ذلك
لا تستطيع ان تبذل ودعا للأوروبيين أو تمنى شيئا غير التخلص منهم في يوم
من الأيام .

● ويقول كولفين بصراحة ووضوح : ليس من الحكمة عدم تشجيع حركة
التحرر التي تسير قلما الآن ولعل من الحق أنها تواجه بين الأوروبيين خصوصا
لا يقلون عنهم من الأتراك ولكني اعتقد أن الحركة ترجع على الأخص إلى نمو
الروح الوطنية وتنهضت إلى منقعة البلاد واذا فمن خطئ السياسة ان تعطى
ويما اننى اتمنى لها النجاح يبدو لي أنها يجب ان تعلم من الابتداء حدودها التى
لا ينبغي تخطيها والا فاقا رغباتها تزداد وأمالها تتسع بحيث يؤدي العجز عن
بلوغها إلى هزيمة تكواه ، ويجب كذلك فى كل ما تم عمله إلى الآن — أو الذى
ينبغى عمله مستقبلا — أن لا يحتاج للحكومة المصرية أو الأعضاء النواب تسيان
أن للدولتين هيمنة مباشرة على مالية البلاد ، وأنهما مصممتان على الاحتفاظ بتلك
الهيمنة .

● ويقول كولفين أن خط السير الذى يشير باتباعه فى الظروف الدقيقة
الخاصة بتنظيم الأحوال المدنية هو تنويع الدولتين بواسطة وكلائها السياسيين ،
تنويعا جريحا حازما عما يملكان من مصالح مادية فى الإدارات الأوربية وعزمها
على المحافظة عليها . مع ترك الحرية للمصريين فى اتخاذ ما يروق لهم من
الاجراءات التى يدرون بها شؤون البلاد الداخلية ما دامت لا تتعارض مع
الايوضاع التى اكتسبتها الدولتان .

وإذا كان الواقع أن ثلاثة شركاء يتقاسمون الإدارة المصرية فإن واجب
الدولتين المحافظة على نصيبهما فى هذه الشركة وتقويته وذلك اذا لم تكونا على
استعداد لتعديل هذا النصيب . سيما وإن المصريين الآن فى حالة تطوّر
وتبدل .

لا يمكن للمصريين أن ينظروا إلى المسائل بفكر اهتمام أو يستمعوا
بمناقشتها واقرارها بفكر أن يدلوأ برأيهم فيها . فإذا لم تفهم معهم من الابتداء
بفكر من الصراحة : فإن الموقف يجمع من كثير من سوء التفاهم الذى يزيد
فى مرارة علاقتنا بهم . أكثر من تأثير البلاغ المزعم ارساله عن نوايا الدولتين
وبخاصة فى هذا الوقت الذى يوشك مجلس النواب أن يجتمع فيه .

● وينقل كرومر واقعة لا أدرى مدى صحتها وإن كنت فى نفس الوقت
لا استبعد حدوثها : الواقعة أن ضابطا من ضباط الجيش مر على الفلاحين فى
حقولهم وأبلغهم بأن الإطيان المملوكة لأصحاب الاراضى هى ملك حلال لهم .
ويغلق كرومر على الواقعة بقوله : « فى كلمة مختصرة كانت جميع العلاقات

العادية للتورات قد تكاملت ، ويقول سير كوكس : ان الاضطراب وعدم الاستقرار في المديرية دفعا الاعيان وغيرهم من ذوي الاملاك الى التحلل من التحالف الذي تسرعوا في عقده مع الحزب العسكري والى محاولة التخلص من سيطرة هذا الحزب . وكان عرايى وزملاؤه قد حاولوا عزل الخديو واستقاط حكم اسرة محمد على وقد ايدتهم فرنسا في عزل الخديو ، ثم عادت - كماداتها وقتلت - في التراجع عن موافقتها على عزل الخديو .

● والذي يهمنى قبل أن أنتهى من الحديث عن تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر والتي كانت أصاصا لما حدث في مصر بعد ذلك فمأساة الديون التي اقترضاها اسماعيل كانت من الأسباب التي أدت الى وقوع الاحتلال البريطانى ، الذى ظل جائئا فوق أرض مصر حتى عام ١٩٥٦ والهزيمة العسكرية المرة التي وقعت في التل الكبير في ١٢ ، ١٣ سبتمبر ١٨٨٢ دعمت الانجليز الى تسريح الجيش المصرى والى ضرورة السيطرة على عملية إعادة بنائه من جديد ، كما أن الحياة الحزبية التي بدأت في السنوات الأخيرة من حكم اسماعيل والتي تشكلت في قيام الحزب الوطنى الذى كان الجناح المدنى للشورى ١٨٨١ كانت المناخ الذى ثبتت فيه بقية الأحزاب السياسية الأخرى كحزب الأمة وحزب الإصلاح على البادية الدستورية : يهمنى أن أركز على رأى اللورد كرومر عميد الاحتلال البريطانى لمصر والذى ظل يحكم مصر ، بجيش الاحتلال البريطانى أكثر من عشرين عاما ؛ حكمها بالحديد والنار ، ولا شيء غير الحديد والنار : يهمنى أن أنقل عن كرومر هذا رايه في الثورة العراقية كتحصم عنيد لتلك الثورة :

● يقول كرومر : لا شك أن عرايى - كتابع للخديو - كان مذنباً بتهبة التمرد ، فلو أنه حوكم بعد القبض عليه أمام محكمة عسكرية ثم أعدم فوراً لما جالب هذا العمل أصول العدالة ، ولكن عرايى كان من الناحية الأخرى بطلاً في أذهان طائفة من الانجليز بينما من الوجهة السياسية المحضة كثر البحث والتساؤل عما إذا كان من الحكمة أن يتسبب إعلانه في رفعه الى مرتبة الأبطال الشهداء وفوق هذا ليس من السهل تفصيل حدود الثورة المشروعة بمقايير الجاهل وبيان أين تبدأ وأين تنتهى : أى تحديد المرحلة التي ينتقل فيها معسكر للسلام وغدو للمجتمع ، الى مرتبة القائد الذى يتزعم حركة سياسية نشأت لبلوغ أهداف سياسية وتستحق المظف عليها الى حد ما على الأقل : ان ما اصطلح الناس عليه من مبدأ النجاح يصلح للبث في هذا السؤال فمن المعلوم انه يصعب تبرير الثورة الفاشلة - أو إعفاء الذين إثاروها من تحمل النتائج المترتبة على تصرفاتهم وحتى من وجهة النظر هذه لم يكن من السهل البت في مصر عرايى .

فلو أن هذا التأثير ترك وشأنه في ثورته لما كان هناك أدنى شك في انتصاره ولكن بما أن خذلانه يرجع الى التدخل البريطانى ، فمن الحق المطلق

لبريطانيا أن تقرر هي مصيره • ولم يكن من الممكن الارتياح في نوع ذلك القرار • فالرأي العام البريطاني لم يوافق على اعدام المسجونين في جرائم سياسية ، ومن الطبيعي أن تسايه الحكومة الى نهاية من هذا النوع • • وتأييدا لهذا كتب لورد جرانفيل وزير الخارجية يقول :

(ان حكومة جلالة الملكة طلبت الى الخديو أن يسالج الأمر بطريقة أكثر انسانية وتمشيا مع قواعد المدنية الحديثة • وأن يباشر حقه السامي في استعمال الرأفة اذا تبين أن عرابي لا يمكن أن يتهم بجرائم أخرى غير الخيانة والثورة) •

على أنه كان مشكوكا فيه من الابتداء امكان تطبيق أى جرم من الجرائم التي تستحق أقصى عقوبة في شرعة الشعوب المتمدنة على عرابي وكان من المحقق أيضا عدم مناسبة اطالة الاجراءات • وبقاء البلاد في حالة غليان • ومن هنا كان أفضل ما تنتهي الحكومة البريطانية اليه هو تقرير نفى عرابي وأعوانه الريسيين في الحال •

ولكن من الأسف أن هذا لم يحدث ، وأن الأمر العجيب الذي حدث هو أن مصير المسجونين لم يوكل الى الحكومة القوية التي دحرت الثورة • وانما وكل الى الحكومة الضعيفة التي أثبتت عجزها عن قهرها !!

لقد سلمت الحكومة البريطانية عرابي وزملاءه المعتقلين الى الخديو وربما كانت هناك ندسة ولو قليلة تبرر هذا المسلك • لو أن تسليمهم للخديو كان حقيقيا - أو كانت الحكومة البريطانية باعتبار تقرير جلاء جنودها عاجلا • قد وقفت بعيندة • بينما الحزب التركي يمعن - تحت حماية الحراب البريطانية - في الانتقام من المراهبين • وإشاعة الهلع في قلوب من تحدتهم نفوسهم على الثورة مستقبلا •

ولكن كلا الأمرين كان غير مرغوب فيه ومستحيلا حصوله • ولذلك كان تسليم المسجونين غير حقيقين في الواقع • وكان على الخديو أن يتظاهر بالنظر في أمر عرابي على أن لا يخطو خطوة واحدة بغير موافقة الحكومة البريطانية •

وأكثر من ذلك أنه عندما ألفت الحكومة المصرية محكمة لمحاكمة عرابي استقر الرأي بلا شك وبحق أيضا على أن تكون المحاكمة وهمية • ومن هنا نشأت عند الحكومة المصرية فكرة انتقامية غير منتظرة • شرعت بها في خلق أشياء تزيد في الظروف التي تسوغ اعدام عرابي • في حين أصرت الحكومة البريطانية على أن تكون المحاكمة علنية عادلة يتمثل فيها مستشار أوربي يدافع عن المسجونين •

ولقد اضطرت الحكومة المصرية الى الخضوع • وتلا ذلك اقرار شروط المحاكمة بعد مناقشات طويلة • وفي ٧ نوفمبر وصل لورد دوفرين الذي أوفد

أصر في مهمة خاصة إلى القاهرة فاستشف لأول وهلة أن الضرورة تقضي بإنهاء الإجراءات الخاصة بإبراهيم وتأكد من التحقيق الابتدائي أنه لا يمكن اتهام عرابي إلا بتهمة الثورة وقد وضع دوفرين الترتيب الآتي ، يعترف عرابي بأنه مذهب لثورته على الخديو : تحكم المحكمة عليه بالاعدام ، يعزل الحكم إلى النفي إلى سيلان ، وقد استقال رياض باشا احتجاجاً على نجاة عرابي من عقوبة الاعدام ، وكان رياض باشا يرى أن اعدام عرابي ليس مجرد إجراء عادل بل ضرورة تحتها مصلحة الدولة .

وقد حمل الأوروبيون والباشوات على ليونة المحاكمة ، بينما من الناحية الأخرى استقبلت الجواهر تعديل الحكم بالاستحسان .

نهاية مؤلة للثورة العرابية

● كانت بعض قيادات الحزب الوطني - الجناح المدني لثورة ١٨٨١ - ثورة عرابي - قد اختلفت مع الحزب العسكري الذي كان قد انفرد بالسلطة في منتصف ١٨٨٢ ، وكان ذلك الاختلاف من أهم الأسباب التي أدت إلى هزيمة تلك الثورة ، ولو قبض للوثام بين الحزبين العسكري ، والوطني أن يستمر لما نجحت بريطانيا ومن خلفها الخديو توفيق باشا في إلحاق الهزيمة بالثورة ، كان من الممكن - مثلاً - أن تنهزم الثورة في معارك القتال لأنها تقاتل الامبراطورية البريطانية بجيوشها البرية وأساطيلها البحرية ، التي تخيف وقتل الدول الكبرى ، ولكن كان لابد من أن تبقى إرادة الأمة ، حتى بعد هزيمة الثورة موحدة .

وكان سلطان باشا ، رئيس مجلس النواب ، والمتزعم الجناح المدني للثورة قد نكص على عقبه فمن تأييد للثورة في البداية ، إلى مجاهرة بالعداء لها في النهاية ، وكان سلطان باشا - أداة قوى البنى والطفيان - قد تحالف مع الخديو ، وكان السلطان - العوبة الدول الكبرى والصغرى وقتئذ - قد تنكر بدوره لأحمد عرابي بعد أن منحه الوسام المجيدي ، وبعد أن علق عليه الأمل الكبيرة في التخلص من الأسرة الخديوية التي خربت - إلى حد ما - على طاعته ، لبيته وضعفه وارتعت في أحضان القوة الكبرى الناشئة « بريطانيا العظمى » ، ووجد عرابي نفسه وحيداً : فرنسا ، وإنجلترا وتركيا والخديو وبعض قيادات الحزب الوطني ضده إلى جانب فرسان الملك جورج التي لعبت أخطر الأدوار في القضاء على ثورته ، وأغنى بها الرشاوى ، التي لجأت إليها بريطانيا لاستمالة بعض الناس ، وبعض القبائل ، وكم كان محزناً بالنسبة لهؤلاء الخونة أنهم وجدوا صفائح الذهب - التي أعطتها بريطانيا لهم - ليقتفوا إلى جانبها ضد الثورة - منشوشة ، سطحا فقط هو الذي وضعت فيه جنيهاً ذهبية أما الجزء

الأكبر من تلك الصفائح ، فقد كان ملوفا بالحديد الحردة ، وهذا جزء كل من يخون بلده ، وشعبه : استسلمت الثورة ، ودفع الأوف من أبنائها الثمن ، وجرى الى مصر ، بداهية من أكبر دهاء الاستعمار ، ودهاقنته ليسيطر على مصر ، وأعطى كل الصلاحيات ليفعل في مصر ، وبمصر ، ما يشاء دون رقيب أو شريك .

● ونجح كرومر في أن يمرض بقوة السلاح سيطرته على مصر ، وأجرى التغييرات ، والتبديلات في مرافق البلاد كما أراد حتى باع السفن الحربية : والمصانع المدنية والحربية بتراب الفلوس ، وحتى ألفى أو كاد يلفى تدريس اللغة العربية في المدارس ، مستبدلا إياها باللغة الانجليزية ، وكانت الكتب الانجليزية التي تدرس للطلاب في المدارس مليئة بالشتائم . والاتهامات ، ضد الاسلام والمسلمين ، والعرب والعروبة .

● ولكن كل ذلك الذي قام به كرومر لم يصل الى جوهر الشعب . لم ينتج في النيل من صلاية المصريين : لم يستطع أن يغير ذلك المعدن الشمعي النفيس الى صفيح ، ولئن كان الشعب المصري قد هزم في ثورة ١٨٨١ ودخلت القوات الغازية عاصمته ، ولئن كان حيل بين المصريين وبين انشاء جيش قوى ، ولئن طرد وعذب كل من كانت له انتماءات أية انتماءات الى الثورة ، و . . . و . الا أن جوهر الشعب ظل نفيا ، فما أن ولى الحكم والى متفتح يتميز بالشباب والرغبة في خدمة الشعب ، اما لأنه أو لأن مستشاريه رأوا في ذلك مصلحته ، واما لأنه كان في بداية حياته ، راجيا ورغبة أكيدة في خدمة بلده . . . ما أن وضعت السلطة الشرعية الاسمية في يد هذا الشاب - عباس حلمي الثاني - حتى بدأت الوطنية المصرية تظهر من تحت السطح ، وحتى راحت القوى المصرية الوطنية المنظمة في الحزب الوطني ، تلتف حول الحديو وتحاول تأييده في كل ما اتخذ من خطوات ايجابية لصالح مصر والمصريين ، ثم جاء مصطفى كامل الزعيم الملمه ، ليمتد الحزب الوطني من جديد وليقود البعث المصري ، الوطني ، القومي ، من جديد أيضا .

وقد كانت الأوضاع في نهايات القرن التاسع وبدايات القرن العشرين مختلفة ومتشابهة ، ومقلدة أيضا .

ولذلك لم ينتج بعض الكتاب الذين كتبوا عن تلك المرحلة في ، أن يتعمقوا في تفهم تلك الأوضاع ، تفهما حقيقيا ، حتى تجيء آراؤهم صائبة ، وتجيء كتاباتهم منصفة .

● كانت بريطانيا العظمى في تلك الفترة قوة كبرى ناشئة ، تتميز بالخيوية والانطلاق وكانت قد حققت انتصارات كبيرة في آسيا وأفريقيا وأوربا . وكانت قد أقامت بعض التحالفات مع القوى الجديدة الناشئة كالمانيا وهولندا ،

وكانت قد سيطرت سيطرة تامة على مساحات شاسعة من الأراضي في الهند ، واستراليا وإفريقية مكنتها من أن تتزعم الدول الأوروبية عامة ، وكان انتصارها في مصر - ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ - ساحقا للغاية . وكانت قد نجحت في تكويم أفواه الشعب المصري وفي أن تستولى على كل خياراته وفي أن تتحكم الى حين في كل مقدراته ، وكانت فرنسا - شريكها في التآمر على مصر - قد خرجت من الحرب السبعينية مضعضعة ، مثخنة الجراح ، وكان شعورها بالنسبة لبريطانيا مملوءا بالعداء ، ذلك أن فرنسا هي التي كانت قد بدأت تتجه الى استعمار مصر ، وفرنسا هي التي تحللت في البداية : عبر مشروع قناة السويس من ناحية بحث الفكرة وتنفيذها في المرحلة الأولى ، وكانت بريطانيا معارضة لذلك المشروع ، حتى أنها لم تكتتب بسهم واحد في شركة القناة .

● وكان الدائنون الفرنسيون بمصر يمثلون في البداية قوة ضغط خطيرة على مصر ، وقد اتفقت فرنسا وإنجلترا على السير معا خطوة ، خطوة ، وبدا : بيد ، للتدخل في شئون مصر ، ووضعها تحت السيطرة الفرنسية البريطانية : كانت - مثلا - المراقبة الثنائية ، من مثلي ، إنجلترا ، وفرنسا ، في الوزارة الأوروبية كان وزيران أحدهما فرنسي بلنير والآخر انجليزي هو ويلسون ، وكان الضغط على الخليفة العثماني من أجل تنفيذ بعض الخطوات التي تريدها بريطانيا وفرنسا ، كان دائما ضغطا فرنسيا بريطانيا : بريطانيا وفرنسا أصرتا على عزل الخديو إسماعيل باشا وضغطتا على السلطان لإصدار فرمان بذلك .

● فرنسا وإنجلترا كانتا وراء اختيار ولي العهد توفيق باشا ليكون « خديويا » لمصر ، وقد ضغطتا على السلطان للموافقة على هذا الاختيار فلما تأخر فرمان الخاص بتولية توفيق باشا حكم مصر من قبل السلطان قامت فرنسا وبريطانيا بالضغط على السلطان لإصدار فرمان ، وكانت فرنسا وراء اليهود التي قطعها دلسيس لمراي ، بأن يحصى القناة من دخول القوات البريطانية الغازية لمصر ، كما كانت أيضا فرنسا وراء اخذ دلسيس للقوات البريطانية بالدخول الى الاسماعيلية ومنها الى الوادي والثل الكبير ولكن فرنسا أحسست - ولها الحق - بأنها خرجت من العملية كلها بصفقة المخبون : إنجلترا أكلت كل شيء ولم يبق لفرنسا ، الا الفتات ، بل ان هذا الفتات أبت إنجلترا الا أن تقاسمها فيه ، ولذلك راحت فرنسا تحقد على إنجلترا وتحاول أن ترد لها الصاع صاعين فبدأت تثير الخديو الجديد (عباس حلمي الثاني) ضد التدخل البريطاني ، وراحت تنس له في قصره العناصر التي تدفنه الى الثورة على كرومر ، وكذلك بدأت تحتضن حركة مصطفى كامل التي قامت في الأصل لمحاربة الاحتلال البريطاني ، الذي تنظر فرنسا نحوه نظرة عقيد وكراهية لصالحها الخاصة ، بطبيعة الحال .

● وكان هناك السلطان ، رجل أوروبا المريض ، الأسد الرابض على ضفاف البوسفور والذي لم يعد يملك السلطات أدبية على امبراطوريته الواسعة الأرجاء التي بدأت تمرض وتشيع ، وكانت مصر لا تزال حتى بعد احتلال القوت البريطانية أراضيها جزءا من دولة الخلافة ، السلطان هو الذى يعين والى مصر .

● مصر تدفع الجزية للسلطان . . السيادة التركية على مصر اسمية ظاهرة وواضحة لا يمكن محاربتها ، لأنها من ناحية لا ضرر منها بالمقارنة الى العدو الجائم فوق صدور البلاد ، وهو الاحتلال البريطانى ثم انها متعلقة بالخلافة الاسلامية ، وللخلافة الاسلامية وقتئذ - رغم عدم وجود قوة مادية لها - تتمتع بنفوذ أدبي ضخم فى جميع أنحاء العالم الاسلامي : الرباط بين مصر وتركيا رباط قوى ولكن الكلية فى مصر . ليست لتركيا ، ولا لمصر ، وانما للاحتلال البريطانى : حتى الحديو لم يكن يستطيع أن ينعم على رعاياه بالانقلاب : بك ، باشا . وكان يقترح على السلطان والسلطان هو الذى يصدر القرارات الشاهانية الخاصة ببراءات تلك الألقاب .

● وكان النداء للسلطان على منابر المساجد كلها ولا يمكن أبدا لأى امام أن يخطب الجمعة ، دون أن يدعو للسلطان ، حتى بعد أن أعلنت الحماية على مصر ، وراحت بريطانيا تقطع ذلك الرباط الذى بين مصر وتركيا لم تدجع فى أن تقطع النداء على المساجد وانما غيرته من النداء له بالنصر ، الى الادعاء له بالتوفيق ، والى جانب بريطانيا وفرنسا ، وتركيا ، كان يوجد خديوى شاب ، بدأ بداية طيبة وخطا خطوات هامة نحو معارضة الاحتلال ، ويوجد حزب وطني يقوده شاب ملهم لا هم له الا تحرير بلده .

● وقد أخطأ بعض الكتاب فى تصورهم للعلاقة التى قامت بين الحديو ومصطفى كامل ، والعلاقة التى قامت بين الحركة الوطنية المصرية وبين تركيا ، والعلاقة التى قامت بين الحركة الوطنية المصرية ، وبين فرنسا .

ولو أنصف هؤلاء لأعادوا كل شيء الى أصوله ، ولنظروا الى كل تلك العلاقات نظرة موضوعية : عندما يقوى مصطفى كامل علاقته بتركيا - دولة الخلافة الاسلامية - لا يكون مصطفى كامل تابعا لتركيا وانما هو - مصطفى كامل - كفائد حركة وطنية لا يريد أن يفضب دولة لها سيادتها الاسمية على مصر ، ثم هو لا يريد أن يفضب الجماهير المصرية ، المنضوية تحت لوائه ، والتي ترى فى الخلافة العثمانية ، رمزا يجب الالتفاف حوله .

● وعندما تقترب فرنسا الى مصطفى كامل ، أو يقترب مصطفى كامل الى فرنسا فليس فى ذلك الا السياسة الحكيمة من الجانبين : مصطفى كامل ضد

الإحتلال البريطاني ، وفرنسا ضد الإحتلال البريطاني ، وعدو عدوى صديقي ، ثم إن هذه العلاقة ليست علاقة تبعية بدليل أنها تغيرت عام ١٩٠٤ بمسند أن غيرت فرنسا توجهاتها السياسية ورأت مصلحتها في الاتفاق الودي مع إنجلترا تطلق بريطانيا يد فرنسا في الجزائر ، وتونس ومراكش ، وتطلق فرنسا يد إنجلترا في مصر والسودان ، وكذلك كان الأمر مع الحديو : الحديو يقف الى جانب الحركة الوطنية ويناصرها ويمادى الإحتلال البريطاني ، إذن لابد من أن تقف الحركة الوطنية بقيادة مصطفى كامل الى جانبه ، الى أن يغير موقفه فتتقارب مع الإحتلال البريطاني ويتفق واياه على اقتسام السلطة ، أو اقتسام المنافع فتخرج الحركة الوطنية على الحديو (الحاكم الشرعي) .

● الحديو يرى في الحركة الوطنية قوة ضخمة هو في أمس الحاجة اليها للانتصار في معركته ضد كرومر : انه يدعم الحركة الوطنية يقسوها ، يهدمها بالمال والنفوذ ، و . و . وهو الحاكم الشرعي للبلاد ، ليس اجنبيا وليس معاديا للتوجهات الوطنية ، ولكن عندما يعمل الحديو على تفتيت الحركة الوطنية وخلق احزاب جديدة تتصارع وتتقاتل ، لابد من الخروج على الحديو ، ومناصبته العدا ، وليس في ذلك ما تؤاخذ عليه الحركة الوطنية المصرية بل انه ليحسب لها انها بقطعة : تستفيد من كل الظروف وكل الأشخاص ، مادامت تلك الاستفادة لا تقير لها مبدأ ، ولا تفرض عليها اية التزامات تموق حركتها .

بداية ثورة صحفية شعبية

● ولكي توضح الصورة تماما لابد أن نشير الى صحافتنا في تلك الفترة ولو من قبيل التسجيل : كانت « الحوادث اليومية » - كما يقول طانيوس عبدة - يكر الصحف العربية في السالم أجمع أصدرها الجنرال بونايرت في القطر المصري ١٧٩٩ ، وعهد بتحريرها باللغة العربية الى اسماعيل بن سعد الخشاب وعاشت ثلاث سنين اختفت حين رجع نابليون بونايرت الى فرنسا من مصر ، سنة ١٨٠١ .

ثم تلتها « الوقائع » في ٢٠ نوفمبر ١٨٢٨ التي أصدرها محمد علي باشا الكبير لنشر اعلانات وأوامر الحكومة الرسمية بمناية الدكتور كلوت بك وقد فوض إدارتها وتحريرها الى رفاعة بك بن رافع الطهطاوي .

وفي ١٨٦٣ صدرت : موسوعة الطب لصاحبها محمد علي باشا البقل رئيس الأطباء بمصر وساعده بتحريرها ابراهيم البسوقي وهي أول مجلة صبيدية باللغة العربية في القطر المصري وكان شعارها : يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس - ثم صدرت في ١٨٦٦ صحيفة وادي النيل (خيالية علمية - أدبية) لعبد الله أبو السعود .

ثم نزهة الأفكار (سياسية أسبوعية) صدرت بالقاهرة ١٨٦٩ لصاحبها
إبراهيم المولى بك ومحمد بك عثمان جلال ، ولم يظهر من هذه الجريدة
غير عددين واحتجبت .

وفي ١٧ إبريل ١٨٧٠ صدرت « روضة المدارس » المصرية لصاحبها علي
فهمي بك نجل رفاعه بك الطهطاوى .

وفي ١٨٧١ صدرت « النحلة الحرة » لصاحبها القس لويس صابونجي .
وصدرت جريدة أركان حرب الجيش المصرى وكان يحررها نوري بك
فائزقام .

وفي ٣١ ديسمبر ١٨٧٥ صدرت الأهرام - بالاسكندرية لصاحبها سليم
وبشارة قنلا ، ثم أصبحت يومية تصدر من القاهرة .

وفي ١٨٧٧ أصدر الشيخ يعقوب صنوع « أبو نظارة زرقاء » صدرت في
القاهرة ثم غضب على يعقوب الخديو اسماعيل فنفاه الى الخارج وفي باريس
أصدر هناك يعقوب صنوع الجريدة وصدرت « مصر » لسليم نقاش
وأديب اسحاق ، كما صدرت « الوطن » لميخائيل عبد السيد وهي أول جريدة
قبطية في مصر .

وفي ١٨٧٨ صدرت « القاهرة الحرة » لسليم فارس الشدياق
« والبوسفور » باللغتين العربية والفرنسية لصاحبها بول جيرو .

ثم أصدر أديب اسحاق وسليم نقاش « التجارة » في ١٨٧٩ ، وأصدر
سليم نقاش - في ١٨٨٠ - المحروسة .

وفي عام ١٨٨١ أصدر أحمد بك حدى « المنتخب » كما أصدر أديب
اسحق « مصر » وصدرت جرائد الثورة العراقية : « التيكيت والتكتيت والتواد
وتوفيت ، والحيجاز التي سماها عرابي « لسان الأمة » وكان صاحب معظم هذه
الجرائد عبد الله تديم .

● وأصدر حمزة فتح الله - بالاسكندرية - (١٨٨٢) البرهان
والاعتدال . كما أصدر عبد الله تديم اللطائف وأصدر حسن الشمسي « السفير » .

ولم تصدر جرائد جديدة في ١٨٨٣ .

وفي عام ١٨٨٤ صدرت الزمان لصاحبها الكسان صرقيان .

وفي عام ١٨٨٥ أصدر الشيخ محمد يوم (الاعلام) وأصدر يعقوب صروف
وفارس نمر ، وشاهين مكاريوس (المقتطف) أقدم مجلة علمية في مصر .

• وفي ١٨٨٦ صدرت « الشفاء » للدكتور شبلي شميل .

وفي ١٨٨٧ صدرت « الأحكام » لنقولا توما المحامي • « والصحة »
لحسن بك رفقي (تفتيش الصحة العمومية ، وإبراهيم بك مصطفى بالمدرسة
الطبية) •

وفي ١٨٨٨ صدرت « الراوى - فكاهية - تحليل زينة والمنارة لسليم
الحورى •

وفي ١٨٨٩ أصدر حروف ومكاريوس « المقطم » وكان صدرها في
شهر فبراير - وأصدر - في سبتمبر - الشيخ علي يوسف « المؤيد » كما صدرت
« الآداب » لـ محمد مسعود وأصدر في ١٨٩٠ يوسف آصاف المحامي (المحاكم) •

وفي ١٨٩١ أصدر جمال الصويح « الاعلان » لخدمة التجارة والصناعة
« والفرائد » لجرجس زكي وفوزي حنا •

وفي ١٨٩٢ أصدر جورجى زيدان مجلة « الهلال » و « الامتياز » لعبد الله
نديم وأخيه عبد الفتاح نديم •

و « الفتاة » وهى أول مجلة نسائية للسيدة هند نوفل وقد صدرت في
٢٠ نوفمبر ١٨٩٢ •

وفي ١٨٩٣ أصدر أحمد عبد اللطيف « النديم » و « المهندس » لأحمد كامل
المهندس و « المدرسة » لصاحبها مصطفى كامل •

(وفي ١٨٩٤ صدرت « الفيوم » لصاحبها إبراهيم رمزي و « الأهالي » عن
الجمعية الأهلية وصاحب امتيازها رئيس الجمعية اسماعيل أباطة (بك)
و « المشرق » لسليم سرقيس • وأصدر في عام ١٨٨٥ إبراهيم المولى بك
« مصباح الشرق » و « سوق العصر » وهى جريدة هزلية •

وفي ١٨٩٦ أصدر محمد توفيق وپطرس المصرى مجلة « حجارة منيتى »
و « الصاعقة » لأحمد فؤاد و « الحماية » لـ شاكراً أباطة ومحمد توفيق الأزهرى
« والكرباج والعفريت » لصاحبها عبد الله القدس و « الفتنة » لحسن بك يونس
عمدة منفوط •

وفي ٣١ يناير ١٨٩٨ صدرت « أنيس الجليس » لصاحبها البرنيسيس
السكندر فيرينوه •

(وفي عام ١٩٠٠ صدرت مجلة « التمثيل » لمحميد أمين ، وبيومى
إبراهيم ، ومجلة المجلات لمحمود حسيب ، « اللواء » لمصطفى كامل ، والهوانم »
- مجلة نسائية - لهنرى برى وأحمد حلمى ، والمرأة فى الاسلام لإبراهيم بك
رمزى تنظيم •

وفى ١٩٠٢ ظهرت « ظريفة المانى » وكتب فى أول صفحة منها « مجلة هيلة لابسة لها سبله تشوق الناس لها احساس تنبع اثر كل حرة » ، والحلاعة لراغب حسن والمودة « نسائية » لإبراهيم رمزى وعزت حلى . والزمار لشاهين الحازن وسليم العازار .

وفى ١٩٠٦ صدرت فتاة الشرق (١٥ أكتوبر) للسيدة ليبة هاشم وفى ١٩٠٧ صدرت (٩ مارس) « الجريفة » شعارها : من حق النظر وراض نفسه على السكون إلى الحقائق وان آلتها فى أول صدفة كان اغتباطه بدم الناس إياه أكثر من اغتباطه بملحهم إياه : ابن حزم .

ورأس تحرير الجريفة أحمد لطفى السيد وكانت المجلة لسان حال حزب الأمة .

كما صدرت خيال الظل لأحمد حافظ عوض ، وفى ١٩٠٨ صدرت السياسة الأسبوعية (بالألوان) لصاحبها عبد الحميد زكى .

وفى يوم السبت ٢ مايو (١٩٠٨) بالاسكندرية ظهرت جريدة وادى النيل لمحمد الكلزة ، كما صدرت مجلة الجنس اللطيف لصاحبها ملكة مسعد . كما صدرت البجع لرضوان فريد .

والبلاغ المصرى لاسماعيل بك شيمى .

وفى ١٩١٥ صدرت اللطائف المصورة (١٥ فبراير) لصاحبها اسكندر مكاريوس والسفور لعبد الحميد حدى .

والجدير بالذكر انه فى عام ١٩١٨ صدرت جريدة فلسطين أصدرها الجيش البريطانى باسم اخبار فلسطين وكانت تصدر كل يوم خميس فى سيناء وتوزع مجاناً فى مصر وفلسطين . كما صدرت صحيفة « الهوانم » لعبد الحميد سالم ، ولم يصدر منها سوى عدد واحد ثم اختفت .

وفى أيام الثورة - ثورة ١٩١٩ - صدرت صحيفة باسم « الولد المصرى » كانت توزع سرا ومصداقها غير معروف وذلك بعد اندلاع نار الثورة .

وفى ١٩٢٠ صدرت جريدة الأخبار (٢٢ فبراير) عن شركة الصحافة الوطنية برئاسة فؤاد بك سلطان يحررها أمين الرافعى ، وكان مؤسسها يوسف الخازن .

وقد ظهرت صحيفة باسم اسرائيل (أول ابريل) للدكتور البرت موصيرى ، وروضة البلابل - أول مجلة موسيقية - والمرأة المصرية لبلمم عبد الملك .

وفي ١٩٢١ صدرت الاستقلال (١٥ مايو) لسان حال الخبز الديمقراطي
ولم تصدر منها غير بضعة أعداد كما صدر الكشكول المصور لسليمان فوزي .
وفي ١٩٢٣ (أول يناير) صدرت البلاغ لعبد القادر حمزة أفندي والصور
المتحركة (أول مجلة سينما فوتوغرافية) (١٠ مايو) للمديرها محمد توفيق .
ثم مجلة ترقية الفتاة لنبوية موسى (٥ يونيو) الخ ، الخ .

وكانت للشعر الوطني دولة وصولته

● وكان للشعر الوطني دوره الرئيسي في الثورة العراقية وفي الحركة
الوطنية التي قادها مصطفى كامل ومحمد فريد ثم كان له دوره الأقل تأثيرا في
ثورة ١٩١٩ وفي أعقاب ثورة ١٩١٩ وحتى عام ١٩٣٠ حيث عادت للشعر
دولته وصولته .

ورافع لواء الشعر الوطني - بلا جدال - هو محمود سامي البارودي باشا
أحد أقطاب الثورة العراقية .

وقد نفى مع من نفى من زعماء الثورة العراقية إلى سيلان أو سرنديب كما
كانوا يسومونها وقتئذ (سيرى لانكا الآن) .

وصف البارودي الفساد في أيام اسماعيل باشا فقال :

قامت به من رجال السوء طائفة . أوهى على النفس من يؤس على ثكل
من كل وغد يكاد المسيت يدفعه . بقضا ويلفظه الديوان من ملل
ذلت بهم مصر بعد المز واضطربت . قواعد الملك حتى ظل في خنل

● وقال في بعض المعارك التي خاضها كجندى مقاتل :

ولما تداعى القوم واشتبك القنا . ودارت كما تهوى على قطبها الحرب
وزين للناس الفراق من الردى . وماجت صدور الخيل والنهب الضرب
صبرت لها حتى تجلت سماؤها . وانى صبور ان ألم بى الخطب

● ووصف نفسه وهو في السجن قائلا :

شفتى وجدى وأبلاى السهر . وتفتنتى سعادير الكدر
فسواد الليل ما أن ينقضى . وبياض الصبح ما أن ينتظر
لا أنيس يسمح الشكوى ولا . خير يأتى ولا طيف يمر
بين حيطان وباب موصد . كلما حركة السجنان صر

الى ان يقول :

كلما دنت لأقضى حاجة
ظللة ما ان بها من كوكب
قالت الظلمة مهلا لا تدبر
غير أنفاس ترامي بالشرر

● وفي المتنبي قال البارودي « أجمل » و « أحل » و « وأقى »
و « أعنف » شعره :

قال مثلاً :

أجيت حزينا في سرتديب ساهرا
إذا خفرت من نحو حلوان نسمة
طوال الليالي والخليون هجد
نزت بين قلبي شعلة تنوقد
شباب وإخوان رزلت ودادهم
وكل أمرئ في المهر يشقى ويسعد

وقال ولعله من أجود شعره

ولما وقفنا للوداع وأسبلت
أهبت بصبري أن يعود فعرزني
مدامعنا فوق الترائب كالزبد
وناديت حلمي أن يثوب فلم يثب
وما كنت جربت النوى قبل هذه
فلما دهنتي كدت أقضي من الحزن

● ويرثي زوجته قائلا :

يا دهر فهم فجمعتني بحليلة
ان كنت لم ترحم ضنأي لبسدا
كانت خلاصة عدتي وعتادي
الا عللاني بالتعازي واقنعنا
أفلا رحمت من الأسى أولادي
والا أعيناني على النوح والبكا
فؤادي أن يرضى بهن تعازيا
فشأنكما شأني وما بكما بيما

● وقال اسماعيل صبري باشا عندما سقطت وزارة مصطفى فهمي باشا
(نوفمبر ١٩٠٨) :

عجبت لهم قالوا سقطت ومن يكن
فأنت امرؤ الصقت نفسك بالثرى
مكانك يامن من سقوط ويسلم
فلو اسقطوا من حيث أنت زجاجة
وحرمت خوف الذل ما لم يحرم
على الصخر لم تصدع ولم تنحطم

سنوات ما قبل الثورة ج. ٢٠ - ٦٥

● ومن « شوقيات » أحمد شوقي في وداع كرومر (١٩٠٧) :

يا أمكم أم عهد اسماعيل	أم أنت فرعون يسوس النيل
أم حاكم في أرض مصر بأمه	لا ساقلا أبدا ولا مسسولا
يا مالكا رق الرقاب ببأسه	هلا اتخذت إلى القلوب سبيلا
لما رحلت عن البلاد تشبهت	فكانك الداء العياء وببيل

● وقال شوقي بعد مرور عام من مأساة دنشواي :

يا دنشواي على ربك سلام	ذهبت بآنس ربوع الأيام
شهداء حكمك في البلاد تفرقوا	حيات للشمل الشتيت نظام
مرت عليهم في اللحد أهلة	ومضى عليهم في القيود العام
كيف الأرامل فيك بعد رجالها	وبأى حال أصبح الايتام ؟

● ومن رثائه - أحمد شوقي - في مصطفى كامل :

يتساءلون أبالسلا قضيت أم	بالقلب أم هل مت بالسرطان
الله يشهد أن موتك بالحقا	والجد والاقدام والعرفان
ان كان للأوطان ركن قائم	في هذه الدنيا فانت الباني
بالله فتش عن فؤادك في الثرى	هل فيه آمال وفيه أمانى
وجدانك المحي المقيم على المدى	ونرب حي ميت الوجدان
فلو أن أوطانا تصور ميلا	دفنوك بين جوانح الأوطان
أو كان للذكر الحكيم بقية	لم تأت بعد رثيت في القران

● ومن أروع ما قال شوقي بعد عودته من منفاه (١٩٢٠) :

ويا وطني لقيتك بعد بأس	كأنى قد لقيت بك الشباب
ولو أنى دعيت لكنت ديني	عليه أقابل الحتم المجاب
أدير اليك قبل البيت وجهي	إذا فهت الشهادة والمتاب

● ومن قول شوقي في وحدة السودان ومصر :

فمصر الرياض وسودانها	عيون الرياض وخلصانها
وما هو ماء ولكنه ،	وريد الحياة وشرانها

تقسم مصر ينابيه
كما تم العين انسانها
واصلوه مذ جرى عذبه
عشيرة مصر وجيرانها

● وقال أحمد شوقي في رثاء عبد اللطيف الصوفاني قطب الحزب الوطني
يصف أبناء الحزب الوطني ورجله ، القدامى وعلى رأسهم مصطفى كامل شهيد
الوطنية المصرية .

فتاهم بالشباب ضحى
وما أبطأهم جياعا
لو أرادوا متاع دنيا
لأدركوا الحكم والثراء
ما أعظم الذبح والفداء
في غير أوطانهم طماء

الى أن يقول مخاطبا أبناء الحزب الوطني :

شرعتموا للشباب ديننا
لما أتيتم به جعلتم
جميعهم مصر ثم سرتهم
وما عرفتكم مصر مصر
لم تسمحوا نعيمك رأسا
ولا نفضتم نه حذاء
كدينهم بيننا سواء
رأس تعاليه الجلاء
فكنتم الجمع واللواء
وغير أحبائها ولاء
والعميد هنا هو كرومر رجل الاحتلال البريطاني المتعبد .

● ومن روائع حافظ إبراهيم في دنشواى وهو يخاطب المحتلين لمصر :
أيها القائلون بالامر فينا
خفضوا جيشكم وناموا هنيئا
واذا اعوزنكم ذات طسوق
انما نحن والعمام سواء
هل نسيتم ولاءنا والورداد
وابتفوا صيدكم وجربوا البلادنا
بين تلك الربا قصيدوا العبادنا
تم تضاد أطواقنا الأجيادا

● وتبلغ بحافظ إبراهيم المروعة : فيقول :

أمة النيل أكبرت أن تعادى
نيس فينا الا كلام والا
من رماها وأشفقت أن تعادى
حصرة بعنه حصرة تنهادى

● ويصل الشعر بدولة الشعر درجة مخيفة حتى ليقول أحمد شوقي
مخاطبا مكماهون المعتمد البريطاني في مصر :

أوضح لمصر الشرق بين السيادة والحماية
وأزل شكوكا بالنعموس تعلقت منذ البداية

ودع الوعود فاتها فيما مضى كانت روية
أضحت ربوع النيل سلطنة وقد كانت ولاية
فتعهدوها بالصلاح وأحسنوا فيها الوصاية

● ثم يقول شوقي - وهذا أضعف ما قاله في حياته - مخاطبا
الانجليز .

أنتم أطباء الشعوب وأنبل الأنوم غاية
أنى حللتكم في البلا د لكم من الإصلاح غاية
أن تنصروا المستضعفين فنحن أضعفهم نكاية
أو تعملوا لصالحنا فتداركوه الى النهاية
لا نأخذون بالكلام لا تأخذونا بالكلام

من رسائل مصطفى الى مدام جوليت آدم

من رسائل مصطفى كامل الى مدام جوليت آدم حقائق وأفكار وآراء
واتجاهات وسياسات واسرار يحسن - من وجهة نظري - التركيز عليها نختار
بعضها على سبيل المثال لا الحصر . في ٣٠ مارس ١٨٩٧ رسالة تقول
ان فرنسا ' تظهر بمظهر من يريد الكل أو لا شيء ' : في استطاعة فرنسا ان تراحم
انجلترا في ميدان التعليم ، ومن المؤكد أن المصريين كانوا يهجرون في الوقت
الحاضر مدارس الحكومة الانجليزية ليؤموا المدارس الفرنسية اذا كان لها
وجسود .

وفي ١٢ مايو ١٨٩٧ يكتب مصطفى كامل قائلا : أنت تعلمين خطتي نحو
تركيا وما أراه واجبا نحوها وقد اعترف كثير من اصدقائنا اليونانيين بأنه من
للسياسة الحكيمة لمصر . أن تكون مع تركيا بما ان الانجليز محتلون وطننا
العزیز .

وفي ٢١ يونيو ١٩٠١ كتب مصطفى كامل يقول : يسافر الحديو بعد
عشرة أيام الى ديفون لا الى لندن وكان الانجليز يؤملون سفره اليها لتقديم
واجب الاحترام ، للملك ولكن يقلب على ظني أنه رأى كيف كان عليه تأثير
سياسيتين متواليتين الى لندن على أنه لا يزال وطنيا فلا تمتدقدي فيما يتقولونه
عنه ، نعم ان عنده بعض الاندفاع ولكن هل يمكنه أن يستسلم لحماسته بعد
حادثة فاشودة .

● وفي ٢٨ مارس ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل : لدى نبا أزهه اليك ،
ذلك أن جلالة السلطان قد أنعم على بلقب باشا وقد نشرته 'التلفرافات الرسمية'

وجرائه الاستانة كافة وان سرور والدتي وأهلي وأصدقائي لعظيم : النهاية تنقاط من كل صوب والوطنيون المصريون قد سروا ، لبلوغى هذا الشرف فى سن الثلاثين ولو أن ذلك لا يعنى ، وفى ١٥ إبريل ١٩٠٤ يقول : أساء ليئنا مسيو دلكناسيه بالاتفاق الانكليزى الفرنسى ، لأن تمهد فرنسا بعدم مطالبتها بريطانيا بالجلاء دفن للمسألة المصرية وحكم علينا من قبلكم : الانجليز أظفروا رسميا حقهم على الخديو بسبب الحفاوة التى قابلك بها ، فقد أرسل اليه اللورد كرومر هذين اليومين مذكرة من نظارة الخارجية الانجليزية يبدى فيها استياء الحكومة البريطانية من تمدد المقابلة التى وجهت الى من اشتهرت بمداواتها لانجلترا .

● وفى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٤ كتب مصطفى كامل : سيدنى العزيزة وصلت الى القاهرة الاثنين الماضى ٢٤ الجارى وأول عمل عملته كان ارسال مكتوب للخديو أعرب فيه عن قطع علاقاتى بالسراى وقد اشتغلت به الصحافة جميعها وجريدة ليجيت التى تنشر بالفرنسية والانجليزية والتى طالما هاجمتنى أنصفتنى وأطرت عمل ، وكذلك ذكرت الجرائد الانجليزية هذا التقاطع : اللحظة الراهنة أهم لحظة فى حياتى بعون الله وقد اتخذت طريق الاستقلال التام ، والجهاد الكبير ووثوقى عظيم .

٣ فبراير ١٩٠٥ : اختتمت حركة الصحافة على مشروع الجامعة بمقالة ارسلها اليك مع هذا والناس جميعا موافقون مستحسنانا على هذه الفكرة ولكن لا أمل لهم فى الامرة الخديوية وقد كتب الى حسين باشا واصف بقول أنه مستعد ان يدفع الف جنيه فى اليوم الذى تتألف فيه لجنة افتتاح الاككتاب وكذلك وعد عمر سلطان بببلغ كهذا أما الأمراء فأنى معهم لمن الصابرين .

● ● ٢٢ مايو ١٩٠٥ رأى بعض الأفراد أن الجامعة تقتضى نفقات طائلة وعلى ذلك قرروا ارسال فريق من الشبان لتلقى العلم فى أوروبا فجمعوا خمسة آلاف جنيه فى جلسة واحدة غير أنهم أرادوا أن يكون الخديو منهم فاؤفدوا انبرنس حيدر لمقابلته بالاسكندرية فلم يحصل على شئ ، واننى لفى بأس من مساعدة الخديو !! .

٩ يونيو ١٩٠٥ ان فكرتى بإنشاء الجامعة الوطنية قد توجت بالنجاح فانها انتقلت الى أيدي أمراء بيت حلیم وقد قرروا مبدئيا ايفاد فريق من الطلاب الى أوروبا ليخرج منهم أساتذة وطنيون ، وببلغ الاككتاب حتى الآن ثمانية آلاف جنيه ٢٠٠,٠٠٠ فرنك وسنشرع فى بقية الاكتاب بعد انقضاء الصيف .

● وعما قام به مصطفى كامل في إنجلترا في أعقاب حادث دنشواي ، كتب مصطفى الى مدام جوليت آدم يقول : سفرى الى لندن كأن مقيدا وقد تعرف الى كثير من النواب وبعض النظار وكبار الكسب وكلهم متاهفون على معرفة الحقيقة في مصر وأحدثت حادثة دنشواي تأثيرا سيئا في إنجلترا من شأنها افهام العالم أجمع أن المصريين يكرهون الاحتلال خلافا للتأكيدات الرسمية ولفت نظره الى مصر ، أكثر من ذي قبل وكان ذلك الخطاب بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٠٦ .

● وفي ١٣ أغسطس ١٩٠٦ كتب مصطفى كامل : غدا تذكار ميلادى اذ أبلغ الثانية والثلاثين وما عساي أن أعيش ايضا لأخدم مصرنا العزيزة وعلى كل حال فاني لا أتروك لحظة تدر من حياتى بدون أن أغرس حبها في قلوب مواطنى ، وأتم عمل الى النهاية .

وفي ٢٣ نوفمبر ١٩٠٦ : توصلت الى انشاء شركة توصية وطنية رأس مالها عشرون الف جنيه (٥٠٠.٠٠٠ فرنك) لتأسيس جريدة فرنسية انجليزية وقد عينت مديرا لها بلا مراقبة مدة حياتى ويرون فى هذا العمل أكبر مظاهرة من الحزب الوطنى ، انى أود أن يكون لى مساعدون من كبار كتاب فرنسا يكون من بينهم شخصك الموقر واثنا أو ثلاثة من اصدقائك من كتاب السياسة والأدب فهل لك أن تفضلى وبعثنى بذلك .

● وكان آخر خطاب بعث به مصطفى كامل الى مدام جوليت آدم بتاريخ ٧ يناير ١٩٠٨ ، وقد جاء فيه : انى مريض منذ السابع عشر من نوفمبر وقد بذلت مجهودا فوق الطاقة لانتاء خطبتي في الجمعية للحزب الوطنى وأن نجاحى السياسى ونجاح المسألة المقدسة ، التى اناضل عنها يفوقان كل ما أملته ، أما صحتى فهى بين اليأس والرجاء والاطباء مطمئنون الآن والسبب فى انتكاسى بعد خطبتي راجع الى وفاة صديقى حميم ، كان من أشد ، وأكبر نصرائى ، (المرحوم لطيف باشا سليم) واذا تحسنت صحتى بعد اسبوعين أسافر لأقيم فى أسوان شهرا هنا ما يختص بالسياسة والصحة .

وأما ما يختص برسالتك فانها تفتن كل العالم وانك تؤلمينى كثيرا بمنعها ، حديثنا عن البرتغال ولا تكونى فى صف الملك ، وعن المجهودات التى بذلها التشيك فى سبيل نهضتهم وغير ذلك مما يد عندك بالألوف وأعنى عنى اذا لم أكتب اليك كثيرا فان كثرة الكتابة تتعبنى كثيرا ، المخلص لك بكلياته .

● وبعد أيام وصل الى مدام جوليت آدم - فى ٢٧ فبراير ١٩٠٨ - خطاب لا من مصطفى كامل وانما من شقيقه على فهمى كامل . وقد روى أنه أثناء حديثه مع شقيقه صبيحة الاثنين لاحظ أن لونه أخذ يتغير وعينه تتحدق فيه ثم أخذ يوصيه فى كلمات قصار بالاهتمام بعمله بحكمة ، وروية ، وما جاء عليها حتى لزم الصمت وكاد يغيب عن الوجود .

● وعن جنازة مصطفى كامل قال على فهمي كامل : « ما حدث في الأوانل والأواخر أن رجلا بلغ أربعة وثلاثين ربيعاً صار خلف نعشه حوالي نصف مليون نسمة وهم جميعاً يبكونه ، وقد بلغ ما تقاطر على إلى الآن من اشارات البرق ١٢٢٣٤ إشارة و ٨٤٢٠ مكتوب حزن ورتاء وحصلت نابضة مصر ذكرانا وانانا شارة الحاد عليه أربعين يوماً بالرغم من شدة معارضة مستشار المعارف دانلوب : ظن الانجليز أن المعارضة قد ماتت بموت مصطفى في مصر ولكني أؤكد لك أيتها السيدة الموقرة أن العمل الذي أسسه أخى سيثمر ثمرًا ياتنا وأنه خدمنا حتى في موته » .

● وقد كان في مقدمة الأسباب التي أدت إلى نجاح مصطفى كامل ، ومن بعده محمد فريد والحزب الوطني أن الاعتماد في الحركة الوطنية المصرية كان على الشعب وإن العمل كان في مختلف الميادين . في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وفي الميادين التعليمية ولعلنا نستطيع أن نوفي تلك النقاط عندما نتحدث عن جذور الأحزاب السياسية في مصر .

زوجة الخديو عباس تكتب عن المرأة المصرية

● وقد نجحت زوجة الخديو عباس حلمي - ومطلقته فيما بعد - جويادان هانم - في إعطاء صورة للحياة الاجتماعية في أوائل عهد عباس حلمي الثاني وفي إعطاء صورة للعلاقات التي كانت تربطه بكرومر ، وبغيره من الأمراء والنبله قالت - مثلاً - عن زفة عروسين أتيج لها أن تشهدها : كانت العروس ترتدي ثوباً من الأطلس موشى بالذهب وعلى رأسها تاج مرصع بالجواهر يتدل من تحته نقاب يشمل كل جسمها وفي هذا النقاب أربعة أحجار كريمة عند الجبهة والذقن والخدين وفي أذنيها قرطان من البرلنت وفي جيدها ويديها عقسود وأساور لا عدد لها : أعلنت ربة البيت بأن الزفة مستبداً ، وهرعت السيدات إلى غرف الاستقبال ووقفن صفين وحملت الجوارى إلى الهوانم أكياس الذهب ، ثم فتح الصالون ووقفت العروس على يابه برهة ثم بدأت تسير بخطوات صغيرة وقد تدلت من التاج الذي على رأسها خيوط طويلة من الذهب وسارت الدادة وبعض الجوارى أمام العروس يدعون لها بالوقاية من العين والحسد وكلما تقدمت اتحت لها السيدات والفتيات الذهب والزهور تحت أقدامها وكل سيدة تحاول أن تأخذ خيطاً من الخيوط الذهبية لأنهم يعتبرون أن هذا يجلب الحظ ، وبعد أن أتمت العروس طوافها عادت إلى الصالون وجات الراقصات : كانت أجسام الراقصات تقريباً عارية وجعلن يتثنين ويتكوين على أنغام الموسيقى ثم يقربن برؤوسهن من الزائرات وينظرن إليهم بتوسل وكانت الهوانم يلمصن الذهب في وجوه الراقصات فلما لم يعد في وجوههن مكان خال أخذت قبضات من الذهب تتناثر عليهن وهن يلتقطنه من صيحات الفرح والسرور وبعد ذلك عدن إلى الشرفات لنرى ما يجري وبعد أن فرغن من تناول المشاء وشرب

القهوة طُبت ربة البيت من السيدات ، السماح للعريس بالحضور بنفسه يشكر من على التنازل بالتشريف : وقف العريس بالباب مبهورا وقد أخذه بريق الجواهر والآلة الوجوه التي تنظر اليه ثم انحنى حتى كاد يلمس الأرض . ثم أخذته أمه من يده وقادته الى مكانى حيث قدم لى القهوة بيد ترتمش ولما انتهيت من شربها انحنى مرة أخرى وغادر الصالة .

● وتقول جويدان هانم - أو خانم كما كانوا يقولون وقتئذ - أنها أرادت أن تحضر افتتاح قناطر النيل فتكرت في زى رجل وارتدت طربوشا ، وبدلة ، وردنجات وعطرت منديلها . ولم يكده الحديو يراني أمامه حتى تملكته الدهشة فانه لم يتوقع أن يرى مثل هذا السكرتير الأمين وفرح كلانا لهذا الموقف فرحا شديدا وطلب منى الحديو ألا أتكلم حتى لا ينفضح أمرى وتقول ان أحدا لم يعلم بسرهما الا طورنسين باشا والدكتور كاوتنسكى بك والخدام فريدريك ورايت فى الأقصر - الثيران تدير السواقي لرفع الماء لرى أرض ذلك الفلاح الفقير الذى يعيش مع حيوانه فى كوخ متهدم من الطين ، سقفه من فئس الأذرة وتقول ان النيل يظم هذا الفقير وذلك الفنى على السواء : وسارت السفينة نحو السد الذى سيضمن تنظيم الرى وتوزيع الماء على أرض الشمس الدائمة وتمضى زوجة الحديو غي وصف ذلك الاحتفال . وكيف أن ابنة النوق أوف كنسوت سالت طورنستين باشا . عن ذلك الفنى الذكى الجميل فأدخل هذا على نفسى الزهو شأن كل رجل يعرف أنه أعجب سيعة من الطبقات العالية » .

وفى ٨ فبراير ١٩٠٩ وضع الحديو الحجر الأساسى فى بناء سد النيل وكان قد مضى عليه ثمانية عشرة عاما فى الحكم وكان قد أصبح فلاحا يحب الأرض ويحب العناية بها حتى أصبح من أشهر مزارعى القنطر المصرى تنتج أرضه احسن المحاصيل .

● وتقول جويدان هانم : جلس الحديو على العرش وهو فى الثامنة عشرة من عمره ولم تكن الظروف حسنة ولم يجد فى بداية حكمه تعاضدا كافيا فان اللورد كرومر لم يكلف عناء الاتصال بنفسية ذلك الحديو الصغير فان السياسة الجبرية لا تعرف معنى المواطن والشعور فكان اللورد كرومر لا ينظر الى الحديو الا كرئيس عتيد للرأى وريبب غير محبوب لأنه كان يضطر لمخاطبته بلقب يا صاحب السمو وهو يعلم أن الحديو ليس له من الأمر الا هذا اللقب على حين انه كان يشعر بأنه هو الحاكم الحقيقى وكان هذا كافيا لأن ينظر اللورد الى الحديو كدمية يجب عليها الطاعة ولكن الطاعة كانت غريبة على خلق الحديو من الصغر ، كان قوى العزم عتيد الرأى وفوق ذلك كان يحب الكفاح ، ولعل هذا الخلق تولد فى نفسه عندما شعر بالمسئولية الملقاة على عاتقه والتي كان فى امكانه الاضطلاع بها دون أن يضطر الى الوقوف موقف الدفاع ، أمام هذا العدو القوى الذى كان فى امكانه أن يذله كحاكم وكانسان .

وليس من المعقول أن خديويا - ولو كان نصف وطنى فقط - يتقبل صدقة ديكتاتور أرغم على قبوله من قوة معسدية وكل نظرة اليه مذكرة بضعف بلاده وهزيمة أسلافه فكان أصعب وقت مر على الخديو هو الوقت الذى امتد إليه ظل كرومر فى مصر ، فانه كان يعامل الخديو باعتباره أنه نسي فى الثامنة عشرة غير عابى بحدته ولا احتجاجه وانى - جويدان - انهم اللورد كرومر بأنه السبب فى بعض خيب الخديو .

● وتقول زوجة الخديو أنه كان تاجرا أكثر من التجار يزن الأشياء بمقدار ما تدره من الأرباح فكانت مينا المنزه مؤجرة الى أحد الصيادين الذى كان يبيعنا ما يلزمنا من الجمبرى .

وما يلزم السراى من الفاكهة كنا نأخذها من متعهد آخر ، وأثناء سفرنا كانت كل الزهور والرياحين تاع وكل ذلك من أجل الكسب والكسب متنوع بالاقتصاد والتوفير فى الغالب وكانت الملابس اذا تلفت بطانتها لا ترمى ولا يمين بل تعمل لها بطاقة جديدة ، وتقول ان الخديو - فيما يتعلق بأرقام القواير - لم يكن ينظر الا الى المفردات ولذلك كان كثير من الموردين يفسمون الألمان دائما بالأرقام الصغيرة فلا يرى فيها الخديو شيئا .

● وتقول زوجة الخديو : لم يكن نعباس الثانى أصدقا ، بمعنى الكلمة فرفقاء الصبا أصبحوا ياورانا أو تشريفاتية فقد ، وأما صدقة الماضى فلا ذكر لها ، وعلى العموم فان التاج يفصل بين الملوك وبين الماضى والحكام يعيشون دائما فى دائرة منعزلة فلا هم بقادرين على النزول عن مستواهم . ولا أفراد الشعب بقادرين على النظر اليهم الا باعتبار انهم حكام ، ومنذ عرفت عباس السانى وددت ان لو كنت رجلا لكى أصبح صديقا يخلص له . باعتباره صديقا لا سبلا ، بيد أنى لو كنت رجلا لما استطعت التعرف به .

● وعن جد زوجها اسماعيل باشا وزوجاته قالت جويدان هانم : فى نيسى رايت أرملى اسماعيل باشا جالستين فى شرفة القنلق وعلى وجهيهما النقاب الأبيض وهما تدخنان وتستمعان الى نغمات الموسيقى : كان لاسماعيل باشا أربع زوجات وعلى عكس المألوف كان هؤلاء الزوجات صديقات لا سحنا بينهن ولا بغضا ، وقد ألف بينهن حبهن لرجل واحد هو اسماعيل وقد استطاع اسماعيل أن يضم اليهن صديقة خامسة وهى امرأة قد وقع اسماعيل فى حبها : كان اسماعيل اذا أحب لم يترك لحب بعده مجالا ، واذا أهدى أغنق حتى أغرق واذا أراد البناء فانه يهدم حيا بأكمله ليشيد عليه ما يريد ويستعمل آلاف الأيدي فى البناء يعملون على ضوء الشمس نهارا وتضى لهم المشاعل ليلا ، وعلى هذا المنوال قامت سراى الجزيرة التى بناها خصيصا للامبراطورة أوجيني لتكون لها مقاما أثناء زيارتها لمصر ولو استطاع لأحال مصر ، كلها الى روضة غناء تخطر فيها هذه الملكة الجميلة .

تحرير نصف المجتمع المصري

● وقد كان في مقدمة الاحداث السياسية والاجتماعية التي حدثت بمصر تلك الحركة الاجتماعية والسياسية ، التي قادها قاسم أمين (١٨٦٣ - ١٩٠٨) لقد كان صدور كتاب « تحرير المرأة » بمثابة بحث جديد للحياة الاجتماعية الجديدة وقد أحدث ذلك الكتاب ثورة سياسية وفكرية هائلة ، وبالرغم من أننا عندما ننظر اليه اليوم نجده كتابا عاديا لا يحمل أية ثورة بل أى اصلاح ولكننا لكي نرى جيدا أهمية صدور ذلك الكتاب في تلك المرحلة المبكرة من تاريخ حركتنا الوطنية المصرية ينبغي أن نعود الى الماضي ، لنعيش ذلك المناخ ، الذي كان موجودا وقت صدور الكتاب وعندما نعود الى تلك الايام ونعيش في مناخها نرى أن الكتاب - تحرير المرأة - كان يحمل بين طياته ثورة سياسية وفكرية واجتماعية غير مسبوقه ، وقد قدم قاسم أمين لكتابه بكلمة موجزة قال فيها : كل مسألة من المسائل التي أجعلتها في هذه الأسطر القليلة يمكن أن تكون موضوعا لكتاب على حدة وقد تمتد الاختصار فيها حتى ترتبط تلك المسائل ببعضها كأنها حلقات سلسلة واحدة ، وغاية ما أريد هو أن أستلفت الذهن الى موضوع قل عدد المفكرين فيه لا أن أضاع كتابا يوثق الكلام في شأن المرأة ومكانتها من الوجود الانساني وقد يوضع مثل هذا الكتاب بعد سنين متى نبتت هذه البذرة الصغيرة ونرى نباتها ، في اذهان أولادنا وظهرت ثمراتها ، وعملوا على اقتطافها والانتفاع بها .

ويقول قاسم أمين انه طرق بابا من ابواب الإصلاح والتمس وجهها من وجوهه في قسم من أفراد الأمة له الأثر العظيم في مجموعها « وأتيت في ذلك بما أظنه - قاسم أمين - صوابا فان أخطأت في من حسن النية ما أرجو معه غفران سيئة خطئي ، وإن أصبت كما أظن وجب على المتعلمين أن يعملوا على نشر ما أودعته في هذه الورقات وتأييده بالقول والعمل » .

● ويحرض قاسم أمين على التفكير وعلى القوة في الجدل وأن يعمل المسلم على أن يغير أسلوب حياته بما يناسب الزمان والمكان ، فمن الذي يمكنه أن يتصور أن العوائد لا تتغير بعد أن يعلم أنها ثمرة من ثمرات عقل الانسان ، وإن عقل الانسان يختلف باختلاف الأماكن والأزمان : المسلمون منتشرون في أطراف الأرض ، فهل هم أنفسهم متحذون في العادات وطرق المعاش من ذا الذي عليه أن يدعى ان ما يستحسنه عقل السوداني يستحسنه عقل التركي أو الصيني أو الهندي أو أن عادة من عادات البدوي توافق أهل الحضر او يرغم أن عوائد أمة من الأمم مهما كانت بقيت جميعها على ما كانت عليه من عهد نشأتها ، بدون تغيير .

● ويعلم صوت قاسم أمين - في كتابه تحرير المرأة - قائلا : من احتقار

الرجل للمرأة أن يملأ بيته بجوار بيض أو سود أو زوجات متعددة يهوى إلى أيمن شاء متقاداً إلى الشهوة سوقاً يباعث الترف وحب استيقاظ اللذة غير مبال بما فرضه عليه الدين من حسن القصد فيما يعمل .

من احتقار المرأة أن يطلق الرجل زوجته بلا سبب !

من احتقار المرأة أن يقعد الرجل على مائدة الطعام وحده ثم تجتمع النساء من أم وأخت وزوجة ويأكلن ما فضل منه .

من احتقار المرأة أن يعين لها محافظاً على عرضها مثل أمها ، أم خادم يراقبها ويصحبها أينما تتوجه .

من احتقار المرأة أن يسجنها في منزل ويفتخر بأنها لا تخرج منه إلا محمولة على النمش إلى القبر .

من احتقار المرأة أن يعلن الرجال أن النساء لسن محللاً للذة والأمانة .

من احتقار المرأة أن يحال بينها وبين الحياة العامة والعمل في أي شيء يتعلق بها فليس لها رأى في الأعمال ولا فكر في المشارب ولا ذوق في الفنون ولا قدم في المنافع العامة ولا مقام في الاعتقادات الدينية ، وليس لها فضيلة وطنية ولا شعور . . . إلى !!

ويقول قاسم أمين ، المرأة إنسان مثل الرجل لا تختلف عنه في الأعضاء ولا في الاحساس ولا في الفكر ولا في كل ما تقتضيه حقيقة الإنسان من حيث هو إنسان اللهم إلا بقدر ما يستتبعه اختلافهما في الصنف .

ويقول قاسم أمين - في كتابه - أن من رآه أن المرأة لا يمكنها أن تدير منزلها إلا بعد تحصيل مقدار من المعارف العقلية والأدبية ، وأنه لا شيء يمنع المرأة المصرية من أن تشغل مثل الغربية بالعلوم والآداب والفنون الجميلة والتجارة والصناعة إلا جهلها وإهمال تربيتها : المرأة تحتاج إلى التعليم لتكون إنساناً يعقل ويريد وينقل قاسم أمين عن الفونس دوبريه - الكاتب المحيد في بعض كتبه « أن كنت أستحق فخراً فإن لامرأتى نصفه » ، ويقول : أن من رآه أن من يعتمد على جهل امرأته مثله كمثل أعمى يقود أعمى مصيرهما أن يقعاً في أول حفرة تصادلهما في الطريق .

ويقول قاسم أمين ، أنه لا زال يدافع عن الحجاب ويعتبره أصلاً من أصول الآداب التي يلزم التمسك بها غير أنه يتطلب أن يكون منطبقاً على ما جاء في الشريعة الإسلامية ، ويقول أنه إذا كان الغربيون قد غلوا في إباحة التكشف للنساء إلى درجة يصعب معها أن يقصون المرأة من التعرض لمناظر الشهوة ولإرضاء عاطفة الحياء ، فقد تقالينا نحن في طلب التحجب والتحرج من ظهور

النساء لأعين الرجال حتى صيرنا المرأة أداة من الأدوات أو متاعا من المتعنيات. وحرمتها من كل المزاياء العقلية والأدبية التي أعدت لها بمقتضى الفطرة الانسانية وبين هذين الطرفين وسط هو الحجاب الشرعى الذى ادعى اليه وينقل قاسم أمين عن لاروس تحت كلمة خمار : كانت نساء اليونان يستعملن الخمار اذا خرجن ويغفين وجوههن بطرف منه كما هو الحال عند الأمم الشرقية وقال : ترك الدين المسيحى للنساء خمارهن وحافظ عليه ، عندما دخل فى البلاد فكان يغطين رءوسهن اذا خرجن فى الطريق وفى وقت الصلاة ، وكانت النساء تستعملن الخمار فى القرون الوسطى خصوصا فى القرن الثالث عشر حيث «مارت النساء تخفف منه الى أن صار كما هو الآن نسيجا خفيفا يستعمل لحماية الوجه من التراب والبرد ولكن بقي بعد ذلك بزمان فى اسبانيا وفى بلاد أمريكا التى كانت تابعة لها .

ونقل قاسم أمين عن ابن عابدين : وعورة الحرة جميع بدنها حتى شعرها النازل فى الأصح خلا الوجه والكفين والقدمين على المعتمة ، وصورتها على الراجع وذراعها على المروج وتمنع المرأة الشابة من كشف الوجه لا لأنه عورة بل لخوف الفتنة ، ولا يجوز النظر اليه بشهوة ، أما بدونها فيباح ولو كان جميلا .

ويقول قاسم أمين فى نهاية كتابه : آن الوقت الذى يجب فيه على الحكومة وعقلاء الأمة وأرباب الأقلام أن يوجهوا التفاتهم الى حال المرأة المصرية ، فاني لا أرى مسألة تمس بحياة الأمة أكثر منها ولا أحق منها بأن تكون موضوعا لنظرهم ، ومجالا لأرائهم وأفكارهم .

وقد تعرض قاسم أمين بعد كتابه تحرير المرأة وبعد كتابه « المرأة الجديدة »، لوجعة من السخط حتى لقد كان عدد السخطين عليه أكثر من أولئك الذين عرفوا فضله .

وكان مصطفى كامل من زووية سياسية من بين المهاجمين لكتاب تحرير المرأة لقاسم أمين .

وقا. كان قاسم أمين أصدى وأرق من رثا «مصطفى كامل وهل هناك كلمات أرق من تلك الكلمات : ١١ فبراير ١٩٠٨ يوم الاحتفال بجنازة مصطفى كامل هي المرة الثانية التى رأيت فيها قلب مصر يخفق ، المرة الأولى كانت يوم تنفيذ حكم دنشواى . أما فى يوم الاحتفال بجنازة صاحب اللواء فقد ظهر ذلك الشعور سلطا فى قوة جماله وانفجر بقوة هائلة سمع دويها فى العاصمة ووصل صدئ دويها الى جميع أنحاء القطر : هذا الاحساس الجديد ، هذا المولود الحديث الذى خرج من أحشاء الأمة ، من دمه وأعصابها ، هو الأمل الذى يبتسم فى

• وجوهنا الياثسة : هو الشماع الذى يوصل حرارته الى قلوبنا الجامدة الباردة :
هو المستقبل •

قضايا شعبية كبرى

ومن القضايا التى كان لها تأثيرها البالغ فى نفوس الجماهير والتى أحدثت
• دويا هائلا فى الرأى العام المصرى قضية دنشواى • وقضية ذكرى دنشواى ،
• وقضية محاكمة محمد فريد ، لأنه حسن « بتشديد السين » كتاب وطنيتى ،
• وكذلك قضية مقتل بطرس غالى باشا ، وكان الرأى العام يولى هذه القضايا أهمية
• بالغة وكانت الصحف تنشر بتوسع شديد مراجعات النيابة والدفاع ، يوما بيوم •
• وقضية دنشواى أولى تلك القضايا الهامة والخطيرة التى أيقظت من جديد
• الشعور الوطنى • وقال فيها حافظ إبراهيم :

تتيل الشمس أورثنا حياة	وأيقظ هاجع الفوم الرقود
فليت كرومر قد بات فينا	يطوق بالسلاسل كل جيب
ويتحف مصر آثا بصد أن	بمجلود • ومقتول شهيد
لننزع هذه الأكلان عنا	ونبعث فى العوالم من جديد

كانت هيئة المحكمة برئاسة بطرس غالى باشا وعينوية المستر جودفنا
• هيبينز وفتحي بك زغلول ومستر بوند وقد مثل الادعاء ابراهيم الهلباوى بك •
• وقد ورد فى مرافعة الادعاء أن الجريمة أم محمد قد أصيبت بعيار نارى من
• الضباط ولكن البندقية لم تطلق الا وهى فى يد الأهالى حال أخذها من الضباط :
• ان حرق الجرن والادعاء بالاصابة هما دعوتان كاذبتان لأن المتهمين كانوا لا يريدون
• فقط الانتقام لصيد الحمام ، أو لحرق الجرن ، أو لاصابة الجرحى بل الغرض
• الحقيقى هو رغبتهم فى اعدام الضباط •

وترون فى التحقيق وفى شهادة الضباط أن الضرب كان على الرأس وان
• اصابة الميجر بين كوفين على الذراع لم تكن قصدا ، بل كانت حال دفاعه عن
• رأسه بذراعه وكل الاصابات لم تكن فى غير الرأس والعنق والاكتاف لأنهم كانوا
• يريدون الاجهاز عليهم وقتلهم قتلا وقد أغمى على الميجر بين كوفين ثلاث مرات
• ولم يكتف المتهمون بذلك بل انهم قصدوا العربات وانزلوهم منها وضربوا
• السائقين وكسروا المركبات فاراد الضباط للنجاة ، ركضوا فأمسكهم ،
• واخذوهم ، حتى لا يصلوا الى الحكومة ويخربوها بما أصابهم لأنهم لم يكتفوا
• بالقتيل بل أرادوا أن يسلكوا معهم بما يناسب مقامهم ، فحاولوا أن يفعلوا
• معهم ما كانت تفعل محكمة التعيش فى أسبانيا مع المذنبين فاختلوا يضعون

التبن حولهم لاحراقهم ويشيرون لهم بأنهم يرغبون فى ذبحهم ٠٠ ما بالكم أيها القوم نار صدوركم تشتعل وتزيد اشتعالا .

ويقول ممثل الادعاء : أن بنة القتل - قتل الانجليز - كانت موجودة عند الزعماء وكذا الإصرار عليها وإن المشاركين لهم متفقون فى ذلك الإصرار وأما القتل حصل بموت المستر بول وإن بقية الضباط شرع فى قتلهم .

وجاء فى كلام محمد يوسف بك أنه من القحة أن تعتدى على جيش الاحتلال بسبب حمامة أو حمامات اذ لم يسمح عن العرب شئ من ذلك فجيش الاحتلال يكرم حيث ينزل ولكن الذين اعتدوا عليه لم يكن اعتداؤهم الا فى ظروفه لا يترتب عليها ما يقول المدعى العمومى .

أما اسماعيل بك عاصم فقد ذكر أن هذه هى المرة الثانية التى تمنعه فيها المحكمة المخصوصة ، وقد كانت الأولى فى عام ١٨٩٧ فى حادثة قلوب وكنت محاميا فيها ، وكان الاعتداء على أورطة وهى سائرة بهيئتها العسكرية . وكان الاعتداء من صفار لا يعرفون وحكم فيها بالرافة ، فكان الحكم مما ارتاحت له الأمة والهيئة الحاكمة والمرة الثانية - وهى هذه الحادثة - لم يكن فيها طابور عسكرى ولا رجال الجيش بصفة عسكرية وإنما كان المعتدى عليهم أفرادا سائرين أما للنزعة أو للصيد ولم يكن الأهل يعرفون أنهم من جيش الاحتلال الا بعد ان حصل ما حصل ٠٠ وأسفاه ١١

وقد قضى فى هذه القضية - كما هو معروف - بإعدام على حسن محفوظ ويوسف حسين سليم والسيد عيسى سالم ومحمد درويش ، على ان يتم الإعدام شتفا فى قرية دنشواى كما قضت المحكمة بالاشتغال الشاقة المؤبدة على محمد عبد النبى ، المؤذن ، وأحمد عبد العال محفوظ ، وعلى أحمد محمد السيسى بالاشتغال الشاقة ١٥ سنة وكذلك قضى على محمد على أبو سمك ، وعبد الباقى ، وعلى على شعلان ومحمد مصطفى محفوظ ورمضان السيد ، والعيسوى محمد محفوظ بالاشتغال الشاقة سبع سنين وكذلك قضت المحكمة على حسن اسماعيل السيسى وإبراهيم حصانين السيسى ومحمد السيد على بالحبس مع التشفيين سنة واحدة ويجلد كل واحد منهم خمسين جلدة . وإن ينفذ الجلد أولا بقرية دنشواى وكذلك قضى على السيد الفولى ، وغريب عمر محفوظ والسيد سليمان خير الله وعبد الهادى حسن شاهين ومحمد أحمد السيسى بجلد كل واحد منهم خمسين جلدة ، بقرية دنشواى .

وكان ضحايا الحوادث من الجانب البريطانى الكابتن بول الذى أصيب إصابات عادية ، ثم مات بسبب شربة شمس أصابته بعد ساعات من الاعتداء عليه وإصابة اناجور بين كوفين بكسر وإصابات أخرى ، وكذلك الكابتن.

يوسنك والملازمان سمويك ، ويورتر ، بإصابات عادية ! هؤلاء هم المضحايا الذين اقتضت لهم المحكمة بتلك الأحكام الظالمة التي سبق ن أشرنا اليه .



● قضية أخرى تتصل بحادث دنشواي اُنتق عليها ذكرى دنشواي ، وكان الشيخ عبد العزيز جاويش قد كتب في اللواء - ٢٨ يونيو ١٩٠٩ - مقالا تحت عنوان « ذكرى دنشواي » بده بقوله : سلام على أولئك الذين كانوا في ديارهم اثنين مطمئنين فنزل بهم جيش السؤوم والعدوان فأزعج نفوسهم ، وأحرق حصادهم فلما هموا بصيانة أرزاقهم التي عملوا في سبيلها أجسامهم ، ودابنهم ، وأرضهم وقاموا عليها نحو حول يعصدهونها بالسقي والخسارة ويرقبونها في البكرة والعش قيل انهم مجرمون ، فسيقوا في السلاسل والأغلال . وصلوا على مرأى ومسمع من زوجاتهم وأمهاتهم وبناتهم . وعيالهم وأصدقائهم وجيرانهم .

سلام على تلك الأرواح التي انتزعها بطرس باشا غالى رئيس المحكمة المخصوصة بقضائه من مكانها في أجسامها كما تنزع سلوك الحرير من خلال الشوك : قبضها بيده فقدمها قربانا الى ذلك الجبار الظالم الغاصب الظاهر . القائم في بلادنا ببنفاقنا وضعة مقاصدنا ، المستبد بالأمر فينا بسبب تفرقنا وضعف عزائنا ، المسيطر علينا بنفر يخشون الانجليز أكثر مما يخشون الله . ويرغبون في المال والرقى ولو شقيت في سبيل ذلك بلادهم ، واستبجيت حرمانهم .

واللهي الشيخ عبد العزيز جاويش مثاله بقوله : فلنذكر الأمة اليوم الذي أيقظها من سباتها ، وبصرها بجدالتها ، وملا قلوبها بالظة والعبرة ونفوسها بالحمية والغيرة . ألا فلنذكر الأمة الثامن والعشرين من شهر يونيو ولتذكر أن للاحتلال أعوانا من بينهم يجب «حاربتهم بالبعض ومماثلتهم بالمكر» . وسوا الظن ، أولئك الذين روى في أمثالهم على أمير المؤمنين عن النبي عليه السلام الحديث الشريف « اني لا أخاف على أمتي مؤمنا ولا مشركا ، أما المؤمن فيمته الله بإيمانه ، أما المشرك فيقمه الله بشركه ولكني أخاف كل منافق الجنان . عالم اللسان ، يقول ما تعرفون ويفعل ما تنكرون » اذكروا هذا اليوم . واذكروا معه من أخذ بأيدي هذه الأمة الى النهوض ، اذكروا معه مصطفى كامل باشا أمام الحرية الوطنية واستاذ الأمة المصرية واقتدوا به لعلكم ترشاون .

وحكم الشيخ جاويش أمام محكمة جنح عابدين برئاسة القاضي محمود بك على سرور وكان في كرسى النيابة عبد الحميد بدوي ، ووقف الأسانذة المحامون اسماعيل بك الشيمى وأحمد لطفى بك ومحمود بسيوى يتراقعون عن الشيخ . وكانت التهمة الموجهة اليه اهانة القضاة ومحمد بك يوسف المحامي المدعى بالحق المدني في قضية دنشواي ، وقد حكم على الشيخ في محكمة أول درجة بالبراءة ثم استأنفت النيابة الحكم .

وأمام محكمة جنح مصر الابتدائية المنعقدة بصفة استثنائية وقف الشيخ . كانت المحكمة برئاسة بوغوص بك أغوريان وكيل المحكمة وعضوية إبراهيم بك بولس والمسترك بكوكث القاضيين ، وكان عبد الحميد بدوي ، وكيلا للناصب العام الذي قال ان مقالة الأستاذ الشيخ عبد العزيز جاويش قد امتلأت بالمطاعن والإهانات .

وقد جاء في مرافعة الأستاذ اسماعيل الشيمي ، أن الشرع الشريف بين مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لغير الحاكم أربع وهي : التعريف ، الوعظ . والكلام اللطيف . السب والتعنيف ، ثم المنع قهرا بطريق مباشر ، وردد الشيمي بك قول الرسول صلى الله عليه وسلم : لا ينبغي لأمرئ شهاد مقاماً فيه حق إلا تكلم به فإنه لن يقدم أجله ولن يحرمه رزقاً هو له ، وقال الشيمي بك : لا يجوز للقاضي أن يمتنع عن استماع ما يقدمه المدعي عليه من الدفع الشرعي الذي لو صح لترتب عليه علم توجيه المصومة عليه بل يجب على القاضي شرعا الاستماع لهذا الدفع وتكليف الدافع اثبات صحة ما دفع به .

وكان من بين ما قاله أحمد بك لطفي قوله : ان واجب الضحفي كواجب ربان السفينة الجارية في بحر لحي متناهي الساحلين : كلاهما متى تبين الخطر عن بعد وجب عليه أن ينبه الناس أولا الى ما هو وشيك الوقوع وأن يعمل على ما ينجيهم من هذا الخطر ويحببهم وقسوه كانيا ، والا كان كل منهما مفرطا فيما عليه وكان أول الهالكين .

ويقول الأستاذ أحمد لطفي في النهاية : مأمورية القضاء في هذه القضية سامية كبيرة وعمل الدفاع شريف ومركز النيابة خرج يعرجه الحق والقانون . فالمطلوب من حضراتكم أن ترجعوا الى القانون ، ثم ترجعوا الى ضمائركم : ترجعوا الى القانون ثم الى العدل بعد أن تصموا آذاناً عن كل قول غير الذي تسمعون في المرافعات العلنية فإن في ضمائركم السليمة روح العدالة والانصاف لا تردد لحظة في القضاء بالحق : واننا واثقون بعدل التكم ، واننا مطمئنون لحكمكم فابحثوا قضيتنا وان كان يحزننا يكلفكم عناء واعلموا أن حكمكم سيكون موضوع بحث العالم المصري . والعالم العربي واعلموا أنكم بحكمكم العادل ستكتبون لأنفسكم في التاريخ مجدا عظيما وتشيدون للحق صرحا عاليا .

وكان الحكم بحبس الشيخ عبد العزيز جاويش ثلاثة شهور حبسا بسيطا قضاه الشيخ بكل جنان واطمئنان ، وقد احتفى الشعب بالشيخ بعد خروجه من السجن فكرمه أجمل تكريم وقلده في فندق شبرد - الفندق التاريخي - وسام الشعب وقد كتب عليه - وهو من الذهب الخالص : تذكاري الشعب الى الشيخ عبد العزيز جاويش اعترافا بوطنيته انصافا كما نقش عليه الآية الشريفة « ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم والصابرين وتلوا أخباركم »

وكان بين ما قاله أحمد لطفي بك : يقولون يم تحتفلون وعلام تحتفلون ؟
أتمجدون سجيناً قضت عليه المحاكم بالمحبس ، أو ترفعون الى درجات الكمال
وجلالاته السجن ؟ ، يقولون وهم يحتفلون بالمائتين ، يسعون لزيد لأنه عاد
من سفر ولأنه يتزوج ونحو ذلك لأنه رزق بولد ، يحتفلون بالفنى ، يحتفلون بالمال
أما نحن فنحتفل بالبؤس ، لأننا نحتفل بالآلام ، نحتل بالمصائب ، نحتل بكل
جلل مادام السبب فيه خدمة للوطن فلهم اعيادهم ولنا اعيادنا .

وكان من قصيدة للشاعر عبد الحليم حلمي المصري وهو يخاطب الشيخ
جاويش :

وجعلت تقترحم الصعاب لما تشاء بلا نصير
ورأيت كيف ترى احتفاء الناس بالرجل الغيور
هذا جزاء مجاهد ذاك المسير على اليسير

● وأخطر تلك القضايا - بلا جدال - قضية مقتل بطرس غالى باشا رئيس
وزراء مصر فى ٢١ فبراير ١٩١٠ ، وقد تعتمد كثير من الكتاب والمؤرخين اغتيال
تلك القضية ، خشية ما بها من حساسيات فالقاتل مسلم ، والقتيل قبطي ، وقد
لعب الانجليز على اختلاف الديانة بين القاتل ، والقتيل ، بثبت ، بالرغم من
أنه لا علاقة على الإطلاق بالدين والأسباب التي استند اليها القاتل - ابراهيم
ناصر الورداني - لقتل رئيس النظار ، ولعل في مقدمة مايلفت النظر في ملف
تلك القضية : ماكتبه الأستاذ ناصف أفندى جندى المتقيد المحامي : الى رئيس
تحرير جريدة « الاكبر » التي تنطق بالفرنسية ، وقد جاء في رسالته : حضرة
رئيس التحرير : أسمح لي بصفتي مصرياً أن أقرر بعض نقاط تتعلق بمقتل
بطرس غالى باشا رئيس الوزارة المصرية : ليس من اختصاصي تقدير عمل ابراهيم
الورداني ولكني أريد أن أبدي التهم التي اشاعها الانجليز في العالم كله ضد
هذا الشاب ليقتلوا من النتيجة السياسية لعمله فلقد اتهموه بأنه قتل معتقل
الشعور ، قليل الذكاء وأنه أطاع داعي التمسب (الاسلامي) بقتله بطرس
باشا غالى المسيحي ، الذي يقولون انه كان حراً ووطنياً : أنا أعرف الورداني
شخصياً وهو قتي شديد الذكاء كثير المعارف ملء صدره الوطنية الحرة ، وليس
رجلاً متمسباً ولم يقدم على عمله الا بداعي الوطنية المحمسة بعد أن ضاق صدره
- كما ضاق صدرنا جميعاً - من السياسة الانجليزية التي كان بطرس باشا غالى
ينفذها باجتهد ، وأنا بصفتي قبطياً - أعني مصرياً مسيحياً - أصرح بأن حركتنا
هي حركة وطنية مجردة ، ترمي الى الترقى والحرية وما تهمة التمسب الاسلامي
الا من اشاعات الانجليز التي يشيعونها ليبرروا المظالم التي يرتكبونها في
مصر .

● اغتال ابراهيم ناصف الورداني بطرس غالي باشا ، لانه رأس المحكمة المخصوصة التي حكمت بالاعدام على قرية دنشواي كلها ، وهو - بطرس غالي باشا - الذي أعاد قانون المطبوعات وسلط سيفه على رقاب الصحف والمصحفين ولأن - بطرس غالي باشا - كان له دور كبير في مشروع مد امتياز قناة السويس وقد وجه الى مثل الأمة - أعضاء الجمعية التشريعية - الذين رفضوا المشروع عبارات عنيفة ، وكان الورداني في الجلسة التي تفوه بها بطرس غالي هذه العبارات التي أهاجت نفس الورداني وجعلته ينتقم على بطرس غالي ، وقد خرج الورداني من تلك الجلسة وهو يقول : يجب ان تسقط تلك الوزارة لانها تستمد سلطتها من الانجليز لا من الأمة . قبض على الكثيرين من معازف الورداني وأصدقائه على أساس أنهم شركاء في الجريمة فصمم على انه الفاعل وأنه لم يشترك معه الا اثنان يده وعقله ، وظل ثابتا على رأيه هذا ، الا أن حكم عليه بالاعدام ونفذ فيه الحكم شنقا ، وكان قد قدم الى محكمة الجنايات كل من محمود أنيس وعلى مراد الهندسين وعبد البرقوقي ، وشفيق منصور الطالبين بمدرسة الحقوق وعبد الخالق عطية المحامي وعبد العزيز رفعت المهندس ، وحبيب حسن ومحمد كمال طالب بكلية الهندسة الى جانب ابراهيم الورداني ، ولكن قاضي الاحالة متولى بك غنيم أفرج عن اثنتين جميعا ما عدا الورداني المعترف بأنه قتل بطرس غالي باشا مع الاصرار رتترصد ، والذي ضبط متلبسا بالجناية وشهد شهود الرؤية عليه ، أحيل الورداني الى محكمة الجنايات ، وكان الحكم عليه في ٢٢ مارس ١٩١٠ - أي بعد شهر من وقوع الجريمة - ترفع في القضية عبد الخالق ثروت باشا النائب العمومي وطالب بشفق المتهم وترافع عن المتهم محمود أبو النصر وأحمد بك لطفى وابراهيم الهلباوي : كانت المحكمة برئاسة دليراوغلي وعضوية أمين بك علي وعبد الحميد بك رضا وكان الحكم في ١٨ مايو ١٩١٠ باعدام ابراهيم ناصف الورداني شنقا وقد نفذ فيه الحكم .



● ومن القضايا الهامة التي كان لها دورها الشعبي الهام ، قضية السيد السادات. ضد الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد والنسب صفية السادات ، وكان الحديو عباس حلمي يقف الى جانب الشيخ علي يوسف وقد كان وقوف الحديو عباس حلمي الثاني الى جانب الشيخ علي يوسف من الأسباب التي اغضبته مصطفى كامل من الحديو ، وقد كتب أحمد شفيق باشا في الجزء الثاني من كتابه « مذكراتي » في نصف قرن ، ما يلي : لما ثارت قضية زواج صاحب المؤيد ، وعمل الحديو لتأييده من وراء الستار زاد نفور مصطفى كامل من خطة الحديو فلما سافر سموه الى ديفون هذا العام (١٩٠٤) زاره هناك مصطفى كامل وصارحه برأيه في مضار هذه الخطة وبين له أن الرأي العام ، لا يعطف على الشيخ ، ثم حدثته في أمور أخرى من هذا القبيل وكان حديثه للحديو بلهجة شديدة فغضب الحديو وغضب مصطفى كامل أيضا فلما عاد الثاني الى

مصر ، اعترم قطع العلاقات بينه وبين الخديو فارسل إلى الخطاب التالي لتسليمه للخديو ، وينقل أحمد شفيق نص الخطاب الذي كتبه مصطفى كامل في ٢٥ أكتوبر وأرسله من القاهرة إلى الخديو ، ويعقب أحمد شفيق على هذه القطعة بقوله : وقد دامت الحال كذلك حتى كانت ١٩٠٦ حيث وقعت حادثة دنشواي فرجعت الصلات بينهما بوساطتي ، ويقول أحمد شفيق في مكان آخر من كتابه : فوجدنا فيما سلف بقطع العلاقات بين الخديو ومصطفى كامل في ١٩٠٤ فنب عزم مصطفى كامل على السفر لأوروبا لقيامه بالمدافعة عن شناعة حادث دنشواي . رأى أنه من الواجب عليه أن يعيد العلاقات الحسنة بينه وبين الخديو ، حتى يستعيد برأيه ويظاهاه على إثارة الرأي العام في أوروبا وانجلترا ضد هذا الحادث فكانت الخديو بوساطتي ، فوافق عباس وأبلغت مصطفى كامل ذلك فسافر إلى باريس فلندرة وقام بحركة ضد كرومر ، وخطب هناك خطبا كثيرة في مجمع من الكبر ، كما كتب عدة مقالات في الصحف الفرنسية ، وخصوصا الفيجارو ، واتهمت جهوده بإثارة الرأي العام الانجليزي نفسه على شناعة الاجراءات التي اتخذت وما وقع في مجلس العموم الانجليزي من استجابات كان له اثره في صدور الملمر عن مسجونى دنشواي .

● وانتقل إلى حكم المحكمة الذي صدر في ١١ أغسطس ١٩٠٤ ، معتمدا على نص الحكم ، الذي صدر في ١١ أغسطس ١٩٠٤ بحضور حضرة العلامة الفاضل الشيخ أحمد أبى خطوة أحد أعضاء محكمة مصر الشرعية .

● وقد ورد في الأسباب الخاصة بفسخ العقد : حيث أن الخصوم اتفقوا على حصول عقد زواج الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بصفية بنت السيد عبد الحالى السادات بدون علم والدها ، ورضاء بمنزل السيد توفيق البكرى بوكالة الشيخ حسن السقا خطيب الأزهر الشافعى المذهب الأجنبى منها على الكيفية المبينة بقسيسة الزواج الواردة ذكرها وخطل النزاع بينهم فى صحة هذا العقد وفساده فقال وكيل المدعى السيد أحمد عبد الحالى السادات أنه غير صحيح لعدم علم ورضاء والدها وعدم كفاءة الشيخ على يوسف المدعى عليه لموكله بوجه من الوجوه لأن موكله شريف حسيني والشيخ على ليس بشريف بل ليس بمصرى ولاحرثانه بخرفة لا يكون بها كفؤا لموكله الذى هو شيخ السجادة الوقائية وناظر على أوقاف أجداده التى يعيش منها و... و...

وقد قال وكيل المدعى عليهما أن العقد صحيح خاصة وأن والدها رضى بالشيخ على خطيبا لها المدعى وأخبر بذلك كثيرين وأنه قبض مهرها وأن الشيخ على كف لابنته ، وأن المدعى والمدعى عليه متكافئان نسبيا وحسبا ومالا ، وديانة وحرقة وفي كل شيء يتعلق بالكفاءة وهما شريفان المدعى حسنى والمدعى عليه حسيني .

وقال وكيل الشيخ على أن موكله أكثر كفاءة من المدعى لأنه ليس بشريف وموكله شريف حسيني وهو أكثر مالا من المدعى وصاحب حرفة شريفة والمدعى لا حرفة له ولأن موكله عالم ، وأكثر من المدعى حسبا لأن الحسب هو الجاه وأما الاسلام والحرية فلم ينكر واحد منهما على الآخر شيئا منهما :

وعن الصحافة جاء ما يلي في الحكم بالحرف الواحد ، وحيث أن حرفة الصحافة التي نسبها المدعى عليه لنفسه قسمان ، قسم يبحث فيه عن فنون وعلوم مخصوصة للإرشاد - كالتجالات الغير يومية وهذه شرفها ، بمقدار شرف ما تبحث فيه وهي صحافة جليئة وهذا القسم لا يدعيه المدعى عليه لنفسه ، وقسم لا يختص بموضوع مخصص وهو عبارة عن إرشاد من تتكون منهم الأمة أي المملكة بإرشاد الأفراد والعائلات والهيئة الاجتماعية والحكومة قمي معدة لإرشاد الأمة وبالجملة فهي عبارة عن الإرشاد بما يلزم من سياسات النفوس والعائلات والملوك والمراقبة وهي صحافة جليئة جدا ، ولا يمكن القيام بها إلا بعد الاستحصا على كل معادتها من العلوم الاجتماعية وغيرها من علوم تهذيب الأخلاق ، ودراسة أخلاق الناس ، وعوائلهم وسياسة الحكومات والتمييز فيما عليه والصحيح منه ومعرفة كيف يمالج الفساد ، وكيف يزيله ويرقى الأمة ويهذب الأخلاق ويلزم لذلك أن يكون القائم بها أشد الناس محافظة على الكمالات والآداب حتى يمكنه أن ينفع بنفسه وإرشاده ، وأن يرقى الأمة المنحلة ويستمر في ترقيتها أن لم تكن منحلة وهذا لا يتأتى إلا إذا كان القائم بها من الطبقة الأولى ذكاء وعلماء بالسياسة الداخلية والخارجية وعلماء اشتغل بها في غير هذه الديار آمائر الناس عقلا وفضلا واشتغل بها في هذه الديار بعض الفضلاء برهة من الزمان ولا يمكن المدعى عليه أن يدعي لنفسه بالأخلاق وتهذيبها وأن يعلم كيف ينصح وكيف يستفاد من نصحه ولذلك هذه الصحافة لأن قلبه في المآزير بغير سبب وتعرضه للشخصيات في ثوب المصالح العامة وسكوته عن بعض ما يلزم الكلام فيه لإرضاء بعض من يهجمه رضاه وكثرة أضراره عندما يريد أن ينفع ، وغير ذلك مما هو معروف يمنعه من دعوى القيام بهذه الصحافة لنفسه ولا تنهيه به بعيدا بسر شيء من ذلك لأنه معروف مشهور ، وتلقب معه في هذه الحادثة التي هي موضوع النزاع والبحث اليوم ولا نزيد عليها فإذا يكون المدعى عليه ليس مشتغلا بالصحافة قائما بها وإنما هو مشتغل بشيء يشبهها ، اشتغل بها لإغراضه ملبسا له ثوب الإرشاد والمصلحة العامة وهذا اشتغال يعتبر اشتغالا بأخس الحرف فلا يكون محترقا بحرفة شريفة .

وفي الحكم أن الشهادة في الكفاءة يكفي فيها إخبار الشهود للقاضي بما يعلمون ولا يشترط فيها لفظ أشهد ولا التزم لأنها لاستبكتشاف جال المتخاصمين ، وحيث أنه بهذه الحالة يكون عقد تكاح الشيخ على يوسف صاحب المؤيد بصيغة

بنت السيد أحمد عبد الخالق السادات حصل مع عدم كفارة الشيخ على السيد أحمد عبد الخالق الماديات: و . .

ولهذه الأسباب حكمنا للسيد أحمد عبد الخالق السادات المذكور على السيد على يوسف صاحب المؤيد وصفية بنت السيد أحمد عبد الخالق المذكور بعدم صحة عقد زواجهما المذكور وعدم جواز اجتماعهما ، وقد نظرت القضية أمام محكمة استئنافية برئاسة قاضي أفندي مصر وعضوية العلامة الشيخ أحمد إدريس والعلامة الشيخ محمد ناجي وقضت المحكمة بتأييد الحكم المستأنف وصحته !!

صفحات من كتاب الحزب الوطني

● ولعل أكون أول من أزاح الستار عن جهود الحزب الوطني في أثناء الحرب العالمية الأولى وفي أعقابها . بين يلى وأنا أكتب هذه الكلمات مذكرة الحزب الوطني المصرى الى الحكومات المعاربة والمحايدة تبدأ بالمباراة الآتية : ان الحزب الوطني المصرى الذى كان ولا يزال من مبادئه «مصر للمصريين» والذى وقف بنفسه للدفاع عن وطنه العزيز ضد أى اعتداء أو احتلال أو تدخل أجنبي ، تحت أى اسم أو باية صورة يخاطب اليوم بهذه المذكرة كل الحكومات بلا استثناء حتى انجلترا وحلفاءها تاركا للعواطف والميول جانباً ملقياً بنفسه فى أحضان السياسة العالمية الحقة : اننا نريد أن نبين أن الحاجة الى السلم التام والى العدل والى الحق تحتم على كل الحكومات أن تساعد الحزب الوطنى على تحرير مصر من الاحتلال الإنجليزي الذى تحول ظمناً وعدواناً الى حماية فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ .

● وينهى محمد فريد تلك المذكرة - التى تكتبها فى استوكهولم فى ١٠ فبراير ١٩١٧ ووقعها باسم رئيس الحزب الوطنى المصرى - بقوله : ان مصر ١٩١٤ أعطيت الحرية والاستقلال لحديرة بأن تبرزهن للعالم انها ما قلقت شيئاً من خصائصها الأصلية وانها لم تهتم ما لبنة الأهرام من ميزات أولئك الذين يهروا العالم بالهياكل ومقابر الملوك ، ان مصر لا تعرف الطامع الاستعمارية ، وليست لها آمال خارجية ولا تطمح فى أن يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية وانما تطلب أن تعيش سرة وأن ترتفع فى بحبوحة السلم ، وأن يكون لها تحت الشمس مكان يليق بها بنا لها من خصائص ، وما لأهلها من ذكاء وأن الحزب الوطنى المصرى يطلب من الحكومات المحايدة ألا تتصرف بما قامت به انجلترا فى مصر فى أثناء الحرب والألا كان هذا الاعتراف خروجاً على حقوق الحياد ، ويجب أن يظلوا على انكار هذا العمل وأن ينكروا جوازات السفر التى تعطىها السلطات هنا والسفراء هناك وأن يقول مثل هذه الأفعال الصادرة عن قوة غاشمة غير مصروفة من الحقوق الدولية العامة يساوى الاعتراف المضمر بهذه الأفعال التى لا تستند الى حق ولا تعتد على صنواب وأن حزبنا ليطالب من حكومتنا العثمانية ومن حلفائها

تقديم المسألة المصرية الى مؤتمر السدوم القادم لاجل تسويتها نهائيا بما يهوى الشعب المصرى حسب فائدته وان الصلح الذى يترك مصر لاتجتزأ سيكون صلحا امرج وسيحمل الانسانية على حرب تكون انظف من الحرب الحاضرة .



● وبين يدي أيضا صورة من المذكرة التى قدمها الحزب الوطنى المصرى فى ١٠ أكتوبر ١٩١٧ الى اللجنة الاشتراكية الدولية التى كانت تمهد لمؤتمر استوكهلم ، والمذكرة أكثر تفصيلا من المذكرة السابق الاشارة اليها ، وقصد بدأت تلك المذكرة بالاشارة الى سياسة بريطانيا الكاذبة ذات المواعيد الحادعة والايام الحانئة والى تبديد الاحتلال البريطانى للثروة المصرية وبيع المحصولات بأبخس الأثمان والى ما قامت به سلطات الاحتلال من اعتقال للمواطنين ومن التجاؤها الى التجنيد الاجبارى وحشد مليون ونصف مصرى لمساعدة ذلك الاحتلال . وفى النهاية - نهاية المذكرة تطالب المذكرة باسم مصر أن يكون لمصر حقها الطبيعى فى أن تحكم نفسها بنفسها ذلك الحق الذى اعترفت به وقررت جميع الدول فى مؤتمر لاهائى والذى تزعم دول الحلفاء أنها تستمر فى الحرب من أجله ، وقد نشرت صحف استوكهلم هذه المذكرة ، كما نشرت ملخصات لها العديد من صحف العالم .

● وعندما دعا رئيس لجنة السلام بمدينة استوكهلم المسيو كارل لندهاجن العضو بالبرلمان السويدى ومحافظ المدينة مندوبى الأمم المستعبدة الى اجتماع خاص فى ٩ نوفمبر ١٩١٧ فى قاعة فيكتوريا لسماع شكاواهم وحضر ذلك الاجتماع أكثر من مائة مدعو من أقطاب السياسة وفطاحل قادة الرأى العام وكان الشيخ اسماعيل الصفايحي القاضى - سابقا - بتونس أكبر الحاضرين سنا فقه تولى القيام بتوجيه الشكر الى اللجنة ورئيسها نيابة عن ممثل الشعوب المضطهدة : التى كلمة باللغة العربية وقام بترجمتها محمد فريد بك الى اللغة الفرنسية وكان مما قاله الشيخ الصفايحي أننا لا نستطيع أن نتحمل تلك العبودية وسنبعث عن الوسيلة الفعالة للخلاص منها الا وهى القيام جماعة ضد الظالمين واغلاق السلام العام ، بطريقة انظف من الحرب ، وكانت الأنسة سالكوك قد قامت بترجمة تلك الكلمة عن الفرنسية الى اللغة السويدية ، وتكلم الشيخ عبد العزيز جاويش فى ذلك الاجتماع عن مراكش بالنيابة عن السيد محمد العتيبي الذى منعه مرضه عن الحضور ونجح الاجتماع نجاحا هائلا وأعد المؤتمر تقريرا عظيما ، وكان ممثل مصر فى ذلك المؤتمر : محمد فريد بك والشيخ عبد العزيز جاويش والدكتور على علوى ، وفيما يلى مقممة ذلك التقرير : اجتمع مندوبو أمم الجزائر ، وتونس ، ومصر ، والقوقاز ، والهند ، ومراكش وطرابلس والطرانبة بمدينة استوكهلم فى شهرى أكتوبر ، ونوفمبر ١٩١٧ للبحث عن الطرق الفعالة لتحرير بلادهم من نير الاحتلال الأجنبى ، وحل جميع

المسائل الخاصة بأوطانهم بواسطة مؤتمر الصلح المقبل طبقا للحق الطبيعي لكل أمة في أن تحكم نفسها . بنفسها .

وأشار التقرير الى أن كل من تكلم بالنيابة عن الأمم المستبعدة حرر مذكرة تفصيلية عن الأسباب التي بنى عليها مطالبه وقد وزعت تلك المذكرات في جميع الأرجاء .

● ولم تكن مذكرات الحزب الوطني التي كان يكتبها فريد بك ، ومعاونوه ويبحث بها الى المؤتمرات الدولية وإلى الشخصيات المعروفة في العالم كله بمناصرتها لقضايا الحرية والاصرار : لم تكن تلك المذكرات قاصرة على شرح المسألة المصرية من الوجهة القانونية وحسب وإنما ركز بعضها على حالتنا الاجتماعية والعلمية والأدبية في سنوات الحرب العالمية الأولى وخاصة حالة العمال المصريين وبؤسهم ، والزراعيين وشقائهم والطلبة المصريين وفقرهم العلمي ... من تلك المذكرات ، تلك التي تقدم بها الحزب الوطني الى مؤتمرات برست ليتوفسك وقد وزعت على جميع الأعضاء . كما وزعت في جميع أنحاء العالم إلا مصر بطبيعة الحال ، وقد أنهى فريد بك تلك المذكرة بقوله : تطلب مصر من مؤتمر برست ليتوفسك أن يعترف صراحة بحقها في أن تقرر بنفسها أمر المصير الذي ترغب فيه وشكل الحكومة الذي يتفق ومركزها وأخلاقيها وعاداتها ، أما مباشرة بأخذ رأى الأمة وأما بجمعية دستورية تنتخبها الأمة بحرية تامة ولكن ضمانا لسير الانتخابات أو اقتراح الأمة على أحسن و « أفضل » حال يكون من الضروري سحب الجيش الانجليزى من مصر ، وكذلك جميع الموظفين المدنيين الانجليز ، وكان المصريون المقيمون في برلين وهم عبد الملك حمزة ، وأحمد طاهر ، ومنصور رفعت ، وعلى علوى ، والشيخ جاويش وفريد بك قد بعثوا بتلفراف بتاريخ في ٢٢ ديسمبر ١٩١٧ الى مؤتمر برست ليتوفسك يلفتون به النظر الى ضرورة تحرير مصر طبقا لمبدأ الجنسيات الذي أقرته جميع الدول والذي أعلنه سوفييت بتروجراد . وبنى المصريون في برلين طلبهم الخاص بتحرير مصر على الحق الطبيعي لكل أمة أن تحكم نفسها بنفسها وثبت في مصيرها و . و .

وفي نهاية التلفراف جاءت العبارة الآتية : ان حرية البحار التي هي أحد المبادئ الأساسية للديمقراطية على وجه عام والاشتراكية الروسية على وجه خاص لا يمكن أن تضمن ضمانا كافيا مادامت قناتنا تحت اشراف أية دولة كبرى ، ومصر وحدها ، مصر الحرة هي التي تستطيع أن تحميها وتضمن لجميع الأمم حرية المرور فيها وقت الحرب والسلام .

● وربما كنت أول من لفت الأنظار الى ذلك التلفراف الذى أرسله الحزب الوطنى - بعد أيام من عقد مؤتمر برست ليتوفسك الى لينين ، رئيس الحكومة

السوفيتية شكرا له على ما صرح به من ضرورة تحرير مصر ، وحصولها على استقلالها ، وفيما على ذلك التلغراف الذي توصلت اليه بعد جهد جهيد ، وأكون بذلك أول من ينشره في العالم بأمره :

تشرف لجنة الحزب الوطني بأن تعرب عن شكرها الأدبي لحكومتيكم الديمقراطية بمعنى الكلمة بمناسبة تصريحها باسمي وأغل ما يمكن أن تصبو اليه الانسانية من المبادئ المتعلقة بالحرية والمساواة ، ان هذه المبادئ ، التي صرحتم بها وأنتم مجردون عن الهوى والغرض قد انعشت النفوس وأحييت في الأمم المستعينة ميت الآمال في حياة جديدة ملؤها السعادة والرفاهية : حياة قائمة على تحريرها من أغلال أصحاب رعوس الأموال وأصفاد محبي الاستعمار : ان اللجنة تشكركم بصفة خاصة على التلغراف اللاسلكي الذي أرسلتموه الى جميع الحكومات طالبين فيه تحرير مصر ، وترجو منكم أن تكلفوا مندوبيكم في مؤتمر برست ليتوفسك بأن يطلبوا تحرير مصر من نير الاحتلال الإنجليزي : ان المسألة المصرية مسألة دولية في الواقع نظرا لمركزها الجغرافي .. الخ ، الخ .

● وكان خليل مذكور الذي كان من أقرب أصدقاء محمد فريد وتلاميذه والذي عمل سكرتيرا لفريد في أخريات أيامه قد ذكر لي أن محمد فريد كان على علاقة طيبة بلينين ، عندما كانا يعيشان في شارع واحد في مدينة جنيف ، وقد حاولت أن أعثر على رد لينين ، على برقية الحزب الوطني. ولكني لم أعثر على هذا الرد ، ولعل ، ضمن محفوظات الحكومة السوفيتية أيام كان يرأسها لينين .

● وقد كان للشيخ عبد العزيز جابيش جهوده الرائعة في الحرب العالمية الأولى وقد اختلف مع فريد بعض الوقت ، ثم عادت الأمور الى مجاريها الطبيعية والشيخ جابيش لم يعرف طوال تلك السنين طعنا للراحة ، جاب - كما يقول الأستاذ أحمد وفيق - سهول وجبال أوروبا من الدردنيل الى سويسرا ، ثم منطقة القتال النمساوية الى السويد وطوى فيافي آسيا من البوسفور الى قناة السويس ، دون كلل أو ملل ينتهز وقت الراحة عقب تحرير المقاتلات أو اللقاء المحظ والمحاضرات المديدة : لتأليف الكتب وتصنيفها وكلها دافرة حول المسألة المصرية : كان يكتبها باللغات الانجليزية ، والعربية أو الألمانية التي أتقنها كما أتقنها محمد فريد وصحبه ، وسافر الشيخ جابيش مع الحملة المصرية ، وبقي في القدس الشريف. ثم عين مديرا لجامعة القدس وجامعة المدينة التي كان يراد انشاؤها وعاد الى الاستانة واستمر في إصدار مجلة العالم الاسلامي وكانت لا تقل أهمية وإهتماما بالاعراج واختيار كتابها من كبار الساسة وعظماء الرجال عن أية مجلة أوروبية كبرى ولدى مذكرات خطية للشيخ جابيش اعتقد ان نشرها سوف يحدث دويا وطنيا هائلا !! .

● وعن قيادات الحزب الوطني في أوروبا - أيام الحزب العالمية الأولى - استأخيل لبنيب الذي هاجر مع الزعيم محمد فريد منذ عام ١٩١٢ وسار معه

أينما رحل وقد عاد الى مصر عام ١٩١٤ ، ثم عاد الى الاستانة ليكون في مقدمة قادة الحملة المصرية التي أعلنت لتحرير مصر من ناحية سيناء ! وعندما أصدر المسيو دلوز كتابه « الحالة في مصر » مؤيدا فيه الاحتلال البريطاني ، رد عليه اسماعيل لببب في كتاب أسماه « مركز مصر » تحدث فيه عن المسألة المصرية من نواح عديدة : مالية وصناعية وزراعية وصناعية ، وحربية وبحرية .

وقد ألف اسماعيل بك مع محمد فهمي وعلى القسسي ، ويحيى المرديري وكيل جمعية أبى الهول بجنيف كتابا عن مصر أسموه : مصر ، ومؤثر السلام ، وتكلموا فيه عن مصر ، ومبادئ ويلسون واستقلال مصر قبل احتلال إنجلترا لها .

● وقد وضع محمد فهمي في سنة ١٩١٧ كتابا أسماه المسألة المصرية منذ عهد محمد علي حتى اعلان الحماية على مصر ، وكان يلقي المحاضرات والخطب في المؤتمرات الدولية ، ويكتب المقالات الطنانة في كثير من كبريات الصحف العالمية وقد شمنت عليه جريدة الطان الفرنسية حملة شعواء بمناسبة خطبة عن مصر في المؤتمر الاشتراكي الذي عقدت بمؤتمر لوزان سنة ١٩١٥ وكانت صحيفة الطان قد حرقت كلامه لتستثير الحكومة السويسرية ضده . ولتحملها على اخراجه من بلادها ارضاء للمستتر لويد جورج السياسي ، البريطاني المعروف الذي كان محمد فهمي قد انتقله قفدا مرا ، لموقفه وموقف حكومته من مصر .

● وكان د. منصور رفعت يقيم في سويسرا ، وقت أن أعلنت الحرب ، وقد حقق معه البوليس السويسري وأقنعه بأنه اذا وزع صحيفته في سويسرا فلن تتوانى الحكومة السويسرية في اخراجه من بلادها ، ولكن د. منصور رفعت - كما يقول أحمد وفيق - لم يلتزم بتعليمات البوليس السويسري فعمد الى توزيع الصحيفة على صناديق البريد الخاصة وقامت السلطات السويسرية باخراجه من ارضها وبالفعل اتجه الى ألمانيا وبقي بها الى أن أعلنت الهدنة وقد أصدر عوض البحراوى واسماعيل كامل - من قادة الحزب الوطنى مجلة أسماها « مصر » ، وكانت تصدر في سويسرا في الخامس عشر من كل شهر .

● ومن قادة الحزب الوطنى - في الخارج أيضا - عيد الملك حمزة ، الذى هاجر الى مصر مع رفاقه في أغسطس ١٩١٤ وعاش في الاستانة ثم برلين وأصدر هو والشيخ جابوش مجلة العالم الإسلامى باللغة الألمانية وكتب فيها كبار الساسة الألمان ، والأتراك ، والعرب . ومن بين هؤلاء القادة بل وفي مقدمتهم أحمد وفيق الذى أقام فترة طويلة في إيطاليا كان فيها - كما في غيرها من العواصم الأوروبية - صوت مصر ، المدوى وكانت له علاقات وثيقة بكبار الاشتراكيين في إيطاليا ، ولقد أوشكت على الانتهاء من كتاب عن جهود فريد بك ورفاقه في المنفى معتمدا على كثير من الوثائق التى لم تر النور بعد وفى مقدمتها

أكثر من ٢٠٠ خطاب بعث بهما محمد فريد من المنفى ، الى أهله وأصدقائه وتلاميذه في الحزب الوطني : لقد كان هؤلاء الأبناء بقيادة فريد بك في المنفى المعبرون الحقيقيون عن آمال شعب مصر بعد أن قام الاحتلال بكبت أنفاس الشعب المصري طيلة سنين الحرب فلم يسمح للشعب المصري صوت ، ومن الغريب أن هؤلاء الذين كافحوا وقاتلوا وتمذبوا في سبيل خدمة القضية المصرية سنوات عديدة لم يذكرهم أحد من بنى جلدتهم ، بينما ذكروا أولئك الذين كانوا يتمسحون بأعتاب الاحتلال البريطاني في مصر وبأذيال سلطان مصر وقتذاك .

مذكرة سرية للحديو عباس حلمي الثاني

● وقبل أن تنتهي من الحديث عن جهاد الشعب في أيام الحرب العالمية الأولى يسمعوننا أن ننشر نص مذكرة كان قد بعث بها الحديو السابق عباس حلمي الثاني الى ملك البلجيك (في ١٥ أبريل ١٩١٦) وهي ضمن المذكرات التي لم تنشر من قبل والتي شرح فيها الحديو للملك البير ظروف منعه من العودة الى مصر ، وسوف ننشر تلك المذكرات في كتابنا عن محمد فريد في المنفى اذا ما كان في العمر بقية : قال الحديو عباس حلمي :

وصلت الى الاستانة بارحة عيد الدستور التركي . وحضرت في الساعة الناعمة من صباح اليوم التالى المرض العسكري لسنة ١٩١٤ حيث دعاني الصدر الأعظم الى حفلة استقبال في المساء . وهناك تعرفت بمستشار السفارة الانجليزية الذى كان يقوم بأعمال السفير .

وفي اليوم التالى ذهبت لتأدية الزيارة الرسمية الى الباب العالي ، وعند خروجي منها وقع على اعتداء ، ولم تمن سفارة انجلترا بأمرى لدى السلطات التركية التي أجرت تحقيقا مدنيا أرسل تقريره الى مجلس الحرب دون أن تترتب عليه ولا على التحقيقات القضائية أية نتيجة .

وكان من أمر سفارة انجلترا أن أظهرت علم أكتراثها التام .

وقع الاعتداء في ٢٦ يولييه وفي ٢٨ من الشهر ذاته كان اعلان الحرب من النمسا على صربيا ، وتلتها الاعلانات الأخرى المعروفة التي انتهت في ١٣ أغسطس باعلان انجلترا وفرنسا الحرب على النمسا .

ولما رأيت الحوادث تتداعى بسرعة قررت العودة الى مصر في الحال - على الرغم من حالتى الصحية - كي أقوم بواجباتى نحو بلادى . فاصدرت الأوامر ليختبى بالاستعداد للسفر ، كما أخطرت بذلك جميع أعضاء الأسرة الحديوية المصطفين في ذلك الوقت بالاستانة .

وعاد سر لويس مالت السفير من اجازته ولم يمدني ليسال عن صحتي ، بل لم يعنني بعودته . زاعما أن المراسم تقضى بأن تكون أولى الزيارات المتبادلة من قبل أنا .

فلما أصبحت قادرا على الخروج قصصت سفارة انجلترا واديت زيارته دون أن أقابل السفير لأنه كان متفبيا عن الدار . ومضت الأيام الى أن جاء اليوم الرابع والعشرون من شهر سبتمبر . فزادني ترجان شاب أعلنني أن السفير يريد مقابلي لبيلفني أن انجلترا لا تنظر الى وجودي في الاستانة بعين الرضا .

ويوم الاثنين ٢٦ أكتوبر زارني السفير وأكد لي في بداية حديثه أن العلاقات بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية قد وصلت الى حالة تجعل استمرار اقامتي في الاستانة أمرا غير مرغوب فيه من جانب الوزارة الانجليزية . فافهمته أنني لا أتمسك اطلاقا بالبقاء وأني مستعد للعودة الى بلادى في الحال .

عندئذ صرح لي السفير في وضوح بأن الحكومة البريطانية ليست على هذا الرأي وأعلنني أن حكومته ترغب في أن تراني مسافرا الى إيطاليا حيث تتمتع الحكومة باستئجار دار لي في مدينة ايطالية اختارها .

ولما كنت حرا في حركاتي وتنتقلتي الى حيث أشاء فقد عرضت عليه أن أقصد الى سويسرا او الى أي بلد محايد آخر ، فاعترض بأن المجاعة ضاربة اطناها في سويسرا فلا أستطيع الذهاب اليها ، وأن الحالة الوحيدة التي تقبلها انجلترا إنما هي حالة اقامتي في إيطاليا .

وامام رفضي نهض وانسحب ، ولم تكن بيني وبينه بعد ذلك علاقة . وغادر السفير الاستانة في ٣ نوفمبر .

واني أود أن لاحظ أن السفير قبل انتهاء الحديث - وحين كان يتجهبا للانسحاب - سألني هل لدى شيء أقوله له ، فاجبته أنني أعتمد على عدم تعييزه في نقل أنباء حركاتي وأعمالى في الاستانة الى الحكومة البريطانية .

ثورة الشعب في ١٩١٩ (جلود العمل الفدائي)

● لي رأى خاص أومن به الى أبعد حدود الايمان ، ومنذ فترة طويلة واعتز به في الوقت ذاته الى أبعد حدود الاعتزاز وهذا الرأي يتلخص في أن ثورة ١٩١٩ من أعظم ثورات العالم ، فهي - مثلا - أول ثورة في افريقية وأسيا بعد اعلان الهدنة في نوفمبر ١٩١٨ .

وهي - مثلا من ناحية أخرى - كانت نموذجا لغيرها من الثورات وخاصة بالنسبة للهند حيث أكد المهاتما غاندى زعيم الهند ، أن الهند اقتدت بمصر في ثورتها ضد الاحتلال البريطاني .

ومن ناحية ثالثة ، كانت هذه الثورة تلقائية ، لم يقم أحد بتنظيمها ولا الإعداد لها بدليل أن زعماء مصر وقتئذ : سعد زغلول وعبد العزيز فهمي ، ومحمد محمود ، قد فوجئوا بها .

وبدليل أن بعضهم قال لزعماء الشباب الذين بدأوا الثورة في ٩ مارس ، بدون تخطيط : دعونا نعمل في هدوء .

ومن ناحية رابعة - مثلا - أنها كانت شعبية بكل ما في كلمة شعبية من معان ، فقد جمعت الشعب كله ، وهي كانت للمسلمين والمسيحيين ، وهي ليست ثورة طبقة معينة ، وإنما هي ثورة جميع الفئات والطبقات والاتجاهات والميول ، والمقائد ، وقد أحسبت تلك الثورة منذ طفولتي وكنت أحب الاستماع الى قصص أبطالها من أبي وإسماعلي وأخوالى وأقاربى ، وكل أبناء قريننا ، الذين كانوا يحلو لهم الكلام عن تلك الثورة ، وأكثر مما كان يحلو لهم الكلام عن « هوجة عرابي » و « الولس » - الحيانة - الذى كسر عرابي .

وكان يوجد على مقربة من قريننا بعض المعالم التاريخية والأماكن الأثرية ذات العلاقة الوثيقة بتلك الثورة .

وكم تمنيت - حتى وأنا طفل صغير غير مميز - لو أنهم أقاموا متحفا صغيرا فى كل قرية أو مدينة شهدت أحداثا من أحداث تلك الثورة .

وعندما كبرت وانتقلت الى العاصمة ، كان يحلو لى باستمرار أن أسعى الى أولئك الذين شاركوا فى أحداث تلك الثورة .

وكنيت باستمرار أسميهم الشهداء الأحياء .

وكان هؤلاء الشهداء يقصون على ما لم أقرؤه فى الصحف ولا فى الكتب وكان بعضهم وقد صام عن الكلام سنوات حتى لا يضار باعتباره من قيادات ثورة ١٩١٩ قد انطلق فى الحديث. حتى عن : أسرار تنشر للمرة الأولى .

بطولات ، لم يعرف أحد عنها شيئا بدانا نسمع عنها .

وفى عام ١٩٥٣ ، حصلت آلة تصوير وكنت قد اقتصدت ثمنها من مرتبى المتواضع بل الهزيل يومئذ وانطلقت أطوف مصر من أقصاها الى أقصاها باحثا عن أولئك الشهداء الأحياء .

وكلما سمعت عن واحد من زميل له ، أخذت عنوانه ، وانطلقت اليه .

واذكر انني قضيت أكثر من أسبوعين في أسيوط ، من أسيوط الى ديروط ومن ديروط الى كل الأماكن التي شهدت أحداثا ثورية هامة في مديرية أسيوط وقتئذ .

وفي الشرقية قضيت أيضا أكثر من أسبوعين باحثا ومنقبا حتى بعض القبائل التي تسكن في أماكن لائية ، كنت أسمى إليها .

وقد حز في نفسي وأنا في التل الكبير ان الانجليز كرموا قتلاهم في موقعة التل الكبير ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ في لوحات تذكارية قائمة بينما نحن لم نكرم شهداءنا ولم نرفع لوحة واحدة تشير الى أنه كان هنا أعنف قتال عرفته مصر في تاريخها الحديث .

وفي الاسكندرية عشت في مهرجان وطني هائل ، وخطير ، فلم يكد الحاج رمضان زيان شيخ فدائيي الاسكندرية يعرف الهدف من رحلتي الى الاسكندرية حتى قادني الى كل زملائه وغير زملائه ممن شاركوا في تلك الثورة .

وقد أسعدني أنهم جميعا - وبدون استثناء - لم يفقدوا أبدا أرواحهم الثورية ولم يحزنوا أبدا لأنهم انفقوا شبابهم في خدمة تلك الثورة بل كانوا يؤكدون لي أنهم لو أعيدها الى شبابهم ، لعادوا الى ما كانوا عليه ثوارا مقاتلين .

كانوا يقولون ذلك والمجتمع قد ظلمهم ظلما بيانا فلم يعرف لهم سوابق جهادهم وحسب وإنما تعدد الانتقام منهم ، فسلبهم حقوقهم !

● وقد أعجبت الى حد كبير بشخصية د سيد محمد باشا - وبأشياء كثيرة لا لقب - كان أحد زعماء الطلبة في ثورة ١٩١٩ وكان أشجعهم وأقدرهم على الانتقال من مكان الى مكان .

ثم كان صاحب ذاكرة حديدية وما أكثر الجلسات التي استمعت فيها الى أحاديثه عن تلك الثورة كيف بدأت وكيف سارت ثم كيف بلغت الذروة ، ثم كيف أصابها دواعي الضعف بعد أن تسرب الى قادتها وباء الفرقة والانقسام . كان يروي لي الكثير من أغاني الثورة ، وأناشيدها :

يا عم حمزة ، اجنا التلاميذة ، ما يهنأش ، في القلعة نبات ولا في الحافظة .

مستبشرين ، ناس وطنيين ، واخذين ع العيش الحاف والنوم من غير لحاف .

ومرة ذكر لي أن وفدا من زعماء الطلبة ذهب الى بيت زعيم الأرمن في مصر ،
الذين انضموا للإنجليز وكان الإنجليز قد سموا لاجدات انشقاق بين مصر والنزلاء
الأجانب لكي يظهر أن الثورة ليست ثورة تحررية وإنما هي ثورة ضد النزلاء
الأجانب .

وبعد حوار شاق ، ومزير ، نجح الطلبة في إقناع زعيم الأرمن ومن معه
بأن الإنجليز هم وراء دفع الأرمن الى معاداة مظاهرات الشباب .

وقد استطاع زعيم الأرمن بتفاحه مع رئيس الجالية أن يوقف الخوارج
من الأرمن عند حد .

ويذكر لي أنهم - زعماء الطلبة - لم يكونوا يجدون أسلحة يستخدمونها
في تلك الثورة ضد قوات الاحتلال البريطاني بعد أن اعتمدوا على المصلى والطوب
والخناجر ، والسكاكين ، فلجأوا الى أصحاب صالونات الحلالة لياخذوا منهم
الأمواس التي يستخدمونها في بقر بطون الخيل التي يركبها الإنجليز وهم
يطاردون المواطنين حتى إذا سقط الجواد كان من السهل القبض على راكبه .

● وعن جريدة المصري الحرة التي أصدرها سيد باشا وزملاؤه من الطلبة
قال سيد باشا : اكتشف الإنجليز أمر تلك الجريدة فرأينا أن نسرع في نقل
مطابعها الى مكان آخر فحملناها على ثلاث عربات كارو وانزويها بها في زقاق
بعيد ، وكنت أرتدى الثياب البلدية ، فرجعت الى رأس الشارع خشية أن يكون
أحد جواسيس الإنجليز قد تبينا وصح ما توقعنا فقد رأيت بعضهم يتابع خطانا.
ولكن هذا البعض لم يكشف أمرى فاقترب مني وسألني : هل رأيت عربة محملة
بالحديد ، فأجبته بلهجة أولاد البلد : انني رأيته تتجه بسرعة الى ناحية بعيدة
أشترت اليها .

وهكذا اتجهت المطابع التي أخفيناها عند أحد أصحاب الكارو ثلاثة أيام
حتى نقلناها الى بيت مواجه القسم الحليفة .

وقد رأينا أن وجودنا بالقرب من القسم يبعث عنا الشبهة إذ لا يخطر ببال
أحد أن يباشر الثائرون نشاطهم في مواجهة قسم البوليس .

● وكان زعماء الثورة يتكثرون في أزياء ومعدات مختلفة إلا أن أحدهم
وهو الحاج أحمد جاد الله ، وكان عمره يزيد على ستين سنة ، كان يكتفي بترك
لبسته البيضاء مرسلة أمامه وكانت لحيته هذه تبعد الشبهات عنه ، عندما كان
في حوادث اللقاء القنابل على الإنجليز واغتياهم .

وكان الأستاذ حسن كامل الشيشيني أستاذا في مدرسة التجارة ، ولكن
دروسه كانت دروسا وطنية ، رأيت الأستاذ الشيشيني لأول مرة عند الحاج

أحمد جاد الله بشيرا - وكان الحاج أحمد جاد الله أحد زعماء المنابر - وقد توثقت الصلة بيني وبينه ، وأزعم أن الرجل النائر من داخله الهادي في مظهره ، كان أحد الذين نجحوا في دفعي الى مجال العمل الفدائي .

● وكان الشهود يقولون أنهم رأوا بين الثائرين رجلا طويلا ذا لحية بيضاء ولكن الانجليز كانوا يسمدون هذه الاوصاف من قائمة المتهمين وهم يظنون أن اللحية مستتارة ، وكانت زوجة الحاج جاد الله وهي شبيخة مسنة تماون زوجها وزملاءه في حركة الكفاح فتجلس على مقربة من المكان المعين لفسزو الثائرين وتظاهر بأنها تضرب الودع وتشوف البيخت ، فيأتي زملاء زوجها ويتظاهرون بأنهم يودون معرفة طالعهم ، بينما هم يمدون أيديهم خلسة الى السفط (السبت) الذي تضمه بجانبها ويلتقطون منه القنابل ، والمفرقات والمسدسات التي يستأنفون بها نشاطهم ضد المستعمرين حتى اذا ما انتهت عملياتهم عادوا اليها وأخفوا المسدسات التي يستأنفون بها نشاطهم ضد المستعمرين فتعود بها الى المنزل بينما هي تتأدى في الطريق . تشوف البيخت وتضرب الرمل ، زين تبين .

وقد ظل الحاج جاد الله مستترا خلف لحيته البيضاء فابعدت عنه الشبهات مدة أربع سنوات ثم كشف أمره وألقي القبض عليه وقدم للمحاكمة .

وفي المحكمة جلس القضاة الانجليز يحاكمونه فكان يطلب منهم أولا - عندما يوجهون اليه سؤالا - أن يصلوا على النبي وكان يرفض الاجابة على أي سؤال الا اذا صلوا على النبي بصوت مرتفع ، ويصل القضاة الانجليز على النبي ولكن أحمد جاد الله ، يقول : وكان صلوا على النبي .

ويظل كذلك سبع مرات ثم ينفي الاتهام عن نفسه قائلا : بقي واحد شيخ زبي يقدر يمسك سنفس ويقتل ، يا ناس دانا وجلي والتبر كمان زيدوا النبي صلاة .

وكانت محاكمة أحمد جاد الله قفيفة الظل فكان الحاج أحمد يكثر من القاء الطرف والنكات حتى اضحك المحكمة أكثر من عشرين مرة ولم يفقد الشيخ أعصابه الا مرة واحدة ، عندما زارته أمه في السجن وقد بلغت من العمر ما جعلها لا تستطيع السير الا على عكازين فلما رأها كذلك بكى ، فغضبت الأم ، وقالت له : أتبكي ؟ أفن أنت لمست ابني ولا أعرفك ، ان ابني كما أعرفه لا يبكي وهو يجاهد ؟

وصرخت به وهو الذي بلغ الستين : كن رجلا ، يا ولد .

● ويروى في غريبات منهد - وكان صديقا عزيزا - قصة تحوله من

طالب في كلية الطب الى قاتل ، لقد تطوع - وهو المسيحي - لقتل يوسف
وهبه باشا ، المسيحي ، حتى لا تقوم فتنة طائفية كذلك التي حدثت أيام أن
قتل أبراهيم ناصف الورداني بطرس غالي باشا رئيس الوزراء .

وكان يوسف وهبه قد خرج على اجماع الأمة ، فقبل رئاسة الوزارة .

ذكر لي عريان سعد ، كيف كان بعض الشيوخ والقسيس يصيحون في
الكنائس : اقتلوا يوسف أو اطرحوه أرضاً .

ورأى أن يقوم هو بقتل يوسف وهبه باشا ولم يكن قد بقي على تخرجه
من كلية الطب سوى أسابيع قليلة .

وعندما التقى القنبلة على يوسف وهبة باشا لم يترك مكانه ، والا فان
الفرض من ارتكاب جريمته ، لن يتحقق . اذ من المحتمل ، أن يتهم أحد
المسلمين بقتله .

واعترف عريان سعد بأنه القاتل وأنه قبطي كرئيس الوزراء .

ولكنه يفتقر عنه بأن دينه الوطنية .

وتجا رئيس الوزراء من الموت وعرض على عريان مبلغ عشرين ألف جنيه
ليدل على شركائه في الجريمة ، ولكنه رفض .

وقال محاميه الانجليزي ، أن كل قاتل ، يبقى عنده بعد ارتكاب الجريمة
أمل في الهرب وواحد في المليون هو الذي لا يمكن أن يكون عنده هذا الأمل ،
والواحد في المليون هذا هو عريان يوسف سعد ، وقضى عليه بالاعدام ولكنهم
خففوا عنه الحكم الى الأشغال المؤبدة ، وقد بقي في السجن عشر سنوات
حتى أفرج عنه ، وكان كل زملائه قد أصبحوا رؤساء وزارات ، ورؤساء
مجلس نواب ووزراء ولكنه .. قنع بوظيفة صغيرة الى أن أنشئت الجامعة
العربية فكان أحد موظفيها الفتيين ! وللملم سيد باشا هرب من مصر بعد
أن دخل الشقاق بين زعماء الثورة واتجه سرا الى إيطاليا ، عاش هناك ست
سنوات حصل فيها على دكتوراه في العلوم وظل عاطلا حتى سنة ١٩٣٦ حيث
عينه النراقي في إحدى وظائف وزارة المعارف !!

● وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون فان تقرير شفيق منصور
الذي كتبه عن حوادث الاغتيالات في مصر في ٢٠ يوليو ١٩٢٥ والذي أرسله
وسل باشا حكمدار البوليس مع مضموص (ملازم أول بتدريس المعين بسجين
مصر للمحافطة على المحكوم عليهم في قضية مقتل (المأسوف عليه السردار)
قد اشار الى حادثة يوسف وهبة باشا وأنه تقرر اغتيال يوسف وهبة باشا
في منزل الصوفاني بمضمار الصوفاني بك وعبد الرحمن الرافعي بك ، وأحمد

ماهر ، ومصطفى حمدي (ضابط بوليسي) وأنه أخذ رأى النقراشي (بك) على انفراد وانتدب مصطفى حمدي من فرع تابع الى عبد الحى كيرة الذى كان تابعا الى مجموعة د. أحمد ماهر ، وذهب مصطفى حمدي مع عريان سعد للقيام بتموينه .

وأنه فى يوم الحادث سلمت الى القائل قنبلتان ومسدسان وبالطو
أصفر .

وقد كذب الرافعى وماهر ، والنقراشي ما جاء فى تقرير شفيق منصور ، كذلك كذبه عريان سعد الذى اعترف بأن القنبلة قد اشتراها من أحد الإيطاليين وأن مصطفى حمدي لم يرافقه وأنه لا يعرفه مطلقا وأنه لم يذهب الى منزل الصوفاني مطلقا ، ولم يكن عضوا فى جمعية سرية لارتكاب الجرائم والمحاكمة وقعت فى ١٥ ديسمبر ١٩١٩ .

وكان تقرير شفيق منصور قد ذكر أيضا أن القرار الخاص باغتيال اسماعيل سرى باشا قد اتخذ فى منزل الصوفاني . وبحضور ماهر ، وشرارة بك والرافعى بك وشفيق منصور .

وانتدب ماهر للعمل واختير أحمد توفيق للتنفيذ وهو من فرع كيرة وجرح فى ظهره من القنبلة ، كما يشير التقرير أيضا الى حادث محاولة اغتيال محمد شفيق باشا وكيف أخذ القرار بالطريقة السابق الإشارة إليها وتم أخذ رأى النقراشي بواسطة ماهر .

● كما أشار التقرير أيضا الى حوادث محاولات قتل كل من حسين باشا درويش وتوفيق نسيم باشا وثروت باشا ومستتر براون بوزارة المعارف والبيباشى كفيف والسير ينجوت وحسن باشا عبد الرازق واسماعيل بك زمدى وغيرهما ، الحوادث التى اتهم بالاشتراك فيها محمود فهمى النقراشي وأحمد ماهر ، والحاج أحمد جا الله وآخرين ، وهى التى عرفت بقضية الاغتيالات السياسية .

● كان المحامون امام قاضى الاحالة عن ماهر ، والنقراشي ، مصطفى النحاس ، محرم عبيد ، محمد نجيب الغرابي وكان دفاع محرم عبيد عن زميله ماهر والنقراشي . قطعة من الأدب الرفيع ، وقد بدأها بقوله : ارجو ان يعلزنا حضرة القاضى اذا ما طمعتا فى الكثير من وقته وسعة صدره فهذا الكثير انما هو قليل بازاء ما نطمح فيه من بحله وحسن تقديره ، ولقد شاء الله أن يبلوك فجعل حياة المتهمين ديمة بين يديك وإن يشر فك قصور العدل كلمة تخرج من بين شفتيك فاقض بما أنت قاض فانا لقضائك مطمئنون ، غير أن القضية ليست قضية المتهمين فقط بل هى من وجهتها العامة قضية خطيرة فى ذاتها ، وفى نتائجها وليس ذلك لأنها قضية حزب من الاحزاب فان شفيق منصور

كان سخيا في توزيع التهم على أحزاب مختلفة أو بالأحرى ، على أفراد ينتسبون الى أحزاب مختلفة .

ولكن القضية قضية الوطن المصرى والنهضة المصرية من وجهتها السياسية وقضية الحرية الشخصية أو مأساتها من وجهتها الجنائية فمن الوجهة السياسية تنحصر القضية فى نقطة واحدة . وهى هل حلت حقيقة أن عددا من كرام المصريين الذين اشتركوا فى النهضة المصرية وهبوا أقصى ما فى نفوسهم من خير ومن جهد قد اشتركوا فى جرائم القتل السياسى فكانوا قتلة سفاكين لدماء الأبرياء من الانجليز وغير الانجليز .

أقول كلا وأنادى بملء فمى كلا : ويكفى للتدليل على براءتهم أن أقول أنهم وطنيون مخلصون فى وطنيتهم لأن الوطنية وهى الفضيلة القصوى لا تتفق مع القتل ، وهو الرذيلة السفلى ولأنه من المحال أن يكون الشر سبيلا الى الخير ، كما انه لم يقل أحد أن الخير طريق الى الشر .

ولأنه ما من حق مهما سما يتعارض مع الحق الأسمى وهو حق الحياة .

فإذا استنكرت الوطنية المصرية جرائم القتل فليس ذلك لأنها ضارة بنا أو بشيرنا فحسب بل لأنها شر فى ذاتها وما نحن الا طلاب خير ، ولأنها اعتداء على حياة الغير وحرمتهم وكل ما نطلبه هو ان نعيش تحت الشمس احرارا ولأنها ظلم بين ، وما نحن الا طلاب عدل ، وحرام ألف حرام أن نضيف الى مظالم الغير ظلما من أنفسنا لأنه اذا صح ان الظلم فى يد القوى قوة فهو فى يد الضعيف ضعف ، ان اليد التى مدناها ولا زلنا نمددها الى الانجليز والأجانب يد شريفة طاهرة كما أنها يد أبية فان أخفوها فهى لهم وان رفضوها فאלله لنا .

ويستأذن مكرم عبيد فى ان يلمن فى تصرفات هيئتتين محترمتين من نظامنا المصرى الا وهما البوليس والنيابة ، ويقول : ويزيد اسفلى لأنى كرجل من رجال القانون فى نصه وروحه .

ويسمى مكرم عبيد تلك القضية بأنها قضية الاستثناءات فالأفضل ان يسأل المتهم ، ولكن فى هذه القضية يجرى التحقيق بعيدا عن المتهم ، ولا يسأل الا مرة أو مرتين .

والأصل أن لا يجبس المتهم حبسا احتياطيا حتى يقوم عليه الدليل ، أما هنا فالتهمون حبسوا أشهر عسى ان يقوم عليهم دليل .

الأصل أن لا يسجن انسان سجننا انفراديا لمدة أكثر من أسبوع بشرط أن يكون محكوما عليه فى جريمة أولا وارتكب ما يخالف لوائح السجن ثانيا ،

أما هنا فقد حبس المتهمون حبسا انفراديا بدل الأسبوع الواحد ، أربعين أسبوعا ، تقريبا ولم يحكم عليهم فى تهمة ما .

● ويطيل مكرم عبيد الحديث عن الحالة النفسية لشقيق منصور فيقول ضمن ما يقول : انى واثق أنه لو تنسى لآى محكمة أن ترى شقيق وحالة الحجل أو الجنون التى كان فيها لما أقامت لأقواله أى وزن .

ولست فى ذلك مستتجا بل نقرر حقيقة واقعة : والبحث فى نفسية شقيق والتعمق فى هذا البحث قد يحتم على الباحث أن يفعل كما فعل دالتى أى ينزل الى الجحيم ، فقد كان شقيق فى جحيم من نفسه ومن سجنه وإذا كانت الحكومة تظن أنها قد عاقبته بإعدامه فى مخطئة فقد مات المسكين مرات عديدة قبل أن يموت موته الأخير .

وقال مكرم : وعد شقيق بتخفيف العقوبة إذا هو اعترف على شركائه وثبت أن اسماعيل صدقى باشا والهلباوى بك وعبد الملك حمزة أبغوه هذا الوعد .

وقد كان الوعد أقسى من الوعيد فكان أثره عليه أقسى من الحمى على الجسم ولذلك كان يندفع اندفاع المحموم ويهذى هذيانه فى اتهام الأبرياء بدون حساب أو ضمير ، وكلما عاد الى صوابه عاوده شبح المشتقة المخيف وهكذا كان الوعد مصدر عذاب لهذا المسكين حتى أنه حرم من راحة اليأس واليأس إحدى الراحةين .

ويقول مكرم عبيد مخاطبا قاضى الاحالة ، أما هؤلاء المتهمون الإبرياء فقد تمذبوا كثيرا ولم يذنبوا لا قليلا ولا كثيرا .

ولقد وضع الله هنالم وشقامهم فى كفة الميزان الذى بين جنبيك فإذا خلوت الى نفسك يا حضرة القاضى فأذكر ما عاناه ويمانيه هؤلاء المتهمون وأحمد الله انك قاض وأن المدل من حقك بل من واجبك ، اذكر ما يعانیه هؤلاء المتهمون من ظلم ، وظلام وما هم عليه من ثبات ورباطة جأش وإذا رأيهم رجلا لا يكون ولا يستبكون فارحم شجاعتهم فهى شجاعة الصابرين والصبر أحر من البكاء .

وأذكر الإهمم فهى فى طيات الحفاء والجبان يجزع دون أن يتألم بينما الشجاع يتألم ولا يجزع ، وما ذلك الا أن الألم يتغلغل فى نفسه لا ترطبه دمة ولا تسلبه آنة !!

مصحف الثورة

● ولكي نعطي صورة جيدة وجديدة - في نفس الوقت - للحياة في مصر ، في عام ١٩١٩ بعد أن نشبت فيها الثورة الشعبية التي أسسناها ثورة ١٩١٩ نمتد في إعطاء تلك الصورة على أعداد من المصحف التي صدرت في ذلك الوقت ، والتي يعتبر تواجدها سليمة غير منقوصة ثروة تاريخية هائلة وفي مقدمة ما نعتد عليه أعداد من جريدة النظام التي كان يصدرها الصحفي الوطني الكبير الأستاذ سيد علي الذي كان في مقدمة من بحث بهم مصطفى كامل الى فرنسا لدراسة الصحافة هناك دراسة علمية متطورة ، والتي أهدنيها صديق العمر الأستاذ أحمد سعيد الاعلامي الكبير ومدير صوت العرب الأسبق فكان كريما للغاية .

وسأحاول في تلك الصورة التي أرسم بها الحياة وقتئذ أن أهتم بالجوانب السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية ، والتعليمية ، لتكوين الصورة كاملة غير منقوصة ، ولكي ينتقل القارئ من أيامنا هذه ، ليعيش مع شعبه في ١٩١٩ مع ملاحظة أن الرقابة على المصحف وقتئذ كانت قاسية وعنيفة وكانت لا تسمح بنشر أخبار الثورة الا نادرا .

وكان بعض الصحفيين الأذكاء يتحاربون على تلك الرقابة فينشرون بعض ما يريدون نشره من أحداث ووقائع بطرق مختلفة وأساليب متباعدة - أهتمت مثلا - المصحف في ١١ أغسطس ١٩١٩ باعتصاب (أى اضراب) عمال الترام مؤكدة أن عمال الترام يتوعدون باضراب لهم أيضا وذلك بسبب غلاء المعيشة الذي بلغ مبلغا لا يطاق وقيام المدير الجديد لشركة الترامواي باستبدال العمال بغيرهم ، رويدا رويدا فيطردهم واحدا وراء الآخر بلا محاكمة ولا مناقشة .

ويؤكد هذا المدير الجديد أن كل ما يقوم به من أعمال يوحى من مجلس إدارة الشركة في بروكسل .

وتشتر المصحف الى مطالبة عمال الترام يجعل ساعات العمل ثمانية وزيادة ثلاثين في المائة من الأجر وثلاثة أيام راحة في الشهر ومعالجة المريض ومكافأة من يترك الخدمة بمرتب شهر عن كل سنة وأن يكون للعامل حق الركوب مجانا وعلاوة سنوية وأن يكون لكل قسم من أقسام العمل لائحة تقرأها تقابتهم .

وتنشر المصحف أنباء عقد اجتماع لمحافظة القاهرة بحضور أحمد لطفي بك وزكي أفندي العريبي ، وأمين أفندي عز العرب وحسين أفندي رياض صبحي

المحامون عن عمال ترام العاصمة : كما تشير الى المذكرة التي قدمها لجنفي بنك عن حقيقة مطالب العمال القاضية بأخذ فائدة على تأميناتهم المودعة لدى الشركة .

و « يمتصّب » في ٣٠ أغسطس ١٩١٩ عمال محالج القطن بدمنهور بأنهم يعملون من ستة عشرة ساعة الى ثمانية عشرة ساعة كل يوم ويتقاضون على ذلك أجورا تافهة لا تقوم بلوازم العيش في هذه الأيام التي اشتد فيها الغلاء الى حد لم يكن في المحسبان .

ويشكو العمال في نفس الوقت من تشييل الاطفال انانا وذكورا فوق طاقتهم وتشغيل النساء ليلا في ظروف تدعو الى تداخل من يهمل الآداب العامة .

● وتشر الصحف - في ٨ سبتمبر ١٩١٩ بيان الحزب الديمقراطي ونوعه الجماهير الى الانضمام اليه ليقوى وكيف انه لا يقصد هدم بناء بناء غيرنا انما نرفع صرحنا ونكتب على ابوابه آمالنا ونرسم فيه خطتنا التي تتبعها في الأمن ، والعمل .

ويعلن بيان الحزب عن شعار الحزب . « حقنا نطلبه وواجبنا تؤديه » وكان مجلس ادارة الحزب من ابراهيم الشواربي المحامي ، وأحمد أبو النصر المحامي ، وأمين عامر المحامي وحسين يوسف المحامي ومحمّد سامي كامل الطبيب ، ومحمود عزمي المحامي ، مصطفى عبد الرزاق سكرتير المعاهد الدينية ، الدكتور منصور فهمي ، عزيز سيدهم المحامي .

ومبادئ الحزب الديمقراطي تتلخص في استقلال مصر داخليا وخارجيا وتفويض الشعب سلطته الى هيئة نيابية تنتخب على اكمل طريقة لتمثيله تمثيلا صحيحا .

ويكون من اختصاص تلك الهيئة فرض الضرائب وحاسبة الحكومة والمساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات وحرية القول والكتابة والاجتماع وجعل التعليم الابتدائي عاما واجباريا ومجانيا للبنين والبنات وترقية الطبقات العاملة ادبيا وماديا واعانة من لا يستطيع العمل والاعتراف بحق كل شعب في حكم نفسه .

● والجدير بالذكر أن كل الطوائف كانت قد أنشأت نقابات خاصة حتى كان البعض من أعضاء أية فئة يعلنون عن انشاء نقابة لهم مهما كان عدد الأفراد ، وغالبا ما يتخلون شخصية بارزة ليعملوا اليها بهمة المستشار الخاص بنقابتهم . وأذكر أن عمال الاسبرتو قد اختاروا الاستاذ منصور فهمي مستشارا لنقابتهم ، وأذكر أنه كان لكتبة المحامين نقابتهم وللذوئي الشرع نقابتهم بل ان

الكثير من فئات الطلبة كانت لهم نقاباتهم ، فطلبة دار العلوم نقابتهم وطلبة
المعاهد نقابتهم وطلبة مدرسة المهندسخانة نقابتهم وعمال الكنس والرش بهذه
المدينة أو تلك لهم نقابتهم .

● وكان للمرأة المصرية نشاطها في كل المجالات فالى جانب اشتراكها
وتنظيمها للمظاهرات ، كان لها نشاط آخر ، من بينه - مثلا - : جمعية
السيدات المصريات بيورسعيد مثلا تحيط علم الأمة بأنها قررت الاعلان بطريق
النشر على صفحات الجرائد الحرة بتحذير الشعب المصرى فردا فردا من الجنس
اللطيف والنشيط من التوقيع على أية ورقة كانت لها علاقة بلجنة اللورد ملتر
لا يوجه من الوجوه ولا بسبب من الأسباب حيث أننا فيما سبق قد وكلنا نحن
جميعا الوفد المصرى الكريم فى المطالبة بتحرير بلادنا ونحن نحتج بشدة ونتمبرا
من كل انسان يخالف ذلك) .

وتنشر الصحف للأنسة سعاد أحمد ببنى سويف بيانا قالت فيه أنها فتاة
مصرية تحب بلدها من كل قلبها ، « وباسم مصر . أطلب الى كل مصرى وكل
مصرية أن يملا على مقاطعة لجنة للنز . مقاطعة تردّها بخفى حين » .

وتنشر الصحف كلمة لحنية أحمد كشك (الاسكندرية) قالت فيها انها
قالت جدا لمرض محمد فريد بك وانها تضم صوتها الى صوت المطالبين والمطالبات
بعودته الى وطنه ، وان كنت - حنيفة - على ثقة مطلقة من انه يفضل أن يبقى
فى الخارج مجاهدا فى سبيل الوطن الى أن تنال البلاد استقلالها .

● وتنشر الصحف - فى أواخر أكتوبر ١٩١٩ بيانات موجزة عن
مظاهرات القاهرة وكيف أن مصلحة التنظيم طلبت من وزارة الحربية عدم ايفاد
الموسيقى العسكرية الى حديقة الأزبكية حتى تصدر أوامر أخرى ، وبذلك لم
تصدح الموسيقى فى يوم الأحد الماضى خشية حدوث مظاهرة كالتى وقعت فى
مساء الجمعة السابق .

وقد تظاهر طلبة مدرسة الجمعية الاسلامية الشانوية وخرجوا بمظاهرة
مروا بها على بعض المدارس الالهامية والرشاد ، وغيرها وكانوا يهتفون بتضامن
الطلبة وبحياة سعد باشا وسقوط الاستبداد .

وتشير الصحف الى مظاهرات قامت بها صغار الطالبات فى مدارس
البنات وتخللت بعض الشوارع وهن يهتفن لصر ، وللحرية وقد انتهت
مظاهراتهن بسلام .

ويحضر الأستاذ محمد أفندى كامل البندارى المحامى ، امام محكمة الجنج
الجزئية فى عايدىين يوم ٤ نوفمبر للدفاع عن الطلبة المحتجزين فى قسم

الأبكية • ومن بين أولئك المتهمين محمود عبد السلام ، ومحمود وسدي وعبد المجيد أحمد زكي نجيب والشيخ أحمد عمار بالأزهر الشريف وكامل محمد من الفلاحين وراتب يوسف (حمال) وعوض حسن (طباح) وصديق محمد (خادم) •

● وتنتشر الصحف في ٢٩ أكتوبر ١٩١٩ تلفرافا بعث به طالبات مدرسة المعلومات الى رئيس الوزراء محتجات على اطلاق الرصاص على المتظاهرين العزل بالاسكندرية وكذلك اضربت طالبات مدرسة المعلومات بها يوما كاملا وارسلن تلفراف احتجاج الى رئيس الوزراء على ما حدث بالاسكندرية من قتل النفوس وعدم سحب الجنود الانجليز من شوارع الاسكندرية •

وقد أمر قاضي محكمة عابدين ، بالاخراج عن المقبوض عليهم في الحوادث التي سبق الاشارة اليها لأن النيابة لم تحصل على اذن بالقبض من القاضي الجزئي المختص •

● وتنتشر جريدة النظام في ١٤ نوفمبر ١٩١٩ ورقة من أوراق الشاعر الكبير حافظ ابراهيم وتهديها الى الأمة المصرية وقد كان من بين أبيات قصيدة حافظ ابراهيم التي لم تنتشر من قبل :

ولت بشاشة دينانا ودنياك	وفارق الأنس مقنانا ومفناك
حماك دوني أسود لا يطاولها	شاكي السلاح فكيف الأعزل الشاكي
وجشمنوني على ضلعي وقوتهم	أن أمسك القول حتى عن تحاياك
وارصدوا لي رقبيا ليس يخطئه	هجس الفؤاد اذا حاولت ذكراك
يحصي تردد أنفاسي وينمني	نفع الشمائل أن جازت برباك
منعت حتى من النجوى وسلوتها	وكم تملكت في البلوى بنجواك
ما كاد يأتي على نفس ويوردني	موارد الخنف الا حبك الذاك
تناولت ما وراء النفس غايته	وقر في خلجان القلب مواءك
قالوا سلا عنك غمرا وابتنى بدلا	وكان بالأمس من أوفى رعاياك
كم لي أحاديث شوق لا تنافحها	زهر الرياض ولا يسمو بها الحماكي
أن تنكريها فكم طار الرواة بها	الى حماك وكم قد عطرت فاك
مستعلمين اذا ما الفرة انحسرت	من صد عنك ومن بالنفس فداك
رميت عنك الى أن خائني وترى	ولم أضن في اسارى عهد تماك

● وتنتشر الصحف في ١٤ ، ١٥ نوفمبر احتفالات مصر بعيد الجهاد ، ولم يكن قد سمي بعد عيد الجهاد وانما سمي ببدء النهضة الوطنية •

وكان الاحتفال الأكبر قد أقامه الشيخ الوقور محمود سليمان باشا رئيس لجنة الوفد المركزية حيث اجتمعت - كما قيل في الصحف - الأمة بأسرها وكان من بين الذين شهدوا الاحتفال الأكبر : إبراهيم باشا سعيد ، ومحمود باشا أبو حسين وعبد الحالى باشا مذكور وعبد الرحمن فهمى بك وحافظ بك عفيفى ، وويصا واصف بك وسينوت حنا بك والدكتور محبوب ثابت وأحمد بك الشيخ وأمين بك الرافعى وخلفى بك محمود . ومحمد عبد الكريم بك عسران وعبد الحليم الببلى بك ونحو خمسة آلاف مصرى هتفوا للوفد وللحرية والاستقلال وقد ألقى فى الاحتفال الشيخ مصطفى القاياتى قصيدة قال فيها :

قد سمعنا نطلب الحق وما بين أيدينا رصاص أو أسل
فاشهدوا فينا وعنا أبلغوا أنكم أنتم مع الحق رسل
قد خلعنا النير عنا فانشروا ، أن شعب النيل بالنيل استقل

• وكان من الخطباء فى ذلك الحفل الأب القمص سرجيوس •

وعندما ذكر بعض ما حدث له فى معتقل رفح قوبلت كلماته بالتصفيق والتهنئ ودعت كلماته محمود باشا أبو حسين الى تقبيله فى جبينه بين هتاف عال وتصفيق حاد •

ولقى الشيخ زكى مبارك أبياتا وأعقبه الشيخ مهدى علام الطالسب بدار العلوم •

والقى قصيدة عصماء من بين أبياتها :

سمعد وكيل القطر من شيخ الى طفل وليد
كل يعضد رايه والراى من سمعد سديد
والله يجعل نجمه رغم الأعادى فى صعود
يا سمعد والأنباء تنمى ما تلقاه وما تريد
قالوا سنجعله رئيسا للوزارة من جديد
طنوا بأن حقوقنا سلب تساموم كالصبيد
ليست مطالبنا لتقبل أن تنقص أو تزيد

الى أن يقول :

فليحيى سند مجاهدا عن حوضنا أيذا ينفود
ولنحيى عيد جهادنا عيد الهنأة والسمود

وتوالى الخطباء وخرج الجميع الى الأزهر الشريف حيث كان قد سبقهم اليه أكثر من ثلاثين ألف مصرى •• ووقف الشيخ محمود أبو العيون ويده العلم

المصرى ، وعلى رأسه علم أخضر نقشت عليه آيات التضامن والوحدة ووقف الى جواره الأب سرجيوس والاستاذ العالم مصطفى القاياتى الخ . الخ .

● وتنشر الصحف - وخاصة النظام - فى ٢٠ نوفمبر نبأ وفاة الزعيم الفريد محمد فريد وتنشر تاريخه بالتفصيل كما تنشر آخر خطاب له يحث به الى صهره اسماعيل بك لبيب يقول فيه : اننى فى حدود ثمانيا اثنى ، وسأثر فى طريقى الى برلين لأجرا عملية جراحية وأنا متوكل على الله .

وكان فى مقدمة المعزين محمود سليمان باشا واسماعيل صدقى باشا . وأرسل سعد باشا زغلول الى على بك التمسى تفرافا هذا نصه : . موت فريد بك أحزننا فنعزيكم العزاء الجليل » .

وأرسل حمد باشا الباسل وعبد اللطيف المكياتى ، ومصطفى النحاس البرقية التالية : « تأثرنا تأثرا شديدا لموت فريد بك فنعزيكم العزاء الجليل » .

● وقد تألف الحزب المستقل فى منزل الدكتور عبد الحميد بك انصارى بمضوية محمد أفندى ابراهيم هلال وشريف باشا وعزى باشا وحسين بك تيمور وتوفيق بك شهاب الدين وحسن بك مراد أعضاء مجلس الحزب وانضم الى مجلس الحزب الأستاذة عبد الباقي سرور محرر الأفكار السابق وعبد الحليم لفندى الغراوى المحرر بالنظام ، وثلاثة من الطلبة أولهم من الحقوق ، وثانيهم من المهندسخانة وثالثهم من دار العلوم و . و .

نهضة اقتصادية

● وطلعت حرب محرر النهضة الاقتصادية التى قامت بمصر فى أعقاب ثورة ١٩١٩ بل وقبلها بقليل من مواليد قصر الشوق بجهة الجمالية بالقاهرة وكان أبوه من عائلة حرب بناحية ميت أبو على من رجال أعمال الزقازيق ، وقد آمن - منذ مطلع شبابه - بأن النهضة السياسية لابد وأن تسير الى جانبها نهضة اقتصادية وأن الأعمال المالية والصناعية والتجارية يجب أن تعتمد على المصريين بعد أن تهرب منها الكثيرون وقد دعا طلعت حرب الى ضرورة علاج مشاكلنا الاقتصادية ، بالاعتماد على المصريين وأموالهم فى مؤتمر عقد بالقاهرة سنة ١٩٠٨ ولم تجد دعوته النجاح المرجو فأعادها فى ١٩١٠ ونشر كتابا كان عنوانه « علاج مصر الاقتصادى ومشروع بنك للمصريين أو بنك الأمة » وزاح يكتب فى الصحف مؤيدا دعواه بكل الأدلة وما أن اشتملت ثورة ١٩١٩ حتى رمى بفكرته فى أنون تلك الثورة ونجح فى ربط الاقتصاد بالسياسة ونجح فى ذلك الى حد كبير واستطاع مع بعض رفاقه أن يملنوا - فى ٧ مايو ١٩٢٠ - ميلاد بنك مصر ، الذى كان - وحده - ثورة اقتصادية : بدأ البنك متواضعا

لنفاية برأس مال قدره ثمانون ألف جنيه ، كانت أسهم البنك المصرية لا يملكها الا المصريون ، وتعرض قيام بنك مصر ، لمزيد من السخرية بضالة رأسماله وتوقع الكثيرون للبنك ، الفشل الذريع ولكن طلعت حرب لم يأبه بتلك الحملات الساخرة فاعلن أن برنامج البنك يتلخص في تشجيع المشروعات المشروعات الاقتصادية المختلفة التي تعود على البنك وعلى البلاد بالخير الجزيل وفى المساعدة على انشاء الشركات المالية والصناعية والتجارية والزراعية وكذلك انشاء الغرف التجارية والنقابات التعاونية للزرايع والصناع والتجار وبث روح العمل والتضامن فى الشبيبة المصرية والبحث على وضع اساس سليم للتربية الاقتصادية .

وأشرف طلعت حرب على أعمال البنك ميمتعا - ومنذ اليوم - عن السياسة الحزبية حتى يكون بنك مصر ، لجميع أبناء مصر وزاد بسرعة رأس مال بنك مصر وأصبحت له شهرة عالمية .

وبدا طلعت حرب المرحلة الثانية من برنامجها الاقتصادي فأنشأ - أول - ما أنشأ - مطبعة ومكتبة مصر ثم وجه عنايته الى القطن - المحصول الرئيسى للبلاد - فجعل له سلسلة حلقات متصلة بعضها ببعض كالحليج والنقل ، والغزل والنسيج والتصدير والتأمين .

وبعد القطن جاء - فى التصنيع - دور الحرير والكتان، واتجه طلعت حرب بعد القطن والحرير والكتان الى النقل فى البحر ، وفى النهر وفى الجو ، ثم اتجه الى السينما وكان أول من وظف السينما لصالح مصر والمصريين وأول من ساهم فى توجيه السينما وجهة وطنية قومية أثرت الى حد كبير فى وجدان الشعب المصرى .

ولم يكن بنك مصر ، بقيادة طلعت حرب ينافس المشروعات الحكومية ولا الحكومة . وإنما كان يتعاون معها ، فى كل المجالات : فى البناء والانشاء والتعمير وكسب ثقة الوزارات المتوالية ، كلها اذ لم يكن الرجل يؤيد وزارة ويعارض وزارة ، وإنما كان متعاوناً مع جميع الوزارات ، حتى راحت الوزارات كل الوزارات - بعد أن قويت شوكة البنك - تخطب وده ، وليست بقادرة - حتى اذا أرادت وصممت - أن تنال من البنك شيئاً .

وكان طلعت حرب من دعاة الوحدة العربية ، وأول من طبق الوحدة العربية تطبيقاً عملياً دون شعارات أو هتافات . كان بنك مصر ، سوريا - لبنان ، أول لبنه فى الوحدة العربية فكان اعناده لبواخر مصرية تقوم بنقل الحجاج ، وانشاؤه للعديد من الفنادق المصرية فى الأراضى المقدسة وقيامه بسك عملة سمودية ، للتشبيث أسعار النقد هناك .

ونجحت الثورة المصرية . العربية الاسلامية في مجال الاقتصاد الى أبعد الحدود ، ثم عاد طلعت حرب بعد أن ارتفع بناء الاقتصاد المصرى الى مجال الآداب والفنون فشيّد دار التمثيل العربى بحديقة الأزبكية وشجّع المسرحيات المصرية والعربية والفنانية ونجح طلعت حرب ، ومن ورائه بنك مصر فى هذا المجال - مجال الفنون والآداب - نجاحا ياهرا . ثم تسلسل الحقد السياسى . الى قلوب بعض السياسيين - كما جاء بالتفصيل فيما أثبتناه فى سنوات ما قبل الثورة - فتآمروا ضد طلعت حرب وخبروه بين أمرين من أخطر الأمور ، اما أن يترك البنك ، واما أن يقوموا هم باغراق البنك وكانت ظروف الحرب وإعلان الأحكام العرفية وفرض السيطرة الأجنبية على البلاد . تمكن هؤلاء الحاقدين من تنفيذ تهديداتهم فآثر طلعت حرب ، أن يفتدى البنك ، بنفسه ، وأن يقدم له بتلك التضحية وثيقة الخلاص ، ولم يطل به المقام بعد تلك التضحية الغالية فاستأثرت به رحمة الله فى بلدة العنانية بالقرب من دمياط فى ٢١ أغسطس ١٩٤١ .

● ويطلب لى أن أنقل لمحات لطلعت حرب ، من خطبة ألقاها فى مساء الجمعة ، ٧ مايو ١٩٢٠ فى الاحتفال بتأسيس بنك مصر ، فى دار الأوبرا وذلك لاعطاء صورة عن آمال الرجل ، وطموحاته والحياة الاقتصادية وقتئذ ! ان فكرة تأسيس بنك مصر برؤوس أموال مصرية ، يعمل لمصلحة مصر قبل كل مصلحة سواها ليست بال حديثة بل هى فكرة قديمة قد أراد الله تحقيقها الآن فى أنسب الأوقات ، وأوفق الظروف فنا علينا ألا أن نشمر عن سناعد الجهد والإخلاص للسير به الى الأمام ، ففى البلاد أموال عظيمة بعضها مخزون ، معطل ، وبعضها فى بنوك أجنبية وكلاهما لا تستفيد البلاد منه شيئا مذكورا :

أحى جناب المستشار المالى للحكومة المصرية ودائع الحكومة المصرية وودائع الأفراد فى بنكين اثنين - البنك الأهلى ، وبنك الانجلو - بما يربو على ٣٥ مليوناً من الجنيهات ، ولو أننا قلنا أن نصف تلك المبالغ للمصريين ، وكان توظيف هذا النصف لصالح مصر ، وشئوننا الاقتصادية ، أليس فى ذلك أكبر خدمة للبلاد وأهلها .

ويقول جناب المستشار المالى أن مجموع المبالغ التى شغلتها مصر ، فى الخارج فى المدة المنقضية من سنة ١٩١٥ الى سنة ١٩١٩ مبلغ ١٥٢ مليوناً : ١٣ مليوناً المودع من الحكومة ومن الحراسة الرسمية لأموال الأعداء : ٦٥ مليوناً لحساب اصدار البنوك ، ٦٠ مليوناً من البنوك والشركات ، ١٤ مليوناً من الشركات والأفراد ، وهذا تقدير تقريبي أيضا .

ويطرح طلعت حرب فى خطابه سؤالاً ، خاصا بتأسيس مدارس للتجارة العليا والمتوسطة والليلية : هل قامت البنوك والشركات بتشغيل أحد منهم ؟ اللهم لا ، الا النادر الذى لا يحكم له بينما نجد الباقين فى الغالب كتابا فى المصالح الحكومية .

ويرد طلعت حرب على الاعتراضات التي وجهت الى فكرة انشاء بنك مصر، وفي مقدمة تلك الاعتراضات : اننا أردنا لبنك مصر ، ورأس ماله صبة مصرية فائستنا تعصبنا وتأخرنا في المدنية وأنه ليس في مصر ، من يصلح لأعمال البنوك وأن الأمة مع كل الطبل والزهر اللذين أحاطا بالمشروع لم يمكن أن يجمع منها سوى ٨٠٠٠٠ جنيه من أسماء كثيرين اكتتب كل منهم ، بمبلغ زهيد مما يدل على أن الأمة غير مستعدة للأعمال الاقتصادية ثم ماذا يراد أن يعمل بمثل هذا المبلغ الزهيد الذي قد لا يفي ربحه لدفع أجرة « للحل » ومرتبات بعض الموظفين *

واننا - طلعت حرب - نرد على هذه الانتقادات ضاربين عرض الحائط بالسباب والشتم اللذين تغللا ويتخللان عبارات هؤلاء المعترضين اللذين لا يرضيهم طبعاً أن يشاركهم مصري في تلك الأرباح التي يربحونها من المصريين كان الله تعالى قد خصهم بها دون غيرهم ، فترام ، يمدون شخصياً كل من يحاول من أبناء البلاد أن ينال شيئاً منها ويقاقلونه ويعتبرونه بمتدياً عليهم *

● ويرد طلعت حرب على تلك الحملات والانتقادات ، ويذكر - ضمن ما يذكره - أن أحد الحملات الفرنسية التجارية باسكندرية قد نصح تجار بلاده بأن لا يوكلوا عنهم في مصر ، غير فرنسيين ويبلغهم استياء مواطنيه من وجود وكلاء ، غير فرنسيين عن بعض البيوت التجارية الفرنسية *

« وما هي ذي أمريكا تشتترط في سفن الملاحة المملوكة لها أن تكون «أهلية» أي يكون جميع أصحابها أمريكيين وأركان حريها أمريكيين ، وأن تكون مصنوعة في دار صناعة أمريكية ، وكذلك اليابان ، ونيوسرا ، يقصرون الأعمال التجارية على مواطنيهم ويبلغ بطلعت السخرية بنقاده ومعارضيه الى أن يقول أنهم يرموننا بأننا جهلاء لانصلح لإدارة بنك ، فحقهم أن يشكرونا على أننا من أول الأمر أردنا أن نحصل نتيجة جهلنا - لا قدر الله - لأنفسنا ولا يشاركنا غيرنا فيها فما بالهم يتناقضون أنفسهم ! ويكون طلعت حرب واضحاً ، فيبنك مصر ، لن يستثمر أمواله الا في وجوه سليمة مأمونة تحقق أرباحها في الأجل المحدد لها بالأصل والربح ، وبربح آخر ، للعمل ولن يشتغل بنك مصر في المضاربة لنفسه ، ولن يساعد الغير عليها ، وهو - بنك مصر - ليس جمعية خيرية ولا ملجأ للمعطلين ولكنه محل تجارة يعمل عملاً تجارياً على مبادئ وأصول قوية لن يحدد عنها ان شاء الله *

وعندما احتفل بافتتاح فرع مصر في المحلة الكبرى في ١٤ سبتمبر ١٩٢٤ قال طلعت حرب : ان في القطر المصري عيباً جوهرياً في تكوين طبقاته المعاملة وتوزيع جهودها على مختلف نواحي الانتاج *

● وقد نشأ هذا العيب اخلالاً في التوازن الاقتصادي والمالي ويكفي للتدليل عليه أن نقارن بين العاملين في الانتاج الزراعي ، والعاملين في الانتاج الصناعي ، ثم العاملين في التجارة ، عندئذ نرى أن العاملين - بين مصريين وأجانب ذكورا وإناثا - يملكون في الأعمال الزراعية ٨٩٠٠ مرة شخصي ، في حين أنهم لا يملكون من ١٥٧ إلى ٢٦٦ في الأعمال الصناعية أي أن المشتغلين بالصناعة لا يزيدون عن ثمن العاملين في الزراعة في حين لا يزيد عدد المشتغلين بالتجارة عن ١٠ إلى ٢٧٦ أي نصف المشتغلين بالصناعة ، $\frac{1}{10}$ من المشتغلين بالزراعة ، ويذكر طلعت حرب عن صناعة النسيج في مصر أنه لما أقامت فرنسا معرضاً عاماً في ١٨٦٧ وأراد الحديو إسماعيل أن تفتكر مصر فيه وقع الخيار على أحسن ما يمرض من منسوجات البلاد ومصنوعاتها فكان مما وقع عليه الاختيار منسوجات من المحلة الكبرى قطنية عرضت في مجموعة رقم ٢٧ من هذا المعرض ، وصوفية عرضت في مجموعة ٢٨ منه وقوط من الصوف والحريز عرضت في مجموعة ٢٩ وقد أثبت هذه الحقيقة مسيو شارك ادمون المكلف من قبل الحكومة المصرية وقتئذ بتنظيم القسم المصري في هذا المعرض ، أثبت في مؤلف له طبع في نفس العام (١٨٦٧) .

● وقال طلعت حرب أيضاً في دمشق في ٧ يوليو ١٩٢٥ عندما كرمه المجمع العلمي العربي : أنشأنا أول بنك مصري قومي ، بأموال مصرية بحتة وبإدارة مصرية بحتة وقرنا أن تكون المراسلات فيه بين علاقاته باللغة العربية وأن تكون حساباته باللغة العربية ، فهزأ بنا الهازيون ، وقالوا أن المحاسبة من واردات الغرب وأنها من قنونه غير قابل للانتقال إلى الشرق بغير لغة الغرب ولكننا أهملنا استهزأهم وأجرينا مراسلاتنا وكتبنا تقاريرنا باللغة العربية ، وعن بنك مصر قال إن أرباحه تدرجت من ثلاثة آلاف جنيه في سنة ١٩٢٠ إلى ٩٢ ألف جنيه في سنة ١٩٢٤ وأن الودائع والأمانات فيه وهي بأرومتر الثقة العامة به بدأت بمائتي ألف جنيه فأصبحت حوالي ثلاثة ملايين من الجنيهات في سنة ١٩٢٤ .

● وعندما احتفل بمشاهدته بعض الصور المتحركة التي صنعتها شركة مصر للتمثيل والسينما وعرضتها في تياترو حديقة الأزليكية مساء يومين ٢٩ - ٣٠ ١٩٢٧ تحدث - أمام المشاهدين - طلعت حرب قائلاً : منذ يوم أن اخترعت السينما في مصر ١٨٩٥ والرواية مظهره الأعظم ، ومن أجل الرواية اتسعت صناعات السينما فوجدت مصانع لصنع الأشرطة الخام ، ووجدت مصانع تصنع آلات لأخذ المناظر ولتجهيز الأشرطة وتلوينها وتشغيلها وطبعها ، ومن أجل الرواية ومن أجل أقبال الجماهير عليها تكونت طبقات جديدة من الفنانين : فمن أجل الرواية وجدت أحياء كاملة بل وجدت مدن كاملة قائمة بذاتها ، سينمائيًا وديانها وأنهارها ، وبحيراتها وبيوتها ، ليجرى فيها التصنعون بالة

التصوير المخاطفه ، ومن اجل الروايه ومن اجل اقبال الجمهور عليها تكونت الشركات السينمائية ، ودور السينما و ٥٥ و ٥٥ .

وأشار طلعت حرب الى انشاء مصنع كامل الاستعداد لأخذ المناظر ياكينات و ٥٠ في شقة كبيرة من عبارة مطبعة مصر في شارع الدواوين . وقد استحضرننا هذه الماكينات من الخارج لاستحالة صنعها في مصر ، وللوصول الى نتيجة مرضية - أى اخراج أشرطة مصنوعة منها فنيا - عانينا الكثير من المتاعب حتى انتهينا بعد عامين الى استخدام جماعة من الفنيين الأوروبيين القادرين على مزاوله هذه الأعمال الفنية ، وتبعنا خطتنا وهى أن تكون المعاهد التى نقيمها بمثابة مدرسة لتدريب المصريين الحقنا بجوار كل فنى أوروبى مصرىا يتعلم منه وطبائنا الأوروبى على مستقبله حتى لا يبخل بتعليم المصرى و ٥٠ .

وقد أشار طلعت حرب الى ضرورة استخدام أشرطة السينما المصرية للتعليم وللمقاومة الدعائية الأجنبية الباطلة وللأغراض العلمية وللدعاية لمحاصيل البلاد الزراعية وعن منتجاتها الصناعية وعن تجارتها . ويقول طلعت حرب : - أننا أنشأنا شركة مصرية تجارية تؤدي خدمات عامة ليس من خصائص الدولة أن تقوم بها مباشرة ولهذا فإن عملنا لا ينظر فيه الى الربح ولكننا لا نريد لشركة مصرية مساهمة أن تعيش بخسارة لأن الشركة التى تؤدي وظيفتها بخسارة لا تستطيع أن تعيش طويلا ، لا تقصد الى الربح فى ذاته فالغاية العامة مقدمة على ربح الشركة الخاص .

وعندما احتفل بنك مصر فى ٧ مايو ١٩٣٥ على مرور خمسة عشر عاما على انشائه كان من بين ما قاله طلعت حرب عن نشاط البنك : لقد أنشأنا مطبعة وشركات لصناعة الورق ولحليج الاقطان والنقل والملاحة وللتمثيل والسينما ولنسيج الحرير وللفلز والنسيج لمصايد الأسماك للكتان لتصدير الاقطان ، وللطرق ، وللسياحة و ٥٠ و ٥٠ .

وان سبب نجاح بنك مصر هو الاعتماد عن زحام السياسة والحزبية وليس ذلك ناتجا عن عدم أكثرات بمصالح البلد العليا ، وإنما أخذا بالحكمة الماثورة لكل عدل رجال .



● ومن الأمور التى اعتبرها البعض بديهيات أو مسلمات - يضم الميم وفتح السين واللام - لايجوز مناقشتها موضوع تصريح ٢٨ فبراير : لقد رفضناه عنه صغوره وربما كانت هناك وقتئذ ظروف تبرر ذلك الرفض ولكن بعد انتهاء الظروف الوقفية التى أدت الى الرفض بعد أن تولى سعد زغلول الذى كان فى مقدمة المهاجمين لذلك التصريح ، بناء عليه كان من الضروري أن نبحث - من جديد - أمر ذلك التصريح وأن نفتح أذاننا ، وقلوبنا وأذاننا لسماع أصوات

المدافعين عنه ، ولكننا لم نفعل ، فنحن - ويكل أسف شديد - في كثير من القضايا التاريخية ، ننظر نظرة عاطفية بحتة ، ونصدر أحكاما قاطعة لانمود عنها ، حتى بعد ان نتكشف لنا الحقيقة ، وهي أننا كنا في أحكامنا من المتسرعين .

● وربما كان من الأمور التي شددت الجباهير ، الى ما كتبته وأكتبته عن سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انه لا توجد بديهيات أو مسلميات وانني لا اتقيد برأي سابق أو حتى باتفاق الآراء من زمن معين حول الحكم على موضوع معين وانما أناقش الأمر بعيدا عن التأثير بأي حكم سبق ، محاولا ان اعيش في الظروف الموضوعية التي كانت موجودة ، وقت حدوث ذلك الأمر ، ثم لا اقيد نفسي - وأنا أصدر حكمي - الا بما اعتقد انه الحق ، والا بما يتفق مع ما نراه من منطق ! .

وقد كنت في مقدمة الذين رفضوا تصريح ٢٨ فبراير بل ونددوا به ولكني سمعت اسماعيل صدقي يدافع عنه ، ثم قرأت في مذكراته فيما بعد اوجه الدفـاع عن هذا التصريح ، وقلت في نفسي ، لماذا لاندع الرجل يدافع عن عمل شارك فيه وكان مؤمنا بجدواه .

● قال اسماعيل صدقي باشا في مذكراته ، انه بعد استقالة عدلي يكن باشا وبعد ان اقتنع اللورد اللنبي بضرورة تغيير السياسة البريطانية في مصر ، التي تقوم على العنف ، واغتصاب الحقوق ، وانه لابد من الالتجاء الى سياسة التفاهم والمسالمة ، بدأ اللورد اللنبي يتصل بعدي يكن باشا وبثروت باشا وبه . - اسماعيل صدقي باشا - وذلك بغية وضع مشروع يمكن ان يكون أساسا للمفاوضات المقبلة ولاتفاق مقبل بيننا وبين الانجليز دون ان تلتزم مصر ، بشئ .

واتصل اللنبي بكثير من الأوروبيين أصحاب المصالح في مصر ، وفي مقدمتهم البارون فرمان فان دي بوش الذي كان نائبا عموميا بالحكام المختلة وقتئذ وكان البارون يتمتع بثقة السلطان فؤاد وصدافته وكنا - ثروت باشا وأنا - نداوم الاتصال بعدي يكن باشا نستمع الى اشاراته وقد وضعنا مشروع تصريح ٢٨ فبراير وتوليت كتابة هذا المشروع باللغة الفرنسية .

واتفقتنا مع اللورد على أن يقدمه الى حكومته وان يصرح به دون أن تلتزم به مصر .

وأهم ما في التصريح : اعلان رفع الحماية عن مصر ، والاعتراف باستقلالها وما يترتب عليه من نتائج دولية وداخلية والغاء الأحكام العرفية التي أعلنت في نوفمبر ١٩١٤ كل هذا مع احتفاظ انجلترا ، بتأمين المواصلات البريطانية والدفاع عن مصر ضد كل اعتداء خارجي وحماية الأجانب ومسألة السودان ، وذلك الى حين يتسنى إبرام اتفاقية بين مصر وانجلترا . وفي أوائل يناير ١٩٢٢

سافر اللورد الى لندن ، وبعد تباطؤ ، وتردد من الحكومة البريطانية وافقت الحكومة البريطانية على اعلانه في ٢٨ فبراير من تلك السنة ثم قدمه الى مجلس العموم لمناقشته ، وفي يوم ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن استقلال مصر ، وأصبح السلطان فؤاد ملكا .

ويقول صغتي باشا عن أعمال وزارة ثروت باشا : لقد أعلنت تلك الوزارة استقلال مصر ، وأعلنت ان لجنة الدستور التي أنشأتها قد انتهت من وضع ذلك الدستور أنها ألغت الحماية وألقت وطائف المستشارين الانجليز في وزارات الحكومة ولم تستبق منهم سوى مستشاري المالية ، والحقانية مع قصر مهتهما على ابداء الرأي والمشورة ، وما يؤسف له أن البلاد قد سمعت بدعايات ضد تصريح ٢٨ فبراير كانت من أهمها مسبب استقالة وزارة ثروت باشا .

وشهد شاهد من أهلهم

● ويكتب المارشال ويفيل في كتابه « اللنبى في مصر » فضلا عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ مستهلا اياه بكلمة شكسبير « طمننوا انفسكم ايها السادة فسائى هذا الصراع .

ثم يقول ويفيل : كان تصريح حكومة الملك في فبراير ١٩٢٢ وهو الذى الفيت به الحماية على مصر وأعلنت فيه مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، إلخ الفاصل المحفوظ في تاريخ العلاقات بين بريطانيا ومصر ، وهو أعظم عمل قدمه اللنبى في تاريخه السياسى .

ولقد انتقد منه هذا العمل وأسى فهمه بل لقد قدم للناس مشوها .

وينكن تلخيص وجهة نظر اللنبى وجهة نظر الحكومة البريطانية. حتى ذلك الوقت فيما على : بعد عرض المسألة على البرلمان لالغاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر على شريطة أن يرتبط المصريون بشروط خاصة ببعض المصالح والحقوق الانجليزية وأنها سلامة مواصلاتنا الامبراطورية وحماية الأجانب في مصر ، ومركزنا في السودان وهنا ما رفضه المصريون ثم نصح اللنبى الحكومة البريطانية بوجوب الغاء الحماية واعطاء مصر الاستقلال في الحال كما يجب على بريطانيا العظمى أن تعلن احتفاظها بحرية العمل اذا تطلبت مصالحها ذلك في بعض المسائل التى عرفت فيما بعد باسم التحفظات .

وعارضت الحكومة البريطانية .

● وعاد اللنبى يؤكد وجهة نظره من جديد ، واتهم اللنبى بالهجوم وتضييق غدايته الى رأس الحكومة ، وقد أبلغ اللنبى بأن الحكومة البريطانية لا تستطيع

الموافقة على مقترحاته ، واقترحت الحكومة البريطانية - في ١٨ يناير ١٩٢٢ عن اللبى ارسال اثنين من مستشاريه الى لندن (سير جلبرت ومستر ايموس) ليوضحا المسألة أكثر . وأجاب اللبى بأن مستشاريه موافقان على وجهة نظره وان ارسالهما الى الوطن (إنجلترا) فيه مضيقه للوقت .

وارسل أحد مستشاريه مستر سلبى وكررى فى برقية شخصية لوزير الخارجية البريطانية (كيرزون) حججه الرئيسية مبيناً له خطر التأخير ، وختمها بتقديم استقالته اذا رفضت مشورته .

● واعتبر بعض الوزراء البريطانيين الذين يجهلون أن اللبى عندهم ارسل الاستقالة أرسلها فى برقية شخصية ولم يقدم استقالته بصورة نهائية ، اعتبر هؤلاء الوزراء استقالة اللبى ، كما لو كانت محاولة من قاطع طريق . راجل يريه أن يلحق بعربة الحكومة .

وفى ٢٤ يناير بعثت الخارجية البريطانية باقتراح ان يوافق المصريون على مطالبنا أولاً ثم تلغى الحماية .

وأجاب اللبى بأنه سنيحاول وان لم يكن له أقل أمل فى أن يرضى العمل بتلك الشروط وزير مصرى .

وقدم اللبى استقالته رسمياً وبصورة نهائية وقدم المستشارون الأربعة فى الحكومة المصرية استقالتهم ، بعد أن ربطوها باستقالة اللبى ، وغادت وزارة الخارجية البريطانية تتهم من جديد اللبى الذى أعطى الأجل فى إمكان إيجاد وزارة مصرية جديدة تستطيع العمل بتلك السياسة ، و ...

وكان ما أعلنته الوزارة . وقد قررت تعيين بديل للبى .

وكان اللبى قد أصر على وجهة نظره بأن الأزمة لن تنتهى (بين مصر وبريطانيا) ألا بتصريح من جانب بريطانيا .

وغادر اللبى مصر فى ٣ فبراير ، ولقد كانت أخبار الحماس البالغ الذى ودعه به المصريون والبريطانيون والأجانب لا فى القاهرة فحسب بل فى سائر المحطات الأخرى على طول الطريق ثم فى الإسكندرية أول سبب جعل مناوئيه فى الوطن يشكون فيما اذا كان من السهل عليهم التخلص من شخص بلغ حب الناس له هذا المبلغ .

وقد استقبله سير هنرى ويلسون رئيس هيئة أركان حرب الامبراطورية والسير فيليب شتوود والمستر سلبى وكانت حالة اللبى المعنوية طيبة فلم يلبث أن أعلن لاصدقائه فى الحال أنه لن يتزحزح قيد أنملة كما أنه لن يحاول اقناع

أحد رافضيا بذلك من استنفاة النصيحة التي توقع مجيئهم من أجلها • وعلى الرغم من تحذيره بأن الوقت لم يحن بعد للتوجه الى وزارة الخارجية الا أنه صمم على سرعة الذهاب الى دوننج ستريت ليترك لهم الرسالة التي يرد بها على ما أسماه الاتهام الخبيث في بريقة ٢٨ يناير التي أرسلتها له وزارة الخارجية •

وقد منع وزير الخارجية عرض تلك الرسالة التي تركها للنبي على الملك وعلى حكومته كما هو المعتاد في مثل تلك الرسائل •

وعندما قابل - في المساء - كيرزون وزير الخارجية اللورد النبي مازحا بقوله : انها رسالة قوية تماما ، وثيقة هامة ولا بد أن الشخص الذي كتبها ماهر جدا • قال النبي بعد أن صدم بتلك المبادرة غير اللبقة : كلا لم أكتبها أنا ولكني موجود في كل كلمة من كلماتها ومستعد ان أمضي كل سطر منها اذا كانت لاجنب خضرة اللورد • لقد كتبها رجل حاذق بالفن •

وأنفق كيرزون وقتا طويلا مع النبي لكي يقنعه بأن يسحب استنفاة مؤكدا له أن ما حدث بالنسبة له حدث بالنسبة لكيرزون ذاته عندما كان نائبا للملك في الهند ، ولم تكن الحكومة البريطانية تقبل مقترحاته ولكنه مع ذلك لم يكن ليستقبل •

والغريب ان كيرزون سأل النبي عن طريق ايجاد خلف له في مصر ، وأردف قائلا : انها ستكون أكثر صعوبة •

وقال للنبي : لو سألتني النصح لقلت لك أرسل رجلا في مثل كفائتي أو خيرا مني لو استطعت أن أجده •

ويحاول كيرزون بعد ذلك النقد المر الذي وجهه اليه النبي ترطيب الجو فيسأله - يسأل النبي عن مكان اللادي الذي ويرد عليه النبي بطلقته الأخيرة : لقد تركتها ورائي في مصر خضية وقوع الاضطرابات لو صحبتها معي •

ويحاول مستر لويده جورج رئيس الوزارة اخراج النبي من الوضع الذي خندقه فيه والذي لم يجد في اخراجه منه أدلة وزارة الخارجية •

وقابل رئيس الوزراء المعتمد البريطاني في مصر ؛ لورد النبي وكان معه مستشاروه وقد جرى مناقشة مقترحات النبي • وتولى المستشار ايموس للدفاع عنها و •

ولكن رئيس الوزراء • لم يقنع بتلك الأدلة التي ساقها ايموس فما كان من النبي الا أن انهي المناقشة قائلا : لا فائدة من المناقشة أكثر من ذلك ، لقد أنشبرت بك بما أعتقد ضرورته ولا تريد أنت ذلك وليس من شأني أن أرغمك عليه

ولقد انتظرت خمسة أسابيع ليصدر القرار فلن أستطيع الانتظار بعد اليوم أكثر من ذلك وسوف أخبر أنا لادى اللنبى لكى تمود الى الوطن .. فنهض حينئذ رئيس الوزارة ووضع يدي على ذراع اللنبى قائلا : لقد انتظرت خمسة أسابيع يا لورد اللنبى فهل يصيرك أن تنتظر خمسة دقائق أخرى .

ثم أعلن موافقته على مقترحات اللنبى مع بعض تعديلات - فى الصيغة -
لا أهمية لها .

ووافقت الحكومة البريطانية على مقترحات اللنبى رغم معارضة تشرشل وكيرزون الذى كان يتحدث عن غباوة أولئك الجنود .

● حتى فى البرلمان حاولت الحكومة أن تطفى فشلها فى اقناع اللورد اللنبى بالعدول عن مقترحاته وقبولها - فى النهاية - فادعى مستر أوستن تشمبرلن الذى كان يتحدث باسم الحكومة فى المجلس فان الحكومة لم تتراجع ، كل ما فى الأمر ، أن اللحظة التى جمعتنا بلورد اللنبى وجها لوجه قد أزلت كل خلافاتنا معه ، إذ أدرك فى الحال أننا لا نستطيع تغيير الحالة القائمة فى مصر فيما يخص تلك المسائل من غير أن نحصل على ضمان نهائى بقدرتنا على حماية مصالحنا والقيام بتمهيدنا ، ولم يحتج اللنبى على هذا الكلام ماداً قد حقق هو ما أراد ولا يزال الكثيرون - المارشال ويفيل - لا يفكرون للنبى هذا الموقف إذ باع جواز المرور وضيع مركزنا - كبريطانيين - فى مصر .

وقد ظل اللنبى يذكر للويد جورج موقفه الشجاع هذا حينما عارض مقترحات اللنبى - فى البداية - بكل شجاعة ، أيدها - فى النهاية بعد أن اقتنع بها - بكل شجاعة أيضا .

ويذكر ويفيل أن واحدا من أصدقائه - أصدقاء اللنبى - قال له ، أثر خطاب فى مادة أقيمت بعد ذلك بسنوات . لقد خيبت أمل الصحافة إذ جاءوا وفى ظنهم أن يسمعوا منك هجوما على لويد جورج فأجابه اللنبى فى الحال : « أهاجم لويد جورج ، انى لأحب هذا الرجل . لقد كسب هو الحرب ، ولكن بحق السماء لاقتل له ذلك » .

● يمضى المارشال ويفيل فى الحديث فى فصل آخر « مصر الاستقلال » بعد أن يصدره بكلمة لجيبون : « أول النعم الأولى الاستقلال » وبآيات لردبارد كبلنج تقول :

« كانت الناس يهديها الآلة ، أو تصوبها أغل الحناجر .

أو كان الأسرع أن يموت المرء بالسيف أو الأرمحى أن يموت بالانتخاب !

الذلة المقدسة أو الملك المقتس . أو إرادة الناس المقدسة .

فلا شأن لهذه مع شيء لا يحس : هيى المدافع ، ثم اقتل !!

● يشير المارشال ويفيل الى أن المشكلة الأولى بعد إعلان تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ كان وضع الدستور وإلغاء الأحكام العرفية التي استمر العمل بها زهاء ثمانى سنين وتعويض الموظفين الأجانب و... وقد حلت هذه المشكلات بنجاح.

ويذكر أن المصريين قبلوا الى حد ما وعلى كره منهم ، وباعتبارها دفعة من الاستقلال التام ، قبلوا تصريح ٢٨ فبراير .

ويقول ويفيل ان أعوام ١٩٢٢ ، ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ كانت أعوام صراع ثلاثي أطرافه الثلاثة الملك والجماعة التي تضم معظم المثقفين من المعتدلين ، والتي يصح تسميتها بحزب الأحرار ، ثم الحزب الشعبى الذى ينادى بزعول رئيسا له . ويقول ويفيل أن اللبى كان الحكم الذى يتدخل أقل تدخل مستطاع لكنه ينفذ فى صفاته بحزم عندما تقع أسوأ الأخطاء وأشدّها وضوحا متجاهلا - شأن كل حكم نزيه - صياح الجماهير ونقلها عند كل قرار لا يحبونه .

● ويقول ويفيل أن الملك فؤاد بعد أن أصبح - ملكا وقد كان قبل تصريح ٢٨ فبراير سلطانا - زاد غروره وأصبح عاملا هاما فى السياسة المصرية . ولم يكن كذلك من قبل أن يصبح ملكا ، وكانت المبارزات بينه وبين اللبى قوية ، وعنيفة وكان كل من الطرفين - فى هذه المبارزات ينيل الى الآخر ويحترمه .

وكانت المناقشات بينهما - أحمد فؤاد واللبي - يقلب عليها المودة . ولقد قدر اللبي دهاء الملك كما احترام الملك وفاء اللبي .

● ويشير ويفيل الى أن عام ١٩٢٢ انتهى بجريمة وحشية حقا اذ ضرب بالرصاص فى ٢٧ ديسمبر الدكتور رويسون الجاضر بمدرسة الحقوق فى وضع النهار بينما كان عائدا على دراجته من عمله الى بيته .

ولقد أثارت هذه الجريمة أعقق الشعور بالغضب فى نفوس الجالسة للبريطانية وكان معظمه موجها ضد ضعف اللبي المزعوم .

ويصدر الدستور ، ويلغى الحكم العرفى وتجل مسائل التعويضات الخاصة بالموظفين الأجانب .

وعاد سعد زغلول من المنفى فى ١٨ سبتمبر ١٩٢٣ . وكانت الانتخابات الجديدة ونجاء عام ١٩٢٤ - عام زغلول كما أسماه المارشال ويفيل ، والذي بدأ بالنصر فى الانتخابات ، ويتولى سعد الوزارة ،

ثم كانت كارثة مقتل السيرى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان
والتي كانت كما قيل عند اغدام دون راجتو - وكما قال ويفيل - أسوأ من
جريمة انها غلطة فاحشة !

صفحات من الكتاب الأبيض

● واستسمح القارئ. في أن أنقل له عن الكتاب الأبيض الذى أصدرته
الحكومة البريطانية عن الإعدادات. التى وقعت فى عامى ١٩٢١ ، ١٩٢٢ :

● من الفيلد مارشال فيكونت اللبى الى المركز كيرزون أوف كدلسنن
(١٧ نوفمبر ١٩٢١) ان مستشار وزارة الداخلية ونائب المستشار المالى
ومستشار وزارة المعارف ونائب المستشار القضائى مجمعون على أن كل قرار
لا يسلم بمبدأ استقلال مصر ، ويستبقى الحماية يجرى لا محالة الى خطر جدى من
قشوب ثورة فى البلاد جميعها ويفضى على أى حال الى الفوضى التامة فى الإدارة
فتصبح الحكومة مستحيلة .

من الفيلد مارشال اللبى ٠٠ الى كيرزون : ٧ ديسمبر ١٩٢١ زارنى عدلى
باشا بعد ظهر اليوم وقال انه سيقابل السلطان غدا وانه سيقدم على الأرجح
استقالته التى تخادع فى شأنها عظمته قبل ذلك ، وفى هذه الحالة يعرض
السلطان على الأرجح على ثروت ولأنة الوزارة .

أكد لي عدلى أنه هو شخصيا سيظل مؤيدا لحكومة السلطان والقوى القانون
والنظام ، وزاد على ذلك أنه ليس عنده يأس من المستقبل وإن كان قد خاب أمله .

● من الفيلد مارشال اللبى الى كيرزون بالتلغراف .

٢١- ديسمبر ١٩٢١ : لايسغنى الا أن أطلب اليكم الى حكومة جلالة
الملك أن تفضلكمى إذا قلت انه ليس ثمة مصرى - كائنا ما كانت آراؤه
الشخصية - يستطيع أن يوقع أية أداة لا تتفق فى رأيه مع الاستقلال التام
وكذلك فانه من الضرورى الملوم نهائيا عن الفكرة القائلة بأن المسألة المصرية
يمكن تسويتها بواسطة مفاوضات . اذا لم تكن مستعدين أن تثبت بعملياً أن
لنا ثقة بالمصريين فيخيل الى انه ليس من المحتمل ان نعلمهم على التعاون معنا .

من الفيلد مارشال ٠٠ ٢١ ديسمبر ١٩٢١ نشر زغلول فى الصحف
احتجاجا على أمرى بمنع اجتماعه يوم الجمعة ونعت أمر المنع هذا بأنه أول قسط
من السياسة البريطانية الجديدة وناشد المصريين ان يظهروا بمثل هذا المظهر .

كانت القاهرة أمس مسرحاً للاضطرابات بمناسبة عودة الامتياز مكرم
وكيل زغلول من لندن وقابله زغلول في المحطة وحتفت له الجماهير المصطفة في
الطرقات وسمعت نداءات ضد البريطانيين .

وفي مساء ضرب جنديان أحدهما من آلئ الملك والثاني من آلئ « است
سرى » بالرصاص في الشوارع في الحي الجنوبي من القاهرة فمات أحدهما
وجرح الثاني وفر القتلة .

وأتى مصدر اليوم أمرا - تحت الاحكام العسكرية - بمنع زغلول من كل
اشتراك في السياسة وستحضر جرائده كذلك من التهييج ، وصدر الأمر الى كبار
أنصاره : عاطف بركات بك وفتح الله بركات باشا ومصطفى النحاس باشا
وسينوت حنا بك وأمين عز العرب أفندي وجعفر فخري بك ووليم مكرم عبيد
أفندي . أن يلزموا بيوترهم تحت مراقبة البوليس وأن يكفوا عن الأعمال
السياسية .

● من النيلد مارشال (٢٣ ديسمبر ١٩٢١) .

تلقيت رد زغلول على تعليماتى التى أصدرتها اليه بأن يذهب الى منزله
فى الريف وأن لا يشتغل بالسياسة .

وتلقيت كذلك أسماء من تضامنوا معه ، مكرم سينوت حنا ، النحاس ،
أما الآخرون فلم يجيبوا بعد ما عدا صادق حنين الذى أضيف الى القائمة
وقد اطاع .

وأعطيت البارحة تعليمات بالقبض على زغلول وزملائه الثلاثة وقد نفذ
القبض على زغلول دون أن يقع حادث ما ، اذ أرسلته الى السويس حيث يظل
فى معسكر النقل الهندى منتظرا الإبعاد .

ويسرنى أن اتلقى بالتلغراف تصديقك على إيماده ، وشركائه واذا ذاك
ابدهم بأسرع ما استطاع وعندى أن سيلان أوفق مكان لأنها مقرونة فى الأذهان
باعتقال عرابى ، فمن شأن اسمها أن يحدث تأثيرا عظيما .

● كان رد سعد زغلول على اللئبى : بما أنى موكل من قبل الإمة للسعى
فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تمنعنى عن القيام بهذا الواجب المقدس ،
لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى وللقة أن تعمل بنا ما تشاء أفرادا
وجماعات فاننا جميعا مستعدون للقاء ما نأتى به بجنان ثابت وضهير هادى علما
بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة إنما يساعد البلاد على تحقيق
أمانيتها فى الاستقلال التام .

● من الفيلد مارشال - ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ : قامت البارحة مظاهرات خارج منزل زغلول وفرق البوليس المتظاهرين ، وقتل اثنان من المشايخين وجرح تسعة والقي القبض بعد ظهر اليوم على سينوت حنا ومصطفى النحاس ومكرم والبركاتين - عاطف بك بركات وفتح الله بركات باشا ، اذ كانوا قد ابوا أن يطيعوا تعليماتي وسيدهبون على الفور الى السويس ، وقد أحدث هذا العمل الذى اتخذناه هرجا عظيما وطلت حالة القاهرة مضطربة أثناء النهار واركتب الرعاع أعمالا عنيفة ، وتخريبا .

وفى الساعة العاشرة صباحا استولت السلطات العسكرية على ازمة المدينة طبعا لتريبات سابقة .

وقد اضطر الجنود الى اطلاق النار فقتل مصريان وجرح آخر على ما ثبت الى الآن .

وكان أحد القتيلين زعيم عصاية تقيم مناسا لتموق مير الجنود أما ثانيهما فقتل على اثر طلقة من مدس رميت بها سيارة ملأى بالجنود . قامت بالاسكندرية مظاهرات فرقت ووزع عدد عظيم من النشرات المحرصة على الفتنة والخبر الوحيد الذى ورد من الأقاليم يقول ان طنطا قامت بها مظاهرات ، ولكن الجنود البريطانية أرسلت اليها ونحن قابضون على ناصبة الحال .

ويوافق كيرزون على نفى زغلول ورفاقه الى سيلان وكيرزون يضيف الى ذلك قوله : اذا ظهر أن هناك اعتبارات تحولت دون اعتقالهم فى سيلان فيمكن نفيمهم الى سيسل .

● من الفيلد مارشال ٢٤ ديسمبر ١٩٢١ (أيضا) هذه قائمة الخسائر فى القاهرة بعد المراجعة : من البريطانيين لا أحد ومن المصريين ثلاثة قتل وأربعة عشر جريحا .

وهذا بيان الإمكنة الموجودة بها التسعة أشخاص الذين أمرتهم بالكف عن الأعمال السياسية : ستة منهم الآن فى السويس ينتظرون الإبحار منها على باخرة نقل فى ٢٨ ديسمبر .

وثلاثة هم صادق حنين وأمين عز العرب وجعفر فخرى أطاعوا أمرى وهم تحت مراقبة البوليس .

● ٢٤ ديسمبر : من الفيلد مارشال .. قبل السلطان أمس استقالة عدلى يكن باشا ، وكان الاضطراب الفعلى أقل ولكن الحالة مازالت غير مستقرة ، وقد هوجمت مدرسة بنات تابعة للحكومة صباح اليوم وحدثت خسارة جسيمة والمدارس جميعها مضطربة واضراب موظفى الحكومة عام الآن .

وقد أعلن انه ثلاثة أيام وهو ينفذ بالارهاب وأنا اتخذ التدابير لحماية
من يرغبون في العمل .

● بلغ عدد القتلى من الصريين في القاهرة احد عشر ، وقتل الرعاع في
٤٢ ديسمبر أوروبا وهو رجل فيه شذوذ . ويقطن حيا فقيرا . وكانت سيدة
انجليزية مسئلة مركبة مفتوحة فهاجمها الرعاع وقذفوها بالحجارة في حي
بولاق وقد نجت من الأذى البليغ بأن اتخذت مظلتها درعا فمزقت الأحجار المظلة
وهذه أول مرة اعتدى فيها على امرأة في كل السنوات الثلاث الماضية .

وجملة المقبوض عليهم الى اليوم ١٨٦ .

● الاسكندرية : لم يطرأ تغيير والحالة ملوكة الأعنة وجملة المقبوض
عليهم ٢٨٦ من بينهم مائتان وثلاثة وعشرون صبيا .

وصبلت الطرادتان سري وسناطور منطقة القناة .

بورسعيد قامت اليوم مظاهرات مسلحة وأخيرا سلمت المدينة للجند
الذين اضطروا أن يطلقوا النار على جمهور أبي يتفرق بعد انذاره .

الاسماعيلية : يصل غدا الطرام سباروهوك .

السويس : تسلم الجيش اليوم المدينة يصل الطرد (شيخ) صباح الغد .

يجزى القبض على مهيجين مشهورين من القاهرة في جملتهم كامل حسين
محامي حركة النقابات في هذه البلاد .

● من الفيلد مارشال ٠٠٠ ١٢ يناير ١٩٢٢ : حدث انشقاق في الوفد
التي أعيد تكوينه . . .

استقال أمس عبد العزيز فهمي والمتنظر أن يعلن ستة أعضاء آخرين
انفصالهم عنه . . .

من الفيلد مارشال ٠٠٠ ٢٣ يناير ١٩٢٢ : نشر الوفد منشورا مساء
اليوم ، يدعو المصريين الى رفض التعاون مع الانجليز بآية طريقة ، وأن يقاطعوا
كل البضائع الانجليزية والمنشور مفرغ في قالب حاد وهو تحد جبار لسلاطنتي
وقد أمرت بتعطيل الجرائد التي نشرته جميعا . وعملت على منع إذاعته ،
وأمرت بالقبض على موقعيه وهم حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر ،
وجورج حباط وواصف غالي ومرقص حنا وعلوى الجزار ورماد الشريسي والثلاثة
الأخرون أعضاء منتخبون حديثا ، وقد أبرق وكيل دوتر بالنص الكامل للمنشور .

● من المركز كيرون أوف كدلستون الى الفيلد مارشال فيكومنت اللتني :

القاهرة : هذا هو بيان الحال المشار اليه ترسله ، لكم لنشره يوم الاثنين :
دعى فخامة نائب الملك للذهاب الى انجلترا لكي يقدم لحكومة جلالة الملك المعلومات
الواقعية ويبدى لها رأيه فى الحال الحاضرة وعما دار من المخابرات بينه وبين
الوزراء السابقين فيما يختص بحكومة هذه البلاد فى المستقبل ويظهر أن هناك
شعورا فى بعض الدوائر ، بأن بريطانيا قد رجعت أو أوشكت أن ترجع عن
موقفها المنطوى على التسامح والمعطف على أمانى المصريين وأنها تنوى الانتفاع
بمركزها الخاص فى القطر المصرى لاستيفاء نظام سياسى وادارى لا يتفق والحرية
التي صرحت باستعادها للاعتراف منها .

وتمضى المذكرة فى تبين المبادئ التي تسير عليها الحكومة البريطانية ومن
بينها - وعلى سبيل المثال - ان الحكومة البريطانية لا تنوى مطلقا ان تسلم
تحت ضغط الاضطراب والسف بها هي على استعداد لئحه مراعاة لأنه حق فى
ذاته فانها قد جاهرت بأنها مستعدة لأن تطلب من البرلمان البريطانى رفع الحماية
المعلنة على مصر والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة بشرط هسمان المواصلات
البريطانية و . و .

● من الفيلد مارشال : طبقا لتعليماتك سأصل الى لندن عن طريق
تريستا برفقتى السير جلبرت كليتون ، ومستر ايموس وغدا أصدر البيان الذى
يشمل ثنائى تلهغرافيككم المؤرخ فى ٢٨ يناير .

● من المركز كرزون أوف كهلستين الى الفيلد مارشال (٢١ فبراير
١٩٢٢) .

يا جناب اللورد

أرسل اليك مع هذا صورة من الوثائق الآتية :

(أ) تصريح بانتهاء الحماية على مصر وستتطلب حكومة جلالة الملك من
البرلمان أن يوافق عليه .

(ب) كتاب ترفعه الى السلطان عند ابلاغ عظمتة التصريح السابق .

(ج) وحكومة جلالة الملك مقتنعة بأن أهل مصر سيثبتون أنهم أهل
للاستقلال الذى نالوه الآن وأنهم سيبرهنون باستعمالهم اياه على أن الثقة التي
وضعت فى أيديهم ليست فى غير محلها .

وكان ذلك التصريح أهم حدث سياسى فى مصر منذ قيام ثورة ١٩١٩
وكانت له نتائج خطيرة ، كما يتضح فيما بعد .

الباب الأول

من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦

● استسمح - عفرا - في أن أتيح لاسماعيل صدقي باشا ، فرصة الدفاع عن وجهة نظره في الأمور السياسية التي أعقبت صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، بعد أن أكثرت وغيرى من ترديد الأمور المسلم بها من جانبنا دون أن تتيح للرأى الآخر أن يظهر واضحا وجليا ، قال صدقي باشا : استقالت وزارة عبد الحالى ثروت التي كنت أحد أعضائها في نوفمبر ١٩٢٢ وكانت هذه الوزارة هي التي وقعت الحماية وإعلنت استقلال مصر وألفت لجنة الدستور .

وتم في عهدنا وضعه وإحاله الى اللجنة التشريعية ونجحت في ضياعه أثناء وجودها من أن تعبت به العناصر الرجعية التي كانت ممثلة في بعض رجال السياسة والمستورزين .

وكان همتا نحن الثلاثة - عدلى وثروت ، وأل - بعد استقالة هذه الوزارة ان يصان الدستور من أى عبث ، وأن يصدر سريعا وألا تنجح تلك العناصر في الحيلولة دون اصداره أو تعمل لتأخيره أو تعديله بحيث تضعف فيه الصفة الديمقراطية . وكان الانجليز وقتئذ متفاهمين معنا على الدستور إذ كان كل خوفهم من الطابع الاستبدادى للحكم ولم يكن بيننا وبينهم خلاف الا على المادة الخاصة بلقب « ملك مصر والسودان » .

وقد نجحت مساعيها في الوصول الى اصدار الدستور في سنة ١٩٢٣ ثم أعلنت الانتخابات لبرلمان ١٩٢٤ فرسخت نفس مجلس النواب في دائرة « صندابست » التي تتبعها بلدتي ، « القريب » .

واذ ذاك نشأت فكرة الأغلبية الساحقة برئاسة سعد زغلول باشا فرشح الوفد أماني الأستاذ نجيب الغرابي ، وعلى الرغم من كونه رجلا فاضلا الا أنه لم

يكن ابن الدائرة ولم يكن معروفا بها وكنت أعتقد اننى سأتبع فى دائرتى لأن جهودى فى خدمة بلادى وماضى فى الجهاد واشتراكى فى الفوز باستقلال مصر بنصرى ٢٨ فبراير كان كل ذلك يضمن النجاح ، ولكن شخصية سعد زغلول فى ذلك الحين كانت شخصية جبارة وفى الوقت نفسه جذابة غمرت البلاد بقوةها وشدة تأثيرها واجتاحت أمامها كل شيء .

وأصبح الاعتقاد فيه يشبه الاعتقاد بالأنبياء فلم أفر فى الانتخابات الا بأقل من ثلث الأصوات وسقطت أمام منافسى الوفدى غير المعروف اذ ذاك لاهل الدائرة .

وهنا أستطيع أن أقول ان الانتخابات لم تكن حرة ولا اقصد من ذلك انه كان هناك ضغط ادارى استعمل ضدى بل أعنى انه كان هناك ضغط نفسانى أوجدته شخصية سعد زغلول وهو والضغط الادارى سواء فى بلد لم تصل بعد الى درجة التضجج السياسى ولم تتكون فيها الروح الدستورية .

● ويمضى اسماعيل صدقى باشا قائلا : على الرغم من سقوطى فى الانتخابات وعدم اشتراكى فى البرلمان أنا والأذين حصلوا على الاستقلال والدستور فإنى كنت مرتاحا لهذه المرحلة الأولى التى فازت بها البلاد ، وقد لزمتم وقتئذ الحياء فلم أشارك فى أى نشاط سياسى طوال مدة قيام وزارة المفطور له سعد زغلول باشا فى الحكم حتى وقعت كارثة مقتل السردار ، وأقول كارثة لأنها كادت تعصف باستقلال البلاد وتضيق علينا ما كسبناه ، ولهذا حين دعيت للاشتراك فى وزارة زيور باشا التى خلفت وزارة سعد باشا لم أتردد فى القبول لأنى شعرت أنه من واجبى فى هذه الظروف أن أساهم فى انقاذ البلاد من ورطتها وإن أعمل على صيانة استقلالها .

وقد توليت فى تلك الوزارة الداخلية وكانت مسئولياتها عظيمة بعد تلك الكارثة .

● وفى إبان الإضطرابات الشديدة كان جمعى أن يعود الأمن الى نصابه كما كان من أول واجباتى ان أعنى بالقبض على قتلة السردار ، لأنه لو لم تفعل أو قصرنا فى ذلك لازدادت الحالة سوءا بيننا وبين الانجليز خصوصا وقد نص عليه فى الانذار الموجه لسعد باشا فضلا عن أنه كانت هناك أيد أجنبية تعمل لهدم الاستقلال وضياح حقوق مصر والسودان .

● ويمضى اسماعيل صدقى باشا - أيضا - قائلا : لا أنكر أننا فى وزارة زيور باشا قد أقسمنا على اجراءات جريئة أملتها علينا الظروف العصيبة فى ذلك الحين ، وقد كان الوفد يمتيزنى فى ذلك الحين علوا متحذيا لهذه الدولة خصوصا بعد مقتل السردار التى أتهم فيه بعض المنتسبين الى الوفد ، لذلك أقدمنا على

تعديل قانون الانتخابات ، ومع ذلك فاز الوفد في تلك الانتخابات ، ولما انعقد مجلس النواب فاز سعد زغلول بمائة وثلاثة وعشرون صوتا ضد عبد الحالى ثروت باشا الذى فاز بخمسة وثمانين صوتا فأقمعنا على حل مجلس النواب وكان اجراء الحل من الجانب المصرى فقط .

● وأستأذن فى اضافة كلمات أخرى .

● بدأت الهيئة النيابية الاولى وكان دور الانقصاد العادى الأول فى ١٥ مارس ١٩٢٤ وانتهى الدور فى ١٠ يوليو ١٩٢٤ وكان رئيس المجلس ، احمد مظلوم باشا ووكيله احمد محمد خشبة وحمد الباسل وبدأ دور الانقصاد الثانى فى ١٢ نوفمبر ١٩٢٤ وانتهى فى ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ، اى بعد ١٢ يوما ، وكانت هيئة المكتب كما هى .

● الهيئة النيابية الثانية بدأ دور انعقادها الأول ٢٣ مارس ١٩٢٥ وقد اختير سعد زغلول لرئاسة المجلس الأمر الذى أغضب الحكومة فاستصدرت مرسوما ملكيا بحل المجلس بعد ساعات من بدء انعقاده ، وكان وكيل المجلس على المشفى ، ويصا واصف .

● بدأ الانقصاد العادى الأول للهيئة النيابية الثالثة فى ١٠ يونيو ١٩٢٦ وانتهى فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٦ وبدأ الانقصاد المادى الثانى فى ٢٨ نوفمبر ١٩٢٦ ، وانتهى فى ١٤ يوليو ١٩٢٧ وكان رئيس المجلس سعد زغلول ووكيله يصا واصف ، ومصطفى النحاس .

● أما الدور الثالث ، للانقصاد العادى فقد بدأ فى ١٧ نوفمبر ١٩٢٧ وانتهى فى ٢٨ يونيو ١٩٢٨ وقد اختير مصطفى النحاس لرئاسة المجلس فلما ألفت الوزارة فى مارس ١٩٢٨ اختير بدلا منه يصا واصف ، وكان يصا واصف قد اختير ، وكيل للمجلس فى نفس دور الانقصاد هو وحسن هلال فلما أصبح رئيسا للمجلس ، ونحلا منصب الوكيل اختير أحمد رمزى بدلا منه .

● كانت الهيئة النيابية الرابعة قد بدأت انعقاد دورها المادى الأول فى ١١ يناير ١٩٣٠ وانتهت فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ وكان رئيس المجلس يصا واصف ووكيله عبد السلام فهمى جمعة وعبد الخالق عطية ثم صدر مرسوم ملكى فى ١٢ يوليو ١٩٣٠ بفض دور الانقصاد الأول للفصل التشريعى الرابع ثم صدر مرسوم ملكى آخر فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ بإبطال العمل بدستور ٢٣ وحل مجلس الشيوخ ، والنواب .

● أما الهيئة النيابية الخامسة التى جاءت وفقا لدستور ١٩٣٠ الذى أصدره اسماعيل صدقى ، فقد بدأ دور الانقصاد الأول فى ٢٠ يونيو ١٩٣١

وانتهى في ٢١ يوليو ١٩٣٢ وكان رئيس المجلس محمد توفيق رفعت باشا
ووكيلا المجلس محمد علام وعلى المنزلاوى .

وكذلك - وينفس هيئة المكتب - بدأ دور الانقصاد المادى الثانى في ١٧
ديسمبر ١٩٣١ وانتهى في ٧ يوليو ١٩٣٢ ، وكان دور الانقصاد الرابع قد
بدأ في ١٥ ديسمبر ١٩٣٢ وانتهى في ٢٧ يونيو ١٩٣٣ ، وكان رئيس
المجلس محمد توفيق رفعت ووكيلاه محمد علام ، ثم محمد زكى ، على
المنزلاوى ، ثم حسين حلال .

وكان دور الانقصاد المادى الرابع قد بدأ في ١٤ ديسمبر ١٩٣٣ .
وانتهى في ٢٨ يونيو ، وكان الرئيس هو محمد توفيق رفعت والوكيلان ،
ابراهيم مصوقى أباطة ومحمد حسين ، وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ صدر أمر
ملكى بإبطال العمل بدمستور ١٩٣٠ وحل مجلسى الشيوخ والنواب ثم صدر
أمر ملكى آخر في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ بالمودة الى العمل بدمستور ١٩٣٠
وحل مجلسى الشيوخ والنواب ثم صدر أمر ملكى آخر في ١٢ ديسمبر ١٩٣٥
بالمودة الى العمل بدمستور ١٩٢٣ ، وكانت الهيئة النيابية السادسة ، وقد
بدأ دور الانقصاد الأول في ٢٣ مايو ١٩٣٦ وانتهى في ٢٤ أغسطس ١٩٣٦ ،
بينما بدأ دور الانقصاد الثانى في ٣١ نوفمبر ١٩٣٦ وانتهى في ٢٤ يوليو
١٩٣٧ وكان رئيس المجلس الدكتور أحمد ماهر ، ووكيلاه على حسين وكامل
صدقى و . و .

● هذا عن الحياة النيابية في تلك المرحلة ، أما فيما يتعلق بالوزارة ،
فنذكر أن سبعة زغلول كان قد ألف وزارته الأولى في ٢٨ يناير ١٩٢٤ .

وكان الوزراء فيها : محمد سميد باشا (وزارة المعارف) محمد توفيق
تسييم باشا (المالية) أحمد مظلوم باشا (الأوقاف) حسن حسيب باشا
(الحربية والبحرية) محمد فتح الله بركات باشا (الزراعة) مرقص حنا بك
(الأشغال العمومية) مصطفى النحاس بك (المواصلات) واصف بطرس غالى
أفندى (الخارجية) محمد نجيب الفرايدى أفندى (الحفانية) وقد كانت المرة
الأولى في تاريخ الوزارات المصرية أن يختار اثنان من الأفندية وزيران !!

● وفي ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ ألف زيور باشا على النحو التالى : أحمد زيور
باشا للرئاسة والداخلية والخارجية .

- وكان سبعة زغلول قد احتفظ بوزارة الداخلية في وزارته الأولى
والأخيرة - : أحمد محمد خليفة (للمعارف ، والحفانية مؤقتاً) عثمان محرم
باشا (الأشغال) محمد السيد أبو على باشا (الزراعة) محمد صدقى باشا

(الأوقاف) يوسف أصلان قطاوى باشا (للمالية) نخلة جورجي المطيعي
(المواصلات) محمد صادق يحيى باشا (للحرية والبحرية) وقد أجريت
تعديلات كثيرة على وزارة زيور باشا ، إذ تم تعيين أحمد موسى باشا للحقانية
واسماعيل صدقي باشا للداخلية ثم عبد العزيز فهمي للحقانية ونقل يوسف
أصلان قطاوى للمواصلات وتعيين على ماهر للمعارف ومحمد على علوبة للأوقاف
وتوفيق دوس بك للزراعة .

وكان هذا التعديل الجوهري قد تم عندما استقال زيور باشا في ١٣
مارس ١٩٢٥ ، وعهد اليه الملك بتأليف الوزارة الجديدة ثم كان ما كان من
عودة زيور باشا (٣٠ نوفمبر ١٩٢٥) الى الداخلية والخارجية ونقل حلمي
عيسى باشا الى المواصلات ونقل محمد توفيق رفعت الى الأوقاف .

● استقال زيور باشا في ٧ يونيو ١٩٢٦ وتولى الوزارة بعده - في ٧
يونية ١٩٢٦ - علي يكن باشا ، وقد احتفظ علي يكن باشا الى جانب
الرئاسة بوزارة الداخلية وتولى عبد الخالق ثروت باشا وزارة الخارجية
واختير فتح الله بركات باشا للزراعة ومحمد نجيب الفرايلى باشا للأوقاف ،
أحمد محمد خشبة بك للحرية والبحرية ومحمد محمود باشا للمواصلات
وأحمد أبو السعود باشا للحقانية . ومرقص حنا باشا للمالية وعلى الشمسي
للمعارف ، وعثمان محرم بك للأشغال .

ولكن وزارة علي يكن لم تستمر طويلا في الحكم ، ففي ٢٦ أبريل
١٩٢٧ استقال علي يكن باشا وعهد الملك الى عبد الخالق ثروت باشا بتأليف
الوزارة الجديدة فأنفها في نفس اليوم . وكان من بين وزرائه : جعفر ولى
باشا (الحرية والبحرية) أحمد زكى أبو السعود باشا (الحقانية) فتح
الله بركات باشا (الزراعة) مرقص حنا بك (الخارجية) محمد نجيب الفرايلى
باشا (الأوقاف) على الشمسي باشا (المعارف) أحمد فحمة خشبة باشا
للمواصلات (ويلاحظ أن الأفندية أصبحوا باشوات والبكوات أصبحوا
باشوات أيضا) وعثمان محرم باشا للأشغال ، ومحمد محمود باشا للمالية
وعم أعضاء الوزارة السابقة مع تغيير في بعض المناصب الى جانب دخول
جعفر ولى باشا .

وعقب الوزارة قد واجهت العديد من المصائب ، من بينها أزمة (مايو
- يونيو ١٩٢٧) وقد بدأت تلك الأزمة باقتراح اللجنة المالية في مجلس
النواب بالفاء منصب سرداء الجيش المصرى ، وكان المنصب شاغرا بعد مقتل
السير لى ستاك و . و .

وفي عهد هذه الوزارة توفى سعد زغلول في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧
وانتخب مصطفى النحاس باشا خلفا له .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ١٢٩

تم استقالة وزارة تروت باشا في ٤ مارس ١٩٢٨ وخلف النحاس باشا تروت باشا في رئاسة الوزارة .

● وقد ألف النحاس باشا وزرته الائتلافية من جعفر ولي باشا (للحرية) واصف بطرس غالى باشا (للخارجية) الفراهي باشا للأوقاف ، على الكشمي باشا (للمعارف) ، أحمد محمد خضبة باشا (للحقانية) محمد محمود باشا (المالية) محمد صفوت باشا (الزراعة) ابراهيم فهمي كرم بك (الأشغال) بكرم عبيد أفندي (للمواصلات) .

وقد واجهت حكومة الوزارة أزمة قانون الاجتماعات الذي اعترضت عليه بريطانيا بدعوى أنه يجرى للخطر سيادة الاجانب .

وقد اندرت بريطانيا الحكومة المصرية بضرورة سحب مشروع قانون الاجتماعات هذا فاستجابت الوزارة للانداز البريطاني ثم كانت اقالة وزارة النحاس في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ بسبب نقض الائتلاف الذي قامت عليه الوزارة ، وكانت اقالة وزارة النحاس أول اقالة لوزارة مصرية منذ صدور دستور

● ألف محمد محمود باشا وزارته : بعد اقالة وزارة النحاس في ٢٧ يونيو ١٩٢٨ وقد احتفظ محمد محمود باشا لنفسه الى جانب الرئاسة بالداخلية وشارك معه في الوزارة جعفر ولي باشا (الحرية والبعرية) والاوقاف مؤقتا (عبد الحميد سليمان باشا (المواصلات) أحمد محمد خضبة باشا (للحقانية) ، نخلة المطيعي باشا (للزراعة) ، علي ماهر (للبلدية) ، ابراهيم فهمي كرم (للأشغال) ، حافظ عفيفي بك (للخارجية) ، أحمد لطفي السيد بك (للمعارف) .

وهذه هي الوزارة التي جلبت البرلمان ، وعطلت الدستور لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وقد استقالت تلك الوزارة في ٢ أكتوبر ١٩٢٩ وتألقت وزارة عبد يكن باشا الثالثة في ٤ أكتوبر ١٩٢٩ وتولى وزارة الخارجية في تلك الوزارة أحمد مدحت سليم باشا وتولى عبد الرحيم صبرى باشا (صهر الملك فؤاد) وزارة المواصلات كما تولى حسين درويش باشا وزارة الحقانية ومصطفى ماهر باشا (المالية) وحسين واصف باشا (الأشغال) واصف سمكة باشا (الزراعة) وأحمد علي باشا (الأوقاف) وحافظ حسن باشا (المعارف) ومحمد أفلاطون باشا (الحرية) واعيدت الحياة الدستورية واجريت الانتخابات : وفاز حزب الوفد في تلك الانتخابات ، كما هب الحال في كل انتخابات حرة .

واستقالت وزارة عدلي يكن باشا وألف النحاس باشا وزارته الثانية في أول يناير ١٩٢٠ على النحو التالي • مصطفى النحاس باشا للرئاسة والداخلية ، حسن حسين باشا للبحرية والبحرية ، واصف بطرس غالى باشا للخارجية ، محمد نجيب الغرابي باشا للحقانية وعثمان محرم باشا للأشغال ومحمد صفوت باشا للزراعة ومكرم عبيد أفندي للمالية ، محمود فهمي النقراشي للمواصلات ، بهي الدين بركات بك للمحافظ ، محمود بسيوني أفندي للأوقاف •

ولم تستمر الوزارة النحاسية الثانية طويلا في الحكم إذ استقالت وجاء اسماعيل صدقي باشا لرأس الوزارة الجديدة التي ألغت دستور ١٩٢٣ وجاءت بدستور جديد وكانت بحق وزارة انقلابية •

وقد دخل مع صدقي باشا في الوزارة التي ألفها في ٢٠ يونيو ١٩٢٠ - • وقد احتفظ بالرئاسة والداخلية والمالية - : محمد توفيق رفعت باشا (الحربية والبحرية) عبد الفتاح يحيى باشا (الحقانية) حافظ حسن باشا (الأشغال والزراعة) علي ماهر باشا (المعارف) توفيق دوس باشا (المواصلات) محمد حلمي عيسى باشا (الأوقاف) حافظ عفيفي باشا (الخارجية) •

● ومن رأي ضرورة الاهتمام بوجهة نظر الاجانب في كثير من المسائل الوطنية وخاصة اذا ما كان هذا الاجنبي على صلة وثيقة بمصادر الأخبار والشخصيات المهمة صانعة التاريخ ، ومن تلك الشخصيات - مثلا - المارشال ويفيل الذي أُرِخ للورد اللنبي •

وقد اخفرت بعض ما كتبه ويفيل عن وزارة سعد زغلول فاتحة الحياة النيابية الحديثة ، وكان مما كتبه عن تلك الوزارة :

كانت سنة ١٩٢٤ في مصر عام زغلول ، فلقد طلعت عليه وجه مسدود الأمل أو استغنى القوة الساحرة لبريطانيا العظمى وذاك الموقف • وكان في انتفاجه أن يستطيع شل هذه القوة بمفاوضات مع حكومة العمال التي تآلفت في إنجلترا منذ عهد قريب •

كان سعد زغلول حاكما غيورا يشغ الحنكة السياسية او الادارية ، ومفاوضا طنانا ضيق الألق لا كفافة عنده في التفاهم • ثم عجلت بسقوطه - الذي لم يكن يد من حدوثه بسبب هذه العيوب إن عاجلا وإن آجلا - آخر العام جريمة يعتبر فشلها في قيادة أنصاره مستولا عنها الى حد كبير • وانتهى العام بالتخلص منه - في الواقع - كشخصية رئيسية في محيط السياسة المصرية كما سبق له ذلك عدة طويلة ولو بقي اسمه بعد ذلك يحتفل بتأثيره في الشعب • لقد وضعت أول محاولة للحكم الوطني في مصر منذ آلاف السنين في الكفة فشبالت به •

ابتداء العام ولا تزال وزارة يحيى إبراهيم في الحكم ولو أنها خضعت
— تماما — لمشينة الملك فؤاد . ولما أدرك بقطنته أن انتصار الزغوليين في
الانتخابات أمر لا مفر منه راح يعلن عن مياملته للوفد ، ومع ذلك فقد كان
يؤمل في خلق معارضة قوية من أصحاب الأملك ربما تتألف منها نواة حزب
ملكي في يوم ما . وكان يوم ١٢ يناير اليوم المحدد لأول انتخابات برلمان مصر
الجديد فسافر النقيب في ٧ يناير برحلة الى السودان طفا منه أن الحكمة
تقتضيه التفتيش في اثباتها وترك مهام دار المعتمد يتولاها الوزير كبر مدة غيابه .

ولو أنه لم يكن هناك شك أبدا في نتيجة الانتخابات إلا أن نجاح
الزغوليين التام قد أدهش الجميع ، الملك ودار المعتمد والمعتدلين من المصريين
بل والزغوليين أنفسهم ، إذ أعلن في مجلس النواب ١٩٠ ، عضوا من أعضائه
البالغ عددهم ٢١٤ عن تأييدهم لزغلول . حتى أن رئيس الوزراء نفسه سقط
في الانتخابات ثم قدم استقالته بعد قليل .

ومضى ويقبل قائلا :

● تظلمت حتى في حفلة افتتاح البرلمان المظاهرات ضد الحكم البريطاني
في السودان ، وما فتئت حقوق المصريين في إدارة السودان التامة موضوع
التهميش في البرلمان والصحافة واستمرت الدعاية في السودان نفسه بغير هوادة
وبعنف خطير . وثمة علامات أخرى مزعجة . فقم قتل في إبريل طالبان مصريان
جاويشا من قوة الطيران الملكي ، وكانت هذه أولى الحوادث من نوعها من منذ
سنة تقريبا ، كما هوجم في البرلمان بعنف مركز السير لي شتاك كسردار
للجيش المصري ، ورفض البرلمان الموافقة على البدعة السنوية التي تدفعها مصر
لجيش الاحتلال ، ورفض الموافقة على قرار تمويض الموظفين الأجانب الذي
أصدرته وزارة يحيى ، وهددت الأمور بخلق أزمة في أواخر يونيه عندما أعلن
لورد بازمورغني مجلس اللوردات أن الحكومة البريطانية لم تكن لتتوى التنازل
عن مركزها في السودان ، فلقد أثار هذا الاعلان الاحتجاجات والمظاهرات في
مصر ، وصرح زغلول في مجلس النواب بأن لن يمكن كسب شيء بالمفاوضات
ما دامت هذه وجهة النظر البريطانية ، وبأنه نوى أن يستقيل . ولكن لم تكن
استقالته بالجدية على الرغم من تقديمها للملك إذ سرعان ما ألغى باستمراره في
الحكم . ثم خفف من حدة هذا التوتر التصريح السلس الذي أقل به مستر
رامزي ماكنونالد في مجلس العموم ، وأعدت بعد ذلك العدة لمقد اجتماع في
لندن في نهاية سبتمبر .

وعن وزارة سعد زغلول وخادث اغتيال السير لي شتاك كسردار الجيش
المصري قال ويشيل :

قبض زغلول على البلاد بيد من حديد يتعيينه بعضا من أشد المتطرفين من أنصاره في المناصب الهامة دون نظر الى مقدارهم الادارية . وباتخاذ اجراءات صارمة لقمع خصومه السياسيين . ثم صمم بعد ذلك على خلق أزمة ما كما صمم على حرمان القصر من القدرة على مقاومة أوامره الديكتاتورية . ونفذ ذلك في ١٦ نوفمبر باستقالة مفاجئة وبتعبئة جيشه من الطلبة والرعاع ليمروا في الشوارع ويتظاهروا مطالبين بعودته . وبلغت مناورته غايتها بعد اجتماع دام ساعتين مع الملك اذ سحب استقالته بعد اخذه لبعض التعهدات منه . بينما كان الطلبة - جنوده المدربون - يواصلون الهتافات خارج القصر وسمع د سعد أو الثورة . فلما غادر زغلول القصر شكرهم علانية وصرفهم .

بلغ حينئذ زغلول القمة في قوته وربما كان يحلم بديكتاتورية كدكتاتورية مصطفى كمال بتركيا . فلقد بلغ من اعتقاده بقوته أن عامل رئيس موفقي اللبى - وقد أرسل لمناقشته في الاستشارة القضائية - بخشونة وتهور مما أوجب تذكيره بأنه إنما يخاطب ممثل الحكومة البريطانية . ولكن نبر أن وقع العقاب على سوء استعمال القوة بمثل السرعة التي وقع بها هذه المرة . اذ حدثت - بعد ثلاثة أيام من انتصاره في القصر - جريمة سببها فشله في كبح عنف المتطرفين الذين لا يبالون من انتصاره . فادى ذلك الى سقوطه من الحكم .

فيعد الظهر بقليل من يوم ١٩ نوفمبر في الساعة الواحدة والنصف أطلق الرصاص على السردار سير لي ستاك بينما كان عائدا الى منزله من وزارة الحربية وجرح في مواضع ثلاثة ، كما أصاب الرصاص ياوره الكابتن بـ ك من فرقة Blackwatch وسائق السيارة وكان استراليا وجنديا سابقا يدعى مارش .

وتوفي السير لي ستاك قبل منتصف ليل اليوم التالي بالمستشفى الانجليزي الأمريكي ، لقد كان رجلا ذا جاذبية شخصية فائقة ، مضى عليه في مصر والسودان ٢٣ سنة وقد خدم مصر وانجلترا باخلاص وأحبه كثيرا المصريون والانجليز واحترموه ولقد تركت هذه الجريمة أعظم الأثر في القاهرة ومصر . أما استنكار الجالية البريطانية فكان شديدا وجه بعضه ل اللبى اذ اتهمه كثيرون بتخطيطه حملود التحمل لهياج المصريين هذا ، بينما انتشرت الدهشة والذعر في اندواتر السيابية المصرية من نتائج هذه الجريمة .

كان ٢٢ نوفمبر - يوم جنازة السير لي ستاك - يوم دراما مثيرة . فلقد استشاط بعض من أعضاء الجالية البريطانية غضبا عندما علنوا بأن زغلول والوزراء المصريين - وهم المسئولون في نظرهم عن الجريمة الى حد كبير - سيحضرون صلاة الجنازة بالكنيسة الانجليزية ، حتى قامت بينهم محاولة لارغام اللبى على تغيير الترتيبات التي ستتخذ ، الا أنها فشلت تماما حين قال لهم

ان السردار رئيس الجيش المصري ومشغول أمام الحكومة المصرية فمن الصواب والحق ان يشترك أعضاؤها في جنازته .

ولا يمكن ان ينمي ذلك المنظر الذي كان في كنيسة « القديسين » . فقد أرسل الملك فؤاد ياوره نائباً عنه ، بينما لاج على وجوه الوزراء المصريين - وعلى رأسهم زغلول - ما كانوا يحسونه من التوتر وما كانوا يروونه من عداء لهم في نظرات البريطانيين الموجودين بالكنيسة وازدحمت الكنيسة الصغيرة في نفس الوقت برجال البحرية البريطانية ، والجيش والمدنيين من أعضاء الجالية ، وبرجال السلك السياسي في كامل ثيابهم ، كما حضر ممثلو جميع أجناسيات الأجنبية في مصر . بينما قد تألف في الخارج موكب كبير يضم كل الجنود البريطانيين حتى كادوا يبلغون في طول موكبهم المقبرة نفسها كما تجتمع الجماهير الغفيرة على طول الطريق وبدأ اللنبي في داخل المقبرة ببذلاته الحاكية شخصية جليلة مرموقة تشعير بوطاة الانفعال العميق ولو أنه انفعالي مكتوم . ثم وقف وحده قبالة النعش ما يقرب من عشر دقائق ينتظر وصول لادى ستاك واينتها . ثم حمل النعش أخيراً الى القبر - بعد صلاة بسيطة قصيرة - على اكتاف ثمانية من الضباط الانجليز غن يعملون بالجيش المصري . ولقد اشتد كالأمراء المصريون والتخذيذ والنواب في الموكب الطويل الذي كان يستغرق مروه بأحد الأماكن ساعة من الزمن حتى كاد يخيل الى المرء ان القاهرة خرجت كلها لتشاهد تلك الجنازة ، فلما وقف اللنبي بجوار المقبرة عليه التأثير الشديده كما يجل في وجهه ، انه مقدم على قرار خطير ، ولم يقع في تصرف الجواهر في القاهرة ما يمكن أن تغاب عليه ، أما في الإسكندرية فقد وقعت بعض المظاهرات التي كان يحتف فيها « بسقوط الانجليز » وذرك خارج الكنيسة التي اقيمت بها الصلاة التذكارية .

ولكن لم تنته درامة ذلك اليوم بالجنازة ، فقد كان مقرراً ان يجتمع البرلمان في الخامسة من ظهر ذلك اليوم ورأخوا ينتظرون في قلق ما سوف يتخذ من قرارات بينما ظن ان الحكومة ربما تستقبل « وراخ اللنبي بلموره في دار المعتد ينتظر بصبر فارغ بريقة من وزارة الخارجية اذ كان مصمماً على تقديم الأندار النهائي للحكومة المصرية بعد ظهر ذلك اليوم . وكان قد أبرق للوطن بشروطه المقترحة وطلب منهم الرد ظهر ٢٢ نوفمبر . فلما ان انقضى الظهر ولم يات الرد بلغ نفاذ الصبر باللنبي مداه ، فقد كان مصرى على تسليم المذكرة لرئيس الوزراء قبل ان يجتئح البرلمان في الخامسة . كان يشي ان يقدم زغلول استقالته قبل ان يتم هو ذلك ، فلما بلغت الرابعة والربع رأى انه لا يستطيع انتظار موافقة وزارة الخارجية أكثر من ذلك وكان قد أمر فرقة فرسان لانسرز Leincels بأن تقف بجانب ثكنات قصر النيل بعد انتهاء الجنازة ثم أمرها الآن بالقيام بحركة استعراض أمام دار المعتد لتخرسه في كنهانه الى مكتب

رئيس الوزراء • لقد نذر أن استخدم اللنبي الاستعراض والاحتفال ، ولعلها المرة الوحيدة التي تعمد فيها استخدام الأساليب المسرحية • ولكن كان لا يزال أماعنه قرار خطير ليتخذه ، فبينما هو يغادر دار المعتد لركب عربته اذا بأحد موظفيه يهرع اليه • لقد وصلت البرقية التي طال انتظارها من وزارة الخارجية وأراحوا يحلون شفرتها ، وكانت برقية طويلة وبذلك وضع أنها ليست موافقة تامة منهم على مقترحات اللنبي • وانتظر نحو حتى اذا أدرك أنه مستحيل أن يتم حل شفرتها قبل الساعة الخامسة قرر أن يمضي في تنفيذ انذاره بغير تردد فسار - ببذلة الرمادية الفسادية - بين حرسه من اللانسز يقصده رئيس الوزراء ، وكان مكتبه في مواجهة دار مجلس النواب حيث راح النواب يتجمعون عليه انتظارا لفتح الجلسة ونفذ أن تلقى من الفرسان تحيتهم وصدج موسيقاهم دخل اللنبي الى غرفة رئيس الوزراء ثم قرأ علية بالانجليزية مطالبه وترك له نسخة منها بالفرنسية ثم عاد الى دارة » •

● ورغبة في اعطاء صورة كاملة عن الحياة السياسية في مصر بعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ تستأذن في الاستعانة برأى كاتب أوروبى مستنير هو مارسيل كولومب ، الذى لعب دورا هاما في الحركة الاشتراكية في الشرق الأوسط والذى قسم - وبحق - دراسات مستنيرة ، وناضجة عن فترة هامة من فترات تاريخنا المعاصر : يقول مارسيل كولومب : ابتداء من عام ١٩٢٤ وحتى عام ١٩٣٦ لم يحتل الوفد منصة الحكم الا لمدة تقل عن عامين من مارس ١٩٢٤ الى ديسمبر ١٩٢٤ ، ومرة ثانية وعلى فترتين برئاسة مصطفى النحاس باشا ، أولاها من مارس الى يونيو ١٩٢٨ والثانية من يناير الى يونيو ١٩٣٠ وهكذا يتبين لنا أن أى مجلس نيابى لم يستطع ان يكمل دورنه ومدتها خمس سنوات كما حددها الدستور ولذلك فان المورات البرلمانية التى انتهت دون حدوث أزمة دستورية قضها فجأة قبل الموعد المحدد لقضها من الأمور النادرة •

ويشير مارسيل الى أن سعد زغلول منذ وصوله الى الحكم أعلن عن استعداده لأن يبدأ مع بريطانيا العظمى مفاوضات حرية من كل القيود ، وكان عليه بعد ذلك أن يؤكد فى مجلس النواب أنه بوصفه رئيسا للوزراء سيواصل تنضله من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى سبق أن استنكره بوصفه رئيسا للوفد •

وقد شهد نوفمبر ١٩٢٤ أول صراع بين الملك ومجلس الوزراء ، فقد تصور رئيس مجلس الوزراء - سعد زغلول باشا - باسم الدستور أن بمقدوره أن يطبع فى أن يفرض على القصر سلطة اشرافه على تعيين كبار موظفى البلاط وقدم سعد استقالته فى ١٥ نوفمبر وعلى الفور اجتمع مجلس البرلمان وجدد الثقة به واجتاحت المظاهرات شوارع القاهرة متجهة نحو قصر عابدين ، وتوجه وفد من مجلس الشيوخ لمقابلة الملك الذى اضطر فى النهاية الى أن يرضخ وأن يقبل

الاقتصار على حدود دوره كحاكم دستوري ليست لأرائه التي تتصل بشئون الدولة فاعلية إلا إذا صادق عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء المختصون ، وأعلن سعد زغلول للجماهير التي كانت تهتف له انه قد يبقى في السلطة بفضل الله وإرادة الأمة ، أما الأمر كذلك فانه ل يبدو الآن أن الوضع الداخلي في مصر جد مناسب لتدخل من جانب بريطانيا العظمى تدخل كأنما قد حدث بكل ما فيه من شدة وحزم كافيين لتخدم بطريقة مباشرة قضية الملك بتخليصه من رئيس وزارة مشاغب ومتصب دون أن يكون عليه - على الملك - أن يتحمل أمام الرأي العام مسئولية الأزمات الوزارية ، وحسب المعلومات التي لدينا الآن فليس ثمة ما يمكن أن يسمح لنا بأن نؤكد وجود اتفاق ولو ضمنى بين الملك فؤاد والورد اللبني ومع هذا فمن الممكن الافتراض بأن التوتر بين الملك فؤاد ومجلس الوزراء لم يكن منبت الصلة كلية بالتشدد والعنف في السياسة البريطانية الذي أعقب اغتيال سير لي ستاك الحاكم العام للسودان والمأجور بالجيش الإنجليزي وسردار الجيش المصري .

وهنا نقطة غامضة معتة بطريقة تبدو ولو أن بريطانيا العظمى كانت متاكدة ان بإمكانها أن تعتمد على صمت القصر ، وموافقة على قيامها - قيام بريطانيا العظمى - بتوجيه ضربة قاصمة للوطنية المصرية التي كان زعيمها بالنسبة البريطانية خصما صعب المراس ، كما لو كان بالنسبة للملك حكومة تشدد وتتسك بروح الدستور ونصه .

● وعن أحمد زيور باشا يقول مارسيل كولومب : هو رجل مسالم ، لطيف ولين العريكة يأخذ الناس والأشياء بشكل تهكمى مرح ، لكنه كان في نفس الوقت أقل صلاحية مما يلزم لكي يلعب الدور الذي فرض عليه ولذلك لم ينتج في أن يحول دون حدوث الانقسامات التي سرعان ما بدت لتهدد الحكومة ذلك أن آراء ومقاصم حزبي الأحرار الدستوريين والاتحاد بالرغم من الرغبة المشتركة التي تحركها وهي تفتيت نفوذ الوفد كانت غير متفقة الى حد لا يمكن منه دوام الوفاق الذي قام بينهما ، فالاتحاديون المتفوقون حول رئيس الديوان الملكي لم يروا في الصراع ضد الوفد الا خطوة أولى نحو إعادة قيام الحكم الفردي في مصر ، وحيث أنهم يعيشون في كنف القصر ، فقد كان حكم القصر هو ما كانوا يعملون على تدعيمه هادقين بذلك الى ضمان استمرارها في السلطة . لذلك تحملوا على مضض أن يوجد بينهم ثلاثة من الوزراء الذين لا يشاركونهم لا وجهات نظرهم السياسية ولا مطامحهم البعيدة . أما عن الآخرين - الأحرار - فلم يكن اغفال الدستور في الواقع بالنسبة إليهم في ديسمبر ١٩٢٤ سوى إجراء وقتي فرضته الظروف ، لكن الدستور سوف يعود حتما بمجرد أن تستج الفرصة ويسمح الوضع الداخلي في مصر بعودة الحياة انشائية . ولهذا السبب فقد ساورهم شيء من القلق وهم يوافقون على حل

مجلس النواب للمرة الثانية ، كما زاد تأخير إصدار قانون الانتخابات وكذا القيود التي وضعت على حرية الصحافة في يولية ١٩٢٥ من معارضتهم وبالإضافة الى ذلك فإن سلطة رئيس الديوان الملكي المتزايدة والنفوذ الذي كان يمارسه على بعض المصالح الحكومية وتصرفات المالية التي اتفقت فيها ، كل ذلك مما جعلهم يتحملون من ائتلاف كان يتأكد لهم يوما بعد يوم وبشكل ملموس أنه أكثر اضرارا بمصالح حزبهم وبمصالح مصر من « ديكتاتورية الوفد البرلمانية » .



● وبعد سفر رئيس الوزراء في بداية صيف عام ١٩٢٥ زادت الخلافات للدرجة ملموسة وفرض يحيى إبراهيم باشا - الذي أصبح رئيسا للوزراء بالنيابة - على مصر « وزارة قصر » حقيقية ، حتى أن الأحرار الدستوريين لم يستطيعوا أن يقنعوا أنفسهم بقبول ادانة هيئة كبار علماء الأزهر للشيخ علي عبد الرازق الذي ألق كتابا عن « الاسلام وأصول الحكم » عد مخالفا للشريعة الاسلامية فعندما تباطأ وزير العدل عبد العزيز فهمي باشا في إصدار الأمر بعزل الشيخ علي عبد الرازق من وظيفته في القضاء الشرعي قسم رئيس الوزراء استقالته ، لكن رفضها الملك . وللخروج من الأزمة أصدر الملك مرسوما بإقالة وزير العدل الذي اتهم في حميته الدينية . وعندما أصبح وزراء الأحرار الدستوريين الآخرين وحيدين في غيبة رئيسهما استقالا وجرا معهما اسماعيل صدقي باشا الذي كان في ذلك الوقت في باريس وأرسل استقالته لتفراغيا . وبذلك انفض الائتلاف .



● وعين الملك في المناصب التي خلت في ١٢ سبتمبر - ودون انتظار لعودة زيور باشا - رجالا معروفين على وجه الخصوص بولانهم لقضيته ، وبذلك فقدت الحكومة أكثر أعضائها تمثيلا للأمة ، ولم تعد الحكومة المشكلة الآن من وزراء اتحاديين صرف سوى أداة في يد الملك ، إذ انتهى - على الأقل - ما كن يحيط بتشكيلها من غموض ، واتخذ الصراع ضد الوفد شكلا سافرا ، فكل ما ينبغي على الحكومة الآن عمله هو أن تهء القرصة التي تسمح للملك بإعادة تأكيد سلطته عن طريق وزارة موالية تماما لوجهات نظره . ولم يكن ثمة ما يمكن أن يعيد الوحدة الى كل الأحزاب السياسية أكثر من هذا . وعلى الفور لم يتردد لا الأحرار الدستوريين ولا اسماعيل صدقي في التقرب الى (أعداء الأيس) وفي ضم جهودهم الى جهود الآخرين لغرض الصراع ضد حكومة ليس لها نفوذ داخل البلاد بل تستمر في الحكم بإرادة الملك وحدها ، صراع تحتم أن يكون الهدف منه هو إعادة الحياة البرلمانية الى البلاد - وكان هذا في النهاية ما تحتم حدوثه - ففي فبراير سنة ١٩٢٦ أعيد قانون انتخابات ١٩٢٣ وفي مايو انتهت الانتخابات بثالث انتصار ممو للوفد وقسم زيور باشا استقالته في ٧ يونية

وكان على الملك فؤاد أن يقبلها مغترفا هذه المرة بالهزيمة في أولى محاولاته لأحيا تلك الأتمة الخوئي التي قرر فيها جده محمد على مؤسس الأسرة الحاكمة مضير مصر باعتبارها ملكا مستجدا .

● ويقول مارسيل كولومب ان لورد لويد ، المعتمد البريطاني الجديد - ذلك الموظف الكبير وحاكم العالم السابق لبومباي ، والذي كان يجب أن يحيط نفسه بالابهة والملكية ، تظاهر بالعودة الى الوسائل التي اتبعها اللورد كرومر بنجاح ، كما كان يشك كثيرا في أن تكون الوطنية المصرية . قد استطاعت ان تفيد من الأحداث السابقة . وفي يوم ٢٥ مايو وبعد ثلاثة أيام فقط من الانتخابات جرات محكمة الجنائيات العليا بالقاهرة التي كانت تتكون من قاضيين تحت رئاسة القاضي الانجليزي كرشو Kenhow سبعة متهمين من بينهم وزيران وفديان سابقان كان يشتبه في تورطهم في عدد من حوادث الاغتيال التي ارتكبت في عام ١٩٢٢ ضد البريطانيين ورات لندن في هذا أن الوطنيين المصريين لم يدركوا كما ينبغي قيمة الفرص التي تتاح - هكذا قال مارسيل كولومب - فأتخذت الاحتياطات اللازمة على الفور ، وفي ٣٠ مايو اجتمع لورد لويد مع سعد زغلول طويلا وغداة ذلك درس مجلس وزراء لندن التقارير الواردة من القاهرة ثم تقرر ارسال مدمرة الى مياه الاسكندرية ، وفي ٢ يولية عبرت الحكومة البريطانية في مذكرة منها الى مصر عن تحفظاتها على الحكم الذي أصدرته محكمة الجنائيات العليا وأكدت من جديد « كامل حريتها في اتخاذ أية اجراءات تراها مناسبة في المستقبل وتسمح لها بالقيام بالالتزامات المفروضة عليها لسلامة وأمن الأجانب في مصر » . وفي نفس اليوم قدم القاضي كرشو استقالته معلنا بمحركته الاستمرارية تلك عن احتجاجه على « الأخطاء القانونية » التي وقع فيها زميلاه المصريان .

وتجنب سعد زغلول الأتمة التي كانت تبسب بوادها وضرف النظر عن تولى رئاسة مجلس الوزراء حقه الطبيعي .

والج على عدلي باشا في أن يشكل الوزارة الجديدة التي دخلها ستة من الوفديين وثلاثة من الأحرار الدستوريين ومستقل واحد . . ولكنه لم يلبث طويلا اذ استقال في ١٩ ابريل ١٩٢٧ وولى بمعه الوزارة عبد الخالق ثروت باشا وزير الخارجية في وزارة عدلي يكن باشا المستقيلة .

ويقدر مارسيل كولومب الى أن النائب الوطني عبد الحميد سيفيد قد وجه سؤالا في البرلمان لمعرفة ما اذا كان منحيها أن تمثل إنجلترا بقصر ، لم يلقنم اوراق اعتاده لأن واذا كان صحيحا فكيف سباع للحكومة أن تسنكت على ذلك و . و .

وكان بعض الأعيان قد وجهوا دعوة الى لورد لويد لزيارة المنيا ، فلبى الدعوة في ٣٠ ابريل وقوبلت الزيارة بعاصفة من الاستهجان ووصفت بأنها

انتحاز سياسي وأخلاقي ووصفه عار. لانتمحي وخيانة عظمى ، ووجهت اتهامات بالقة الى أعيان النيا الذين وجهوا الدعوة ، وغاملوا المعتمد البريطاني في مصر ، وكأنه ملك غير منوج ، وأكفهر الجو السياسي ، وسيرت المظاهرات وما ان اقترحت لجنة الشئون الحربية بمجلس النواب زيادة عدد الجيش وتقليل السلطات الواسعة المخولة لسينكس باشا المتشئ العام للجيش المصري الذي كان يقوم بأعمال السردار وان لم يحمل اللقب ، حتى تدخل لويد وصدرت الأوامر لثلاث سفن حربية بريطانية بالتوجه الى المياه المصرية ، اثنتان بالاسكندرية والثالثة في بورسعيد ، وأعلنت وزارة ثروت باشا برأسها للعاصفة وجمدت تعيين سينكس باشا ، لمدة ثلاث سنوات مع منحه لقب فريق ، ثم بدأت المفاوضات المصرية البريطانية التي انتهت بالقفل وباستقالة ثروت باشا ، وكانت وزارة النحاس التي ووجهت أيضا بالعديد من الأزمات من بينها وعلى سبيل أمثال لا الحصر أزمة قانون الاجتماعات ، وكان مجلس النواب قد بدأ مناقشة قانون خاصا بالاجتماعات العامة ومظاهرات الشوارع في الطرق العمومية وكان لدى الوزراء حينئذ أسباب تدعوها الى ان توضح ان هذا القانون لم يكن بالشئ الجديد ، فقد سبق اعلانه في مايو ١٩٢٣ ، في الفترة ما بين اعلان الدستور ووضع موضع التنفيذ . وكان قد قدم بعد ذلك للتصويت عليه ، ووفق عليه في نهاية عام ١٩٢٧ مع بعض تعديلات أهمها الحد من تدخل رجال البوليس في الاجتماعات العامة . ولكن نتيجة لخطأ في الاجراءات اقتضى الأمر إعادة القانون الى مجلس الشيوخ في بداية عام ١٩٢٨ . وهنا فقط اكتشفت الحكومة البريطانية فجأة ان في الأمر خرقا لتصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ وتبدلت مذكرات ، وتلقت سفن الاسطول البريطاني المراقبة في مالطة الأمر بالتوجه الى المياه المصرية وفي ٤ أبريل أرسلت لندن الى القاهرة تذكرا بالتعطلات الأربع الواردة في تصريح ١٩٢٢ والتي تحتفظ الحكومة البريطانية بتوليبتها بصورة مطلقة . ورغم ذلك فقد أدرج مشروع القانون في جدول أعمال لمجلس الشيوخ وقضت جاب المناقشة فيه ٣٠ أبريل وفي عشية ذلك اليوم وجهت بريطانيا لمصر انذارا بطلب فيه من رئيس مجلس الوزراء ان يتخذ في الحال الاجراءات اللازمة لمنع مشروع القانون المنظم للاجتماعات العامة والمظاهرات من ان يصبح قانونا وأن يقدم يوم ٢ مايو قبل الساعة السابعة مساء . تأكيدا كتابيا قاطعا بأنه لن يستمر في نظر هذا المشروع والا فان بريطانيا العظمى تعد نفسها حرة في أن تقوم بأي عمل ترى أن الحالة تستدعيه .

● وعن رضوخ النحاس باشا للانذار البريطاني يقول مارسيل كولومب بالحرف الواحد :

ولما كان مصطفى النحاس باشا قد أفاد من درس عام ١٩٢٤ فقد تراجع ووافق مجلس الشيوخ بناء على طلب من رئيس الوزراء على تأجيل المناقشات

حتى دور انعقاده التالي . وهكذا فشلت الخطة ، وعلى ذلك فلم يكن ثمة ما يمنع من عودة المشكلة من جديد فيما لو لم يتخذ الملك فؤاد زمام المبادرة منتهزا فرصة التوتر الناشب بين القاهرة ولندن والخلاف الذي دب فجأة بين الأحزاب المؤتلفة في الحكم ليطلب الى رئيس وزرائه تقديم استقالته وحين رفض ذلك أقاله الملك وعهد الى رئيس حزب الأحرار الدستوريين محمد محمود باشا بمهمة تشكيل الحكومة الجديدة ثم اتبع هذا الاجراء باجراءات أخرى مكملة أعطته في الواقع شكل انقلاب قصر حقيقي . ففي ٣٠ يونية ١٩٢٨ تأجل انعقاد البرلمان بمجلسيه لمدة شهر وفي ١٨ يولية أعلن حله لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد وأوقف تطبيق المادتين ٨٩ و ١٥٥ من الدستور ثم المادة ١٥٧ والفقرة الأخيرة من المادة ١٥ وقد أوضح هذا الاجراء العنيف نية الملك وعزمه على أن يعمل خارج نطاق البرلمان وفي غيبته .

ويحمل مارسيل كولومب السراى ودار المعتمد البريطاني مسئولية ما حدث ويركز على خشونة خطاب الاقالة التي جاءت مخالفة للمألوف .

ويشير الى أن محمد محمود الذى ولى الوزارة الجديدة بعد اقالة الوزارة فُصل في مهمته ، كما فُصل من قبل زيور باشا .

ويقول أن بريطانيا هي التي أجهضت وزارة محمد محمود وأجبرت الملك - حزضا منها على الوصول الى معاهدة مصرية بريطانية يوقعها حزب الأغلبية - على أن يعدل عن إقامة نظام فردى ، يعمل لصالحه .

ويؤكد مارسيل ان بريطانيا العظمى وجدت نفسها تتيج للوفد من جديد أن ينتصر ويعود الى الحكم .

لقد ولى عدل يكن باشا الحكم وأجرت وزارته الانتخابات حيث حصل الوفد على ١٩٨ مقعدا من ٢٣٢ ، واستسلم الملك فطلب الى مصطفى النحاس أن يشكل وزارة جديدة لم تصمد طويلا ، فاستقالت بسبب السودان . و . و .

● وكذلك على وحدة المشاعر والمواطف بين كل أبناء الأمة العربية تجاه مصر تسوق مثلا يحمل في طياته أقوى الأدلة على وحدة الأمة العربية : مات سعد زغلول في ٢٧ أغسطس ١٩٢٧ ، ولم تكن وفاته رزوا للشعب المصرى وحسب ، ولكن للأمة العربية كلها : فى العراق مثلا ، أقيمت عشرات من حفلات التأبين فى العاصمة العراقية ، بغداد . وفى كثير من المدن الكبرى كالموصل ، والبصرة والنجف وكربلاء .

وتبارى السياسيون والشعراء والأدباء فى الافاضة عن مشاعرهم تجاه سعد زغلول ، وكانت سلطات الاحتلال فى العراق وإذناؤها وعملاؤها ، تنظر الى هذه الاحتفالات نظرة كلها ريبة وحقد ، وتحزن حتى أن أحد خطباء حفل من تلك

الحفلات وهو الأستاذ رفاييل عطى ، وكان يعمل في وزارة الداخلية الملاحقا
لديوان الرسائل ، ما كان ينتهى من لقاء خطبته في ذلك الحقل مؤتبا سعد زغلول
حتى صدر قرار بفصله نهائيا من عمله .

وكان ذلك الفصل خيرا وبركة على الأستاذ رفاييل ، فما أن فصل من عمله
في وزارة الداخلية ، حتى تفرغ للصحافة ، ليصبح واحدا من أشهر الصحفيين
المراقبيين .

ومما يجتر بي أن أذكره ان الكاتب العراقي خلف شوقي أمين الداودى
يأيد بجمع العديد من القصائد ، والكلمات التي ألقيت في الاحتفالات بذكرى
سعد زغلول والتي نشرت في كثير من الصحف المراقية وغيرها ، جميعها في
كتاب أسماه ذكرى سعد زغلول والتي نشرت في العراق وقامت المكتبة الوطنية
في بغداد بطبع هذا الكتاب على نفقتها .

وقد قدم الكاتب لكتابه بكلمة رقيقة قال فيها : قلب مصر ، ينطق للمرة
الرابعة : المرة الأولى يوم تنفيذ الحكم في مسجونى دفسواى والثانية يوم
الاحتفال بجنائزة مصطفى كامل والثالثة يوم وفاة البطل محمد فريد أما اليوم
(٢٣ أغسطس) (آب) ١٩٢٧ فقد خفق قلب مصر للمرة الرابعة يوم نعى
العام ، سعدا .

وقد ترجم لحياة سعد الأستاذ رفاييل عطى ، واشترك في تأليفه ،
الأستاذ عبد الرزاق الناصري وعطا عوم ، ومظفر الزهاوى وكمال الزهير ورووف
خطاب والآنسة ف . ح ، ويوسف وجب ، وعلى محمود ، وسليمان قصي سعيد .
الحاج ثابت وإبراهيم حليمى عطا .

وضم الكتاب عشرات من القصائد في مقدمتها قصائد جميل سندقى
الزهاوى ، ومصطفى جواد ، ومحمد على الشيخ يعقوب وأكرم أحمد وإبراهيم آدم
الزهاوى وخضر عباس الطائى ، وعبد الحسين الآزرى ورياب الكاظمى ،
ولجميل صدقى الزهاوى في هذا الكتاب أكثر من قصيدة كان مطلع أولها :

لقد كان سعد خير قزم مجاهد ولكن سعدا قد مضى غير عائد
وكان لجيش الحق في مصر قائدا قهر وظل الجيش من غير قائد
وكان مطلع ثانيها :

كذبنا الحياة فهي تداجى وأرى الموت واضح المنهاج
وفيها

كثير الحزن في العراق لسعد فهو في ماتم على البعد شاجى
شاركت بغداد الكنانة فيه فهي في لهف مثلها وهيأج

ان سيدا مصر ، مصر لسعد
وقد تفتى كلاهما بلبان النيل
كشفتين في الهوى والغناج
حتى تضابها في المزاج
وقد جاء في القصيدة الثالثة :

فوجئت موير بالني فكدت أرضها من هول الجباب
وكانت قصيدة بشارة للفندي الحورى صاحب جريدة البرق قد اختارها
أديبا لبنان في اجتماعهم بنقابة الصحافة لتلقى باسمهم فى حفل الأربعين لتفريد
المبرق العظيم سبعة زغلول باشا وقد جاء فيها :

قالوا دعت مصر دمياء فقلت لهم
قالوا أشد وأدمى قلت وبحكم
هل غيض النيل أم هل زلزل الهرم
اذن لقد مات سعد وانطوى العلم
تنبؤوا كائن زغلول أيا لهم
ثم لا تقولون ان العرب قاطبة

وكان شاعر لبنان العظيم شل ملاط قد قال فى سعد :

نمي النماء لنا سعد فروعنا
ومر بالهرمين النيل ملتها
كانيا الجمر فى اضلاع واديه
فى الشرق ضمنت عل سعد مآقيه
لا مصر جفت مآقيها ولا بلد

الى أن يقول :

يا أم مصر ، وبنت الأكرمين بدا
هيئات ينسى ولن ينسى صفيته
وزوج سعد التى تبكى تنائيه
بيت صفية ركن من مبانیه
قد رافقت سعد فى أيام محنته
يا سعد قل لى وذابت حين قالها
وشباطرته ولوبا فى مايقاميه
لنا انتهت وأغوى فى ديانیه

وكان شاعر القطرين ، خليل مطران قد قال فى سعد

صفية الطهر آتاك الجهاد حل
لك الجالان فى خلق وفى خلق
لم تؤتها فى الحدور الأنفس السقم
وزينتاك بكل منهما تؤم

وما دمتا قيد تجدثنا عن الشعر فأننى أذكر ما قاله أحمد شوقي فى رثاء
ثروت باشا حيث قال :

يموت فى الغاب أو فى غيره الأسد
قد غيب الثرب جسدا لايقام بها
كل البلاد ومصاد حين تصد
كانت على جنات الفرق تنقد

الى انه يقول :

ياثروة الوطن الفسالي كفى عذلة
لم يطفك الحكم في شتى مظاهره
تنظرو على الله والتاريخ في ثقة
للفناس انك كنز في الثرى بيد
ولا استخفك لين الميش والرخلة
ترجو فتقدم أو تخشى فتتند

أما عبد المحسن الكاظمي شاعر العراق العظيم فقد قال في سعد أرواح
قضاياه بعد عام من وفاة سيده ومنها :

ولي القبحاء فقال شاهد عدله
ان التي فتحت بفضل جهاده
دار النياية ليس تبنى بإيمه
لم يرض علم والحياة عزيزة
واذا الحوادث خص مصر لهيبها
عم العراق شرارها والفساد

عبثوا بأجيكلم إشرائع واعتدوا
خلوا بالفسهم وقالوا حطلة
هل جلاز عبد الله أمر متافق
ولربما خضع الأخس تزلفا

الى ان يقول :

ومن المصائب والمصائب جمه
ذو المعنى يصبح بيننا متكلما
وصبو صو الإصغار مها حاولوا
والصف سيل على الرقاب جنباما
وفصيحنا لا يستطيع كلاما
أن يجبلوا أصغارهم أرقاما

ورغبة منها في اتاحة الفرصة للرأي الآخر بعد أن طال حديثنا ، في مجلة
الكتاب وفيما سبق عن الرأي الذي تؤيد به والذي نسلّم يصبح - نترك المجال -
مرة أخرى لاسماعيل صدقي ليتحدث وبأسهاب عن حكمه ، ابتداء من عام ١٩٣٠
خاصة وأن رأى اسماعيل صدقي باشا في هذا الموضوع ظل باستمرار محتجبا
وغير معروف - يقول صدقي باشا :

كانت الرغبة متجهة الى اختياري لتأليف الوزارة على أثرقالة النجاسي
باشا في يوليو ١٩٢٨ وخوطبت في ذلك خطابه شبه رسمي وتحيات لتأليفها
ووضعت أسماء الوزراء الذين وقع عليهم اختياري ليعتارفوا معي :

وكان المندوب السامي البريطاني في ذلك الحين هو لورد جورج لويد وكان من الطبيعي أن يكون أميل إلى شخص تربى في إنجلترا كمحمد محمود باشا بتأثير البيئة العلمية الواحة والمدرسة الانجليزية الواحدة وقد أدت المشاورات العلمية إلى اختيار محمد محمود باشا لتأليف الوزارة *

وفي مساء ٢٦ يوليو من تلك السنة بينما أنا منتظر في بيتي الدعوة إلى القصر فوجئت بالتليفون بالقرار الجديد *

كان اللورد جورج لويد - كما يقول اسماعيل صدقي باشا - قد نقل إلى إنجلترا وحل محله في مصر سير برسي لورين ، وكان المندوب السامي الجديد يختلف عن سلفه بأنه سياسي يمتاز بالمرونة *

جاءت وزارة محمد محمود باشا وكان هدفها أن تلقى على الأتوقراطية البرلمانية التي أقامها دستور ١٩٢٣ بطفيان الاكثرية على الأقلية فاستقر الرأي عندها على أن تؤجل الحياة انبيايه وتوقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد فاصبحت البلاد بذلك تحكم حكما غير برلماني *

ولم تعمر وزارة محمد محمود باشا طويلا فقه استقالت في أكتوبر ١٩٢٩ وخلفتها وزارة المرحوم علي يكن باشا الثالثة وكانت وزارة انتقال أعقبتها وزارة النحاس باشا ، ولكن هذه الوزارة لم تلبث غير خمسة أشهر وثمانية عشر يوما واستقالت في يونيو ١٩٣٠ على أثر عدم نجاحها في مفاوضات هندرسون *

وفي اليوم الذي استقالت فيه وزارة النحاس باشا قابلني زكي الأبراشي باشا في نادي محمد علي ونقل إلى رغبة الملك فؤاد في دعوتي لتأليف الوزارة لرجوته أن يبلغ جلالة ما يأتي : انني أفسر بقله جلالة ، ولكنني أود أن أخبره أنه إذا تم اختياري لهذا المركز الخطير فستكون سياستي أن أمحو الماضي بما له ، وما عليه وأن أنظم الحياة النيابية تنظيما جديدا يتفق ورأى في الدستور واستقرار الحكم .. فنقل الأبراشي باشا ذلك إلى جلالة الملك ثم عاد فأبلغني ارتياح جلالة إلى هذه السياسة ، وتم تعييني لتأليف الوزارة فأخضت في اختيار زملائي وخطبت بعض أصدقائي من المستقلين والاحرار الدستوريين وحزب الاتحاد وكنت انتظر من الاحرار الدستوريين أن يتعاونوا معي فرفض محمد محمود باشا و .. و *

وذعيت اليه أنا وعلى ماهر باشا وتحدثت معه في ذلك والفضيت اليه بأنني جئت لنفس الغرض الذي ألف وزارته عام ١٩٢٨ من أجله مع اختلاف في الطريقة والأسلوب وعاهدته أمام بعض زملائنا أن أترك الحكم بعد أداء رسالتي وتحقيق هذا الغرض ، وقلت له بالنص : اني عابر سبيل ومعنى انتهت مهمتي في القضاء على الغرض تخليت عن الوزارة *

فأصر محمد محمود باشا على موقفه ، وأبى أن يتعاون معي فسمحت لنفسى أن أتجه الى بعض رجاله فانضم الى منهم حافظ عفيفى باشا مستقلا عن الأحزاب، وبعد أن اخترت زملائي استأذنتهم وتركهم فى منزل ريشا إقبال المندوب السامى البريطانى سيد برسى لورين للتحلى معى فى بعض الشؤون السياسية وقد أبلغته فى هذه المقابلة نبأ تكليفى بتأليف الوزارة ولم يكن حتى هذه الساعة قد وصله النبأ ، فقال مساعدته : اننى لا أعلم شيئا قبل الآن ، عن هذا التكليف ولكننى أرى أنك آتيت فى وقت غير مناسب .

فقلت له : لماذا ؟ فأجاب لآننى أمضيت نحو شهر فى مفاوضة زعماء الأغلبية فوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا وكان أمل أن نجد المخرج للوصول الى اتفاق ، وأبديت له استعدادى للتفاوض معه . وقال لى المندوب السامى : مادام الملك يؤاد قد كلفكم بتأليف الوزارة فلا اعتراض لى على ذلك وعدت لى زملايى وكنت قد تفويت عنهم مدة طويلة حتى قلقوا فأخبرتهم بما حدث .

● ويقول اسماعيل صدقى انه — بعد أن أجل انعقاد البرلمان شهرا — لم يكن ينتظر أن تكون المعارضة تشبه حربا أهلية مبعثها كراسى الحكم ولكن للأسف حدثت حوادث مؤلمة سواء فى القاهرة أو فى الاسكندرية أو بعض مدن الريف ولم يكن للحكومة فيها الا المحافظة على النظام ، ومنع الماثنين من الاخل بالامن وتحلى القوانين .

وعلى الرغم مما كان يدبره البعض من أعمال لا تتفق ومصصلحة البلاد فقد استطعت وقتئذ أن أحافظ على هبة الحكومة وأن أقضى على الاضطراب .

ويقول صدقى باشا أنه فى ١٦ يوليو ١٩٢٠ صرح مستر ماكدونالد رئيس الوزارة البريطانية بأن بريطانيا تلتزم — فى الألفة الدستورية فى مصر — الحياد الدقيق — ونظرا للحوادث التى وقعت بمصر وقد أرسلت التعليمات الى المندوب السامى لتبليغ صدقى باشا أنه لا بد أن نعلمه مسئولنا عن حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم فى مصر كما كلف السير برسى لورين أيضا بأن يبلغ النحاس باشا أنه يجب أن تحل مشاكل مصر الداخلية دون أن تتعرض أرواح الأجانب للخطر واننا نعلمه كذلك مسئولنا مع الحكومة ، وقد ورد صدقى باشا مؤكدا أن هذا التبليغ الخاص بمسألة مصرية داخلية فيه عنوان على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ويؤكد أيضا أن المحافظة على أرواح الأجانب فى مصر ، من مسئوليات الحكومة المصرية ولم يبق الا أن أرجو مساعدتكم أن تعرضوا للحكومة البريطانية عما تراه الحكومة المصرية فى عبارة التبليغ التى تشير الى مسئولية غيرها ، فانها وإن كانت لم يهمل طبعاً الا الحرص على أزواج الأجانب وأموالهم قد تحمل على أنها غض من سلطان الحكومة القائمة ، وتشكيك فى انفرادها بالمسئولية وهى وحدها

التي تسأل عن حالة البلاد وتخطب في هذا الشأن فيجر ذلك الى ما قصد اليه من تلك الإشارة مما قد يعيق من قوة التدابير التي تقضى بها إعادة النظام .

● وعن الدستور الجديد الذي أصدره اسماعيل صدقي باشا يقول صدقي باشا : لا أراني مسرفا اذا قلت ان فريق الاوتوقراطية كان قد جرب عدة مرات في الحكم فأبدى فيها عجزا وأوشك أن يلحق في كل مرة بالبلاد وسمعتها ضررا بليغا ولا شك أن داء البلاد الويل كان في ذلك الحين ، طغيان فئة اتخذت من الدعاية التي ننشرها بين الناعبين والتواب جميعا سسببا محدودا للحكم والتحكم فان هي أقصيت عن الحكم حاولت استثارة عطف الجماهير بدعوى اضطلاعها لدفاعها تارة عن استقلال البلاد وعن الدستور تارة أخرى فهي في سبيل مصلحتها الخاصة كانت تصرف البلاد عن سبيل الخير وتشغلها عن حل مشاكلها واصلاح شؤونها .

اذلك رأيت أن مصلحة البلاد الكبرى تفرض على القائمين على إقدارها أن يمسحوا الماضي بما له وما عليه وأن يصدر دستور جديد ، يستفتح به صفحة جديدة في تاريخها الحديث وإذا كانت الضرورات الجأتني الى انتهاز هذا السبيل ، فالتاريخ العام للحياة النيابية حافل بمثل هذه الظاهرة : ظاهرة إبدال دستور بدستور .

● وقد وضع نسيم باشا - وكان وقتئذ رئيسا للديوان الملكي - مذكرة ضمنها عدة ملاحظات على بعض مواد الدستور المقترح ولكن الملك لم يوافق على هذه الملاحظات وكان يميل الى استقرار الحكم .

واستطعت في خلال الفترة التي حكمت فيها بعد صدور الدستور الجديد أن أقوم بأعمال هامة في الاصلاح العام ، مازالت آثاره حتى الآن سواء في نواحي الاصلاح الزراعي ومشروعات الصرف والرى وتعمية خزان أسوان أو في الاصلاح العمراني كإقامة الجسور وتجميل المدن ، وإنشاء طرق الكورنيش بالإسكندرية ، أو في الاصلاح الاقتصادي كمالجأة الأزمة الاقتصادية والعمل لتخفيف وطأتها في مصر بعد تدابير لا تزال بقية آثارها ولا يخفى أن الأزمة التي كانت قائمة لم تكن مصرية فحسب ، بل كانت أزمة عالمية لم يشهد العالم مثلها فعملت على الأخذ بيد السكان فقراء وموسرين ، من كان أثر هذه الأزمة واقعا عليهم أكثر من غيرهم وهم المزارعون ، فعملت على إبعاد أيدي المرابين عنهم وأكثرهم من الأجانب وقد دام أثره الطيب الصالح حتى وقتنا الحاضر .

● وعن الذين لم يؤيدوه من حزب الأحرار الدستوريين قال : ومن العجيب ان الباقين من الأحرار الدستوريين اتلفوا مع الوفد وكانو قد عانوا منه ما عانوه بحجة أنني اعتديت على دستور ١٩٢٣ .

وفاتهم أنهم هم الذين أجلوا الحياة النيابية وأوقفوا الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد وحكموا البلاد أربعة عشر شهرا حكما وصغوه هم بأنه حكم ديكتاتوري .

● وعن نظام اسماعيل صدقي قال مارسيل كولومب : عندما قدم مصطفى النحاس استقالته في ١٧ يونيو ١٩٣٠ طنت السراى أن فرصتها قد حانت وكانت تدخر لاسماعيل صدقي مهمة إلغاء دستور ١٩٢٣ وإعطاء مصر بموافقة بريطانيا العظمى دستورا ، وقانون انتخابات جديدين .

ومع ذلك فإن هذه المحاولة الأخيرة لم تصمد لاختبار الزمن - وهو بالغ القسوة بالنسبة الى حكومة تركز على قوة الشرطة والجيش ولا تكثر لمعارضة الوفد التي تحظى بأغلبية برلمانية كبيرة للغاية انضم اليها الأحرار الدستوريون الذين ظلوا أوفياء لسياسة التوازن بين القوى المتصارعة ، كما كان العهد الجديد يتضمن نقاط ضعفه التي عجلت هي وعدم شعبيته بانسحابه فقد تفجرت فضائح مالية مست بعض الوزراء المشتركين في الحكم ثم حدث ما هو أخطر اذ لم يتردد اسماعيل صدقي صانع الدستور - الذي كان الهدف الاساسى منه تقوية سلطات العرش - في أن يصطلم بتزايد سلطات الملك فقد تولت في سياق الأحداث اليومية أمور وخلافات أدت برئيس الوزراء الى الاستقالة من منصبه في سبتمبر ١٩٣٣ بعد عهد شبه ديكتاتوري استمر في الحكم لما يقرب من تسعة وثلاثين شهرا . وكان ذلك بمثابة اداة ضمنية لنظام ١٩٣٠ وجهها اليه نفس الرجل الذي كان يعد محركه الأول طيلة ثلاث سنوات . عندئذ وغداة استقالة الوزراء التايمين لحزب الأحرار الدستوريين وكما حدث عام ١٩٢٥ بدأت السراى تمارس ديكتاتورية شبه مطلقة من خلال حكومة لا قوة لها ولا نفوذ يشغل مقاعدها تحت رئاسة عبد الفتاح يحيى باشا وزراء يتنون لحزب الاتحاد . ولم يتردد اسماعيل صدقي باشا نفسه في أن يضم صوته الى أصوات المعارضة القائمة على الوفديين والأحرار الدستوريين . وساد القلق الرأى العام وانفجرت فضائح مالية جديدة . وفى مجلس النواب ارتفعت أصوات تطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية وأتهم وزيران كان يساندتهما موظف كبير غير مسئول بالسراى يشغل منصب مدير القصور والخاصة الملكية هو محمد زكى الأبراشى بإنسا بالفساد والاختلاس . وسرعان ما أصبح الأبراشى باشا هذا وهو خادم للتاج بالغ الحماسة وتابع أمين للملك كما أنه هو الذى يدير للملك ثروته ويزيدها حتى تضاعفت بمهارة نادرة يمكن أن يقال عنها أنها مهارة عارية من كل حيلة ، سرعان ما أصبح هو المفضل الأمين لرغبات سيده ، وبدأ دوره يتزايد بسبب تدهور صحة الملك . لقد كان هذا الرجل الطموح اللعاس يمارس وظيفة رئيس الديوان دون أن يشغل هذا المنصب ويحمل لقبه كما كان تدخله فى شئون حكومة عبد الفتاح

يحيى الضميمة أمرا ملموسا مما أضعاف الثقة بالمعهد الذى بدأ يضمحل شيئا فشيئا أمام الضربات الموجهة اليه . وكما حدث عام ١٩٢٥ فقد حاولت بريطانيا العظمى عن طريق نصائحها أن تقاوم هذا الوضع الصعب واضطر الملك تحت إلحاحها إلى أن يبعد تأييده المخلص . أما مجلس الوزراء فقد تلقى هو الآخر نصيحة « باستبعاد كل الوزراء الذين أحاطت الريية بسلوكهم واستنقالت الوزارة في ٦ نوفمبر ١٩٣٤ . وفي ٣٠ نوفمبر ١٩٣٤ عطل رئيس الوزراء الجديد محمد توفيق نسيم باشا دستور ١٩٣٠ وصمى إلى حل البرلمان . وراى الملك « صاغرا » وقد هزمه حلفاء الأسمى انهيار محاولته الثالثة لإقامة حكم فردى . على أن دستور ١٩٢٣ لم يعد على الفور . ولكن كان على الملك أن يتعهد - وحتى إعلان دستور جديد - بأن يحكم بوساطة وزرائه وعلى مسئوليتهم « طبقا لمبادئ الحرية والمساواة التى كانت دائما قوائم النظام الدستورى فى مصر

ومن الجائز هنا أن تكون بريطانيا العظمى قد دأبها الأمل فى قيام عهد جديد يقيم على ضوء التجارب السابقة مصالحة بين دستورى ١٩٢٣ و ١٩٣٠ . لا أن - الملك فؤاد رفض ذلك وأعلن فى ١٨ إبريل ١٩٣٥ أن من الأولف أن يعود دستور ١٩٢٣ . ولعله كان بذلك يريد أن يسجل بعودة الوفد إلى السلطة مع أمل ظل يراوده بأن شيئا لن يقف بعد فى طريقه بمجرد أن تفشل التجربة الوفدية الجديدة فى أن يحقق حلمه الخاص بقيام حكم فردى . ولقد كان هذا على الأقل هو الراى الذى عبرت عنه بعض الصحف الانجليزية وهى تفسر ذلك الدعم الذى يهيؤه للوفد هذا التحول المريب فى موقف الملك .

• لا أن الخطر الإيطالى كان يتعاطم خلال هذه الفترة وكانت بريطانيا لا تفل عن مصر شعورا بخطورته . وفى القاهرة بدأ جميع المعارضين للنظام وأنصار دستور ١٩٢٣ يلحون فى ضرورة هذه المفاوضات . وحينئذ بدأ أن من السهل الوصول إلى اتفاق واستطاعت بريطانيا بسهولة أن تعدل عن مشروعاتها فسحبت تأييدها لتوفيق نسيم الذى استقال فى ٢٢ يناير . وشكل على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى وزارة انتقالية لإجراء الانتخابات . لكن الأجل لم يطل بالملك فؤاد ليشهد انتصارا جديدا للحزب الذى لم يكف ، هو مطلقا عن محاربته .

• وننتقل بعد ذلك إلى أهم حدث مصرى سعودى ، ونعنى به عقد معاهدة صداقة بين البلدين الشقيقين .

معاهدة صداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية أول معاهدة بين دولتين عربيتين مستقلتين

● كانت مسألة العلاقات بين مصر والمملكة العربية السعودية كما يقول د. محمود عزمي من المسائل الشائكة التي طال انتظار تسويتها ، والتي طالما تأملت الأمة المصرية الى التغلب على العقبات التي كانت « مصر الرسمية » ، تقيدها في سبيل هذه التسوية .

وقد حاول أكثر من رئيس وزارة مصرى أن يتغلب على هذه العقبات فلم يكن التوفيق حليفه .

- حاول سعد باشا ، ولم يفلح .
- وحاول ثروت باشا ، ولم يفلح .
- وحاول عدلى باشا ، ولم يفلح .
- كما حاول النحاس باشا ، ولم يفلح .

ذلك لأن الخلاف بين المملكة العربية السعودية ، ومصر الرسمية لم يكن راجعا الى مسائل ذات صفة عامة ، بل كان ممزجا باعتبارات شخصية متصلة بمقامات سامية يدق ، أمر التفاهم معها في مثل هذه الحالات » .

ونفتح قوسا ، لنؤكد على حقيقة هامة لم يستطع د. محمود عزمي أن يصرح بها وقت أن كتب كتابه « على هامش التاريخ المصرى الحديث : الأيام المأثمة » تلك الحقيقة التي نقولها اليوم هي أن الملك فؤاد ، كان بصفة شخصية ، غير راغب على الاطلاق في تسوية المشاكل ، التي بين مصر والمملكة ، العربية السعودية .

وليس هذا وقت شرح الأسباب التي كانت تدفع الملك أحمد فؤاد ، الى الوقوف في سبيل أية تسوية بين مصر والمملكة العربية السعودية » .

• ونقل القوس •

ويستطرد محمود عزمي قائلا : « أقدم على ماهر باشا ، على معالجة هذه المشكلة الشائكة التي فُصل فيها أولئك الرؤساء السابقون ووفق فيها توفيقا عظيما ، استند الى تقدير اخلاصه غير المشوب والى احسان تصويره ، للمصلحة المصرية ، واحكام تضامنها مع اعتبارات « التاج » •

وتولى ماهر باشا بنفسه المفاوضة مع مندوب الملكية العربية السعودية ، الذي جاء الى مصر ، لتلبية لطلب الحكومة التي اظهرت من تلقاء نفسها اكيد ورغبته في تسوية المسائل الملقة بين البلدين وانتهى الامر الى اقرار معاهدة تستند ، اليها العلاقات بينهما •



وقد تحدث بافاضة في هذا الموضوع د. محمد حسين هيكل ، في كتابه « مذكرات في السياسة المصرية » ، فإشار الى موضوع ارسال المحفل من مصر ، وحدث خلاف بين السعودية حول القوة ، التي ترافقه وامتناع مصر ، عن ارسال المحفل نفسه في عام ١٩٢٦ • والى موضوع الخلافة وذهاب الشيخ محمد مصطفى المراغي الى الحجاز في عام ١٩٢٦ ، للحديث فيه مع جلالة الملك عبد العزيز آل سعود وعن اضطراب الجو بين الدولتين منذ ١٩٢٦ حتى ١٩٣٦ ، الى أن يقول : « علمت قبيل سفري الى الحج ان علي ماهر باشا يريد أن يعيد العلاقات بين الدولتين ، فذهبت اليه وعرضت عليه معاونتي لتحقيق مقصده فذكر لي انه يسره تمهيد الجو لمبادرات تكفل نجاح هذا المقصد وكنت مقتنعا من جانبي بأن بقاء القطيعة لا خير فيه •

سافرت الى الحجاز على ظهر الباخرة كوتر واني لقي بهوها يوما بعد أن اوردت رداء الاحرام ، اذ تقدم الى حاج محرم ، لم أكن قد رأيته من قبل وقدم نفسه •• ذلك هو الشيخ حسن البنا ، وقد ذكر لي يومئذ أنه ألف جمعية الاخوان المسلمين ، لتهديب الناس تهديبا اسلاميا صحيحا وانه يطعم في تعذيب مؤلف « حياة محمد » - أي الدكتور هيكل - لهذه الجماعة بل يطعم في قبول رياستها •• والرجل لبق حسن الحديث حلو الإلقاء وعرفته بعد ذلك انشاء مقامنا بالحجاز ، اذ كان الحجاج من بلاد الأرض المختلفة يجتمعون ويتحدثون في مختلف شئونهم فكان يقف في كل جمع خطيبا واعظا ، يتلو أي القرآن في مناسباتها ويلقي خطبة في عبارة بليغة وعربية فصيحة •

وقيل لي وأنا بالحجاز ان له صلة بالحكومة السعودية وانه يلتقي منها عطا ومعونة •

فلما فاتحنى في أمر جمعيته ذكرت له ان يث الدعاية لتهذيب الناس على
هدى الدين الحنيف أمر حسن جدير بالتشجيع ولكن أعمالى فى التأليف وفى
الصياغة لا تدع لى مجالاً ، لقبول ما دعائى اليه .

وقضيت بالحجاز ستة أسابيع اتصل أثناءها على ماهر باشا بالحكومة
السعودية وقد أوفدت الى مصر ، السيد فؤاد حمزة وكيل خارجيتها ، ليتم
المفاوضات وليوقع مع مصر ، معاهدة مودة ، وصداقة ، ولم آل جهداً خلال هذه
الأسابيع فى الصلحت الى ذوى النفوذ من رجال الحكومة السعودية حديث مودة
خالصة .



ولأن معاهدة الصداقة بين مصر والمملكة العربية السعودية كانت أول معاهدة
صداقة توقعها مصر ، مع دولة عربية شقيقة ، ولأن نصوص هذه المعاهدة قد
اشتملت على كثير من المبادئ الهامة فى العلاقات بين الاخوة الأشقاء أجد لزاما
على أن أشير ، الى بعض نصوص تلك المعاهدة التى وقعت فى ٨ مايو ١٩٣٦
— آخر يوم فى وزارة على ماهر — وقد وقعها ، عن الجانب المصرى ، على ماهر .
وعن الجانب السعودى ، فؤاد حمزة .

● سميت المعاهدة — أولا — باسم معاهدة الصداقة ، بين المملكة المصرية ،
والمملكة العربية السعودية وفى ديباجة المعاهدة : مجلس وزراء ، المملكة المصرية
متوليا حقوق جلالة ملك مصر الدستورية وحضره صاحب الجلالة ملك المملكة
العربية السعودية — نظرا لما لدى الملكتين المصرية ، والعربية السعودية من
خالص ، الرغبة فى توثيق عرا الصداقة بينهما قد اتفقا على عقد معاهدة تثبت
فيها قواعد علاقاتهما الودية .

● والمادة الأولى من هذه المعاهدة تنص ، على أن تعترف الحكومة المصرية
بأن المملكة العربية السعودية دولة حرة مستقلة ذات سيادة مستقلة استقلالاً
تأماً مطلقاً .

● بينما المادة الثانية تقول : يكون بين المملكة المصرية . والمملكة العربية
السعودية ، وبين رعاياها سلام دائم وصداقة خالصة ، ويتمهد كل من الطرفين
بأن يحافظ على حسن العلاقات مع الطرف الآخر وأن يسعى بكل ما لديه من
الوسائل ، لمنع استعمال بلاده قاعدة للأعمال غير المشروعة ، الموجهة ضد السلم ،
والسكينة فى بلاد الطرف الآخر .

● وتقص المادة الثالثة من معاهدة الصداقة ، على أنه تنشأ بين الملكتين
المصرية والسعودية علاقات التمثيل السياسى والقنصلى

● والمادة الرابعة : يتعهد صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية بتسهيل أداء فريضة الحج ، وإقامة المشاعر الدينية الإسلامية للمسلمين من الرعايا المصريين ويعلن انهم يتمتعون أثناء إقامتهم في الحجاز بالأمن على أموالهم وأنفسهم بالحرية الشخصية وفي الحدود الشرعية ، وعلى الموم بالمعاملة والحقوق الممنوحة أو المعترف بها لرعايا أولى الأمم بالتفضيل .

● وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على : أنه عملا بالتضامن والتعاون الإسلامي يوافق صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية على تمكين الحكومة المصرية إذا رأت من مصلحة الحجاج وزوار المدينة المتطوع ، لعمارة الحرمين الشريفين أو اصلاح المرافق المتصلة بهما من تلك العمارة وذلك الاصلاح ، كما يوافق على عمل كل التسهيلات اللازمة لقيام الحكومة المصرية بهما وتشمل المرافق المشار اليها تعيين الطرق التي يسلكها الحجاج أو الزوار ، وإضاءة الحرمين ، وما حولهما وتوفير مياه الشرب وغير ذلك من الأعمال والمنشآت التي تهدف الى توفير راحة الحجاج والزوار ، أو المحافظة على صحتهم . وتتفق الحكومتان مقدما على التصميمات الخاصة بالأعمال المشار اليها .



ويرسل جلالة الملك عبد العزيز آل سعود .. طيب الله ثراه . الى على ماهر باشا البرقية التالية في ٨ مايو ١٩٣٦ :

« حضرة صاحب الدولة على ماهر باشا رئيس الوزارة الأفخم ..

« اطلعنا على نص المعاهدة ، التي وقعتموها مع مندوبينا فؤاد حمزة والمحنتوية على سبع مواد ، واشما را بما وافقتنا عليها نرسل لكم هذه البرقية ونسأل الله أن يتولى الجميع بتوفيقاته ويجمله فاتحة عصر ، سعيد بين البلدين »



ويرسل على ماهر باشا ، البرقية التالية الى جلالة الملك عبد العزيز آل سعود : « حضرة صاحب الجلالة المظلم « مكة المكرمة » ..

« انى سعيد بتلقى يرقية جلالتمك بالموافقة على المعاهدة التى نرجو أن تقوى العلاقات الودية بين البلدين وتسهل أداء فريضة الحج ، على جميع المسلمين . وتفضلوا جلالتمك بقبول عظيم الشكر وأخلص التمنيات » .

« على ماهر »

ولست أعتقد ، انه في دنيا التماقيدات ، الدولية معاهدة اتسمت بمظاهر الحب والود والاخاء والتعاون المشترك كمعاهدة الصداقة بين المملكة العربية السعودية ومصر .

ولست ، أعتقد أيضا ان معاهدة سعد بتوقيعها المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها وفي مقنعة هؤلاء : المسلمون في مصر . وفي المملكة العربية السعودية سعادتهم بتوقيع تلك المعاهدة .

والجدير بالذكر أن العلاقات بين مصر والسعودية كانت قد قطعت في أعقاب ما عرف بأزمة الحبل ، تلك التي وقعت في مكة المكرمة في ٢٨ يونيو ١٩٣٦ الموافق يوم الأربعاء ١٨ ذي الحجة ١٣٤٤ .

وكانت صحيفة أم القرى التي كانت تصدر في مكة المكرمة قد خصصت افتتاحيتها في العدد الصادر بتاريخ ١٩ ذي الحجة ١٣٤٤ - ٢٩ يونيو ١٩٢٦ للحديث عن تلك الأزمة بمقال عنوانه : نزعة وقى الله شرها ، وقد جاء في ذلك المقال : سبحانك لا نحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك لك الحمد كله ، ولك الشكر كله لأنك الدافع لكل شر والواقى من الفتن ولولا عنايتك ولطفك ، يارب لهلك كثير من عبادك المؤمنين ، وتفصل أم القرى التي اتخذت شعارا قول الله تعالى : (وكذلك أوحينا اليك قرآنا عربيا لتنبذ أم القرى ومن حولها) على أن صحيفة « أم القرى » تكتب عن تلك الأحداث - من وجهة نظرها - قائلا :

ان ركب المحمل المصرى جاء من جدة الى مكة المكرمة واستقبل بكل ترحاب وإيثار ونزل في مكانه المعتاد ، وزاره جلالة الملك مع أولاده وبعض حاشيته في نزله ومساء الثامن من ذي الحجة قبل الغروب سار المحمل من مكانه قاصدا عرفات وكان يحيط به نفر من حرس جلالة الملك يمنعون الناس من المرور في طريق المحمل ليكون المحمل في راحة من زحام الناس .

ولقد سار المحمل بكل راحة وهناء حتى بلغ آخر منى حيث كانت خيام التجديدين تملأ ذلك الوادى واذ ذاك لم يسمع الناس الا أصوات الأبواق تتصاعد من رجال ركب المحمل وهذه ينكرها أهل نجد ولا يعرفونها ولم يكن أحد ليعلم سببا لصوت البوق في ذلك المكان وما درى غير الذين يفقهون إشارة الأبواق ، ماذا كان يراد من تلك الأصوات وماذا فهم الجند منها لأنها كانت تضرب مشعرة الجند بأوامر تتعلق بالموقف .

تصاعدت أصوات الأبواق من المحمل وعلا التكبير والتهليل وتراجع صداد في بطن الوادى واذ ذاك أقبل بعض البدو من التجديدين الذين كانوا يخيمون بالقرب من طريق المحمل الى جهة المحمل ينكرون بالسنتهم شرب الأبواق في ساعة من ساعات العبادة . وفي مشعر من مشاعر الحرم فردهم رجال الحرم

الملكى الخاص بمنف وشدة فلم ينتهوا وكان ذلك قريبا من بهو جلالة الملك فواصل الجند الخبر لجلالة الملك فأمر نائبه سمو نجله الأمير فيصل أن يسير الى محل المحمل لينتج أى اعتداء هنالك ولكن سموه سار مسرعا بشر أن يأخذ قوة معه فلما وصل الى المكان وجد بعض البدو يتفوهون بالفاظ السباب ويتبادلونها وتجاوز بعضهم فرمى الحرس ببعض الحجارة فطلب من رجال المحمل أن لا يتجاوزوا موقعهم وانكفأ على البدو يعرفهم بنفسه لأن الليل كان قد أقبل ويطاردهم بمن معه من حرسه وحرس جلالة والده ، وأرسل لجلالة والده يطلب منه زيادة على ما معه ، ففى الحال أمر جلالة الملك أكبر أنجاله الأمير سعود أن يذهب لتجدة أخيه بقوة من الجند وبينما الأمير سعود يسرع بجمعه والأمير فيصل يكافح بنفسه وهو يهدى روع رجال المحمل لم يشعر الحجيح الا والرصاص ينفذ من أفواه ينادق جنود المحمل الى صلور الحجيح ووراء ذلك قنابل تضرب يمنة ويسرة تقتل الأمنين المطمئنين وما هي الا لجة والناس بين ملب ومهلل حتى أقبل معظمهم من كل حسب يهرع نحو مخرج النار ولهم العدد العظيم الذى لم يعلم شيئا عن الخبر ، ولا درى الا وقذائف النار تقع عليه ، وعلى من حوله ، كانت الفتنة صغيرة ، فى طور السباب والشتائم فلم يشعر الناس الا والنار تغلف وقوة الأمير سعود لم تصل ولو تربت رجال المحمل حتى تصل القوة لما أصابهم شيء ولا وقع ، ما وقع ، !

وتضى ام القرى من وجهة نظرها فى رواية ما حدث من صدام وكادت ام القرى قد اختارت فى مكان بارز من صفحتها الاولى قول الشاعر :

قومي هم قتلوا أميم أخى فاذا رميت أصابني سهمي

وكانت قد اختارت أيضا - فى ٢١ ذى الحجة ١٣٤٤ - ٢ يوليو ١٩٢٦

أبياتا من الشعر جاء فيها :

قال ابن جنى التغلبى :

لتغلب أبكى اذا ثارت رماحها غوائل شر يبتها مثلهم
وكانوا هم البانين قبل اختلافهم ومن لا يشد بنيانه يتهدم

وقال بن وقاص الحارثي :

الا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا فما لكما فى اللوم خير ولا ليا

وكانت جريدة أم القرى قد أصدرت قبل هذا العدد ، ٧٨ عدداً إذ كانت تصدر مرة في الأسبوع . وكان مدير الجريدة الشيخ يوسف ياسين .

وبتوقيع المعاهدة المصرية السعودية في ٨ مايو ١٩٢٦ انتهت تماماً تلك الأزمات التي تسببت في قطع العلاقات بين مصر والسعودية منذ ٢٩ يونيو ١٩٢٦ حتى توقيع تلك المعاهدة .

انتخابات عام ١٩٣٦ ومشكلة الوصاية على الملك فاروق

وكانت وزارة على ماهر باشا قد تألفت في ٣٠ يناير ١٩٣٦ لاجراء انتخابات حرة لا تتدخل فيها الحكومة ، وكان من وزرائها : أحمد على باشا ، وحافظ حسن باشا ، ومحمد على علوبة ، وكان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل أن يدخل الوزارة وحسن صبرى بك ، وأحمد عبد الوهاب باشا ، وصادق وهبة باشا ، وعلى صدقي باشا ، وكانت قد استصدرت مرسوما ملكيا في ١٣ فبراير ١٩٣٦ بتعيين وفد يتولى التفاوض مع الحكومة البريطانية من أجل توقيع معاهدة صداقة ، برئاسة مصطفى النحاس باشا وعضوية محمد محمود باشا ، وإسماعيل صدقي باشا ، وعبد الفتاح يحيى باشا ، وواصف بطرس غالى ، د. أحمد ماهر ، على القمسي باشا ، عثمان محرم باشا ، حلمى عيسى باشا ، الأستاذ مكرم عبيد ، حافظ عفيفى باشا ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، وأحمد حمدي سيف النصر بك .

وكان هذا الوفد يمثل أحزاب الوفد ، والأحرار الدستوريين ، والضمم ، والاتحاد ، كما يمثل المستقلين أيضا . وقد اعترف الحزب الوطنى ، عن المشاركة فى ذلك الوفد ، استمساكا بسياسة « لا مفاوضة الا بعد الجلاء » ، ولأن الجلاء لا يجب أبدا أن يكون موضع مساومة أو اشتراط « شروط » فى مقابل تحقيقه ، هذا بالإضافة الى أن كل الأحزاب المشتركة فى الانتخابات قد اتفقت على تقصير عدد الانتخابات لمجلس الشيوخ حتى يتمكن الشيوخ المنتخبون من المشاركة فى تشكيل مجلس الوصاية على الملك فاروق الذى لم يسكن قد اكمل السن الدستورية . وكانت النية قد اتجهت على أن تنفاهم الأحزاب على توزيع الدوائر الانتخابية فيما بينها غير أنها لم تنجح فى تحقيق ذلك الهدف وقد ترك حزب الوفد لأعضاء هيئة المفاوضة دوائرهم الانتخابية فلم يرشح من جانبهم أحدا فى تلك الدوائر .

وتعتبر انتخابات مايو ١٩٣٦ من أبرز أحداث ذلك العام .

والجدير بالذكر أن حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى لم ينجح فى انتخابات مجلس النواب ، وكان يرى أن إجراء أية مفاوضات مع بريطانيا مع وجود الاحتلال البريطانى فيه يعنى الإكراه ، الذى يضعف من ارادة الدولة .
التي هى الطرف الضعيف فى تلك المفاوضات .



● أجرت وزارة على ماهر ، الانتخابات لمجلس النواب والشيوخ حيث صدر مرسوم دعى بمقتضاه الناخبون الى انتخاب أعضاء مجلس النواب فى ٢ مايو على أن تكون الإعادة فى حالة عدم حصول المرشحين على الأغلبية المطلقة فى ١٠ مايو ، وكذلك نص المرسوم على دعوة الناخبين لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ فى ١٦ ، ٢٤ مايو ١٩٣٦ ، فلما تولى الملك عدل الموعد الى ٧ ، ٨ مايو بعد مجلس النواب وقد سقط فى تلك الانتخابات عبد الرحمن فهمى بك عميد القضاة المصريين والزعيم العمال المعروف - وقتئذ - وذلك فى دائرة نقطة بوليس العزب رقم ٢ ولم يحصل الا على ٢٦٤ صوتا ، رغم الجهود التى بذلها كثير من السياسيين المصريين من كافة الأحزاب لانجازه وحصل منافسه محمد عبد الصمد أفندى على ١٥٥٠ صوتا وقد انتخب .

وفى دائرة سنباط غربية لم ينجح مرشح الوفد عوض أحمد الجندي الذى حصل على ٢٦٥٠ صوتا ، بينما نجح منافسه محمد راغب عطية على ٦٦٧٨ صوتا . وقد أعلن انضمامه للوفد فور نجاحه فى تلك الانتخابات .

وقد نجح فى دائرة سخا غربية الدكتور عبد الحميد سميد وحصل على ٤٧٠٥ أصوات وحصل منافسه فؤاد خير الدين على ٢٣٤٣ صوتا . وعبد الحميد سميد كما هو معروف من أقطاب الحزب الوطنى .

وكان فى مقدمة الصحفيين الفائزين فى تلك الانتخابات الأستاذ محمد توفيق دياب عن دائرة سنهوا ومنشأة فتحي : وفى دائرة منيا القمح حصل رياض المصرى أفندى على ١١١٧ صوتا وحسن مرعى بك ، ب ٧٤٤٧ صوتا . وقد انتخب .

وأعيدت الانتخابات بين الأستاذ فكرى أباطة أفندى « ٢٨٧٠ » والشيخ محمد عثمان عبد القادر « ٣٠٠٦ » فى دائرة أبو حماد « شرقية » وقد نجح الأستاذ فكرى أباطة فى الإعادة وحصل على ٤٠٣٣ صوتا وكان من الفائزين فى هذه الانتخابات محمد صبرى أبو علم أفندى « وفدى » وقد حصل على ٥٠٤٩ عن دائرة منوف وأحمد أحمد عبد الفغار بك دائرة تلا وقد حصل على ٤٦٨٩ صوتا .

وحصل اسماعيل رمزي باشا على ٦٤١٢ صوتا في دائرة تمي الامديد ولم يحصل د. محمد حسيني هيكل بك الا على ٢٧٠١ صوت .

وكذلك نجح محمود نصير بك « دائرة المنصورة » وحصل على ٢٩٤٢ صوتا وحصل د. محمد حلمي الجيار على ١٩٥٥ صوتا ، ونجح أيضا في دائرة كفر داود عبد العزيز عبد اللطيف الصوفاني من أقطاب الحزب الوطني وحصل على ٥٦٢٣ صوتا وحصل منافسه الجارحي عبد السيد حيلة أفندي على ٤٥٦٣ صوتا .

ونجح من أقطاب الحزب الوطني أيضا محمد محمود جلال في دائرة بني مزار - المنيا - وحصل على ٦٥٥٣ صوتا ، ونال منافسه محمد سعودي أفندي على ٥٠٢٦ صوتا .



وفي دائرة الحسكة « أسبوط » فاز رشوان محفوظ باشا « حر دستوري » على منافسه عبد الرحمن حفي الطرزي .

وانتخب محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين عن دائرة البربا « أسبوط » وحصل على ٧٠٣٠ صوتا وحصل منافسه علي عثمان حماد على ٢٩٧٤ صوتا .

وفي دائرة البليتا « جرجا » فاز فؤاد أبو ستيت أفندي « ٦٤٢٤ صوتا » وفي دائرة كفر بداوي القديم « النقهية » فاز محمد عبد الجليل أبو سمرة وفي دائرة القليين « شرقية » فاز محمد عزيز. أباطة .



وفي مقدمة التعليقات على الانتخابات ، التي أعجبتني ما كتبه الأستاذ عبد الرحمن فهمي سكرتير عام لجنة الوفد المصري وقطب الحركة العدائية ومن أبرز الوجوه التي لم تنجح في الانتخابات حيث قال تحت عنوان « يوم الانتخابات » وما حدث فيه : « في فترة العرشيات من جانب الوفد المصري ، عرض على الوفد بعد حديث لي مع صاحب النولة مصطفى النحاس باشا أن يترك لي دائرة الصف من مديرية الجيزة فاعتذرت له مع وافر الشكر ، ثم عاد الوفد مرة أخرى ، فعرض علي أن يترك لي دائرة ثانية هي دائرة « ناهيا » إحدى دوائر الجيزة أيضا .

ولكنني كررت الاعتذار وكررت الشكر ذلك انني رأيت لنفسى ألا أبارح القاهرة لفترة الانتخابات وفيها من وجوه السياسة بطروفيها الدقيقة ما يشغلني عن كل شيء .

على أننى وقد التزمت هذا الموقف حيال ما عرضه الوفد المصرى على فى مرتين متتابتين اذا بوفد من جمهوره كبرى من الموظفين والأهالى والعمال المنتمين الى الدائرة الثانية فى شبرا ، فقد على أكثر من مرة ملحة فى أن أشرح نفسى عن هذه الدائرة ، والواقع أن سابقة عملى للعمال قبل اعتزالى السياسة والى جانبها احساس آخر ، أكد لى بأن التوفر على معركة انتخابية فى قلب العاصمة لم تقدمنى عن ملابسة الظروف التى تحتازها البلاد ، قد مهدا لى اجابة دعوة الداعين ، والتقدم الى دائرتهم مرشحا نفسى .

لقد تحررت فى هذه المعركة الفكرة ، التى دعوت اليها ، وخرجت من أجلها من اعتكافى وهى أننا مصريون ، وأنا اخوة فلم أستخدم فى معركة ، الانتخابات إذن سلاح المهاترة أو النزول الى مستوى الاسفاف أو شراء الثقة بأى ثمن كان ، وأنا حرصت جهدى على أن تكون المعركة من جانبى بعيدة عن هذه الظواهر ، نائية عن كل ما يشين الرجل الشريف .

وجاء يوم الانتخاب فاذا به يتمخض فى طائفة من لجان الانتخاب عن سوء ومخالفات لا أريد أن أفصل أمرها بعبء أن بعثت عنها شكاوى الى جهة الاختصاص ، .



ويضئ عبد الرحمن فهمى الذى كان سكرتيرا عاما للوفد بالقاهرة أثناء ثورة ١٩١٩ قائلا :

« انتهت نتيجة الانتخابات على نحو لا أستطيع معه الا القول بأن دائرة بلغ عدد الناخبين فيها ستة آلاف ناخب لم يتقدم منهم لاعطاء صوته أكثر من ثمانمائة أو ألف ناخب .

وفى هذا أوضح دليل على ما نرجو أن يشهده المستقبل للناخبين من عناية توحى اليهم بأن يستعملوا حقهم الكامل .

ومن المحقق أنه لا شىء أحب الى من القول بأننى وقد أحصيت عدد الذين سجلوا الأصوات لى وأحصيت الى جانب ذلك جملة المخالفات التى ارتكبت فى بعض لجان الانتخابات قد هنأت نفسى بأولئك الذين كانوا الى جانبى خلصاء من غير سوء لم يدفع بهم لا وعد ، ولا وعيد ولا بيع ولا شراء .

وقد خرجت بهذا كله وأنا كثير الاطمئنان الى أننى أديت واجبى فى نزاهة وأمانة وصديق ، .



وينهى عبد الرحمن فهمى بك كلمته القاسية المريرة . بقوله :

وإذا كنت قد أدت الخدمة ، لوطني : فى نهضته الكبرى عن طريق اللسان والعمل الى حد قرب عنقى من حبل المشقة ومن الشجن الطويل ، والمعاناة الشاقة فانى أضع اليوم الى جانب هاتين القوتين ، اضع قلبى فى الميدان لتكون الخدمة للوطن الخالد ، باليد والقلب ، واللسان ، متجاهلا خصومة أى انسان ، راضيا بالعمل حيث يدعو الصالح الوطنى العام .



ولا تعرف الانتخابات مرشحا اثار عدم نجاحه هزة فى الحياة العامة ، قدر عدم نجاح د . محمد حلمى الجيار ، لقد تلبذ الجو فى المنصورة يوم الانتخابات وتم اعتقال الكثير من أنصار منافسى الجيار .

وبعد ظهور الانتخابات وتأكد عدم نجاح الدكتور الجيار فى تلك الانتخابات قامت مظاهرات عنيفة فى المنصورة ، وامتلا مستشفاه الكبير ، بالمئات من أنصاره وقد خطب الجيار ، أكثر من مرة فى الوفود ، التى كانت تقف على مستشفاه حيث كان يكرر أسفه لينا العراك ، البرلمانى البعيد عن الأخلاقيات ، واعتماد منافسه على الطريق ، غير الشرعية ، لاستمالة الناخبين اليه ، حتى لقد تولى هو بنفسه - اى الدكتور الجيار - القبض على بعض هؤلاء الذين يستخدمون وسائل غير مشروعة وسلبهم الى النياية .

وكان من بين ما قاله الجيار : ان قضية الاخلاق اذا اصبحت على هذه الصورة وبمثل هذه العلانية فان « الربيع » السياسى للبلاد فى قيام برلمانها لا يعوض بعض الذى نخسره من أخلاق الناس .

وقد وجه د . حلمى الجيار الى شعب المنصورة كلمة قال فيها : انه وإن لم يكن لي النصر فى الصناديق ، والاوراق فقد تلتته وإحرزته فى القلوب ويكفينى فخرا مظاهر العطف والتأييد من جميع الطبقات مثقفين وأهلين .

وينهى الجيار كلمته بقوله : فى النهاية أقول للجميع لنترك ، الجدل فى أمر ففى ، وانفضى .

ولنجدد الجهاد لتأدية رسالتنا : لمصر تحيا وفى مستقبلها نموت .

وما كادت معركة الانتخابات لمجلس النواب تنجلي عن فوز الوفد بالأغلبية الساحقة حتى راح الجميع - فى انتخابات مجلس الشيوخ - يتسابقون لانتخاب مرشحي الوفد . حتى لقد فاز بالتزكية فى يوم ٥ مايو ١٩٦٦ ، ٤٧ شيخا . . .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ١٦١

وكان في مقدمة الفائزين بالتزكية اللواء على باشا فهمي « شبرا » الأستاذ
عزيز ميرهم (بولاق) محمد صفوت باشا « الوالي » الشيخ عباس الجمل
« الدرب الأحمر » حسين شفيق المصري « السيدة زينب » .

وفي الاسكتندرية ابراهيم بك سيد أحمد « العطارين » فهمي حنا ويصا بك
« اللبان » دولة عبد الفتاح يحيى باشا « منيا البصل » ومحمد محمود خليل
بك « شبين القناطر » ، والشيخ علي رمضان الطوبجي « بندر المنصورة »
والشيخ حسن عبد انقادر « المحلة الكبرى » واحمد حنفى أبو الفضل الجيزاوى
« الجيزة » وغيرهم ، وغيرهم من فازوا بالتزكية ، بدون اجراء أية انتخابات .

ولقد كان عدم وجود منافس أمام مرشح ما ، يعنى فوزه فى تلك الانتخابات
عن تلك الدائرة دون حاجة ، الى اجراء الانتخابات .

وكان من بين من فازوا فى مجلس الشيوخ - بعد اجراء الانتخابات -
حامد الشواربى باشا « دائرة قليوب » وعبد الرحمن فتوح افندى « دائرة زفتى
غربية » وحصل على ١٣٢١٤ صوتا بينما لم يحصل منافسه محمد علام باشا
الا على ٣٥٠٤ اصوات .

والاستاذ بيومى مذكور بك « دائرة الحوامدية » .



وقد كان الاعضاء ، المعينون فى مجلس الشيوخ هم : محمد توفيق نسيم ،
على ماهر ، جعفر ولى ، أحمد مدحت ، محمد توفيق رفعت ، أحمد على ،
حافظ حسن ، عبد الحميد سليمان ، أحمد محمد خشبة ، يوسف اصلان قطاوى
موسى فؤاد ، محمد على علوبة ، محمد علام ، حسن صبرى ، كامل ابراهيم ،
صادق وهبه ، على صدقي ، امين سامى ، محمد طلعت حرب ، محمود يوسف
رشاد ، الكسان ايسخرون ، حسن مظلوم غالب ، عبد الحكم عسكر ، عبد الرازق
القاضى ، على كمال جيشة ، ابراهيم الهلباوى ، محمد حسين هيكل ، أحمد
كامل ، وهيب دوس ، محمد حافظ رمضان ، أحمد جمعة ابو ستيت ، مصطفى
راضى ، خليل ثابت ، أنطون الجميل ، زكى ويصا ، أحمد حسين ، محمد على
مليمان ، على عبد الرازق ، د. زكى ميخائيل بشارة ، عبد الرحمن عوض ،
د . عبد الغالى سليم ، يوسف الجندي ، محمود شاكر عبد اللطيف ، محمد
مرزوق ، يوسف عبد اللطيف ، ميشيل رزق ، عبد الرحمن الببيل ، محمد
حسين ، حسن محمد الوكيل ، عفيفى البربرى ، محمد عبد اللطيف ، محمد
زايد جلال .

وقد وقع على مرسوم التعيين على ماهر رئيس مجلس الوزراء ، ووزير
الداخلية ووزير الصحة العمومية بالنيابة ، وزير الأشغال ، حافظ حسن ،

ووزير المالية ، أحمد عبد الوهاب ، وزير الحقانية والأوقاف أحمد على ، وزير المواصلات والتجارة والصناعة ، حسن صبرى ، وزير الحربية ، والبحرية على صدقى ، وزير المعارف على علوبة ، وزير الزراعة صادق وهبة .



وتلقى جريدة التيمس البريطانية على انتخابات مجلس النواب قائلة : ان أغلبية الناخبين أعطت أصواتها للمرشحين الوفديين بمقارنة الانتخابات الحالية بالانتخابات الأخيرة « انتخابات اسماعيل صدقى باشا » يظهر أن الانتخابات الحالية كانت حرة تماما ولم يستعمل أى ضغط ، أو تشديد ، على الناخبين حتى ان الناخبين فى بعض الدوائر شكوا من أنهم لم يستطيعوا ان يبيعوا أصواتهم كما جرت العادة .

وقالت التيمس ورغم ذلك القول فان عشرة « أشخاص قتلوا فى دائرة سنهوا

وقالت المورننج بوست : ان الانتخابات لمجلس النواب انفضت دون حادث ، اذا استثنينا حادثا واحدا فى الوجه القبلى قتل فيه شخصان !! ، وقد أصيب حافظ رمضان بك بهزيمة شديدة فى دائرة قسم الخليفة .



ولم تكن الصحف البريطانية تهتم بالانتخابات المصرية وحسب ، ولكنها كانت تهتم وربما باهتمام أكبر بمسألة الوصاية على الملك فاروق وفى الوقت ، الذى كانت فيه تلك الصحف تدعى ، ان بريطانيا ملتزم بالحياد فى موضوع الوصاية على العرش كانت فى نفس الوقت تحرص على الدعوة ، الى أن يكون الأوصياء ، على العرش من المعتدلين .

وقد كان من بين ما نشرته جريدة التيمس البريطانية فى هذا الموضوع ، ان السير مايلز لامبسون اجتمع بالزعماء المصريين وقال لهم ان بريطانيا لا تريد ان تتدخل فى مسألة الوصاية على العرش ، ولكننا نرجو ان يكون الرجال الذين يؤلف منهم مجلس الوصاية مستعدين لعقد المعاهدة والمساعدة على اقامة خير العلاقات بين البلدين .

ويقال ... هكذا قالت التيمس البريطانية - ان السير مايلز لامبسون تلقى من الزعماء تأكيدات تبعت على الارتياح فى هذا الشأن ، ويوجد كذلك من الاسباب ما يبعث على الاعتقاد ، بأن الزعماء ، ارتضوا بأن يؤيد البرلمان تعيين رجال من المعتدلين .

وقد أحدث هذا الخبر - كما تقول التيمس - تأثيرا حسنا جدا في الدوائر التي كانت تخشى الا يفتح الوفد ، بالاغلبية الكبيرة ، التي ينالها في البرلمان فيغيب ان يكون صاحب الكلمة في مجلس الوصاية .

ونقول صحيفة الديلي تلجراف البريطانية بصريح العبارة : « ولم يحن الوقت بعد للتكهن بأسماء أعضاء مجلس الوصاية ، ولكن يظهر ان حظ نسيم باشا في أن يكون واحدا من أعضاء المجلس قد قل وزاد حظ الأمير محمد على كثيرا » .

ولا جدال - هكذا تقول صحيفة الديلي تلجراف - في ان الأمير محمد على باعتباره عضوا من أعضاء الأسرة المالكة سيكون أكفا من غيره للوصاية بما له من مقام محترم » .

وتقول صحيفة الديلي هيرالد - البريطانية أيضا : ان الأمير محمد على أعلى أفراد العائلة المالكة مقاما وهو على تقيض الأمراء الآخرين يحصر اهتمامه في الفنون أكثر منه في السياسة وقد تجذبه الحوادث الآن الى الميدان السياسي .



ويصل فاروق الى القاهرة في ٦ مايو ١٩٣٦ قادما من لندن - بالبحر - في الوقت الذي كان فيه البرلمان الجديد يتأهب لاختيار أعضاء مجلس الوصاية على العرش .

وفي ٨ مايو ١٩٣٦ يجتمع البرلمان المصري لأول مرة بعد إعادة دستور سنة ١٩٢٢ .

وتكون جلسة البرلمان ، « مجلس النواب ومجلس الشيوخ » من أخطر الجلسات في تاريخ الحياة النيابية ، المصرية .

وكان أول عمل قام به البرلمان فض المظروفين الخاصين بوصاية الملك أحمد فؤاد ، وكان أحدهما مودعا في مجلس الوزراء والآخر مودعا في ديوان جلالة الملك .

وكانت المفاجأة ، لقد كان المظروف المودع في رئاسة مجلس الوزراء ، سليما لم ينس ، أما المظروف المودع في ديوان الملك فلم يكن كذلك ، بل كان مفتوحا .

وتقول جريدة اكسبريس - البريطانية - في مقال افتتاحي لها - ان الأمير فاروق يتعلم الآن في إنجلترا في مدرسة ضباط المدفعية وأنه لا يمكن أن يعهد بالوصاية الى غير الأمير محمد على صديق بريطانيا .

وتقول المورننج بوست ، ان الملك فؤاد ، الذى كان سلطانا فى سنة ١٩١٧ ، وصار ملكا فى سنة ١٩٢٢ أثبت أن الشرق الأدنى كالشرق الأقصى ، وأن مصر تشبه الهند من أن نظام الحكم البرلماني غير ملائم لها .

- وتشير الصحيفة على الملك فاروق ، ألا يحثو حنو والده فى أوتقراطيته .
- وتأمل أن تكون اقامته فى انجلترا قد غرست فيه النزعة الديمقراطية .
- وتقول النيوز كرونيكل : لقد كان للملك أحمد فؤاد حدوده ونشاطه ، ولكنه كان عاملا من عوامل استقرار الحكم ، أما وقد ذهب أحمد فؤاد فلا غنى للسياسة المصرية من أن تبحث عن قطب جديد لدائرة سياستها .



وعن الملك أحمد فؤاد قالت صحيفة التيمس البريطانية : ان مصر ، فقدت بوفاته الملك أحمد فؤاد عاهلا من المدرسة ، التركية ، القديمة . لقد كان يعرف ، كل ما يستحق المعرفة فلم يفته سوى أشياء يسيرة ، ولكن هذه الأشياء اليسيرة كانت أكثر مما عرفه بعض وزراءه من صناعة الحكم .

ويمكن أن يقال عن الملك فؤاد أنه مثال مدبش لتأثير الوراثة .

وقد مالت الحكومة البريطانية فى أول الأمر الى اعتباره من هواة الاشتغال بالأمور العلمية فاذا جاوز ذلك الى الاهتمام بشئ آخر فالاهتمام بالشئون الشخصية ولكن الحرب هيات له الفرصة فانه بعد وفاة السلطان حسين عرض عليه العرش ، ولكنه فى ذلك الحين وفى أثناء النزاع الذى دار بين الوفد ، والسلطات البريطانية - وقد نشأ ذلك النزاع بعد أن وضعت الحرب أوزارها - ظل الجانبان يعتقدان أن الملك فؤاد ، لا يعنى بالشئون السياسية حتى اذا نودى باستقلال مصر واتخذ السلطان لقب ملك شرع يظهر معطحه لأن يكون حاكما حقيقيا لمصر .



وكان من جراء وفاة سعد زغلول وتنحى الحكومة البريطانية من التمرض لشئون مصر - هكذا فى الأصل - أن تمكن أحمد فؤاد من ادراك مقصده وتوسل الى ذلك بوزراء بارعين (محمد محمود باشا واسماعيل صدقى باشا : الدكتاتوريين) ثم تخلى عنهما حالما أخذوا يبدیان مظاهر الاستقلال ، الأمر الذى خشى منه على انتفاص « حقوق » العرش .

وتعود مرة أخرى جريدة الدبلى تلجراف ، لتؤكد - على لسان مندوبها فى القاهرة - على أن مصر تواجه أزمة تتجاوز أكبر من كونها نزاع دستورى عادى ،

وتذكر الجريدة البريطانية أن الوفد كان قد أصر على قيام برلمان سنة ١٩٢٧ وإن هذا الاقتراح ، الذى تقدم به الوفد هو آخر ما لدى الوفد من حلول ، وإن الدوائر الحكومية ، وسائر الجهات توجس خوفا من دكتاتورية حزب من الأحزاب ، وتقول ان الوفد ومعهم بقية الأحزاب يرى أن على ماهر ، لا يبقى فى الحكم أكثر من عشرة أيام تيسر فى خلالها دعوة ، البرلمان للانقضاء ، فإذا تجاوز هذه المدة يفقد الوكالة التى جعلته فى منصب الوزارة يوفاة الملك .



وتشير الصحيفة ، الى ما سبق ان قاله على ماهر ، من انه يسترشد فى جميع أعماله بالرأى الدستورى فإذا اجتمعت الأحزاب كلها على حل آخر فانه يتخلل عن خطته .

وتشير الصحيفة أيضا ، الى ان هناك حركة ضد وجود احد من المتقدمين من اعضاء الأسرة المالكة فى مجلس الوصاية - محمد على توفيق - وهو عضو يظن ان الملك فؤاد لم يدخله فى الذين اختارهم ، وإذا كان الملك ، لم يقم باختياره ، فمعنى ذلك ، انه لا يريد اشراكه فى الوصاية .

وترى الصحيفة ان مجلس الوصاية يدير ممتلكات الخاصة الملكية ، والأوقاف الخصوصية وهى ممتلكات واسعة ، وعليه ، أن يسوى مسائل مهمة خاصة بالأسرة الملكية فمن الانصاف للأسرة أن يكون واحد من أعضائها نفسها فى المجلس ليدبر هذه الشئون .

ولكن المفهوم ، ان جميع الأحزاب لا تميل الى ادخال أحد من الأسرة الملكية فى مجلس الوصاية وقال وفدى معروف أن فى سلطنة البرلمان ، أن يرفض أيا من الذين عينهم الملك فؤاد ، وهذا يثبت ما يسود الأذهان ، وهو أن أكثرية الوفد ، فى البرلمان تصر ، على أن يكون أعضاء مجلس الوصاية من أنصار الوفد ، وقد يقول قائل : « ان هذا الأمر ، لا أهمية له ، لان الملك فاروق يبلغ سن الرشيد بعد سنة » !



وتبسط الصحيفة البريطانية ، فى أكثر من عدد من أعدادها ضرورة أن يكون أحد من أفراد الأسرة المالكة من الأوصياء على العرش ، بالرغم من أن الملك فؤاد لم يسم أحدا من أفراد تلك الأسرة من الذين وصى بهم فى الوثيقة التى سبق أن كتبها : لقد كان الملك فؤاد يضع ثقة لا حد لها فى نسيب باشا الذى كان من أعظم المقربين اليه وعمل يكن باشا الذى توفى واشتهر فى حياته بوساطته بين الأحزاب فى الأزمات السياسية ومحمود فخزى باشا صهر الملك .

وتؤكد الصحيفة البريطانية على أن موقف الحكومة البريطانية قد أصبح - في مصر ، صعبا للغاية ، بينما هي - أي بريطانيا ، الملجأ ، الأخير المسئول عن شئون مصر : ان الجو المقبل - كما تقول الصحيفة البريطانية - ليس صافيا والأمل بعقد معاهدة صار أقل مما كان .

وتقول الصحيفة أيضا كلما أمعن المرء في البحث والنظر ، تبين له ما كان عليه الملك فؤاد من بعد نظر في مواقف كثيرة كالموقف الحالي تتعد فيه الاعتبارات السياسية ، المسألة الدستورية ، وكيف كان الملك ركنا من القوة يعول عليه في مثل هذه المسائل .

لقد كان الملك فؤاد يعتقد بنظام الحكم المطلق ويؤثر أن يحكم بدون دستور ولم يكن يؤمن بالبرلمان والانتخاب .

ومع أن بريطانيا هي التي اختارت الملك فؤاد ، لتولى عرش مصر ، الا أنه لم يكن آلة في يد وزارة الخارجية البريطانية .



● وفي هذا الجو المحموم ، يدخل الايطاليون أديس أبابا بعد أن هرب هيلاسلاسي ، من العاصمة الأثيوبية ويقرر حزب العمال البريطاني في مؤتمر استثنائي وجه الدعوة اليه ، انه يجب ألا يسمح لإيطاليا بأن تقتطف ثمرة اعتدائها ، غير المشروع والوحشي ، على أثيوبيا .

وقد صار من المحتم على الأعضاء المخلصين لعصبة الأمم بأن يتمسكوا بالتدابير ، التي اتخذت ضد إيطاليا وأن يسمحوا لتوسيع نطاقها حتى تفوز سلطة عصبة الأمم ، في الوقت الذي تتقبل فيه الدوائر الرسمية ، البريطانية سقوط العاصمة الأثيوبية بكثير من السكينة مؤكدة ان من الواجب انتظار سير الحوادث فيما بعد : هل تضع إيطاليا ، أحد الرؤوس - الشخصيات الأثيوبية الكبيرة ، من الأسرة المالكة - على رأس نظام الحكم في الحبشة ، مؤيدة الجيش الإيطالي ، أم تقرر إيطاليا تحويل الحبشة الى مستعمرة عادية ! في هذا الهجوم المحموم - داخليا وخارجيا يدلي السنيور موسوليني بحديث خطير الى المستر واردبرايس مندوب جريدة الديلي ميل البريطانية يقول فيه :

لم يخطر ببالي قط أن أسس مصالح الامبراطورية البريطانية ولم يخطر ببالي أيضا ايذاء إنجلترا : ان مصر ، لا تهمنا وكذلك فلسطين وليس لإيطاليا مطالب استعمارية أخرى .

وعندما يسأله واردبرايس عن شروط الصلح يقول موسوليني : لا يمكنني أن أقرر الآن ذلك نهائيا ، ذلك لأنني لا أعرف مع من أعقد الصلح ، بعد فرار الامبراطور .

ثم يضيف موسوليني قائلا : لقد استقرت السلطة الإيطالية استقرارا
راسخا في الحبشة ونحن نريد سلاما دائما !



وينشر المحرر الدبلوماسي لجريدة الديلي هيرالد مقالا ، عن المحادثات المصرية
البريطانية في نفس اليوم الذي سقطت فيه أديس أبابا ، ونشر فيه حديث
موسوليني مقالا هاما - وصريحا - يقول فيه : ان طريقة مواجهة الزعماء ،
المصريين بخبراء بريطانيين ضالمين في الشؤون الحربية ، في البر والبحر والجو
وتفسير البواعث الفنية ، التي تقتضى زيادة جيش الاحتلال ، والمواقع التي
يحتلها بدلا من تقصه ، وبعضها حبطت حبوطا تاما ، فالمصريون وليس عندهم
مستشارون خبريون في الناحية الفنية لا يستطيعون أن يحكموا حكما صحيحا ،
على قوة هذه الأدلة أو ضعفها ، فيشعرون أن في الأمر حيلة عندما يقال لهم
- مثلا - ان الضرورة تقتضى بقاء ، الحاميات البريطانية في القاهرة والاسكندرية
والسلاح الجوي في هليوبوليس « مصر الجديدة » ويبدو لهم أن القول ليس
الا محاولة للتنصل في التسليم بما سلم به الانجليز في مشروع عام ١٩٢٠
وربما كان الخطأ ، الكبير ، أو الجريمة الكبرى السمي ، المتعمد لجعل مصر غير
قادرة على أن تتولى الدفاع عن نفسها وليس هناك ما يفسر لنا لماذا لا تملك
مصر قوة دفاعية كافية كان يمكن انشاؤها بمساعدة البريطانيين الفنية .

ومن الغر أن يقال أن المصري ليس بجندى مجيد فريد . أثبت المصريون
بقيادة إبراهيم باشا أنهم جنود أكفاء فحاربوا الترك وغلبوهم ثم أنهم حاربوا
في السودان وأحسنوا الحرب ولكن لم يتح لهم في العهد الحديث أن يحاربوا
بقيادة ضباطهم المصريين . فالضباط المصريون لا يسمح لهم بأن يتولوا مقاليد
القيادة .



وقد احتج اللورد ملنر - من زمن بعيد - على تلك الخطة وما فيها من قصر
نظر ولكن تنفيذ الخطة استمر متعمدا لتسوية بقاء الاحتلال البريطاني في مصر .

نحن نمنع المصريين من انشاء هيئة أركان حرب على درجة من الكفاءة لتنظيم
جيش مصر ، وقيادته فأصبحت مصر الآن لا تملك خبراء عسكريين أكفاء في
الشؤون العسكرية مع البريطانيين وعلاوة على ذلك تعمدنا إبقاء الجيش المصري
بغير معلم عسكري واحد ومن دون مدفعية ثقيلة وفرضنا على مصر نزع سلاح
كان أشد في وقته من نزع السلاح الذي فرض على المانيا اثر هزيمتها في الحرب
العالمية . والآن نقول للمصريين أيها الأصدقاء : الواقع ، أنكم لا تصلحون
للدفاع عن بلادكم .

ولذلك نريد أن تبقى جيوشنا في كل مكان للدفاع عنكم أندهش عندما ترى المصريين يرتابون في أقوالنا ويظنون أننا سيئون النية ؟ •



ويصل الملك فاروق الى مصر وتسبقه حملة دعائية هائلة من الاشادة بتقواه ، وتأثره بالتعاليم الدينية وتستمر تلك الحملة تزداد كل يوم قوة ، وتركيزا وبطبيعة الحال لا تعرف الجماهير شيئا عما كان يحدث للملك في لندن وما كان يحدث من الملك • ولو أن عزيز المصري باشا كان قد فتح فمه وتحدث عن تلك المؤامرات التي كان يحيكها أحمد حسنين وعمر فتحي ضد فاروق في لندن ، وكيف استطاعا أن يحبلا الفتى الطيب الى شاب منحرف : يدخل عليه عزيز المصري غرفته - كما روى لانور السادات - في العبايح فيجده نائما بملابس السهرة والخمر تفوح من فمه : كان أحمد حسنين وعمر فتحي يقودان فاروق الى دور الفساد فلا يعود الا في الرابعة صباحا ويعود مخمورا فينام ويلقى بنفسه القاء على اقرب مقعد أو وسادة • • لو أن عزيز المصري فتح فمه يومئذ لكان في الامكان انقاذ الملك مما تردى اليه •

على أية حال وصل فاروق الى الاسكندرية فالقاهرة وحظي - أول من حظي - بمقابلاته صاحب السعادة سير مايلز لامبسون المنسوب السامي البريطاني •



وفي الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ٨ مايو ١٩٣٦ يجتمع مجلسا البرلمان « النواب والشيوخ » في هيئة مؤتمر غير عادي ، فيعلن المرسوم الصادر بدعوة مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ ويعلن بعد ذلك وفاة الملك فؤاد •

ويتولى أمين سامي باشا رئاسة المؤتمر باعتباره اكبر الأعضاء سنا : ويتولى السكرتارية محمد متولى بك والى يمينه الأستاذ محمد خطاب فالأستاذ ابراهيم عبد الوهاب بينما يجلس على يساره الأستاذ أمين عثمان والأستاذ عز العرب ، ويقبل على ماهر باشا رئيس الوزراء ومعه الوزراء ويتحدث على ماهر عن الملك ، ويتلوه زعيم الأغلبية البرلمانية ، كما يتحدث محمد محمود واسماعيل صدقي ومحمد حلمي عيسى « رؤساء أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد » ثم يتحدث بعدهم حافظ رمضان باسم الحزب الوطني وينهض الشيخ المحترم لويس فانوس ليقدم اقتراحا فلم يكده يبدأ الحديث حتى كانت يد زميله القديم الشيخ حسن عبد القادر قد استقرت على فمه فلم يستطع الكلام وبعد ربع ساعة قضاها الجميع حدادا على الملك الراحل استمع الجميع الى تبليغ « المنادة بفاروق

الأول ملكا على مصر ، ويعلم على ماهر ان الملك الجديد قد خفض ميزانية مخصصات جلالته من مائة وخمسين ألف جنيه الى مائة ألف جنيه ، ويقول على ماهر قبل ان تأخذ هيئة المكتب فى فحص أختام المظروفين اللذين يحتويان على وثيقة الوصاية : ان المظروف المحفوظ فى مجلس الوزراء وجد مقفلا ، أما المظروف المحفوظ فى ديوان الملك فقد وجد مفتوحا ، وتتل رسالة من محمد شوقي باشا السكرتير الخاص للملك ومن مراد محسن باشا ناظر الخاصة ومن دولة نسيم باشا الذى كان خاتمه موضوعا على القميص ، الذى أغلق به المظروفان حيث كان يتولى رئاسة الديوان الملكى ، تقول الرسالتان ان الملك طلب المظروف المحفوظ فى ديوانه مرتين متتابتين فى يوليو وأكتوبر ١٩٣٥ ولكنه بعد فحصه لم يمسسه بتحويل أو تعديل ، ويتولى مصطفى النحاس ومحمود غالب وعضسوا مجلس الشيوخ ، فحص المظروفين وينتقل بعض الأعضاء الى حيث يوجد المظروفان ولكن النحاس باشا يقتهم بصواب عملية الفحص .

ويقول على ماهر : ان كنتم فى شك من ضم نسيم باشا فاستدعوه ليقرر فى ذلك رايه الاخير ، ولكن هيئة المكتب تفحص المظروفين وتتاكد من ان الدين وصى بهم الملك الراحل ليكونوا أوصياء على العرش هم عدلى يكن باشا ومحمود فخري باشا وبعد الاستراحة ، يقف مصطفى النحاس مؤكدا ان أول شئ فى اقرار مجلس الأوصياء ، ان ينعقد عليهم الاجتماع ليكون مظهرا من مظاهر ، رضا الأمة بأجمعها لذلك اجتمع ممثلو الأحزاب والهيئات قبل ان نجتمع هنا واتفقتنا على ما نعرضه عليكم لتقبلوه بالاجماع وقد وضعتم ثقكم فى ممثلكم ولذلك أرجو ان تقرروا بالاجماع ان يكون مجلس الأوصياء مؤلفا من صاحب السمو الأمير محمد على باشا وصاحب المعالي عزيز عزت باشا ، وصاحب السعادة شريف صبرى باشا فاذا وافقتم كنتم عند حسن ظننا بكم . . .

ويتطلع المؤتمر الى محمد محمود باشا ليقف مؤكدا الاجماع فى هذه الناحية وتلتزم الجلسة مرة اخرى ليقسم الأوصياء الثلاثة اليمين الدستورية على ان يحترموا الدستور وقوانين الأمة المصرية ويحافظوا على استقلال الوطن وسلامة أراضيه وأن يكونوا مخلصين للملك وكان مصطفى النحاس قد أشاد فى كلمة له بالملك الراحل فى تطور أحوال الأمة « واذا لم يكن من حقى ان أسبق التاريخ فيما سجله لجلالته من المجهودات والأعمال فاني أرى لزاما على وقد كان لى الشرف العظيم بأن أتصل بالفقيد عن قرب أثناء قيامى بواجباتى الرسمية ، ان أنوه بما كان لجلالته من شخصية ممتازة وجداية معا وما جبل عليه من موهبة سامية ، ونشاط متصل فى تسيير دفة الأمة » .

ولان الوفد المصرى لم ينجح فى فرض نسيم باشا كأحد الأوصياء على العرش حرص نسيم باشا منذ أن عرف أن بعض الزعماء فى الجبهة الوطنية عارضوا فى

اختياره اذ عرفت له سياسة ناهضتها الأحزاب رأى نسيم باشا أن يعتزل الحياة العامة وقد عرضت عليه رئاسة مجلس الشيوخ قبل اجتماع المؤتمر البرلماني فاعتذر عن قبولها وتردد أنه سوف يستقيل من عضوية مجلس الشيوخ أيضا طلبا للراحة ورغبة في العزلة .

ويقدم على ماهر باشا استقالته الى مجلس الوصاية على العرش فتقبل الاستقالة ويكلف المجلس مصطفى النحاس باشا زعيم الأغلبية البرلمانية بتأليف الوزارة الجديدة في ١٠ مايو ١٩٣٦ وهي ثالث وزارة يؤلفها دولته .

الفصل الرابع

مصطفى النحاس يؤلف وزارته الرابعة ويخرج محمود فهمى النقراشى من الوفد

● شكل مصطفى النحاس باشا - فى ٩ مايو ١٩٣٦ - وزارته الثالثة ،
التي تعتبر أهم وأخطر الوزارات الوفدية لا في تاريخ الوفد المصرى وحسب وإنما
في تاريخ رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا نفسه نظرا لخطورة الأحداث ،
التي وقعت خلال فترة حكم تلك الوزارة ونظرا لما أصيب به الوفد - كحزب -
في الداخل من ازمات ، وانقسامات .

وكان مصطفى النحاس قد شكل وزارته الاولى في ١٦ مارس ١٩٢٨
محافظا لنفسه - الى جانب رئاسة الوزارة - بوزارة الداخلية وكان وزرائه
هم : جعفر ولى باشا « الحربية والبحرية » ، واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » ،
محمد نجيب الغرابلى باشا « الاوقاف » على الشمسى باشا « المعارف العمومية » ،
أحمد محمد خشبة باشا « الحفانية » محمد محمود باشا « المالية » ابراهيم
فهمى بك « الاشغال العمومية » محمد صفوت باشا « الزراعة » مكرم عبيد
الغدى « المواصلات » .

ولم يكن حزب الوفد وحده هو الذى شكل الوزارة وإنما كان الى جانبه
في الوزارة مستقلون ، ووزراء ينتمون الى حزب الأحرار الدستوريين ولذلك
سميت بالوزارة الائتلافية غير أن الائتلاف الوزارى لم يدم طويلا فسرعان
ما استقال محمد محمود باشا وجعفر ولى باشا « من الدستوريين » وأحمد خشبة
باشا « وفدى » وابراهيم فهمى بك « مستقل » .

وكان السبب الرئيسى في استقالة هؤلاء الوزراء ، الوثيقة التي نشرت حول
اتفاق مصطفى النحاس ووصى واصنف وجعفر فخرى ، ووالدة الأمير
سيف الدين « أحد أمراء الأسرة المالكة » الذى اتهم بالجنون ووضع تحت وصاية
الملك فؤاد » .

وكان قد نسب الى المحامين الثلاثة ، النحاس ، وويصا واصف وجعفر فحرى ، انهم تعاقدوا مع والدته الامير سيف الدين للدفاع على رفع الحجر عن ابنها لقاء اتعاب قدرت بـ ١٣٠ ألف حنيه ولما كان هذا المبلغ - وقتئذ - يعتبر باعظا بالنسبة لآتعاب المحامين فقد نسب الى مصطفى النحاس انه استغل مكانته السياسية ، لاجراء هذا التعاقد الذي اعتبره البعض بمثابة رشوة ، وانتيرز الملك أحمد فؤاد الفرصة ، فأقال وزارة النحاس باشا في ٢٥ يونيه ١٩٢٨ بالخطاب التالى :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا .

لما كان الائتلاف الذى قامت على أساسه الوزارة قد اصيب بتصدع شديد ، فقد رأينا اقالة دولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات زملائكم ما اديتم من عمل فى خدمة البلاد .

« فؤاد »

ويحال مصطفى النحاس الى مجلس تاديب المحامين ولكن مجلس التاديب هذا ، يبرئ ساحة مصطفى النحاس باشا ، وزميليه . . مؤكدا أن الاتفاق لا غبار عليه من ناحية شرف المهنة ، ولا ينال من نزاهة المحامى .

وكان مصطفى النحاس - كما اتضح من التحقيق - قد تنازل عن توكيله فى القضية بعد ان اسندت اليه رئاسة الوزارة . ولكن السراى كانت تريد أحداث سابقة خطيرة فى تاريخنا السياسى ، فأقالت الوزارة النحاسية ، وكانت تلك الاقالة اول سابقة من نوعها .



اما الوزارة الثانية لمصطفى النحاس باشا ، فقد شكلها فى اول يناير ١٩٣٠ ، واحتفظ لنفسه الى جانب رئاسة الوزارة بوزارة الداخلية . واشترك معه فى وزارته الثانية حسن حسينى باشا «الحربية والبحرية» . واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » محمد نجيب الغرابى باشا « الحفانية » عثمان مجرم باشا « الاشغال العمومية » . محمد صفوت باشا « الزراعة » . مكرم عبيد افندى « المالية » . محمود فهمى النقراشى افندى « المواصلات » . محمد بهى الدين بركات بك « المعارف العمومية » . محمود بسيونى افندى « الاوقاف » .

وقد تنازل مصطفى النحاس عن تشكيله الوزارة عن حقه الدستورى . عندما استبعد الملك أحمد فؤاد من التشكيل الوزارى . . على الشمسى باشا . والجدير بالذكر أنه عندما خرج مصطفى النحاس من مقابلة الملك - بعد أن عرض عليه أسماء الوزراء وبعد أن وافق على اعتراض الملك على . على الشمسى

باشا - عرض على ، على الشمسى باشا منصب وزير مصر المفاوض فى روما .
ولكن الاخير رفض هذا المنصب .. الأمر الذى أكد استقامته السياسية
والوطنية .

وكان تعيين محمود فهمى النقراشى أفندى فى هذه الوزارة رغم اتهامه فى
الكثير من القضايا السياسية . واعتراض المندوب السامى البريطانى على ادخاله
لوزارة .. بمثابة قوة وطنية جديدة .. صارمة ونزيهة ، أضيفت الى الوزارة
الثانية لمصطفى النحاس . والتي كانت وزارة مفاوضات .



وقد بدأت الوزارة عملها بالمفاوضات مع بريطانيا فى ٣١ مارس ١٩٣٠ ..
وكانت مفاوضات شاقة وعصيبة ، ولكن الوفد فى هذه المفاوضات قد قبل وجود
قوة بريطانية فى قناة السويس . غير ان المفاوضات تحطمت على صخر السودان ،
حيث أصرت الحكومة البريطانية على ألا يجيء فى المعاهدة ، فيما يتعلق بمستقبل
السودان ، عبارات ملتوية مطاطة .



وفى عهد هذه الوزارة وصل أول طيار مصرى الى مصر من أوروبا على متن
طائرته الخاصة فى ٢٥ يناير ١٩٣٠ . واعتبر الشعب وصول محمد صدقى
الطيار المصرى من الأحداث التاريخية .



وبمجرد عودة الوفد المصرى من المفاوضات ، اثر قطعها فى ١٨ مايو
١٩٣٠ ، بدأت المؤامرات ضد وزارة النحاس باشا الثانية . وكان حزب الاحرار
الدمستوريين فى مقدمة اولئك الذين راحوا يكيّدون للوزارة ، ويرفعون الى الملك
ملمات باقالتها ، لانها جاءت لهمة خاصة ، وقد انتهت هذه المهمة . هذا
الى جانب أن الكثيرين من المعارضين للوزارة استغلوا تجعيل الوزارة لكبار الوطنيين
من غير الوفديين ، واتهام الوزارة بالديكتاتورية أبشع استغلال .

ويقوم الحلاف بين الوزارة والملك أحمد فؤاد ، على تعيينات الشيوخ الجدد .
ويرفع مصطفى النحاس فى ١٧ يونيو ١٩٣٠ استقالته من الوزارة لعدم
« تمكّننا من تنفيذ برنامجنا ، الذى قطعنا على أنفسنا العهد بتنفيذه » .. وكان
الوفد قد رتب مظاهرة تنمعية فى ٢٠ مايو ١٩٣٠ لمحاولة ارجاع الملك . فكان
الملك أحمد فؤاد أسرع من الوفد فى التحرك ، فقبل استقالة مصطفى النحاس
فى ١٩ مايو ١٩٣٠ وعهد بالوزارة الى اسماعيل صدقى باشا ، العدو اللدود
لوفد وللحياة الدستورية ..

وكانت وزارة مصطفى النحاس الثالثة في ٩ مايو ١٩٣٠ مشكلة على النحو التالي : مصطفى النحاس باشا « الرئاسة والداخلية والصحة العمومية » واصف بطرس غالى باشا « الخارجية » عثمان محرم باشا « الأشغال العمومية » محمد صفوت باشا « الأوقاف » • مكرم عبيد « المالية » • محمود فهمى النقراشى « المواصلات » • أحمد حمدي صيف النصر « الزراعة » • محمود غالب بك « الحفانية » • غنى فهمى باشا « الحربية والبحرية » • عبد السلام فهمى جمعة بك « التجارة والصناعة » • على زكى العرابى بك « المعارف العمومية » • وكل الوزارة من الوفدين •



وقد جاء فى كتاب مصطفى النحاس الى مجلس الوصاية المؤلف من الامير محمد على « رئيسا » ، وعبد العزيز عزت باشا ، ومحمد شريف صبرى باشا « عضوين » • ان الوزارة تجعل نصب عينها تحقيق استقلال البلاد بأبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة • وجاء فى ذلك الخطاب : ان من اول اغراض الوزارة « تمكين صلات الولاء والثقة بين العرش والامة » وتوطيد النظم البرلمانية على الاسس الديمقراطية المصموم بها فى البلاد العريقة فى الحكم النيابى •



والجدير بالذكر ان الظروف كانت مواتية للوزارة الوفدية الى أبعد حدود المواتاة • فالسراى - بعد وفاة الملك فؤاد ، وتولية ابنه فاروق ، الذى لم يكن قد بلغ بعد سن الرشد ، ووجود مجلس وصاية ضعيف هزيل - ، كانت مهيضة الجناح ، لا حول لها ولا طول • ورئيس مجلس الوصاية لا هم له الا التزلف للوند ورئيسه ومحاولة ابعاد الملك الشاب عن السلطة ، الى أن تبلى سنه الواحدة والعشرين •

كما أن الحكومة البريطانية •• كانت تسعى الى توقيع معاهدة الصداقة المصرية - البريطانية ، قبل ان تتبدد غيوم السياسة العولية •

كانت وزارة مصطفى النحاس باشا الثالثة لديها القوة لكى تفرض ارادتها • ولكنها لم تستطع نظرا للظروف الداخلية للوند ذاته كحزب ، حيث بدأت أخطر الانشقاقات فى تاريخ الوند المصرى ، وتعنى بها خروج محمود فهمى النقراشى باشا من الوند ، او اخراجه منه ، وبعده كان خروج الدكتور أحمد ماهر ، الذى كان قد انتخب رئيسا لمجلس النواب • كما ان الوند فى هذه المرحلة الهامة من تاريخه لم يعتمد على ما كان يتميز به كحزب ، عن بقية الأحزاب الأخرى ، لم يعتمد على صلابته فيما يتعلق بملاقته بالسراى •

والجدير بالذكر أيضا أنه عندما تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية في ٢٩ يوليو ١٩٣٧ عهد في أول أغسطس ١٩٣٧ الى مصطفى النحاس باشا بتشكيل وزارته الرابعة .

وفيما يلي نص خطاب الملك الى مصطفى النحاس :

عزيزي مصطفى النحاس باشا

اني وقد حملت الامانة التي عهد الله بها الي ، معتمدا عليه سبحانه وتعالى لاجد فيكم ، وقد أحرزتم الثقة الكبرى في عظيم اخلاصكم وولائكم وصادق وطنيتكم ، وقدمتم تلك الخدمات المجيدة بحسن جهادكم وسداد رأيكم ، وثبات عزمكم . ويضئ التكليف الملكي قائلا : « تمهد اليكم رئاسة مجلس وزرائنا وانا على يقين انكم بواسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بمعاونة من تختارونهم على تحقيق آماني ورغائبي في اسعاد شعبي .. الخ .



وقد أخرج مصطفى النحاس من الوزارة اربعة وزراء هم : محمود فهمي النقراشي ، ومحمد صفوت ، ومحمود غالب ، وعلي فهمي ، وأدخل بدلا منهم وزراء جدد هم : محمود بسيوني « الاوقاف » ، محمد محمود خليل بك « الزراعة » ، محمد صبري أبو علم « الحفانية » ، عبد الفتاح الطويل « الصحة العمومية » .



ويعتبر استاذنا عبد الرحمن الرافعي اخراج النقراشي باشا من الوزارة نقطة تحول في حكم الوفد ، فيقول :

« كان اخراج الوزراء الاربعة ، وخاصة النقراشي ، موضع دهشة الرأي العام . لأن النقراشي كان بلا مراء دعامة كبرى من دعائم الوفد ، وذهب الناس مذاهب شتى في تحليل هذا التغيير الخطير في تأليف الوزارة .

وحجة النحاس في اخراج النقراشي انه كان كثير المعارضة داخل الوزارة وان سير العمل يقتضي تجانساً وانسجاماً داخل هيئتها .

وفي الحق - الرافعي - ان ما أخذه النحاس على النقراشي لم يكن يسوغ اخراجه من الوزارة ، لان المعارضة داخل الوزارة ، اذا كانت مبنية على ما يعتقده المعارض ، صوابا وصادرة عن نية صادقة فليس لرئيس الوزارة أن يتبرم بها .. ما دام المعارض يذعن آخر الأمر لقرار الأغلبية ، ولا يخرج عن الجماعة . والتبرم بمثل هذه المعارضة ، معناه تحييد الخضوع والانصياع لاتجاه الرئيس في الخطأ

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ١٩٧٧ :

وانصواب معا ، وليس هذا من الديمقراطية ولا من الوضع السليم في شيء .
والنقراشي كان يصدر عن حسن قصد ، وعن استمساك بالاستقامة والنزاهة ،
فمن يمكن من الحق والانصاف ، أن يجازي على ذلك بإخراجه من الوزارة . وكان
واجبا على النحاس أن يكون في رئاسته نصيرا للنزاهة مؤيدا للحق ، وأن يبذل
كل جهد لاستبقاء النقراشي . كان في استطاعته أن يفعل ذلك ، ولكنه لم
يفعل . . بل تصد اقتصائه ، وهذا مأخذ عليه . ولا ريب - كبير - .

ويقول الأستاذ الرافعي :

- ان النقراشي ، كان يعارض التصرفات التي تمس سمعة الحكم وسلامته ،
وكان يفي أن يكون حكم الوفد قوميا نزيها ، فعارض في الاستثناءات
والمحسوبيات . وقد كان في مقدمة الأشياء أو الموضوعات التي عجلت باقصاء
النقراشي . معارضته انفاذ مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان بالطريقة
التي ارتأتها وزارة النحاس ، وهي اعطاء الصلصة - عملية توليد الكهرباء -
لشركة الكهرباء الانجليزية ، دون عرضه على خبراء عالميين ، ودون طرحه في
مناقصة عالمية ، ولم يكن النقراشي وحده هو الذي اعترض على تلك العملية .
بل شاركه في الاعتراض محمود غالب ومحمد صفوت . وقد رأى الثلاثة ضرورة
عرض الموضوع على البرلمان ، قبل الاتفاق مع أية شركة من الشركات .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي :

- ان اخراج النقراشي من الوزارة كان نقطة التحول في سياسة الوفد في
الحكم . لقد أخذ بعد ذلك يمسك فيه سبيلا لا يتفق مع الروح القومية ، ولا مع
الاستقامة والنزاهة . . والنزاهة هي أساس الحكم الصالح في كل بلد .
ولا يمكن لامة أن تنهض دون حكم نزيه ، عادل سليم . ثم ان اخراج النقراشي ،
معناه أيضا ، تغليب روح الخنوع والخضوع لكل ما يراه الرئيس ، سواء أخطأ
أو أصاب . والحياة السياسية التي أساسها الخضوع لأهواء الرئيس ، هي نوع
من الحكم المطلق . . تختفي في ظله فضائل الشجاعة والكرامة والحرية والنزاهة
والاستقامة . وقد اقترن هذا التحول باضفاء سمات الزعامة المقدسة على
النحاس ، والدعوة الى الخضوع لكل ما يراه . وأرادوا بهذه الظواهر المفتعلة أن
يرهبوا كل من يخالفونه في الرأي أو يناقشونه فيه ، ويؤلبون عليهم الجماهير
إخراجا لهم وتشويها لسمتهم . وفي هذا اتحداد بالبلاد وبالحكم الى هوة
الديكتاتورية البرلمانية ، التي لا تختلف عن الحكم المطلق في مساوئه وأوزاره ،
ورجوع بالأامة الى الوراء في مجال الحياة السياسية والأخلاقية . .

- هذا وقد سعى النحاس في استرضاء النقراشي عن طريق الاغراء وعرض
عليه مقابل اقتصائه عن الوزارة عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس .

وهي عضوية تدور على شاكلها دخلا ماليا كبيرا يتزاحم عليها طلاب الربيع والثرى .. ولكن النقراشي رفض هذه العضوية ، فبرهن على تمسكه بنزاهته واستقامته وكرامته ، وخاصة لانه لم يكن غنيا ولا ذا مال ، وهذا مثل نادر بين الرجال ، ولا سيما في هذا العصر الذي نعيش فيه » .



ولست أنسى ما حييت ، مرة جئت فيها من قرىتي الى العاصمة : القاهرة ، وكنت وقتئذ صبيا ، فرأيت مظاهرة صاخبة ، جمعت أعدادا كبيرة من الجماهير . وكانت تهتف « يسقط النقراشي النزيه » !!

وهذا قد أكد لي فيما بعد ، كيف أن الجماهير توجه في بعض الأحيان توجيهها سيئا ، بدليل أن المظاهرة أو المظاهرات التي كانت توجه ضد النقراشي . كانت تهتف بسقوطه ، وهي لا تعرف أية جريمة ارتكبها النقراشي المفترى عليه ، وبدليل انها كانت تضيف الى اسمه صفة « النزاهة » .. وهي لا تعرف أنها بذلك تسيء الى نفسها قبل أن تسيء الى الرجل الذي تتظاهر ضده .



وعن تشكيل مصطفى النحاس باشا لوزارته الرابعة ، يقول الدكتور محمد حسين هيكل :

« رفض الملك فاروق أن يكون الأستاذ يوسف الجندى وزيرا ، وكان الأستاذ يوسف نائب زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ ، ثم كان الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية في الوزارة السابقة » .

وكان مشهودا له - وهو المحامي الشاب - بالبراعة البرلمانية الممتازة ، في المعارضة .. لم يكن لنا نحن الأحرار الدستوريين أن نعرض على هذا الحادث . بعد أن تالفت الوزارة الجديدة ، فقد اعترض الملك فؤاد من قبل على تعيين أحد الدستوريين لغير سبب .. الا انه لا يطمئن لسياسته . وأريد مني أن أناقش هذا الرفض من الناحية الدستورية . فكان من رأيي أن المسئولية فيه على الرئيس الذي يؤلف الوزارة ، ولا يتمسك بمن يرشحه . واذ كنا في ذلك العهد نؤيد النظام القائم ، فقد رأينا أن ندع هذا الحادث يمر في غير تعليق . وليس طبيعيا ، وقد أصبحنا في المعارضة ، أن نتخذ موقفا غير هذا الموقف بالنسبة للأستاذ يوسف الجندى . لذلك آثرنا أن ندع الأمر يصرفه الملك الشاب مع رئيس الوزارة ، صاحب الأغلبية البرلمانية » .



وحول اعتراض مصطفى النحاس على رفض الملك تعيين يوسف الجندى
وزيراً، يقول الدكتور هيكل :

« ان مصطفى النحاس بعد أن قبل توقيع مرسوم تأليف الوزارة ، بدون
الأستاذ يوسف الجندى معناه انه اقتنع بحجة الملك ، فارتضاها ٠٠ فان لم يكن
قد اقتنع ، فقد كان واجبا عليه بحكم الدستور أن يرفض تأليف الوزارة ، وان
يتمسك بقاآئته التي قدمها ، وللملك عند ذلك رأيه » .

ولكن النحاس باشا ، لم يسلك هذا المسلك بل نزل على اعتراض الملك .

ثم بدأت صحفه تنشر أن الوزارة تبحث موضوع الأستاذ يوسف من
الناحية الدستورية . وما أحسب النحاس باشا فاته ، أن توقيع مرسوم التأليف
يسقط حجته في الاعتراض على ما حدث .

ترى أكان الغرض مما ينشر في صحفه يومئذ عن البحث الدستوري نوعا
من الارهاب غير المنتج ؟ ٠٠ أم كان ترضية افلاطونية للأستاذ يوسف الجندى ٠٠ ؟
أم قصد به توجيه الراى العام وجهة خاصة ١ ؟ ٠٠

« احسب ان البحث لم يكن جديا » وأن النحاس باشا ، قبل تأليف
الوزارة ، خشية تكليف غيره بتأليفها ، ان هو تشبث بتعيين الامتاذ يوسف ،
وخشية ما يترتب على ذلك من حل مجلس النواب ، واجراء انتخابات جديدة .
تدور مصرقتها ٠٠ حول الخلاف بينه وبين الملك الشاب » .



وحول اخراج النقراش باشا من الوزارة قال د. هيكل : « أدى استبعاد
النقراش باشا ، وغالب باشا من الوزارة بعد الاحتكاك الذى حدث بين النحاس
باشا ، والقصر أثناء تأليفها ٠٠ الى خلق جو ازدادت فيه الخصومات على ما كانت
عليه من قبل وأعان على تزايدها ما أشيع من أن الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس
النواب يؤيد النقراش باشا وغالب باشا ولم يكن من شأن هذا الجو أن يسكن
من حدة الخصومة التي كانت قائمة بين المعارضة والحكومة في عهد الوصاية من
بعد أن أبرم البرلمان معاهدة الود والصداقة كما سماها النحاس باشا ومعاهدة
الشرف والاستقلال كما سماها مكرم عبيد باشا . اغتبطنا - د. هيكل - نحن
الأحرار الدستوريين بهذا الوضع الجديد ، اذ رأينا فيه اضعافا لشوكة الوزارة
التي تناوتها . وتناوتنا . وكان طبيعيا . وهنـهـ هي الحال أن تعمل الوزارة على
محاربة خصومها لاضعاف شوكتهم كما يحاربونها هم لاضعاف شوكتها » .



● ويضيف د. هيكل الى ذلك قوله : « استأنفت الوزارة عملها في هذا الجو ، فجرت على الوتيرة التي جرت عليها في عهد الوصاية ، وسارت في الحكم سيرة حزبية متطرفة ، ولذلك عززت فرق القمصان الزرق ، التي انشأتها من قبل على غرار القمصان انسوداء الفاشية ، والقمصان الرمادية النازية ، لتبعت الرهبة الى نفوس خصوصها » .

وبدا الناس يتحدثون في مركز الوزارة ، وفي حظها من البقاء . وكان الأستاذ الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغي ، شيخ الجامع الأزهر ، من مستشاري القصر ، وكان من رأيه أن يخلف الدكتور أحمد ماهر « عضو الوفد ورئيس مجلس النواب » مصطفى النحاس في رئاسة الوزارة ، لأن الدكتور ماهر يؤيد النقراشي وغالب باشا في موقفهما من النحاس باشا ومكرم باشا . وكنا « معتبر الأحرار الدستوريين » نطمح في أن يتولى رئيس حزبنا محمد محمود باشا رئاسة الوزارة المقبلة ، لاننا نحن الذين جاهدنا الوفد ، وقاومنا حكمه وأصابنا ازهاجه بالأذى ، ولأن الدكتور أحمد ماهر لم يكن له حزب يتناصره ، فاذا هو اختار مع النحاس باشا ، خيف أن يكون مصيره ومصير النقراشي باشا ، كصير الذين خالفوا النحاس حين الحديث عن الوزارة القومية في سنة ١٩٣٦ ، فلا يلبثون حين يخرجون على النحاس باشا ، ان يدفعهم بتهمة الخيانة ، فيضعف مركزهم أمام الرأي العام ، ولا يستطيعون الصمود لنشاط المنظمات الوفدية ، التي تدرجت أدق تدريب على التظاهر والاخلال بالنظام » .



وحول الوزارة النحاسية الرابعة أيضا ، يقول د. يونان لبيب رزق :

« النقراشي قطب من أقطاب الوفد ، له فضل على النحاس .. لانه هو الذي رشحه للوزارة . كما ان له صلة نسب بالسيدة أم المصريين ، الى جانب المكانة الخاصة التي كان يتمتع بها لدى الزعيم سعد زغلول . ومن جانب آخر . فقد كان من أهم العناصر النظيفه في الوفد ، الوحيد من وزراء الوزارة السابقة ، التي سلمت وزارته من المحاباة والاستثناءات . يضاف الى كل ذلك ما عرف عن الرجل من زعامة للشباب الوفدي ، ومن طاقة تنظيمية هائلة » .

ومع كل هذا فقد كانت الذريعة التي استندت الزعامة الوفدية اليها ، لاقصاء النقراشي عن الوزارة هي عدم التجانس وهي ذريعة مطاطة وأن كل ما شاع وقتها أن السبب الرئيسي وراء هذا الاقصاء ، رغبة وزير المالية مكرم عبيد باشا في اقصاء العناصر القوية عن الحزب ، أملا في أن يرث زعامته بعد النحاس .. وكان الانشقاق الذي أصاب الوفد نتيجة لاجراء النقراشي من الوزارة الجديدة ، بالإضافة الى الصراع الذي احتدم بين الملك وهذه الوزارة أهم ما أثر في تاريخها ، وقد ارتبط كل من الحدين بالآخر ، فبينما أدى انشقاق

الحزب الكبير الى اغراء القصر بالوزارة النحاسية الرابعة وسعيه الى التخلص منها ، فان الاختلافات بين الملك والوزارة ، قد غنت هذا الخلاف ، وادت الى توسيع شقته •



ففى خلال الأسابيع التى أعقبت تشكيل الوزارة الجديدة ، بدون النقراش ، انتهزتها الصحف الموالية للقصر وبالذات البلاغ للهجوم على ما سمته عصبية النحاس - محكم ، أو عصبية الشر على حد تعبيرها ، وذكرت أن الهدف من استبعاد النقراش ، هو تمهيد الطريق لفرض أوتوقراطية الرجلين ومع أى احتمال يلوح بتسوية الخلافات داخل حزب الوفد كانت البلاغ نتدخل لفساد هذه الاحتمالات •

وكان أبرزها محاولة تعيين النقراش فى مجلس ادارة شركة قناة السويس ، واستمر القصر فى طريقه لتعميق الخلافات وبدأت جهوده تنمر ، بتصريحات ينسب بها النقراش ينتقد فيها سياسة الحكومة رغم أنه لم يكن قد خرج ، أو أخرج من الوفد ، ثم اذا بالبيان السياسى الخطير على حد وصف البلاغ والذى وجهه النقراش ، الى الشعب المصرى فى ٧ سبتمبر ١٩٣٧ يعلن فيه خروجه على الزعامة الوفدية ، وقد تضمن البيان انتقادات شديدة لسياسة النحاس بالسمى لتقديس زعامته ، هذه السياسة التى صحتها على ذوى القمصان الزرقاء تهوى على رموس من لم يؤمن بها من الوفديين ، وتصور الملك الشباب أن الفرصة سانحة لا يمكن أن نسميه بالاستيلاء على الوفد من الداخل فالنقراش وإن كان قد هاجم الزعامة الوفدية الا انه لم يهاجم الوفد ، كما انه عندما اتخذ الحزب قراره بفصل النقراش ، من عضويته فان زميله الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب أحل بتصريح يرب فيه عن دهشته من هذا القرار وعن رايه بأنه ما زال يعتبر زميله النقراش ، عضوا فى الوفد •



وكان اصرار النقراش وأحمد ماهر - كما يقول د- يونان لبيب رزق - على بطلان قرار اخراج النقراش من الوفد وراه ما تكشفه لنا الوثائق ، البريطانية ، وما سميناهم بصحولة الاستيلاء ، على الوفد من الداخل ، ذلك انه قد جرت خلال تلك الأيام مشاورات بهدف تشكيل زعامة وفدية جديدة ، يقوم الرجلان بتأليفها مما يؤدى الى سقوط الزعامة النحاسية للوفد الى احلال زعامة جديدة محلها مدينة بوجودها لمساندة القصر وكان الإنجليز قد حذروا من خطورة هذه المغامرة على الملك الجديد ، كما أن على ماهر ، المستشار الرئيسى للقصر آنذاك لم ترقه الفكرة ، وخشى من نتائجها •



أما مارسيل كولومب فيقول في كتابه : تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ - عن
 إخراج النقراش من الوزارة ، والوفد : سبق أن تفجرت داخل مجلس الوزراء
 الخلافات بين وزير المالية ، مكرم عبيد باشا وبين وزير المواصلات محمود فهمي
 النقراش باشا ، الذي كان قد تحول عن طريق المصاهرة الى أحد أفراد أسرة
 صفية زغلول أرملة الزعيم الوطني الكبير التي اعتبرت منذ وفاة زوجها سعد
 زغلول أما للمصريين وفي أغسطس انجاز رئيس الوزراء الى جانب وزير المالية
 وأخرج النقراش باشا من الحكومة مع ثلاثة من مساعديه وبذلك انحاز محمود
 فهمي النقراش باشا الى جانب المعارضة وجر وراءه أحمد ماهر باشا رئيس مجلس
 النواب ، كان هذا الانشقاق بالغ الأهمية وقد أدى - كما أدت كل الانشقاقات
 السابقة التي حدثت في تاريخ الوفد - الى نشأة حزب سياسي جديد اتخذ لنفسه
 اسم الهيئة السعدية تمييزاً . لنفسه عن الحزب السعدى ، الذى أنشأه حمد
 الباسل باشا عام ١٩٣٠ وقد أدى هذا الانشقاق الى تطعيم وحدة الوفد كما
 شجع السراى ، على أن تقاوم بمزيد من الفاعلية سياسة التخويف التى كان
 يتبناها إزاهما رئيس الوزراء .



ومن ناحية أخرى خصص د . محمد فريد عبد المجيد حشيش فصلا كاملا ،
 من رسالته عن « الوفد - ١٩٣٦ - ١٩٥٢ » عن الانسلاخات والانشقاقات فى
 الوفد ، وعن انشقاق ماهر ، النقراش ، ومحمود غالب ، يقول د . حشيش : فى
 ٣٠ أغسطس ١٩٣٧ خاطب النحاس باشا الجماهير فأشار الى الخلافات المتكررة ،
 التى كانت تدور فى مجلس الوزراء بين النقراش من ناحية ، ومكرم عبيد من
 ناحية أخرى « ولذلك فتحقيقا لامل الانسجام بين أفراد المجلس رأيت - هكذا
 قال مصطفى النحاس بالحرف الواحد - إخراج النقراش ، لكن برضائه مع
 الاحتفاظ بوفديته » ويشير مصطفى النحاس فى خطابه المذكور الى ما تصوره
 المعارضة بأنه خلاف بين مسلم وقبطى فينفى هذا بشدة ويصف الخلاف بأنه فتنة
 يراد بها فرض النقراش على النحاس وبعد أن يوضح د . حشيش وجهة نظره
 فى البيانات التى كان يصدرها غالب باشا ضد مشروع كهرية خزان أسوان
 وردود مكرم عبيد باشا عليها يشير الى أن الخلاف بين النقراش باشا وصحبه ،
 والنحاس باشا ومن معه قد بدأ فى اثر توقيع معاهدة التحالف والصداقة بين
 مصر ، وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ فبعد توقيع ، المعاهدة اعتقد النحاس
 باشا أنه كسب بالمعاهدة صداقة الانجليز وصار محل تقتهم وقد توصل الى
 إلغاء الامتيازات الاجنبية والخلص منها شئ ثمين حقيقة بالنسبة لمصر والمصريين
 يضاف الى هذا ان مصطفى النحاس تخلص من الملك فؤاد ، وهو عدو الوفد ،
 للدود ، وانتقال العرش الى فاروق الذى لا يخشى شره آنذاك كل هذا جعل
 النحاس يعتقد ان من حق ان يتسامى ، ويتكبر - كما يذكر الراقى فمز على

زملائه ، القدامى ، ورفقائه فى الوفد أن يظهر بمثل هذا المظهر فأطلقوا السنتهم فى انتقاده وكان أول من أطلق لسانه بانتقاده محمود فهمى النقراشى ، وشاطره هذا الشهور محمود غالب وصفوت وكانوا لا يكتفون تبرمهم من سوء معاملتهم وتطور حالته النفسية ويرجع البعض هذه الحالة النفسية الى زواج النحاس غير المتكافئ الأمر الذى أدى الى وضعه فى موقف غير ملائم فلا شك أن الزوجة الصغيرة ذات النفوذ الكبير على زعيم الوفد ، كان لها تأثيرها الكبير مما أدى الى تعيين الأقارب فى مناصب هامة ، الأمر الذى أدى الى تجريح زعيم الوفد ، وخلق له الكثير من المتاعب وكثيرا ما كان محمود غالب يذيع متبرما أن زوجة النحاس تطلب منه - فى وزارته - بعض الأعمال التى تتنافى والمصلحة العامة هذا ومن ناحية أخرى - كما يقول د° حشيش - نفوذ مكرم فقد كانت سلطته - كسكرتير للوفد وصديق مقرب لرئيسه - تتزايد باستمرار ، وكان استثنائه بالنفوذ والسيطرة على النحاس باشا يقوى ويشهد فأثار ذلك أعضاء الوزارة ولا سيما أعضاء الوفد منهم ، أمثال ماهر ، والنقراشى ومن ثم تولدت الحساسية والانفعالات فى نفوسهم ، الأمر الذى أدى ، الى شقاق ثم الى الانشقاق ، وقد ساعدت السياسة التى اتبعها النحاس باشا بعد عودته ، من مؤتمر مونترية على نمو هذا الاتجاه وفى شهادة نجيب الهلالى أمام محكمة الثورة يقول نجيب باشا ان الخلاف له جذور قديمة منذ وزارة توفيق نسيم وكان من رأى النحاس ومكرم عبيد تأييد نسيم ، كى يعود للمستور فنسيم باشا كان همزة الوصل بين الوفد والانجليز . . هذا بينما كان النقراشى وماهر يريان عكس هذا الرأى ، كما أن مصطفى النحاس ومكرم كانا من المتحمسين لخروج فاطمة اليوسف وجريدتها روز اليوسف من الوفد لهاجمتها نسيم باشا ، بينما كان ماهر والنقراشى مؤيدين لفاطمة اليوسف، وصحيفتها وبعضهم يرى ان اخراج فاطمة اليوسف من الوفد ، كان تمهيدا أو مرتبطا بخروج ماهر والنقراشى من الوفد .

ويرى د° حشيش ان مشروع الكهرباء لم يكن سوى المفجر للشحنة الخلافات ، كما يرى فى نفس الوقت ان الوفد ، أو مصطفى النحاس كان حريصا على تهدئة الموقف واسترضاء النقراشى ، عن طريق الاغراء . فمعرض عليه بعد اقصائه من الوزارة عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس .



ويرى د° حشيش وبناء على ما ذكره مكرم عبيد باشا ، أكثر من مرة ، ان النقراشى قد وافق على هذا العرض فى البداية ، كما يرى أيضا ، ان النحاس باشا كان يتردد فى موقفه إزاء النقراشى ، تتنازع الحمرة ، بين عواطفه ، وزمالة الكفاح وذكريات الماضى ، وبين رغبة لا قبل له بها . كان النحاس بذلك ، يدرك أن النقراشى من أكفأ رجال الوفد ، وله بينهم كثير من الأصدقاء ، ولا سيما

صديقه الأكبر ماهر ، وفي الوقت نفسه كان هناك من يلعب ، دورا آخر ، كان هناك مكرم الصانع الأول لكل انقسام حدث في الوفد في الثلاثينات فمكرم هو الذي اختلف مع نجيب الهلالي وأدى هذا الخلاف الى خروج ثمانية أعضاء من الوفد في ١٩٣٢ ومكرم هو الذي غضب على فاطمة اليوسف وطردها هي وجريدها من الحزب ثم ان مكرم هو الذي حارب العقاد ، كاتب الوفد الأول ، وفصله من الوفد ١٩٣٥ وفي عام ١٩٣٧ سعى سعيا حثيثا الى طرد اثنين من دعامات الوفد ، وأركانها القوية ماهر والنقراشي .

ويقول د . حشيش ان الباحث في أمر الانقسامات التي حدثت في الوفد طوال تاريخه لا يجد مثل هذه المعارك وهذا العنف الذي صاحب انقسام عام ١٩٣٧ فقد كان لأحداثه ومعاركه صدى كبير ، ذلك لأن النقراشي - حينئذ - كان معزولا - وبحق - من أركان الوفد القديمة والقوية ، وكان موثوقا بنزاهته ، واستقامته ، فلا غرو ان التف حول جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه الا انه من ناحية أخرى ، كان هذا الالتفاف حول النقراشي وشعوره بأنه على حق ازاء تصرفات الوزارة التي كانت مثار الانتقاد مثل انشاء فرق القمصان الزرقاء ، والاستثناءات ، لعل هذا اشهر النقراشي وهما أنه سيكسب الجولة ضد النحاس ومكرم فبالغ في قوته ، ومما يفسر هذا الشعور ولا يبرره أنه اجاب عن سؤال ألقى عليه عقب تلك الأحداث عما يريد أن يفعله فقال سأسعى لانشاء حكومة عادلة اعتقد ان مصر ، بحاجة اليها .



وكننت مندهشا لانقسام الوفد على نفسه ، أمام الخلاف الذي نشب بين النقراشي من ناحية وبين النحاس ومكرم من ناحية أخرى ، ولا سيما وقد توقع الوفد - وكان صادقا في توقعه هذا - ان غضب أحمد ماهر رئيس مجلس النواب لنفض صديقه وزميل كفاحه ورفيق المشقة في ١٩٢٥ النقراشي أن يقف الى جانبه يسانده ويدافع عنه ، وقامت أم المصريين صفية زغلول بالوساطة فجمعت الزعماء الأربعة: النحاس، وماهر، والنقراشي، وتشدتهم الاتفاق حرصا على وحدة الوفد الا انها فشلت في رأب الصدع ، الذي أصاب بنيان الوفد . ذلك لأن الأيدي الحفية كانت تعمل فقد قامت لجان الوفد ، بعدة حملات شديدة شنتها على النقراشي بعد هذا الاجتماع بقصد تحطيمه و . و . وكان النقراشي - باعترااف جميع المصادر - عنيدا صلب الرأي ، لا يركن الى المهادنة فاصدر بيانا في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ رد فيه على ما سماه الحملة الكاذبة وطالب في هذا البيان بحل القمصان الزرقاء واحترام الشورى ، ودعا في نهاية البيان حكومة الوفد الى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم ، وخطا خطوة أخرى فامتنع عن حضور اجتماع الوفد الذي حضره كل الأعضاء في الاسكندرية .



وفي ١٢ سبتمبر ١٩٣٧ اجتمع الوفد وناقش موقف النقراشي ، ثم اذاع
جينا باعباره منفصلا عن الوفد وكان هذا القرار باجماع رئيس واعضاء الوفد
ما عدا د. ماهر الذي أعلن أنه لا يزال يعتبر النقراشي عضوا في الوفد كما
امتنع عن ابداء الرأي العضو ، ابراهيم سيد أحمد .

ويقول د. حشيش اننا لا نستطيع أن نعتبر خروج ماهر والنقراشي كان
انسلاخا أو تظهيرا لقيادة الوفد فلفظ انسلاخ يطلق على الأفراد الذين خرجوا ،
أو أخرجوا من الوفد ، بمفردهم ثم ذابوا ، ولم يتركوا أثرا مثل جماعة صدقي ،
وأبو النصر ومجموعة البيلى لكن ماهر ، والنقراشي ومحمود غالب لم يذوبوا ولم
يكن من الممكن أن يذوبوا فتاريخ ماهر والنقراشي الممتد من أحداث ثورة ١٩١٩ ،
ولا سيما دور أحمد ماهر مع عمه عبد الرحمن فهمي في اللجنة المركزية ،
والقاد. القبض عليهما وتقديمهما لمحكمة الجنايات بتهمة الاغتيالات السياسية
في يونيو ١٩٢٥ واقتراب حبس المشتقة منهما ثم اشتراكهما في وفد المفاوضات
الخاص بمعامدة ١٩٣٦ وتوليتهما : النقراشي وزارة المواصلات وأحمد ماهر
رئاسة مجلس النواب . ورأى ماهر في المعامدة ، باعتبارها ليست الا خطوة
في سبيل الاستقلال ، وكان رأيا جريئا ، وفريدا وفيما ارتفع من بين رجال
الوفد الذين نظروا الى المعامدة على انها معامدة الشرف والاستقلال ، بالإضافة
الى ظروف خروج ماهر . والنقراشي في عام ١٩٣٧ يجعلنا نرجح تسميته
انشقاقا بمعناه ومفهومه اللغوي والمادى يختلف عن الانقسامات الأخرى التي
وقعت في الوفد قبل ١٩٣٦ هذا بالإضافة الى أن الانشقاق الذي حدث بخروج
ماهر والنقراشي من الوفد قد تولد عنه انشاء هيئة لها أنصارها في الأقاليم
وفى الريف .



ان خروج النقراشي ثم ماهر من الوفد ، كان انشقاقا بمعناه اللغوي
والمادى ، بمعنى خروج جزء من قاعدته سواء بدافع القربى ، والصلات العائلية
بين المنشقين وذويهم كما حدث لعائلة غالب مثلا أو بدافع الاقتناع بأن موقف
المنشقين كان سليما بينما كان موقف النحاس ومكرم - في تصورهم - تطرفا ،
وتحزبا لا داعي لهما .

ويقول الأستاذ محمد التايبي : ان الوفد - أو النحاس ومكرم - رأى بعد
اخراج النقراشي من الوزارة استرضائه فهو - أى النقراشي - معدود يومئذ
من كبار أقطاب الوفد وله نفوذه وأنصاره وخصوص بين شباب الوفد . واعضاء
الهيئة الوفدية رأوا أن يسترضوه فعرضوا عليه منصب مندوب الحكومة
المصرية لدى شركة قناة السويس ، وكان المنصب شاغرا يومئذ ، ولم يشغل
هذه الوظيفة أو هذا المنصب مكافأة سنوية قدرها خمسة آلاف جنيه ، ويقول

الاستاذ التابى ، أن النقراشى قد قبل المنصب ولكن جريمة البلاغ . قالت فى حقال لها انها لا تصدق خبر قبول النقراشى لهذا المنصب لأنه مشهود له بالنزاهة والاعتزاز بالنفس ، وانه لا يمكن أبدا أن يساوم على مبادئه وعلى نزاهته ، فيترجع عن خطوة خطاها الى أخرى وقد أعلن النقراشى أنه لم يقبل المنصب المعروض عليه . وانه ماض فى سياسته وفى معارضته مشروعات عثمان محرم وزير الأشغال .



وأفتح قوسا لأقول : « اننى على ثقة مطلقة من أن النقراشى ، - وقد لقي الرجل ربه - لم يقبل على الإطلاق منصب عضو مجلس ادارة شركة قناة السويس ، وقد سمعت منه شخصيا ذلك : « فما الذى كان يدعونى الى قبول المنصب ؟ هل هو المال ؟ اننى لم أفكر أبدا فى المال » ثم انه لا يعقل أبدا أن النقراشى ، الذى حارب الاحتلال الأجنبى لم يكن من المعقول أبدا ، أن يعمل فى خدمة شركة أجنبية تسير فى خط هذا الاحتلال وتعمل ، على تدعيمه ، بل انها لتعتبر نفسها قطعة فرنسية فى أرض مصرية » .

وأقبل القوس ، لأقول ، ان التابى - رحمه الله ، قد ذكر فى كتابه « من أسرار الساسة والسياسة » ان الملك فاروق أقام حفلة فى حديقة قصر انطونيادس ، ابتهاجا بخطبته للأنسة صافيناز ذو الفقار - الملكة فريدة فيما بعد - اشترك فيها النحاس ، وجميع الشيوخ والنواب ، والوزراء ، وكبار موظفى القصر ، وتختلف مكرم عبيد ، عن حضور الحفلة لوعكة أصابته وحضر الحفلة أيضا النقراشى باشا وما أن رآه الشيوخ والنواب والوفديون حتى أحاط به عدد كبير منهم يرحبون به ويرجونه أن يسوى الخلافات التى بينه وبين زملائه أعضاء الوفد ، وبينما هم كذلك ، أقبل مصطفى النحاس ورأى النقراشى فتقدم منه ومد اليه يده ، وتصافح الرجلان ، وصفق الحاضرون ، وهتف الاستاذ حسن يس بحياة النحاس وردد الحاضرون الهتاف ثم هتف بحياة النقراشى وردد الحاضرون الهتاف وهنا تمانق النحاس والنقراشى ودوى التصفيق الحاد ، وعلا ، الهتاف وتبادل الحاضرون خيرا واستبشروا بعودة المياه الى مجاريها بين النقراشى ومصطفى النحاس . ويذكر الاستاذ التابى ، انه ذهب - بعد الحفلة - ليعود مكرم عبيد فى داره فروى له ما حدث بين النقراشى والنحاس وكيف ان مكرم باشا ، بعد أن استمع منه الى القصة يحذافيرها تحلت الى النحاس باشا قائلا : ميروك يا باشا ؟ ثم قال فيما بعد وكأنما كان النحاس يسأل : ميروك على ايه فقال مكرم : ميروك الصلح مع النقراشى ، وفهم التابى ، ان مكرم عبيد فهم من النحاس انه لا صلح مع النقراشى وان مكرم قال للتابى بعد ذلك : أنا كمان استقرت الخبر وقلت مش معقول ، وكان مكرم عبيد - كما يقول محمد التابى - يؤمن الايمان كله فى ذلك الوقت بأن كل عضو يختلف مع رئيس

الوفد مصطفى النحاس يجب أن يتر ، من جسم الوفد ، بلا تردد أو رحمة :
كان هذا هو مبدأ مكرم عبيد في عام ١٩٣٧ ، وهو نفس المبدأ الذي طبقه
النحاس باشا على مكرم عبيد باشا في عام ١٩٤٢ .



ويقول الأستاذ التامبي ، ان مكرم عبيد قد ذكر له أن غضب أم المصريين
على الوفد ورئيسه لم يكن بسبب اخراج النقراشي باشا ، من الوفد وان كانت
الفرصة الملائمة ، للاعلان عن ذلك الغضب ، وان مكرم عبيد قد قال : لقد
أدخلوا في روعها أنها جان دارك في مصر ، وقالوا لها - أقاربها ، وأنسابها - أن
الوفد أخطأ يوم سافر أعضاؤه لتوقيع معاهدة ١٩٣٦ ولم يصبحوها معهم بصفتها
أرملة سعد زغلول ! وان الوفد ، لم يعد يستشيرها كما كان في الماضي ، بل
يمتبرها كما مهملا وكسب النحاس ومكرم خصما جديدا قويا في شخص زوج
سعد ، وأم المصريين وكانت صفية هانم زغلول ملكة ، مصر ، وكانت نازلي تحترم
أم المصريين ، احتراما شديدا ولا عجب فقد كانت الأنسة نازلي صبرى تقبل يد
صفية هانم زغلول قبل أن تصبح سلطنة مصر ، وزوج السلطان فؤاد .

وهكذا - يقول التامبي - لم يكن قد مضى على عودة فاروق من رحلته الى
أوروبا وممارسته لسلطاته وحقوقه الدستورية شهران اثنان حتى كانت حكومة
الغالبية الوفدية تواجهه بجهة قوية معارضة مكونة من رأس الدولة ، فاروق
وجميع كبار موظفي القصر ، على ماهر : وأذنا به في القصر ، أحزاب الأقلية وفوق
هذا وذلك خلاف في صفوف الوفد يوشك أن ينتهي بخروج النقراشي وماهر
من الوفد مع عدد من الشيوخ والنواب ، كل هذه العوامل مجتمعة أضعفت هيبة
الوفد في نفس فاروق ومن ثم أقدم على ما كان مترددا في الاقدام عليه خوفا من
قوة الوفد ، وشوكنه وتحدى حكومة الوفد ، وأصدر امره الكريم بتعيين علي
ماهر ، رئيسا للديوان في شهر أكتوبر ١٩٣٧ وكان هذا التعيين اعلانا بسياسة
التحدى التي سار عليها فاروق ورجاله ، سياسة التحدي ، للوفد ، ورئيس
الوفد ، وحكومة الوفد ، وأغلبيتها الماخقة في مجلسي البرلمان وأذنا بسياسة
الاستهانة والاستهتار بسلطة البرلمان ، وحقوق الشيوخ والنواب ممثل الأمة
أو بعبارة أخرى سياسة استهانة القصر واستخفافه بالحكم النيابي وحقوق ،
وحریات الشعب » .



وتتساءل بعد كل الذي قلناه : من يكون محمود فهمي النقراشي الذي كان
اخراجا من الوفد ، ومن الوزارة نقطة تحول خطيرة في مسار الوفد كحزب

له الأغلبية الشعبية ، والأغلبية البرلمانية : يعتبر محمود فهمى النقراشى بلا جدال من أنظف وأطهر الشخصيات السياسية التى عرفها التاريخ المصرى كما أنه بلا جدال ، من أصلب وأقوى القيادات الحزبية فى نصف القرن الماضى .



وقد يختلف المرء ، مع محمود فهمى النقراشى فى آرائه ، واتجاهاته ، السياسية ، والحزبية ولكن لا أحد يستطيع إلا أن يحترم هذه الآراء ، والاتجاهات السياسية ، والحزبية ، ويحترم أولا ، وقبل كل شيء ، الرجل الذى يؤمن بها . . . كان محمود فهمى النقراشى من خيرة المصريين الذين رفعوا راية الكفاح الوطنى فى ثورة ١٩١٩ وكان فى مقدمة من اشتركوا فى العمل السرى تحت الأرض فى الاسكندرية وفى القاهرة بعد الاسكندرية !



ومحمود فهمى النقراشى ، كما روى ذات مرة ، وكان مقلا للضاية فى احاديثه الصحفية ، وغير الصحفية من مواليد الاسكندرية فى ٢٦ ابريل ١٨٨٨ وقد حصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة جمعية العروة الوثقى ، وكان ترتيبه الاول فى لجنة الاسكندرية كما كان اول الناجحين فى شهادة البكالوريا فى مدرسة رأس التين الثانوية ثم التحق بمدرسة المعلمين العليا وبعد الليسانس أرسل فى بعثة تعليمية الى جامعة توتنجهام بإنجلترا . وبعد عودته اثر حصوله على دبلوم تلك الجامعة عمل مدرسا فى مدرسة رأس التين الثانوية ثم العباسية الثانوية ، ثم ناظرا للمدرسة الراقية فى الهيئات .



وكان النقراشى قد تعرف الى سعد وغلول عندما كان ناظرا للمعارف . ولذلك ، عندما بدأت ثورة ١٩١٩ وألقى اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات خطابا باسم الحكومة البريطانية وصف ثورة ١٩١٩ بأنها قامت « للسلب والنهب » ، و . . . و . . . وأثنى على الموظفين المصريين ورجال البوليس والجيش المصرى لانهم لم يشتركوا فى الثورة ، وصور اللورد كيرزون موظفى الحكومة المصرية بأنهم ينحازون الى الاحتلال والمحتلين وكان أن تألفت لجنة من مندوبى الوزارات والمصالح وكان النقراشى هو مندوب وزارة المعارف ، وكتبت اللجنة عريضة احتجاج الى السلطان ، وإلى المنسوب السامى البريطانى وإلى سائر معتمدى الدول الاجنبية فى مصر ، وأعلن مندوبو الموظفين اضرابا عاما فى جميع

الوزارات والمصالح لمدة ثلاثة أيام في البداية .. حتى يطلق سراح المعتقلين وعلى رأسهم سعد زغلول باشا .



وتعتقل السلطات البريطانية في مصر محمود فهمى النقراشى ، وعلى عمر بك ، وحسين بك فتوح وأحمد بك فريد ، وفؤاد بك شيرين وغيرهم ، وغيرهم وتم نفي المعتقلين في بلدة رفح ، حيث مكثوا بها ١٥ يوما حيث أفرج عنهم ، وإن لم تسمح الحكومة ، بإعادتهم الى وظائفهم الى ان تألفت وزارة محمد سعيد باشا « الثانية » فأمرت بإعادة محمود النقراشى ناظرا لمدرسة السويس ، وبمعدله نقل الى وزارة الزراعة للعمل بقسم الادارة والاقتصاد .. و .

وعندما اعتقل الفريق الثاني من الوفد المصري : حمد الباسل باشا ومرقس حنا باشا . وواصف غالى باشا ومراد الشريعى بك ومحمد علوى الجزار بك . وجورج خياط بك ، ووصفا واصف بك اجتمع محمود فهمى النقراشى بزملائه في الجهاد حيث ألفوا الفريق الثالث الذى حل محل الفريق ، الأول ، والثاني ، وكان من بين هذا الفريق الثالث ، الشيخ مصطفى القاياتى ، ومحمد نجيب الفرايلى والدكتور نجيب اسكندر وفخرى عبد النور ، وعبد الستار الباسل ، ومحمود فهمى النقراشى وبمجرد الحكم على الفريق الثانى ، تم القبض على الفريق الثالث وأودع أفرادهم ثكنات قصر النيل ، لمدة ثلاثة أشهر الى أن أفرج عنهم حيث عين النقراشى مفتشا بالتعليم العام ، ثم مساعدا للسكرتير العام ، لوزارة المعارف الى أن اختاره سعد زغلول في يونيو ١٩٢٤ وكيلا لمحافظة مصر .



وبعد أربعة أشهر اختاره وكيلا لوزارة الداخلية وفي الحفل الذى أقيم لتكريم النقراشى خطب سعد زغلول خطبة قال فيها : « إننى ما أحببت محمود فهمى النقراشى ، واختارته الا لثقتى بكفاءته ولما أعهد فيه من الوطنية والحكمة في تصريف الأمور »

ولما استقالت وزارة سعد أحالت وزارة زيور محمود فهمى النقراشى الى المعاش ثم اعتقلته .



وظل معتقلا ثلاثة أشهر الى أن ظهرت برأته فأفرج عنه ، وبعد ثلاثة أشهر من الإفراج عنه اعتقل هو وأحمد ماهر ، حيث بقيا معتقلين عاما وخمسة

أيام وبعد محاكمة مثيرة ، قضى إبراءهما وكان سعد زغلول يولى قضية ماهر ،
والنقراش أهمية بالغة وكان يشترك مع المحامين المترافعين عنهما كواحد منهم
في منزله - بيت الأمة - وإن لم يقف أمام القضاء .

وكانت حكومة سعد باشا ، قد استقالت أو أقيلت بمعنى أدق ، عقب
اغتيال السير لى ستاك باشا - الحاكم العام للسودان ، وسردار الجيش المصرى
فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤ - وخلفتها وزارة زيور باشا حيث تم فى عهدها محاكمة
المتهمين بمقتل السير لى ستاك باشا وقد قضى فى ٧ يونيو ١٩٢٥ على عبد الفتاح
عنايت وعبد الحميد عنايت وإبراهيم موسى ، ومحمود راشد ، وعلى إبراهيم
محمد ، ورأغب حسن النجار ، وشفيق منصور وقضى عليهم جميعا بالأعدام
واستبدل بحكم الأعدام الأشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة لعبد الفتاح عنايت ،
كما قضى بحبس محمد صالح سنتين ، وكانت محكمة الجنايات ، التى نظرت
القضية برئاسة أحمد عرفان باشا ، وعضوية المستر كرشو ، ومحمد مظهر بك .

وقد حاولت حكومة زيور باشا إيجاد صلة بين قضية الاغتيالات السياسية .
وحوادث القتل السياسى التى وقعت على البريطانيين من قبل وكان من المعتقلين
فى قضية الاغتيالات السياسية : أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراش ، حسن
كامل الشيشينى ، وعبد الحليم البيل ، محمد أفندى فهمى ، على محمود عثمان
مصطفى ، والحاج أحمد جاد الله ، وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من المستر كرشو
رئيسا وكامل إبراهيم بك وعزت بك عضوين وكان فى مقدمة المترافعين من
المحامين عن هؤلاء المتهمين : زهير صبرى عن على محمد على وإبراهيم رياض عن
أحمد جاد الله ومصطفى النحاس ، مرقص حنا ومكرم عبيد ، ونجيب الوائلى
وسلامة ميخائيل ومحمد يوسف عن الدكتور أحمد ماهر والنقراش ، وعبد الله
حسين عن محمود عثمان مصطفى ، وأحمد لطفى ومصطفى الشوربجى عن الأستاذ
حسن كامل الشيشينى ووهيب بك دوس عن عبد الحليم البيل .



وفى ٢٥ مايو ١٩٢٦ صدر الحكم بالأعدام شنقا على محمد على فهمى على
وبراة جميع المتهمين .

ولم يكن القاضي كرشو ، موافقا على براءة ماهر والنقراش والحاج أحمد
جاد الله ، ومحمود عثمان مصطفى فقدم استقالته من منصبه بعد الحكم ، وبناها ،
على اعتراضه على براءة ماهر والنقراش وجاد الله .

وكان سجن ماهر والنقراش فى المرة الأخيرة شاقا ، وعنيفا الى درجة أن
النقراش كان ذات مرة ينشد بعض الأشعار انشادا عاليا عند مرور أحمد ماهر

امام غرفته ، فظن رجال السجن ان لهذا الانشاد معنى آخر ، فحققوا معه ، لمعرفة سبب انشاده الانشاد وبحثوا في تعذيبه . ولما كان الكلام محرما في السجن ، وكذلك كانت الكتابة فقد أنفق النقراش وقته في مطالعة « صبح الاعشى » كله ، والأجزاء الأربعة ، التي قد صدرت من كتاب « نهاية الارب » وراجع كثيرا من الكتب العلمية التي لم يكن قد اطلع عليها الا مرة واحدة ودرس كذلك كتابات سبنسر في فلسفة التربية .



وعن قضية الاغتيالات السياسية ، التي اتهم فيها ماهر والنقراش ، كتب صبرى أبو علم في الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية يقول : نزل الستار على قاعة محكمة الجنايات عقب محاكمة المتهمين بمقتل السردار ثم رفع بعد عام لتشهد هذه القاعة محاكمة أكبر منها خطرا وأجل شأنا تلك هي قضية الاغتيالات السياسية وهي القضية التي تمخضت عنها التحقيقات في قضية مقتل السردار ، وكان شفيق منصور ، صلة الوصل بين القضيتين وكانت اعترافاته ، وتقاريره حجر الزاوية في التحقيقات الجديدة ، وعلى أساس هذه الاعترافات اتهمت النيابة العمومية ، ألدكتور أحمد ماهر وزير المعارف في وزارة سعد زغلول باشا ، والإستاذ محمود فهمى النقراش وكيل الداخلية بها ، والإستاذ حسن كامل الشيشينى المدرس بمدرسة التجارة العليا ، والإستاذ عبد الحليم البيل ، سكرتير المفوضية المصرية بانقرة وبعض العمال بارتكاب حوادث اغتيال الرعايا الانجليز وبعض المصريين .



واستأثرت القضية باهتمام الجمهور والساسة في مصر ، وبريطانيا لما لبعض المتهمين من مركز خطير ، ولخطورة الملايسات التي أحاطت بالقضية والنتائج السياسية التي تترتب على الفصل فيها ورئى الا تنظر القضية أمام الدائرة التي فصلت في قضية مقتل السردار ولم يخل تشكيل الدائرة الجديدة من صعوبات استدعت عقد الجمعية العمومية لمستشارى محكمة الاستئناف وأخيرا شكلت المحكمة من جناب المستر كرشو ، رئيسا ، وكامل بك إبراهيم وعلى بك عزت مستشارين وجلس فى كرسى النيابة حضرة مصطفى بك خنفي وتولى الدفاع ، فى القضية طائفة من كبار المحامين .

وأصبحت قاعة محكمة الجنايات وأصبح قفص الاتهام فيها ملتقى أنظار الراى العام المصرى والبريطانى .

ولم يكن فى فضاء القاعة ما يتسع لكل من يرغبون فى شهود المحاكمة فحدد عدد من يسمح لهم بدخول القاعة وأقيمت الحواجز ، والموانع حولها وأسبح ما يدور فيها ويجرى فى ساحتها يدون فى الصحف . ويظهر الى الخارج .

وقد كانت جهود المحامين في هذه القضية شاقة فقد بلغت صحف التحقيق بها نيفا وثلاثة آلاف عدا الملحقات وتوفر المحامون على دراستها واستيعابها ، قبل بدء المحاكمة .

وكان استجواب الشهود آية من آيات الفن القضائي ، ثم جاء دور الدفاع وترافع ، المحامون فكانت مرافعاتهم صورة حية للبيان الساحر ، والمنطق السليم ، كانت مرافعاتهم من وحي قلوبهم وعقائدهم ، وكان الكثيرون منهم تربطهم بالمتهمين روابط أعظم توقفا من الصداقة ودافع المتهمون عن سمو الحركة الوطنية وتجردها من النوايا الإجرامية فكانوا في دفاعهم ملهمين موفقين .

وفي الوقت الذي كانت السنتمه تفيض بالسحر حللا ، تنزل فوق منصة القضاء : كانت عيونهم وقلوبهم مشبودة الى القفص حيث وقف رجال كرام عليهم ، وأعضاء على مصر فكانت نبراتهم أبلغ من عباراتهم وأشد تأثرا .

وتوفي المرحوم أحمد بك لطفي بعد صدور الحكم بقليل فكانت قضية الاغتيالات السياسية آخر قضية كبرى ترافع فيها ، وكانت آخر عهده بهذه القاعة .



وكان يجري في نفس الوقت خارج القاعة صراع انتخابي بين الوفد ، ومن ائتلف معه من الأحزاب وبين حزب الاتحاد .

وكان الواقفون على ما يجري خلف ستار الحوادث السياسية يدركون مقدار ما بين الحكم الذي يخرج من داخل هذه القاعة والحكم الذي يخرج من صناديق الانتخاب من صلة وتلازم ، وشامت الأقدار أن يصدر حكم القضاة ، وحكم الناخبين في وقت واحد : أصدر القضاة حكمهم بعد دفاع دام شهرا ببراعة خمسة من المتهمين هم : الدكتور أحمد ماهر ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي ، والأستاذ حسن كامل الشيشيني ، والأستاذ عبد الحليم البيبي ، والهاج أحمد جاد الله ، وصدر حكم الناخبين لصالح الائتلاف ومرشحيه .

واحتزت البلاد طريا لهذه النتائج كلها وشرع الساسة يتبادلون الرأي في استثمار هذه النتائج ، وأخيرا تمكر الجو ، حين خرج جناب المستر كرشو على تقاليد القضاء فكتب إلى وزير الحفانية يعلن أنه كان معارضا في براءة الدكتور أحمد ماهر ، والهاج أحمد جاد الله وقال انه اعتبر من واجبه الخروج على مبدأ المحافظة على سر المداولة فتوجه بعد إصدار الحكم الى دار المندوب السامي ، واطلع فخامته على رأيه . باعتباره حاميا للأجانب !! وعقب وصول هذا الخطاب

استقالت الوزارة وشكلت بعد ذلك وزارة حضرة صاحب الدولة عدلى يكن باشا فتولى المرحوم أحمد زكى أبو السعود باشا ، وزير الحقانية فيها الرد على الخطاب واستقال جناب المستر كرشو » !!

وقد ظلت دار المنسوب السامى تعترض باستمرار على اشتراك أحمد ماهر والنقراش فى أية وزارة وفدية ، وتقيم الدنيا ولا تقعدها لأن ماهر والنقراش فى رأياها ، ليسا سياسيين ، بل هما إرهابيان كبيران !! وقد سبق لنا أن أشرنا الى ثورة الرأى العام البريطانى عندما أصر مصطفى النحاس على اشتراك محمود فهمى النقراش ، وأحمد ماهر فى الوفد المصرى ، للمفاوضات !!



وعن الوزارة النحاسية ، الرابعة يقول عبد الرحمن الرافعى طيب الله ثراه .
استحدثت الوزارة أسلوبا جديدا من الإرهاب ساعدها على تدعيم أركان الدكتاتورية البرلمانية وذلك باصطناعها فرقا سميت « فرق القمصان الزرقاء » التى كانت فى الأصل تشكيلات منظمة ترمى الى النهوض بالروح الرياضية ثم اصطبغت فى عهد هذه الوزارة بالصبغة السياسية الحزبية : وتحولت عن مقصدها السليم لأن التشكيلات الرياضية يجب ، أن تكون بعيدة عن الاصطباغ بصبغة حزبية وأن تبقى دعامة من دعائم الروح ، التى تدعو الى الود والاخاء بين الرياضيين لا الى إثارة الخلاف بينهم .

خرجت هذه الفرق - هكذا يقول عبد الرحمن الرافعى - فى عهد وزارة الوفد عن المعنى الرياضى وصارت أداة سياسية لإرهاب خصوم الوفد السياسيين وأخذت تتسلح بالعضى والخناجر ، وتعتدى على اجتماعات المعارضين وفشت بعضها بالقوة ، واعتلت ، أيضا على أشخاص المعارضين وعلى الصحف المعارضة استفحل شأنها بضم أشياء من أحط الطبقات إليها ، فصارت وسيلة لاهدار حرية الرأى والفكر ، وفساد أداة الحكم ، وكان أفرادها يقتحمون الدواوين ويملون إرادتهم على الرؤساء والموظفين وإلى جانب هذا الإرهاب المستمر من القمصان الزرقاء تصصت الوزارة للصحف المعارضة وأرهقتها بالتحقيقات والمصادرة واعتقلت النيابة بعض الصحفيين بدعوى اتهامهم فى جنح صحفية فكان هذا وذلك مظهرا من مظاهر الضغط والاضطهاد .

ويؤخذ أيضا على وزارة النحاس الرابعة - كما يقول عبد الرحمن الرافعى - انها لم تكن العناية الواجبة بالنهوض بالجيش ولم تعمل عملا ، جديا فى انشاء مصانع للأسلحة والذخائر ، وتسليح الجيش وانشاء الأسطول وتعزيز قوة الدفاع الوطنى مع أن الفرصة ، كانت مواتية لها ، وكل ما عملته فى صدد انشاء

مصنع للذخيرة والأسلحة ، انها قررت تأليف لجنة فنية للدراسة هذا المشروع ولكن اللجنة لم تؤلف وقررت في سبتمبر ١٩٣٧ استدعاء خبير عسكري من إنجلترا للاستعانة به على وضع الشروط والمواصفات الخاصة بإنشاء هذا المصنع ولم تنفذ قرارها وأرجئ تنفيذ المشروع ، أى أنها لم تعمل شيئاً لإنشاء مصانع للذخيرة والأسلحة ومن المأخذ عليها أنها قررت إعادة العمل بالرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٩ الصادر في غيبة البرلمان ، والخاص بحفظ النظام بمعاهد التعليم بعد أن كان الوفد يرى أن هذا المرسوم مخالف للدستور وقد عده البرلمان الوفدى سنة ١٩٣٠ باطلاً بطلانا أصلياً ولكن وزارة النقاس بعد أن رأت التزم من سياستها قد استفاض حتى سرى الى صفوف طلبة الجامعة ، قررت إعادة العمل بهذا المرسوم ..



ويأبى عبد الرحمن الرافعي الا أن يواجه النقد - في نفس الوقت الذى انتقد فيه الوزارة النحاسية الرابعة - الى خصوم الوزارة الوفدية الذين استمجلوا الأمر وأرادوا أن يعالجوا مساوىء الوزارة النحاسية بالاستعانة بالسراى « وأقصد موظفى السراى » وهذا العلاج لا تؤمن مغبته لانه يزيد فى سلطة رجال السراى ، ويجعل زمام الحكم فى أيديهم وليس من السهل بعد اللجوء ، اليهم أن يسير النظام الديمقراطي وتتمو تربية الشعب السياسية ولكن هكذا شاء حظ مصر ، العائر الا تستقر أوضاع الحكم على أساس صالح مستقيم وينتهز رجال السراى فرصة استعفاء المعارضة للوزارة الوفدية وانتقال تلك المعارضة الى صفوف الشباب ، وخاصة طلبة جامعة فؤاد ، وقد رأى أحمد لطفى السيد بعد أن اشتدت اضطرابات الطلبة تعطيل الدراسة فى كليات الجامعة اسبوعاً يبدأ من ٢٥ أكتوبر ١٩٣٧ وأصدرت الجامعة قراراً بذلك ولكن الوزارة رفضت الموافقة على هذا القرار فاستقال لطفى السيد من منصبه وكان رجال السراى قد عمدوا ، الى وضع العراقيل أمام الوزارة النحاسية ، وخاصة فى موضوع تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ : كانت الوزارة الوفدية قد رأت ترشيح فخري عبد النور بك ، لعضوية مجلس الشيوخ ولكن السراى اعترضت ورشحت بدلاً منه عبد العزيز فهمى باشا وأخذ رجال السراى يثيرون موضوع القمصان الزرقاء ، ويطلبون باسم الملك حل حركة القمصان الزرقاء ، بل ان الملك فاروق نفسه تحدث فى هذا الموضوع مع مصطفى النحاس ، والغريب : أن دار التدبؤب السراى ، البريطانى ، التى تحولت فيما بعد الى دار السفير البريطانى كانت تقوم بدور الوساطة بين الوفد والسراى بل كانت فى بعض الأحيان تقف الى جانب الوفد ، دون السراى !! وكانت تدعو الى الإبقاء على الوزارة الوفدية بوصفها وزارة الأغلبية البرلمانية !!



وكان من رأى د. محمد حسين هيكل ان الوزارة الوفدية قد أخطأت عندما شددت من حملة الارهاب التي واجهت بها خصومها : كانت المظاهرات تؤازر القمصان الزرقاء في هذه الحملة : ولقد نما الينا ذات مساء من شهر ديسمبر ١٩٣٧ أن د. محمد محمود باشا ، سيتمرض لهذا الارهاب كما يتمرض غيره وذهبنا اليه في منزله فكننت أنا والأستاذ كامل البنداري المحامي ، وعبد الجليل بك أبو سمرة ، ووشوان مطوف باشا ، وآخرون . ولم يطل بنا المقام حتى سمعنا ان مظاهرة كبرى تقترب من ميدان الفلكي وانها ربما سارت في شارع الفلكي . إلى منزل محمد باشا محمود وانها قد تقتحم المنزل ، وعرفنا ان محمد محمود باشا ، قد اتخذ عدته لئلا هذا الاحتمال فاستعد للدفاع عن نفسه وعن داره ، وسرنا ما عرفنا من ذلك ، وأن وددنا ألا يبلغ الأمر مبلغ الاشتباك المسلح وتأتي المظاهرة ، وتقترب من بيت محمد محمود ويأمر محمد محمود رجاله بإغلاق بوابة بيته اغلاقا محكما .



الى أن يقول د. هيكل : بنفت المظاهرة المنزل فوجدت بابه محكم الإغلاق فحاولت اقتحامه وسمعت أصيرة نارية تنوى . وأراد الباشا ، أن يطمئنا فقال : لا تنزعجوا فإن حرس الدار قد يرون ، على صدمهم ، ثم أنه أراد الخروج بنفسه فمنعه الحاضرون مخافة أن تصيبه رصاصة طائشة ، فقد كثرت الطلقات النارية كثرة جعلتنا نفكر ، وكاننا في معركة حربية حامية الوطيس وأسرع أحد الحاضرين الى التليفون مرة أخرى يتحدث الى حكمةدارية البوليس وصور لها ما هو حادث لكن الطلقات النارية ظلت تنوى زعنا قبل أن يحضر البوليس ولعله كان ينتظر أن يخطر بأن المتظاهرين اقتحموا الدار ثم يتحرك لضبط الواقعة على حد تعبيرهم فلما عرف أن الدار انقلبت حصنا منيعا وإن محاولات المتظاهرين لاقتحامها ذهبت سدى ، وإن هؤلاء ، المتظاهرون ، معرضون للنيران تحصدهم . أسرع بالمجيء فلما رأى المتظاهرون البوليس تفرقوا بعد أن كانوا يحاولون تسلق الدار من خلفها لولا أن صدتهم النواقل المحكمة الإغلاق . فلم ينالوا ما يرمون .

وعن تحقيق النيابة قال د. هيكل : حققت النيابة ما حدث ولم يمنعه مقام محمد محمود باشا من أن تقتش منزله ، فلم تجد به غير مسدسه هو ، وكان التحقيق متجها كله ، الى معرفة الوسيلة ، التي قارم بها محمد باشا ورجاله المظاهرة غير أن التحقيق لم ينته الى نتيجة ثم حفظ .



كان لهذا الموقف الذي وقفه محمد محمود باشا من المظاهرة ، المتمتعة بحماية الحكومة أثره في تفكير أولى الأمر ، فمن يرثون التخلص من النحاس باشا

وزارته ويخشون أن يجر ذلك إلى اضطراب العاصمة وإراقة الدماء فيها فقد استطلاع هذا الزعيم بمفرده أن يقاوم سلطان التحاس باشا وحكومته ، وقد كفى ظهور البوليس ليولى المتظاهرون الإدبار عند ذلك اطمأنت النفوس إلى أن سلطان الحكومة فى حماية المظاهرات هو الذى يجعل لهذه المظاهرات من الخطر ، ما نخشى عواقبه فلو أنها لم تجد من الحكومة الحماية والرعاية لما استطاعت شيئا ، بل لما أقبل أحد على التظاهر وإن أجزل له الأجر .

وعندما ذهب د. هيكىل : إلى لطفى السيد قبل أن يستقبل من الجامعة للتحديث معه فى أمر إقامة حفل تأبين للمرحوم محمود باشا عبدالرازق ولاستئذان لطفى السيد ، فى أن يكون من بين خطباء ذلك الحفل . كان طلبة الجامعة مضربين فتجمعوا حوله ، فلم يقل لهم ، أكثر من أن المعارضة أدت واجبها وعلى كل مصرى ، أن يؤدى واجبه ، ثارت صحف الوفد ، وطالبت بالتحقيق مع د. هيكىل ويقول د. هيكىل : أن مظاهرات الجامعة ، كانت من الشواهد القوية ، على انصراف الشباب المتعلم ، من تأييد الوزارة وعلى أن الوزارة تلجأ إلى سياسة الارهاب ، بالمظاهرات وبالقصاص الزرقاء تستر بها خوفها وانزعاجها وينبغى لها أن تتوارى من خوفها بتخويف خصومها ، لتظل ماضية فى سياستها الحزبية المتطرفة ، على أن هذا الارهاب ، لم يزعج ، المعارضة ، بل ظل اقتناعها راسخا بأن أيام الوزارة فى الحكم معدودة ، وكان هذا الاعتقاد يزداد كلما ازدادت صلات محمد محمود باشا بالقصر توثقا ، وكان كثيرون يتحدثون عن هذه الصلات ويرتبون عليها النتائج ، التى يطمئن إليها تفكيرهم .



ويقول د. يونان لبيب رزق : « أمام كل هذه المخاطر ، التى شعرت الوزارة الوفدية أنها تحيط بها بدأت تتصرف وقد بنت هذا التصرف أساسا على السعى لتأييد شعبية الوزارة ، والبلوغ بإمكان استخدام هذه الشعبية أمام أى مؤامرات تبدو من جانب القصر وتم ذلك بطريقتين :

الطريقة الأولى : « فى تلك الجولات الواسعة التى أخذ يقوم بها النحاس باشا فى مختلف المديرية ليلقى الخطب فى المحلة الكبرى وفى المنصورة وفى الاسكندرية وفى المنيا وهو لا يريد بذلك تأكيد شعبيته وحسب بل يريد أكثر من ذلك التحذير من أى محاولة للمساس به » .

الطريقة الثانية : تدعيم تنظيم القصاص الزرقاء ، الموالى للوفد لاستخدامه فى المواجهة المحتملة . وتم هذا التدعيم بأكثر من وسيلة : منها تركيز ولاء الجماعة فى شخص النحاس بوضع قسم جديد لها جاء فيه : « أقسم بالله أن أظل مجاهدا لوطنى تحت لواء زعيمى مصطفى النحاس لأغر رمق فى حياتى »

وفيهما الاسراع بزيادة عدد اصحاب القمصان الزرقاء ويذكر اجند التقارير البريطانية ان مكرم عبيد قد حث زعيم هؤلاء ، على بذل كل جهد لرفع عددهم الى مائة الف ومنها الحصول على المبالغ ، التي تمكن من استيعاب هذه الاعداد الجديدة في الجماعة وكان سبيل الزعامة الوفدية الى ذلك اتفاق جانب من المصروفات السرية لوزارة الداخلية في هذا الوجه ، وهذا وقد رفض القصر توقيع قانون زيادة الاعتماد الخاص بالمصروفات حتى لا يتخذ الوفد من القمصان الزرقاء التي ينفق عليها المصروفات السرية أداة للضغط عليه .

وتنشر إحدى الصحف البريطانية « الأوبزرفر » ان مصطفى النحاس بعد ان زار روما وبرلين راودته الآمال في أن يصبح دكتاتورا ، كما أنه قد بدأ يفار من شعبية الملك .

وكان على ماهر ، قد عين في ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ رئيسا للديوان الملكي بدون أخذ رأي الحكومة ، كما تحتم بذلك التقاليد الدستورية وتقول صحف المعارضة ان الوفد حاول اشراك السفارة البريطانية في هذا الموضوع حتى تقف الى جانبه غير ان السفارة ، أكلت ان هذا الموضوع من اختصاص الملك وحده !



وقد يمث محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين الى السفارة البريطانية خطابا يحتج على التدخل في أمر من أمور مصر الداخلية كما أن بعض الصحف الوطنية راحت تحذر بريطانيا من مغبة التدخل في شئون مصر الداخلية .

وقيل ان الملك فاروق في أثناء لقاء له بمصطفى النحاس في ٢٦ أكتوبر ١٩٣٧ طلب من النحاس حل جماعة القمصان الزرقاء ، وسلمه بحثا قانونيا يؤكد أن وجود هذه الجماعة مغاير للدستور .

وكان أيضا من بين أسباب الخلاف بين الوفد ، والقصر أن حكومة الوفد أعلنت مرسوما بقانون يتم بمقتضاه تخفيض نسبة النجاح لطلاب الجامعة مستهدفة بذلك الحصول على شعبية بين الطلاب ولكن القصر رفض التوقيع على هذا المرسوم لانه لم يعرض على مجلس الجامعة ، قبل أن يعرض على الملك !

وفي ٢٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، كما تقول الوثائق البريطانية : رسائل صير مايلز لاميسون الى مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية . يبلغ السفير البريطاني رئيس ديوان الملك . والملك نفسه ان الملك قد يفقد ثقة الحكومة البريطانية وتأييدها اذا ما استمر في سياسته وانه بذلك يعرض عرشه للخطر !!

ولا تجدى سياسة تخويف الملك من قبل الحكومة البريطانية .

ولا تجدى سياسة استعراض العضلات الشعبية التي سار عليها الوفد وخاصة المظاهرات الوفدية العنيفة التي كانت تسير فى شوارع القاهرة . بل وفى ميدان عابدين ذاته منادية « النحاس ، أو الثورة » .

يبدو أن الملك أو مستشاره الأول على ما هو كان واقفا من نفسه الى أبعد حدود الثقة ، وكان مطمئنا الى أن الوفد قد خسر ، الكثير ، وأنه لن يستطيع أبدا أن يكسب معركته ضد القصر بل أن الملك ، لم يعد يكتفى بالضغط سرا على حكومة الوفد ، وإنما راح يظهر فى المعركة بصورة علنية حتى أنه ليطل من شرفة عابدين على مظاهرات طلبة الأزهر ، المؤيدة له ، ليجيها ، وكأنما يريد منها أن تستمر ، وتكون المظاهرات بداية لأحداث كثيرة وخطيرة تقع فى مصر .

الصراع بين القصر ، والوفد يصل الى الذروة

● انقسم شباب مصر في أواخر عام ١٩٢٧ على نفسه ، انقساماً خطيراً ، أدى الى حملات نتائج مؤسفة للغاية : تحولت - مثلاً - شوارع القاهرة ، والاسكندرية وكثير من عواصم المديريات الى ساحات صراع دموى تتقاتل فيه فرق القمصان الزرقاء ، والقمصان الخضراء ، في كل جامعة ، وفي كل كلية ، بل في كثير من المدارس الثانوية ، وحيث يوجد المشايخون للوفد ، والمشايخون للسراى وكان الأزهر كله ضد الوفد ، ومع السراى ، وكان فاروق - الملك - قد أحس بقوته ويضعف حكومة الوفد ، فأثر أن يلعب ورقته ضد الحكومة القائمة بصورة سافرة وغير لائقة في نفس الوقت ، حتى أنه ليخرج الى الوف الطلبة الأزهريين المتظاهرين في مساحة عابدين من شرفة قصر عابدين ، محيياً ومشجماً بل ومستزيداً من المظاهرات والاضطرابات ، وما كان للملك أبداً أن يخرج عن حياده بين الأحزاب ويقف ضد الحكومة ، المؤيدة من البرلمان مهما كانت الأخطاء ، التي وقعت فيها تلك الحكومة ، وكان الأحرى بمستشارى الملك وعلى رأسهم على ماهر باشا ، وكان الأحرى بأحزاب المعارضة مهما اشتدت بينها وبين حكومة الأغلبية الخلاف أن تقف ، الموقف الدستوري السليم ، فلا تدع للملك ومستشاريه أن يعصفوا بحكومة الأغلبية لأنه اذا ساهموا هم في تمكين الملك ، ومستشاريه من العصف بحكومة الأغلبية ، أصبح من أسهل الأمور على الملك ، وعلى مستشاريه أن يعصفوا بالأحزاب الصغيرة وخاصة تلك التي لا تعتمد على تأييد شعبي ، فالملك عندما يعصف بحزب الأغلبية يصبح من السهل عليه أن يعصف بأحزاب المعارضة .



وقد كان فاروق وقتئذ طرى العود غير قادر على الدخول في صراع مع الوفد خاصة وحكومة بريطانيا تؤيد الوفد ، أو على الأقل لا تقف الى جانب السراى في أى خلاف أو اختلاف مع الوفد ، ولم يكن فاروق ، الذى لم يكن قد

تجاوز عامه الثامن عشر الا بشهور يقوى على معاداة الوفد أو على الأقل يفكر فى أن يخوض ضده معركة عنيفة ضارية ما لم يكن مستشاروه ، وما لم تكن قيادات أحزاب المعارضة قد رتبت الفخول فى معركة مع الوفد وأكلوا ، له ، انه سوف يحقق بشيابه الغض وبثقة الجماهير الطيبة فى نواياه ما لم يحققه والده ، الداهية الأكبر ، أحمد فؤاد •



والمؤرخ المنتصف مهما يكن رأيه فى تجاوزات الحكومة القائمة وقتئذ لا يستطيع الا أن يوجه اللوم ، الى مستشارى الملك ، وإلى الأحزاب المعارضة التى أيدته تأييدا مطلقا ضد سلطة الشعب المثلة فى الحكومة الوفدية ذات الأغلبية البرلمانية •

وقد أحسنت تلك الأحزاب ، يخطئها الكبير هذا بعد أن أقيمت وزارة النحاس ، وجاءت أحزاب الأقلية لتحكم باسم السراى وراح مستشارو الملك ، وعلى رأسهم على ماهر ، يلعبون برئيس الوزراء الجديد كما يحلو لهم ، ولذلك لم تمض سوى بضعة أشهر على اقالة الوزارة الوفدية ، حتى صاح كبيرهم قائلا : انما أكلت يوم أكل الثور الأبيض والقصة معروفة ، وهى من أبرز قصص بيدبا ، الفيلسوف الهندى : ثلاثة ثيران كانوا فى أجمة ، لا يشاركون فيها الا الأسد الضعيف هزيل ، لا يستطيع أبدا أن ينال منهم جميعا شيئا ، وذات يوم قال الأسد : الضعيف الهزيل لثورين من الثيران الثلاثة : ان لوني على لونكما ولا يفضحننا فى أجمتنا هذه الا الثور الآخر ذا اللون الأبيض فلو تركتاني أكله ، لصفت لنا الأجمة وعشنا فى سرور ، وحبور ، وقال الثوران : الأحمر ، والأسود : دونك فكله ، فأكل الأسد الثور الأبيض ، وبعد أيام جاء الأسد الضعيف الهزيل وقال للثور الأحمر : ان لوني كلونك ، ولا يفضحننا فى أجمتنا هذه الا الثور الأسود فلو تركتني أكله ، لصفت لنا الأجمة « وقال الثور الأحمر : دونك فكله ، وبعد أيام من أكل الثور الأسود جاء الأسد الضعيف الهزيل متقمرا ، وهو يقول للثور الأحمر : انى أكلك لا محالة « فقال الثور الأحمر وقد أحس بدنو أجله وبالخطيئة التى ارتكبها فى حق زنبيله : انما أكلت يوم أكل الثور الأبيض •



لقد ساعدت أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد الملك الضعيف الهزيل على أن يفترس الوفد ، ليفترس بعد الوفد بقية الأحزاب الأخرى ، وكانت أكبر الأخطاء فى تاريخنا السياسى أن ترك للشباب ذى الثمانية عشر ربيعا ، ومستشاريه وعلى رأسهم على ماهر ، أن يصب بحياتنا النيابية هذا العبث الذى كان له أثره فى اخراج قطار السياسة المصرية عن مساره الطبيعى ، الى مسار آخر هو مسار الدكتاتورية المطلقة ، دكتاتورية السراى ، والسراى التى تلعب

السفارة البريطانية بأمرها ، الصغيرة ، والكبيرة ، كما يلعب فتیان السبك ،
وفتياته بالدبى فى مسرح العرائس !! وإذا كان أحمد حسنين ، وعمر فتحى قد
لمبا أخطر الأدوار فى تنشئة فاروق نشأة سيئة ، عندما كان فاروق يتلقى العلم
فى لندن ، وكان أحمد حسنين ، وعمر فتحى يتوليان مهمة الاشراف على ولى
المهد ، فإن على ماهر ورجال القصر ، وبعض زعماء المعارضة هم المسئولون
عن افساد فاروق كملك بعد أن تولى سلطاته .



ونعود مرة أخرى للحديث عن الصراع بين الملك ، والوفد ، والصراع
داخل الوفد كحزب ، مركزين - هنا - على أقوال بعض المؤرخين المصريين
والأجانب حتى لا نفرد بالتعبير عن وجهة نظرنا :

يقول - مثلا - جاكوب لاندو فى كتابه « الحياة النيابية والاحزاب فى مصر
عام ١٨٦٦ - ١٩٥٢ » مال حزب الوفد لمركزية القاهرة ظهرت مع تكوين
القسمان الزرقاء ، وتفشت العصبيات والمحسوبيات فى الحزب فطرد محمود
فهمى النقراشى ، وأحمد ماهر من الحزب الوفدى ليكونا الحزب السمدى مع
مجموعة صغيرة من الوفديين السابقين ، وبالرغم من أن هذا الحلاف قام أساسا
على نوازع شخصية الا أن الحزب الجديد - الحزب السمدى - أعطى بعض
الاهتمامات للاقتصاد المصرى .

ويقول مارسيل كولومب فى كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » : حين
توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ كان ابنه الأمير فاروق فى لندن حيث
يواصل دراسته ، وقد نودى به ملكا فى نفس اليوم ، ولما يتجاوز عامه السادس
عشر فقد ولد فى ١١ فبراير ١٩٢٠ ولذلك كان لابد من انشاء مجلس للرعاية ،
وقد خلف الملك فاروق ملكا لم يستطع قط أن يحوز محبة شعبه ومن ثم فانه
سرعان ما أحرز شعبية حقيقية واسعة النطاق ، ليس مصدرها هذا الشباب
وحده فقد كسب عطف كل المصريين بسبب شبابه الفضى وبساطته الحقيقية ،
ونزولا على نصيحة مربيه الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر ،
راح يزور مساجد القاهرة مرة فى كل أسبوع .

وتسلم الملك زمام سلطاته الدستورية محاطا بهتافات الشعب بأمره ثم
بعد ذلك بشهر جاء اعلان خطبته لاحدى فتيات البورجوازية المصرية كى يعلى
من مكانته .

كان الوفد يقرب - والهواجس ثنتابه - تزايد حماسة الشعب للملك وعلى
هذا فان ذلك لم يزد - أى الوفد - الا اصرارا على استقلال صغر سن الملك
لوضعه تحت وصايته ، ولكن رغم محاولات الوفد -جر الصراع الى مجال الدستور

كما كان يجري زفير الملك فؤاد ، فان أحدا في مصر ، لم تنطل عليه الخدعة ، وعند ذلك التاريخ تضاعف الصراع القائم بين الوفد والسراى بسبب وجود ملك ينافس الوفد نفوذه مع فارق هام ، هو أن مصر كانت تتخذ جانب مليكها في هذه المرة ، وسرعان ما عادت تتجمع حول العرش ، أحزاب الأقلية التي لحقت بها الهزيمة في انتخابات مايو ١٩٣٦ وعادت الممارك القديمة ، التي كان قد خنقها قيام الجبهة الوطنية لتتسع ولتبلغ المدى الذي وصلته في الماضي .

ومن جديد عادت توجه للوفد نفس الاتهامات وتعييب عليه استبداده وتسلمه وتوجه اللوم علنا الى رئيس الحكومة الاستبدادية وحكمه المطلق وكشف الكثيرون عن طموحه الى الحكم الديكتاتوري كما أن تنظيم حركات الشباب الوفدى في منظمة شبه عسكرية قد أكد حقيقة هذه الانتقادات .



ولم يستطع الوفد - في مواجهة الأزمة التي كانت تتجمع - أن يحصل على تأييد الجامعة الأزهرية التي كان لشيخها نفوذ حقيقي على فكر الملك بل وعلى العكس ، من ذلك فقد استثارت الحكومة مشاعر الجامعة العريقة ثم جلبت على نفسها الغداء المكشوف من جانب هذه الجامعة بسبب بعض المشروعات التي كانت الحكومة تخطط لها أن انتشر الهمس بأن الحكومة تستعد لأن تنقل الى المحاكم الوطنية اختصاص نظر قضايا الأحوال الشخصية التي كانت حتى ذلك الوقت تعرض على المحاكم الشرعية حتى وجه الشيخ المراغى تحذيرا مدويا الى رئيس الوزراء يناشده الصلح عن توجيه لكمة جديدة الى الشريعة أكثر من سابقتها ، وفي نفس الوقت فان موافقة وزير المصارف العمومية على السماح للطلاب غير المسلمين بعدم حضور دروس القرآن كانت سببا في تقديم استجواب في هذا الشأن الى البرلمان وأجيرا فقد قوبل انشاء منصب مفتي الديار استقبالا بالغ السوء في الأوساط الأزهرية كما كان تعيين الشيخ محمد أبو زيد في هذا المنصب - وهو الذي سبق له أن ألف تفسيراً للقرآن أدين منذ صدره في عام ١٩٣١ - موضوعا لانتقادات مرة ، وكانت هذه الإجراءات التي قوبلت بهجوم عنيف من جانب علماء الأزهر ، هي السبب الرئيسي لمدة اشتباكات ومشاجرات قامت بين طلاب الجامعة الأزهرية وطلاب الجامعة المصرية زاد من اشتغالها ذلك الصراع الخفي الذي ظل قائما بين القمصان الخضراء التي كان يقودها المحامي أحمد حسين والقمصان الزرقاء ، التابعة للوفد ، وكان أتباع أحمد حسين يتخفون موقف الدفاع عن الاسلام ازاء ما يتهددهم من أخطار ، وينسبون الى الآخرين أفكارا ومشاعر الحادية جلستهم يطهرون بمظهر الخطرين على البلاد .



وجرت بين هذين التنظيمين صدامات وحشية واستطاع خصوم الوفد بهارة أن يستغلوا هذه الاضطرابات التي قسمت تلاميذ المدارس وطلاب

الجامعات الى جماعتين متنافرتين كما أن اسناد وزارتي المالية والخارجية الى مكرم عبيد باشا ، وواصف بطرس غالى باشا ، قد أعطى لهؤلاء الخصوم ، الفرصة للتنديد بالحكومة « الى أن يقول مارسيل كولومب : وكان الموقف الذى تبنته الحكومة منذ تولى الملك فاروق يفسر - باستمرار - على أنه دليل جديد ، على سياستها الحقيقية ، وقد أبدى كل من الشيخ المراغى والأمير محمد على رئيس مجلس الوصاية رغبتهما فى إعطاء طابع دينى على حفلة التتويج ، لكن رئيس الحكومة اعترض على ذلك اذ رأى فى احتفال من هذا النوع بدعة خطيرة تتعارض وروح السنة ، وكان على الملك أن يكتفى بإداء القسم على احترام الدستور ثم يتجه حسب البرنامج الذى أعدته الحكومة فى اليوم التالى - وكان يوم الجمعة - للوقوف على قبر والده فى مسجد الرفاعى حيث حضر صلاة الجمعة ، تلك كانت الحفلة الدينية الوحيدة ، التى صاحبت توليه العرش ، أما علماء الجامعة الأزهرية الذين كانوا يحلمون بأن يجعلوا من مصر مركزا للعالم الاسلامى فقد امتلات قلوبهم موجة ...



كان هذا الاحتكاك الاول هو بداية أزمة كان لابد لها أن تؤدى بعد ستة أشهر بالكاد ، الى عزل الوزارة ، ولم يكن الوفد مستعدا لمواجهة مثل هذه الأزمة ... وهكذا كانت ستة أشهر من حكم الملك فاروق كالية للاحاق الهزيمة بخصم لم يستطع والده أحمد فؤاد طيلة حكمه ، أن يقهره .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ عيّن على ماهر باشا رئيساً للديوان الملكى وقد كان يشغل هذا المنصب سنة ١٩٣٥ فى عهد الملك فؤاد ، وظل يشغله الى أن تولى الوزارة سنة ١٩٣٦ ، وبقي شاعرا طيلة هذه المدة : جاء هذا التعيين على غير رغبة الوزارة ، وقد اعترضت عليه ، ثم أذعنّت وسلمت بالأمر الواقع ومع أن هذا التعيين كان بمثابة قاعدة ارتكاز فى السراى لخصوم الوفد ونذيرا بقرب هبوب العاصفة قال وزارة النحاس لم تعمل على اصلاح أخطائها ، فى الحكم ، واستمرت على سياستها فى المسيوينة الحزبية ، والعاثلية ، واستفحل خطر القمصان الزرقاء وامتد تيار السخط الى صفوف الشباب وظهرت فى الجامعة « جامعة فؤاد الأول » حركة تنمو وإسنياء من تصرفات الوفد ، وخاصة بعد فصل النقراش من الوزارة والوفد ، والطفيفت جمعية مصر الفتاة التى يرأسها الأستاذ أحمد حسين وهى تمثل عنصرا نشيطا من الشباب المثقف الى هذه الحركة فانسح نطاق المعارضة ... ويقول الأستاذ الرافعى : بدأت أمواج المظاهرات والتجمعات ضد وزارة الوفد تتدفق فى المحيط الجامعي وكليات الأزهر فى أواخر أكتوبر ١٩٣٧ .



كانت هذه المظاهرات نتيجة رد الفعل لسياسة الوفد في احقام الطلبة في السياسة الحزبية فقد كان له بين صفوف الطلبة لجان وثيقة الاتصال به تروج لسياسته الحزبية ، وتمدها حكومة الوفد بالمعون المادى والتأييد المتوى ، وتنشأ عن ذلك ان التذمرين من سياسة الوفد من الطلبة تجمعوا هم أيضا ، ونظموا صفوفهم ووقفوا للفريق الأول موقف المناظرة ، والخصومة ، مما أدى الى اضعاف تكوينهم الوطنى والأخلاقي ، والعلمى . وقد رأى مدير الجامعة حينئذ أحمد لطفى السيد تفاديا من تفاقم الاضطراب في محيط الجامعة تعطيل الدراسة في كلياتها أسبوعا من ٢٥ أكتوبر وأصدرت ادارة الجامعة قرارا بذلك ، ولكن الوزارة لم توافق على هذا القرار فاستقال أحمد لطفى السيد من منصبه .

وفى يوم الثلاثاء ٢١ ديسمبر سنة ١٩٢٧ قامت مظاهرة كبيرة أمام قصر عابدين قوامها جموع زاخرة من طلبة الجامعة وطلبة الأزهر المعارضين للوزارة وأخذوا يهتفون بحياة الملك هتافات مدوية وأطل عليهم الملك من شرفة القصر محييا لهم مما زاد في حماسهم ، وهتافهم .



ويبدو ان هذه المظاهرة قد أعلنت لتكون ردا على مظاهرة من انصارالوفد نادوا فيها « النحاس او الثورة » ووافقت لحظة قدوم المظاهرة المعارضة مجيء مكرم عبيد وزير المالية ووزير الخارجية بالنيابة الى السراى لحضور حفلة تقديم سفيرى اليونان ، والمجر اوراق اعتمادهما الى الملك ، فهتف المتظاهرون ضد مكرم عبيد عند دخوله السراى وخطبوا زجاج سيارته وقد نسبت الوزارة تدبير هذه المظاهرة الى اتفاق بين السراى والمعارضين ١١

وفى هذه الظروف والملايسات تفاقم الخلاف بين السراى والوزارة واتخذ شكل أزمة دستورية تناولت عدة امور مقدمة ، وطلبت السراى ان يحل هذا الخلاف وأن تؤلف هيئة المحكمين من رئيس الوزارة ومن رؤساء الوزارات السابقين وبعضى ذوى المراكز التشريعية والدينية ، فرفضت الوزارة هذا التكليم ، وقد سعى السفير البريطانى « السير مايلز لامبسون » فى تسوية الأزمة ببقاء وزارة النحاس فى الحكم ، والعساهل بين الجانبين ولكن السراى أضرت على موقفها .

إما د . يونان لبيب رزق فيشير - بالاضافة الى ماسبق ان تقللناه عنه - الى ماكانت تنشره الصحف المصرية فى ٢٠ ، ٢١ ديسمبر ١٩٢٧ بخصوص استعراض العضلات الشعبية الوقودية وتسيير المظاهرات فى الشوارع غاتفة : « النحاس او الثورة » ثم يقول : كان واضحا أن الحزب الكبير قد تخانه التقدير فى هذه المرة فهو عندما كان يستخدم هذا الاسلوب من خارج موقع السلطة ،

كان في الامكان قبوله على أساس أنه يعبر أساما عن شعبية جارفة أما استخدامه وهو في السلطة فقد بدأ فيه الاختلاق أو الصنعة ، لا سيما اذا لوحظ ان فرق القمصان الزرقاء هي التي كانت تقود المظاهرات ، الوفدية : من جانب آخر فان القصر كان قادرا بدوره على انتهاز نفس الأسلوب فسارت مظاهرات كبيرة مؤيدة للملك وكانت تتشكل على الأغلب من طلبة الأزهر ، واتجهت الى قصر عابدين ليخرج الملك لتحياتها أكثر من مرة احياء منه بالموافقة عليها ورغبته في استمرارها » .



وفي وسط الأزمة خرج الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدي ببيان يدين فيه الوزارة الوفدية يقول فيه : انها أفسدت الأمن ، والتعليم ، والعمل ، وخنقت الحريات ولم تضرب مثلاً صالحاً للحكم « البلاغ ١٩٣٧/١٢/٢٤ » .

وقد بذلت محاولة أخيرة للخروج من الأزمة عندما اقترح على ماهر ، رئيس الديوان الملكي تأليف لجنة تحكيم من رؤساء الوزارات ووزير الحفانية ورؤساء مجالس النواب والشيوخ ورؤساء محكمة النقض ورؤساء المستشارين الملكيين السابقين والموجودين وقتذاك ، ومع قبول الوزارة لفكرة التحكيم الا أنها رفضت تشكيل اللجنة على هذا النحو ورأت أن تقوم اللجنة البرلمانية التي يغلب عليها الوفدية بدور التحكيم وكان من الطبيعي أن يرفض القصر اقتراح الوزارة وواضح من ذلك أن الأزمة قد وصلت الى طريق مسدود ، وتقرر اقالة الوزارة ..



وكان الشيخ المراغي ينصح الملك ، بأن يؤلف أحمد ماهر الوزارة تنفيذاً لسياسة الاستيلاء على الوفد من الداخل ، وقد نظر الى الدكتور أحمد ماهر ، باعتباره الفارس الذي يمكنه الاعتماد عليه في تنفيذ هذه السياسة ، خاصة انه والقراشي ظلاً يشكلان قوة من أهم قوى الحزب الكبير . « ولكن لم تلبث أن تبددت المحاولة كما تبددت في كل مرة من قبل . ففي الاجتماع الذي انعقد أثناء المرحلة الأخيرة من مراحل الأزمة الوزارية التي أطاحت بوزارة النحاس وهو الاجتماع ، الذي ضم الهيئة الوفدية البرلمانية واتفق في ٢٣ ديسمبر في هذا تحللت النحاس بافاضة عن موقفه من الأزمة ، وقال : انه قد وافق على موضوع حل القمصان الزرقاء ، وعُدل عن مسألة اليمين الدستورية لرجال الجيش أما تعيين عبد العزيز فهمي عضواً بمجلس الشيوخ فهو ما تمسك برفضه » وتبع ذلك أن شرح مكرم عبيد قرارات لجنة الوفد ، المركزية في شأن الأزمة ثم أعطيت الكلمة

لاحمد ماهر ، فأبدى وجهة نظره ووصى بالاعتدال والحكمة ولم يؤيده من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء ، أكثر من ذلك فقد واجهته جماعة من هؤلاء بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه ، وبحياة النحاس •

لقد وصل الصراع بين القصر والوفد الى الذروة وتاهب القصر تماما - بعد أن اطمأن الى الجانب البريطانى - • ليوجه ضربة قاصمة الى الوفد المصرى ، والى حكومته !! واستغلت « البلاغ » وروز اليوسف هذا الصراع استفلا جيدا فكان أن لهما دورا هاما فى اسقاط وزارة النحاس بلاشا •

روز اليوسف والبلاغ تسقطان وزارة النحاس

لا جدال في أن صحيفة البلاغ قد لعبت من الناحية الصحفية ، الدور الأول ، والأكبر في كشف الوزارة النحاسية وتعريضها أمام الجماهير ، بتلك الحيلات الصحفية المركزة ، التي وجهتها ضد وزارة النحاس والذين عاشوا تلك الفترة يذكرون كيف أصبحت البلاغ قوة صحفية كبرى تتخاطلها الأيدي وتتأثر بها الجماهير في نفس الوقت خاصة بعد اخراج النقراشي باشا من الوزارة الوفدية حيث اعتبرت البلاغ اخراج النقراشي باشا من الوزارة بمثابة تهديد لفرض أوتقراطية مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد وكان لمشاركة الأستاذ عباس محمود العقاد في تحرير البلاغ الأثر الخطير في اضعاف الحكومة الوفدية .



وكانت البلاغ على صلة وثيقة بالقصر ، الذي كان يسدها « بذلك ، « ومقبرة » بالوثائق والأخبار التي تخرج الحكومة الوفدية ، وتضعف من شأنها في مواجهة الجماهير .

وصاحب البلاغ ، ومحرره ، هو الأستاذ عبد القادر حمزة وقد حصل على التصريح بإصداره في ١٦ ديسمبر ١٩٢٢ وأصدر العدد الأول منه في ٢٨ يناير ١٩٢٣ تحت شعار كلمة سعد زغلول الخالدة : « يعجنني الصلح في القول والاخلاص في العمل وإن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » . وقد وقب البلاغ منذ البداية إلى جانب محمود فهمي النقراشي وأحمد ماهر وقد نشر البلاغ بتاريخ ١٩٣٧/٣/٢٤ تصريحاً للدكتور أحمد ماهر ، كان أول تصريحاته المعادية للوزارة الوفدية وقد جاء في البلاغ : اغتنم الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب فرصة اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية فادلى برأيه الصريح في الوزارة

النهائية وأساليبها في الحكم منذ أن تولت أمره الى اليوم وفيما عقد له اجتماع الهيئة الوفدية من منع أى وفدى من تأليف الوزارة اذا ترك الوزراء ، الحاليون مناصب الحكم أو أقيمت الوزارة النهائية منه ثم قال ان الظروف تغيرت بسبب المعاهدة فلا سبيل لتحويل تأييد الأمة السابق للوفد في سعيه للاستقلال الى ميدان جديد ، وأعلن أحمد ماهر أن الناس لم ينعموا في عهد الدستور بما يجعلهم يهبون للدفاع عنه بوحى من ضمائرهم وان وزارة الوفد ، هي المسئولة عن ذلك لان الدستور عبارة عن حريات يجب أن تكون مكفولة وصرح بأن هذه الحريات لم تكفل في عهد الوزارة الحاضرة وان الوزارة لم تضرب للناس مثلاً للحكم الصالح ، ومن بين المقالات العنيفة التي عارضت بها صحيفة البلاغ حكومة الوفد مقال بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٩٣٦ بعنوان : « اضطهاد حرية الرأي - تصرف البوليس يراد به الارهاب » : لا يجوز أن تكون الحرية ، في العهد الدستوري ، أصنق منها تحت الحماية والحكم العرفي وقد اختتمت البلاغ مقالتها بالكلمة التالية : لسنا وحدنا اذن نعيب هذا السلوك بل يعبه معنا زملاؤنا الوفديون ، وهناك اذن ضرب من الاجماع على استنكار هذا الاضطهاد للحرية ، فهل يكون من الاسراف في الأمل أن نقول اننا نرجو ، أن يترك الناس أحراراً في حدود القانون وألا يصيبهم الازعاج والتضييق والمطاردة مثل ما أصابهم الآن ، وفي البلاغ الصادر في ٦ أكتوبر ١٩٣٦ ، وتحت عنوان : المحسوبة ، ومساوئها : اساءة الى البلاد ، والى الحكومة نفسها : يجب أن تكون ثقة الناس بالعدل ، والحق رائد الحكم ٠٠ « ويحى في نهاية المقال : ان المحسوبة بلاد عظيم وآفة ما بعدها آفة لا تصاب الأمم بأفكتك منها فاذا رأنا القراء تلح في التحذير منها فليعزرونا فللسنا نعرف ما هو أوخم منها عاقبة ٠٠ »



وفي يوم ٩ أكتوبر ١٩٣٦ كانت افتتاحية البلاغ تحمل العنوان التالي :
منحة المحسوبة دفاع لا ينهض مع الأسف : حول الميزات التي يتمتع بها أقارب دولة رئيس الوزارة ، وأنسابه ، ويحمل البلاغ حملة عنيفة على لابس القمصان الزرقاء : يدعوا - مثلاً - في ٢٠ نوفمبر ١٩٣٦ الى ضرورة إصدار تقرير بتحريم الاشتغال بالسياسة ، على لابس هذه القمصان . ويشير الى ما حدث في إنجلترا حينما قرر مجلس العموم البريطاني باجماع أعضائه تحريم ارتداء القمصان الملونة ، وبتحريم الاشتغال بالسياسة على لابسها ، وذلك حماية لحرية الرأي ، وعن أجل سلامة الأمن في الداخل ويدعو البلاغ شباب مصر ، الى أن يبتعدوا عن شوائب ، الحزبية السياسية ، التي أن منها شيوخها .



وتكون افتتاحية صحيفة البلاغ في أول ديسمبر ١٩٣٦ : لابس قميص أزرق يعلن بالخنجر أحد الأهالي في شبرا : من هم المسئولون الحقيقيون عن

استمرار حوادث ، القمصان الملونة ، ويعود البلاغ في اليوم التالي ٢ ديسمبر ١٩٣٦ الى الحديث عن : « مسئولية الحكومة عن حوادث ، ذوى القمصان الزرقاء ، وخرج مركز رجال الأمن بسبب رعاية الحكومة لهذه الفرق » .

وفي ٦ ديسمبر ١٩٣٦ يحذر البلاغ : التنظيم الجديد لقوى القمصان يؤدى الى الدكتاتورية ، ويهدم الدستور ، لانه ينشئ هيئة سياسية عسكرية تابعة للشخص رئيس الحكومة .



وأستطيع أن أقول بضمير المؤرخ والقاضى فى نفس الوقت ، انه لولا الحملات العنيفة التى قامت بها البلاغ ومعها روز اليوسف ، لما استطاعت السراى أن تتخلص بسرعة من حكومة الوفد بعد أشهر قليلة من تولى الملك فاروق سلطاته الدستورية :

صحيح أن القصر ، كان يستطيع اقالة الوزارة الوفدية ، أو غير الوفدية ، عندما يريد ولكنه ما كان يستطيع اقالة وزارة الأغلبية ، البرلمانية والشعبية بمثل تلك الدرجة من البساطة ، والسهولة ، وعدم التخوف من حدوث ردود فعل قوية لتلك الاقالة لولا ، تلك الحملات القوية ، والعنيفة ، والمركزة التى وجهت ضد الوزارة الوفدية .

لقد كانت السراى حقيقة ذكية للغاية وهى تمهد ، لتلك الحملات ، وكذلك كانت أكثر ذكاء ، عندما اختارت الوقت المناسب لتلك الحملات ، ثم كانت فى قمة الذكاء عندما حاولت الاعتماد عن مثيرى تلك الحملات .

وقد ساعدها على النجاح فى مهمتها الخاصة باضعاف الحكومة الوفدية ان جماهير وفيرة من القاعدة ، الشعبية الوفدية ، كانت قد خرجت على الوفد ، كما أن جماهير أخرى وفيرة ، قد خضعت مغبة وقوع الوفد أسيراً ، للدكتاتورية ، التى كان بعض قادة الوفد ، يدفعون رئيس الوفد اليها ، هذه الجماهير الكارعة للدكتاتورية ، والكارهة لتعالى الحكومة الحزبية ، الوفدية ضاقت ذرعاً باخطاء الحكومة الوفدية ، التى كانت تتكاثر ، يوماً بعد يوم ، بل ساعة اثر ساعة ، كما أن جماهير أخرى من اللاحييين ، والمعتدلين قد أصيبت بغيبة أمل فى الوزارة ، الوفدية ، التى كادت تحول الحكومة الى حكومة نظامية لحما ودما وهذه الجماهير اللاحيية ، والمعتدلة فى نفس الوقت ، قد خرجت عن عدم حزبيتها وعن اعتدالها وراحت تبغى رأياً فى ضرورة التخلص من الوزارة الوفدية .



وللحقبة والتاريخ ، نقول أن الصحافة المحارضة للوفد وللوزارة الوفدية ، ولم تكن وقتئذ ، تملك مالا ، وفيرا . أو غير وفير قد قادت الرأي العام في تلك الفترة وانى لأذكر وقد كنت وقتئذ ، حبيبا ، غير مدرك ، كيف كانت الجماهير تتسابق من أجل الحصول على البلاغ في المساء ، فقد كانت البلاغ مسائية بل انى لأذكر كيف كان كثير من معارفي وأصدقائي من الشباب يتسابقون ، ليحفظوا عن ظهر قلب ، كثيرا من العبارات ، التي كانت ترد في مقالات عباس محمود العقاد ، وكانت مقالاته ، الهامة تحتل الصفحة الأولى كلها ، من جريدة ، البلاغ ، بل لقد كانت بعض مقالات ، العقاد تحتل الصفحة الأولى كلها ، وأجزاء كثيرة من الصفحات الأخرى .



وكان العقاد - اذا لم تخنى الذاكرة - لا يقسو ، ولا يشتد في مقالاته الى أعلى درجات القسوة والشدة ، الا عندما يهاجم مكرم عبيد باشا أو مصطفى النحاس باشا .

وقد كان الأستاذ عبد القادر حمزة صاحب ، البلاغ ، ورئيس تحريره في كثير من الاوقات ، من الذكاء ، بدرجة كبيرة اذ كان يختار الحملات التي تقوم بها البلاغ من ذلك النوع ، الذي يثير الجماهير ، بل لقد كان بذكائه ، المفرط ، لا يختار موضوعات لحملات البلاغ ، الا تلك الموضوعات التي قد سبق للجماهير أن أبدت ضيقها ، وضجراها منها ، فموضوع الحملات الخاصة بالقمصان الزرقاء ، وكانت حملات البلاغ على القمصان الزرقاء أكثر حملاته نجاحا ، لم يحدث أن ركز عبد القادر حمزة والبلاغ معه عليها الا بعد أن « انفلت العيار » أو بمعنى عسكري انفلت الضبط والربط عند كثيرين ممن انضموا لفرق القمصان الزرقاء .

وحتى لا أحمل المسئولين عن فرق القمصان الزرقاء كل تبعة مسئوليات ما وقع من القمصان الزرقاء من مآسى أو جرائم . أقول ان كثيرين كانوا يرتدون القمصان الزرقاء وكانوا يستغلون عملية ارتدائهم ، لتلك القمصان لتحقيق أغراضهم الشخصية وبغالبا ما كانت تلك الأغراض ، أغراضا تخريبية ، أو لصوصية في الوقت الذي لم يعرف عنهم ، ولا عن جرائمهم ، قادة فرق القمصان الزرقاء شيئا .



أقول أن صحيفة البلاغ رأت أن القمصان قد ابتدأ يضيق ذرعا بتلك الأخطاء ، بل والجرائم ، التي وقع فيها لايأسو القمصان الزرقاء ولا أقول الفرق المنظمة لمنظمات القمصان الزرقاء ، كما ابتدأ الشعب يضيق ذرعا بتلك

التجاوزات السياسية التي قامت بها بعض لايسى القمصان الزرقاء ومعاركيهم العنيفة مع خصومهم من لايسى ، القمصان الخضراء ، بصفة خاصة وخصومهم الحزبيين ، بصفة عامة فبدأت البلاغ تركز على ضرورة حل فرق القمصان الزرقاء كما راحت تركز على كل ما يرتكب منسوباً الى لايسى القمصان الزرقاء ، من مأس ، أو جرائم ، أو تجاوزات .



ولقد سبق لى أن أشرت الى بعض ما جاء فى جريدة البلاغ عن القمصان الزرقاء فى ٦ ديسمبر ١٩٣٦ تحت عنوان : التنظيم الجديد لنوى القمصان يؤدى الى الدكتاتورية ويهدم الدستور لانه ينشئ هيئة سياسية ، عسكرية تابعة لشخص رئيس الوزراء بوصف أنه زعيم الأمة » وقد جاء فى ذلك المقال : بعد طول التردد أصدر الوفد بياناً ينظم فرق الشباب الوفديين من نوى القمصان الزرقاء ، وفى هذا البيان يعلن صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى أن هذه الفرق تابعة لدولته وأن الغرض منها تكوين روح رياضية ونظامية وأن لها مجلساً تنفيذياً يدير شئونها ، وينوب فى ذلك عن صاحب الدولة النحاس باشا ، والبيان يحظر حمل المعصى ، أو الأسلحة أو الظهور بالقميص الأزرق فى غير الأوقات التى يحددها المجلس الأعلى .



وأول ما يلاحظ على هذا البيان أننا كنا ننتظر قانوناً ينظم الفرق الرياضية التى نشأت أو تنشأ ويجردها من كل صبغة عسكرية أو شبيهة بالعسكرية ، وينأى بها عن الأحزاب أو الجماعات السياسية ، أو رجال السياسة ويقتصر نشاطها على الرياضة فى الحدود النافعة المعقولة فلم يصدر القانون والمفهوم إذن انه لن يصدر بعد ذلك اكتفاء بهذا البيان ، والبيان صادر من رئيس الوفد المصرى ، وقد نص فيه صراحة على أن فرق الشباب الوفدى تابعة لزعيم الأمة حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ، وبه صار الأمر أخطر مما كان ، إذ لا شك الآن أن هذه الفرق سياسية ، أو أداة لهيئة سياسية بصفة رسمية ، ويمكن أن نفهم وأن يفهم كل انسان بسهولة أنها أكثر من أداة سياسية لهيئة سياسية ، ويعنى ذلك أنها أداة لفكرة دكتاتورية فردية يراد العمل على اقامتها فلال مرة فى بيانات الوفد بوصف صاحب الدولة ، أو ما يسمى هو نفسه على الأصح ، زعيم الأمة ، ولأول مرة يعلن - الى الأمة ، أن هذه الفرق تابعة لدولته لا للوفد ولا سواء و ٠٠ و ٠٠ وتنتهى صحيفة البلاغ هذا المقال بالعبارة التالية : من حقنا ، ومن حق كل نائب وكل غيور على النظام الدستورى ، أن نسأل صاحب الدولة النحاس باشا كيف يمكن التوفيق بين النظام الدستورى الذى يقوم على حرية الرأى ، وكفالة هذه الحرية اذا كان دولته صاحب جيش من لايسى القمصان الزرق وكان هؤلاء تابعين لدولته

شخصيا ، ومدربين على الطاعة والنظام وعلى عدم المعارضة في أمر من الأمور التي تعرض عليهم أو توكل اليهم واذا وجد لدولته غدا معارضة لميادته من داخل البرلمان ، أو خارجه وهو يعرف أن له هذا الجيش الطويل العريض فماذا يمتنع أن يفريه ذلك باستخدامه ، أو التهديد بخنق هذه المعارضة وحتى من غير تهديد يكفي هذا الجيش المطيع لدولته خنق الآراء المخالفة له وهذه هي الدكتاتورية بعينها ، ولا يمكن أن ينهض حكم دستوري صحيح مع وجود هذه الفرق ، وتنظيمها على هذا النحو وتبعيتها لشخص زعيم الأمة كما يوصف في البيان .



وفي اليوم التالي ١٩٣٦/١٢/٧ - وفي الصفحة الأولى - كما هي العادة بالنسبة لحملات البلاغ على الوفد المصري - نشرت البلاغ مقالا تحت عنوان : فرق القمصان سبيل الدكتاتورية : نشوبها في أوروبا طبيعي مع المعارضة ، ولكن دولة النحاس باشا في الحكم ومعها البرلمان والأمة فماذا ينبغي من وراء هذه الفرق ، وقد جاء في هذا المقال : لينظر دولة النحاس باشا معنا وليقل لنا في أي أمة دستورية حدث ، ان زعيم أغلبية كانت له ، فرق منظمة مدبرة على الطاعة ، والنظام ولها مجلس تنفيذي يصدر اليها الأوامر فتفعل ما تؤمر به بلا تردد أو معارضة ؟ ان كان هذا قد حدث في أية أمة دستورية كانجلترا أو فرنسا فليبق هذه الفرق وليهنا بها دولته ، ولكن نحن المخطئين والسبب بسيط وهو ان وجود هذه الفرق لمصل عمل البرلمانات ، وقاض على حرية الرأي وخائق ، لكل معارضة فوجودها ووجود الدستور لا يتفقان ، فاما هي : واما الدستور : انما تنشأ هذه الفرق من حيث يراد ان تقوم الدكتاتوريات على إكتافها فهي في ايطاليا قد نشأت وأثمرت ، كما كان لابد أن تفعل دكتاتورية السنيور موسوليني ونشأت في ألمانيا وأدت في النهاية الى دكتاتورية هتلر ،



بل ان البلاغ ينشر في ١٩٣٦/١٢/١٢ مقالا تحت عنوان : القمصان الزرق عتبة في سبيل إلغاء الامتيازات : هكذا تقول جريدة المانشستر جارديان وقولها صحيح ، « وتشير البلاغ الى تساؤل المانشستر جارديان - كبرى صحف الأحرار في إنجلترا - في مقال رئيسي كتبه امس عن لايس القمصان الزرق ما مركزهم ؟ وهل هم من الطلبة وحدهم ، أو يجوز لأي شخص يميل الى المعارضة أن ينضم اليهم في مقابل بضعة شلنات ؟ وهل هم خاضعون للبوليس أي للنحاس باشا بصفته وزيراً للداخلية ، أو هم مسئولون أمام الوفد وحده أو بعبارة أخرى أمام النحاس باشا بصفته رئيساً للوفد ؟ ورجحت في مقالها أن تجله الحكومة المصرية مقاضاتها مع الملوك ذات الامتياز في مصر ، متكون صعبة من جراء هذه الفرق ،

وتقول البلاغ : انذى تخشاه الجارديان له محله لأن المسئولية فيها ضائعة والأمر فيها غير جلي ومعقول حين يعقد مؤتمرات الامتيازات ويدور البحث فيما يجب فعله أن تطلب الدول الاطمئنان على رعاياها وأن ترى في وجود هذه الفرق الكبيرة المنظمة خطرا على الأمن والنظام ، وأن تتخذ بعد ذلك حجة للتمسك بما في يديها من امتيازات ، والاحجام عن النزول عنها لأن الأمر ليس أمر خطب وفصاحة ودلافة وانما المسألة مسألة شيء واقع مخوف المواقف ..



وقد كان عبد القادر حمزة باشا - صاحب البلاغ في مقدمة من عارضوا المعاهدة المصرية ، البريطانية التي وقعت في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ والتي أطلق عليها بكرم عبيد باشا معاهدة الشرف والاستقلال ، ولم يكن عبد القادر باشا معارضا للمعاهدة من ناحية المبدأ ، لانه كان أصلا من مدرسة الوفد المصري التي كانت تؤمن بضرورة تحديد العلاقات المصرية البريطانية في معاهدة ، ولكنه كان يمارض المعاهدة في نقطتين كان يراها جوهريتين للغاية أولاها : المسألة العسكرية - في المعاهدة ، ومسألة السودان . وكان عبد القادر حمزة باشا يرى أن عملية إنشاء الثكنات البريطانية الخاصة بالجيش البريطاني في مصر ، بأجلة التكاليف الى درجة كبيرة فضلا عما في اقامتها على الاراضي المصرية من جرح للكرامة المصرية ، ومن أشهر المقالات التي نشرها البلاغ حول هاتين النقطتين مقالة بعنوان : في الجيش المصري ، ومهمة البعثة العسكرية البريطانية : تحرير مصر من القيود التي كانت على الجيش ، وأول مكسب يجب تحقيقه وبسرعة والعدد رقم ٤٢٨٥ الصادر في ١٩٣٦/١٢/١ ، ومقالة أخرى عن السودان نشرت بالعدد رقم ٤٢٩٠ الصادر في ١٩٣٦/٩/٧ م وكان عنوانها : المعاهدة المصرية ووقعها عند اخواننا السودانيين ، وكيف كانوا يرجون الوحدة ، فجاءت المعاهدة بغير ذلك .



وللحققة وللتاريخ نقول ان معارضة البلاغ لما جاء في معاهدة ١٩٣٦ عن المسائل العسكرية ، وعن السودان ، كانت معارضة بناءة للغاية ولم تكن تستهدف اضعاف الجانب المصري ، حتى بعد التوقيع على المعاهدة ، وعند بداية تنفيذها وانما كانت المعارضة تستهدف تقوية مركز الجانب المصري ، ودعمه ، ليستطيع الحصول على حقوق أكثر من تلك التي حصل عليها ، كما أن هذه المعارضة لم تلجأ أبدا الى الاسفاف او التجريح أو النيل من وطنية المفاوض المصري .

وكان البلاغ يعتمد الى نشر الأخبار التي تؤيد وجهة نظره الخاصة بمعارضة المعاهدة ، والتي تؤكد أنه كان على حق ، عندما عارض - وبشدة - هاتين النقطتين الخطيرتين كما أن البلاغ لم يكن يشغل أبدا ، نشر الإيجابيات التي تحققت عند

تنفيذ المعاهدة ، وإن كان يفتح صدره لنشر كل الأحاديث ، والخطب والمقالات ،
التي تصدر عن السياسيين المعارضين للمعاهدة ، ويوليها أهمية خاصة .



ومن المقالات التي نشرها البلاغ في صدره كافتتاحية ، يوم توقيع المعاهدة .
المقالة التي حملت العنوان التالي - المعاهدة وحرية الرأي - إبراز جانب الرضا ،
واخفاء جانب المعارضة ، سياسة ليست في مصلحة مصر ، ولا في مصلحة العلاقات
المصرية البريطانية .

وقد جاء في تلك المقالة أن الانجليز أنفسهم يفتنون الى خطورة التقليل
من أهمية الجانب المعارض للمعاهدة ، كما أنهم - أي الانجليز - يتوجسون خيفة
من عواقب اخفاء هذا الجانب كما نتوجس : لهذا - هذا ما قالته البلاغ - نرجو أن
يكون ما حدث الى الآن من المساعي ، لإبراز جانب الرضا ، واخفاء جانب المعارضة ،
آخر ما يحدث من هذا القبيل أولا لأنه عيب ، وخاصة إذا كانت الآراء مما يتعذر
خفيه ، وقبحه . وثانيا لأنه ليس من مصلحة أنصار المعاهدة أنفسهم . وثالثا
لأنه ليس من مصلحة العلاقات بين مصر ، وبريطانيا . وهي علاقات ينبغي أن
تكون قائمة على الصداقة الصريحة لا على صداقة رسمية .



وبعد يومين - في ٢٨ أغسطس ١٩٣٦ تكون افتتاحية البلاغ : اضطهاد
حرية الرأي : تصرف البوليس يراد به الارهاب : لا يجوز أن تكون الحرية في
العهد الدستوري أضيق منها تحت الحماية والحكم العرفي « ويشير البلاغ الى
والفتن قام بهما البوليس ، عندما اعتقل بضعة من الشبان كانوا يوزعون
منشورات تحمل العنوان التالي : مصر الفتاة والمعاهدة ، والى مصادرة كتاب
لرئيس جمعية مصر الفتاة ، ويرد البلاغ على قول الوزراء الوفديين بأنهم لا يعلمون
بأمر هاتين الواقعتين بقوله : إن الدستور ، لا يعرف مسئولا ، غير الوزارة ،
وليس من كرامة الوزارة أن تحيل المسئولية على مروجين قرارا من احتمال التبعة
فإن هناك تبعة تلزم الحكومة ولا شك ولا مهرب لها عنها .



ويقول البلاغ أيضا في نهاية مقاله هذا : لسنا وحدنا الذين نعيب هذا
السلوك ، بل تعيبه معنا زميلاتنا الوفدية وهناك إذن ضرب من الاجماع على
استنكار هذا الاضطهاد للحرية فهل يكون من الاسراف في الامل أن نقول اننا

نرجو أن يترك الناس أحرارا في حدود القانون وألا يصيبهم من الازعاج ،
والتضييق والمطاردة مثلما أصابهم الى الآن .

وكان البلاغ يشير الى مقالة نشرها الأستاذ حافظ بك عوض ، رئيس تحرير
كوكب الشرق ، وصاحبها يعلن فيها استيائه من القبض على بعض الثبائن ، وقد
تساءل في مقالته بحق : فيم كان القبض وفيم كان اطلاق سراح المقبوض عليهم !!



والجدير بالذكر - وهذا ما تفخر به الصحافة المصرية - أنه بعد أن وافق
البرلمان على المعاهدة ، وأصبحت المعاهدة نافذة المفعول توقفت معارضة البلاغ ،
فيما يتعلق بالمعاهدة ، كمعاهدة ، وذلك لا من قبيل الاعتراف بالأمر الواقع ،
ولكن نزولا عند رأى الشعب ، الذى وافق مثلوه ، بما يشبه الاجماع على
المعاهدة .



ومن المقالات التى يجب أن نذكرها للبلاغ ، ونشيد بها فى نفس الوقت ،
تلك التى نشرها فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٦ تحت عنوان : واجباتنا بعد المعاهدة :
تقوية الجيش ، وتعجيل الجلاء ، والمضى فى أعمال الإصلاح ، وقد جاء فى ذلك
المقال : ان المعاهدة توجب أشياء ، وتبيح أشياء ، وبعض هذا أهم ، وأولى
بالتقديم من البعض الآخر فمن الأهم بناء الثكنات وإنشاء الطرق ليتسنى أن
ينقل الجيش البريطانى الى معسكراته الجديدة خارج العاصمة ، وإعادة تنظيم
الجيش المصرى وتقويته وتسليحه بالأدوات الحديثة ، لتكون لنا - فى وقت
معمول - قوة كافية للدفاع عن البلاد ، ضد كل عدوان عليها ، ولتيسر أن
ترحل القوات البريطانية من بلادنا اكتفاء بما عندنا ، من وسائل الدفاع ،
وليس ثمة أى وجه ، أو عذر للتهاون فى ذلك أو الاحتجاج للتقصير فيه
بأى سبب من الأسباب ، لكثرة النفقات وقلة الموارد ، وشحها ، فان
أمة تتصر فى إعداد العدة للذود عن كيانها ، لا يمكن أن تكون أهلا ، للاستقلال
الذى تسعى له ، وتلج فى طلبه مهما كلفتها هذه العدة من مال وجهد . ولا تمد
- اذا تهاونت - الا عابثة هائلة . ونحن نربا بانفسنا أن تكون هازلين .

ويتهى البلاغ مقاله هذا بالعبارة التالية : كل ما نريد أن نقوله ، ان الامتحان
الذى نجتاز دوره الآن يشهده عالم كبير وأن علينا أن نجتازه بما يحقق الأمل
فيما ، ويولد الثقة بنا ، ويفرى بالتعويل علينا ، ويصد عن الطمع فيما ، ولا سبيل
الى ذلك بغير الجد ، والاخلاص وتقديم الأهم ، على المهم ، أو السار ، أو الخلاب
المظهر ، وتمهد المرافق الحيوية بالإصلاح ، والترقية ورفع مستوى الأمة ماليا
وصحيا وعلميا .

ان البلاغ الذى حمل أثناء المفاوضات لعقد المعاهدة على التكاليف الباهظة ،
التي سيتحملها الشعب بقيامه ببناء تكتلات الجيش البريطانى على نفقته ، لم
يتردد عندها أصبحت المعاهدة نافذة المفعول وبعد أن أقرها ممثلو الشعب ،
فى المطالبة بتعجيل بناء التكتلات : بناء التكتلات التي كان يعارضها .

وذلك فى رأى أسلوب من أرفع أساليب المعارضة الموضوعية البناء ،
وفى نفس الوقت نزول عند حكم الشعب فيما ارتآه من التوقيع على المعاهدة .

وإذا كان البلاغ قد اشتد فى حملته على القمصان الزرقاء ، وتتبّع - بالنشر -
كل ما نسب إلى بعض المنتسبين إليها من أخطاء ، وجرائم ، على النحو الذى فصلناه
فيما سبق ، فإن البلاغ لم يكن يتردد أبداً فى نشر كل التصحيحات
والتصويبات ، والبيانات التي ترسلها إليه قيادة القمصان الزرقاء ، فليس معنى
معارضة موضوع معين أن يقفل باب النشر أمام الجهة التي تعارضها ؛ بل على
العكس ، كان - البلاغ - وقد كان الحق معه - يرى أن من حق قارئه عليه أن
يعرف الرأى الآخر معرفته للرأى الذي تنادى به البلاغ ، أى أن البلاغ كان
يرى - وكان الحق معه فيما يراه أيضا - أن من حق أية جهة تناولتها ، المعارضة
بالنقد أن ترد على كل ما وجه إليها ، وأن يحظى الرد بأهمية لا تقل أبداً عن
الأهمية التي أعطاها البلاغ لرأى القارئ على أمره .



فى الوقت الذى كان البلاغ ينشر فيه : مشاجرة خطيرة بين فريقين من
ذوى القمصان الزرق ، إصابة ٧ أشخاص أحدهم ، أصيب بضربة خنجر ،
وبشروع فى قتل زميله لابس قميص أزرق ، الجانى يذهب إلى المجنى عليه فى
داره ويطنمه بالخنجر . حوادث دمنهور الدامية بين القمصان الزرقاء ، والقمصان
الخضراء ، ومشاجرات القمصان الزرقاء ، كان البلاغ ينشر مقالات عن القمصان
الزرق من بينها مقال بعنوان : عنوان مجده مصر « ٤ نوفمبر ١٩٣٦ » تولى كاتبه
الدفاع عن لابسى القمصان الزرقاء ، أمام حضرات الصحف الأجنبية على القميص
الأزرق بدون مرر . وقد جاء فى هذا المقال : هذه الدعايات التي تقوم بها
الصحف الأجنبية تسمى إلى مصر ، والمصريين ، وإلى القميص الأزرق بوجه خاص ،
ولا ندرى على أى وجه تقوم تلك الحملات المتتابة : أيريدون تقويض هذه الفرق
الوطنية ؟ أيريدون فناءها ؟ كما تنشر فى ٥ ديسمبر ١٩٣٦ بياناً مستفيضاً
للاستاذ زهير صبرى صاحب فكرة القمصان الزرقاء ، كما يقول البيان ، ويشير
الأستاذ زهير صبرى فى بيانه هذا الذى نشره البلاغ فى مكان بارز إلى أنه
لا يرأس أى فريق من الفريقين المتنازعين ، والمختلفين ، وكل ما هنالك أنتى
رئيس رابطة الشبان الوفديين . وهذه تشكيلات يعود تاريخها إلى عام ١٩٣٢
وأما فكرة تكوين فرق ذوى القمصان الزرقاء فقد دعوت لجان الشبان الوفديين
إلى مؤتمر وأشرت عليهم بالانخراط فى صفوفها و . . و . .

ويقول الأستاذ زهير صبرى أيضا انى من الذين يرون الإبقاء على هذه الفرق ، مع اصلاح شأنها ، ونظامها لتكون فرقا رياضية بحتة ، ويدعو الأستاذ زهير صبرى فريقى القمصان الزرقاء ، اللذين ينتميان الى الوفد أن يتركوا التنابز والشقاق حتى لا يفسدوا الغرض من تكوينهم .. كما ينشر البلاغ أيضا تكذيبا صادرا من الاديب أحمد أفندى الشافعى سكرتير القيادة العامة لفرق ذوى القمصان الزرقاء ، ينفى وجود علاقة بين صبحى رمضان ، المتهم فى حادث الاعتداء على محمد محمد النشار ، فى شبرا بفرق القمصان الزرقاء ، كما ينشر البلاغ أيضا بيانا للاديب على عبد الحليم أفندى السكرتير السابق بالمعسكر العام لمركز القيادة لفرق القمصان الزرقاء يرد فيه على بيان أحمد الشافعى ، كما ينشر البلاغ أيضا بيانا للاديب محمد بلال أفندى ردا على بيانى على عبد الحليم ، ومصطفى صقر ، بل أنه ينشر ردا من على عبد الحليم ومصطفى صقر ، على بيان محمد بلال و .. و .. و .



والذى لاحظته من قراءاتى الجديدة للبلاغ ، أنه لم يكن يعارض النحاس باشا عندما يكون فى الخارج فى مهمة قومية ، بل لقد كان يحرص على أن يولى أخباره - فى الخارج - أهمية خاصة ، وكان يحرص ، على نشر أخبار استقباله فى مصر اثر عودته ، من الخارج ، كما أنه كان يولى أيضا أهمية لأخبار من يعارض البلاغ بل وصورهم أيضا ، أى أنه لم يكن يقطع أخبار معارضيه حرصا منه على أن يكون وفيًا لقراءه ، فلا يحجب عنهم أى خبر ، ومن رأى أن هذا الأسلوب الرائع فى المعارضة كان فى مقدمة الأسباب التى أدت الى نجاح البلاغ كجريدة يومية يقرؤها المعارضون ، والمؤيدون بل المؤيدون قبل المعارضين .

وللحققة ، وللتاريخ ، أقول أن الصحفيين المؤيدين ، والمعارضين وقتئذ ، كانوا قما فى المعارضة والتأييد : يتبادلون فى الصباح وفى المساء ، ومن خلال الصحف ، الحملات ، العنيفة والقاسية ، بل والجارحة فى بعض الأحيان ولكن الخلاف أو الاختلاف فى رأى ، لا يفسد ما بينهم ، وبين بعضهم من ود ، اذ كانت العلاقات بين الصحفيين المؤيدين والمعارضين ، على المستوى الشخصى ، كانت فى الغالب قوية ، بل أنهم غالبا ما كانوا يجتمعون ليلا ، ناسين أو متناسين الحملات ، التى يقومون بها ، ضد بعضهم ذلك لانهم يؤمنون بأن ما بينهم وبين بعضهم على المستوى الشخصى ينبغى أن تقوى أواصره ، وان اختافت آراؤهم ، واتجاهاتهم السياسية ، والحزبية ، ان الخلاف أو الاختلاف فى رأى - من وجهة نظرهم - لم يكن أبدا أكثر من أمور طارئة ينبغى ألا تؤثر فى علاقاتهم ، الشخصية كما ان هذا الخلاف أو الاختلاف فى رأى لا ينبغى أن يتحول الى معارك عنيفة تنتقل آثارها الى علاقات الاخوة ، والزمانة ، التى تربط بعضهم بعضا .

وأعود الى الحديث عن البلاغ لأقول انه كان يولى أهمية خاصة بالدكتور أحمد ماهر ، وبالنقراشي حتى قبل أن يبدو أى ضوء ينشئ عن توقع حدوث خلاف بينهما ، وبين النحاس باشا : كانت تلك الأهمية الخاصة نتيجة روابط شخصية تربط صاحب البلاغ بالنقراشي ، وأحمد ماهر ؟ أم كانت تلك الأهمية نتيجة لما اتصف به صاحب البلاغ من بعد نظر فى كل ما يتعلق بمسار السياسة المصرية ، واتجاهاتها ؟ سؤالان لم استطع أن أقطع فى الإجابة عنهما برأى حاسم !

على أية حال ، فإن موقف البلاغ من وزارتي النحاس ، الثالثة والرابعة كان كما سبق أن ذكرت فى مقدمة الأسباب التى أدت الى تعجيل القصر بإقالة الوزارة الوفدية كما كان فى مقدمة الأسباب التى مهدت الجوى الشعبى لتقبل تلك الإقالة ، أو على الأقل ، لعدم حدوث مضاعفات شعبية بعد الانتباه الى الإقالة ، وهناك إجماع على أن البلاغ استطاع أن يلقى مسماراً هاماً ، وخطيراً فى نعش الوزارة النحاسية الرابعة •



والحديث عن دور روز اليوسف ، فى إضعاف الوزارة النحاسية الرابعة ، يحتاج الى أكثر من فصل ذلك أن العلاقات ، بين الوفد ، وروز اليوسف لم تكن دائماً علاقات طيبة فى أكثر المراحل ، التى أيدت فيها روز اليوسف ، الوفد ، فما أكثر الحملات التى قادتها روز اليوسف ، ضد خصوم الوفد ، وفى نفس الوقت ما أكثر الحملات التى قادتها روز اليوسف ، ضد الوفد ، وليس المجال هنا مجال تاريخ علاقة روز اليوسف بالوفد ، تأييداً أو معارضة ، ويكفى أن أشير - مجرد إشارة - الى تلك العلاقات من واقع ذكريات الأستاذة فاطمة اليوسف ، وقد بدأت مجلة روز اليوسف فنية ، ثم تحولت بعد مائة وأربعة وثلاثين عدداً الى مجلة سياسية • عندما أقال الملك أحمد فؤاد وزارة مصطفى النحاس ، وعهد بالحكم الى محمد محمود باشا اذ نشرت المجلة صورة كاريكاتيرية تمثل محمد محمود ينوس على الدستور وهو صاعد الى مقعد الوزارة ، وقد صودر العدد وكانت المصادرة - كما قالت السيدة فاطمة اليوسف - قد بدت لى غريبة بل مثيرة للأعصاب الى أقصى حد ، وذهبت فاطمة اليوسف ، الى النحاس باشا زعيم الأمة فى بيت الأمة بغير موعد سابق ولا استعداد ، لتروى له قصة مصادرة المجلة بعد أن قدمت له نسخة كانت تحملها من العدد المصادر وكان النحاس باشا ، ومكرم عبيد جالسين مما ، وحولهما بقية أعضاء الوفد الكبار ، وقال مكرم عبيد للسيدة فاطمة اليوسف : لك الفخار يا سيدتى : وقد سارت هذه الكلمة ، كما قالت السيدة فاطمة اليوسف - بعد ذلك مثلاً - واستدعى مصطفى النحاس بعض المحامين الشبان منهم محمد صلاح الدين ، وصبرى أبو علم ، وسليمان غنام • وكلفهم برفع دعوى مستعجلة بطلب الإفراج فلما رفضت الدعوى عاد

المحامون فطالبوا بالتعويض وحكمت المحكمة على الحكومة بمائتي جنيه كتعويض:
قرش صاغ واحد ، عن كل عدد من ال ٢٠٠٠٠ نسخة المصادرة !

وتوقفت الصلة بين النحاس وفاطمة اليوسف حتى أنه عندما أعلنت خطبة
النحاس ، الى الأنسة زينب الوكيل نشرت روز اليوسف بعض تفاصيل شخصية
عن حياة النحاس ، وأنواع الأطعمة التي يفضلها ، وجهه الخاص للبن الزبادي
و . . و . . فإذا بالنحاس يحدث السيدة فاطمة اليوسف تليفونيا ، غاضبا
ليقول لها : « ياست هو أنا زى أمينة البارودي ، وسهر رياض عثمان تنشروا
عنى الأخبار دى » يريد بذلك أنه ليس من زهرات المجتمع البارزات حتى تروى
عنه هذه القصص .



وتبقى روز اليوسف ما يزيد على السنوات السبع معارضة ، مؤيدة للوفد
وقد زار النحاس باشا ، ومعه مكرم عبيد ، دار روز اليوسف ، وخطب مكرم
خطبة رنانة فى عمال مطابع روز اليوسف . وكانت تلك الزيارة تكريما
لروز اليوسف على كفاحها الوطنى حيث كانت السلطات لا تكف عن مصادرتها
ونزج برؤساء تحريرها فى السجون ، فى عدد غير قليل من القضايا .

بعد أن ألف نسيم باشا وزارته كتبت السيدة فاطمة اليوسف خطابا
مفتوحا الى الملك فؤاد تطالبه فيه بإعادة الدستور ، وانهاء الحالة الشاذة القائمة
واستدعائها مكرم عبيد ليسألها عن طلب منها كتابة هذا الخطاب . ودارت
بينهما مناقشة طويلة قالت فيها السيدة فاطمة اليوسف ، انها تعبر عن رأيها
الخاص وبعد فترة رأت السيدة فاطمة اليوسف أن تصدر روز اليوسف أسبوعية،
ويومية ، وتروى السيدة فاطمة اليوسف أنها عندما عرضت على الأستاذ عباس
محمود العقاد ، الانضمام الى أسرة روز اليوسف اليومية رفض فى البداية العرض،
لانه لا يقبل أن يعمل فى جرنال يحمل « اسم » واحدة ست ثم عاد الأستاذ العقاد
موضحا وجهة نظره ، عنما عاتبته السيدة فاطمة اليوسف فقال ان اعتراضه
كان على تسمية الجريدة باسم شخص . أيا كان ولو كانت الجريدة تحمل اسم
سعد زغلول نفسه ، لأبدى تلك الملاحظة .



ولم يعجب النحاس باشا معارضة جريدة روز اليوسف الأسبوعية لوزارة
توفيق نسيم واستدعى السيدة فاطمة اليوسف ليبنى لها اعتراضه على معارضة
وزارة نسيم قائلا لها : أنا ماحيش تناقشتينى فى السياسة ، انتى عايزه
محمد محمود وصدى يرجعوا : احنا تعبنا ، وتقول السيدة فاطمة اليوسف :
وخرجت قبل أن يتم حديثه ، وكلمته « احنا تعبنا » ، التى أسمعا منه لأول مرة

ترن في أذني ، وقد شعرت أن هناك شيئاً يباعد ، بيني وبين الوفد وأن بقيت
الجللة وفدية .



وصدرت بخيرية روز اليوسف اليومية ٢٥ مارس ١٩٣٥ ، وبدأت المتاعب
مع الوفد الذي تؤيده الجريدة ، وكان سبب تلك المتاعب ، أن الوفد يؤيد وزارة
توفيق نسيم باشا ، بينما تعارضها روز اليوسف ، وكان العقاد ، قد سن قلمه
الحاد لمهاجمة نسيم باشا بكل عنف ، وأبدى مكرم عبيد باشا أن الوفد غير راض
عن سياسة روز اليوسف ، وهدد الجريدة بأنه سوف يصدر بياناً ضدها إذا
استمرت الجريدة في الهجوم على وزارة توفيق نسيم . وكتبت فاطمة اليوسف
خطاباً الى مكرم عبيد توضح فيه سياسية الجريدة وقالت في خطابها : لقد ضحيت
مختارة بكل ما أملك من مال ونشاط في سبيل الوفد ، وقد لاقيت في هذا
السبيل ، كافة أنواع العنف ، والجور من مختلف الوزارات التي تقلبت في
الحكم ، ولم أكن يوماً في جهادى عن مصر ، وفى دفاعى عن الوفد ، مدفوعة بدافع
غير الوطنية الصميمية ، ولم ألتزم من هذا الجهاد وسيلة لاكل العيش ، والله والوطن
فيهما العزاء ، فيما لاقيت وما سألنى .

ودد مكرم عبيد على رسالة السيدة فاطمة اليوسف في ١٢ أغسطس ١٩٣٥ ،
قائلاً : انه عرض رسالتها على دولة الرئيس الجليل فاكد له أن الوفد غير راض
عن خطة الجريدة ثم قال : « انك تعلمين ان الوفد لا يحجر على حرية انسان ما ،
او صحيفة ما ، ولكن اذا رأت احدى الصحف المنتمية للوفد ، أن تنتهج خطة
تفairs خطة الوفد فعلها أن تتحمل نتائج ما تنتهج » .

وأوعز مكرم عبيد ، الى صحيفة « الجهاد » بأن تهدد - بطريق غير واضح -
« روز اليوسف » بنشر قوائم المصروفات السرية ، التي كانت تعطيلها الوزارات
السابقة للصحفيين .

وردت روز اليوسف ، ملحة على الوزارة القائمة بأن تنشر قوائم المصروفات
السرية ، ثم تحلت الوزارة ، في أكثر من مرة مطالبة بنشر تلك القوائم ، ولكن
الوزارة النسيجية لم تقبل الفخول في معركة تحد ضد روز اليوسف .

ويعد ، الفنز ، واللز ، راحت الجهاد تهاجم روز اليوسف ، مطلقة على
أسرة تحريرها اسم « فرقة روز اليوسف » ، وتولت روز اليوسف الرد على
هجوم صحيفة الجهاد الوفدية بعنف شديد ، وتوسطت السيدة الجليلة أم المصريين
من أجل وقف حملة الجهاد ، على روز اليوسف ، وخملة روز اليوسف على الجهاد .



وبتوقفت روز اليوسف ، ولكن الجهاد لم يتوقف بل لقد زاد في هجومه
على روز اليوسف وعلى الاستاذ العقاد ، الى أبعد مدى حتى لقد وصف الامتياز

محمد توفيق دياب ، صاحب الجهاد ورئيس تحريره الأستاذ عباس محمود العقاد
بأنه مصاب بالبارانويا والجنون .

وخرجت الجهاد ، وروز اليوسف على غير المألوف في الجو الصخفي من
ضرورة وقف الحملات ، عند حد معقول أو مقبول ! ..

وأخيرا وبعد اجتماع للوفد المصري استغرق أربع ساعات ونصف الساعة
اشتمت فيه المناقشات قرر الوفد فصل روز اليوسف لأنها قد اجترأت على نشر
مقالات تتضمن الطعن على الوفد ومكانته من الأمة ولذلك فإن هذه الجريدة ،
لا تمثل الوفد في شيء ولا صلة لها به .

وكان قرار الفصل في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ .

ولم تخف روز اليوسف ولم ترتجف من قرار الفصل هذا ، بل على العكس
أصدرت ملحقا خاصا ، يحمل عنوانا ساخرا جاء فيه : الوفد المصري يحل
القضية المصرية : جلسة خطيرة يحضر لها من الإسكندرية .

وفي العدد الخاص نشرت روز اليوسف آية كريمة - اختارها الأستاذ
كامل الشناوي وهي « قول الله تعالى : » قد افترينا على الله كذبا أن عدنا في
ملككم بعد إذ نجانا الله منها وما يكون لنا أن نعود فيها ، إلا أن يشاء الله ،
ربنا ، ومع ربنا كل شيء علما » - صدق الله العظيم - ونشرت روز اليوسف
كلمة سعد زغلول الخالدة : الصحافة حرة تقول. في حدود القانون ، ما تشاء ،
وتنتقد ما تريد ، وليس من الرأي أن نسألها لماذا تنتقدنا بل الواجب ، أن
نسأل أنفسنا : لم نفعل ما تنتقدنا عليه ؟



وكان أعضاء الوفد المصري قد قسموا من الإسكندرية الى القاهرة خصيصا
لاتخاذ قرار بفصل روز اليوسف ولما عادوا الى الإسكندرية انقلب المودعون
للنحاس باشا وزملائه في محطة القاهرة الى مهاجمين لروز اليوسف ومنادين
بحياة النحاس .

وتحيط الجماهير بدار روز اليوسف وتخرج اليهم صاحبتها لتهتف
بسقوط النحاس ، ومكرم .

وعُنت المركة بين الوفد وروز اليوسف ووجدت روز اليوسف الجماهير
الشعبية المريضة تقف إلى جانبها ضد الوفد .

ولجات وزارة توفيق تسييم في مخارية روز اليوسف الى كثير من الوسائل ،
غير المشروعة ومن بينها : دفع مبالغ ضخمة لمتهدى الصحف ليتلاعبوا في توزيع
الجريدة .

وقامت ثورة الشباب في نوفمبر ١٩٣٥ ، وتبنت روز اليوسف هذه الثورة وراحت تبذل قصارى جهدها للإبقاء على جفوتها مشتتة ، وعاد دستور ١٩٢٣ وتولى على ماهر الوزارة . وكانت خسائر روز اليوسف اليومية - كما تقول السيدة فاطمة اليوسف في مذكراتها - قد وصلت الى مبلغ ٢٦ ألف جنيه غير ستة آلاف جنيه لتجار الورق ، وألفين لبنك مصر ، و ٥٠ وقامت فاطمة اليوسف برهن مصوغاتها ، ومن بينها سوار وورثته عن أمها و ٥٠ وكانت حجوزات كثيرة ، تعرضت لها صاحبة روز اليوسف من بينها حجز على ملابسها الداخلية كما أصر صاحب المحبز وكان صحفيا مرموقا ، بكل أسف .



وجاءت وزارة النحاس ، وبلغ الاضطهاد الوفدي القمة ، وصدر قرار من مجلس الوزراء بإلغاء رخصة روز اليوسف اليومية ، لأنها لا تصدر بانتظام ، وإذا كانت الجريدة اليومية قد عطلت فإن الجريدة الأسبوعية ، قد انطلقت رغم أن الحكومة الوفدية قد راحت تحاربها بل وتحرض من كان ضامنا لها على سحب ضمانه ، وتعرضت روز اليوسف الأسبوعية لمحنة إذ كان لابد من أن تدفع السيدة فاطمة اليوسف مبلغ الضمان ١٥٠ جنيتها والا أغلقت أيضا ، ولكن فاطمة اليوسف بذلت المستحيل ، وقاومت ودفعت الضمان بعد أن أقرضها أحد المعلمين مبلغ مائة جنيه وبعد أن أرسل إليها مصطفى القشاشي صاحب الصباح كمية من الورق ، باعتها بخمسين جنيتها ، بل أكثر من ذلك سيقنت السيدة فاطمة اليوسف إلى السجن ، سجن النساء ، وفي الصباح زارها كثيرون من بينهم ابنها احسان عبد القدوس ، وكان وقتئذ تلميذا في مدرسة فؤاد الأول الثانوية .

واضطرت الحكومة ، أن تفرج عن فاطمة اليوسف فلقد كان اعتقال السيدة صحفية ، ووضعها في السجن ، شيئا جديدا على الصحافة الشرقية .



.. وللحقية وللتاريخ نقول أن روز اليوسف « المجلة » و « السيدة » ، لم تلتن لهما قناة رغم كل صنوف التعذيب والاضطهاد ، ومازالت أذكر تعليقا رائعا كتبه روز اليوسف على ما نالها من ضغط كان عنوانه : أقوياء كما كنا ، راسخون كما ندأنا » وقد جاء في هذا التعليق : تألبي علينا أيها الوزارة ، واحشدي قواتك ورجالك وافعل أكثر مما فعلت ، وضاعفي عسكرك ، وغضبك وانزل بنا مقتك ، ونسخطك وابتكري أساليب من الظلم . والاضطهاد ، وصادري وعطلي ، وحشني ، الحبال - و احضري « أساور الحديد تضعينها في أعناقنا » وأيدينا افعل ذلك واضعاف ذلك فإن هذا البلاد ، كله كن يوازي راحة الضمير التي

ننعم فيها ولن نفضل على بلاد النفوس : نفوس الذين باعوا ضائرتهم وأقلامهم لك
ولاسالك الباطشة أما انتم يا قراءنا الأوفياء هاكم روز اليوسف الاسبوعية
قوية كما كانت ، راسخة كما بدأت ، مجاهدة ، كما عهدتموها ، لم ولن يؤثر
فيها قرع الطبول ولا دق السيوف ولا دوى المدافع ، ولا رنين الذهب .



وعندما قطعت الحكومة عن روز اليوسف حق نشر الاعلانات القضائية
وتقول حق نشر الاعلانات القضائية ، لأن نشر الاعلانات القضائية ، حق ثابت
لكل صحيفة لها قراؤها ، كتبت روز اليوسف معلقة على ذلك القرار المجيب
والظالم في نفس الوقت تقول :

في هذا العهد الدستوري يعود مدير المطبوعات يساوم الضمائر ، ليبيع
فيها ويشترى باسم الحكومة ، وينقل للصحافة « نصائح الثمينة » ويلوح أمامها
ينقود الخزانة التي هي من أموال الشعب ، لينفقها على هذه ، ويفرى تلك من
الصحف . نحن لانهادن الباطل ، من أجل كنوز الأرض كلها ، وليساوم من
يشاء ، ان يساوم ، وقد عشنا أغلب حياتنا الصحفية محرومين - باختيارنا -
من صداقة الحكومات المتتالية وما يلحق بهذه الصداقة من اعلانات وأموال سرية ،
وعينية ، وخدمات مشروعة وغير مشروعة فلننصف الحكومة الحاضرة الى قائمة
الحكومات السابقة .



وتعبر روز اليوسف عن دستور عملها قائلة : اذا كانت الحكومة على حق ،
صقلنا لها ، لأنها على حق لا لأنها تعطي نقودا وإذا كانت على باطل هدمناها ولو
تضلعت لنا بالحمسة والثلاثين مليوناً التي هي مجموع إيراداتها .

وتبالغ حكومة الوفد - حكومة الأغلبية الشعبية - والبرلمانية - في ايداء
روز اليوسف فتقطع عنها امتياز تليفونها المجاني ، الممنوح لكل الصحف ، حتى
تلك التي لا تصدر الا حسب التساهيل وتحرمها من حقها في صرف تذاكر السكة
الحديد ، نصف المجانية التي كانت حقاً مباحاً لكل صحفي ، أي صحفي .

وقد كانت الحكومة تضطهد روز اليوسف ، ولكن كثيرين لم يكونوا
يعاونون بهذا الاضطهاد بل كانوا يملئون يدهم لمساعدة روز اليوسف غير
خائفين من « غول الحكومة » وفي مقدمة هؤلاء طلعت حرب الذي لم يكتف بتأجيل
ممداد ديون بنك مصر ، على روز اليوسف وإنما أقرضها مبلغاً كبيراً من المال ،
أعانها على ممداد المطلوب منها ، يوم تخلى عنها - كما قالت في رسالة خاصة
بعثت بها الى طلعت حرب - كل إنسان في محتنتها التي نزلت بها لانها جهرت

بعقيدتها ، ولأننى جعلت من صحيفتى ميدانا لأصحاب الأقلام الحرة ، بل إن روز اليوسف ، لتعرض على طلعت حرب الضمان لسداد ديونها ، أن تتفق مع شركة مصر ، للتمثيل السينمائى على اخراج شريط سينمائى تمثل فيه مع شدة مشاغلها ، ومتاعبها ، وتقول فاطمة اليوسف انها قد اتفقت مع أحمد سالم مدير شركة مصر للتمثيل والسينما على أن كل الشروط التى يضعها خاصا بالشريط السينمائى - الفيلم - الذى سوف تمثله وفاء لديونها على بنك مصر ويوافق عليها طلعت حرب باشا سوف تقبلها بلا نظرة واستعادة أو قرامة ، أى بدون قيد أو شرط من قبلها . . . وتنتهى فاطمة اليوسف رسالتها الى طلعت حرب باشا قائلة : ليس معنى هذا بحال من الأحوال أننى أتوقف عن وضعها فى أعظم رجل فى مصر .

أو يوافق عليها طلعت حرب باشا سوف تقبلها بلا نظرة أو استعادة أو قرامة . أى بدون قيد أو شرط من قبلها . . . وتنتهى فاطمة اليوسف رسالتها الى طلعت حرب باشا قائلة ق ليس معنى هذا بحال من الاحوال اننى اتوقف عن سداد الأقساط ، حتى يتم ذلك بل انى لا بدل المستحيل لاستمرار الوفاء وشبه ما لكاه من التعب اذ أحاول ذلك ولا أقفل هذا كله الا لكيلا أضيق عبثا ثقة وضعها فى أعظم رجل فى مصر .



واذا كان لى من تعليق على تلك الازمة المالية الطاحنة التى تعرضت لها روز اليوسف الصحفية ، بسبب موقفها من الوفد المصرى كحزب ، وموقف الوفد المصرى منها كصحفية كانت تؤيده ، ثم اختلفت معه ، فإننى أقول أن من العيوب التى تاخذها ، على الوفد المصرى ، أنه كان يستخدم السلاح المادى - وهو أكثر أنواع الاسلحة رهبة - للضغط على خصومة السياسيين وبخاصة أولئك الذين كانوا معه ، ثم خرجوا عليه ، أو أخرجوا من حظيرته .

ومازلت حتى هذه الساعة ، اذكر مواقف متشابهة لسعد زغلول باشا رئيس الوفد المصرى من حليفه سنوات وسنوات ، وخصمه السياسى فيها بعد أمين الرافعى ، أحد اقطاب الوطنية المصرية وشهيد الصحافة المصرية ، والعربية ، بلا جدال . .



وامين الرافعى من أصديق وارفى تلاميذ مصطفى كامل ومحمد فريد ، نشأ فى حجر الحزب الوطنى منذ أن كان طالبا فى مدرسة الحقوق الخديوية . ثم أصبح من أبرز كتاب الحزب الوطنى ، ورئيسا لتحرير جريدة الشعب -

بعد الاختلاف الذي نشب بين صفوف ورثة مصطفى كامل حول ملكية اللواء - وعندما قامت الحرب العالمية الأولى وأعلنت قوات الاحتلال الحماية على مصر في ٢ نوفمبر ١٩١٤ وكان لابد من ان تنشر الصحف المصرية ، الخاضعة لرقابة الاحتلال البريطاني البيان الخاص باعلان الحماية البريطانية على مصر ، وبعد مداولة قصيرة بين أمين الرافعي ، وشقيقه عبد الرحمن الرافعي ، وعبد الله طلعت بك مدير الجريدة تم الاتفاق على اغلاق جريدة الشعب حتى لا تنشر الجريدة اعلان الحماية المشتموم ، والبلاغات التي تتبع الحماية البريطانية ، ووقع أمين قرار اغلاق الجريدة ، في وقت بلغت فيه ذروة النجاح والانتشار ، والرواج ، والمكانة الصحفية اذ كانت اوسع الجرائد انتشارا وكان الجمهور يتلفها كل صباح واعلنت الجريدة - جريدة الشعب - في ٢٧ نوفمبر ١٩١٤ انها ستحتجب من اليوم ، وانها ستعود الى الظهور بمشيئة الله ، وكان قرار أمين الرافعي باغلاق جريدة الشعب كما أجمع المؤرخون اول احتجاج مصرى على الحماية البريطانية .



ويستقل أمين الرافعي ، وشقيقه عبد الرحمن الرافعي في طرة ، ثم يفرج عنهما ويطلب السلطان حسين من أمين الرافعي عند لقائه به ، وشقيقه غداة الافراج عنهما أن يصدر جريدة الشعب فيقول أمين الرافعي : عندما يقرر الحزب الوطنى اصدار الجريدة سوف نصلها . .

وفي ٢٢ فبراير ١٩٢٠ - في عفوان اشتداد ثورة ١٩١٩ - يصدر أمين الرافعي جريدة الأخبار عن طريق شركة الصحافة الوطنية - توصية بالاسهم ، رأسمالها عشرة آلاف جنيه ، وكان يرأس الشركة فؤاد سلطان بك ، نجل عمر باشا سلطان أحد أصدقاء مصطفى كامل الحميمين ، وأحد كبار أنصاره ، وكان فؤاد سلطان وقتئذ وكيلًا لبنك مصر ، وكان سعد زغلول باشا وقتئذ في باريس فأبرق مهنتا أمين الرافعي بصدر الأخبار داعيا له بالتوفيق ، والنجاح راجيا أن تؤثر الصحيفة في الجمهور اثرًا محمودا وأن يقضى بها على الأضاليل التي يبثها الموهوسون في العقول والأوهام التي يوصوسون بها في الصدور وأن تكون خيرا للغاية الشريفة التي نسمى اليها « ويطلب سعد زغلول من عيد الرحمن فهمي بك أحد أقطاب اللجنة المركزية للوفد وقتئذ العمل على أن تكون جريدة الانتخاب أول من يقود الرأي العام لانها معتبرة جريدة الوفد المعبرة ، عن أفكاره وخطه وقلم محررها الفاضل - أمين الرافعي بك - أقدر الأعلام على التعبير عن هذه المقاصد ، فعليك - هكذا يخاطب سعد - عيد الرحمن فهمي - أن تهز همة أمين الرافعي ، وأن تبلفه بأننا ننتظر من وطنيته وحسن تقديره لمنفعة

الضمية أن تخصص كل يوم ، مقالة في هذا الموضوع ، حملة صحفية لتأييد
المطالب الوطنية المصرية - وليس ذلك على كفايته بكثير » .



ويكتب سعد الى عبد الرحمن فهمي في ٧ مايو ١٩٢٠ قائلا : قرأت في
جريدة الأخبار حملة يدافع فيها حضرة أمين بك الرافعي ، بقلمه البليغ عن الوفد
وأعضائه ، ويخطئه الخارجين عليه ، والناقدون لحطته فارتحت لنفاذها لأنها
الأولى من نوعها وأرجو أن يستمر حضرة الكاتب الموما اليه - هكذا في أصل
المخطاب - فيما ابتدأه لأنه لا يكفي أن يسكت عن هذا الموضوع ويترك القلم
عليه لغيره ممن لا يعرفون الحقيقة مثله ولا يحكمون الدفاع مثل أحكامه ، وينبغي
ألا يتكررا الرأي العام يطيش مع الطاشين أو يخمد مع القاترين وأن تسلكوا
الوسط بين السبيلين والله ولي التوفيق .

ويرسل سعد الى أمين الرافعي برقية ينشرها في الأخبار يقول فيها :
«الرافعي بك مدير الأخبار بالقاهرة ان مقالاتكم عن خطة الوفد تستوجب موافقتي
وهي جديرة ، بكل أنواع المديح فاشكركم ، سعد زغلول » .

وتتصلت صحيفة كوكب الشرق « الوفدية » عن صحيفة الأخبار فتقول :
«كان أمين بك الرافعي أول من بايع الأخبار لسان حال الوفد القبية بالرسمي
وبلغت مقطوعة » توزيع « الأخبار اليومية أعظم عدد استطاعت أن تخرجه المطابع
وتوزعه صحيفة في مصر وكان مراسلو الصحف الانجليزية في مصر يتسابقون
الى ادارة جريدة الأخبار عليهم يظفرون بخبر ، أو تعليق أو رأى من الزعيم
«الصحفي » أمين الرافعي ، في ذلك الحين يرقونه الى صفهم » .



وينحس أمين الرافعي ، أعنف المعارك دفاعا عن سعد زغلول عندما اختلف
منه أكثرية أعضاء الوفد المصري وعندما يعتقل سعد زغلول للمرة الثانية ،
وينفي .. يقود أمين الرافعي أعنف الحملات مطالبا بالافراج عنه ، و .. و ..

ثم يختلف أمين مع سعد ، اختلافا موضوعيا بحثا . كان سعد زغلول
لا يرى الدخول في مفاوضات رسمية مع بريطانيا دون النظر الى مطالب الشعب
التي أبداها في صورة تحفظات على مشروع ملنر ، ثم رأى الملنول عن رأيه

في هذا وعارضه أمين الرافعي ، وأصر على ضرورة تعديل أساس المفاوضات قبل الدخول فيها ويطلب أمين الرافعي من سعد زغلول ألا يقبل أية مفاوضة مع بريطانيا إلا إذا اعترفت مسبقا بالحقوق الرئيسية للشعب مصر بما فيه حريته واستقلاله .

ويحاول سعد زغلول اقناع أمين الرافعي بالمدول عن معارضته لخطة الوفد ولكن أمينا لم يقبل فتكون القطيعة وبكل أسف لا يقف الخلاف عند الحد الطبيعي في مثل خلافات الرأي ويجند الوفد المصري مظاهرات ضد أمين الرافعي ، لمل القوة تقنعه اذا لم يقنع بالنقاش ! ولكن أمينا كصاحب رأى وعقيدة لا تقنعه القوة .



ويحاول وسطاء الغير اقناع أمين بالمدول عن رأيه فلا يقنع أيضا كما يحاول هؤلاء الوسطاء اقناع سعد زغلول بعدم الالتجاء الى القوة لدفع أمين الرافعي الى السكوت فلا يقبل سعد ، ويشنت الصراع بين الوفد وأمين الرافعي ويقول سعد زغلول مخاطباً الجماهير ذات مرة : لا تقرأوا جريدة الأخبار فانا أقرؤها نيابة عنكم . ويهبط توزيع الأخبار من أعلى رقم في الصحافة المصرية وقتئذ الى أدنى رقم خاصة وكان المتعهد الوحيد لتوزيع الصحف متأثرا ، الى أبعد حدود التأثير بالوفد المصري اما لانه يخشى جماهيره العريضة واما لانه يريد أن يكسبه الى جانبه كقوة سياسية ، ولذلك فقد كان يعمد الى حجز جريدة الأخبار في المخازن والى عدم عرضها في السوق ، الأمر الذي عرض الأخبار لازمة مالية عنيفة قضت أو أوشكت أن تلقى عليها ويسنح سعد زغلول عن بعض تلك الأزمات المالية ، التي تعرض لها أمين الرافعي والأخبار فيعرض مساعدته على أمين الرافعي ويرفض أمين الرافعي مساعدة سعد زغلول قائلا في رسالة مؤرخة في سبتمبر ١٩٢٣ : وقع لي أحسن وأعظم وقع ما علمته من استعداد معاليكم لأقراض مبلغا كبيرا من المال أعالج به الأزمة التي تجتاز الأخبار الآن على أن أرده عندما تتحسن حالة الجريدة واني لمأجز عن أداء واجب الشكر لكم حيال النفسية الكبيرة التي دفعتمكم الى ذلك وأرجو أن يكون اعترافي بالقصور خير معبر عما تكنه نفسي نحوكم ، ونحو عملكم النبيل ولكن وأنا واقف على حالة الأخبار الآن أرى أن هذه الحالة لا تحتمل علاجاً فقد دخل المريض دور النزاع الأخير وحرمان اقراض ما لا ليس هناك أمل في رده ، فليقف مجهودي الضعيف عند السهر ، على هذا المريض حتى يسلم نفسه الأخير اذا قضت بذلك مشيئة الله .



والقصة طويلة ، قصة صراع الوفد المصري كحزب مع جريدة الأخبار ومعارضته ، وأصراره على أن تكون بالقوة منبرا فان عجزت القوة فليكن الإقراض

طريقا لوضع الأخبار تحت سيطرة الوفد . وآمل أن اكمل قصة الوفد مع الأخبار ، وخاصة عندما أصبح الوفد في الحكم يتمتع ، ويمتع ، وعندما راح أمين الرافعي يعارضى حكومة سعد زغلول منذ أن ألقى رئيسها سعد زغلول خطاب العرش بدون إشارة الى استقلال مصر وتوالت هجمات الوفديين على الأخبار محاولة تدمير منهاها الذي كان يقيم بالدور الأعلى منه أمين الرافعي وأسرته ٠٠ !!

لقد كان الوفد المصري ، سواء أكان يرأسه سعد زغلول أم مصطفى النحاس . مخطئا الى أبعد حدود الخطأ عندما كان يستخدم سلاح الارهاب ضد الصحافة ، وخاصة تلك الصحف التي كانت تقف الى جانبه ثم اختلفت معه ، أو اختلف هو معها !



وأعود الى الحديث عن روز اليوسف بعد الإشارة الى موضوع أمين الرافعي وخلافه واختلافه مع الوفد ، وكانت الإشارة ضرورة وواجبة : أعود الى تكرار ما سبق أن ذكرته ، وهو أن الحديث عن روز اليوسف الصحفية والصحفية يحتاج الى أكثر من فصل فدور روز اليوسف في التاريخ المصري كصحيفة قرأى ودور روز اليوسف - فاطمة اليوسف - في التاريخ الصحفي كصحيفة جريئة شجاعة لا ترد في خوض أعنف المارك دفاعا عن رأيها ، هذا الدور - دور الصحيفة والصحفية - بلا جدال من الأدوار الخالصة في حياتنا الصحفية .



وللعلم ، صدر العدد الأول من روز اليوسف في يوم الاثنين ٢٦ أكتوبر ١٩٢٥ ، مجلة أسبوعية أدبية مصورة ، في ست عشرة صفحة بقرش صاغ واحد وقالت السيدة روز اليوسف في افتتاحية هذا العدد : عجيبوا اذ سميت صحيفتي باسمي وقالوا : نزعنا الى الشهرة ، أية شهرة ؟ الطبل المزاف اذن منه في صمم ، ولم العجب ؟ اليس صحيفتي قطعة من نفسي !! لماذا لا يكون اسمي عنوان صحيفتي ؟ وتأمل السيدة روز اليوسف في أن توفق لتكون قوة مهيبة وأن تفشل اسم المسرح الى كل أذن وأن تبعث اسمه في كل دار وبذلك أكون أدبت واجبا ، ولذا حسبي ٠٠

والطريف أن الأستاذ عبد القادر المازني قد حاجم في أول غدد لمجلة روز اليوسف فكرة اشتغال المثلة القديرة روز اليوسف بعمل ليس لها فيه مجال ، ويتساءل المازني أيها خير للفن أن تبقى روز مثلة أو أن تصدر مجلة أو تنقلب كاتبة ؟ . وأوجز فأقول اني لسبت ممن يعتقدون أن الممثل البارع

يمكن أن يكون في كل حال كاتباً بارعاً أو أن ما يوفق إليه المرء في باب من الأبواب يمكن أن يندفع إلى منسله في أي باب آخر يخطر له أن يطرقة ؟ ويتساءل المازني : إذن لماذا تعالج السيدة روز اليوسف فنا ، غير التي خلقت له ، وحيات لها فطرتها أسباب النجاح فيه ؟ لا أدري فلعلها نزوة . وعسى أن تكون قد جاشت نفسها بإحساسات قوية غامضة كما يحدث لنا جميعاً ، فاندفعت تبغى الإفضاء بها والكشف عنها والترفيه عن نفسها عن طريق ذلك ، أو لعلها مللت أن تظل عمرها تحبها على المسرح غير حياتها وتلبس ما يخالف عواطفها وغولجها وآراءها ويجري على لسانها بما يوضع عليه فاشتاقت من أجل ذلك أن تخلع كل هذه الثياب المستعارة وأن تبدو لنا كما هي على الحقيقة لا على المجاز ؟ .



ويقول الأستاذ المازني : وأحسب أن من قلة النوق أن تكون كلمتي إليها في أول عدد من مجلتيها ولكن عسرى أنني أشد إعجاباً بفنها وأعظم حسناً بمواهبها من أن تطاوعني نفسى على تشجيعها على هجر المسرح ، والانصراف إلى الكتابة وفي مرجونا ألا تعدم وسيلة للتوفيق بين رغبتي هذه وبين حق الفن عليها : ههنا إذن على المسرح مجالك يا سيدتي فارجسي إليه ، وإذا أبييت إلا المجلة فلتكن صلوياً « لاشغالنا » وقد فاتني أن أسأل أستاذنا الكبير عبد القادر المازني بعد أن نجحت مجلة روز اليوسف ذلك النجاح الكبير عما إذا كان قد بقى مصراً على رأيه في أن تبقى روز اليوسف ممثلة مسرحية ؟

وعلى أية حال فقد تولت السيدة روز اليوسف في نفس العدد الأول الرد على المازني وكان من بين ما قالت : أعتقد أن كل عمل مجيد يكون في أوله نزوة طارئة ، ثم يستحيل إلى فكرة فإذا رسخت أصبحت يقيناً مجنوناً ، وتم روز اليوسف المجلة - بأزمة مالية - تهددها بعدم الاستمرار في الصدور ويلبس المسرح دوراً هاماً في انقاذ تلك الصحيفة إذ تنال روزاليوسف ، المثلة جائزة الدولة في إحدى مباريات التمثيل ، وتكون قيمة الجائزة ثمانين جنيهاً مصرياً كانت كافية كما تقسول السيدة روز اليوسف لإقالة المجلة من عثرتها وأصداها في ثوب قشيب . ثم أخذت روز اليوسف ، الصحيفة والصحفية تنجح إلى السياسة بالتدريج ، وكان سبيلها إلى ذلك الاتجاه تأييد المستور ، والنود عنه أمام الهجمات الضارية ، التي كان يقوم بها القصر ودار المنسوب السامي البريطاني ومع دخول روزاليوسف مجال السياسة لم تفقد هويتها كمجلة فنية رائدة وابتداءً من العدد الصادر في ٢٤ مارس ١٩٢٦ صدرت روزاليوسف صحيفة أسبوعية أدبية سياسية مصورة ومع بداية عامها الثالث تطورت المجلة من صحيفة فنية إلى صحيفة سياسية تؤيد الوفد ورئيسه الجديد مصطفى النحاس

وأصبح الأستاذ محمد التابعي محررا لمعظم أبواب المجلة ولاسيما الجانب السياسي منها رغم أنه كان - وقتئذ - موظفا بالبرلمان .



ويقول الدكتور ابراهيم عبده في كتابه عن روزاليوسف أن روزاليوسف بدأت في أواخر سنة ١٩٢٧ تنشر مقالات تحت عنوان : ملوك أوروبا تحت ستار الظلام ، وقد عرضت هذه المقالات لحياة الملوك الشخصية في صراحة ما بعدها من صراحة وكان آخر تلك المقالات مقالا بعنوان : الحديو اسماعيل ، والملكة فيكتوريا معلومات لذيذة لم يسبق نشرها وذلك في العدد رقم ١١٠ بتاريخ ١٥ ديسمبر ١٩٢٧ . ورأى الملك فؤاد فيها مساسا شديدا بسيرة والده اسماعيل وكان الملك فؤاد مؤمنا بهذه السيرة ايمانا منقطع النظير فطلب الى سلطات الدولة أن تأخذ روز اليوسف بشدة وعنف وأن توقع بها عقابا رادعا وتقتسو على المحرور المستقول عن هذا المقال .



وسبق ابراهيم خليل الذي كان يتولى المسئولية الادارية للمجلة ، كما يتحمل مسئوليتها في غياب صاحبها في أوروبا ، سبق الى السجن وتحت ضغط الظروف اعترف بأن الأستاذ محمد التابعي هو كاتب المقال فقبض عليه ولم يفرج . نهما الا بكفالة كبيرة كأنهما من السوق ، أو القتلة ، أو اللصوص ثم صدر قرار النيابة بوقف المجلة حتى تختار صاحبها مديرا جديدا مسئولا عنها تطبيقا للقانون وأعلن في روزاليوسف نبا اغلاق الصحيفة ابتداء من ٢٧ ديسمبر الى أن استأنفت الصدور في ٢ فبراير ٢٨ بافتتاحية وقعها عبد المزين الصدر الذي كانت المجلة تطبع في مطبعته وقبل رئاسة التحرير حتى تعود صاحبة روزاليوسف من باريس وقد تركت مصادرة روزاليوسف أثرا عظيما في الهيئات الصحفية من فرنسية وانجليزية فعلقت على هذا الحادث وبخاصة جريدة التيمس ما جعل لروز اليوسف لأول مرة ، كما تقول السيدة روز اليوسف في ذكرياتها مقاما مقدرا في النشاط الصحفي العالمي .



والجدير بالذكر أن السيدة روزاليوسف كانت تمهد الى التخلص من آثار قرارات تعطيل مجلتها بإصدار مجلة روزاليوسف ولكن بأسماء مجلات أخرى كمجلات « الرقيب » و« صدق الحق » والشرق الأدنى ، ومصر الحرة ولكن البوليس كان يتمتص تلك المجلات فيصادرها أيضا كما حدث بالنسبة لعدد من الرقيب كان قد تم طبع ثلاثين ألف نسخة منه وكذلك صدق الحق حيث داهم البوليس الجريدة وهي تطبع لصادر عشرة آلاف نسخة وكذلك مجلة مصر الحرة وكان عدد

الأعداد التي صودرت من تلك المجلات خمسة أعداد ، كان قد طبع منها كلها
١٠٤٠٠٠ نسخة .

وتعود روزاليوسف من جديد بعد أن احتجبت فترة طويلة متوقفة بقرار
من وزارة محمد محمود ، ولكنها تعود سيرتها الأولى في مهاجمة تلك الوزارة
التي ماجأت - كما قلت المجلة - إلا لتند الدستور وتلقى مجلة روز اليوسف
- كما سبق أن أشرنا - من وزارة اسماعيل صدقي ، ما لقين من وزارة
محمد محمود .

وكانت المجلة في عهد وزارة اسماعيل صدقي وفدية ١٠٠ ٪ .

وكان من الأمور الطبيعية بالنسبة لروز اليوسف في عهد اسماعيل صدقي،
أن تعطّل أو تصادر ويساق كبار محرريها الى السجن ، بين أونة وأخرى .



وقد حدث في أغسطس ١٩٣١ ، أن ألقي اسماعيل صدقي رخصة
روز اليوسف ، ولم تعد الا بعد أن أصدر اسماعيل صدقي دستوره الجديد ،
وفي المقال الذي كتبه السيدة روز اليوسف عقب إعادة صدور المجلة ، أول
أغسطس ١٩٣١ ، قالت فيه أن المجلة كان لا بد أن يصدر منها خلال الستة أعوام
الماضية ٣٦٠ عددا ولكن هذا الرقم اختزل بحيث لم ير القراء الا مائة وخمسة
وثمانين عددا فقط والفرق بين الرقمين - كما قالت السيدة روز اليوسف -
أما أنه طبع وصودر وأكثبه وسمّنت عليه جردان المحافظة حتى أصبحت كالمجول .
وأما أنه عدت عليه الازمات السياسية ، كل أزمة تقتطع منه قطعة ، تارة
باسم الآداب ، وأخرى باسم اضطراب المواطن ، وحماية النظام وباسم كل
شيء الا الشيء الحقيقي الوحيد : أن هذه الجريدة عاشت ماعاشت راضية أن
تجوع ولا تأكل بتدبيرها ، آية أن تضع يدها في الأيدي التي عشت بالحرية
وباعت بالثمن البخس ، كل كرامة للبلاذ ، وتقول روز اليوسف مرة ، وهي
تستقبل عاما جديدا من عمر مجلتها ، وعمرها أيضا : معللة طفيان السياسة
على الفن والأدب في المجلة : لقد اتسع نطاق السياسة في المجلة الفنية ،
واتسع حتى اشتمل البيت كله ، وحتى أصبحت السياسة هي صاحبة الفن
والأدب الى جوارها في جناح الضيوف ، أن الهناء الذي رُفِر على هذه المجلة
في عامها الأول طفت عليه كلمات الشنوم والمحن ، وأعياد ميلادها في ذلك
اليوم صادفتها كلها سجيئة أو مفبورة أو موضوعا على فيها القفل ، والرتاج .



وتقول روز اليوسف : من أجل شهوات بضعة رجال وضعت أمامنا كرامه نفوسنا ، وكرامة بلادنا في جانب ، ووضعت في الجانب الآخر صخرة الذهب . ولمحة الجاه ، وقيل لنا : اختاروا فإن كانت الأولى فإطلاق المضاجع والمصادرة بين الحين والحين ، والقفل . والتعطيل ، وإن كانت الثانية فجنة عرضها الأرض والسماء ، لا ترون فيها الشمس ، ولا الزمهرير . فاخترنا أن نكون أسياذ أنفسنا أسياذ عواطفنا ، حماة بلادنا . وليكن بعد ذلك طعامنا الحنظل . وشرابنا الصاب !



وتطلق روز اليوسف ، بعض الأسماء الفكاهية ، على بعض الوزراء : فوزير المعارف هو « وزير التقاليد » ، ووزير الزراعة هو وزير الدودة والسباح ، ووزير المواصلات هو وزير المصارين والسباق .

واحدى الوزارات هي وزارة التسباهل والتفريط .

وتطلق أيضا روزاليوسف بعض النكات على رؤساء الاحزاب ، فحافظ رمضان باشا - مثلا - هو رئيس الحزب الوطنى وزعيم الاناقة والرشاقة والمللحات !

والطريف ، أن بعض أسماء هؤلاء الوزراء ، « الرسمية » تنسى أو يتم تناسيها في بعض المجتمعات ولا يطلق عليهم الا أسماء روز اليوسف .

كما ان روز اليوسف قد اهتمت الى أبعد حدود الاهتمام بالكاريكاتور والزجل ، حتى لقد استطاعت ان تجعل من الزجل والكاريكاتور سلاحين من أهمى اسلحة الصحافة .

كما أن روز اليوسف - المجلة - كانت بحق ميدانا صال فيه أقطاب الصحافة المصرية وجالوا ، وحققوا أعظم الانتصارات ، وخاصة في الثلاثينات والأربعينات . وفي نفس الوقت كانت روز اليوسف بحق أيضا المدرسة التي تخرج نيبا أجيال كثيرة من الصحفيين أصبحوا فيما بعد عمالقة الصحافة المصرية .

من الكلمات التي أذكرها بل أكاد أحفظها تلك التي افتتحت بها روز اليوسف - المجلة - عامها التاسع ، وكانت تحت عنوان : عهود ، وكلمات ، وقد جاء فيها . « سنوات وسنوات » أولا أمل يعمر قلوبنا ، ونزعة الى الجهاد تقمّر نفوسنا ، لكائنات سنين محن متعاقبة ، ما من ضربة وجهت الى حرية الرأي الا وكان سهمها الأول أخذًا سمته نحونا ، أغلقت هذه الجريدة مرات ، ونزلت بها خسائر مادية فادحة ، وتألنا الظالم وصعاليكه في مسالك عيشنا ، وحرياتنا ، وتناهت أبواب

السجون ولكننا بقينا خالدين لم تغير لنا الكروب وجها ، ولم يبدل لنا الاضطهاد عقيدة ، بقينا وعلى وجعنا نفس السمعة الساخرة التي رسمتها النفس المطمئنة يوم أن اعتزمنا أن ندخل في صفوف المجاهدين عن الوطن جنديا بسيطا ، جنديا شارته الفداء وشعاره التضحية من أجل مصر .

ولكن لماذا اطلت الحديث عن صحف الأخبار لأمين الرافعي والبلاغ لعبد القادر حمزة وروز اليوسف للسيدة روز اليوسف وغيرها من صحف الرأي ؟

ربما لأنني أعشق صحافة الرأي ، أيا كان هذا الرأي ولو كان مخالفا للرأي الذي أراه وربما لأنني من المؤمنين بأن صحافة الرأي في مصر ، لم تنل ما تستحق من اهتمام ورعاية ، وتاريخ أمين صادق ، وربما لأنني أحاول أن أقول لشباب اليوم من أبناء الصحفيين أن أضياع الصحف القديمة غنية بالكنوز الوطنية الرائعة وإن عليهم ، أن يشرقوا فيها كما أغرق يوميا ليجعلوا ما أجدهم من متعة ، وليعرفوا الحاضر والمستقبل عن طريق معرفة الماضي جيدا .

وعلى أية حال فلن أطيل في الحديث عن روز اليوسف الصحيفة والمصطفية أكثر مما اطلت ، وكل ما استأذن فيه صديقي القاري أن أمر مرورا عابرا على بعض الأخبار والتعليقات التي قرأتها في روز اليوسف بدءا من العدد ٣٦٧ وانتهاء بالعدد ٤٢٥ ، مؤكدا أنني لن أطيل في عملية المرور هذه التي ما أردت بها - في هذه المرة - إلا إعطاء صورة سريعة عن صحافة الرأي ، أيام زمان ، ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - الخ ، الخ .



● من بين ما نشرته روز اليوسف في العدد رقم ٣٦٧ برقية بحث بها المجاهد الكبير مكرم عبيد من أسوان إلى الأستاذ محمد التايبي بمناسبة مرور عشر سنوات على اشتغاله بالصحافة منها ثمان في جريدة روز اليوسف وقد جاء في تلك البرقية : « وكنت على ثقة من أن لك في قلب وفي عقل كل وفدي مكان التقدير ، والاعجاب ، قلت كل وفدي وكان الأول أن أقول كل مصري والكلمات مترادفتان بل كل شرقي ، عربي فالكل عرف لك فضلك وإخلاصك ، وأسلوبك البديع ، والمبتدع » وصلتنا اليوم في أسوان « روز اليوسف » فتخاطفها الناس - أي تخاطفوا المجلة لا صاحبيتها - سلامي واحترامي للسيدة المحترمة روز اليوسف وأبلغك وإياها تحيات ذولة الرئيس الجليل « وقد كانت البرقية بالطبع قبل أن تختلف روز اليوسف مع الوفد المصري ، ورئيسه وسكرتيره العام »



● في العدد ٢٨٤ كتب أستاذنا فكرى أباطة الى « سيدتى روز » مستأذنا:
في السفر الى أوروبا عدة أسابيع لا هربا - كما قال - من النياية ومحكمة-
الجنايات - وسجن قرّة ميدان فاني أعلم - هكذا قال فكرى أباطة - ان فيك-
الكفاية للنياية ولحكمة الجنايات ولسجن قرّة ميدان ويقول فكرى أباطة : اليوم.
الذي تصبحين فيه « زبونة دائمة » لهذه الجهات الثلاث في سبيل حرية الرأي
هو أعر يوم لدى الجنس اللطيف اذ تكونين « بريادونة » السياسيات المصريات-
على مسرح النياية والمحكمة والسجن كما كنت بريادونة المصريات على مسرح
التشكيل .



● ويقول فكرى أباطة بأسلوبه الساخر : أسافر يا صديقتي لاني مريض.
بداين ومهدد بخطرین . أما الداء الأول والخطر الأول فهو داء الجبن ، أعاذ الله-
جسمك الرقيق منه ، ومن أعراضه ومضاعفاته : أشعر اليوم بأن توالى الضغط-
الحكومي على الصحافة والصحفيين أصابني بنوع من الضعف ، فشل ذهني-
فلا يفكر بتفصيح كما كان يفكر ، وشلل يدي فلا تكتب ولا تسطر شجاعة كما كانت-
تكتب وتسطر ، وشلل قلبي فلا ينبض ولا يبق ، بحماسة ، وقوة كما كان ينبض-
ويبق .

● ويقول أستاذنا فكرى أباطة أيضا .. خشيت يا صديقتي ان يصبح-
هذا الداء العارض داء أصيلا فبادرت بالهرب الى أوروبا للاستشفاء والتداوي .
هناك يا صديقتي أشم نسيم الحرية فيملا صدري شجاعة وجرأة وحدة وشدة-
ومخاطرة ، ومغامرة .. هناك اكتب وأثور. فلا يراجمني فيما أكتب لبيب بك-
عطية ولا السيد بك مصطفي ولا الأستاذ محمود منصور وهناك أخطب فلا يلسعني
بالصا المستر رسل ولا المستر هلز ، ولا ملز ، ولا العزيز الذكي سليم بك-
زكي ، وهناك أصفق وأحتف فلا أصطدم بطاسة « هندنبرج » النحاسية ولا بخيولنا-
الطققان . ويقول فكرى أباطة أنه يفضل أن يموت مثلا أمام قشلاق قصر النيل ،
أو مثلا أمام القلعة أو مثلا على ضفاف القنال ، أو مثلا في فيافي السودان « من
أن أموت فقط » بالطققان « والطققان الذي يشير اليه فكرى أباطة فسيببه بقاء-
الوزارة على الرأس والعين ، من أجل خاطر سي برسي لورين و .. و ..



● وتكتب روز اليوسف في عيدها ٢٧٣ عن وزير الأذية وقطع العيش-
محمد شفيق باشا الذي لا ترتاح صحته الغالية الا اذا وفر لمزاولة الدولة أكبر
مبلغ مستطاع عن طريق رفعت عشرات المواطنين ولكن لماليه حسنة عند الله-

لا تنكر وهي أنه يصدر عنكنته لزملائه ، الوزراء ، وعلى الأخص دولة رئيسهم
ومعالى وزير التقاليد » •

وتشير روز اليوسف في عندها رقم ٣٣٣ الى قضية روز اليوسف حيث
كان موعد صدور الحكم في الاستئناف الذي رفعته السيدة روز اليوسف والنيابة
العمومية في الحكم الذي أصدرته محكمة عابدين الجزئية بحبس السيدة
روز اليوسف ثلاثة أشهر ، مع وقف التنفيذ ، لاتهامها بالكنف في حق دولة
محمد محمود باشا ، وتشير - روز اليوسف الى الحكم الذي تطلق به حضرة
صاحب العزة أحمد نشأت بك رئيس محكمة مصر والذي به يقضى على السيدة
روز اليوسف بخمسين جنيتها غرامة « وتعلق الجريدة على هذا الحكم قائلة : وهذه
الجريدة وصاحبيتها التي لقيت ما لقيت في سبيل الدفاع عن المبدأ الوفدى
القديم ، تتلقى اليوم حكم القضاء صابرة راضية ، مطمئنة مهادنة الأمة على
الوفاء بما قطعته على نفسها من عهد ، وهو النود عن قضيتها المقدسة تحت
راية الوفد ، ولواء زعيمه المفقود •

● من الخطابات المفتوحة التي كانت توجهها مجلة روز اليوسف كل
اسبوع الى العظماء والصعاليك خطاب - العدد ٣٩٩ - الى صاحبة الجلالة
شارلوت واصف ، التي رفعت رأس مصر عاليا ، وبس : في هذا الخطاب رنة
فروح وفخار تدفها نواقيس قلوبنا متمزة بتقويجك ، وأنت المصرية التي ربي
جسمها على الفول المنمس ملكة الملكات أمريكا وأوروبا وسائر قارات الدنيا ،
الروباييكيا وسواء أكان انتخابك عن جمال فائق حقا أو أن سعر الجمال ، كان
رخيصا في تلك المباراة فجاء انتخابك من باب الأعرور في مملكة العمى سلطان
فيها أنت تحلين شهادة الدكتوراه وزيادة في القدر المائس والوجه الصبيح ، ولكن
الشهاديات شيء والغاية شيء آخر ولا سيما ما كان متعلقا بالسعي في الحياة
وارتكاب صالح الأعمال مما يدخل في الفهم ، بالعين والحاجب ، وعليه بقي عليك
أن تنبئي انك أهل للتاج الذي ترفعينه على رأسك ومدد يا صاحبة الجلالة
وها نحن نترقب كراماتك في شقيلة المقول ، وتعذيب قلوب عباد افعمن الجنس
الخشع » •



● من هذه الخطابات أيضا - بعد أن اختلفت روز اليوسف مع الوفد -
خطاب نشر بالعدد ٤٠٧ الى صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا ، الشهر
بالرئيس الجليل جاء فيه عندما استولت هذه الوزارة على مقاليد الحكم هرعت
اليها تهنتها بالمنصب الجديد ، وخرجت من لديها ، وفي احلى يديك طبله وفي
الاخرى ميخنة • وبين شفقتك مزار ، ومضت الوزارة في عملها فكان اول العبت
تعيين الخبير البريطاني اياه مزودا بحق الاتصال ، وطار المصريون الى رئيسهم

الجليل وهو أنت ، يقولون له الحق ، لقد تم تعيين الخبير ، وطرت بدورك الى رئيس الوزارة تليفه ما قاله لك المصريون وانتظر الشعب كلمتك فلم ترد بل قلت : انك ميسوط من هذه الوزارة والسلام . وتمضي روز اليوسف في خطاها وتكون النهاية . ووقعت كارثة الاسكندرية التي أصبحت بفضل رياستكم الجليلة جزءا من املاك التاج البريطاني وسألك المصريون ، أما من حرب تشنها على الوزارة ، فوقفت يا باشا تعجب من هذا الكلام ، وتقول : اذا كانت هذه الطلبة في يميني ، وهذه البخرة في يساري ، وهذا المزار في فمي ، فمن أين لي بالحركة والكلام !



● وفي العدد رقم ٥٩ : تكون افتتاحية روز اليوسف زجلا جاء فيه :

الوفد زودها من كل ناحية
وكل يوم له في مصر ، تزويد
ما كنت أحسب أن أحيا الى زمن
يسيننا فيه وفه ، وهو محمود
يا رب هل من صنيع منك ينقذنا
فعميشنا كله هم ، وتسهيده
ان البلاوى على قلبي ملهبة
نارا بقلبي فهل للقلب تبريد ..



● وفي العدد ٦٢ : تشير روز اليوسف الى أن بين أعضاء الوفد حركة اشتيناط ظلت تزدد من وقت الى آخر ، حتى وصلت الى الحد الذي يفوق قدرة الانسان على الاحتمال حتى ولو كان وزاريا ، وأولى بوادر هذا الاشتمنات نشأت من جراء قفز أفراد أسرة الوكيل الى الوظائف والمناصب بمعدل خمسين درجة في الدقيقة وعدم اصفاء الرئيس الجليل الى فصائح الوزراء واعتراضاتهم . وتشير روز اليوسف الى ما تردد من اقتراح وفدى ظهر باهداء الرئيس الجليل قصر الزعفران ، ثم تشير الى أن اقتراحا آخر ظهر بمنحه ثلاثمائة فدان من أطيان الحكومة وكيف أن تعديل هذين الاقتراحين كان يتم بناء على اعتراض الدكتور ماهر ، والنقراش وكيف أن مناقشة حامية وقعت في مكتب رئيس الوفد ، ارتفع فيها صوت النقراش حتى أصبح مسموعا خارج الغرفة وكيف أن النقراش هدد رئيسه النحاس بالاستقالة من الوفد والوزارة أيضا اذا أصر على قبول المكافأة المزعومة ثم ان النحاس باشا عدل عن قبول هذه الاقتراحات في آخر لحظة معلنا انه يريد أن يعيش فقيرا . ويموت فقيرا . وتقول روز اليوسف

أن هناك جهودا تبذل لاقتناع رئيس الوفد بأن صحته لم تعد تحتل أعباء رئاسة الوفد وأن من المصلحة أن يقبل رئاسة مجلس النواب ..



● وفي العدد ٤٦٣ تقول روز اليوسف أن الدكتور أحمد ماهر لا يزال غاضبا على الرئيس الجليل « دولة بارك الله فيكم » اثر تصرفاته في حكايات الأوقاف والتعيينات ، وبيت الاستقلال وهو البيت الذي اقترح الأستاذ محمود بسيوني اهدائه الى النحاس باشا بمناسبة نجاحه في توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، ويقول أحمد ماهر ، ان هذه المسائل ، المختلف عليها لا تتعلق بالنحاس باشا ولكنها مسألة سمعة الوفد ونزاهة الوفد وقد أيد الدكتور في موقفه محمود فهمي النقراشي باشا الذي كان شديد التحمس لرفض الاقتراح الخاص ببيت الاستقلال ولم يرتد اليه صفاء الذهن الا على اثر عدول الرئيس عنها . وتقول روز اليوسف أن ٩٠٪ من أعضاء الهيئة الوفدية يؤيدون الدكتور ماهر في موقفه النبيل .



وفي العدد التالي ٤٦٤ تقول روز اليوسف « دولة بارك الله فيكم » يقاسم الأنسة أم كلثوم متاف الشعب ، والموضوع عن افتتاح أولى حفلات فيلم نشيد الأمل وحضور النحاس باشا وحرمة هذه الحفلة ومقابلته بمظاهرة من اصحاب القمصان الزرقاء واصحاب الحناجر القوية الذين انبثوا في جوانب القاعة بهتافات عالية تحمل اسم النحاس زعيم الحرية .

وتشير روز اليوسف الى قيام مظاهرة عامة داخل دار السينما تهتف بحياة أم كلثوم وكيف وقف النحاس ، اثر هذه المظاهرة الخاصة بأم كلثوم يحيى الجماهير من بنوارة الخاص كأنما يستكثر على أم كلثوم هذه المظاهرة ، التي لم تنظم ، ولم تدبر ، فتعبد مقاسمتها تحية الجهور وتقديره .. و ..



● وتنتشر روز اليوسف في العدد ٤٦٥ زجلا يخاطب فيه النحاس باشا ، السير مايلز لامبسون قائلا :

يا حنة من قلبي يا شاغل قوى بالي
لولا محبة فؤاد لشخصك الغالي
ما كنت أجيلك ولا أحكي لك على حالي
فيه مسألة والعالم انك تنفذها .

حاجة بسيطة حتملها لنا طوالى
كشفت الرتب غاب قوى والصبر ضاع منا
خبطت على يابه ماحش سأل عنا
والموعودين فى انتظار ولامتى نستنى
اصبحت منا ، وعلينا فى معاهدتنا
امضى من انجلترا ، يا رب تنهنا

● وعن الدكتور أحمد ماهر ، تقول روز اليوسف - العدد ٤٧٠ - أصبح
لا حديث له - حين يتحدث - الا عن هذه العوضى التي غرقت فيها الوزارة
الى اذنيها وهذا التطور فى نفسية « دولة بارك الله فيكم » مما جعل سمعة الوفد
فى نفوس انصاره ومعارضيه على السواء تهبط الى ما تحت الصفر واشد ما يؤلم
الدكتور الكبير هو جيش المحاسيب والأقرباء الذين يحتلون مناصب الدولة ،
وطائفها وكل عدتهم كارت يحمل اسم أحد الوزراء .



● ومرة أخرى فى العدد ٤٧٢ تنشر روز اليوسف زجلا ، تحت عنوان
ايه أصلك وايه « أصلك » تقول فيه على لسان روز اليوسف :

مين كان يقول انى أشوف المر ، فى عهدك
ويبقى سيف المصادرة لمبة فى يديك
يا ما رفعتك عشان قفلح تكيد نديك
ويا ما شفت الهوان والحبس والتعطيل
لحد ما عرفنا ايه أصلك ، وايه « أصلك » ..
وفى الزجل على لسان النحاس :
صبيك يا شيخه وخلينى أمير وحلى
ما دمت هايس يفوروا الكل من يمدى
اشمعنى يعنى الى كان بيقول « أنا وحلى »
يعنى بسلامته كان أحسن منى ، مش معقول
مين زهى دلوقتى ، ما تقولى ومن قدى
دستور ما دستورنى ، مش شغلى آدينى بالقول
جرنال يستقنى يستكر كده على طول

وفى هذا القدر - كما أرى - ما يكفى لاعطاء صورتين دقيقتين لصحيفتين
من أبرز صحف المعارضة فى مصر : البلاغ وروز اليوسف وقبلهما لمحة عن واحد
من أهم رواد صحافة الرأى فى مصر : أمين الراقى .

الباب الثاني

محمد محمود يرأس وزارة جديدة تجرى الانتخابات !!

ما أكثر ما تساءلنا : على من تقع المسئولية فيما يتعلق بافساد فاروق ، وما أكثر ما تحدثنا عن الصراع بين الوفد وبين القصر ، والصراع بين الولد وبين والوفديين .

وفيما يتعلق بالتساؤل عن افساد فاروق قلنا ان المسئولية تقع على احمد حسنين ، وعمر فتحي ، اللذين فشلوا في الاشراف على تربيته وتعليمه في لندن ، عندما كان يتلقى العلم ، في لندن ، كما القينا مسئولية افساد فاروق ملكا ، - وفي بداية حكمه - على احزاب الاقلية التي وقفت الى جانبه بدون وجه حق ضد حزب الاغلبية الشعبية والبرلمانية - حزب الوفد المصري - كما القينا المسئولية أيضا على حزب الاغلبية الشعبية والبرلمانية الذي استبد بالامر ، وأراد فرض دكتاتورية شبه عسكرية على البلاد ، بفرق ، القمصان الزرقاء ، التي انشأها والتي أصبحت ذراعا وفدية طويلة ، تضرب المعارضين لحكومة الوفد في الجامعة ، وفي المدارس ، وفي الشوارع أيضا ، ولاننا سوف نعود فيما بعد الى الرد بافاضة على هذا السؤال : على من تقع مسئولية افساد فاروق أميرا ، وملكا ، فقد اكتفيينا بذلك القدر ، الموزع على أمل العودة ، الى محاولة الرد على هذا السؤال فيما بعد وعندها يظهر جليا وأمام الرأي العام المصري ، نتائج ، فساد الملك فاروق .

وقد أطلنا في الحديث عن الصراع بين الوفد والسراى بسبب خطورة هذا الصراع على الأوضاع السياسية في مصر في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها وقد اعتمدنا في دراستنا عن هذا الصراع ، على أقوال بعض المؤرخين الأجانب وبعض المؤرخين المصريين ، محايدين ، أو مؤيدين ، للوفد ، أو للسراى حتى نمطي القارىء صورة شبه متكتمة لكل الآراء في هذه النقطة الهامة .

والخطيرة ، نقطة الصراع بين الوفد والسراى ، كما تحدثنا فى نفس الوقت ، عما كان يحدث داخل الوفد ، المصرى نظرا ، لخطورة الانقسام ، الذى حدث فى صفوف الوفد فى مرحلة من أخطر مراحل ، التاريخ السياسى ، المصرى ، ونمنى به الانقسام ، الذى بدأ يتخذ صورة شرح كبير ، فى بنين الوفد بإخراج النقراشى باشا ، من الوزارة ثم من الوفد ، وما تبع ذلك من وقوف دكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الوفدى والعضو البارز فيه الى جانب زميله ، وصديقه فى الكفاح الوطنى وفى عضوية الوفد محمود فهنى للنقراشى باشا .



وكان هذا الانقسام ، قد دخل مرحلة هامة وخطيرة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٣٧ - أى قبل أسبوع من اقالة وزارة النحاس باشا - حيث شرح مكرم عبيد باشا قرارات الوفد فى الصراع بين الوفد والسراى وحيث تحدث أحمد ماهر عن ضرورة الاعتدال والحكمة ، غير أن أغلبية الهيئة الوفدية البرلمانية وقفت الى جانب النحاس باشا ، ٢٢٨ عضوا ، ولم يقف الى جانب الاعتدال والحكمة ، الذى كان يمثلته أحمد ماهر أكثر من ثلاثة أعضاء . بل أكثر من ذلك بعد انتهاء اجتماع الهيئة الوفدية البرلمانية فوجى أحمد ماهر العضو ، البارز فى الوفد المصرى ، حتى تاريخ تلك الجلسة بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس باشا ، بل أن بعض المتظاهرين حاولوا الاعتداء على أحمد ماهر ، الأمر الذى أجبر أحمد ماهر ، على أن يتخذ لنفسه خطأ ، أكثر وضوحا فى الصراع الوفدى وأكثر تعبيرا ، عن ممالأته لمحمود فهنى النقراشى ، والذى عجل بنهاية وزارة مصطفى النحاس .



لقد كانت السراى ترأى عن أحمد ماهر ، كصنان رابع يستطيع أن يحدث انشقاقا خطيرا فى صفوف الوفد ويستطيع أن يحصل على أغلبية برلمانية أو شبه برلمانية ، تنقل الوزارة ، بطريقة دستورية من النحاس ، الوفدى الى أحمد ماهر الوفدى ، دون ، أن تؤدى عملية الانتقال هذه الى حل البرلمان ، والمجى بعده جديد ، ونظام جديد ، وكان الشيخ مصطفى المراغى صاحب المشورة ، المطاعة ، عند الملك الشاب فاروق فى مقدمة أولئك الذين يؤيدون ترشيح أحمد ماهر ، لرئاسة الوزارة ، الوفدية .

وقد ظهر جليا للسراى خطل هذا الراى وخطؤه ، فى نفس الوقت لأن الوفد ، أيد مصطفى النحاس تأييدا مطلقا وقرر بوضوح وصراحة فصل أى وفدى ، يقبل تاليف الوزارة أو يشترك ، أو يؤيد ، وزارة لا يرأسها النحاس باشا .

وعلى الفور - فور الانتهاء من اجتماع ، الهيئة الوفدية البرلمانية - اتجه الراى ، الى تكليف محمد محمود باشا زعيم المعارضة فى مجلس النواب ورئيس

حزب الأحرار الدستوريين وصاحب اليد القوية أو الحديدية ، كما كانوا يطلقون عليه ، عقب تأليف وزارته الأولى ، في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ إثر إقالة وزارة النحاس التاريخية بعيد نفسه !

وكانما كان هذا الاتجاه مؤكدا ، أكثر من أي حدث تاريخي آخر ، أن باشا الأولى في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ .

ومحمد محمود من مواليد ١٥ أبريل ١٨٧٧ في مناحل سليم مركز أبو تيج ، ووالده محمود سليمان باشا من كبار ملاك الأراضي بها زمن الشخصيات التاريخية التي لعبت دورا هاما في التاريخ المصري قبل الحرب العالمية الأولى وفي بداية ثورة ١٩١٩ وهو - محمد محمود - وهو من خريجي الجامعات البريطانية و كلية بالبول بجامعة أكسفورد ، وقد منح شهادتها النهائية مع درجة أستاذ وعندما عاد الى مصر ، عين مفتشا بالمالية ثم انتقل الى وزارة الداخلية حيث عمل بها مفتشا ثم مستشارا ، وعين مديرا ، للفيوم ثم البحيرة .



وكان محمد محمود من أوائل الذين شاركوا في تشكيل الوفد ، المصري . وقد اعتقل مع سعد زغلول باشا ونفي مع حيد الباسل وصندقي باشا الى مالطة وبعد الإفراج عنه سافر الى الولايات المتحدة الأمريكية حيث اتفق مع النسياسي المحامي الأمريكي المعروف مستر فولك للدفاع عن القضية المصرية في المحافل الدولية وعند الرأي العام الأمريكي ، وقد وضع مستر فولك مذكرة هامة كان لها أثرها الخطير في شرح القضية المصرية أمام الرأي العام العالمي بصفة عامة والرأي العام الأمريكي بصفة خاصة . وإن لم تنجح تلك المذكرة ، وإن لم تنجح جهود مستر فولك في تحويل وجهة النظر الأمريكية عن ممالاتها لبريطانيا ، التي كانت تحتل وقتئذ مصر ، والتي كانت تحرص على أن يكون لها فيها وضع خاص بعد انتصارها الرابع في الحرب ، العالمية الأولى .

وبعد أن توالى الأحداث في مصر بعد أن هدأت ثورة ١٩١٩ وبعد الصراع العنيف بين سعد زغلول باشا وعدلي يكن باشا ، وهو الصراع الذي قسم البلاد الى قسمين « سعدى » و « عدلى » والذي ارتفع على أثره شعار : الاحتلال على يد سعد خير من الاستقلال على يد عدلى .

بعد ذلك الصراع العنيف خرج محمد محمود باشا على الوفد منتظما الى عدلى يكن باشا وكان ما كان من تأليف حزب الأحرار الدستوريين واختيار محمد محمود باشا وكيلا له . وقد دخل محمد محمود باشا الوزارة لأول مرة ضمن وزارة عدلى يكن باشا التي ألفها في عام ١٩٢٦ ودخل وزارة ثروت باشا ثم وزارة النحاس الأولى حيث استقال منها على ما أوضحنا سابقا .

وقد كانت المشاورات تجرى لتشكيل وزارة جديدة ، تخلف وزارة مصطفى النحاس في الوقت ، الذي كان فيه الوفد ، المصرى على قمة مطلقة من أن القصر ، لن يستطيع أبدا اقالة وزارة شعبية قوية .

● يقول د. محمد حسين هيكل : عرفت أن وزارة النحاس ستقال يوم الخميس الأخير من ديسمبر ١٩٣٧ ومع هذا التقيت بمكرم عبيد باشا مساء الأربعاء ، داخل قاعة الجلسة بمجلس الشيوخ بعد مقابلة علي ماهر باشا عصر ذلك اليوم ، وقلت له خيرا : لعلكم وفقتم الى حل للاشكال القائم بينكم وبين القصر ؟ وأجابني : « نعم ، والحمد لله » ، وعجبت لما سمعت مما يخالف ما أعرف لكن صبح الخميس ما كاد يتنفس حتى أذاعت الصحف ملحقا بالأمر الملكي الذي أقال الوزارة ونصه :

أمر ملكي رقم ٣٨ . . .

عزيزي مصطفى النحاس باشا . . .

نظرا لما تجميع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة في الحكم ، وإلّا يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبسببها عن احترام الحريات العامة ، وحمايتها ، وتصدد إيجاد سبيل لاصلاح الأمور على يد الوزارة التي ترأسونها . لم يكن بد من إقالتها ، تمهيدا لإقامة حكم صالح يقوم على تعرف زاي الأمة تستقر به السكينة والصفاء في البلاد ويوجه سياستها خير وجهة في الظروف الدقيقة التي تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة في رقيها وعزتها .

واني إذ أشكر لقلمكم الرفيع ، ولحضرات زملائكم ما تم على أيديكم من الخير للبلاد ، أصدرت أمري هذا لحاكمكم الرفيع بذلك .

صدر بسراى القبة في ٢٧ شوال ١٣٥٦ ، ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

« فاروق »



وتألفت وزارة محمد محمود باشا ، الثانية على النحو التالي :

محمد محمود باشا : رئيسا للوزارة ووزيرا للداخلية ، اسماعيل صدقي باشا وزير دولة ويتولى وزارة المالية ، عبد الفتاح يحيى باشا وزير دولة ، ويتولى وزارة الخارجية ، أحمد محمد خشبة لوزارة الحفائية ، عبد العزيز فهمى باشا ، وزير دولة ، محمد حلمى عيسى باشا لوزارة الأوقاف ، أحمد لطفى السيد ، باشا ، وزير دولة ، محمد بهي الدين بركات بك لوزارة المعارف العمومية ، حسن صبرى باشا ، لوزارة المواصلات ، حسين رفقى باشا ، لوزارة الحربية والبحرية ، حسين سرى باشا لوزارة الأشغال العمومية ، مراد وهبة باشا ، لوزارة

الزراعة ، أحمد كامل بك لوزارة التجارة ، محمد حافظ رمضان بك ، وزير دولة ، محمد حسين هيكل بك وزير دولة ، محمد كامل ، البنداري بك لوزارة الصحة .

كانت وزارة محمد محمود باشا مؤلفة من ستة عشر وزيرا بزيادة خمسة وزراء على الوزارة السابقة ، التي كانت مؤلفة من أحد عشر وزيرا وكانت وزارة محمد محمود تضم ثلاثة من رؤساء ، الوزارات السابقين وكانت الوزارة تضم أربعة ممن ارتبطت أسماؤهم بثورة ١٩ ، فالى جانب محمد محمود باشا ، كان عبد العزيز فهمي ثالث ثلاثة ذهبوا الى دار المتمدن البريطاني في ١٣ نوفمبر ١٩١٨ مطالبين بريطانيا بالجلد ، عن مصر ، الى جانب اسماعيل صدقي باشا ، وأحمد لطفي السيد باشا ، وقد اشترك في وزارة محمد محمود باشا ، الثانية ولأول مرة في تاريخ الحزب الوطني ، حافظ رمضان رئيس الحزب .



وأستأذن في أن أنقل هنا فقرات من مذكرات د. محمد حسين هيكل ، وكان من أبرز أعضاء الوزارة « المحمدية » ، او « المحمودية » الجديدة : القسم الوزراء اليمين بين يدي الملك بعد ظهر يوم الخميس ٣١ ديسمبر ١٩٣٧ ودعينا لصلاة الجمعة مع الملك بمسجد القبة في اليوم التالي ، انقضى يوم الخميس ، وأصبحنا نهار الجمعة وذهبنا الى المسجد نصلي مع الملك ، هناك علمت أن فرق القمصان الزرقاء ، التي تألفت في ظل الوزارة الوفدية لم يبق لها أثر ، وأن الأماكن التي كانت تدرب فيها قد خلت فلم يبق لواحد من أصحاب هذه القمصان فيها أي وجود . كما علمت بأن الهدوء شمل أرجاء الدولة جميعا ، وكان لم تكن في البلاد ، الى صبح الامس وزارة وفدية ، وإن ما كان اليمض يتحدث عنه من قيام الثورة والاضطراب ومن الدماء تسيل في الشوارع ، إنما كان حديث خرافة ، ولم أعجب لما سمعت من ذلك ولم يجب له غيري فقد كنا جميعا نعلم ان الحكومة كانت تنفق على فرق القمصان الزرقاء من المصروفات السرية ، أما وقد أيقن أفراد هذه الفرق ، أن مرتباتهم انقطع مصدرها وأنهم يجب أن يلتصموا لكسب العيش وسيلة أخرى فقد انصرفوا يلتصمون هذه الوسيلة شأنهم شأن كل ماجور على عمل ، لا يصدر في القيام به عن ايمان ثابت في نفسه ، وكيف نريد لهذه المصائب من شذوذ الافاق والله أن يؤمن أفرادها بشيء ، غير مصلحتهم الداتية الساجلة يقتضونها وهم في أمن وطمانينة بحماية الحكومة لهم من ثورة الرأي العام عليهم ، واعتدائه عليهم فإذا زابتلهم الطمانينة وفاتهم النفع العاجل تفرقوا ، شلر مفر ، ولم يبق لتشكيلاتهم من أثر .

● ويقول الدكتور هيكل ، أن أول محك لشعبية الوفد كانت انتخابات نقابة المحامين فقد كان انتخاب النقيب ، منذ عام ١٩٢١ ، يسفر عن فوز الوفد ولا تسئل — هكذا يقول د. هيكل — عن اغتباطنا حين علمنا أن الانتخابات تمت

فاجبرت عن اغلبية لغير الوفديين وعن انتخاب محمد علي علوية باشا نقيباً للمحاميين فقد كانت هذه النتيجة حجة قائمة عندنا على انصراف الرأي العام عن الوفد ، وعن التحاسن باشا داعية بذلك الى اطمئناننا ، والى استتباب السكينة والامن في البلاد .



● ويقول د. هيكل ، ان محمد محمود باشا قد ذكر له بعد قليل من تأليف الوزارة ان الملك لم يكن يريد أن يصعد قرائنه في عهد التحاسن باشا فلما اقبلت وزارته وتالفت وزارة محمد محمود باشا حدد جلالته يوم ٢٠ يناير ١٩٣٧ ، لعقد القرآن وقد أصدر الملك أمره ، بتغيير اسم الآتسة صافيناز كريمة يوسف ذو الفقار باشا المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة وحليدة محمد سعيد باشا الذي تولى رئاسة الوزارة في مصر ، غير مرة ، أصدر الملك أمره بتغيير اسم صافيناز الى فريدة وقد اختار لها هذا الاسم المبتدئ يعرف الفاء تاسمياً بوالده الملك فؤاد الذمعا أبناء جميعاً بأسماء مبتدئة بهذا الحرف .



● ويقول د. هيكل أن وزارة محمد محمود باشا رأت أن تحل البرلمان بعد أن خشيت أنها إذا تقلعت اليه لا تنال ثقته ، الأمر الذي يضعف مركزها ، وعن الانتخابات يقول د. هيكل انه بعد أن أعلن تعديل الدوائر الانتخابية انصرف كثيرون ممن يودون ترشيح أنفسهم عن الوفد ، الأمر الذي يوحى بأن الوفد لم يمد له — كما كان في الماضي — ما كان له من سلطان على الناخبين حين كانوا يقولون : لو رشح الوفد جبرا ، لوجب انتخابه ، فيستريح اليهم الناس وتكون لهم الاغلبية الساحقة ، أما ان ينصرف الناس عنهم ، فلا يجدون لهذا الغد العظيم من الدوائر مرشحين فهذا أمر ، له دلالة وله من غير شك صيبه وعقله ، وكان هيكل من المعارضين لتعديل الدوائر الانتخابية رغم مشاركته في الوزارة ، التي قامت بعملية التعديل هذه ، وينتقد د. هيكل الاوضاع القائمة وتنتد انتقادا عنيفا فمن أسف أن الشعب يرى الأمور بالعين ، التي يراها بها الموظفون ويقف من الحكم ، موقف المتفرج لا موقف صاحب الحق ومن شأن المتفرج أن يتحسس المنتصر وان يطرب لانتصاره وان يزدري المهزوم ويسلمه باحتقاره كما ان هذا المتفرج — في الانتخابات — لا يشعر بأن عليه واجبا يؤديه أكثر من ان يلتبس السلامة لنفسه حتى لا يصيبه من هذه الحركة اذى وان يقول للمنتصر في آخر المعركة مرحى مرحى . أما الشعب الذي يؤمن بأنه صاحب الحق ومصدر السلطات بالفعل فلا يرضى ان يقف من المعركة الانتخابية موقف المتفرج ، ولا يفتح بالقد والتجريح يوجهه حزب لحزب ، أو جماعة لجماعة بل يريد من هؤلاء الذين يطلبون توكيله ان يعينوا له حدود هذا التوكيل وهو واثق من أنهم لن

يستطيعوا خداعه ، لان له ارادة وقدره يستطيع بهما أن ينزع توكيله ممن يتخلون حدود هذا التوكيل أو يسيئون التصرف في حدوده ، ولأن هذا الشعب مصدر السلطات حقا ، ورأيه هو المهيمن على السلطات جميعا يقر عملها ما أحسنت ويغور عليها ان أسأت ، وهو في ثورته غير محتاج الى العنف بل يكفي أن يظهر غضبه ، ليعلم الذين آثاروا هذا الغضب أنهم لم يبقوا موضع ثقته وان عليهم أن يفتدوا اليه الأمر ، ليقول كلمته فتكون العليا لا راد لها ولا معقب عليها



● ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي عن وزارة محمد محمود باشا ، الثانية أن هذه الوزارة كانت مترددة بين مواجهة البرلمان ، وحل مجلس النواب ذون التقدم اليه ، فقد أفضى الدكتور أحمد ماهر ، وكان رئيسا لمجلس النواب الى رئيس الوزراء أن كثيرا من أعضاء المجلس انضموا اليه فلا خوف على الوزارة من طرح مسألة الثقة ، ولكن الوزارة تبينت من تحرياتها ، أن الدكتور ماهر كان مسرعا في تنازله وان أغلبية أعضاء المجلس بقوا مع النحاس خونا على مراكزهم الشخصية فأثرت الوزارة حل المجلس دون أن تواجهه .



ومن الانتخابات التي أجرتها وزارة محمد محمود باشا يقول الأستاذ الرافعي : تسلمت الوزارة اداريا لمبالغ كثير من مرشحيها ، وانصارها فلم تكن في جملتها حرة ولا سليمة ، وليس هذا الوضع من الدستور في شيء وكان نتيجةها نجاح ١٩٣ من انصار الحكومة من الأحرار الدستوريين والسبعدين « حزب ماهر ، والنفراشي » ، ٥٥ من المستقلين المواليين للحكومة ، و ١٢ من الوفديين ، ٤ من الحزب الوطني والمجموع ٢٦٤ نائبا .

ولم يتوافر في المجلس الجديد - كما يقول أستاذنا الرافعي - عنصر الاستقلال وحرية الرأي بين النواب بل طهروا - في الجملة - على تقيض ذلك وان كانوا أكثر استغلا من النواب الوفديين ولم يكن للمجلس رأى في قيام الوزارت وسقوطها ، وتعديلها ، بل كانت الازمات الوزارية تنشا ، وتنتهي وتعطل الوزارة او تستقبل وتمين الوزارة التي تخلفها دون أي دخل للبرلمان ، والنواب يذعنون لكل وضع تريده السراي ولكل تعديل وتبديل في الوزارة بغير ما اعتبروا أو استنكار وتجل هذا المظهر بمجرد ظهور نتائج الانتخابات فقد أراد محمد محمود أن يدخل في وزارته تعديلا يتناسب مع هذه النتيجة لكي يجعل لوزارته طابعا دستوريا فحيل بينوين اجراء هذا التعديل وغلبت عليه كلمة رئيس الديوان وبقيت الوزارة ، كما ألفت ، كان لم تحصل انتخابات .

وإذكر عن تلك الانتخابات وقد كنت يومئذ غير مدرك لصغر سنى انى
تتمتع كلاما كثيرا على تلك الانتخابات التى جرت فى دائرة سمنود ،
حيث كان مصطفى النحاس باشا وعلى المنزلاوى بك مرشحين فى تلك الانتخابات
عن تلك الدائرة .

ورغم أن على المنزلاوى كان يتمتع فى قريته وما حولها بتأييد قوى ، الا أن
مصطفى النحاس كان يتمتع فى عاصمة المركز - مركز سمنود - وما حولها ،
بتأييد جارف ولم يكن يتصور أحد أن مصطفى النحاس يمكن أن يسقط فى
دائرتة ، لولا تدخل الحكومة الى جانب مرشحها على المنزلاوى بك فقد ظل مصطفى
النحاس منذ بداية الحياة النيابية نائبا عن سمنود ، كما ان خدماته لائناء الدائرة
وعرفان أبناء هذه الدائرة لافضل مصطفى النحاس عليهم كانت تفرض نجاحه
فى سهولة ويسر . وقد بعث الينا الأخ الكبير الأستاذ مصطفى المنزلاوى - فجل
على بك المنزلاوى تعقيبا على هذا الكلام نشرناه فى آخر الكتاب .



والذى لا جدال فيه أن الحكومة ، قسمت الدوائر الانتخابية تقسيما من
شأنه اراحة مرشحين والتضييق على خصومها ، كما أنها فى كثير من الدوائر
قد تدخلت تدخلا مباشرا - بل ومعيبا - لصالح مرشحينها ، وحلفائها ، ولأسقاط
المرشحين الوفديين .

صحيح ان كثيرين من السياسيين القدامى قد خرجوا من الوفد مع ماهر
والنقراشى وصحيح أن جماهير ، عريضة قد تركت حزب الوفد بسبب اقالة
فاروق للحكومة الوفدية ، وصحيح ان الوفد وجد - كما يقول د . هيكى -
صعوبة فى الحصول على مرشحين فى كل الدوائر الانتخابية و . . ولكن لا أحد
حتى ولو كان فى مقننة انصار وزارة محمد مصدود باشا - كان يتصور ، ان
الوفد المصرى فى أية انتخابات حتى ولو كانت تلك الانتخابات قد تمت بإشراف
صندى باشا - الخبير فى التدخل الحكومى فى الانتخابات - يمكن ان يخرج
من تلك الانتخابات بـ ١٢ مقعدا لا أكثر ولا أقل وأن تسقط القيادات
الوفدية ، كل القيادات الوفدية فى تلك الانتخابات فلا يفلت منها شخص واحد
الأمر الذى يؤكد حقيقة ان الانتخابات فى كثير من الدوائر - ولا نقول الكل -
قد شابها كثير من أوجه الضغط والإكراه . .



وحول موضوع الانتخابات يقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر فى كتابه :
« محنة المستور » : لو اجرت الحكومة هذه الانتخابات بشئ من الحياد لكان
الأمر ولكنها أجرتها بصورة مجافية لكل قواعد الحرية ، بحيث يمكن القول
بأنها فرضت أشخاص فاجسين قرضا والنتائج التى أسفرت عنها أكبر دليل

يبدین الوزارة ووسائلها فقد نجح ١٩٣ ، من المستورين والسعديين ، ٥٢٠ من المستقلين ، ١٢ من الوفديين ، ٤٠ من الحزب الوطني ، وليس من المقول أن يتقلب الرأي العام هذا الانقلاب السريع ، فينصرف عن الوفد في مثل هذه المدة الوجيزة الى حد انه لا يحصل على أكثر من ١٢ مقعدا ودون أن تقع تطورات أصيلة في تفكير الناس فضلا عن أن الاقالة وشعور الناس بأن الأمر ، أخذ يرتد الى السراى جعلهم يفضون عن كثير من أخطاء الوفد ويؤثرونه بتأييدهم على أنه خط الدفاع ضد دكتاتورية القصر . ثم هناك دليل آخر هو : كيف يحصل حزب الاحرار المستورين في انتخابات سنة ١٩٣٨ على أكثر من مائة مقعد وهو الذى لم يحصل في انتخابات سنة ١٩٣٦ ، على أكثر من ستة مقاعد ؟ وإذا صح أن الناس انصرفوا عن الوفد فليس من المؤكد أن انصرفهم كان الى الاحرار المستورين لانهم لم يأتوا بأعمال شعبية في الفترة ما بين سنة ١٩٣٦ ، وسنة ١٩٣٨ فقد اشتركوا كما اشترك غيرهم في توقيع معاهدة ١٩٣٦ ولم تكن معارضتهم لأعمال الوزارة الوفدية معارضة ناجحة ، بل كانت أقرب الى الكيد منها الى المعارضة . ثم إن توليهم الحكم بعد اقالة الوزارة دون حجب مفهوم أضعف مركزهم الشعبى فوق ضيقه وأحس الناس أنهم لم يتغيروا عما كانوا عليه في سنة ١٩٢٨ .



والأمر بالنسبة للسعديين فيه ما يقال أيضا فان حزبهم لم يتألف الا قبل الانتخابات بفترة قصيرة ، وكانوا الى ما قبل شهرين أو ثلاثة من اجراء الانتخابات وفديين ، اشتركوا في كل أعمال الوزارة الوفدية ، وقراراتها ولا يكفى لكن يحصلوا على تأييد كبير من الشعب ان يخرجوا من الوفد ، ذاكرين الفساد ، والمحسوبيات والرشاوى ، ثم جاء اقراهم الطعن لاقالة وزارة الوفد ولاسلوب الحكومة في اجراء الانتخابات ، سببا جعل الناس يستريون في أمرهم .



وهنا لابد من توضيح الموقف وتحديد المسؤوليات فان خروج النقراشى وماهر من الوفد سواء كان هذا الخروج بإزادتهما أم بقرار من أعضاء الوفد ، كان طبقا - لما ذكره - ان الوفد خرج عن الخطوط التى رسمها سعد زغلول فبطش بالحريات وسار سيرة المحسوبية ، والحزبية ، في شئون الحكم ، ولو استمسكا بقواعد الدستور والفا حزبهما الجديد واتجها الى الرأي العام ببيان أخطاء الوزارة : ويتنقدانها ويحاولان كسب الرأي العام الى صفهما لما كان على موقفهما غبار ولكن أمر انشاء الحزب الذى أنشأه مفهوما .

ولكنهما اقرا اقالة الوزارة ، واقرا اساليب الحكومة الجديدة في الانتخابات ، وقبلا أن ينتج انصرامهما بالضغط والارهاب وليس في هذا شيء .

يقيه سعد زغلول أو يرضاه ، وليس فيه ما يتفق في قليل أو كثير مع القواعد الدستورية السليمة ، التي تقول أن الأمة مصدر السلطات ، وهما وانصارهما يعرفون أن السراى أصبحت باقالة الوزارة الوفدية وإجراء انتخابات سنة ١٩٣٨ سيده الموقف لانها تعرف أن الانتخابات لم تكن حرة وإن الحكومة القائمة وأن حظيت بأغلبية البرلمان لا تستند الى أى تأييد شعبي فالوضع الذي ارتضاه الحزب السعدى وضع غير دستورى من رأسه الى قدمه ، ولم يكن هذا علاجا لفساد الحكم الوفدى ولن يكون ، ولكنه كان نقلا للسلطة أو مساعدة على نقلها من الشعب الى السراى وإذا كان من خطوا بالثقة الشعبية قد أساءوا استعمالها فانهم ليسوا خالدين ، وسيعرفهم الشعب حتما ، وسينصرف عنهم في وقت قريب أو بعيد والشعب أولا ، وأخيرا هو صاحب الحق ، يمنحه من يشاء ، ويحرمه من يشاء وليس لأحد أن يفرض عليه وصاية ..



وقد آكون مع الاستاذ محمد زكى عبد القادر في كل ما ارتأه فيما يتعلق بالانتخابات ولكننى اختلف معه الى حد كبير ، فيما يتعلق بالقاء مسئولية ما جرى في الانتخابات على الحزب السعدى خاصة وأنه كان يشكو طوال فترة الانتخابات من الحكومة ، وهو غير ممثل فيها ، كما أنه كان يقيم الدليل تلو الدليل - أثناء الانتخابات - على أن الإدارة تتحيز ضده لا معه - ثم أنه - في النهاية - كان يرى أن الانتخابات ، لم تكن لصالحه تماما يقدر ما كانت في صالح الاحرار الدستوريين . فلقد دخل الحزب السعدى الانتخابات بعدد غير قليل من الكوادر الوفدية ، التي كانت قد تعودت النجاح ، في كثير من الانتخابات . وقد كان الحزب السعدى يطمح في أن يكون له الأغلبية في تلك الانتخابات ، فلما لم يحصل على ما يريد لم يشأ الاشتراك في الحكم فور الانتهاء من عملية الانتخابات فالحزب السعدى بلا جدال ليس مسئولا ، أبدا عما حدث في الانتخابات لأنه لم يكن شريكا في الحكومة وإن كان شريكا في معاداته للنظام السابق ..



ويقول د . يوفان لبيب رزقي ، عن وزارة محمد محمود باشا الثانية : كان مطلوباً تجربة جديدة دون تعطيل دستور ١٩٢٣ ، أو تغييره وتثليث التجربة الجديدة ، في تدخل الإدارة في الانتخابات بما أقرب عليه سبيلية طويلة من المجالس النيابية أثبتت تشكيلها من رغبة القصر وقد بدأت وزارة محمد محمود في تنفيذ خطتها باستصدار المرسوم الملكي بحل البرلمان الوفدى وقد هاج النواب الوفديون إلا أن الفرطة تمكنت من إخراجهم من المجلس بعد قراءة المرسوم ، وتبع ذلك أن أخذت الوزارة في القيام بعملات فصل واسعة

للموظفين الوفديين ، واجلال موظفين معروفين بولائهم لها محلهم ، في نفس الوقت كانت الحكومة تقوم بالأعداد لانتخابات مجلس نواب جديد .

وقد استخضت وزارة محمد محمود كل ثقل الادارة لتشكيل مجلس « لا وفدى » وكانت اهم القوى الكبيرة ، التي دخلت الانتخابات التي جرت في عام ١٩٣٨ :

١ - الحكومة التي تسمى مرشحوها بالمرشحين القوميين على أساس ان الوزارة تمثل ائتلافا قوميا ، بدون الوفد وقد نال بالطبع هؤلاء كل معونة من الادارة .

٢ - الهيئة السعدية التي كانت قد تشكلت خلال هذه الشهور يقودها أحمد ماهر ، والنقراشي بعد انسلاخهما عن الحزب الكبير وقد تحرك هؤلاء بحرية في عدد كبير من الدوائر ، الانتخابية ، وقد انبعث توفير هذه الحرية من رغبة كل من القصر ، ومحمد محمود في التخلص من تهمة تزوير الانتخابات ومن الرغبة أيضا في عدم الوفد ، على أيدي المنشقين عنه ، واهطار ان الحزب الكبير قد انقسم على نفسه الى وفد سعدى ، يمثل اغلبية الوفديين و « وفد نحاس » يمثل اقليتهم .

٣ - الوفديون : وقد بلغت الضغوط ذروتها طوال أيام الانتخابات . ونحسب ان تغير الى رأى أحد الثقات الأجانب في هذه الانتخابات ، هو رأى ماركسيل كولومب في كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » « ترجمة زهير الشايب » بتقديم دكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى هذا الرأى هو : في أكتوبر ١٩٣٧ عهد الملك الى علي ماهر باشا برئاسة الديوان الملكي غير عابى برأى مصطفى النحاس ، وأجيرا أصدر الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ - وهو - أى الملك - واثق من شخصيته ، قراره الخاص باقالة الحكومة ، وحل مجلس النواب . وكلفت الحكومة التى شكلها محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بإجراء الانتخابات جديدة وأجريت هذه الانتخابات فى مارس من العام التالى ، وكانت هزيمة الوفد فيها ساحقة فقد سقط مرشحوه الأقوياء ، أمثال مكرم عبيد باشا سكرتير الحزب . ومحمود بسيوني بك رئيس مجلس الشيوخ وزكى العرابى باشا ، والهلالى بك ، وعثمان معزم باشا ، أما مصطفى النحاس باشا فقد فشل فى دائرته « سنود » . فى الحصول على عدد الأصوات اللازمة لنجاحه وهكذا كانت ستة أشهر من حكم فاروق كافية للاحاق الهزيمة بخضم لم يستطع والده فؤاد طيلة حكمه ، ان يظهره . . .



وكان د. محمد حسين هيكل قد التى ، على كاهله كوزير دولة لشتون - وزارة الدبلوماسية للتصويب الأولى من تنظيم الحملة الانتخابية ، وكان محمد محمود

باشا قد ألقى خطابا سياسيا في ميدان الاسماعيلية « ميدان التحرير الآن » أعلن فيه عن برنامج الانتخابي كرئيس للحكومة وكان من بين ما قاله : تألفت هذه الوزارة لتقيم النظام الدستوري بروحه الصحيحة فتقيم حكما صالحا ، مكان حكم أغضب الشعب فخرج عليه ليستقر في مصر ، الأمن ، والطمانية ، تهيب بهما الجو لاستئناف الحرية ، والنظام وتمهد بهما لأعمال الإصلاح ، التي يقتضيها العهد الجديد ، • وكان من بين ما قاله : نحن بحاجة الى اذاعة الروح الدستورية وتمكينها في شئوننا العامة ، بحاجة الى الجو الذي تمش فيه الحريات وتترعرع ، بحاجة الى الأخذ بأسباب التربية السياسية الصحيحة ، وإشاعة تقاليد الحكم السليم : بحاجة الى وضع الأسس الكريمة للحياة القومية ورفع مستوى الحياة العامة وخاصة ، بحاجة الى توفير أسباب الكفاح في المعترك الدول ، وأسباب الدفاع عن سلامة أراضينا •

ويعلم محمد محمود أن الوزارة الحاضرة قد عقلت العزم على أن تسير بالبلاد ، في هذا السبيل وأن تتضافر وإياها على بلوغ هذه الغاية فهي تعمل على استثمار كل ما في البلاد من القوى الطبيعية وهي تحرص على تماسك عناصر الشعب ، ووحدة صفوفه وعلى بقاء التصاون والوثام بين الاقباط والمسلمين ويتفان في المستقبل كما كانا في الماضي وهي - أي الحكومة - مصرة على القضاء ، على كل ذعابة قد يشتت منها روح التفريق بينهما وهي عظمئة الى انها تستحق للبلاد بذلك كل ما هي جديرة به من تقديم والقاء • •



وقد كان للدكتور محمد حسين هيكل رغم اشرافه على الانتخابات رأى خاص في الانتخابات التي أشرف على اجرائها وماسبقها من انتخابات ، ويتلخص هذا الرأى في : أننا - هكذا قال بالحرف الواحد - : قد سلخنا أربعة عشر عاما أو تزيد في الحياة البرلمانية ومنذ خمسة عشر عاما صدر الدستور يقرر أن مصدر السلطات كلها الامه وقد كررت الصحف وكرر الخطباء عبارة « مصدر السلطات » هذه آلاف المرات خلال تلك الاعوام الخمسة عشر وكان المفهوم أن يتطور تصور الناس لفسئون الحكم ليطابق هذا المبدأ ، فيرون الحكومة وكيفا عنهم ، تستمد سلطانها من سلطانهم وتعمل في حدود وكاليتها لصون حقوقهم والاشراف على واجباتهم •



على أن ما حدث من هذا التطور كان بطيئا لا يكاد الانسان يحسه فأول ما تقتضيه وكالة الحكومة بكل أدواتها عن الامة أن يشعر الجميع ، على اختلاف الوانهم ، ومشاريعهم مؤيدين كانوا للوزارة القائمة أو معارضين لها ان هذه الاداة:

الحكومية ترمي حقوقهم جميعا على سواء وتنفذ القانون فيهم على سواء ، وانها تأمر وتنهى فى حدود القانون لحسابهم جميعا لا لحساب طائفة على حساب طائفة أخرى ولا لحساب حزب على حساب حزب آخر لكن هذه المبادئ الاولية فى الحكم الدستورى عامة وفى الحكم البرلماني خاصة ، لم يكن لها اثر محسوس فيما شهدت من صلة الشعب بالحكومة بل كان الظاهر للعيان أن رجال الحكومة يشعرون بأنهم لا يستمدون سلطتهم من الأمة ولا من القانون ، وانهم على العكس من ذلك مسلطون على الأمة يوجهونها وفق ارادتهم ولا يتجهون وفق ارادتها يعملون لحسابهم أكثر مما يعملون لحسابها وتمنيهم مصلحتهم . ولعلنا تمنيمهم مصلحتها !



ويقول د . هيكل : ومن أسف أن الشعب يرى الامور بالعين ، التي يراها بها الموظفون فاذا سمع حديثا ، عن اصلاح شئونه حسبه من قبيل القصص التي تنقل عليه لتلهيته كما تنقل عليه قصة الزير سالم ، أو أبو زيد الهلالي وخيل اليه ان ما هو فيه قدر محتوم لا يستطيع أحد له تحويلا ، ولا تبديلا . ويعمل د . هيكل ذلك كله قائلا : انه الجهل من ناحية ، والاستبداد الذي رزحت تحت نيره اجيال ، متعاقبة من ناحية أخرى فالجاهل يضطرب ولا يثور والمستبد يطمع الاضطراب والثورة جميعا . يأمّن القانون حيناً . وباسم النظام حيناً آخر ، ولم يكن يسيرا ان تنتقل الأمة من ظلمات الجهل الى نور العلم فى أقل من جيل ولم يكن يسيرا كذلك أن تغير تصورهما للأشياء ثور على ما ألفت أجيالا طويلة وقد أتاح هذا الجهل للذين أوتوا أسر حظ من العلم أن يحسبوا أنفسهم من طبقة غير طبقة الأمة فمن حكمهم : أن يستملوا عليها ، وأن يستبدوا بها ولو أن غشاوة الجهل زالت عن البصائر والابصار ، وانتشر التعليم بين طبقات الأمة فشمع الموظفون كبارا وصغارا بأنهم ليسوا خيرا من غيرهم مكانا وانهم يقومون فى وظائفهم ، بأعمال يستطيع غيرهم من أبناء الشعب أن يقوم بمثلها ، اذن لتغير الحال . ولتطور تصور الأمة لمعنى الحكم ، ولأمن الجميع بأن عبارة « مصدر السلطات كلها الأمة » لها مدلول قوى يجعل الحكومة وكلاء عن الأمة حقا يعمل لحسابها ، لا لحسابه ، ويؤثر مصلحتها على مصلحته ثم يرى مصلحته الذاتية مرتبطة بمصلحة هذا المجموع ، الذى يوليه سلطاته ويكلف له حريته وحياته .



ونستأذن القارىء فى جولة سرية خاطفة فى صحافتنا خلال المرحلة الأولى من مراحل وزارة محمد محمود باشا الثانية ، وما كان يشغل الراى العام وقتئذ ، وعلى سبيل المثال ، لا العصر ، بالطبع :



● في ١٩٣٨/١/٦ طالبت صحيفة كوكب الشرق الوفدية الدكتور أحمد ماهر والنقراش باشا والدكتور حامد محمود بالعودة الى الوفد ، المنزل الأول الذي نشأوا فيه ووجدوا من أجله احترام الناس وتقدير الملايين . وخذت من انضم اليهم من الشيوخ والنواب ، الوفديين من الانتقال الى صف الاقلييات ، وتقول الصحيفة في نهاية تحذيرها هذا : أما وقد أيتتم أن تمشوا الى آخر هذا الطريق الموجع الوعر ، والخطر ، فلتتلقوا على رموسكم ما أنتم تستحقونه !!

● في ١٩٣٨/١/٨ ، تهتم الصحف المصرية بذهاب العديد من الشباب الى دار مدرسة مصطفى كامل لرؤية تمثال مصطفى كامل ، في دار المدرسة ، وتشير الصحف الى الخطاب الوطني الثوري الذي ألقته عزيزة عباس عصفور الطالبة بكلية الحقوق وقتئذ كما تشير الى البرقيات التي أرسلها هؤلاء الشباب الى الجهات المسئولة لاجراء تمثال مصطفى كامل السجين في مدرسته ، ويتوجه هذا الشباب بعد ذلك الى د. أحمد ماهر ، في مكتبته للتحديث اليه في أمر هذا التمثال السجين الذي تم اعداده من ربع قرن مضى ، وقد أكد د. ماهر ، لمن زاره من الشباب ان من الواجب الوطني البحث عن مكان لائق ينقل اليه هذا التمثال .

● أشارت الصحف الى القضية المتهم فيها حسان أبو رحاب أفندي ، ومصطفى الحفناوى أفندي الطالب بكلية الحقوق ، لأنهما نشرتا كتابا عن حكومة الوفد اعتبرته الجهات المختصة معاقبا عليه .

تولى الدفاع عن المتهمين عبد الرحمن الرافعي ، عبد الرحمن البيل ، مصطفى مرعي .



● كانت الصحف تهتم بأخبار الوفود ، التي تزور د. أحمد ماهر في مكتبته في مجلس النواب وفي ١٩٣٨/١/٩ أفردت الصحف ، امكنا بارزة لخطاب الدكتور أحمد ماهر رد فيه على بيان مصطفى النحاس بخصوص خلافه مع النقراش باشا ، وما قاله د. ماهر : لقد رأينا أن لدى مصطفى النحاس باشا ومكرم باشا رغبة جامحة في الاستبداد ومواصلة مستمرة للعدوان على الحريات والكرامات وعلى كل عزة في النفس وكل كرامة في الرجال : قيدوا الحريات وانتهكوا حرمات القوانين والنسب وصبرنا وتصحنا لهم مرة ومرة أخرى فأصلوا النصح واستمروا في غيهم وانساقوا فيه حتى لم يبق في قوس الصبر منزع ، ويقول أحمد ماهر : لقد ضحك مصطفى النحاس باشا فيما مضى وخدع بلاذخ وأخلص وكان من الخير له بعد ذلك أن يقرن فخر ماضيه بخسبته حاضره ويعب عند هذا الحد ، أما أن يتنكر في حاضره للمبادئ التي احترمها في ماضيه فذلك ما لا تجدى فيه شفاعا ..

● في الأهرام الصادر في ٢٦ يناير ١٩٢٨ يكتب توفيق الحكيم رسالة إلى صديقه الدكتور منصور فهمي يك بدأها قائلا : ما دمتا قد اتفقنا على أن العمل قد حان له أن يحل محل الكلام ، وما دمت يا صديقي قد طلبت إلى أن أمضي في ذكر التفاصيل فإن أول ما ينبغي عمله هو وضع البرنامج ، وقد ترد على بأن وضع البرنامج هو أيضا مما يدخل في منطقة الكلام ، ولكن ما الحيلة إذا كانت حتى هذه الخطوة الأولى في سبيل العمل ، لم نخطها بعد : ان كل النهضات التي قامت بها الحكومات الجديدة في بلادها خصوصا بعد الحرب ، انما تمت وفق منهج مرسوم ، تحدد لتنفيذها زمن معلوم فقالوا هذا النظام خمس ، وهذا عشرى ، تبعا لعدد السنوات التي قرر الاختصاصيون ، انها لازمة لظهور المشاريع « ويتساءل توفيق الحكيم في رسالته عما اذا كان قد وضع نظام ثابت لمحو الأمية من البلاد في طرف سنوات معلومة ، وعما اذا كانت لدينا مشروعات اقتصادية درسها الخبراء ، وقرروا لها زمنا تتم فيه وتخرج للبلاد في نهايته وسيلة جديدة من وسائل الانتاج تزيد الثروة الأهلية الزيادة التي تتبادل مع نمو عدد السكان وتسند الحاجات المنتظرة والمطالب المستقبلية وعما اذا كان الباحثون قد درسوا سياسة ثابتة للتعليم الجامعي ، و ٠٠ و ٠٠



ويرد توفيق الحكيم على هذه التساؤلات قائلا : انه لم يوضع شيء بعد - حتى على الورق - لتحديد العمل والزمن الذي يقتضيه التنفيذ لمختلف فروع نهضتنا بل انه لم ينظر إلى الآن حتى فيما يجب البدء به حالا من هذه الطرائق المختلفة تبعا لحاجة البلاد حتى لا يضيع علينا الوقت ؟

● ويرد د. منصور فهمي ، على توفيق الحكيم في أهرام ٢٧ يناير ١٩٢٨ متسائلا : افلا ترى أن الخطط المستقبلية للأعمال قد رسمت بأحكام ، واقتان ولكنها لا تلبث أن تلتوى وتفسد ، اذا كانت نفوس من يبدعهم تمهدا ، وتحقيقها ، فيها ضعف وفيها فساد .

أما ترى الرأي الناضج يجيء به من الناس من لا يجد لشخصه من مرضى القلوب قبولا ، فيهدر الرأي حينئذ وتتلأشى فوائده ؟ ويرد د. منصور فهمي على تساؤلاته ، قائلا : في خطط الأعمال وفي اعتلاء الشخصيات على المصالح داؤنا الاجتماعي القتال فانصد إذن للنفوس أسباب البر ، والسلامة من هذا المرض والوهن الخلقي فاذا برئت نفوسنا منه وخلص منطق الناس من أثر هذا الداء المضال تتلاقى العقول السليمة ، والفطر القوية بالمواطف البريئة ، السامية ، التي لا تسممها الأهواء وتقوز الأمة من هذا التواصل وهذا اللقاء بغير السمي ، وخير العمل .



● كانت افتتاحية جريدة الأهرام في يوم الجمعة ٤ فبراير ١٩٣٨ عن الجدل السياسي بين زعمائنا ٠٠ والافتتاحية ، تعقب على ثلاثة بيانات أو ثلاث وثلاث صدرت عن الحكومة والمعارضة ، وعن الحزب الجديد - الهيئة السعدية - برئاسة أحمد ماهر ، والنقراشي . وتقول الأهرام : من حق الزعماء أن يصدرُوا ما شاءوا من البيانات فيعلنُوا فيما يبدو لهم من الآراء في سياسة البلاد العامة ، بل أن ذلك لواجب عليهم ولا سيما في هذا الوقت الذي اشتد فيه نشاط البلاد السياسي ، واستدبرت فيه الأمة مرحلة من مراحل حياتها البرلمانية لتستقبل مرحلة جديدة ، نعم ليس على زعمائنا من حرج ، إذا هم عمدوا إلى المساجلات يبدى فيها كل فريق رأيه ويقرر حجة مخالفة للسياسة ، بحجة مثلاً ثم يكون الرأي في النهاية للأمة ، فهي المرجع وهي الحكم ، ذلك أن مساجلات الزعماء تبصر الرأي العام بالحقائق ، وتكشف له ، عما قد يغم عليه من دقائق الأمور ودقائقها وتثير له الطريق فيرى الحجة واضحة فيسلكها في غير عناء ، بل هي دروس يتلقاها الجمهور من قاداته فتكفل له التربية السياسية ، الصالحة ، -



● وكان محمد محمود باشا بصفته رئيساً للوزراء ، قد أصدر بياناً عن موقف حكومته حيال البرلمان ، الذي حله والأسباب التي دعت إلى حله ، ودفعته إلى إجراء انتخابات برلمانية جديدة ، وكان مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد قد « رفع » وتواب الوفد عريضة إلى الملك « يلتصقون » فيها قيام وزارة محايدة تبأثر عملية الانتخابات القادمة ، وكان د. أحمد ماهر ، ومحمود فهمي النقراشي باشا والدكتور حامد محمود قد أصدرُوا بياناً وجهوا إلى الأمة ، يستطون فيه موقفهم ، وتقول الأهرام : لقد جاءت بيانات زعمائنا ، عنيفة شديدة في ألفاظها مليعة بالبراشيق ، بالتهم ، وتبادل الصاق العيوب على صورة لا يرضاها الصديق بل لعلنا لا نغلو إذا قلنا أن المرء لا يملك نفسه حين تطلعه هذه الصورة من أن يشتد به الأسف على ما انتهى إليه التطاحن السياسي بين زعماء البلاد وقاداتها ، ومما يبعث على التفكير ويدعو إلى إطالة التأمل أن هذه الظاهرة - ظاهرة الترامى بالألفاظ ، التي ينبغي أن يتنزه عنها الجدل السياسي - لا ترجع إلى اليوم ، ولا أمس القريب ، غير أنها مع هذا تزداد شدة ، واستفحالاً حتى بات المخلصون يشفقون على الأمة من عواقبها وما قد تنتهي إليه - لا قدر الله - من سوء المصير وتقول الأهرام : أي شر أعظم من أن ينقل المراسلون الأجانب إلى صحفهم ، ما يرون ، وما يسمعون فإذا مصر تبلى أمام العالم ، في صورة بلد تفرقت - كلمة أبنائه ، وأصبح ، بعضهم حرباً على بعض ؟



● وقد كانت تعليقات الصحف الأخرى على حل مجلس النواب وإجراء انتخابات جديدة مختلفة ومتباينة حسب وجود كل صحيفة في جانب المعارضة

للحكومة أو في جانب التأييد : جريدة المصرى ، المعارضة قالت : ان يوم حل مجلس النواب هو يوم الدستور بكل ما فيه من قوة ، وسلوى ، ورحمة ويوم الأخلاق بكل ما تعنى من كرامة ورجولة وبطولة ، وتقول المصرى • حل اليوم « المرقوب » -- يوم الحل -- فإذا النواب أكرم نفسا ، وأقوم خلقا ، وأثبت جنانا ، وأمتن إيماننا من أن يرهيبهم سيف المعز ، أو يفرهم ذهابه ؟ •

● وتقول جريدة « السياسة » المؤيدة ، للحكومة أن واجب الحكومة -- وهى تشرف على عملية الانتخابات طبعا -- أن تسلك السبيل الدستورى الصحيح ، وأن تكون حازمة بحيث تصون الأمن والنظام فاننا نتصور ونحن نسطر هذه الكلمات ، الحالة النفسية التى يعانها النحاس باشا وانه سيخرج عن حدوده كما عودنا ، فصبانة لكرامة الأمة يجب أن تتخذ كافة الاحتياطات ضد كل تمرد ، أو عيب بالنظام •

● وتقول جريدة الجهاد ، المعارضة للحكومة تحت عنوان : هزيمة الوزارة قبل الشروع فى المعركة • « ان الوفدين -- هكذا قالت الجهاد -- يخرجون من هذه المعركة ، وأعلام مصر خافقة فوق رؤوسهم ، ولم يسمح لهم القدر بأن يستخدموا قواهم فى البرلمان لان خصومهم فروا قبل بدء المعركة ، ولم يجنوا ملجأ ، يحميهم من عار الخذلان سوى سلطة جلالة الملك فلجأوا الى الاستعانة بها لكى يبقوا مدة أخرى فى الحكم ولكن يوم النصر الحاسم قريب فالشهران سيمضيان سراعاً فخير للوزارة أن تعمل ليومها كأنها تموت غدا ، وأن تترك الأمة طليقة فى اعلان مشيئتها » •



● وفى صدر البلاغ -- المؤيد للحكومة -- مقال تحت عنوان : « نهاية عهد داير » جاء فيه : مستحق للحل بحكم الدستور ، ومستحق للحل بحكم الأخلاق ومستحق للحل بحكم الأحزاب والشعب السياسية على اختلاف المصالح ، والآراء ، بل مستحق للحل بحكم الاقتصاد ، وتدبير مال الدولة ، لأن خزانة الأمة قد أنفقت على البرلمان فى السنتين الماضيتين زهاء مليون جنيه دون أن تستفيد منه بفائدة غير التصفيق ، لمصطفى النحاس ، ودعوته الى الولائم وشكره على حضورها ، ولينه كان تصفيقا باخلاص أو عقيدة مع ذاك فما نحن أولاء ، قد رأينا عاقبة ذلك التصفيق وعاقبة تلك الدعوات وعاقبة ذلك الشكر على الحضور •

● ومن الطريف أن جريدة الأهدام فى ٤ فبراير ١٩٢٨ قد علقت فى صفحتها الأولى على خبر سبق نشره هو أن «صاحب المجد النبيل» عباس حليم ، قد أسس جمعية لحاربة المحسوبية •• والتعليق يقول : « لقد أنشئت تلك

الجمعية لمحاربة المحسوبية على غرار الجمعيات الأخرى التى سبق تأسيسها
لمكافحة التدرن الرئوى ، وللمكافحة دودة القطن ، وللقضاء على الملايا و . و .



وينتقد كاتب التعليق - فى سخرية ، بالطبع - تأسيس جمعية لمكافحة
المحسوبية فى الوظائف فقط ، رغم أن المحسوبية فى الوظائف من شر أنواع
المحسوبيات وأشدها باعنا ، على الشكوى ، وإحراجا ، للصدور ومشارا للمتاعب ،
ويقول كاتب التعليق إن الاكتفاء بإنشاء جمعية لمكافحة المحسوبية فى الوظائف
فقط كمن يحاول أن يستأصل جانبيا من الداء ثم يدع جوانبه الأخرى فلا يلبث
أن يبادو الجسم الآم العلة ، فالمحسوبية - عامة - فى مصر داء قديم ومرص طال
عليه الزمن ، ففى كل واد أثر منه « ولا يجد كاتب التعليق من علاج ، للمحسوبيات
كلها - كل أنواع المحسوبيات - إلا الدعوة إلى العدل فإن فى العدل ضمانا للقضاء
على المحسوبيات . وما اجتمع العدل والمحسوبية فى مكان إلا ولى أحدهما
غزارا » .

● وتهتم الصحف المصرية الصادرة فى فبراير ١٩٣٨ ، بصدور قصة
« سارة » للأستاذ عباس محمود العقاد ، وتقول الأهرام عن سارة : « عودنا الأستاذ
العقاد ، أن يهدى لكتبه الكثيرة بمقدمات نشرح فكرتها ولكنه لم يشأ فى مؤلفه
الجديد ، أن ينحو هذا النحو وترك للقارئ أن يختار له ما شاء من النعوت .

ولقد أحسن المؤلف فليست سارة قصة بالمعنى المألوف المعروف وليست
كذلك كتابا وإنما هى بين القصة والكتاب بل إنها قصة وكتاب معا ، وهى بعد
هذا تقوم على تصور حوادث مادية وروحية ، إن صح هذا التعبير ، ونعنى بذلك
العراك النفسى ، الذى كثيرا ما خالج بطل القصة همام فجعل من شخصه الواحد ،
شخصين وثلاثة أشخاص ، تتنازع كل منهم عوامل حائرة بين الشك واليقين
والهدى ، والضلال ، وهنا يبدع المؤلف ما شاء . فى هذا التحليل النفسى بأسلوب
يتجلى فيه شرف البيان وثروة الفن .



● وتعلق الصحف المصرية ، والأجنبية الصادرة فى فبراير ١٩٣٨ أيضا
على زواج البيوزياشى الطيار أحمد ناجى على بساط الريح فى جو الأهرام وكان من
بين ما قالته جريدة سوار الباريسية : « إذا كان الخديو اسماعيل قد قال إن مصر
قطعة من أوروبا ، فإنه يمكن أن يقال اليوم إن مصر ، قطعة من أمريكا ، فزواج
ناجى فى الجو ، مطابق لتقاليد هوليوود ، وكان أحمد ناجى قد تزوج ، فى
الطائرة ، وكان هذا الزواج متعبا للزوجين ، الروسين ، إذ كانت الطائرة تهتز
بمن كانوا بها بسبب اصطدامها بالرياح الشديدة فى منطقة الهرم .

● وما لفت نظري في الأهرام في ٢٠ فبراير ١٩٣٨ أن الأستاذ محمد زكي عبد القادر قد نشر في صدر الأهرام في يابه الشهير « نحو النور » وكان عنوان الباب : « جناية السياسة » ، وقد كان مما جاء في مقال أستاذنا زكي عبد القادر : انحط مستوى الوظائف العامة في مصر خلال الأعوام العشرة الأخيرة انحطاطا يدعو الى الأسف والاشفاق ، ومن المحزن ، أنه في الوقت الذي يتقدم فيه التعليم ويزداد المتعلمون وتكثر شهاداتهم ودرجاتهم في الوقت الذي يتوطد فيه مقام الجامعة وتنشأ فيه أقسام عالية للكتوراه ينحط مستوى الموظفين وهذا كله جناية السياسة ، وجناية الاحزاب فقد حسبت أغلب الحكومات أن وظائف الحكومة أهون شيء يمكن الانعام به على الانتصار والمحاسيب ، ومن هنا كانت الفوضى ، وكان أن قفز الى الوظائف في هذه السنوات العشر ، أشخاص لا كفاية لهم الا ابداع الهتاف ، والتصفيق واحسان الملق ، وسبك الاكاذيب ، وكان أن اتجه - وهذا مما يؤسف له - بعض المتعلمين ، تعليما عاليا في سبيل تحقيق أملهم في الحصول على وظيفة نحو الاحزاب ، يهتفون لها ويصفقون لا عن اعتقاد ، ولا عن اخلاص ولا ايمان بمبادئها ، ولكن عن اعتقاد بأن هذا وحده سبيل الوصول ، وعن ايمان بأن الشهادة أو الاجازة لاقية لها ، ان لم تقتزن بهذا التهريج » .

وينهى الأستاذ محمد زكي عبد القادر ، كلمته تلك بقوله : ان أوائل فرقهم في الاجازات العالية ، لا يجنون عملا ، بينما يرون البتافة والمصفقين والكلايين والمضللين والسجائين ، والمشعوذين يحتلون الوظائف أفرادا وجماعات .



● وتكون كلمة الأستاذ محمد زكي عبد القادر في صدر الأهرام الصادر في ٢٦ فبراير ١٩٣٨ وفي زاوية « نحو النور » تحت عنوان : « المحسومة السيامية » يشيد فيها بموقف للدكتور أحمد ماهر ، عندما رفض باعتباره الأستاذ الأعظم لمحفل الشرق الماسوني أن ترفع صورة صاحب المقام الرفيع ، مصطفى النحاس باشا من صور القاعة الكبرى ، في المحفل ، ويشيد بمقاله أحمد ماهر : أن المحسومات السياسية ينبغي ألا تؤثر في العلاقات الشخصية ويشيد أيضا الأستاذ زكي بما قاله أحمد ماهر من أنه يجبل صاحب المقام الرفيع ، مصطفى النحاس باشا على الرغم مما بينهما من الخلاف السياسي ، ويقول الأستاذ محمد زكي عبد القادر لو حدث مثل هذا في إنجلترا أو في غيرها من البلاد الدستورية العريقة ، مالت نظر أحد ولا استشار كلية من انسان ، أما في مصر فانه جدير أن يلفت النظر لانه مثل غريب ، على ماتودونا من خصومة حادة لاتفرق بين الشخص والمبدأ ، بل تتقدم نحو غايتها تحطم الاخلاق ، والفضائل وتعطي الشعب أسوأ الأمثلة » ويشير الأستاذ محمد زكي عبد القادر الى ماكتبه انتونى ايدن - عندما آثر أن يعتزل عمله كوزير للخارجية البريطانية -

الى مستر شميرلن رئيس الوزارة البريطانية في كتاب استقالته قائلا ، انه لا يستطيع أن ينسى المساعدات والتصائح التي كان يبذلها له دائما ، وان اختلافهما في الرأي لا يمكن أن يمحو ذكريات صداقتهما أو يؤثر فيها ، ويرد مستر تشميرلن على ايدن ، شاكرا له معاونته المخلصة مؤكدا أن لاشئ مما جرى يقلل من اعجابه بمواهبه ، ومحبته له ، ويقول صاحب نافذة « نحو النور » : يمثل هذا الفهم الواضح السمح لروح الدستور ، ونطاق الخدمة العامة ، ثقف بريطانيا العظمى بتقاليدها الجيدة ، الحامية الأولى للديمقراطية ورمز الأمان ، والسلام للفكر الحر ، والايمان الصادق والانسانية المهدبة .



● ومن مساجلات توفيق الحكيم ، و د . منصور فهمي يكتب توفيق الحكيم في الأهرام « ٢٦ مارس ١٩٣٨ » قائلا : في كل بلد راق حدود مقدسة تقف عندها الخصومة ، وأسلحة لا يلجأ اليها أبناء الوطن الواحد فاقحام الدين مثلا في ميادين الخلاف السياسي أمر لا يمكن أن يحدث في أى شعب ديمقراطى متحضر ، فالديمقراطية ليست كلمة تقال في الخطاب لأنها جملة ذات رنين ، ولا هي بناء شامخ يسمونه البرلمان ، لكن الديمقراطية هي روح المساواة ، والإخاء ، وحرية الفكر ، المكفولة للجميع وان كل طعنة تصيب كتلة الوطن فتحتلها الى عناصر وطوائف ، انما هي طعنة مسمومة تصل مباشرة الى قلب الأمة ، وصميم الديمقراطية ، كذلك ينبغي أن نتذكر دائما أن الخصم في المبدأ هو مواطن مصرى قبل كل شئ ، وان خصومة المبادئ ، ليس معناها القضاء المبرم على الأشخاص ، بكل الأسلحة . . . لتكن الخصومة في حدود التنافس على القيام بخدمة المجموع ، وليمتد كل في خصمه ، ان عاجزه يوما عن خدمة بلاده على الوجه المطلوب لا يمنع من استطاعة ذلك في يوم آخر ، وينهى توفيق الحكيم كلمته بقوله : فلتكن إذن السهام المصوبة من طرف الى طرف في غير مقتل من الشخصية والأدمية والشرف ، فليس من مصلحة الوطن أن تفرش أرضه بصرعى وقتلى من أبنائه العاملين ، انما المصلحة هي في أن تتداول السواعد ، ادارة العجلة ، وأن تنهيا لكل يد الفرصة لخدمة البلاد .



● في مشروع الميزانية المصرية للعام المالى « ١٩٣٨ / ١٩٣٩ » قدرت المصروفات بمبلغ ٤٠٥٢٠٠٠٠ جنيه مقابل ٣٦٩٩٢٨٢٠ جنيهها في الميزانية الحالية فتكون الزيادة نحو ٣٥٢٧٠٠٠ ج.م ، وهذه الزيادة تجمي بسبب الاهتمام بالعلاج ، والتعليم ، والدفاع و . . . و الزيادة - مثلا - في اعتمادات مشروع مياه الشرب في القرى - تبلغ ٢١٢٠٠٠ جنيه مصرى

الزيادة - مثلا - فى التعليم رغبة فى التوسع فيه بمختلف أنواعه تبلغ ٢٨٥٠٠٠ جنيه مصرى : تنفيذ كادر القضاة يتطلب ١٦٠٠٠ جنيه فى السنة . تحسين وتعزيز الوظائف ، فى ميزانيات الداخلية والبوليس والخفر ، ٥٨٠٠٠ جنيه ، لتحسين حالة العمال فى شتى المصالح طبقا لقرارات مجلس الوزراء ١٨٠٠٠ جنيه • والمقارنة بين ميزانية عام ١٩٣٩/٣٨ ، وما بعدها من ميزانيات ضرورية • وهامة ! •



● من أختبار ذيول المعركة الانتخابية أن مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المتسرى قد بلغ النائب العام بصورة اقرار رفعه اليه متولى محمد شريف أفندى الموظف بمصلحة المساحة بسوهاج والذي كان مندوبا لوزارة الداخلية ، فى لجنة ١٢ رزيقات التابعة لدائرة الضبيعية : هذا الاقرار يشكو من حدوث تلاعب فى انتخابات دائرة الضبيعية لصالح سماعة أحمد عبود باشا : وبأمر الاستاذ عبد اللطيف بك محمود ، الأفوكاتو العمومى ، باجراء التحقيق ويستدعى المواطن متولى محمد شريف لسماع أقواله وتطلب منه النيابة احضار أصول الكشوف التى كانت الصحف الوفدية قد نشرتها عن انتخابات دائرة الضبيعية •

انشقاق في الحزب الوطني بسبب اشتراك رئيسه في وزارة محمد محمود باشا

وقد أحدث قبول حافظ رمضان باشا الاشتراك في وزارة محمد محمود باشا رغم التزام أعضاء الحزب الوطني بعدم الاشتراك في أية وزارة في ظل الاحتلال البريطاني ، تصدعا خطيرا • في صفوف الحزب الوطني •

وكان الحزب الوطني وقتئذ غير مستعد لقبول مثل هذا التصريح الذي حدث في الحزب ، وقد تزعم عبد الرحمن الرافعي ، ومحمد محمود جلال وفكري أباطة وعبد المقصود متولى وغيرهم من قادة الحزب الوطني وأعضاء لجنته الإدارية الحركة التي لم تعترف بإشستراك حافظ رمضان باشا في الوزارة واعتباره ، غير ممثل للحزب الوطني وإنما هو ممثل لشخصه ، لا أكثر ، ولا أقل وكان أن وجدت لجنتان إداريتان للحزب الوطني ، أحدهما تؤيد حافظ رمضان والأخرى تعارض اشتراكه في الوزارة و • و •



وقد استمعت أكثر من مرة إلى حافظ رمضان باشا - في بيته - وهو يوضح الأسباب التي دفعته إلى المشاركة في وزارة محمد محمود باشا ووزارة حسن صبري باشا فيما بعد ، وقد جادلته في وجهة نظره هذه طويلا ، ولم يستطع رحمه الله إقناعي فقد كنت من المؤيدين لوجهة النظر المضادة للقائلة بضرورة عدم اشتراك الحزب الوطني في أية وزارة إلا إذا تبنت تلك الوزارة مبادئ ، الحزب الوطني رسميا وبذلت قصارى جهدهما لتنفيذ تلك المبادئ •

وقد كنت ولا أزال من المؤمنين بأن الحزب الوطني قد خسر كثيرا كحزب ، وكشخصيات قيادية في الحزب عندما قبل مبدأ المشاركة ، في بعض الوزارات

بدليل . أن حافظ رمضان باشا لم يستمر طويلا في الحكم ، بل ولم يحقق من اشتراكه في الوزارة ، أى مكسب للحزب الوطنى ، وبدليل أن المرات التى ، قبل بينها بعض قيادات الحزب الوطنى ، كمبد الرحمن الرافعى ، وعبد العزيز الصونى وزكى على كانت قليلة ، بل ونادرة وكان أولئك ، الذين قبلوا الاشتراك في الحكم من قيادات الحزب الوطنى موضع لوم ، وتثريب من زملائهم في الهيئة الادارية للحزب ومن الكوادر الشابة ، التى لم تغفر لهم جميعا وقوعهم في هذا الخطأ التاريخى الجسيم .

•••



وقد حاول حافظ باشا أن يوضح وجهة نظره في موضوع قبوله للحكم أكثر من مرة أما في خطبه السياسية ، وكان حافظ باشا حقيقة من الخطباء ، المباشرة ، وأما في أحاديثه الى الصحافة ، وأذكر أنه أدل بحدوث الى الأستاذ كامل الشناوى ، وكان وقتئذ قطبا من أقطاب جريدة الاهرام وقد نشرت الاهرام الحديب في عددها الصادر في ٢٥ نوفمبر ١٩٤٩ وكان كامل الشناوى رحمه الله قد حاول في بداية حديثه ، إثارة حافظ رمضان وأهمية الحديث يعتبر في نظري من الأحاديث السياسية المتمعة التى تجمع بين ذكاء الصحفي وثقته في نفسه وبين عبره السياسى ، الذى يتحلى الى الصحفي ، وسعة ادراكه فقد أثرت ، أن الظل للقراء مقدمته : فكرة صائبة ، حية ، قوية ، ومضت في عقل مصطفى كامل ونبضت في قلب محمد فريد ، هكذا كان الحزب الوطنى ، « وهز حافظ رمضان رأسه علامة الموافقة وعقب قائلا : أن ما تقوله ، صحيح فالحزب الوطنى فكرة نبعت من الشعب ولذلك آمن بها واعتنقها وقلت له - قال كامل الشناوى لحافظ رمضان - اريد أن أقول أن الحزب الوطنى كان كذلك ، فيما مضى ، أما اليوم فإن أصدقاءكم - وما أكثرهم - يتساملون في حزن ومرارة : ما هو الحزب الوطنى ، انه لم يعد فكرة ولم يصبح حزبا : وقال حافظ باشا غاضبا من قال ذلك : أن الحزب الوطنى دائما فكرة وحزب معا : قلت : لانتفضب منى ، فليست اتهم ولست اتجنى ولكنى أحاول أن أكون صريحا مع رجل يرأس حزبا مبادئه صريحة ، وهدفه صريح » ، ونجحت محاولتى فقد تركنى حافظ رمضان أنكلم دون أن يقاطعنى بكلمة أو إشارة ، أو نظرة ، وقلت له : أن الحزب الوطنى لم يعد فكرة منذ أن اشترك برجاله في الحكم فقد وجدهم الناس وزراء مثل سائر ! الوزراء لا حماسة ولا تطرف من أجل الجلاء : صحيح انكم كنتم تقولون ، وانتم في الحكم : لا مفاوضة إلا بعد الجلاء ، ولكن هذا كلام فقط ، وقد سمعنا قولتكم خارج الحكم ، أكثر مما سمعنا ، داخل الحكم ، فهل قبلتم أن تكونوا وزراء لكم تقولوا ما كنتم تقولونه وانتم غير وزراء ؟ لان الوزير الذى

يتكلم ولا يعمل أولى به أن يقبض في داره ، ومن الاسف ، انكم لم تعملوا شيئا
إيجابيا باشتراككم في الحكم ، حتى اخطاؤكم لم تكن إيجابية .



والحزب الوطني لم يصبح حزبا ، لان الأحزاب نظام ، وتقاليد ليس من
بينها كما - هو حادث عند غيركم - ان يكون في الحزب الواحد عدة أحزاب
لكل منها اتجاه ينقض الاتجاهات الاخرى ، وليس من بين تقاليد الأحزاب -
كما هو حادث عندكم - الا يكون للحزب لجان تنفيذية أو فرعية ، ولا صحف ،
تنطق بلسان الحزب الوطني .

وقال حافظ رمضان : ان صدرى يتسع ، للصراحة ، ولكنه يضيق بالتجني ،
والواقع ، ان كلامك فيه جمع من الصراحة والتجني والذي يعينى الآن ، أن
اصحح معلوماتك :

لقد امتنع الحزب الوطني ، عن الاشتراك في الحكومات قبل أن يكون للبلاد
دستور وبرلمان ، وكان ذلك مفهوما لان الحكومة المصرية كانت تستمد بقاها
من رضى ، المحتلين ، أما بعد أن صار للبلاد حياة نيابية فان الحكومات أصبحت
دستورية ، وأصبح واجب الحزب الوطني ، أن يشترك في الحكم لتنفيذ خطته
السياسية ، فان جهود الشعب لا تجدى الا اذا تضافرت مع حكوماته ، وقد
كانت بعض الحكومات المصرية قبل قيام الحياة النيابية ، تساعد الحركات
الشعبية الوطنية خفية من وراء الستار ، وكنا نقدر هذه المساعدات حق قدرها ،
وما حدث في مصر حدث مثله ، في أكثر الأمم التي منيت بالاحتلال ولأضرب لك
مثلا بالبلاد الايطالية عندما احتلنها النمسا ، اشتدت مقاومة الايطاليين لاحتلهم ،
وكان كافور الوزير الايطالي ثم رئيس الوزراء في ظل الاحتلال يساعد حركة
المقاومة الوطنية من طرف خفي ، وقد أفادت هذه المساعدات بلاده في التخلص
من نير الاحتلال وكان يقول لزعماء ، الحركة الوطنية : في رابعة النهار انكم
ولا أعرفكم وفي ظلام الليل أمد يدي اليكم وأساعدكم بكل قواي ، وكمن حكومات
مصرية في عهد سيطرة الانجليز مدت يدها الى الشعب في ظلام الليل ، فالوزير
الوطني حتى في ظل الاحتلال يستطيع أن يفيد بلاده . لقد كنا وزراء في ظل
الدستور فقط وكنا وطنيين .

وتستطيع أن تقول وأنت مطمئن ، الى صحة ما تقوله ، أن الحزب الوطني
لم يرفض الاشتراك في الحكم ، ولم يقبل الاشتراك في الحكم الا وهدفه الأساسي
تحقيق مبادئه ، الوطنية والمثالية وقد حققنا بعض هذه المبادئ : حققناها بطريقة
إيجابية وليس بطريقة سلبية ، كما تزعم :



لقد رفض الحزب الوطني الاشتراك في وزارة المغفور له عدلى يكن باشا ، عام ١٩٢٦ وهى الوزارة التى جاءت وليمة الائتلاف ٠٠ رفضنا الاشتراك فيها لأننا كنا نعلم ، ان هذه الوزارة قد تألفت للتفاوض مع الانجليز قبل تحقيق شرط الجلاء ، وفى عام ١٩٢٨ دعانى المغفور له محمد محمود باشا الى الاشتراك فى وزارته ورفضت لأننى عرفت انه « سيوقف » الحياة النيابية وهو أمر يتنافى مع مبادئ ، الحزب الوطنى ، أما الوزارات التى قبلنا الاشتراك فيها فهى وزارة محمد محمود باشا فى آخر عام ١٩٣٧ وقد اشتركنا فيها لانه لم يكن من برنامجها التدخل فى مفاوضات مع بريطانيا وانما كانت مهمتها معرفة رأى الأمة عن طريق الانتخابات بعد ما وقعت فى البلاد أحداث خطيرة .

وعلى اثر ظهور الانتخابات انسحبت من الوزارة .

ووزارة المغفور له حسن صبرى باشا ، وقد تألفت فى زمن الحرب ، ولايست تأليفها ظروف عصيبة دقيقة اقتضت أن يكون فى الوزارة رجال يستطيعون أن يقفوا فى وجه أى اعتداء ، ضد السيادة المصرية ولم يحن الوقت بعد لكى أكشف الستار عن هذه الظروف ، وكل ما أستطيع أن أقوله ، اننى كنت مجتهدا فى الوزارة ، الصبرية ، لتأدية عمل وطنى خطير ، وقد أديناه ، ولو لم تشترك فى وزارة حسن صبرى باشا ، لو قمت الكارثة ، التى حلت بالبلاد ، عقب استقالة الوزارة السرية عام ١٩٤٢ ! (وزارة حسين سرى باشا) وقلت - كامل الفسناوى - : ان التاريخ الذى سردته له قيمته وله خطره ولكنى لم أثبت عملا إيجابيا محمدا ولم أثبت فيه أيضا أى كسب طارىء ، للحزب الوطنى . وكان الأستاذ حافظ وأنا أطرق أدله بهذه الكلمات يشرب كوب ماء ، فالتفت الى ، وقال : اننى لم أتم بعد سرد التاريخ ، الا تنتظرنى حتى أفرغ من كوب الماء . ان الشاعر يقول :

فى فى ماء ، وهل ينطق من فى فيه ماء ؟

وعن المستقبل يقول حافظ رمضان : ان المستقبل بيد الله سبحانه وتعالى ونحن نعد العدة ، لكى يكون لنا فى مقبل الأيام ، أغلبية برلمانية ان لم يكن فى هذا الجبل ، فى الجيل القادم : ان الحزب الوطنى لا ييأس لانه على حق والحق مهما يكن بطيئا ، فانه يصل حتما .



وإذا كان الشئ بالشئ يذكر ، كما يقولون ، فأننى لا أنسى ما كتبه إستاذنا الكبير عبد العزيز البشرى - طيب الله ثراه - عن حافظ رمضان ، ورغم القسوة التى كانت تتسم بها كتابات عبد العزيز البشرى عن حافظ رمضان ، وغير حافظ

رمضان الا انها كانت قسوة محبة الى النفس : يقول البشرى ، عن حافظ رمضان : لو أنك لم تكن رأيت محمد حافظ رمضان بك وبدا لك أن تتمثل رئيس الحزب الوطنى ، القائم على المطالبة بمصر والسودان مضافا اليهما الملحقات سواء منها ما فى يد الانجليز أو ما فى يد الطليان ، وما فى يد الأحياس ، وجلاء الجيش الانجليزى بلا قيد ، ولا شرط ، ولا مساومة بل ولا مفاوضة ولا اتفاق ، ولا ، لما استطاع ذهنك أن تتخيله الا رجلا عنيفا حاد الطبع تائر الأعصاب اذا قاو لك وبخاصة فى شأن عام ينفجر عن مثل بركان ، ولكن ما أعظم خيبة الخيال حين تقع عينك على حافظ رمضان ويضمك فى مجلسه فانه لا يروعك الا أن ترى رجلا وادعا ، هادى السعى ، بطىء الحركة الى درجة الجمود ، تكاد تقطع بأنه قد فقد كل الاتصال بين أعضائه ، وبين معارف وجهه حتى لتوشك ألا تتغير عليها شيء من مظاهر ، المواقف المختلفة ، وانه ليتحدث اليك فى القانون ويتحدث اليك فى السياسة ويتحدث اليك فى جميع الأسباب الدائرة بين الناس فيجيد الحديث ابادة ينقطع من دونها الوصف ، جزالة علم وصحة رأى ، وقناعة حجة ، وقوة بيان ، فى حلالة ونبرة وعذوبة صوت .. والواقع ان الله تعالى قد وهب ، هذا الرجل ، قصدا واعتدالا فى كل شيء فهو معتدل ، الخلق ، والتكوين ، معتدل الأخلاق ، والسجاي ، معتدل الحركة والسعى ، معتدل الحديث والرأى وهو فى الوقت نفسه ، رئيس الحزب الوطنى ، ومبلوؤه المطالبة بمصر والسودان والملحقات وجلاء الجيش الانجليزى عن جميع البلاد ، بلا مساومة ، ولا مفاوضة ولا اتفاق : الحق أنى لو كنت فى موضع حافظ رمضان بك لكانت مهمتى ، أشق مهمة رجل فى التاريخ ، غير أن حافظ بك يضطلع بها فى غير كلفة ، ولا عناء وللمعظيم «العظام» وينهى عبد العزيز البشرى حديثه عن حافظ رمضان ، قائلا : اذا كان التطرف فى الرأى السياسى ضربا من الشعر ، فما أعجب هذا الشعر وما أحوج تكافؤ النزعات السياسية اليه ، على انه اذا تجاوز حده وخرج على أفقه ، فقد أصبح له ، فى توجيه سياسة البلاد شأن آخر .

ولو كان لى - لعبد العزيز البشرى بالطبع - من شيء لدعوت « بشركة حافظ رمضان : عبد الحميد سعيد اخوان » فخيرتها بين أمرين : اما ترك «التفانى» فى الاستجابات والعروض على الله ، ولو مؤقتا فى الملحقات واما أن تتولى الوزارة ، وعندها مهلة شهرين لتجئ فيها بالنيل ، من متبعه الى مصبه والملحقات ، وملحقات الملحقات والجلاء ، الكامل بلا مساومة ، ولا تفاوض « وكم ان بلا اتفاق : على شرط أن تؤخذ عليها التعهدات بدم «حططان» الكفف على أوروبا وقت الأزمات » .

وأرجو أن يقبل منا القارئ العبد اذا كنا قد حرصنا على أن نعطي أهمية كبيرة لاشتراك حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى وزارة محمد محمود باشا « الثانية » لما لمشاركة الحزب الوطنى فى الحكم من

أهمية بالغة ، وقد أبدينا معارضتنا لاشتراك الحزب الوطنى رغم المبررات ، التى سماها حافظ باشا ، لتحرير ، اشتراكه فى الوزارة . وتقلنا صورة لحافظ رمضان باشا ، فى المرأة ، كما رآها الكاتب الساخر المعروف عبد العزيز البشرى رحمه الله ، لا لشيء الا للتدليل على ما كان يلقاه أبناء الحزب الوطنى من تهكم وسخرية لتمسكهم بمصر والسودان وزيلع وبربر ومصوع « الملحقات » ، وقد كانت مجلة روز اليوسف لا تصف حافظ رمضان باشا الا بأنه رئيس الحزب الوطنى وزعيم الأناقة والرشاقة والملحقات ، وحافظ رمضان - للعلم - هو ثالث رئيس للحزب الوطنى بعد مصطفى كامل ومحمد فريد ، وقد ظل مركز رئيس الحزب الوطنى شاغرا بعد وفاة محمد فريد فى ١٥ نوفمبر ١٩١٩ لوجود خلافات جذرية فى صفوف اللجنة الإدارية ، ولوجود كثير من قيادات الحزب الوطنى مثل على فهمى كامل بك - شقيق مصطفى كامل فى المنفى بأمر من سلطات الاحتلال البريطانى فى مصر .



وقد اجتمعت اللجنة الادارية للحزب الوطنى فى ٩ مايو ١٩٢٣ وقررت انتخاب حافظ رمضان (بك) رئيسا للحزب عملا بالمادة التاسعة من قانون الحزب الصادر فى سنة ١٩٢٢ وكان الانتخاب قد تم بموافقة كل من أحمد لطفي بك ، عبد اللطيف الصوفانى بك ، الدكتور اسماعيل صدقي بك ، اسماعيل بك لببيب ، حسن خيرى بك ، محمد بك أحمد الشريف ، محمد بك فؤاد المنشاوى الدكتور محمود ناشد بك ، عبد الرحمن الرفاعى بك ، محمود بك نصير ، محمد عبد المجيد العبد ، اسماعيل حافظ ، محمد رمضان ، سعيد بك طليعات محمد زكى على ، أحمد وجدى ، مصطفى الشوربجى ، عبد المقصود متولى ، محمد فؤاد حمدي ، أحمد وفيق ، أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى .

وقد أصدر حافظ رمضان اثر انتخابه رئيسا للحزب الوطنى بيانا تقدم فيه « بالشكر الجزيل لأعضاء الحزب الوطنى ، وللباقى المواطنين على الثقة التى مازالوا يفرقونها بها برسائلهم ، المشجعة وكنا نود أن نعبّر لهم عن عواطفنا فى ظروف أخرى حتى لا تشويها شبيهة الرغبة فى الرئاسة ، والله يعلم أننا من أهد الناس ، وأبدهم عن مظهرية الزعامة مهما كنا قريبين من روحها ونزعتها الفعالة ، ولكننا لبينا دعوة اخوان قضت ارادتهم أن يسابقوا الزمن فى جمع شمل الحزب وضم صفوفه ، وقد اتسعت دائرة العمل ، وضائق ساعاته وعلى كل نصير له ، وكل منتقم اليه وعلى كل مستصمم بمبادئه نتمتع كما نعتد على الله » .

« وأن لنا من زعيمينا السابقين القدوة الحسنى ، والمثل الأعلى وإن « من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر ، وما بدلوا تبديلا » صدق الله العظيم .

وكان الزعيم سعد زغلول يستشفى في اكس ليبان فبعث اليه حافظ رمضان ببرقية يقول فيها : انه بمناسبة حلول عيد الفطر المبارك وانتخابي رئيسا للحزب الوطني ، ابلغكم أطيب الأمانى التي أرجوها لكم ، ولكل عزيز لديكم مشفوعة بذكريات الصداقة ، القديمة التي بيننا وانى لأرجو أن أراكم قريبا بيننا على أرض مصر الخالدة التي شغفنا جميعا بحبها مع كل من قضى عليهم النفي بالبعد عنها ، وكانت برقية حافظ رمضان الى سعد زغلول دعوة مخلصه . الى ضم الصفوف وتوحيد الكلمة وقد رد سعد زغلول على حافظ رمضان ببرقية قال فيها : ان تفرافكم المنبئ ، بانتخابكم رئيسا للحزب الوطني والذي ضمنتوه أمانيتكم الطيبة بمناسبة العيد أدخل على السرور فاشكر لكم ذلك واقدم لكم تهانى الشخصية .



ورحبت الصحف المصرية وقتئذ بانتخاب حافظ رمضان لرئاسة الحزب الوطني ، ووضعت مجلة اللطائف ، المصورة صورة حافظ رمضان على غلاف عددها الصادر في ٢٨ مايو ١٩٢٣ تحت عنوان الرئيس الجديد للحزب الوطني وكان من بين ما كتبتة اللطائف عن حافظ رمضان ما يلى : اجمع أعضاء الحزب الوطني على انتخاب رئيس لهم خلفا للمرحوم محمد بك فريد فقررت لجنة الحزب الادارية ، انتخاب الوطني الصميم المعروف صاحب العزة محمد بك حافظ رمضان فهنيئ عزته ، بثقة حضرات زملائه ، به كلل الله بالنجاح مساعي العاملين لمصلحة مصر .

وقد اشتهر حافظ رمضان في تاريخ الوطنية المصرية ، اذ كان في مقدمة العاملين مع المرحوم مصطفى كامل باشا في أول نهضته قبل صدور اللواء سنة ١٩٠٠ وتكوين الحزب الوطني سنة ١٩٠٧ وظهرت وطنيته ومكانته السابقة في خطبه العديدة نخص بالذكر خطبة تأبينه للمرحوم مصطفى كامل وخطبته التي تليت في مؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠ ، وخطبته في المؤتمر الوطني المصري بمصر الجديدة سنة ١٩١٢ ، وخطبته السنوية في تأبين المرحوم مصطفى كامل ، باشا والمرحوم محمد بك فريد و ٠٠ و ٠٠ وبالرغم من أن الحزب الوطني برئاسة حافظ رمضان كان في مقدمة الداعين لاجتماع المؤتمر الوطني في ١٩ فبراير ١٩٢٦ والذي قال فيه أحمد شوقي بك :

التأمت الأحزاب بمسد تصدع	وتصافت الأقلام بمسد تلاح
سحبت على الأحقاد أذيال الهوى	ومشى على الضغن الوداد الماحي
وجرت احاديث العتاب كأنها	صمر على الأوتار والأقداح
ترمى بظرفك في المجامع لا ترى	غير التماثق واشتباك الراح

وفي هذه القصيدة قال شوقي حكيمته المأثورة :

صوت الشعوب من الزئير مجمعا فإذا تفرق كان بعض نباح

أقول رغم أن الحزب الوطنى كان له دور فى جمع الصفوف والتحام شمل الأحزاب وتآليف وزارة قومية برئاسة عدلى يكن إلا أن الحزب الوطنى ، رفض المشاركة فى تلك الوزارة وذلك لمخالفة الوضع الوزارى لمبادئه ، المعروفة مع قيام الاحتلال .

وقد عبر ، عن امتناع الحزب ، الوطنى عن المشاركة فى الحكم المؤرخ أحمد شفيق باشا فى حويلاته السياسية فقال :

« أصبح من الضرورى بعد انتصار الأحزاب السياسية فى إعادة الدستور ، أن تشكل وزارة ائتلافية من رجال هذه الأحزاب ماعدا الوطنيين الذين من مبدئهم ألا يتولوا مناصب الحكم مع وجود المحتلين فى البلاد » .



وكان حافظ رمضان قد صرح قبل استقالة وزارة زيور باشا وتكليف عدلى يكن بتشكيل الوزارة الجديدة فى ٩ ديسمبر ١٩٢٥ لجريدة الانفورماسيون بقوله : يمكننى أن أصرح لك فى غير مواربة أن الحزب الوطنى الذى أشرف برئاسته ليس له مطعم وزارى فى الحالة الحاضرة ، أن برنامجنا واضح جدا ، وهو يفرض علينا خطة صريحة جلية ولكن فى انتظار حوادث جديدة قد رأينا ألا نضع أية عقبة فى سبيل وزارة تعمل على إعادة الحياة البرلمانية وببذل الجهد فى إدارة أعمال البلاد فى طريق الرقى ، فالحزب الوطنى هو وطنى قبل أن يكون حزبا » .

وقد كتبت صحيفة اللواء المصرى - لسان حال الحزب الوطنى - فى عدد ١٥ مارس ١٩٢٦ تقول : أن الحزب الوطنى لم يكن فى أى وقت من الأوقات سواء قبل الحرب أو بعد الحرب يرمى الى تملك ناصية الحكم ، وهو زاهد فى هذا الأمر زهدا تاما ما دام الاحتلال قائما فى البلاد ، لانه على يقين بأن حكومة ما لا تستطيع أن تخضع الأمة خدمة صادقة نافعة فى حرية واختيار والا اصطدمت به صدمة تكشف عن ضعف غالبية البلاد ، وهنا تكون الطامة الكبرى سواء كان الموقف شريفا بترك الحكم ، أو ذليلا بالرضوخ والعلول عن خدمة البلاد الا وفقى مرامى القاصب .



وللعلم - أيضا - كان الحزب الوطنى برئاسة حافظ رمضان فى مقدمة الداعين الى وحدة الصفوف وائتلاف الأحزاب وتشكيل الجبهة الوطنية فى ديسمبر

١٩٣٥ غير أن الحزب الوطني عندما وجد أن الأحزاب المصرية متجهة الى الدخول في مفاوضات مع بريطانيا تستهدف عقد معاهدة بين مصر وبريطانيا انفصل الحزب الوطني ، عن الجبهة ولم يقبل المشاركة في وفد المفاوضات الذي تائف برئاسة مصطفى النحاس وعضوية محمد محمود ، اسماعيل صدقي ، عبد الفتاح يحيى ، واصف بطرس غالى ، د . أحمد ماهر ، على الشمسى ، عثمان محرم ، حلمى عيسى ، مكرم عبيد ، حافظ عفيفى ، محمود فهمى النقراشى ، وأحمد حمدى سيف النصر ، وكانت وجهة نظر الحزب الوطني في عدم المشاركة في المفاوضات - كما عبر عنها الأستاذ عبد الرحمن الرافعى - تتلخص فيما يلى : ان سياسة الحزب الوطني في عدم المفاوضات قبل الجلاء منسجمة تماما مع مبادئه لانه وهو حزب الجلاء مادام متمسكا بالجلاء ولا يقبل ما دونه لا يرضى الدخول في مفاوضات بين مصر ، وبريطانيا والاحتلال قائم لان جوهر القضية بينهما هو في الاحتلال والجلاء فاما جلاء ، واما احتلال ، والجلاء هو الدواء الوحيد للاحتلال كما قال المرحوم محمد بك فريد والاصل أن الاستقلال حق طبيعى ثابت لا يقبل المناقشة فلا يصح أن يجعل هذا الحق موضع شك أو مساومة والمفاوضة والاحتلال قائم وسيلة قصد بها تشكيك الأمة المصرية في حقها في الجلاء ، وإيائها به والوسيلة الطبيعية للجهاد هي المطالبة بالقرونة بالمقاومة أما المفاوضات فهي من الناحية البريطانية وسيلة لكسب الوقت وصرف الأمة عن التمسك بالجلاء ومن الناحية المصرية وسيلة للتراخي في المقاومة وقبول الأمر الواقع تحت اوضاع مختلفة ١٩ وقد سبق ، لمصطفى كامل أن قال : نحن مسلميون والانجليز هم السالبيون ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مفتصبو هذا الحق فلا سبيل الى الاتفاق بيننا وبينهم الا باعترائهم بحقنا وردة الينا ٩ .



هذا الى أن المفاوضات والاحتلال قائم فيها معنى الاكراه الأدبى والمعنوى المائل في الاحتلال ذاته والاكراه يفسد معنى المفاوضات ونتيجتها ويحمل المفاوضات المصرى تحت تأثير هذا الاكراه على المساومة في الجلاء والتساهل في وجود الاحتلال تحت أى اسم كان وهذا ما يتعارض قطعاً مع مبدأ الحزب الوطني الاساسى ، وهو الجلاء ، على أن المفاوضات قبل الجلاء تشبه من بعض الوجوه ، استفتاء الشعوب في تقرير مصيرها مع قيام الاحتلال الأجنبى الذى تستفتى في شأنه وقد اتفقت الآراء على أن مثل هذا الاستفتاء غير صحيح ولا سائغ لما يلامسه من الاكراه السافر أو القنم وإن الاستفتاء الصحيح يجب أن يسبقه الجلاء والمفاوضة الصحيحة يجب ، أن يسبقها الجلاء .

وقد كان محمد فريد يطلب من المؤتمرات الدولية الاعتراف للأمة المصرية بحقها في تقرير مصيرها بطريق الاستفتاء على أن يسبق الاستفتاء جلاء الجيش الانجليزى عن البلاد وكذلك جلاء الموظفين المدنيين البريطانيين لضمان صحة

الاستفتاء ! وكان حافظ رمضان باشا وزملائه من أعضاء الحزب الوطنى الأعضاء فى مجلس النواب ومجلس الشيوخ قد عارضوا معاهدة ١٦٣٦ وكان مجمل الأسباب التى دعت حافظ باشا الى معارضة تلك المعاهدة - التى وردت بالتفصيل فى خطابه بمجلس الشيوخ فى ١٦ نوفمبر ١٩٣٦ - ان معاهدة سنة ١٩٣٦ كرسست الوجود العسكرى البريطانى فى مصر ، الى جانب ان هذه المعاهدة قد أقرت التحالف المصرى ، البريطانى هذا الى جانب ان وجود الاحتلال كما قال حافظ رمضان بالحرف الواحد ، يتعارض مع استقلال البلاد مهما كانت صفته ويتنقص من سيادتها .

وبعد الحديث عن الحزب الوطنى وحافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى ، وقصة الخلاف بين أعضاء الحزب الوطنى ، حول دخول حافظ رمضان باشا وزارة محمد محمود باشا فننتقل الى قصة الصراع بين محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء وبين على ماهر باشا ، رئيس الديوان الملكى .

رئيس الديوان ضد رئيس الوزراء

سبق أن أشرنا الى تدخل على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي في شئون الحكم ، بصورة سافرة ، بل بصورة منفرة يابها أي وزير يحرص على الكرامة ، الشخصية ، والكرامة الوطنية معا ، وقد أشرت الى صورة من صور هذا التدخل ، المقيت ، فيعد أن أجرت وزارة محمد محمود باشا الانتخابات البرلمانية ، وحصل حزب الحكومة - حزب الأحرار الدستوريين - على الأغلبية ، بادر محمد محمود باشا - كما تقضي بذلك الأصول الدستورية - الى رفع استقالته ، الى الملك وكان مفروضا على الملك - اذا أراد حقا احترام الدستور - أن يقبل تلك الاستقالة وأن يكلف محمد محمود باشا بتشكيل الوزارة الجديدة ، ولكن الملك بناء على نصيحة رئيس ديوانه ، لم يقبل استقالة محمد محمود ، ولم يكلفه بتأليف الوزارة وبعد فترة غير قصيرة ، عهد الملك الى محمد محمود باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة ، وقدم محمد محمود باشا كشفا بأسماء الوزراء ، الذين سوف يتعاونون معه فاستبقى الملك الكشف معه ، وطلب من محمد محمود باشا كشفا ثانيا تلاء طلب كشف ثالث ، ورابع وخامس و... فلما قيل لمحمد محمود باشا من بعض رجاله ان الكشف ترفض على ما يبدو لخلوها من اسم « كامل البنداري باشا » أحد وزراء حكومته .. قام محمد محمود باشا بتقديم كشف جديد به اسم كامل البنداري .

وبمجرد تقديم هذا الكشف الذي يضم اسم البنداري صدرت مراسيم تشكيل الوزارة الجديدة ولكن ليس بها اسم كامل البنداري كوزير ، وكان من أولى اللطامات التي وجهت للوزارة الجديدة ، ومن أقواها ، أنه في اليوم التالي لاداء الوزارة اليمين الدستورية ، أمام الملك ، فوجئ رئيس الوزراء والوزراء بالصحف تنشر امرا ملكيا بتعيين كامل البنداري باشا وكيلا للديوان الملكي وكان من أوجب الواجبات على القصر اذا أراد احترام الدستور أن يأخذ رأى

الوزارة الجديدة في هذا التعيين باعتبار أن وكيل الديوان الملكي موظف حكومي . ولكن القصر لم يفعل ذلك ، فدلل - ولو أن الامر لم يكن أبدا بحاجة الى تدليل - على مفاجأة القصر للمستور نصا وروحا منذ اليوم الأول لتأليف الوزارة محمد محمود باشا ، الجديدة - الوزارة الثالثة - بدأ الصراع قويا ، وعنيفا بين محمد محمود رئيس الوزارة ، وعلى ماهر رئيس الديوان .

محمد محمود ، يرى أنه رئيس الوزارة المسئول أمام البرلمان بمجلسيه ، وعلى ماهر يرى أنه صانع هذا البرلمان والبرلمان يجب أن يكون مسئولا أمامه !!

محمد محمود يريد أن يحكم علنا . وعلى رؤوس الأشهاد متحملا مسئولية الحكم بشكل كامل غير منقوص ، وعلى ماهر يريد أن يحكم من وراء ستار بحيث لا يكون رئيس الوزراء ، والوزراء ، الا منفذين لسياسته ملين لأوامره .

وليت على ماهر اكتفى بأن يكون هو وحده الحاكم من وراء جدران القصر الملكي ولكن مطامعه كانت تتضاعف باستمرار فبعد أن استمر التدخل في شئون الحكم ، وبعد أن وجد الوزارة القائمة لاتعارض هذا التدخل ، راح - في البداية - يضع العصي في الدواليب - كما يقولون - أمام وزارة محمد محمود كما راح يسهم الآبار في طريقها .



وكان هدف على ماهر باشا ، من ذلك كله أن يثبت للرأي العام المصري عجز الوزارة القائمة عن تحمل مسئولياتها ، حتى يتطلع الرأي العام ، الى وزارة قوية يرأسها رجل قوى مثل على ماهر !!

كان هدف على ماهر بعد اضعاف الوزارة القائمة ، وشل حركتها ، أن يلفظ هو الى الحكم كمنقذ للأمة ، وللسرائر ، وللمعارضة من حكومة محمد محمود باشا .

وكانت وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة قد شكلت في ٢٧ ابريل ١٩٣٨ ، على النحو التالي :

محمد محمود للرئاسة والداخلية ، اسماعيل صدقي للمالية ، عبد الفتاح يحيى للخارجية ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، محمد حلمي عيسى للمواصلات أحمد لطفي السيد ، وزير دولة ، حسن صبرى للحرية والبحرية ، حسين سرى للأشغال ، مراد وهبة للتجارة والصناعة ، أحمد كامل ، للصحة ، محمد حسين هيكل للمعارف ، رشوان محفوظ للزراعة ، الشيخ مصطفى عبد الرازق للاوقاف .

ولم يدخل الوزارة الجديدة كل من : عبد العزيز فهمي ، بهي الدين بركات ، حسين رقبى ، محمد حافظ رمضان ، ومحمد كامل البنداري .

وكان عبد العزيز فهمي قد أصيب « بالقرف » - وعذرا لاستخدام هذا التعبير - من العمل الوزاري وكان بهي الدين بركات قد منى بهزيمة في انتخابات رئاسة مجلس النواب ، وكان حافظ رمضان قد استجاب لضغط اللجنة الإدارية للحزب الوطني فلم يشترك في وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة ، بعد أن رأى أن اشتراكه في وزارة محمد محمود باشا ، الثانية أحدث تصدعا في صفوف الحزب الوطني .

وكانت بداية وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة بداية ضعيفة للغاية رغم اشتراك عدد من الشخصيات القوية فيها أمثال اسماعيل صدقي ، و أحمد لطفي السيد ، وهيكيل ، والشيخ مصطفى عبد الرازق الذي كان اشتراكه لأول مرة في الوزارة حدثا سياسيا بارزا بعد أن رفع القصر عنه « الفيتو » الذي كان قد وضعه على اشتراكه في الوزارة من قبل بعد أن أصدر شقيقه الامتداد علي عبد الرازق كتابه « الاسلام وأصول الحكم » الذي رأى فيه الملك فؤاد ، محاربة لمطامعه السياسية التوسعية !!



وسر هذه البداية الضعيفة لا يعود ، لوجود على ماهر في السراي ، ومعارضته لكل ما تقوم به الوزارة وحسب ، وإنما لأن حزب الأحرار الدستوريين الذي كان ينتسب إليه ، رئيس الوزارة لم يكن قد أحرز الأغلبية البرلمانية ، صحيح أنه أحرز عددا من الكراسي يفوق ، ما أحرزه الوفد ، والسعديون ، ولكنه - أي حزب الأحرار - لم يكن يستطيع أن يحكم بدون المستقلين ، كما أن وجود السعديين ولهم عدد وفير من كراسي مجلس النواب خارج الحكم كان يضعف الوزارة فإذا أضفنا إلى ذلك كله ، أن المعارضة الوفدية ، بقيادة الاستاذ عبد الحميد عبد الحق رغم أنها لم تكن تزيد على اثني عشر نائبا ، كانت قادرة على أن تضاعف من أزمات الوزارة الجديدة ، كما أن الانسجام الوزاري لم يكن موجودا في الواقع ، بسبب تطلعات بعض « الوزراء » وبسبب عدم التزامهم بالسياسة ، التي تضمنها الوزارة وإبرز نموذج ، لهذا « الانسجام » ، هو حسن صبرى باشا ، الذي كان يطلق عليه ، البعض خيمرة المكنة للوزارة ، والذي كان يعتمد ، على صلاته بالمستوليين البريطانيين والذي كان يجاهر بأنه موضع ثقة القصر أكثر من غيره ، كما أنه كان يرى ، أنه كان أكثر الوزراء كفاءة ومقدرة و ... و ...

وكان حسن صبرى وزيرا ، للمواصلات في الوزارة الثانية ، لمحمد محمود باشا أما في الوزارة الثالثة ، فقد كان وزيرا للحربية ، والبحرية ولم يكن ، لوزارة الحربية والبحرية ، أهمية تذكر في الوزارات السابقة ، غير أن نشاط حسن صبرى باشا - « وطموحاته » ، وحركاته « وتحركاته » جعلت لوزارة

الحربية والبحرية ، أهمية ، جديدة وقد لعب على ماهر باشا ، على التناقض القائم ، بين الاحرار الدستوريين ، ولكن نتائج هذا اللص ، لم تحقق الكثير مما كان يريده على ماهر ، خاصة ، وان شقيقه أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية كان يعرف جيدا مطامع شقيقه على ماهر ، وكان لا يقره باستمرار على سياسته الميكافيلية كما أن العلاقات ، التي كانت تربط بين محمد محمود رئيس حزب الاحرار الدستوريين وأحمد ماهر ، رئيس حزب الهيئة السعدية ، كانت علاقات ، قوية قائمة على الاحترام المتبادل ولذلك وقفت مناورات على ماهر ومؤامراته على الوزارة ، وعلى محمد محمود عند حد لم تتجاوزوه ، ولم يكن لها اثر كبير في تغيير الوزارة وان كان لها اثر كبير في اعاقه مسيرتها .

وعندما أحس على ماهر باشا وهو الرجل الذكي أن مناوراته ، لم تحقق بسرعة ما كان يريده ، يادر - كما تقول : مراسلات سير مايلز لاميسون الى لورد هاليفاكس وزير الخارجية - في ٨ مايو ١٩٣٨ ، الى تقديم ، استقالته من منصبه كرئيس للديوان الملكي مدعيا أنه بعد النجاح في تجاوز الأزمة الوزارية ، وبعد ان استقرت الامور ، فقد انتهت المهمة ، التي أنيطت به ، ويظهر لي ان نجم أحمد حسنين باشا في داخل القصر ، كان قد بدأ يصعد ويزاحم على ماهر ، شخصيا فائر أن يلجأ الى هذه المسرحية الجديدة التي واجهت الوزارة الجديدة ، التي لم يكن قد مضى بعد على تشكيلها أكثر من أحد عشر يوما ، وأقول مسرحية لان أحد لا في داخل القصر ، أو في خارجه كان يعتقد أن على ماهر باشا جاد في الاستقالة من رئاسة الديوان .



وكان على ماهر باشا ، قد ذكر في خطاب استقالته الذي رفعه الى الملك ، أن سبب الاستقالة يعود الى ظروف خاصة ، وقد أشارت صحيفة « المقطم » الى أن الناس قد فوجئوا ، بهذه الاستقالة وما كاد يذاع النبا حتى تعددت الشائعات في الباعث على هذه المفاجأة ، التي ما كان أحد يتوقعها ولا سيما أن رفعة ماهر باشا ظل الى ما بعد الظهري ديوانه يباشر عمله ، ويستقبل زائريه .

وقالت جريدة « البلاغ » أن النبا وقع عند الناس موقع الدهشة وجعلوا يتساءلون ، لماذا هذه الاستقالة ، في هذا الوقت وليس في الجو ، ما يحمل عليها ، وذهب المتسائلون ، مذاهب في تفسيرها فبعضهم عزاها الى أسباب سياسية والبعض الآخر عزاها الى ظروف شخصية وقالت البلاغ :

ان ماهر باشا عندما يقول ان الاستقالة لظروف خاصة فهو صادق في قوله هذا فهو لا يقول شيئا ، ليخفي شيئا آخر بل يقول الحقيقة كاملة واذن ليس لاستقالته صلة بتمديد الوزارة ، ولا بأية مسألة أخرى من المسائل العمومية .



أما جريدة المصرى - الوفدية فقد أكلت ان الاستقالة سوف يعقبها حدوث مفاجآت فى هذه الأيام ، القليلة . وتقول جريدة الوفد المصرى - لسان حال الوفد المصرى : مهما يكن سبب الاستقالة المباشر ومهما تكن العوامل السطحية التى انتهت بأن يقرر على ماهر باشا رفع استقالته من رئاسة الديوان فان هذا السبب ، وتلك العوامل لا تخرج عن أن تكون أمورا ثانوية ومظاهر غير جوهرية . ولكن الجوهر ، فى الموضوع كله ، أن هذا الانقلاب الذى كان على ماهر باشا ، أحد أبطاله ، ومدبريه قد انهار ركنه ولن تلبث باقى أركانه أن تنقض على رموس مدبريه اذ لم يعد مفر ، من أن تتجه السياسة العليا ، فى الاتجاه الصحيح الذى يقوم على أساس من رضى هذا الشعب .

ويؤكد مراسل جريدة التيمس البريطانية فى القاهرة أن أسباب الاستقالة غير معروفة بالضبط ، ويؤكد مكاتب جريدة المانفستسر جارديان فى القاهرة أيضا ، ان هناك أسبابا شخصية دعت على ماهر ، الى تقديم استقالته ، بينما يقول مكاتب الدبلى ميل - فى القاهرة أن الاستقالة أحدثت دويا عظيما فى الأوساط السياسية ويقول مراسل الدبلى تلجراف فى القاهرة : علمت من مصدر وثيق أن سبب الاستقالة يرجع الى خلاف فى الراى حول موظف كبير ، فقد قدم مجلس الوزراء مرسوما بتعيين هذا الموظف الى الملك فاروق لتوقيعه ولكن جلالتة يرى أن لديه ما يدعو الى الشكوى منه . أما جريدة الأهرام فقد قالت : ان هذه الاستقالة لا تمت الى الشئون العامة بسبب ، وانما هى لظروف خاصة وليس لنا - هكذا قالت الأهرام - أن نعرض لتلك الظروف الخاصة ما دام صاحب الجلالة قد أحيط علما بها ، ولم ير جلالتة فيها ما يدعو رئيس الوزارة الى الاستقالة من المنصب الذى قلده اياه .



وتقول الأهرام أيضا : أن صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء - محمد محمود باشا - قد اتصل تليفونيا من مرسى مطروح بيمض الجهات مستفسرا عن انباء الاستقالة وبواعثها ولم تقل الأهرام أن رئيس مجلس الوزراء اتصل برئيس الديوان الذى ظل معتكفا طول اليوم - ١٩٣٨/٥/٩ - فى فندق مينا هاوس ولم يقابل الا بعض كبار رجال القصر ، وفى مقدمتهم أصحاب السعادة مراد محسن باشا ، وكامل البندارى بك ، وأحمد حسنين باشا . وقالت الأهرام : أن سعادة الدكتور أحمد ماهر شقيقه - وصاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك - خاله - قد زاره فى مينا هاوس كما زاره فى أوائل الليل عبد الوهاب طلعت باشا الذى حمل الى رفعتة الأمر الملكى التالى وللورخ فى ٩ مايو ١٩٣٨ أى فى اليوم التالى لتقديم الاستقالة

عزيزى على ماهر باشا اطلعنا على خطابكم المرفوع الينا فى ٨ مايو الحاضر باستقالتكم من رئاسة ديواننا لظروف خاصة ، حملت بكم الى ذلك وأنا مع

تقديرنا لهذه الظروف الخاصة يسرنا وأنتم دائما مثل أعلى ، في الاخلاص ،
والوفاء ، لوطنكم ومليككم أن تستمروا في رئاسة ديواننا بما عرفناه عنكم من
صدق العزيمة ، وكمال الاقتدار فتضيفوا يتفانيكم في أداء الواجب صفحة رفيعة
التقدير الى تاريخ جهودكم المحمودة ، الاثر في خدمة وطننا وبيتنا الملكي ،
مما يحفظ لكم على الدوام اجمل الشكر وأبلغ التقدير من لدنا ، وأصدرنا أمرا
هذا الى مقامكم الرفيع بذلك .

« فاروق »

صدر بسراى عابدين في ٩ ربيع أول ١٣٥٧ ، ٩ مايو سنة ١٩٣٨ .
وكان رئيس مجلس الوزراء قد سافر الى مرسى مطروح على متن طائرة
خاصة من طائرات شركة مصر للطيران التي أقيمت الطائرة الخاصة تحت تصرفه
هناك في مرسى مطروح وكان رئيس مجلس الوزراء قد رأى أن يذهب الى مرسى
مطروح لمرضى فرق الجيش المصرى المسلحة هناك ، وبعد أن فتش ثكناتهم
عاد الى جناحه الخاص بالفندق ، الذى ينزل به ، ثم اتصل بصاحب الدولة
عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية ، ليبلغه أنه قد يصجل بعودته الى القاهرة
بسبب استقالة رئيس الديوان الملكى ، غير أنه بعد أن عرف أن المسألة قد
انتهت ببقاء رئيس الديوان فى وظيفته ، أثار أن يبقى ثمانى وأربعين ساعة
استكمالاً لأسباب الراحة ، وعاد محمد محمود باشا فعلاً فى صباح يوم ١١ مايو
١٩٣٨ من مرسى مطروح الى القاهرة ، ولكن فى طائرة حربية خاصة من طائرات
سلاح الطيران المصرى ..

وما دعنا قد اشرنا الى سلاح الطيران المصرى فقد وجب علينا أن نشير الى
انه بينما كان الشاب عبد المنعم سرى من طلبة الكلية الحربية الملكية يتدرب
كمادته فى الساعة العاشرة من صباح يوم ٩ مايو ١٩٣٨ على الطيران الحربى
فى مطار الماطة وبعد أن حلق وحده فى جو المطار وتجاوزة قليلا نحو الغرب
راح يقوم بإحدى حركات التدريب الجوى بأن ينقلب بطائرته ظهرا لبطن ثم
يعيد لها مسيرتها الأولى فى شبه دورة أفلت زمام الطائرة من يده أثناء انقلابها
فلم يتمكن من اعادتها الى وضعها الأول وهوت مقلوبة به على غير مدى ثم مالبت
أن سقطت طائرته فتخطت وأصيب عبد المنعم سرى بجراح خطيرة أفقدته
الوعي ، والنطق ..

وكانت وزارة الحربية قد رأت فى الأشهر الأخيرة أن تلحق بعض طلبة
السنة النهائية فى الكلية الحربية بسلاح الطيران الحربى المصرى ، حيث
يتعلمون فنون الطيران ، ويتدربون على قيادة الطائرات توطئة ، لتعيينهم بعد
تخرجهم فى سلاح الجو المصرى فكان عبد المنعم سرى أول شهداء تلك الدفعة ،
ولست اعرف ترتيبه بين شهداء سلاح الطيران المصرى ولان مؤامرات على ماهر

باشا ، ضد محمد محمود باشا ، ووزارته ، لم تتوقف بمرور الأيام ولان محمد محمود باشا كان عنيدا ، الى درجة خطيرة ، لا يقبل أبدا أن ينهزم في معركة قرر الاستمرار في خوضها .

★ ★ ★

ولان ما يربط محمد محمود باشا ، بأحمد ماهر باشا كان قويا ومتينا ، رأى محمد محمود بشاقب نظره ، وكان حقيقة من ذوى العقول الناضجة ، التى قد تختلف معها ، ولكنك لا يمكن أبدا الا أن تنحني احتراما لها ، رأى محمد محمود ، انه للقضاء على مؤامرات على ماهر ، لابد من تقوية وزارته ، وتقوية وزارته لا يمكن أن يتم الا بتأليف وزارة جديدة من حزبي الأحرار الدستوريين، والسعديين صاحبى الأغلبية فى مجلس النواب ، وأدع الأستاذ الدكتور يونان لببب رزق ليشرح الفكرة الجديدة ، التى هبطت على محمد محمود باشا ، والتى وصفتها الوثائق الانجليزية بالذكاء ونعنى بها تأليف وزارة دستورية ، سعدة . يقول د . يونان : رأى محمد محمود باشا أن تأليف وزارة من الحزبين صاحبى الأغلبية (١٧٠ نائبا) مما يكفل للوزارة الجديدة أغلبية قوية حتى اذا لم يؤيدها أحد من المستقلين ، ومن ناحية أخرى فقد رأى رئيس الوزراء ، انه بهذا الاجراء سوف يتمكن من الحد من دسائس القصر ودسائس على ماهر ، وقد ذكر محمد محمود فى لقاء له مع السفير البريطانى فى ١٥ يونيو ١٩٣٨ ، أن هذه الوسيلة خير من الرد على كل عمل من القصر بمثله وما يترتب على ذلك من اشتداد النزاع بين الطرفين من ناحية أخرى بعد أن أخفقت محاولات الزعامة الوفدية فى إلغاء الانتخابات التى جرت بتهمة التزوير فقد أخذت فى السعى الى الايقاع بين الحزبين صاحبى الأغلبية فى البرلمان .

وسعى لتفويت الفرصة على الوفد جاءت فكرة تأليف الوزارة الجديدة ، وهى الفكرة التى عبرت عنها « البلاغ » وقتذاك بقولها : ان الهدف من تأليف الوزارة الجديدة القضاء على أمل النحاسيين فى إثارة خلافات ، ومنازعات بين الحزبين الكبيرين اللذين يستند اليهما بناء العهد الحاضر تقضى عليهما وعلى عهديهما .

ومن البديهي أيضا - هكذا تقول البلاغ فى ١٩٣٨/٦/٢٣ : أن استقرار العهد الحاضر معناه القضاء الاخير على النحاسيين من ناحية تالية فان زعماء السعديين ، لما كانوا من أقطاب الوفد فانهم قد شاركوا فى العمل الوزارى وكانت لهم سمعتهم العريضة التى اكتسبوها من ممارسة هذا العمل ، وكان معنى ضم هؤلاء الى الوزارة بما اتصفوا به - كما يقول المقلم - من الذكاء والحكمة والخبرة والادارة وصلح الوطنية ما يميز الوزارة ويقويها .

وبالوعي بكل هذه الاعتبارات بدأ محمد محمود اتصالاته بالسعديين ،
يعرض عليهم اشراكهم في وزارته وتحتج في الحصول على موافقتهم بالرغم مما
كان يمكن أن تمنيه هذه الموافقة من دخول أحمد ماهر ، زعيم الهيئة السعدية
في صراع مع أخيه على ماهر ، رئيس الديوان الملكي ، وبينما يسعى محمد
محمود الى تدعيم وزارته من خلال الاتصالات كان يجريها مع السعديين كان
على ماهر ، يسنور لافساد هذا السعي ففي ١٧ يونيو وبعد يومين فقط من
معرفة نية رئيس الوزراء لتعديل وزارته في هذا اليوم يلتقي على ماهر ،
بالنحاس باشا على كورنيش الاسكندرية ثم يزوره في داره بالرميل ، ويظل
هذا اللقاء ، وتظل تلك الزيارة موضع تكهنات كثيرة حتى تكشف لنا الوثائق
البريطانية عما دار فيها وكيف أنهما كانا جزءا من مناورة كبيرة ضد خطة محمد
محمود لتأليف الوزارة الجديدة فقد أبلغ على ماهر النحاس في هذين
اللقاءين أن الوزارة الحاضرة ليست محل الرضا ولا مفر ، من سقوطها عاجلا
أو آجلا وسأل النحاس عما يرتضيه لكي ينسى الماضي ، فأجاب بأن كل ما يطلبه هو
تعيين وزارة محايدة تكون مهمتها إجراء انتخابات عادلة ، وتكليف الحزب
الفائز بالأغلبية بتأليف الوزارة الجديدة ، ثم جرى بعد ذلك ، كما جاءني رسائل
لاميسون الى هاليفاكس في كتاب « تاريخ الوزارات المصرية » تأليف د. يونان
لبيب رزق ، اشراف حسن يوسف ، حديث عن يتم ترشيحه لتأليف الوزارة
المحايدة ، ولم يكن على ماهر ، رئيس الديوان بالطبع .



ويقول الأستاذ محمد التابسي ، في كتابه « من أسرار السياسة والسياسة »
عن لقاء على ماهر ، بمصطفى النحاس على الكورنيش ٠٠ ان على ماهر ، بحث الى
مصطفى النحاس رئيس الوفد يطلب منه أن يقابله سرا على الكورنيش في مكان ما
برمل الاسكندرية ، وفي ظلام الليل أما لماذا طلب أن تكون المقابلة على الكورنيش
لا في دار أحدهما فإن السبب بسيط . خاف رفعة على ماهر باشا ، أن يراه
أحد وهو يدخل دار مصطفى النحاس أو أن أحدا يرى النحاس ، وهو يدخل
داره وبسوف يكون من الصعب تفسير أو تبرير هذه الزيارة ، أما اذا رأهما
أحد معا وهما يتحدثان على الكورنيش فإن من السهل أن يقال ساعتئذ ، ان
المقابلة تمت بطريق الصدفة ، النحاس باشا يحب المني ، على قدميه ، وكذلك
رفعة رئيس الديوان فأية غراية في أن يلتقي الاثنان مصادفة على الكورنيش
بينما كل منهما ينتزه سائرا على قدميه .

وكان غرض على ماهر ، من هذه المقابلة هو التفاهم مع زعيم الوفديين ،
والتفاهم على اسقاط وزارة محمد محمود خصم الوفد المنيد .



وهكذا - يقول الأستاذ التابعى - ولا يمضى على وزارة محمد محمود ستة أشهر - الوزارة الثانية بالطبع ، وبداية الثالثة - بدأ السيد على ماهر يعمل على إسقاط الوزارة التى كان قد جاء بها وداسى بها على الأغلبية البرلمانية وعلى جسد الدستور ٠٠ لماذا ؟ لكى يتولى هو رئاسة الوزارة : نفس العقبات ، ونفس العراقيل التى كانت توضع فى طريق مصطفى النحاس وضعت فى طريق محمد محمود ، ونفس الشائعات التى كان يذيعها ويروجها أعوان ، على ماهر فى عهد وزارة مصطفى النحاس عادت وبعثت من جديد ٠٠٠

وقد كان لقاء الكورنيش من الأحداث السياسية الهامة ، التى شغلت الأذهان فترة طويلة وتسببت فى كشف أوراق على ماهر الذى كان يصر - باستمرار - على أن لقاء مصطفى النحاس ، كان مصادفة .

ولكن محمد محمود لم ينس لمل ماهر لقاء الكورنيش هذا الذى استهدف التضحية به وبوزارته كما أن مصطفى النحاس لم ينس بدوره لمل ماهر ، هذا اللقاء ، بعد أن اكتشف أنه لم يكن الا مجرد « لمبة » أراد أن يلعبها على ماهر فى الوقت الضائع !!

وكان محمد محمود صريحا فى معالجة الموقف ، رغم أن أعصابه كانت قد تعبت للغاية لقد خير القصر بين وزارة يؤلفها على ماهر ، ولا تتمتع بتأييد الأحرار الدستوريين ، والسعديين ، وبين وزارة يؤلفها محمد محمود من الحزبين الكبيرين .

وللحقيقة وللتاريخ نقول أن أحمد ماهر قد وقف بحق موقفا أخلاقيا رائعا ، فلم يقبل التخلي أبدا عن صديقه محمد محمود رغم التأكيدات التى تلقاها بأن رئاسة الوزارة سوف تكون من نصيبه اذا ما فُض تحالفه مع محمد محمود .



● فوجيء الدكتور محمد حسين هيكل بدعوة من محمد محمود باشا ، رئيس الوزراء لتناول الغداء فى نادى اليخت الملكى ، ليتعارف الوزراء القدامى بالوزراء الجدد ، قبل أن يتوجهوا بعد الظهر لأداء اليمين الدستورية أمام الملك. ورغم أنه كان وزيرا ، ووزيرا مرموقا فى وزارة محمد محمود باشا الا انه كان يجهل الاتصالات التى أجراها رئيس الوزراء ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الذى ينتمى اليه د. هيكل ، بل الذى يعتبر د. هيكل أحد أقطابه لاشراك الهيئة السعدية فى الوزارة وقد تساءل د. هيكل : لم يحدث هذا التعديل الوزارى وأى داع دعا اليه ؟ ويوجب د. محمد حسين هيكل على هذا التساؤل بقوله : لم أعرف من ذلك شيئا على مبيب التحسديد أو القطع ، الى ساعة وصلىتنى الدعوة لتناول طعام الغداء ، صحيح ان شائعات بهذا التعديل كانت

تتردد ، ولكننى لم أكن أصدقها ، فقد كنت أؤثر دائما أن يضطلع بالحكم حزب واحد ، فإذا انضم اليه بعض المستقلين كان قبولهم الاشتراك معه بمثابة قبول منهم لسياسته وخطته ، أما أن يشترك حزبان أو أكثر فى وزارة فلم يكن يروقنى إلا إذا اقتضته ضرورة وطنية استدعت تأليف وزارة قومية . ولم أكن أشعر يومئذ بقيام هذه الضرورة ، وبخاصة بعد أن انتهت الانتخابات وفاز الأحرار الدستوريون فيها بالأغلبية النسبية لجميع الهيئات التى يتكون منها مجلس النواب .



وقد ذكرت فى هذه المناسبة ما حدث فى إنجلترا عام ١٩٣٤ حين فاز حزب العمال بالأغلبية النسبية ، وحين كان نوابه يؤلفون الأغلبية المطلقة مع نواب حزب الأحرار فأيد الأحرار ، العمال الذين تولوا وحدهم الحكم ، وألف مستر رامزى ماكنوالد حكومة العمال الأولى ، صحيح أن وزارة العمال تلك لم تستطع أن تعمر طويلا واضطرت إلى إجراء انتخابات بعد عامين من تأليفها فاز فيها المحافظون بأغلبية ساحقة وقضى على حزب الأحرار قضاء يكاد يكون مبرما، لكن هذا الإجراء فى تأليف الوزارة من حزب واحد ، كان الإجراء الدستورى السليم وكنت لذلك أؤيده ، وأؤيد أن يكون مثله فى مصر ، لكننى فوجئت بالتعديل الذى حدث وأدى إلى إشراك السعديين فى الحكم فلم يكن لى بد من قبول الأمر الواقع ، وبخاصة لأن رئيس الوزارة كان رئيس حزبى ولاننى بقيت فى التعديل وزيرا للمعارف وكنت معتقدا اننى أستطيع أن أقوم فيها بأصلاح يتحقق به للتربية والتعليم خير وفير .

على أن ذلك لم يمنعنى بعد قليل من أن أسأل محمد باشا عن السبب فى هذا التعديل وفى إسناد وزارة المالية إلى الدكتور أحمد ماهر ، وإسناد وزارة الداخلية إلى النقراشى باشا وهاتان الوزارتان هما أكبر الوزارات وأشدّها اتصالا بمصالح الجمهور المادية المعالجة . وأقوى الوزارات كذلك أثرا فى حياة الأحزاب المصرية .



وقد كان محمد محمود يقوم باتصالاته مع أحمد ماهر والنقراشى ، بصفة سرية ، للغاية ، حتى أن كبار رجال حزبه لم يكونوا يعرفون أبدا أسرار تلك الاتصالات الأمر الذى يؤكده الدكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف فى وزارة محمد محمود وقطب الأحرار الدستوريين الذى يقول : اتفقى شهر مايو ، وسافر الملك إلى مصيفه بالإسكندرية ، وأقبل شهر يونيو وأنشئ فى مكتبى بالوزارة يوم الأربعاء الأخير من شهر يوليو ، إذ تلقيت دعوة من رئيس الوزراء

لتناول طعام الغداء بنادى اليخت الملكى بالإسكندرية ظهر الغد ، من ذلك اليوم، وعجبت فيم عسى تكون هذه الدعوة ؟ ثم علمت أن الوزارة عدلت ، وأن رجال الهيئة السعدية اشتركوا فيها وأن هذه الدعوة للغداء ، وجهت لأعضاء ، الوزارة الجديدة ليتعارفوا حول المائدة ، وليحلفوا اليمين بين يدى جلالة الملك بعد الظهر ، من ذلك : لم يحدث هذا التعديل وأى دواعى اليأس ؟ لم أعرف عن ذلك شيئا ، على سبيل التحديد أو القطع الى ساعة واصلتني الدعوة لتناول طعام الغداء ، صحيح أن شائعات بهذا التعديل كانت تتردد ولكنى لم أصدقها ..

وكان الرجل صريحا فى جوابه ، لقد كان اتجاه السياسة المصرية قبل أن تسند الوزارة اليه أن تسند الى الدكتور ماهر . وأغلبية الأحرار الدستوريين على السعديين فى مجلس النواب لا تتجاوز بضعة أصوات ، والمستقلون مستعدون لتأييد أية وزارة قائمة ، أما وقد أبدى السعديون استعدادهم للاشتراك فى الوزارة فمن الخير أن يشتركوا فيها بدل أن يناوئوها مناوأة لا يستطيع أحد أن يتكهن بنتيجتها وقد تكون هذه النتيجة لضعاف الحزبين لمصلحة الوفد ، لهذا رأى هو ، ورأى على ماهر باشا والدكتور أحمد ماهر أن من الخير اشتراك الحزبين فى الوزارة وتحقيقا لهذا الخير تم التعديل ودخل فيه مع الدكتور ماهر ، والنقراشى باشا .. محمود غالب باشا والأستاذ سابا حبشى فتولى غالب باشا وزارة المواصلات وتولى الأستاذ سابا حبشى وزارة التجارة والصناعة .



ويقول د. هيكل ، نقلا عن محمد محمود باشا ، ان ماهر والنقراشى أبديا رغبتهما فى أن يتولى أولهما المالية ، وثانيهما الداخلية وأنه - أى محمد محمود - لم ير بأسا فى تحقيق رغبتهما - حرصا على تحقيق الفكرة من اشتراك الحزبين فى الوزارة ، ويقول د. هيكل أيضا ، نقلا عن حفى محمد (بك) شقيق محمد محمود باشا ، أن حفى محمد - وهو من أشهر صنّاع المقلب فى تاريخ السياسة المصرية - أنه - أى حفى محمود - هو صاحب الاقتراح باسناد الوزارتين الى هذين الرجلين لأن اتصالهما بالمصالح المادية للجمهور يسرع بمن لم تتحقق منافعهم المرجوة للانصراف عن تأييد السعديين ، ويعقب د. هيكل على ذلك الكلام بقوله : عجبت لهذه الحجة ولم أشارك صاحبها رأيه لا من الناحية الحزبية ، ولا من ناحية المصالح العامة .



أما الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فكان له رأى آخر فى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة : « وقد اضطر محمد محمود الى اشراك الهيئة السعدية فى الوزارة ونصحه بعض أعضاء حزبه لانه رأى فى وجود الهيئة السعدية ،

خارج الحكم ، ما يضعف وزارته ويجعلها هدفا لمعارضة واسعة المدى في مجلس النواب فرأى بإزاء مركز وزارته المقلقل ، أن يستند بها بإشراك السعديين فيها تفاديا من سقوطها وقيام وزارة من هؤلاء أو برئاسة رئيس منهم ، وكان محمد محمود في ٢٤ يونيو ١٩٣٨ قد رفع إلى الملك الخطاب التالي :

« مولاي صاحب الجلالة .. »

لقد حرصت في تشكيل وزارتي الأخيرتين على أن أوفر لهما الطابع القومي عملا بإشارة جلالته عما توجبه الظروف التي تجتازها البلاد من تضافر القوى والأخذ بأسباب الاستقرار وشعورا بما في الوحدة القومية من الخير للبلاد وحسن القيام على مرافقتها العامة ، واني أحمد الله اني وفقت الى تحقيق تلك الوحدة بأكبر قدر مستطاع . على اني أرى أن ادراك ما أرجوه من السعادة والتقدم للشعب المصري الكريم ، يجب أن تكون هيئة الوزارة أبلغ مظهرا للقومية وأجمع لأركانها مما بلغناه حتى الآن ، لذلك لا يسعني الا أن أرفع لسلطتكم العلية استقالة الوزارة لتدبير جلالته الأمر ، بما عهدته فيكم البلاد من نظر موثق ورأي صائب » .

: ولم يكن الملك ، الذي يخاطبه محمد محمود باشا بهذه اللغة ، وهنئه اللهجة قد تجاوز العشرين من عمره بعد ولكنها لغة العصر ، ولهجته ، وأسلوبه معا !!



وقبل الملك الاستقالة في نفس اليوم شاكرنا لرئيس الوزارة والوزراء ، ما أدوه للبلاد من الخدمات .

ويعهد الملك في نفس اليوم إلى محمد محمود بتشكيل الوزارة ، وزارة قومية جديدة تتعاون على خير هذه البلاد وتقوم بنهضة سريعة في ميادين الاقتصاد والتربية والصحة ، وفي خطاب التكليف ترد العبارةان التاليتان :

● في هذه الأيام التي تتنافس فيها الأمم نريد أن نعمل هنا في هدوء وسكينة لنضرب مثلا عاليا للحياة السلمية الطيبة .

● وفي علاقتنا الدولية ، أود أن نذكر دائما ، أننا بفطرتنا شعب ديمقراطي وأن واجبنا يقتضي التعاون مع الديمقراطيات العظمى ، في العالم ، والمحافظة على العلاقات الودية مع الدول جميعا .



وفي نفس اليوم أيضا - يوم ٢٤ يونية - تتألف الوزارة الجديدة ، فكل شيء فيما يبدو كان معدا بعناية ، ويحرص محمد محمود ، في خطابه الى الملك ، والخاص بتشكيل وزارته على أن يؤكد - في البداية - على أن وزارته وزارة قومية تستلهم من سعادة الشعب ، وصلاح حاله أنبل طرائق الحكم ، وأوتقها ، الى تحقيق الغايات العالية « وأن وزارته ستبذل كل ما أوتينا من قوة وقدره في سبيل العمل على استكمال وسائل الدفاع عن البلاد وتقوية دعائم الديمقراطية ، وحفظ مقوماتها ، والأخذ بأسباب الإصلاح الاجتماعي وإقامة كيان البلاد الاقتصادي على أسس متينة ، وتعهده وسط شدائد الحياة الاقتصادية الصعبة بما يؤكد له القوة والثبات ونشر التربة الصحيحة في مختلف الطبقات ورسم سياسة تعليمية مع حاجات البلاد وتبعاتها وآمالها وتوفير أسباب الصحة لتجمل من الشعب المصري العزيز شعبا سليما قويا في الحرب أو في السلم .

ويكتفى محمد محمود برئاسة الوزارة .. ويكون تشكيل الوزارة على النحو التالي : عبد الفتاح يحيى للخارجية ، د. أحمد ماهر للمالية ، أحمد محمد خشبة للحقانية ، محمود فهمي النقراشي للداخلية ، حسن صبري للحربية والبحرية ، محمود غالب للمواصلات ، حسين سرى للأشغال ، د. محمد حسين هيكل للمعارف ، رشوان محفوظ للزراعة ، مصطفى عبد الرازق للأوقاف ، حامد محمود للصحة ، سابا حبشي للتجارة والصناعة .

ويخرج من الوزارة ممثلا الأحزاب الصغيرة : حلمي عيسى (حزب الاتحاد) أحمد كامل (حزب الشعب) .



وكان مراسل صحيفة الدليل تلجراف البريطانية في الاسكندرية قد أبرق لصحيفته قبل أن تعلن مراسيم التشكيل للوزارة الجديدة أن محمد محمود باشا قد قابل الملك مقابلة طويلة ، وأنه أبى أن يصرح بشيء عقب تلك المقابلة وأن الملك قد استدعى رئيس مجلس الشيوخ والنواب ومعنى هذا الاستدعاء أن حالة دقيقة قد قامت بخصوص تشكيل الوزارة الجديدة ، وتقول صحيفة الدليل تلجراف بعد ذلك ترى الدوائر المتصلة بالتصريح أن الأزمة الوزارية ترجع في الحقيقة الى أن القائمة التي قدمها رئيس الوزراء محمد محمود باشا ، قد خلت من ممثل حزبي الاتحاد والضمب من أحزاب الأقلية ، ويظهر أن على ماهر قد أبى الا أن يحدث أزمة وزارية بخصوص عدم إشراك ممثل حزب الاتحاد ، الذي كان يوما ما - على ماهر - من أبرز أعضائه وكذلك حزب الضمب في الوزارة الجديدة بينما أصر محمد محمود على عدم اشتراك هذين الحزبين في وزارته الجديدة ! .

وكانت صحيفة التايمز البريطانية قد نشرت في يوم ١٩٣٨/٦/٢٤ - يوم قبول استقالة الوزارة المحمدية ، الثالثة ، وتشكيل وزارتها الرابعة الجديدة ، أن محمد محمود باشا قد قابل الملك مقابلة طويلة ورغم أن محمد محمود قد وصف تلك المقابلة لندوب الصحيفة بأنها مقابلة مرضية جداً إلا أن مندوب التايمز قد وصف ما قاله محمد محمود باشا عن تلك المقابلة بأنه قول يتميز بالحيلة الشديدة والحذر !! وقالت التايمز في نفس اليوم أيضاً أن دخول السعديين الوزارة الجديدة سوف يثير غضب النحاسيين واحتقارهم ، ونقلت عن القيادات السعدية قولها : اننا نعمل للمصلحة العليا للبلاد لأن حالة عدم الاستقرار السياسي القائمة الآن ، لا تلائم نمو النظام الدستوري البرلماني ، نمواً صحيحاً ، وقالت « التايمز » : لقد استولى السعديون على المناصب الوزارية الهامة وهذا دفع بعض الذين يراقبون مجرى الأمور إلى القول بأن السعديين سوف يصيرون الشركاء البارزين في الائتلاف الجديد .



والجدير بالذكر أن مجلة آخر ساعة قد نشرت في يوم اعلان تشكيل الوزارة الجديدة موضوعاً سياسياً قالت فيه أن محمد محمود باشا كان قد أبلغ القصر الملكي في أول يونيو ١٩٣٨ بأنه لا يريد البقاء في الوزارة بسبب حالته الصحية ، وهنا قوتج الدكتور أحمد ماهر في أمر توليه الوزارة فقال انه يفضل في الوقت الحاضر ألا يتولى رئاسة الوزارة ، وكذلك أعلن على ماهر باشا أنه يفضل - حالياً - البقاء في منصبه كرئيس للديوان الملكي ، وأن البعض رشح محمد محمود خليل بك رئيساً للوزارة الجديدة ثم عدل عن هذا الترشيح ، ووضعت آخر ساعة مقابلة قاسية للغاية : محمد محمود يبقى في رئاسة الوزارة لأن على ماهر ، وأحمد ماهر لا يقبلان رئاسة الوزارة الآن ، وأن محمد محمود سيخرج من الوزارة يوم أن يقبلها على ماهر أو أحمد ماهر !! .

وكانت تلك المعاملة من أقسى ما ووجهت به وزارة محمد محمود من نقد وسخرية .

ومما كتبه « المصور » - العدد الصادر في أول يوليو ١٩٣٨ - عن شخصية د. أحمد ماهر . وزير المالية الجديد ، أن بها نزعة عملية سريعة وثيقة الصلة بالروح الذكائورية ، التي يغلب عليها طبع البت والحسم ، وعدم التردد ، وأحمد ماهر ، إلى جانب هذا ذكي ولماح ، مشتمل ، ثم هو جريء ، لا يهاب كثيراً بصيحات الرأي العام ، مادامت لا تتفق والمصلحة ، فلا نظمه يتسامح كثيراً أمام لولة المدينين وراغبي التقيسيط ، والتأجيل والواقع أنه سيرحم خزانة الدولة أكثر مما يرحم خزائن الأفراد .

ويعتني كاتب المصور - فكرى أباطة فيما اعتقد ، حيث أن المقال غير موقع من أحد - إلا يصطدم أحسنه ماهر ، مع على ماهر ، ولكنى لا أستبعد هذا الاصطدام فالعياقة لا يعتون كثيرا بالصلوات ولا بالقرابات ، وسوف يكون منظرا ظريفا فى نوعه ، اذا اصطدم شقيقان .

وأحمد ماهر - كما جاء فى المصور أيضا - عصبي هو أيضا . وتورى ، ومجدد ومبتكر ، فلا شك فى أن حياته فى الوزارة ستكون مفعمة بالمفاجآت . ولكن تقديره دائما سليم لأنه اكتسب - بحكم الخبرة - ذوقا سليما فى الحكم على الوقائع والأشياء .

وهو بلا شك وزير مالية من الطراز الأول بل قطب من قطب المال ومن عمدة الاقتصاد فى هذا البلد فمن حقنا أن نتوقع انتعاشا ودما جديدا فى وزارة المالية فهو فى بيته ، وفى بيئته » .



وعن محمود فهمى النقراشى كتب المصور يقول : النقراشى باشا . بطبيعته ومهنته السابقة فى التعليم ودوره السياسى الذى لعبه طويلا ، منظم تنظيميا عسكريا ، لا يمنح ثقته إلا بطلوع الروح . يدرس ويحسم ، لا يقبل رجاء بعد البت . ولا الفاء ، ولا تبديلا ، لا يعرف التردد ، ولئن بدا فى خارج الحكم صخرة لا تلين ، فهو فى داخل الحكم ذو منطق سليم ، أثبت ذلك فى عهده التى تولت وفى وزارته التى تولاها ، والذين يعرفونه معرفة شخصية يعلمون أنه سياسى كيس ذو دعاء لا يبدو على مظهره ، ولا على أعصابه .

وفى هذه الأيام تنشر جريدة المصرى ، أن محمد محمود باشا ، رفض فكرة تأليف لجنة تحكيم ، للفصل فى الخلاف بين الوزارة والسراى . وهى اللجنة التى سبق للسراى ، أن اقترحتها فى عهد وزارة النحاس- باشا ، والتى رفض النحاس الاقتراح ، الخاص بها ويجرى التحقيق فى هذه الرواية بناء على بلاغ قدمه محمد محمود للنائب العام ، ويستدعى كل من أصحاب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ، ومحمد محمود باشا ، وعلى ماهر باشا ، للدلاء بأقوالهم أمام نيابة الاستئناف .

ويكتب فكرى أباطة فى افتتاحية المصور الصادر فى ٢٢ فبراير ١٩٢٨ عن أقطابنا العظماء وكان من بين ما كتبه فكرى أباطة « ثلاثة من أصحاب المقام الرفيع فى تحقيق بل هم الثلاثة الأول فى الولة : أحدهم يتزعم الملايين ، وأحدهم يتزعم الحكومة وأحدهم يتزعم مستشارى الملك فى السراى تقتنصهم النيابة العمومية يوما بعد يوم . لتعلم أيهم الصادق وأعوذ بالله أن قلت العكس . والجمهور فى الخارج ، يلفظ « ويملا القهوات ، والبارات ، والصالونات ، وقد

وضع أقدار هؤلاء الأقطاب ، والعظماء في ميزان التهمة ، والتهمة قد تكون أدبية ، وقد تكون جنائية وهي في تجردها من العنصر الجنائي قد تكون أدهى وأمر من تهم قانون المطبوعات .



ويمضي فكري أباطة قائلا : لو أننا أجرينا تحقيقا شعبيا ، ومثل هؤلاء العظماء أصحاب المقام الرفيع أمام المحقق الشعبي لوجه إليهم هذه الأسئلة :

- س : أيليق أن تبعر الأغباء العالية منكم هكذا على الناس ؟
- س : أيليق أن يكذب أحدكم الآخر وأن تتناقضوا في الوقائع ؟
- س : أيليق أن يثار هذا الموضوع في التحقيق ؟
- س : أيليق أن يقحم اسم الملك فيما شجر بينكم من خلاف ؟

هذه الأسئلة وأمثالها أسئلة رزينة ، ولو علم أصحاب المقام الرفيع الثلاثة ، كيف يملق الناس على الحادث ، وكيف يصوغون التعليق في أساليب التهكم وصيغ النعشة وكيف وضعوا النكت المحكمة ، وأرسلوها على موائد الوسكي وموائد القمار ، لأشفقوا على أنفسهم قبل أن يشفقوا على الدولة وقبل أن يشفقوا ، على مقام الزعامة وقبل أن يشفقوا على مكاناتهم عند الشعب وعند الجمهور .

أمة تعسة ، تعسة حقا . . رفعت هؤلاء الأقطاب إلى مقام الجلال ، والاكابر ، وإلى قمة التقديس ، ولكنهم أبوا أن يمتلكوا هذه القيم العوالي ، فنظروا إلى صفيح الجبل ، وعلموا الأمة أن تياس من أقطابها وأن تراجع نفسها في هذا المنح وأن تمسلي بأخبارهم وقصصهم وفوادهم وهياؤا للشباب الذي لم ينضج بعد أن يطعم في مناصبهم العليا فيقول عنهم : انهم انتهوا أنهم مودة مولية انهم ليسوا برجال هذا مصر .

ويقول فكري أباطة عن مقابلة على ماهر والنحاس : سمعت أحد الشبان يقسم أن على ماهر هو الذي طلب مقابلة النحاس وأنه عرض أولا أن تكون المقابلة في شارع الكورنيش فان لم يكن ففي محل اكسنافون فان لم يكن ففي طريق الصحراء فان لم يكن ففي مينهاوس في القاهرة وأن النحاس رد قائلا : لي دار في شارع حمام السيدات بجوار الكازينو فلتكن المقابلة فيه ، وأخيرا ، اتفق صاحب المقام الرفيع مع صاحب المقام الرفيع على ألا تكون المقابلة في أرض محايدة ، بل تكون في البيت .

ولكن شابا آخر أخذ يلطم وجهه متحمسا ويقول والله النحاس هو الذي طلب مقابلة على ماهر بالحاح وأن المقابلة حصلت في الاثوموبيل بجوار تفتيش السيوف ، ويتناول فكري أباطة قائلا : أرايتم كل هم الفريقين المتحمسين ،

أما اتجه لا الى موضوع المقابلة ، وانما الى من طلب الود وطلب الوصال
أما ما عدا ذلك من شئون الدولة فلا يقام له وزن ولا نستطيع نحن أن نفيض
فيه أن نسجل النكت ، التي أرسلها أصحاب الحظ لأن هذا مؤلم ، ومن جهة
أخرى لأن النيابة تمنعنا من تناول موضوع التحقيق مراعاة للصالح العام ،
بعد أن ملا حديثه القصور والاكواخ وبعد أن تطرقت أخباره في قصر
الدوبارة ، وهيلوبوليس والصناديقية وعشش الترجمان وكان مصطفى النحاس
قد قال : أمام النيابة - في التحقيق - ردا على سؤال النائب العام الخاص بمن
طلب المقابلة هل النحاس أم على ماهر ، قال النحاس : أنا طلبت ؟ هو طلب ..
هو جالى البيت وخلاص .



وقيل أن تفاصيل المقابلة تمت على النحو التالى :

في اليوم الذى تمت فيه المقابلة خرج النحاس باشا يتمشى في شوارع
الكورنيش على مسيرة خطوات من كازينو سان استفانو فلم يلبث ماهر باشا أن
خرج من الكازينو فاذا النحاس باشا في انتظاره فسلم عليه ، واخذا يتمشيان
في الشوارع المحيطة بالكازينو ، ذهابا وإيابا - كالعشاق - الى أن وصلا أخيرا
الى منزل النحاس باشا ، وهو لا يبعد عن الكازينو بأكثر من خمسين مترا فالتفت
رفعة النحاس باشا ، الى رفعة على ماهر باشا قائلا : عندك مانع تشرب فنجان
قهوة ؟ فسأل على ماهر باشا : أين ؟ قال النحاس باشا : « عندي في البيت »
وأشار الى البيت الذى كانا واقفين أمامه ، فرد ماهر باشا قائلا : ماعنديش
مالح ا .

وفعلا دخلا البيت وجاءت القهوة ، واعتذر على ماهر عن تناولها لأنه
لا يشرب القهوة في الليل .

وقد أمر النائب العام بحفظ التحقيق في رواية « المصرى » بعد استجواب
ثلاثة من أصحاب المقام الرفيع : مصطفى النحاس باشا ، محمد محمود باشا
على ماهر باشا .

وعندما كان يثار موضوع هذه المقابلة أمام على ماهر باشا ، كان يقول :

أنا لست ملزما أن أؤدى حسابا أمام الوزراء فمن حقى أن أقابل من أشاء
وأحدث فيما أشاء ، وفق المصلحة العامة ومع كل هذا فأنا لم أتمد أخطاء
خبر المقابلة بدليل أنى أنبأت بها لطفى السيد باشا وزير الداخلية .



وكان على ماهر باشا بعد المقابلة قد عاد الى كازينو سان استافانو وهناك جلى ولطفى السيد باشا فترة طويلة لتحادثا فيها فى أمور شتى ، وامتد الغديب الى مسألة معينة استشهد فيها لطفى السيد برأى قال انه رأى النحاس بسب . فما كان من على ماهر ، الا أن قال للطفى السيد : لا . النحاس باشا رايه عس كده أنا شفته قريب ، وفهمت رايه . وقبل أن يسافر محمد محمود باشا ، الى لندن للتفاوض مع الساسة البريطانيين بخصوص موضوع ثكنات الجيش البريطانى ، وكان هذا الموضوع يشغل جيدا بال محمد محمود باشا ووزارنه . لأنه يكلف ميزانية الحكومية المصرية فوق ما تتحمل ، وكان من رأى محمد محمود باشا ووزارنه ضرورة تخفيض تكاليف تلك الثكنات ، التقى محمد محمود بعلى ماهر . ودار عتاب حار حول مقابلته بالنحاس باشا ، وكيف انه لم يحسم بأمرها الا من الصحف وقال ماهر باشا : انه تصور أن لطفى السيد سوف يبلغه خبر تلك المقابلة ، وقال محمد محمود لم أسمع من لطفى باشا أى شىء عن تلك المقابلة .



واعتبر موضوع مقابلة النحاس بعلى ماهر منتهيا بالنسبة لكل من على ماهر . ومحمد محمود وبذلك اسدل الستار . على أشهر مقابلة سياسية عرفتها مصر لا فى عام ١٩٣٨ وحسب بل فيما سبق هذا العام ، وما تلاه من أعوام . كانت مراكز القوى فى قصر عابدين وعلى رأسهم على ماهر باشا رئيس اندبوان تحكم من وراء ستار ، أو تحكم أمام ستار ، ولا يستطيع أحد مساءلتها اما لأنها فوق كل مسألة . . . واما أنه لا يجوز مساءلتها ، لأن هناك مسئولين آخرين بحكم الدستور ، وبحكم القانون . . . بينما هى أمام الدستور ، وأمام القانون . . . غير مسئولة على الاطلاق .

ولقد كان على ماهر باشا يطمح - كما سبق أن ذكرنا - فى أن يلى الحكم كرئيس للوزارة ، يسانده برلمان مهذب ، يقول له كن فيكون !! .

ولا أحد يمارض أبدا هذا الطموح ، فمن حق كل مواطن - وخاصة اذا كان صاحب مواهب متعددة كعل ماهر - أن يطمح فى رئاسة الوزارة . ولكن الذى ناخذه على على ماهر باشا ، أنه كان يسعى للوصول الى الحكم بأسلوب ملتو غير مستقيم . لا يلجأ اليه عادة ، الا ذوو النوايا الخبيثة والأساليب غير المقبولة .



ومن أجل تحقيق هذا الطموح ، كان على ماهر ، وخاصة بعد أن ارتفع الى مستوى القمة ، أو رفعت الطروق الى مستوى القمة ، اثر وفاة الملك أحمد

فؤاد ومناداته بفاروق ملكا ، كخليفة لوالده .. كان على ماهر .يكيد لوزارة النحاس. باشا باستمرار ، وخاصة في شهورها الأخيرة ، ويضع في سبيلها المراقيل العديدة .. مستغلا جهل الملك الصغير بأساليب الحكم ، وحرص مجلس الوصاية برئاسة محمد علي توفيق على إرضاء الوفد والانجليز ، وإرضاء مصالحهم الشخصية في وقت واحد .

وقد وقعت وزارة مصطفى النحاس في كثير من الأزمات التي دفعها اليها دفعا .. على ماهر .

وقد كانت وزارة مصطفى النحاس تستطيع يتأييد من الشعب ، تجنب هذه الأزمات .. ولكنها لفرط تمسكها بالحكم ، ولفرط معاداتها لكل رأى مخالف لقيادتها من بين أنصارها والعاملين معها. في حقل واحد .. ما كانت لتخرج من أزمة الا لتقع في أزمة أخرى أعنف وأشد من سابقتها . هذا بالإضافة الى اتجاه وزارة النحاس في شهورها الأخيرة الى الأساليب الديكتاتورية التي اعتمتها عن تبين الطريق السليم .

وتقع أحزاب الأقلية في خطأ كبير ، عندما تساعد على ماهر باشا على النيل من وزارة الأغلبية ، وزارة مصطفى النحاس باشا .. كراهية منها لتلك الوزارة ، لا حبا في على ماهر والسراى .

ساعدت أحزاب الأقلية على ماهر ، حتى اسقطت وزارة النحاس باشا . فلما آل الحكم الى أحزاب الأقلية ، وجد على ماهر أنه صاحب اليد الطولى في إسقاط وزارة النحاس ، وفي المجيء بأحزاب الأقلية ، فزاح يعبث بالوزارة التي هي - كما كان يعتقد جازما - من صنعه .



وقد كانت أحزاب الأقلية التي أصبحت بعد الانتخابات التي أجرتها تملك الاغلبية تستطيع أن توقف على ماهر باشا عند الحدود الدستورية ، منذ اليوم الأول ، الذي استقلت فيه الى البرلمان الجديد ، ولكنها لم تفعل .. الأمر الذي دفع على ماهر الى الاستمرار في سياسة التدخل بمنف لم نعهده في حياتنا السياسية من قبل .. حتى عندما كان حسن نشأت باشا يدير مقاليد الحكم باسم السراى وباسم الانجليز في أعقاب وزارة سعد زغلول باشا ، التي استغلت - أو أقيمت بمعنى أدق - اثر مقتل السير لى ستاك باشا ، سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان .

وكم أشفق المحبون لمحمد محمود ، والمقدرون لنبله الشخصى وكبريائه الوطنية .. من مقبة تدخل على ماهر باشا بتلك الصورة المؤلمة والمفرقة معا .. ولكن الرجل النبيل - كما يحلو لأصدقائه أن يصفوه - كان يعرف جيدا ، أن

استقالته من الحكم ، تعنى العودة الى حكم الوفد ، الذى كان لا يطيقه . وكان محمد محمود يتحمل كل " تماخلات " على ماهر فى أمور الحكم ، على اعتبار أنه هو وعلى ماهر . . . فى قارب واحد . . . وأن أى كارثة تلحق بهذا القارب ، فأنما تلحق به وبعلى ماهر فى وقت واحد . . . ولذلك صبر وصابر على أمل أن يبتعد على ماهر عن تدخله فى الحكم ، وعلى أمل أن يفيق فاروق لنفسه ولنظام الحكم الذى ينتسب اليه ، ولكن الأيام أثبتت لمحمد محمود أنه كان واحدا فى كل تصوراته السياسية ، وأن على ماهر كان يريد أن يلى الحكم ، اليوم قبل الغد . وأبرز مثال على تدخل على ماهر فى أمور الحكم بصورة معينة ، ما حدث منه بالنسبة للمشاركة فى مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية :

دعا المستفلون بالمسألة الفلسطينية ، الى مؤتمر يعقد بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٢٨ ، ولم تكن الحكومات العربية - كما يقول الدكتور محمد حسين هيكل - تأخذ بتصويب فى هذه المؤتمرات العربية ، بل كانت تلقف منها موقف الحمياد . لكن محمد باشا محمود ، رأى أن تبدي وزارته المطلب على هذا المؤتمر ، فدعا المؤتمرين الى وليمة كبرى ، ألقى فيها خطابا ، أيد فيه مطالب العرب من أهل فلسطين ، تأييدا حارا . وطن الناس أن ينتهى هذا المؤتمر الى ما تنتهى اليه المؤتمرات كلها : الى قرارات توضع ، ويوافق عليها المؤتمر ، ثم يصرف كل مشترك فيه الى وطنه . وصدق هذا الظن على المؤتمرين . لكنه لم يصدق على الموضوع الذى عقد المؤتمر من أجله ، فانجلترا كانت قد أوغدت لجنة لبحث مطالب العرب فى فلسطين والتماس الوسيلة للتوفيق بين العرب واليهود ، توفيقا عادلا . فى نظر اللجنة ، ودعت الحكومة البريطانية ، بعد ذلك الى مؤتمر مائدة مستديرة ، يحضره رجال العرب . يبحثون فيه مع الساسة الانجليز ، عن حل لهذه المشكلة العويصة .



وكان محمد محمود باشا يريد أن يسافر بنفسه الى هذا المؤتمر ، راجيا أن يكون له فخر المشاركة فى تفريغ أزمة العرب من أهل البلاد المقدسة . وكان الرجل مفتبها بما يرجو أن يقوم به من ذلك ، أيما اغتباط . لكننا فوجئنا والكلام للدكتور هيكل - فى اللحظة الأخيرة ، بأن رئيس الوزارة لن يمثل مصر فى مؤتمر هذه المائدة المستديرة ، بل يمثلها على ماهر باشا ، رئيس الديوان الملكى .

وسافر على ماهر باشا مصطحبا معه عبد الرحمن عزام وبكاه وأسندت رئاسة الديوان الملكى بالنيابة الى كامل باشا البندارى . .

ما سبب هذا الانقلاب المفاجئ ؟

إذا كانت مشباغل. رئيس الوزارة في مصر تحول بينه وبين السفر الى إنجلترا ، فلماذا لم يسافر وزير الخارجية ، عبد الفتاح يحيى باشا ؟ .

لقد كان هذا هو الطبيعي ، ولم يكن طبيعيا أن يسافر رئيس الديوان في مهمة قد تترتب عليها مسئولية سياسية ، وهو بحكم مركزه ، وبحكم تعيينه بأمر ملكي يسفر رأى الوزارة ولا اقتراحها ، لا يشارك الوزارة في المسئولية الدستورية . لكنك ، لن تلتبس تفسيراً دستوريا لهذا الأمر ، فتفسره أن الوزارة ، هي التي انتدبت على ماهر باشا ، فهو لا يسافر بصفته رئيساً للديوان ، بل بصفته نائبا عن الوزارة . والوزارة تحصل لذلك مسئولية أعماله ..

هذا هو التحليل الدستوري .

أنراه متفقا مع الواقع ؟ !

يجيب الدكتور هيكل عن هذا التساؤل قائلا :

« أما أنا ، فلم أعلم أن الوزارة نذبت على باشا ماهر لهذه المهمة ، لأن هذا النذب لم يعرض على مجلس الوزراء » .

ولأننى أريد أن أستاذن القارىء في أن أستهله لأتحدث عن مؤتمر المائدة المستديرة في لندن بأفاضة فيما بعد ، فأحب أن أشير الى حادثة ، قيد يراها البعض صغيرة ، وقد يراها البعض كبيرة .. ولكنها صغيرة كانت أم كبيرة ، توضح بجلاء .. كيف كانت الأمور تجري في سراى الملك .. !!

كلنا نعرف جيدا أن كامل البندارى عندما كان وزيرا في وزارة محمد محمود الثانية - وزيرا للصحة - كان متهما بأنه رجل على ماهر في الوزارة : وكان ينقل الى على ماهر تفاصيل ما يجرى في مجلس الوزراء .. الأمر الذى أغضب محمد محمود باشا ، رئيس الوزراء ، أكثر من مرة .. والأمر الذى دفع محمد محمود باشا رئيس الوزراء الى أن يطلب من بعض وزراءه ألا يتصلوا بالسراى .. الا عن طريقه . فهو - أى رئيس الوزراء - الذى يجب أن يطلع الملك على ما يشاء من شئون الدولة ، وأن يكون هو وحده ، الذى ينقل الى الملك مباشرة ، أو عن طريق الديوان ، ما يريد الملك الوقوف عليه ، أما أن يصطفى رئيس الديوان وزيرا من الوزراء ، ينقل اليه ما يجرى في الوزارات وفى مجلس الوزراء فذلك مظهر من مظاهر عدم الثقة برئيس الوزارة ، وهو بعد - كما يقول الدكتور هيكل نقلا عن محمد محمود - عمل لا يليق أن يقوم به وزير .

وقد خلت كل الكشوف - كما سبق أن ذكرنا - التي قدمها محمد محمود باشا ، الى السراى ، وللتضمنة أسماء الذين قبلوا التعاون معه فى الوزارة ، من اسم كامل البندارى ٠٠ الأمر الذى أدى الى أزمة وزارية ، وأدى الى رفض الكشف التى تقدم بها رئيس الوزراء الى الملك خلوها من اسم كامل البندارى . فلما أضاف محمد محمود باشا اسم كامل البندارى ، انتهت الأزمة وشكلت الوزارة أخيرا فى اليوم التالى .

وبينما كان على ماهر باشا فى لندن ، كثرت الأحاديث عن تدخل رئيس الديوان فى أمور الحكم ، كما كثرت الأحاديث عن سيطرته الكاملة على الملك الشاب .

وفى مناسبة رأس السنة الهجرية ، أذاعت محطة الاذاعة اللاسلكية ، بياناً ألقاه الملك يمتنع فيه الشعب بالعام الهجرى . وجاء فى هذا البيان كلمات عن « تسك كواله ، برأيه ، وإن أحدا لا يستطيع أن يزعجه عن هذا الرأى » .

كان هناك اجماع من الشعب ومن المسئولين ، على أن المقصود بتلك العبارة هو على ماهر شخصياً ، فلم يكن أحمد حسنين ، فى مركز هام . وخطير فى السراى يمكن أن تعنيه تلك العبارة ، ولم يكن كامل البندارى ، رئيس الديوان الملكى بالنيابة وقتئذ ، هو المقصود بتلك العبارة ٠٠ اذ المفروض أنه هو الذى وضع بيان الملك ، أو شارك فى وضعه على الأقل .

وعاد على ماهر بسرعة . وقد آلت له تلك العبارة بشكل أفقده أعصابه ٠٠ لقد تصور أن كامل البندارى قد انتهز فرصة غيابه فى لندن للتقرب من الملك على حسابه . وأصر على ماهر على ألا يبقى رئيساً للديوان ، اذا بقى البندارى باشا وكيله . وزعم توسط كثير من أصدقاء الطرفين ، لدى على ماهر . ٠٠ الا أنه أصر على قراره هذا . وكان على ماهر يؤكد لكل من قابله أنه مقتنع ، الى أبعد حدود الاقتناع ، بأن كامل البندارى لم يحفظ عهد فى غيابه ، وأن ما لديه من معلومات فى هذا الأمر لا يتطرق اليها الشك .

ويظهر نيل محمد محمود باشا ، فيقابل الملك ويتحدث اليه فى الأمر قائلا :

اذا كان لابد من أن يترك أحمد الرجلين القصر ، فمن رأيه كرئيس للوزراء ، الا يكون على ماهر فله من مسابق خلية الملك ، وفى خدمة والده - ما له .

ونم تعيين كامل البندارى باشا وزيرا مفوضا لمصر فى بروكسل .

على أن كثيرين من السياسيين المعاصرين ، يؤكدون أن كامل البندارى كان بريئا مما نسب اليه على ماهر ، وأن بطانة الملك وقد ضايقها سيطرة على ماهر على القصر ، انتهزت فرصة غيابه للتخلص منه .

ولدى من المؤشرات ، ما يؤكد أن حسنين باشا ، كان له دخل فى هذه العملية ، خاصة وأنه عندما كان رائدا لفاروق ، وفاروق يتلقى العلم فى لندن . قد أثر عليه بصورة هائلة فى كثير من الأمور السياسية وغير السياسية . ودليلي أنه بعد أن استقال على ماهر باشا . من رئاسة الديوان . ليتولى الوزارة ، ترك منصب رئيس الديوان خاليا ، ليعود اليه بعد أن يترك الوزارة . ولكن حسابات على ماهر قد أخطأت فى هذه المرة ، لقد استقال من رئاسة الوزارة ... بعد أن ألفها فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ - فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ . لكنه لم يشغل منصب رئيس الديوان ، وإنما شغل المنصب شخص آخر ، هو أحمد حسنين ، الذى عين رئيسا للديوان الملكى فى ٢٧ يوليو ١٩٤٠ ، أى بعد شهر من ترك على ماهر الوزارة . ويقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر عن أحمد حسنين باشا : أنه رجل دارس فاهم ، لبق ، مهذب ، عارف بالتسيارات والاتجاهات . جمع الى ثقافته الغربية ، الماما كافي بالحياة المصرية . وكان على صلات حسنة ، وعلى صلات وثيقة بالأسرة المالكة . ويظهر أنه تدرس بحياة القصور ، وما يترك فيها من دسائس وتيارات ، ووعى كل شيء من هذه الناحية ، وأراد لذلك أن يلعب دوره بمهارة . وقد أدرك منذ اللحظة الأولى ، التبعات الثقيلة التى ألقيت على كاهله ، وأدرك أنه أصبح أقوى رجل فى القصر ، وربما فى مصر .

« لقد سلك أحمد حسنين الطريق الذى حاول أن يسلكه على ماهر ، أراد أن يوطد مركز الملك فى الشعب ، لا ليعطى الملك سلطات يستحقها ، ولكن لكى يحكم هو من ورائه . وكما فكر على ماهر ، فكر أحمد حسنين . . . ظن أنه وضع « فاروق » فى جيبيه ، وأنه يستطيع بما توفر له من لباقة وما آكدته من علاقات طيبة هنا وهناك ، أن يوفق خيرا مما وفق على ماهر . ولعله كان يضحك ، وهو الأمين الأول للقصر ، حينما كان يلجم محاولات على ماهر للسيطرة على فاروق ، وحينما كان يلجم نيات رئيس الوزارة ورئيس الديوان قبل ذلك ، فقد كان وانقا من الأرض التى يقف عليها مطمئنا الى أن دور على ماهر ، موشك على نهايته » .

والذى أستطيع أن أقوله ، أن أحمد حسنين يذكائه الخارق ، قد لعب لعبته فى غياب على ماهر ، ليتخلص منه ، ومن كامل البندارى فى وقت واحد . فتحقق له ما أراد بالنسبة لكامل البندارى ، ولم يتحقق ما أرادته بالنسبة لعلى ماهر . . . الا فيما بعد .

الباب الثالث

مصر والقضية الفلسطينية وقضية الوحدة العربية

موضوع هام وخطير أثاره في مجلس النواب بتاريخ ٣١ مايو ١٩٣٨ ،
النائب المحترم محمود أبو رحاب الذي كان قد وجه سؤالاً الى رفعة رئيس
الوزراء محمد محمود باشا ، عما اعتزمته الوزارة دفاعاً عن فلسطين وبقائها
جزءاً لا يتجزأ من الجسم الاسلامي وعما اذا كان اتخذ أى اجراء دبلوماسي في
هذا الصدد نزولاً ، على رغبة الأمة .

وقد اجاب محمد محمود باشا ، ببيان ضاف قال فيه : تقدر الحكومة
خير تقدير عواطف الشعب المصري نحو فلسطين ، وحرصه على طمأنينة أهلها
وسلامتهم ، وهي منذ وليت الحكم قد أخذت نفسها بمعالجة أسباب شكواهم
بالوسائل الدبلوماسية ممثلة املاً بأنها سوف تصل الى حل عادل يطمئن اليه
اهل فلسطين ، ويستريح له العالم العربي ، ولا تزال الحكومة تواصل السعي
مع الدولة الحليفة ابتغاء الوصول الى هذه الغاية ، منتبهة كل فرصة لمعالجة
المشكلة وحلها على النحو الذي يتحقق به العدل ، وتطمئن له النفوس و...و...

ويشكر النائب محمود أبو رحاب رئيس الحكومة على اجابته راجياً منه
أن يضاعف مجهوده الكريم لان الأمة العربية تتطلع اليه فهو رجل الفضل ،
ورجل السلام .

وكان النائب المحترم الشيخ محمد عبد اللطيف دراز ، قد وجه ايضا
سؤالاً مشابهاً ، الى رئيس مجلس الوزراء الذي اكتفى برده على محمود أبو رحاب ،
وكان من بين ما علق به الشيخ محمد عبد اللطيف دراز أنه أراد بتوجيه
السؤال الى رئيس الوزراء ، أن يسل ببيان يعبر فيه عن عواطف الأمة المصرية
نحو فلسطين القطر الشقيق ، وكان النائب المحترم ، عبد الحنيد سعيد قد وجه
ايضاً سؤالاً مشابهاً ، لرئيس الحكومة ، وقد عقب على اجابة رئيس الحكومة
بقوله :

ان فلسطين الشقيقة المهدبة التي تربطها وائانا روابط قوية متينة ، تأكلها النيران أكلا ، وتنتاها المصائب وينصب عليها العذاب ان السياسة الانجليزية اليهودية ترمى الى اقامة دولة يهودية « - وحذر النائب الوطني عبد الحميد سعيد من خطورة ما يراد بالمسجد الأقصى ، وقال بلهجة قوية « كان يجب على مصر ، قائدة النهضة العربية الاسلامية بل كان يجب على الحكومة ان تكون اسرع الحكومات في الدفاع عن فلسطين والمسجد الأقصى ، والا أضعنا كرامتنا أمام العالم العربي ، وأمام العالم الاسلامي » .



ويطالب النائب المحترم محمود لطيف بك بمناقضة فكرة تقسيم فلسطين كما يطالب بمعرفة ما اتخذته الحكومة المصرية ، ازاء الاعتداء الذي وقع من الحليفة بريطانيا على المسجد الأقصى ، ويكتفى رئيس الحكومة ، بالقول ، بان الحكومة الحاضرة قائمة بواجبها خير قيام في هذا الموضوع .

وبيتما تقابل الأغلبية كلمة رئيس الحكومة بالتصفيق يعلن النائب المعارض محمود لطيف بك ، أنه سيحيل سؤاله الى استجواب .



وأضيف الى ما سبق أن المحامي ، والمستشار السابق ووكيل مجلس النواب الأسبق محمد توفيق خليل - تفضل - رغم شيخوخته - بزيارتي مهديا اياي تقريرا من أعمال المؤتمر البرلماني الرابع والشلاتين ، للاتحاد البرلماني الدولي ، الذي انعقد في مدينة لاهاي - هولندا - في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ أغسطس ١٩٣٨ .



وكان وفد مصر الى ذلك المؤتمر قد تألف برئاسة محمد توفيق خليل ، وكيل مجلس النواب وقتئذ بعد أن اعتذر عن المشاركة في المؤتمر رئيس مجلس النواب محمد بهي الدين بركات باشا وكان الوفد قد شكل من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب التالية أسماءهم : « من النواب » ممدوح رياض ، محمد فكري أباطة ، عطا عفيفي بك ، رينيه قطاوى بك ، محمود أبو الفتوح ، ومن « الشيوخ » : عبد الحميد أباطة بك ، وهيب دوس بك ، ميشيل رزق .

وتقرير الوفد المصري المقدم من محمد توفيق خليل بك ، الى مجلس البرلمان المصري ، والذي يقع في حوالي تسعين صفحة ، من أهم التقارير البرلمانية ، وهو من زاوية القضية الفلسطينية وثيقة هامة تؤكد أن شعب مصر ،

كان يحمل عبء الدفاع عن الشعب الفلسطيني أمام المحافل الدولية في وقت لم يكن فيه الاحتلال البريطاني لفلسطين ، التحالف مع الصهيونية يسمح لصوت الشعب الفلسطيني أن يرتفع خارج فلسطين .



وكم وددت ، لو اتسع المجال لنشر نص خطاب مندوح رياض ، أحد أعضاء الوفد المصري الذي ألقاه في المؤتمر في مساء ٢٢ أغسطس عن القضية الفلسطينية ، والذي يقع في حوالي خمس وعشرين صفحة .

وكم وددت ، لو اتسع المجال ، أيضا لنشر تفاصيل المناقشات الحامية ، التي دارت بين النائب ، المصري مندوح رياض ، ومستر ريس ديفز عضو مجلس العموم ، البريطاني ، ليعرف من لا يعرف ، أو من يعرف وينكر أنه يعرف أن مصر - ومصر وحدها وقتئذ - كانت الترجمان ، الصادق ، الأمين عن آمال وأمانى وآلام ومتاعب الشعب الفلسطيني .

فقط أشير الى بعض ما ورد في خطاب مندوح رياض ، الذي ألقاه باسم مصر شعبا وحكومة ، كما أشير مجرد إشارة الى ما دار بين مندوح رياض وريس ديفز داخل جلسات المؤتمر البرلماني الدولي .

وقبل ذلك كله ، أحب أن أسجل هنا - للتاريخ - موقفا وطنيا ، برلمانيا رائعا ، وقفه الاخوة المصريون المشاركون في المؤتمر ، لقد ورد في التقرير السنوي للسكرتير العام للاتحاد البرلماني والذي ألقى في المؤتمر ، وهو يستعرض الأحداث البرلمانية ، في العالم كله ، أن أمرا ملكيا قد صدر بأقالة وزارة مصطفى النحاس باشا في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ لمعارضتها للدستور .

ولم يكن من بين أعضاء وفد مصر ، الى المؤتمر البرلماني الدولي الا عضو واحد ، أو اثنان ينتميان الى الوفد المصري كحزب ، بل لقد كان غالبية الأعضاء ، يمارضون حزب الوفد المصري معارضة شديدة ولكنهم جميعا لم يقبلوا أن تنهم وزارة مصرية في مجتمع دولي ، وفي وثيقة دولية بمعارضتها للدستور .



وفور انتهاء السكرتير العام للاتحاد البرلماني الدولي ، من ألقاه تقريره السنوي اجتمع الأعضاء المصريون وقرروا بالإجماع ، أن يطلبوا الى السكرتير العام حذف تلك الفقرة الخاصة بمعارضة وزارة النحاس باشا ، للدستور ،

من التقرير السنوى ، بل وكتبوا مذكرة بهذا المعنى ، سلمت للسكرتير العام
فى ٢٥ أغسطس ١٩٣٨ ، وعلى الفور وافق السكرتير العام - والمؤتمر - على
حذف تلك العبارة ، بل ان السكرتير العام للاتحاد البرلماني الدولى ، اعتذر عن
كتابه لتلك العبارة مؤكداً أنه نقل هذه العبارة ، عن نص الأمر الملكى الخاص
بإقالة الوزارة كما نشر فى جريدة « الطان » الفرنسية ، وجريدة « التايمز »
الانجليزية ، وذكر السكرتير العام ، ان من صالح مصر ، أن تسهر على صحة
الأخبار التى تنشرها عنها أمهات الصحف فى العالم كما أن من صالح مصر أن
توافى المنظمات الدولية بعدد من الوقائع المصرية باللغة الفرنسية أو اللغة
الانجليزية .



أما خطاب ممدوح رياض عن القضية الفلسطينية ، فقد كان بمثابة وثيقة
خاصة بالقضية الفلسطينية تؤكد أن فلسطين بلد عربى ، وأن العرب هم
أصحابها وسكانها منذ أجيال عديدة ، وأنه يجب على المجتمع الدولى ، وعلى
دولة الانتداب . بريطانيا أن تلتزم بمصالح العرب ، أصحاب البلاد الأصليين ،
وأن تفضل على مصالحهم مصالح المهاجرين ، اليهود .

ويطالب ممدوح رياض - باسم مصر - شميا ، وحكومة - بضرورة مراعاة
أحكام القانون الدولى العام ، بالنسبة للشعب الفلسطينى ، وضرورة تنفيذ مبادئ
الرئيس الأمريكى ولسون ، التى تعترف بأن لكل شعب حقه فى تقرير
مصيره ببلاده .

ويؤكد ممدوح رياض - بالأرقام ، والتقارير والبيانات الرسمية - أن
فلسطين اكتظت الآن - أغسطس ١٩٣٨ - بالسكان الى أقصى درجة تتفق
وموارد البلاد الطبيعية من زراعية واقتصادية ، فيكون من خطئ الرأى ، وقلة
التبصر بالعواقب مواصلة العمل بسياسة إياحة مهاجرة اليهود الى فلسطين ،
على الرغم من معارضة أهل البلاد فى ذلك مع الاعتراف لليهود ، بأنهم يعمرون
الآن - أغسطس ١٩٣٨ - بطرف عصيبة من اضطهاد ، ونفى يجعلهم فى محل
عنف ورعاية شاملة من الإنسانية كلها .



على أن هذا العطف - هكذا قال ممدوح رياض بالحرف الواحد - وتلك
الرعاية ، لا يجب أن تبدأ على حساب فلسطين وحدها ولا سيما أن فلسطين
- حتى على فرض إمكانية مضاعفة عدد سكانها الحاليين ، وقبول نصف مليون
من المهاجرين الجدد بها ، وهو فرض جليل تأييداً لطبيعة البلاد - ، لا تكفى لتأوى
للعالم محل قاطع للمشكلة اليهودية ، إذ أن اليهود يبلغ عددهم فى العالم بأجمعه

١٦ أو ١٧ مليوناً ، فليس في أيواء فلسطين لنصف مليون منهم وهو فرض لا يمكن تحقيقه حل للقضية اليهودية في العالم ، بينما أن الظلم كل الظلم للأغلبية العربية ، في فلسطين التي ليست أقل من غيرها استحقاقاً للعطف والانصاف ، ولا يمكنها أن تصبر على الضيم .

ويقول ممدوح رياض : أن العمل على انقاذ اليهود من محنتهم لا يكون بتوجيه انظارهم شطر فلسطين ، التي لا تتسع لايوائهم ، بل هناك في العالم ، مناطق وانحاء لا يتناسب عدد سكانها مع خصب تربتها ، ومواردها الطبيعية ، وتسمح أحوالها بإيواء اليهود بها ، على شرط أن تصفو النفوس ، وتعزل عن الأناثية أخذاً بنصرة المضطهدين .

ولعل ذلك يتم في المستقبل القريب ، لتصبح فلسطين - تلك الأرض المقدسة ، التي استحالَت إلى ميادين قتال - مقراً ومصدراً للوفاق والوئام والاخاء ، .



ورغم أن خطاب ممدوح رياض قد استغرق أكثر من ضعف الوقت المصروح به ، لكل الأعضاء ، إلا أن جميع الأعضاء ظلوا يستمعون إليه - والكثيرون منهم وقفاً حول المنبر - كما يقول التقرير - زهاء نصف ساعة .



ويقف مستر ريس ديفز ، عضو مجلس العموم البريطاني ، ليأخذ على الخطيب المصري انتقاد الطريقة التي تنتهجها بريطانيا في معالجة المشكلة الفلسطينية ، من غير أن يتقدم باقتراح مفيد لحل المشكلة ، ويقول مستر ديفز أن أوروبا اليوم تؤلف معسكرين ، معسكر الدول الدكتاتورية من جهة ، ومعسكر الدول الديمقراطية من جهة أخرى فلا يصح أن تسترسل الدول الديمقراطية في مهاجمة بعضها بعضاً في حين أن الدول الدكتاتورية توحد جبهتها ، وتنظم صفوفها وتوطد تضامنها .

ويأخذ مستر ديفز على الأستاذ ممدوح رياض أنه يتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى هي بريطانيا !

ويقف ممدوح رياض مرة أخرى ، ليؤكد أنه أبلى وجهة نظر بلاده في مشكلة فلسطين ووجهة النظر هذه : أنه لا بد من البحث عن بلاد غير فلسطين تتسع لياوي إليها الشعب اليهودي ، المضطهد الآن في كثير من البلاد ، وإذا كانت بريطانيا قد بذلت ، كما تقول كل ما تستطيع لحل المشكلة الفلسطينية فقد اتضح لها أن هذا الحل في الأوضاع الحاضرة يكاد يكون مستحيلاً ، فلا بد من تعديل الأوضاع القائمة !

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٢٠٥

والجدير بالذكر أن مصر ، طلبت أن يدرج في جدول أعمال المؤتمر المقبل
اقرار مبدأ هام هو أنه لا يجوز لحكومة أجنبية أن تملأ ارادتها ، على حكومة
أخرى فيما يختص بشكل الحكم ، ونظامه » .

وجرت مناقشات طويلة انتهت برفض الاقتراح المصرى بأغلبية ١٧ ضد
١٤ صوتاً ١١

وان كان المؤتمر قد وافق بالإجماع على القرار التالى : يقرر المؤتمر
البرلمانى ، أنه مقتنع تماما بأن هناك شرطا جوهريا لابد من تحقيقه لاستتباب
السلام ، والوثام ، بين الشعوب واطراد التعاون الدولى فى مصلحة جميع البلاد
وهو أن يعترف بلا جدال لكل دولة بحقها فى تقرير نوع الحكم الذى ترتضيه
لنفسها ، وذلك بغير تدخل الشعوب ، أو الحكومات الأخرى فى هذا الشأن
بأية وسيلة .



لقد كانت القضية الفلسطينية - كما هى لا تزال الى اليوم ، وستبقى
دائما - القضية العربية الأولى بالنسبة للشعب العربى فى مصر ، وكانت القضية
الفلسطينية فى تلك المرحلة قد دخلت مرحلة جديدة من مراحل تطورها بعد
أن اشتد الصراع العربى الاسرائيلى ، وبعد أن رفض العرب ، واليهود الحلول ،
التي اقترحتها لجنة التحقيق البريطانية الملكية حيث اعتبرها الطرفان - عمليا -
قد زادت المشكلة تعقيدا ، على تعقيد ، وكانت لجنة التحقيق ذاتها قد ذكرت فى
تقريرها أن مقترحاتها ، لن تحقق مطالب العرب ، واليهود ، ولذلك فهى - أى
لجنة التحقيق الملكية - قليلة الثقة فى أن تلقى مقترحاتها ، رفضا أو قبولا ،
وكانت لجنة التحقيق الملكية قد رأت تقسيم فلسطين بين العرب ، واليهود وكان
معنى التقسيم الذى اقترحتة اللجنة أن العرب سيضطرون الى الموافقة على أن تخرج
من سيادتهم منطقة من البلاد استوطنوها زمنا طويلا ، وبسطوا عليها سلطانهم
أجيالا ، متعاقبة وكان هذا التقسيم بالنسبة لليهود أنهم - وهذا منطقتهم وقتئذ
- سيضطرون الى الاكتفاء بأقل مما كانوا يطعمون فيه ، والعرب - كما تقول
بياناتهم وقتئذ - يعتبرون التقسيم كارثة لانه يقيم دولة فى جزء من صميم
بلادهم الأصلية وهم يعتقدون ان كل ربيع يناله اليهود انما ينتزع من أكبادهم
ويقتطع من صلب حقوقهم ، واليهود - وكان هذا أيضا منطقتهم وقتئذ - كانوا
يعتبرون التقسيم كارثة لانه يحول دون انشاء الدولة التى مشوا أنفسهم
بأنشائها منذ صدور وعد بلفور ولانه يخصهم - كما جاء مشروع التقسيم الذى
اقترحتة لجنة التحقيق الملكية البريطانية - بشقة لا تزيد على أربعة آلاف كيلومتر
محصورة فى البلاد العربية مما يجعلها معرضة للخطر فى كل لحظة وأنه فضلا
عن ضيقها ، فهى لا تتسع لهذه الآلاف المؤلفة من مهاجرين من مختلف الأنحاء

والأقطار وكانت الشقة الضيقة التي اقترحت لجنة التحقيق الملكية البريطانية إعطاؤها لليهود ، لا تضم القدس كل القدس ، ولا تضم الخليل وبئر سبع وغزة ، وخان يونس وأريحا واللد ، ورام الله ، وطولكرم وجنين ، ونيسان ، ومجدو و ٠٠ و ٠٠ لأنها كلها وعشرات غيرها من المدن الفلسطينية ، كانت ضمن القسم العربي طبقا لما جاء في مشروع التقسيم الذي تقدمت به لجنة التحقيق الملكية البريطانية : ولن أطيل في الحديث عن الأحداث ، التي مرت بالقضية الفلسطينية ، ولا مشروع التقسيم فذلك كله وارد - وبالتفصيل - في دراستنا عن الصراع العربي الاسرائيلي وأحب - والثمن - بالشيء يذكر كما يقولون - أن أشير ، الى بعض أحداث الوحدة العربية ، التي كانت تتردد وقتئذ في تلك الفترة - فترة وزارة محمد محمود باشا الثانية - وبعض الأحداث التي أعنيها هنا استفاء اشتراك فيه بعض الزعماء ، والساسة ، وأعلام الأدب والثقافة وقد كان الاستفتاء من إعداد كاتب صحفي سوري هو الأستاذ محمد شاكر الخزرجي زار مصر ، والعراق وبلدانا عربية أخرى وكان معه سؤاله الهام ، الوحدة العربية ، هل من سبيل الى تحقيقها ؟

وهذه اجابات بعض المصريين كما وردت في هذا الاستفتاء :

● محمد محمود باشا - رئيس مجلس الوزراء المصري وقتئذ :

تثير فكرة العروبة في نفسى ذكرى تلك المدنية الباهرة ، التي قامت في الشرق وشع نورها في جميع الأقطار بظهور الاسلام وتعاليمه الخالدة ، واني لألمح ضوء هذه المدنية ينبعث من جديده مما يملأ نفسى أملا في قرب تحقيق تلك الرابطة لخير الشرق والانسانية .

● بهي الدين بركات باشا ، رئيس مجلس النواب المصري الأسبق :

تربط مصر بالبلاد العربية صلات حميمة بعضها وثيق وبعضها ضعيف والبعض الآخر وسط بين هذا وذاك ومن البدهة أننا اذا ما تعهدنا هذه الصلات بالعناية ، وعملنا على توثيق ما بين البلاد العربية من روابط ، اقتصادية وثقافية ، أمكن أن تجني هذه الأقطار من وراء ذلك الخير الكثير ، وهذا هو من رأيي ما يجب على الجيل الحاضر أن يعمل على تحقيقه ما استطاع الى ذلك سبيلا .

● حلمي عيسى باشا - أحد وزراء المعارف السابقين :

أعتقد أننا لسنا بحاجة الى أن ننشد وحدة عربية فالعرب مرتبطون منذ الفتح الاسلامي بروابط تاريخية وثيقة ، لغتهم واحدة ، وفنونهم - وأساسها

الفن العربي - واحدة ، وإدايم واحدة ، ودينهم واحد مرده القرآن والحديث ،
انما الذى يتعين على البلاد العربية أن تقوم به هو التبادل الاقتصادى والتعاونى
ومما لا ريب فيه سيكون عظيم الأثر فى توثيق الروابط بين تلك
البلاد و . . و . .

● دكتور على ابراهيم باشا - نايفة الطب والجراحة فى مصر :

طلما ناديت ولا أزال أنادى بجمع شمل أطباء العرب وحياء الطب العربى
وتوحيد المصطلحات الطبية وها أنذا أنادى بالعمل على ربط الثقافات العربية
بعضها ، ببعض ولقد حققت الجمعية الطبية المصرية ، التى أتشرف برئاستها
جزءاً من هذه الأمنية ، وعلى رجال السياسة فى الأقطار العربية أن يقوموا من
جانبهم بمجهودات ، أوسع نطاقاً فى جميع نواحي الحياة الثقافية وجعلها كتلة
واحدة وإعادة عزها ، ومجدها القديم .

● أحمد عبد الوهاب باشا أحد كبار رجال الاقتصاد :

الوحدة العربية أمنية أبناء العرب جميعاً لكنها حتى الآن ، لا تزال حلماً
أكثر منه حقيقة ، وعندى أن وسائل تحقيقها كثيرة متنوعة ومنها ما هو
اجتماعى ، ومنها ما هو اقتصادى ، ولو أن هناك هيئة مشتركة تمثل بلاد
العروبة تتولى دراسة هذه الوسائل التى تقرب البعد ، وتحقق ما لا يزال حتى
الآن فى عالم الخيال .

● نجيب الهلال باشا : (وزير سابق)

لقد الفت أمم الغرب عصبة للتصارف والتعاون وخدمة السلام وتقدم
الحضارة فما أولى الشعوب العربية بمثل هذا التعاون وهى ذات الماضى ، المجيد ،
المشارك ، ومن رأى أن أفضل الوسائل لتحقيق هذا التعاون ، العمل على تقريب
الثقافات العربية وإحكام الروابط الأدبية بين أبناء الشعوب العربية المختلفة .

● توفيق دوس باشا : (وزير سابق)

إن وجود البلاد العربية فى بقعة واحدة وارتباطها بوحدة اللغة والثقافة ،
والتقاليد ، كفيلة بأن تجعل منها فى المستقبل القريب كتلة واحدة ، وما من
شك فى أنها ستصبح يومئذ قوة لا يستهان بها وعندى أن على الزعماء فى كل
قطر ، من هذه الأقطار أن يبنوا روح القومية العربية فى بلادهم بعيداً عن التحزب
الدينى ، وعندئذ فقط يتحقق ذلك الحلم الجميل !

● د . محمد حسين هيكل باشا : (وزير سابق)

أنا ممن يؤمنون بالفكرة على أن يكون أماننا مثل أعلى ، والوحدة العربية ،
انما تتحقق يوم يقوم فى الشرق العربى ذلك الرجل الالهى ، الذى يدوى صوته

في الآفاق فيسمع الناس بها ، ويفتخرون بحياتهم الدعوة ، التي يريد أن تنشر في الخافقين ، أما أن تكون الوحدة العربية مقصودا بها تحرير أمم الشرق العربي أو تحسين أحوالهم فذلك أمر هين وهو في رأيي ليس خيرا من الفكرة القومية .

فليعمل الدعوة لما يدعون اليه اليوم ان شاءوا لكنني أرجو أن يجيء اليوم الذي يقوم فيه الدعوة للمثل الأعلى .

● د . طه حسين « بك » :

أنا من أشد الناس حبا للوحدة العربية وحرصا على أن يكون الاستقلال القومي ، الوطني أساسا لها ، وعلى أن تكون الثقافة والتعاون الاقتصادي من أهم الوسائل المزدية إليها ، وليس من شك في أن الدعوة الى انشاء جماعة تمثل الأمم العربية وتبادل الرأي في مشاكلها المختلفة من أنفع الدعوات وأقومها ، فلعلها تجد من قادة الرأي في البلاد العربية استعدادا حسنا .

● عباس محمود العقاد :

الوحدة العربية من حيث التعاطف قائمة لا تحتاج الى دعوة ومن حيث اللغة والثقافة آخذة في التمكن والشيوع ومن حيث المصالح الاقتصادية ، استطاع تدبيرها وتنظيمها على مدى الأيام .

أما الوحدة العربية من حيث الحكم فلسنت من أنصارها لانني أميل الى المزيد من التخصص والاستقلال ولا أحب المزيد من التواكل والاندماج وخير من وحدة الحكم تعاون صادق يقوم على تبادل الشعور وتبادل المصالح وتبادل الآراء ، فإذا جاءت الأيام بما ليس في الحسبان فذلك اذن حكم الأيام الذي لا حكم بعده لانسان .

● عبد القادر المازني :

ربما كان ايماني بالوحدة العربية راجعا الى أنني عربي فما في دمي قطرة واحدة ، غير عربية والله الحمد وللذين يظنون أن الوحدة العربية حلم جميل ليس الا . . . أقول اننا كنا جميعا فيما مضى أمة عربية واحدة بفضل النهضة ، التي أضرخ الاسلام تيارها فالذي كان من قبل يسهل أن يكون كرة أخرى ، ثم اننا أبناء لغة واحدة مهما تنامت بنا البلاد ولا قيمة للفواصل التي أوجدتها الاستعمار فان هذا عارض يزول وأول ما نحتاج اليه هو الايمان بالوحدة العربية ، أما الوسائل فتجيء بعد ذلك في أوانها وعلى مقتضى الأحوال والظروف .

● توفيق الحكيم :

اننى على الرغم من رغبتى فى تكوين شخصية مستقلة .. لكل أمة من الأمم العربية أحب أن تتذكر دائما أننا ازاء الغرب لنا صفة واحدة تجمعنا وينبغى لنا أن نحافظ عليها ، فأوروبا اليوم عندما تبين لها خطر الحروب ، التى تقوض المدنية ارتاعت وخافت على مصير ما تسميه « الروح الأوروبية » فعقدت من أجل ذلك المؤتمرات دعى إليها كبار مفكرى الأمم الأوروبية وبعد أن راوا الأخطار التى تهدد هذا الروح الأوروبية ونحن الشرقيين لنا من غير شك كذلك ما نستطيع أن نسميه الروح الشرقى ، أى طابعنا الفكرى ، وطريقة نظرنا الى الأشياء ، وعقائدنا وتقاليدها واحساسنا بالجمال الذهنى ومشاعرنا نحو مظاهر الطبيعة المختلفة وأسلوبنا فى التعبير عن حقائق الأشياء فإذا نادينا بالوحدة العربية فانما ، ذلك لنندم كتلة الروح الشرقى امام كتلة الروح الأوروبية .

● فكرى أباطة :

الوحدة العربية فى نظرى عصبه أم عربية ترعى مصالح أعضائها السياسية ازاء الدول الكبرى الطامعة فيها أو ذات العلاقات الوثيقة بها فإذا كانت فكرة الوحدة العربية هى هذا أو شيئا منه فسوف نصطلم بمقبات سياسية فانه ليخيل الى أن نوعا من الأناثية السياسية قد بدأ يتسرب الى الدول العربية وكان كل واحدة تقول : « حسبي مصائبي » فإذا كان حسبي غير صحيح وأتمنى على الله أن يكون كذلك فإن هذه المجاملات المتبادلة بين الأمم العربية تصلح فيما بعد أن تكون أساسا لكتلة واحدة ، ولكن على الراغبين فى هذا التشكيل أن يعينوا أولا المصلحة ، فى هذه الوحدة بشجاعة ، وقوة ، كما عليهم أن يعقدوا المؤتمرات الدولية للدعاية كل عام فى دولة من دول العرب ، مستعينين بالصحافة وبأسواق الأدب والرياضة بالمؤتمرات الفنية اذ كلها وسائل تقرب الى ذهن فوائد الوحدة ، وترسخ فى القلب ضرورتها ، ومتى أثمرت هذه الدعايات جاء دور الاقطاب فوضعوا قواعد هذه الوحدة ودستورها ؟



ولقد حرصت أن أذكر وبالتفصيل ، وبالنص آراء تلك الشخصيات المصرية التى جمعت العديد من القادة السياسيين والاقتصاديين وكبار الكتاب والأدباء لا لأؤكد أن انتماء مصر العربى ، أصيل ، وقديم ، فذلك ما لا يحتاج الى تأكيد ، كل الذى أودته : إعطاء صورة لتفكير بعض القيادات المصرية فى الوحدة العربية وفى أسلوب تحقيقها فى منتصف الثلاثينيات .

الفصل الثاني

مؤتمر نسائي في القاهرة لنصرة القضية الفلسطينية

نشير الى حدث عربي هام وقع في أكتوبر ١٩٣٨ ، ونعني به انعقاد مؤتمر للمرأة العربية للدفاع عن فلسطين . وهذا المؤتمر يؤكد ، أن المرأة العربية بصفة عامة ، والمرأة المصرية بصفة خاصة .. كانت عند مسئوليتها التاريخية ، بالنسبة للقضية الفلسطينية .

ودور المرأة العربية في فلسطين ، دور رائع وبناء ..

سباحت المرأة الفلسطينية في ثورات ١٩٢٩ ، و ١٩٣١ ، و ١٩٣٣ ، و ١٩٣٦ .. و .. الخ . وقد قتل وسجن الكثير من الفلسطينيات ، كما أن الاتحاد النسائي المصري برئاسة هدى شعراوي قد لعب أخطر الأدوار في القضية الفلسطينية ودفعها الى الأمام .

واذكر - والذكرى تنفع المؤمنين - أنه في ٩ يونيو ١٩٣٦ عقد الاتحاد النسائي المصري ، اجتماعا لبحث الحالة في فلسطين ، وأصدر باجماع الآراء ، قرارات خاصة « باكتتاب كل ذى نفس كريمة يستغزها الظلم والاستبداد » ، وتشكيل لجنة من عضوات الاتحاد لجمع التبرعات ، والاحتجاج على تنفيذ وعد بلفور ، الذى بث بذور الكراهية والشقاق ، وأقام الفوضى والثورة محل المحبة والسلام ، في تلك الاراضى المقتمصة . كما قرر ارسال برقيات الى الساسة البريطانيين بطلب وضع حد لهذه السياسة البريطانية الخرقاء ، المخالفة لمبدأ احترام الشعوب الضعيفة ، ومناشدة نساء العالم وعصبة الأمم ، تأييد نساء فلسطين في قضية العرب القومية ، والدعوة الى وقف الهجرة الصهيونية التى تقضى على العدالة بسلب أمة بأسرها حقها الطبيعي في الحياة .

دعا الاتحاد النسائي المصري ، نساء الشرق لعقد مؤتمر للدفاع عن فلسطين ، وكانت الدعوة الى هذا المؤتمر باسم هدى شعراوي في ٤ سبتمبر ١٩٢٨ ، وكان من بين كلمات النداء الموجه الى نساء الشرق لعقد المؤتمر ، تلك الكلمات :

« برا بالعهد الذي قطعناه على أنفسنا نحن نساء الشرق ، ووفاء بالوعد الذي ارتبطنا به مع أخواتنا العربيات في المؤتمرات الدولية المتعددة ، وهو أن نعمل متضامات على نشر الوثام بين الشعوب ، كل منا في بلادها ، وأن نسعى بكل الوسائل المشروعة الى منع الحرب ومساعدة جمعية الأمم في توطيد أركان السلام العالمي . وحسم أسباب النزاع بين الدول ، بالتسوية السلمية ، قررنا عقد مؤتمر نسائي شرقي للنظر في الحالة المؤلمة التي نعانها فلسطين ، منذ سنين عديدة ، تلبية لاهوت ضمائرنا ولاستغاثة الانسانية المعنية في تلك البقاع المقدسة » .

وتوجه هدى شعراوي نداء الى سيدات مصر ، قبل وصول عضوات المؤتمر الى القاهرة ، تطلب فيه من كل مصرية « أن نعمل في دائرتها ، بكل ما نستطيع من حول ، للأخذ بناصر الحق » وأن تقوم كل واحدة منهن بواجب الترحيب والتعظيم للضيوف الجديرين بسمة مصر ومكانتها بين الأمم العربية » .

ويحلو لي أن أضيف - للتاريخ - الى أن المؤتمر عندما انعقد في القاهرة في ١٤ أكتوبر ١٩٢٨ ، اختار السيدة هدى شعراوي لرئاسته ، واختار وكيلات عنها : السيدة عادلة بيهم ، حرم الأمير مختار الجزائري « سورية » السيدة ايفلين جبران بستوروس « لبنان » الأنسة صبيحة الهاشمي ، « العراق » السيدة وحيدة حسين الخالدي والأنسة زليخا الشهابي « فلسطين » ، والسيدة نفيسة محمد علي علوية ، والسيدة أمينة فؤاد سلطان « مصر » .

وكانت سكرتارية المؤتمر من بهيرة نبيه العظمة ، وسنية الأيوبي « سورية » نجلا جورج كافوري ، وحياة نور بيهم « لبنان » وفيحة الخطيب « العراق » ساذج نصار وعقيلة شكرى ديب « فلسطين » جميلة عطية أبو شنب ، ودرية فهمي وإيفا حبيب المصري ، وتحية محمد « مصر » .

وكانت مندوبات فلسطين على النحو التالي : السيدات والأنسات طرب حرم عوني بك حسين الخالدي . عقيلة شكرى ديب ، زليخا الشهابي ، متيل مقيم مقيم ، ميمنة الشيخ القسام ، ساذج عقيلة نجيب نصار . وفحة الشهابي التاجي . سعاد حرم فهمي الحسيني . ماري نجيب أبو الشعر ، فاطمة وزاهية النشاشيبي . صبيحة التيمسي . مريم هاشم . وغيرهن . . وغيرهن .

وكانت من مندوبات سورية في المؤتمر ، السيدات والأنسات : بهيرة حرم نبيه بك العظمة . ثريا الحافظ . فطينة كريمة نبيه بك العظمة . حرم

محبي الدين باشا الجزائري • نازك العابد • أسما عقيلة فارس بك الخوري •
مرة داغستاني •• و •• و ••

وكان من بين مندوبات مصر ، الى جانب السيدة هدى شعراوى كل من
السيدات والآنسات : نفيسة حرم محمد على علوية باشا ، أمينة حرم الدكتور
فؤاد سلطان بك • بسيمة حرم عبد الرحمن رضا باشا • عزيزة حرم الدكتور
حسين هيكل باشا • بهيجة حرم حسن بك رشيد • انصاف حرم الدكتور
منصور بك فهمى • ومنيرة ثابت ومارى كحيل • وحواء ادريس • ونسيمة
الأيوبي • وزينب الغزالى •• و •• و •• الخ •

وكان انعقاد هذا المؤتمر فى هذا الوقت بالذات دفعة قوية للنضال
الفلسطينى خاصة أن الشعب المصرى قد رحب بانعقاد هذا المؤتمر على أرض
مصر ، وقد رحبت الصحف المصرية ، التى تصدر باللغة العربية والتى تصدر
باللغات الأجنبية فى مصر فيما عدا جريدتين تصدران بالفرنسية ، كان لهما
موقف معاد لذلك المؤتمر تجلى فيما صدر عنهما من تعليقات غير ودية تجاه شعب
فلسطين •

كانت جلسة افتتاح المؤتمر النسائى بدار جمعية الاتحاد النسائى المصرى
بالقاهرة فى الساعة الخامسة من مساء يوم السبت ٢١ شعبان ١٣٥٧ ، ١٥
أكتوبر ١٩٣٨ ، وكانت جلسة الافتتاح برئاسة هدى شعراوى •

● حضر الجلسة « عدد كبير من الزائرين ، والزائرات فى مقعدهم - كما
قيل يومئذ فى وصف حفل الافتتاح - بعض عقيلات الوزراء ، والوزراء السابقين
وزعماء الوفود العربية فى المؤتمر البرلمانى العالمى الذى انعقد بالقاهرة ، وقد
أعد للرجال مكان خاص فى شرفات قاعة الاجتماع •

وافتححت جلسة الافتتاح بنشيد فلسطين الذى نظمته خصيصا لتلك
المناسبة الشاعر محمود أبو الوفا ، ولحنه الأستاذ محمد القصيجى وأنشدته
تلميذات مدرسة الاتحاد النسائى المصرى وكان من بين كلمات ذلك النشيد :

يا فلسطين اسلمى نلت السلامة

اسلمى يسلم لنا شعب الكرامة

أرخس الأرواح فى جفث النمار •••

وأرقطى بالوث فى حب الديار

يا له شعبا أصيل الافتخار

لم لا يبلغ فى العز مرامه •••



بعد ما أصبح عنوان الكرامة
يا فلسطين أيا قدس السلام
كيف علت الآن مهدا للخصام
عجبا والظلم للفرد حرام
كيف يرضون للشعب أن يضام
ظلموه ، حكموا فيه الغريم
جرحوه ، شردوا عنه الزعيم
أخرجوه من حمى ، البيت الكريم
لم يراعوا لحمى البيت كرامة
لا ، ولم يخشوا من الناس الملامة
يا بنات الشرق هذا يومكن
فى فلسطين صبايا مثلكن
قتلت أو شردت رجالهن
تركوا الأطفال فى أحضانهن
لم يجدن الآن من يرحمهن
ويميد النور فى بسماتهن
يا الهى ، يا الهى كن لهن
وصن الشرق ونوله مرامه
وأعد يا رب للشرق مقامه

وتفتتح السيدة هدى شعراوي المؤتمر بكلمة تشكر فيها الحاضرات ممن
« تكبدت متاعب السفر وانتقلن الى مصر من اخواتنا الفلسطينيات ، والعراقيات ،
والسوريات ، واللبنانيات ، والايرانيات لمشاركتنا فى هذا الاجتماع ، الخطير
للبحث فى الحالة المحزنة التى تجتازها فلسطين ، وللتشاور معنا فى الطرق
العملية للوصول الى حل هذه المشكلة على أساس العدل ، والانصاف والاحتجاج
على أعمال الظلم ، والارهاب التى ترتكب فى تلك البقاع المقدسة » .

وتطس السيدة هدى شعراوي قائلة : « أعبر لحضراتكم عن سرورنا
واغتنباطنا بهذا الاتحاد الذى شد أزرنا ووجد صفوفنا وزاد العروبة قوة ، ومتانة
فى هذا الظرف الدقيق ، باشتراك الجنسيتين فى الدفاع عن هذه القضية العادلة
اشترাকা فعليا ، سيكون له اثره المنتج فى حلها ان شاء الله كما سيكون فى سجل
تاريخ نهضة الشرق الحديثة صحيفة بيضاء اذ يظهر للعالم أجمع أن محنة
فلسطين لم تثر خواطر رجال الشرق وحسب بل أفزعت نساء الاقطار العربية
عامة وروعتهن بغطاعتها ووحشيتها ومنافاتها لقواعد العدل ، ومبادئ الانسانية

وانتهاكها لحرمات الحق والسلام فقمين يشاركن الرجال لانقاذ فلسطين المعذبة
من جور الاستعمار الانجليزى والاحتلال الصهيونى » •

وعن وعد بلفور تقول هدى هاتم شعراوى : تنور فلسطين اليوم وتجاهد
لا لنيل استقلالها فقط بل للنجاة من حكم الاعداء الذى أصدره عليها « بلفور »
بتصريحه المشؤم وتريد الحكومة الانجليزية تنفيذه بكل فطاعة ووحشية •
وتقول هدى شعراوى : يقولون أنه لبس من السهل أن تتهقر دولة قوية
كبريطانيا العظمى ، تعتمد على قواتها البحرية ، والبرية والجوية ، وتدعن
لمشيتة شعب أعزل لا سلاح له الا ايمانه بالحق ولكن الرجوع الى الحق فضيلة
وأفضل للقوى الا يستعمل قواته الا ازاء أعداده واقارانه او يحتفظ بها لوقت
الحاجة •

وتقول هدى شعراوى : من الغريب ، أن الشعب الانجليزى الذى كان
يفخر بان لبريطانيا شرف القضاء على الرق ، وحماية الأمم الضعيفة يرضيه اليوم
أن تقوم حكوماته بمهنة النخاسة ، فى ايشع مظاهرها بمحاولتها فرض
الصهيونيين على شعب كامل رغم أنفه ، وتمليكه أراضي يبد أن النخاسين فى
الماضى كانوا على الأقل يتركون للعبد حرية اختيار سيده مهما بلغ الثمن الذى
يعرض عليهم •

وتشير هدى شعراوى الى تخلى بريطانيا عن شعب الحبشة ، بعد عدوان
موسوليني عليه ، والى تخلى بريطانيا أيضا عن تشيكوسلوفاكيا اثر هجوم هتلر
عليها ، ثم تقول : ان بريطانيا العظمى لا تستأسد ، الا على الأمم الضعيفة
ولا تحترم الا القوة ، على اختلاف أنواعها ، ولا يخفى على حضراتكن ما لليهود من
قوة الدينار •

وتنتهى هدى شعراوى خطابها الجامع بقولها : لما كنا نريد أن نعيش فى
وئام مع اليهود المواطنين فانا نطالبهم بالتضامن معنا فى ارجاع الصهيونيين عن
أحلامهم الخرافية فى التثبيث بتحقيقها •

وتشكر هدى شعراوى رفعة محمد محمود باشا ورئيس حكومتنا الرشيدة
على الجهودات القيمة التى يبذلها فى الدفاع عن فلسطين فى كل فرصة سنحت
له كما تشكر رئيسة المؤتمر فى نفس الوقت الصحافة العربية النزيهة التى
طالما ساعدتنا فى تنوير الراى العام وإطلاعه على الحقائق بانتصارها للحق ،
والعدل •



كما تشكر أيضا السيدة هدى شعراوى كلا من واصف غالى باشا ، الذى
كان أول مصرى ارتفع صوته رسميا بالدفاع عن فلسطين فى عصبه الامم
وعبد الفتاح يحيى باشا على دفاعه الأخير عن فلسطين فى تلك المصبة •

وترسل هدى شعراوي من أعلى المنبر تحية الإعجاب والتقدير الى أبطال فلسطين المجاهدين وإلى زعمائهم الأحرار ومبعديهم وعلى رأسهم سماعة السيد أمين الحسيني أفندي داعية الله أن يكلاً بعنايته ورعايته اليتامي والثكالي والأرامل اللاتي أصبحن لا موئل لهن ولا نصير الا الله سبحانه وتعالى .

وبعد خطاب هدى شعراوي يجرى خطاب السيدة طرب عبد الهادي كريمة الشهيد سليم الأحمد عبد الهادي ، وعقيلة عوني بك عبد الهادي أحد زعماء فلسطين المبعدين - وقتئذ - وعضو اللجنة العربية العليا ، ومندوب المرحوم الملك الحسين في مؤتمر فرساي .

وكان خطاب السيدة طرب عبد الهادي - بحق - صرخة مدوية لشعب فلسطين البلد العربي ، الذي يراد افناء شعبه العربي ، وابادتهم واجلاؤهم عن ديارهم ، واخراجهم من أوطانهم ، ليحل محلهم شعب غريب عنهم . صرخة مدوية لفلسطين التي تأمرت أقوى دول الأرض ، وأدهى شعوب العالم ، على افنائها . فلسطين التي تشاهد اليوم مأساة فظيعة لم يشاهد العالم لها مثيلاً وتنزل بها مظالم ، لا عهد للمصور المظلمة بأشباهها : فلسطين التي يتيم أطفالها ، ويشنق شيوخها وشبابها ويشرد رجالها ، وتدمر مدنها وقراها ، وتنسف بيوتها ، وتحشي سجونها بالآبرياء .

وبعد هدى شعراوي وطرب عبد الهادي يجرى صوت سورية مثلاً في عقيلة نبيه بك المظلمة من زعيمات سوريا وسكرتيرة لجنة السيدات للدفاع عن فلسطين وعضو جمعية « نقطة المرأة الشامية » بدمشق .

وفي خطاب السيدة بهيرة نبيه المظلمة تحديد واضح لما يجب ، على عضوات المؤتمر اتخاذه من قرارات وتوصيات :

- فلسطين بلاد عربية على المؤتمر تأييد عربيتها .
- المطالبة بسد أبواب الهجرة الصهيونية ووقفها عند حدها بل بوقفها تماماً .
- لابد من المطالبة بانتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين .
- لفلسطين الحق الطبيعي والشرعي في الحرية والاستقلال فيجب على المؤتمر تأييد هذا الحق ، والمطالبة به .
- الدعوة الى مقاطعة بريطانيا اذا هي أصرت على ارتكاب ما ترتكبه في فلسطين من اباداة وتعذيب و... و... .
- الدعوة الى مقاطعة اليهود ، في كل بلد يضم العرب والمسلمين الى أن يرتدعوا عن موقفهم ويرتدعوا عن تمثيل روايتهم الى غير ذلك من المطالب .

ويكون خطاب السيدة نجلا كפורى عقيلة الأستاذ جورج كפורى بك - من
أدياء لبنان - قطعة أدبية ممتازة : تدعو السيدة نجلا كפורى الى ارسال الوفود
لا الى جمعية الأمم ، ولا الى أى بلد من بلدان الغرب بل الى العرب فى أقاصى
صحارهم وشواطئهم ، وإلى المسلمين فى أربعة أركان المعمورة وإلى المسيحيين
فى أطراف الدنيا ، ليعرف الجميع ما ترتكبه بريطانيا من فظائع فى ثالث الحرمين
وأولى القبلتين وليعرفوا أن بريطانيا تريد تسليم قبر المسيح الى اليهود .

ان وراء فلسطين سبعين مليوناً من العرب .

ان وراء فلسطين مئات الملايين من المسيحيين المتدينين . بل أن وراءها كل
ذى وجدان حى وضمير سليم .

وتنهى السيدة نجلا كפורى خطابها بقولها :

لقد اسمعتمن لهجة قد تبدو شريرة عن المرأة فاستميحكن عذرا ، اذا قلتم
على أسماكن الرقيقة هذه اللهجة الجافية .

ان الناس عندما يسمعون بمؤتمر نسائي يعقد لماسة فلسطين
لا يتصورون ، الا جماعة من النساء يندبن ويكيبن بالدمع السخين ، ولكن لأول
مرة نريد الا نحقق هذا الظن فينا .

لقد بكى العرب مرة واحدة ، على أطلال الحمراء .

ولن يبكوا مرة ثانية على انقراض فلسطين .

ان فى فلسطين مبكى واحدا ولن يكون فيها مبكى آخر للعرب .



وتتوالى خطب العضوات السيدة ايفلين بستروس مؤلفة كتاب «يد الله» ..
وعقيلة جبران بك بستروس من وجهاء لبنان والسيدة وحيدة حسين الخالدى
عقيلة الدكتور حسين بك الخالدى رئيس بلدية القدس سابقا ، وكان منفيا فى
جزيرة سيشيل أثناء انعقاد المؤتمر ، وهى وان مثلت فلسطين فى المؤتمر ، الا انها
كانت عراقية . الأنسة صبيحة ياسين الهاشمى كريمة الزعيم ياسين باشا
الهاشمى ، أحد رؤساء الوزارات العراقية . السيدة عقيلة شكرى ديب رئيسة
جمعية تهذيب الفتاة الأرثوذكسية بالقدس ، السيدة عزيزة عثمان لبيب من
سيدات ايران المتمصرات ، حرم الدكتور عثمان لبيب بك ، زليخا الشهابى ،
سكرتيرة جمعية السيدات العربيات بالقدس ، ايفا حبيب المصرى (مصر) .

ثم تلقى تلميذة من تلميذات مدرسة الاتحاد النسائى القصيدة التى نظمها
الأستاذ أحمد محرم لمناسبة انعقاد المؤتمر ومطلعها :

جمعن المشارق (فى المؤتمر)
فقل للمغارب : أين المفر
وفى قصيدة أحمد محرم تلك الابيات :
هو الظلم هيج كل القوى
فما تستكن وما تستقر
وراع الكرائم فاستلها
واطلقها من وراء الستر



أى ان يقول أحمد محرم :
وجئن يقرن على عينه
وينفذن من نابه والظفر
فيا لك من نمر فائك
وباللواتى يصدن الثمر
أخذن السهام فسدتها
لطف الانامل يبيض البنان
تذيب الحديد ، وتفرى الحجر
تميل زلازلها بالجبال
وتمضى نوافذها فى السرر
(فلسطين) خطبك غول الخطوب
وذعر الزمان ، ورعب القدر
تنام ، البراكين عن همها ،
وما نام بركانك المتفجر !



وفى اليوم التالى تكون الجلسة الثانية : خطب مستفيضة من السيدة نازك
العابد بيهم (لبنان) السيدة سعاد الحسينى (فلسطين) الأنسة رفيقة الخطيب
(العراق) ملك جمدى حلاوة - حرم أحمد حلاوة بك من كبار تجار القاهرة
(من سيدات فلسطين البارزات) آنسة حنيفة أحمد على علوبة (بك) ، وكانت
وقتئذ يافعة وطالبة بمدرسة الليسيه ، مارى وزير (العراق) آنسة نبيهة ناصر
(فلسطين) ، ربا القاسم (فلسطين) منيرة ثابت (مصر) زينب الحكيم
(مصر) .

ويقيم النادي الفلسطيني بالقاهرة حفل شاي لمضوات المؤتمر يرحب باسم
النادي الأستاذ محمد علي الطاهر ويقدم للضيقات الأنسة ميمنة كريمة المرحوم
الشيخ عز الدين القسام ، أول شهيد عربي استشهد في الثورة الفلسطينية .
ومن بين كلمات ميمنة :

و لست أول فتاة أستشهد أبوها في سبيل العرب فبيئتك من مندوبات
البلاد العربية الكثرات فقدن أعزاهن اما شقنا ، على الأعواد أو رميا بالرصاص
من أجل احياء مجد العرب : فهل الشهيد سليم الأحمد عبد الهادي الا والد طرب
عبد الهادي ؟ وهل الشهيد لطفي الحافظ الا والد ثريا عبد الحافظ الرئيس ؟ وهل
الشهيد عارف الحسيني مفتي غزة والشهيد عكر النشاشيبي والشهيد كامل
البدري الا أقارب لكثيرات من مندوبات فلسطين ، وهل الشهيد يوسف العظمة
وزير حربية سورية في عهد الاستقلال الثاوي في ميسلون الا عم قطينة العظمة ،
وهل الشهيد الأمير عز الدين الجزائري الا سليل الأسرة الجزائرية المثلة في
مندوبات سورية وهل فقيه العرب الشهيد ياسين الهاشمي ، الا أبو صبيحة ؟
حقا لقد صلق الشاعر حين قال :

ما بيننا يوم الفخار تفاوت
أبدا كلانا في المعالي مفرق



وكانت الجلسة الختامية للمؤتمر في ١٨ أكتوبر ١٩٣٨ .

وفي كلمة هدى شعراوي اشارة ، الى بعض النيات الحسنة التي دفعت
أفرادا قلائل من المواطنين والمواطنات اليهود الى توجيه نداءاتهم على صفحات
الجرائد الفرنسية يناشدونني فيها أن أعمل على التآلف بين العرب واليهود
ليتكون منهم كتلة قوية تقاوم السياسة الأوروبية التي وصفها بعضهم بالسفك ،
والتمطش الى الدماء ، وألا نعيد عهد قابيل ، وها بيل ، - وتقول هدى شعراوي
« ومع تقدري لهذا الشعور الرقيق أقول ، اننا كنا أول من يعطف على اليهود
ويستنكر الظلم الواقع من أوروبا ولكن الصهيونيين باعتمادهم على القوة الفاشية
التي يثور عليها هؤلاء المثابرون وتغذيتها بأموالهم لاغتصاب حقوق العرب حال
دون فكرة الاتحاد وجعلنا نفر منهم ولا نثق بصديق قولهم وقد كان الأولى
بحضراتهم ان يوجهوا مثل هذه النداءات الى المنتصبين الظالمين والى المشجعين
بسكوتهم على ارتكاب هذه المظالم في فلسطين فان كانوا صادقين حقا فيما
يقولونه وما ينشرون فليؤيدوا مقرراتنا وليجهروا باستنكارهم وسخطهم على وعد
بلفور الذي كان وبالا علينا وعليهم » .

ويشير البيان الختامي للمؤتمر الى مراحل تطور القضية الفلسطينية منذ
نشوب الحرب العالمية الأولى وعدم قيام الحلفاء بتنفيذ وعدهم للعرب والى وعد

بلغفور والانتداب البريطاني ، ولجان كراين ، وشو ، وتقرير سمسون ، ومؤتمر بلودان الذي رفض تقسيم فلسطين ، كما يشير البيان الى ما قاله واصف غالي باشا في عصبة الأمم عن القضية الفلسطينية « ان مسألة فلسطين تهم مصر حكومة وشعبا الى أقصى حد ، بالنظر الى علاقات الجوار الدائمة بين البلدين وإلى العلاقات التاريخية والدينية ، التي تربط مصر والاماكن المقدسة بروابط أخوية قائمة على أساس وحدة اللغة والدين ، والحضارة التي تربطنا بالشعب الفلسطيني » كما يشير البيان أيضا الى الكلمة التي قالها واصف غالي باشا في عصبة الأمم أيضا : « ان الحق والعدل يقضيان بأن تظل فلسطين للفلسطينيين هذا حق طبيعي في أبسط أشكاله وأوضحها » .

وتؤيد قرارات المؤتمر مطالب العرب في فلسطين بالقضاء الانتداب البريطاني ، على فلسطين وإنشاء دولة دستورية ذات سيادة في فلسطين واعتبار وعد بلغفور باطلا من أساسه ولا قيمة له ، ويرفض المؤتمر تقسيم فلسطين رفضا باتا وفورا واعتبار فلسطين وحدة تامة لا تتجزأ . بالإضافة الى استنكار سياسة بريطانيا في فلسطين وضرورة اسداء المساعدة العربية للشعب الفلسطيني و . . .

وتلقى السيدة متيل مفتم عقيلة الأستاذ مفتم مفتم ومؤلفة كتاب « المرأة العربية » باللغة الانجليزية (فلسطين) كما تلقى الأنسة زينب الحكيم (مصر) والأنسة منيرة ثنيان كريمة عبد اللطيف بك ثنيان - من علماء العراق - وزليخا الشهابي (فلسطين) وساذج نصار عقيلة الصحفي نجيب نصار وصاحب جريدة ، الكرمل (حيفا) ، يلقي هؤلاء كلمات في الجلسة الختامية .

وفي المؤتمر ، ألقى رسائل من السيدات والآسات ابتهاج زعيتر (نابلس) آيسنة الخضراء (عكا) فائقة مدرس (حلب) اسمى طوبى (عكا) حميدة الجراح (عكا) ، والقيت قصائد تحية للمؤتمر ، من فائزة سعيد عبد الحميد (نابلس) فوزية سلامة

وترسل سيدة اجنبية تقيم في مصر ، الى هدى شعراوي قصيدة بالانجليزية (وهي صورة لتفكير ذلك العصر) وفيما يلي ترجمة القصيدة :

الناس أجمعون ، كانوا يخشون الأسد البريطاني

وكانوا ، يرتجفون من هيبتته ويرهبون هجمته

حتى جاء يوم تقدم هوسوليني ، اليه بثبات

ولوى ذيله في غير وجل

زار الأسد وفقر فاه

وكان بلا أنيلب ليس فيه ما يخيف

ورمجر في دهشة وقال :

وقموا العقوبات

وهذا كل ما أمكنه أن يقول .

وللتاريخ نقول أن للدكتور ابراهيم ناجي قصيدة عن فلسطين مطلعها :

أخذ العين والفؤاد جميعا :

قبسا من جوانب الشرق بادي

جميع الأهل والأحبة والشمس

لن ولم الشتات بعد البعاد

أيقولون ، أنا أمم شتى وقو

م تفرقوا ، في البلاد

كنب ما يقول عنا الأعادي

وغلال تخرص الحصاد

إلى أن يقول ابراهيم ناجي :

يا فلسطين أيها الوطن الدامي

تقبل منام هذا الوادي

يا أنين الجراح في الأساد

وزئير ، الأساد في الأصفا

قد سمعناك داويا في حمانا

فمددنا إلى حماك الأيادي

ويختتم ابراهيم ناجي قصيدته بقوله :

فلقاء ولا أقول وداعا

نحن منكم غدا على ميعاد

حيث يفتو المآب تحقيق حلم

ويكون اللقاء كالإعياد



وللتاريخ أيضا نقول أن الأنسة أم كلثوم ، قد تبرعت بالقناء في حفلة

أقيمت بدار الاتحاد النسائي المصري لصالح منكوبي فلسطين في ٢٤ أكتوبر

١٩٣٨ شارك فيها أمير الكمان سامي الشوا ، وكان صافي أيراد الحفلة - وهو

مليم جنيه

أيراد نموذجي للغاية - قد بلغ ١٠٣ و ٧٢٠ أضيف إلى المنسالم المتحصلة من

التبرعات لصالح منكوبي فلسطين .

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ٣٢١

وللتاريخ أيضا نقول ان هدى شعراوى دخلت في معركة عنيفة مع صحفيين ناطقين باللغة الفرنسية تصدران في مصر اطلقتا على عرب فلسطين نموتا لا تتلق مع الحقيقة وتتنافى كل المناقاة مع بطولتهم وشجاعتهم *

احتجت هدى شعراوى على هاتين الصحيفتين البورص اجبيسيان وجورنال ديجيت لتحييزهما ضد العرب وأرسلت الى كل منهما خطابا قالت فيه :

« يدعشنا أن جريدة كجريدتكم تصدر في مصر ، ويقرأها جمهور من المصريين تسمح لنفسها أن تسمى المجاهدين الأبطال الذين يدافعون عن كيانهم وحياتهم وحقوق بلادهم بقطاع الطرق فهل بلغت فيكم روح التحيز للرجة تجعلكم تقلبون الأوضاع اذا كان في فلسطين يا جناب رئيس التحرير قطاع طرق ، فليس هم العرب بكل تأكيد » *

وترد صحيفة جورنال ديجيت على خطاب هدى شعراوى قائلا :

« في فلسطين وطنيون ولكن الذي تجهله السيدة هدى شعراوى باشا هو ان هنالك مئات من قطاع الطرق الحقيقيين انضموا الى الارهابيين للقتل والنهب والاحراق تحت ستار الجهاد في سبيل الاستقلال ولقد قرأت السيدة هدى شعراوى باشا في الصحف يوميا أن هناك أطفالا قتلوا ونساء ذبحن ، وفتيات انتهكت حرماتهن ومنازل أحرقت فكل هذه الجرائم المنافية للانسانية يفضل ان يكون المسئول عنها اللصوص وقطاع الطرق ، عل أن يكون المسئول عنها من الوطنيين الحقيقيين الذين تحترمهم وتقدرهم حق قدرهم ، فهل تريد السيدة هدى أن تسجل الجرائم على أولئك الوطنيين ، ليحكم القاريء النزيه ، اينما أحسن نصحا في خدمة قضية العرب ؟

وترد هدى شعراوى على تلك الكلمة العنيفة بكلمة أعنف تقول فيها :

« ان الوطنيين ولا سيما اذا كانوا من العرب لا يقتلون النساء ولا الأطفال ولا ينتهكون حرما الفتيات فتلك أعمال منافية للانسانية لا يقرها الا قطاع الطرق والمتوحشون من الرجال الذين اقترت قلوبهم من الايمان » *



وتقول هدى شعراوى : « اذا كانت الاخبار التي تصل الينا بواسطة صحيفتكم تعلمنا بان هؤلاء الارهابيين العرب - كما تلبقونهم - في دفاعهم المشروع قد قطعوا بعض خطوط السكك الحديدية ، أو قطعوا بعض الاسلاك التليفونية أو دمروا بعض الاكواخ أو أطلقوا النار على بعض المحتدين فكم من اخبار غيرها ثبتنا يوميا أن بلادا برمتها نسفت بالديناميت ونهبت أمتعتها ، وقتل الكثير من نساءها ورجالها وكابد شبابها أشنع أنواع التعذيب في سبيل

استخلاص اعتراف منهم وكم من أبريه شردوا في المنافي وكم من نساء أودعن في السجون وكم من شيوخ وأطفال قتلوا بالقنابل التي ترميها بعض البنات في الأسواق ، وكم مرق الرصاص أجسام المؤمنين أثناء الصلاة في معايهم المقدسة بحجة توطيد الأمن أو استتباب النظام . أى نعت يا سيدى يمكن أن نطلقه على مقرر فى مثل هذه الأعمال ؟ وإذا كان من الصعب عليكم أن تجهروا بهذا النعت فلا بد من أن يكون من قرائكم النزيهين الذين تحكمونهم بيننا من تتوافر لديه شجاعة التصريح به بدلا منكم . . . »

وللتاريخ أيضا نقول ان هدى شعراوى كانت قد أرسلت خطابا مفتوحا فى ١٥ نوفمبر ١٩٣٨ الى رئيس أساقفة كنتربرى ذكرته فيه بما أقدم عليه بعض الطائشين ببصر من اغتيال المرحوم السير لى ستالى باشا ، وكيف أن صوت أسقف كنتربرى لم يرتفع دفاعا عن قرار الانتقام الذى اتخذته الحكومة البريطانية ضد مصر المسكينة بأرغامها على سحب جيشها من السودان ، وبفرض نصف مليون جنيه دية لم تقبلها زوج الفريد والاقتصادى ممن تثبت ادانته فى هذه الجريمة وباحتلال الجمارك المصرية فى الاسكندرية وبالتدخل فى شئون البلاد الداخلية تدخلا غير مشروع ، وكل ذلك يا صاحب القداسة رغم الاعتذارات التى ملأنا بها أجواز الفضاء ، ورغم استنكار الأمة المصرية بجميع هيئاتها لذلك الاعتداء الشنيع .

الى أن نقول هدى شعراوى :

« والآن يقوم فى فلسطين جند دولتكم بقتل الأرواح البريئة من الرجال والنساء والأطفال مسلمين ونصارى وبشرىهم . وتعذيبهم بكل أنواع التعذيب والإهانة وبسيف قراهم ، وبيوتهم و . . . كل هذا يجرى فى فلسطين منذ سنين عديدة ، ولم يرتفع لكم صوت بالشفقة ولم تقيسوا فى كنانسكم صلاة الرحمة على تلك الأرواح البريئة التى يزعمها جندكم لدفاعها عن الحق والواجب . واليوم نسمع صوتكم عاليا بالاحتجاج ضد الألمان لأنهم فرضوا على اليهود الألمان غرامة ، عقابا لهم على الانتقام البشع الذى قام به ، على ممثل دبلوماسى ألماني - فرد من عنصرهم - جاهز بأنه ارتكب هذه الجريمة امتثاما من ألمانيا . »

وتسأل هدى شعراوى رئيس أساقفة كنتربرى : عما إذا كانت القسوة مباحة للبعض دون الآخر . . . وان كانت الرحمة فى نظركم وفقا على اليهود دون غيرهم من البشر ؟ نرجو أن ترسلونا لأننا أصبحنا إزاء هذه التصرفات المتناقضة لا نعرف الفرق بين حلالها وحرامها .

وتتلقى هدى شعراوى فى ٢٩ نوفمبر ١٩٣٨ من ديوان رئيس أساقفة كنتربرى ردا يقول فيه :

« بالرغم من أن مركز رئيس الأساقفة الرسمي لا يجعله مسئولاً بصفة مباشرة عن القرارات ، التي قد تتخذها حكومة جلالة الملك إلا أنه سيمتد بصفته عضواً في مجلس اللوردات وبصفته الشخصية في بذل كل ما في وسعه للوصول الى حل يضمن العدالة للعرب ولليهود » .

وتستمر حتى شعراوى ويستمر معها الاتحاد النسائي المصرى فى مواصلة الدفاع عن القضية الفلسطينية فترسل عدى شعراوى خطاباً الى السفير البريطانى بـ مصر - فى ٤ ديسمبر ١٩٣٨ - بمناسبة اغتيال السيد موسى شومان شقيق السيد عبد الحميد شومان بأيدى الجنود الانجليز فى بيته امام زوجته وولده . وبمناسبة اعادة اعتقال الأستاذ صبحى بك الحضر ، ونقله الى مكان مجهول لا يعرف أحد ما يمانى فيه من شقاء وتعذيب وأن زوجته المسكينة فى أشد حالات اليأس والقلق تبحث عنه سدى فى كل مكان .

وتبلغ عدى شعراوى السفير البريطانى فى القاهرة احتجاج جميع نساء البلاد العربية والشرقية على ما سلكته السلطة البريطانية ازاء عرب فلسطين الذين لا ذنب لهم ولا جريئة الا الدفاع عن حياتهم وكيانهم القومى المهدد ، بأشد الاخطار .

وعندما اجتمع مؤتمر المائدة المستديرة فى لندن أرسلت عدى شعراوى تلغرافاً الى كل من مستر نيپيل تشمبرلن رئيس وزراء بريطانيا ، والى مالكولم ماكنونالد وزير المستعمرات البريطانية باسم نساء العرب لتذكير الساسة البريطانيين بوعودهم واعطائهم حقهم فى تقرير مصيرهم ، كما ترسل فى ٢ مارس ١٩٣٩ تلغرافاً الى على ماهر باشا فى قصر سان جيمس بلندن - حيث انعقد المؤتمر ، تقول فيه :

« فخورات بدفاعكم الجدير بالاعجاب عن قضية العرب ، تقدم الى رفعتكم تهنينا الحارة » .

ويرد على ماهر ، على عدى شعراوى قائلاً :

« أثر فى كثير تلغرافكم الرقيق ، نرجو أن تמיד مساهمتنا التى أغلقت مساهمكم الى فلسطين حقوقها والى البلاد المقدسة طمانيتها » .

وقبل أن اختتم حديثى عن مؤتمر المرأة العربية والشرقية ، الذى عقد بالقاهرة فى أكتوبر ١٩٣٨ ، والذى رأسته السيدة الجليلة عدى شعراوى . أحب أن أشير الى مشاعر مصرية ، شاركت فى هذا المؤتمر ، وكان لها دور كبير فى انتاجه ، وهى « الآتسة » ايضاً حبيب المصرى ، رئيسة تحرير مجلة « المصرية » وسكرتيرة المؤتمر . . . والى قالت ، تعقيباً على انتهاء المؤتمر :

« اسمحوا لى أن أنسى فضيلة التواضع قليلا لاؤكد ، أن السيدات أثبتن
أنهن أكثر شجاعة من الرجال ، ولا يظن أحد أننى أنتصر لجنسى ، بل هى
الحقيقة الواقعة ، وحسبنا أن نطالع قرارات المؤتمر وبرقيات الى ساسة أوروبا ،
نرى .. تحت أى روح ، وبأى أسلوب كتبت »

« لقد جهرنا بصوتنا ، وقلنا : ان المشكلة الفلسطينية ، خلقتها دول
أوربا ، وتحدينا أساطين العالم ، حملناهم وزر تلك الأعمال الضنيعة ، وأعلننا أننا
لا نبأى بالسياسة وظروفها ، ولا نخضع لأى مؤثر كان الا الانتصار للحق ونصفة
المظلوم . ولذلك جاءت قرارات المؤتمر النسائي ، أقوى من قرارات المؤتمر
البرلماني العربي للرجال .. »

وأهم ظاهرة برزت فى هذا المؤتمر .. كما قالت أيضا حبيب المصرى ..
انقراض « المحجاب » وانتصار « السفور » . واننسا للدهش ، لو علمنا أن
مندوبات كافة الدول اللاتي اشتركن فى هذا المؤتمر ، متعجبات فى بلادهن ،
وانهن حضرن الى مصر متعجبات بالفعل ، ولكنهن جميعا .. وبغير استثناء ..
حضرن جلسات المؤتمر سافرات . فكانت خطة جلييلة وحاسمة وقد انتهزت هدى
هائم شعراوى هذه الفرصة ، فقالت لهن انها تتمنى أن يعنن الى بلادهن سافرات
يتمسكن بالسفور ويقمن بالدعوة اليه .

وتشير أيضا حبيب المصرى ، الى برقية بحث بها مراسل جريدة « التايمز »
فى القاهرة ، الى جريدته فى لندن يقول فيها :

« لقد أثبت المؤتمر أن المرأة الشرقية على جانب كبير من الثقافة ، وانها
تستطيع أن تقف على المنبر باتزان وتخطب بلهجة خطابية قوية ، وقد اشتركت
ثلاث سيدات من نابلس ، التى تعتبر معقل الرجعية ، وظهرن سافرات وهذا
دليل آخر على أن آخر حجر فى الرجعية قد انهم ؟ »

وتقول أيضا حبيب المصرى ، انها قد تعرفت على الأنسة صبيحة الهاشمى ،
كريمة ياسين باشا الهاشمى - العراق - واكتشفت انها كانت زميلة لها فى
كلية سميث بأمرية ، ونالت درجة ال B.A. وأن صبيحة تحافظ على المحجاب
فى بلدها ، ولم تظهر سافرة بعد عودتها من أمريكا الا هنا بمصر ، أثناء انعقاد
المؤتمر ..

وتشير أيضا حبيب المصرى ، الى اشترائك أربع عراقيات فى المؤتمر ، كلهن
شابات لا يتجاوزن الثلاثين ، وجمالهن أقرب ما يكون الى الجمال المصرى . ومن
بين العراقيات الأربع الأنسة زفيعة الخطيب ، وهى طالبة فى الجامعة المصرية .



وأيضا كان الشيء بالشيء يذكر .. كما يقولون .. فأنني أحب أن أشير
في بعض ذكريات هدى هانم شعراوي ، روتها بمناسبة ذكرى عيد الجهاد
الوطني . ١٣ نوفمبر ١٩١٨ « عندما ذهب سعد زغلول باشا وعبد العزيز
فهى باشا ، وعلى شعراوي باشا - زوج هدى شعراوي - الى المعتمد البريطاني
مضامين باستقلال مصر وكيف »

تقول هدى هانم شعراوي :

« ان الصداقة بين المرحوم سعد باشا ، وبين زوجها المرحوم شعراوي
باشا تعود الى عهد بعيد يسبق قيام ثورة ١٩١٩ بكثير . وعندما تقدم سعد
زغلول خطبة السيدة الجليلة صفية هانم زغلول ، أخذ والدها المرحوم مصطفى
باشا همى ، رأى على باشا شعراوي فى هذا الزواج ، لانهما كانا صديقين .
فاقتدح شعراوي باشا سعد زغلول وزكاه . وحين اختلف سعد باشا مع عديله
اسماعيل سرهنك باشا ، طلب الى على باشا شعراوي أن يكون حكما ، وارتضيا
بأنعمل ، الحكم الذى أصدره » .

وتقول هدى شعراوي بالحرف الواحد « لما عاد سعد من باريس ، بعد
أن انقسم الوفد لأول مرة ، سألت زوجى : هل ستقابل سعدا فى المحطة ؟ ..
فقال : لا . فقلت له : ان مصر بأكملها ستقابله . فرد على قائلا : لتقابل مصر
كنيا الا « على شعراوي » ! »

ولكنى ذهبت الى المحطة على رأس اللجنة المركزية للسيدات ، وقابلت
سعدا . فلما كان اليوم التالى لوصوله ، جاء الى بيتنا وزار زوجى ، وقال :
اننا جاي للباشا أشوفه زعلان منى ليه . وتعاتبا عتابا طويلا اشتكرت فى خلاله
معيها فى المناقشة ، ولم يكن زوجى قد أخبرنى بشئ ، عما نشب بينه وبين
سعد فى باريس من خلاف . ثم حدث الخلاف ، وكان من رأى زوجى أن يتولى
رياسة وفد المفاوضات مع بريطانيا ، على باشا .. لا باعتباره رئيس الحكومة .
ولكن ليكون سعد بعيدا وليبقى - على تعيينه - ببيع نخوف يبة الانجليز وقت
الانزوم .. باعتبار سعد زغلول زعيم الأمة وقائد الحركة الوطنية » .

وتستطرد هدى شعراوي قائلة :

« ذهبت الى بيت سعد زغلول ، بعد أن قطع على باشا مفاوضاته مع
كيرزون ، وكان سعد مختلفا مع زوجى ، فلما ألباته صفية هانم بوجدى طلب
مقابلتى ، فاعتذرت وقلت : « اكلمه من وراء الباب » .. لأن الحجاب كان الى
ذلك الوقت قائما ، ولأنى خشيت أن أقابل « سعد » و « انكشف عليه »
مع ما بينه وبين زوجى من خلاف .. »

« وفعلنا ، وقفت خلف الباب أتحدث اليه ، وطلبت اليه أن يقابل عدلي بالمحطة ، كما سبق أن قابله عدلي ، خصوصا أن عدلي « لم يسلم البضاعة » وقطع المفاوضات رافع الرأس .. فقال لي سعد « لو رضيت أنا بذلك فغيري لا يرضى » فسألته : من هم الغير ؟! فقال « من عارفهم .. الأمة » .. وكان استقبال عدلي بالببيض والطالم .. و .. و .. الخ »

وتقول هدى شعراوي : « وجلست في حجرة مكتبي أكتب خطابا لسعد ، فدخل علي شعراوي باشا وقال : ازاي تكتبي لسعد جوابات وأنا زعلان منه ؟ قلت له « يا باشا .. التي تكتب ليمنت ملهم شعراوي باشا ، بل رئيسة اللجنة المركزية للسيدات » .. فنظر الى مليا ثم انصرف .. فحسبت أنه مستاء .. لكن كم كان سروري حين جلسنا الى المائدة وقت العشاء ، فإذا به كعادته من الصفاء والسرور .. ولعله انسحب ساعة كتابة الجواب ، لأن ردى أعجبه .. وظللت مع سعد مؤيدة له ، مختلفة مع زوجي ، ولم أختلف مع سعد .. الا بعد أن توفي زوجي الى رحمة الله .. »

وتقول هدى شعراوي : ان هذه اختلافها مع سعد ، كان عندما أعلن موقفه من توفيق نسيم باشا ، اثر الفاء النص على السودان في الدستور ، عندما قال كلمته الماثورة عن نسيم باشا « انه يستحق تقدير الوطن »

وجاء بعد ذلك عيد ١٣ نوفمبر ، فإذا بي .. تقول هدى شعراوي - لأول مرة ، لا أتلقى دعوة ووقف سعد يومها يخطب ويشيد بذكرى نسيم وأغلل ذكرى الآخرين من زملائه ، ومنهم زوجي ..

وطلمت جرائد الوفد في الصباح ، تقول : اني كنت موجودة ، وكنت أستقبل السيدات فكان من الضروري أن أنشر غداة ذلك اليوم ، اني لم أكن موجودة ولم أذع .. فكتبت لي سعد باشا بعلمها ، جوابا من « مينا هاوس » .. حيث كان يقيم يومئذ ، يعتذر من عدم ارسال الدعوة .. ويقول : ان ذلك لم يكن مقصودا .. فبعثت له بالرد أقول ، اني غير مستامة من اغفال دعوتي ، وانما أنا أخالفه في خطته ، حيال نسيم باشا وموقفه ، فزادت علاقتنا تمكيرا ..

ثم جاء تصريح سعد زغلول في مجلس النواب - وكان وقتئذ رئيسا للوزارة - بمناسبة إثارة موضوع السودان ، وقوله : « ليس عندنا تجريدة .. الخ » .. فنشرت كتابا مفتوحا أرد عليه ، وانتقد هذا التصريح .. وقلت له : كيف تقول ذلك ، والروح المنوية هي التي قمنا على أساسها ، وهي أقوى من القوة المسلحة ، وبمعناها اجتمعت اللجنة المركزية للسيدات وحصلت مناقشة طويلة ، على اثرها انقسمنا الى قسمين : فريق أيدي ، ومنه

السيدة عزيزة فوزى ، والسيدة احسان القوصى ، وفريق ظل مع سعد ، ومنه السيدة شريفة رياض ، ومدام ويصا ، ومدام خياط ، والسيدة نعمت حجازى .

وفى آخر الأزمات المستورية ، التى وقعت قبل وفاة المرحوم سعد زغلول باشا ، فكر العقلاء فى ضرورة الاتفاق بين زعماء البلاد وقادتها ..

وتقول هدى شعراوى :

« لقد ذهبت الى سعد فى بيته وكنا فى شهر رمضان ، ولبثت معه ثلاث ساعات ، وتحدثنا فى أمر ازالة سوء التفاهم بينه وبين ثروت باشا ، فاصر سعد زغلول على أن يأتى اليه ثروت فى داره ويطلب صفحه ، واقترحت أن يكون الاجتماع فى مكان آخر ، وخرجت دون أن أوفق فى اقناعه . ولكن فى اليوم التالى ، ذهب سعد الى ثروت بنفسه وتم التفاهم بينهما ، ثم أعقب ذلك اتحاد الجميع ، وبدأ سعد يقدر خصومه .. ويعترف بمكانتهم . واجتمع بعضى وبثروت ، واحاطوا به .. فكانوا عصبية واحدة ، وتناسى الجميع الماضى بما فيه . وفى هذا الساعات . وأسعدنا ، فى وقت اعتراف الجميع بفضل الجميع ، وتقدير الكل لهفوات الماضى وأخطائه .. اختطف الموت سعدا فى تلك الساعة الحرجة التى كانت البلاد أحوج ما تكون اليه خصوصا وقد آزره اخوانه وخصومه على السواء » .

ويعد كل ما سبق من الحديث عن مؤتمر المرأة الشرقية للدفاع عن القضية الفلسطينية الذى عقد بمصر تنتقل الى الحديث عن مؤتمر آخر خصص لبحث الوسائل الكفيلة بحل الصراع العربى - الاسرائيلى الذى عقد فى لندن ا

الفصل الثالث

محاولة في لندن لحل الصراع العربي الاسرائيل مؤتمر هام في لندن

ضم المؤتمر البرلماني ، الذي عقد بالقاهرة في أكتوبر ١٩٣٨ ، العديد من مختلف أقطار الشرقين الأقصى والأدنى والبلاد الاسلامية • افتتحه محمد علي علوية باشا ، كرئيس للوفد المصري •

وقد كان من بين الذين شاركوا في هذا المؤتمر : فارس بك الحوري ، رئيس البرلمان السوري ، ومولانا كفاية الله ، مفتي الهند ورئيس جمعية العلماء فيها • والسيد عبد الرحمن الصديقي ، مندوب العصبة الاسلامية في الهند ، والاستاذ عبد الحالق الطريس مندوب تطوان • المغرب الأقصى ، • والاستاذ محمد المكي الناصري ، مندوب المغرب ، ورئيس البعثة المغربية في مصر • وغيرهم •

وبالرغم من أن هذا المؤتمر لم يتخذ قرارات ايجابية تدعم قضية الكفاح الفلسطيني • الا أنه كان دافعا للحكومة البريطانية الى التفكير في عقد مؤتمر لندن فيما بعد •

لقد رأت الحكومة البريطانية - بعد ما رأت من اجماع الشعوب الشرقية وعطفها عل فلسطين - أن الوقت قد آن لعقد مؤتمر دولي ضخم في لندن ، يبحث عن إيجاد حل سلمي عادل ، لمشكلة فلسطين • يرضيها ويحقق رغبة الشعوب الشرقية والاسلامية ، التي تمحور بريطانيا على أن تظل علاقاتها بها ، علاقة مودة وسلام • •

ولو لم يكن لهذا المؤتمر البرلماني - عند بعض المعلقين - من فوائد الا الدعوة لعقد مؤتمر لندن • • لكفي •

والصحف المصرية الصادرة في نوفمبر وديسمبر ١٩٣٨ ، كانت تكتب باستمرار عن رغبة محمد محمود باشا رئيس الوزراء ، في السفر الى مؤتمر

لندن الخاص بفلسطين والى أنه - أى محمد محمود باشا - أعد وجهة نظر الحكومة المصرية ، اعدادا مدروسا ، اعتنى بتفاصيله عبد الحميد بنوى باشا ، وكامل سليم بك . .

وبعض الصحف المصرية أكدت أن سفر محمد محمود باشا الى لندن للاشتراك فى المؤتمر ، قد سبقته « عدة مغايرات شفهية وتحريرية » ، وأن رئيس الوزراء المصرى ، تلقى من زميله رئيس الوزراء البريطانى رسالة رقيقة يعرب له فيها عن اغتباطه ، لو استطاع رفعته - محمد محمود باشا - أن يرأس وفد مصر فى هذا المؤتمر . وأن محمد محمود باشا أبقى لرئيس الوزارة البريطانية ، عن استعداداته لتلبية الدعوة ، على شرط تحديد الأمس التى ستدور عليها المفاوضات ، وبيان مدى استعداد بريطانيا « الحليفة » لحل هذه المشكلة .

وتؤكد هذه الصحف أيضا ، أن رئيس الوزراء المصرى ، قد تلقى طائفة من البرقيات ، من عرب فلسطين ، يلتمسون اليه فيها ، « أن يحشم نفسه مشقة السفر من أجلهم » ، ويعلنون فيها اطمئنانهم الى حل مشكلتهم بفضل تدخله . .

وتشير الصحف المصرية ، الى أن وجهة نظر مصر ، وقتئذ ، كانت تتضمن الاقتراحات التالية :

● تشكيل حكومة وطنية ، ومنح الشعب الفلسطينى نظاما دستوريا أصوة بغيره من الشعوب الشرقية والعربية .

● وقف هجرة اليهود الى فلسطين ، وتحديد مناطق نفوذهم الاقتصادى فى البلاد . .

● تنصيب أحد الأمراء الشرقيين على عرش فلسطين .

وحول الاقتراح الأخير ، أشارت الصحف المصرية ، مرات متعددة ، الى أن من بين المرشحين لعرش فلسطين ، الأمير عمر الفاروق سليل سلاطين آل عثمان والأمير محمد عبد المنعم نجل الحديوى السابق عباس حلى الثانى . . الذى انتهز الفرصة ، فزار بيروت والتقى بسماحة مفتى فلسطين ، الحاج أمين الحسينى .

والجدير بالذكر ، أن محمد على علوبة باشا ، كان قد سافر وحده الى لندن للمشاركة فى المؤتمر . وكان من المعروف فى البداية أن هذا المؤتمر سيؤجل الى أوائل عام ١٩٣٩ حتى تفتترك فيه غالبية الدول العربية والإسلامية .

وقد أجرى محمد على علوبة باشا ، اتصالات مع المسئولين البريطانيين
كوزير المستعمرات ، ووكيله ، وبعض أعضاء مجلس اللوردات ، ومجلس
العموم ، كما أجرى اتصالات مع كبار محرري الصحف الانجليزية الكبرى .
ومع كثير من الجماعات والهيئات البريطانية .. وكل ذلك من أجل احاطة الرأي
العالم البريطاني بمعدالة القضية الفلسطينية .

وعندما عاد علوبة باشا الى القاهرة ، تحدث عن الانقسام الذى حدث فى
صفوف القيادة الفلسطينية المشاركة فى الاعداد للمؤتمر ، الذى تمثل فى
خروج فخرى بك النشاشيبي - أحد الزعماء الفلسطينيين - على الاجماع
الفلسطيني ، واستنكار كل القيادات الفلسطينية لموقف فخرى بك ، وفى
مقدمتهم شقيقه راضى بك النشاشيبي ، الذى أعلن استنكاره لموقف شقيقه .

وكدليل على حسن نية بريطانيا تجاه العرب وقتئذ ، كما قالت الحكومة
البريطانية ، بادرت تلك الحكومة باطلاق سراح خمسة من الزعماء الفلسطينيين ،
كانوا قد نفوا الى جزيرة سيشل ، وظلوا بها خمسة عشر شهرا . وهؤلاء الزعماء
هم : أحمد حلمى باشا . والحاج يعقوب الفصين بك . والدكتور حسين بك
الحائلى ، ورشيد بك ابن الحاج ابراهيم بك . وعواد سابا بك .. وقد جرى بهم
من سيشل الى القاهرة ، حيث استقبلهم شعب مصر ، أروع استقبال . وحيث
كرمهم الحكومة وللمعارضة أروع تكريم ..

والجدير بالذكر ، أنه عندما كرم مصطفى النحاس - رئيس الوفد
المصرى - زعماء فلسطين ، الذين كانوا منفين فى سيشل ، دارت أحاديث طيبة ،
بين أعضاء الوفد المصرى وكان من بينهم بعض الذين نفوا الى سيشل - فى
ثورة ١٩١٩ - قال أحمد حلمى باشا وزملاؤه من الزعماء الفلسطينيين : ان
الحركة الوطنية الفلسطينية مدينة لثورة ١٩١٩ ، التى كانت بمثابة الشرارة ،
التي انطلقت من مصر الى كافة البلدان العربية والشرقية .. وفى مقدمتها
الهند .

ومع مطلع عام ١٩٣٩ .. بدأت الوفود العربية والاسلامية ، التى تقرر
اشتراكها فى مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية ، تتوافد على القاهرة ،
وكان فى مقدمتهم الامير فيصل بن عبد العزيز آل سعود - الذى كان - وقتئذ -
نائباً عن والده فى الحجاز ، وكان وزيرا لخارجية المملكة العربية السعودية ،
وشقيقه الامير خالد بن عبد العزيز آل سعود ، وكذلك الامير سيف الإسلام ،
ولى عهد اليمن ورئيس وفدنا فى المؤتمر . وكان وفد شرق الأردن الى المؤتمر
برئاسة فؤاد الخطيب باشا ، مستشار امانة شرق الأردن ، وعضوية عبد الله بك
النمر وزير مالىتها .. و .. و ..

والجدير بالذكر أن هذه الوفود رافقت الملك فاروق ، عندما ذهب الى « مسجد قيسون » ، لاداء فريضة الجمعة . وكانت المفاجأة أن فاروق هو الذي اهمم جسيما في الصلاة . وقد اعتبر ذلك - وقتئذ - حدثا هاما ، حيث كان من بين الذين أدوا الصلاة خلف فاروق الأميران السعوديان فيصل وخالد آل سعود ، والأمير اليمني سيف الاسلام .

وربما كانت تلك « العملية » من بنات أفكار على ماهر . . . الذي كان حريصا - كما سبق أن ذكرنا - على أن يرأس وفد مصر الى مؤتمر لندن ، رغم أنه كان - وقتئذ - رئيسا للديوان الملكي .

وقد سبق لنا أن ذكرنا - على لسان الدكتور محمد حسين هيكل باشا - الذي كان وزيرا للمعارف ، في وزارة برئاسة محمد محمود باشا : أن مجلس الوزراء لم يبحث موضوع اشتراك على ماهر باشا في الوفد . . . وبإرجاع الصحف المصرية - الصادرة وقتئذ - تبين لنا أن مجلس الوزراء ، أقر تأليف وفد مصري برئاسة الأمير محمد عبد المنعم ، وعضوية على ماهر رئيس الديوان ، وحسين ثلثات باشا سفير مصر في لندن .

وكنموذج للتخطيط الذي رافق اختيار أعضاء الوفد المصري المسافرين الى مؤتمر لندن ، نقول : انه في اللحظة التي كان يتأهب فيها الوفد المصري لمبارحة القاهرة في طريقه الى لندن ، اضيف اسم عبد الرحمن عزام بك ، الذي كلف بالسفر من الحجاز مباشرة الى لندن . وفي لندن أخطر عزام بك بأنه قد أصبح سكرتيرا للوفد المصري وكان اختيار عبد الرحمن عزام بك ، بهذه الصورة المفاجئة ، سببا في حدوث أزمة وزارية ، بحثها مجلس الوزراء في جلسة عاصفة .

وكل ما أخشاه ، أن أكون قد أطلت في الكتابة عن القضية الفلسطينية ، عما قبل مؤتمر لندن وعما بعده . ما قبل الكتاب البريطاني الأبيض الخاص بفلسطين ، وما بعده أيضا ، وربما كان عندي أن هذه الفترة - الأشهر الأخيرة من عام ١٩٣٨ والأشهر الثماني الأولى من عام ١٩٣٩ كانت من أخطر مراحل القضية الفلسطينية ، فلسطينيا ، وعربيا ، وبريطانيا ، ودوليا . وربما كان عندي أيضا أن مشاركة العرب في مؤتمر لندن بتلك الصورة شبه الاجماعية ، كان شيئا جديدا على العمل العربي المشترك ، خاصة وأن معظم الدول العربية ، لم تكن بعد قد تحررت من أغلال الاستعمار البريطاني والفرنسي والايطالي ، وربما كان عندي - في الأطلالة - أيضا ، أن هذه الفترة التي أطلت في الكتابة عنها كانت الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية ، حيث جمد الفلسطينيون ثورتهم على أمل أن تنصفهم بريطانيا بعد الحرب وحيث علقت دول عربية كثيرة الآمال على الوعود البريطانية التي قطعتها لهم بأن يكون كل شيء على ما يرام

يعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وحيث انتهر اليهود الفرصة - فرصة الحرب العالمية - وتمكنوا من السيطرة شبه الكاملة على فلسطين بما أدخلوا من مهاجرين ، وبما دربروا من جيوش ، وبما استفادوا من اللعب على كل الحبال ، والأكل على كل المواقد و .. و ..

وقبل أن أذكر في نقاط موجزة ، ما حدث في مؤتمر لندن الخاص بفلسطين ، وما أعقب إعلان بريطانيا كتابها الأبيض ، الذي فصل كل اتجاهاتها وبرامجها ، وأهدافها السياسية في فلسطين ، أحب أن أشير إلى بعض ما جاء في دراسات عربية وفلسطينية ، عن تلك المرحلة حتى تكون الصورة أشمل ، وحتى يكون مجال نشر الآراء المختلفة والمتباينة أوسع وحتى - وهذا هو الأهم - لا نستبد برأينا. في مثل هذه الموضوعات القومية الحيوية .

في دراسة أعدها - ونشرها في بغداد عام ١٩٧٠ - الأستاذ عبد الحميد العلوجي عن الله الصهيوني بين الهجرة والهجرة المضادة ، حديث طويل عن ككاح الثوار العرب وبطولاتهم وإشارة إلى ما ذكره الجنرال هنري ميتلاند ولسون قائلة القوات البريطانية في الشرق : إن خمسمائة من الثوار العرب يحاربون في الجبال لا يمكن التغلب عليهم بأقل من فرقة بريطانية كاملة السلاح وحديث عن القوات البريطانية التي تصدت للثوار الفلسطينيين ، والتي بلغت ثمانين ألف جندي تحت إمرة الجنرال ديل ثم الجنرال ويفيل وفي تلك الدراسة أيضا كلام عن الثورة الفلسطينية المضادة التي تمثلت في « عناصر حزب الدفاع التي شكلت عصابات إجرامية اسمها فصائل السلام لتقوم ببعض الأعمال البشعة ، وتنسبها للثورة بهدف تنفير الجماهير منها » وكذلك كلام عن الاتفاقية التي عقدها الحكومة البولندية : « والوكالة اليهودية لتنظيم نقل رؤوس الأموال اليهودية من بولونيا إلى فلسطين وكيف توصل فلاديمير جابوتنسكي إلى اتفاق خاص مع بعض المسئولين البولنديين لتزويد منظمة الأرجون زفافي بشتى المساعدات واجتماعه - في صيف ١٩٣٧ - بملك رومانيا كارول الثاني الذي وعده بتشجيع الهجرة إلى فلسطين ، والذي وعده أيضا بحاربة كل مشروع للتقسيم .. كما تشير تلك الدراسة أيضا إلى ظهور أول دعوة لتقسيم فلسطين في عام ١٩٣٧ ، بناء على اقتراح لجنة بيل وكان اقتراح لجنة بيل على النحو التالي : دولة يهودية تشمل السهل الشمالي من اسكود ، بما في ذلك سهل شارون ، ومرج بني عامر ، ولواء حيفا ، والوية طبرية ، وصفد ، وعكا مع بقائها تحت الانتداب البريطاني بصفة مؤقتة ثم تظم بعد ذلك إلى الدولة اليهودية ، ثم دولة عربية تشمل نهر الأردن وغزة وبيدر سميع وصحراء النقب والجليل ونابلس والجزء الشرقي من طولكرم وجنين وبيسان ونافا على أن تبقى القدس وبيت لحم والناصرة وشروط طبرية تحت الانتداب البريطاني مع ضرورة ربط هذه الأجزاء بساحل

البحر الأبيض المتوسط عن طريق ممر يربط بين القدس ويافا ، وفي هذه المنطقة تقع اللد والرملة .

وتشير دراسة الاستاذ عبد الحميد العلوجي الى أن الحكومة البريطانية اضطرت في أكتوبر ١٩٣٨ الى إلغاء قرار التقسيم تحت وطأة الثورة العربية حيث استشهد في الأشهر الأولى من عام ١٩٣٨ أكثر من ٦٠٠٠ شهيد فلسطيني ، وحيث تم اعتقال ٢٧٥٠ فلسطينيا كما تم اعدام ٣٦٧ من الفلسطينيين الأبطال ، وأعلنت بريطانيا منع الهجرة اليهودية الى فلسطين من أجل أن تكتسب ود الثوار العرب وإن كان اليهود الذين تسلموا الى اسرائيل في الأشهر الأولى من عام ١٩٣٨ قد بلغ عددهم ١٢٨٦٨ مهاجرا ليصبح عدد اليهود حتى نهاية عام ١٩٣٨ « ٤١١٢٢٢ » يهوديا ، كما تشير تلك الدراسة أيضا الى اصدار الحكومة البريطانية كتابها الأبيض الذي سمح بإدخال ٧٥ ألف مهاجر يهودي خلال ٥ سنوات وتقسيم أراضي فلسطين الى ثلاث مناطق يصرح لليهود في الأولى بشرائها ولا يصرح بالشراء في المنطقة الثانية الا بموافقة الحكومة أما الثالثة فلا يسمح لهم بالشراء منها .

وتقول دراسة الأستاذ عبد الحميد العلوجي أيضا أن الهجرة من ألمانيا كانت تتم بموافقة الجستابو الألماني حيث صمم ذلك الجستابو على إخلاء أواسط أوروبا من اليهود وحيث كانت شركات الملاحة الألمانية - الخاضعة لهتلر - تتولى نقل المهاجرين اليهود الى موانئ رومانيا ومنها الى فلسطين ، وكان الجستابو يعطي هؤلاء تصريحات مزورة لدخول فلسطين .

وتقول تلك الدراسة أن الثورة الفلسطينية قد توقفت في سبتمبر ١٩٣٩ بسبب اعلان الحرب العالمية الثانية بعد أن أجهضت على أيدي القوى المضادة لها ، والمتثلة في سلطات الاحتلال البريطاني ، وقوى الغزو الصهيوني والواجهات المرتبطة بها ، .

● وفي دراسة لمعهد البحوث والدراسات العربية - بالقاهرة - للدكتور محمد بدیع شريف إشارة سريعة الى مؤتمر لندن واستمراره بضعة أسابيع قدمت فيها الحكومة البريطانية مقترحات متعددة لم تنل قبولا من الطرفين فوضعت خطة أعلنتها بالكتاب الأبيض . وتقول الدراسة ان اليهود ، رفضوا الكتاب الأبيض مبدئيا . غير أن وايزمان لعب دورا مهما في لقائهم بقبوله لأنه يبغي من وراء ذلك تسجيل ضمان قانوني بوضع اقدم اليهود في هذه الأراضي ، ومع ذلك كله عمد اليهود الى الفوضى وإشاعة الشغب فقامت عصابتهم من الهاجاناه وخترن بالصيان فقطوا خطوط الإذاعة وأحرقوا النوازل الرئيسية للمهاجرين ونهبوا دوائر الحكومة في تل أبيب . . ونشبت الحرب العالمية الثانية فكان موقف العرب موقف المهادنة أما الصهيوينيون فقد نشطوا فزادت هجرتهم غير المشروعة ،

فدخل فلسطين أولئك الذين أفلتوا من يد النازية ومن أوروبا الشرقية وأخذوا يتسللون تحت جنح الظلام وتشكلت عصابة تهريب لهم اكتشفتها بريطانيا عام ١٩٤٢ وتفاوضت عنها •

● وفي كتاب فلسطين للاستاذ أحمد فراج طايح ، الذى بدأ حياته - كدبلوماسى مصرى - فى فلسطين عام ١٩٢٧ ثم عاد إليها قسما عاما لمصر فى يوليو ١٩٤٧ ، ومكث بها حتى أكتوبر ١٩٤٨ ، اشارة ، الى ذلك الاضراب الذى اعلنته اللجنة العربية العليا فى عام ١٩٣٦ وكيف أن بريطانيا أرسلت قوات اضافية لاصماد ثورة الشعب الفلسطينى وكيف أن اللجنة العليا ، لم تعمل عن قرار الاضراب الا بعد تدخل حكومات العراق ، والعربية السعودية والاردن وكذلك اشارة الى لجنة بيل وقرار التقسيم الذى نادى به ورفض الفلسطينيون قرار التقسيم ، ومطالبتهم بالاستقلال التام وكذلك اشارة ، الى عرض القضية الفلسطينية أمام مجلس عصبة الامم فى ١٤/٩/١٩٣٧ وطلب ايدن - وزير الخارجية البريطانية الموافقة على تأليف لجنة لوضع مشروع تفصيل لتقسيم فلسطين ، وموافقة مجلس العصبة على ذلك بشرط بقاء الانتداب البريطانى لحين الوصول الى قرار نهائى • واشارة أيضا الى لجنة جون وودمير التى رأت عدم جدوى مشروع التقسيم لأن العرب يرفضونه ، واليهود لا يقبلونه ويشير الأستاذ أحمد فراج طايح الى دعوة الحكومة البريطانية لمصر ، والعراق ، والعربية السعودية ، والاردن واليهود ، وعرب فلسطين ، والوكالة اليهودية الى عقد مؤتمر فى لندن اجتمع فى ٧/٥/١٩٣٩ وقد رفض العرب أن يجلسوا مع اليهود فى مؤتمر واحد •

كما اشار الأستاذ طايح الى مقترحات بريطانيا التى رفضها اليهود والعرب فى ٢٧/٣/١٩٣٩ ، والى اصدار الحكومة البريطانية للكتاب الأبيض فى ١٧/٥/١٩٣٩ واشارة الى ما جاء فى ذلك الكتاب من أن انشاء دولة فلسطينية مستقلة وزوال الانتداب زوالا كاملا ، يتطلب أن تكون العلاقة حسنة بين العرب واليهود بدرجة تجعل قيام حكومة امرا ممكنا •

ويقول الأستاذ أحمد فراج طايح : ان اليهود هاجموا الكتاب الأبيض قائلين ان سياسة الحيانة التى تتبعها بريطانيا لا يمكن احتمالها وأن الشعب اليهودى ينشئن عليها حربا لا هوادة فيها وبدأ يهود فلسطين فى سياسة عدم التعاون •

وسمى اليهود فى الولايات المتحدة الأمريكية لدى حكومتهم لتضغط على بريطانيا كما سموا ، لدى أعضاء لجنة الانتداب الدولية ، لرفض الكتاب الأبيض وقد رفضته اللجنة بأغلبية أربعة أصوات ضد ثلاثة بحجة أن ما تضمنه الكتاب

الأبيض يتعارض مع صك الانتداب . ورفض العرب هذا الكتاب بالرغم من أن بريطانيا اعترفت مبدئياً بحق فلسطين في الاستقلال وعدلت عن التقسيم وحددت الهجرة تحديداً نهائياً ، وقيدت انتقال الأراضى ، واستند العرب في رفضهم الكتاب الى أن فترة الانتقال تغطي اليهود سلاحاً في معارضة استقلال العرب ، ويريد العرب حكومة وطنية في مدة معقولة ولا يقبلون مساعدة من بريطانيا في تحديد الدستور ، وأضافوا ، أن عبارات الكتاب غامضة فضلاً عن أنه جعل إعلان الاستقلال ، أو تأجيله بعد عشر سنوات منوطاً بالظروف .

ويقول الأستاذ أحمد فراج طايح : في الواقع لم يرفض كل عرب فلسطين الكتاب الأبيض فقد قبله حزب العمال الذي كان يرأسه راجب النشاشيبي وكانت سياسته : أخذ وطالب .

● وأستاذ القارىء في أن أنقل اليه في تلك النقاشات الموجزة بعض ما أريد أن أركز عليه من معلومات تتعلق بتلك المرحلة الهامة ، والخطيرة من مراحل الصراع ، العربي الاسرائيلي :

● قبل انعقاد مؤتمر لندن تقدمت حكومة العراق بمشروع ، لحل مسألة فلسطين يتلخص في إنشاء دولة مستقلة ذات سيادة في فلسطين يكون الحكم فيها دستورياً بمقتضى قانون يضعه جمعية منتخبة على أن ينص هذا الدستور على المحافظة على الحقوق المدنية والسياسية لكل فلسطيني دون تفریق بين أهل البلاد في ناحيتي الجنسية والدين وأن ينص الدستور أيضاً على المحافظة على منح الطوائف المختلفة في فلسطين سلطات واسعة في شئونها الطائفية ، وأن ينص كذلك على منح المدن والقرى ، العربية واليهودية سلطة واسعة في المسائل المحلية و . . و .

وكان مشروع المملكة العربية السعودية ينص على أن تكون المفاوضات بين العرب وبريطانيا وليس مع اليهود ، وأن يضمن العرب في فلسطين تمثيلهم في المؤتمر على أحسن وجه ممكن ، أما حكومة شرق الأردن ، فلم تتقدم بأي مشروع مؤكدة أنها ستنزل على ما يقرره ممثلو البلدان العربية ١١ .

● في ١٧/١/١٩٣٩ بدأ في القاهرة مؤتمر ، تمهيدى لبحث المسألة الفلسطينية شارك فيه عن العراق : نوري السعيد وعبد القادر الكيلاني وعن اليمن الأمير سيف الاسلام نجل الامام يحيى ، والقاضى العمري ، والقاضى الشامي ، وعن المملكة العربية السعودية : الأمير فيصل آل سعود ، وفؤاد حمزة بك ، ومن فلسطين حسين الخالدي ، وعوني عبد الهادي والدكتور فؤاد سايا ، وأمين النعيمي ، وعن شرق الأردن ، فؤاد الخطيب باشا مستشار الأمير عبد الله ، والسيد عبد الله التمر الحمود مدير الخزانة وعن مصر ، محمد محمود ،

عبد الفتاح يحيى ، محمد على علوبة ، حمد الباسل ، الدكتور عبد الحميد سعيد و ٠٠ و ٠٠ وفى هذا الاجتماع ، يطلب المجتمعون ، من محمد محمود باشا ، أن يقبل رئاسة الوفود العربية فى لندن ، فيعد خيرا • ويؤجل المؤتمر التهديدى ثلاثة أيام وتقول الصحف البريطانية أن تأجيل الاجتماع كان بسبب رغبة أبداها محمد محمود باشا فى جمع كلمة العرب بالمؤتمر ، التهديدى فى القاهرة أهم من المؤتمر الأصيل فى لندن : ان مؤتمر لندن استعداد لامتحان تؤديه البلاد العربية بلندن ، اذا دخلته متحلة وخرجت منه متحلة ضمنت النجاح لها وفلسطين ••

● فى ١٩٣٩/١/٢١ سافر نوري السعيد من القاهرة الى بيروت لمقابلة مفتى فلسطين الحاج أمين الحسيني ، وعاد فى نفس اليوم ونشرت صحف لندن التأييم بصفة خاصة - تصريحاً فى نفس اليوم لراغب بك النشاشيبي ، تضمن بياناً رسمياً له ، وهو أنه اذا لم يخصص لحزبه - حزب الدفاع - نصف عدد الوفد الفلسطينى المسافر الى لندن فلن يشترك أحد من حزبه فى مؤتمر لندن وشكك راغب النشاشيبي ، فيما يرسل من برقيات الى الخارج ، وفيما يصدر من بيانات فى الداخل بخصوص تأييد المفتى • ويحذر راغب النشاشيبي بريطانيا اذا ما اعترفت بوكلاء المفتى ، ولم تعترف بحزبه ! ويسافر الخديوى السابق عباس حلمي وابنه الأمير محمد عبد المنعم الى بيروت لمدة يومين ، يلتقيان فيها - باستمرار - فى بلدة الزوق فى جبل لبنان مع مفتى فلسطين ! •

ويحتفل أبناء لبنان بالخديوى السابق ، وخاصة نقولا إبراهيم سرسق ، وحبيب بك طراد ، والسيدة ليندا سرسق ، وجان تويني بك و ٠٠ و ٠٠ ويقال ان رحلة نوري السعيد ، الى لبنان كانت بخصوص اقناع المفتى بالفهم حول تمثيل أحزاب فلسطين ! •

● فى ١٩٣٩/١/٢٧ وصل الأمير محمد عبد المنعم رئيس الوفد المصرى الى لندن ، ثم تبعه - فى يوم قال - على ماهر باشا •

وتتبنى الايكونوميسست البريطانية الدفاع عن حزب الدفاع الفلسطينى ، قائلة انه ، يمثل ، نصف فلسطين وأن واجب إنجلترا ، ألا تضحي به من أجل الاتفاق مع أمين الحسيني •

● ويؤلف اليهود لجنة من زعمائهم فى كل أنحاء العالم لمعاونة الوكالة اليهودية التنفيذية فى فلسطين ، فى مفاوضات مؤتمر لندن ، وتمثل تلك اللجنة شخصيات بارزة من الصهيونيين ، وغير الصهيونيين ومن الأعضاء البريطانيين الذين اختيروا لعضوية هذه اللجنة : مستر نيفيل لامكي المستشار

سنوات ما قبل الثورة - ٣٣٧

الملكي ورئيس جمعية النواب اليهود • المستر جيمس دي روتشيلد رئيس جمعية امكان اليهود في فلسطين • الماركيز ردينج ، اللورد بيرسيف و • و •

● ثمة ملاحظات سريعة لا بد من ابدائها ، اقترح الوفد المصري على الوفود العربية أن يمتنعوا عن الكلام في جلسة الافتتاح لتتاح الفرصة للفلسطينيين أنفسهم لكي يشرحوا جيدا قضيتهم ، ولكي يعبروا عن مطالبهم ، استمرت مشكلة انضمام راغب النشاشيبي بك الى الوفد الفلسطيني قائمة ، واصرت الوفود العربية ، على عدم الجلوس مع راغب بك ، وأعضاء حزبه ، طلب محمد علي جناح رئيس الرابطة الاسلامية في الهند ، والقائد الاعظم لباكستان فيما بعد أن يسمح للرابطة الاسلامية بالمشاركة في المؤتمر ، ولكن بريطانيا ترفض الطلب ويرسل محمد علي جناح تلغرافا آخر طالبا إعادة النظر في طلبه السابق ، هدد الوفد الفلسطيني بالانسحاب من المؤتمر ، وكذلك الوفود العربية ، بسبب اصرار النشاشيبي على المشاركة في المؤتمر ووقوف بريطانيا الى جانبه ، وحتى الساعة الرابعة من صباح يوم انعقاد المؤتمر لم تكن المشكلة قد حلت بعد وقد اقترح مستر مكدونالد وزير المستعمرات البريطانية أنه اذا فشل الفلسطينيون في جمع كلمتهم فسوف يتحلث هو مع وفد النشاشيبي كهيئة منفصلة •

● تم افتتاح مؤتمر لندن في جلستين منفصلتين احدهما مع العرب ، والاخرى مع اليهود والتي مستر تشمبرلين رئيس الحكومة البريطانية في هذه المناسبة خطبتين ! وكان في خطبته امام الوفود العربية قد اشار الى الحوادث السيئة التي وقعت في فلسطين والتي جلبت خسائر ، لكل المقيمين فيها • كما اشار الى ارتباط بريطانيا بفلسطين والى أمل الشعب البريطاني في عودة السلام الى ربوعها •

والقي الأمير محمد عيد المنعم كلمة باسم جميع الوفود العربية تنص فيها حل القضية الفلسطينية كما تمنى أن تقوم علاقات ودية بين أعضاء المؤتمر ثم ذهب مستر تشمبرلين الى قاعة أخرى ليجتمع مع اليهود وكان وفدهم مؤلفا من الدكتور وايزمان ، وبرودتسكي وبن جوريون وشرتوك وناحوم جولمان ، واثني مستر تشمبرلين على الانتظام وضبط النفس الذي أظهره اليهود اثناء عهد الصعوبات الخطيرة في فلسطين وقال الدكتور وايزمان ، ان الأمر الذي نضعه نصب أعيننا في فلسطين هو السلم ، وقال اننا نجتمع في مرحلة مظلمة من مراحل حياتنا • وأعلن وايزمان عن رغبة اليهود في الاستمرار في التعاون مع الحكومة البريطانية •

وتكلم بعد وايزمان المسيو بن زيفي رئيس المجلس الوطني اليهودي في فلسطين فأكد معاونة يهود فلسطين للحكومة البريطانية !

ولم يكن وفد النشاشيبي قد اشترك في جلسة افتتاح المؤتمر لاصرار وفد المفتي على عدم مشاركة النشاشيبي ، او حزبه في المؤتمر ولكن الحكومة البريطانية اصدرت بيانا رسميا : أكدت فيه أن الجهود مبذولة لاجاد وفد عربي فلسطيني موحد . ومن أجل مشكلة تمثيل النشاشيبي تأجلت الجلسة ، التي كان من المقرر أن يبسط فيها العرب وجهة نظرهم ، في القضية الفلسطينية ، وقابل فخري النشاشيبي بك مستر ماكملونالد وزير المستعمرات البريطانية وخرج من لدنه يقول : انه أكبر رجل عاقل قابله في حياته ! و . . و . .

● وقبل أن يعلن فشل المؤتمر يلتقي على ماهر باشا باسم كل الوفود العربية المشاركة في المؤتمر بيانا نصح فيه الجميع بأن يكون الحل لمسألة فلسطين حلا سريعا واضحا حاسما فالعالم يتطور سريعا ، والحوادث تتلاحق ، وتتوالى والحل الوقتي الذي لا يحسم النزاع يستبقى عناصر ، الاضطراب والقلق ، ولا يوجد الطمأنينة الضرورية في هذا الوقت التاريخي » . ويقول على ماهر « لأجل أن تدركوا اصرارنا على حل حاسم سريع نضع بين أيديكم صورة من الرأي العام ، في البلاد الاسلامية كلها » ويشير على ماهر الى اهتمام العالم الاسلامي بفلسطين التي يرتبط فيها تاريخ المسلمين ، الديني والزمني والتي فيها مقدسات عظيمة لهم ، ويقول ان ما يحدث في فلسطين يثير الرأي العام الاسلامي كما يشير الى احتجاج علماء الازهر ، مرارا على الحالة الراهنة في فلسطين والى بطل هؤلاء المساعي الكثيرة لحمل الحكومة المصرية على العمل لدفع الخطر عن فلسطين ويقول على ماهر : « ان هؤلاء ، العلماء يستemon بقسط وانهم من النفوذ والاحترام في العالم الاسلامي وقد قام في كل الاقطار الاسلامية قادة الرأي الديني والمعاهد الدينية بمثل ما قام به الازهر وأعربت كل الطوائف وجميع المذاهب عن مخاوفها مما يجري في فلسطين » كما أشار أيضا ، الى قلق الحكومات الاسلامية جميعا والى خوفها ، مما يحدث لشعب فلسطين .

● ويشير على ماهر ، الى أن الحكومة المصرية ، طلبت مرتين أمام عصبة الأمم أن يؤتي بحل المشكلة الفلسطينية على أساس يرضى عرب فلسطين وقد قدم الطلب نفسه مرتين مختلفتين بواسطة وزيرى خارجية يمثلان جميع الآراء ، المصرية . على اختلاف ألوانها زد على ذلك أن الحكومة المصرية رحبت بالمؤتمر الاسلامي الذي اجتمع في القاهرة ، في الحريف الماضى للدفاع عن حقوق العرب في فلسطين .

ويقول على ماهر : أن السلم في فلسطين هو لمصلحة ، الديمقراطية الثلاث العرب واليهود ، وأهل فلسطين وهذا السلم يجب أن يؤسس على قواعد العدل ، ويرى على ماهر ، أن العدل الواجب ، اتباعه هو الذي يكفل لجميع اليهود حقوقا متساوية مع أهل البلاد . ويلج على ماهر ، على وجوب اقامة دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين .

ونحن - على ماهر - مستعدون كعرب للالاحاح على عرب فلسطين يقبول كل الضمانات والمصالح المعقولة ، التي تطلب منهم .

● يفشل المؤتمر ، ويعود ، أعضاء الوفود ، الى القاهرة لاجراء مزيد من الاتصالات مع الحكومة البريطانية عبر السفير البريطاني في القاهرة وفي الوقت الذي يقول فيه عبد الرحمن عزام أن مباحثات لندن لم تكن فشلا تاما ، على الرغم من الحقيقة الواقعة وهي أن الاتفاق لم يتم ، وفي الوقت الذي يقول فيه عبد الرحمن عزام - الذي لعب دورا هاما في مؤتمر لندن وكان مستشارا لجميع الوفود العربية في مؤتمر لندن - : أن هناك مشكلة يهودية ، ومشكلة عربية ، في العالم ، وفلسطين وحدها لا تستطيع أن تحل المشكلة اليهودية في حين أن المشكلة الفلسطينية اكبر جدا من فلسطين . . . في هذا الوقت يصرح فخرى النشاشيبي بك لمنتدى الصنداي كرونيكل بأنه يحمل في جيبه ، الامر بإعداده بقرار من المفتي ، وقد اطلع مندوب الصنداي كرونيكل على هذه الوثيقة وسي بتوقيع عارف عبد الرازق قائد القوات التي تنتمي الى المفتي ، ويصرح فخرى بك - لمندوب صنداي كرونيكل - تلقيت هذه الوثيقة بطريق البريد في مساء اليوم السابق لسفري من فلسطين وسأكون في أمان ما دمت في لندن ، ولكن متى علمت الى فلسطين سأكون حقا .

● هذا وقد نشرت صحيفة الصنداي يكتوريال تحقيقا صحفيا هاما قالت فيه أنه يوجد وراء مؤتمر فلسطين والجهود التي بذلت فيه دفاعا عن القضية العربية مشهد رائع بديع يسير الى التسلية فان هناك فتاة يهودية هي كلير جاكوب مضى عليها الآن أربعة أعوام ، في فلسطين وقد وقعت في غرام أحد زعماء العرب ، وعلم اليهود بسر اهتمامها به ، فحاولوا قتلها ولكنها فرت الى باريس ، ولما وصل المندوبون العرب ، الى بريطانيا جاءت كلير من باريس ، لتساعد الرجل الذي أحبته وكان كثيرا ما يطلب مشورتها . ولكن اجتماعاتها به كانت سرية دائما وفي أثناء النزاع الذي قام به الفريقين العربيين ، وكاد يقضى على قضيتهما ، لعبت كلير دور ضابط الاتصال ، وسمعت سميها للوصول الى الاتفاق .

وقد حاولت أن أعرف من يكون هذا العربي العاشق ولكنني لم أستطع الجزم باسمه ، وربما كان لدى بعض الاخوة المضمربين ، من أبناء فلسطين بقية قصة جاكوب وصديقها !! .

● قالت صحيفة البلاغ ، القاهرة في ٣١ مارس ١٩٣٩ - تحت عنوان : قضية فلسطين يستأنف بحثها في القاهرة . هذا اوان حل القضية الفلسطينية فليس مما يقبل ولا مما يوافق مصلحة بريطانيا ومصلحة مصر ، أيضا . أن تظل معلقة وأن تبقى فلسطين في حالة ثورة في هذه الأحوال الدولية الحافلة

بالاخطار ورئيس الوزارة المصرية لا يخدم عرب فلسطين وحكمهم بسمعيه المتواصل
لاصنافهم بل يخدم بلاده أيضا وبريطانيا معها خدمة ليس أولى منها بالشكر
والتقدير .

● تقول صحيفة البلاغ : ما كان انكار حقوق قطر مما يعني على الاطمئنان
الى الصداقة والثقة بالوفاء وقد نهجت بريطانيا أرشد نهج وأحكمه حين رأت
مخالفة العراق ، ومصر وبقيننا أنها تكسب كل شيء ، لا تخسر أدنى شيء ، بمثل
هذا النهج في فلسطين وقد اعترفت من حيث المبدأ ، بأن العرب على حق في
مطالبهم .

● في ١٢/٤/١٩٣٩ وصل راجب بك الناشيبي رئيس حزب الدفاع
الفلسطيني الى بورسعيد قادما من لندن بعد أن سويت مشكلة مشاركته في
المؤتمر الخاص بالقضية الفلسطينية وبعد أن قبل ممثلو اللجنة العربية العليا
برئاسة المفتي مشاركته معهم . . . وقد صرح في بورسعيد بأن مؤتمر لندن لم
يفشل بل أنه قد أتى بنتائج لا شك أنها ستحقق لعرب فلسطين مطالبهم وتصبح
البلاد في القريب العاجل متمتعة بحرياتها الكاملة وما ذلك الا بفضل اجماع
الحكومات العربية ، وتمسكها بتلك المطالب .

وفي تصريحه هذا شكر أعضاء الوفود العربية التي شاركت في مؤتمر لندن ،
« على ما أبوه من عطف على قضية فلسطين وما أظهروه من المهارة السياسية
أثناء الاجتماعات الرسمية والخاصة لحير هذه القضية » .

والجدير بالذكر أن راجب بك قد عاد من فلسطين في أواخر ابريل ١٩٣٩ ،
للمشاركة في مباحثات القاهرة الخاصة بفلسطين جنبا الى جنب مع أحمد حلمي
باشا وجمال الحسيني ، وعوني عبد الهادي ، ويقوب الفصين وحسين الخالدي
وموسى العلمي ، والسيد رشيد الحاج ابراهيم . وكان قد أضيف الى الوفود
العربية مندوبا الهند . السيد خليف الزمان والسيد عبد الرحمن الصديقي ،
اللذان لمبا دورا هاما في مباحثات القاهرة .

على أن محمد محمود باشا ، حتى بعد عودة الوفود العربية والاسلامية الى
بلادها - لم يتوقف عن الاتصال بالحكومة البريطانية - عبر السير مايلز لامبسون
السفير البريطاني في القاهرة - من أجل العمل على حل المشكلة الفلسطينية .
وعندما كان يصل الى نقطة ما يبادر بالاتصال بزعماء العرب لابلغهم
بما وصل اليه . وقد نجح محمد محمود في الاتفاق مع الحكومة البريطانية على
الا تملن أى قرار نهائي خاص بالمشكلة الفلسطينية قبل التشاور مع الحكومة
المصرية ، وكان نوري السعيد قد دعا الحاج أمين الحسيني لزيارة بغداد فاعتذر
مؤثرا أن يمر بها الأستاذ جمال الحسيني ، وقد كان وقتئذ في زيارة للبحرين
ضمن خاشية الملك عبد العزيز آل سعود .

وبعد أن أعلنت بريطانيا مقترحاتها في كتابها الأبيض رفضتها العناصر الصهيونية المستولة رفضاً باتاً ، كما رفضت حكومات مصر ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، أن توصي زعماء فلسطين بقبول تلك الاقتراحات ! .. وكان الصهاونيون ، أسعد الناس برفض العرب للاقتراحات البريطانية لأن رفض العرب ساعدهم على بلوغ غايتهم وهي العمل على هدم المشروع البريطاني وتأجيل القرار الأخير بشأن مستقبل فلسطين إلى ما شاء الله .

وقد احتجت قيادات أمريكية كبيرة لدى بريطانيا ، على مقترحاتها وفي مقفمة المحتجين مستر لاجوارديا محافظ نيويورك - ودالما محافظ نيويورك - ورئيس أساقفة واشنطن ، كما احتجت رئاسة الجمعية الصهيونية الجديدة - في بريطانيا - على هذه الاقتراحات بل أن هذه الرئاسة لم تكتف بالاحتجاج بل أذنت الحكومة البريطانية ، وعلى رأسها مستر تشسمبرلن ، إذا هي نفذت سياسة الكتاب الأبيض ، تلك السياسة ، التي لابد أن يكون لها أثرها الخطير على سمعة بريطانيا وسمعة الانبراطورية في جميع أنحاء العالم ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية لأن شعباً منتشراً في جميع أنحاء العالم مثل الشعب اليهودي يستطيع أن يشهر ببريطانيا ويعلن للعالم نقضها لعهودها الصريحة ويثير الشكوك من ناحية قيمة اليهود البريطانية للشعوب الأخرى في الماضي والحاضر ؟

وعارض حزب العمال ، وحزب الأحرار ، الكتاب الأبيض ، وحمل الدكتور وايزمان ، وشرتوك ، وبرونسكي - من قادة الحركة الصهيونية - حملات شعواء ، على السياسة البريطانية المحافظين !! وحرك الصهاونيون صحف بريطانيا ، والولايات المتحدة ، وسويسرا لتهاجم الكتاب البريطاني الأبيض .

● من التعليقات ذات الأهمية ، البالغة ، على الكتاب البريطاني الأبيض ذلك التعليق الذي نشرته جريدة الديلي تلجراف وأشارت فيه إلى تأييد مجلس العموم البريطاني لسياسة الحكومة البريطانية - لأول مرة - فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية !

تقول الجريدة البريطانية ، ان الكتاب الأبيض أرفض العرب ، ارضاء تاماً في المطلبين الأساسيين وهما أن فلسطين لا يجب أبداً أن تكون دولة يهودية وأن الهجرة يجب أن تنتهي .

وتقول الصحيفة : لو أن بريطانيا سمحت للمفتي الزعيم الرسمي لفلسطين بالاشتراك في مباحثات القاهرة لثم الاتفاق نهائياً . على تسوية أساسها المقترحات البريطانية أيضاً : ان القادة العرب ليسوا متحمسين تماماً لنصح القادة الفلسطينيين برفض الكتاب الأبيض لأنهم يدركون أن الفلسطينيين قد

حصلوا على القدر الكافى فى الوقت الحاضر وأنه يجب أن يقضوا وقت التمرين على فن الحكم ! •

وتقول الجريدة أيضا أن المفتى ينلقى معونات من برلين وروما ، وكانت هذه هي النقطة التى يستغلها دائما خصوم المفتى للنيل منه ومن كفاحه •

وتقول الصحيفة البريطانية ، ان مقاومة اليهود للكتاب الأبيض ليست واسعة النطاق كما يريدون ، بعكس ادعاءات اليهود وقولهم ، ان معارضتهم واسعة النطاق ، فليس جميع اليهود من الصهيونيين وكثير من هؤلاء يرون أنه ينبغي لهم أن يقنعوا بما نالوه وبما وعدوا به فى جهات أخرى ثم ان المستعمرين اليهود الذين نزحوا ، الى فلسطين قبل الحرب لا ينظرون بعين الارتياح الى الألوف من المهاجرين الذين جاؤا من بعدهم ، لأنهم على الرغم من أنهم اخوانهم فى الدين فانهم يختلفون عنهم أخلاقا ، وأصلا • وفوق ذلك فان كثيرين من المستعمرين الأوائل ينظرون بعين الخوف الى التيار المستمر من منافسين لا يستهان بهم بل وجد كثير من الذين وصلوا أخيرا أن العيش فى فلسطين أصعب من العيش فى البلدان التى جاؤوا منها •

● وتجتمع اللجنة العربية العليا فى « الزوق » - لبنان - فى ١٩/٥/١٩٣٩ برئاسة الحاج أمين الحسينى وعضوية كل من جمال الحسينى ، وحسين الخالدي ، والفريد روك وعزت دروزه وفؤاد سابا ، وموسى العلمي ومعين الماضى وتقرر رفض المشروع ، الذى تقدمت به بريطانيا •

وترسل اللجنة العليا وفدا برئاسة جمال الحسينى الى جنيف لإعلان رفض الفلسطينيين للكتاب الأبيض فى الوقت ، الذى يعلن فيه شروتوك - مدير الوكالة اليهودية - أن ما يقوم به الصهيونيون فى فلسطين ليس موجها أبدا ضد الشعب البريطانى ، ولا ضد الوجود البريطانى فى فلسطين بل ان هجومهم قاصر على معاداة سياسة الكتاب الأبيض ، كما يقول ان محور الصهيونية السياسى يتجه منذ نشأته مع بريطانيا وسيستمر كذلك وان الاخلاص اليهودى لبريطانيا العظمى يجب أن يكون له طابع المحالفة لا الخضوع ، اننا - هكذا يقول شروتوك - لا نثور فى وجه الانتداب الذى يمد القانون الأساسى للبلاد بل على العكس ، فان الفرض من جهادنا هو المحافظة على حرية وروح الانتداب ، ويقول شروتوك ، ان افضل طريقة للوصول الى هذا الفرض يجب ألا يسكون بالمركات الارهابية ولكن بسياسة التعدير •

وللحقيقة وللتاريخ - ونحن نختم هذا الحديث عن القضية الفلسطينية - نقول ان الملك عبد العزيز آل سعود طيب الله ثراه كان قد أرسل فى ٢٩ نوفمبر

سنة ١٩٣٨ الى مستر روزفلت رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية خطابا بخصوص قضية فلسطين نجتزئ منه ما يلي :

● ان دعوى اليهود ، بحقهم في فلسطين ، استنادا الى التاريخ ، لا حقيقة لها فان كان اليهود قد استوطنوا فلسطين مدة معينة بصورة استيلاء فان العرب قد استوطنوها مدة أطول من ذلك بكثير ، ولا يمكن أن نعتبر احتلال أمة لبلد من البلدان حقا طبيعيا يبرر مطالبتها به .

● أما دعوى اليهود الذين يستثرون بها عطف العالم انهم مشتمون ومضطهدون وأنهم يريدون ايجاد مكان يأوون اليه ليأمنوا على أنفسهم من العدوان الذي يقع عليهم في كثير من الممالك فان فلسطين الضيقة قد استوعبت منهم الآن مقدارا عظيما .

● يقول الملك عبد العزيز مخاطبا روزفلت ا ليس من العدل يا فخامة الرئيس أن تسد حكومات العالم - وفي جملتها الولايات المتحدة - أبوابها في وجه مهاجري اليهود وتكلف فلسطين البلد العربي الصغير بتحملهم ١١ ٠٠

● ان حقوق العرب في فلسطين لا تقبل المجادلة لأن فلسطين بلادهم من أقدم الأزمنة وهم لم يخرجوا منها كما أن غيرهم لم يخرجهم منها .

ويقول الملك عبد العزيز : ان عرب فلسطين ومن ورائهم سائر العرب ، بل وسائر العالم الاسلامي ، يطالبون بحقهم ويدافعون عن بلادهم ضد دخلاء عنهم وعنهم ومن المستحيل اقرار السلام ، في فلسطين اذ لم يقبل ، العرب حقوقهم ، ويتأكدوا أن بلادهم لن تعطى الى شعب غريب آفاق تختلف مبادئه وأغراضه ، وأخلاقه عنهم كل الاختلاف . ولذلك فاننا نهيب بفخامتكم ونناشدكم باسم العدل والحرية . ونصرة الشعوب الضعيفة التي اشتهرت بها الأمة الأمريكية النبيلة ، أن تتكروا بالنظر في قضية عرب فلسطين وأن تكونوا نصراء للأمن المطمئن الهادي ، المتمدن عليه من قبل تلك الجماعات المشردة في سائر العالم لأنه ليس من العدل أن يطرد اليهود من جميع انحاء العالم المتمددين وأن تحصل فلسطين الضعيفة المغلوبة على أمرها هذا الشعب برمته و ٠٠ و .

● وللحقيقة ، وللتاريخ أيضا نقول ان الملك عبد العزيز آل سعود عندما لاح تآمر نوري السعيد وحكومة العراق ، ضد سورية وفلسطين بأمر جلالته فأرسل مذكرة الى نوري السعيد باشا رئيس الوزارة العراقية أشار فيها الى انحراف حكومة العراق باستمرار عن شقيقاتها العربيات وأنه - أي الملك عبد العزيز - يتقاضى عن ذلك رغبة في التباعد عن كل ما قد يتخذ دليلا في الخارج ، على وجود خلاف بينه وبين حكومة العراق ، فالوقوف حرج ، وليس هو موقف أطماع .

ويقول الملك عبد العزيز : ان فلسطين مهددة بالابادة من جراء الخطر الصهيوني وان سورية مهددة بالخطر الفرنسي والتركي كما ان العراق ايضا مهددة من جانب تركيا وايران واننا نخشى اذا استمرت الازمة الدولية على حالها وبقي هذا « التشاد » بين العرب وفرنسا في سورية ، وبينهم وبين انجلترا في فلسطين أن تتفق الدولتان على العرب لاتقاء شرهم أثناء الحرب التي نخشى أن تدور رحاها - وكانت مذكرة الملك عبد العزيز الى الحكومة العراقية في ١٩ يونيو ١٩٣٩ ، اى قبل نشوب الحرب ببضعة أسابيع ، بين بريطانيا وبين ألمانيا وإيطاليا - وأن تطلقا يد الأتراك في سوريا والعراق ومن ورائهما ويقول الملك عبد العزيز آل سعود ليس في عزائنا ضعف ونحن لسنا جبناء ! .. اذا اقتضت الحالة تقتحم مشاق الأمور لادراك أسس الفايات : لقد كانت المغامرات ونحن لسنا جبناء بعون الله وتوفيقه من أسباب اقتصاراتنا » ويقول الملك عبد العزيز ان الخطر الداهم يقضى علينا بالتعاون والاتفاق ، لأن الموقف الراهن عندما نتصوره يقض مضاجعنا ويحرنا لذيذ الكرى فاذا لم نلتفت للامر ، ونتفق اتفاقا جديا على السير في خطة مشتركة مع العراق وسوريا ، وفلسطين فان الخطر محقق بالجميع » .

● وللحقيقة وللتاريخ ، أيضا ، نقول ان كثيرين من السياسيين المصريين ، والصحفيين المصريين نصحو القادة الفلسطينيين بقبول الكتاب الأبيض كخطوة أولى ، تتلوها - فيما بعد - خطوات أخرى ، يتم بمقتضاها حصولهم على حقوقهم كاملة ، وقد كان بعض هؤلاء السياسيين والصحفيين يقولون للاخوة الفلسطينيين ، لقد أصدرت بريطانيا تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وقد رفضته الأغلبية المصرية بقيادة سعد زغلول باشا ، الذى قال فى تصريح ٢٨ فبراير ما قاله مالك فى الحمر ، ولكنه اضطر فيما بعد - فى عام ١٩٢٤ - أن يل الحكم هو وحزبه على أساس هذا التصريح بل لقد ظل سنوات وسنوات ، يتولى حزبه منفردا ، بقية الأحزاب المؤتلفة معه الحكم على أساس هذا التصريح ، الذى لم يبلغ الفاء تاما ، الا بمعاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ - اى بعد ١٤ عاما .

وقد طالب هؤلاء السياسيون والكتاب القادة الفلسطينيين بان يتحملوا أعباء الحكم ، فى بلادهم حتى يأتى اليوم الذى يستكملون فيه استقلال بلادهم ، تماما مثلما حدث بمصر بالنسبة لتصريح ٢٨ فبراير ، الذى رفض شعبيا ، ونقل عمليا ونفذه من كان ينتقده بالأمس ، ولكن نصائح هؤلاء الاخوة المصريين لم يؤخذ بها فكانت النتيجة أن الكتاب الأبيض ، لم ينفذ منه . الا ما جاء فى صالح اليهود الى أن قامت الحرب العالمية الثانية ، وتوقفت الثورة الفلسطينية وقرر حزب العمال البريطانى مطالبة الحكومة البريطانية بالفاء الكتاب الأبيض ، الذى حدد الهجرة ، كما قرر حزب العمال فى سنة ١٩٤٠ مطالبة حكومة

المحافظين بفتح أبواب الهجرة الى فلسطين والقضاء على كل اثر للكتاب الأبيض ،
وتم لحكومة الصال ما أرادته ، وكان - ولأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة ،
الأمريكية - أن أعلن البيت الأبيض في مارس ١٩٤٢ عن عزمه على إقامة دولة
صهيونية في فلسطين ، وراح البريطانيون ، محافظين وعمالا ، كما راح
الأمريكيون ، جمهوريين ، وديمقراطيين ، يتنافسون على ارضاء الصهيونية التي
ثبتت أقدامها في الأراضي الفلسطينية !

وبعد الاطالة في الحديث عن القضية الفلسطينية ، والمؤتمرات الخاصة بها
والمحاولات التي استهدفت حل الخلافات العربية تجد لزاما علينا أن نعود الى
الحديث عن بعض الأمور الداخلية الهامة في مصر وفي المقدمة قضية فرضت
لنفسها على الجمع المصري ، لما لصاحبها من مكانة مرموقة في المجتمع ، ونعنى
بها قضية الأستاذ توفيق الحكيم الذي فتح النار على المرأة المصرية بكل عنف .

الباب الرابع

هو المرأة يفتح النار على المرأة

أود في بداية هذا الفصل أن أشير على سبيل التذكير ، لا أكثر ولا أقل ، إلى « أزمة نفسية متعبة » تعرض لها أستاذنا الكبير توفيق الحكيم .. وكان الأستاذ توفيق الحكيم قد تمود أن يكتب في فترات متقطعة بعض المقالات في الاجتماع وفي السياسة . ينشرها إما في الأهرام أو في المصور ، أو في غيرها من الصحف المصرية .. غير أن بعض خصوم الأستاذ توفيق الحكيم - وخاصة بعض أعضاء مجلس الشيوخ المصري - رأوا في تلك المقالات مقاومة للنظام النيابي القائم في مصر وقتئذ ..

وتحركات وزارة المعارف ، لتطبق على الأستاذ توفيق الحكيم المادة « ١٤٤ » من القانون المالي . بل لقد أبت تلك الوزارة ، وزارة المعارف ، إلا أن توقع عقوبة على الأستاذ توفيق الحكيم ، قبل أن يثار موضوع مقالاته في مجلس الشيوخ .. وكانت العقوبة عبارة عن خصم ١٥ يوما من مرتب الأستاذ توفيق الحكيم .

وقد عقببت مجلة « المصور » في عددها الصادر بتاريخ ٢ ديسمبر ١٩٣٨ على هذا التصرف من وزارة المعارف بقولها :

« عقوبة كهذه ، مهما كانت لأسباب شريفة وعفيفة ، ومهما كانت للمؤاخذه على رأى عام لم يقبل فيه وجه الدفاع ، تعتبر قاسية على نفوس الأدباء ، ذوى الوفاء التام للواجب ، ولم تكن ثورة الأستاذ توفيق الحكيم النفسية على العقوبة .. وإنما على الوضع الذى أدت إليه الحادثة ، حتى أنه فكر في الاستقالة ، ولكن أصدقائه ومحببيه هوثوا عليه الأمر ، وأفهموه أن الحركات « الأيدىالية » فى هذه البلاد لم يكن أوانها بعد ، وإن الحكومة فى حاجة إلى أدبه وعلمه » .

انتقل مباشرة إلى موضوع يحسبه البعض موضوعا شخصيا ، أو موضوعا عاديا ولكنه فى رأى ، من الموضوعات الهامة والجمهورية ، لأنه يتعلق بحرية الكاتب فيما يكتبه .

لقد حدث أن نشر الأستاذ توفيق الحكيم فى العدد رقم ٢٢٩ ، من مجلة آخر ساعة ، التى كان يصدرها وقتئذ الأستاذ محمد التامى يرحمه الله ، ويتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٣٨ ، مقالا بعنوان : أنا عدو المرأة والنظام النيابى ، لان طبيعة الاثنين فى الغالب واحدة : الثرثرة . وقد جاء فى هذا المقال :

« اذا أردتم أن تأخذوا رأى فى مشكلة الحكم فى مصر فخذوه على انه رأى رجل مبيد عن الممعة يشرف عليها من أعلى البرج ، دون أن يكون له فيها عنزة او خروف »

ويقول الأستاذ الحكيم :

« أقول لكم فى صراحة ، ان هذه الديمقراطية كما تفهمونها وتزاولونها فى مصر هى أصلح أداة لتولية الحكم غير الصالح ، وانه ينبغى لكم ، ألا تنبهروا بالالفاظ الأوروبية ولا تنقيدوا بالنظم الأجنبية ولا ترددوا فى اتباع ما فيه النفع الحقيقى وترك ما فيه الغرم ، وضياح الوقت فإذا اتضح لكم يوما أن « البرلمان » وما ينطق عليه من آلاف الجنيهاات سنويا هو غرم لا نغم فيه فحولوه فى الحال الى مصنع طائرات يحتشد فيه بدل جموع الأعيان الموسرين الفواج العمال المصريين من أولئك المساكين ، المستكئين العاطلين الذين يلتقطون فتات المقاهى ، والبارات حتى يصلوا عملا شريفا ويشيدوا مجدا خالدا : نعم فلئن كان قد كتب على القبة الذهبية أن تخرج شيئا طائرا فى الهواء فلا ينبغى أن يكون ، دائما الصياح والخطب فإذا شعرتم انكم فى حاجة الى معمل انتاج لا الى معمل كلام فانهضوا فى الحال الى تنفيذ ذلك واضعوا أيديكم لتفلقوا قليلا هذا الفم الواسع الكبير حينما المتثائب أحيانا ، لتسكتوه الأعوام التى ترونها لازمة كى يتسنى للأيدى وحدها أن تنطلق عاملة فى هدوء ونشاط فالفم ، اذا سكنت واليد اذا عملت استطاع الانسان أن يتقدم أيضا وهما تتلاشى الأحزاب والأحقاد ، والأغراض وتصبح العيون كلها متجهة الى الرجل ، المنتج حقيقة ، وعند ذلك تلزم لكم حكومة لا بد من أن يتوافر فيها هذه الشروط ! أن يكون أعضاؤها من أولئك الذين اشتهروا بقله الكلام وسرعة العمل وثانيا الا يكون لأعضائها لون حزبي واضح ، ثالثا أن يكون عدد أعضائها قليلا فان خير ادارة هى الموضوعية فى الأيدى القليلة الخيرة » !

ورشح لتلك الوزارة على ماهر وحافظ عفيفى ، وعبد الحميد بدوى ، وأمين عثمان ، وعبد السلام الشاذلى ، وعبد الرحمن عزام ، وعزيز المصرى ، وحبيب حنين المصرى ، وعبد القوى أحمد ، وعبد الواحد الوكيل ، وهؤلاء ، كما سماهم توفيق الحكيم « العشرة الطيبة » ، المشهود لهم فى جميع المناسبات بالعمل الصابم ، وقلة الميل الى الحزبية العمياء والخطب المصماء » .

ويقول توفيق الحكيم : « ان الذى أفسد بلادنا هو تعطيل ذوى انواعهم
يحتشد بعضهم ضد بعض فى اقتتال عنيف مستمر لم يكن له نتيجة غير تحطيم
الجميع . ويختتم توفيق الحكيم مقاله : قيا أهل البلد هل تروننى قد أخلصت
لكم النصيح ان كان الجواب لا ؟ فأنتم فى حل أن تقولوا لى اطلع من البلد وسوف
يأتى اليوم القريب الذى اذكركم فيه بتصيحتي صائحا : قلنا لكم كلمه ، قلتم
اطلع من البلد » .

ويغضب توفيق الحكيم ، بمقاله هذا رجال السياسة . ! وزعيمات النهضة
النسائية وعلى رأسهن هدى شعراوى ، ويقول توفيق الحكيم ، كان غرضي العمل
المنتج ، وليس الثروة الفارغة وهكذا صرت عدوا للمرأة وللنظام البرئاني
وهي عداوة موقوتة طبعا بأسبابها وتزول بزوالها .

ويقرر محمد محمود باشا رئيس الوزارة أن يفصل توفيق الحكيم من
وظيفته بقرار من مجلس الوزراء ، ولكن بعض أعضاء وزارته - كما قال توفيق
الحكيم - كانوا من الادباء والمفكرين من أمثال د . هيكل والشيخ مصطفى عبد
الرازق ، استعملوه رغبة فى معالجة الأمر بوسيلة أخرى فصاح فيهم : أنتم ادبائه
مع بعض وتريدون الماطلة ولكن اذا أنتم لم تنهوا الموضوع بعقاب رادع سريع ،
فى ظرف أسبوع فلا بد من اجراء حاسم بواسطة مجلس الوزراء القادم ، وكان
الدكتور هيكل هو وزير المعارف فأحضر المستشار الملكى للوزارة فناقشنى فى
أمر المقال ، وبعد ذلك حادث الوزير وكيل وزارته المشماوى بك فى أمر العقوبة
حتى يستطيع أن يقابل رئيس الحكومة ويخبره ان العقوبة وقعت وانتهى
الموضوع . . واقتراح أن تكون العقوبة الرادعة وقف مرتبى لمدة عام ونصف عام
فقال له المشماوى بك : ان هذا ليس من حق الوزير بل من حق مجلس التاديب .

ويقول الأستاذ توفيق الحكيم ، انهم فكروا فى إحالته الى مجلس تاديب،
ولكنهم طرحوا الفكرة جانبا ففى المجلس دفاع ومرافعة ، وقد ينقلب الأمر الى
مظاهرة وروح المجلس ينتج الى البرامة . وعند ذلك تكون صلعمة للحكومة . وقيل
للوزير ان سلطته لا تتجاوز خصم خمسة عشر يوما من المرتب ، فاضطر ايشارا
للسلامة أن يلجأ الى هذا الحل . وحاول الدكتور هيكل أن يقنع رئيس الحكومة
بمعاونة الشيخ مصطفى عبد الرزاق ، وقد كان ، ووقع بالفعل هذا الخصم بأمر
وزارى جاء فيه :

« لما كان كاتب مقال : أنا عدو المرأة والنظام النيابى . . لان طبيعة الاثنى
واحدة ، الثروة - وهو مدير ادارة التحقيقات فى الوزارة فقد سألتناه فلم ينكر
تسمية المقال اليه ، وكتب لنا خطابا يؤكد ذلك وقد ذكر فيه أن قصده لم ينصرف
الى اهانة هيئة او أعضاء هيئة من الهيئات النظامية بمصر أو خارجها ولا الى الفضي
من اعتبار اشخاص بعينهم ويذكر ، كذلك أنه حسن القصد فيما يكتب » .

ولما كانت المادة ١٤٤ من القانون المالى معدلة بقرار مجلس الوزراء الذى صدر فى ٣٠ يناير ١٩٢٩ تحظر على الموظفين أن يبدو علانية ملاحظات أو آراء أو نزعات سياسية ولما كان المقال المذكور يتناول إبداء رأى الكاتب فيما يخالف النظام القائم فى مصر فضلا عما به من تعرض بالأشخاص الذين اقترح تأليف الوزارة منهم مؤداهم انهم يشاركونه رأيه فى خصوصية الحياة النيابية .

ولما كان تصرفه هذا يخالف المادة ١٤٤ من القانون المالى مخالفة صريحة ربما خفف منها أن الكاتب بدا من مناقشته بحضور صاحب المزة المستشار الملكى للوزارة انه لا يدرك بالضبط مدى ما تتسع له هذه المادة ولما كان ذلك مما يشفع دون توقيع عقوبة المزل على حسب نص المادة المذكورة لذلك قررنا خصم خمسة عشر يوما من مرتبه .

ويوقع القرار فى ٢٦ أكتوبر ١٩٣٨ دكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف ويبلغ الأستاذ توفيق الحكيم مدير ادارة التحقيقات بالوزارة بهذا الامر عن طريق وكيل الوزارة الأستاذ محمد العشماوى (بك) .

ويفكر الأستاذ توفيق الحكيم فى الاستقالة من الحكومة اذ كيف توقع عقوبة على مدير التحقيقات الذى من اختصاصه أن يوقع هو العقوبات على المذنبين لا أن توقع عليه العقوبات . ولكن أصدقاء الأستاذ توفيق الحكيم - كما سبق أن ذكرنا - لم يروا رأيه فى تقديم الاستقالة بل رأوا أن يبقى فى وظيفته مع استمراره فى مواقفه ، وفى تمسكه بأرائه لان استقالته تريحهم ، أما بقاؤه مع آرائه فهو الذى يقلقهم .

ويقول الأستاذ توفيق الحكيم : بقيت فى وظيفتى أوصل الكتابة بنفس الروح والاتجاه وأتصرف فيما يعرض لى من قضايا برأى نفسه فما أن يقع فى يدى موظف اتهم فى قضية أو رأى سياسى حتى أبرئه وأحفظ قضيته الى أن ضجت الوزارة منى ، ولم تعرف كيف تتخلص من هذا الا بإنشاء ادارة جديدة ، إنشاء مفتعلا صوريا أسموها ادارة التمثيل والموسيقى ونقلوني من ادارة التحقيقات الى هذه الادارة وأنا فى اجازتى فى صيف عام ١٩٣٩ . وهكذا صرت مديرا لادارة التمثيل والموسيقى ، التى لا اختصاص لها الا على الورق .

● وللحقيقة وللتاريخ ، نقول ، ان المحنة ، التى تعرض لها الفكر فى مصر وتعرض لها الأستاذ توفيق الحكيم بسبب المقال الذى نشره تحت عنوان : أنا عدو المرأة ، والنظام البرلماني لان طبيعة الاثنين واحدة « الثرثرة » هذه المحنة التى كانت فى عهد محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، يومئذ وجلبت

من يدافع عنها في شخص الأستاذ حفني محمود بك ، شقيق رئيس مجلس الوزراء محمد محمود باشا فلقد كتب الأستاذ حفني محمود في مجلة آخر ساعة بتاريخ ٣ نوفمبر ١٩٣٨ مقالا ، تحت عنوان غضب « الديمقراطية » قال فيه :

« أصبحت الديمقراطية في هذه الأيام بتوتر أعصاب ، وعسر هضم ، أفضيا إلى الاضطراب ، وتطور هذا الاضطراب إلى غضب ، يتفجر ، وغيط ، غير مكتوم ، فالديمقراطية اليوم خائفة على كل شيء ، ترتاب من لا شيء ، وتنزعج من أي شيء ، أزعمها توفيق الحكيم عندما كتب مقالا بمجلة آخر ساعة داعب الديمقراطية في أشخاص نوابها المحترمين أو نواب الشعب كما يحبون أن يسميهم الناس وفي قول آخر نواب المهدي الحاضر ، وفي رواية أخرى نواب الحكم الصالح .. أقول ذلك ، وأنا في غاية الاضطراب لقد يمرضني هذا الكلام تغضب الديمقراطية فأفاجأ باحتجاج ساخب من سعادة محمد محمود خليل بك قطب الديمقراطية في هذا الزمان إذ أن الطريقة الديمقراطية كالطريقة الصوفية لا تستغنى في كل وقت عن « قطب الوقت » .

وقد يطلب سعادة قطب الديمقراطية - أي محمد محمود خليل بك - التحقيق معي ، كما فعل مع توفيق الحكيم بل قد يذهب إلى أبعد من ذلك فيرسل إلى الصحف أنباء هذا الاحتجاج ، كما فعل مع معالي كبير الأمناء في حادث التشريعات ، ولكن لماذا غضبت الديمقراطية على توفيق الحكيم ، إن مقاله ينقسم إلى قسمين : أحدهما تعرض للديمقراطية كبدا عام ، والآخر ، تناول أشخاصا من رجال الحكم أنفسهم أما تناول المبادئ العامة فلا أظن أن الحكام - الأحرار الدستوريين - الذين غضبوا لحرية الرأي في عام ١٩٢٥ حين أخرج الأستاذ علي عبد الرازق كتاب « الإسلام وأصول الحكم » ورغب البعض في معاقبته ، والذين ثاروا عندما نشر الدكتور طه حسين كتابه : « في الشعر الجاهلي » وأراد أعضاء البرلمان تقييد حرية الكاتب لا أظن أن هؤلاء الأحرار الدستوريين يحلون اليوم بعض ما حرموا بالأمس خصوصا أن الأستاذ علي عبد الرازق كان موظفا والدكتور طه حسين كان موظفا أيضا مثل توفيق الحكيم .

أما فيما يتعلق بذكر توفيق الحكيم ، لأشخاص بالذات فإنه إذا كانت في هذا العمل مفاجأة للذوق السليم ، فليس على كل حال أبعد عن الذوق من موقف سعادة قطب الديمقراطية حينما نشرت الصحف احتجاجه على معالي كبير الأمناء ، وقد عودتنا الديمقراطية - فيما عودتنا - أنها لا تهتم كثيرا بمسائل الذوق وخفة الروح ، بدليل أن الحكومة القائمة نفسها وهي حكومة الديمقراطية ، تخلصت من رئاسة صديق الجميع الأستاذ محمود بسيوني في مجلس الشيوخ وهو أخف الناس دما وأبعدهم عن الاتحاد الحزبية وأكثر المصريين قاطبة ديمقراطية ، وهو الذي تستظرفه الأحزاب كلها ، ويبتذل معروفه لكل الطبقات ،

ولكن ذلك ، وهو كثير لم يشفع له ، واستبدلت به الحكومة الديمقراطية الرئيس الحاضر وقتل نزع الرئيس الحالي « المالية الفرنسية » -وما يندل حق - كريم .
 أرسنتراطي غربي لا يمت الى الشرق بسبب لعل هذا يضل فنانة الديمقراطية
 في مصر قائمة عدة سنوات .

ويمضي الأستاذ حفي محمود - وكان وقت كتابة مقاله هذا عضوا بمجلس النواب - يضي قائلا : « ولعل مما يقلق الديمقراطية عندنا ، ويشير غضبها هو كثرة عشاقها ، فكل حزب يتخفى بها ، ويدعي اللود عنها ، ويتظاهر بالتفاني في هواها ، وأتدله في غرامها ، حتى تسابق الجميع في « المزايمة » فأقلقتها كثرة المتصابين واحتشاد الطائفين فأصبحت تريد أن تعرف ما وراء هذا الكلام المسؤول ، وما يكنه لها القلوب ترى ماذا يكون شأنها ، وأية فجيرة تصيبها ، لئلا تكشف لها قلوب أولئك المحبين يوحيا فوجيت منقوشا عليها « فلتجيد الدكتاتورية » ، ويومئذ تملن الديمقراطية أعجابها بصراحة بشخصين أولهما توفيق الحكيم » .

« حفي محمود »

ويقول الأستاذ توفيق الحكيم : كان من الطبيعي أن تقف جميع الصحف الحزبية صمى لأن حوكتي كان ضد الأحزاب جميعا ، إذ أن أي نقد أو طعن في الأساس الذي يقوم عليه حكم الأحزاب وهو الحياة النيابية معناه توقف النشاط الحزبي وما كان يعني وقتذاك ليس هو النشاط الحزبي بل الذي كان يعني وقتئذ هو النشاط الانتاجي ولذلك دغشت عندما وجلت واحدا من أقطاب حزب الاحرار الدستوريين ، وهو في الوقت نفسه شقيق محمد محمود باشا رئيس هذا الحزب ورئيس الحكومة الموجودة في السلطة ، والمطالب بفصل هو المتفرغ بالدفاع عن موقفي ، ضد شقيقه وضد حزبه ، انه حفي محمود ، وكان مبرورا بقاء الروح الاستقلالية في النظر والرأي .

وأفتح قوسا وأقول فيه : « انني كنت أعرف حفي محمود على انه أشهر صناع المقالب السياسية ، في مصر ، وكنت أقرأ له العديد من المقالات فتستهيوني الى درجة كبيرة ، ولكنني لم أكن أتصور ان حفي محمود هو كاتب تلك المقالات ففقدت كان شائما في سنوات ما قبل الثورة وجود « كتاب من الباطن » يكتبون المقالات العلوية للذيفة والرائمة ، والثافتة في نفس الوقت ، ولكن تلك المقالات تلسب الى الغير من يملكون المال والجاه ، وكان بعض هؤلاء « الكتاب من الباطن » عندما يريدون فضح من يكتبون باسمائهم على نطاق ضيق للغاية وعند مجموعة من الناس - يقرأون ، عليهم بعض المقالات التي سوف تنشر فيما بعد باسم صاحب المال فلان أو اسم صاحب العزة علان أو ، أو .

ظننت وبعض الظن اثم ان حفي محمود من هؤلاء ، الذين يكتب لهم من

الباطن ولكن عندما بدأت عملي بالمصور ، وخلال فترة التدريب ، التي طالت ، طلبت مني ادارة تحرير المصور بضعة مقالات من حفي محمد محمود باشا ، وكان حفي محمد ، لا يأخذ أجرا على مقالاته تلك بالطبع ، وكان ذلك مما يدفع الكثيرين من أصحاب الصحف ، الى است كتابه كنت أتصل بحفي محمد باشا فيطلب مني اسم الموضوع ، الذي سوف يكتب فيه ، وعندما يوافق عليه يعطيني موعدا في مكان لا يتغير ولا يتبدل ، ناشيونال أوتيل ، في شارع سليمان باشا ، فلا تكاد نلتقي وتبادل التحايا ونشرب القهوة ، حتى يبدأ حفي محمد في املاء مقالته علي ، وأشهد أنه كان أديبا مطبوعا بحق فما أكثر ما كان يستشهد بالعديد من أبيات للشعراء المخضرمين ، وللمحدثين من الشعراء . ولم يكن بحاجة الى التأكيد من صحة ، لهذا البيت ، أو ذاك ، فقد كان يسليه من الذاكرة ، ولا اعتقد أبدا وقد جريته في ست مقالات أو سبع ، ان الذاكرة ، قد خالته ، أو أنه أخطأ مرة واحدة في رواية بيت من الشعر ، أو جملة أبيات .

وقد كان في مقدمة ما وثق العلاقة بين حفي محمد محمود باشا وبينني ، انني رغم خلافي في الرأي مع الأحرار الدستوريين ومع محمد محمود باشا ، فحرت ، وكنت وقتئذ لا أزال طالبا في كلية الحقوق ، يناير ١٩٤٦ ، دراسة ربما كانت أول دراسة لي - عن محمد محمود ، حرصت في بداية هذه الدراسة على أن أؤكد خلافي مع محمد محمود ومع حزبه ، وأذكر انني قلت بالحرف الواحد : كنت في حداثة سني - وما زلت حتى اليوم - سبيح الظن الى أبعد الحدود بكثير من رجال السياسة القدامى لانهم في نظري يؤمنون بالعلول النصفية ، وأنا لاؤمن ، يحبون التسليم بالأمر الواقع ، وأنا لا أحب ، يزغبون في النوم حتى تحبب سباعه الاستيقاظ وأنا من أنصار اليقظة ولو كانت في منتصف الليل .

كنت طفلا عندما كان محمد محمود باشا رئيسا للوزارة في المرة الأولى فلم أدري أكان يلبس قفازا حديديا أم قفازا حزميريا ولم أكن أستطيع التمييز بين ديمقراطية النخاس ، ودكتاتورية محمد محمود ، ولكن وقر في ذهني وانطبع في عملي ، أن محمد محمود عطل الدستور وواد الحريات ، ومن طبعى حب الدستور والإيمان بالحريات .

وقيل لفرى ولي أن محمد يتيه على الناس بهيله ، وخيلامنه ، وجأحه ، وشلطائه ، فيجافي عن الاتصال بالشعب ، ويتعالى على الطبقتين الثانية والثالثة بل الأولى وأنا من أولئك الذين يقلسون الشعب ويكرهون من يتغالون عليه لذلك كرهت محمد محمود ، وأبغضته .

وعن خلافتي عن محمد محمود قلت أيضا - بالحرف الواحد : عقب وفاة محمد محمود في ٣١ يناير ١٩٤٦ ، بدأت أئتمن للكتابة عن محمد محمود وفعلا انتهيت من كتابتي : بعد ثمانية أشهر ، ولكن الأحكام العرفية خالت بيني وبين

نشر ما كتبتّه ، ثم اعتقلت ذات يوم ، أو على الأصح ذات شهر واعتقل معي ما كتبتّه وأفرج ، عني ، ولم يفرج ، عما كتبتّه فاضطرت الى معاودة الكتابة مرة ثانية ، لم تكن أسعد من الأولى وهذا الذي بين يديك أيها القارئ العزيز هو الكتيب الثالث الذي عزمت ، على نشره في العام الفالت « عام ١٩٤٥ » ولكن وجود الأحرار المستورين بصفة عامة ، وحفنى محمود باشا بصفة خاصة في الوزارة قد حال بيني وبين النشر لأسباب تقدرها نفسى تمام التقدير » .

وأشهد — للأيام التاريخية — ان حفنى محمود ، رغم ما اتصف به من انه صاحب المقالب السياسية ، وغير السياسية كان من أصلب العناصر السياسية عودا ، ومن أبدهم عن الاستفادة من السياسة ، شابا ، وشيخا .. يرحمه الله !

● وقبل أن انتقل الى موضوع آخر ، أقول ، ان الأستاذ توفيق الحكيم لم يتوقف عن الكتابة فيما يرى أنه الحق ولو عرضه ذلك للمخاطر ، بل ظل يترك ، لقلبه العنان ، لا يقيد به أى قيد ، الأمر الذى جر عليه الكثير من المتاعب والمشاق ، وكانت وزارة المعارف قد تلقت كتابا من مشيخة الأزهر بشأن حظر كتابه « يوميات نائب فى الأرياف » بناء على شكوى من بعض القضاة الشرعيين ، فاذا بتوفيق الحكيم يتحلى الى جريدة المقطم فى هذا الموضوع ، وكان مما جاء فى حديثه : « اننى بصفتى كاتباً ، اجتماعياً قد أردت فى كتابى إبراز صورة للقضاة الشرعيين ، الى جانب الصورة المرسومة للقضاة الأهلين ، ولرجال النيابة ، والبوليس وأطبائى الصحة ، والعمد وغيرهم ، ولا أظن القضاة الشرعيين يتمتعون بقدرات خاصة ، وحسنة دينية تجعلهم فى مكان لا ترتفع اليه يد النقد ، والإصلاح والتطوير » .

أما تدخل شيخ الأزهر فى هذه المسألة فهو ما يدعو الى الدهشة والتأمل ، والسجب وقد آن الأوان لنواجه الأمر ، فى صراحة فيما يتعلق بتدخله المتكرر فى شئون الدولة الفكرية وأن نتدبر من الآن الخطر ، الذى يهدد حرية الكتابة وحركة التأليف ونهضة العلوم اذا سيطر على الحياة العقلية فى هذا البلد المصرى بمثل هذا الروح و .. و ..

ولكن طهر ، ان شيخ الأزهر ، لم يكتب الى وزارة المعارف فقد دعا الدكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف ، الأستاذ توفيق الحكيم مؤكداً له أن الأزهر ، لم يتدخل على الإطلاق لا فى كتابه ولا فى غيره من الكتب التى تدرس فى وزارة المعارف . وقد اعتذر الأستاذ توفيق الحكيم بأن الصحفيين أفهموه صحة واقعة شكوى الأزهر ، الى وزارة المعارف ، وقيل والمهمة على الرواة — المقطم ، وغيرها من الصحف المصرية — ان الدكتور هيكل طلب من الأستاذ توفيق الحكيم ، أن يعتذر عما ورد فى حديثه بخصوص الأزهر ، غير أن الأستاذ توفيق الحكيم رفض مبدئياً استعداده لتحمل ما قد ينشأ على هذا الرفض من قرارات وقيل أيضاً أن

الأستاذ الدكتور هيكل قال انه ، فى هذه الحالة مضطر ، الى أن يرفع الأمر الى مجلس الوزراء ، ليتخذ ما يراه .

ويستدعى محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ الأستاذ توفيق الحكيم ليتحدثا معا فى موضوع الكتاب والضيعة التى أثرت حوله .

وأخيرا تسوى المسألة ، ويعتبر الموضوع كله منتهيا 1

والجدير بالذكر ، ان الأستاذ الكبير توفيق الحكيم كان منذ أن بدأ ينشر ما يكتبه ، أو ينشر بعض ما يكتبه يعتمد اثارة الرأى العام ، فى كثير من القضايا حتى ولو كانت عملية الاثارة تلك لا تتفق وآراؤه الخاصة وجوانياته ومن القضايا التى كان يعتمد اثارتها ، وتختلف مع طبيعته كفنان ، عدوانته المصطنعة للمرأة ، فالفقد ظل توفيق الحكيم معروفا بأنه عدو المرأة رقم ١ رغم أنه فى قرارة نفسه محب للمرأة ، بل عاشق لها ، وكانت تلك العدواة الزائفة قد بدأت فيما أذكر بحديث للمصور حمل فيه على المرأة المصرية وقال ، انه لا وجود للزوجة الصالحة فى مصر وأن المرأة التى تصنع صينية بطاطس فى الفرن ، أجدى عنده من المرأة ، التى تقدم له جميع دبلومات الفلسفة ، وكانت ثورة الجنس اللطيف وغير اللطيف على توفيق الحكيم . وكان توفيق الحكيم – كما سنوفى تلك القضية حقها من الايضاح – أسعد الناس بهذه الثورة ، التى جعلت منه ومن الشيخ محسود ابو العيون أشهر اثنين – معادين فى الظاهر – للمرأة . فلو كان توفيق الحكيم – حقا – معاديا للمرأة لما نجح ذلك النجاح الرائع ، فى تصوير بطلات قصصه ، ورواياته .

وبعد قضية توفيق الحكيم تجيء قضية أم كلثوم وهى – قضية أم كلثوم .. من القضايا الطريفة التى شغلت المجتمع المصرى لفترة غير قصيرة .

يدعى الزواج من أم كلثوم فتقاضيه أم كلثوم

لكن تكون الصورة التي تقدمها لسنوات ما قبل الثورة صادقة وواضحة تماماً فتوقف بعض الوقت عند قضيتين أثارتا اهتمام الرأي العام المصري والتقت عندهما صحافة الأحزاب كلها مؤيدة ومعارضة ، وكان التنازح حول موضوع واحد باتجاه واحد من الأمور النادرة بل شبه المستحيلة ، وكان المدعى عبد الستار الهلال قد ادعى الزواج من أم كلثوم سيدة الغناء العربي طالبا إياها الدخول في بيت الطاعة . وكانت أم كلثوم قد رفضت دعوى عبد عبد الستار الهلال في ١٣ يونيو ١٩٣٦ وقد نظرت القضية ، أمام محكمة السيدة زينب الجزئية وكانت الجلسة قد افتتحت برئاسة خضرة الأستاذ محمود سمينة القاضي ، وبحضور الأستاذ عبد الحليم البطامي وكيل النيابة - وأنا أنقل هنا بعض ما ورد في جريدة كوكب الشرق المؤيدة للمؤلف المصري : «عقب فتح الجلسة أجلت المحكمة في نظر القضايا حتى الساعة الحادية عشرة ثم نودي على قضية مدعى زوجية أم كلثوم فحضر المتهم ومعه محاميه وحضرت الأنسة أم كلثوم ومعهما الأستاذ فكرى أباطة ووجهت المحكمة التهمة إلى المتهم فأبكرها واستبعدت المحكمة أم كلثوم أمام المنصة وسئلت على سبيل الاستدلال ، من المحكمة عدة أسئلة : أجابت عليها بأن المتهم قذف في حقها في حديث له مع مراسل إحدى الجرائد بادعائه الزواج منها وقالت أنها لم تعرفه في حياتها أبدا ، وحدثت مناقشة بينهما وبين المحكمة . ثم استدعى الأستاذ أحمد حسن رئيس تحرير مجلة روز اليوسف فأقسم وقال أن مراسل الجريدة اليومية أرسل لنا خبر هذا الزواج فنشرناه بعد استلاعي عليه وبغداد ذلك بأيام فحضر لي عبد الستار مع واحد اسمه حسن أفندي الهلال موظف بالمعارف وقصه لي وقال لي : « الجريدة كتبت أنه فقير والحقيقة أنه غني وأعطاني صورته على أن أكتب في الموضوع » وقال لي وقتها أنه كان يعاشرها معاشره الأزواج وأنه أعطاها ألف جنيه وأنه بينه وبينها قضية شرعية ، ولما سألت عن مستندات هذه القضية قال أنها محفوظة في دوسيه المحكمة الشرعية بقنا فكتبت حينها ووقع عليه ولكني

لم أنشره لحضر بعد أيام وطلب أصل الحديث فسلمته اليه بعدها طلبت من مأمون الشناوى أخذ صورة منه وكان عبد الستار يتكلم فى الصلاة الخارجية على الترابيزة الخضراء وكان الدخول مسموحا لأى شخص فى الصلاة والذي عرفنى به هو حسن أفندى الهلالى لاني كنت موظفا معه فى وزارة المعارف ، وبعدها سألت أم كلثوم فى التليفون فقالت لى : هو انت برضه بتصدق الكلام ده ونظر الى المتهم وقال هو نفس الشخص الذى حضر لى .

فناقشه الدفاع فى كلامه ، وهنا قال المتهم أنا رافع دعوى نمرة ٣٩١ بالف جنيه ضد الشاهد ، فقال الشاهد ، لم يصلنى اعلان وبعد ذلك انتهت شهادته واستدعى بعده ابراهيم أفندى خليل والسيدة روزاليوسف وسمعت شهادتهما وصدر الحكم بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ .

ويستأنف المتهم الحكم ، وتحدد جلسة ١٨/١٠/١٩٣٦ لنظر القضية أمام محكمة السيدة زينب الأهلية .

وعن قضية الاستئناف قالت الأهرام فى ١٩/١٠/١٩٣٦ تحت عنوان : قضية الغذف فى حق الأنسة أم كلثوم : تأييد الحكم القاضى بحبس المتهم .

كان أمس موعد نظر الاستئناف المقدم من عبد الستار الهلالى عن حكم محكمة السيدة زينب الأهلية القاضى بحبسه ستة أشهر وتفريه ٥٠ جنيهًا لادعائه كذبًا زوجية الأنسة أم كلثوم وقذله إياها فى حديث نشر بجريدة البلاغ وفى أحاديث أخرى الى الأستاذين مصطفى القشاشى صاحب صحيفة الصباح وأحمد حسن رئيس تحرير مجلة روز اليوسف وإلى السيدة روز اليوسف .

وقد جرى بالمتهم من السجن ووقف فى قصص الاتهام ، وعقدت الجلسة برئاسة حضرة الأستاذ ابراهيم حلمى القاضى وحضر الأستاذ فكرى أباطة المحامى عن المدعية الأنسة أم كلثوم وحضر مع المتهم الأستاذ أبو بكر سري الدين المحامى .

وقرأ حضرة رئيس الجلسة تقريره عن الموضوع على أساس التحقيقات التى تمت فى القضية وهو يتضمن أن تحريرات رجال الادارة أثبتت أن المتهم لا يملك سوى ٢١ قرابا وسنتين وان له ثمانى سوابق احداها بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات لاتهامه بالسرقة بالاكراه .

محامى المتهم - ثابت من صحيفة سوابق المتهم خلوها من السوابق .

الرئيس : معلشى .

المحامى - اذن نستبعد مسألة السوابق .

المتهم - (يحاول الكلام)

الرئيس - أسكت حتى يأتي دورك .

ثم وقف الأستاذ فكرى وبدأ مرافعته قائلا : وصلنا اعلان دعوى طاعة فاعترتنا الدعشة وذهبنا الى المحكمة الشرعية فى أول جلسة اعتذر المتهم عن حضور القضية لانه كان مشغولا فى المحكمة المختلطة ، وفى الجلسة الثانية احتج بأن محاميه تخذل عنه ، وفى الثالثة لم يحضر فشطبقت القضية فجددها ولم يحضر فشطبقت فاستأنف الحكم ، وظل يؤجل ويروغ دون أن يقدم دليلا على الزوجية .

ولما أبلغنا النيابة بحثت جميع جهات الحكومة عن المتهم فلم تجده فحقت النيابة البلاغ وقدمت القضية الى المحاكمة فلم يحضر الا بعد عدة جلسات وانتظرنا منه أن يقدم دليله على الزوجية واذا به يقدم لنا عدة أوراق طاهر فيها التلاعب والتزوير ويدعى أنها خاصة بأملأكه .

وقدمنا لحضراتكم قائمة بها ثمانى سوابق بتواريتها ونسر قضايها ، ولكن الحكومة تقول أنها لم تجده له سوابق والظاهر أن الحكومة كشفت عن سوابق شخص آخر لان الأوصاف التى قدمتها الحكومة ليست هى أوصاف المتهم الحالى .

« وهنا وقف الأستاذ بولص أرمانىوس المحامى عن الأنسة أم كلثوم أيضا وقال أنه قدم بلاغا الى النيابة بشأن سوابق المتهم فأتضح بعد التحقيق أن الأحكام الصادرة عليه باسم عبد الستار محمد عثمان ، ولكن صحيفة السوابق المودعة فى ملف القضية الحالية باسم عبد الستار الهلالى لأن قضايها القذف تطلب سوابق المتهم بالاسم لا بالبصمة » .

واستأنف الأستاذ فكرى مرافعته فقال ان المتهم لا صناعة له الا خلق المشاكل مع الناس وأراد حضرته أن يذكر حادثا وقع بين المتهم وأحد القضاة فرجا منه الرئيس الا يستمر فى ذكر هذا الحادث .

وتكلم الأستاذ فكرى بعد ذلك عن تهمة القذف وكيف تحلت المتهم الى مراسل جريدة البلاغ فى دشنا عن الزوجية المزعومة وكيف حضر الى العاصمة وتحلت مع الأستاذين مصطفى القشافى وأحمد حسن والسيدة روز اليوسف عن الزوجية وظروفها وطلب تأييد الحكم المستأنف .

ثم وقف الأستاذ سرى الدين المحامى عن المتهم فقال اننا نجل الأنسة أم كلثوم ولكنها مهما بلغت من الشهرة فانها امرأة وامرأة ضعيفة لها عاطفة لكل السيدات : كتبت الصحف وتحدثت الناس ان كذبا وان صدقا عن موضوع الزواج ، وتقدم عبد الستار للمحاكمة وأخذ أخذ عزيز مقتدر فلم يستجوب فى التحقيق اطلاقا .

وقد لفت نظري في الحكم الابتدائي ثلاثة أمور - أولا - عدم تحقيق دفاع المتهم حيث طلبنا وقف المحاكمة الى أن يتم الفصل في الدعوى الشرعية فماذا يكون الحال لو صحت الدعوى الشرعية .

ويصور الحوار الآتي :

الرئيس - على كل حال يا استاذ هل يجوز للزوج أن يطعن في زوجته ؟

المحامي - واقعة القذف والظن لم يحقق معنا فيها ، وكان لزاما على النيابة أن تتريث في رفع دعواها وهي الحفيظة على رفع الدعوى العمومية .

واستأنف المحامي مرافحته فقال ، ثانيا من أدلة النيابة ضدنا ورقة قيمها مراسل جريمة البلاغ في نجع حمادى عبارة عن حديث منسوب الى موكل وعليه توقيع منسوب له . وقد أراد موكل أن يطعن بالتزوير في امضاءه وهو الآن يصر على الظن .

الرئيس - تقدر تقول لنا ايه بصلحة مراسل البلاغ في الكذب ؟

- خجمة القضية الشرعية لصلحة أم كلثوم .

واستأنف المحامي دفاعه فقال والملاحظة الثالثة التي أخذتها على الحكم أن المحكمة أخذت المتهم بالشبهة ، ولا أدري لذلك من سبب . ثم تكلم حضرته عن التطبيق القانوني وثبة القذف .

الرئيس - ما الذى منع المتهم من اثبات القضية الشرعية . وقد كان لديه متسع من الوقت من تاريخ أول اجراء اتخذ ؟

- لم يكن الوقت كافيا للاثبات .

- هل لدى المتهم وثيقة زواج شرعية ؟

- لو كان معه كان انتهى الأمر .

الرئيس للمتهم : بماذا تريد أن تثبت زواجك ؟

- عندي جوابات كثيرة أخذا المحامي .

المحامي - هذا محله في المحكمة الشرعية والقضية لا تزال قائمة .

وبعد ذلك قررت المحكمة أن تصدر حكمها بعد المداولة . وفي الساعة الواحدة أصدرت الحكم وهو يقضى بتأييد الحكم المستأنف .

ومعنا يجدر بي أن أذكره هنا أنني عندما نشرت ملخصا للقضية أم كلثوم ضد عبد الستار الهلال استقبلت مواطننا مصريا جاء من قنا خصيصا ليروي لي بعض ذكرياته عن تلك القضية حيث كان وقت نظر القضية سكرتريا لنيابة قنا .

قال لي المواطن المصري الكريم أحمد حسن جيرة : انني الوحيد . على قيد الحياة ، الذي يعرف أسرار تلك القضية ، وأنا أذكر اليوم ، تفاصيلها كأنها حدث بالأمس : في عام ١٩٣٦ كان يعيش ببلدة أبو مناع التابعة لمركز دشنا شخص يسمى عبد الستار الهلالى ، وكان واسع الحيلة لأقصى حد ممكن : كان متصلا بأحد المحامين المتخصصين فى المرافعة ، أمام المحاكم المختلطة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت وكان اذا ما أراد « الحصول » على مبلغ من المال من أحد الأهالى يقوم بالتبليغ عن حادث مخطط يتعلق بهذا الشخص ويكلف محاميه بأن يرسل الى هذا الشخص ، انذارا بالواقعة التى دبرها له طالبا سداد المبلغ المطلوب والا اتخذ الاجراءات القانونية ضده .

وكانت اجراءات المحاكم المختلطة فى ذلك الوقت متعبة جدا ، وتكلف مصاريف باهظة الأمر الذي يدفع الشخص المقصود بالعملية الى سداد المبلغ المطلوب منه .

وقد أرسل عبد الستار الهلالى هذا خطابا مسجلا مستعجلا الى جريدة كوكب الشرق قال فيه أن بعض أثرياء قرية أبو مناع يمتزجون إقامة حفل زواج ويريدون الاستفسار من أم كلثوم عما اذا كانت تقبل احياء هذا الحفل نظير مائتى جنيه عن كل ليلة .

وجاء فى خطابه أنه نظرا لضيق الوقت ، يرجو من أم كلثوم ان ترد تلغرافيا سواء بالقبول ، أو الرفض ، ويظهر أنه لم يكن يعرف عنوان أم كلثوم بالضبط فأرسل الخطاب الى جريدة كوكب الشرق ، لعلها تتصل به بأم كلثوم ، لكي تتولى الرد عليه ولما كان هذا المبلغ ٢٠٠ جنيه فى الليلة - يعتبر اجرا خياليا لأم كلثوم فى ذلك الوقت فقد تولت الجريدة الاتصال بأم كلثوم التى أبرقت الى عبد الستار الهلالى بالرد التالى : « أهبل مع الشكر » .

واحتفظ عبد الستار بالتلغراف وأرسل اليها تلغرافا آخر يعتذر عن إقامة الحفل لوفاة أحد أفراد العائلة ، التى كانت ستقيم الحفل ، وعندما حل عيد الفطر المبارك ، أرسل عبد الستار الى أم كلثوم تهنئة ، فردت عليه شاكرا ثم أرسل تهنئة أخرى بعيد الأضحى المبارك فتولت أم كلثوم الرد عليه شاكرا .

واعتبر عبد الستار الهلالى البرقية التى أرسلتها أم كلثوم اليه بخصوص الحفلة ، المزعومة ، وردحا على تهنئته اياها بعيدى الفطر ، والأضحى مستندات استدل بها على انها قبلت الزواج منه وقام برفع دعوى يطلب فيها أم كلثوم الى بيت الطاعة ، فأرسلت أم كلثوم خطايا الى صديقها فهمى بشاي ، البندارى وكيل نيابة قنا فى ذلك الوقت ترجو أن يوكل عنها كل المحامين الشرعيين فى قنا واسوان حتى لا يجد عبد الستار الهلالى محاميا يترافع عنه فى قضية الإلحاح ،

وكان هذا الخطاب يقطر دما وقمنا بتوكيل جميع المحامين الشرعيين في هاتين المدينتين ولم يحضر عبد الستار الجلسة فقضت المحكمة بإطلاق دعواه ولكنه كرر العملية أكثر من مرة .

وأخيرا وجدت أم كلثوم ألا مناص لها من رفع جنحة مباشرة ضده فتولى صديقها الأستاذ فكرى إياطة المحامى رفع الدعوى التى حكم فيها على عبد الستار الهلالى بالسجن مع الشغل لمدة ستة أشهر .

والغريب أنه عندما خرج من السجن كان فخورا جدا بالصور التى نشرت له وهو فى القفص ، كما كان فخورا جدا بما نشرته عنه الصحف والمجلات عن قضيته التى أثارت انتباه الراى العام وقتئذ ، وإذا كان الشئ ، بالشئ يذكر ، كما يقولون فإننا نشير إلى أن مجلة كل شئ الدنيا قد نشرت فى عددها الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٣٦ موضوعا تحت عنوان « طلاب الزواج من الأنسة أم كلثوم : ابراهيم الفلاح يفأوضها ويتزوجها الشيخ عبد الرحيم » وقد جاء فى بداية هذا الموضوع : يعرف المقريون إلى الأنسة أم كلثوم انها لا تفكر فى الزواج ، فقد أحجبت عنه إلى أجل غير مسمى ، وهى تتحدث بذلك إلى أخصائها قائلة : اننى أحب فى حيا حيا ، وعلى قدر هذا الحب يشته زهدى فى الزواج اذ لا اتصور مطلقا ، كيف تمتلئ مطربة أرض المسرح وهى حامل وكيف تعمل لفنها وهى مشغولة بشئون البيت ، الولد بيعيط ، والزواج مش راضى يخليها تخرج ، وغير ذلك من العوائق الكثيرة ، التى تحول بين المطربة وتجويد فنها .

والواقع - هكذا تقول مجلة كل شئ - والدنيا - أن الآسة أم كلثوم متمثلة بفنها إلى حد الإعجاب الشديد بنفسها وقد حدثنا أحد أفراد حاشيتها القدامى وهو الشيخ محمد طلبة بأنها كثيرا ما كانت تنهض مبكرة من فراشها ولا تفتأ تفنى حتى تبكى تأثرا بصوتها فإذا صادف أن دخل عليها أحد فسألها عن سر بكائها قالت دون تكلف لاني لا أجد من يسمعنى ، وتقول المجلة : « عندما كانت أم كلثوم تقوم برحلة فى ربوع الشام وكان من قوانينها وقتئذ الا تدخلها أية فتاة الا اذا كانت متزوجة فتخلصت أم كلثوم من هذا المأزق ، بأن عقدت قرانها على المرحوم الشيخ عبد الرحيم بنوى صاحب مطبعة الرغائب وكان يصاحبها فى هذه الرحلة ، وكان الزواج صوريا بالطبع فلم يلبث أن فسخ بعد عودتها من رحلتها ، التى استغرقت ثلاثة أشهر ، وتمضى مجلة كل شئ - والدنيا قائلة : ولا غرابة فى أن تكون أم كلثوم مطبخ انظار العشاق من كل طبقة ولا ريب ان الكثيرين من هؤلاء العشاق قد عرضوا عليها الزواج بشروط تختلف قلة وكثرة طبقا لاحوالهم المالية والاجتماعية ولعل أكثر هذه المحاولات طرافة أن ابراهيم الفلاح تقدم اليها بعد المقو عنه فى قضية التنازل المعروفة وكان قد أخذ المكافأة ، التى وعد بها وخيل اليه أنه يستطيع ارغام أم كلثوم على التزوج منه فلما منه أنه أصبح مشهورا وان المكافأة مستقرها ولكنها استنكرت ذلك منه فالح عليها

وبدا يطاردها في كل مكان الى ان ابلغت البوليس فالتقى القبض عليه ذات ليلة عند بابها واودع السجن حتى الصباح .

وتقول المجلة انه كان من بين العظماء الذين تقدموا للزواج من أم كلثوم أحد القضاة السابقين كان يعمل بالمنصورة وهو الآن موظف كبير في وزارة الحفانية وقد كان بين ما اغراها به قطعة أرض في الوجه البحري تبلغ مساحتها نحو ٥٠ فداناً ، أراد تقديمها هدية لعروسه ، ولكن أم كلثوم أثرت ألا تتقيد بقيود الزوجة ، لأنها تحب فنها .

وإذا كان الشئ بالشئ يذكر ، كما يقولون ، مرة أخرى وأخيرة فقد كانت أخبار أم كلثوم وأحاديثها تملأ الصحف والمجلات باعتبارها المطربة الأولى لحر والبلدان العربية الشقيقة .

وتعجبني في الأخبار والأحاديث الفنية التي كانت تنشر في تلك الحقبة من الزمن أنها كانت الى حد كبير جدا ، تلقائية ، صريحة واضحة ، بل مفرقة في الصراحة والوضوح : الصحيفة لا تعامل الفنان عندما تنشر له حديثا ، أو عندما تنشر عنه خبرا اذ لم يكن لبعض الفنانين سلطان مادي قوى وقتئذ ، والفنانة ، أو الفنان ، عندما يتحدث الى الصحافة لا يناقش الجمهور . فقط يعبر عن مشاعره الخاصة بصديق ووضوح :

من أحاديث عبد الوهاب التي أعجبت بها حديث نشرته روز اليوسف - العدد ٢٤٥ - عن أحمد شوقي بك ، قال في بدايته انه هو نفسه قصيدة من قصائد شوقي وانه تعرف على أحمد شوقي في عام ١٩٢٠ عندما كان يفتي في إحدى حفلات الاستاذ عبد الرحمن رشدي بمسرح برنثانيا القديم ، والمرة الثانية التي رأى فيها شوقي - بعد عامين أو ثلاثة في سان استغافو بالإسكندرية ولازمته بعد ذلك الحين فكانت استيقظ من نومي وأذهب الى داره تتفدى معا فإذا خرجت الى نادى الموسيقى الشرقي ، عصرا حيث كنت ألقى أصول الفناء تبعني الى هناك ثم صبحني بعد ذلك الى الكورسال لتتمشي معا ولخرج بعد ذلك الى إحدى دور السينما ، ومنها الى صولت حتى ما بعد منتصف الليل ثم تفرقت للتلقي في الفد ، وهكذا .

ونشرت روز اليوسف موضوعا بعنوان المعجب الصامت : ضابط كبير يتفاني في الإعجاب بأم كلثوم ويكتفي بنظرة وتحية وقد جاء في الموضوع - العدد ٢٥٠ - للمطربة الشابة معجبون على كل لون ، وطراز ولعل آخر طراز من هؤلاء المعجبين هو ضابط عظيم من كبار ضباط الجيش المصري المتقاعدين ، كل آماله ومنى عينه أن يتخذ لنفسه مقعدا في الصف الثالث من الصالة أو المسرح الذي تفتي فيه الأنسة المطربة وكان الرجل مواظبا على شهود حفلات المطربة ولم يقمعه عن الجلوس في الصف الأول الا اذ حاماه بالطبقة الأولى من قدامه :

المعجبين ، أمثال المعلم ديشة ورافى فاذا انتهت أم كلثوم من الغناء انسيحب الضابط الكبير الى باب المسرح الخلفى وانتظر حتى تخرج المطربة فيلقى عليها إشارة التحية من بعيد وينهب الى داره لينام هائثا ملء عينه .

وتنشر روز اليوسف « العدد ٢٥٠ » رسالة بعثت بها أم كلثوم الى واحد من يطانتها على الحمزاوى تصف فيها استقبال الجماهير لها في بغداد : ارسلت الحكومة مندوبا لاستقبالى رسميا وقنصل مصر ورجال المحاماة ، ورجال الطب . والسفراء وعلى رأسهم الأستاذ معروف الرصافى الشاعر ، العراقى الكبير ورجال الصحافة على اختلاف أنواعهم وكبار العراقيين ، كانوا فى استقبالى : قتموا الى باقات الزهور ، وكانت قد اعادت لى سيارة خاصة وهى مزينة بالاعلام ، يملوها العلم المصرى وصارت تشق الطريق بين حشاف وتصفيق الجمهور ، المحششد على جانبي الطريق الى أن وصلت الى القصر الفخم ، الذى أعد خصيصا لضيافتى وعند دخولى باب القصر نحرت الذبائح تحت قدمى فصاح خالد أين انت يا حمزاوى لتاكل هذا اللحم ، ثم استقبلت كبار القوم ، الذين جاءوا لتهنئتى بسلامة الوصول وعلى رأسهم رئيس البلاط الملكى ومحافظ المدينة وكبار الموظفين وقد أقيمت لى فى المساء مأدبة عشاء ، فى دار القنصلية المصرية حضرها أعظم القوم وعلى رأسهم كبير الأمناء ومحافظ المدينة والشاعر الكبير الرصافى ومتصرف البصرة تحسين بك العسكرى وكبار الموظفين وبعض القناصل الأجانب وعقيلاتهم وفى اليوم الثانى دعيت لتناول الشاى فى قصر جلالة الملك على شقيق جلالة الملك فيصل وهناك قدمنى جلالتى الى جلالة الملك فيصل والى سمو الأمير عبد الله ، أمير شرق الأردن وبعد تناول الشاى أبى جلالة الملك على الا أن أبلى لتناول العشاء مع أضيحاب الجلالة فشكرا لله على نعماته .. أم كلثوم ابراهيم : غلوانى أم كلثوم أو تولى الهلال بغداد : هذا اسم المسرح ، ومنه تجول البؤسة أ

وفى العدد التالى تنشر روز اليوسف استقالة السيد مناع عطية من بلاط أم كلثوم احتجاجا على إشارها الكتابة الى واحد فقط من أفراد بلاطها ، وجمهور بطانتها ويرفع مناع راية الانشقاق والعصيان ، ويمثل باسم زملائه ابراهيم الشباصى ، وتوفيق فتح الله ، وأحمد الجمال ، والمعلم ديشة الذين كونوا جمعية - انضمام الجمعية الى بلاط السيدة فتحية أحمد ، وإبلاغ أم كلثوم فى بغداد بقرار الجمعية التى رأسها المعلم محمد ديشة !!

وتنشر روز اليوسف أيضا فى العدد ٢٨٣ موضوعا على صفحتين يحملان العنوان التالى : صحافة الأقطار الشقيقة تنعى على أم كلثوم البخل ، والاستحسان بالحيث وتقول روز اليوتيف ما نشرته صحيفة ألف باء بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٢٣ .

من أن أم كلثوم قد حصلت على وسام الاستحقاق السنوري ، وبالرغم من أنها تبلغ ٨٠ سنة فإنها طنشت عن مساعدة الجمعيات الخيرية بدمشق ٢١- ويقول الصنيعة : الأنسة أم كلثوم معتزة حتى في صناعتها : ألم تر ما فعلته في آخر ليلة أحيتها هنا فإنها تركت الجمهور يسمى أكفه من التصفيق لها دقائق طولاً لعلها تيسر لي مما أعطاه الله من رزق في حلقتها فلم تأبه لأحد ، ولم تلب طلب إنسان : أنظرت كيف أن التغيير انتقل من جيبها إلى حجرتها ، و... وما تشرته صحيفة المضحك المبكي عند رحلة أم كلثوم إلى سورية لزيد قيمة هذا الفقرة التي ظهرت فيها كتيته حول تفضيل أم كلثوم على المطربات السوريات أيمن حداد ، خيرة السقا ، جميلة شاكوتي والمطالبة بأن تمنح المطربات الثلاث الوسام الذي أعطى لأم كلثوم ١١-

وتنشر مجلة روز اليوسف أيضاً في عددها رقم ٣٩٢ موضوعاً في صفحتين أيضاً، عن خطابات الإعجاب البري : من وإلى كواكينا، وتقول المجلة : من المعروف أيها السادة أن كواكينا - ولا فخر - أو الأغلبية الساحقة منهم لا يعرفون عن القراءة والكتابة أكثر مما يعرفون عن علاقة زحل بعطارد أو عن مسألة قنات الصنوبر وازدواجها بالخرب بين الحبشة وإيطاليا ، وإذا كانت بينهم من تعرف المثلثة من ألف فمعرفة سطحية لا تؤهلها إلى الرد لا شفهياً ولا تحريراً. فضيل عن الحديث عن خفقات القلب وسرعة دقاته بلهجة الخيال الرائع ، والأسلوبية الفخم ، الذي يناسب المقام .

ولكن لا بد من الاستدراك هنا ولا بد من استثناء الأنسة أم كلثوم ولعل الكثيرين لا يعرفون أن مطربتنا الشابة والتي استطاعت في مدى سنوات قليلة أن تحتل عرش الغناء دون شريك ، أو منازع لا يعرفون أن الأنسة « وداد » باعتبار ما سيكون في فيلمها الأول تتلوق الشعر العربي وتقرأ في الأدب العربي قراءة متصلة حتى أنها لتتخير أكثر القصائد التي تضمنها من الشعر القديم بنفسها كما أنها تحكم ذوقها الخاص في كل ما يقدم إليها من الأغاني فترفض ما لا يلائم ذوقها المطبوع وحساسها الشعري الرقيق ويقبل ما يتفق وميولها الأدبية ومن هنا جاءت أغاني أم كلثوم - أو غالبيتها على الأقل - من الجيد المتقن وتؤديها فيما تذهب إليه مجموعات من الخطابات كتبتها الأنسة أم كلثوم في مناسبات مختلفة بخطها وتوقيعها فإذا هي آية من آيات الفصاحة والبلاغة قد لا يسمو إليها كثير من المتأدبين ودعاة الأدب وتنشر خطاباً من هذه الخطابات على هاتين الصفحتين بالزكروغراف لتدعيم قولنا بالبرهان العمل الذي لا يقبل الشك وحتى لا يظن القارئ أننا نرمي القول جزافاً أو هو مجرد ادعاء على سبيل القغار والمباهاة بمطربتنا الحسنة .

والخطاب الذي نشرته روز اليوسف يحمل عنوان زكريا وهذا نصه :

كفك الله شر الهواجس والأفكار ، ثم قرير العين ، مطمئن البال ، تحرسك

عيون أم كلثوم الساعرة ويرفرف حولك قلبها الملوء بحبك والاخلاص لك : دع
عنك ، كل فكر وشجن ، دع ، عنك الخواطر والمحن ، دعها لمن رميتهما بسهام
لحظك ، وصوبت الى فؤادها نار حبك ، دعها هي تقلق وتهيم ، وتتأجج في
صدرها ، والدموع تترقرق في عينيها ، لا تظنها تتعذب أو تشكو أو تندم : كلا
يا أعز الناس عليها وأحبهم الى نفسها ، انما تهيم في خيالات فيها نعيمها وهناؤها
فيها لذتها وحياتها ، فيها سرورها وانسراحها . أن روحها المعذبة لا تشعر بأى
ألم أو تحس بضجر ، بل هي في غيطة وإبتهاج تشعر في كل وقت ولحظة ،
في كل غفلة ويقظة ، انها تصاحبك وتلازمك تنعم بقربك ، تانس بانسك ،
ترشف من ريقك العذب ماء حياتها ، وتسمع من حديثك الشهي ما يذهب
بانشجانها ، ترى في وجهك الضاحك كل سلوتها ، وفي طلعتك المشرقة نور
سعادتها ، هنيتا لها ما أطيب أيامها ، أن شفاءها في حبك لسعادة لا تقدر ،
وعنايتها بعلمك لهذا مستمر

« أم كلثوم »

وبعد الحديث عن قضية أم كلثوم أو قضايا أم كلثوم ننتقل الى الحديث عن
قضية هامة أخرى من أخطر قضايا الثلاثينات ، انها قضية مصرع الراقصة امثال
فوزى التى كان لها ... من بعيد أو من قريب - علاقة بالامتيازات الأجنبية في
مصر .

الفصل الثالث

قضية الراقصة امتثال فوزى وذيول الامتيازات الأجنبية

علمه قضية ليست قضية سياسية ولكنها شغلت رأى العام المصرى وقتذاك ، كما لم تشغله أية قضية سياسية .

وحى - أى قضية مصرع الراقصة امتثال فوزى - تعتبر - شئنا أم أينا - من ذيول الامتيازات الأجنبية التى كانت مفروضة على مصر والتى كانت تنقص من استقلالنا القضائى ، بل واستقلالنا السياسى أيضا وهذه القضية - قضية امتثال فوزى - وإن تكن حقا قضية غير سياسية ، إلا أن البعض قد أدخلها فى السياسة معتبرا ، الوزارة مقصرة الى أبعد الحدود فيما كان واجبا عليها أن تتدخل من إجراءات احتياطية لحماية حياة مواطنة مصرية بعد أن قامت هذه المواطنة بإبلاغ البوليس بأن خطرا يهدد حياتها من قبل جماعة تخصصت فى تهديد المواطنين وابتزاز أموالهم ، ولم تقم الوزارة بواجبها لحماية تلك المواطنة المصرية .

والقضية التى نعلمها هنا هى قضية « جريمة ملهى اليوسفور » أو مصرع امتثال فوزى الراقصة ، ومن قبيل المصادفة - والمصادفة وحدها فيما نعتقد - أن تقع تلك الجريمة فى وقت كانت الهيئة التشريعية المصرية تبدأ دورة جديدة من دوراتها ، حيث يلقى رئيس مجلس الوزراء خطاب العرش فى مجلس النواب والشيوخ باسم الملك ، ويعتبر يوم افتتاح البرلمان كما تقول الصحف الصادرة فى اليوم التالى - أخلد يوم فى تاريخ مصر المجاهدة : خطاب العرش أولى خطاب فى تاريخ مصر البرلماني ، الشعب يحيى شيوخه ، ونوابه : الهنأف للوزارة الدستورية : مظاهر البشر بافتتاح البرلمان انتخاب د . أحمد ماهر لرياسة مجلس النواب الخ . الخ .

والقضية - بإيجاز شديد - تتخلص فى أن عصاية تسمى عصاية فؤاد الشامي كانت قد أُنذرت الراقصة امتثال فوزى التى تعمل فى كازينو اليوسفور

الذى كانت تمتلكه السيدة ماري منصور بأنها اذا لم ترفع لها اِتاوة ، سوف تنتقم منها ، وقامت امتثال فوزى بإبلاغ البوليس بأمر هذا التهديد ، والأشخاص الذين قاموا بعملية التهديد ، وفى مساء ٢٢ مايو ١٩٢٠ قام أحد أفراد هذه العصابة بقتل امتثال فوزى .

والطريف أن مندوبى الأهرام والمقلم والسياسة ، وجورنال ديجيت وروز اليوسف قد ذهبوا الى صاحب العزة مرقص بك فهمى رئيس مكتب المباحث الجنائية بمحافظة القاهرة طالبين منه التصريح لهم بحمل الأسلحة النارية لاستعمالها فى الدفاع عن أنفسهم .

ومما قالتها الصحف بعد أربعة أيام من وقوع الجريمة :

ان الصحفيين الذين سئلوا فى التحقيق هم أجرا الشهود ، وأطلقهم لسانا فى الإفصاح عن كل شيء وقد سئل مندوبو الصحف : ايجهت ، والسياسة ، واللطائف المصورة والروسية ، وقد تعرف مصور دار الهلال على كامل الحريرى وهو الذى اعتدى على الراقصة ٠٠ هذا عن موقف الصحفيين ، أما سائر الشهود فانهم تملكتمهم عقيدة واحدة ، وهى أن التصريح منهم باعتراف كامل يقولون فيه كل ما يعرفون ، لن يتجهبهم من يد الفتوات الذين يتمتعون بسلطان لم يستطع رجال البوليس ، التغلب عليه لأنهم تركوا هؤلاء الفتوات يستعمل أجرامهم ويمتد نفوذهم ، الى الناية القصوى .

ومما يدل على شدة خوف الشهود — كما تقول جريدة روز اليوسف ، الصادرة فى ٢٦/٥/١٩٣٦ — أن المثلة ماري منصور صاحبة الصالة التى قتلت فيها امتثال فوزى ، أخذت تتردد فى أداء شهادتها ترددا قائلة ان الذى يدلها اليه خوفها من « الفتوات » بل لقد زادت على ذلك تأكيدها بأنها هى الأخرى أخذت تستمد لأنها — كما تقول — « ميتة ، ميتة » .

وقد أصلقنا الثول — هكذا تقول جريدة روز اليوسف اليومية — أن رجال البوليس قد اعتقلوا فى الأمس جماعة من الفتوات ونحن نرى أن الأسلوب الذى يلجأون اليه فى اجراءات القبض أسلوب شاذ لأننا علمنا أنهم يتوجهون الى الصالات ثم يسألون أصحابها ، وصاحباتها عن « فتوات » صلاتهم ، ومن المحقق أن ارشاد أصحاب الصالات ، وصاحباتها عن الفتوات ، أمر عسير لأنهم يخشون العقوبة التى يدل على خطورتها ، صرع امتثال فوزى ، ورجال البوليس منى حسنة وسائل بدتهم استطاعوا ، أن يضعوا أيديهم على ما يريدون دون أن يلجأوا الى هذا الأسلوب الشاذ ، العجيب ، والقاتل . كامل الحريرى — معترف الآن بجريمتة اعترافا كاملا ، لقد قال ان فؤاد الشامي ومختار الشامي قد حضرا اليه فى منزله ، واستبقياها الى وليمة شربوا فيها الزبيب ثم حضراهم على ارتكاب الجريمة .

وكما أن القاتل اعترف ، فكذلك اعترف بالاشتراك في الجريمة أحد المقبوض عليهم ، ولكنه عاد يدعى أمام وكيل النيابة بأن البوليس هو الذي عذبه حتى يعترف فلما سئل عن نوع التعذيب ، لم يستطع أن يتحدث عن ذلك بشيء .

وإذا كان القاتل ، قد أشيعه الجمهور ضريا ساعة ارتكاب جريمته ، حتى أغشى عليه وأصيب ببعض الكدمات فإن سحق الجمهور عليه لا يزال على أشده ولقد وضحت هذه الحقيقة لرجال البوليس الذين أخذوا يحسون المتهم في غداوته ، وروحاته ، حتى لا يعتدى عليه الجمهور الساخط :

والله القاتل رجل صالح رأى الهوة التي انحدر إليها ولده فأقصاه هو وزوجته وقرر له راقيا شهريا مقداره ١٨٠ قرشا وحين علم هذا الوالد باعتقال ولده اثر ارتكابه لجريمته الشنعاء ، حضر الى قسم الأزيكية وأخذ يفسر الى قاضيه الجريمة وقد استنكرها استنكارا شديدا ، وصب اللعنات القاسية ، على رأس ولده الأثيم ، وقد هالت الجريمة البشعة كل انسان ، فصاحب النولة مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، قرر انتداب اثنين من كبار موظفي الداخلية ليشهدا التحقيق ثم يتقدما الى دولته بتقرير واف شامل يحددان فيه مسئولية رجال البوليس حتى يقرر دولته في ضوء هذا التقرير ما فيه صيانة لأرواح الجماهير وما فيه توفير الهيبة لرجال الامن ، وما فيه ضمان حراستهم ، وكفالتهم للناس ، أما صاحب السعادة الأستاذ محمود المرجوشى بك النائب العام ، فقد علمنا أنه كتب الى المسئولين عن التحقيق يطلب اليهم التجميل بانهاؤه حتى يتسنى له تقديم المتهمين الى قاضي الاحالة قبل نهاية هذا الشهر ، وتجمع الصحافة - التي لم تكن وقتئذ لتتجمع ، على شيء واحد الا نادرا - على المطالبة بوضع حد لنهاية « عصر الفتوات » الذين يستهينون بالمسئولين عن حراسة الجماهير . وفرض سيادة النولة على كل شيء ٦١ .

وكنوع من التعمية ، لجأ اليه افراد العصاية ، الذين لم تصل اليهم أيدي البوليس ان جريمة اغتيال راقصة أخرى اسمها سكيته ، والشهرة بميوشة قد وقعت في يوم ٢٦ مايو ١٩٣٦ - أي بعد أربعة أيام فقط من مصرع امتثال فوزى وبأيدي بعض أفراد تلك العصاية والفسحية الجديدة - كما تقول الصحف - وقتئذ ، كانت تعمل بصالة بديعة مصابني وقد تدله في جيبها شاب من أصحاب شركات السجائر ، وافق في سبيلها مبالغ طائلة ، ولكن عيوشة ، كانت كارهة للنحو الذي تميش فيه ، وكانت تتمنى أن تتخلص منه بآية طريقة .

ولم يكده الشاب داود .. يطلب منها الزواج حتى رحبت وانتقلت الى بيت تحيا فيه حياة عائلية هائلة ، ولكن القدر كان يبتسم لها - كما قالت الصحف - في هزمه ، وسخرية عندما تصفو الليالي من الكدر اذ طارد المسكينه حتى اختلعت مع زوجها ، فطلتها ، ومضت تبدأ الحياة من جديد ، ثم تزوجت من شاب قادر على التفوق بالعبارات الحلاية وقادر في نفس الوقت على أن يخدع بمظهره الحاد ، الكثيرات . اكتشفت عيوشه فيما بعد أنه عاطل ، وصل في تعليمه الى السنة الاولى بمدرسة التجارة المتوسطة .. احترف أن يعيش عائلة على أية « خنيلة » تتحمل عنه تكاليف الحياة .. وتفشل عيوشه في زواجهما الثاني ، ولأنها كانت جميلة وطيبة ، كما يقول الذين عرفوها فقد رغب زوجها الأول في العودة الى حياته الزوجية معها ، وكذلك رغب الزوج الثاني « جمال الدين حسين » في أن يعيش معها من جديد أيضا كزوج وكان صراع بينهما ، وكانت الغلبة للزوج الثاني الذي فرض ارادته بالقوة على عيوشه ، كان يحرم على أن توافيه كل ليلة بمبلغ كبير من المال ، وكانت عندما تنهون في جمع المال ينهال عليها بالضرب المبرح ، ويجبرها على أن تستأجر غرفة في شقة .

وتقع الجنابة : لقد سمع الجيران صوت عيوشه تصبح : الحقوني ، جمال موتني ، واقتحم الجيران الغرفة فوجدوها جثة هامدة ، والدعاء تنبجر بغزارة من جميع أجزاء جسمها ، ووجدوا الجاني ممسكا بالسكين التي استعملها في جريمته ، وهو يطمئن نفسه وكانت حالته سيئة ، وعندما رأى الجاني الجمهور يقتحم عليه الغرفة ، طلب عدم اقتراب أحد منه وهو يقول : سييولي أنا بأخبرها ، وقد زاد عدد الطعنات التي وجهها المتهم جمال الدين حسين الى القتيلة أكثر من عشرين طعنة .

وترك جنابة جمال الدين حسين ، وقتله لعيوشه لنعود الى جريمة البوسفور وما أحدثته من زلزال عنيف في الرأي العام المصري وقتئذ ، لنقول ان البوليس استمع الى أقوال رتيبة وأنصاف رشدي وعليسة فوزي ، وحياة صبرى ويوسف عز الدين أفندي « الممثل » وانطون أفندي عيسى ابن أخت السيدة يديمة مصابني وقرر الجميع ، انهم كانوا يطمون فؤاد الشامي ، وعصابتة أموالا كانت تسمى عندهم بالمصرفات السرية ، وقد قال أحد الشهود ان هذه العصابتة قد اختطفت تحية الراقصة بالقوة ، وأجبرتها على ركوب سيارة بعد أن كموا فيها ثم أطلقوا سراحها ، في صباح اليوم التالي .

وكان أحد اصحاب كازينو البوسفور بخفيف الظل ، أثناء التحقيق فعندما قال ان فؤاد الشامي وعصابتة كانوا يحضرون الى الكازينو ويتناولون الخمر فلما سئل : هل كانوا يدفعون الثمن ؟ فأجاب : وهي دي تيجي !

وكان المتهمون - وهم تحت التحقيق - يرهبون ضحاياهم وقد تم القبض على أكثر من ١٥٠ متهما في هذه القضية .

وبعد أن تم عرض تقرير سريع ، عن القضية على دولة رئيس الوزراء صرح أحد كبار موظفي الداخلية بأن الوزارة تترقب خطوات التحقيق حتى يمكن وضع تشريع جديد ، يسد النقص الموجود الآن في بعض القوانين .

وكانت أخبار جريمة مصرع الراقصة امتثال تنصدر الصفحات الأولى من كل الصحف المصرية وقد أثبت التحقيق أن هؤلاء « الفتوات » لم يكونوا فتوات صالات وحسب ولكنهم كانوا فتوات انتخابات أيضا ، كما أن « مهنة الفتوة » لم تكن مقصورة على المصريين بل كثير من الأجانب يحترفون تلك المهنة ، وكانت الامتيازات الأجنبية ، المفروضة على البلاد وقتئذ تحمي هؤلاء الفتوات الأجانب من الوقوع تحت طائلة القانون .

وقد رأت الحكومة بعد أن كثر عدد الفتوات الأجانب الذين يهاجرون أعمالهم في الملاهي الأجنبية المنتشرة في العاصمة اتخاذ الإجراءات اللازمة لابطال هؤلاء « الفتوات الأجانب » من البلاد .



والطريف ، أن هؤلاء الفتوات كانوا يحملون وفق تسمية محددة ، فتحطيم المنزل بخمسين قرشا ، وإحداث إصابة يمن يراد أصابته بجنيه واحد لا غير ، وإصابة من يراد النيل منه بعاعة مستديرة عشرة جنيهات ، أما التهديد الشفهي ، أو الكتابي ، فلم يكن يزيد سعره على مائة وخمسين قرشا ، هكذا عُدَّ المصاريف التي تشمل آتاعاب الحمام ، الذي يוכל للغلاخ من الجانب والاتفاق عليه طوال مدة سجنه .

وكانت الأحياء المزدهجة بالفتوات ، السعيدة زينب والعرب الأحمر ، والجمايلية ، وبولاق ، والمنصورة ، وشبراخ كلوت بك بالطبع ، وكان لكل فتوة منطقة نفوذ لا يعتمداها ولا يزاحها فيها أحد .

وكان لكل فتوة ، صديقة ، أو جملة صديقات تقوم بمهمة اطمئانه ، والاتفاق عليه ، والباسه الحرير ، وتزيين أصابعه بالحوام الذهبية .

والمعلومات عن الفتوة طريقة ولذيذة ولكننا نخشى أن نسرف في الحديث عنها ، أكثر مما جددناه لأنفسنا من حيز متواضع . وقد انتهت بعض الدعاة لفرصة إغفال الجواهر بتلك القضية فانطلقوا يدعون إلى الدعوة لمنع المسكرات وقد نشر الأستاذ محمد رضا ، سكرتير جمعية منع المسكرات بالقاهرة بيانا في الصحف قال فيه :

ان الحمر منبع الضلالة ومقرس الفتنة ، ومستشارها واس الفساد
وجرثومة الشر والاجرام ، ومنيب العداوة والبغضاء قال الله تعالى في كتابه
العزيز : « انما يريد الشيطان أن يوقع ، بينكم العداوة والبغضاء في الحمر
والخمر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل انتم منتهون » .
صدق الله العظيم

لا شك أن رجال الشرطة مؤاخضون بعلم اهتمامهم بمداركة الشر ، قبل
وقوعه ، والمحافظة على الأرواح . قبل التمدى عليها ، لكن الحمر كانت بلا ريب
المعرض الأكبر في ارتكاب هذا الجرم ، بل العامل المهم في اقتتاف ثلاثة أرباع
الجرائم الآلية فما من تعد وقع ، ولا من جريمة ارتكبت الا كان للخمر الأثر
الفعال فيها لأنها تميمت عاطفة الشفقة والانسانية وتنسى الانسان المسؤولية
لذلك يلجأ اليها المجرمون قبل ارتكاب الجرائم وكثيرا ما خلعت جمعية منع
المسكرات من آفة الحمر ، وما تجره إباحتها ، من وخيم العواقب فهي لا توثر
الا حسرة ، ولا تعقب الا نلما ، ولات ساعة مندم .

فتصيحتنا الخالصة ، التي نبدلها للتخلص من عواقب هذه الآفة الخبيثة
في العمل ، على استئصالها بسن قانون يقضى بتحريمها نزولا على أحكام الدين
الاسلامي الخفيف وهذا ما نرتجيه من حكمة أولى الأمر ، فينا ونواب بلادنا ،
المحترمين » .

ويقول تقرير لوزارة الداخلية عن فؤاد الشامي ، زعيم العصاة التي
اغتالت امتثال فوزي : ثقباً فؤاد الشامي في عائلة متوسطة الحال . تقطن حي
القيبيبي وقد تم طرده من المدارس عندما بلغ الرابعة عشرة من عمره وعندما
سامت أخلاقه وقد انشأ نادياً لرفع الأثقال استطاع أن يجمع فيه بعض
العصابة في حي الظاهر لقاء أجبر شهري يحصل منهم ولما كثرت مشاجراته
وتعديده على الأعضاء امتنع كثيرون من شيان النادي فأقفل أبوابه ويقول التقرير
أن فؤاد التحق بشركة من شركات السجائر ثم طرد منها لسوء سلوكه ،
واعتماده المتكررة فلما أصبح بلا عمل التحق بأحد أندية القمار بوظيفة فتوة
لحماية النادي من الطوارئ وجمع فؤاد حوله جماعة من هم على شاكلته وفرض
على أصحاب متاجر الظاهر ومقاهيه ضريبة شهرية وكلما امتنع أحد اصحاب
هذه المتاجر ، أو المقاهي عين دفع الضريبة في أول الشهر ، تولت العصاة
تطعيم المتجر أو المقهى ، وانتقل الى عماد الدين ففرض سلطانه ، على البوارع
وملاهيهم ، ومقاهيه ولم يكن أحد من أصحاب المقاهي يجرؤ ، على الإبلاغ عن
جرائم فؤاد الشامي وعصايته الى أن سيطرت العصاة في ٢٢ مايو ١٩٣٦ فيبدأ
أصحاب المقاهي ، والملاهي والصالات ، وبدأت الرافضات وغيرهن في الإبلاغ عن
جرائم فؤاد الشامي ، وعصايته ولسنا بقادرين هنا على تتبع جريمة ملهى
البوسفور : نشير فقط الى أن دائرة محكمة الجنايات التي نظرت القضية ، كانت

برئاسة الاستاذ كامل الرشيدى بك وعضوية ، سيد مصطفى بك وعبد الملك الجندى بك وكانت الأهرام قد نشرت صفحتين كاملتين ، أو أكثر عن الجلسة الأولى لتلك القضية بعد أن قالت عنها . أنها الجريمة التى حزت رأى العام وأثارت اهتمام السلطات وتناولتها الصحف بالنقد ، والتعليق نظرا ، للظروف والملابسات التى أحاطت بها وما كشفت عنه من أحوال بعض رجال البوليس .



وكان المتهمون هم ، حسن إبراهيم حسن ، فؤاد الشامي وشقيقه أحمد مختار وكامل الجريزى ومحمد على خليفة وخليل موسى القصاص وعلى حسن الأنصر وعبد الحميد عبد القادر ومحمد حسن داود ، وكان الدفاع مكونا من الأستاذة مصطفى رياض ، بسطا شكرى ، محمود متولى ، محمد عرفة ومحمد عبد المنعم وصالح جودت ، وعبد المجيد محمد ، وحكيم بقطر ، وأبو بكر سرى . وكان فى مقدمة شهود الاثبات ، مجيد غانم أفندى مدير « مرشح » اليوسفور والاستاذ البرت مزارعى ، المنسوب القضاى لجريدة الجورنال ديجيت وعبد الصبور قابيل ، الصمطى ، والسيدة فهيمة الصاوى والدة القتيلة امثال فوزى .

وكانت حيثيات الحكم الذى أصدرته المحكمة فى ٤٤ صفحة لموسكاوب وقد أثبتت تلك حيثيات التهمة على المتهم الأول باشر قتل المجنى عليها عيدا ، بطريقة طعنها فى عنقها برفقة « زجاجة » جادة الأطراف وأنه كان وقت ارتكابه الجريمة متعاطيا الجمر ، وقد حكم على فؤاد الشامى ، وبعض زملائه بالإعدام الفاشقة المؤقتة ، وقد أفرج عنه فى عام ١٩٥٧ بعد أن قضى مدة العقوبة كاملة غير منقوصة وكان فى سجنه ، تلك المدة الطويلة عظة لمن يتعظ وكان بعد خروجه من سجنه مثالا ، للمجرم ، الذى يحاول أن يفكر عن جريمته .

والجدير بالذكر ، أن بعض السياسيين الذين عاصروا تلك الأيام قد ذكروا فى أن الضباط الأنجليز الذين كانوا يحتلون فى البوليس المصرى بل ويستطرون عليه ، وبعض الأجانب المتمتعين بالامتيازات الأجنبية كانوا يحتلون على الاسانة إلى سمعة رجال الأمن فى مصر حتى لا توافق الدول الأجنبية المجتمعمة بالامتيازات فى مصر على إلغاء تلك الامتيازات وكانت وزارة مصطفى النحاس الثالثة قد أخذت تهجد لافناء تلك الامتيازات ، وتمتد العدة لدعوة الولايات المتحدة الأمريكية ، وبلجيكا وبريطانيا ، وأيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار والدانمرك وأسبانيا وفرنسا واليونان ، وإيطاليا والنرويج وهولندا ، والبرتغال والسويد ، وهى الدول الاثنتا عشرة التى كان لها لرعاياها امتيازات خاصة تجعلها لا تخضع للقضاء المصرى وإنما تخضع للمحاكم القنصلية فى المواد الجنائية والمدنية ، والتجارية ، والإدارية والمالية وقد تم إلغاء الامتيازات الأجنبية

بمقتضى اتفاقية مونتريه التي أقرها البرلمان المصرى فى يوليو ١٩٣٧ وكان وفد مصر الذىفاوض ممثل الدول الاثنى عشرة ، صاحبة الامتيازات برئاسة النحاس ، وعضوية كل من أحمد ماهر ، رئيس مجلس النواب وواصف غالى وزير الخارجية ، ومكرم عبيد وزير المالية ، وعثمان محرم وزير الأشغال وعبد الحميد بنوى رئيس أقلام قضايا الحكومة ..

ولا يمكننا أن ننفل ما كان يقوم به بعض الضباط الانجليز الذين كانوا يعملون فى البوليس المصرى وما كان يقسم به بعض الأجانب المقيمين فى مصر ، وذلك للابقاء على الامتيازات التى كان يتمتع بها الأجانب فى مصر وتمطى كل اجنبى حق السيادة على القوانين المصرية وعلى المحاكم المصرية ، وتجعل من المصريين - كل المصريين حاكمين كانوا أم محكومين - غرباء فى بلادهم وقد أشرنا الى استغلال أولئك ، لحادث اغتيال الراقصة أمثال فوزى ، وكيف ملأوا الصحف الأجنبية بالسؤيل ، على مستقبل الأمن فى مصر ، اذا ما ألغت الامتيازات الأجنبية كما أشرنا فى ذلك الوقت الى أن الحكومة المصرية كانت تنأهب وقتئذ للسعى ، لالغاء تلك الامتيازات وتفكر جديا فى عقد مؤتمر دولى ينهى ذلك العهد الأسود ، الذى يجعل من الوطنى غريباً فى وطنه . نفسى اليوم الى أن حكومة مصطفى النحاس قد نجحت فيما بعد فى إلغاء تلك الامتيازات فى مؤتمر مونتريه الذى بدأ أعماله فى ١٢ أبريل ١٩٣٧ وانهاها فى ٨ مايو ١٩٣٧ وبذلك خضع الأجانب فى مصر للتشريع المصرى فى المواد الجنائية ، والمدنية والتجارية والإدارية وحيث نصت اتفاقية مونتريه على إلغاء المحاكم المختلطة فى ١٤ أكتوبر ١٩٤٩ بعد اثنى عشر عاماً من توقيع الاتفاقية وهى المدة التى سميت - فى الاتفاقية - بفترة الانتقال ، والتى انتهت بانتهاء كل قيد اجنبى على القضاء المصرى .

وقد اعتبر الاستاذ عبد الرحمن الرافعى اتفاقية مونتريه فوزاً ، كبيراً ، لمصر اذ زالت بها الامتيازات الأجنبية وانقرض فيها نظام المحاكم المختلطة ، وحقت مصر رسمياً سيادتها على الأجانب فى التشريع والقضاء وهذا ولا شك كسب عظيم ، وفوز كبير للحكومة المصرية ، ولسيادة مصر التشريعية ، والقضائية ، والمالية والإدارية .

والجدير بالذكر - والذكرى تنفع المؤمنين - أن إلغاء الامتيازات الأجنبية كان مطلباً شعبياً قومياً ، ظل المصريون منذ أيام اسماعيل باشا ، ينادون به ويحرمون على تحقيقه لما فى الإبقاء ، على تلك الامتيازات من مهانة - ما بعدها من مهانة - لمصر ولشعب مصر ، وكان أحمد شوقى شاعرنا الكبير - قد وصف فأنجاد الوصف ، المهانة التى تلحق بنا من وجود الامتيازات الأجنبية عندما قال :

وفى الرومى موعظة
يقتلنا بلا قود
ويبقى نعو رايته
لشعب جد فى اللعب
ولا دية ، ولا ذهب
فتحميه من المطب

وفى الامتيازات الأجنبية ، قال الشاعر محمد الأسمر : فأجاد القول
عندما قال :

جاء النزول فآكرمنا وفادته
فأعجب مصر ، وكم فى مصر من عجب
كدنا لما صار من عكس الأمور بها
كناية الله تلك اليوم حالتها
لهو الأجانب فيها فهو منتصر
لو لم تكن ربما فى الناس ما هفرت
حطت جياها فلما اتخمت نهضت
حامت ، علينا ، ولو ألفت بنا رمقا
فهى الفلدة بوادى النيل جائلة
فما يرحلها شعر نصيح به
ولا يدفع الضيم قول أنت قائله

واليسوم تسأله شيئا من الكرم
وانظر الى القلب فى الأوضاع والنظم
نمشى على الرأس لا نمشى على القدم
وجودها أشبه الأشياء بالمعلم
عالت كتابه فى أرض منهزم
بنا عصائب للفرسان والرخم
كيما تطير فما استطاعت فلم تهم
لأجفلت مثل ما جاءت ولم تهم
مقيمة أشبه الأشياء بالهزم
ولا البليغ من الأمثال والحكم
بل يطلع الضيم هزم غير منفصم

الى أن يقول محمد الأسمر :

ثوب من المار قمنا اليوم نخلعه
كم فر من يدك الفلانة منهم
وكم قتيل ، على الوادى وقائله
صعب المنال على القانون ممتنع
وما دليل له أرض لها علم
لا يفعل الخير ، بعد اليوم فاعله
أقسمت بالله لو أغنى حى لمقت
هنا هو الذى لا ذل الغريب ولا

كفى ما ليسنا منه فى القمم
يا أيها الوطن المرمى بالتهم
فى الامتيازات مثل الطير فى الحرم
كالنجم فى الأفق لم يعرف ولم يرم
ذل الرقيق يسوق الاعبد القزم
من يفعل الخير يعلم أيضا علم
نفسى به وقليل للبلاد دمي
مثل الليل بلا أرض ولا علم

ويرحم الله أحمد شوقي ، ومحمد الأسمر ، ويرحم الله في نفس الوقت
شعبنا السياسي الوطني الذي كان أقوى الأسلحة التي يمتلكها الشعب
ويستخدمها في معارك الكفاح الوطني .

وبعد الحديث عن قضايا أم كلثوم وامثال فوزى والامتيازات الأجنبية
والقنوات ننتقل الى قضية أخرى كانت تزلزل البناء السياسي الحكومي ،
والحزبين : انها قضية مزرعة الجبل الأصفر .

الباب الخامس

أزمة سياسية عنيفة حول مزرعة الجبل الأصفر

● وانتقل فجأة ، وبدون مقدمات إلى الشهور الأخيرة في وزارة محمد محمود باشا ، الثالثة والأخيرة ، لأقول : ان تلك الوزارة قد تعرضت إلى أزمة عنيفة كادت تقضى عليها مع نهاية عام ١٩٣٨ ، وبداية عام ١٩٣٩ . بالإضافة إلى تلك الازمات ، التي كان يسببها لها ، على ماهر باشا ، بل التي كان على ماهر باشا نفسه ، هو جوهرها ومحورها ، وأعنى بتلك الأزمة ، ذ الجبل الأصفر ، التي واجهها وزير الزراعة في وزارة محمد محمود ، وواجهتها - في نفس الوقت - وزارة ، محمد محمود ، بل التي واجهت محمد محمود باشا نفسه ، الذي كان لا يكره شيئا في الحياة قهر كراهيته ، أن يقال عنه ، انه ، أو أن أحد وزرائه ، يستغل الحكم لصالحه الشخصي .

وكانت الصحف حتى المؤيدة ، لوزارة محمد محمود باشا قاسية ، إلى أبعد حدود القسوة فيما يتعلق بمعالجة تلك الازمة ، وأزمة الجبل الأصفر ، أو أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، بمعنى أدق ، تتعلق في أنه كان لوزارة الزراعة مزرعة كبيرة في الجبل الأصفر ، تنتج الفواكه التي تباع كل عام بالوف الجنيهاات عن طريق المزاد العلني ، ويقول د . محمد حسين هيكل : تم المزاد في تلك السنة - ١٩٣٨ - كما كان يتم في السنوات التي قبلها ، واعتمده رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة ، ثم جرت الأقاويل بأن إجراءات المزاد لم تكن سليمة ، وبأن مزايدين تقلعوا ، تلغرافيا بزيادة كبيرة ، على العطاء الأخير ، فلم تعرم وزارة الزراعة الا تشبثا منها فيما قيل بارساء المزاد على شخص معين وان الناس ، يتحدثون في هذا الأمر ، اذ قدم الى مجلس النواب ، استجواب عن هذه الصلقة من أحد النواب السعديين المقروض فيهم انهم يؤيدون الوزارة ، وصحب كثيرون لهذا التصرف وتساؤل بعضهم : ما بال المعارضين الوفديين ، لم يقدموا هذا الاستجواب ، وقدمه السعديون ؟

ويضيف د . محمد حسين هيكل : واني لأشيع يوما جنازة أحد الكبراء اذ همس لي اذني زميلي حسين سرى باشا وزير الأشغال وكان يسير الى جانبي

بأن الملك يريد أن يستقيل رشوان محفوظ باشا من الوزارة محافظة على نزاهة الحكم ، وإن رسالة بهذا المعنى بلغت الى محمد محمود باشا وبعد أيام من هذا الحديث قدم رشوان باشا استقالته من الوزارة وقبل مجلس الوزراء الاستقالة وتسلم حسين سرى باشا للوزارة الى أن يعين لها وزير وطلب الى سرى باشا ان يجرى تحقيقا دقيقا في مزاد مزرعة الجبل الأصفر وتسلم سرى باشا محمد رياض « بك » المستشار الملكي بلجنة قضايا الحكومة لاجراء هذا التحقيق .

كان طبيعيا - كما يقول د. هيكل - أن يحل حر دستوري في وزارة الزراعة مكان رشوان محفوظ باشا الحر الدستوري ، ولذا اقترح محمد محمود باشا يوما ، على مجلس الوزراء ان يعين ابراهيم دسوقي أباطة « بك » وزيرا ، للزراعة ومثل هذا الاقتراح ، يذكر عادة أمام المجلس ، للعلم .

لكن الأمر ، اختلف عما جرت به العادة فقد اعترض حسن صبرى باشا على تعيين دسوقي « بك » أباطة وزيرا ؛ وهدد بالاستقالة من الوزارة ، اذا تم ، هذا التعيين قائلا : اذا دخل دسوقي « بك » من هذا الباب فانا أخرج من الباب الآخر ، وسبيل عن سبب اعتراضه فلم يذكر الا أن دسوقي بك كان يرفع للمرشحين ، في الانتخابات من الاحرار الدستوريين مالا .

ولما قيل له أن دسوقي بك سكرتير الحزب وانه كان يشرف على عملية الانتخابات لحساب الحزب ، لم يغير موقفه بل أصر عليه ، وتولتنا المهشة لهذا الاصرار ، وبخاصة لاننا كنا مقتنعين بأن محمد باشا لم يعرض اسم دسوقي بك على مجلس الوزراء ، الا بعد ان اتفق عليه ، مع القصر ، على أن محمد باشا آخر ، أن يرجع تعيين وزير للزراعة . . . هلى ان تحدث في الوزارة ثفرة باستقالة حسن صبرى باشا ، وقد تكون لهذه الثفرة من بعد نتائج غير محمودة وظل مصعب وزير الزراعة ، بعد ذلك شاغرا زمنا ، غير قليل ، وكان محمد بك رياض قد انتهى من تحقيق مزرعة الجبل الأصفر الى أن رشوان باشا لا تقوُب نزاعه شائبة اما الاستجواب الذى قدمه ، أحد النواب ، السعديين فيها فكان قد انتهى بالانتقال الى جدول الأعمال - بعد أن اجاب رئيس الوزراء عليه بأن المسألة موضوع الاستجواب أصبحت محل تحقيق . . .

هذه هي السطور القليلة ، التى تحدث بها د. هيكل عن أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، التى شغلت رأى العام ، المصرى أكثر من شهرين وفرضت نفسها ، معارضة أو تأييدا على الصحافة المصرية وعلى السياسة المصرية ، اذ الواقع كما يبدو جيدا لكل متتبع عن قرب لاحداث تلك الفترة المصيبة من تاريخنا الوطنى . ان أزمة مزرعة الجبل الأصفر ، لم تكن فى حقيقتها ، أزمة على مزاد على نم بصيغة قانونية أو بصيغة غير قانونية ، كما لم تكن أزمة ، على ضياع بضعة ألوف من الجنيهات أو السعى لاسترداد بضعة ألوف أخرى ، وانما كانت أزمة

حكم : المسألة لم تكن - كما يقال في قريتنا المصرية - « مسألة ملانة ، بل مسألة قلوب مليانة » ، والملانة كما هو معروف نبات أشبه ما يكون بنبات ، الترمس ، يؤكل أخضر خاصة في أيام الاحتفال بشم النسيم .. كان على ماهر يستعجل رئاسة الوزارة ، وكان - بالتالى - يحرض رجاله في مجلس الوزراء .. على وضع العصي في الدواليب أمام محمد محمود باشا لعله يضيق بالامر ذرعا فيستقيل .. ولم تكن الصحف ، تكف عن التلميح بأن القادم الجديد سيكون على ماهر ..

قال قائل كبير : أنه لن يمضى شهران ، حتى يتربع على ماهر باشا على كرسى رئاسة الوزراء ، وقال قائل ، كبير آخر ! انه خلاص قلنا خلاص ماذا : لقد بلغ محمد محمود باشا القصر ، انه سيعتزل رئاسة الوزراء .. « المصور ٢٥ نوفمبر ١٩٢٨ » وكعادتنا في هذه العرصة ، وكى تكون الرؤية سليمة ، نفسر - مجرد إشارة - الى بعض ما ورد في المصحف عن أزمة مزعة الجبل الأصفر ..

كتب المصور في عدده الصادر بتاريخ ١٦ ديسمبر ١٩٢٨ تحت عنوان « سحب ولكن لا مطر » : شعور بالقلق هذا هو لسان الحال في الدوائر ، الحكومية ، ومهما ضاعف الضعف الجهد الاطلاعى ، والاستخبارى ، فهو لن يصل الى قول حاسم ، أو واقعة حاسمة يمكن ان يقال معها ان السماء ستطر ولكن هناك سحباً ، انتشر على سماء الوزارة من جراء حادث وزارة الزراعة ، الى ان يقول المصور : جاءت حكاية مزعة الجبل الأصفر فكانت ضفتنا على أباله ولم يعد الوزير المستقيل المبررات أيضاً لأنه شخصياً لم يكن من المتحسين لتنفيذ العقد و .. الى أن يقول أيضاً : من شعور القلق هذا عادت شائعة التمديلات الوزارية والتفريغ الوزارى والسقوط الوزارى ، تبعت من قبرها في كلوب محمد على اذ أذيع أن اسماعيل صدقى باشا سيتولى رئاسة الديوان الملكى ، وان على ماهر باشا سيتولى رئاسة الوزارة فى الشهر المقبل ..

وفي نفس الصفحة وتحت عنوان وزير الزراعة السابق ، ينشر ما يلي : « الثابت الواضح من مجموع التحريات ان رشوان محفوظ باشا ، ضحية : ضحية أولا لثلاثة سبوا فى حادثة مزعة الجبل الأصفر ، حتى تمت الصفقة لريضان وكان الضحية رشوان ، وكان ضحية ثانية فى مسألة ال ١٧ موطفا بوزارة الزراعة ، الذين أجيلا الى المعاش فقد وجد رأيا ناصحاً من كبار موظفيه باخراجهم ، وتشجيعاً من زملائه المختصين بالمواظقة على مذكرة بصلدهم ..

المجدير بالذكر ، ان الصحف أجمعت على ان اجراء اخراج ال ١٧ موطفا من وزارة الزراعة واحالتهم الى المعاش ، كان نزعاً دكتاتورى لا تجوز فى عهد ديمقراطى ..

وكان رشوان محفوظ باشا ضحية ثالثة لأنفة محمد محمود باشا ، وكبريائه ورغبته في ألا يقع فيما وقع فيه رؤساء الوزارات السابقون من تضحية الوزير الذي ينتشر حوله اللفظ سواء كان مظلوما ، أم غير مظلوم .

● والخبر الأهم ، ان السراى كان لها أيضا رأى حاسم في الموضوع بلغته تليفونيا لرئيس الوزراء ، ومن حسن الحظ ، انه لم يكن يتناقض مع خطته ، ورشوان محفوظ باشا في حادثة ال ١٧ موظفا قدم قبل استقالته الدليل تلو الدليل ، على انه استأنس برأى المختصين فأبوه ، وفي حادث مزعة الجبل الأصغر اعتمد على فتاوى قلم قضايا الحكومة في الجملة وفي التفاصيل .

وافتح قوسا ، لأقول ، ان كثيرين من النواب قد احتفلوا بتكريم إبراهيم دسوقي أباطة بك - وكيل مجلس النواب وقتئذ وكانت الحفلة رائعة افتتاحها رئيس مجلس الوزراء ونضرها الوزراء السعديون والمستوريون ، ونشرت الصحف الكثير من صفحات تاريخه « اذ كان بعد تخرجه في مدرسة الحقوق من رجال الحزب الوطني والمتصلين بمصطفى كامل باشا ، وبزرغ نجمه في الصحف تحت أمضاء « الغزالي أباطة » بأسلوب فذ في نوعه ، وخلاص في رشاقته وجأرح في لذه وموقفه التاريخي الذي لا ينسى كان في ثورة ١٩١٩ حينما كان مأمورا لضبط الجيزة ، وحرر وثيقته التاريخية التي كانت مستند المحامي ، الأمريكي مستر فولك عندما كان يدافع عن القضية المصرية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد كان سكرتير لجنة الوفد العامة في القاهرة أبان تشكيله الأول وانتخب في جميع البرلمانات واختير ، وكيلا لمجلس النواب مرة أخرى قبل هذه المرة ، وشرح اسمه أكثر من مرة ليكون وزيرا « آكان احتفال النواب بوكيلهم دسوقي أباطة » ردا على اعتراض حسن صبري باشا - ممثل القصر في الوزارة وقتئذ - على اختياره وزيرا ، أم كانت المسألة مصيافة ؟ لا أستطيع الاجابة عن هذا السؤال ! واقفل القوس .

وتشير الصحف ، الى أن عجة كبرى قامت في حزب الاحرار الدستوريين من جراء الاجراءات الخاصة باستقالة رشوان محفوظ باشا ، وقالت الصحف ان كثيرا من الاعضاء حلدوا بالاستقالة من الحزب اذا لم تسو المسألة ، بما يحفظ كرامة رشوان ، وكرامة الحزب بأسره ، وقالت الصحف أيضا ، ان نوابا وشيوخا ينتمون الى حزب الاحرار ، أصروا ، على الا يملا المنصب الوزاري . الشاغر ، الا بعد ان ينتهي التحقيق ، فاذا ثبتت براءة رشوان باشا ، أعيد الى منصبه ، من جديد ، وكما قالت الصحف ، ان نوابا وشيوخا آخرين تركوا لرفعة رئيس الوزراء ، محمد محمود باشا حق اختيار الوزير الجديد ، من بين صفوفهم ! وقالت صحف أخرى ان الجو مكهرب في حزب الاحرار الدستوريين وانه لا يد من الانتظار ، بعض الوقت حتى يصفو الجو .

ولكن محمد محمود باشا كان في واد ، وشيوخه ونوابه ، في واد آخر ! فقد كان فعلا ، قد اتفق مع السراى على اختيار الوزير الجديد ، من غير الأحرار المستوريين ~

ومزرعة ، الجبل الأصفر ، التي ثارت حولها الازمة - كما نشرت الصحف يومئذ - تبعد بضعة أميال عن القاهرة : مساحة الجزء المنزوع منها اشجارا ، على وجه الدقة ٦٦١ فداناً ، منزرعة « برتقال سكرى » ، وصيفى وشموطى ، وأبو سرة ، ويوسف أفندى ، ومساحة المنزوع منها ليموناً لا تتجاوز ٢٤ فداناً .

وقد بيعت ثمارها في عام ١٩٣٧ بعشرين ألف جنيه !!

أما مجلة الاثنين التي كانت تصدرها دار الهلال ويرأس تحريرها الكاتب الرشيق الفكه حسين شفيق المصرى فقد قالت في افتتاحية عددها الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٣٨ ، تحت عنوان : « طهروا سمعة الحكم » : تركت مسألة الجبل الأصفر وراءها زوايع وأعاصير بعد أن اقتلعت وزيراً من مقعده ولا يدري أحد من عسى ، ان تقتلعهم من موظفين ، وغير موظفين وليست هذه أولى المسائل التي أثارت الفجار في وجوه وزراء ، وموظفين كباراً فقد تعودت مصر ، ان تستنشق هذه الروائح الكريهة وتعنى بها وقتاً قصيراً ثم تنساها ، لتستقبل مسألة أخرى وهكذا تظل هذه الأمة التعمسة تتعثر في شباك تلك المسائل ، التي تمس ، الضمير ، والخلق ، والوجدان .

وشر هذه المسائل لا يقف عند حد الذين تفرغهم بسمياتها ولكنها تنتقل مباشرة الى الشعب ، فتسرى عدواها . الموظف الصغير يرى أنه مادام رئيسه الكبير قد أحاطت به الشبهات - فلا بأس من ان يزج بنفسه في غمارها والشعب نفسه عامة وخاصة يفقد بالتدريج صحة ادراكه لمخاطرة هذه المسائل ما دامت تتكرر أمامه في كل وقت وما دامت المسئولية لا تحصر ، فيستوى لديه الجرم الشنيع والحادث النافه وفي ذلك الخطر الأكبر ، على الأخلاق والقانون .

الى ان تقول مجلة الاثنين - التي لم تكن وقتئذ تهتم بالسياسة الا قليلا وفي حيز لا يتجاوز في المتوسط بضع صفحات - : « الذى نريده أنه ماداممة قانون يرهب الجميع فيجب أن يمتد سلطانه الى كل مسألة من هذه المسائل ، فيجرى التحقيق فيها ، وتحدد الجريمة بحدودها الأريمة ويؤخذ المسئول ، أو المسئولون ، الى حيث يكفرون عما اقترفوه وتتكشف براية الزجل الذى أصابه وضاص الأقاويل والإشاعات وفي ذلك صون للمدالة أولاً وتطهير لسمعة الحكم ثانياً وزجر للنفوس الضالة أن تستمرى . بحيث يحرمات القانون مادامت واقعة من أن هذا القانون لن يتخطى حواجز الشهوات ليصل اليها » .

وتنتهى مجلة الاثنين افتتاحيتها بقولها : « نحن لا نمنى بالأشخاص ولكننا

تعني بسمعة الحكم وبالقدوة السيئة ، التي يمنحها أولئك المسئولون لمروسيهم وللشعب كافة ، ولعني بذلك تطهير سمعة الإبرياء . وقد أحسنت الحكومة بمسارعها الى فتح التحقيق لاطهار المسئولية في هذه الحادثة .

والذي نرجوه أن يعرف الجمهور نتائج التحقيق ، مهما تناول من شخصيات قالويل لامة تستسيخ هذا العبث بقانونها وتضرب على حسون الضالغ حتى ليصبح تحت كل حجر ، من بناء نهضتها فضيحة تقودها الى مستقبل مظلم . وحياة شاقة بائسة .

وتقول مجلة الاثنين - في نفس العدد - أن استقالة رشوان محفوظ باشا كانت بناء على نصيحة الدوائر العليا - القصر - والحاج رئيس الوزراء .

وتقول المجلة ، ان ابراهيم فهمي باشا ، وكيل وزارة الزراعة ، الذي سبق أن أحاله وزير الزراعة رشوان باشا محفوظ الى المعاش هو الذي نشط في بسط وقائع وشرح حوادث أزمة الجبل الأصفر حتى بلغت التفاصيل موضوع استقالة رشوان محفوظ باشا وقالت المجلة أيضا : ان بعض الوزراء قد اجتمعوا ، وتناقشوا الحالة لاقناع محمد محمود باشا باقناع رشوان محفوظ باشا بدوره بتقديم استقالته وقالت أيضا مجلة الاثنين أن محمد محمود باشا قال لأحمد ماهر بالحرف الواحد : « شوف يا ماهر بك .. رشوان باشا قريبى وأنا أعرفه أكثر من غيره وبعته فوق كل شك ولكن أنا معاك فى أن الى حدث فى البتاعة دى الى اسمها المزرعة كان غلطة من موظفين هو رئيسهم وغلطة من ناس تانيين هو صديقهم » وتقول مجلة الاثنين ان رشوان محفوظ باشا ، أصر عندما فاتحه محمد محمود باشا فى أمر الاستقالة أن تكون استقالة مسببة ، ولكن محمد محمود باشا نصحه بأن تكون الاستقالة بسبب ضعف صحته وهسلا ما حدث ! ولم تكن صحة رشوان محفوظ باشا فى يوم من الأيام أحسن وأفضل مما كانت وقت أن قدم استقالته لأسباب صحية !

المؤسف انه فى يوم تقديم الاستقالة اقام محمود غالب باشا مأدبة غداء للوزراء لم يدع اليها رشوان محفوظ باشا بالرغم من ان استقالته لم تكن قد قبلت بعد !

وقد اعتذر أحمد ماهر عن حضور الغداء ، لأنه كما يقول المقربون اليه يعتذر دائما ، عن دعوات الغداء فى يومى السبت ، والأحد ، لانهما يومى سباق الخيل ، وهو مكرم بهذا السباق ، وقد قيل ، أيضا ان هذه المأدبة ، التي اقامها وزير سعدى لزملائه الدستوريين ، والسمعيين قد أظهرت وجود فتور بين الوزراء السعديين والدستوريين الذين يشكلون الوزارة القائمة حتى أن الدستوريين لم يبادلوا السعديين كلمة واحدة ، وعندما اكتمل عدد المدعوين ودعوا الى المائدة راحوا يأكلون فى صمت طويل حتى قطع عليهم بمنبتهم خلا

صاحب الدعوة بسؤاله : آيه دم مالكم ساكتين ليه ؟ ورد محمد محمود بسا وهو يحاول أن يصطنع ابتساما ما على شفثيه : الظاهر انه من الجوع . وحى بعد أن انتهى المدعوون من تناول الغداء ، انقسموا الى مجموعات كثيرة ، كل مجموعة اما معدية ، واما دستورية ، وقال الذين لبوا الدعوة أن محمد محمود باشا ظل صامتا طوال الفترة التي قضاهما عند غالب باشا . وكان يتلقى أحاديث زملائه في شيء كثير من الامتناع ؟

وقد ظلت الصحف فترة طويلة ولا حديث لها الا عن أزمة مزرعة الجبل الأصفر وعن تعيين وزير جديد للزراعة خلفا لرشوان محفوظ باشا ، وقالت بعض الصحف ان محمد محمود باشا قابل في نادي الجزيرة السيد مايلز لاهيسون ودار بينهما حديث حول « استقالة احد الوزراء والمشكلة الحزبية الداخلية التي تواجه في سبيل اختيار الوزير الجديد » وقالت بعض الصحف أيضا : ان الأحرار الدستوريين قد انقسموا فيما بينهم حول من يخلف رشوان محفوظ باشا ، وان محمد محمود كان دائم التركيز على ضرورة اختيار دسوقي أباطة بك وزيرا للزراعة ، وانه - هكذا كانت الصحف تقول - قد أكد لدسوقي أباطة بك - انه لن يمضي أسبوع واحد ، حتى يوافق الملك ، على اختياره وزيرا للزراعة و .. و .. و ..

وقيل أيضا على لسان أحد المقربين الى علي ماهر ردا على السؤال الخاص بتعيين وزير جديد للزراعة : هم مالهم مستعجلين قوى ، على تعيين وزير للزراعة ، دالوزارة كلها يمكن تستقيل قبل ما يتعين وزير زراعة جديد ، ويقول المقرب الى علي ماهر باشا ، انه عندما قال له هذا القول ، أضاف : دا طبعا بيني وبينك ، أما اذا وصل الى الصحف « فانا لا قلت ولا علت » ، وانتهز الفرصة بعض السعديين ، ليكتبوا كرسيا وزاريا جديدا فرسحوا من عندهم ابراهيم عبد الهادي بك ، ومحمد محمود ذو الفقار بك ليكون احدهما وزيرا للزراعة . . وذلك ليكون لهم اقلية في مجلس الوزراء ، وقيل أيضا أن بعض الاقطاب السعديين طلبوا من د . أحمد ماهر مفاتحة محمد محمود باشا في هذا الموضوع ، موضوع اختيار وزير سلمي ، لوزارة الزراعة مادام الدستوريون لم يتفقوا بعد على اختيار واحد منهم يشغل هذا المنصب ، وقيل ان أحمد ماهر قال بصريح العبارة : ان مفاتحتي لمحمد محمود باشا في مثل هذا الموضوع معناه تقويض الائتلاف القائم بيننا وبين الأحرار الدستوريين ، وكان عبد الحميد بقوى باشا قد أنهى تحقيقه الخاص بمزرعة الجبل الأصفر ، وكان رأى عبد الحميد بقوى باشا : ان تصرفات جميع موظفي وزارة الزراعة ، حتى الموظفين منهم لا غبار عليها . وقيل ان التحقيق وان لم يكن احدا من موظفي وزارة الزراعة الا أن الشبهات حامت حول البعض منهم ، وان محمد محمود باشا عندما عرف ان هناك شبهات تحوم حول بعض الموظفين طالب بتقديم هؤلاء الى محكمة تأديبية للفصل في أمرهم قائلا : انه لا يمكن أبدا ، ان يهجم

في وزارته بما كان هو يتهم به الغير في الماضي القريب ، ولكن ظهر ان هذه الشبهات في رأى بعض من درسوا القضية من رجال القانون ، لا تكفي حتى لتقديم من حامت حولهم الشبهات الى المحاكمة التأديبية ، ولعب عبد الحميد بدوى باشا دورا هاما في اقناع محمد محمود باشا بأنه لا داعى أبدا للمحاكمة التأديبية اعتمادا على الحديث القائل : أدراوا الخدود بالشبهات .

وحول النقطة الأخيرة نشرت « المصور » في عددها الصادر في ٢٨ ابريل ١٩٣٩ : يظهر ان حكاية الجبل الأصفر لا تريد أن تنتهى ، فقد اعترفت الوزارة أثناء استجوابها في البرلمان بأن التحقيق أسفر عن وقوع بعض « مخالفات » من بعض الموظفين ووعدت بالنظر في أمر هؤلاء المخالفين ، وهذا جميل ، ولكن كيف يكون ؟ قالوا ان عبد الفتاح بك نور سكرتير الوزارة الموقوف معين بمرسوم ملكي ولا يجوز قانونا مجازاة موظف معين بمرسوم بنصم أيام من راتبه أو وقفه ، عن عمله أو حتى بتخفيض درجته أو مرتبه بشئ محاكمة في حين انهم يقولون ان المخالفات التي ارتكبت لا تدخل ضمن ما يصح محاكمة الموظف من أجله أو وقفه عن عمله ، لأن الوقف لا يكون الا لتهمة يجوز من أجلها الحكم بالمبس ، أو الفصل ، أو الإحالة الى المعاش .

ولكن محمد محمود باشا وهو الذى ضحى بزميله وقرينه الوزير المستقيل يأبى الا أن يوقع الجزاء ، ويؤيده في هذا رأى كل من حسين سرى باشا وزير الدفاع ومحمد رياض بك وزير الأشغال ، ويعترض الدكتور أحمد ماهر ومعه بعض الوزراء على حق الوزير في مجازاة الموظف الكبير المعين بمرسوم دون محاكمة تأديبية ويصرون على هذا رأى حتى لا يكون الجزاء منطويا على مخالفة جديفة ، وأخيرا احتكم الفريقان الى مشروع الدولة ومفتيها عبد الحميد بدوى باشا ، ومن جهة أخرى اعتزم أحد النواب الوفديين ان يتقدم الى النيابة طالبا محاكمة من أسفر التحقيق الإدارى عن اذانتهم .

وكان المصور ، قد نشر في نفس العدد كلمة أخرى عن مزرعة الجبل الأصفر ، جاء فيها :

كان الشغل الشاغل لمجلس النواب في الأسبوع الماضي حكاية الجبل الأصفر ، وكان اقبال الجمهور على مشاهدة هذه المسرحية ، غظيا جدا ، ونحن في مصر نهتم بالفضائح الداخلية ، أكثر من اهتمامنا بأى موضوع آخر فلم تظفر المعاهدة المصرية حين نظرها بجمهور حاشد حافل تكلس فوق بعضه كما شهد استجواب الجبل الأصفر ، وكما شهدت معركة البرتقال ، واليوسف أفندي ، والليون الحلو ، والبنزهر .

وانتهى الاستجواب بعد أيام وليال الى عك « الرول » . وعينا « الرول » ، هذا هو بطل مجلس النواب ، فكم احتمل المسكين من التقلبات الية قن بذه الحياة النيابية حتى اليوم فما من استجواب واحد انتهى بغير الانتقال الى الرول

« جدول الأعمال » والاكتفاء بما قاله الوزير ، وأطرف ما في الموضوع ، ان الحكومة قد في مجموعها قد خرجت تجر أذيال المديح ، والثناء والوزير السابق خرج من الاستجواب سليمة ، وانصب جام غضب الحكومة ، والمجلس على الموظفين .

ويقترح المصور ، ان يضاف الرول المصري - جدول الأعمال - الى عجائب الأهرام ، وخزان أسوان ، بين عجائب الدنيا كلها ، عشت أيها الرول ما عاشت الحياة النيابية ودمت للحكومة وللمعارضة خير ملجأ ، عند اللزوم .

وكانت مجلة روزاليوسف - فيما يبدو لي - غير متعاطفة على الإطلاق مع رشوان محفوظ باشا ، ففي عددها الصادر في ٣٠ ابريل ١٩٣٩ قالت : يقول الدستوريون ان معالي محمد رياض بك وزير الزراعة بالانابة لم يلق - في مجلس النواب - البيان المتفق عليه ، وان يدا خفية سلمت معسالي وزير الزراعة ، المنتدب في آخر لحظة البيان الذي ألقاه وان خشبة باشا ، وهيكل باشا ، ومصطفى عبد الرزاق بك فوجئوا بذلك البيان ، فقد كان من المتفق عليه أن يبرز رياض بك شرف ونزاهة رشوان باشا ما دام معاليه واتفا تمام الثقة من نزاهته ، ولكن رياض بك لم يبرز في بيانه شرف ونزاهة رشوان باشا ، التي ترتفع فوق كل شك . وتقول روزاليوسف « قيل ان رشوان باشا استقال من حزب الأحرار والحقيقة ان سعاده لم يستقل ، بعد . وانه اذا استقال قلن يستقيل وجهه وانما سيستقيل معه عدد كبير من الأحرار الدستوريين » .

وتكشر روزاليوسف - في نفس العدد - مقالا لأحمد معبد بك تحت عنوان « الدستوريون والسعديون بعد مناورات استجواب المزرعة » يقول فيه معبد بك : لا شك ان هناك مناورات و « حركات » قام بها اصحابنا السعديون أثناء نظر الاستجواب الخاص بصفقة المزرعة لم تكن تنتظرها منهم ، ويقول كاتب المقال ان التحول المفاجيء في موقف السعديين كان يسبب تدخل النائب السعدي سليمان بك بدوى الذي كان أول من أثار في مجلس النواب في سبتمبر ١٩٣٨ موضوع مزرعة الجبل الأصفر لا للمصلحة العامة كما كان منتظرا ، بل لمصلحة خاصة به ، فقد أثبتت - هكذا جاء في مقال أحمد معبد - دوسيهات وزارة الزراعة الخاصة ببيع ثمار المزرعة أنه شريك للفريق ، المناهض لمحمد زيدان . ومزايد سابق في صفقة المزرعة عدة سنوات و ٥٥ و ٥٥ وان سليمان بك بدوى قد اضطر عندما شعر بضعف مركزه بتقديم الاستجواب الى صاحب استجوابه بعد ان اتفق مع حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندي على السير في الاستجواب !!

ويقول أحمد معبد بك - وهو في نفس الوقت عضو في مجلس النواب - انه كان قد اتفق مع عبد الجليل أبو سمرة بك ، على التقدم باقتراح أملاء ابراهيم عبد الهادي بك كان تصه : بعد سماع المناقشات ، والمداولات وسماع بيان

الحكومة يقرر المجلس انه ليس هناك أى غبار على مسلك الوزارة ويقترح قفل باب المناقشة والانتقال الى « جدول الأعمال » ، وقد وقع على هذا الاقتراح ١٢٠ نائبا من مختلف الأحزاب ، ومن بينهم بعض الوفديين ثم فوجئ الجميع ، باقتراح آخر مقدم من ٢٠ نائبا سعديا يقترحون قفل باب المناقشة والانتقال الى « جدول الأعمال » ، وفرق كبير - هكذا يقول أحمد معبد بك في مقاله - بين الاقتراحين .

ويمضى كاتب المقال قائلا انه سأل ابراهيم عبد الهادى عن السبب في هذه الحركة المضادة فأحاله على معالى الدكتور ماهر فلما سألنا - هكذا يقول أحمد معبد - معالى الدكتور ماهر قال انه يرى الاكتفاء بالاقتراح المقدم من السعديين ، واننا اذا أصغرنا على تقديم اقتراحنا فمعاليه ليس مستولا .

ويقول كاتب المقال ، انه وعبد الجليل أبو سمرة قابلا رفعة رئيس الحكومة . محمد محمود باشا - ورئيس حزب الأحرار في نفس الوقت . وتحدثا معه في كل ما يتعلق بهذين الاقتراحين فأحالهما الى أحمد ماهر !!

ويقول كاتب المقال ان السعديين لم يستمعوا الى المناقشة التي جرت حول هذا الموضوع ، بل انهم انسحبوا بانتظام ! » .

ويرد ابراهيم عبد الهادى وأحمد والى الجندى في العدد التالى من روزاليوسف على مقال أحمد معبد بك عضو مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين ، أما ابراهيم عبد الهادى فيقول ان الموضوع بسيط جدا فلا مناوآت ، ولا تيارات شديدة من هنا أو هناك ، كل ما في الأمر ، ان اقتراح معبد بك وزملائه قد قدم بعد الاقتراح الذى سبق لبعض الأعضاء تقديمه ، وينفى ابراهيم عبد الهادى ان النواب السعديين قد انسحبوا من قاعة الجلسة ولو بليت حركة كهذه لما فانت تقدير الصحفيين وهم بحمد الله يحصون كل صغيرة وكبيرة ويسجلون ما يجرى فى المجلس عن قصد ، وعن غير قصد . .

وكان رد أحمد والى الجندى ، عنيفا للغاية واذا كانت روزاليوسف قد نشرت عملا بحرية النشر ، فقط حرية النشر ، كما قالت فاننا شخصيا لا نستطيع ابدا أن أعيد ما نشرته روزاليوسف ، ولو كانت عملية إعادة النشر هذه تتم بعد عشرات السنين من وقوع الجريمة . . جريمة قتل نائب فى حق نائب آخر .



وفى العدد التالى - ١٤ مايو ١٩٣٩ - تقترح روزاليوسف صدرها لرد أحمد معبد بك على ابراهيم عبد الهادى ، وفى هذا الرد يقول معبد بك انه سعيد بأن نكتشف ان ما حدث من السعديين أثناء نظر استجواب مزرعة الجبل الأصفر كان نتيجة لسوء تفاهم ، ويشير أحمد معبد الى أن الدكتور أحمد ماهر ، استعداه وبعض زملائه مؤكدا لهم ان الائتلاف بين الأحرار الدستوريين والسعديين

بخير ٠٠ وانه - نى الدكتور أحمد ماهر - صديق لرشوان محفوظ باشا وانه يتشرف بتلك الصداقة ! وتنشر روزاليوسف - فى حوالى نصف صفحة ، رد أحمد معبد على أحمد والى الجندى ، ومرة أخرى لا أستطيع أبسدا ، ان أعيد ما نشرته روز اليوسف عملا بحرية النشر - لا خوفا من قانون العقوبات ، ولكن خوفا من أن أؤذى مشاعر القراء !!

وكانت روز اليوسف قد نشرت فى عيدها الصادر فى ٧ مايو ١٩٣٩ ان رشوان محفوظ باشا يعانى من أزمة نفسية هائلة وانه لم يعد يتحكم فى أعصابه ويسيطر عليها ، وانه لم يعد يثق بوعود محمد محمود باشا التى أصبحت كوعود هتلر فى المحافظة على السلام ، وان كل ما يطع فيه رشوان محفوظ باشا ، أن يعود الى وزارة الزراعة ، ولو لمدة أسبوعين فقط ، خاصة وانه لا يقبل الاستمرار فى وزارة يشترك فيها محمد محمود والسعديون !

ويجتمع حزب الاحرار الدستوريين فى منتصف مايو ١٩٣٩ ويحضر الاجتماع أكثر من ستمين عضوا من أعضاء مجلس الشيوخ ، والنواب بمن فيهم رشوان محفوظ باشا الذى يحضر لأول مرة اجتماعا لحزب الاحرار الدستوريين بعد خروجه من الوزارة .

وقيل أن أحمد عبد الغفار بك قد تحدث فى بداية الاجتماع عن خزيته الحزب وما أصابها من الهزال الذى كان نتيجة اعراض الأعضاء عنها ، وقد كان حديثه - كما قالت بعض الصحف - مؤثرا استلهم دموع الحاضرين وان لم يستدر نقودهم للأسف !

ويعرض الأعضاء لمسألة وزير الزراعة : ويقبول بعضهم ان وجود هذا المنصب شاغرا طيلة هذه المدة يحبل على الظن بأن حزب الاحرار الدستوريين فقير فى الرجال ويصر بعض الأعضاء ، على ضرورة تعيين وزير للزراعة فى أقرب فرصة .

وهنا وقف أحد النواب وقال : الذى فهمته من رفعة رئيس الوزراء ، أن مسألة تعيين وزير للزراعة ليست من اختصاص مجلس النواب ، ولا من اختصاص مجلس الوزراء وانما أصبح التعيين من اختصاص الملك وحده .

ونكتفى بالحديث عن أزمة واحدة هى أزمة مزرعة الجبل الأصفر لننتقل الى الحديث عن أكبر مفجر للأزمات فى تلك الأيام ، ولعمري به الفريق عزيز على المصرى باشا .

الفصل الثاني

عزيز المصري باشا مفجر الأزمات

لم يكن رشوان محفوظ باشا ، وحده خيرة العكينة بالنسبة لوزارة محمد محمود باشا بل لقد وجدت الى جانبه خميرة عكينة أخرى اسمها عزيز على المصري .

وعزيز على المصري لم يكن وقتئذ وزيرا ، وإنما كان مفتشا عاما للجيش المصري ، وقد قام عزيز على المصري بزيارة مفاجئة الى العراق وأثارت رحلته الى العراق ضجة كبيرة وبادرت بعض الصحف بسؤال بعض المصادر المستولة في الوزارة عن رأيها في رحلة عزيز على المصري الى العراق ، فأجابته تلك المصادر بأنها لا تعرف شيئا عن تلك الرحلة ، وعندما سئل عزيز على المصري عن رحلته المفاجئة الى العراق قال :

لقد أمضيت العامين الآخرين في مصر ، دون أن أزال عملا ما ، أو أعرف نفسي مكتبا بل لبثت طوال هذين العامين ملتزما بيتي لا أبشر من مهام وظيفتي قليلا ولا كثيرا ، لذلك فكرت في السفر الى العراق لجرد النزعة فقط ، ولزيارة زملاء لي فيه قدماء ! جمعتني بهم سياقة خلعتنا في الجيش العثماني ، أمثال نوري السعيد باشا ، وطه الهاشمي باشا ، وجويدة بك ، وغيرهم من رجال الحكومة العراقية .

وعندما سئل عزيز المصري عما إذا كان قد حصل على ترخيص بالسفر من وزارة الدفاع أجاب طيحا فقد طلبت كتابة الى معالي وزير الدفاع لترخيص لي بذلك ولم أعد معدت سفرى ، الا بعد ورود الترخيص الكتابي بهذا السفر .

ويسأل عزيز المصري عن أسباب علم مباشرة أهباء وظيفته كمفتش عام للجيش المصري كل هذه المنة ، فيجيب بقوله :

لا أدري ، والذي يسأل عن ذلك هم ولاية الأمور ، وكل ما أعرفه أنى قابلت وزير الدفاع الحالي عقب تعيينه لتهنئته ، ولم تستغرق هذه المقابلة غير دقائق ، كنت أنتظر أن تتأخر فيها مسالتي ، أو أن يحدد لي موعد لمقابلة أخرى للتفاهم ، على هذه المشكلة ، ولكن لم يحدث !

وفي القليلة ، الخاصة بعزير على المصرى - فى ضاحية عين شمس - راح عزير على المصرى يتحدث باستمرار الى كل من يقابله عن زيارته للعراق . وكان من بين ما قاله : اليس عجيبا أن تهتم الصحف بنزعة أقوم بها الى العراق لا تستغرق سوى بضعة أيام ، دون أن تهتم بالعملة البعيدة المدى ، التى منحتنى اياها الحكومتان الأخريان والثى تجاوزت سنتين ، وأنا مفتش عام الجيش المصرى وأتقاضى مرتبا عن هذه الوظيفة ومرتبى مدرج فى ميزانية وزارة الحربية ؟

الى أن يقول عزير المصرى :

اننى دهش حقا حيث تقوم قيادة الصحف من أجل غيايى بضعة أيام ، ثم ترفض العين عن تلك الأجازة القهرية ، التى أتمتع بها بالرغم عنى . ثم يقول : اننى متعطل عن العمل ، وقد حيل بينى وبين اختصاصات منصبى ، ولعل من المضحك أنه ليس لى فى وزارة الحربية مكتب خاص أو حجرة خاصة ، أو عامة فى الوقت الذى يتمتع فيه أصغر مهندس لى - بحكم منصبى - بالمكتب والمجرة .

وعندما يسأل عزير المصرى مرة أخرى عن أسباب الرحلة ، التى قام بها الى العراق يقول :

عندنا مثل قديم يقول : الفاضى يعمل قاضى ، وبما أننى قاضى حقا فقد طبقت المثل بحذائره ، وعملت قاضى ، ولكن فى العراق لا فى مصر .

ويذيع عزير على المصرى ، البر الحقيقى وراء زيارته للعراق ، فيقول :

بعض ولاية الأمور فى العراق : وهم من أصدقائى الأولياء ومن زملائى الذين اشتروا معى فى كثير من المواقع الحربية دبروا فيما بينهم مؤامرة صغيرة لكي أزورهم وأستمتع بوجودى بينهم ردا من الزمن فزعوا أن هناك اختلافا بينهم وأنهم ارتضوني حكما ولم يسمحوا أن أكون عند حسن ظنهم ، وسافرت الى هناك ، وكانت رحلة ممتعة ، وكانوا يحتلون أسمى المراكز ، وأخطروا فى الدولة العراقية .

وكانت القنبلة التى ألغماها عزير على المصرى المفتش العام للجيش المصرى من القنابل الهامة والمطيرة التى تمود أن يلقيها بين آونة وأخرى ، ولم تنفجر

تلك القنبلة في المعسكر الوزاري حيث يعتبر عزيز على المصرى موظفا كبيرا من موظفي وزارة الدفاع المصرية ، وانما انفجرت في الراى العام المصرى الذى فوجئوا ، لأول مرة ، بأن المختش العام ، للجيش المصرى الذى كان منصبه هذا من أهم المناصب ، التى تمخضت عنها معاملة ١٩٣٦ ، لا يجد عملا يقوم به ، بل لا يجد مكتبا ، يجلس عليه !



وعزيز على المصرى من الشخصيات العسكرية النادرة ، التى فرضت ارادتها على التاريخ العربى : عزيز على المصرى ثائر ، بطبعه ، ثائر على كل شئ . وعلى الكثير من الناس كما يتضح من تلك الصورة التى رسمتها له صحيفة السياسة الأسبوعية .

● ومن المقالات الجميلة ، التى تناولت حياة عزيز على المصرى ما نشرته ، عنه السياسة الأسبوعية فى عددها الصادر فى ٢٠ مارس ١٩٣٧ تحت عنوان : « فى المرأة » قالت السياسة : « يذكر الذين سمعوا مارش عايدة قوة اثره فى النفس ، حتى ليحركها الى الحرب ، ويدفع صاحبها الى الاقدام على المغامرة فرحا بها ، ناسيا كل ما ربما يكون من آثارها ، والحق ، أن هذا اللحن كفه من الحان الثورة والحرب وفى مقدمتها ، المارسيليز ينرنا فى حالة نفسية غير ما ألفنا : انى لأسائل نفسى ماذا يكون شأننا لو أننا سمعنا هذه الألحان ، كل يوم صبح مساء ، وأى طابع تطبع به روحنا ؟ وقد حرت فى الجواب على ذلك زمنا ، أما اليوم فلا حيرة ولا تردد فى الجواب وهو محسوس أمامى أراه كما أراك وأتحدث اليه كما أتحدث اليك ، هذا الجواب هو عزيز على المصرى باشا : نعم فهذا الرجل لمن حربي : هو مارش عايدة وهو المارسيليز وهو ما شئت من هذه الألحان التى تتحرك الجيوش لسماعها ، وتسير على نغماتها ، مأخوذة بها وقد ارتسم أمامها ما تصوره هذه الألحان من صور المجد والفخار والظفر .. هو كذلك ، فى روحه وفى تفكيره ، وفى اعتدال قائمته اعتدالا مستويا ، لم تفر منه الحوادث ولا السلون ، وهو كذلك فى إيمانه ، الذى لا يتزعزع ، وفى ثقته بالله وينفسه وفى مواجهته الحياة ، وأوصافها ، وفى حكمه على الأشخاص والحوادث حكما قاطعا لا تردد فيه حتى لكانه مجلس عسكري أو أمر قائده يصطره ، الى جيشه كيما يتحرك لمواجهة العدو . »

وبعد أن تشير السياسة الأسبوعية الى مشاركة عزيز على المصرى فى الدفاع عن طرابلس ، وبرقة حيث كان على رأس فريق من القوات التركية وكان معه ، أنور باشا ، وكمال أتاتورك ، وحيث كان المصريون يرددون اسمه مقرونا

بالفخار ، أن يكون مصر هذا الحظ في النفاق عن بلد امسلافي ضد القزو
 "الاوربي" كما تشير الى مشاركة عزيز على المصري في الثورة الغريسة في
 الحرب العالمية الأولى واختلافه مع القائلين بأمر تلك الثورة ثم تشير الى عودته ،
 الى تركيا والمانيا ثم عودته ، بعد أن انتهت تلك الحرب الى وطنه حيث أقام به
 ولم يكن ماضيه شغيبا له أول عودته لدى الحكومة المصرية ، وعلاقته بالانجليز ،
 وعلاقة الانجليز بها ما نعرف اذ كان عزيز في الحرب العالمية الأولى واقفا في
 صف الأعداء ، لصاحب الجلالة البريطانية ، وتشير السياسة الى الإصرار على
 إبعاد عزيز على المصري عن الجيش الأكبر ثم تعيينه مديرا ، لمدرسة البوليس
 ليتولى تنشئة الجيش الأصغر ، وإلى أنه جعل مدرسة البوليس مدرسة الرجولية
 والفروسية ، الى أن اختير لمرافقة " الأمير " فاروق في دراسته بانجلترا وعودته
 من إنجلترا ليوجد منصبه في مدرسة البوليس قد تولاه غيره ، وليجد نفسه
 في وظيفة في وزارة الداخلية لا يدرى ما هي ولا يدرى كيف يتفهم ، أو يتفهم
 فيها بمواهبه .

وتستمر السياسة الأسبوعية في مقالها عن عزيز المصري قائلة : لم يكن
 عزيز على المصري أكثر استقرارا اذن في وطنه منا كان محاربا نائيا عن أرض
 الوطن فمن مدة القرية ، الى مدرسة البوليس ، الى مرافقة أمير الصعيد ، الى
 مقر مجهول في وزارة الداخلية ، كما كان ينتقل من ملاحي الصناعات بمقدونيا
 الى طرابلس في بلاد العرب فالى تركيا ، والمانيا وهو وفي حالة تجواله من ربح
 في الأرض ، الى ربح ، وتنقله من منصب في الدولة الى منصب ، ينظر بعين
 القائد الذي يفرغ الميادين أمامه ، فتتزامى الميادين ويطوى بعضها بعضا ،
 لأن الغاية لا تحول دون تزامنها طيا ، ونشرا ودون استقرارها الى حال من
 الظفر أو الهزيمة ، كان شعوره شعور القائد المحارب لا يبطره الظفر ، ولا تحطمه
 الهزيمة بل يرى فيما يقع من هذا وذاك محطة وعبرة لا يغير الظفر من رأيه
 في خطأ وقع لأن الخط أراد الظفر ولا تغير الهزيمة من رأيه في بطولة بطل كان
 جديرا بأن ينتظر فخانه الحظ ، وروى الى التراجع والانحياز ، فالنجاح الذي
 يضيف له الجمهور أيا كان سببه لا يفرح به القائد ، المخنك الا أن يكون عن
 مقدره تشهد بها الأعمال ، وكل ظفر أتى بشي اقتدار لم يفرح به حجة لاجب .
 إليها اللثام وقيمة الرجل الحق في نظر هذا القائد هي أداءه الواجب في كل
 الأحوال كائنه ما تكون الظروف ، الخسطة به وكائنه ما تكون النتيجة التي يؤدي
 إليها قيامه بالواجب وانما يحاسب المرء عن نيته وعمله ، لا عن النتائج التي
 يجنيها من وراء هذا العمل فكثيرا ما أدرك الأندال أمم الفايات وقالوا بهذا
 النجاح احترام السواد ، وكثيرا ما قلب الحظ لكبار المصلحين ظهر المجر فاقبل
 السواد عليهم ، وطاح برؤوس جماعة منهم ، مع ذلك بقي الأندال أنذالا وكتب
 كبار المصلحين في لوح البقاء .

وايقت حياة عزيز المصرى فى حكمه على الحوادث والأشخاص صرامة القائد ولم تدع له أن يتسامح ، أو يفض بين الهفوات ، والزلات ، إذا كان مصدرها الزلة ضعفاً فى النفس ولم يكن مصدرها عبث الحظ ، ولمسله لو لم يفرغ الأرض من ريع ، الى ريع ولم ينتقل فى مناصب وطنه دون أن يقر فى أحدها ولم تتكشف له فى النفس الانسانية جوانب الهوى طاغية أكثر الأحيان ، على جوانب الفضل ، والكرامة لكأن أدنى الى التسامح وأكثر التماسا للمعاذير ، عن الزلات ، لكنه قضى حياة قضت عليه أن يكون صارما ، فى حكمه وأن تكون صرامته ، فى ناحية الخلق والحلم أشد منها فى كل ناحية أخرى وهو بذلك يريد أن يكون الناس فى صف الفضيلة ، لا يتحرفون عنه ، يسمعون الى صوتها . كما يسمح للجيش الى صوت « مارش عايدة » ، أو أى لمن عسكرى فيسيرون فى طريقها حتى يملئوا الغاية بعد سيرهم ، ولكن هذه الغاية ما تكون ، وهى لن تكون الا خيرا ما لم تمت بها أىنى الأهواء . وما لم يفلت النقص فيهبها الاختيار عليه ليشغل منصب المفتش العام للجيش المصرى ولو أنها نشرت نشرته عنه بعد اختياره لهذا المنصب ما غيرت السياسة الاسبوعية فيما كتبه عنه خرفا واحدا فالرجل هو هو ، لم يتغير ، ولم يتبدل : بركان ثائر ، يتحرك باستمرار لا يلوى على شئ ، أينفجر من نفسه على نفسه ، أم ينفجر فى شيء ؟

والجدير بالذكر أن أول مقالات كتبها عزيز على المصرى ، بعد أن استقرت به الأحوال فى مصر ، كانت عن بعض جولاته فى بعض البلدان العربية الآسيوية فى عام ١٩٢٦ وكانت فى السياسة الأسبوعية .

وكانت السياسة تحصر على أن تصدر تلك المقالات على أنها بقلم الزحالة عزيز بك المصرى !! وربما كانت تلك المقالات بداية تعرف محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بعزيز على المصرى ، وعندما كان محمد محمود باشا رئيسا للوزارة - للمرة الاولى - اختار عزيز المصرى باشا ليكون مديرا لمدرسة البوليس ، وقد ثقي عزيز الكثير من العنت ، حتى أنه عندما أراد الاستمانة بالكلاب البوليسية لتقصى المجرمين اعترضوا على تلك الاستمانة بدعوى أن الكلاب نجسة ! وعندما تعقدت الأمور بالنسبة لعزيز باشا فى كلية البوليس واختلعت معه كبرياء موظفى الداخلية جميعا الذين كانوا يرونه مديرا ثائرا ! أراد محمد محمود باشا أن يتفادى ذلك الاختلاف فيجمل اتصال عزيز المصرى به مباشرة ! وكان محمد محمود باشا رئيسا للوزارة أيضا عندما اختار عزيز على المصرى باشا ، ليكون مفتشيا عاما للجيش المصرى فى ١٩٢٨/١/١٢ وقد قابل فى اليوم التالى محمد محمود باشا فى مجلس الوزراء ، ثم اتجه الى معالي

الفريق حسين رفقى باشا وزير الحربية حيث قابله بدوره بمناسبة تعيينه في منصبه الجديد ، وقد ظل عزيز المصري في هذا المنصب ، ولو بصورة غير عملية حتى ١٩٣٩/٨/٢٠ حيث اختاره على ماهر باشا - عندما أسندت اليه الوزارة للمرة الثانية - رئيسا لأركان حرب الجيش المصري خلفا - للواء محمود شكرى باشا الذي أحيل الى المعاش . وفي اليوم التالي لتعيينه في منصبه كرئيس لأركان حرب الجيش المصري وبينما كان يقود سيارته بنفسه متجها من القاهرة الى الاسكندرية اصطدمت سيارته ، بسيارة نقل كبيرة ، وقد تحطمت سيارة عزيز المصري ، وأصيب هو برشوش شديدة نقل بسببها الى المستشفى ، وفور الانتهاء من اسعافه استقل سيارته بنفسه الى الفندق ، الذي كان يقيم به في رمل الاسكندرية ومن الفندق ، انتقل الى دار الوزارة بيولوكل حيث قابل رفعة رئيس الوزارة الذي هنأه بنجاحه ثم اشترك على الفور في المباحثات التي كانت تدور حول شئون الدفاع عن مصر !

وقد كان عزيز على المصري كمفتش عام للجيش المصري ، خيرة عكنته بالنسبة للسياسيين والعسكريين البريطانيين في مصر ، كما كان أيضا خيرة عكنته بالنسبة لوزير الحربية ، الذي يتعامل معه ، ايا كان هذا الوزير فقد كان أسلوب عزيز المصري أسلوبا خشنا للغاية ، صريحا الى ابد المندود حتى ان أحد وزراء الحربية اعتكف في بيته مصرا ، على الا يباشر عزيز المصري سلطاته في الجيش وأعلن أنه لن يذهب الى مكتبه في الوزارة ، الا اذا أبقى عزيز المصري في بيته . ومرة كما روى لي اللواء السابق سميد الألفى الذي كان على صلة وثيقة للغاية بعزيز المصري - سأله أحد الوزراء عما يمكن عمله ، لحل مشكلة ما ، وكان الوزير غير متخصص في شئون وزارته ، فقال له عزيز المصري : ليست العبرة بأبداء الآراء وعرضها بل العبرة بطريقة التنفيذ : قم من مكانك ، وأنا أفعل ما أراه . اما ان أبدى لك برأى لا تعرف كيف تقدمه فلن تكون أبدا قادرا على تنفيذ ذلك الرأي أنت تجهل كل شيء والجاهل لا يستطيع تحقيق شيء ما ! ومرة أخرى أوفد لزيارة بعض المحافظات النائية وعاد بعد بضعة أسابيع ليقدم تقريرا لوزير الحربية وضمن تقريره كل ما يطلبه للضباط من علاوات وترقيات وكل ما يحتاج اليه الجيش في تلك المحافظات من أموال ولم يتطرق - في تقريره - الى أية مسألة عسكرية ، فلما سأله حسين صبرى باشا وزير الحربية عن السبب في خلو تقريره من المسائل العسكرية البحتة ، قال له : لأنك رجل غير عسكري ، لم تلمس - مثلا - كلية الأركان وبالتالي فانت لا تفهم شيئا في الشؤون العسكرية !

وقد كان في مقدمة الأسباب التي أدت الى الحيلولة بين عزيز على المصري ، وبين أحاد واجبه كمفتش عام للجيش المصري ، أنه - ولا ينظر شهر واحد ،

على صدور الأمر الملكي بتعيينه في هذا المنصب الهام والخطير ، انتهاز فرصة اجتماع عقده خريجو مدرسة البوليس والإدارة للاحتفال .ببديريهم السابق بمناسبة تعيينه .مفتشا عاما للجيش المصري فالتى خطابا ناريا ببدء بالإشارة الى الامتعاى والوجود ، الذى قوبل به تعيينه مديرا لمدرسة البوليس من قبل ضباط البوليس العظام والى خيبة الأمل ، التى قوبل بها هذا التعيين أيضا من قبل القانونيين ، الذين كانوا يعتبرون هذا المنصب حقا لهم لأن القانون هو الأساس الأول للدراسة البوليسية ، فقال الأولون : كيف يسند منصب كهذا لرجل جاهل بالنظم المصرية لا يدرك من وظائف البوليس شيئا ، وقال الآخرون كيف يجلس على رأس هذا المعهد رجل عسكرى ، جاهل بعيد عن كل نواحي الثقافة ، عدو للقانون ، بطبيعة مهنته ، وحتى زاد بعضهم على ذلك فقال اننى قاطع طريق وسفاح ! كما أشار الى تبدل آراء هؤلاء وهؤلاء بمد أن قام بتطوير مدرسة البوليس .

ثم قال : والآن نرى المأساة تتكرر فمن قائل أن المفتش العام للجيش المصرى تدرب فى جيش أجنبى ، ولا علم له بالنظم الانجليزية التى فضلناها نحن والتى تحتمها المعاهدة ومن قائل ، انه لم يندرج فى الجيش المصرى حتى يتمكن من قيادته ، وهذا أخف وألطف مما قيل ، ويقال .

وبما انى لم أتسلم زمام القيادة التى بدونها لا أتمكن من العمل ، رجعت مراعاة للظروف أن أمتنع عن الذهاب الى الوزارة ، الى أن يقضى الله أمره ..

وفى خطابه الخطير هذا قال عزيز على المصرى : ان الجيش ليس معناه السلاح ، والمعدات فقط ، ولكن هناك عوامل أخرى قد تكون أدق ، كثيرا وانه ان كانت الأسلحة ، والبريات المصفحة فقط هى الجيش لكانت أدوات الجراحة هى كل شيء فى الطب ، ولما كانت الناس تهرع الى كبار الجراحين ، الى أن يقول : لقد قوبل تعيينى فى منصبى هذا بوجهين مختلفين : فالنزيهون المخلصون وهم أكثرية هذا الشعب بحمد الله ينضمون للرأى العام ، ويرحبون بهذا الأمر ، بل أظن أنهم هم الذين أرادوا أن أقوم أنا بإصلاح الجيش وقيادته لأنهم يعتقدون - صوابا أو خطأ - انى لا أقبل عملا ، الا اذا كنت قادرا على فهمه وإنجازه .. والآخرون وأريد أن أسميهم مادام موضوعنا الجيش - حملة الألقام المملكة فى طريق كل مصلح يظهر فى هذه البلاد - فهم فى حزن شديد لهذا التعيين أو لهذا الانتخاب ، بمعنى أدق ، وبعض هؤلاء ، قد تطوعوا للأذى .

ويقول عزيز على المصرى : كائى أرى جيوش النور زاحية على هذه الطبقة فى معسكرها المظلم وكائى أرى طلابها : مؤلفة من جيل جديد - لشباب مثقف واع ،

منطسليح إلى الامام... ويخاطب عزيز المصري - فبراير ١٩٣٨ - طلائع الجيش
 بصري والبوليس المصري وشباب الجامعة - وكانت تلك المخاطبة الصريحة
 الواضحة. أول مخاطبة من نوعها بعد ثورة عرابي « ١٨٨٢ » - يخاطب عزيز
 المصري كل هؤلاء ، بقوله : كونوا النواة المفكرة في مستقبل الجيش والوطن
 تأخروا فيما بينكم ، تعرفوا بكل أنواع الكتب ، ولتكن أحاديثكم مناقشة ما في
 محتويات تلك الكتب : الكتاب والسيف هما الرمزان اللذان يجب أن يتقنهما
 على راية الرقي ، ولا تتباهوا على القدامى منكم فإن خير ميراث يجب علينا حفظه
 في الشرق هو هذا التواضع النبيل أمام الشيوخ طيبى القلب « » ويقول عزيز
 المصري : لا يمكنكم ادراك مدى مسعادتي وسروري اذ أراكم تجرونني اليكم
 وتجرونني على أن أتحدث اليكم كما كان ولدي وهو صغير يجبرني على أن
 أقص عليه شيئا ، والشمس في الصباح تفرح ، إذ ترى الشمس في الضحى
 فيظن الشيخ أنه أصبح شابا وكم تبعد الحقيقة عن هذا ولكن كل القوى
 الطبيعية جميلة وما أجملها اذا اجتمعت كما نحن مجتمعون اليوم - ويختتم عزيز
 المصري خطابه الناري بقوله : تأملوا صفحات التاريخ ستجدون انه ما من
 رجعية عاكست الزمن الا وانتهى أمرها بالهزيمة لأن نظام الله يقضي بالحركة
 الدائمة في سبيل التجدد والرقي فالوقوف المعادية لهذا التقدم المندفع ، بقوة
 الطبيعة ، نصيبها التدرج في الهاوية وإن مصر التي منحني الله الحياة على
 يديها مرتين ، مرة عند مولدي وأخرى اذ أنقذتني من شرك صديقي وعدوي أنور
 - رحمه الله - وكان قد حكم بالاعدام على عزيز المصري قبل الحرب العالمية الأولى
 من قبل القادة الأتراك في مؤامرة ديروها ضده وقامت مصر على فكرة أبيها
 تأثير الرأي العام العربي ، والرأي العام الاسلامي ، بل والرأي العام العالمي
 ضد هذا الحكم الجائر الى أن أجبرت تركيا على الفائه - مصر التي قابلتني
 عند عودتي اليها عقب تصريح ٢٨ فبراير بمظاهرة بريئة مرحبة بشخصي منذ
 أن نزلت من الباشرة - مصر ، التي رحب بي رأيا العام عند استناد رئاسة
 مدرسة البوليس الى ، والذي عاد اليوم يبتسم وابتسامته أشبه ما تكون بابتسامه
 أم فرحة - مطمئنة الى ولدها - مصر هذه لها الحق ، أن تأمرني ، بأن أقضي بقية
 حياتي ساهرا على حدودها ، مع جيش من بنيتها قادر على صد الكارثة غنيتها لتصل
 هادئة لمودتها الى زعامة المدنية ونفع الانسانية « »

ولست أريد أن أعتذر عن الاطالة في الحديث عن تلك الخطبة النارية التي
 ألقاها عزيز المصري والتي لم تشر اليها الصحف الصادرة وقتئذ الا من خلال
 سطور قليلة ، فاعتقادي الراسخ أن هذه الخطبة كانت من أخطر الخطب التي
 أُلقيت في تلك الفترة والتي أثرت في كثير من الضباط الشباب الذين استمعوا
 اليها وكانوا فيما بعد طليعة الضباط الأحرار ، وكانت الخطبة قد أُلقيت في
 قنصل هليوبوليس بالاس في ٢٥ فبراير ١٩٣٨ وكانت المرة الأولى منذ زمن

طويل - التي يستمتع فيها لضباط الشبان وبعض شباب الجامعة - الى مثل هذا الحديث الثائر من زعيم ثائر .

وكان في مقدمة الذين تحدثوا في تلك الحفلة الأستاذ عبد الله شمعيب والملازم أول ليبي تومي ، والملازم أول عبد الهادي محمود والملازم ثان يوسف غراب والملازم أول يوسف القفاص والأستاذ عبد الحميد متسولي أستاذ القانون بمدرسة البوليس .

والجدير بالذكر أن حسين رفيق باشا وزير الحربية رفض أن يسمع الى الآثار ، التي « خلفتها » خطبة عزيز المصري الا بقوله : ان عزيز المصري ، كضابط عسكري كبير مسئول عما يقوله : وعن تحديد اختصاصات المفتش العام للجيش المصري : قال حسين رفيق باشا ، ان تعديل هذه الاختصاصات ، او تحديدها لا يكون الا بقانون خاص ، وهذا من أعمال رئيس الحكومة وهيئة مجلس الوزراء ..

وعن أسباب انقطاع عزيز المصري عن مباشرة أعمال منصبه قال وزير الحربية : انني لا أعلم شيئاً رسمياً عنها .

وقال مصدر رسمي رفض أن يذكر اسمه : ان عزيز المصري يريد أن تكون له اختصاصات الفريق سينكس باشا مفتش الجيش السابق ولكن فات سناعته ، ان المفتش السابق كان يباشر فوق اختصاصاته العادية سلطة سردار الجيش المصري بعد مقتل السير لي ستاك باشا سردار الجيش المصري الذي بقي منصبه - اثر اغتياله - شاغراً ولم يشأ المصدر الرسمي الكبير في وزارة الحربية أن يرد على السؤال الذي كان مطروحا بشدة في كل الأوساط السياسية والعسكرية : لماذا بقي عزيز المصري المفتش العام للجيش المصري عشرين شهراً بدون رتبة عسكرية رغم محاولات ثلاثة من وزراء الحربية إعطاءه تلك الرتبة لأن رتبة لواء ، التي كان يحملها عزيز المصري وقتئذ كانت من البوليس لا من الجيش .

● كان اللواء « عزيز على المصري » المفتش العام للجيش المصري قد دخل معركة عنيفة مع وزارة محمد محمود باشا ، بصفة عامة ووزير حريبتها بصفة خاصة لأنه لم يكن له في وزارة الحربية مكتب خاص يمكن أن يتواجد فيه بالرغم من أن كثيرين ممن يتبعونه - على الورق - كانت لهم مكاتبهم الخاصة الفخمة ، الضخمة ، المليئة بالسكرتارية والمعاونين ، والحرس و .. و .

سنوات ما قبل الثورة ج ٢ - ٤٠١

وعزیز علی المصری من الشخصیات التاريخية التي يجب أن يتناولها الكتاب والمؤرخون بالدراسة ، وقد شغلت نفسی فترة طويلة بدراسة شخصية عزیز علی المصری ، وتبعت تاريخه لا فی مصر وحدها بل فی سورية ، والاردن ، والعراق ، كما راسلت الكثير من الشخصیات التي كان لها علاقة بعزیز علی المصری مثل الاستاذ عجاج نويهض فی لبنان ، والاستاذ مجيد خدوري فی الولايات المتحدة الأمريكية واللواء الركن ابراهيم الراوی ، فی العراق . ثم شغلتنی الظروف عن الانتهاء من اعداد هذه الدراسة التي اعتقد انها ستكون جديدة عن عزیز علی المصری ، داعية الوحيدة العربية ، مقائل الاستعمار البريطاني ، والترکی والعثماني ، الثائر الذي لم تهدأ ثورته حتى بعد أن تجاوز الثمانين من عمره ، المفار الذي لم يكف أبدا عن المفامرة وهو موظف ، وهو خادج دنيا الوظيفة . . . والرائد ، الذي كان يحرص علی أن تكون له بصاته فی كثير من مجالات الحياة العامة .

كان عزیز المصری قد تصور أن يد بريطانيا قد رفعت عن مصر فی أعقاب توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، وأن الفرصة قد واثته ، ليحقق الكثير من أحلامه ، وآماله فی إعادة تنظيم الجيش المصری ، علی أسس جوهريه تهتم بالمضمون ولا تهتم بالمظهر ، غير أنه سرعان ما تأكد له أن يد بريطانيا لا تزال باقية فی كثير من الأمور ، بعد معاهدة ١٩٣٦ ، كما كانت تماما ، بل وأكثر قبل معاهدة ١٩٣٦ ، ولكنه الثائر الذي لا يهدأ ، والمفامر الذي لم تمت فيه أبدا روح المفامرة ، آثر أن يكشف أداة الحكم المصری التي كانت لا تزال خاضعة للتأثير البريطاني ، وأن يريح ضميره ويحيط الرأي العام الذي كان يحترمه باستمرار يعوق أداة الحكم منه ، وموقفه من تلك الأداة . ولم يكن - كماداته - يكف عن مصارحة الرسميين الكبار بما تعتلج به نفسه من آراء .

قال ذات مرة ، لعلی ماهر باشا ، وكان رئيسا للوزارة ، وتربطه به صلات قوية ووثيقة : انس يا باشا أنني رجل عسكري ، واسمح لي أن أمارس مهنة أخرى ، غير العسكرية : اصمح لي أن أقوم بتدريس التاريخ لأبناء بلدي بدراسة التاريخ هي الكتاب الأول فی الوطنية الحقة ، والمعلم الأول فی الوطنية ، لشعب لا يعرف تاريخه المجيد ، ولا يعرف المسى اليه من المحسن ، لكم أود حقيقة أن أدرس التاريخ فی كل مكان فی مصر ، لكل المصريين علی حد سواء ، ولكن ما الذي يتيح لي هذه الفرصة ويمكنني من أداء هذا الواجب .

وعندما التقى أنور السادات - وكان وقتئذ ضابطا شابا - بعزیز المصری فی عيادة الدكتور ابراهيم حسن - بناء علی توكيد سابق - من الشيخ حسن البنا قال عزیز المصری لأنور السادات :

عيب هذا البلد ، انه ضعيف وانه لا يجد العناصر التي تفديه بالقوة .

ويسأله أنور السادات : وكيف تأتي بهذه القوة ؟

قال عزيز المصري : أنتم شباب الجيش • ماذا تنتظرون ؟ ومتى تعرفون مسئوليتكم الحقيقية ، ومتى تبدأون في الاضطلاع بها ؟

ويسأل أنور السادات عزيز المصري :

وهل تظن أننا في داخل الأوضاع القائمة نستطيع اليوم شيئاً ؟
ويجيب عزيز المصري وقد انتفض - كما يقول أنور السادات -

تستطيعون كل شيء ، وغيركم لا يستطيع شيئاً • ماذا تستطيعون ؟
تنتظرون توجيهها مني ، من لواءاتكم ، من حكام البلاد ، كلام فارغ •
وينظر عزيز المصري الى أنور السادات ثم يقول :

لقد كان نابليون في الساعة والعشرين من عمره ، كان مثلك ، هكذا شاباً صغيراً ، ولكنه استطاع أن يكون في تلك السن للميكرة نابليون القائد ، واستطاع أن يقود بلاده ، ونجيشه ، ولم يكن يلقى توجيهها من أحد •

وبعد لحظات قال عزيز المصري في عمق :

التوجيه الوحيد ، الذي كان نابليون يستلهمه في كل خطواته • هو
الايان ، الايمان الذي كان ينبعث من نفسه • فابحثوا عن الايمان ،
ولا تعتمدوا أبداً على أحد ، الا على أنفسكم •

ويقول أنور السادات : وكان لكلمة الايمان في نفسي رنين عميق ، فقد
كنت أنا أيضاً أبحث عن الايمان وأؤمن في الوقت نفسه بأنه المخرج الوحيد
لنا من الحيرة التي كان المصريون جميعاً يعيشون فيها ، فلا يكادون يقدمون ،
حتى يجحدوا ، تبتسهم الحشرات وتزعجهم المخاوف •

وبرغم هذا فقد قلت له :

فقد عشت أنت مؤمناً بهذا ، وعشت لا تعتمد على أحد وتفلتت عليك
مع ذلك هذه القوى ، ونحن نريد أن نعمل •

ويقاطعني - هكذا يقول أنور السادات -

اصفوا وحدكم ، واعتمدوا على شبابكم ، وايمانكم ، والذي يستطيع أن
يقص عزيز المصري عن توجيه الملك ، والذي يستطيع أن يقصيه عن توجيه
الجيش ، لا يستطيع أن يقصى شباب الجيش عنه •

ويقول أنور السادات عن لقاءه هذا بعزيز المصري :

كان الرجل يتكلم بأنفعال شديد ، حتى كاد يفلتي البكاء ، ولكنه عاد
الى طبيعته الراقية وقال لي :

ان كان معك خمسة افراد مؤمنين فاني على استعداد اليوم ان احصل
طبختي واتقدمكم لاي عمل لاتخاذ البلد .

وعندما هم انور السادات بالانصراف شعر عزيز المصري بالمسؤولية التي
وضعها فوق كتفه فقال مؤكدا : لن يكون خلاص للبلد الا بانقلاب ، على أيدي
العسكريين .

ويكمل انور السادات قصة لقاءه الأول بعزيز المصري قائلا :

نظر في عيني طويلا وأنا أصافحه ، ولم يقل بعد ذلك شيئا ، ولكنني
عندما خرجت من عنده كانت رسالتنا قد تحدثت لهلف بعيد ، نستطيع أن نراه
باعيننا وان كنا لا نتبين الطريق اليه ، وقد كان عزيز على المصري رغم القيود
القروضة عليه ، ورغم عدم السماح له بمباشرة عمله ، كما ينبغي ، يحرص على
ان يقوم ببعض الاعمال ، التي لم يكن أحد بقادر على منعه من القيام بها ، ويدلي
ببعض التصريحات التي لم يكن أحد بقادر ان يحول بينه ، وبين الادلاء بها .

مرة - في ١٤ يونيو ١٩٣٨ - زار الحدود الغربية ومعه القائمقام
عبد العزيز بركات بك والصاغ محمود صبيحي أفندي حيث استقبله أحمد
أفندي عبد المنعم مفتش قسم السلوم « براني » واليوزباشي محمد زكي محمود
أفندي مأمور قسم براني والوظفون والعمد ، والأعيان ، وقصد سعادته ومن
معه - كما قالت الصحف وقتئذ - الى منزل المأمور حيث تناول طعام الغداء ،
ثم غادر سيناء براني قاصدا السلوم لزيارة الحدود الغربية .

ومرة - في ١٢ أغسطس ١٩٣٨ - دعا الى بدء التدريب العسكري في
المدارس حتى يصبح شباب مصر قادرا على المشاركة في الدفاع عن مصر ، على
ان تقدم وزارة الحربية المدرسين وأدوات التدريب ، وتقدم وزارة التربية والتعليم ،
الأماكن التي يتدرب فيها الطلاب ، ويقسم أولياء الأمور لأبنائهم الملابس
العسكرية التي يحتاجون اليها في عمليات التدريب تلك .

ومرة ثالثة نراه يقسم على زيارة المانيا ، فتقوم ثورة ضلعه من قبل
البريطانيين في مصر ، والتابعين لبريطانيا من المسئولين « الكبار »
و « الصغار » ، ويحاول عزيز المصري أن يوضح أمر هذه الزيارة فيقول انه
زار المانيا ، كما زارها محمد طلعت حرب باشا ، كما زارها كثير من المصريين ،
أنه ليس لهذه الزيارة أبدا أي معنى خاص ، فلقد زار تركيا قبل أن يزور المانيا
ولكن الثورة لا تهدأ فيعرضون على عزيز المصري منصب مدير سلاح الحدود ،
ولكن عزيز المصري يرفض هذا المنصب لأن المنصب لا يهيم في كثير أو قليل ،
وكل ما يهيم هو ما الذي يستطيع عمله في هذا المنصب .

ونراهم يفكرون مرة أخرى فى إلغاء منصب المفتش العام للجيش المصرى وتقوم مشكلة : ما الوظيفة الجديدة ، التى يمكن أن يقبل بها عزيز المصرى خاصة وأن رئيس الوزراء محمد محمود باشا ، لا يريد أن يضرب عزيز المصرى بلوحة أكثر مما أغضبته به الآخرون من الوزراء والسياسيين .

وكانت العلاقات بين محمد محمود باشا وعزيز على المصرى مجمدة أو شبه مجمدة ، هذا بالرغم من أن محمد محمود باشا كان يتجنب باستمرار الاحتكاك بعزيز على المصرى ، وكان فى نفس الوقت ، يختلف معه فى أسلوبه المتيف وفى تسرعه وثورته وقدرته الفائقة على خلق الأزمات حتى تحول هو نفسه - عزيز المصرى باشا - الى أزمة .

محمد محمود يخوض أعنف معركة ضد الأمراء والنبلاء

● وللتاريخ ، نقول أن محمد محمود باشا قد خاض في تلك الأيام معركة من نوع خاص تختلف في ميدانها وفي أسلحتها ، وفي أهدافها ، عن مباركة مع علي ماهر ، والوفد ، والسراي ، والإنجليز ، وقد كان موقف محمد محمود باشا ، في هذه المعركة ، عتيذا إلى أبعد حدود العناد عتيفا ، كما لم يمهّد الناصي في رؤساء الوزارات الذين كان يفترض فيهم دائما ، الليونة والسهولة والدبلوماسية ! وقصة تلك المعركة ، باختصار شديد ، أن بعض المصريين من الأغنياء ، والموسرين ، وذوى الوجاهة السياسية والحزبية ... قد اعتقدوا أن مصر ، قد استقبلت تماما ، وانها قد عادت إلى أبنائها ، وانهم قد أصبحوا سادة في أرضهم ، وديارهم ، ولكن الأيام أظهرت لهم أنهم كانوا في اعتقادهم هذا من الواهين : لقد كانت غالبية الأمراء ، والنبلاء ، ومن تجرى - ولو من بعيد جدا - النبلاء الزرقاء في أجسادهم ، يصرون على أنهم الأعلون دائما في مصر ، وأن أحدا من أبناء المصريين حتى لو أصبح وزيرا ، أو رئيسا للوزراء لا يمكن أبدا أن يقترب من هباتهم المقلّنة .

كان هؤلاء يرون أنهم من طينة ، وبقية أبناء مصر من طينة أخرى ، يترفعون عن الحديث باللغة العربية ، لانها لغة الفلاحين المصريين ، المملوكين لهم ، ويفضلون عليها باستمرار اللغة الفرنسية ، لغة الصالونات وقتئذ .

لم تكن الأندية الأرستقراطية تسمح للمصريين بالدخول ، إلى تلك الأندية وحتى إذا سمح لهم ، بضمومتها ، أو بدخولها ، كضيوف لم يكن من حقهم ، أن يدخلوا غرفا معينة .

وفي بعض الأندية الأرستقراطية كان المصريون والمصريات ياملون أسوأ معاملة وكانهم في تلك الأندية طبقة منبوذة . محقرة .

وحدث ذات مرة ، أن أراد أحد أعضاء « كلوب محمد علي » - أنظر تلك الأندية الأرستقراطية وأكثرها اعتدادا بالعنصرية التركية - الدخول في إحدى القاعات ، ليتناول العشاء فتمعه المتروذوتيل ، من الدخول لأن القاعة محجوزة لأحد هؤلاء السادة الكبار وثار العضو واتصل بمحمد محمود باشا ، رئيس الوزراء شاكيا ما حدث له من اهانة وكان رئيس الوزراء قد تلقى العديد من الشكاوى من بعض المصريين ، من أعضاء نادي القروسية ، من سوء ما يلقونه من معاملة .

ويلقى محمد محمود بالقفز في وجه هؤلاء الأمراء ، ويقول كلمته الخالدة التي لا يزال كثير من المعاصرين يحفظونها عن ظهر قلب : « أنا فلاح وابن فلاح ، وهذه مصر ، للفلاحين من أبنائها ، ومن لا يريد أن يعيش في مصر الفلاحين ، فيغادرها الى حيث يريد » .

ويتبادل محمد محمود باشا ، والنبيل عمرو ابراهيم ، الذي كان يرأس بعض تلك الأندية الأرستقراطية اللكمات ، والطعنات علنا ، وعلى رؤوس الأشهاد . ولم يكن من المؤلف بل ولا من المتصور ، حتى مجرد التصور ، أن يهاجم رئيس الوزراء ، الأمراء ، والنبله من أعضاء الأسرة المالكة والحاكمة ، يمثل تلك الصورة القاسية والعنيفة ، ولكن محمد محمود باشا ابن محمود سليمان باشا المصري ، العريق في مصرته ، أبقى أن يهان مصريون في بلدهم مصر !

وكما هي العادة ، انقسم الرأي العام . ما بين مؤيد لرئيس الوزارة المصرية في هجومه ، على الأمراء والنبله والمتنصرين من ذوي العمام الزرقاء ، التركية والألبانية ، وما بين معارض له ، وكانت حجة معارضي محمد محمود باشا في موقفه العنيف المتيد هذا ، أنه قد أعطى المسألة - مسألة قتل إحدى القاعات في وجه أحد أعضاء نادي محمد علي ، ومسألة اهانة بعض المصريين والمصريات في نادي القروسية - أكثر مما يجب ، وأنه كان يجب عليه كرتيس للوزراء ، أن يكون حكيما فيما شجر بين بعض المصريين من خلاف أو اختلاف ، كما أن بعض معارضي محمد محمود باشا ، في هجمته المضربة تلك ، انتهزوها فرصة ، للنيل من مكانة محمد محمود باشا عند « الملك » الذي يعتبر نفسه رئيس الأسرة المالكة وعميدها ، والذي يجب عليه بدوره أن يثور لتلك السابقة الخطيرة الخاصة بهماجمة الأمراء ، والنبله علنا .

ولقد رأى البعض أنه بعد أن دخل محمد محمود باشا ، المعركة بتلك الدرجة من العنف والعناد لابد أن تقف المعركة عند هذا الحد ، ويتم الاتصال ، بمحمد محمود باشا ، والنبيل عمرو ابراهيم الذي لم يتأخر عن أن يكون المتحدث الرسمي باسم الأمراء ، والنبله ، والمدافع عن حقوقهم من أجل الصلح . على أن يصدر عمرو ابراهيم بيانا مسالما يوضح فيه أن أحدا لم يكن يقصد اهانة الأعضاء المصريين ، لا في كلوب محمد علي ولا في غيره من الأندية .

ومن الأمور ، التي أخذها البعض على مجلة « المصور » أنها وقفت ضد محمد محمود باشا ، ووجهت إليه اللوم لأنه ، أقحم نفسه كرئيس للوزراء ، في مسألة لا تستحق مثل هذه الضجة .

وينشر المصور من بين ما ينشره عن هذا الموضوع ، في عدله الصادر في ٢٦ مايو ١٩٣٩ - رسالة من السيدة مصرية حول ما حدث في نادي الفروسية ، ولكن المصور يكتب بعض السطور كمقدمة لتلك الرسالة ، يقول فيها :

« وصل إلينا هذا الخطاب مع مخصوص من السيدة مصرية فنشرناه عملا بحرية النشر ولكننا حذفنا منه بعض ما لا يجب أن يعرفه رجل عظيم كمحمد محمود باشا ، مكتفين بلفت نظر رفعتة الى أنه من المستحسن أن يعتمد رفعتة ، بشخصيته المحسنة ، عن النوادي ، وخفايا الأركان فلهمه الاثارة أسباب ذكرتها السيدة المصرية « الفلاحة » وحذفناها وظلمنا الواقع بحذفها أكراما للكثيرين .

أما رسالة هذه السيدة التي قال « المصور » أنها « فلاحه » مصرية قد جاء فيها :

سيدي رئيس الوزراء :

دهشت جدا حين قرأت نبأ ثورة رفعتكم الجديدة على ما تسميه المجلات والجرائد التي نشرت عنكم ما نشرت نظام الطبقات والتفرقة بين « التركية » والمصرية وتساءلت « مذهولا » من أي تاريخ بدأت هذه التفرقة بين المصريين والأتراك ، هل سادتكم رفعتكم مخبركم بالتفاصيل عن تاريخ هذه الفترة الجديدة وعن الأساليب ! أقسم أنكم لم يفعلوا إنما قيل لكل - بدون وقائع - أن المصريين ، الفلاحين ، والمصريات الفلاحات ، يهاونون في نادي الفروسية فترتم ثورتكم الأنوفة ، الصيوفة ، وطبل الملبلون ، وزمر المزمرون معلنين مجدا وطنيا قونيا جديرا بفتحكم يعلم الله أنكم لستم في حاجة إليه ، ويعلم الله ، أن المظلمين يأسفون أن تهتموا بحكاية لا تستحق إلا أن توضع تحت عنوان : مناقشات ، ودروسات ، مسائلات : أي والله يا باشا ، أن التي تكتب اليكم هذا الخطاب مصرية صميمة فلاحه تعلم أن من مؤسسى نادي الفروسية سيد باشا خشبة « الصميين » ، ومحمد باشا حسين « الشرقاوي » وحيدر باشا « المتياوي » وعبد الحميد بك الشواربي « القليوبي » و ٥٠ و ٥٠ وتعلم أكثر من هذا أن نجلكم العزيز محمود محمد محمود من أعضاء النادي ، وأن شقيقكم النائب المحترم حتى محمود بك من زوار النادي ورواده بين منيب اشكالات وأزمات ، واعلموا أن هؤلاء لا يعرفكم بقدر ما يعرفون أغراضهم ، وانهم يصلون لحسابهم الخاص ، على حساب الدولة »



وينشر المصور تحت تلك الرسالة ، نبذة عن الغرفة المجوزة في كلوب محمد علي يأخذ فيه كاتب تلك النبذة - فيخيل لي أنه كاتب تلك الرسالة ، الموقعة باسم

مصرية فلاحية فالأسلوب في الرسالة ، وفي النبرة واحد - جانب النادى ، ولا يأخذ جانب الحضور الشاكي ، وتنتهى تلك النبرة بالعبارة التالية : وكان ما كان مما عرفه القراء وعاصرت هذه الحكاية - حكاية نادى القروسية التى شرحتها ، السيدة الفاضلة فى خطابها المنتشر ، وهكذا يتشاهد الكبراء على التوافه كما يتشاهد طلبة المدارس ، ويتساوى الشباب والكبار فى الإصصاب .

وفى العدد التالى من « المصور » يكتب فكرى أباطة فى بابهِ المعروف : آراء حرة فى حوادث الأسبوع تأييد نزيه ، معارضة نزيهة ، تحت عنوان ضجة النوادى :

« قامت فى الأسبوع الماضى ضجة حامية حول النوادى ، وخصوصا نادى القروسية ، وكلوب محمد على ، يزعم أن الرئاسة هنا وهناك تفرق بين الطوائف ، وتعامل المصريين الفلاحين معاملة غير راضية وقد شرح قلم تحرير المصور الموقف على حقيقته ، وأقام الدليل ، على أن تلك الحكاية ترجع لأسباب شخصية وأما محاولة الأثرة نصرة جديدة للفرقة بين « هاى لايف الأتراك » والمصريين محاولة فى غير محلها ، ويرى فكرى أباطة : أن من الخطأ سماع الطامع من جانب واحد قد يكون متحاملا ، وأن الحكم بذلك ، على خطة النوادى بطريقة خطيرة جدا ، لأنها غير عادلة ولأن لكل نادى خصومه ، وأعدائه ولا تملك الشخصيات الكبيرة ، أن تلم بكل التفاصيل وإن من الظلم ألبين ، أن تقضى قضائهما بمثل ذلك التسرع ، وهكذا كم هي خبيثة هذه الدنيا بالمفالمات !

ويكتب فكرى أباطة فى المصور مقالا ، من أعتف مقالاته تحت عنوان : الفلاح وجموع التماسيح ، ويقول فكرى أباطة فى مقاله الذى نشر بتاريخ ٩ يونيو ١٩٣٩ : ايه يا جموع التماسيح ، دعى الفلاح فى شقائه ويؤمسه وجحيمة ، وقول لنا بالصراحة وبالحق ما الذى أغضبك ؟ دولة ويا لها من دولة ، عندما يحتاج أحد أعيانها الى وقوف « الاكسبريس » فى محطة ليصفر مملنا جاحه ، ووجاهته وسلطانها يهتف فى أذن الحكومة صائحا : وقفوا الاكسبريس من أجل الفلاح سهلوا المواصلات على الفلاح ، روجوا التجارة من أجل الفلاح ! وعندما تزق البنوك الوجهاء الذين يذروا أموالهم فى باريس ، ومونت كارلو وقمم الالب أو هنا وهناك تسييل جموع التماسيح صائحة : اتقلبوا الفلاح من الحراب ، قسطوا الديون من أجل الفلاح ، وتسوى ديون ثلاثين أو أربعين وجيها والفلاح لا يعلم ، ولا يفهم ولا يصل اليه نعيم الدولة ولا خيرها ، ويخرج من المصمة بجلايته الزرقاء « وبجحشته » المرجاء كما دخلها بجلايته الزرقاء ، وبجحشته المرجاء ! و .. و ..



وعندما يختلف ارستقراطي مع ارستقراطي فى ناد ارستقراطي على مائدة عشاء ، أو على زهرة من حديقة غناه يبرز شبح الفلاح الهزيل ، الجوعان ،

المطعمان ، من أوساط الذهب والماس والفضة والحريز ، والقبطية ، والديكولتية والأرميني والشييان لو ، ليكون المسكين المختلس ، المستمار المسروق ، سلاحا في المعصية وقد كان قبلا أمة : يا دنيا النفاق والمغالطات ما أعجبك قولي لنا بالله عليك من هو الفلاح ؟! ويرد فكري أباطة على تساؤله قائلا : الفلاح الذي نعرفه هو ذلك الذي لا يتمتع مرسيدز الدولة ولا باكار الدولة ولا شيفروليه الدولة والذي لا يأكل ولا يلثمهم بنزين الدولة والذي لا يقبض من الدولة مالا وإنما يدفع للدولة دمه ، ولحمه ، ولا يمشی الا يقدمين حافيتين خشتين مشقتين من الوحل والمطر ، والضوكة والقمص ، والنار .

والفلاح الذي نعرفه هو الذي لا يأكل الخراف والديوك الرومي ، والفراخ ، والحمام ، والجائوه والمارون جلاسيه ، وإنما هو الذي يأكل الملح والبصله الناشفة والكراوات والحشائش والخضار القردىحي ، بدون سم أو زبدة ، والذي لا ينوق اللحم الا في الشهر مرة من صنف المظم ، « والشفط » لا من صنف الاسكالوب ، والبفتيك !

ويمشى فكري أباطة متحدثا عن الفلاح الذي يعرفه ثم يقول : هذا هو الفلاح يا سادة فلا تزاحموه ، على اسمه ، ولا على يؤسه ، ولا على جحيه ، وغفوا من سرقة واختلاسه واستمارته ، اذا ما ضيقت دنيا الاهواء ، عليكم الخناق ، ويخاطب الفلاح بقوله : ايها المسكين يا العوبة اللاعبين وانفسودة السياسيين وسلاح المتباغضين المتحاربين ، ونفمة المنافقين وقبارة الكاذبين ما أتمسك !

ورغم محاولة فكري أباطة اخراج المعركة من إطارها بالتبريز على سماعة الفلاح ، الا انها بقيت كما هي في إطارها الذي رسمته الأحداث لها : معركة بين المصريين الاصلاء وبين المصريين المتصرين ، أو الاتراك المستنصرين .



وتكون مجلة روز اليوسف من الصحف التي رأت أن ما حدث في كلوب محمد علي خطأ ، غير مقصود من المتروودوتيل وتأخذ على بقية الزميلات انها أبت الا أن تخلق من هذا الحادث شيئا ، وإن تضيف اليه ما شئت من رتوش ، خرج به عن حدوده .

وتروي روز اليوسف الحقيقة من وجهة نظرها قائلة أن فريد بك ثابت أحد أعضاء كلوب محمد علي أراد دخول غرفة في الكلوب فاقامه المتروودوتيل ، أن طاهر باشا كلفه بجهاز الموائد ، التي بها لانه دعا اصداقاه لتناول الطعام في النادي ولم يقل له أن دخولها محرم على الاعضاء ومباح للزملاء كما زعمت جريدة المظم . وتقول روز اليوسف : ولقد راق لبعض الصحف أن تتخذ من حادث كهذا موضوعا يثير فضول القراء ، الا أن اللياقة والتزام الحقائق كانتا

تحتمان على تلك الصحف عدم إثارة هذا الموضوع وصوغه بصيغة هو في الواقع ليس منها في كثير ، أو قليل .

وتنقل روز اليوسف عن رشوان محفوظ باشا أحد أعضاء النادي ، القدامى قوله ان أصحاب السمو ، الامراء ، والتبلاء من أعضاء النادي ، يحرصون ، على ازالة الفوارق بينهم وبين الاعضاء حرصا شديدا خصوصا صاحب السمو الامير محمد على اكبر الامراء سنا ، ومقاما ! كما تنقل عنه أيضا قوله ، أن هذا الحادث ليس الا زوبعة في قنجان ، كما تنقل روز اليوسف عن الأستاذ كريم ثابت الذي كان أول من أثار الموضوع في جريدة المقطم قوله وهو يتحدث عن أثر هذا الحادث عند الرأي العام : شفت عظمة محمد محمود باشا تجلت في المقال بتاعى ازاي أنا أبرزت عظمته ، بصورة واضحة . لقد اهتم الجمهور بهذا المقال اهتماما شديدا جدا حتى لقد جاني ، أكثر من ٥٠٠ تليفراف وجواب تهنئة على هذا المقال » .

وتحل روز اليوسف الأستاذ كريم ثابت مسئولية إثارة هذا الحادث !

وتنتهى المعركة التى خرج منها محمد محمود الفلاح ابن الفلاح منتصرا . وللمعلم ، فقد كانت الأكاديمية الارستقراطية في مصر ، هي كلوب محمد على ، الذى كان يرأسه « شرفياً » الأمير محمد على ، و « فعليا » محمد طاهر باشا وكذلك نادى السيارات ، الذى كان يرأسه أيضا محمد طاهر باشا ونادى الفروسية ، الذى كان رئيسه الشرفى الأمير يوسف كمال أما الرئاسة الفعلية فقد كانت للنبييل سليمان حاوود .

وبتلك النهاية السعيدة تنتهى واحدة من المعارك القليلة والنادرة التى انصهر فيها - وقتذاك - محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء - وقتئذ - في كثير من المعارك .

ويبقى الحديث عن معركة أخرى بطلها أحمد عبود باشا « رجال المال الأجنبى » في مصر !!

معركة حول خطابات فيكي باشا

تعرضت وزارة محمد محمود باشا لهجوم شديد من قبل الصحف الوفدية، ولم يكن محمد محمود باشا هو المقصود وحده ، بهذا الهجوم ، وإنما كان المقصود ، معه ، بل قبله د. أحمد ماهر ، وزير المالية واتخذ هذا الهجوم صورة معركة شديدة حملت اسم خطابات « فيكي باشا » .

وتبدأ قصة خطابات « فيكي باشا » ، أو معركة خطابات فيكي باشا . في جريدة الوفد المصري التي راحت تتهم أحمد ماهر باشا بصفة خاصة والوزارة بصفة عامة بأمور تمس نزاهة الحكم ممتمة - كما قالت - على خطابات أرسلها أحمد عبود باشا ، الى إحدى صديقاته ، يقول فيها أنه متفائل بالنسبة لاعانة الحكومة « للشركة الفرعونية » لأن الدكتور أحمد ماهر قد أصبح وزيرا للمالية . وأن الدكتور أحمد ماهر قد أكد بشكل حاسم أنه سيعطيه الاعانة وأن مجلس الوزراء قد وافق على منح الاعانة وإن كان نشر القرار سيتأخر بضعة أيام .

وتنشر صحيفة الوفد المصري ، ضمن ما تنشره من خطابات ، خطابا أرسله أحمد عبود الى صديقه اياها ، يؤكد فيه أنه مل الانتظار ، وأنه سيلحق بها في باريس ، وتقول صحيفة الوفد المصري ، تعليقاً على تلك الخطابات التي سمتها بالوثائق ، انها تمس نزاهة الدكتور أحمد ماهر ، وانها تتضمن فضيحة تفوق فضيحة نزاهة الحكم .

وينضب أحمد ماهر ويتخذ الاجراءات القانونية الخاصة بالتحقيق مع جريدة الوفد المصري خاصة وأن الخطابات التي نشرت مع افتراض صحتها لا يمكن أن تدينه من قريب أو بعيد كما أن مجلس الوزراء لم يتخذ قرارا خاصا باعانة الفرعونية .

وتقول الصحف الموالية للدكتور أحمد ماهر أن ما نشرته جريدة الوفد المصري لا تتضمن شيئا يدين د. أحمد ماهر ، فالخطابات لا تحمل أكثر من اعتذارات متوالية من سماعة عبود باشا عن تأخره في ارسال « الاعانة » الشهريه

وعن اعطاء عذر لبقائه في مصر ، كل تلك المدة الطويلة بدون أن يلحق بصاحبته في باريس . وهذه الخطابات - كما قالت مجلة روز اليوسف في عددها الصادر في ١٠ يونيو ١٩٢٩ - هي من غير شك ردود على خطابات الصديقة التي تجلس وحدها في بلاد غربة من غير مال ، أو صديق والتي كانت تنتظر أن يلحق بها فيكي باشا في الميعاد ، المحدد ، كما أن الظروف أيضا حالت دون ارسال الاعانات المناسبة . وكان يجب عليه أن يفسر هذا أو ذاك فكتب إليها يقول انه هو الآخر ينتظر الاعانة الفرعونية وأنه متفائل وكان يجب عليه أن يقول لماذا هو متفائل ، فكتب إليها يقول أن الدكتور ماهر صاحبه ، وأنه أصبح وزيرا للمالية . ثم طال الانتظار ، وكثرت الشكاوى ، فكتب يقول : الصبر طيب وإن الدكتور ماهر قال له بشكل حاسم ، أنه خلاص سيمطيه الاعانة .

وجاءه الرد بأن « صبر أيوب » عملة لا يعترف بها الباريسيون ، «فتنشاء» خطابا قال فيه : أن المسألة انتهت وإن مجلس الوزراء قرر منحه الاعانة بس كان كام يوم . وفرجها الله على سعادة فيكي باشا عن طريق آخر ، غير طريق الحكومة ، فكتب الى صديقتها يقول لها انه مل الانتظار ، وأنه سيلحق بها على أجنحة مش عارف إيه وإيه مما يجب أن يظل في ضمير البؤس ، والليلية الظلماء . هذا هو ما تضمنته خطابات فيكي باشا ولا نظن أنها تضمنت شيئا غيره . مما يقول به الوفديون : اعتذارات لا أكثر ولا أقل من « حبيب موروط » .

والجدير بالذكر أن د . أحمد ماهر قد صرح للمصحف أنه يرى أن الشركة حقا جذيرة بالاعانة على الرغم من هذا الفبار الذي أثاره الوفد في صحفه وقد صرح د . أحمد ماهر للمصحف أيضا تعليقا على نشر خطابات فيكي باشا : أنه كان يحترم زعماء الوفد على خصوصتهم له ، ولكن هذا الاحترام قد هبط الى ما تحت الصفر حين رأى هذا الاسفاف في حملاتهم .

ويقول أحمد عبود باشا ، تعليقا على اهتمام الوفد المصري بنشر تلك الخطابات الخاصة أنه ما كان يظن في يوم من الأيام أن الوفد ينزل الى هذا الحد من نشر الخطابات الخاصة وأنه كان تحت يده خطابات مكتوبة من وإلى سيدات يعرفهن بعض زعماء الوفد حق المعرفة لكنه أعدها بعد أن حصل عليها من أصحابها ، وزعماء الوفد يعرفون هذا جيدا ، ويقول أحمد عبود باشا : لو أنني لجأت الى استغلال تلك الخطابات على صفحات الجرائد لرأى الناس ، كيف تكون الفضائح حقيقة !

ويقول عبود باشا : انه عندما كان الملك فاروق يفتتح الشركة الفرعونية ويرفع العلم المصري عليها أبدى رغبته في موالة الشركة بالتشجيع وأن النحاس باشا وكان في معية الملك في تلك اللحظة قال : احنا كمان عملنا ترينينا يا مولاي .

عشان اعانة الشرطة ، ويقول عبود أن هذه الواقعة ذكرتها الصحف في حينها ومنها جريدة المصري ، ولا أظن أن تبرح تلك الواقعة ذاكرة النحاس باشا .

ويهاجم عبود باشا ، النحاس باشا ، ويتحدث - في الصحف - كثيرا عن هداياه التي كان يتحف بها رفعتة بين حين وآخر ، وهي التي لا تخلو منها غرفة من غرف بيته ، كما يذكر عبود أيضا أنه وظف أحد أقارب زوجة النحاس في الشرطة الفرعونية بثلاثين جنيتها في الشهر وكان من قبل لا يزيد مرتبه على ستة جنيهات لانه ليس لديه مؤهلات ! واحاديث أحمد عبود باشا ، كانت كثيرة ، وسخيفة في نفس الوقت .

وتقول الصحف ، أن السيدة التي ورد ذكرها في خطابات فيكي باشا عبود ، والتي كان يخاطبها بقوله : حبيبتي كانت زوجة لأحد أثرياء الاسكندرية من غير المصريين وانها اختلفت مع زوجها وأن زوجها ، أجبر على أن يلجأ الى ضبطها ، ويحصل على دليل مادي ضدها لانها عارضت في ضم أولاده اليه ، وأرغفته بمطالب مادية كبيرة ، وأنه لم يجد غير هذه الطريقة ليوقف أمام القضاء طالبا ما اذا كانت تليق حقا بأن تضم أولادى اليها وفيهم بنات أم لا حرصا - هكذا قال الزوج بالحرف الواحد - على سمعة أولادى ومصالحهم فقط خلوت تلك الخطوة . وأود أن ألفت النظر الى أننى افرقت عن زوجتي من مدة طويلة بعد اكتشافى علاقتها مع عبود باشا ، وأنا الآن في انتظار حكم « البطرخانة » فى قضيتى التى أطالب فيها بالطلاق وىروى الزوج قصة قضيتى لزوجته واحدة فى باريس والمتنظر أن يحكم فيها بفرامة لأن الزوجة وصديقتها أخلا فى حقى ولهذا الحكم تأثيره الكبير فى الهيئة الاجتماعية الاوربية ، لانه يمدد المحكوم عليه من الهيئة الاجتماعية ابعادا تاما ، والقضية الثانية جنحة مباشرة ورفعتها - الكلام لا يزال للزوج - أمام محكمة الاسكندرية الاهلية وما زالت سائرة فى طريقها ولو أن بعض الأيدى القوية حاولت تعطيلها .

والغريب الذى لما التجأت الى معالى خشية باشا وزير الحفانية قال لى : اعملوا الى تقدروا تملوه . . أنتم أحرار فى كل تصرف قانونى . وقد عملت بنصيحة معاليه وأمكنتى بعد جهد أن أحرك القضية وأقلها الى أيدى المحكمة ، وقد طلبت رفع الحصانة عن عبود باشا منذ أول الدورة البرلمانية والى اليوم لم ينظر المجلس فى هذا الطلب فالقضية جاهزة ولا ينقصها الا رفع الحصانة عن عبود باشا والى أخفى أن أنتظر طويلا قبل أن ترفع تلك الحصانة ، أما قضية الطلاق فقد قدمت زوجتي أخيرا عريضة للبطرخانة اتهمتنى فيها بسوء السلوك والى عريبد ولا يجوز لى أن أشرف على تربية أولادى ، وقد أظهرت للقضاء منذ أيام قلائل مدى ضعف تلك الأكاذيب . وعن قضية ضبط الخطابات الخاصة بالزوجة يقول الزوج : أن بعضها ضبط فى دارى والبعض الآخر - وكان كثيرا - ضبطه البوليس الفرنسى عندما هاجم الفندق الذى كانت تقيم به وقد

أعطت هي تلك الخطابات لعبود باشا فمتر عليها البوليس عندما فتشه واحتفظ بها ، وكان تصرف البوليس في هذه المسألة غير قانوني . وقد تمكنت من استرداد هذا الجزء من الخطابات وإيداعها دوسيهات القضييتين المرفوعتين في الاسكندرية وبباريس ، وعن وصول هذه الخطابات الى جريدة الوفد المصري قال الزوج : لا أعلم ، كيف وصلت . وعندما نشرت اتصلت بوكيل نجيب الهلال بك وتباحثنا حتى هذه المسألة قليل لي أن النشر مقصود به مسألة اعانة الشركة الفرعونية وهذه المسألة تهم الوفد ، وقد سمعت أن صورة الخطابات ودوسيه قضية اللجنة المباشرة مودعة في مكتب مجلس النواب مع طلب رفع الحصانة البرلمانية عن عبود باشا ، ولا يبعد أن تكون الخطابات وصلت الى الصحف عن هذا الطريق .

ويتقدم حسين الجندي عضو مجلس الشيوخ بسؤال الى رفعة رئيس الوزراء عما اذا كان رفعتة يعلم ان فيكي باشا ، كتب خطابا آخر يقول فيه أنه دفع مبالغ كبيرة لبعض ذوي النفوذ وعما اذا كان رفعتة وبعض الوزراء ، اجتمعوا في مجلس الوزراء للاطلاع على هذا الخطاب وغيره من الخطابات الشخصية و . . و . .

وقيل أن صاحب هذه الشائعة - شائعة الخطاب الجديد - هو الزوج المجروح ، الذي لا يزال يحب زوجته والذي لا هم له الآن ، الا الانتقام من خصمه على طريقة رجال المال أي القضاء على خصمه ماديا .

وكان الزوج ، قد حاول الحصول على الخطابات الخاصة بزوجته من البوليس الفرنسي بعد أن استردتها الزوجة بحكم قضائي فلم يستطع ، فرفع دعوى أمام المحاكم الفرنسية خسرها ابتداءيا ، واستئنافيا ، ثم عاد فرفع دعوى أخرى أمام المحاكم المصرية ولكن الزوجة رفضت حتى أن تجيب بكلمة واحدة أمام المحكمة بخصوص اتهامات زوجها ، كما رفضت أن تسلم الخطابات الخاصة التي تعثر بها ، وتحرس عليها !!

وتعلق روز اليوسف على اصرار الزوج على الانتقام من الرجل الذي سلبه زوجته وقلب هناك جحيما ، ولطخ شرفه بالعار . وتعلق قائلة : أمثال هؤلاء الرجال لا يستحقون منا أي عطف أو رثاء ، ونعتقد أن مكانهم ليس في القصور ومجلس النواب ، وأن مكانهم في اصلاحية الرجال !

ويهتم الرأي العام المصري اهتماما بالغا بتلك القضية رغم أنها - في الغالب - شخصية ولا تتعلق الا بملاقات عبود باشا بأحدى السيدات .

أثارت تلك القضية التي اهتم بها حزب الوفد اهتماما بالغا بالعديد من التساؤلات من بينها مثلا :

هل يجوز لحزب سياسي ، أن يستخلم مثل تلك الخطابات الخاصة في اتهام أحد الوزراء رغم أن تلك الخطابات لا يمكن أن تقيم دليلا على إدانة أحد الوزراء ؟ كما قامت في نفس الوقت ضجة كبيرة ، حول العلاقة التي تربط عبيد باشا بتلك السيدة ، وقد دخل الزوج طرفا في الموضوع ، عندما أدلى بأحاديث الى بعض الصحف عن علاقته وزوجته بأحمد عبيد ، وكيف أن أحمد عبيد قد بدأ يتصرف الى زوجته « جيدا » عن طريق تعيين بعض أقاربها كموظفين في بعض شركاته « فكان ذلك الطعم الذي أوقعنا نحن الآن » .

وكان البوليس الفرنسي ، قد هاجم الزوجة واستولى على بعض خطاباتها الخاصة أثناء هذا الهجوم ، ولأن القانون الفرنسي لا يسمح للبوليس أن يستولى حتى عندما يهاجم منزلا ويامر النيابة العامة على الخطابات الخاصة ، فقد رفعت الزوجة دعوى أمام المحاكم الفرنسية مطالبة باسترداد تلك الخطابات الخاصة وقد حكم لها القضاء الفرنسي بأحقيتها في الحصول على تلك الخطابات التي لم يكن البوليس قد فضاها أو عرف محتوياتها ورغم أن الزوج - طالب بدوره بالحصول على تلك الخطابات للاستمانة بها في دعوى الطلاق ، التي رفعها ضد زوجته . إلا أن المحاكم في مصر وفي فرنسا رفضت اعطائه تلك الخطابات الخاصة بزوجته ..

وكنموذج للعلاقات السياسية التي كانت تربط بعض الوزراء ببعضهم تذكّر ، أن حسن صبري باشا ، وكان وزيرا في حكومة محمد محمود ، قد استقال قبل أسابيع من قيام الوفد بحملته على ، أحمد ماهر ، وبسبب اختلافه مع الوزراء السعديين في مجلس الوزراء اشترك في الحملة على ، أحمد ماهر وكان منتشرا في الأندية والمجالس يردد الشائعات ضد أحمد ماهر ، وكان انتشاره ، كما تقول بعض الصحف ، أكثر من انتشار جريدة الوفد المصري ذاتها ، التي بدأت الحملة .

ولأن د . أحمد ماهر ، كان يرثا من اتهامه باستغلال النفوذ ، وكان في نفس الوقت مخلصا في دعم الشركة الفرعونية لأنها تستحق الدعم ، لا لأن له علاقة بصاحبها أحمد عبيد ، فقد راح في كل مكان : في البرلمان ، وفي مجلس الوزراء ، وفي الأندية السياسية وغير السياسية يؤكد أن مشروع إعانة الشركة الفرعونية ليس من بنات أفكاره وإنما مشروع الإعانة هذا قد سبق أن وضع في عهد الوزارة الوفدية ، التي أثارت ضده تلك الحملة الظالمة .

وكان الرأي العام قد تجاوز موضوع الحملة على أحمد ماهر لمدم استنادها على أية أدلة لثقته في نزاهة أحمد ماهر المجاهد الوطني القديم .. ولكن الرأي العام ، انشغل الى فترة طويلة بالقضايا المدينة التي رفعها « الزوج اياه » ضد « زوجته » وضد « عبيد » وكذلك بالقضايا التي رفعها « عبيد » ضد « غريمه الزوج » تلك القضايا التي كان لها صدى لها في رائدة احسان عبد القدوس « شئ في صدري » .. !!

وكانت المرافعات في هذه القضية - رغم انها قضية خاصة - تطبع وتوزع على اوسع نطاق ، وكان خصوم أحمد عبود من السياسيين والاقتصاديين قد تكتلوا ووقفوا خلف « الزوج » للقضاء تماما على عبود ، وكان عبود يعرف أن هذه القضايا بالنسبة له قضايا حياة أو موت فوجد كل طاقاته ، وامكانياته للخروج منه . « دون أن يقضى عليه » .

بل ان رئيس مجلس الشيوخ نفسه قد تدخل في هذه الموضوعات فأوحى الى الشيخ حسين الجندي أن من بين خطابات فيكي باشا الى حبيته خطابا يقول فيه أنه دفع مبالغ كثيرة لبعض ذوى النفوذ وان هذا الخطاب قد بحث أمره في مجلس الوزراء ، وبناء على « معلومات » محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، تقدم المصطفى حسين الجندي بسؤال الى رئيس الوزراء يسأله عن حقيقة ذلك الخطاب ، وغيره من الخطابات الشخصية الأخرى ، ثم ظهر حسين الجندي بك - فيما بعد - أنه « أذنب » في السؤال وأنه أسرف في تصديقه اقوال رئيسه ، رئيس مجلس الشيوخ . . .

وفي وسط هذا الجو المتوتر يقترح أحد « النواب » الظرفاء أنه عندما يمرض مجلس الوزراء موضوع اعانة الشركة الفرعونية على البرلمان يجب ان تنص الحكومة في مشروع الاعانة هذا بأن تذهب الى خزينة الشركة الفرعونية والا تذهب الى « جيب » الحبيبة ، بل أن هذا المصطفى استمر في « نظره » فرأى وضع عقوبة لأحمد عبود باشا اذا هو خرج على مشروع القانون الخاص بذلك الاعانة وأعطى الحبيبة الاعانة ، أو جزء منها !

وفي هذا الوقت ، الذي يش فيه أحمد عبود من تقرير اعانة شركته فكر في إعادة الشركة الى أصحابها الأصليين ، من غير المصريين . . . بدلا من شرائها تماما من أجل تمصيرها !

كما ينقل على لسان رئيس الوزراء ، محمد محمود باشا أن وزارته سوف تعيد من مشروع الاعانة لانها لم تصبح مسألة جادة ، وانما أصبحت مسألة « كوميك » . ولكن الدكتور أحمد ماهر وزير المالية كان يميل الى اهمال هذه الضجة ، التي أثيرت حول الاعانة ، ويصر على تقرير الاعانة حرصا منه على اتمام تمصير الشركة الفرعونية . ويؤكد محمد محمود باشا في أكثر من مناسبة بأن نزاهة الدكتور أحمد ماهر فوق « الشكوك والشبهات » .

وأخيرا يرجو الوجهه بغير قرداحي من الصحف ، أن تكتفي بما نشرته عن موضوع خطابات فيكي باشا وما دار حولها لأسباب خاصة ، وتحقق الصحف رجاء الوجهه بغير قرداحي !

ويكون آخر ما نشرته الصحف عن فيكي باشا وخطاباته زجلا نشرته
روز اليوسف في عددها الصادر في ١٩٣٩/٧/٨ جاء فيه :

الأوله فين عيون جولييت تفوف

« فيكي ، أيمو الشركات وقع مادريش

والثانية راحت عليه بالجملة عاديكي

مافيش اعمانات ولا بقشيش

والثالثة يا وزارة ما كانهي المشم

فيكي أدوخ سنوات ودفع مافيش

ونكتفي بهذا القدر من الحديث عن غراميات فيكي باشا التي اتخذت ذريعة
للنيل من وزارة محمد محمود باشا بصفة عامة ، ومن أحمد ماهر باشا وزير
المالية بصفة خاصة .

وننتقل الى الحديث عن سموات أخرى اعترضت طريق محمد محمود باشا
رئيس الوزراء .

الباب السادس

عقبات أخرى في طريق محمد محمود

نعود إلى النقطة التي سبق لنا أن وقفنا عندها ، وهي استمرار على ماهر باشا رئيس الديوان الملكي ، في التآمر ضد وزارة محمد محمود باشا ووضع العراقيل في سبيل أداء عملها ، بل وتسميم الآبار في طريقها ، حتى تصبح عاجزة تماما عن الاستمرار في الحكم الأمر الذي يؤدي برئيس الوزارة محمد محمود باشا إلى طلب إعفائه من الحكم وبذلك يصبح الطريق مهيدا أمام على ماهر لرئاسة الوزارة بناء على رغبة ملكية ، وجمهورية ، و حزبية ، باعتباره منفذ البلاد في تلك المرحلة الخطيرة من المراحل التي تمر بها البلاد ويسر بها المجتمع الدولي الذي كان يتوقع نشوب الحرب بين يوم وآخر .

وكدليل على ما وصلت إليه وزارة محمد محمود باشا من ضعف واستئكانة ما نشره الأستاذ فكري أباطة في عدد المصور الصادر في ٢٧ يناير ١٩٣٩ تحت عنوان : استقري أو فاستقيل . وقد جاء في مقالة الأستاذ فكري أباطة : ثورة عجيبة في نوعها ، ولونها : تنفجر في داخل الوزارة ومن أعضائها ، على أعضائها فتسمح كل يوم بنسحور وزير وخروج وزير وترقيع يتوالى ويتتابع ، وكل رقعة ترم ، الثوب الوزاري تجر . ورامها رقعة أخرى حتى أصبح الثوب كثيف النبق ، والرقع .

وثورة أخرى عجيبة في نوعها ولونها تزحف من الجيزة تارة ومن دواوين لاطوغل تارة أخرى ومن حي الأزهر ، ومن معاهد البنادر أحيانا وثورة ثالثة من ناحية ثالثة هي الأولى في الترتيب وفي الأثر ، وفي المصير ، تتجلى يوما ، وتتوارى أياما ، ولا يعرف سرها ولا برنامجها إلا علام الغيوب . . . يا أعضائنا العقول ويا أرباب الألباب أيكون كل هذا من عمل الصدقة وعن صنيع الخواطر ؟ أو إن لم يكن جسم الوزارة أجزاء تفقد على جسم الوزارة أو إن في خارج الوزارة من يعملون على درجة ، الوزارة أو إن حظ هذا البلد ، التمس هو هذا الحظ

الأمود المنكود ، أو ان مشكلة الفلوس هي سبب كل هذه الفوضى ، وكل هذا الاضطراب ؟ أسئلة تقف على ذهن المواطن المصرى الذى لا ناقة له ، فى الحكم ، ولا جمل والذى لا شأن له فى الحزبية ولا عمل والذى يتسلكه الأسى ، حين يرى عملية الهدم تتمشى مع عملية البناء ! يتساءل هذا المواطن المصرى كيف يمكن أن يستمر الحال على هذا المنوال ؟

كيف يمكن أن يبدأ بال محكومين وحال الحاكمين هذا الحال ؟ الحكومة القوية ، التى يدين لها الشعب بالطاعة والنظام والثقة هي الحكومة القوية فى ذاتها ، القوية بمن تتعاون معهم وتستند الى ثقتهم ورضائهم .. القوية بفروعها ، المدنية والإدارية والمسكرية ؟ هذه هي الحكومة التى تستطيع ان تصل وان تنجح وان تعيش ، أما الحكومة التى تفور على نفسها من نفسها والتى تصطدم خصلتها مع خطة المتحكمين فى وجودها والتى لا تضمن أمانة ولا طاعة من العائشين فى ظلها ، والعاملين على تنفيذ أمرها ونهيها .. هذه الحكومة حكومة تستهدف كل يوم للطوارئ ، وتعرض كل لحظة للاخطار ، فهى ليست حكومة استقرار ..

نصف هذا الوصف الدقيق ونحن آسفون كل الآسف لان الوصف مؤلم ، ولكن وقائمه كلها ، مسرودة هنا بأمانة وعفّة ، ودقة ، هذا هو الواقع الذى لا يتسرب اليه الشك ولا يلوثة الهوى .. والحكومة مع هذا تواجه إصلاحات فى غاية الأهمية وغاية الخطر ، تنشئ جيشاً جديداً فتتشر فى الطريق تنشئ « كادرا » جديداً فتتشر فى الطريق من الموظفين ، وهى وسط الخطر من الجيش ، تنشئ ضرائب جديدة فتتشر فى الطريق من رجال المال ، والأعمال ، وشدهته ، وأزمته تظعن من الحلف فجأة ويفتة ولا تجرؤ أن تصرخ من الطعنة فتتلوى من الألم ، وترسل الأتقي المكتوم ..

ويضى فكرى أباطة قائلا : يحتاج الأمر الى شجاعة وتضحية ، والحكومة شجاعة فى بعض النواحي اذ تقاوم كل هذه الجيوش المسلحة ، وغير المسلحة ، مستسلمة فى بعض النواحي لدرجة الانتحار ، هي حكومة قوية وضعيفة ، وهذا هو الاضطراب بعينه فما تجدى القوة مع الضعفاء ، وما يجدى الضعف مع الأكوياء نحن ننصحها بأن تتفاهم .. قبل أن تقدم ، وبأن تزيل الصعاب التى تعرفها ، وتعرفها قبل أن تحسم وان تبسط كل الأمور ، المختلف عليها بسطاً وافياً لتتفق على الأسس والنتائج ، أما أن تخطو ثم تضطر الى أن تتقهقر فهذا هو الهوان ..

للمصلحة العامة تضطر مع الأسى ، والإلحاح ، إلى أن تسطر هذا نحن طلاب استقرار لأى نوع من أنواع الحكم لأننا طلاب بناء وتشجيع فيها أيها الحكومة استقبل أو فاستبرى ..

ويضرب فكرى أباطة على هذه النغمة أيضاً فى الممد التالى من « المنصور » - عدد ٥ فبراير ١٩٣٩ ، فيقول تحت عنوان : « صوت النذير » وفى هذا الحال

يقول فكرى أباطة ، ليس موضوع الكلام اليوم كادرا للموظفين ، ولا تعيينات وتنقلات ولا تأويلات دستورية ، ولا تصرفات حكومية وانما موضوع كلام اليوم حياة أو موت ، فناء ، أو بقاء ، محو أو وجود .. موضوع اليوم أنه قد تنشعب حرب عالمية في أسبوع أو أسابيع .. في شهر أو شهور فماذا يجب علينا ، ان نفعل : هل تصلح هذه الحكومة لمواجهة الخطر ؟ الجواب ، كلا هذا الجواب الحاسم لا يقدم في كفافة الحاكمين ولا في نزاعتهم ولا في وطنيتهم وانما يقدم قديما كاملا في ظروفهم : هذه الحكومة لا تتمتع اليوم تماما بثقة السراى ولا برضاء السراى ، وقف الجيش بين عابدين ولاطوغلى فازتمى في أحضان عابدين وولى ظهره نحو لاطوغلى ، هذا هو الواقع ، ولا يدفع الواقع ، ان يقال كلام غير صحيح ، يخالف ما نحسه ونعرفه ، ونراه وليس المقام حكما على المتجنى اهو الجيش ، ام الحكومة ، فذلك بحث يطول شرحه ، وأوقات الخطر ، لا تتسع للمناقشات .. انما نحن نرصد ما يتجلى في الأفق وما يجسرى في السماء فالحكومة في هذه الناحية بين المطرقة والسندان .

والحكومة أيضا تستهدف ، أو هي قد استهدفت فعلا لحملات حامية من كل طبقات الموظفين فلست تجد طبقة أو طائفة منهم راضية ولو بعض الرضا عن الحكومة الشجاعة ، التي شاء لسوء الحظ أن تصدر « الكادر » في ظروف دولية مسوداء .. هذا « الكادر » الأسود اللعين آثار النائرة ضد الحكومة الحاضرة فلا المهنيسون ولا القضاة ، ولا رجال الدين ولا موظفو الدرجتين السابعة والثامنة ، ولا ، ولا ، ولا غير هؤلاء من موظفي العاصمة وموظفي الاقاليم يشعرون بالاخلاص القلبي لمن يصرفون الأمور ، وقد يكون هذا للتفكر جرما ، وقد يكون هذا التمرد ظلما ؛ ولكن العمل وهذا هو الأمر الواقع ، وما العمل اذا مضت الظروف باعلان الحرب وهذه هي حال الحكومة وهذا هو حال الموظفين والحكومة أيضا تستهدف أو هي استهدفت فعلا ، لزحف عنيف من طلبة الجامعات الأزهرية والمحصرية فاقلقوا بال العاصمة . أياما وليالي وروعوا السكان الأمنين من حين الى حين ، والحكومة أخيرا ، يناصبها العداء ، حزب معارض وراء ملايين ، ولئن أنكرها عليه قوته في أيام السلم ، فلسنا ننكر عليه قوته في أيام الحرب ، ولئن ألزمته بالولاء الظاهر فلنست تضمّن منه الولاء الباطن ، والأيام السوداء لا تطلب المظاهر وانما تطلب الصميم .

والحكومة الحاضرة فضلا على كل هذا ثائرة في نفسها على نفسها ، تستهدف واستهدفت كل يوم لتزقيح ، وتغيير ففي جبهتها الوزارية ثورة وزارية ولسنا نطلبها فنقول انها المسئولة عن كل هذه الأوضاع وانما المسئولية على « الظروف السيئة » وحدها فقد جاءت لتصلح وترمم ولتجنّب وتقشيد . فواجهت كل هذه الصعاب وأثارت حولها كل هذه النائرة ولكننا اليوم لا نحلل للتاريخ وانما نعد للخطى : فهل هي حكومة تتصلح للخطر ؟ الجواب مرة أخرى : كلا .

وينتهي فكرى أباطة كلامه وهو يتحدث عن الحل ، بمناسبة الزعماء والإقطاب ، الذين عقدوا المعاملة ان يباشروا تنفيذها عند الخطر ، كما يباشروا تلك المعاملة عند التحرير ، وعند التصديق : هؤلاء هم الذين يجب أن يتقسطوا للمبدان يتحملون المسئولية ويتولون الرد ، على القنابل ، والمخاض والبارود : هذا هو « صوت النذير » ليسمعه الجميع وليصل له بعد الآن ، فان الحرب ليست لها « رنديفوهات » ولا مواعيد .

وعندما يقول فكرى أباطة ، الهادى ، الوديع ، هذا الكلام العنيف فى مجلة كالصور كانت تقف موقفا محايدا بين الحكومة والمعارضة ، فمعناه ان وزارة محمد محمود قد وصلت الى درجة كبيرة من الضعف والهوان جعلت فكرى أباطة يثور على أوضاعها بمثل تلك الثورة العنيفة ..

والواقع ، اننى بعد ان درست كل الظروف التى أحاطت بوزارة محمد محمود دراسة وافية كما درست فى نفس الوقت كل العقبات الخطيرة ، التى وضعت فى طريقها استغريت كيف استطاع محمد محمود باشا وهو الرجل الامين ، العنيد أن يقبل لوزارته هذا الوضع ، الكئيب ، بل والكريه فى نفس الوقت ، وان كان بعض المتصلين بمحمد محمود باشا قد آثروا ان الرجل قسم استقالته أكثر من خمس مرات وفى كل هذه المرات الخمس ، كانت الاستقالة ترفض ولا تقبل وان كان بعض « الحثباء » ممن عاصروا تلك الوزارة وكانوا على مقربة من مكان صنع القرار يقولون ان استقالة محمد محمود باشا لم تكن ترفض حرصا على الإبقاء على محمد محمود باشا ، ووزارته ، بل كانت ترفض من أجل ان تقبل تلك الاستقالة فى الوقت المناسب الذى يختاره مخرج « التمثيلية » ، بحيث تخرج تلك الوزارة - بالاستقالة أو بالاقالة - بعد ان تكون قد استنفدت كل أغراضها ، وبحيث لا تترك رأيا عاما يعطف عليها أو يمكن أن يأسف لاستقلالها ، أو لاقالتها ؟

والواقع ، ان وزارة محمد محمود باشا ، كانت - بحق - وزارة سنيطة الحظ للغاية للأغلبية الشعبية ممثلة فى حزب الوفد المصرى كانت تعاضها حربا لا حودة فيها ، والسرى كانت كذلك بتأثير من على ماهر ، والجناح السعوى فى الوزارة لم يكن متحمسا أبدا للدفاع عن تلك الوزارة بل كان يحرص على خلق المشاكل التى تسبب ثورة الجماهير ، على تلك الوزارة ، بالرغم من أن رئيس الهيئة السعدية أحمد ماهر وزير المالية فى وزارة محمد محمود هو الذى أصر على تنفيذ الكادر الجديد على موظفى الدولة كما أصر على فرض الضرائب الجديدة والكثيرة ، على كثير من فئات الشعب وطوائفه ، وكان محمد محمود - لاعتبارات أخلاقية بحتة - يساند أحمد ماهر فى كل موقفه . دون أن يبذل منه أى ميل للتخلي عنه ، أو لتركه وحيدا فى المعركة المالية التى كان يخوضها .

وفوق ذلك كله بل قبل ذلك كله كانت وزارة محمد محمود باشا تواجه موقفا خارجيا صعبا للغاية ، ونمى بذلك قرب نشوب حرب عالمية جديدة ، وكان هذا الموقف الخارجى الصعب هو أكبر بكثير من حكومة محمد محمود باشا الضعيفة المزقة .

وقد استغل الوفد المصرى فرصة ضعف حكومة محمد محمود باشا فأصدر قرارا فى مارس ١٩٢٩ أكد فيه أن الدستور والنظام البرلماني في مصر ، قد أصبحا في خطر وأن مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد قد وضع ما جاء في قرار الوفد مؤكدا ان قرار الوفد لم يكن في قالب احتجاج ، ولم تتوجه ، الى غاحية معينة ، ولم تحمل المسئولية جهة بلاتها ، بل كان قرارنا ، بمثابة اعلان عن عزم الوفد وتصميمه على ألا يمس الدستور أو الحياة الديمقراطية ونحسنا ماضون في طريقنا ولن تأخذنا في حقوق البلد هواة ولا لين واثنين من حقنا مطمئنين الى انتصارنا فأما الزيد فيذهب فجاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض وعن إشاعة استقالة الدكتور أحمد ماهر قال النحاس وماذا يهمنا في ذلك ليستقل ، أو ليتبق ، ولتستقل الوزارة بأكملها أو لتبق ، هذا أمر لا نتعجله فالوزير الذى يستقيل يعنى غيره والوزارة اذا استقالت يمكن أن تخلفها وزارة: مثلاً ، أما الذى يهمنا هو أن ينتهى هذا العهد ، وتقوم في البلد حكومة تكون وليمة انتخابات حرة . ويقول مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد : ان البلاد قد وصلت الى خراب لا يستطيع مصطفى النحاس ولا ألف مصطفى النحاس أن يصلحه وان كائنا من كان لا يحسد على تولى الوزارة في هذه الظروف السيئة وبعلما آلت اليه البلاد من خراب .

وحول سؤال النحاس باشا عن احتمال تشكيل لجنة تحكيم في الحدود الدستورية ، يكون هو باختياره رئيسا سابقا للحكومة ، عضوا فيها أجاب النحاس باشا بقوله لا أقبل الاشتراك في هذه اللجنة للقيام بمثل تلك المهمة . لتعالج الوزارة وسائل بقائها بكل طريق تشاء ، أما نحن فنستغل نجاح معتمدين على حقنا ، وثقة الأمة فينا ونحن واقفون من الانتصار في النهاية مهما مد الله في عمر هذا الحكم الهزيل الذى وصل البلد الى الخراب بأجلى معاليه .

ينخفض من هذه الأزمة القائمة بين الحكومة والمعارضة وصول صاحب السمو الامبراطوري شناهور محمد رفقا بهلوي في عهد ايران ، للزواج من الأميرة فوزية شقيقة فاروق ، وابنة أحمد فؤاد ، كل ما فعلته المعارضة انها أصدرت تعليماتها الى صحفها ، وقواعدها بإظهار الاحتجاج ، بهذا الحادث الملكى المصعب الذى تم في ٢٥ مارس ١٩٢٩ .

وفي أثناء تلك الأزمات العنيفة ، داخليا وخارجيا حدث في الجامعة حدث له دويده وصده فقد حدث في انتخابات العميد في كلية الآداب ان حصل الدكتور

طه حسين على ٢١ صوتا بينما حاز الأستاذ شفيق غريال على ١٦ صوتا ، وحصل الأستاذ أحمد أمين على عشرة أصوات ، وكانت المفاجأة ، اذ أرسل الدكتور طه حسين خطابا الى وزير المعارف يعتذر فيه عن قبول هذا المنصب بل ويطلب أجازة من مدير الجامعة لمدة سنة . وقال اصدقاء الدكتور طه حسين : انه - أتى الدكتور طه حسين - منذ أوائل العهد الحاضر كان هدفا للهجوم ، ومضايقات من البعض جعله يشعر شعورا قويا ان بقاءه في منصب العمادة ليس مرغوبا فيه ، ويذكر أولئك الأصدقاء ناذج لما تعرض له الدكتور طه حسين واعتداء بعض الطلبة الحكوميين على كلية الآداب أعقبه خطايان ، أرسلنا الى عميد الكلية لتهديده بالقتل ، اذا لم يستقل من منصبه ، فلم يعر العميد ، هذين الخطابين التفاتا بل بعث بهما الى النيابة التي حققت في الأمر ، ولكنها عجزت عن معرفة مرسلى هذين الخطابين فطلعت التحقيق .

ويقول هؤلاء الأصدقاء أيضا أن طه حسين يعد عودته من أوروبا تلقى خطابات تهديد كثيرة كما خاطبه شخص مجهول ، طالبا منه ان يستقيل من منصب عميد كلية الآداب في خلال ثلاثة أيام ، والا تم قتله !! ويفاتح د. طه حسين مدير الجامعة في أن يستقيل من منصب العميد كما يقابل وزير المعارف ليتحدث اليه أيضا في أمر استقالته ، ثم كانت أزمة كتاب برنارد شو حيث رأى البعض ان في الكتاب مساسا بالاسلام ، ورأى مجلس الكلية غلو الكتاب من المساس بالاسلام .

وفي أثناء التحقيق فيما جاء بكتاب برنارد شو هاجم بعض طلبة كلية التجارة كلية الآداب واعتدوا على طلبتها وأرادوا الاعتداء على عميد الكلية لكنه لم يكن موجودا ، فاعتدوا على مكتبه ، ازاء ذلك كله ، اصرد د. طه حسين على الاستقالة من الجامعة وبعث باستقالته الى مديرها . واضرب طلبة كلية الآداب احتجاجا ، على استقالة عميدهم فرفض مدير الجامعة استقالة العميد . و .

كان طه حسين قد عدل عن استقالته بشرطين اثنين ، أولهما معاقبة الطلبة الذين اعتدوا على كلية الآداب وثانيهما أن ينشر تصريح في الصحف يؤكد أن « ليس لأية سلطة أن تتدخل في شئون الجامعة » ، وأن يجيء هذا التصريح من وزير المعارف بالذات وبعد أن عاد طه حسين ، الى عمله في كلية الآداب ، ومضى شهر ونصف الشهر انتهى التحقيق بتقرير لم يرض عنه طه حسين كما أن وزير ، المعارف ، لم يقل بتصريح عن استقلال الجامعة .

كل ذلك ، أدى الى الموقف الذي اتخذه الدكتور طه حسين واعتذاره عن قبول منصب عميد كلية الآداب الذي لم يعينه أحد فيه وانما انتخبته هيئة التدريس في الكلية . ولم يكتف الدكتور طه حسين باعتذاره عن منصب عميد كلية الآداب ، بل طلب أجازة من الجامعة لمدة عام ، ويتصل وزير المعارف

بالدكتور طه حسين محاولا ، اثنائه عن الاعتذار ، عن العادة ، ولكن الدكتور طه حسين ظل متمسكا برأيه . . . ويعرض وزير المعارف على الدكتور طه حسين ان يوافق على ان ينقل الى ديوان الوزارة ليكون الى جانب الوزير لانه في أمس الحاجة الى معونته ، والى الاستغاثة من آرائه في السياسة التعليمية ، ولكن الدكتور طه حسين ، يصبر على رأيه .

وعندما يسأل د . محمد حسين هيكل وزير المعارف عن رأيه في مشكلة د . طه حسين يقول انه لا توجد مشكلة الا اذا كانت الصحافة تريد ذلك ، فهو - أي الدكتور طه - قد اعتذر عن الصداقة ، وألح في الاعتذار فلم يكن بد من اجابته الى رغبته . .

وينفي د . هيكل ان د . طه حسين حادثه في أمر الاجازة . . « ولست أعرف - هكذا يقول د . هيكل - ان كان طه حسين قد تقدم بمثل هذا الطلب الى مدير الجامعة أم لا » ، ويقول د . هيكل انه قد التقى « أخيرا في إحدى الحفلات مع الدكتور طه حسين وتحدث معه طويلا في كثير من الشؤون وعلى الأخص مشكلة اللغة العربية بين الأزهر ودار العلوم ، ولم يشر د . طه في حديثه الى موضوع الاجازة ، والدكتور هيكل ، كعادته صادق ، فيما يقوله ، والدكتور طه حسين أيضا ، كعادته صادق فيما يقوله ، كل ما في الأمر ، ان د . طه حسين حريص على استقلال الجامعة ومن المحتمل ، ان يكون قد تقدم بطلب الاجازة الى مدير الجامعة لا الى وزير المعارف حرصا منه على تأكيد استقلال الجامعة ، لانه ، لا يعترف لاحد ، حتى ولو كان وزير المعارف بان له سلطانا على الجامعة .

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون ، فقد سئل د . هيكل عن رأيه فيما يقولون من أن الوزارة ، تعتزم إصدار بعض القوانين لتقييد حرية الصحافة ويحجب د . هيكل من يسأله ، بقوله : لا أزال أذكر أنك سألتني قبل هذا السؤال أيام كانت لوزارة النحاسية تعتزم التشريع للصحافة واني أجبتك يومئذ بالمباراة الخالدة ، التي سمعتها من أناتول فرانس أيام كنت أطلب العلم في باريس منذ ريم قرن أثناء نظر قضية « أرفيه » ، ان كل قانون يراد به الحد من حرية الصحافة قانون آثم . . . ذلك ما أجبتك به منذ عامين وهو رأي لا يزال ، وطبيعي الى لست أرضى لوزارة انا من أعضائها ، ان تحد من حرية الرأي والصحافة لكن هناك فارقا بين حرية الرأي ، وحرية الكتابة وبين اختلاق الأكاذيب والإشاعات المثيرة ، للخواطر ، خلقا متمسدا ، منظما لأغراض يجب أن تسمو عليها الصحافة النزهة لانه لا يمت الى حرية الرأي بسبب ولذا يجب صسونة الرأي العام من شره ، فالحكومة انما ترمي الى تطهير الصحف من ارجاسها بحماية الآداب والأخلاق والإعراض عن كل ما لا ينخل في دائرة النقل المباح وهي الى جانب ذلك جادة في العمل على معاونة الصحافة ، ورفع مستواها ، ورد

امتيازاتها إليها وما أظن مصطفى النزيه الا يرحب بهذا الاصلاح بمختلف فروعه ونواحيه .

ويقرر الوفد المصري عقد مؤتمر خاص به ، وذلك في يونيو ١٩٣٩ ولكن الوزارة تقرر منع انعقاد هذا المؤتمر بسبب « الاضطراب » الدولي ولكن مصطفى النحاس رئيس الوفد المصري يقول ان الوزارة لم تمنع انعقاد المؤتمر الوفدي بسبب الاضطراب الدولي وإنما بسبب اضطرابها هي وخوفها من اجتماع يدعو اليه الوفد فيهرع الناس من كل جانب ، وصوب ويسمح فيه صوت الأمة داويا ومع كل فان الاضطراب الدولي كان ادعى للموافقة على عقد المؤتمر لتبادل الرأي والمشاورة فيما كانت البلاد معرضة له من الاخطار ويقول مصطفى النحاس لا معنى للاستقلال اذا لم تكن البلاد متتمة به حق ولا قيمة للمستود اذا لم تنفذ احكامه ، تماما ، وعن موقف الوفد ، ازاء الانجليز يقول مصطفى النحاس : طالما ان الانجليز لا ينفذون المعاهدة تنفيذا صحيحا فهم ليسوا اصدقاءنا ، فليس لنا لديهم مصلحة خاصة ولا عندنا لهم ثار قديم انها مصلحة البلاد هي محل علاقتنا بهم ، فهم اصدقاءنا حين يحترمون المعاهدة وهم خصومنا حين يفعلون غير ذلك » .

أدلى مصطفى النحاس بحديثه هذا وهو يحتفل بعيد ميلاده ال ٦٠ .

ولا يبقى امامنا - بعد أن طال الحديث عن وزارة محمد محمود - الا أنه نتحدث عن آخر معاركها كما نتحدث في الوقت نفسه عن آخر معارك محمد محمود بادنا الشخصية !! .

محمد محمود يغوض آخر معاركه

رغم أن الموقف الدولي ، كان متوترا للغاية إلا أن وزارة محمد محمود باشا الأخيرة ، كانت متورطة في مشاكل وشناقات وخلافات داخلية لم يسبق لاية وزارة سبقتها ، أن تورطت فيها - مثلا الدكتور هيكل كان يناصر قضية دار العلوم ، فيضرب الأزهر ، يتحدث مرة عن الفضل دار العلوم على اللغة العربية ، فيضرب الأزهر ، ويستكف شيخه الجليل ، الشيخ محمد مصطفى المراغي الذي يهدد بالاستقالة من منصبه إذا لم يؤخذ برأي الأزهر في موضوع تعيينات مدرسي اللغة العربية ، ومحمد محمود صديق شخصي للأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر ، وهو حريص في نفس الوقت على الإبقاء على الهدوء في الأزهر ، وهو أيضا حريص على الإبقاء ، على الدكتور هيكل في وزارة المعارف ، وحريص على الاستسجام الوزاري ، يحاول - محمد محمود - أن يعيد الأمور إلى حالتها الطبيعية فيقترح مثلا أنه عندما تجري تعيينات مدرسي اللغة العربية يختار ثلاثة من خريجي دار العلوم ، وواحد من خريجي قسم اللغة العربية بالأزهر ، ويوافق شيخ الجامع الأزهر ، على هذا الحل ، ولكن د. هيكل - العتيد - يشترط ألا ينفذ هذا الحل إلا بعد تعيين كل خريج مدرسة دار العلوم حتى عام ١٩٣٧ .

وتتطور الأمور بين الأزهر ، وبين دار العلوم وتضطرب العلاقات بين وزير المعارف د. هيكل وبين صديقه القديم الأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر الذي قسم كاروخ ما يكون التقديم كتاب « حياة محمد » لهيكل .

بل أن مهمة الأزهر لتطرح للبحث : هل هي دينية ، أم دنيوية فقط !!

ويقول الأستاذ الأكبر ، شيخ الجامع الأزهر : أن الأزهر مهيء للدراسة الدين وتعليمه والتتقف في اللغة العربية وتدريسها ، ليؤدي رسالته ، فيما نسب له من واجبات وأكثر من هذا - كما يقول الشيخ المراغي - أن ليس في

الدين الاسلامى حياة دينية منفصلة عن الحياة البشرية ، بل أن الاسلام نظام اجتماعى كما أنه ينظم ما بين العبد وربّه فلا يتسنى للمسلم - فضلا عن رجل الدين - أن يفصل عن الحياة .. أما العبارة المشهورة « دعوا ما لقيصر لقيصر وما لله لله » فليست من أحكام الدين فى شئ !

ويقول د. طه حسين أن مهمة الأزهر - كما ينبغي أن تكون - هى النهوض بالإعلاء الدينية والتفريغ ، للبحث العلمى ، الخالص فى شئون الدين ، ويقول أيضا : يريد الأزهر ، مثلا ، أن يخرج المسلمين فى مدارس الدولة وهذا حق له ، لا ينبغي أن ينكره عليه أحد ولكن بشرط أن يتعلم طلابه ، كما يتعلم غيرهم فى معاهد الدولة ، اذا أرادوا أن يعلّموا اللغة العربية فطريقهم الى ذلك الآن دار العلوم ، وكلية الآداب ومعهد التربية ، وإذا أرادوا أن يعلّموا الطبيعة فطريقهم الى ذلك كلية العلوم ، وهكذا أما أن تنشأ فى الأزهر كليات وأن تمنح هذه الكليات درجات لا علم للدولة بها فهذا هو الذى لا يفهم ولا يمكن أن يساغ فى بلد متحضر .

أما الأستاذ محمد قاسم ناظر مدرسة دار العلوم فيقول : ظهرت فكرة خاطئة فى المناقشات الأخيرة مؤداها أن هنالك ثلاثة معاهد فى مصر تخرج مدرّسى اللغة العربية ، والحقيقة أن شيئا من هذا لا وجود له ، فالجامعة الأزهرية بحكم تكوينها وتقاليدها هى جامعة الدراسات الدينية . وإذا كانت تعنى بدراسة اللغة العربية فلأن الدين واللغة يتصلان كل الاتصال وكذلك الحال فى الجامعة المصرية فمهمتها الحقيقية هى تثقيف طلابها فى اللغة العربية طبقا لقواعد البحث والدرس العلمى ، وإذا كانت الجامعة الأزهرية والجامعة المصرية قد اتجهتا الى تخريج مدرّس للغة العربية ، فهذا الاتجاه ليس أصلا فى تكوينهما إنما هو عرض يخرجهما عن الغاية الأساسية التى أنشئتتا من أجلها ، أما دار العلوم فمعهد أنقى وخصص لتخريج هذا المعلم : وعنى فى تنظيم دراسته بحاجة المعلم ، وحاجة العلم وجها . وذلك من ناحيتى التكوين الفكرى والدينى معا فلكل من هذه المعاهد ، مقاسها ومركزها ووظيفتها فى الحياة العملية فى البلاد .

ويكون رأى الأستاذ توفيق الحكيم : أن للأزهر رسالة سامية يؤدّيها على مدى الاجيال فهو المعهد الذى ينهل من فيض علومه كبار فقهاء الدين حتى يلائموا بين تصوره وأحكامه ، وبين تطورات العالم الاسلامى الحديث كذلك أرى أن الأزهر يجب أن يخرج علماء « اللاهوت » الذين يعرضون الدين للناس عرضا جديلا يسمو بأرواحهم ولن ينتهى ذلك الا اذا كانوا مسلحين بدراسات عميقة فى أسرار الدين الاسلامى خاصة وفى الاديان كلها على وجه العموم ، أما اشتغال الأزهر بتدريس اللغة العربية أو التطلع للوظائف الحكومية فهو أمر يخرج بالأزهر عن الغرض الذى أنشئ من أجله .

واعتقادی - اعتقاد توفیق الحکیم بالطبع - أن نظام دراسة الأزهر ، الذي يوصل الى هذه الغاية المنشودة يجب أن يكون على أساس آخر فيعتبر الأزهر جامعة دينية تماثل جامعة فؤاد الدنيوية ، ويكون لخريجيه المقام العلمي لخريجي الجامعة الدنيوية كما أن الانتساب اليه يجعل أن يكون من حيث شرائطه ، مماثلاً للانتساب الى جامعة فؤاد الأول فلا يكون ثمة أنواع من التعليم الابتدائي والثانوي منتشرة في البيئات التي يتكون منها هذا الشعب الواحد ، المتماشك .

فهذه الفوارق تضع حواجز عقلية بين كل طائفة وأخرى وتجعل كل طائفة منها غير قادرة على فهم الطائفة الأخرى وسوء التفاهم الذي يقع بين طوائف شعب واحد يؤدي حتماً الى تنافره وتفككه وانحلاله على حين تمتاز الدول المتدينة القوية بأنها ذات نظام واحد لكل مرحلة من مراحل التعليم .



وسوف نعود فيما بعد الى حقيقة قصة الخلاف بين الأزهر ، وجامعة فؤاد ودار العلوم فيما ننقله عن د. هيكل بوصفه وزير المعارف ، الذي كان له دوره في إثارة هذا الخلاف كما يؤكد كثير من زملائه الوزراء .



وننتقل بعد تلك المشكلة الى مشكلة أخرى أثارها حسن صبري باشا وزير الحرية ، وقد كان في الامكان أن تمضي استقالة حسن صبري كما تمضي استقالة أي وزير خاصة اذا ما علل استقالته بالكليشيه المعروف وهو أن الاستقالة لاسباب صحية .

ولكن حسن صبري باشا لم يكن من ذلك الصنف من الرجال الذين يتركون مناصبهم بهدوء ، وكان حسن صبري قد حرص على أن يذكر في خطاب الاستقالة الاسباب التي رأى أنها دفعت الى الاستقالة دون مواربة ، وان كانت هناك اسباب أخرى لاستقالته سوف نشرحها اليها بعد أن ننقل هنا نص الاستقالة ورد رئيس الوزراء عليها :

« حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء .. »

أرجو أن تتفضلوا فترفعوا لحضرة صاحب الجلالة « مولانا » الملك المعظم استقالتي من منصب وزير الحرية والبحرية وذلك لاسباب منها :

اولها : أن فيما يراد أن يعامل به ضباط الجيش المصري قضاء على تقاليد الجيش ومنها لاستقلاله وزجاً به في معترك الاضطرابات السياسية الحزبية مما لا أستطيع احتمال مسؤوليته فضلاً عما في ذلك من مخالفة للقوانين والنظم المعمول بها في الجيش المصري ، وكافة الجيوش الأخرى ومن تمارس مع أحكام الدستور .

ثانيها : انى وقد احتفظت للجيش بتقاليد واستقلاله ، وأبيت أن يتدخل الغير فى شئونه حيل بينى وبين الاتصال بصاحب الجلالة ، القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية مما يجعل استمرارى فى الاضطلاع بأعباء منصبى مستحيلا .

وانى شاكر لمقامكم الرفيع ولحضرات اصحاب المعالي الوزراء ما لاقيت منهم ومنهم من عون ومودة .

ولصاحب المقام الرفيع واجب الاحترام والاجلال ..

« حسن صبرى »

١١ يناير ١٩٣٩

ويرسل محمد محمود باشا رئيس مجلس الوزراء ، الخطاب التالى الى حسن صبرى باشا الوزير المستقيل :

« حضرة صاحب « المعالي » حسن صبرى باشا ..

اطلعت على الكتاب الذى وجهتموه الى لأرفع الى حضرة صاحب الجلالة الملك استقالتكم من منصب وزير الحربية ، والبحرية وآسف كل الأسف انكم صورتم بعض مداولات الوزارة الأخيرة فى شأن الجيش بما صورتموه ، وأنتم تعلمون حق العلم ، أنه لا يخالف أعضاء الوزارة التى أشرف برئاستها أى شك فى وجوب الحرص على تقاليد الجيش ، وانسا جميعا سواسية فى البعد به عن مواطن التشبهات ، وليس صحيحا أنه زج بالجيش فى معترك الاضطرابات السياسية والحزبية ، أو أنه وضع موضعا من شأنه أن يزعج به فى ذلك المعترك وما خولف المستور أو قوانين البلاد فى شأن من شئون الجيش .

وبعد فانى بصفتى رئيس الوزارة المسئول عن سياستها العامة أستطيع أن أؤكد لمعاليكم أنه لم يفتكم انصاف « مولانا » صاحب الجلالة فى كل ما قمتم به من عمل أو أبدىتموه من رأى ، لذلك رفعت استقالة معاليكم الى حضرة صاحب الجلالة وليكننا المعظم ، راجيا من جلالتة قبولها وقد تفضل بقبولها .

وانى اذ أبلغكم قبول استقالتكم أشكر لمعاليكم حسن معاونتكم وأرجو أن تقبلوا خالص تحياتى واحتراماتى ..

القاهرة فى ١٥ يناير ١٩٣٩ ..

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

وكان لحسن صبرى وزير الحربية والبحرية فى الكادر الوطنى رأى يضاير آراء زملائه الوزراء وقد عرض رئيس الوزراء على الملك ، الاختلاف الذى طرأ فى

الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء ، حول موضوع الكادر الوظيفي في الوقت الذي كان فيه حسن صبري باشا وزير الحرية والبحرية يباشر أعماله فيشهد تجربة المدافع الفرنسية الجديدة ، التي زود بها الجيش المصري مع أعضاء البعثة البريطانية ومع مندوبي الشركة الفرنسية ، وعندما عاد حسن صبري باشا بعد ظهر يوم ١٥ يناير ١٩٣٩ من عمله هذا بادر بإرسال خطاب الاستقالة الى رئيس الوزراء ، وظهر أن خطاب الاستقالة مؤرخ بتاريخ ١١ يناير ١٩٣٩ .

وكان ما كان من قبول استقالة حسن صبري باشا من وزارة الحرية والبحرية وعندما سئل رئيس الوزراء ، عما اذا كانت استقالة حسن صبري باشا ستؤثر على التضامن الوزاري أجاب بقوله : « التضامن الوزاري لا يزال كما كان على ما يرام بل على خير ما يرام ونستطيع أن نؤكد أن هذا التضامن لم يتحقق في وقت من الأوقات كما تحقق في هذا العهد ، لقد نسينا جميعا حزبيتنا ولم نفكر إلا في الصالح القومي وكان محمد محمود قد وقف ، الى جانب أحمد ماهر وزير المالية ، بكل قوة رغم تلك المشاكل ، التي أثارها وزير المالية بمشروعاته الاقتصادية الخاصة بالضرائب الجديدة وكذلك فيما يتعلق بالكادر الجديد ، الذي كان أحمد ماهر متمحبا له الى أبعد حدود الحماس ، أما المدافع الفرنسية الجديدة ، فقد كان عددها ١٢ مدفعا وكان أقصى مرامي تلك المدافع ١٨٠ مترا ، وأدائها ١٠٠ متر وقد قام بالتجربة الجنود المصريون المدفوعون بسلح المدفعية وقد وزعت تلك المدافع على المشاة وأعلن عن ان النية متجهة الى انشاء فرقة كاملة من حملة هذه المدافع » .

أما الأسباب الخفية التي أدت الى استقالة حسن صبري باشا فكان من بينها أن سعادته أحس منذ شهر فقدائه ثقة إحدى الجهات العليا ، وأنه عندما حاول تعرف الأسباب قيل له « بالفتوح » أن سياسته في وزارة الحرية ليست سياسة قومية ومن بين الأمثلة على أن سياسته ليست قومية انه حتم على وزارة الحرية أن تشتري الأسلحة والذخائر ، وما إليها من مصانع بريطانية على حين ان عطايات هذه المصانع تزيد كثيرا على ما تستحقه منتجاتها واذا كان الجيش الانجليزي يشتري تلك الأسلحة بمثل تلك الاسعار المرتفعة فإن الأمر يختلف بالنسبة لمصر ، لان الانجليز يماونون مصانعهم بهذا الأسلوب أما مصر فيمكن أن تشتري مطالبها من مصانع أخرى بأثمان أقل » .

وقد طلب حسن صبري من كبير الأمناء ، أكثر من مرة موعدا للقاء الملك ، فلم يتم ذلك فكتب الى كبير الأمناء خطابا عنيئا استدعى على اثر تسلم كبير الأمناء لهذا الخطاب ، الى القصر ونوقش بشدة في أسلوبه فالح حسن صبري على مقابلة الملك فقيل له : اكتب ما تريد أن تقول في مذكرة ترفع الى الملك » .

وكان حسن صبري باشا دائم الاشتباك في مجلس الوزراء ، وخاصة مع أحمد ماهر ، كان قد نقل الى حسن صبري باشا أن د. أحمد ماهر ، قد قال

في اجتماع الهيئة السعدية ، التي يرأسها أنه لن يوافق أبدا على أية اعتمادات لا تطبيقها الميزانية ، أما تعليمات لندن فليس لي بها شأن » وقد اعتبر حسن صبري أنه المقصود « بحكاية تعليمات لندن » إذ كان من المعروف عن حسن صبري باشا سواء في داخل مجلس الوزراء ، أم خارج المجلس أنه وثيق الصلة بلندن وإن هذه الصلة الوثيقة كانت تدفعه إلى تجاهل السراى وإلى الوقوف بمناد في بعض الأمور فلما منه أن دار المنسوب السامى تحميه !

كما أن حسن صبري باشا كان يتخطى رئيس الوزراء ، ويبحث بتقاريره إلى السراى متخطيا رئيسه المباشر . ولقد لفت محمد محمود باشا نظر حسن صبري باشا ولكنه لم يغير أسلوبه .

ورغم ما جاء في كتاب استقالة حسن صبري باشا من اتهام للوزراء إلا أنهم جميعا تنفسوا الصعداء عندما قبلت استقالته قائلين : الحمد لله .

وقد عرض على النقراش باشا منصب وزير الحربية والبحرية على أن يتولى محمد محمود باشا وزارة الداخلية ولكن النقراش باشا أبى الخروج من وزارة الداخلية وقد أبدى الملك رغبته في أن يسند المنصب إلى محمد رياض بك لولا أن حسين سرى باشا قد جاهر ، بأن محمد رياض بك أولى بوزارة الأشغال حيث قضى بها سنوات عديدة وآلم بكل مشاكلها .

وكان أن عين حسين سرى باشا وزيرا للحربية والبحرية خلفا لوزير المشاكل حسن صبري باشا !

وانتهت بذلك مشكلة حسن صبري .

أما عن مشكلة المشاكل ، مشكلة الأزهر ، والجامعة ودار العلوم ، فإن الدكتور محمد حسين هيكل ، وزير المعارف يسود بها إلى جذورها القديمة . فيقول :

« وعندما كنت رئيسا لتحرير السياسة أردت يومئذ أن أجدد في الحياة الصحفية فأدخلت فيها عناصر من الحاصلين على الشهادات الجامعية من كلية الحقوق ومن كلية التجارة فراعنى أن وجدت أكثرهم لا يستطيعون أن يصوغوا خبرا في بضعة أسطر صياغة مقبولة ليس من وجبى وقد توليت وزارة المعارف وأصبحت المسئول عن تربية النشء وتعليمه أن أسد ما لاحظت من نقص في هذا الشأن ؟

ولقد كان إيماني بما على من واجب نحو لغتنا القومية أقوى من أن يزعمه أي اعتبار فاللغة من مقومات حياة الأمة ، واثقان اللغة القومية أساس من أجل أنسب التقدم فإذا استطعت أن أضح حجرا متينا في هذا الأساس أدت لقومي

واجبا يجعلنى مستريح الضمير ، أن وليت وزارة التعليم فنهضت فيها نهضة
كان واجبا بدؤها من عشرات السنين .

وأخدت أفكر فى سبب ضعف شبائنا فى اللغة العربية : إن الجو المحيط
بهم أكثر مواتاة لاهتمام هذه اللغة من الجو الذى كان يحيط بنا حين كنا تلاميذ
بالمدارس الابتدائية والثانوية فهم يدرسون اليوم كل العلوم فيما خلا اللغة
الأجنبية باللغة العربية وكنا نحن ندرس جميع العلوم خلا اللغة العربية
بالانجليزية فى المدارس الثانوية وكنا ندرس التاريخ والجغرافيا بالانجليزية
ابتداء من السنة الثالثة الابتدائية ولا بد أن يكون أبناء الجيل الحاضر أكثر
شعورا بالمسئولية الملقاة عليهم فى النهوض بوطنهم فالحكومة حكومتهم تسيطر
على سياسة بلادهم الداخلية والخارجية أما نحن فكان الجيل من أمورنا فى يد
الانجليز و .. و ..

وتبادلت رأى فى الأمر مع وكيل الوزارة فوجدته مقتنعا بأن السبب فى
الضعف مرجعه الى اساتذة اللغة العربية أنفسهم ، صحيح أنهم كاساتذة
يتخرجون فى دار العلوم ولكن شهادة المعاهد الدينية التى يدخلون بها دار
العلوم أقل فى القيمة العلمية من الشهادة التى كان يدخل بها أسلافهم ولذلك
يعتبر أبناء اليوم من دار العلوم أقل مما كان يعتبر هؤلاء الأسلاف ..

ويضى د. محمد حسين هيكى قائلا : وأيت أن ترجع وزارة المعارف الى
تجربة قامت بها من قبل ، وصادفت نجاحا ذلك أن نشئ مدرسة ثانوية لدار
العلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ثم يتعلمون فيها أربع سنوات أو خمسا
قبل أن يلتحقوا بدار العلوم ، عند ذلك تطمئن وزارة المعارف الى مدرسى اللغة
العربية وتستطيع أن تنهض بهذه اللغة الكريمة ، النهضة اللاهقة بها .. وقد
أعد عشماوى بك - وكيل الوزارة - نظام هذه المدرسة والقرار الوزارى الذى
يقرره ، ووقعت أنا القرار دون أن أحتاج للرجوع الى مجلس الوزراء .

ويضى د. هيكى قائلا : واني لجالس يوما الى مكتبى فى مصيف الوزارة
ببولكى برمل الاسكندرية ، اذ دخل عندى الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر ،
الشيخ محمد مصطفى المراغى وتبادلنا التحية وشرينا القهوة ، وتناول حديثنا
بعض موضوعات عامة ثم قال الشيخ : جئت أطلب اليك أن ترجى تنفيذ قرارك
بإنشاء تجهيزية دار العلوم الى أن يحضر محمد محمود « باشا » من أوروبا لعله
يجد حلا لما بين هذا القرار وقانون الأزهر من تعارض ، وكنت أجل الشيخ وأقدر
له تقديره البارح لكتابه « حياة محمد » فلم أجد بدا من قبول طلبه وبخاصة
لأن محمد باشا سيمود بعد أسبوعين فلا ضرر من تأخير القرار الذى أصدرته
هذين الأسبوعين ..

واستأذن الشيخ وانصرف وبعد دقائق ، تحدث الى بالتليفون ، رئيس الوزراء بالنيابة عبد الفتاح يحيى باشا وطلب الى أن أوجيء تنفيذ القرار الذى طلب الى الشيخ المراغى ارجاء تنفيذه الى أن يحضر محمد محمود باشا وأخبرني أن الشيخ عنده فى مكتبه قلت فى شيء من الحلة : لكن الشيخ كان عندى الآن وقد وعدته بإرجاء التنفيذ ، فما معنى تحدثه الى دولتك فى الموضوع مرة أخرى ، أظن أنى أعده ثم أخلف ؟ أم هو يشكوكى اليك ؟ قال عبد الفتاح باشا : كلا كلا . لا شيء من هذا ، هو أخبرني بما دار بينك وبينه وشكرك ، على وعده فأردت أن أبلغك ما حدث ، وضجكت فيما بيني وبين نفسي لهذا الاستدراك اللطيف ، ووضعت السماعة وتركت الموضوع الى أن يحضر رئيس الوزارة من أوروبا ويقول د . هيكل انه راجع ووكيل الوزارة قانون الأزهر ، فوجدا حجة الشيخ المراغى ترجع حجة وكيل الوزارة ورأيت النص وإن أريد تأويله أدنى الى ناحية شيخ الأزهر ، وبخاصة اذا وضع الأمر موضع الاحتكام الى محمد محمود باشا لذلك اعتبرت القرار الوزارى الذى صدر كانه لم يكن من غير أن أعرض له . لكننى رأيت فى قانون الأزهر نصا بأن المتخرجين من كلياته يمينون فى وزارة المعارف ؟ ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق ، اعتزمت ألا أعين منهم احدا بآية حال .

ويقول د . هيكل : لم يدفعنى الى هذا العزم قصد التحدى ، بل عرفت أثناء دراسة الموضوع وقبل أن أصدر فيه قرارا أن وزارة المعارف عينت من قبل بعض رجال المعاهد الدينية فى وظائف التدريس فيها وإن هذا التعيين انتهى الى فشل ذريع من الناحية التعليمية ومن نواح أخرى ..

ويمضى د . هيكل قائلا : على أن اعتبارا أجل خطرا زادنى اقتناعا بأنه لا يعين وزير المعارف فى وظائف التدريس بمدارس الوزارة الا من يطعن هو الى أهليتهم وكفائتهم فمدرس اللغة القومية فى أية أمة من الأمم هو الذى يصوغ ثقافة الأمة العامة فى مناحى حياتها جميعا ، هو الذى يصقل لسان الأبناء فى لغة التفاهم ، والخطاب ، وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى ، الى الحاضر ، وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال ، وصوره و .. و ..

ويقول د . هيكل : أما معلم اللغة القومية الذى يستطيع أداء الرسالة ، كما يريد لها هو فلم أكن أعتقد أن أجده من المتخرجين فى المعاهد الدينية وأننى لأجده بشيء من الصعوبة فى المتخرجين فى دار العلوم .

وينسى د . هيكل الموضوع - موضوع انشاء تجهيزية دار العلوم - لانه اعتبر الموضوع منتهيا ، ولكنه فوجئ بمحمد محمود باشا ، رئيس الوزراء ، عقب عودته من الخارج يطلب منه - بناء على طلب من شيخ الأزهر أن يعين حملة شهادات المعاهد الدينية العليا مدرسين للغة العربية ، تنفيذا لقانون الأزهر .

ويقول د. هيكل تفليقا على ذلك : اعتذرت لرئيس الوزارة ، وبينت له أسباب اعتذاري عن عدم اجابة هذا الطلب وشرحت له وجهة نظري في معلم اللغة العربية وما أردت أن أقوم به من اصلاح للمدرسة دار العلوم ، ولم أشعر أن رئيس الوزراء يخالفني في رأيي وإن لم يوافق عليه صراحة ، وانقضت الأسابيع الأولى من السنة الدراسية ولم يحدث في الجو ، ما ينذر بشئ ذي بال . علي أن الصحف ما لبثت بعد حين أن تحدثت في قانون الأزهر ، وما ينص عليه من أن شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس باللغة العربية والعلوم الدينية بالمدارس ثم أن ضجة بدأت تزعم بأن وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض على تعيين حملة شهادات المعاهد الدينية في المدارس الحرة فإذا أثبتت التجربة أهلية من تعين منهم ، على قدم المساواة مع أبناء دار العلوم ، لم نمتنع من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة .

وكان مقصدي الواضح ، من هذا البيان أن المدارس الحرة خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتلتقي معونتها المالية . وإن كل مدرس فيها ، توضع عنه تقارير من قسم التفتيش فمن أثبتت هذه التقارير أهليته بعد سنتين ، أو أكثر يضيئها بالمدارس الحرة أمكن اختياره للتعليم بالوزارة ويقول د. هيكل : ان هذا البيان ، لم يرض رجال الأزهر ، ولم يرض أبناء دار العلوم : خشي هؤلاء أن يكون خطوة تتلوها خطوة أخرى هي التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينية في وزارة المعارف ، وحسب رجال الأزهر ، انهم اذا ألحوا ثم ألحوا بلغوا مقاصدهم أما هذه الخطوة فلا ترسيهم ، ولم يزعجني ما شعرت به من عدم رضا الجانبين لأنني كنت قد انتهيت الى عزم ولم أكن أقصد التراجع قيد أنملة عنه . . .

وأضرب أبناء دار العلوم ، احتجاجا على تدخل رجال المعاهد الدينية في شئون وزارة المعارف : أضربوا مخافة انتصار رئيس الوزارة لشيخ الأزهر لما كانوا يعرفونه بين الرجلين من صلة صداقة وطيدة .

وتركت أنا هذا الاضراب إياها لم أتعرض له ، فحدثني رئيس الوزراء في امره . وطلب الى أن أتخذ الاجراء الذي يعيد الأمر الى نصايه حرصا على أن تسود السكينة ، ولم يكن ذلك بالأمر الصير ، فقد طلبت عميد دار العلوم وأخبرته بأنه اذا لم يعد الطلبة الى دراستهم تخليت عن قضيتهم ، وعاد الطلبة وانتظمت الدراسة في الدار . . لكننا فوجئنا بعد زمن باضراب في الأزهر ، استغرق إياها كذلك ثم قضى عليه . .

ويقول د. هيكل ، معلقا على اضراب دار العلوم واضراب الأزهر : ان أحدا لم يتعمق الموضوع ببحثه ، من ناحية فكرية أو مبدئية بل نظر الاكثرون في الأمر من ناحية الفائدة المادية التي تعود على الأزهر ، أو على دار العلوم من انتصار هذا الفريق أو ذاك لم يتراجع أحد يومئذ بحثا في اللغة العربية والسبب الذي أدى

الى ضعف الطلاب في تحصيلها ، ولم يتناول أحد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق وفي قصور الثقافة العامة للبلاد : أهى وزارة المعارف أم المعاهد الدينية ، ولم ينتقب أحد في الآثار المترتبة على هذا الاتجاه أو ذاك بل عولج الموضوع معالجة سطحية ، من ناحية اضراب المعاهد الدينية أو دار العلوم وأثر هذا الاضراب في موقف الوزارة السياسى .

وقد أسفت يومئذ ، أن يعالج أمر - ذلك مبلغ خطورته - على هذا النحو السطحي التافه ، ولا أزال الى اليوم وسأظل من بعد يعاودنى الأسف أن نعالج الموضوعات الخطيرة التى تتصل بحياتنا القومية ، العليا على هذا النحو غير الناضج .. ويدعو رئيس الوزراء ، د. هيكل وزير المعارف ليتحدث اليه فى هذا الموضوع الخطير الذى « تجاوز سياسة وزارة المعارف ، وامتد حتى تناول سياسة الوزارة العامة » وأنه لا بد من حل يتفق مع هذه السياسة العامة ، ويمد د. هيكل مذكرة خاصة بهذا الموضوع ، تكون أساسا للمناقشة فى مجلس الوزراء ، ويحدد محمد محمود جلسة لمجلس الوزراء ، وفى مجلس الوزراء ، اقتنع الوزراء ، بموقف د. هيكل باعتباره الوزير المسئول الذى يملك التصرف فى شئون وزارته ، ولا يجوز لغيره أن يتدخل فى شئونها فذلك نص الدستور الصريح ، وذلك ما جرى عليه العمل فى كل الأحوال . وفى لقاء فى مكتب وزير المالية د. أحمد ماهر يلتقى حسين سرى وزير الأشغال و د. أحمد ماهر و د. هيكل ويكون هدف اللقاء ، بحث مسألة الأزهر ، ودار العلوم ، ويطلب د. ماهر ، وحسين سرى باشا من د. هيكل ، بعض التماسا ل أن شيخ الأزهر ، يلج ، ويحرك الأزهر ، وأن هذه الحركات قد تكون سيئة الأثر فى حياة الوزارة ، ويسأل د. هيكل كلا من أحمد ماهر ، وحسين سرى ق وهل شيخ الأزهر على حق فيما يطلب ؟ ويجيب د. أحمد ماهر ، وحسين سرى : كلا : وأنت صاحب الحق فى الموضوع من أوله الى آخره ، ويقترح د. ماهر أن يعين د. هيكل واحدا ، أو اثنين من خريجي المعاهد الدينية على سبيل التجربة ؟ ويرفض هيكل هذا الاقتراح لأن معناه التراجع عن موقف يعترف الكل بأنه على حق فيه ، وتراجع صاحب الحق ، بأية صورة من الصور خذلان للحق ذاته ، ويقول د. هيكل : وإذا كان شيخ الأزهر ، يعتز باعتبارات خاصة فانا أعترز بالحق وبتمسكي به ويطلب هيكل من أحمد ماهر ، وحسين سرى أن يبلغا رئيس الوزارة أنه على استعداد لتقديم استقالته من الوزارة إذا رأى هو ، وهو رئيس حزبه ، أن يقدم هذه الاستقالة ، وكان جواب الرجلين للدكتور هيكل : إذا كنت أنت لا ترضى أمام مطلب تمتدده ، حقا ، وتؤثر الاستقالة ، أفلا تكون استقالتك وقبولها تراجعا من مجلس الوزراء ، لا يجوز لك أن تعرضه له .

ويقول د. هيكل ، انتهى حديثنا فى جو أكثر صفاء من الجو الذى بدأ فيه ، وكان ذلك طبيعيا بعد أن ذكرت زميل بكل الحلول التى عرضتها ورفضها

شيخ الأزهر ، ويوضح د. هيكل هذه الحلول : فيذكر - مثلا - أن يدخل من شاء من أبناء المعاهد الدينية الامتحان النهائي لدار العلوم ، فمن نجح فيه كان له الحق في أن يعين بمدرسة الوزارة ، مثل أبناء دار العلوم . . . وقد أبدى الشيخ المراغي هذا الحل . فاقترح د. هيكل أن يلتحق خريجو المعاهد الدينية بمعهد التربية ، كما يلتحق به خريجو قسم اللغة العربية ، بالجامعة المصرية فأبى الشيخ المراغي . واقترح د. هيكل أن تجري وزارة المعارف مسابقة بين خريجي دار العلوم وخريجي المعاهد الدينية يعين الفائزون فيها في مدارس الوزارة ، فأبى الشيخ المراغي أيضا .

أبى الشيخ الا أن يعين خريجو المعاهد في مدارس الوزارة رضى الوزير أم لم يرض . ويقول د. هيكل ، لم تنته المشكلة ، عند هذا الحد ، وما كان لها أثر تنتهي عنده . فقد كان للشيخ الأكبر المراغي يومئذ نفوذ ميسوط في حياة الدولة كلها : في سياستها ، في نظامها في اتجاه حكمها ، فلم يكن يسيرا أن يرد قوله إذا كان الاتجاه يومئذ الى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عندها وفخامة عمارتها وبكل ما يمد من نفوذها . وكانت السلطات تعتمد على أبناء هذه المعاهد في الحركات السياسية ، فلم يكن يسيرا أن يرد وزير المعارف تهازلا هذا التوسع ، أو أن يحمي وزارته منه . ولقد خطب الاستاذ الأكبر ، يوم افتتح الملك معهد أسيوط الديني فأشار الى مثل هذه المعاني إشارة لفتت الانتظار وتهاشم في مفراها بعض الوزراء .

أما والتيار مندفع هذا الاندفاع فليس من يجرؤ على صدده من غير أن يعرض نفسه ، ليجرفه هذا التيار الثائر ، الفيضان . ولقد بلغ من عنف ثورته ، أن فكر شيخ الأزهر ، في ضم دار العلوم الى المعاهد الدينية حتى لا تلهض ضده حجة ، أو يبقى أمام وزير المعارف ملجأ غير هذه المعاهد ، لتدريس اللغة العربية . . . ويقول د. هيكل : لم يزعجني هذا التيار الجارف ولم يثنني عن موقفى ذلك لأننى أعتقد أن المبادئ السلمية منتصرة آخر الأمر لا محالة . وأن من واجب من يتولى العمل العام ألا يحيد عن هذه المبادئ السلمية لأى اعتبار . .

وتظل المشكلة بين شيخ الأزهر ، ود. هيكل وزير المعارف قائمة الى أخريات العام الدراسي ٣٩/٤٨ حيث يسأل محمد محمود باشا وزير المعارف هيكل ، عما يراه لتلك المشكلة . ويقترح د. هيكل ، أن تؤلف لجنة برئاسة عبد العزيز فهمى تنظر الموضوع وتفصل في الخلاف وتكون كلمتها فيه حاسمة . ويعرض رئيس الوزراء الاقتراح على شيخ الأزهر ، فيقبله ، ويؤلف مجلس الوزراء لجنة برئاسة عبد العزيز فهمى وعضوية عبد الحميد بدوى والشيخ أمين الحولى وتفصل اللجنة في الموضوع معتبرة أن وزير المعارف هو وحده المسئول عن

مساعد التربية التابعة لوزارة المعارف أو الخاضعة لإشرافها . وهو لذلك يعين
بها من يشاء وليس لغيره أن يتدخل في تصرفاته في هذا الشأن . . . وترى
أنه موافقة على إجراء مسابقة بين خريجي دار العلوم ، وخريجي كلية اللغة
الأزهرية بالأزهر . للتعين في وظائف التدريس . . . وتوصي اللجنة بضرورة
وحيد المساعد التي تخرج معلم اللغة العربية .

ويجب د- هيكل على هذه القرارات ، بقوله : صدرت هذه القرارات
عشية استقالة الوزارة فكان صلورها انتصارا لي ، ولكنه كان انتصارا نظريا
لأن وزارة المعارف أسندت إلى غيري في الوزارة الجديدة . . .

وعن الحركة التي خاضها هيكل مع الأستاذ الأكبر شيخ الأزهر يقول :

لم أسف على هذه المعركة التي خضتها يوما مع الشيخ الأكبر المراغي ،
رحمهما ما كان بيننا من مودة اتصلت بعد ذلك إلى أن انتقل - رحمه الله عليه - إلى
جوار ربه ، وإنما دفعني إليها حرص على اتفاق أبنائنا اللغة العربية ودقة وقوفهم
على أسرارها وسلامة عبارتهم بها وحسن أدائهم لها ، ولم يكن مرجع هذا الحرص
إلى أن اللغة العربية هي اللغة القومية وكفى . بل كان مرجعه إلى أنها لغة
البلاد الممتدة من العراق شرقا إلى مراكش غربا . . .

أما خطبة الأستاذ الأكبر ، الشيخ محمد مصطفى المراغي ، التي ورد
ذكرها فيما قاله د- محمد حسين هيكل فقد أقيمت في افتتاح المعهد الديني
ببسيوط في ٢٢ يناير ١٩٣٩ ، وكان نصفها عن الملك فؤاد ، والد فاروق الذي
كان حاضرا للافتتاح ، وقد جاء فيها عن فؤاد أنه كان حريصا على تقاليد الإسلام
وعنى مكارم الأخلاق ، كما كان حريصا على إصلاح نظم التعليم وأعلى شأن علماء
الدین . ورفعه إلى مراتبهم الثلاثة بهم ، وهذا هو السر في إنشاء هذا
المعهد . وما فكر في إنشائه قبله من كليات الأزهر ، ودور كتبه ، ومعاهده ،
وغيرها من دور العلم ، وكان من بين ما جاء في خطبة شيخ الجامع الأزهر :
نسب بعض شعوب الشرق بمظاهر العرب ونظمه وأسرفت في انتهاج كثير من
أساليب الحياة فيه ، واستماتوا الرث الخلق من ثيابه مع قليل من جديده ،
ولفت من زيها الأول ومن هذه الرقاق المستعارة لباسا مشوها لا هو شرقي ،
ولا هو عربي ، وأصبحت حياتها الاجتماعية أيضا ملققة لا هي دينية ، ولا هي
غير دينية . وكلما هبت الريح طارت رقعة من هذا الزي والناس في جم مقدم
خشم عن ضم هذه الرقاق بعضها إلى بعض ، إلى أن يقول الأستاذ الأكبر شيخ
الجامع الأزهر : ألم يأن لهذا البلد الطيب أن تجتمع فيه قوى الخير فتتسج الحياة
الضرورية توبا تؤخذ خيوطه من مقومات الشعب ومزاجه ، ودينه وتاريخه ،
وتقاليده ، ليستطيع السير فيه ، والتهوض بببادهى الحياة المريرة ،
الثقيلة ، في هذا المجتمع المادي المليء بجموع الشهوات .

وعلى ذكر دار العلوم ، كمعهد عريق تذكر ان معركة كانت قد نشبت بين اساتذته وبين دكتور طه حسين عندما كان الدكتور عميدا لكلية الآداب حول منهج الأدب العربي للسنة التوجيهية في المدارس الثانوية ، وكان الدكتور طه قد أبى رأيا في هذا الموضوع في اجتماع مع مفتشى اللغة العربية في وزارة المعارف ثم تقدم به في صورة مشروع جديد الى وزارة المعارف وكان من رأى د . طه على هذا الموضوع : أن التاريخ من حيث هو ، فن من فنون الأدب لذلك لابد من وقفة عند أشهر المؤرخين : هيرودوت ، ثيوسيديد « من اليونان » ، تاليف ، تاسيت « من الرومان » ، الطبري ، ابن خلدون « من العرب » ، وائتمان من المؤرخين يجوز أن يتفيرا من عام ، الى عام ، وحول هذه النقطة من منهج د . طه حسين ، قالت جماعة دار العلوم : « لقد بحث جماعة دار العلوم في هذه الفقرة وأدارت عليها وجهه الرأى لالتماس أية علاقة بين الأدب العربي ، وتاريخه ، وبين مؤرخ للتاريخ العام كهيرودوت الذى كتب تاريخه في القرن الخامس قبل الميلاد ، أى قبل أن يعرف الأدب العربي ، وتاريخه بقرون طويلة وأن اقحام هؤلاء المؤرخين للتاريخ العام ، على هذا النظام من الكثرة والتكرار في تاريخ الأدب العربي ، يعد مناقضة ظاهرة للنظرية القائلة بتعيين اختصاصات العلوم ، وتحديد موضوعاتها وعدم تسليم العلماء بصحة الخلط بين مباحث هذه العلوم » .

وتقول مذكرة جماعة دار العلوم ردا على منهج د . طه حسين ، لقد ذكر الفيلسوف وأنها من مظاهر الحياة الأدبية ورتب على ذلك دراسة سقراط وأفلاطون من قدماء اليونان ، ولو كان كل ما يعد مظهرا من مظاهر الحياة الأدبية . يجب دراسته في تاريخ الأدب العربي ، ما بقى شيء من علم ، ولا فن . ولا صناعة لا يتعرض له تاريخ الأدب العربي ويترجم للمشهورين من رجاله ، على أن سقراط وأفلاطون ، يدرسان يتوسع في المنهج الخاص بالفلسفة وتاريخها فما الداعي الى حشره في منهج الأدب العربي مرة أخرى وتقول الجماعة أيضا عن منهج د . طه حسين : ذكر أثر علم الكلام ، الإسلامى في الأدب العربي ، وساق طائفة من أسماء علماء الكلام كلهم من المعتزلة .

ومما يوجب الأسف ، والدهشة ، أن يعنى المنهاج المقترح بدراسة المعتزلة في تاريخ الأدب العربي ، دون غيرهم ، وفي ذلك ما قد يلقى في شعور الطلبة الميل الى مذنب المعتزلة دون غيره ، من مذاهب علماء الكلام ، وقد قال أهل السنة ، وهم كثرة المسلمين ، وجمهرة علماء الكلام الإسلامى في المعتزلة أنهم مارقون يظهرون العقائد الفلسفية في لباس من الجدل في الكلام .

وتمضى جماعة دار العلوم في تنفيذ المنهج الذى اقترحه د . طه حسين لدراسة الأدب في التوجيهية فتقول : اقترح العميد حذف قواعد النحو ،

والبلاغة ، بناء على أن ما أخذ منها في السنوات الأربع يعد كافيا ، وهذه مناقضة صريحة لما ورد في المنهاج المعلن ، وتنتهي جماعة دار العلوم في مذكرتها التي اعترضت بها على المنهاج المقترح من الدكتور طه حسين بما يلي : لا ندرى ما حفز الدكتور الى اقتراحه ، بعدما ظهر له من استمداد أساتذة اللغة العربية من أبناء دار العلوم لمواجهة هذا المنهاج ، والتقلب على ما وضع فيه من شذوذ وتكلف وهل لذلك علاقة بها جاء في العبارة الختامية لكلام العميد اقتراحه الغريب ومن قوله : واضح أن هذا البرنامج قد يعجز أساتذة التعليم الثانوى عندنا كبقية المنهج الأولى بالسنة التوجيهية ، لم يعلم ما أخفاه من نيته في نصيحته يوجب اصلاح برامج التعليم في المساهد ، التي تخرج أساتذة اللغة العربية ، بحيث يصبحون قادرين على تعلم هذا النحو من الأدب ، فقد بان حينئذ ما حاول العميد أن يخطف من نياته وظهر أن المسألة ليست مسألة وضع منهج ولا مصلحة تعليم ، ولا اعدادا للجامعة ، ولا لغتها ، وإنما المسألة كلها دائرة حول أساتذة اللغة العربية في المدارس الثانوية والتبرع الجريء بتقدير صلاحيتهم لمراسلة الأدب أو عدم صلاحيتهم ، والاستدراج من جراء ذلك الى الوقوع في هذا الشنوذ الذي لم يسبق له مثيل في مناهج التعليم لا نظير له في مدارس العالم ، ولا ندرى كيف ساغ لصاحب الاقتراح ، أن يعرض مصلحة التعليم في البلاد لمثل هذه الأغراض التي لا تخرج عن الرغبة الجائرة في اغتصاب ما لأساتذة اللغة العربية من الملكات المكتسبة بطول المرات ، والتجربة ، والاستفادة الحقة من حسن اعداد المعلمين للتوفر ، على دراسة اللغة العربية وآدابها ، وحمل أمانتها ، والاضطلاع بهايتها ، والدفاع عنها ، والاجتهاد في تزويجها بكل ما يساير الحضارة في هذا العصر ، والتعدي على اختصاص وزارة المعارف في الاشراف الكامل ، على هذه السنة التوجيهية ، التي هي جزء متمم لمرحلة الثقافة العامة في الدراسة الثانوية ليصل من وراء ذلك الى غرضه .

على أية حال ان المعركة الادبية ذات المستوى العالي التي نشبت بين دكتور طه حسين وجماعة دار العلوم ، لا يجب أن تنسىنا معارك د. حسين هيكل باشا .

وعندما تعود الى معارك د. هيكل في وزارة المعارف ، آسف وزارة المعارف يتبين لنا - بدون جهد - أنه تحول من وزير للمعارف ، الى وزير للمعارك ، أو أنه حول وزارة المعارف الى وزارة للمعارك ، والدليل على ذلك أنه لم يكد يترك وزارة المعارف ، حتى تغيرت أمور كثيرة حظيت باهتمامه ، بل تم نقل بعض الذين عاونوه في شئون وزارته ، ومن بينهم الاستاذ محمد حسن العشماوى الذى تولى بدلا منه فور استبدال وزارة محمد محمود باشا بوزارة علي ماهر باشا ، الدكتور عبد الرازق السنهورى ، كوكيل لوزارة المعارف ، وقد كان

بين المارك التي خاضها د. هيكل معركة تصدير وزارة المعارف وكانت معركة عنيفة وضارية لأنها لم تكن بينه وبين شيخ الأزهر ، أو كانت بينه وبين أحد زملائه الوزراء ، وإنما كان الطرف الآخر في تلك المعركة ، السراى ذاتها ، ممثلة في علي ماهر ، المثل للملك فاروق شخصيا .

وقصة تصدير وزارة المعارف ، أو تصدير الثقافة في مصر ، وخاصة تصدير الفنون الجميلة من القصص التي يجب أن نقرأ لها الصفحات ، لقد كان لفرنسا نفوذها الثقافي ، والفني في مصر ، وحتى أثناء اشتداد موجة الاحتلال البريطاني لمصر بقيت بعض المناصب الثقافية حكرا على الفرنسيين ، فمدير دار الآثار المصرية فرنسي ، هو مسيو جامستون ، ومدير الفنون الجميلة مسيو هوت كير ، وبعده ريمون ، وقد رأى د. هيكل ، أن يعين مديرا مصرية لدار الآثار المصرية والمتحف المصري ، وأن يكون مديرها الفرنسي الأب دريتون مستشارا فنيا ، ووقع الاختيار على الأستاذ مصطفى عامر ، ليتولى هذه الإدارة ، وبينما د. هيكل يعمل على تنفيذ تلك الفكرة ، حمل إليه الأب دريتون بلاغا موقعا من عدد من خبراء الآثار بمنطقة الأهرام يتهمون فيه الامتداد سليم حسن وكيل المتحف المصري بأنه استغل نفوذه حين قيامه بالحفريات الأثرية في منطقة أهرام الجيزة واستولى من الأموال المخصصة لهذه الحفريات ، على مبالغ طائلة لنفسه بأن كان يطلب من العمال التوقيع على أنهم قبضوا مبالغ معينة ولا يكونون هم قد قبضوا تلك المبالغ ، أو لا يكونون قد قبضوا منها الا النذر اليسير .

وأحال د. هيكل وزير المعارف البلاغ الى التحقيق الادارى ، مستغربا توقيت تقديم هذا البلاغ ، في الوقت الذي كان يفكر فيه في تنظيم الادارة المصرية ، ويكون البلاغ ضد سليم حسن ، وكيل دار الآثار الذي تهيئ الظروف أو هو يهيئ نفسه ليتولى منصب مدير الآثار ، وبينما التحقيق الادارى يسير في طريقه المادى طلب على ماهر ، رئيس الديوان من د. هيكل ألا يستبدل بشخص معين في لجنة التحقيق آخر وأصيب هيكل بالدهشة لما طلبه منه على ماهر ، فلقد كان هيكل حريصا على ألا يتدخل في التحقيق بل يتركه في جو من الاستقلال ، ولم يعرف د. هيكل ، ما الذي يقصده على ماهر بالفسيط ، الى أن فوجئ بسليم حسن ، يتدخل عليه شاكيا من أولئك الذين يحققون معه متهميا اياهم بالتحيز ضده ، ويقترح د. هيكل ، على سليم بك أن تتولى النيابة العامة التحقيق ، فيبادر سليم بك حسن ، بالموافقة سعيدا ، مشتبها ، ويستمر التحقيق زمنا غير قصير ، فلما انتهى أحييت أوراقه الى النائب العام يس بك أحمد ، ويسأل د. هيكل ، وزير الحقائقية أحمد خشبة باشا ، عن مصير التحقيق ، فيؤكد له أنه ليس فيه ما يدين سليم حسن ، وكان على ماهر يسأل يوهيا عن مصير التحقيق ، حتى لقد ضاق ذرعا ببطله النائب العام ، وقال عنه : انه لم يصبح النائب العام ، بل صار « النائم العام » .

واستقالت الوزارة ، ولما يتصرف النائب العام في التحقيق ، وبقي سليم بك حسن موقوفاً عن عمله ، لا يتقاضى مرتباً ، الى أن تآلفت وزارة علي ماهر ، في ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ، ولم يكذ مجلس الوزراء ينعقد لأول مرة حتى كان من بين قراراته احالة سليم بك حسن الى المعاش ! .

وكان أحمد محمد خشبة وزير الحفانية في وزارة محمد محمود باشا قد فوجئ في المشاركة في وزارة علي ماهر الجديدة ، على أن يلى وزارة الصحة ، لا وزارة الحفانية ، وكان هذا العرض بتلك الصورة قد أريد به احراج أحمد محمد خشبة حتى لا يدخل الوزارة الجديدة ؟ .

أليس هو - أحمد محمد خشبة - وزير الحفانية الذي لم يقبل الضغط على النائب العام حتى يحيل سليم بك حسن الى محكمة الجنايات ؟ .

كل هذه المعارك سواء في وزارة المعارف - وزارة المعارف - أو غيرها من الوزارات أدت الى نتيجة واحدة ووحيدة هي أن الطريق أمام وزارة محمد محمود باشا أصبح مسدودا وأن محمد محمود باشا ينبغي عليه أن يرحل ، وقد كان .

اجبار محمد محمود على الرحيل !!

قلت ان الدكتور محمد حسين هيكل قد تحول من وزير المعارف الى وزير للمعارك وانه قد استطاع ايمانا منه بالدور الاصيل لوزارة المعارف ، ان يحيلها الى وزارة للمعارك .. لم يكن الرجل ينتهي من معركة الا ليدخل اخرى ، بل انه كان يخوض العديد من المعارك العنيفة والحظيرة في وقت واحد ، وقد سبق لي ان اشرت الى معاركه مع صديقه الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ المراغي ، بخصوص تعيين خريجي المعاهد الأزهرية العليا كمدربين للغة العربية في مدارس وزارة المعارف ، والى معاركه مع علي ماهر والسراي بخصوص التخلص من سليم حسن بك رجل الآثار المصرية العالم و .. و .. وترك الدكتور هيكل نفسه يروي لنا بعض المعارك التي خاضها من أجل استقلال الجامعة وقد كان هو استادا في الجامعة المصرية عندما كانت جامعة أهلية .. يقول د° هيكل : « أنا اؤمن باستقلال الجامعة ايمانا عميقا متأصلا في نفسى منذ كنت طالبا بجامعة باريس لذلك لم يدر بخاطري يوما ان أسوغ اغتلاء وزير المعارف على هذا الاستقلال بحجة انه الرئيس الأعلى للجامعة حرصت على احترام هذا الاستقلال وعلى الدفاع عنه ، وكان هذا طبيعيا وقد قمت بالتدريس في الجامعة المصرية الأهلية خمس سنوات شعرت أثناءها - أثناء التدريس بالجامعة الأهلية - بالاستقلال الصحيح وبما يدفعه هذا الاستقلال الى النفس من تقدير الواجب والمسئولية والاضطلاع بهما على خير وجه ، هذا الى ان أستاذى لطفي السيد باشا قد عين مديرا للجامعة من يوم ان أصبحت حكومية في سنة ١٩٢٥ تحرص على استقلالها ، وحافظ عليه حتى لقد استقال من منصبه في سنة ١٩٣١ حين فصل من مجلس الوزراء اذ ذاك الدكتور طه حسين من منصب الأستاذ بكلية الآداب وظل منصب مدير الجامعة شاقرا الى ان عاد اليه لطفي باشا فعاد يحافظ على استقلال الجامعة وكرامتها ، لا جرم ان يكون احترام الاستقلال عندي من المباني الأساسية لحياة الدولة العامة وان الأمور لتعجز ، في مجراها العادي اذا اضرب طلبة الجامعة عن تلقى دروسهم واجتمع

مجلس الوزراء في الفداة فسانني محمد محمود باشا عما أنا صانع لاعادة الامور الى مجراها الطبيعي ، وكان الوزراء ينتظرون جوابي فلم أزد على أن قلت أن مجلس الجامعة سيجتمع غدا وسأتوجه اليه وأراس جلسته ، وأنا مقتنع بأنه سيتخذ الاجراء اللازم لاعادة السكنية وعودة الطلبة الى كلياتهم لتلقى علومهم .

وكننت قد فكرت أثر هذا الاضراب في أسبابه ، ودار بخاطري ان عمداء الكليات واساتذتها يقع عليهم تبعة غير يسيرة فينا حدث وما يحدث من مثله ، فاحترام الطلبة اساتذتهم لملهم ، وفضلهم ، وما للطلبة من ثقة بهم ، واطمئنان لرايهم يفرضان محبة الاساتذة واحترام مشورتهم فلو ان الاساتذة بذلوا الجهد لمنع الاضراب عن طريق النصيحة والارشاد لما حدث ، ولو انهم بذلوا النصيحة فلم يسمح الطلاب لهم ، فكان جزاؤهم ان استمر الاساتذة في القاء محاضراتهم على أقل عدد لتحطمت جهود المحرضين على الاضراب ، وبخاصة اذا أشعر الطلاب بأن المحاضرات قيمة حقا وبأن لهم في سماعها فائدة تفوقهم ولا يسهل تعويضها اذا حال انقطاعهم عن حسن الاصغاء اليها ، أما أن يكون اضراب الطلبة وسيلة لانقطاع الدراسة فذلك غير جائز بل ذلك تحريض على الاضراب أي تحريض . .

وذهبت الفد فرأست مجلس الجامعة وأدليت الى رجالها الحاضرين بتفكيرى الذى قدمت فاعتذر بعضهم بنشوز الطلبة وعدم قبولهم نصائحهم وأقر البعض رأيي ، واتفقنا على تعطيل الدراسة ثلاثة أيام تستأنف بعدها بانتظام ، على أن يبذل رجال الجامعة جهدهم لتعود الامور الى نصابها ، وبعد انقضاء الأيام الثلاثة انتظمت الدراسة من جديد واستقرت الامور في نصابها الطبيعي . .

على أن تفكيرى - تفكير د . هيكال - في مسئولية الاساتذة أدى بى الى الانتقال خطوة أخرى ، فلو ان الاساتذة قنعوا واجبه كاملا لاستقامت الامور أكثر من استقامتها في الوضع الحاضر ، وأول واجبه للاستاذ في الجامعة ان يكرس كل وقته وكل جهده للملم ، الذى يدرسه ، ينقطع له ، ولا يفكر الا فيه ، ويحاول جهده ان ينتج في نظرياته ومذاهبه جديدا يلقى على الحياة العلمية من الضوء ، ما يدعونا الى الشعور حقا باننا نتقدم ، أما ان يكون رجال الملم ، كغيرهم من الموظفين يظفي تفكيرهم في درجاتهم الوظيفية على تفكيرهم في العلم ، وسعيهم الى تقدمه ، فذلك ما لا يتفق والحياة الجامعية التى يمتاز رجالها على من سواهم بانهم سدنة العلم وحراس محرابه ، ولو ان الاساتذة سلكوا بتفكيرهم وبحياتهم هذا السبيل ، لكان للحياة الجامعية في نفس الطلاب أثر غير ما كان لها يومئذ . ولكن لاستقلال الجامعة من الحرية ما يصد أية سلطة من التعرض له ، لم يكن الاضراب الذى حدث هو وحده مبعث هذا التفكير عندى بل كان مبعثه كذلك ما لاحظته من اتخاذ رجال الجامعة هذا الاستقلال للاسراع الى الرقي المادى

في الدرجات الوظيفية فقد كانت الجامعة تبعث قرارات الترقية ليوصلها الوزير فكانت الاجل انها تصل يوم يكون رجل الجامعة مدرسا أو أستاذا مساعدا ، أو أستاذا قد أمضى السنوات الأربع المفروضة قانونا للارتقاء من درجة الى درجة ولم تزد هذه السنوات أسبوعا ، بل لم تزد يوما واحدا وكان وزراء المعارف يوقعون هذه القرارات عادة من غير بحث أو تردد اعتمادا على ان مجلس الكلية بحثها ، ثم بحثها مدير الجامعة ومجلس ادارة الجامعة من بعده ، لذلك كانت مناصب التدريس في الجامعة مرموقة يسمى اليها كل من وجد الوسيلة لبلوغها .

وقد تردد في البرلمان غير مرة ان اساتذة الجامعة ومساعدتهم ممن صمم لهم بمزاولة مهنة في الخارج ، لا يواظبون على أداء محاضراتهم ولا ينهضون بالبحث العلمي الذي تقضى الحياة الجامعية بالانقطاع له ، لذلك سألت بمناسبة عرض قرارات الترقية لرجال الجامعة على ، عما اذا كانت هذه القرارات تصحب بما قام به من يطلب ترقيته من بحث علمي خلال السنوات الأربع المتقضية بين الدرجة التي كان عليها والدرجة التي يطلب ترقيته اليها . ولما كان النفي جواب سؤالي طلبت الى الجامعة أن ترفق كل قرار بذكره عن البحوث العلمية التي قام بها من صدر القرار لمصلحته وأذكر مع الشيء الكثير من الأسف ان هذه المذكرات لم تكن تحتوى اغلب الامر على بحث ذي بال بل كان بعضها لا يذكر شيئا ، قام به صاحبها في السنوات الأربع ، وكان البعض يكتفى بذكر الرسالة التي قلمها صاحبها لنيل اجازة الدكتوراه .

ويقول د. هيكل ، انه أبدى ملاحظاته تلك الى مدير الجامعة وقتئذ د. على ابراهيم باشا فكان رده على ملاحظاته : أولئك خير رجالنا ولو لم نرفعهم ، لتركونا ثم لما وجدنا من يحل محلهم ويملا الفراغ العلمي ، الذي يخلفونه ورامهم ..

ويقول د. هيكل انه قال لمدير الجامعة : ما بالنا لا نعتد على الأساتذة الاجانب المشهود لهم بالكفاية والفضل فنبدل لهم من المال ما يفرغهم بالمضبور اليانا ؟ بل ما بال رجال الجامعة عندنا يسعون للتخلص من كل أستاذ اجنبي ولو كان ذا سمعة عالمية ليحلوا محله ، وليرتقوا الى درجته ، ويقترح د. هيكل ان يكون للأساتذة المصريين « كادر » لا ينقل على درجة منه اجنبي وأن يكون للأساتذة الاجانب « كادر » آخر لا ينقل اليه مصري ، فلا يطعم المصريون في درجات الاجانب ولا يسعون للتخلص منهم ، ويعد مدير الجامعة ببحث هذه الفكرة مبدئيا وجهة نظره في ألا يكون الأساتذة الاجانب ذوي كراس دائمة .. بل يكونون اساتذة زائرين فقط تتعاقد معهم الجامعة لسنة أو سنتين ويمكن تجديده عقودهم ..

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ٤٤٩

ويعقب د. هيكل على ذلك كله بقوله : أكان حديثي في مجلس الجامعة وقراري أوافق مذكرة بحوث عن يطلب ترقيةهم من رجال الجامعة وتفكرى فيما يجب من رعاية الأساتذة واجبههم ، وعدم تخلفهم عن محاضراتهم وحديثي مع مدير الجامعة عن الأساتذة الأجانب ، أكان في ذلك كله أو في شيء منه مساس باستقلال الجامعة من جانبي ، أنا الحريص على هذا الاستقلال وعلى حمايته ؟ لم أر ذلك يومئذ ، ولا أراه اليوم ، فاضراب الطلاب اخلال بالنظام يتعدى حرم الجامعة فإذا لم تستطع الجامعة التخلب عليه خيف أن تتدخل السلطات غير الجامعة في شأنه فتخير أن يشترك رئيس الجامعة الأعلى مع مجلس الجامعة لاعادة النظام ، الى نصابه من أن تتولى اعادته سلطات الأمر بوسائلها التي تؤدى كرامة الجامعة حين استطاع ، تجنب هذا الايذاء اجراء كالذى لجأت اليه ، والبحث العلمى أساس الحياة الجامعية ومسوغها فإذا لم يتوفر أساتذة الجامعة عليه لم يؤدوا واجبههم على الوجه الأكمل ، والاستقلال كالحرية أداء الواجب سياحه ، والكفيل باحترامه ، والأمر كذلك في رعاية الأساتذة واجبههم في القاء محاضراتهم .

أما الأساتذة الأجانب والاستعانة بهم فواجب ترعاه الجامعات كلها فقد كانت الحياة الجامعية في كل البلاد وفي كل المصور قائمة على أساس من أن العلم لا وطن له ، وفي الجامعات الكبرى في البلاد المتقدمة في الحضارة أساتذة من جنسيات مختلفة ، لكن للملاحظة التي أبدعها على باشا ابراهيم ، قيمتها ، فلا بد إذن من التوفيق بين عالمية العلم وسموه عن تدخل رجاله في غير شأنه واستقلال الجامعة لا ينظمه قانون وإنما يكفله حرص رجال الجامعة عليه ، وسموهم به فوق كل اعتبار مادي ، أو غير مادي وفرضهم الرقابة الجامعية الدقيقة على كل منتسب لمحاربي العلم حتى لا يخل أحد بواجبه عند ذلك تسمو مكانة الجامعة لا في وطنها وحده . بل في العالم بأسره .

وعن أسرار مجلس الوزراء ، يقول د. هيكل : بينما كان مجلس الوزراء منعقدا في الأسابيع الأولى من عام ١٩٣٩ اذ عرض علينا رئيس الوزراء محمد محمود باشا فكرة لم تكن تخطر لأحد منا على بال : عرض علينا أن تنضم مصر الى ميثاق سعد آباد ، الذي تماددت فيه تركيا والعراق ، وإيران ، وأفغانستان ، أن تعتبر كل اعتداء يقع على احداها واقعا عليها جميعا فهي تتضامن في دفعه بكل قوتها . . لم يخالفني أي شك لدى سماع هذا العرض بأن الفكرة من وحى البجلترا وان مبعثها يرجع الى العناية بالدفء عن الشرق الأوسط . . وقد اعترضت على الفكرة قائلا : ان الدول الأربع المشتركة في الميثاق متجاورة بعضها مع بعض فالمعنوان على احداها يعرض سائرهما لامتداد العنوان اليها ، وهنا ثم مصلحة في التضامن لدفع الممتدى ، أنا ونحن لا نجاور أيها منها . . بل تبعد اقربا اليها مئات الأميال عنا فلا مصلحة لنا في الانضمام الى هذا الميثاق ، وخالفني في هذا الرأي بعض زملائي الوزراء محتجين بأنه لمصر مصلحة في تكوين جبهة متضامنة في هذا الركن من العالم لان الحرب في عهدنا أصبحت ميكانيكية

ولأن الطيران الحربى ، أصبح لا يعنى بمئات الأميال ولذلك أيدوا فكرة الانضمام الى الميثاق بمثل القوة التى أيدت بها عدم الانضمام اليه ، شاركنى فى رى جماعة من الوزراء فلما عرض الأمر للتصويت انقسم المجلس فرقيق متعادلين فى العدد ، ولم يكن محمد محمود باشا قد أبدى رأيه ، لذلك قال : ان هذه المسألة الخطيرة لا يكفى فيها أغلبية صوت واحد ، لهذا لا أرى أن انضم لأى الفريقين بل أسحب الموضوع من المجلس .. وقد أصعبت أنا بتصرف محمد محمود باشا فى هذا الموقف فهو تصرف حكيم غاية الحكمة .

وكانت وزارة محمد محمود باشا مؤلفة من الحزبين : الدستوريين والسعديين ومن المستقلين ، ولكن الوزراء - كى يقول د - هيكل - كانوا لا ينتظرون الى المسائل من وجهة النظر الحزبية وفى أحيان كثيرة ، كان بعض الوزراء الحزبيين يختلطون مع زملائهم الحزبيين ، عند طرح موضوع معين ويلتقون بأراء زملائهم فى الحزب الآخر أو يلتقون مع المستقلين فى الرأى وكنموذج على السمو بالمسائل القومية فوق الاعتبار الحزبية يقول د - هيكل : عرض د - أحمد ماهر وزير المالية منح شركة بواخر البوستة الحديدية اعانة من مال الدولة تتجاوز مائة ألف جنيه .. فقد اعترض بعض الوزراء بأن هذه الشركة ليست مصرية وانما هى شركة انجليزية فعلا ، وان كانت مصرية قانونا وكانت تستر وراء اسم أحمد عيسود باشا ودفع وزير المالية هذا الاعتراض بأن الشركة تمصرت بالفعل كما انها مصرية بالقانون ، وعهد مجلس الوزراء الى الاستاذ سابا حبشى وزير التجارة والصناعة أن يبحث الموضوع وأن يطلع على ملفات الشركة وأن يعرض على المجلس نتيجة بحثه ، وتقدم سابا حبشى - بعد بحث استغرق عدة أسابيع - الى المجلس مؤكدا أن الشركة ليست مصرية بالفعل ، وان اتسمت بمظاهر مصرية ، وانها لذلك لا تستحق ان تعاونها المالية المصرية ، وكان سابا حبشى وزيرا سعديا ، مع ذلك رد عليه د - أحمد ماهر ، رئيس الهيئة السعدية يفند حججه ويؤيد مصرية الشركة ، واشترك بعض الوزراء فى هذه المناقشة ثم طرح رئيس مجلس الوزراء الموضوع للتصويت وشعر أكثر الوزراء ، ان رئيس مجلس الوزراء يؤيد وزير المالية فى منح الاعانة فائز ذلك فى رأيهم .. وفى نفس الجلسة - بعد أن تمت عملية التصويت - قدم سابا حبشى إستقالته من الوزارة وعندها أعلن محمد محمود باشا ذلك قال أحمد ماهر : يظهر ان سابا بك لم يقتنع بالحجج ، التى قمتها ، فاطلب اذن تأجيل الموضوع حتى يعيد هو دراسته من جديد ، وينظر فى هذه الحجج ، ويؤنها فى حله .

ويقترح د - هيكل على الاستاذ سابا حبشى حالة الموضوع يرتمه الى لجنة القضايا لتبحث الموضوع فان أقرت الاعانة وافق هو عليها ، وان اعترضت على اعطاء الشركة الاعانة ، كان ذلك تقوية لوجهة نظره ، ويوافق الاستاذ سابا حبشى ، على ذلك الاقتراح ، ولا يرفض هذا الاقتراح ، أحمد ماهر ، وانما الذى

يرفضه محمد محمود باشا قائلا : لا بد من الفصل في الموضوع وليفعل سائبا ما يشاء ، اننى لا أقر طريقته في الجلسة الماضية بحال . .

ويقول د. هيكل ، لرئيس حزبه محمد محمود باشا : لكن الأمر ، في هذا بينه وبين رئيس حزبه الدكتور ماهر باشا ، ويقول محمد محمود : ولو . . وما كان له ان يواجه ماهر باشا بمثل ما واجهه به فالدكتور أحمد ماهر ليس رئيس حزبه وكفى بل هو رجل تفاخر به أية أمة ، ان يكون وزيرا فيها ، ولكن أحمد ماهر يوافق على اقتراح هيكل ويحال الأمر الى بقوى باشا رئيس قضايا الحكومة ويبقى الأمر عنده الى أن استقالت وزارة محمد محمود باشا . .

وكان محمد محمود باشا قد صبر ، وصابر على ما يقوم به على ماهر ضمه . ولكن « للصبر حدود » كما يقولون وقد كان محمد محمود يستطيع ان يقاوم مؤامرات على ماهر كرئيس للديوان الملكي ولكن ان يصبح الملك نفسه من رأى على ماهر فهذا ما لم يستطع محمد محمود باشا قبوله بأية حال من الأحوال .

كان أحمد خضية باشا وزيرا للحقانية وقد رفض احالة سليم بك حسن ، الى محكمة الجنائيات وأوغرت بطانة الملك صدره ضد النائب العام « يس بك أحمد » وحشد وزير الحقانية أحمد خضية ، وانتهن الملك فرصة مقابلته لوزير الحقانية فاذا بالملك فاروق يوجه نقدا شديدا الى وزارة الحقانية ، ويتجه أحمد خضية باشا ، الرجل الحريص ، على كرامته حرصه على حياته الى محمد محمود باشا الرجل الحريص أيضا على كرامة من يعملون معه ، حرصه ، على حياته ويقدم اليه استقالته من وزارة الحقانية ولكن محمد محمود باشا وقد رأى الجو المحيط بوزارته قد اكفهر بصورة لا يمكن الرؤية فيه قال له : لا تتمجل فعما قريب ، تستقيل الوزارة كلها . .

وفي يونيو والوزارة في مصيفها ببولكلي يطلب د. هيكل السفر الى لبنان لقضاء بضعة أسابيع ويوافق محمد محمود على سفر وزيره اذا وافق الملك ، ويستغرب هيكل ما يقوله رئيس الوزارة ذكرت مشسورة محمد محمود باشا ليتولى أعمال الوزير الغائب ، وهو - أى صاحب الرأى فى اجازة الغياب ، ولكن محمد محمود المعلم ببواطن الأمور ، يصر على أن يوافق الملك على قيام هيكل بالاجازة ويطلب هيكل من اسماعيل تيمور بك الأمين الأول للملك أن يستأذن الملك في السفر الى لبنان ، ويبلغ اسماعيل تيمور د. هيكل ان الملك لم يأذن بسفره وكان محمد محمود يلوره قد طلب من الملك أن يسمح له بالسفر الى أوروبا للاستشفاء فاعتذر الملك بأن البلاد بحاجة الى بقائه بها ، ويقول د. هيكل ، لم يكن للجو صفوا من حول محمد محمود باشا في يوم من الأيام بل كان يواجه شتى المتاعب ، في كل حين وهذه المتاعب كلها تضنى الأعصاب ، ومحمد محمود باشا رجل يعيش بأعصابه لذلك تأثرت صحته فلم يكن يمد هذه الشهور الطوال التى قضاهما في الحكم على ما ينبغي ، ولقد كان

يخفى عنى وعن كثير من الوزراء ما يلقاه من متاعب وعقبات ولم يكن يفضي بها لبعض أصدقائه إلا في النادر ولقد كان يشرح في هذا الصيف من عام ١٩٣٩ بأن المتاعب والعقبات تتراكم أمامه بغير علة تقتضى قيامها ، بل تراكمها فكان يزيده شعورا بأن الأمور ليست ميسرة أمامه .

واننى لفي هذا الفندق ، ظهر يوم الجمعة الثانى عشر من أغسطس اذ لقيته مصادفة فقال لى بعد ان حييته : لقد قدمت استقالة الوزارة .

ولم يدخر بخاطرى أن أسأله عن سبب تقديمها . . على أننى علمت بما قليل ان سعيد باشا ذو الفقار كبير الامناء ، جاء الى فندق وندسور حيث كان ينزل محمد محمود باشا وان رئيس الوزراء طلب اليه أن يبلغ الملك ، استقالته لانه علم أن على ماهر باشا ، يتصل بأشخاص يعرض عليهم الاشتراك معه فى وزارة جديدة ، وقال رجال القصر ان الملك ، هو الذى أوقف سعيد باشا ذو الفقار يطلب الى محمد محمود باشا ان يستقيل حرصا على صحته . .

ولما علمت أن على ماهر باشا هو الذى يؤلف الوزارة الجديدة ذكرت مشورة محمد محمود باشا على الملك عندما اشتد الخلاف بين على ماهر باشا وكابل البندارى باشا ان يحتفظ الملك بعلى باشا وساءلت نفسى : « أكان ما حدث اليوم ردا للجميل ، أم أن السياسة لا تعرف عاطفة ولا جميلا أم أن الملك فضل رياسة على باشا ماهر ، للوزارة على رئاسته للديوان ؟ »

وهن استقالة محمد محمود باشا يقول : الأستاذ عبد الرحمن الرافعي : كان محمد محمود يقيم فى مدة الصيف فى فندق وندسور بالاسكندرية فى يوم الجمعة ١١ أغسطس ١٩٣٩ دق جرس التليفون بالفندق واذا بالتكلم سعيد ذو الفقار باشا كبير أمناء الملك يطلب من محمد محمود تحديد موعد ، لمقابلته بالفندق لينقله رسالة نسائية . . وجاء فى الموعد المحدد ، واقضى اليه برغبة الملك فى استقالته وكان هذا هو موضوع المقابلة فلم يكده محمد محمود يتلقى ثبا هذه الرغبة حتى استجاب لها ، وقدم استقالته الى الملك فى اليوم التالى (١٢ أغسطس) بعد أن سلمت وزارته فى الحكم نحو عشرين شهرا .

بنى محمد محمود - كما يقول أستاذنا الرافعي - الاستقالة على مرضه وقد كان مريضا معظم المدة التى قضاه فى الوزارة ومع ذلك لم يكن المرض ليدعوه الى الاستقالة بل كان يزعم السفر الى مرسى مطروح للاستجمام والراحة وأعلنت الطوافة فوزية لهذه الرحلة فما أن تمت المقابلة بينه وبين كبير الإماء حتى بادى الى تقديم استقالته ولا غرابة فى ذلك فقد جاء الى الحكم ، وبقي فى الحكم بأمر من الملك فكان يعيها أن يعزل الحكم تنفيذيا لأمر الملك وبمساعدة أخرى انه لم يستقل لأن مجلس النواب قرر عدم الثقة بوزارته فقد كان مؤيدا من معظم أعضائه وبدا انها حيلة أقالة وكان البرلمان فى عطلة الصيف فلم يكن من الأعضاء الا أن قابلوا هذه الاقالة بالصمت والوجوم .

ويرى د^٠ لبيب يونان لبيب رزق . ان الصراع ظل بين محمد محمود باشا وبين علي ماهر بين مد وجزر وفي نفس الوقت ، كان رئيس الوزراء يصارع المرض حتى اضطر الرجل الي تقديم أولى استقالاته في ٦ يوليو ١٩٣٩ ولكن الملك رفض قبولها وطلب ان يتحمل زملاء الرجل بعض اعبائه مما اضطره الى سحب استقالته . ويضيف د^٠ يونان ، الى الروايات الخاصة باستقالة محمد محمود باشا رواية أخرى ، نقلا عن محمد محمود باشا نفسه - كما تقول الوثائق البريطانية - ان محمد محمود قال للسير لاميسون عند تقديم استقالته انه ليس من سبب لتلك الاستقالة سوى ظروفه الصحية وانه في جلسة مجلس الوزراء الأخيرة لم يتمكن من البقاء ، أكثر من ربع ساعة .

وكانت الصحف الصادرة في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ قد نشرت بعض الأنباء عن استقالة محمد محمود باشا ومقابلة كبير الامناء له ، وكان من بين ما كتبه الأهرام :

قلنا منذ بضعة أيام في معرض الخلاف الدستوري وعن الحل المنتظر انه سيلى فض النورة البرلمانية تطورات في الموقف السياسي وان الاتجاه ، الذي ستجته اليه هذه التطورات لا يزال قيد البحث وما كانت النورة البرلمانية تفض مساء الثلاثاء الماضي والميزانية تقرر على الوجه الذي عرفه القراء حتى تم بحث مختلف الاتجاهات التي يجدر ان يسير فيها التطور السياسي ، واستقر الرأي على خطة معينة ، وكان أمس يوم عطلة ومع ذلك فقد نشطت البعثات وذاعت الروايات وأصبحت الإسكندرية وأمست وجوها حافلة بالانباء المختلفة وقد بدأت هذه الشائعات تروج مساء أمس الأول على اثر تشرف سماعة الأستاذ محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ بالمقابلة الملكية وقد سألناه عن مقابله وعن علاقتها بالموقف السياسي فقال . تشرفت بمقابلة « مولاي » الملك وقد لقيت من جلالته كل عناية وكل اهتمام بشئون البلاد كبيرها ، وصغيرها . . ولم يشأ سماعته أن يزيد علي ذلك . . والذي عرفناه ان رفعة رئيس الوزراء ، قد ألهم سفره ، الي مرسى مطروح وكان موعده بعد ظهر اليوم السبت علي الطواشة فوزية وقد عرفت هذا الاثناء رسميا ، علي اثر زيارة صاحب المصالي سعيد ذو الفقار باشا كبير الامناء ، لرفعة رئيس الوزراء في الفندق ظهر أمس وقد علمنا كذلك انه علي اثر زيارة محال كبير الامناء ان رفعة رئيس الوزراء محمد محمود باشا التمس تحديد موعده للتشرف بمقابلة جلالة الملك ليعرض علي جلالته قبول استقالته ، واعفاء من احتمال اعباء الحكم ليتيسر له الانصراف الى العناية الصحية .

وقد جدد منتصف البعثة الخامسة بعد ظهر اليوم ١٣ أغسطس ١٩٣٩ ، موعدا لهذه المقابلة وتقول الأهرام : وينتظر ان يتفضل « جلالة الملك » بقبول استقالة رئيس الوزراء .

وتقول الأهرام : « المفهوم فى الدوائر السياسية ان الملك سيمهد الى على ماهر باشا تأليف الوزارة الجديدة » .

وتقول الأهرام أيضا : ان محمد محمود باشا بعد ان عاد من نزهته ، على شاطئ البحر أخذ الوزراء يفغون الى الفندق تباعا واجتمعوا برفته بعض الوقت وسيجتمعون غدا برئاسة فى بولكللى .

وفى اليوم التالى يجتمع أعضاء الوزارة للمستقيلة ، وبعد كتابة الاستقالة يجمع محمد محمود باشا أوراقه الخاصة وكذلك بعض الوزراء ويتوجه محمد محمود باشا الى الملك حيث يستقبله أولا سعيد ذو الفقار وتمتد المقابلة مع الملك من السادسة والنصف الى السابعة ، وبعد أن يخرج محمد محمود من مقابلة فاروق يتجه الى رئيس الديوان الملكى على ماهر وكان على ماهر ، قد وصل الى القصر بعد وصول محمد محمود باشا بربع ساعة . ويقول محمد محمود انه قد قام بأعباء الحكم هو وزملاؤه لمدة عشرين شهرا وهذه المدة ليست بالقصيرة ، فى عمر الوزارات الديمقراطية ويقول ان المرض قد اشتد عليه وان أطباءه قد نصحوه بالانقطاع عن العمل حرصا على صحته وانه ما كاد يصمم على عزله ترك الوزارة ، ويقبل الملك منه الاستقالة حتى شعر بتحسن فى صحته بدليل انه بقى ثلاث ساعات فى مجلس الوزراء ليصفى بعض المسائل المعلقة .

ويؤكد محمد محمود باشا ، ان عبئا ثقيلا قد افزاح عن كاهله بمجرد شعوره بزوال المسئولية الكبرى التى كانت ملقاة على عاتقه فى تلك الأيام العصيبة .

ولكن لماذا كان اختيار على ماهر لرئاسة الوزارة ، ولم يكن أحمد ماهر ، وهو المرشح الطبيعى لها لانه هو الذى يرأس الهيئة السعدية ويستطيع الحصول - بسهولة - على ثقة البرلمان ؟

لماذا تولى على ماهر باشا وهو الرجل غير الحزبى رئاسة الوزارة والنزى لم يكن له فى مجلس النواب نائب واحد ؟ سؤال يحتاج الى اجابة شافية وافية ؟

الباب السابع

« على ماهر » يغلف « محمد محمود »

● تقول التقاليد الدستورية بل النظام المستورى المصوب به فى كل البلاد التى تحكم حكما دستوريا سليما صحيحا انه فى حالة استقالة الوزارة أو فى حالة اقالمتها ، اذا كانت الاستقالة جائزة ينبغى - طالما المجلس النيابى قائم أو فى النية الابقاء عليه - ان يمهّد الى الحزب الذى له ، أكبر عدد من النواب فى ذلك المجلس ، أو يمهّد الى الحزب الذى يليه فى عدد النواب على أن يضمن هذا الحزب الآخر الحصول على الأغلبية قبل تشكيل الوزارة اما عن طريق تحالفه مع بعض الأحزاب الأخرى واما عن طريق ضمان أصوات النواب المستقلين ، الذين يشكلون معه الاغلبية البرلمانية ، اما ان يتولى تشكيل الوزارة الجديدة ، رجل من خارج البرلمان ، ليس له صوت واحد فى مجلس النواب فذلك ما يعتبر مناقضا لنصوص الدستور ، ولروحه ، على حد سواء .

وفى حالتنا هذه ، التى لم يكن حزب الأحرار الدستوريين يملك وحده الاغلبية البرلمانية ولم يكن حزب الهيئة السعدية يملك وحده أيضا الاغلبية ، كان من الواجب ، مراعاة لنصوص الدستور ، ولروحه أن يمهّد بمهمة تأليف الوزارة الجديدة الى واحد من الأحرار الدستوريين ، غير محمد محمود باشا بالطبع ، أو يمهّد الى رئيس الهيئة السعدية أو أحد أقطابها مهمة تأليف الوزارة الجديدة ، بحيث يكون من السهل على هذا المرشح لتأليف الوزارة ، أو ذاك الحصول على الاغلبية البرلمانية ، اما أن يمهّد بمهمة تأليف الوزارة الجديدة الى على ماهر باشا الرجل غير الحزبى الذى لا يستند فى المجلس النيابى نائب واحد ، فقد كان من الأمور الشاذة سياسيا ، ودستوريا .

وليس صحيحا أبدا ما قيل من أن القصر لم يمهّد الى د. أحمد ماهر بمهمة تأليف الوزارة الجديدة لأن الوفد قد ركز الهجوم عليه فى بعض القضايا كقضية دعم الشركة الفرعونية التى يملكها بالإسم ، أو بالقفل ، أحمد عبود باشا ، أو

كفضية البنك التجارى ، أو غيرها من القضايا فلقد كان من المعروف ، أن تركيز هجوم الوفد ، على شخص ما ، يعنى أن القصر يبالغ فى احتضانه ويعتبر ذلك الهجوم العنيف محسوبا له ، لا عليه .

وقد كان فى استطاعة القصر إذا أراد أعمال النصوص الدستورية ، أو الروح الدستورية السليمة الصحيحة ، أن يهدى بهمة تاليف الوزارة الجديدة مثلا - إذا كان الهجوم على د. ماهر هو السبب - إلى محمود فهمى النقراشى باشا ، نائب رئيس الهيئة السعدية أو أى قطب سعدى آخر !

كل ما فى الأمر ، على ما فصلنا فى الحلقات السابقة - أن على ماهر ، لم يشأ ، أن يل رئاسة الوزارة الجديدة التى أعقبت اقالة وزارة مصطفى النحاس تاركا لمحمد محمود باشا ، القيام بهمة اجراء الانتخابات واعداد البيت وكلها مهام صعبة وقاسية لابد أن يدال كل من يقوم بها - فى الغالب - غضب قطاع من الجماهير - أراد على ماهر أن على الوزارة ، بعد أن تكون وزارة محمد محمود باشا قد قامت بهمة الوزارة القنطرة وبذلك يأكل البيضة مقشرة كما يقولون .

وربما كانت تلك النية ، المتوفرة ضد على ماهر باشا منذ اقالة وزارة مصطفى النحاس هى التى دفعت على ماهر الى بذل قصارى جهده حتى لا تكون لوزارة محمد محمود باشا أية شعبية ، كما أن تلك النية هى التى جعلت على ماهر يبالغ فى مرعطة ، وزارة محمد محمود باشا ، كما لم « تدمرط » أية وزارة سابقة .

لم تكن المسألة ، مسألة دستور . يجب أن يحترم ، أو مسألة تقاليد دستورية يجب أن تراعى بل كانت مسألة مبيتة من القصر أو من على ماهر ، الذى يتحكم فى القصر : هذه المسألة أن يحكم على ماهر علنا ، وعلى رجوس الأشهاد بعد أن ظل عشرين شهرا يحكم من وراء ستار .

وأغرب ما فى الموضوع أن على ماهر باشا كان مستمجلا للغاية فى تأليف وزارته الجديدة حتى أنه لم ينتظر ، حتى يقدم محمد محمود باشا استقالته أو حتى يتم اتخاذ الخطوات اللازمة ، لدفعه الى الاستقالة بل لقد بدأ يباشر اتصالاته قبل أن يقدم محمد محمود باشا بصفة رسمية استقالته وكان يعرض على بعض أصدقائه الشخصيين الدخول معه فى الوزارة الجديدة التى سوف يؤلفها ، وكان بعض هؤلاء الأصدقاء - وهم فى نفس الوقت ، أصدقاء شخصيون لمحمد محمود - يحملون الى الرجل المريض المتعب « القرفان » أنباء تلك الاتصالات وعندئذ ، ثار محمد محمود ثورة « ضرية » دفعتة الى ابداء « قرقه » بصورة رسمية ، وإن كان الرجل أدبا منه ، وقبل لم يشأ ، وهو فى القصر ، لتقديم استقالته إلا يمر بمكتب على ماهر ، بصفته رئيسا لديوان الملك .. الملك الذى قدم اليه الاستقالة المطلوبة .

وقد كان الملك على ثقة مطلقة بأن علي ماهر أصلح الناس ، لتولى الوزارة في تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد ٥٠ وقد كانت ثقته بعلي ماهر ثقة مطلقة !

وقد كانت التقاليد الدستورية لو أريد للتقاليد الدستورية أن تحتزم بل كانت النصوص الدستورية ، لو أريد للنصوص الدستورية أو علي الأقل ، لروح المستور أن يكون لها وجود ، كانت التقاليد أو الدستور نصا ، أو روحا ، تفرض علي ، علي ماهر وهو يصدد تشكيل وزارته ، البرلمانية الجديدة ، أن يتصل برئيس الحزبين اللذين يشكلان الأغلبية في مجلس النواب ، ليخبرهما - ولو من قبيل الشكل ، لا أكثر - ولا أقل - بأن الملك قد عهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة ، وأنه يطلب معونتهما ! أو تسهيل مهمته الجديدة ، ولكن علي ماهر ، كان يرى أنه أكبر من الحزبين الكبيرين ، الأحرار الدستوريين ، والهيئة السعدية ، بل كان يرى أنه أكبر من المجلس النيابي نفسه ! ليس هو صانع المجلس ؟ ليس هو صانع العهد ، من الألف إلى الياء ، انه لا يستشير ولكنه يامر ، فيطاع أمره دون مناقشة !

ولو أن حزب الأحرار الدستوريين وحزب الهيئة السعدية ، كانا يحترمان حق التقاليد ولا أقول النصوص الدستورية ، بل لو كانا يحترمان نفسيهما ، لامتعا بتاتا حتى عن التدخل في مناقشات مع علي ماهر باشا ، بخصوص وزارته الجديدة ، حفاظا ، علي كرامة الحزبين التي أهيئت ، بل التي كاد يقضى عليها علي ماهر ، بفنون رحمة ، بل بفنون ذوق !

وقد رفض حزب الأحرار الدستوريين التدخل في وزارة علي ماهر ، في النهاية ولم يشكل هذا الرفض ، أية متاعب لملي ماهر ، ولو أن الحزب - ومنذ البداية - قاطع المشاورات ، الخاصة بتشكيل الوزارة الجديدة لكان قد انتقم من علي ماهر ، شخصا ، انتقاما أدبيا كان سيذكر للأحرار الدستوريين .

وكنموذج ، لتصرفات علي ماهر باشا ، المرشح لتشكيل الوزارة الجديدة ، إزاء الأحرار الدستوريين والسعديين ، أقول فقرات من مذكرات د. محمد حسين هيكل ، وهي وحدها كافية لإعطاء صورة حقيقية لتلك التصرفات .

يقول د. محمد حسين هيكل : أزعج محمد محمود باشا ، «السفر إلى مرسى مطروح يستجم بها بعد استقالته ، وعلمنا أنه سيستقل إليها باخرة من بواخر خفر السواحل ، تكون أكفل لراحته من القطار ، ومن الطائرة ، ومن السيارة .

وفي عشية سفره اجتمعنا حوله في بهو الفندق ، فذكر لنا أنه يرغب بعلي باشا ماهر رئيسا للوزارة وأنه يوافق تمام الموافقة علي أن يشترك الأحرار الدستوريون ، معه ، وأن يبقى الوزراء الدستوريون في مناصبهم ، وأن يشغل أحمد « بك » عبد الغفار منصب وزير الزراعة مكان رشوان باشا محفوظ وأنه

عهد الى الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ووزير المالية في وزارته ليظوم مقامه في مقاضات تأليف الوزارة برئاسة علي ماهر باشا ، وذهبتا صبح الغد الى الميتة ، وصعدنا الى الباخرة وودعنا محمد باشا محمود في سفره ، الى مرسى مطروح وتمينا له الشفاء ، وموفور العافية ، وأقلعت الباخرة بالرجل ، الذي شغل مصر عشرين سنة كاملة خادما لها مجاهدا في سبيل سيادتها ، واستقلالها ، وكانت استقالته من الحكم ، هذه المرة ، آخر عهده به ، وعدنا الى مكاتب الوزارة في بولكل ، ننتظر ما يكون من تطورات الموقف في أمر الوزارة الجديدة ! وكان الوزراء مقتنعين بأن التأليف سيتم في اليوم نفسه ، أو في الغد ، اذا أراد علي ماهر باشا أن يدخل بعض التعديل على الوزارة ، لكن اليوم انقضى ، وتلاه غمه ، ولم يتحدث علي باشا ماهر الى أحد فيما كلف به .

فاتصل بي حسين سرى باشا بعد يومين يخبرني أن علي ماهر باشا لم يخاطبه وان عبد الحميد بدوي باشا تحدث اليه حديثا غير رسمي ، وأنه لا يريد أن يبقى وزيرا للأشغال ، ولا يرضى الا أن يكون وزيرا للمالية .

وفي ذلك اليوم استدعى علي ماهر باشا ، أحمد خشبة باشا ، وفاتحه في أمر الوزارة وذكر له أنه يريد أن يختار وزراء فنيين ويريد لذلك أن يكون مصطفى الشوربجي « بك » وزيرا للعدل ، ويعرض علي خشبة باشا أن يكون وزيرا للصحة ، ودعنى خشبة باشا لهذا العرض ، فقد كان وزيرا للعدل أكثر من مرة ومنذ سنوات طويلة كما كان وزيرا للعدل في الوزارة المستقلة ، وهو من رجال القانون ، فما معنى أن يكون وزيرا للصحة ، اذا كان علي ماهر يريد أن يماونه وزراء فنيون ؟ ليس معنى هذا أنه يعرض عليه هذا العرض ليرفضه وأنه راغب في معاونته خشبة باشا بالذات ، أو راغب عن معاونته الأحرار الدستوريين جميعا !

ويقول د . محمد حسين هيكل : كنا معشر الأحرار الدستوريين نجتمع أكثر من مرة كل يوم في فندق ونلسون حينئذ . وفي فندق سان ستيفانو حينئذ آخر ، وفي مكاتب الوزراء ببولكل أحيانا ، وكنا نتناول في أحاديثنا ما تقف عليه من اتصالات علي ماهر باشا ، ويعلق كل منا بما يمن له ، وعلق بعض القبان الذين كانت لهم صلات بمحمد محمود باشا فسافروا اليه في مرسى مطروح يرضون عليه ما اتصل بهم ، رغم منع الأطباء له من أن يشغل ذهنه بأي أمر ذي بال ، حرصا على صحته .

وقيل لي يوما أن علي ماهر باشا لا يريد أن أكون معه وزيرا للمعارف وذلك لما بيني وبين الشيخ الأكبر من خلاف على مسألة الأثر ودار العلوم ، لم يبق إذن من الوزراء الدستوريين في وزارة محمد باشا محمود ، غير مصطفى باشا عبد الرازق وزير الأوقاف ، ولم يكن مصطفى باشا قد اختلف مع أحد خلافا

يدعو الى عدم اختياره ، ومع ذلك لم يرد ذكره بين من يرشحهم على باشا ماهر ،
لوزارته •

فكرنا - بالكلام للدكتور هيكل - في الموقف ، الذي يجب أن نتفقه ، ولما كان
محمد باشا محمود قد أناب عنه الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية في
مفاوضات تأليف الوزارة ، فقد رأينا أن نتفاهم مع السعديين ليكون موقفنا ،
وموقفهم من على باشا ماهر واحدا ، وذهبنا بعد ظهر يوم الثلاثاء ، الى منزل
النقراشي باشا برمل الاسكندرية ، واجتمعنا بالدكتور ماهر باشا ، والنقراشي
باشا ، وآخرين من زعماء السعديين ، فانتبهنا الى اتفاق أن يكون موقفنا وموقفهم
واحدا ، فاما أن نشترك ويشتركوا في الوزارة ، واما أن نمتنع ويمتنعوا عن
الاشتراك فيها •

وفي الصباح من يوم الأربعاء علمنا أن ابراهيم بك الهلباوى قابل على ماهر
باشا وتحدث اليه في تأليف الوزارة • والى عليه في ضرورة اشتراك الحزبين
فيها ، ثم اننا عرفنا بعد الظهر من ذلك اليوم ، أن على ماهر باشا ، مستعد أن
يشرك معه اثنين من الأحرار الدستوريين ، هما : هلباوى بك ، وعبد المجيد بك
ابراهيم صالح ، ولم يكن أيهما وزيرا من قبل ، عند ذلك اجتمعنا في المساء
وتداولنا الرأي فقررنا على أن هذا التفكير من جانب رئيس الوزارة المقبلة
ينطوي على تجريح صريح للوزراء الدستوريين ، في وزارة محمد محمود باشا كما
أن اشراك اثنين في الوزارة لا يعتبر تمثيلا للحزب فيها • ولذلك قررنا عدم
اشتراك الحزب في الوزارة وبلغ أحمد خضبة باشا هذا القرار تليفونيا الى
الدكتور أحمد ماهر باشا •

وفي مساء الغد ذهبت الى مقهى ميامي بالاسكندرية واتخذت مجلسا الى
جانب نافذة مطلة على البحر ، وانني لهنالك اذ جاء من بلغنى ان الوزارة تألفت
وان السعديين اشتركوا فيها بأربعة وزراء وان النقراشي باشا عين وزيرا
للمعارف ، وانه طرب لذلك أشد الطرب وان على ماهر باشا أنشأ وزارة جديدة
للشئون الاجتماعية وأسندها الى عبد الرحمن « بك » عزام •

وهكذا نجح على ماهر في أن يقضى على التحالف الذى كان قد قام بين
الأحرار الدستوريين وبين الهيئة السعدية ذلك التحالف الذى بلغ يوما ما من
القوة ما جعل الكثيرين يعتقدون ان الحزبين سيكونان حزبا واحدا •• كما نجح
على ماهر - في نفس الوقت - في استقطاب السعديين الذين قالوا انهم لم يقبلوا
الاشتراك في الحكم الا لخوفهم على المهدي كله من أن يصنف به على ماهر فيجبري
انتخابات جديدة لا يكون لهم فيها مثلبا لهم وقتئذ في المجلس القائم •

ويقول بعض خصوم السعديين انهم قبلوا الحكم على أمل أن يثروا وهدم
النظام كله بعد على ماهر خاصة وان بعض قياداتهم كانوا يعتقدون أن وزارة على
ماهر باشا لا يمكن أن تستمر طويلا !!

وقبل أن تنتقل الى الحديث عن الوزارة الجديدة - وزارة على ماهر باشا - يجب أن نقول ان الوفد المصري قد ابتهج جدا لاستقالة وزارة محمد محمود باشا أو لاقالتها ، وكان من بين ما قالته صحفته وقتئذ ، قالت صحيفة الوفد المصري : حم القضاء ، ونفذ السهم وأصبحت وزارة محمد محمود باشا في خبر كان ، الى أمس فقط كانت الصحف المأجورة تقولان لاشئ هناك وان الوزارة لم تكن في وقت من الاوقات أقوى وأثبت على البقاء منها الآن ، بينما كانت الاسكندرية مثلثة الأفق بأخبار انتهاء الحكم الصالح واستقالة رئيس الوزراء .. الى آخر لحظة كانوا يكذبون بل لقد كانت الوزارة في النزاع الأخير ولا يزال مصنع الأكاذيب يستغل للايهام والتضليل ، الى ان تقول صحيفة الوفد المصري : لقد انتفض الحكم الصالح ، حتى في تغطية نهايته وحتى في « تكفين » رفاقه ليموت كاذبا كما ابتدأ الحياة كاذبا مزيفا شاذا على الطبيعة والتكوين .

أما جريدة « المصري » فقد قالت : أراد الوزراء أن يستروا التكبى المتوقعة لوزارتهم فقالوا انها لا تستقيم الا لان محمد محمود باشا قرر لهايا العناية بصحته أولا وقبل كل شئ ولما كانت حالته الصحية لا تساعد مطلقا على القيام بأعباء الحكم فانه يرى ضرورة تخليه عن الحكم .

قال الوزراء هذا وذلك وهم يتنقلون بين مختلف المجالس والاندية وكانت هذه الحركة الغريبة في نوعها من جانبهم دليلا على أنهم لم يروا بدا من الاعتراف بطريقة الحالة المحزنة التي صارت اليها وزارتهم لم يئن أجلها وخلص الأمة منها ، وقد كانت كابوسا عليها (١٢/٨/١٩٣٩) .

وفي ١٤ - ٨ - ١٩٣٩ تقول جريدة المصري تحت عنوان « مائة كبيرة نسجلها لمحمد محمود باشا » وقد جاء فيها : علم أننا لانصرف للحكم الصالح مائة واحدة نذكرها له فقد كانت أيامه أسود من خافية الثراب الاسحم لا يخللها بصيص من نور ولا قبس من ضياء ، ولكن واجب الدقة والإمانة يفرض علينا ان نسجل لمحمد محمود باشا أنه سافر الى مرمى مطروح عقب تقديم استقالته مباشرة وترك حزبه ووزراء وحكم على مدرجة من صيول الحوادث والخطوب .. الى ان تقول صحيفة المصري : رأى الرجل ان من المهانة والمذلة لنفسيته ولكرامته ان يبقى يوما أو يومين ليتوسط لحزبه ولزملائه لدى خصمه ، الذى طعنه في شهره وكبر عليه ان يقول لمدوه خذ من انصارى خمسة بدل اثنين او خذ فلانا دون فلان .. لذلك عجل محمد محمود باشا بالرحيل وترك الدار تبكى من شادها وتنعى من بناها .

وتكتب جريدة الوفد المصري في ١٤/٨/١٩٣٩ تحت عنوان « اما محالفة او لا محالفة » . وقد جاء فيما كتبه : لقد كان قيام حكومة الانقلاب « تجربة » استثمارية لمحاولة القضاء على استقلال المصريين ، ذلك الاستقلال الذى اعترفت

به بريطانيا العظمى في معاهدة صداقة .. وقد جاءت هذه التجربة قبل أن يجف المداد الذي كتبت به تلك الوثيقة الخطيرة التي ربطت ما بين الشعبين وأنت عقب الشروع في تنفيذها على أيدي ممثلي الشعب المصري الذين وقعوها أمنا، على حقوق بلادهم ، للتخلص من قياهم على احترامها ، وإزاحتهم من الطريق ليخلو للانجليز وقد كادوا كيدهم ودبروا الفدر بالمعاهدة والشعب الذي ارتضاها والمصريين الذين أجمعوا أمرهم على احترام نصوصها والأمانة التامة في تنفيذها .

أما جريدة المستور فقد قالت في ١٤/٨/١٩٣٩ تحت عنوان « عميد السياسة المصرية » وكان من بين ما قلته تلك الصحيفة :

هو صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا رئيس الوزارة السابقة ، في رأى كاتب المقال الأول لجريدة « المستور » وقد استهل الكاتب مقاله ذلك بما يلي :

« رجل يطمأن اليه ويعول عليه »

ذلك خلاصة ما يقال في وصف المزايا الخاصة والعامة التي جعلت صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا عميدا للسياسة المصرية في هذه المرحلة الماثورة من مراحلها الدليقة .

فالحوادث المصرية كلها قد أظهرت ان هذا الرجل الذي يمتزل الوزارة اليوم رأس من رموس مصر التي لا يتم بغيرها عمل من الأعمال الخطيرة في تاريخ القضية الوطنية .

فعمد اشترك في ميدان السياسة المصرية لم يبرم في البلاد أمر من الأمور الجسم الا كان له شأن بارز فيه ، ووژن معدود في ميزانه ، وكلمة مرعية تتجه اليها الاسماع وتشتغل بها الأذهان .

ومضى الكاتب ، فأشار الى ما جرى عليه رقعة محمد محمود باشا في وزارته، وما كان من تعاونه مع من اشتركوا معه في الحكم ، وقال انه :

« بهذا المسلك الحميد قد استحق محمد محمود باشا أن يسمى عميد السياسة المصرية وشيخ الساسة المصريين ، ويمثّل على هذا الاعتبار مرجعا لهم وموضعا لاطمئنانهم وتوقيعهم وصديقا للثائقين والمختلفين منهم ، وعاملا من عوامل التدبير التي يستعان بها حيث كان في الحكم أو في خارج الحكم بلا اختلاف » .

وعند الكاتب ان رقعة محمد محمود باشا ترك المنصب وما أعطى أحدا من الناس سببا مشروعا للاستياء ، لانه كان سليم التصرف في علاقاته وأعماله ومراميه ، ولا استثناء في ذلك لأحد من المصريين .

ستوات ما قبل الثورة ج٢ - ٤٦٥

وتقول صحيفة الإيجيبتيان جازيت في نفس التاريخ ، ان استقالة وزارة محمد محمود باشا جاءت فجأة في وقت كان يظن فيه ان صحة رفعة محمد محمود باشا قد تحسنت الى درجة يستطيع معها استئناف نشاطه بعد راحة قصيرة .
الى ان تقول :

والواقع ان صحة رفعته - على الرغم من تحسنها قليلا - لا تحمل على الأمل في العودة سريعا الى العمل . ولذلك رأى أن يستقيل في الظروف الطرجة المالية . وهذا ما كنا نتوقعه من محمد محمود باشا الذي طالما يره من على أن صدره يفيض غيرة على صالح بلاده .

وبعد أن تحدث كاتب المقال عن المجهود الذي بذلته الوزارة خلال العشرين شهرا التي تولت الحكم فيها ، وخصوصا في تدبير المال اللازم لتسليح البلاد . قال : ان المستوى النفساني في مصر ارتفع كثيرا خلال الأشهر الأخيرة بفضل أداة الحكم الصالحة والحكيمة . وقد ظلت الحكومة سائرة بحكمة وروية في الطريق التي اختطتها لنفسها بالرغم من العوامل الماكسة ، التي ظلت تعترض سبيلها .

وأخيرا لما سمعت صحة الرئيس ، ولم يمد في استطاعته ادارة دفة الحكم بتوجيه أعضاء وزارته ، بدأت الحكومة تتحول الى مجموعة من الأفراد يعمل كل منهم على طريقته دون أن تكون لديهم يد القائد التي تربط بينهم وتنسق أعمالهم في سبيل صالح الحكم . فلم ير محمد محمود باشا ، ازاء هذا ، الا أن يتقدم باستقالته الى جلالة الملك .

اما صحيفة البلاغ ، المؤيدة للعهد فقد قالت في ١٣/٨/١٩٣٩ :

كل من يعرف شيئا عن رفعة محمد محمود باشا يستطيع أن يكون على يقين جازم انه ما كافع الضعف وقاوم الاعياء الا وهو موثق أن مصلحة بلاده تتقاضاه هذا الجهد الشاق ، وأنه ما استقال الا وهو موثق أن هذه المصلحة عينها تحتم عليه رعايتها أن يتخل عن الحكم لمن هو أصح بدنا وأقدر بهذا العمل ، فما ينظر رفعته قط الى شخصه أو يجعل بآله الى منصب أو جاء ، أو تنقصه الكرامة حتى يستعمرها من ولاية الحكم ، وقد بلغ غاية ما يبلغه سياسى ، وأحل نفسه بشخصيته الكريمة وروحه النبيلة ، وسيرته القومية النزيلة ، في أرفع المنازل وأجل المراتب .

وكل وزارة مصرية استقالت كانت استقالتها لازمة أو خلاف ، أو لانتهاه مهمتها أو لان الوقت حان لتغيير السياسة العامة والأخذ في نهج جديد الا الوزارة الحمديدية ، فان قاعدة الحكم الحالي باقية كما هي ، والسياسة التي جرت عليها الوزارة واجبة الاستمرار ، والنهج لا يتغير ، ولا خلاف هناك ولا أزمة .

وتتكون وزارة على ماهر باشا الثانية على النحو التالى : على ماهر للرئاسة ، والداخلية ، والخارجية ، محمد على علوبة وزير دولة للشئون البرلمانية ، محمود فهمى النقراشى وزير المعارف ، محمود غالب وزير المواصلات ، حسين سرى وزير المالية الدكتور حامد محمود وزير الصحة ، سابا حبشى وزير التجارة والصناعة ، عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف ، إبراهيم عبد الهادى وزير دولة للشئون البرلمانية ، مصطفى محمود الشوربجي وزير العدل ، عبد السلام السافل وزير الشئون الاجتماعية ، عبد القوى أحمد وزير الأشغال ، محمد صالح حرب وزير الدفاع الوطنى ، محمود توفيق الحفناوى وزير الزراعة .

والوزارة الجديدة اعتمدت أساسا على المستقلين . . تسعة وزراء من بين أربعة عشر وزيرا . أما الوزراء الحزبيين فلم يكونوا يزيدون على الخمسة هم جميعا من الهيئة السعدية ، وقد اعتذر أحمد ماهر عن دخول الوزارة الجديدة لأسباب كثيرة مختلفة قيل من بينها : انه كان على خلاف دائم مع شقيقه على ماهر فى سياسته ، أسلوبا ومنهجيا ، وقيل أيضا انه فضل أن يرأس مجلس النواب بعد المتاعب التى واجهته من الوزارة لانه برلمانى ، ويفضل أن يمشى مع البرلمانيين ، وقيل أيضا انه كان يصر أو يستنتج أن وزارة على ماهر لن تدم طويلا ، وأنه أثر ألا يحرق نفسه فى وزارة مؤقتة ، ومؤقتة بزم من قصر ، وقيل ، وقيل ، والرأى عندى أن الرجل ، أحمد ماهر ، وفاء منه للرجل محمد محمود قد أثر أن يعتمد على الحكم لان عجلة الحكم قد بدأت تدور بطريقة عكسية ، وهو رجل صريح ، وواضح ثم ان الرجل - وقد عرفت ذلك من بعض المتصلين به - أثر أن يكون ابتعاده عن الحكم نوعا من الاحتجاج الصامت ، للطريقة المهينة التى استفنى بها عن خدمات صديقه محمد محمود باشا .

وكان اختيار صالح حرب ، ومصطفى الشوربجي وعبد الرحمن عزام كوزراء فى وزارة على ماهر ، واختيار عزيز المصرى كرئيس لأركان حرب الجيش المصرى ايدانا ببنه مملكة مم بريطانية ، وقد عبر سير مايلز لامبسون عن مخاوفه من تفكيك تلك الوزارة من هؤلاء الوزراء ، عبر عن مخاوفه فى خطاب بثت به الى لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية وقتئذ !

وقد كان القصر متأثرا فى ذلك بالاطالين ، ذوى النفوذ القوى فى القصر ، يرغب فى تجنب مصر ، ويأت الحرب وكانت الحرب على وشك الوقوع ، وكان الايطاليون ، ذوو النفوذ فى القصر على علاقات وثيقة بالدوتقى موسولينى الذى كان يكن قدرا كبيرا من الكراهية لبريطانيا ، ولسياستها الأفريقية بنوع خاص !!

وكان على ماهر مقتنما وبصفة شخصية بأن بريطانيا سوف تدخل الحرب وسوف تحت مصر على دخول تلك الحرب ، الى جانب بريطانيا تطبيقا لنصوص

معاهدة ١٩٣٦ وكان على ماهر يؤمن ايماننا قاطعا - وهذا ما يذكره له التاريخ - مؤمنا الى ابد حدود الايمان بان مصلحة مصر في البقاء بعيدة عن اتون تلك الحرب .ولان على ماهر كان يعرف جيدا أن أية اصلاحات في الجيش المصري لن تتحقق بسبب معارضة البعثة العسكرية البريطانية المسيطرة على كل أمور الجيش المصري ، صغيرها وكبيرها ، ولذلك فقد كان أول ما فكر فيه انشاء قوة حربية محلية لا تخضع لسلطان البعثة العسكرية البريطانية ، ونعني بتلك القوة ، الجيش المرابط ، وهو جيش اقليمي ، يتألف من المجندين الذين يزدون على حاجة الجيش العامل ، ولم تنقضى مدة الزامهم بالخدمة العسكرية ومن ينضم اليهم من المتطوعين . . ومهمة هذا الجيش - في السلم - تنمية وتعميم الخصال والفضائل العسكرية وموافاة الجيش عند الاقتضاء بما يحتاج اليه من الجند ، والقيام بما يهد اليه من الخدمات العامة أو الخدمات الاجتماعية . ومهمة هذا الجيش - في الحرب - القيام بحراسة المرافق العامة وإداء الخدمات العسكرية المختلفة وراء ميادين القتال وانجاد الجيش عند الحاجة ، ومدة الخدمة في الجيش المرابط لا تتجاوز ستة أشهر ، ويتولى تدريب الجيش المرابط ضباط الجيش العامل أو المحالون منهم الى المعاش والاستيداع .

● تحدثنا عن ذهاب وزارة محمد محمود باشا الرابعة ، والأخيرة ورأى الصحافة المصرية على اختلاف مذاهبها واتجاهاتها الحربية في عملية « الذهاب » هذه كما تحدثنا عن مجيء وزارة على ماهر باشا ، الثانية والظروف التي لا يست عملية « المجيء » هذه وأشرنا - مجرد اشارة - الى ما تميزت به وزارة على ماهر من ضم بعض الشخصيات الوطنية التي رأت بريطانيا في ضمها الى وزارة على ماهر نوعا من التحدي لها ، كما أشرنا أيضا - مجرد اشارة - الى حرص على ماهر على تشكيل الجيش المرابط ليكون قوة الى جانب قوة الجيش المصري الذي تؤثر في تسليحه وتشكيله البعثة العسكرية ، البريطانية التي كانت حريصة باستمرار على « تحجيمه » وعدم اعطائه الفرصة للانطلاق ، وقد كان اختيار عزيز على المصري رئيسا لأركان حرب الجيش المصري ، مثارا للمنازعات بينه وبين البعثة العسكرية البريطانية ، تلك المنازعات ، التي بدأت عندما كان مفتشا عاما للجيش المصري .

واذا كان عزيز على المصري لم ينجح في مجابهته للبعثة العسكرية البريطانية عندما كان مفتشا عاما للجيش المصري ، لان وزراء الحربية كانوا ضده ولان رئيس الوزراء لم يكن يريد أن يتطور الصدام بين عزيز على المصري وبين وزراء الحربية الذين عمل معهم من ناحية وبين البعثة العسكرية البريطانية من ناحية أخرى الا أن الوضع قد تغير مع مجيء وزارة على ماهر : لقد حرص على ماهر على أن يقف الى جانب عزيز المصري ، وحرص - في نفس الوقت - على تقليص نفوذ البعثة العسكرية البريطانية . وقد رأى السير مايلز لامبسون أن في مقسمة

ما استهدفه عزيز المصري بعد مجيء على ماهر باشا الى الحكم ، العمل على تقويض مركز البعثة العسكرية البريطانية في مصر . وقد كان تشجيع على ماهر باشا لتعزيز على المصري في مقدمة الأعمال التي اعتبرتها السفارة البريطانية في مصر معادية لبريطانيا والتي من أجلها ثار الخلاف بين على ماهر وبين بريطانيا ، والتي حالت بين قيام تعاون وثيق بينهما في المستقبل .

والجدير بالذكر أن على ماهر باشا عندما سافر الى لندن للاشتراك في مؤتمر لندن لبحث القضية الفلسطينية كان قد تقابل مع المسئولين البريطانيين أكثر من مرة وكان هدف على ماهر من تلك المقابلات و « الاجتماعات المكثفة » اقناع المسئولين البريطانيين بأنه لا يمكن أبدا أن يوضع في صف السياسيين المصريين المعادين لبريطانيا بل انه في مقدمة الراغبين في تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروح طيبة وأنه - أي على ماهر - لا يحمل في نفسه كراهية للبريطانيين بل انه على العكس، مما يشاع عنه صديق لبريطانيا وكان على ماهر باشا أيضا قد حرص على أن يوحى للسياسة البريطانيين انه القادم الجديد لحكم مصر ، وأن يقاء محمد محمود باشا في الحكم من الأمور الوقتية وأنه وحده هو الذي يقرر متى تنتهي مأمورية محمد محمود باشا .

ولكن الملاحظات التي أحاطت بتشكيل وزارة على ماهر واختيار بعض معاونيه للمشاركة في تلك الوزارة ، ومحاولة ظهوره - منذ بداية تشكيله للوزارة - بمظهر الوطني المستقل قد أثار مخاوف سير مايلز لامبسون سفير بريطانيا في مصر الذي لم يكن يستطيع للظروف الدولية الخطيرة التي تكتنف العالم أن يعترض على رئيس الوزراء الجديد أو على الأقل يعترض على بعض الأعمال التي قام بها حتى لا يؤول هذا الاعتراض على أنه تدخل سافر في الشؤون الداخلية لمصر !

وكان على ماهر - والحق يقال - قد أحسن استغلال ظروف تدهور الحالة الدولية ووقوع بريطانيا في أكثر من مأزق دولي ، بل ان على ماهر لذكائه - ولا أحد يستطيع أن ينكر عليه ذكائه الحاد - قد رأى ان بريطانيا لن تحاول أبدا في تلك الأيام التدخل في شئون مصر ، وخاصة وأن على ماهر - رئيس الوزراء - مؤيد الى أبعد حدود التأييد من الملك .

وأصحاب الذكاء الحاد ، ينتجون دائما ، وباستمرار ولكن عندما يخطئ الواحد منهم خطأ فاحشا واحدا فانه يفقد وبسرعة كل ما حققه من نجاحات ولذلك فقد نجحت سياسة على ماهر باشا في البداية فحقق كل ما كان يريد تحقيقه من تأخير تدخل بريطانيا في كثير من الأمور ، الداخلية ، التي رأى تنفيذها ، ولكن بريطانيا التي صبرت ، على ، على ماهر طويلا ، لم تستطع بعد اعلان الحرب ودخولها الى جانب بولندا وضد ألمانيا - للانتظار طويلا على على ماهر وكانت الفرصة التي استغلتها أبرع استغلال دخول إيطاليا الحرب الى

جانب ألمانيا وضد بريطانيا فكان ما كان من إصرار بريطانيا - بصورة رسمية - على أحداث تغيير وزارى فى مصر ولم تكن وزارة على ماهر قد أكملت شهرها العاشر - لقد دخلت بريطانيا الحرب فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ وأجبر على ماهر على الاستقالة كرئيس لمجلس الوزراء - بناء على تدخل بريطانيا - فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ .

وإذا كان على ماهر قد بدأ منذ اليوم الأول لتشكيل وزارته معركة التحدى ضد بريطانيا أو ما يمكن أن يسمى بالخروج عن المألوف فى تشكيل الوزارات وضرورة استئذان بريطانيا فى كل الخطوات التى تسبق التشكيل الوزارى وتواكبه ، إلا أنه قد بدأ منذ اليوم الأول تحقيق كل ما كان يريده القصر من أمور رفضت تنفيذها ، أو أرجأت التنفيذ وزارة محمد محمود باشا ، وفى مقدمة تلك الأمور - وعلى سبيل المثال لا الحصر - إحالة سليم بك حسن إلى المعاش ، بعد خلافه مع الأب دريتون مدير دار الآثار المصرية ، وبعد أن رفض النائب العام ، أو « النائب العام » كما كان يسميه على ماهر باشا إحالته إلى محكمة الجنايات لأن النائب العام لم يكن يرى فيما نسب إلى سليم بك حسن ما يوجب إحالته إلى محكمة الجنايات فجاء مجلس الوزراء بعد ثلاثة أيام من تشكيله وفى أول اجتماع رسمى له - ليحيل سليم بك حسن ، إلى المعاش لا إلى محكمة الجنايات .

وكان مجلس الوزراء قد عين فى أولى جلساته ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ محمد كامل نبيه بك وكيل وزارة الأشغال ، والفريق عزيز على المصرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى وعبد الرازق أحمد المنهورى بك وكيل وزارة المعارف - بدلا من العشماوى بك الذى كان يقف إلى جانب د. محمد حسين هيكل وزير المعارف السابق فى كثير من آرائه واتجاهاته وقراراته ، وحسن مختار رسمى بك وكيل وزارة المالية ، والأستاذ عبد المقصود أحمد ، وكيل مساعد لوزارة المالية ، واللواء حسن عبد الوهاب باشا قائدا للأساطيل الجوية !

طلعت حرب يلقي جزاء سنماز القصر يقبل رئيس بنك مصر

● كان من أخطر ما أقدم عليه مجلس الوزراء ، فى تاريخه ما استخدمه خاصا بطلعت حرب باشا : وادع الدكتور محمد حسين هيكل يروى قصة مجلس الوزراء الجديد مع طلعت حرب بقول د. هيكل :

أثارت إحالة سليم بك حسن وجماعة من كبار الموظفين الى المعاش . على هذا النحو ، المفاجيء دهشة الناس وتعليقات الصحف ، لكن أمرا أجل خطرا كان أكثر لفتا للنظر ، فقد استدعى حسين سرى باشا وزير المالية محمد طلعت حرب مدير بنك مصر ، وتحدث اليه فى مركز البنك ، وفى دقة هذا المركز دقة توجب على الحكومة ان تتدخل لمصلحة المساهمين فيه وأصحاب الودائع ، وطلب اليه أن يتنحى عن إدارة البنك وتراعى الى الناس هذا النبا ففتحوا عيونهم واسمعة من الدهشة ، فطلعت حرب هو مؤسس البنك منذ عشرين سنة ، وهو الذى انشأ شركات البنك ، واحدة بعد أخرى ، وبعث فى البلاد نهضة صناعية لم تعدها من قبل ، وهو لهذا موضع تقدير الشعب وأكباره ، واجلاله ، افيعامل رجل خدم بلاده أجل خلة على هذا النحو المهين وهو الجدير ، بكل اكرام ، وتقدير ؟ وتولى طلعت حرب لهذه المفاجأة ، ما تولى الناس جميعا . لقد كان بنك مصر ، يعاني فى هذه الفترة أزمة تمانيها المنشآت المالية جميعا ، بسبب الازمة المالية الطاحنة التى حلت بالعالم واستمرت عدة سنين لكن الرجل لم يكن يحسب ان الأمر ، يصل بالحكومة الى أن تعامله هذه المعاملة وهو فى نظر الشعب أكبر من وزير ، وأكبر من رئيس وزراء لانه هو الذى أقام المؤسسة المصرفية الكبرى والشركات التابعة لها باقدمه فهو الذى خلق هذه المنشآت ولم يخلقه هو الا الله وهو لم يتهم يوما فى إدارة البنك ، ولم ترق الى نزاعته شبهة ، وبض الرعاية من جانب الحكومة للبنك كقيل بأن يساونه على تخطى هذا المركز الذى لم يبلن

من الدقة ما يريد وزير المالية ان يصوره ، لكن وزير المالية حاسم فيما طلبه وللحكومة في البنك ودائع ضخمة اذا هي فكرت في نقلها الى بنك غيره ، عرضت سمعة البنك للخطر ، أي عرضت كيان البنك للخطر ، والبنك هو طلعت حرب ، هو سمعته ، وهو حياته ، وهو تاريخه الباقي ، لن تستطيع الأيام محوه ما بقي البنك دائما ووزير المالية حاسم قاطع في طلبه ، ان يتنحي منشيء البنك عن ادارته ، وهو يضرب له موعدا - ثلاثة أيام - ليتلقى جوابه وهذا الموعد انذار نهائي معناه ان ينزل طلعت على الحكم ، أو ان تقف الحكومة من البنك موقف الخصم .

ما عسى تكون الحواطر ، التي مرت بنفس طلعت خلال الأيام الثلاثة التي ينتهي في آخرها هذا الانذار النهائي وكيف قضى الرجل هذه الأيام الثلاثة وهو يفكر في النزول عن عرش مصره بعد ان اقام قواعده وبعد أن قضى فيه وفي شركاته عشرين عاما كان أثناءها مقصد العشرات والمئات والالوف من المصريين شبابا وشعبا ، رجالا ونساء ، اغنياء ، وفقراء ، وكان أثناءها صاحب الكلمة المسموعة ، والرأى النافذ .

لقد ذهبت اليه قبل ذلك بأسابيع اجابة لرجاء من احمد ماهر باشا وزير المالية أحدثه في وسيلة يقترحها لدعم البنك فكبر عليه ان يسمح ان البنك في حاجة الى دعم وأخيرني أن كل شيء يسير على أقوم طريق ، أما وهو اليوم بازاء هذا الانذار من وزير المالية الجديد فلا مفر له من أن يتخذ قرارا اما بالتخلي عن ادارة البنك واما بالتعرض لوقوف الحكومة من البنك موقف الخصومة . وآثر الرجل ، أن يتخلى عن ادارة البنك ابقاء على تاريخه فبلغ وزير المالية رأيه ، قبل انقضاء الموعد ، المحدد ، واختارت الوزارة الدكتور حافظ عفيفي باشا مديرا للبنك مكانه وتخلي كذلك فؤاد بك سلطان ، عن مركزه . بصفته عضوا منتدبا عن مجلس الادارة وحل محله عبد المقصود أحمد ، وقبل ان نتحدث عن طلعت حرب وعن الظروف التي أدت الى التخلص منه ، نحب ان نشير الى « استقبال » الصحافة لوزارة علي ماهر ، بعد أن تحدثنا ، عن « توديع » الصحافة لوزارة محمد محمود وسوف نختار « عينات » قصيرة ، وموجزة ، لما نشرته الصحف المصرية ، عن وزارة ، علي ماهر وعن علي ماهر أيضا .

أشارت صحيفة الدستور الناطقة باسم الهيئة السعدية - ١٩٣٩/٨/٣٠ - الى أن الوزارة خلت من الأحرار الدستوريين كما أشارت الى « أسف » رئيس الوزراء ، لذلك ، وأسف الكثيرين وقالت أيضا : اذا تيسر للجميع بما يتضاقرون عليه من الخسة العامة ، والأعمال النافعة ان يتبادلوا الثقة والتأييد ففي ذلك تمويض حسن ، لما كان منتظرا من مشاركتهم الفعلية في توجيه تلك الأعمال ومضى كاتب مقال الدستور يقول : ان أعضاء الوزارة البرلمانيين من النواب والشيوخ قليلون ؛ ولكن الدستور المصري ، وبعض الدساتير الأوروبية ، الراقية

لا توجب اختيار الوزراء جميعا من النواب والشيوخ ، الى أن يقول كاتب المثال : ولكننا لا نرى ما يمنع التوفيق بين المطلبين والجمع ، بين الكفاءة والنيابة في وقت واحد قياسا ، على ما حصل عندنا ، أكثر من مرة وقياسا ، على ما يحصل في البلدان الدستورية العريقة التي يتفق فيها أحيانا أن يتخلى بعض النواب عن دوائهم من يراد الانتفاع بهم في سلك الوزارة من ذوى الكفاءات أو ذوى المكانات وقد دلت الوزارة على عظيم رغبتها في احكام الصلة بينها وبين المجلس باشتغالها على عضوين يارزين أحدهما لمباشرة الشئون البرلمانية في مجلس الشيوخ ، والآخر لمباشرة هذه الشئون في مجلس النواب ، ويختتم كاتب الدستور مقاله بقوله : هذه العناصر ، الجديدة في الوزارة الماهرة هي العناصر التي عرفت ميادين الوظائف وميادين البعثات السياسية فنحن نستقبلها بالرجاء وننتظر منها السداد في صياغة مصالح البلاد وفي مقدمتها اغلى وأنفس مصالح بنى الانسان الحرية والاستقلال .

أما جريدة المصرى فتقول تحت عنوان ، المحسوبيات العليا : وظائف تخلق للأشخاص لا رجال يخلقون للوظائف : يقول المصرى : ظهر ان جميع الوزراء الجدد - فيما عدا اثنين - هم موظفون عاديون من محافظ ، ومهندس ومدير مصلحة ، ومدرس ، أما باقى الوزراء فهم بلا شك من أضعف أعضاء الوزارة المستقبلية .. وفتح المصريون عيونهم وحلقوا فلم يروا كفايات بسل وقعت أبصارهم على مفاجآت تجعل الوزارة الجديدة جديدة بأن تكون أعجوبة بين الوزارات ، وأعجب ما فى الوزارة أن صاحبها لم يجترئ تشكيلها من طائفة الموظفين الذين تمنح الحكومة بالمثلث من أمثالهم ولكنه خلق ثلاث وزارات جديدة لثلاثة وزراء جدد ، واستحدث لهم اختصاصات ما أنزل الله بها من سلطان .

ثم قالت جريدة المصرى : هذه أعاجيب لا نرى لها مثيلا في بلد غير مصر ، ولا فى وزارة غير الوزارة الحاضرة ولا نعرف لها قياسا ، ولا سابقة : ونحن أمام تفسير واحد ، هو أن هذه الوزارات قد خلقت خلقا ، لأشخاص أريد التحايل على ادخالهم فى الوزارة لتسيير أمر تشكيلها أو لارضاء الصداقة ولكن على حساب ميزانية مصر المسكينه التي عجزت عن الضرورات فأصبحنا نراها في عهد ماهر باشا ، تتمتع لما تحقيق عنه ميزانية بريطانيا العظمى .

وإذا لم تكن هذه هي المحسوبية ، العليا ، المضاعفة بكرة العين وفتح الفاء فى وظائف الدولة الأساسية فما هي المحسوبية إذن ، وكيف تكون ؟

وقالت جريدة « البلاغ » معلقة على انشاء وزارة للشئون الاجتماعية ، وهي إحدى الوزارات الجديدة التي انتقلت (جريدة المصرى) على ماهر ، على استحداثها ضمن الوزارات :

« ان الأمر فى الشئون الاجتماعية كان مفرقا مبعثرا ، بين وزارات ومصالح شتى وان هذه الشئون لم تكن تعد من المهام الأساسية لوزارة من الوزارات

فالتعاون ليس مهمة أساسية لوزارة الزراعة ، وشئون العمال ورفع مستواهم واستحداث أسباب الترفيه لهم في أوقات الفراغ لم تكن عملا رئيسيا لوزارة التجارة والإرشاد والدعاية والتثقيف والمحاضرات ، وما إلى ذلك عمل ثانوي للوزارة التي كانت تعنى به ، وهكذا ، ومن أجل ذلك لم يكن مستغربا ألا تشعر وزارة معينة أن عليها واجبا يتحتم أدائه على وجه السرعة وينبغي تقديمه على كل ما عداه مما تقوم به من أعمالها الرئيسية ، ثم إن هذه البعثة للمصالح والشئون ، على وزارات كثيرة لم يكن من شأنها أن تسهل التعاون على خدمة الأغراض الاجتماعية وتنسيق الجهود في سبيلها » .

ومضت « البلاغ » تقول عن الوزارة أنها « أوجلت من أول لحظة لتقليدها الحكم ، شعورا بين موظفي الدولة بأن العمل مطلوب منهم بأقصى قوتهم ، وشعورا خارج دوائر الحكومة ببشائر نشاط سيكون له أثره الحميد في حركة العمل والإنتاج ، وفي روح الأمة على الصوم » .

وكانت مجلة الاثنين قد اتجهت إلى ما اتجهت إليه جريدة المصري من انتقاد انشاء وزارات جديدة وتعيين وزراء جدد ، وكان من بين ما قالت في هذا الخصوص : للمرة الثانية اتجهت النية إلى زيادة عدد الوزراء في مصر بإنشاء وزارات جديدة وتعيين أشخاص وزراء دولة ، وهذه بدعة نعيذ مصر ، من ضرورها وويلاتها فالزيادة في مناصب الوزراء ، لا توجبها حاجة العمل ولكن الذي يوجبها إرضاء الأشخاص الحزبيين على حساب أموال الدولة وليس يجهل أحد ما ينجم به الوزير في مصر ، من مميزات وخصائص ، فهو يقبض مرتبا ضخما ويمتنع سيارة فخمة وتكون أكثر مرافق الدولة في خدمته ولا يكاد يوجد شعب ناهض يرضى أن يتفصل كواهل دافعي الضرائب ليعتم بعض الأشخاص بالمناصب العالية .

إن الواجب اليوم يفرض النقص في عدد الوزراء لا زيادتهم فحة وزارات يمكن أن يشرف عن اثنتين منها وزير واحد ، وفي أكثر العهود الماضية كانت تظل إحدى الوزارات من غير وزير ، يقوم على شئونها وزير منتعبد ومع ذلك فما رأينا عجزا في إدارة شئونها .

وعرضت جريدة « المقلم » في افتتاحيتها لما أذاعته جريدة « الديلي هيرالد » من أن « على ماهر باشا قد يحكم مصر بدون برلمان » فنفته وقالت :

« ولا ندري لماذا يعزى إلى على ماهر باشا احتمال الانفراد بالحكم بغير برلمان وقد كان من أبرز أعضاء اللجنة التي عينت بوضع الدستور وتولى إعادة النظام البرلماني أثناء وزارته الأولى ومهد السبيل للانتخابات وابتكر أسلوبا

لا انتخاب مجلس الشيوخ بسرعة حرصا على مقتضى الدستور في أمر الوصاية على العرش . وبين أعضاء وزارته الحاضرة وزراء شديدي الايمان بالعمل البرلماني ونظام الحكم النيابي .

ولكن لماذا نعتب على جريدة انجليزية اذا اشارت الى احتمال وقوع هذا الامر ونحن ما برح بعض صحفنا يردد انباء العزم على حل هذا المجلس أو ذاك من البرلمان أو حل البرلمان كله مع ما في هذا الترديد من خطر حقيقي بما يقلل من هيبة البرلمان وتأثيره ويخلق حوله جوا غير صالح .

وانتهت من هذا الى قولها :

« لهذه الاعتبارات وسواها لا يمكن أن يخطر ببالنا أن سياسيا عبقريا كصاحب المقام الرفيع على ماهر باشا يخطر له أن يحكم بدون برلمان وخصوصا في هذا الأوان ولا سيما بعد ما أمرت مصر عن مشيئتها من هذه الناحية غير مرة امرابا صريحا لا يشوبه غموض ولا إبهام » .

وقالت جريدة « البورص » في مقال بهذا العنوان :

وعندما عرف الناس أن على ماهر باشا قد دعي الى تولي الحكم جاش الأمل في جميع القلوب ، فان الجميع يعترفون لرئيس الحكومة الجديد بصفات بارزة . نعم انه ليس بالرجل الساحر الذي يستطيع أن يسوى جميع المشكلات بعصاه السحرية : فلن يستطيع على ماهر باشا أن يرفع أسعار القطن الخاضعة لتقلبات الأسواق العالمية ولن يستطيع تخفيض النفقات العسكرية أو تخفيض الضرائب عن الممولين ما دامت الازمة المالية تهدد العالم . فيجب عدم التماهي في الأمل والتفاؤل لئلا يعقب ذلك شيء من خيبة الأمل .

ان الفلاح لم يسمح ولم ير حتى الآن الا وعودا . فان جميع خطب العرش علته بأجل العود ولكنها كانت تنهب هباء مع الريح . اما اليوم فيخيل الى انه قد صحت العزيمة على تحقيق شيء من آماله . فان الوزارة منذ أول اجتماع عقدته قد اهتمت بشئون الفلاح وأخيه الزارع .

وتابعت الجريدة المشار اليها كلامها فقالت :

ان الكتاب المرفوع من رئيس الحكومة الى جلالة الملك يسطر برنامجا تدريجيا ولكنه كثير النفقات ، وليس من شك ان في الوقت الحاضر ، وحالة العالم الاقتصادية على ما هي عليه قد بلغت الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي يدفعها الممول المصري مستوى لا سبيل الى تجاوزه بلا خطر ، لذلك قوبل تصريح الرئيس بعزمه على الاقتصاد في النفقات بكثير من الارتياح .



● وانتقل بعد هذا العرض السريع ، لاستقبال وزارة على ماهر ، الى الحديث عن طلعت حرب التي عاملته وزارة على ماهر اسوأ معاملة يمكن أن

يعامل بها مواطن عظيم لمب أخطر الأدوار في تاريخ مصر ، السياسي والاقتصادي .
والغريب ان الجانب الاقتصادي في شخصية طلعت حرب قد طغى على بقية
الجوانب الأخرى في شخصيته وهي جوانب هامة وخطيرة وقد لا يعرف الا القليلون
جدا ان كتابا لطلعت حرب عن المرأة ، أحدث دويا هائلا وكان اسمه « تربية
المرأة والحجاب » وقد طبع في عام ١٨٩٩ م - ١٣١٧ هـ وكان في ١٤٠ صفحة
من القطع الكبير . وقد صدر طلعت حرب غلافه بكلمات خلّدة من بينها قوله
الرسول عليه الصلاة والسلام « ان لكل دين خلفا » وخلق هذا الدين الحياء »
وقول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه « أكفأ ابصارهن بالحجاب فثبته بالحجاب
خير لهن من الارتياح » وقول فاطمة رضى الله عنها « أصلح شيء للمرأة ألا ترى
رجلا ، ولا يراها رجل » وقول الحسن بن علي رضى الله عنه « لا تدعوا نساءكم
يزاحمن الصلوح في الأسواق ، قبح الله تعالى من لا يفار » .

وقد جاء في مقدمة ذلك الكتاب الفريد في نوعه : كثر في هذه الأيام
البحث والكتابة في حالة المرأة ، وما يجب عليها ولها وفي طرق تعليمها ، وللفضل
في فتح باب هذا البحث لكتاب تحرير المرأة الذي وضعه حضرة الفاضل قاسم
بك أمين الذي يقول فيه : ان المرأة مساوية للرجل ، من جميع الوجوه وانه
الرجل ظالم لها في حقوقها ، ويحث فيه على تربية المرأة ، وتعليمها كما يعلم
الرجل سواء بسواء ويقول يلزوم رفع الحجاب ، ووجوب الاختلاط لأن حجاب
المرأة ، وعدم اختلاطها مما يقيد حريتها التي منحها الله إياها ويمنع من قيامها
بالعمل المكلفة به في الهيئة الاجتماعية الى آخر ما يدعو اليه ، ولم يكد يظهر
هذا الكتاب في عالم الوجود حتى أشيع في بعض الجرائد ، انه تألفت لجنة في
مصر ، تحت رعاية عظيم بها لتحرير المرأة الشرقية على الطريقة التي أشار
اليها حضرة المؤلف في كتابه وأخذ الناس من ذلك الوقت يبحثون في موضوع
الكتاب وما احتوى عليه من أفكار ، وأمان ، ولقد انقسموا حزبين : حزب يرى
رأى المؤلف وهم قلائل يعلون على الأصابع والحزب الآخر وهو الأعظم عددا
أجمع على استهجان ما ورد بالكتاب ، ويقول انه يدعو الى بدعة في الدين لا في
العوائد فقط ، وكلا الحزبين سلم ولله الحمد بأن الدين لا يمنع مطلقا من تعليم
المرأة وتربيتها وتهذيبها بل هو يحض على ذلك ويأمر به ولكنهما يختلفان
فيما ينبغي أن تتعلمه المرأة وفي طريقة التعليم والتهذيب .

ولما رأينا - هكذا يقول طلعت حرب - هذا الجدل والكفاح بين فريقين يميز
كل منهما قوله بالشرع ، ويقول ان الحق والدين في جانبه ، ورأينا انه لم يكد
يخلو مجتمع من الكلام في هذا الموضوع تألفت نفسنا الى البحث ، والتعقيب .
والدخول فيه ، ونحن نعرض على القراء نتيجة بحثنا فان أخطأنا فلنا من حسن
النية ما نرجو معه غفران سيئات خطئنا وان أصبنا المرمى كما نظن فلسنا نسأل
على عملنا أجرا فنقول : « أول شيء طرأ ، على ذهننا حين قرأنا الكتاب ورأينا
الناس أخذت « تسلق » حضرة المؤلف بالسنة حداد ، ويحملون عليه وعلى كتابه .

حملات لم تنموها على مؤلف غيره من قبل ، انه لا يد من الأمر من شيء مهم
 جعل الناس على ذلك اذ لا يمكن ان يجتمع كل الناس على ضلالة ولا يخفى
 ان السنة الحلق ، أقلام الحق ، فاختارنا نسال ، ونسأل ونبحث ، ونتناظر ،
 حتى علمنا ان معظم هياج الرأي العام على حضرة المؤلف ناتج مما هو راسخ في
 اذهانهم من أن رفع الحجاب ، والاختلاط كلاهما أمنية تتمناها أوروبا من قديم
 الزمان لغاية في النفس يدركها كل من وقف على مقاصد أوروبا بالعالم الاسلامي .
 ويقولون ان لأوروبا مطامع قديمة ومآرب في النفس يظهرها زيادة التقرب بين
 العالمين الشرقي والغربي ، حتى أن بعض امراء المسلمين اتخذ هذه المقاصد ذريعة
 يتقرب بها الى بعض دول أوروبا في نيل مآربه ، ومن ذلك ان اسماعيل باشا
 خديو مصر الأسبق لما كانت نفسه تميل الى الاستقلال وتكوين مملكة مستقلة
 بأفريقية يحكمها هو ومن يأتي بعده من اولاده . كان عاملا على جذب دول أوروبا
 اليه لتساعده على تحقيق أمنيته في مقابلة تحقيق أمنيتهم بأن يدخل المادرات
 الأوروبية بين امته مما كان يظنه سهل المنال حتى أنه كثير ما كان يتظاهر ويقول
 ان مصر قطعة من أوروبا وان أخلاق المصريين وعوائلهم التي ورثوها ستصبح
 بمساعييه بمد قليل ماثلة لموائد أوروبا وأخلاقها ليكون له من ذلك وسيلة
 يتقرب بها اليهم .

ويقول محمد طلعت حرب : اني أجل حضرة الفاضل قاسم أمين من أن يكون
 له غاية من وضع كتابه خلاف حب الخير والارتقاء ، لأمته كما هو ظاهر ، من
 كلامه عن تربية المرأة فانه وصف حالتها اليوم أحسن وصف ، وقال بوجود
 تربيتها تربية تهذب أخلاقها ، وتقوم نفسها ، فلحضرتة مزيد الشكر على ذلك
 وسيرانا في هذا الكتاب داعين الى مثل دعوته رافعين صوتنا مع صوته لصل
 دعواتنا تخرق تلك الأذن الصماء فيهم القوم بأمر هذه التربية وننال ضاللتنا
 التي ننشدها وهي تحسين حالتنا ، وما على الله بعزيز ، واننا مع موافقتنا
 لحضرتة على هذا المبدأ نخالفه في غيره فنستسمحه العفو ، عما يجده خلال بحثنا
 عن المخالفة والمباينة في الرأي والفكر فحضرتة حر ، ولا نخاله الا أن يجب كل
 سر الفكر .

ويقول طلعت حرب : ولكي يطابق الاسم مسماه سمينا الكتاب « تربية
 المرأة ، والحجاب » وهو اسم كنا نتمنى أن يجعله حضرة قاسم به أمين عنوانا
 لكتابه فانه أولى وأليق به من اسم « تحرير المرأة » ، حيث ان المرأة المسلمة
 بشهادة حضرتة قد خولت لها الشريعة السمحاء منذ نحو ثلاثة عشر قرنا ، حقوقا
 وامتيازات لم تحصل زميلاتنا الفرنجيات على جزء يسير منها الا من عهد غير
 بعيد ، وهي الآن قد زادت حررتها على الحد الشرعي .

ويورد طلعت حرب في مقدمة كتابه العبارة المقررة « اذا هفا اليراع هفوة ،
 فالغرض مما نقدمه الجوهر لا الغرض وجل غرضنا المشاركة في البحث توصلا
 للحقيقة التي هي ضاللتنا جميعا فما تراجمت الظنون على شيء الا وانكشف » .

وفي الفصل الثالث من الكتاب الذي خصصه طلعت حرب ، للحجاب يشير المؤلف الى قول الرسول صلوات الله عليه : الحياء حسن ولكنه من النساء احسن ، والى قوله صلى الله عليه وسلم : ان الله اذا اراد ان يهلك عبدا نزع منه الحياء ، والى قوله صلى الله عليه وسلم : « ان لكل دين خلقا ، وخلق هذا الدين الحياء » وتحت عنوان الحجاب اعظم قائد للغة يشير الى ما قاله احمد زكي بك سكرتير ناني مجلس النظار في كتابه « السفر الى المؤتمر » ان المرأة بعد كل تهذيب ارامها ضعيفة ميالة اكثر من الرجل لداعي الشهوات والتفاني في الملاذ ، فالواجب ان تكون لهن الحرية الكاملة في الطعام فان التعليم ليس يقادر ان ينزع منهن هذه الاميال وان نزع منهن الخرافات التي يبتثنها في عقول الاطفال ، كما يقول طلعت حرب . لذلك حافظ المسلمون ، على الحجاب . وحلوا من نزعة فكان الصحابة رضى الله عنهم يسدون المنافذ والتقوب ، التي في الجدران لئلا يطلع منها النساء على الرجال أو الرجال على النساء وقد رأى مما امراته تتطلع في الكوة فضر بها وكان على كرم الله وجهه يقول : « اكلف ابصارهن بالحجاب فان شدة الحجاب ، خيرا من الارتياح » ، ويشير طلعت حرب - في هذا الباب الى قول عاتكة امرأة الزبير ، لما قدمت عن الخروج وسألها زوجها الا تخرجين يا عاتكة . . لقد قالت : كنا نخرج إذ الناس ناس ، وما بهم من بأس واما الآن فلا .

ثم ينهى طلعت حرب هذا الفصل بقوله : فهل بعد هذا دليل واثبات على ان الحجاب دافع ، أو هاما ، وارتياحا وشكوكا ، وحسن حصين للغة والصيانة ؟

ويناقش طلعت حرب رأى قاسم أمين في الحجاب وكونه لم يجد نصا في الشريعة يوجب الحجاب ، على هذه الطريقة الموهودة ، وإنما هي عادة عرضت عليهم من مخالطة بعض الأمم فاستحسنوها وأخذوا بها وبالفوا فيها والبسوها لباس الدين كسائر الماديات الضارة ، التي تمسكت في الناس باسم الدين والدين براء منها ولذلك لا نرى مانعا من البحث فيها بل نرى من الواجب أن نلم بها ، ونبين حكم الشريعة في شأنها وحاجة الناس الى تغييرها .

ويقول طلعت حرب تمقيبا على تلك الفقرة من فقرات كتاب تحرير المرأة ، لقاسم أمين : نحن لا نلام اذا كنا نخالفه في هذا الفكر ، ولنا ان في الشريعة نصوصا ، تقض بالحجاب الشرعى ، ونعنى به ستر البدن ، بأكمله وملزمة المرأة ، خدعها ، الا لفرورة ، أما الحجاب الحالي فلا شك انه بدعة لم يامر بها دين ، ولم يقل بها شرع ، ويشير طلعت حرب الى قول الله تعالى وهو اصدق القائلين : « قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم ، ذلك اذكى لهم ، ان الله خبير بما يصنعون ، وقل للمؤمنات يغضضن من ابصارهن ويحفظن فروجهن ولا يبدن زينتهن الا ما ظهر منها ، وليضربن بخمرهن على جيوبهن ولا يبدن زينتهن الا لبسولتهن أو آباهن ، أو آباء بعولتهن ، أو ابناهن أو أبناء بعولتهن أو اخواتهن أو بنى اخواتهن ، أو نساءهن أو ماملكت ايماهن

أو التابعتين غير أولى الإربة من الرجال أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات
الفساء ولا يضرين بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن « صدق الله العظيم » .

ويناقض طلعت حرب ما نقله قاسم أمين عن كتاب الروض في المذهب
الشافعي : نظر الوجه والكفين عند أمن الفتنة من الرجل للمرأة ، وعكسه - جاز .
ويقول طلعت حرب أن هذا القول مرجوح ، ويخطئ قاسم أمين بأنه أخذ القول
المرجوح من مذهب الشافعي وترك القول الراجح الذي عليه القول عندهم .

ويأخذ طلعت حرب على قاسم أمين قوله أن البرقع والنقاب كانا غير معروفين
في الإسلام وهذا قول يدقمه - هكذا يقول طلعت حرب - ما جاء في نفس كتاب
تحرير المرأة من أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى المحرمة عن لبس القفازين
والنقاب ، وهل لذلك معنى سوى أن النقاب كان موجودا ومعروفا وإن كان
معمولا به وواجبا ، وكان النساء يستعملنه حتى في وقت الاحرام فنهاهن النبي
صلى الله عليه وسلم عن ذلك في هذه الحالة فقط .

ويقول طلعت حرب أن الحجاب الحالي - ١٨٩٩ - غير شرعي وإن النساء
لمسن الآن محتجات بل هن في الحقيقة متبرجات مفسدات وإن النقاب الشرعي
يشترط فيه ألا تبدو منه إلا العين الواحدة أو العينان . ويقول أن الأصل في
المرأة احتجابها وعدم ابتذالها فالإلزام الرجوع إلى الشرع إذا أمكن وعند عدم
الوصول إلى ذلك يلزم على الأقل عدم المخالطة والتمحك في الشرع والدين لاعتلاء
فكر يخالفهما أو اظهار رأى يناقض ما أمر به الله . .

ويقول طلعت حرب في ختام مؤلفه : بعد أن نهيا الكتاب للطبع وطبع
معظمه ، قرأت في المؤيد الأغر « ١٢ نوفمبر ١٨٩٩ » مقالة رائعة المعنى شائقة
المبنى لحضرة صاحب الحجج الدامغة والفصاحة البالغة فريد أفندي وجدي ، المت
بجميع أطراف هذا الموضوع بمباراة سلسلة مقولة فاتماما للفائدة ، وحفظا لهذه
الدرر والفرر قد رأيت أن أختتم بها كتابي ليكون ختامه مسكا ، إن شاء الله تعالى
ومما جاء في مقالة الأستاذ فريد وجدي أن المرأة أشد عبودية في البلاد العربية
منها في البلاد الشرقية لأن حريتها ليست في رفع الحجاب والأذن لها بالحوض
في معترك الحياة وهو ذلك المتترف الذي لا ينال الفوز فيه إلا باقتحام المخاطر :
معترك يأكل القوى فيه الضعيف وليست القوة والضعف فيه تتعلق بصلاصة
العضل أو بليته فقط بل بأمور أخرى أيضا مركزها العقل وحسن التصرف
بقوى الفكر ولو قارنت بين الرجل والمرأة في هاتين الحيتين لمكمت لأول وهلة أن
الغالبان يكون على أية حال إلا الرجل دون سواء . . .

والجدير بالذكر أن خاتمة كتاب « تحرير المرأة » لقاسم أمين كانت
على النحو التالي : أحسن طريقة أراها لتنفيذ ما عرضناه في هذا الكتاب هي

أن تؤسس جمعية يدخل من الأدباء من يريد تربية بناته على الطريقة التي شرحتها وأن يختار لتلك الجمعية رئيس من كبار المصريين « ولا أظن أن الطبقات العليا من أهل بلادنا تخلو من واحد منهم » وأن يكون عمل هذه الجمعية في أمرين : الأول يتعاون على تربية البنات على هذه القاعدة الجديدة ، والثاني السعى لدى الحكومة في إصدار القوانين التي تضمن للمرأة حقوقها بشرط ألا تخرج في ذلك عن الحدود الشرعية . ولكن بدون أن تنقيد بذهب من المذهب بل تأخذ عن كل منها ما هو موافق لحاجتنا الحاضرة وضرورات عصرنا . كما حصل مثل هذا في وضع المحكمة العثمانية وكما حصل عندنا مرارا في بعض المسائل المتعلقة بالمحاكم الشرعية فإذا تشكلت هذه الجمعية يخف اللوم ، على كل واحد من أعضائها فإن قوة الانتقاد تأتي ، متوزعة على جملة من الأفراد ليسهل احتمالها ، ومقاومتها فلا يكون في شدة الانتقاد ما يبعث على فتور الهمة ، وضعف الإرادة ، عن العمل لأن في قوة الجماعة من الاقتدار على الدفع ليس في قوة الفرد الواحد ، والاجتماع هو القوة الحقيقية التي بدونها لا ينجح شيء .

نرى حكومتنا - هكذا يقول قاسم أمين - تهتم بمسألة صغيرة ، كمسألة الشفعة فتعين لها لجنة شرعية لتبحث في المذاهب وتجمع ما تراه مناسبا من الأحكام ، ونرى كثيرا من المصريين يدخلون في كثير من الجمعيات مثل جمعية الرفق بالحيوان ومعارض الأزهار ، وغيرها ، ولا يضمنون بوقتهم ، ولا بمالهم ، في تعضيد مشروعات المشروعات يعتقدون صلاحيتها ونرى الجرائد تنشر بين طبقات الأمة ، من المعارف ما يساعد على تربيتها ، وتهذيبها وقد آن الوقت ، الذي يجب فيه على الحكومة وعقلاء الأمة وأرباب الأقلام ، أن يوجهوا التفاتهم الى حال المرأة المصرية فاني لا أرى مسألة تمس حياة الأمة أكثر منها ، ولا أحق منها أن تكون موضوعا لنظرم ، ومجالا لأرائهم ، وانكارهم .

وطلعت حرب - للعلم - من مواليد ٢٥ نوفمبر ١٨٦٧ ، أبوه من عائلة حرب بناحية ميت أبو عل « الزقازيق » عاش في القاهرة ويقال أنه ولد في قصر الشوق ، بجهة الجمالية ، كان والده حسن محمد حرب موظفا بمصلحة السكة الحديد : نال طلعت حرب شهادة مدرسة الانتارة والألسن ، التحق مترجما بقلم قضايا الدائرة السنية خلفا للزعيم محمد فريد ، الذي تولى حينذاك رئاسة هذا القلم . تدرج في هذا المنصب الى أن أصبح مديرا ، لأقلام القضايا ، ثم عمل مديرا لشركة كوم امبو و . وفي شركة كوم امبو ، أحييت عليه في الوقت ذاته ادارة الشركة العقارية المصرية حيث تدرب على الأعمال المالية على يد خبراء ماهرين واستمر في عمله في هذه الشركة حتى مصرها وأصبحت عالمية رأس مالها في أيدي المصريين ، و . و .

استفاد من ثورة ١٩١٩ فدعا الى انشاء بنك مصر وتحقق له امله القديم هذا فى ٧ مايو ١٩٢٠ الذى هو عيد ميلاد بنك مصر وابتعد بالبنك عن السياسة والحزبية ونجح نجاحا رائعا فى انشاء مطبعة ومكتبة مصر ، و . و . وانتقل بنشاطه الى البلدان العربية ، فأنشأ « بنك مصر وسورية ، لبنان ، و . و . واتجه الى تعظيم المسرح العربى فشيّد دار التمثيل العربى بحديقة الأزبكية .

وقد توفي طلعت حرب فى ٢١ أغسطس ١٩٤١ أى بعد حوالى عام من اقالته من بنك مصر .

وحول اقالة طلعت حرب من بنك مصر ، يقول : د- عبد الرازق حسن : كان المجتمع المصرى ، قبل الحرب العالمية الثانية يروج بالحركة ، وتؤخذ الظروف باحتمال تغيير كبير لمواجهة المطالب المتزايدة للسكان الذين كان يتضخم عددهم سنة بعد أخرى ولا تكفى المشروعات العامة لمواجهتها : كانت هناك مطالب عامة ملحة ككهربة خزان أسوان وانشاء صناعة للحديد والصلب واشتد النداء بضرورة تأميم قناة السويس ، وتحويل بنك مصر الى بنك الدولة واعتباره هو البنك المركزى حتى لا تتكرر مهزلة الارصدة الاسترلينية فى الحرب العالمية الاولى لو ترك الحبل على الغارب للبنك الاهل المصرى الذى كانت بريطانيا تسيطر على ادارته فى ذلك الوقت : كان من الواضح أن الرأسمالية الوطنية فى تناقض مع الرأسمالية الاحتكارية الأجنبية وكان من الواضح أن التزاوج الذى تم فى الثلاثينات لا يمكن أن يستمر فى أبعد من الحدود المرسومة له ، وكانت القوى الاستعمارية تختفى عند قيام الحرب العالمية الثانية أن تلعب الرأسمالية الوطنية المصرية دورا يضر بمصالحها ، كان من السهل القضاء على مشروع كهربة أسوان ، والمشروعات الملحة ، بأحدث مشكلة سياسية نذكر كيف أدت الى تفكك أكبر حزب كان قائما فى ذلك الوقت وهو الوفد وقدمت بعض التنازلات بالنسبة لشركة قناة السويس ولم يكن هناك مفر لضرب بنك مصر ، لضمان سير الرأسمالية فى ركاب الاستعمار ، وكانت المؤامرة ، فبعد قيام الحرب سحبت الحكومة المصرية قديرا كبيرا من أرصدها فى البنك ، وقروضها من صندوق توفير البريد ، وكان معنى ذلك نقص الارصدة السائلة ، ووجد البنك أن الظروف العامة واضطراب السوق ، تحول دون عرض محفظة أوراقه المالية البالغ قيمتها ، أربعة ملايين من الجنيهات للبيع فى البورصة لأن ذلك يعنى انهيار السوق ، وإثارة المتاعب للشركات التى يشترك البنك فى رأسمالها فأخذ الاتجاه الطبقي ، وهو البنك الاهل ، المصرى ، وقدم له هذه المحفظة طالبا الاقتراض عليها ، وكانت المحفظة تضم فى جزئها الأكبر سندات على الخزانة ، وسندات للدين العام ولكن يبدو أن طلعت حرب قد نسي الحطة التى قدمها فى خطاب له فى مايو ١٩٢٠ حينما ذكر ، أن لكل بلد فى العالم

سياسة مالية ، يجب أن يسير عليها واستقلالاً اقتصادياً يجب أن يعمل على الحصول عليه ، والاستمرار فيه والمهين على هذه السياسة وهذا الاستقلال الاقتصادي في كل بلد من بلاد العالم ، هو بنكها الوطني الذي يحصل على امتياز إصدار البنكنوت ويكون فوق كل البنوك ، يشرف عليها ولا يزاحمها ، واستطرد في كلامه عن مهام البنك المركزي إزاء البنوك وختم كلامه بأن هذه هي وظيفة البنك الأهل في مصر ، الذي كان يجب أن يكون أهلياً بكل معاني الكلمة وهو يعمل مزاحماً للبنوك الأخرى . . أي أن طلعت حرب كما يقول د. عبد الرازق حسن - كان يدرك أن البنك الأهل هو غريمه ، وأنه لم يكن يقوم بدور البنك المركزي ، أو يعمل بسياسة استقلالية وكانت النتيجة المباشرة والمنطقية لهذا كله رفض البنك الأهل لطلب بنك مصر ، وكان لا مفر لادارة البنك الأخير « بنك مصر » أن تخضع لتحويل دون انهياره فقبلت خروج طلعت حرب ومجموعته مقابل ضمان الحكومة لودائع البنك .

وكما لو كان هناك استيلاء على المشروع الاقتصادي الوطني ودخل البنك مراقبو حسابات أجنبي هم : هيوات ، وبريسون ، ونيوبى ، واحتل مقاعد ادارة البنك وشركاته مجموعة ممن عرفوا بأدوارهم في شرب الحياة الدستورية أو بأعمالهم المشبوهة مع الأجانب كاسماعيل صدقي ، وعبود ، والياس أندراوس ، وعلى يحيى ، والأبراشي ، وهناك أكثر من رأى يقول أنه كان وراء اقالة طلعت حرب من بنك مصر ، أحمد عبود فلقد كان لبنك مصر شركة ملاحه ، وكان لعبود - ولو في الظاهر - شركة ملاحه أخرى هي تلك التي عرفت بالحدوية وكان طلعت حرب ضد إعانة الشركة الحدوية - الأمر الذي أدى الى عدم تدعيم مركز الشركة الانجليزية : الانجليزية فعلا التي تحمل اسم عبود « اسما » ، واعتبر أحمد عبود طلعت حرب هو المسئول عن حجب تلك الإعانة عن شركته ، وجاءت وزارة علي ماهر ، وكان لعبود أصدقاء كثيرون في وزارة علي ماهر ، وحانت الفرصة لينتقم أحمد عبود من طلعت حرب ، وكان أن نحي طلعت حرب من مكانه في بنك مصر وشركاته ، وانتصر أحمد عبود .

ولم يكن انتصار أحمد عبود انتصاراً شخصياً بل كان انتصاراً للاستعمار الاقتصادي الأجنبي . . في مصر !

ويقول د. فؤاد مرسى ، أن طلعت حرب بذل محاولات كثيرة لانقاذ بنك مصر ، إلا أن التعصب لدى البنك الأهل وادارته ضد بنك مصر دفعه الى رفض انقاذ بنك مصر . وهكذا وضحت مخالفة البنك الأهل لأبسط قواعد ومبادئ المعروف المصري . وقت الأزمات مع بنك مصر . وأكد أن البنك الأهل كان يتصرف في ضوء مصلحته التجارية وكمركز لرؤوس الأموال الأجنبية في مصر .

وكان سير ادوارد لوك ، محافظاً للبنك الأهل وظل يشغل هذا المنصب من أول مارس ١٩٣١ حتى ٢٧ أكتوبر ١٩٤٠ .

ويقول د. محمود متولى : يتضح من الشروط التى وضعتها الحكومة آنذاك وادعت أنها فى صالح البنك ويفرض تدعيمه أن الهدف الأساسى كان طلعت حرب نفسه ، الذى كان رمزا للوطنية الاقتصادية ، وتمتبر ثورته الرأسمالية الاقتصادية ثورة فعلية من أجل التقدم ، وكانت مبادئه تتعارض بشسنة مع مبادئ الاستغلال والسيطرة ، التى كانت فئة من المستغلين والمتغلبين والمتصرين تسعى اليها وتمارسها على الشعب المصرى ، كما كانت القوى الاستعمارية تشعير بالأرض الواقعة من نفسها التى يقف عليها بنك مصر ، والخطوات التى يخطوها من أجل تصنيع البلاد وما يعنيه ذلك مستقبلا بالنسبة لها .

وقد قسم طلعت حرب استقلاله أو بمعنى آخر أصر على تقديمها . فلما منه أن ذلك كفىل باتخاذ البنك بعد أن فطن أنه هو للقصور الأول وكان ذلك فى ١٤ سبتمبر ١٩٣٩ .

ولذلك نرى عملية « ذبح » طلعت حرب - وعرضا لاستخدام هذه الكلمة - بعملية « ذبح » أخرى ، كان ضحيتها رجل الآثار المصرية العظيم د. سليم حسن ، وإن كانت عملية « الذبح » الأخيرة قد اتخذت صورة الإحالة الى المعاش ، وسليم حسن - الضحية الثانية بعد طلعت حرب - من مواليد ١٨٨٦ ، فى قرية ميت ناجى مركز ميت غمر ، ومن خريجي مدرسة المعلمين العليا . وفى ثورة ١٩١٩ جدد الانجليز إقامته ، لنشاطه الوطنى ، وبعد ثورة ١٩١٩ دخل ميدان المفريات التى كان مقصودا على الأجانب ، وقد تعلم - فيما بعد - العديد من اللغات القديمة وحصل على دبلوم الديانات القديمة من السوربون ، ثم عمل بعد عودته من السوربون محاضرا فى كلية الآداب وكان من أشهر كشافه مقبرة رع ، وهرم الملكة « حت كا وس » وفى السنوات الأخيرة كلف من قبل قادة ثورة ٢٣ يولية بدراسة آثار النوبة ، فكتب عنها بحثا من أهم البحوث ، وقد توفى فى ٢٩ سبتمبر ١٩٦١ عن أربعين كتابا من خبرة الكتب ، وربما كان سليم حسن من القلائل الذين أحيلوا الى المعاش ولا يبلغ الثانية والأربعين من عمره ، كما أنه من القلائل ، الذين أحدثت إحالته الى المعاش شجة عنيفة لا ينى موظفى دار الآثار المصرية ، وإنما بين عامة الشعب ، وهو أيضا من العلماء القلائل الذين خاضوا - وميكروا - المعارك العنيفة ، مع الأجانب الكبار الذين كانوا يسيطرون على دنيا الآثار المصرية ، وفى مقدمتهم الأب دريتون الذى كان يتمتع بحظوة كبيرة ، عند الملك فاروق ورجال قصره .

ومما أذكره عن سليم حسن أنه كان يدعو باستمرار الى أن يكون التاريخ المصرى ، تاريخ شعب لا تاريخ حكام ، لتاريخ الشعب هو الذى يمكن أن يعتد به الشعب .

وقد تأثر سليم حسن - كما قال أكثر من مرة - بشخصية « بتاح حتب » صاحب الحكم المشهور ، وكان سليم حسن يمتاز كثيرا باكتشافه مقبرة الملكة « خت كاوس » والمعروف بالهرم الرابع ، وقد استطاع هذا الكشف أن يربط بين الأسترثين الرابعة والخامسة بعد أن كانت خت كاس - أول مصرية حملت لقب ملكة - هي الحلقة المفقودة بينهما مع أن أولادها هم ملوك الأسرة الخامسة ، ولم تكن خت كاوس أول ملكة حكمت مصر ، بل كانت أول ملكة ظهرت في تاريخ العالم كله .

ويقول سليم حسن أن الاسم الحقيقي لأبي الهول « بول جول » أى مكان عبادة الشمس ومقبرة رع وير التى اكتشفها سليم حسن بجوار أبى الهول من مقابر الدولة القديمة . وقد كتب سليم حسن عن كشوفه الأثرية اثني عشر مجلدا .

وعندما اجلس سليم حسن ذات مرة على كرسى الاعتراف أجاب أن أقصى درجات الشقاء بالنسبة للإنسان : أن يسجن العالم مع الجهال ، وعن أشد كارثة يمكن أن تنزل به قال : أن أعيش فى وسط لا يفهمنى ، ولا أفهمه .

ومن أحب بطلات التاريخ اليه قال : حتشبسوت ، وعن المهنة التى يفضلها قال : التأليف ، وعن الصفة التى يفضلها فى الرجل قال : أن يكون رجلا ، وعن المرأة : أن تكون أئشى .

وعن أحقر أشخاص التاريخ فى نظره قال : الذين يخادعون بلادهم حبا فى ثيل الجاه ، وعن أبغض الأشياء اليه أجاب : تكران الجميل !

وعن المكان الذى يحب أن يعيش فيه قال : فى بيتى الذى يحوى مكتبتى ، ويطل على الأهرام ، حيث أفنيت زهرة حياتى فى انجاز أحب عمل الى .

الباب الثامن

وبدأت الحرب بين الانجليز وبين على ماهر لأسباب شخصية

● سبق أن تحدثنا عن أول القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء برئاسة على ماهر باشا - أغسطس ١٩٣٩ - والخاص بأحالة سليم بك حسن وكيل مصلحة الآثار المصرية ، إلى المعاش بعد أن تقررت إحالته إلى محكمة الجنايات يوحى من القصر ، كما تحدثنا عن ذلك الجرم الخطير الذي ارتكبه وزارة على ماهر باشا بأصرارها ، على استقالة طلعت حرب باشا رجل الاقتصاد الأول في مصر ، من رئاسة بنك مصر ، وشركائه ، رغم أنه هو صانعها كلها بل هو بنك مصر وشركائه . وقد حاولت أن أتبين من الصحف الأسباب التي أدت إلى اقالة طلعت حرب من بنك مصر أو الأسباب التي أدت إلى إحالة سليم بك حسن ، إلى المعاش ، فلم أستطع إذ كانت الرقابة قد فرضت على الصحف والمطبوعات بعد أيام من تولي على ماهر باشا ، رئاسة الوزارة بسبب قيام الحرب العالمية الثانية ، الأمر ، الذي أكد لي أن الصحف في أوقات الرقابة لا يمكن أبدا أن تكون مصدرا رئيسيا من مصادر التاريخ وأن كان يجوز بعد توافر شروط معينة في المؤرخ أن تكون مصدرا ثانويا .

والذي حزن له حقيقة ، أنني لم أجِد كلمات انصاف - في الصحف المصرية - لطلعت حرب ، لا بصفتها صاحب أفضال جمة ، على كل الصحف التي كانت تصدر يومئذ : أفضال عامة ، وأفضال خاصة بل بصفتها الرجل الذي خاض الحروب العنيفة العرسية ، عشرين عاما من أجل انقاذ الاقتصاد المصري من مغالبي أسود أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية : لم أجِد كلمات انصاف أو حتى كلمات رثاء لذلك الرجل الذي كان ينحت في الصخر ، وليلة عشرين سنة ليبني قلاعنا الاقتصادية ، المصرية ، الوطنية بل أنني عندما حاولت تتبع كل ما قيل عن طلعت حرب ، بعد وفاته ، أو في مناسبات أخرى عديدة ، خاصة

في استقالة أوقالة طلعت حرب ، من بنك مصر ،
في الأمور المادية الطبيعية التي تحدث كل يوم في
حكومية .

أمام السلبية الخطيرة التي يتميز بها مجتمعنا
« الصحفي » بل مجتمعنا كله إذا جاز لي استخدام ، التعميم في هذه النقطة ،
وأعني بها ، أننا نبالغ في اظهار حفاوتنا ، واحترامنا وتقديرنا ، بل نبالغ في
تملق من بيده السلطة أو المال ، أو الجاه ، أو النفوذ حتى نكاد نفسد عليه
أموره ، ونكاد نفسد أيضا على أنفسنا أمورنا ... نعطى - في الغالب - صاحب
النفوذ أو صاحب المال ، أو صاحب السلطة الكثير ، الكثير ، الذي لا يستحقه
عادة بل الذي لا ينتظره ، هو عادة ، وفي أحيان كثيرة يحس ، ذلك الذي في
يده ، المال أو الجاه ، أو النفوذ أن تملقنا له لا لشخصه وإنما لماله ، أو جاهه ،
أو نفوذه ، فلا يسعد بما تقدمه اليه لأنه يعرف جيلا ، وأكثر من غيره أن
ما يقدم اليه مرتبطا ببقاء نفوذه ، أو جاهه ، أو ماله ، وعندما يزول عنه هذا
المال ، أو النفوذ أو الجاه ، يزول كل ما يقدم اليه ثم يتلاشى نهائيا . . بل يمكن
أن يقدم اليه - عند زوال جاهه ، وماله ، ونفوذه - العكس تماما ، عكس ما كان
يقدم اليه ، أيام الجاه ، والنفوذ والمال وقد عرفت صحفيين كبارا أنقل طلعت
حرب صحفيهم ، بل وبيوتهم من « الحجوزات » بل من الخراب وكانوا دائما
يسبحون بحمده ، ويقولون فيه بل ويكتبون عنه من قصائد ، الفزل ، والشكر ،
والثناء والاشادة ، ما لم يقل من قبل ، وما لم يكتب ، لا من قبل ، ولا من بعد :
هؤلاء لم يكتبوا حرفا واحدا ، عن طلعت حرب في مأساته التي كانت بلا جدال
أعنف مأساة مرت به ، بل كانت بلا جدال القسرية القاضية التي أنهت حياته .

وأقول ، ان صاحب المال ، أو الجاه أو النفوذ قد لا يكون بحاجة الى كل
ما يقال فيه أو ما يكتب عنه عندما يكون في الصورة لأن ما يكتب عنه ، أو
يقال فيه قد يصيبه في بعض الأحيان بالتخمة أو قد يصيبه اذا كان ضعيف
الشخصية ، بالغرور ، ولكنه في أمس الحاجة الى كلمة واحدة تقال له أو تكتب
عنه عندما يزول عنه جاهه ، أو ماله ، أو نفوذه لا لأنه قد يكون في أمس الحاجة
الى تلك الكلمة وحسب ، بل إنها قد تكون أصلق ما يقال فيه .

وعندما كنا صغارا في قريتنا الصغيرة المتواضعة التي يحوطها نيلنا الحبيب
بحبه ، وماله كنا نسمع من آبائنا ، وأجدادنا : عندما يموت ، للعملة ، حمار
أو جاموسة ، أو حتى نجمة ، تذهب القرية كلها لتعزية العبداء في حماره ، أو
جاموسه ، أو نبعته ، ولكن عندما يموت للعملة لا أحد يذهب للتعزاء فيه ،
فلا بد من التريث حتى يعرف ، القادم الجديد هل كان على علاقة طيبة ، بالراجل
القديم ، أم هو من اتجاه آخر غير ذلك الذي كان يمثل العملة الذهب ، وفي

أية حال من حالات تقديم العزاء لا يكون السبب ورامها ، الا ارضاء القادم الجديد !

واخشى أن يجرفنى الحديث عن هذا العيب الاجتماعى الخطير ، فاخرج عن الخط ، الذى وضعت له نفسى فى كتابه « سنوات ما قبل الثورة » وأعود فأقول اننى ظلمت سنين طويلة لا أعرف الا بين الكواليس ، الأسباب التى أدت الى احالة سليم بك حسن ، الى المعاش حتى هو نفسه لم يكن بقادر على أن ييوج بهذه الأسباب ، وقت احالته الى المعاش ، حتى لا يزيد الحرق على الراقع ، كما يقولون ، او حتى لا يزيد الطين بلة ، فيحارب فى رزقه أو يحارب فى وجوده ، الى أن أتيت لى فرصة لقائى به ، وتحدثت معه فى هذا الموضوع ، بعد أن أقصى الملك فاروق عن العرش ولم يعد غضب النصر تهمة تصيب المضروب عليه برض معد ، يجعل الكثيرين يناوون عنه ، بل أصبح هذا الغضب وساما يضعه على صدره كل من كان « خطي » بهذا الغضب .

يقول سليم بك حسن ضمن ما قاله : يخطئ البعض عندما يتصور ان الخلاف بينى وبين الأب دريتون مدير مصلحة الآثار كان خلافا شخصيا ، أو كان خلافا على تصدير المصلحة ، فقد كان الأب دريتون فى النصر ، أقوى من مدير مصلحة ، بل أقوى من وزير ، وقد كان الأب دريتون « نافذا » على الملك ، لا على كبير الأمراء ، أو رئيس الديوان فقط ، وقد كان لدى من المؤهلات ما يجعلنى أحق الناس بمنصب مدير مصلحة الآثار ، كنت أحق بهذا المنصب من أى مصرى آخر ، بل من أى أجنبى أيضا ، فلقد قمت باكتشاف آثار خطيرة فى مقدماتى هرم الملكة خنت كوس ، أول امرأة حملت لقب ملكة فى التاريخ ، وعن اكتشافاتى الأثرية أصدرت اثني عشر مجلدا ، كان لها أهميتها العلمية لا فى مصر وحسب بل فى الخارج أيضا ، وكانت الحكومة الفرنسية تعتبر أن منصب مدير الآثار المصرية ، يجب أن يكون وقفا على الفرنسيين ، وقد جئت - أكثر من مرة - أن محمود فخرى باشا ، سفير مصر فى باريس ، حذر أكثر من مرة من تعيين مصرى فى هذا المنصب وكان من رأى المرحوم أحمد عبد الوهاب باشا أن أصبح أنا وكيل المصلحة والآثار ويكون الأب دريتون مديرا لها بمقد لمة ثلاث سنوات ، بعدها أكون أنا مدير المتحف المصرى .

وكانت عملية البحث عن الآثار المصرية موزعة بين الانجليز ، والفرنسيين ، والاطالين ، بحيث يكون لكل فريق من هؤلاء ، المنطقة التى يعمل بها . وقد استصدرت من زكى الرايى باشا - وكان وقتئذ وزيرا للمعارف - قرارا بأن أكون المشرف على عملية تقسيم المناطق الأثرية على الأجانب ، وعلى المصريين ، وكان من رأى ، ومن رأى زملايى المصريين أن يكون للمتحف المصرى كل الآثار التابعة للسليمة ، على أن تدفع الحكومة المصرية لمن يمتثلون على آثار مصرية قيمة التكاليف التى أنفقوها فى عملية البحث والتنقيب ، كما حدث بالنسبة لآثار

توت عنغ أمون حيث وافقت الحكومة المصرية ، على أن يعطى كارتر المشرف على عمليات الخفر مبلغ ثمانية وأربعين ألف جنيه على أن تشمل آثار توت عنغ أمون المتحف المصرى ، ودخلت فعلا ، آثار توت عنغ أمون الى المتحف المصرى ، فيما عدا « النصا » الحادية عشرة التى لم تعرف وقتئذ أين ذهبت ؟

وعسليا تولى الملك أحمد فؤاد ، « أوسى » مجموعة من الآثار، التى كانت فى حوزته لصالح المتحف المصرى ، كهدية منه ، تسلمتها من أحد أمناء القصر ، ولكن عندما أصبح فاروق ملكا ، أرسل الى مراد محسن باشا - رجل القصر - ليسترد آثار والده ، باعتباره وارثا له ، ولكننى باشرت بتسجيل تلك الآثار فى سجلات المتحف لتصبح من ممتلكات الدولة التى لا يمكن خروجها منها الا بقانون يوافق عليه البرلمان : وقلت لمراد محسن باشا : اننى لا أستطيع تسليمكم الآثار التى هى ضمن ممتلكات الدولة الا اذا كتبتم فى إيصالا بأنكم تسلمتموها كامانة ترد عندها يطلب ذلك من القصر ، ورفض مراد محسن باشا وتكررت زيارته لى وكنت فى كل مرة أصر ، على وجهة نظرى .

واعتبر فاروق ماقتت به للمحافظة على الآثار المصرية جريمة ، وبدأت مؤامرات إبعادى عن المتحف ، بل محاولة تقديسى الى محكمة الجنائيات ، وأذكر أن « يس بك أحمد » النائب العام وقتئذ قد سمى الاتهامات الموجهة الى بأنها سفاح ، أى اتهامات بدون أب أى بدون أساس قانونى ، وقد دفع « يس بك أحمد » ثمن وقوفه الى جانب الحق ، فى هذه القضية ، كما دفعت أنا ثمن حرصى على آثار مصر ، وإن كان « يس بك أحمد » قد رد إليه حقه ، فيما بعد ، أما أنا فلم يرد الى حلقى ، بل لم يرد الى اعتبارى الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وإخراج فاروق من مصر : لقد حاول أكثر من وزير للمعارف إعادتى الى عملى ، ولكن فاروق كان يثور باستمرار ضد عودتى ، الى العمل ، الأمر الذى جعل وزراء المعارف فيما بعد لا يفكرون على الإطلاق حتى فى اقتراح عودتى الى عملى لأن فاروق اعتبر مسألة خلافى منه مسألة شخصية بحتة !



وأعود بعد ذلك كله للحديث عن وزارة على ماهر باشا ، الثانية وزارة الحرب . وزارة الأزمات الداخلية والخارجية العنيفة ، وزارة التآرجج بين تأييد سياسة ألمانيا وإيطاليا « المحور » وتأيد سياسة بريطانيا « الحليفة » كما تنص معاهدة ١٩٣٦ !!

وانقل - فى البداية - وجهة نظر مارسيل كولومب فى تلك الأحداث كما جاءت فى كتابه « تطور مصر » ١٩٢٤ - ١٩٥٠ ، ترجمة زهير الشايب وتقديم

د- أحمد عبد الرحيم مصطفى : «استقال محمد محمود في أغسطس ١٩٣٦ ، بسبب مرض مزمن ، وانتهز الملك الفرصة كي يعهد بالوزارة الى علي ماهر باشا ، وقبل الاستعداد في الحكومة الجديدة خمسة أعضاء ، بالإضافة الى تسعة من المستقلين ، بينما رفض ذلك الأحرار الدستوريون ، وهكذا جرت محاولة جديدة لاقامة حكم فردى ، وبعد ذلك بفترة أيام غزا الجيش الألماني بولندا وفي ٢ سبتمبر أعلنت بريطانيا العظمى وفرنسا حالة الحرب ضد ألمانيا ، وكانت معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، واجبة التنفيذ وكان تطور الأزمة الدولية يلقي في مصر ، احتمالا كبيرا وكان لكل من النظامين الهتلري والفاشستي معجبون في مصر بل ان رئيس وزراء سابقا - هو اسماعيل صدقي باشا - قد امتدحهما علانية في مجلس النواب في ٢٦ ديسمبر ١٩٣٨ وشلال الأشهر السابقة على اندلاع المارك كانت دعايات الاذاعات الألمانية باللغة النشاط وحظيت حملاتها ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي بترحيب خاص في كل الأوساط بل من جانب القادة أنفسهم ، كما ان تهنيتها على الديمقراطية كان له صدى كبير ، وبدأت تنتشر شيئا فشيئا فكرة مؤداها أن انتصار ألمانيا هو السبيل لتحرير الشرق من الوصاية الغربية » .

ويقول مارسيل كولومب : أمكن للدبلوماسية الفاشستية ، بهارة تامة أن تخفف من مشاعر التوجس ، التي ولدتها حرب الحبشة ، لكن مشاعر الريبة والحواف التي خلفتها الأطماع الإيطالية عام ١٩٣٥ ثم تكن بلا شك قد اختفت تماما على أن القوى المتصارعة في ذلك الصدام الذي كان يتشكل كانت تبدو في نفس المستوى فكان الموقف منهما واحدا ، كما أن انتصار الحلفاء ، لم يكن مؤكدا .

أليس من الأفضل إذن أن نتجنب الانحياز بشكل واضح الى المسكر المعادي لقوى المحور ؟ تلك هي السياسة الحذرة ، التي احتذاها الملك فاروق ومستشاره علي ماهر باشا ، وشجعهما على هذا موقف الحياد ، التي اتخذته إيطاليا في البداية ، واكتفت الحكومة المصرية بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في المادة ٧ من المعاهدة فأعلنت حالة الطوارئ ، وفرضت الرقابة على الصحف ، وسمح لبريطانيا العظمى باستخدام المواني ووسائل النقل ، والمواصلات ، وفتحت قوسا ، لنقول ان بريطانيا قد دعت الملك فاروق وعلى ماهر باشا ، الى اعلان الحرب على ألمانيا ثم تخلت عن هذا المطلب بعد أن ظهر لديها أن عدم اعلان مصر الحرب على ألمانيا فيه مصلحة لبريطانيا ..

وسوف أعود الى هذه النقطة فيما بعد ، وأقلل القوس ، وأعود الى ما كتبه مارسيل كولومب : وهو يمثل وجهة نظر جديرة بالاحترام - يقول مارسيل : اكتفت مصر بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع ألمانيا أما بقية بنود المعاهدة ، فإن مصر لم تخلع عليها - عند دخولها في محك التطبيق - ذلك التفسير الواسع الذي كانت لندن تمني أن تخلعه على هذه البنود ، وظهرت الى حيز العلن خلافات

بين السلطات العسكرية في كلا البلدين وتضاعفت هذه الخلافات أثناء السنة الأولى من الحرب ، ولم تستطع بريطانيا العظمى أن تحسم هذه الخلافات كما كانت تهوى وذلك بسبب وجود أناس يتوقنون وطنية على رأس الجيش وفي صفوف الوزراء ، وفي أغسطس ١٩٣٩ عين الفريق عزيز على المصري باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصري وكان هذا الضابط الكبير الذي قلما عرف الهزيمة في المارك التي خاضها ، في طرابلس في صفوف الجيوش السورية التركية . يقدم طوعية ، وعن طيب خاطر الأداة على وطنيته المتطرفة ، ولهذا فقد استقبل تعيينه في هذا المنصب بتحفظ شديد في لندن ، وبعد ذلك بقليل وفي أول سبتمبر أنشئ جيش مريبط وضع تحت قيادة وزير الأوقاف عبد الرحمن عزام ، وهذا الجيش الذي بلغ تعداده فيما يقال ٢٥ ألف رجل كان محط آمال رئيس الوزراء وموضع عنايته ، وقد عمل قائده بهمة على أن يثبت في جوده الحمية الوطنية ، التي تحركه هو نفسه ، منذ الوقت الذي كان يحارب فيه في صف طرابلس ، العثمانية مثله في ذلك مثل عزيز المصري باشا ، وكانت شخصيته تشغل السفارة البريطانية ، مثلها كذلك مثل شخصية وزير الدفاع صالح حرب باشا .

وفي القاهرة كانت الهمسات المادية للقضية الحلفاء تسرى وتنتقل من فم إلى آخر ، وسرى الظن بأن بريطانيا العظمى تنوى أن تعود لتفرض من جديد الاجرامات والقيود التي كانت قد فرضتها أثناء الحرب العالمية الأولى ، وسرى كذلك بأنها تريد أن تنشئ فرقة للعمل شبيهة بتلك الفرقة التي كان مجرد طريقة جمع أفرادها قد خلف في النفوس ذكريات مريرة ، تردد الادعاء بأن أركان الحرب البريطانية قد اقترحت إرسال جيش من المتطوعين لحوض غمار الحرب ، على الجبهة الأوروبية .

كما تردد في ريف مصر ، بأن الدواب ، والمواشي سوف تصادر وبأن مساحة الأراضى المتزرعة قطننا ستجحد ، بل لقد قيل إن مديري المديريات سوف يستبدل بهم ضباط انجليز

ويشير مارسيل كولومب إلى استيلاء الألمان على وارسو عاصمة بولندا ، وتزايد الاججاب بقوة الرايخ العسكرية كما يشير الى الكوارث التي ألمت بقوات الحلفاء في النرويج ، وهولندا ، وبلجيكا ، وإلى ارتفاع اصوات مصرية تطالب بالانزاع الحياد ، بل ان بعض هذه الاصوات ، انطلق ينادى بادخال تعديلات جوهرية على معاهدة ١٩٣٦ كاتقاص فترة بقاء القوات البريطانية في مصر ، الى عشر سنين بدلا من عشرين سنة . وهكذا - كما يقول مارسيل كولومب - نهضت الروح القومية تدعمها الدعايات الألمانية ، والاطالية ، وتشجعها بذلك كل من الحكومة المصرية والسراى ، الى أن يقول مارسيل كولومب : انقلب

السفارة البريطانية القلق ، فزاد تدخلها وضغطها على رئيس الوزراء على ماهر ،
الذى اضطر للتدخل عن رئيس أركان الحرب ومنحه مرتين متعاقبتين إجازة لمدة
سنة أشهر ، ثم أحيل إلى الاستبداد في ٧ أغسطس ١٩٤٠ .

ولا نريد ان نستعرض في الحديث عن الازمات ، التي واجهتها وزارة
على ماهر بالجملة ، وإنما نؤثر الحديث عنها بالتفصيل نظرا لما لها من أهمية
بالغة في تاريخ تلك الفترة الحرجة من التاريخ المصري المعاصر !!

عندما أعلن عن تشكيل وزارة على ماهر باشا ، واختيار محمد صالح حرب
باشا وزيرا ، للدفاع بها نظرت السفارة البريطانية إلى تلك الوزارة نظرة شك
وارتياب وتحولت تلك النظرة بعد تعيين عزيز على المصري باشا رئيسا لأركان
حرب الجيش المصري ، إلى نظرة حقذ ، وكراهية ، فعزیز على المصري معروف
بعدائه الشديد للبعثة العسكرية البريطانية ، وقد كانت أزماته معها عنيفة ،
عندما كان مفتضا عاما للجيش المصري وكانت اختصاصات المفتش العام للجيش ،
غير عسكودية ، ومحيي عزيز على المصري كرئيس لأركان حرب الجيش ، ووظيفة
رئيس أركان حرب الجيش ذات صلاحيات هامة ، وذات اختصاصات كبيرة ،
وخطيرة محددة . ولا سبيل ، أبدا إلى نكرانها وتجاهلها . وقد حاول عزيز على
المصري في بداية تسلمه ، لوظيفته الجديدة أن يفتح السفارة البريطانية والبعثة
العسكرية البريطانية أنه راغب في التعاون مع الجانب البريطاني ، الحليف
طبقا لمادة ١٩٣٦ إلى أبعد حدود التعاون ولكن الجانب الانجليزي لم يقتنع
أبدا بما أبداه عزيز على المصري من نوايا طيبة كما لم يقتنع أيضا ، بأنه راغب
في هذه المرة في التعاون مع الجانب البريطاني .

ومما ساعد الجانب البريطاني على التشكك في اتجاهات وميول عزيز
المصري أنه ومنذ الساعات الأولى لتعيينه رئيسا لأركان حرب الجيش المصري
كان كتلمن المنشاط ، ورغم أنه أصيب في حادث بالطريق الصحراوي وهو
يقود سيارته بنفسه ، وهو في طريقه إلى الاسكندرية ، لمباشرة عمله الجديد إلا أنه
لم يبق في مستشفى المواساة بالاسكندرية إلا وقتا قصيرا غادر بعده المستشفى
إلى بولكي لمقابلة على ماهر باشا ، رئيس الوزراء الجديد ، ثم اتجه ، بعد مقابلته
لملى ماهر باشا - مباشرة - لحضور اجتماع المجلس الفني للجيش برئاسة محمد
صالح حرب باشا وزير الدفاع وطل في الاجتماع - رغم أنه أصيب برضوض
شديدة ، ورغم أن سيارته تحطمت تماما - أكثر من ثلاث ساعات وفي اليوم
التالي ، يقابل عزيز على المصري الملك كما يقابل الجنرال مكريفي رئيس البعثة
العسكرية البريطانية ، كما يستقبل كبار رجال الجيش المصري ، اللواء حسن
حسني الزيدى باشا واللواء أحمد أحمد عطية باشا ، واللواء حسن عبد الوهاب
باشا .

وبعد أيام قلائل يتجه بصحبة على ماهر رئيس الوزراء الى مرسى مطروح.
وبعد عودته مباشرة من مرسى مطروح يتجه الى سلاح المدفعية حيث يتولى تفتيش
وحداته المختلفة ، بصحبة اللواء حسن حسنى الزيدى باشا القائد العام لسلاح
المدفعية والقائم مقام حسن محمود بك مساعد القائد العام ، والقائم مقام ، محمد
شاهين بك مدير مدارس المدفعية وبعض ضباط السلاح .

وبعد ثلاثة ايام من زيارته لسلاح المدفعية يتوجه الى الكلية الحربية .
لزيارة اقسامها المختلفة ، وللتفتيش على طلبتها وللوقوف على مدى استعدادها
لاستقبال العام الدراسي الجديد وكانت زيارته تلك بصحبة اللواء مصطفى
صادق باشا و ٠٠ و ٠٠ وفى اليوم التالى يتوجه أيضا الى سلاح الإشارة ،
لزيارة السلاح ولزيارة مدارسه وبعد ثمان وأربعين ساعة من زيارته لسلاح
الإشارة يتوجه بصحبة اللواء محمد صادق باشا ، قائد قسم القاهرة لزيارة
أورطة الأساس وبعد ثمان وأربعين ساعة أخرى يتوجه عزيز على المصرى الى
المستشفى العسكرى بمنشية البكرى حيث يتفقد حالة المرضى من الضباط
والجنود ، وقد كان فى استقباله فى المستشفى العسكرى ، الدكتور الأميرالى
باسيل سوسو بك كبير أطباء الجيش المصرى و ٠٠ و ٠٠ .

وفى اليوم التالى لزيارته للمستشفى العسكرى يتجه الى سلاح الأسلحة
والهجمات بالقلمة و ٠٠ و ٠٠ حركة دائبة ونشاط ، غير مالوف ، ثم حرص
شديد على معرفة كل شئ وعلى إعطاء الأوامر الضرورية ، والمعالجة بدون انتظار
رأى أحد غيره ، كل ذلك أثار الجانب البريطانى وأكد ان عزيز المصرى فى منصبه
الجديد سوف يكون أكثر خطورة على البعثة العسكرية البريطانية وعلى السياسة
البريطانية وخاصة ما يتصل منها بالجيش ، أكثر منه عندما كان مفتشا عاما
للجيش المصرى هذا عن عزيز على المصرى باشا ، أما عن صالح حرب باشا فان
الجانب البريطانى لم ينس أبدا أن صالح حرب باشا كان يقف دائما ، ويعن
هواة ضابطا ، وعضوا فى مجلس النواب ضد السياسة البريطانية .

والذى جعل الجانب البريطانى ، يخشى محمد صالح حرب باشا أكثر من
أى وزير آخر فى وزارة على ماهر باشا ، انه كان يتمتع برصيد شعبى ضخم
وانه كان معروفا بالاستقلال فى الرأى وعلم الاتجاه الى سياسة المهادنة أو
التحلق لا للمصرى ، ولا للاثجليز وعن تاريخ صالح حرب باشا كتبت صحيفة
البلاغ فى عددها الصادر فى ١٩ أغسطس ١٩٣٦ - غداة توليه وزارة الدفاع ،
كتبت تقول :

« أكبر ما يمتاز به صاحب المعالي اللواء محمد صالح حرب باشا تقوى الله
وطهارة الضمير ومجانبية السوء عملا أو قولا . ولا عجب فى أن ينحو محمد صالح
حرب باشا هذا النحو العدينى ، فقد تربى تربية دينية فلما الحق بمدرسة خفر

السواحل كتلميذ ضابط كان أكثر زملائه حرصا على تأدية الصلاة في أوقاتها وأكثرهم تلاوة للقرآن الكريم .

ثم رقى إلى رتبة ملازم ثاني فكان هو الرجل الذي يركن إليه كل عسكري مظلوم في طلب الدفاع عنه ، وعرف بكفائه كما عرف بنشاطه وسرعان ما رقى إلى رتبة الملازم الأول فرتبة اليوزباشي ، وأعلنت الحرب العالمية وهو قائد خفر السواحل في مرسى مطروح فلما أعلنت الحماية البريطانية على مصر جمع الضباط والجنود الذين كانوا تحت قيادته وسار بهم وبأسلحتهم إلى القوة الثمانية التي كانت مرابطة خلف الحدود المصرية الطرابلسية .

وأخى هو وهؤلاء الضباط والجنود طوال سنوات الحرب العالمية بين طرابلس والمغرب وتركيا محاربين .. واستطاع خلال هذه السنوات أن يستكمل دراسته العسكرية نظريا وعليا ، وشهد بكفائه القواد الثمانية فترقى في السلك العسكري العثماني بجدارة واستحقاق حتى بلغ رتبة « القائمقام » .

وانتهت الحرب العالمية ، ثم أعلن الدستور في عام ١٩٢٣ وكان قد صدر المفو عن المحكوم عليهم ، فرأى « محمد صالح حرب » الفرصة مواتية للعودة إلى مصر فوصل إليها وما لبث أن رشع نفسه للنيابة ، ودخل مجلس النواب فكان من أقوى النواب دفاعا عن حقوق الشعب وأقوام في المطالبة بإنشاء جيش حديث لمصر .

وخلا منصب وكيل مصلحة السجون في أواخر سنة ١٩٢٨ فعينته الوزارة النحاسية وقتئذ في هذا المنصب وبقي فيه حتى عام ١٩٣٩ ثم اختير مديرا لمصلحة خفر السواحل ومنع رتبة اللواء وفي ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٩ اختير لمنصب وزارة الدفاع ، وقد شهد بأعماله في خفر السواحل خلال الأشهر القليلة الماضية كل رجال العسكرية من بريطانيين ومصريين .

وقد أحدث اختيار صالح حرب وزيرا للدفاع ضجة كبيرة في الدوائر البريطانية خاصة في السفارة البريطانية وقيادات القوات البريطانية في مصر كما يتضح من الفصل التالي :

معارك عنيفة في الداخل وفي الخارج وتوفيق الحكيم يفتح النار على المرأة المصرية

● اعتبرت الدوائر البريطانية تعيين محمد صالح حرب باشا وزيرا للدفاع في وزارة علي ماهر باشا بمثابة حرب اعلان ضدها ، وقد سبق أن اشرت في الى مخلص لتاريخ صالح حرب باشا باعتباره من خيرة الشخصيات الوطنية الجديرة بالحب والتقدير والاحترام .

وقد عرفت صالح حرب باشا لاكثر من ربع قرن من الزمان وخاصة عندما كان رئيسا لجمعية الشبان المسلمين العالمية ، واشهد أن الرجل كان حقيقة من خيرة القادة الوطنيين المخلصين الذين يشقون مصر والسودان ويرون في وحدة وادي النيل دعامة قوية ، لتحرير افريقيا ، وأن هذه الوحدة هي أهم ركائز تقدم الأمة العربية والعالم الاسلامي .

ومما أذكره عن محمد صالح حرب باشا أنه فتح لنا نحن الشباب في بداية عام ١٩٤٧ جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة لتتغرب وتندرب زملائنا من الشباب على حمل السلاح دفاعا عن حرية وادي النيل ودفاعا عن القضية الفلسطينية ، كما أنه كان من خيرة العاملين على زرع نفور الرجولة ، والوطنية ، والثورة في نفوس الشباب ، وكان في تربيته للشباب قويا ، وعنيفا وصارما ومستقيما كالسيف .

ويوم يحتاج للمرأة ، أن يكتب عن محمد صالح حرب فسوف يرى القراء نموذجا رائعا ، للرجولة ، والتضحية والفداء لم يتغير أبدا ، ولم يتبدل ولم تهدأ ثأثرته ، حتى بعد أن تجاوز الثمانين من عمره : ظل هو هو ، طالبا ، أو ضابطا في خفر السواحل ، أو مجاهدا في سبيل تحرير طرابلس وبرقة وبنغازي من الاحتلال الايطالي . . ظل هو ، كما هو نائبا في مجلس النواب ، وزيرا ، أو

رئيسا لجمعيات الشباب المسلمين العالمية : شباب دائما ، بالغ العنف والثورة ، مع غيره بل مع نفسه قبل أن يكون مع الآخرين .

أذكر أننا كنا نفرد مكانا في المصور لصورة شخصية عامة رسمها الرسام فايق ، وتحت الصورة ، كلمة يكتبها صاحب تلك الشخصية عن نفسه تحت عنوان « أنا » وأذكر ، أن صالح حرب في عدد المصور الصادر في ١٩٥١/٨/٣ - وكانت الحركة الوطنية المصرية في عنقوان قوتها وثورتها - كتب عن نفسه يقول بالحرف الواحد : « كنت الى ما قبل ثلاثين عاما ، لا يصجلني أن أقول أنا ، ويشهد بذلك تاريخ الجهاد والسيف ، والقلم ، وما تدلى من العنق ، أو يزدان به الصدر ، يوم كنت الفريق صالح حرب باشا القائد العام للجيش السنوسي في افريقيا ، أما اليوم فقد أصبحت - كما أصبح غيري - من أشباه الرجال ولا رجال ، فأى مصرى يحق له أن يمشى على الأرض رافعا رأسه ويقول « أنا » ؟ وكأننا اردتنا من وراء ظهر الغيب ، غفيرة بنت عفان حين قالت :

وان أنتموا لم تفضبوا بعد هذه

فكونوا ففسله لا تصاب من الكحل

ودونكمو طيب العروس فانما

خلقتم لاثواب العروس ، ولتفلسل

فسحقا وبسدا للذى ليس دافعا

ويختال يمشى بيننا مشية الفحل

الأرحمة الله على الرجولة فى مصر ، ورحم الله كل من كان فيها يستطيع أن يقول أنا !

وقليلون جدا ، هم الذين يعرفون ، أن محمد صالح حرب هو قاتل « ياسين » صاحب أسطورة ياسين وبهية ، التى جاء فيها : يا بهية وخبرينى ، ع الى جتل ياسين ، جتلوه السود عيونى ، من فوق ظهر الهجين .

وقد كان أحب الاوقات بالنسبة لنا ، نحن « حواري صالح حرب » أن نستمع اليه وهو يروى ذكرياته القديمة ، التى مضى عليها أكثر من خمسين ، أو ستين سنة ، وكأننا يقرأ من كتاب مفتوح أمامه ، ومن بين ماسمعهنا عن مقتل ياسين هذا قوله : أن ياسين كان من أكبر مجرمي الصعيد ، وكان ينتسب الى قبيلة العبايدة ، وقد ضاقت الحكومة بعجائمه وثبتت من القبض عليه ، وقد رأت وزارة الداخلية ، بعد أن عينت ضابطا بحلود خفر السواحل برتبة ملازم ثان أن تستعين بعملة القبيلة التى ينتسب اليها ياسين مهددة اياه بتجريمه من رتبته ونياشينه ، اذا هو لم يلق القبض على ياسين حيا او ميتا ، ويصل على

بك ، العملة ، الى حيث يختفى ياسين في مغارته ، ويطلب منه أن يسلم نفسه ، ولكن ياسين يرفض أن يسلم نفسه ويطلب من العملة ، أن يتركه وحاله ، فهو لن يسلم نفسه حيا أبدا ، كما أنه لن يموت رخيصة . ويعتذر العملة عن القيام بما هو مطلوب منه معلنا أنه على أتم الاستعداد ، للتخلي عن رتبته ونياشيته ، وقد حدث أن انتدبت للعمل - وأنا في سلاح الهجاة - على شراء جمال من وادي حلفا ، وقد اشترينا من البشارية ما نحن بحاجة اليه ، ثم عدنا ومعنا دليل وهو من قبيلة العبابدة ولم يكن معي ، الا جنديان فقط ، وقد لاحظ أحدهما أن اعرابيا ينام على بطنه ويديه بندقيته ، فإذا بالدليل يلوم هذا الجندي ، لتدخله في شئون الآخرين بعد أن عرف أن هذا الاعرابي هو « ياسين » ، وعندما حاول صالح حرب أن يعود الى المكان ، الذي كان ينام فيه الاعرابي اعترض الدليل ، الذي كان ينتمي الى قبيلة العبابدة ، التي ينتسب اليها ياسين « وحاول أن يشينني عن عزمي ، ولكنني أبيت ، وعقلنا الجمال ، وعلت أنا والدليل الى حيث المغارة ، التي كان يوجد بها ياسين وعندما اقتربنا منه لم يشأ أن يطلق علينا النار حتى نتقدم ويكتشف أمرنا » .

ويقول صالح حرب أنه فكر في اشعال النيران قرب المغارة حتى يدخل دخانها الى داخل المغارة ، فيجبر ياسين ومن معه على الخروج منها بعيدا « فاستطيع أن نصيبه ، ولكن ياسين يادر باطلاق الرصاص علينا فاصاب طربوش الجندي ، فانبطحنا على الأرض وأخذنا نرحف الى حيث تبرك الجمال » .

ويقول صالح حرب : أمرت دليل الطريق أن يأخذ جملا ، ويذهب باقص سرعة الى عزبة البوص ، القريبة ويحملة بوصا ، وبعد أن امتنع الدليل وافق ، غير أن ياسين أطلق عليه النار فاصاب « الجمال » ٠ و ٠ و ٠ . وقد حاول ياسين فيما بعد أن يهرب الى جبل آخر وتبادل صالح حرب ومساعداه النار مع ياسين ويصاب أحد الجنديين ، وكان صالح حرب لا يطلق الرصاص في المليان ، ويأمر من معه ، بالا يطفاه أيضا في المليان ، فقد كان حريصا على أن يقبض على ياسين حيا ، ولكنه غير من خطته فأطلق الرصاص على الجزء الظاهر من جسم ياسين ، ويلقى ياسين سلاحه ، ويجري ، فيجري صالح حرب ومن معه خلفه فإذا به قد انتهى ، لقد أصابته إحدى الرصاصات في قلبه ، والثانية تحت ابطنه ، والثالثة كسرت رتقوته والرابعة مست ذراعه اليمني ، وبعد تفتيشه وجسده في سروله « ختما » باسمه فتأكدوا أنه هو ، ويكتشف صالح حرب أن ياسين كان معه زوجته وطفله وإذا بالزوجة بعد أن تآكلت من مصرع زوجها ياسين اندفعت تزغرد : بركة لي ، بركة لي : أي باركوا لي ، باركوا لي ، وطن صالح حرب أنها تصنع الفرحة ، ولكن ظهر أنها كانت جادة ، وتم وضع جثة ياسين في جوال وركبت المرأة وابنها الطفل ، وقاد صالح حرب التركب الى محطة الحاميد ، ولم يصدق المأمور أن ياسين قد قتل ، وفي اليوم التالي لمصرع ياسين

جندأت وزارة الداخلية تتوالى ، ويغد الى محطة المحاميد : الضباط من جميع
الرتب ، ووكيل نيابة قنا ، ووكيل نيابة أسوان ، وكم كانت المفاجأة ، لقد بدأوا
يحققون مع صالح حرب لانه قتل ياسين ، وامتنع صالح حرب عن أن يرد على
أسئلة النيابة ، وترك ممثل النيابة وأرسل برقية الى مفتش الصحراء الغربية
الأميرالاي الألماني فون دومريكر بك ، وجاء مفتش من الداخلية اسمه مستر
وندسون ، وذهب الى مكان الحادث هو والدليل ، وأحد الجنديين ، ووقف مفتش
الداخلية مستر وندسون يقول بعد أن عاد أمام الأهل بلغة عربية تدخلها اللكنة
الانجليزية : باسم وزارة الداخلية أشكرك كثير خالص ، أنت قمت بعمل عظيم
خالص ، خلصت مدبريتي قنا وأسوان من مجرم ، كان خطرا على الأمن العام ،
والفتت الى بقية الضباط من ذوي الرتب الكبيرة قائلا : تقدروا دثوقت تناموا
كويس مافيش خطر ، مافيش خوف : هذا الضابط الصغير جدا خلصكم من
الخطر الكبير .

وصرفت وزارة الداخلية لمحمد صالح حرب ثمانين جنيهها مكافأة ، كما
أعطت للأومباشي ، والعسكريين والدليل ثمانين جنيهها أخرى ، وأعطى محمد
صالح حرب من عنده لكل واحد من الثلاثة خمسة جنيهات ، ولم تمض أيام حتى
نظم أبناء الصعيد أغنية في ياسين راح الشعب يرددها : يا بهيمة وخبريني
ع الى جتل ياسين ؟

والى جانب محمد صالح حرب باشا ، وعزيز المصري ، اللذين أثار اختيارهما
في منصبيهما ثورة الانجليز ، كان أيضا اختيار مصطفى الشوربجي ، وزيرا
للمعدل ، وعبد الرحمن عزام وزيرا للأوقاف في البداية ، وقائدا عاما للجيش
المرايط .. من أسباب ثورة الانجليز على علي ماهر ووزارته .

ومصطفى الشوربجي من تلاميذ مصطفى كامل ، ومحمد فريد ، وقد ظل
على العهد - عهد مصطفى وفريد - الى أن لقي ربه ، وكان مصطفى الشوربجي
من أجرا الشباب على سعد زغلول باشا وقد قال سعد زغلول وهو في قمة
مجده : انه لن يوقع على توكيل الأمة للوفد المصري الا بشروط ثلاثة من بينها
أن يكون أساس المفاوضات الاستقلال التام ، وأن تشمل المفاوضات موضوع
السودان ، والا يكون الوفد مفوضا من الأمة بشكل مطلق ، ومصطفى الشوربجي
العديد من المؤلفات الوطنية : « القضية المصرية » ، « لا حماية ، لا اتفاق ،
لا مفاوضة ، لا تحالف » . وعندما اختاره وزير المحاقبة علي ماهر - ١٩٣١ -
ليكون مستشارا بالاستئناف رفض الملك فؤاد التوقيع على مرسوم التعيين ،
غير أن علي ماهر حدد بالاستقالة من الوزارة ، وقد ظل مستشارا في محكمة
الاستئناف تسع سنوات رشح بعدها ليكون مستشارا في محكمة النقض غير
أن علي ماهر كان قد اختاره وزيرا للمحاقبة : من نواب الحزب الوطني ، ومن

شيوخه أيضا ، أهدى مكتبته - ٣٥٠٠ كتاب - الى نقابة المحامين وكان قد تجاوز ال ٨٥ عاما من عمره وكانت قيمتها وقت اهدائها - ١٩٦٤ - تزيد على العشرة آلاف جنيه و ٠٠ و ٠٠

أما عبد الرحمن عزام ، فقد كان من خيرة الذين حملوا لواء الوحدة العربية ، والإسلامية ، في مصر ، واليه يرجع فضل التفكير المبكر ، في انشاء الجامعة العربية ، وقد عرفت عبد الرحمن عزام سنوات طويلة عندما أتيح لي كصحفي ناشئ ، أن أتابع أخبار الجامعة العربية ، بعد انشائها بسنوات قليلة ، ولم يكن رأيي وقتئذ - كما هو الآن بالطبع - في الجامعة العربية ما يسر الأمن العام للجامعة ، وعندما كنت ألتقي به وأذكر له اعتراضاتي كشاب قاصر على مجريات الأمور في الجامعة العربية ، كان عبد الرحمن عزام يتقبل تلك الآراء بصدر رحب ، بل كان في كثير من الأحيان يوافقني على بعض آرائي ، وكان يقول لي باستمرار : انها مجرد خطوة للص� العربي المشترك .

وفي بعض الأحيان ، كان يسألني ، وأنا أحاوره : لو خيرت وكنت أنت في مكاني بين اتخاذ هذه الخطوة ، وعدم اتخاذها ؟ هل كنت تختار عدم قيام الجامعة العربية أم قيامها بتلك الصورة ، الضعيفة ؟

وفي الواقع ، كنت - وقتئذ - لا أرى ما يمنع من الانتظار وقتا أطول لكي تقوم الجامعة العربية قوية منذ البداية ، بدلا من أن تقوم بتلك الصورة الهزيلة . وكان عبد الرحمن عزام - رحمه الله - يبتسم ويقول : هذه دائما ثورة الشباب ، عندما كنت في مثل سنك ، كنت أقول هذا الكلام ولم أكن أقبل مثل هذه الخطوات البسيطة والضعيفة ، ولكنني عندما تجاوزت تلك المرحلة ، وعندما وجدت على الطبيعة ظروف البلدان العربية كلا على حدة ، وظروف البلدان العربية مجتمع ، وجدت أنه من المصلحة الترحيب بتلك الخطوة على أن تتبعها خطوات أخرى تطور العمل العربي وتزيده قوة ، وترايطا وانفتاحا . على أنني كنت باستمرار - ولعل لا أزال كذلك حتى اليوم - أرى أن ضعف الجامعة جاء بسبب عدم التزام الأعضاء في الجامعة بميثاق الجامعة ، وكون الدول التي تنفذ قرارات الجامعة ، هي تلك التي توافق عليها ، أما الدول التي لا توافق على أي قرار ما فهي غير ملتزمة بالطبع بتنفيذ ذلك القرار ، كما أن من أهم أسباب ضعف الجامعة ، كونها ملتزمة بأراء الحكومات ، وكون التنظيمات الشعبية التي تشمل الملايين من المواطنين العرب ليست بداخلة في إطار الجامعة العربية ! و ٠٠ و ٠٠

وحياة عبد الرحمن عزام - كما سبق لي أن قلت - مليئة بجلائل الأعمال ، تعطى الدلائل القاطع على أن الإيمان بالقيم والمثل العليا ، لا يسكن أبدا - أن يتحول الى العكس : قد يصاب ذلك الإيمان في بعض الفترات بالضعف نتيجة

لعوامل خارجية ضاغطة ، ولكن ذلك الايمان لا يمكن أبدا أن يتلاشى أو يتجه الى طريق آخر ، وبمعنى أدق لا يمكن أبدا لصاحب القيم ، والمبادئ ، والمثل العليا ، وخاصة اذا كانت تلك القيم والمبادئ ، والمثل العليا ، نابعة عن عقيدة دينية راسخة أن يتخلى – مهما ووجه بالصعوبات والمشاق – عن كل ما يؤمن به ، وما يعتقد أنه الحق ، والعدل ، وحياة رجل كعبد الرحمن عزام عبارة عن سلسلة متصلة الحلقات ، فيها فترات قوة ، وفيها فترات ضعف ، وفيها فترات تتميز بالاندفاع ، وفترات أخرى تتميز بالحكمة والناة ، ولم يحدث أن عبد الرحمن عزام – الذي كان مضطرا في بعض الأحيان ، الى الاعتكاف أو العزلة – أن عمل عملا ما صغيرا ، أو كبيرا ، يختلف مع ضميره ووجدانه ، وتلك هي الميزة الكبرى لتلك الشخصيات الرائدة ، التي قد تجد نفسها عاجزة عن العمل في بعض الأحيان ، وقد تحترق وهي في حالة السجز هذه ، ولكنها لا يمكن أبدا تحت أي ضغط مادي أو أدبي ، أن تعمل عملا لا تؤمن به .

وعندما كان عبد الرحمن عزام طالبا في المدرسة السعيدية أنشأ جمعية سماها جمعية « الرابطة الإسلامية » – وكان وقتئذ متاثرا بأفكار الحزب الوطني – لبث الجمعية في نفوس الشبيبة ، وفي لندن بدأ يدرس الطب من عام ١٩١٢ ، ولكنه لم يكن يميل أبدا الى هذا النوع من الدراسة التي لا تتفق مع مواهبه ، واستمده ، ولكنه رغم ذلك راح يقبل على دراسة الطب اقبالا شديدا ، وفي لندن أسس جمعية « أبو الهول » ودعا هو وزملاؤه في الجمعية الزعيم محمد غريد ، ليقم معهم أيا ما أعربوا فيها له عن حبهم ، وإخلاصهم وزودهم هو بفيض من وطنيته الصادقة ، و . . . عندما قامت الحرب البلقانية وكانت الهزائم تلحق بتركيا دولة الخلافة الإسلامية ، أصر على أن يلتحق بالقوات التركية فاخترق غرب أوروبا ووسطها بالقطارات حتى وصل الى ميناء تريسته على بحر الأدرياتيك وليس معه جواز سفر ولا تأشيرة لدخول أي من الدول التي تطل على بحر الأدرياتيك ، بل لم يكن معه أية ورقة الا خطاب من محرر جريدة عمالية بريطانية يؤكد أن عبد الرحمن عزام مراسل لتلك الجريدة ، المتواضعة التي لا يقرأها أحد خارج لندن ، ومع صعوبة موقفه ، دخل النمسا ، والمجر والجبل الأسود الى أن تعرف على بعض الثوار الأناطوليين الذين استضافوه ومكنوه من الوصول الى استمبول حيث استقبله الشيخ عبد العزيز جاويش وقلمه الى كبار الشخصيات العربية ، والتركية ، ومن استمبول اتجه الى أدنة حيث انضم الى قوات الجيش العثماني ، التي كانت تقاقل الثوار .

ولم يكن عبد الرحمن عزام وقتئذ ، قد تجاوز العشرين من عمره ، وقصة عبد الرحمن عزام في الحرب البلقانية كقصته في الحرب العالمية الأولى ، فكل قصص عبد الرحمن عزام تتميز بالبطولة والرجولة والفداء ، وكلها حقيقة تصلح أن تكون مثلا يحتذى ، لا لشباب مصر ، والعالم العربي ، والعالم الإسلامي وحسب ، وإنما لشباب الدنيا كلها .

وبعد تلك الرحلة الطويلة مع تلك الشخصيات الوطنية التي أثار اشتراكها في وزارة علي ماهر باشا الثانية نائفة الانجليز نعود الى الأجواء السياسية المصرية ، والعربية والدولية ، التي كانت تعيش فيها وزارة علي ماهر باشا ، وزارة الأزمات ، والتحديات ، والجدير بالذكر أنه بعد أيام من تشكيل وزارة علي ماهر أعلنت الحرب المالية الثانية ، وبمقتضى معاهدة ١٩٣٦ ، وبناء على اشتراك الحليفة بريطانيا في تلك الحرب تم فرض الأحكام العرفية في جميع أنحاء مصر ، وخول علي ماهر باشا رئيس الوزراء السلطة في اتخاذ كل التدابير الواردة في نظام الحكم العرفي والمحافظة على النظام والأمن العام ، وزعم أن حزب الاحرار الدستوريين تم يكن مشتركا في الوزارة ، الا أن محمد محمود باشا رئيس الحزب ، قد أكد لعل ماهر باشا تأييده وتأييد حزبه له ، في هذا الموقف الدولي ، المكفهر وكان الشيخ المحترم ، لويس فانوس عضو الهيئة الوفدية قد ابرئ الى علي ماهر باشا مؤيدا ، دون انتظار لقرار الوفد ، في هذا الموضوع ، فبدأ الوفد بحاسبه لخروجه على الخط الخزي .

ومن الأمور الطريفة ، ان مجلة المصور أجرت استفتاء لبعض الشخصيات الهامة حول مدة الحرب ، وقد كان من رأى عبد القادر حمزة باشا - صاحب جريدة البلاغ - أن الحرب ستطول الى سبعة أعوام ، وأن الحلفاء سينتصرون بعكس رأى الأستاذ عباس محمود العقاد - فيما يتعلق بمدة الحرب - الذي قال أن الحرب لن تطول أكثر من عام ونصف ، وقد كان من رأى العقاد - أن روسيا لن تنتصر لمانيا في هذه الحرب لاني - العقاد - لا أثق في أغراضها ، ومواقفها كما كان من رأى العقاد أيضا أن إيطاليا لن تخرج على حيادها ولن تشترك في الحرب ، أما الأستاذ عزيز خانكي بك فقد كان من رأيه أن الحرب لن تطول أكثر من سنة واحدة . وأن ألمانيا ستتهزم في تلك الحرب وسيبقى على الهلرية للقضاء الأخير .

وكان من القضايا التي أثار اهتمام الرأي العام وقتئذ القضية التي حركتها النيابة العامة ضد مصطفى النحاس باشا لانه في إحدى خطبه ، نسب الى د . أحمد ماهر ، وزير المالية وقتئذ أمورا اعتبرتها النيابة قذفا في حقه ، وظلت الدعوى قائمة حتى بعد خروج أحمد ماهر باشا من وزارة المالية ، وكانت هيئة الدفاع عن مصطفى النحاس مكونة من مكرم عبيد ، أحمد نجيب الهملاي ، ومحمد صبري أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل ، ويوسف الجندى ، وكامل صدقي ، وعبد الحميد عبد الحق ، وكان محامى الدكتور أحمد ماهر ، المدعى بالحق المدني والمطالب بمبلغ عشرين ألف جنيه كتعويض هم ابراهيم الهلباوى ، محمد موسى بدر ، محمد توفيق خليل ، وعبد الرحمن البيل و . . و . .

وقد كانت الصحافة ممثلة في مجلس الشيوخ بفارس نمر باشا ، وعبد القادر حمزة باشا وأنطون الجميل بك ، وخليل ثابت بك ، وكانوا كلهم من الأعضاء

المعينين . أما ممثلو الصحافة في مجلس النواب فقد كانوا : جبرائيل تقلا
« دائرة تكلا » محمود أبو الفتوح « دائرة نقطة العرب » فكرى أباطة « منيا القمح »
عباس محمود المقاد « العامرية » .

وقد كان الشباب مندفعاً ، الى التدريب العسكرى ، وكان د. محبوب بك
ثابت يولى هذا التدريب كل اهتمامه ، وكان هناك نشيد قومى عسكرى ، ألفه
الأستاذ حسن اسماعيل ، ولحنه « الطالب » عبد الحميد توفيق زكى وكان من
بين كلمات ذلك النشيد :

نحن السيوف المشرعات للعدا
أرواحنا للنيل ، والعرش فدا

إذا دعت مصر رفعتنا العلماء
وفى دم الأعداء خضنا أصدا
تغالبنا الأبصار ، زواجعا من نار
فى عزمه الجبار ، فى قوة الإقدار

نحن السيوف المشرعات ، نحن الرعود
العاصفات ، فى الهول لا نخشى العدا

وكانت كلمات ذلك النشيد تنتهى كما يلى :

يا شباب التضحيات هات مجد الليل هات وابعث النور الجديد



وكان شعار الجيش الم رابط ، الذى صدر بتشكيله مرسوم ، وتم تعيين
الأستاذ عبد الرحمن عزام وزير الأوقاف قائدا عاما له كان شعاره الآية الكريمة
« يا أيها الذين آمنوا اصبروا ، وصابروا ، ورابطوا واتقوا الله لعلكم تفلحون » .

وكان فى مقدمة الذين تطوعوا للخدمة العسكرية النائب المحترم « أحمد
مرتضى المرافى » الذى قال ان أحب شئ الى نفسه أن يحمل السلاح ، ويرتدى
ثياب الأنفار ، ويشترك مع اخوانه المصريين فى الجهاد والدفاع عن سيادة
البلاد ، كما كان حسن أنيس باشا أول الطيارين المصريين الذين تطوعوا
للاشتراك فى الحرب دفاعا عن سلامة الوطن .

وكان ابراهيم عبد الهادى بك ، يطلق عليه فى وزارة على ماهر باشا الثانية
لقب وزير الشباب .

وقد تحدث فى ٢٨ نوفمبر ١٩٣٩ القائد العام للجيش المصرى عزيز على
المصرى عن الجندى المصرى فقال : بعد الرحلات العديدة التى قمت بها منذ أن

عهد الى برياسة أركان حرب الجيش المصرى ، أقول أن العسكرى المصرى -جنديا ، كان أم ضابطا - يستطيع أن يقوم بكل ما يعهد اليه كالأقوي عساكر العالم ، فالخامة اللازمة لصنع الجيش المصرى المطلوب اذن موجودة وهى من نوع جيد متين وفى الامكان عمل الاثواب اللازمة منها متى وجد من يجيد ، هذا العمل ، ومتى وجد المال اللازم » .

ويقول عزيز على المصرى ، ان الجيش المصرى فى حاجة الى الشباب والى جهود الشباب وحماس الشباب ، وما من جيش قوى فى العالم ، الا كان الشباب عدته وغذاه ، ولست أقصد شباب الجسم فقط ، وانما شباب النفوس كذلك ، النفوس الطاهرة ، المخلصة » . ولا يرحب عزيز المصرى بانشاء أسطول بحرى اذ أن اجزءات الدفاع الساحلى تامة ووافية ولكن لا ضير من أن يكون لبحر أسطول صغير يعاون الدفاع الساحلى فى صد أى هجوم على حدودنا المائية . اذا أريد لبحر ، أن تنفرد بالدفاع عن نفسها ، ويقول اللواء حسن عبد الوهاب باشا مدير سلاح الطيران : ان مدير سلاح الطيران ، لا يجب أن يكون مديرا فالطيران فى ذاته شي ، والادارة شي آخر . كما يقول : أثبت الطيارون المصريون كفاءة ممتازة تستحق الثناء ، والاعجاب . وقد أثنى على الطيارين المصريين السيد وليام متشل قائلة الطيران البريطانى فى مصر ، والفرق الأدنى ، وينفى مدير سلاح الطيران وجود أية طائفة فى مدرسة الطيران ، زاد طليانها على ١٠٦٧ ساعة ، وعن حوادث الطيران يقول اللواء حسن عبد الوهاب باشا : هذه الحوادث ترجع الى انفصال عصبي ، قد يصيب بعض الطيارين المبتدئين ، ومثل هذه الحوادث تقع فى أية مدرسة طيران فى العالم ، بل ان مدرسة الطيران البريطانية فى أبو صوير وقعت بها حوادث لا تقل فى عددها ، عن أربعة أمثال الحوادث التى وقعت فى مدرسة الطيران المصرية .

وقد كان الى جانب المارك التى تدور رحاها فى أوروبا معركة هامة وخطيرة أثارها الأستاذ توفيق الحكيم ، عندما نشر له المصور .

« ١١ نوفمبر ١٩٣٦ » حديثا عاما يقول فيه : « لا وجود للزوجة الصالحة فى مصر » ، وكان بداية تحرش الأستاذ توفيق الحكيم للمرأة رده على السؤال التالى: ما رأيكم فى المرأة المصرية لا بصمتكم عدو المرأة بل بصمتكم من المسئولين الآن ، عن نهضتها فى وزارة الشؤون الاجتماعية ؟ وكان رد الأستاذ توفيق الحكيم : لا تذكرنى بالمرأة ان الحديث عنها سواء بصفتى الشخصية أو الرسمية ، لما يتركز للدم ، لن أكثر من الفاظ النقة والفضب ، ولكن أسوق اليك فى ههنا حديثا دار بينى أخيرا وبين نخبة من خيرة شباب مصر المسئول ، أولئك الذين اضطلموا فعلا بأعباء ملحوظة فى المجتمع ، نقد اتفق هؤلاء بالاجماع على أنهم لا يجتنبون فى مصر الزوجة التى تصلح لهم زوجا ، وليس فى قولهم مبالغة فالمرأة الآن فى مصر ، احسن اثنتين : واحدة تخرجت بنجاح من دور السينما والملاهى ، وحذقت تقليد منمالات

هوليود ، الرقيعات ورأت كلود كولير تصفع زوجها في الرواية على خدّه الأسيل
فيمسح مكان الصفع بالتمديد ، وراحت تراقص هذا وذاك وتجلس على مقعد
« البار » العالى ، وتمتدّد على أديم الرمال ولا تعرف من شئون الدنيا والآخرة ،
غير الكلام في الجاذبية وقلة الجاذبية التى عند الرجال ، ولا تدرك أن عليها
لزوجها واجبات فهى ليست مسئولة عن بيت ولا مطبخ ، ولا أولاد لأن هذا من
عمل الخدم والمربيات . أما هى فوظيفتها فى الصباح الطواف بحوانيت الزينة
والذهاب الى الخياطات ، وفى الظهر استقبال زوجها بالطلبات ، وفى العصر
التعلق برفقته ليخرج معها الى النزهة ، أو يدعها تذهب الى زوزو وشوشو ،
وموشو للعب البريدج والكونكان : أظنك توافقنى على أن الرجل المحترم المسئول
هو آخر من يفكر فى قبول مثل هذه المرأة شريكا محترما يسير الى جانبه فى
طريق حياة جلدية قد تكون عقيمة الأثر فى تاريخ بلاده ، أما النوع الثانى من
المرأة فى مصر اليوم فهو نوع تخرج بنجاح فى المدارس والجامعات فحذق بقليد
الرجل فى جهله بشئون البيت ومعرفته بأراء أفلاطون وأبو العلا .

والمعركة حامية وتكتفى بهذا القدر من تلك المعركة لنتنقل الى معركة أخرى
أكثر عنفا هى تلك التى دارت بين السعديين والستوريين حول رئاسة مجلس
النواب ، كما سيوضح فى الفصل التالى .

الفصل الثالث

معركة بين السعديين والأحرار الدستوريين حول رئاسة مجلس النواب

● سبق أن أشرت الى تلك المعركة التي أعلنها الأستاذ توفيق الحكيم ضد المرأة المصرية ، باعتباره وقتئذ - عام ١٩٣٩ - عدواً للمرأة ، أو هكذا كان يقول هو عن نفسه ، أو يجب أن يقال عنه أنه كذلك ، بالرغم من أنه في حقيقة الأمر ، لم يكن كذلك أبداً : لقد كان توفيق الحكيم ، ولا يزال في مقدمة أنصار المرأة ، وإن كان يحلو له بين الحين ، والحين « مناوشتها » و « مناغشتها » و « جر شكلها » .

وكنا قد وقفنا عند الرأي الذي أبداه توفيق الحكيم في المرأة المصرية ، وكونها واحدة من اثنتين : واحدة تخرجت بنجاح ، من دور السينما والملاهي ، وحذقت تقليد ممثلات هوليوود الرقيعات ، والثانية تخرجت بنجاح في المدارس والجامعات فحذقت تقليد الرجل في جهله بشئون البيت ، ومعرفته بأراء الأفلطون ، وأبي العلاء .

يشير توفيق الحكيم الى ذلك النوع من النساء حائزات البكالوريا ، أو الدبلومات اللاتي قد يصلحن للتدريس أو التوظيف ولكنهن لا يصلحن زوجات ونساء يعرفن الأفلطون ، ولا يعرفن كيف تقلى بيضة ، فإذا مرض الطباخ أو خرج تغاضى الزوج المحترم بزبنة ، أنكار أفلطون ، أما خريجات المدارس الأجنبية ممن تعلمن قشور اللغة الفرنسية ، أو الانجليزية ، ومبادئ البيانو ، فانهن عزائس جوفاء ، صنعت في حوانيت « الميردى ديو » أو « الدام دي سيون » ، لتوضع مع جهاز العرس ، في بيت زوج مسكين كتب عليه أن يتكب بحمل هذه الحميمة المتحركة الناطقة بمون شير وما شئرى من حيث أراد معينا يعينه على حمل متاعب الحياة .

وكلتا المرأتين لم تفهم بمدى ما تعلمته في هذه المدارس ، المختلفة غير شدة .
واحد : حقها المطلق في السيطرة على الرجل ، واخضاعه ، وعدم طاعته ، وجعله
خادما لمطالبها نالزا على إرادتها ، واعتبار أى حق له في القرار ، أو الأمر ،
والنهي ، تأخرا يقابل من المرأة بالاحتجاج والازدراء .

ويشير توفيق الحكيم الى ما جاء على لسان زوجة فاضلة في إحدى القصص
الفرنسية الشهيرة التي قرأها مصادفة : « منذ الأيام الأولى لزواجي رسمت
لنفسى خط سير محدد ، هو أن أسمع ، وأعمل كل ما يريده زوجي ، ولم أنحرف
أيضا عن هذا المبدأ ، ولقد وجدت نفسي بذلك على خير حال ، إذ بفضل ذلك جعل
زوجي يسمع ، ويعمل كل ما أريد ، هنا سر سعادتي ، وهي كما ترى قائمة على
هذا المبدأ البسيط فلتفعل الزوجة ما يجب زوجها ، يفعل هو ما يعجبها ، ثم
يتسائل توفيق الحكيم : هل نستطيع أن نعد كثيرا من الزوجات عندنا اليوم
يسرن على مثل هذا المبدأ البسيط .. »

وعندما يسأل توفيق الحكيم : كيف تكون الزوجة الصالحة في نظره ؟
يجيب قائلا : الزوجة الصالحة في نظري هي تلك التي تستطيع أن آكل من
طهو يطبخها طبقا واحدا شهيا ، ولو « صينية بطاطس في الفرن » ، وألبس من صنع
يديها رداء صغيرا ، ولو « طاقية نوم من الكستور » ، وأجد من حسن ذوقها في
ملبسها وزينتها ، ونظام بيتها منظرا جميلا ، ولو ببضع زهرات في اناء ، وأسمع
من فمها حديثا عذبا ، ولو « حذوة القط والفار ؟ » ، وأرى في وجهها ملامح
لطيفة تنم عن حلوة النفس ، ورقة الطبع وطهر القلب ونبل الروح ، ثم أريد
بعد ذلك أن تقف حياتي على صانع كل ما أريد ، وأنا ضامن بأنها سوف تجعلني
بذلك أصنع كل ما تريد . وهذا ما أتق بنفرتي في المرأة المصرية اليوم ، ان لم
يكن من المستحيلات .. »

ويقول توفيق الحكيم ضمن ما يقوله في حملته الشعواء : كما قال
المصور - عن المرأة المصرية . ان المستول عن النوع الأول ، المقلد لمخات السينما
هم الأمهات والآباء يتهاونهم في غرس المثل العليا السليمة في نفوس بناتهم ،
ويترأخهم في استعمال سلطتهم الأبوية وانصرافهم عن الاشراف الحقيقي على
تربية البنات لما المستول عن النوع الثاني ، المتخرج في المدارس والجامعات
فهو السياسة القديمة لوزارة المعارف في التعليم ، فقد نجحت هذه السياسة
في قلب البنات الى صبيان ، والنصبيان الى بنات ، فالبنت تحشو رأسها بكتيب
الولد ، والولد يرتب شعره اللامع ، كالبنت ، ويقرأ في مثل كتبها ، فلا ترضى
في قوة الشخصية ، ولا تدرب على ما ينمي روح الرجولة .

ويقول توفيق الحكيم أنه بفضل الزوجة التي تكون نفسها ، بنفسها ،
وتقرأ للتسلية والعائدة في أوقات فراغها ، وتعتمد في ثقافتها على مطالعتها ،

ومجهوداتها الشخصية ، ولا اطلب في الزوجة ثقافة عليا ، ولكن اريد أن تستطيع مشاركة زوجها في سيره الطويل الشاق ، في طريق الحياة •

وينهى توفيق الحكيم حديثه الناثر بقوله : كم اثرت في نفسى صورة أخيرة للمستتر تشمبرلن وهو يمشى الى جوار زوجته متنزهين في أحد الطرق ، كل ما في هذه الصورة يدل على أن هذين الزوجين قطعاً معا على هذا النحو طريق الحياة بما فيه من هناء ، وشقاء • كذلك اثرت في نفسى كلمة اهداء مصدر بها أحد كبار رجال السياسة في فرنسا كتاباً له ختم به حياة كلها كفاح : « الى زوجتى التى تشاركنى أيامى البيض وأيامى السود » ، فالى أن توجد في مصر ، مثل هذه الشريكة لن تجد بكثرة رجالاً عظاماً يحملون السيرة وحدهم في طريق الجهاد والمجد حتى النهاية •

وكان المصور ، قد اختار لحديث توفيق الحكيم عنواناً مثيراً هو : لا وجود للزوجة الصالحة في مصر ، وصدره بالعبارة التالية : « ان المرأة التى تصنع لى صينية بطاطس في الفرن ، أجدى عندي من المرأة التى تقدم لى جميع دبلومات الفلسفة » •

وكان المصور أيضاً قد قسم حديث توفيق الحكيم بالكلمة التالية : اشتهر صديقنا الكتائب الكبير الأستاذ توفيق الحكيم بعدائه للمرأة ، ولكننا لم تكن نتوقع عندما سألناه أن يحدث قراء « المصور » عن المرأة المصرية أن يحمل عليها هذه الحملة الشمعوا ، ولذلك نفسح المجال للرد عليه - رد الجنس اللطيف حلماً - وسنرى أى الفريقين سينتصر في النهاية !

وتكون الأنسة ايها حبيب المصرى ، رئيسة تحرير « المصرية » أول من يتولى الرد ، وبصنف على الأستاذ توفيق الحكيم •

ويختار « المصور » مقال الأنسة ايها العنوان التالى : « الصراع بين عدو المرأة والجنس الناعم : الزوجة الصالحة موجودة في مصر ، ويكون لمقال الأنسة ايها حبيب المصرى عنوان فرعى : اختير من بين كلماته : لا يستطيع الحكم التنزيه رجل يعترف بأنه « مكر الدم » فالتفكير السليم ، وتكثير الدم لا يجتمعان •

ويتبدى ايها حبيب المصرى دهشتها لصدور الحديث من مؤلف عودة الروح ، وأهل الكهف ، وعصفور من الشرق ، وغيرها من القطع الأدبية الرائعة ، التى يلهمس فيها القارئ سمو الفكر ، والولع بالفن وبالروحانيات ، وتقول : لقد طالما شاع وذاع أن الأستاذ توفيق الحكيم عدو المرأة ، وكنت اعتقد ان مثل هذا القول دعابة أدبية أو أنه ان صحت عداوته للمرأة فإن ذلك يرجع الى أنه مثل بيجماليون في تلك الأسطورة الإغريقية القديمة الجميلة ، قد رسم للمرأة في خياله تمثالا بديعاً فيه كل معانى السمو ، والجمال ، والكمال ، فكل مقارنة بين

الحقيقة والخيال ، تجعل الحقيقة شاحبة اللون الى جانب الصورة الرئيسية في ذهنه . وتقول ايضا متسائلة : أتكون تلك العناية حقيقة واقعة ، وهل يكون الكاتب الكبير ، عدوا للمرأة حقيقة كارهها لها ناقما عليها ، أو موتورا منها ، وتقول بعد ذلك التساؤل : انها ليست صحيحة الحق ، والعلم ، والنور ، بل هي صحيحة الكره والنقمة ، والكره كالحب أعمى ، بل لعله أكثر من عمى .

وتدافع الأنسة ايضا حبيب المصرى دفاعا رائعا عن المرأة المصرية وتقول ضمن ما تقوله في دفاعها : اذا كان طهو صينية البطاطس هو مقياس صلاحية المرأة للزوجية والأمومة ، فأين التنافر بين العلم ، والطهو ، وما الذى يمنع المرأة ، المتعلمة عن أن تجيد الطهو ، وتجيد العناية بشئون زوجها ، وشئون أولادها ، وشئون مملكتها البيتية عامة ! كما تقول : أن التعليم الصحيح ، هو الذى يوضح الآفاق ، أمام المرأة فيجعلها زوجة صالحة وأما صالحة ، ومديرة بيت صالحة ، تحسب حساب اللدخل ، والمخرج ، وتعرف مدى المسئولية ، وتقدر لنفسها كرامتها وكرامة زوجها وأولادها ، وتجعل فوق ذلك أقدر على حسن الطهو ، والاضطلاع بشئون المنزل .

وتنتهى ايضا حبيب المصرى مقالها مخاطبة توفيق الحكيم قائلة : تعال يا سيدى ممي ، وأنا أريك سيدات من أرقى السيدات وأوسمهن علما وثقافة. لم يعرفن ولن يعرفن الجلوس الى المقاعد العالية فى البارات ، هن اللاتي يضعن ميزانية البيت ، ويراقبن المطبخ ، ويتولين الطهو عند اللزوم ، ويعتنين بشباب الأولاد والزوج ، ولكن ، الدمى ، النسى وحدهن هن اللاتي ، ، لفتن نظرك وعليهن وحدهن ، بنيت حكمك الفاضب الحائق ، انك يا سيدى رفيع المرتبة فى عالم الفضل ، ولك كلمة مسموعة نافذة ، فلا توجه الشباب الحضري مثل هذا التوجيه الجائر ، الظالم ، الضار ، اجعل للروحيات وللمثل العليا ولحاجتنا الصديقة الى تقويم أخلاق الناشئة مكانا من عنايتك وجميل تفكيرك ، ولملك واجع الى الحق ، والانصاف ، فمثلك لا يصر على باطل . »

وفى عدد ٢٤ نوفمبر ١٩٣٩ يفرد المصور أكثر من صفحة ويختار عنوانا مثيرا هو : « ثورة على الأستاذ توفيق الحكيم » وتشتبك فى تلك الثورة عليه : هدى هانم شعراوى ، شريفة هانم رياض ، حرم محمد على علوبة ، وإبتسام ممتاز « كلية الحقوق » وفاطمة فهمى « كلية الآداب » بالإضافة الى الأنسة بثينة عبد العزيز فهمى ، والأنسة نعمت حامد محمد .

قالت هدى هانم شعراوى : أؤكد أن مقال الأستاذ توفيق الحكيم قد ترك أثرا سيئا فى نفوس الكثيرين : زوجات وأزواجا وبنات وشبابا ، بل لعل لا أبالغ اذا ما قلت أنه ما من أحد الا استاء مما قال .

وتقول هدى شعراوي : عجيب حقاً ، أن تكون واحدة أو عشرة أو مائة أو مئات سببا في أن يطلق حكمه على المصرية ، ويعلم ألا وجود للزوجة الصالحة في مصر . ألم تكفه أزمة الزواج ؟ وهل يظن أنه يثبت تلك الروح في شباب مصر يؤدي خدمة لبلده أو يكون قد أصلح من شأن المرأة أم أنه يرمى إلى حت الشباب على الزواج من الأجنيات ما دامت مصر قد عقلت ولم تعد بها زوجة واحدة صالحة .

وتهاجم هدى شعراوي في كلمتها التي اختارت لها عنوانا هو أسوأ دعاية من مدير الدعاية ، مهاجم توفيق الحكيم في الصميم ، ولقد كنت أعجب . كلما سمعت أن الأستاذ الحكيم عدو المرأة وزاد عجبى حينما وجدته عدوا ، للمرأة المصرية بالتحديد عداوة تنسيه واجبه ، كتائم بأمر الدعاية في وزارة الشؤون الاجتماعية ، وكمصري عليه واجبات في مقدمتها النزاهة والانصاف ومعالجة أوجه النقص ، ليصل إلى الكمال لا الهدم ، والتخريب وبث روح التشاؤم والتشهير !

أما السيدة شريفة هانم رياض فقد رأت أن الذي يجب أن يرد على توفيق الحكيم هم الأزواج : لا الزوجات كما يلزموه بالحجة . وتقول في اعتقادي أن الأزواج قد ردوا جميعا عليه وفي كل يوم يردون ، بما يتعارض مع كلامه ، ذلك لأننا ولله الحمد لم نسمع من أحد من ملايين الأزواج بل وملايين العزاب ما قاله توفيق الحكيم ونحمد الله ، على أن واحدا فقط هو الذي انطلق لسانه بهذا الكلام .

وتقول ابتسام ممتاز تحت عنوان « حتى أنت يا بروتس » أكبر طنى أن الأستاذ توفيق الحكيم أصابته صدمة في زمن ما من امرأة لم يكن ليوافق مشاربها ، وميولها أو العكس ، ولم يكن التفاهم بينهما على ما يرام فخيبت آماله فيها فرماها ورمى جنسها جميعا بالنقمة ، والفضب .

وتقول فاطمة فهمي للأستاذ توفيق الحكيم : اسمع لي يا سيدي إن أقول لك بدوري أنه لا وجود للزوج الصالح في مصر ، وإن شئتم فأني مستعدة لتقديم الدليل !

وتردد نعمت حامد محمد قول الشاعر عن المرأة :

هي شيطان إن أفسدتها

فإذا أصلحتها فهي ملك !

وينشر المصور فيما بعد العديد من رسائل القراء ، والقارئات ويكون نشر الرسائل تحت عنوان : عدو المرأة بين خصومه وأنصاره . ثم يعلن المصور في

عنده الصادر في ٨ ديسمبر ١٩٣٩ عن صدى حديث توفيق الحكيم وكيف أن أحد الشيوخ المحترمين وجه سؤالا إلى وزير الشؤون الاجتماعية عن حديث توفيق الحكيم . وعما إذا كان يعبر عن رأى الوزارة : وقد انتهز الأستاذ توفيق الحكيم الفرصة فأرسل إلى وزير الشؤون الاجتماعية كتابا قال فيه : أنه ليسرني أن تتاح لي الفرصة لأبين أن سياق الحديث ومرماه ينصرفان بطبيعتهما إلى ذلك الفريق ، الذي أضر فعلا بسمعة الفتاة المصرية لسوء فهمه مقتضيات العصر الحديث فأهمل البيت وحسب الرقي في الترفع عن واجب المرأة الأسمى ولعل صراحتي التي تدفعني إليها دائما رغبتى الطبية والاطار الصحفى الذى وضع فيه الحديث قد أثار بعض الشيء زوجات صالحات لم يدخلن في مرمى حسابى ، عندما أقيمت الكلام إلى هؤلاء أقدم أسفى وأرجو منهن أن يكن معنا عوناً على هداية كل امرأة تفصل طريق التقدم الحقيقى وإذا كانت الصفة الشخصية لحديثى قد حالت دون ذكر تفصيل الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه الغايات فأنى أعلن أن تفكير معاليكم يتجه إلى تدبير الأسباب المؤدية إلى إعداد الجيل الصالح من فتيان وفتيات !

ويقاب المصور على خطاب توفيق الحكيم لوزير الشؤون الاجتماعية الذى كان توفيق الحكيم يتبعه من الناحية الوظيفية كمدير للدعاية فى وزارة الشؤون الاجتماعية ، يقاب المصور معلنا سروره « لانتهاء هذه المعركة إلى نهايتها الواجبة بفضل وزارة الشؤون الاجتماعية وبفضل الأستاذ توفيق الحكيم ، ثم بفضل المصور ، الذى استطاع أن يبرز الرأى العام ، بقوته ، وتياره الجارف ثلاثة أصابع وهكذا يوضح الأستاذ الكبير توفيق الحكيم موقفه على حقيقته وكما أراد فى الواقع وهكذا تخرج الزوجة المصرية ، والفتاة المصرية ، من المعركة بفوز أدبى حاسم » .

وهكذا تنتهى المعركة التى أثارها توفيق الحكيم ضد المرأة المصرية .. تنتهى بتقهقر الأستاذ توفيق الحكيم ، تنتهى بعد أن « كسب » الأستاذ توفيق الحكيم المزيد من عداوة المرأة ، كما « كسب » فى نفس الوقت المزيد من الدعاية ، بوصفه عدوا للمرأة ، وهكذا أثبت مدير الدعاية بوزارة الشؤون الاجتماعية أنه خير يقنون الدعاية .



وننتقل بعد تلك المعركة الساخنة ، الناعمة فى نفس الوقت ، إلى الحديث عن بعض ما كان يشغل الرأى العام المصرى ، فى تلك المرحلة من مراحل التاريخ، المصرى ، مرحلة وزارة على ماهر باشا الثانية !

لم تكن الأمور تسير سيرا حسنا بالنسبة لوزارة على ماهر باشا فيما يتعلق بمجلسى البرلمان ، فالسعديون ، الذين قبلوا المشاركة فى وزارة على ماهر، لم

يكونوا يملكون الأغلبية ، بينما الأحرار الدستوريون ، الذين لم يشتركوا في تلك الوزارة لانهم لم يرغبوا في الاشتراك فيها ، كما يقولون ، أو لأن على ماهر باشا ، لم يكن جادا في أمر اشراكهم في الوزارة ، كما يقول هو ، والمتصلون به : الأحرار الدستوريون كان لهم في مجلس النواب ٨٩ كرسيًا ، وهي أقلية قوية ، كما أنهم يملكون في مجلس الشيوخ اثني عشر كرسيًا يمكن أن يشكلوا مع الوفد ، أغلبية محترمة في مجلس الشيوخ تستطيع اعاقه كل ما تريد الحكومة إصداره من تشريعات .

وكانت العلاقات بين الحزبين الكبيرين في مجلس النواب - حزب الهيئة السعدية - وحزب الأحرار الدستوريين - سيئة للغاية خاصة بعد أن أحس الدستوريون بمرارة لاشتراك حلفائهم السعديين في وزارة على ماهر دون أن يتضامنوا معهم ، في عدم الاشتراك فيها ، وكان سوء العلاقات بين السعديين ، والدستوريين من الأمور التي سببت أزمات كبيرة للحكومة وإن لم تستطع أن تصل إلى حد النجاح في اعاقه عمل الوزارة الماهرة تماما .

وقد حاول بعض وسطاء الخير إعادة المياه إلى مجاريها بين الأحرار الدستوريين والسعديين - حلفاء الامس - غير أن هؤلاء الوساطة فشلوا في محاولاتهم ، خاصة وقد ظهر أن المشقة قد بعثت بين الحزبين البرلمانيين الكبيرين فالسعديون - على لسان محمود فهمي النقراشي باشا - يرون أن الدخول في الوزارة مسألة قومية ، وليست مسألة شخصية « وقد اعتقد السعديون أن المصلحة العامة تفرض عليهم الدخول في الوزارة ووثقوا ، أن تعاونهم مع أعضائها ، يحقق الغاية التي يرمون إليها على الدوام ، وهي إقامة الحق ونشر العدل واصلاح البلاد ، وتوطيد النظام ، والعمل لرفق الشعب وبث روح الفضيلة بين أفرادهم ، وقد أبدينا وجهة نظرنا هذه للأحرار الدستوريين فلم يأخذوا بها » والدستوريون - على لسان أحمد خضبة باشا ، الذي كان مفوضا من قبل محمد محمود باشا ، أثناء اعتكافه أو مرضه بمعنى ادق في مرسى مطروح أثناء تشكيل الوزارة ، الماهرة - يقولون : ان على ماهر عرض عليهم الاشتراك في الوزارة على أن يكون الوزراء : أحمد خضبة باشا ومصطفى عبد الرزاق بك وعبد القوى أحمد بك ، وإن يمين د. هيكمل وزير دولة في نوفمبر القادم ، وراينا أن عبد القوى بك أحمد ليس من الأحرار الدستوريين ، وإن رفعة رئيس الوزراء قد أثر أن يحتفظ بوزارة العدل لمصطفى بك الشوربجي على اعتبار أنه فني ، وكأنني لست فنيا في وزارة العدل ولكننا - أحمد محمد خضبة باشا - لم نرفض لأنه أخذت منا وزارات كنا نشفها في الوزارة السابقة أو لأنه فرض علينا فرض وزيرا ليس منا ، أو ... بل لأننا راينا من مقاضاتنا مع على ماهر ، أن مصلحة البلاد تدفعنا إلى هذا الرفض وقد حادثنا السعديون في موقفنا فآكدوا لنا أنهم يرون أن مصلحة البلاد تفرض عليهم الاشتراك في الوزارة ، هذا بالرغم

من أن موقف محمد محمود باشا كان يرى حتى من قبل اعتكافه ، أو مرضه بمعنى أدق أن يدخل المستوريون الوزارة اذا ما دخلها السعديون ، وإن يرفضوها اذا مارفضها الدستوريون .

ولذلك ظلت العلاقات بين الحزبين متوترة الى ان كانت معركة رئاسة مجلس النواب فكانت المواجهة بين الحزبين « المتحالفين سابقا » ، كان محمد محمود باشا رغم تقديره واعزازه للدكتور أحمد ماهر ، يرى أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا لا حزبيا وقد رشح الأحرار الدستوريون بهي الدين بركات لمنصب رئيس مجلس النواب والذي أيد في نفس الوقت الوفديون . ولم يكن لهم في مجلس النواب أكثر من ١٢ كرسيًا هذا بينما أصر السعديون على ترشيح د . أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية رئيسًا لمجلس النواب ، وكانت معركة من أعنف المعارك ، حاول فيها على ماهر أن يقف على الحياد ولكنه لم يستطع حتى لايفض السعديين شركاءه في الحكم ودخل السعديون المعركة بكل مايلكون من قوة ، وأيدهم بعض المستقلين ، بل أيدهم - سرا - بعض الأحرار الدستوريين الذين كانوا على علاقات وثيقة بالدكتور أحمد ماهر ، بل إن أحد النواب الدستوريين الأستاذ شفيق جبر أكد علنا أنه لن يشترك في انتخابات رئيس المجلس لارتباطاته الوثيقة بأحمد ماهر وقد استأذن من حزبه في أن يتغيب عن جلسة الانتخابات فأذن له حزبه هذا بينما كان بعض أقطاب الدستوريين متحمسين جدا لبهى الدين بركات باشا نكايه في السعديين ، وقيل إن رشوان محفوظ باشا وزير الزراعة الأسبق ، الذي كان يرى أن السعديين مشاركون في عملية الفصل من الوزارة قال عنهما رشح الأحرار الدستوريون بهي الدين بركات باشا : « النهاردة بس بقى الأحرار الدستوريين أحرار دستوريين صحيح » ومع ذلك نجح أحمد ماهر في معركة الرئاسة وحصل على ١٤٤ صوتا وحصل منافسه بهي الدين بركات على ١٠٨ أصوات ، ووقف محمد محمود يهنيء صديقه القديم أحمد ماهر برئاسة المجلس ، كما وقف بهي الدين بركات يهنيء منافسه أحمد ماهر ، على ما حققه من فوز ، وهكذا لم ينجح - في مجلس النواب - تحالف الدستوريين مع الوفديين . وإن كان هذا التحالف الوفدي الدستوري قد نجح في انتخابات مجلس الشيوخ حيث تم إسقاط مرشحي الهيئة السعدية ، ذلك لأن الوفد والأحرار الدستوريين كانوا يملكون - كما سبق أن قلت - أغلبية كبيرة في مجلس الشيوخ .

وأستاذنا قارئ العزيز في أن اتقل بعض ما جاء عن تلك المعركة الساخنة معركة رئاسة مجلس النواب : يقول د . محمد حسين هيكيل : وافقنا على اعلان الأحكام العرفية ، ولم تكن موافقتنا تلك تمنى أن نفوسنا أطمانت الى الوزارة الجديدة ، أو أننا نسينا ما حدث حين تأليفها بل كان ما حدث من دفع محمد محمود باشا للاستقالة ، ومن التماس الوسيلة لإقصاء الأحرار الدستوريين

عن الحكم عنده لا مسوغ له في نظرنا وكان محمد محمود باشا قد استفاد من الهبوة ومن النشاط - ومن الصحة ما يسمح له بتولي زعامة المعارضة وكان بطبيعة الحال أشدنا غضبا من ذلك الغدر وأكثرنا حرصا على أن تظهر الوزارة الجديدة في صورة لا تحسد عليها وفكرنا في الخطوة التي نتخذها لدرك هذه الغاية فاستقر رأينا على إعادة ترشيح بهي الدين بركات باشا رئيسا لمجلس النواب وكان طبيعيا أن يقبل بهي الدين هذا الترشيح لانه رئيس المجلس بالفعل ، ولانه مستقل عن الأحزاب فلا شيء يدعو للتدخل عن هذه الرئاسة فلو أنه تدخل عنها لاعتبر الناس تخليه انضماما لحزب ضد حزب آخر ، وهو حريص على صفة الاستقلال عنده والناس حريصون على أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا ، حتى يكون حكما بين الأحزاب التي يتألف منها المجلس .

ولو أن علي ماهر باشا وزملاءه في الوزارة كانوا يريدون جو سلام برلماني ويرفعون برياسات الدولة فوق الاعتبارات الوقتية لوافقونا على ترشيح بهي الدين باشا ولما كانت هناك معركة حول رئاسة مجلس النواب ولاستقر في مصر تقليد صالح أن يكون رئيس مجلس النواب مستقلا ، فاذا استقر هذا التقليد بقض سنوات تأثر به اختيار رئيس مجلس الشيوخ حين تعيينه فاختر مستقلا كذلك ، لكن الدكتور أحمد ماهر باشا لم يشترك وزيراً مع أخيه علي باشا ماهر رغم اشتراك حزبه في الوزارة وإذا كان الدكتور أحمد ماهر رئيسا لمجلس النواب غير مرة قبل اشتراكه في وزارة محمد محمود باشا فقد كان مفهومنا عندنا وعند الناس جميعا أنه سيكون مرشح الحكومة لرئاسة مجلس النواب .

وعن معركة رئاسة مجلس النواب يقول د. هيكل : بدأت معركة الانتخابات للرئاسة بين بهي الدين بركات باشا يؤازره الأحرار الدستوريون وبعض المستقلين والدكتور أحمد ماهر باشا يؤازره السعديون وتؤازره الحكومة وأوليائها من المستقلين وكانت معركة حامية شعرت الوزارة بأنها ان انهزمت فيها هزمت الحكومة مركزها ولم تخف هذا الشعور ولم تترك المعركة حرة ينتخب فيها من ينتخب بل كتب بعض الوزراء في الصحف وأدلى آخرون بتصريحات نشرتها الصحف كذلك وقيل في هذه التصريحات والمقالات ان الحكومة ترى المعركة معركتها ، ولا ترضى بأن ينهزم مرشحها ولم ينس محمد محمود باشا ما كان بينه وبين الدكتور أحمد ماهر باشا من مودة أثناء قيام وزارته ولم ينس أنه عهد الى الدكتور ماهر عشية سفره الى مرسى مطروح أن يقوم مقامه في محادثات الوزارة ولم ينس اتفاق السعديين مع الأحرار الدستوريين على أن يكون موقفهم موحدا ، بالاشتراك أو عدم الاشتراك فيها ونكت السعديون هذا الاتفاق ولهذا كله عني ان يقود معركة الانتخابات لرئاسة مجلس النواب بنفسه ودعت هذه العناية من جانبه الى مضاعفة الحكومة جهدها من جانبها هي كذلك حتى لقد اتصلت بجساعة من أعيان الأحرار الدستوريين تفريهم وتعلمهم ليعطوا أصواتهم

للدكتور ماهر باشا ، وقد ظفرت من بعضهم بما ارادت وغازالدكتور أحمد ماهر باشا بأغلبية ضئيلة في انتخاب الرئاسة ويقول د . هيكل تعليقاً على ما رآه من تدخل الحكومة في انتخابات رئاسة المجلس أن هذا التدخل يناقض الروح البرلمانية منافاة صريحة ، فأساس الحياة البرلمانية الحرية ، الحرية التامة الصريحة التي لا تعرف قيداً ، ولا حداً ، وعضو البرلمان الجديرخاف باسم النائب المحترم ، أو الشيخ المحترم هو الذي يأتي أن تتدخل لديه السلطة التنفيذية في أي أمر لأن هذا التدخل يناقض حرية النائب أو الشيخ وينافي مبدأ فصل السلطات وينافي نص الدستور ، على أن النائب حر ، لا يملك نأخبوه ولا تملك السلطة التي عينته أن تطلب إليه أمراً على سبيل الإلزام ، وأى إلزام كان يشعرني أنني مهمل في مالي أو في عيالي ! أو في مكانتي ، إذا لم أسلك مسلكاً معيناً في الكلام ، أو في التصويت ، أو في الانتخاب : ألا لئن صح أن يلام حاكم مستبد يلجأ إلى سيف المعز ، وذبحه لأجدر باللوم .. ذلك الحاكم ، الذي يزعم أنه يستند إلى ثقة الأمة ونوابها في البرلمان ثم يلجأ إلى الإغراء ، أو التهديد أو إلى الوعد ، أو الوعيد . ويقول د . هيكل : وإنما يخفف من هذا اللوم أننا لا نزال متأثرين في مصر بطبائع الاستبداد ، التي طبعت نظم الحكم ، عندنا أجيالاً متعاقبة والتي جعلت من الحاكم سيده يجب طاعته وإن خالف القانون .. لم تتأصل فكرة الحرية بعد في نفوس أبناء هذا الجيل الذي شهد الحكم المطلق وخضع له فلا عجب أن تبقى عاقلة به شواذب من هذا الميراث الكريه لا يستطيع التغلب عليها ، أو التخلص منها .. ويأتي د . هيكل إلا أن يرجو كل الرجاء في أن تتطهر الأجيال المقبلة من هذا الميراث وأن تشعر أن عمل الحاكم أن يكفل لأبناء الشعب حقهم في الحرية ولو ضد الحاكم أو ضد جمهرة الشعب نفسه ، يومئذ يكون لما تبديه الأمة من لوم ، أو تثريب موضع الحق ، ولا يخفف منه اعتبار أي كان ، ويومئذ يثور الشعب بمن يعتدى على الحرية ويرى هذا الاعتداء ، اهداراً لحقه وكرامته لا يمكن السكوت عليه ..

وينقل على لسان محمد محمود باشا أنه قال لأحمد ماهر باشا : ثق يا باشا أنني لم أنتخبك للرئاسة لأنني أجد مواهبك ولكن لأنني أردت للنواب رئيساً مستقلاً ، ويقال على لسان د . ماهر باشا أنه عاتب صديقه محمد محمود لأنه ذكر في معركة الانتخابات موضوع البنك العقاري الذي ادعى الوفديون أنه ماس بنزاهة أحمد ماهر فما كان من محمد محمود باشا إلا أن ثار قائلاً : إن رأيي في سعادتك أبديته قبل أن تستقيل وزارتي وأنت تعرف أنني صبرت على مضض في الحكم حتى تحدد موعد للقضية ، كان د . ماهر قد أبلغ النيابة ضد رئيس الوفد المصري بسبب ما قاله عن علاقة د . ماهر بالبنك العقاري ، .. كل هذا لأنني أعتقد فيك ما يعرفه الجميع من نزاهتك ، وكفاءتك ! وهناك - في الفصل الثالث - بقية حديث عن معركة رئاسة مجلس النواب .

الفصل الرابع

الوفد المصرى يفتح النار على الانجليز

وعلى وزارة على ماهر باشا معا

● أشرنا الى معركة توفيق الحكيم مع الجنس اللطيف ، وكيف انتهت بتقهقر الأستاذ توفيق الحكيم فى نهاية تلك المعركة ، وسجبه ، لكل الاتهامات والانتقادات - أو معظمها - التى كان قد وجهها الى المرأة المصرية فى خطابه الذى بعث به الى وزيره ، وزير الشؤون الاجتماعية ، كما أشرنا فى نفس الوقت ، الى المعركة التى دارت بين الاحرار الدستوريين ، والسعديين حول كرسى رئاسة مجلس النواب حيث رشح الدستوريون ، الدكتور بهى الدين بركات باشا ، ورشح السعديون د. أحمد ماهر ، وكيف انتهت المعركة بفوز الدكتور أحمد ماهر ، على منافسه الدكتور بهى الدين بركات باشا .

وكان نجاح أحمد ماهر بأغلبية غير متوقعة . قد أحدث ثورة داخلية فى حزب الوفد الذى كان يمارس انتخاب د. أحمد ماهر والذى كان له فى مجلس النواب اثنا عشر عضوا قيل ان بعضهم - رغم تأكيدات القيادة الوفدية على ضرورة انتخاب « بهى الدين بركات » والى ضرورة عدم انتخاب أحمد ماهر - قد أعطى صوته للدكتور أحمد ماهر ، الأمر الذى أدى الى اجراء تحقيق داخل حزب الوفد ، فى هذا الموضوع ، كما أن انتخاب أحمد ماهر أيضا بتلك الأغلبية الكبيرة ، قد أدى الى ثورة داخل حزب الاحرار الدستوريين ، اذ ثبت للقيادة الدستورية ان نوابا كثيرين من نواب الاحرار الدستوريين خرجوا على ارادة حزبهم وانتخبوا أحمد ماهر ، ولم ينتخبوا مرشح حزب الاحرار الدستوريين ، بهى الدين بركات ! ورغم أن العلاقات كانت طيبة جدا بين محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين وبين دكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية الا أنه قد ثبت جليا ان تلك العلاقات قد صارت بسبب تلك المعركة ، كما صارت أكثر وأكثر ، بعد انتصار السعديين فى تلك المعركة ، على حلفائهم السابقين ، الدستوريين . ويتجلى ذلك بصورة رسمية فى تلك الكلمة التى هنا بها محمد

محمود باشا زعيم المعارضة صديقه وحليفه السابق د. أحمد ماهر برئاسة المجلس اذ لم تتجاوز كلمة التهنية سطرين - وهو أمر غير مألوف في تلك المناسبات - أكتفى محمد محمود بقوله : تتقدم المعارضة بدورها - بعد الحكومة - بالتهنية الصادقة الى حضرة صاحب السعادة رئيس المجلس الموقر ، لوحظ أنه لم يذكر حتى اسم رئيس المجلس المنتخب والذي يوجه محمد محمود باشا اليه التهنية - ونرجو له في عمله ، كل توفيق ، ونجاح ، ان شاء الله » .

وكانت كلمة أحمد ماهر بعد انتخابه قوية للغاية وكانت ذات معان عديدة ، غير المعان التي تتجه اليها عادة كلمات الشكر والثناء في مثل تلك المناسبات ، قال د. أحمد ماهر : من الطبيعي أن يقوم من تشرفونه بالانتخاب لرئاسة المجلس بتوجيه عبارات الشكر ، والثناء على المعاني الكريمة التي ينظر اليها في مثل ذلك الانتخاب ، وهي الاحترام والمودة والثقة المتبادلة ، ولم يفتئ في المرات السابقة التي تشرفت فيها بهذا الانتخاب أن أؤدي ذلك الواجب ، ولكني ألمح في هذه المرة ، واجبا آخر ، تقضي الظروف بأن أؤديه الى جانب الحمد والثناء وأن أؤكد معناه بل أقول ان ظروف هذا الانتخاب بما لايسها من نشاط واختلاف في الرأي تحتم علي أن أقول كلمة في واجب رئيس المجلس في مثل هذه الأحوال :

ذلك أن اختلاف وجهات النظر في التشريع واللوائح والآراء التي حلت بكل فريق لتأييد غرضه فيه ، لا يمكن أن تكون ذات أثر في علاقة رئيس المجلس بسائر أعضائه ، أو أحزابه مؤيدين ، أو معارضين ، تلك العلاقة المقدسة التي تقوم على أساس العدل ، والمساواة ، والاحترام المتبادل وحماية الرأي ، وكفالة الحرية ، فلا يمكن ولا يصح أن ينظر رئيس المجلس الى الورا ، مفتشاً أو منقبا بل هو أبدا متجه الى الأمام في أداء واجبه الذي يرجو أن يلزمه فيه التوفيق .

ويقول د. أحمد ماهر : اذا كان من واجبي أن أكفل أمن المجلس ونظامه وإدارة المناقشات فيه وصيانة حقوق الأعضاء ، والدفاع عن الحريات التي كفلها الدستور وأقام المجلس ، ورئيسه حراسا عليها ، فإن على حضرات الأعضاء أن يتفروا بكلماتهم على أداء واجباتهم ، وتمكين الآراء ، واحترامها ، وتوسيع الصدر للخلاف فيها ، وإحلال المودة والحسنى في المكان الأول من كل شأن من شئون العمل ، وأخيرا تمكين الرئيس من أداء واجبه ، وعونه على ذلك أحسن العون ، ويقول د. أحمد ماهر : وستجد المعارضة متى كما كانت تجد على الدوام ، حماية واحتراما للرأي ، وتمكيناً من العمل بحيث تؤدي واجبه المقدس على الوجه الأكمل ، وكم هو واجب نافع ، وعفيد اذا صين من الشذوذ وأحيط بالصدق والاخلاص ، وانه ان شاء الله كذلك ، كما أنني لن أتوانى في أن أقف في وجه كل من تحدته نفسه بأن يعكر عليكم صفو عملكم ، وجلال نظامكم ، ولن أتسامح

فى هذا السبيل ، بحيث يمكن للجميع أن يجد فى هذا المكان المقدس الذى يبدى فيه رأيه ، ويرسل نشاطه المشكور ، لخدمة البلاد ، وحرىاتها ، وأحب أن تسود علاقاتنا جميعا أواصر المحبة والمودة ، وأن نمضى فى عملنا مؤبدين ، أو مراضين على سنن من الصفاء ، والاخلاص حتى تتضاعف ثمرات الأعمال وتتصل خيراتها ، وتمم بركاتها .

ويأبى د • أحمد ماهر الا أن يؤكد لزميله وصديقه بهى الدين بركات باشا خالص تحيته واحترامه وتقديره لعمله المشكور فى رئاسة المجلس ، التى قضى فيها زهاء العامين ، لمضى فيها على أحسن السنن ، وأقام العدل ، والنظام ، وأكد كفاءة الحريات ، « فوجدنا جميعا ، ووجد المجلس فيه وفى رياسته خير عون على أداء الواجب على أكمل وجه » .

وفى كلمة محمد على علوية باشا التى ألقاها باسم الحكومة إشارة الى ما يتمتع به أحمد ماهر باشا من نشاط جم ، وذكاء متعدد ، وثقافة عالية ، ويعد عن الهوى ، وخلق كريم ، ورجولة كاملة ، تلك الصفات التى نرحب بها ونرجو منها الخير ، لأعمال مجلسنا الموقر فى دورته الحالية .



وإذا كنا قد أشرنا - وباختصار - الى موقف الأحرار الدستوريين من على ماهر باشا ووزارته ، كما أشرنا الى موقف السعديين من على ماهر باشا ووزارته فإننا لا بد أن نشير الى موقف الوفدة من على ماهر باشا ، ووزارته حتى تكون الصورة مكتملة .

كان على ماهر - كما سبق أن ذكرنا - قد حاول أن يتقرب الى الوفد المصرى ، ورئيسه مصطفى النحاس تكاية فى محمد محمود باشا ووزارته ، على أمل أن يحصل على ماهر على تأييد الوفد له إذا ما ألفت الوزارة الجديدة ، وقد استجاب الوفد فى البداية الى غزل على ماهر ، ولكنه سرعان ما اكتشف انه ما أراد التقرب من الوفد الا لصالحه الشخصى ، والا لأحراج محمد محمود باشا ، فبدأ الوفد يظهر الكراهية لعل ماهر باشا ، بصورة عنيفة حتى قبل أن يؤلف على ماهر باشا ووزارته بأكثر من ثلاثة أشهر .

وقد بدأ الهجوم مركزا على على ماهر فى نهاية مايو ١٩٣٩ ، حيث راحت جريدة الوفد المصرى ، لسان حال الوفد المصرى ، تكتب بقلم « صريح » عن موقف على ماهر من حقوق العرش وما يتعلق منها بمطلق التصرف فيمن يبقى ، ومن يخرج من رجال السراى وتساءلت جريدة الوفد المصرى : من هو على ماهر ، حتى يجترأ على الوقوف من حقوق العرش هذا الموقف الذى لم يسبق له مثيل فى تاريخ البلاد ؟ وتولت الجريدة الوفدية الرد على سؤالها بتعداد كثير من مواقف

على ماهر ، وتنصله من مسئولية الانقلاب « تغيير وزارة الوفد ، بوزارة محمد محمود ، والقالة - أى على ماهر - تبعه هذا الانقلاب ، على الانجليز ، فلما سعى سميه لاحراج الوزارة فى العام الماضى (١٩٣٨) سارعت الوساطة الانجليزية الى التجلية ، وتمضت الحركة عن اشراك الدكتور أحمد ماهر وجماسته فى الحكم ... وظهرت بعد ذلك أزمة الجيش فانتهت بما لا يريد على ماهر ، وبقي محمد محمود واستمرت الحرب بينهما ، حتى بعد مفاجأة اختيار على ماهر دون محمد محمود باشا للسفر الى لندن . وكان المفهوم ، عند رجال السراى أن على ماهر ذهب ليدافع عن قضية معينة ضد محمد محمود باشا فإذا معجزة كبيرة تقع اذ كسب الانجليز ماهر باشا الى عكس قضيته ، وريطوا بينه وبين رئيس الوزارة ، ويشير الوفد المصرى الى خطاب فاروق فى عيد الهجرة والأزمة التى أحدثها على ماهر ، بسبب هذا الحديث مع البندارى باشا ، وانضمام محمد محمود باشا الى جانب على ماهر ضد وجود البندارى باشا ، فى السراى حتى ان محمد محمود - كما قالت صحيفة الوفد المصرى فى ٢٥ مايو ١٩٣٩ - حدد بالاستقالة من منصبه كرئيس للوزارة ، اذا لم يقم البندارى باشا من السراى ، استجابة لمطلب على ماهر باشا ، وبقي على ماهر فى السراى ، وأطبع برأس البندارى ، وتغير الصحيفة الوفدية ، الى أن النحاس باشا عندما صدر أمر ملكى بتعيين على ماهر رئيسا للديوان الملكى قابل الملك وأعلن لجلالته استعداد الوفد للتعاون مع على ماهر مادام الأمر الملكى قد صدر ، رغم أن الوفد كان له سابقة فى معارضة تعيين نضات باشا فى الديوان الملكى ، وتقول جريدة الوفد المصرى : لقد ظل على ماهر يقول أن لصاحب العرش الكلمة الأخيرة لا فيما يختص برجال السراى ، بل فيما يختص بموظفى الحكومة الصادقين فأين وقف على ماهر اليوم من موقفه السابق ، اذ يسمح لنفسه وهو رئيس الديوان وكبير خدام العرش ، ان يخير الملك بين الاستقالة وبين اخراج موظف فى السراى هو وكيل الديوان ، وبعد أن يذيع هذا فى الصحف يسترد استقالته بدعوى أنه استرضى وأجيب الى مطلبه بلا تحوير ولا تبديل ، وتقول جريدة الوفد المصرى : ياله من جد عاثر ، وياله من قدر ساخر ، وياله من خاتمة عادلة ليس أخلق بها ولا أجدر من على ماهر !

وفى ٢٦ يوليو ١٩٣٩ تقول صحيفة الوفد المصرى عن ترشيح على ماهر باشا لرياسة الوزارة : واضع السياسة الانجليزية ان مثل هذا الترشيح ليس الا حلقة جديدة من مأساة لندن وما وراء لندن ، لان الوقائع والحوادث كلها تنطق بأن على ماهر باشا لا يمكن أن يحرز الا ثقة الانجليز وحدهم دون سائر الجهات : على ماهر - هكذا تقول صحيفة الوفد المصرى - خصم قديم من آله خصوم الأمة خرج على سعد فى مقدمة الخوارج واشترك فى كل وزارة من وزارات الانقلاب بدون استثناء ! ماهر باشا قانيا - قطب من أقطاب المؤامرة ، التى أدت الى الانقلاب الحاضر ، بل لعله قطب الدائرة فيها وتقول الجريدة الوفدية لقد

أسعرت مأساة لندن - ذهاب علي ماهر : الى لندن لحضور مؤتمر فلسطين - أسفرت عن نتيجة خطيرة جدا ، في تاريخ الحكم المصري بعد المعاهدة ، ولقد تجلت هذه النتيجة على أشبع صورها في موقف علي ماهر باشا الى جانب السياسة الانجليزية بعد عودته من لندن وأخيرا : على الوقوف موقف التحدي السافر لحق أولى من حقوق صاحب العرش - يبدو هذا التناقض واضحا بين موقف الوفد السابق من تعيين حسن نشأت باشا في السراي كوكيل للدويان وموقفه اليوم من الدفاع عن حقوق صاحب العرش في أن يعين من يشاء في السراي دون توقيع رئيس الوزراء ، الى جانب الملك على هذا التعيين - في إبقاء موظف أو اخراج موظف كبير من رجال القصر كائنه ما كانت الثقة الملكية بهذا الموظف ، هذا موقف لا يمكن أن ينسأه الانجليز لصديقهم الجديد علي ماهر باشا ولا يجوز أن يترك بلا مكافأة سخية واليوم تتخذ هذه المكافأة شكل الترشيح لرئاسة الوزارة بعد ماذبر في لندن »

وفي ٢٩ يوليو ١٩٣٩ تستمر صحيفة الوفد المصري - لسان حال الوفد المصري - في هجومها على علي ماهر باشا وفي دفاعها عن صاحب العرش وتهاجم - في نفس الوقت - انجلترا التي لا تحترم المصاحدات والحقوق والكرامات والتي تقتصف - اسلما - بالفساد وخيانة العهد ، وتنتهي الجريدة الوفدية مقالها الافتتاحي الذي شغل الجزء الاكبر من الصفحة الاولى بتوجيه تحذير الى بريطانيا ، بعد أن تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ، وأصبح الأمر أوضح من أن تركز فيه الى الشك لا يستمع فيه الى تفصيل المضللين من ماجوري السياسة الانجليزية في هذه البلاد « وسيعلم » الانجليز ان في مصر أمه بل أمة حية لاتخضع ولا تنام على كرامة مجروحة أو حق مفصوب وليأتينهم نباء بعد حين ...

ويقف الوفد المصري موقفا معاديا من موقف محمد محمود باشا ، الرجل المستبدل أو المقال ومن علي ماهر باشا المكلف بتشكيل الوزارة الجديدة ، وتنشر جريدة المصري في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ كشوفا بعدد الأيام ، التي اعتكف فيها محمد محمود باشا والتي رحل فيها الى خارج العاصمة ، أو الى خارج البلاد فأيام الاعتكاف في ١٩٣٨ بلغت ٤٥ يوما ، وفي ١٩٣٩ بلغت ٣١ يوما ، أما عدد أيام الرحلات فقد بلغت ٧٥ يوما ، وتقول في عناوينها البارزة : زوال كابوس الوزارة السلمانية : كبيرها يعد لوحه كتاب الاستقالة « وفي اليوم التالي تقول صحيفة المصري التي يدير سياستها الوفد المصري في ١٦ أغسطس هل تواد وزارة علي ماهر باشا ، وهي جنين ؟ استحكام الحلاف بينه وبين الأحرار الدستوريين وذيوهم ، وفي مكان آخر من الصفحة الأولى ، وتحت عناوين بارزة تقول « المصري » : علي ماهر باشا يظن غير ما يظهر ، وتقول المصري تحت عنوان : زعر : هل قرروا عدم الاشتراك ؟ ٠٠ قيل قبل منتصف الليل ان الأحرار الدستوريين ، والمهارة - جماعة أحمد ماهر - قرروا عدم الاشتراك في

الوزارة ماداموا لم يجابوا الى مطالبهم - وتنشر المصري - فى صفحتها الأولى -
قصيدة للأستاذ خالد الجرنوسى :

أنى أودعهم ، وليست بشمامت
يكفى صريع الظلم طول حسابه
أحى السجل لهم ذنوباً جمّة
أقصت مواء الحكم عن أبوابه
هل كان هذا المهد إلا ربيعة
علقت بهذا الضرب فى أثوابه
جاسوا بها من كل لون شائه
مها حوى الشيطان فى جلبابه
فليتبع الأجرء مله حلوقهم
فالمهد لا يبقى على أذنايه
من مات فى الأيام اشنع ميتة
ميهات يرجعه نباح كلابه ١

وعندما تؤول وزارة على ماهر الثانية تقول صحيفة الوفد المصري فى ١٩
أغسطس ١٩٣٩ تحت عنوان : تأليف الوزارة الماهرية الجديدة وزارة لسد
الخانة وانها الموقف على صورة من الصور : الفتور العام ، الذى قوبلت به فى
البلاد مديح الانجليز فى الماهريين وتنديهم بالأحرار الدستوريين تناقض ظاهر
بين القول والعمل من الخطوة الأولى للوزارة الماهرية : تقول صحيفة الوفد المصري
لا نظن ان وزارة قد قوبلت عند تشكيلها من الراى العام ، بمثل الفتور ، الذى
قوبلت به هذه الوزارة ، وقامت فى وجه تأليفها الصعاب وتسابقت على تخاطف
أشلائها النواجز ، والانياب ، وكان موقف الماهريين النقراشين مهينا للغاية !
وقد قوبل من الناس بالاشمئزاز لانهم تكشفوا عن طلاب مناصب ومشتهى
مراكز حتى وان خانوا فى سبيل الظفر بها أصداقهم المستعدين ، وحتى وان
عف عنها الاتحاديون الشعبيون ، وهم مثلها قراء ، * وتشير صحيفة الوفد
المصري الى طعن الانجليز طعنا مرا فى الدستوريين الذين غلبوا الاعتبار الشخصى
أو الحزبى على الصالح العام ، ومن المخزى - هكذا قالت صحيفة الغازيت -
أن نرى حزبا كان يوما من الأيام يضم المستعدين والمستولين يهوى وينحط الى
هذا الحد ..

وفى اليوم التالى - ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ - تنشر صحيفة الوفد المصري
موضوعا تحت عنوان : وزير فى الوزارة الحاضرة ، يقول عن على ماهر باشا :

لو ترك الامر لى لارسلته الى السجن : والموضوع عبارة عن نقل مقتطفات من مضبطة الجلسة الحادية والعشرين لمجلس النواب فى السبت ٣١ يوليو ١٩٣١ . وردت على لسان النائب المحترم ، عبد الرحمن عزام تتملق يعلى ماهر باشا وزير المعارف فى وزارة أحمد زيور باشا - وزارة الانقلاب على النظام الدستورى ، الضمى وعلى وزارة سعد زغلول باشا - وذلك كله على النحو التالى :

النائب المحترم : عبد الرحمن عزام أفندى « ... فالمسألة اذن تنجصر فيما يأتى : ماذا يجب أن يعامل به وزير تصرف تصرفا مضرا .

« أرى أنه يجب على مجلس النواب أن يفصل مرة واحدة فى المسألة لا أن يعتمد عنها كلما دعت الحاجة » . ولا مندوحة من أن يصدر المجلس قرارا بهذا الخصوص لأننا نضطهد بين حين وآخر بمسألة كهذه ، ولا نجد طريقا للمقوبة لأن القوانين العامة قد لا تمكننا من ذلك أو لأن العرف جرى فى هذه البلاد بالتسامح والصفح عن أمثال هذه التصرفات ، الا أنه يجب علينا أن نقضى على هذا العرف قضاء أبديا حتى يعلم كل وزير أنه ملزم بتقديم حساب للأمة عن تصرفاته حتى بعد تركه كرسى الوزارة . فيجب أن يكون موضوع هذا الحساب وما ترتب عليه فإن رأيت تاجيله فيكون ذلك لوضع قاعدة لمحاسبة كل من فرط فى حقوق الأمة من الوزراء السابقين واللاحقين .

« الرئيس - هل تعرف عقوبة خاصة ؟

« أما لوم وزير المعارف السابق فامر ضرورى الا أننى لا أجد فى اللوم عقوبة كافية لأن اللوم قد يقع وقما سيثا على وزيره شعور - وزير لا يراعى مصلحة بلده - أما أولئك الوزراء الذين عبثوا بمصالح البلاد سنة ونصف فأرى أن كل لوم يوجه إلى أى وزير منهم غير كاف ولا بد للمجلس من أن يبحث عن عقوبة زاجرة ..

« أما اذا رأيتم أنكم على استعداد لنظر الموضوع الآن فلا مانع من ذلك

عبد الرحمن عزام أفندى : لو ترك الامر لى لارسلته الى السجن « تصفيق » انى اعتقد أن الضمى الذى يرسل الى السجن ، انما يجنى جنابة جزئية بالنسبة الى ما ارتكبه أولئك الذين اعتلوا على الدستور فانتهكوا حرمة ، واغتصبوا سلطة الأمة وبددوا أموالها التى جمعت من عرق الفلاح المسكين ، ليس ذلك فقط بل فرطوا فى حقوق البلاد وكرامتها واعتدوا على حرية الأشخاص فلا تمجبوا اذا قلت ان مثل وزير المعارف السابق - على ماهر باشا - يجب ان يرسل الى السجن لأننى لم أكن مغاليا أو مبالغا عندما أبديت هذا الرأى ، ولا تعقب جريدة « الوفد المصرى » على ما نشرته من مضابط مجلس النواب تاركة التعقيب للقرارى !! وبعد ذلك الهجوم الضارى المكثف من صحافة الوفد المصرى ، بدا دفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى فى الهجوم الضارى المكثف ،

على رنعة على ماهر باشا ، فيقول في ٢٠ أغسطس ١٩٣٩ بالاسكندرية من بين مقالته عن علي ماهر باشا مايل : هذه ثلاث عهده رأس الانقلاب ، ومؤسسه على ماهر باشا. قد بدت في أشد مظاهر القوة والجبروت وها هي مصر ترى وتشهد ، ولما ينقض على تشكيل وزارته ، الا يومان ليتفتنا في القمع والارهاب والحيلولة بين الناس ، ودخول المنتديات ودور الصحف ثم يمضوا في مطاردتهم ولاعتداه عليكم . ان حاولتم الوصول الى زعيمكم ليعدلكم عن الحوادث الجسام التي تجرى في مصر الآن ، واذا كان الكتاب يقرأ من عنوانه فيها هو عنوان عهد علي ماهر باشا قد بدأ في حرب الامة اليوم سافرا ، وقد كان بالامس متسترا : بدأ يحاربها علانية بعد ان ضمن معونة وتضحية الانجليز ، أصغياؤه الجديدين وحين اطمان الى حرايم تحية ، ورجالهم يؤيدونه وأنه أصبح عندهم اليوم رجل الساعة المطلوب لاتمام تسليم البضاعة ، ولعل ، أول ما امتاز به هذا العهد الجديد القديم ، ان أول قصيدة - كما يقول المثل ٠٠ قد جاء كقرا ٠٠ . ويوضح رئيس الوفد . بعض ما قام به ماهر ضد الحياة الدستورية من وجهة نظره ، ومن جهة نظر الوفد فيقول :

وكان ماكان . مما تعرفون ولا تعرفون ، من تدبيرات ومكائيد ، ضد حكومة الوفد ، وضد دستور الامة ، بدأت منذ تعيين علي ماهر باشا في رئاسة الديوان وأخلت تزداد ، حتى بلغت أشدها في ديسمبر سنة ١٩٣٧ وأنا طريح الفراش ، وكان رئيس الديوان ، فاروسا المجل في الحلبة ، يعرض الحلول ، ويساومني فيها ، ويتخذ لنفسه ذريعة للتحديث في الحقوق الدستورية والحلاف عليها ، وكنا أحرص الناس على المحافظة على حقوق العرش وعلى حقوق الامة الدستورية علما منا بأن أي مساس بالدستور وحدوده التي نص عليها ، فيه القضاء كل القضاء على الحكم الدستوري وعلى سلطة الامة ويتخذ تكة لتدخل الاجنبي وتغلي الحكومة الدستورية والوقوف وجها الى وجه أمام السلطة التنفيذية التي لا تستطيع اذ ذاك ان تقف في وجهه أو ترفض له مطلباً ، والا كان نصيبها الاقصاء عن المناصب ، وفقدان الجاه والسلطان .

أخذ رئيس الديوان - بعد العدة من الخلف - لاقامة صرح الانقلاب وتدعيم أركانه ، بل أخذ يستدعي الى مكتبته في رئاسة الديوان ، وكبل الداخلية ومدير الامن العام ، وحكمदार البوليس ، ويصدر اليهم الاوامر والتعليمات بان يمدوا العدة ، ويتخذوا التدابير اللازمة عند اذاعة أمر اقالة الوزارة الدستورية ، وقد كان تشكيلها كذلك قد انتهى من أيام .

ألفت وزارة محمد محمود باشا صديق الانجليز القديم فأخذ علي ماهر باشا يلعب من وراء الستار الاعيبه ، وينثر حباله ، ويتفتن في تمثيل دوره ، الذي أخذ يتمرن عليه من زمن بعيد ، ويضع المراقيل في طريق محمد محمود باشا ،

ليجهد الطريق لشقيقه أو لنفسه ، ولكن الطبخة لم تكن بعد قد استوت .
والأسياد لم يكونوا قد ملأوا أيديهم منه جيدا ، فلم يستطع أن يعمل الا أن اشرك
أخاه . وزملاءه في الحكم ، انتظارا للفرص ، ووضوا أن يكونوا أذنابا لمحمد
محمود باشا اسما وإن كانوا هم العاملين في الوزارة فعلا . على أمل أن يواتيهم
الحظ يوما في التغلب على محمد محمود باشا ، واقصائه عن الحكم ، فتكون
للأحمد ماهر أو لشقيقه الرياسة .

ومضت الشهور والأيام ، حتى واثت الفرصة على ماهر باشا سانحة بتعيينه
عضوا في مؤتمر فلسطين ، فخصص الى انجلترا ، وهناك بذل نفسه بذل السماح .
وعرض خدماته وتفكيره ونشاطه على أنصار الديمقراطية ودعاتها السادة الحلفاء .
فما أن وثقوا منه ، وأطمأنوا اليه ، ادخروه لليوم الذي يريدونه ، حتى اذا ما رأوا
صححة صديقتهم القديم لا تساعده على اتمام تقديم ما يطلبون . تخلوا عنه وهو
مريض ، وظهر على ماهر على المسرح هذه المرة للعيان ، يضرب باليمين وبالقسمال ،
ويشكل وزارته قبل ان يستقبل محمد محمود باشا - تماما - كما فعل معنا !!

تلك لحظة خاطفة عن تدبيرات على ماهر الذي يحكم البلاد الآن مستمدا
المعونة لا من الله ، ولا من الأمة التي انبثت ، ونشأ بين طهرانيها ولكن من
الانجليز الذين يرون المصلحة العاجلة تطلب اليهم نصرته وتأييده ، وهذه هي
بعض أخلاق مؤسس الانقلاب ومخترعه الذي لم يكلفه ان تكبت الأمة بما تكبت
به في أخلاقها ومرافقتها ، وكيانها ، تلك التكبكات المروعة عشرين شهرا ، فأتى
على أنقاض سلفه ليقيم انقلابا جديدا فيه القضاء المبرم على الشعب المصري
المسكين .

ويخاطب مصطفى النحاس باشا على ماهر بقوله : أيها السيى الطامع ،
انك لم تعتبر بمن مضى ولم تفكر فيما أنت مقدم عليه ، بل قمت من غير تفكير
ولا روية تحكم الشعب بقوة المستعمر ، الطامع ، ونسيت أن الله سيمهل لك
كما أمهل لفريك ، حتى اذا حان يومك كان أشد ممن لم تعتبر بنهايتهم وهذه
هي الحاتمة الطبيعية لكل من خرج ، على اجماع أمته أو شذ عن ارادتها .

وتقول جريدة المصرى في ٢٢ أغسطس ١٩٣٩ تحت عنوان : الجناية الكبرى
على استقلال الوطن : « خطة مدبرة لتأخير الجلاء ومد أجل الاحتلال . الى ما شاء
الله . لقد خسرنا كل ماكسيناه ، بالمأحضة ولم نكسب غير الخراب المالي ،
والتعرض للفناء في حرب طاحنة . ثم تقول المصرى : لقد انتهى بنا الانقلاب
اذن ، نهاية هي غاية الخطورة فقد مكن الانجليز من تضييع جهود الأمة ،
في مدى السنين الماضية وقبر المعاهدة وسجل على البلاد تخليد الاحتلال ، الى
الابد فلا اعتمادات لبناء الثكنات تدرج في الميزانية ولا وكالة الثكنات تبقى

بعد ان أنشئت لمجرد ترقية قريب سرى باشا ولا الانجليز يفكرون أنهم تاركون البلد يوما بل على الضد هم يشيدون الأبنية لجنودهم في محطة مصطفى باشا برمل الاسكندرية ويؤجرون الاراضى الفسيحة لمدة عشر سنوات ، وبعد أيام تقوم وزارة على ماهر بتفتيش منازل مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ، وأحمد نجيب الهلالي ، وتشير الصحف الى ما قاله مصطفى النحاس ، عن تفتيش داره حيث فاجأت النيابة سكان المنزل على غرة منهم « وروعت السيدات ، والأطفال المقيمين به ، بل لقد وصل الأمر الى أن اقتحموا غرفة السيدة حرمى ، وهى طريحة الفراش ، وقلبوا أثاث البيت رأسا على عقب ولم يتركوا مكانا حتى دخلوه وفتشوه ، الى حد أن فتشوا ، أسرة الأطفال وأراجيحهم وأواني الزهر ، كأننا كنا نخفي فيها شيئا يعاقب عليه القانون ، وقد فوجئت بالخبر ، وأنا في سرادق ذكرى سعد ، فاتصلت بحضرة رئيس النيابة أسأله لماذا يفتش وعن ماذا يبحث فاجاب ان لديه أمرا بتفتيش المنزل للبحث عن أصل الخطبة التى ألقيتها يوم الأحد الماضى ، ونشرت الصحف الوفدية فى اليوم التالى فاجبته ، التى تعودت أن ألقى خطبى ارتجالية حسب الظروف ومقتضيات الأحوال وان السكرتير المختص ينفذها عند القائها ثم يبيضها ويعرضها على فاراجعها وأقرها وأمره أن ينشرها . وهامى ذى عادتي دائما الا فى المناسبات الأخرى كذكرى عيد الجهاد الوطنى مثلا فأننى أحضر الخطبة ثم أتلوها ، أما الخطبة التى تبحث عنها النيابة لقد كان الشأن فيها شأن جميع خطبى الارتجالية ، وأما أصلها فقد يبقى فى السكرتارية بعد نشرها وقد تلقى فى سلة المهملات ٠٠ ثم اننى - هكذا قال مصطفى النحاس لوكيل النيابة - مسئول عن هذه الخطبة التى نشرت وعن غيرها من الخطب التى نشرت متحمل كل ما يترتب عليها ولست أفهم معنى لتفتيش منزل للبحث عما يقولون مادمت لم أكره ولم أتنصل من تبعته

وقد أخفوا - هكذا قال مصطفى النحاس - بعد تفتيش منزلى ورتبتى تالفتى الشأن احداها مطبوعة من عبد القادر مختار بك ، وبتوقيعه يشكو فيها من الماهرين الذين ينتسب اليهم لأنهم لم ينصفوه ولم يحسنوا معاشه ، كما حسنوا معاش سلامة ميخائيل بك زميله فى الماهرية . والثانية شكوى من علماء الأزهر الشريف بغير توقيع من ان جريدة المصرى لا تنشر لهم ، أخبارهم وان متغوب الجريمة فى الأزهر غير مأمون ولأن له اتصالات بالمستولين فى الأزهر ، وهو ينقل اليهم أخبار من يكتبون الى المصرى .

الفصل الخامس

سر هجوم الوفد على « الانجليز » وعلى « على ماهر باشا »

أشرنا فيما سبق الى الخطاب الهام الذى ألقاه مصطفى النحاس باشا ، رئيس الوفد المصرى بالاسكندرية . ومهاجما على ماهر باشا بقسوة شديدة موجها له الاتهام بأنه نزل الى مستوى لم ينزل اليه رئيس وزارة سابق عندما قامت وزارة بتفتيش منزله ، أى منزل مصطفى النحاس ، بحثا عن أصول خطبة كان قد ألقاها بالاسكندرية ، وتضيف الى ما سبق أن ذكرناه أن مصطفى النحاس عندما أعلن عن استيائه الشديد لتفتيش منزله بأمر من النائب العام ، قال بالحرف الواحد : لو كنت رئيسا للوزارة ، ووقع ، ما وقع ما أبحث لنفسي أبدا أن أمر بتفتيش دار أى زعيم سياسى مصرى ، على تلك الصورة المزرية ، الخالية من كل ذوق ، المنافية لكل عرف ، وقانون ، »

وكان مصطفى النحاس باشا قد أشار فى خطابه أيضا الى أنه اكتشف وجود رصاص فى سيارته ، على مقربة من الأسلاك الكهربائية المتصلة بموتور تلك السيارة ، وأنه قد قام بإبلاغ النيابة عن ذلك الحادث وأنه - أى مصطفى النحاس - رفض أن يتهم أحدا بتدبير ذلك الحادث لأن ضميره لا يطاوعه ، فى أن يجرم باتهام أحد .

وقد ظهر جليا أن الوفد المصرى ، كان قد أعد خطة محكمة قام بتنفيذها بحذافيرها ، وتتلخص تلك الخطة فى الهجوم فى وقت واحد ، على جبهتين : الجبهة الأولى : السياسة البريطانية ، لا فى مصر وحدها ، وإنما فى كثير من أرجاء العالم ، بعدما تأكد ، للوفد ، أن السياسة البريطانية ضالعة فى المجرم على ماهر ، الى رئاسة الوزارة ، وكانت الجبهة الثانية ، هى جبهة على ماهر ، وأحمد ماهر معا وقد سبق لنا أن ذكرنا الأسباب التى دفعت الوفد المصرى الى الانقلاب على على ماهر باشا ، الذى ضحك عليهم وأوهمهم ، أنه يعمل لصالحهم . ونضيف الى ذلك ، أن فى مقدمة الأسباب التى دفعت ، الوفد المصرى ، الى

تشديد الهجوم على أحمد ماهر ، كونه شقيقا لعل ماهر ، الى جانب أنه - أي أحمد ماهر - عندما خرج على الوفد ، مؤيدا محمود فهمي النقراشي باشا في موقفه ، تسبب في أحداث شرخ خطير في الوفد المصري كما أن أحمد ماهر ، عندما خرج على الوفد أسرف في الهجوم عليه ، ثم إن الوفد المصري ، كان يريد من تشديد التركيز ، على أحمد ماهر ، أن « يحرقه » سياسيا فلا يصبح مرشحا ، لتولى أية وزارة جديدة في المستقبل ، أو هكذا كان يتصور الوفد .

وقد كتب أحد قادة الوفد ، المصري - قد يكون أحمد نجيب الهلالي باشا ، أو محمد صبرى أبو علم باشا - سلسلة من المقالات في صحيفة الوفد المصري ، بتوقيع « صريح » ، تتضمن الهجوم الشديد القاسي ، والعنيف على أحمد ماهر باشا ، وعلى ماهر باشا ، وكانت إحدى مقالات هذه السلسلة تحت عنوان : « على حساب مصر : مؤامرة الشقيقتين في سبيل الحكم ، وكانت المقالة الأولى من تلك السلسلة قد صدرت بقول الله تعالى وهو أصلق القائلين : « أم حسب الذين اجترحوا السيئات ، أن نجعلهم كالذين آمنوا ، وعملوا الصالحات سواء محياهم ، ومماتهم ساء ما يحكمون » ، وخلق الله السموات والأرض ، ولتجرى كل نفس بما كسبت وهم لا يظلمون » وكانت المقالة الثانية قد صدرت بقوله تعالى : « لا يفرنك » قلب الذين كفروا في البلاد متاع قليل ، ماؤهم ، جهنم وبئس المهاد » صلح الله العظيم .

والجدير بالذكر أن جريدة الوفد المصري - لسان حال حزب الوفد المصري - قد نشرت في ١٣ أغسطس ١٩٣٩ - أي في الوقت الذي كان فيه على ماهر يقوم بتشكيل وزارته ، افتتاحية موجزة ، تحمل العنوان التالي : على ماهر : عدو الشعب رقم ١ « أصبح الانجليز في ترشيحه للوزارة . وكان قد جاء في تلك الافتتاحية ما يلي :

لم يسجل التاريخ السياسي لعل ماهر باشا الا العمل على مناهضة الامة والتدبير ضد مشيئتها وإرادتها كلما منحت له فرصة في الخفاء ، حتى لا يكاد انقلاب واحد من الانقلابات الرجعية يخلو من أصبح هذا الرجل الذي تخصص في الكيد لهذه الامة .

فقيامه على رأس وزارة الآن لا يمكن الا أن يكون مظهرا من مظاهر التحدي الانجليزى للامة ، ودليلا من أدلة استهتار الانجليز بالشعب المصري وحقوقه وكرامته إذ هم المرجح في ترشيحه والسند الذي يرى أن يعتمد عليه ، وهم لا يمثلون هذا الدور من وراء ستار بل يمثلونه على عين الامة وتحت سمعها ... ولا فليقل لنا على ماهر باشا ، كيف استباح لنفسه أن يبعث ببرنامجه وزارته وأسماؤه من يرشحهم للاشتراك معه في الوزارة الى السفارة البريطانية !

على ماهر باشا رجل تحدى الأمة في كل مراحل جهادها ، وتحدى الأحزاب جميعها بل تحدى محمد محمود باشا نفسه وطمعته من الخلف بشروعه في تأليف وزارة جديدة في نفس الوقت الذي كان يعلن فيه محمد محمود باشا بأعلى صوته أن وزارته باقية ولا سبب هناك يدعو إلى الاستقالة !

وعلى ماهر باشا هو الذي وضع أساس هذا الانقلاب الذي نكبت به الأمة شر نكبة .

وعلى ماهر باشا هو الذي عاد من لندن ممثرا بالصدقة الانجليزية الجديدة فلم يتردد في تحدى حق من حقوق العرش وذلك بإصراره على إخراج البنداري باشا من القصر .

على ماهر باشا إذن هو أصل البلوى التي حلت بالبلاد ، وهو الرجل الذي يصلح لأن يكون أداة طيعة في يد السياسة الانجليزية التي تريد التكنيل بالشعب المصري ، وتريد أن تنشر المجاعة بين الفلاحين ، وأن تجر على هذه الأمة الخراب السياسي والاجتماعي والخلقي في سبيل أن تسد ما بقي لها من ملامح ، وأن تقتصر البلية الباقية من دم هذا الشعب بعد ما اعتصرت ممالك على أيدي وزارة الحكم الصالح .

وما من ريب في أن هذا العمل العدائي من جانب الانجليز للشعب المصري يفقدهم كل ثقة بهم ، بل سيعلمون أن هذا الشعب الباسل سيقاتل عداء الانجليز بالحزم الواجب ، والحركة العنيفة التي سوف يقلعون أمامها مشلولين يقضون بنان الأسف والندم ، حين يعلمون أن الشعب المصري لم يعد يقبل هذا التمثيل الذي يقوم به السادة الانجليز وبخاصة بعد أن انكشف عنه الستار .

وإذا كان الوفد المصري ، كحزب سياسي ، قد استمر في ملاحقة على ماهر باشا ، ووزارته بالحملات الصنيعة القاسية فإن على ماهر باشا ، ووزارته قد استمروا - كحكومة - في ملاحقة الوفد ، وصحفه : لم تكن وزارة على ماهر باشا ، رئيس الوفد ، أثناء عدم وجوده ، به ، بل راحت تفتش ويعنف منزلي مكرم عبيد باشا ، سكرتير الوفد ، ونجيب الهلال باشا ، أحد أعضاء الوفد بل كبار قادته أثناء غيابهما عن منزليهما أيضا . . وزارة على ماهر ، لا تكتفي بتفتيش دور الصحف الوفدية وباعتقال رؤساء تحريرها ، بل راحت تحرم تلك الصحف - كعمقوبة - من الاعلانات الحكومية ، التي هي من أموال الدولة بما فيها حتى اعلانات السكة الحديد !!

ولم يترك ، الوفد المصري ، فرصة ، تمر دون أن ينتهزها للهجوم على وزارة على ماهر ، ولاعاقبة مسيرتها ، ولأن الوفد كان يملك ، أغلبية معتمدة في مجلس الشيوخ فقد أتيحت له أكثر من فرصة - في المجلس - فرض فيها ارادته،

على الحكومة ، أو على الأقل ، حال دون ، تحقيق كل الذى تريده ، وكان فى مقدمة تلك الفرص ، فرصة عرض مرسوم اعلان الأحكام ، العرفية ، على مجلس الشيوخ : لقد كان البرلمان فى اجازة عندما نشبت الحرب العالمية الثانية . وعلى الفور ، طلبت السفارة البريطانية فى القاهرة من حكومة على ماهر ، تنفيذ المادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ اعلان الأحكام ، العرفية ، ووضع الرقابة على المطبوعات فلم يسع الحكومة - وكانت العلاقات بينها وبين بريطانيا وقتئذ طيبة - الا أن تبادر باعلان ، الأحكام العرفية ، بمرسوم ملكى صدر فى أول سبتمبر ١٩٣٩ وتم تعيين على ماهر باشا حاكما ، عسكريا و . . و . .

ودعى البرلمان لاجتماع غير عادى فى يوم الاثنين ٢ أكتوبر ١٩٣٩ ، ليعرض عليه مرسوم فرض الأحكام العرفية وكذلك المراسيم الأخرى الصادرة أثناء عطلة وذلك تطبيقا للمادة ٤١ من الدستور . . لم يكن هناك مشكلة بالنسبة لمجلس النواب فان الأحرار الدستوريين رغم عدم اشتراكهم فى الوزارة لم يقبلوا معارضة هذا المرسوم ، اتساقا مع مبادئهم ومع خطتهم الجديدة بعد أن خرجوا ، أو أخرجوا من الحكم ، ولذلك جاءت موافقة مجلس النواب بأغلبية الأعضاء ، السعديين والأحرار الدستوريين ، والمستقلين ، ضد ١٢ صوتا هم نواب الوفد ، ولكن كانت مشكلة الموافقة على هذا المرسوم فى مجلس الشيوخ ، مشكلة ، ومشكلة عنيفة بالنسبة للحكومة ، ذلك ، أن للوفد فى مجلس الشيوخ ، أغلبية وأغلبية محترمة ، وقد حرص الوفد على معارضة الأحكام العرفية ، رغم أن فرض تلك الأحكام ، كان بناء على المادة السابعة من معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، التى وقعها ، رئيس الوفد ، والوفد التى أطلقوا عليها معاهدة الشرف والاستقلال .

وكان مجلس الشيوخ قد ألفت لجنة من بين أعضائه لبحث هذا الموضوع كانت أغلبيتها - بالطبع - من الوفد ، واتسمت تلك اللجنة الى أغلبية وأقلية : وكان من رأى الأقلية استمرار الأحكام بشروط ثلاثة : حصر تطبيقها عند الضرورات العسكرية ، الرجوع ، الى البرلمان ، فى الشئون الخطيرة ، وأخيرا تخفيف الرقابة على الصحف ، وكان قد تأكد للجنة أن الحليلة البريطانية هى التى طلبت اعلان الأحكام ، العرفية .

وكان تقرير اللجنة قد أشار الى رأى الأقلية ، والى رأى الأغلبية بالتفصيل ، كما أشار تقرير اللجنة الى أن رئيس الحكومة قد ذكر فى بيانه أمام مجلس البرلمان أنه قد طلب من هذه البلاد ، اعلان الأحكام العرفية ولكن عندما سئلت الحكومة فى اللجنة عن الكيفية التى طلب بها اعلان الأحكام العرفية أشار عبد الحميد بنوى باشا الى أن هذا الطلب جاء من السفارة البريطانية كتابة وبطريقة رسمية ، الى الحكومة المصرية ، وكان هذا الطلب ، يشير الى المونة ، التى تقدمها مصر ، للحليفة فى أوقات الحرب ، تطبيقا للمادة السابعة من

المعاهدة - معاهدة ١٩٣٦ - ومنه المعونة تتلخص في فرض الأحكام العرفية ، وتنفيذها وكذلك اعلان الرقابة على الصحف ، والمطبوعات ، وكذلك ايجاد نظام لتفتيش السفن .

وتقول اللجنة أنها طلبت من الحكومة الاطلاع على الطلب الذي تقدمت به السفارة البريطانية الى الحكومة المصرية طالبة معونتها ولم تستطع الاطلاع على ذلك الطلب ، أو تلك المذكرة .

وتقول اللجنة في تقريرها أيضا ، ان خمسة من أعضائها رأوا عدم استمرار الأحكام العرفية بينما رأى ثلاثة من الأعضاء استمرارها بتلك الشروط ، التي سبق الإشارة إليها ، كما يقول تقرير اللجنة ان رئيس اللجنة ، قد امتنع عن ابداء رأيه .

والجدير بالذكر أن تقرير اللجنة ناقض مناقشة موضوعية موضوع ضرورة حصر الأحكام العرفية في المسائل العسكرية بالرغم من أنها ذكرت ان على ماهر باشا رئيس الحكومة رفض الأتخذ بهذا الاقتراح ، كما أن اللجنة ناقشت أيضا موضوع سلطات الحاكم العسكري وضرورة تقييدها وكان من بين ما جاء في رأى الأغلبية : « ان البلاد لا تطمئن إطلاقا ، أن تجعل تنفيذ الأحكام العرفية في يد ليست موضع الرضا منها .. فضلا عن ذلك فإن قضية الحرية والديمقراطية ، التي أعلنت انجلترا ، وفرنسا الحرب ، للدفاع عنها يجب أن تشترك مصر ، في الدفاع عنها بكل قواها ، وبكامل رضاها ، لان مصيرها يتوقف على نتائجها تلك ومن أجل هذا يقتضى أن تكون السلطة التي تباشر صيانة هذه المصالح التجاري مع رعايا ألمانيا كما قبض على هؤلاء ، الرعايا ، وصودرت أملاكهم .

وقد كان من بين ما جاء في خطاب الأستاذ يوسف الجندي ، زعيم المعارضة في مجلس الشيوخ : لا يرضينا بأن نسلم أنفسنا الى سلطان مطلق لو وضع في يد عمر بن الخطاب نفسه لما اعتصم من الخطأ .

على أية حال لقد وافق مجلس الشيوخ - في النهاية - على مرسوم اعلان الأحكام العرفية بأغلبية ٦٨ صوتا ، ضد ٥٩ صوتا .

وقد اقترن اعلان الأحكام العرفية بقطع العلاقات السياسية بين مصر ، وألمانيا ، كما أصدر الحاكم ، العسكري - على ماهر باشا - قرارا ، بمنع التعامل التجاري مع رعايا ألمانيا كما قبض على هؤلاء ، الرعايا ، وصودرت أملاكهم .

والمتتبع لسياسة الوفد المصري حتى ذلك التاريخ (١٩٣٩) يرى أن سياسة الوفد المصري كانت قد رسمت بوضوح ، وبجلاء على أساس تنفيذ حدائق رئيسيين : البقاء في الحكم إذا ما كان الوفد في الحكم باعتبار الحكم حقا من

حقوق الوفد المصرى صاحب الأغلبية فى أية انتخابات حرة ، وأنه لا يجب أبدا ، أن يقضى عن الحكم بأية وسيلة دستورية ، أو غير دستورية الا اذا تمخلى الناخبون عن تأييده واختاروا بدلا منه حزبا آخر ، أو جملة أحزاب ، الهدف الرئيسى الآخر للسياسة الوفدية ، ضرورة السعى الى الحكم أو بمعنى آخر يمكن أن يكون أكثر دقة فيما يتعلق بفرض السياسة الوفدية ، ضرورة السعى لاستعادة الحكم ، الذى هو حق للوفد ، دون سواء من الأحزاب الأخرى ، وعملية استعادة الحكم هذه تتطلب خوض ، أية معركة ، واستخدام أية أسلحة ، واعتبار كل من يقف فى سبيل عودة الوفد ، الى الحكم ، عميلا للانجليز ، خائنا للشعب !

ولهذا لا بد من أن نتوسع فى بحث ذلك الموضوع الحيوى الهام : ماذا يحدث عندما يكون الوفد فى المعارضة أى خارج الحكم ، هذا ما سنفصله فى الفصل التالى .

عندما يكون الوفد في المعارضة !!

تحدثنا عن السياسة التي وقّعها الوفد المصري منذ أن أقصى عن الحكم في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، والتي تتلخص في معارضته - قدر الامكان - للسياسة البريطانية في مصر ، وانطلاقا من تلك السياسة كان يعارض أية وزارة ولتت الحكم بعده : عارض وزارتي محمد محمود باشا ، الثانية والثالثة ، وعارض وزارة علي ماهر باشا ، الثانية ، ولأن العلاقة بين الوفد المصري وبريطانيا ، وخاصة أثناء الحرب العالمية الثانية كانت تشكل ركيزة هامة وخطيرة في السياسة المصرية في الداخل ، وفي الخارج فاننا نستأذن القارئ العزيز في أن نولى هذه العلاقة ما تستحق من أهمية ، خاصة ان الكلام - بالتفصيل - عن هذه العلاقة يوضح كثيرا من الأمور والأحداث ، التي وقعت في مصر في الفترة من ١٩٤٠ وحتى الربيع الأخير من عام ١٩٤٤ ، ولأننا لا نريد أن نعرض رأينا في مثل هذا الموضوع التاريخي الهام ، فاننا نستأذن القارئ العزيز ، مرة أخرى في أن نستعين بالعديد من الآراء ، التي تناولت هذا الموضوع مؤجلين إبداء وجهة نظرنا ، الى ما بعد إبداء آراء الآخرين ، الذين هم من خيرة من تناولوا هذه الفترة التاريخية الهامة بالتاريخ .

يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعي ، وهو يتحدث عن وزارة مصطفى النحاس باشا الرابعة ، التي أقبلت في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ : « يبدو أن النحاس بعد توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ قد ازداد تعلقا بالحكم المطلق ، المستند الى الدكتاتورية البرلمانية لانه اطمأن الى تأييد الانجليز له . بعد أن ظفروا منه بالمعاهدة وروج لها وسماها « وثيقة الشرف والاستقلال » ، بسطوا له هذا الجميل ، وجاوزه عليه بتأييده في حكمه ومن ثم أخذ يسير في وزارته سيرة « الحاكم بامر » ، ويقص عن حظيرة الوزارة والوفد كل من يعارضه مهما كانت منزلته السابقة في الجهاد .. »

ومما يؤخذ على هذه الوزارة أنها قررت اعتبار يوم ٢٦ أغسطس وهو يوم توقيع معاهدة سنة ١٩٣٦ عيدا وطنيا وأسمته « عيد الاستقلال » ، وما هذه المعاهدة المشنومة بمعاهدة استقلال ، بل هي مهددة له مقوضة لآركانه فجاء اعتبار يوم توقيعها عيدا وتسميته عيد الاستقلال من التناقضات المخزية .

ويقول الأستاذ الرافعي ، انه عندما احتتمت الأزمة الدستورية بين الوفد والسراى حول تعيين أحد أعضاء مجلس الشيوخ وحول رفض السراى توقيع مشروع قانون يفتح اعتماد اضافي طلبت الوزارة توقيعه وحول طلب السراى حل جماعات القمصان الملونة ، سعى السفير البريطاني سير مايلز لامبسون في تسوية الأزمة ببقاء وزارة النحاس في الحكم ، والتساهل من الجانبين ، أصرت السراى على موقفها ..

ويشير عبد الرحمن الرافعي - في كتابه « في أعقاب الثورة » الجزء الثالث - الى مذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية في أول ابريل ١٩٤٠ ، تلك المذكرة التي أحدثت كما يقول الأستاذ الرافعي رجة كبيرة في البلاد ، لانها أول صيحة بالخروج على معاهدة سنة ١٩٣٦ من إحدى الهيئات التي وقعتها ، ومن الهيئة التي اعتزت بها ، وروجت لها ، وحثت الناس على قبولها ، والمذكرة التي يشير اليها الأستاذ الرافعي قدمها مصطفى النحاس أول ابريل ١٩٤٠ الى السفير البريطاني ليبلغها الى الحكومة البريطانية ، وقد تضمنت المذكرة المطالب الآتية :

١ - تصرح الحكومة البريطانية من الآن - ابريل ١٩٤٠ - بأنه عندما تضع الحرب المالية أوزارها ويتم عقد الصلح ، بين الأمم المتحاربة تنسحب من الأراضي المصرية القوات البريطانية جميعها سواء في ذلك القوات المعسكرة ، قبل الحرب أو بعدها ، وأن تحمل محلها القوات الحربية المصرية على أن تبقى المحايلة فيما عدا ذلك قائمة بين الطرفين بالأوضاع المبينة فيها .

٢ - عند التسوية النهائية يجب أن تكون مصر طرفا فيها وأن يكون لها اشتراك فعال في مفاوضات الصلح للدفاع عن مصالحها والعمل على تحقيق أغراضها معنوية كانت أم مادية .

٣ - بعد انتهاء مفاوضات الصلح يجب أن تدخل مصر ، وانجلترا في مفاوضات يعترف فيها بحقوق مصر كاملة ، في السودان لمسلحة أبناء النيل جميعا .

٤ - المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية .

٥ - عدم الحيلولة دون تصدير القطن المصري ، الى البلاد المحايدة أو شرائه بالأسعار والشروط المناسبة .

ويقول الأستاذ الرافعي : أحدثت هذه المذكرة تأثيرا كبيرا ، وقوبلت - في الجملة - باقتباط إذ كانت أول صوت ارتفع من بين الهيئات التي وقعت المعاهدة

بالانتفاض عليها ووضحت تعلق البلاد بالجللاء وجاءت - فيما عدا حديثها عن المحالفة وعن السودان - انتصارا كبيرا ، لقضية الجللاء ، ولوجهة نظر الحزب الوطنى فى هذه المسألة الهامة التى هى جوهر الاستقلال .

أما لدى الجانب البريطانى فقد قوبلت بداهة بالاستياء ، والتنمر ، وبالرغم من انهماك بريطانيا وقتئذ فى الحرب ورغبتها فى كسب رضا الشعوب فان جواب حكومتها يتم عن روح السخط ، والحق ، فقد أجابت عليها برد أرسله اللورد هاليفاكس وزير خارجيتها بطريق البرق ، الى السفير البريطانى ، وهذا بلغه الى النحاس باشا يوم ٦ أبريل ١٩٤٠ وصيغة هذا الرد كما يلى :

١ - أبلفوا النحاس باشا ، فى الحال أن الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا اليما للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد ، كمحاولة مقصورة للمب دوز فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها .

٢ - أما فيما يختص بالمسائل ، التى أثارها النحاس باشا فمن البديهي أنها تؤدى الى :

(أ) إعادة النظر فى المعاهدة المصرية ، البريطانية .

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية .

(ج) الطعن فيما نستخدّمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب ضد ألمانيا :

٣ - لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ، وعن الجلى بلا شك للنحاس باشا ، أنه لو انتصر العدو لم يبق الا قليل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ - أننا نحارب لسلامة الأمم الصغيرة واحترام العهد المقطوع ، فقل للنحاس باشا - وأنا أحد الموقعين على المعاهدة - يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية ، وأنه ليسعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهده ، بتخفيف اثر هذه الحركة التى لم تفتقر بالسند .

وقد رد الوفد ، على هذه الرسالة بخطاب أيد فيه مذكرته الأولى !

ويقول د^و يونان لبيب رزق - في كتابه تاريخ الوزارات المصرية ، أنه عندما عين الملك علي ماهر باشا رئيساً للديوان الملكي تحفظت صحف الوفد وارتاحت الدوائر البريطانية ، لهذا التعيين باعتباره - كما تقول الوثائق البريطانية - شخصية مستوفية بدلاً من مناورات الرجال غير المسئولين في القصر ، أما الصحف الموالية للقصر فقد شنت حملة واسعة على النحاس تهمة فيها بأنه قد لجأ إلى السفارة البريطانية طالباً العون في موضوع علي ماهر وأنها - أي السفارة البريطانية - لما حاولت التدخل فإن رئيس الديوان الجديد ذكر للمستول البريطاني أن هذا الموضوع من اختصاص الملك وحده .

وقد انتهزت المعارضة الفرصة فكتب رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، محمد محمود باشا خطاباً بعث به للسفارة البريطانية يحتج فيه على التدخل الانجليزي في شئون مصر الداخلية ، كما كتبت الأهرام - ١٤/١١/١٩٣٧ - تنصح البريطانيين بعدم استغلال المعاهدة ، لكسب امتيازات جديدة في البلاد فإن ذلك سوف يثير حالة السخط بين المصريين ويقول د^و يونان لبيب رزق ، أنه عندما تعقدت الأمور بالنسبة لوزارة علي ماهر باشا بعد دخول إيطاليا للحرب ، في يونيو عام ١٩٤٠ ومع ما ترتب على هذا من زيادة المخاطر ، على مصر وظهور الابطال رابض على حدودها الغربية فقد صحبه تشجيع الوزارة ، والملك على انتهاز خطة العداء نحو الوجود البريطاني والسعي إلى الاتصال بعزلتي المحور ، وعند هذا الحد ، تحرك السير مايلز لامبسون فكتب إلى لندن ، في ١٥ يونيو يصف علي ماهر ، بأنه غير متعاون ، ولا يمكن الاعتماد عليه ، بل ولا احترامه فهو بالرغم من وعده المتكررة قد فشل تماماً ، في توجيه الرأي العام ، إلى الوجهة السلمية ، ولم يبق في طاقتي أو في مقننوري ، أن يظل في منصبه أكثر من ذلك ، وقد شهد النصف الثاني من يونيو ١٩٤٠ ما يمكن أن نسميه بحادثة ٤ فبراير ، الصغيرة ، فقد وضع البريطانيون هدفاً أمامهم يتمثل في السعي لإخراج علي ماهر من الوزارة ومن الديوان الملكي على أن يحل محله أحد ثلاثة من المعروفين بولائهم ، للحليفة من طراز حسن صبري أو حافظ عفيفي ، أو حسين سرى .

وكانت وجهة النظر البريطانية في ذلك أن يكون رئيس الوزارة الجديدة غير وفاء ، ولكن يتمتع بثقة الوفد ، على أساس أن تعيين وزارة وفدية سيكون من شأنه اغضاب القصر ، وبعض الدوائر السياسية الأخرى ، بما يهم إنجلترا أن تظل على تعاونها معهم ، هذا بالإضافة إلى ما يتمتع به الوفد - كما تقول الوثائق البريطانية من شهرة سيئة من ناحية تعللهم الكفاءة الإدارية .

ويرى مارسميل كولومب في كتابه « تطور مصر ١٩٢٤ - ١٩٥٠ » : لقد تحققت الآمال البريطانية ، فقد وقعت المعاهدة المنشودة في لندن في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ على يد وفد مصري برئاسة مصطفى النحاس باشا نفسه ورغم ذلك فلم يكن ثمة ما يشتم منه هبوط شعبية الوفد ، بل وليس من المؤكد أن يكون الرأي

العام المصري قد تفهم مدى خطورة العمل الدبلوماسي الذي تم التفاوض بشأنه والذي جعل من مصر دولة تدور في فلك بريطانيا العظمى وترتبط معها بتحالف لا يتضمن أية ترتيبات لتحديد مدته .

وينتقل مارسيل كولومب بعد الحديث عن توقيع معاهدة ١٩٣٦ وآثارها في السياسة المصرية ، الى الحديث عن سياسة الوفد بعد أن أقصى عن الحكم ، فيقول : لقد عمل الوفد منذ انضمامه ، لصعوف المعارضة على أن ينفرد بذلك الدعم الحقيقي ، أو المفترض الذي تقدمه السفارة البريطانية للقصر الملكي ولكل « الرجعيين » محاولا بذلك أن يسترد شعبيته التي استطاع الملك الشاب أن يكشف بريقتها الى حد ما ، وبعد ذلك وقف الوفد ضد المحادثات التي أجراها « في روما ٨ مارس ١٩٣٨ » اللورد بيرث حول مشاكل البحر الأبيض المتوسط ، والمسائل الافريقية دون استشارة سابقة لمصر ، كما أنه رأى الاتفاق الانجليزي الايطالي المفقود في ١٦ ابريل ١٩٣٨ بمثابة عنوان على استقلال البلاد وكيانها الدولي ونكت عهد مقلوبة ، في معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا ، والتفريط في حقوق مقدسة مقررة لمصر والسودان . كما أنه لم يخف من انتقاداته للاتفاق الانجليزي ، المصري ، الذي عقد في ٤ أغسطس ١٩٣٨ حول بناء ثكنات عسكرية في منطقة قناة السويس ، كما أصدر في الرابع من سبتمبر (١٩٣٨) بياناً يستثير فيه الرأي العام ضد أول خرق ، لنص معاهدة ١٩٣٦ .

ومع ذلك فمع بدء العمليات الحربية في أوروبا تغير موقف الوفد ، وبدأ تنديده ، ببريطانيا يفقد حذته تدريجياً ثم يختفى كلية على وجه التقريب من الصحف الوفدية ، تبني الوفد سياسة أكثر ملازمة وقادرة في الوقت نفسه على أن تضمن له ولاء الجماهير ، وعبر الوفد في مذكرة سياسية سلمها الى السير مايلز لامبسون في أول أبريل ١٩٤٠ عن تخوفه من أن يعرض التحالف الانجليزي المصري لازمة أخلاقية بالغة الخطورة يمكن أن تلحق دلائل عليها عند عناصر ، يمينها من الشعب المصري - حسب تصييره - وعند آخرين من أبناء الشعوب العربية والشرقية .

وكي تدرك بريطانيا هذا الخطر لزم عليها أن تعلن منذ ذلك الوقت « أن القوات البريطانية بعد انتهاء الحرب النائرة واستتباب السلام ، بين الأطراف المتحاربة ستتسحب كلية من الأراضي المصرية لتحل محلها قوات عسكرية مصرية ، كما أن من المسلم به ، أن معاهدة التحالف سوف تظل نافذة الفصول بين الطرفين كما اقتضى الأمر أيضا أن تؤكد بوضوح أن مصر سوف تشارك في الترتيبات النهائية للحرب ، كما أنها ستكون طرفاً فعالاً في مفاوضات السلام ، حتى تكون في وضع يسمح لها بالدفاع عن مصالحها وحتى تحقق أهدافها المادية

والروحية ، ومن جهة أخرى فما أن يسود السلام حتى تكون حقوق مصر في السودان موضع اعتراف من جانب بريطانيا العظمى لمصلحة سكان وادي النيل العظيم » .

ولم يكن من شأن بيان الوفد هذا الا أن يسبب بعض الضيق في لندن كما أن رد الحكومة البريطانية كان يتسم بغىء من الحزم وفي نفس الوقت ، فإن الوفد لم يتردد في اعلان ارتباطه بقضية الديمقراطية ، وأكد أن مصر تمد يدها للشعب الحليف وأن الشرف يقتضى من كل مصرى أن يساعد الدولة الحليفة بريطانيا ويشد من أزرها وأن يتجنب بوجه خاص كل ما يمكن أن يؤخذ على أنه طعنة في الظهر » .

وغداة دخول إيطاليا الحرب خرج الوفد بكلماته الى حيز التنفيذ ، فمئذ ذلك الحين تضافى الوفد ، عن المطالب للملنة في برنامجها وظل يعلن أنه يقف الى جانب تقديم المساعدة المخلصة لبريطانيا العظمى في اطار معاهدة ١٩٣٦ مع رفض الزج بمصر في أتون الحرب ، وخففت هذه السياسة شكوك السفارة البريطانية كما جعلتها في الوقت نفسه تأخذ في الاعتبار رغبات الشعب المصرى وبفضل هذه السياسة أيضا باتت بريطانيا مقتنعة - بعد أن أدركت ما تواجهه من صعوبات - بعدم إمكانية تحقيق فكرة جر مصر الى الحرب وازاء ما لمسته بريطانيا من مناورات على ماهر باشا والمحاولات المتخبطة التي قام بها حسن صبرى باشا ، وحسين سرى باشا بدأ الوفد بوصفه الحزب الوحيد ، والذي لا يزال يحوز صفة الشعبية الكافية ، القادر على أن يقنع الرأي العام ، بتقبل الاجراءات التي تحتم الضرورة اتخاذها أثناء الحرب وكذا فانها - بريطانيا - لم تتردد في أن ترغم الملك فاروق على إعادة التحاسن باشا الى الحكم ، مفضلة اياه على أحمد ماهر باشا الذي بدت لها آراؤه المتطرفة بمثابة خطر على استتباب الأمن والنظام في مصر . »

أما د . عبد العظيم رمضان في كتابه : « تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٧ الى سنة ١٩٤٨ » ، فيقول عن موقف الوفد من بريطانيا ومن تنفيذ المعاهدة ، المصرية ، البريطانية ، ومن دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء و . . و . . ، وغير ذلك من الموضوعات الهامة : واضح من حديث للنحاس باشا في شهر نوفمبر ١٩٣٧ أدخل به لمراصلة إحدى وكالات الأنباء الأجنبية بأن الصورة القائمة في ذهنه في حالة حدوث اعتداء من ناحية ليبيا ، أن يدافع الجيش المصرى عن البلاد ، وتساعده في ذلك القوات البريطانية : « سنجارب أولئك الجنود الانجليز » معنا بصفة حلفاء لنا اذا طارأ طارئ لهذا وقد فرق هذا الحديث بين حلف مصر ، من الحرب ، وحلف بريطانيا فقال : اذا حاربت مصر فستحارب دفاعا عن سلامة أراضيها وستحارب بريطانيا العظمى ، دفاعا عن سلامة امبراطوريتها . فلما وقعت الازمة العالمية في سبتمبر ١٩٣٨ لم تتحدث إحدى

الصحف الوفدية عن مسألة دخول مصر الحرب على الرغم منا كانت تهاجم به الحكومة لإصالتها اتخاذ إجراءات الدفاع عن البلاد ، والفرق بين الموقفين أن النحاس باشا عندما أدلى بتصريحه السابق كان في الحكم ، وكانت علاقته مع إنجلترا على ما يرام ولكن في سبتمبر ١٩٣٨ ، كان في المعارضة وكانت علاقته بإنجلترا على درجة كبيرة من السوء ، ومع ذلك فعندما تحدث صدقي باشا عن إبرام معاهدة عدم اعتداء ، بين مصر وإيطاليا ، اعتبرت الصحف الوفدية أن هذا الإجراء يعد انتهاكا لمعاهدة ٣٦ ، التي رأت أنها تلزم مصر بالمساعدة داخل أراضيها سواء كانت الحرب التي ستخوضها إنجلترا ، دفاعية أم هجومية .

وقد اتضح موقف الصحف الوفدية من مسألة الحرب الدفاعية عندما قدم المارشال باليو ، إلى مصر ، في مايو ١٩٣٩ ، فقد انتقلت هذه الصحف زيارة المارشال وهاجمت تصريحاته التي أعرب فيها عما ينعم به مسلمو طرابلس تحت الحكم الإيطالي ، ويقول د . عبد العظيم رمضان : يمكن القول أن موقف الوفد كانت تتنازعه جملة عوامل : أولها تأييده لقضية الديمقراطية ، والثاني عداوته للاستعمار والثالث كرههيته للفاشية فلقد كانت إنجلترا دولة ديمقراطية ولكنها كانت دولة استعمارية أيضا : لهذا كان الوفد يشدد الهجوم عليها ، بسبب ما كان يعتبره تأييدا فيها للحكم الاوتقراطي في مصر ويعتبر أن الحكومة القائمة بمدينة بقاعنها للنفوذ البريطاني ولكنها من جانب آخر كان يكره المسكر الفاشي بدرجة أكبر ، ويدرك مدى الخطر الذي يحيق بمصر ، في حالة انتصاره ولهذا وقف إلى جانب المسكر الديمقراطي ويشير د . رمضان ، إلى خطاب للنحاس باشا في ١٦ يوليو ١٩٣٩ الذي ندد فيه بالإنجليز الذين رأوا في الحكم الصالح حكم محمود ١١ — بقرة طوب تجلب لهم الخير الجسيم ، والنفع العظيم ، فنلقضوا ما أبرموا ، وأنكروا ما وقعوا وأخلوا باليسار ما أعطوه باليمين ، وكما فعلوا بمصر فعلوا بفلسطين الشهيذة المستتبلة قسموها باسم الانتداب ، تقسيما هو القضاء عليها والفناء لها ، ولما رفضت ما فرضوه عليها أخذوا يسومونها سوء المذاب يفعل الإنجليز ، هذا في مصر ، وفلسطين ، ثم لا يتورعون عن أن يتفخؤوا بالحرية ، ويعزفوا لحن العدالة والمساواة : . .

ويقول د . عبد العظيم رمضان : انفجر عداة الوفد للإنجليز عندما منقطت وزارة محمد محمود باشا وألف على ماهر باشا وزارته على اقتاضها ، وكانت الأنباء قد احتضامت قبل ذلك في الصحف الوثيقة الصلة بطل ماهر عن الاتفاق ، الذي عقده في لندن مع اللورد هاليفاكس أثناء حضوره مؤتمر المائدة المستديرة ، وكان معروفا أن علاقاته بالسفير البريطاني قد توطدت بعد تجالعهما ضد البنداري باشا ، فقد اعتبر الوفد اعتلاء على ماهر باشا الحكم ثالثة الاتفاقى يعد أن تحمل المصريون من حكم محمد محمود باشا ما تحملوا ، ونشأ في ذلك الحين اتجاه خطير في الوفد نحو عدم الاعتراف بالمحالفه . وكما قالت « المصري » أن خطة

الوفد ليست موجبة ضد المعاهدة اذ من الخيل أن يحارب الوفد عملا من صنعه
بل من مفاخره ولكنها موجبة الى اسائة تنفيذ المعاهدة والى تدخل حلفائنا
الديمقراطيين ضد الديمقراطية المصرية والاستقلال المصرى » .

وقد حمد النحاس باشا ، الانجليز فى خطابه الذى ألقاه بالإسكندرية يوم ١٣
أغسطس ١٩٣٩ قائلا : بيننا وبينكم معاهدة فإذا كانت تنفذ حسب نصوصها
وعلى قدم الاخلاص والمساواة واعطاء كل ذى حق حقه فأحلا بها ومرحبا ،
والا فلا كانت محالفة ولا صداقة اذا كان من ورائها الجوع ، والحرى ، والدمار
لمصر ، والفنم والكسب لكم وحدكم ... ويقول النحاس باشا أيضا فى خطابه
« أيها الانجليز : اما صداقة وصفاء ، وإما جفاء وعداء فأختاروا لأنفسكم
ما تريدون » ويقول د. عبد العظيم رمضان : حين أعلنت الحرب العالمية الثانية
بعد نصف شهر ، تقريرا من خطاب النحاس باشا ، الذى توعد فيه الانجليز ،
والمسكر ، الديمقراطى كله ، لم يتردد الوفد فى ابتلاع تهديداته السنابقة ،
فكتبت جريدة « المصرى » تقول أن مصر ستكون مع حليفها انجلترا ، فى هذا
الموقف المتيق قلبا وقالبا وانما ستكون وفية لعهدها ، مؤيدة بكل قوتها
الديمقراطية ضد الدكتاتورية » .

ولأن المجال فيما اعتقد لا يسمح : بمناقشة تلك السياسة ، الا اننا نقول
كتمليق سريع على تنفيذ تلك السياسة ، لا على السياسة ذاتها ، أنه ما كان
لوفد أبدا ان يسرف فى توجيه الاتهامات الى معارضيه ممن يسعون للاستمرار
بدورهم فى الحكم ان كانوا فيه ، أو ممن يسعون بلعورهم للحصول عليه ،
إذا كانوا ، بعيدين عنه ، والاعتراض هنا ، على الأسلوب ، لا على المبادئ
والافتكار ، ولست أقول هذا الراى دفاعا عن على ماهر الذى « خطى » بأكبر
قدر من الهجوم الوفدى عندما شكل وزارته الثانية ، اذ ان لى تحفظات كثيرة
على على ماهر ، وعلى سياسته ولكننى أقول ان الاسراف فى الهجوم الشخصى ،
والاسراف فى توجيه الاتهام ، ليس أبدا من اصول اللعبة السياسية المنظمة
بخاصة ان الاسراف فى الهجوم والاسراف فى توجيه الاتهام كان يتناقض الى
حد كبير ، مع راي الوفد المصرى فى على ماهر عندما تولى رئاسة الوزارة لأول
مرة - وزارة المائة يوم - ولذلك وحتى لا تقع الجواهر فى أخطار دوامة الاسراف
فى الهجوم الشخصى ، وفى توجيه الاتهام ، ينبغي الالتزام بالمعارضة الموضوعية ،
الهادفة البناءة ، كما ينبغي على المعارض - على الأمل - ألا يتناقض مع نفسه
فيقول اليوم عكس ماكان يقوله بالأمس تماما - كما أنه ينبغي الايمان ، بأن
شدة الهجوم ، وعنفه لا يقينان المهاجم فى قليل أو كثير ، بل على العكس فإن
هذه الشبهة ، وهذا العنف ، يبعثان عنه الجواهر التى لا تؤمن ، بالمعارضة ،
العنيفة والقاسية بل والجارحة !

وننتقل الى آراء أخرى للوفد ، خاصة بسياسته في الداخل عندما يكون في المعارضة فاشير الى رأى ابيده قطب وفدى كبير عندما سئل ، عن مواصلة الوفد « الجهاد » ليكون في الحكم وحده ، دون بقية الأحزاب الأخرى اذ قال : « ليقولوا ما يقولون ، فهذه ليست أول مرة يهتمون فيها الوفد بالتهافت على الحكم في حين لا يطلب الوفد أن يكون في الحكم الا لتحقيق الغاية الكبرى وهي صون ، الاستقلال ، واستكمال ، والمحافظة على الدستور ، وتحقيق سلطة الأمة فمئذ قام الدستور ، لم يصبح طلب الحكم عيبا ، اذا ما جعله حزب من الأحزاب هدفه ، اذ لا يحتاج له أن يعمل ، وينفذ فكرته ووجود رأيه في الشئون العامة الا اذا تحمل تبعات الحكم ، واضطلع بمسئوليياته ، فالحكم اذن ليس غاية الوفد ، انما هو وسيلة ، وهذا هو الفرق ، بيننا وبين الأحزاب الأخرى ، ومتى أصبح الحكم شهوة من الشهوات ، وانصرفت الأحزاب عن هذه الغاية القومية ، الى التخاصن من أجل الحكم فلا يتردد حزب من الأحزاب في اتخاذ أية وسيلة في سبيل الوصول اليه وبذلك تضطرب الأوضاع الصحيحة وتهتز قواعده الديمقراطية الصادقة ، لا علاج لذلك الا بأن يتولى حكم الشعب من يحسنون تمثيله ، واتصير عن مطالبه ورغباته » .

ويؤكد القطب الوفدى الكبير ، على تجارب « الوزارة القومية » التي تشترك فيها أحزاب كلها قد فشلت وأعطت المصريين درسا بل دروسا لا يمكن نسيانها أو تناسيها ٠٠ لا مجال - هكذا يقول القطب الوفدى الكبير - للوحدة ولا سبيل الى الائتلاف بعد الذي ثبت من تباين الأفراض والوسائل وانما السبيل الممكنة الى تخفيف الصراع على الحكم ، هي الالتزام روح الدستور ، لان ذلك وحده ، هو الطريق الى الاستقرار وعندئذ ، لا يلبث التنافس على الحكم ، أن يسير في مجرى طبيعي وتحقق سلطة الأمة بتوليبتها شئونها من تلقا به وتؤمن بإخلاصه .

وعن اتفاق الأحرار الدستوريين مع الوفديين ، حول ترشيحات مكتبى للمجلس « مجلس الشيوخ ، ومجلس النواب » يقول القطب الوفدى : « إنه لم تجر بين الوفد والأحرار الدستوريين مباحثات بصدد الائتلاف وكل ما حدث لا يبدو أن يكون توافقا غير مقصود وفي مسائل كان رأى الحزبين فيها واحدا » .

والوفد ليس ملزما بأن يمارس كل فكرة يراها ، الدستوريون أو غير الدستوريين من الأحزاب بل ان هذا التوافق كثيرا ما يقع على تصرف من تصرفات الوزارة نفسها ولا يمكن يومئذ أن يقال - عكسا - أن الوفد يتفاهم مع الوزارة ، أو أنه يمهّد للائتلاف .

والذى لا جدال فيه « ان معارضة الوفد » لفكرة الائتلاف الحكومى لا يمكن أبدا ، أن تقبل على طول الخط ، اذ يحتمل - مثلا - أن يكون الوفد ، على حق ، في رفض الائتلاف في وقت من الأوقات أو رفض الائتلاف مع حزب من الأحزاب ، أو مع مجموعة من الأحزاب ، وقد يحتمل أيضا ، أن التجريبتين اللتين مرت بهما

الوزارة الائتلافية التي اشترك فيها الوفد مع الأحزاب الأخرى في الحكم ، كانتا تجربتين مبريتين ، ومن الممكن أيضا أن يكون الوفد ، قد أخطأ في هاتين التجربتين ، كما أخطأت الأحزاب الأخرى ، أو بعض الأحزاب المشتركة في الحكم ، وقد يكون خطأ الوفد باعتباره حزب الأغلبية في الوزارة الائتلافية أكبر من خطأ ، أي حزب آخر مشترك ، في تلك الوزارة . وقد يكون ، العكس ، و . و .

ولكننا نقول ، ان رفض الوزارة ، القومية كمبدأ ، وكسياسة غير مقبول على الإطلاق فقد تجد أمور خطيرة تتطلب من كل السياسيين نسيان الماضي كله ، بل نسيان مصالحهم الخاصة والحزبية ، كما تتطلب منهم تخصيص كل جهودهم ، لانقاذ البلاد ، مما تعرض له : . . . قد تكون الوزارة القومية ، وزارة انقاذ للبلاد مما تعرض له من أخطار وعندئذ ، يصبح رفضها بمثابة رفض للاشتراك في انقاذ البلاد .

وقد يطلب حزب الأغلبية ، أو الحزب الذي يؤمن بان الشعب أو غالبية الشعب الى جانبه شروطا معينة للموافقة على المشاركة في تأليف وزارة قومية ، كان يجري الاتفاق على سياسة محددة واضحة ، أو كان يتم - قبل التشكيل الوزارة - حل بعض المشاكل الناجمة ، أو كان يطلب حزب الأغلبية ، أو الذي يرى أنه صاحب الأغلبية ، أو الذي يرى أنه صاحب الأغلبية المشعبية ، أن يكون عضو وزراة في تلك الوزارة ، أزيد من نصف عدد الوزراء ، أو ، أما رفض الفكرة من أساسها فهو خطأ مبدئي بل خطأ وطني وقد دفعت مصر - مصر كلها - في بعض الأزمات السياسية ، الخطيرة ، التي رثى فيها تأليف وزارة قومية ورفض الوفد المصري المشاركة فيها ، دفعت مصر ، الشعب ، وكان الثمن في كل مرة ثمنا باهظا . . من حريتها ومن كرامتها !

ونستزيد من الحديث عن موقف الوفد المصري ، عندما يكون في المعارضة من « الحليفة » .

والمتابع أيضا لسياسة الوفد المصري حتى ذلك التاريخ (١٩٣٩) يرى أن سياسة الوفد كانت قد رسمت بوضوح وبجلاء على أساس تنفيذ هدفين رئيسيين لا ثالث لهما : أول هدفين الهدفين : مصادقة بريطانيا عندما يكون الوفد ، في الحكم ، من أجل ضمان الاستمرار في الحكم ، باعتقاد : أن بريطانيا تختار أيضا توقيع معاهدة ٣٦ أغسطس ١٩٣٦ هي صاحبة الكلمة الأولى والأخيرة فيما يتعلق ببقاء الوزارة المصرية . أية وزارة مصرية في الحكم ، وقد تجيء مثلا في البداية ، ووزارة لا ترضى عنها بريطانيا الرضاء الكامل ولكن ، لا يمكن أبدا لتلك الوزارة ، أن تستمر أو تستقر في الحكم إلا إذا ضمننت تلك الوزارة ، ذلك الرضاء السامي !

وقد تبقى وزارة من الوزارات المصرية مثلا بضمه أساييع ، أو حتى بضمه أشهر ، وهي في خلاف مع السفارة البريطانية حول بعض « الأمور » غير الخطيرة ولكن هذه الوزارة لا يمكن أبدا أن تستمر ، أو أن تستقر ما لم ترض عنها بريطانيا ، رضاء تاما . وقد قر في ذهن القادة الوفديين ، وخاصة بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ أنه لم يعد هناك ، أبدا مبرر لمعاداة بريطانيا ، وأنه لابد من أن تتحول سياسة الوفد تجاه بريطانيا من خصومة شبة دائمة إلى صداقة دائمة .

وربما كان ذلك التحول الخطير في سياسة الوفد المصري من الأسباب الرئيسية التي جعلت كثيرين من غير الحزبيين أو على الأقل ، كثيرين من المتعاطفين مع الوفد ، يأخذون على الوفد هذا التحول الذي كان يصل في بعض الأحيان إلى نتائج تؤذي الشعور الوطني .

وعلى عكس هذه السياسة تماما ، سياسة التحالف الدائم مع بريطانيا ، عندما يكون الوفد في الحكم ، كانت سياسة الوفد وهو خارج الحكم ، ضد السياسة البريطانية ، على طول الخط ، بل أن الوفد كان يتخذ وهو خارج الحكم - وخاصة في الأزمات الدولية التي تتعرض لها بريطانيا أو تتعرض لها مصر - سياسة ، عدائية للغاية ضد بريطانيا اما انتقاما منها لأنها لم تقف الى جانبه عندما أقسى عن الحكم ، واما لأنه يريد أن يقوم بضغط على بريطانيا أو على غيرها

من جهات « النفوذ » لتشارك في عودته الى الحكم ، وقد أدت هذه السياسة الى اضعاف الوفد من ناحية وإلى اظهاره أمام الانجليز بمظهر ذلك الذي لا يؤمن بجانبه الا عندما يكون في السلطة .

ولن نطيل أكثر مما أطلنا في الحديث عن « الوفد عندما يكون في المعارضة » لنهني هذا الجزء من الكتاب بعد أن نفرد جزء آخر عن الرأي والرأي الآخر .

الفصل السابع

الرأى والرأى الآخر فى أحداث سنوات ما قبل الثورة

كما أقول باستمرار ، أنها المرة الأولى التى يكتب فيها شعبنا المصرى العظيم تاريخه بنفسه ، ومنذ أخذت على عاتقى المشاركة فى إعادة كتابة تاريخنا الحديث وأنا أحرص على الرأى الآخر ، بل أسعى اليه بنفسى ، ليكون الرأى والرأى الآخر مما فى مجلدات تاريخ سنوات ما قبل الثورة .

وفيما على تعليقات ، وتصويبات وأسرار جديدة تذاق لأول مرة كتبها أخوة أعزاء كان لهم أو لأبائهم من قبلهم فضل المشاركة فى صنع التاريخ المصرى :

د هـ هيكى والقمصان الزرقاء

فى رسالة بعث بها إلينا الأستاذ حافظ محمود النقيب الأسبق للصحفيين وردت تلك الكلمات عن « القمصان الزرقاء » و د هـ هيكى :

● الرواية لها بقية ، ولبقية عندي لانى كنت أحد شهودها ، والرواية التى أعنيها هى الفقرة الخاصة بذهاب الدكتور محمد حسين هيكى لمقابلة لطفى السيد باشا فى الجامعة للتحقق اليه فى الاحتفال بتأبين محمود عبد الرازق باشا . كان هذا فى نوفمبر سنة ١٩٣٧ وأصاب الشباب الجامعيين متوترة جدا . وقد اصطحبنى الدكتور هيكى معه وهو يقول ضاحكا « على الأقل لكى تشفع لى عند زملائك الطلبة » .

فلما بلغت السيارة بنا الى مشارف الجامعة وجدنا أبوابها موصدة وحولها « كردون » كثيف من رجال الشرطة يحاولون اقتحام الأبواب ، لكن الطلبة استطاعوا منهم بأن سلطوا عليهم - من وراء الأسوار - خرطوم الماء الدافق .

سنوات ما قبل الثورة ج٢ - ١٤٥٠هـ

وفكر الدكتور هيكل في الرجوع ، أو على الأقل كان ذلك اقتراحا من سائق سيارته ، لكن الطلبة صاروا إلينا تحت حماية خراطيم الماء - وحملوا الدكتور هيكل على اكتافهم الى حرم الجامعة . ثم أعادوا إغلاق الباب جيدا . . . وهناك طلب الطلاب من الرجل أن يلقي كلمة ، فلم يزد على قوله : « ان كل وطني يؤدي واجبه في موقعه » . . . واستبدل الطلبة بالخطب هتافا لكتاب المعارضة وهم يطوفون بالرجل محمولا على اكتافهم حول فناء الجامعة .

وانتهز الدكتور هيكل فرصة دنونا من الباب الخلفي فشكر الطلبة وانصرف ، وقبل أن ينصرف همس في أذني بأنه بعد هذه المظاهرة السياسية لا يليق به أن يصعد الى مكتب مدير الجامعة ، ثم قال لي : أما أنت فلا أحد يمكن أن يشك في أنك واحد من طلبة الجامعة ، فاصعد أنت وحدك الى لطفي باشا واعتذر له عنى وحدته فيما جئنا من أجله .

وعند انصرافي بعد أداء هذه المهمة لاحظت أن مظاهرة الطلبة داخل الحرم الجامعي قد تحولت الى مظاهرة عداوية لاستاذنا الدكتور طه حسين عميد كلية الآداب آنذاك بسبب انتماؤه إذ ذاك الى « الوفد » وعلمت أن أحد الطلبة إذ ذاك وهو حاليا من كبار المحامين ، كان قد امتدت يده بالاسامة الى طه حسين . . . وحين سمع مني الدكتور هيكل بهذه الواقعة أبدى أسفه الشديد لما حدث . ولكن ما أن ظهرت صحف الصباح في اليوم التالي حتى قرأنا على صفحات جريدة « المصري » تحقيقات صحفيا واسما عما حدث في الجامعة ، وانتهى كاتب التحقيق الصحفي الى أن الدكتور هيكل لم يذهب الى الجامعة الا للتحريض على الدكتور طه !!

العجيب أن طه حسين ظل مصدقا لهذه الأكاذيب الى السنة الأخيرة في حياته إذ رواها فيما رواه للزميل الأستاذ كمال الملاخ مما حملني على أن أصحح له هذه الواقعة . . .

وفي مساء ذلك اليوم كان الدكتور هيكل معتماً أن يصحبني معه في زيارة للدكتور طه في بيته للجمالة ، وبينما كان يتحدث في ذلك سمعنا أصواتا هادرة في طريقها الى مقر جريدة « السياسة الأسبوعية » بشوارع الشيخ بركات - شارع كمال الدين صلاح الآن - بحي قصر الدوبارة وجاء سائق سيارة الدكتور هيكل وبلغه أن آلافا من شباب القمصان الزرقاء في الطريق إلينا ، وأن الدكتور هيكل هو هدفهم .

حاول الدكتور هيكل أن يناقش الأسباب ، لكن السائق قد حملة حملا ووضعني على كرسية في السيارة ، وانطلق به الى بعيد . . . أما أنا فقد قفزت من جهة أخرى الى الخارج . . . ووقفت بعيدا أقرب هذه المظاهرة التي قلبت كل شيء.

فى الدار رأسا على عقب نتيجة لأكذوبة دسها بعضهم على جريدة « المصرى » ! ..

وبعد أربعين يوما بالضبط من هذه الواقعة سقطت وزارة النحاس باشا ، وتولى محمد محمود باشا الحكم .. فخطر لى أن أعمل كما يعمل الصحفيون بتوجيه الأسئلة الى الساسة .. وسالت محمد باشا قائلا : أظن أن أول قرار ستتخذه هو قرار يحل « القمصان الزرقاء ؟ » • فابتسم الرجل ابتسامة ذات مغزى وهو يقول : « لكن لماذا ؟ .. » إن النحاس باشا هو الذى سيحلها • • • • • وقد فسرت مذكرات « سنوات ما قبل الثورة » سر هذه الاجابة •

« حافظ محمود »

القمصان الزرقاء تردت فى هاوية الحزبية وتقاتل أعضاؤها

صبرى أبو المجد ..

● سبق ان ارسلت الى سيادتكم خطابا تضمن ردى على ما نشر فى - سنوات ما قبل الثورة - خاص بقصة تكوين القمصان الزرقاء • وكنت أعتقد ان الموضوع قد استوفى حقه من الايضاح والشرح المستند الى الحقائق التاريخية الثابتة التى لا لبس فيها ولا غموض • ولكن ما أثار دهشتى حقا أننى اطلعت على ما نشرتموه بعنوان لم ينشئ الوفد القمصان الزرقاء وانما نشأت تلقائيا • وما يعنينى مما ورد فى هذا المقال هو ما جاء فيه من ان الدكتور بلال هو صاحب الدعوة لقيام هذه الفرق ومنشئها • وهذا الادعاء - كما سبق ان اوضحت - يجافى الحقيقة ولا يتفق مع الوقائع التاريخية التى يعرفها الذين عاصروا نشأة هذه الفرق • واننى للحقيقة وللتاريخ المجريدين عن الهوى والزيف أعيد سرد قصة انشاء هذه الفرق مع التوسع فى التفاصيل عما سبق نشره عسى أن يكون فى ذلك وضع للنقط فوق الحروف وإعطاء كل ذى حق حقه • وفيما يلى ما هو مبدون فى مذكراتى عن هذه الفرق : - فى صيف عام ١٩٣٤ فكرت فى تكوين هيئة من الشباب اخترت ان أطلق عليها اسم « فرق القمصان الزرقاء » على ان ينضم اليها الشباب المثقف وشباب العمال والتجار والموظفون من ذوى السمعة الطيبة على أن تزكيتهم لجان الوفد والشبان الوفديون للاطمئنان الى خلقهم وحسن سيرتهم - وكان غرضى من تكوين هذه الفرق أن

اسمى جاهدا لانتشال شبابنا من الوهلة التي اردته الحزبية الهوجاء فيها حيث اوقلت نار الخصومة العنيفة بينهم فاعتدى بعضهم على بعض الى حد القتل - وكان برنامجي أن افتح المجال الواسع امامهم للتدريبات الرياضية والكشفية وأن يتلقوا عن طريق المحاضرات الدينية والوطنية والدروس التي تجعلهم قذوة صالحة وعدة قوية للوطن - وعند عرض الفكرة على صديقي وزميلي الأستاذ زهير صبرى حلل لها ومر كثيرا وسافر الى الاسكندرية لمرضها على سكرتير الوفد المصرى مكرم عبيد . ووصل منه الرد المتضمن أن سكرتير الوفد رفض الفكرة « بحجة أن تنفيذها فى هذه الظروف فيه احراج لوزارة توفيق نسيم الصديقة التي تمهد لعودة الوفد الى الحكم وعلى ذلك يرجأ التنفيذ الى مستقبل قريب » وارتدت أن أهد لتنفذ الفكرة باعادة تنظيم لجان الشبان الوفديين بحيث تكون أقرب الى ما انشدته . وفعلنا أنجزنا تكوين لجان فرعية عشرية فى غضون عام ١٩٣٥ . وفى نوفمبر من العام المذكور أذيع على الملا التصريح المشهور باسم « تصريح هور » الذى كان وزيرا لخارجية بريطانيا وقتذاك وغضب الشعب بجميع طبقاته لما ورد فى هذا التصريح من اعتداء على كرامة مصر واستقلالها .



وكان نادى المحامين يزخر كل ليلة بالمئات من الشباب وغيرهم ومن بينهم أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية . ورايت أن الفرصة مواتية لاجراج فكرة تكوين فرق القمصان الزرقاء الى حين التنفيذ بدون أن تلقى معارضة لان التيار الشعبى كان جارفا وزعماء الأحزاب يتراشقون فيما بينهم بالتهمة العنيفة التي تتضمنها بياناتهم التي تنشرها لهم الصحف . وبدأت أستعرض فى ذهنى أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية لاختيار الزملاء الذين سيشاركونى فى التنفيذ . ووقع الاختيار على الاخوة الزملاء محمد كامل الدماطى ومحمد بلال وفهسى سليمان سيدهم وبمجرد عرض الفكرة عليهم وافقوا على الاشتراك فى تنفيذها فوراً . وأعدنا القمصان الزرقاء الأربعة واجتمعنا فى مكتبى بالنادى - حيث كنت أشغل وظيفة سكرتير النادى منذ افتتاحه فى ابريل سنة ١٩٣٤ الى أن نقل الى مقر النقابة فى عام ١٩٣٧ - وبعد ارتداء القمصان سرنا فى طابور نظامى اجتاز صالة الاجتماعات بالنادى الى مكتب رئيس النادى مكرم عبيد حيث كان بداخله الرئيس مصطفى النحاس وبعض أعضاء الوفد ، ثم وقفنا صفاً واحداً وقبضة باليد اليمنى على القلب ورفعنا الذراع فوق الرأس علامة تحية الفرق التي كنا اتفقنا عليها . وهتفنا « فرقة الدفاع عن الوطن والموت لأعداء مصر » وهتف مكرم عبيد فوراً « برافو والموت لأعداء الوفد » وكان هذا هو قرار التصديق على قيام الفرق ، وعلم جميع الذين كانوا بالنادى بالموضوع كما نشر ثانى يوم بالصحف . وزحفت طوابير الشباب بإزيائهم المختلفة أمام النادى ، ودعوت

الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين للاجتماع بصفتي سكرتيرها العام وأخذت
 الرابطة علما بموافقة الوفد على قيام الفرق وبعد بحث مستفيض وضمت الرابطة
 الضوابط والقواعد التي تضمن استمرار حسن نظام الفرق وسيرها في الطريق
 المستقيم وتجنب الانحراف والزلزل وعلى أمل أن يكون في تكوين هذه الفرق
 الخير والصلاح للوطن ولأبنائه من الشباب كما قررت الرابطة أيضا توجيهه
 الدعوة لمقعد مؤتمر نام للجان الشبان الوفديين بالقطر المصري يوم ٥ يناير
 سنة ١٩٣٦ بالنادى السعوى . وعقد المؤتمر فعلا وحضره مكرم عبيد سكرتير
 عام الوفد وألقيت فيه كلمات منى ومن الأستاذ زهير صبرى رئيس الرابطة ومن
 الزميل محمد بلال . وأعلن رسميا قيام الفرق . وتكون منا الأربعة مجلس
 قيادة للإشراف على الفرق وفق القواعد التي وضعتها الرابطة ، وبمدها دعيت
 لمقابلة سكرتير عام الوفد مكرم عبيد وسألني عن الفرق والنظام الذي تسير
 عليه وأخبرته بالتفصيل عن كل ما سأل عنه فاطهر ارتياحه وأخبرني أنه يوافق
 تماما على ما ذكرته له وأنصرف معتقدا أنني ظفرت بالتأييد المطلق لما تسير
 عليه الفرق . وما كنت أدري بما يدبر في الخفاء مما كانت نتيجته أن ظهرت
 بوادر خلاف بيني وبين الزميل بلال وفجأة نشرت جريدة الجهاد التي كانت
 لسان حال الوفد ما سمي بقرار « المجلس الأعلى لفرق الشباب الوفدى » ويقضى
 بفصل شوقى عبد الوهاب من الفرق والتحذير من الاتصال به أو التماسل
 معه وفصل كل من ينفذ أوامره « واجتمعت الرابطة في مساء نفس اليوم وحضر
 الاجتماع بعض أعضاء الهيئة الوفدية وعرف في هذا الاجتماع أن تصرف محمد
 بلال كان يعلم سكرتير عام الوفد وبتأييد منه . وأصدرت الرابطة « وهي
 الهيئة الرسمية التي تشرف على لجان الشبان الوفديين بالقطر المصري »
 قرارها باعتبار محمد بلال ومن يؤيده مفصولا من هيئات شباب الوفد
 والاستمرار في سياسة تدعيم الفرق وتقويتها على أن تسمى باسم « فرق
 الرابطة العامة للجان الشبان الوفديين » وتعيين شوقى عبد الوهاب قائدا عاما
 لها ومنحه السلطات الكاملة للتصرف مع عرض الأمر بأسرع وقت ممكن على
 رئيس الوفد لوضع حد حاسم لهذه المهزلة التي لم يسبق لها مثيل . ومع
 الأسف عند مقابلة بعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية للرئيس أخبرهم « دولته »
 أنه لا شأن له بالفرق وإن المختص بالموضوع هو سكرتير عام الوفد مكرم عبيد
 وعند مقابلة الأخير قال للذين اجتمعوا به أنه قصد إجراء منافسة بين شوقى
 وبلال وإن البقاء للأصلح . وبذلك انقسمت الفرق الى فرقتين احدهما باسم
 « الشباب الوفدى » بقيادة محمد بلال . والثانية باسم « فرق الرابطة » بقيادة
 شوقى عبد الوهاب . وبناء على ما تم الاتفاق عليه بين الرابطة وبعض أعضاء
 الوفد والهيئة الوفدية ومنهم محمود النقراشى واللواء على فهمى والدكتور نجيب
 اسكندر تسليمتنا حديقة شاسعة في شبرا ملحقة بمدارس الاستقلال واتخذنا
 منها مقرا رئيسيا لفرق الرابطة وانفصل كامل الدماطى من مجلس قيادة فرق

شباب الوفد وانضم الى مجلس قيادة فرق الرابطة التى أصبحت تشرف على جميع فرق الرابطة فى القاهرة والإقاليم واستمر الموقف هكذا هادئا هدوء الرياح التى تسبق العاصفة الى أن انكشف المستور وتنفذ ما سبق أن اتفق عليه داخل الأبواب المغلقة وكانت ساعة الصفر هي الاعلان عن تاريخ عودة الوفد الرسمى من لندن بعد توقيع معاهدة أغسطس سنة ١٩٣٦ ففي الليلة التى سيحتفل الشعب غداً بالوفد العائد لاحظنا ونحن داخل معسكر الرابطة بشبرا أن أنوار الشوارع المحيطة بالمعسكر قد أطفئت ثم وقفت أمام المعسكر أربع عربات لورى مليئة بنوى القمصان الزرقاء وأخبرني قائد حرس المعسكر بأن الزميلين محمود يونس وعلى حسيب يطلبان مقابلتي عند الباب الرئيسى وانهما يرغبان الدخول وتوجهت لمقابلتهما بحسن نية وليس فى تفكرى مطلقا أن هناك غدرا أو خيانة أو مؤامرة . وما أن وضعت قدمي فى الخارج حتى سمعت صوتا أجش يصيح من أنت ؟ وبفسح حسن النية عندي أجبت أنا شوقي عبد الوهاب وفى الحال زجر الصوت صاحد شخصاً متلّ الجسم طويل القامة بيده شيء لم اتبين حقيقته للظلام الذى كان يحيط بنا ثم هوى بهذا الشيء على رأسى وصوته يدوى مججلا خذها من كامل المحلوى وسقطت فاقد للنطق تنزف الساء منى بفزارة .



وعلمت بعد ذلك ان الفزاة الفاتحين اقتحموا المعسكر بالقوة وحطموا كل ما وصلت اليه أيديهم واستولوا على الخيام وحملوها على اللورى كما حملوا جسي المهلهلة الثياب الفارقة فى دمائها ووضعوها فى اللورى وعادوا الى معسكرهم فرحين بالانتصار الساحق وكانوا يهتفون فى الطريق « يسقط شوقي عبد الوهاب . حسيبة الطليان » اذ أن بعضهم ذكر فى التحقيق أنه قيل لهم أن شوقي عبد الوهاب يقوم بتدريب الشبان فى معسكره بشبرا ليبيع بهم ليحاربوا فى صفوف جنود الجيش الايطالى الذى كان يحاول غزو الحبشة وقتذاك . كما علمت أيضا ان جنود البوليس قاموا بضبط الواقعة واقتادوا من استطاعوا الامساك بهم من فلول فرق الرابطة وياشرت النياية التحقيق والبحث عن قائد الفرق الذى أخطف بعد الاعتداء عليه . واضرب صفحا عن ذكر ما حدث لى وأنا محتجز بمعسكر فرق الشباب الوفدى واوز القول بأن البوليس عشر على جثتي بداخل عربة تاكسى فوق كوبرى شبرا المجاور لمحطة سكة حديد مصر وتعذر اخذ أقوالى لظورة الإصابة ومن المفارقات العجيبة أنه فى الوقت الذى كان الشعب يهتف ويصفق لوفد المفاوضات وهو يسوق طريقه فى شوارع القاهرة كنت أنا بين يدي الطبيب الشرعى يفحص حالتى ليقدم تقريره الى النيابة . ومرة أخرى لا اريد الخوض فى تفصيل ما دار فى التحقيق واكتفى بالقول بأن بعض من كان يلهم الحول والطول وجهوا التحقيق الى ما يؤدى الى اعتبار الحادث اشتباكا - أى خناقة - بين الفرقتين يحكم فيها بالفرامة أو الحبس

على المتشاجرين • ولم يأخذ العدل مجراه في هذه القضية إلا بعد صدور قانون حل القمصان الملونة في عهد وزارة محمد محمود • ويجدر بي الإشارة الى ان ما حدث للمعسكر الرئيسى لفرق الرابطة بشبرا حدث مثله لجميع معسكرات فرق الرابطة في الاقاليم • وبذلك يكون قد قضى على جميع فرق الرابطة بضربة واحدة ولم يبق في الميدان سوى فرق الشباب الوفدى • وفى الحقيقة أننى لم أحاول بعد هذا الحادث إعادة تكوين فرق الرابطة لان الضربة القادرة كانت شديدة الوقع على نفسى وخلفت آثارا خطيرة دمرت كل ما كنت اعتقده في السياسة الحزبية من قيم ومثل وأيقنت ان المجاهرة بالرأى الحر وقول الحق بدون خشية والعمل الخالص لوجه الله والوطن لا يحظى بالتقدير والاحترام من الزعماء والقادة بل تأكد لى أن هؤلاء الزعماء قد فتحوا الباب على مصراعيه للمحاسبين الذين يحسبون انتهاز الفرص للصعود فوق الاكتاف وأنف العاملين المخلصين في الرغام • ولهذا فأننى بدأت أهدأ لاعتزالى العمل الحزبى ، وتم هذا في منتصف عام ١٩٣٨ • أما فرق الشباب الوفدى فقد صالت وجالت بمفردها ولها تاريخ حافل لا أريد الاقاضة في الحديث عنه ولكن يكفى أن أثبت هنا بعض فقرات وردت عن القمصان الزرقاء في كتاب تطور الحركة الوطنية في مصر من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٨ لمؤلفه الدكتور عبد العظيم محمد رمضان في صفحتى ١٠٧ و ١٠٨ وهو بالحرف الواحد ما يلى : « وهكذا انقلبت القمصان الزرقاء من مصدر قوة رهيبة للوفد الى مصدر قوة لخصومه حتى أصبح للقصر - كما لاحظت جريدة - برمنجهام بوست « أقوى مما كان عليه في العهد الاخير للملك فؤاد وأصبح الوفد - كما قالت الجريدة أيضا - « أضعف مما كان » وفى الحق ان فرق القمصان الزرقاء كانت سلاحا ذا حدين • وقد اختار النحاس باشا الحد الذى ذبح به نفسه وحزبه • فاقبل - فى وجود القمصان الزرقاء - أمورا اقاله فى تاريخه وتفرق القمصان أينى سببا عند أول طلقة أطلقتها حكومة محمد محمود باشا وأزيلت معسكراتهم بين عشية وضحاها فى جميع أنحاء البلاد » •

وهكذا أسدل الستار نهائيا ليس على القمصان الزرقاء فحسب بل على الفرق الملونة جميعها. وأصبحت فى ذمة التاريخ وعصفت الرياح الحزبية الهوجاء بالجهود الوطنية المخلصة التى كنت أبذلها وشاركنى فيها اخوانى الكرماء المخلصون وكان مقصدا جميعا أن تؤدى لصرنا العزيزة بعض ما علينا من واجبات مقدسة حيالها •

وختما أرجو أن أوجه النصيحة خالصة لابنائنا من جيل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها فى أن يكون عملهم وسعيهم الحزبى من أجل مصر وحدها وأن يكون رأيهم حرا صادرا من أعماق نفوسهم الصافية الشفافة وأن يضربوا من غير شفقة أو رحمة على كل غادر يدبر المؤامرات ضد الوطن المفقى أو يحاول الايقاع بأخيه فى الوطن وأن يسير الجميع وفق المنهج العظيم الذى رسمه لنا خالق السموات

وإنّرض حيث يقول فى كتابه الكريم « وقل اعملوا فسمى الله عملكم ورسوله
المؤمنون » وسترودن الى عالم الغيب والشهادة فيتبكم بما كنتم تعملون »
صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مناضل قديم

صفحات مجيدة عن ثورة ١٩١٩ بمدينة سمند

● سمندى أن أذكر فى هذه الرسالة بعض الأحداث الجلية التى حدثت
بمدينة سمند ابان ثورة ١٩١٩ فقد كنت طالبا بمدرسة سمند الثانوية وكان
ناطرها هو الأستاذ توفيق عبد السيد وكان يلقى علينا فى بعض الأوقات دروسا
فى الوطنية .

وفى صباح يوم من أيام الثورة دخل فصلنا وقال أن بعض المواطنين مجتمعون
بالمسجد وانهم سيقومون بمظاهرة للاعراب عن شعورهم ضد الاحتلال الانجليزى،
ونسب منا أن تتوجه الى المسجد لتنضم اليهم ، فخرجنا من المدرسة ومعنا باقى
الطبة وكان يقودنا الأستاذ ابراهيم فرج الوزير السابق ودخلنا الى المسجد
وقمت كنية قصيرة ، ثم طغنا شوارع سمند هاتلين « الوطنية ديننا والاستقلال
حياتنا » وغير ذلك من الهتافات .. الى أن وصلنا الى الشارع الرئيسى الموازى
لجسر النيل ولما وصلنا الى قرب نهايته وقف المتظاهرون يستريحون وطلبوا منى
القاه كلمة وحملوني على اكتافهم وكان وقوفنا بالقرب من مخزن « السلطة
المسكينة » الذى تجمع فيه الحبوب التى كانت تأخذها من المواطنين بالقوة
وبابض الأمان وأذكر بعض الكلمات التى قلتها ، فقد قلت : « أيها المواطنون
ان الوطن يناديكم .. انقذوه من قبضة الاستعمار البغيض وطهروا أرضه من
آخر جنسى انجليزى مهما كلفكم ذلك من جهد ومشقة .. انظروا الى السلطة
المسكينة قد أخذت قوتكم رغما عنكم وبابض الأمان » وأشرت بأصبعى الى
المخزن فتار المتظاهرون وأخذوا يكسرون أبواب المخزن وهم يرددون : « فلتسقط
السلطة المسكينة الى الأبد » وإذا بضابط النقطة قد حضر ومعه قوة من عساكر
البوليس مدججة بالسلاح واستعملوا الشدة فى تفريق المتظاهرين فاطلق أحد
المتظاهرين عيارا ناريا أصاب الضابط وأرداه قتيلًا .

لم يمض الا وقت قصير وإذا بقطار مسلح يصل سمند وبه قوات انجليزية
مدججة بأسلحتها ونزلوا من القطار وضربوا حصارا حول المدينة حتى لا يدخلها

أحد ولا يخرج منها أحد وطبعاً كنت أعتقد أنى أول شخص سيقبض عليه فأسرت
الى مدينة أجا وأخبرت والدى فأمرنى أن أسافر فى الحال الى القاهرة .

وعلمنا بعد أن هبطت الحالة أن الانجليز أقاموا محكمة عسكرية لمحكمة
أهالى سمندود ولكن لم يتقدم للمحكمة أى فرد للدلاء بأية معلومات حتى عساكر
الشرطة قرروا أنهم لا يعرفون المتظاهرين ولا من قتل انضابط ووجهت النهمة الى
ضابط المدرسة وناظرهما ، وحكمت عليها بالسجن ستة أشهر لكل منهما .
كما حكمت بالأشغال الشاقة المؤبدة على عمدة سمندود وعلى شيخ الخفراء بالإعدام
وكان فى استطاعة ضابط المدرسة تبرئة نفسه اذا ما قال اننى أنا الذى خطبت
فى المتظاهرين ويشهد مع الطلبة ولكن وطنيته الصادقة أبث عليه ذلك وكذا
وطنية الناظر والطلبة وأتقنوا حياتى من الاعداء .

وبعد الافراج عن ناظر المدرسة وضابطها بعد قضاء مدة العقوبة أقامت
أسرة الأستاذ ابراهيم فرج حفل تكريم لهما ودعانى الأستاذ ابراهيم فرج لحضور
هذا الحفل وفعلنا حضرت من القاهرة وألقيت كلمة فى المجتمعين بدانها بترنيمة
الملائكة و المجد لله فى الأعلى وعلى الأرض السلام وبالناس المسرة ، وكان يوماً
لا ينسى من أيام مصر الخالدة .

كامل بولس قنسى

٢٣٢ شارع بور سعيد اسبورتنج الاسكندرية

محمد حنفى الشريف

مناضل قديم مات بغيذاً عن وطنه

● رحل عنا منذ أيام مناضل ومجاهد صابر .. مات غريباً عن وطنه
وعاد ليطويه تراب مصر حيث وفد ... وحيث بذل أغلب عمره لوطنه وأقنى
من أجله زهرة شبابه ..

تزاملتنا معاً عام ١٩٣٢ حيث جمعتنا حجرة واحدة فى حى المنيرة كل فى
كليته : الهندسة والطب .. وأمضينا معاً فترة رتيبة غير قصيرة .. وما لبثنا
أن انخرطنا معاً فى ثورة شباب الجامعة ١٩٣٥ وهتفنا مع الهاتفين بحياة مصر
وحريتها ودستورها .. وكنا نقضى المظاهرات فى ساحات الكليات وشوارع القاهرة
والجزيرة مجتمعين تارة ومنفردين تارة أخرى .. ثم تجمعتنا فى المساء غرفتنا
المشتركة أو أحد سجون الأقسام .. أو زنازتان متجاورتان بسجن الاستئناف
أو قرة ميدان ..

وحين أعلننا قيام لجنة الطلبة العليا كان واحدا مبرزاً ممن مثلوا كلية الهندسة • ثم امتد نشاطه الى صفوف الشباب فاسهم معنا بتسليط وافر في قيام تنظيماته وكان عضوا بمجلس قيادة فرقة الشباب تحت لواء الوفد ••

ومن المعتقل عام ١٩٤٥ أعلن ترشيح نفسه نائباً عن دائرة سوهاج وإبرق لوالده لينوب عنه في اجراءات الترشيح ويسدد التامين •• وأولاده النخبون ثقتهم •• تقديراً لكفاحه وتشجيعاً له ليواصل مسيرته • وكان الوفد قد قاطع تلك الانتخابات والتي أجراها المرحوم أحمد ماهر •• وأصبح حنفى الممارض الوحيد في تلك المرة والتي انتهت عام ١٩٤٩ •• وكان له بها مواقف مشهورة وجولات صارخة في مواجهة سياسة الحكومة الداخلية والخارجية ••

وفي انتخابات ١٩٥٠ التي أجراها حسين سرى كان مرشح الوفد في دائرة سوهاج واختاره النخبون من بين عشرة آخرين ومنهم وفدى آخر ••

وسجلت له منصة مجلس النواب الجديد مواقف مجيدة يعتز بها كل نائب وطني •• فلقد أسهم في مناقشة تشريعات الصحافة التي تقدم بها أحد النواب •• ثم شارك أكثر من مرة في مناقشة القضية الوطنية وقضية فلسطين وهي المناقشة الوطنية التاريخية والتي تجاوزت مع خواطر الحكومة الوفدية وأعلن مصطفى النحاس في أعقابها إلغاء معاهدة ١٩٣٦ وقال من فوق المنصة عبارته المشهورة : من أجل مصر وقعت المعاهدة ومن أجل مصر أطالبكم بالفائتها وكان ذلك في ٨ أكتوبر ١٩٥١ •

ولقد أمضى حنفى الشريف ، ما يناهز سبع سنوات متنقلاً بين السجون والمتنقلات •• حتى لقد توفي والده وهو في سجن القناطر •• ولم يكن يفرج عنه الا ليعود بعد أيام أو أسابيع لنفس السجن أو لغيره •• ولم تكن صورة زائر العجبر غريبة على أهله وأولاده في منشية البكرى •• وكمن مرة بذلت معه مساومات ليتخلل عن مبادئه دون استجابة منه •• وكانت حريته وسعادة أولاده دائماً هي الثمن ••

وغادر أرض وطنه مرات ومرات يشرب في الأرض ويمشي في هناكها كلما ضاقت في وجهه السبيل في وطنه وهو المهتمس البارع •• فسافر الى السعودية مرات ومرات ثم سافر أخيراً الى العراق حتى عاد منه أخيراً جثماناً طاهراً لمناضل شريف ••

وبين دعوى زملاء كفاحه وعارفى فضله حمله أبناء سوهاج الى مثواه الأخير ••

مات بعيدا عن وطنه .. ولكن ذكراء بين المناضلين الوطنيين على أرض الوطن ستبقى خالدة على مر الايام ..

مات ولم يترك لاولاده أو ذويه ثروة ولكن التراث الوطنى الذى تركه يفوق كل ثروة ويفضل كل مال ومتاع .

لئن كنت أنعمه اليوم الى الباقين من المناضلين والاحرار من جيلنا ورجلنا فانه أقدم للجيل الجديد مثلا ، مضيئا من شباب الماضى وصورة بارزة من ايمانه بوطنه واقدامه على التضحية فى سبيل حرية الوطن ورفعته وكرامته .. واعرض صفحة من صفحات الماضى وما حفلت به من بذل وعطاء وكفاح .. ان طويت بعض الوقت فسوف تنشر حتما بعد حين ..

د • محمد بلال

عزيز على المصرى : فى مدرسة البوليس والادارة كان يريد لهم رجالا أحرارا وفرنسا

صبرى أبو المجد ..

● اطلمت على ما كتبتوه أخيرا عن عزيز المصرى ، المفتش العام للجيش المصرى . وقد أشرتم الى « الخطبة النصارية » - على حد تعبيركم - التى ألهاها الفريق عزيز المصرى باشا فى الحفلة التى أقامها خريجو كلية البوليس - « مدرسة البوليس والادارة » .. كما كان يطلق عليها فى ذلك الحين - فى فندق هليوبوليس بلاس فى ٢٥ فبراير ١٩٣٨ تكريما له ، باعتباره مديرا سابقا لكلية البوليس ، وعرفانا بمآثره عليها ، وذلك بمناسبة تعيينه كأول مصرى فى ذلك المنصب الكبير .

ولما كنتم قد أشرتم الى شخصى ، وإلى زميلى الأستاذ عبد الله شبيب على اعتبار أننا كنا فى مقدمة الذين تحدثوا فى تلك الحفلة ، وحيث كنا من أعضاء هيئة التدريس للمواد القانونية فى ذلك الحين . ولما ذكرتم فى مقالكم أنه « لعل بعض الذين استمعوا الى تلك الخطبة التى ألهاها عزيز المصرى .. يتفضلون فيبعتون الينا ببعض مشاعرهم عندما سمعوا لأول مرة فى حياتهم المفتش العام الجديد للجيش المصرى يتحدث اليهم وإلى زملائهم من شباب الجامعة والبوليس ، هذا الحديث الجديد فى « نوعه وأسلوبه » .. لذلك ، رأيت ان أبعث اليكم بهذه الكلمة ، التى أمل ألا تقصر ، رغم قصرها ، دون تحقيق هدفها وهدفكم .

لا أكتفكم ان ما ذكرتموه عن ذلك « الحديث الجديد فى نوعه وأسلوبه » .. وان كان يعد جديدا فريبا حين يصدر فى اجتماع عام من مفتش عام للجيش

المصرى ، فى عهد الاحتلال الانجليزى .. الا ان مثل ذلك لم يكن جديدا على ولا غريبا على مسمى . الذى طالما استمعت منه الكثير من عزيز المصرى ، سواء فى احاديثه الشخصية معى ومع غيرى ، أو فى تعليقاته على المحاضرات العامة التى كان يكلف بتحضيرها بعض الطلبة ، للاقائها على طلبة الكلية جميعا .. فى اجتماع كان يحضره أساتذة الكلية وضباطها .

كانت تعليقات عزيز المصرى تتسم بصراحة وجرأة نادرتين ، نادرة ليس وراء حدودها أى حد ، ولم يعرف مثلها من قبل ولا من بعد . اذ كانت تعليقاته من ذلك الطراز الذى يثير عليه رجال الحكم ، لاسيما ان المهد كان وزارة صدقى باشا ، ذات النزعة الديكتاتورية .

ولقد كان عزيز المصرى يهدف من وراء تعليقاته - فيما كان يهدف اليه - الى ان يجعل من الطلبة والضباط ، رجالا يحسنون معاملهم وخلقهم خدمة بلادهم ، وان يجعل من مدرستهم - على حصد تصوير مقالكم - « مدرسة الرجولة والفروسية » .. بل « مدرسة الحرية » .. على حد تعبيره فى الحلقة التى اقيمت بمناسبة تركه مدرسة البوليس ، واختياره رائدا لغاروق ولى المهد حين يموت به والده الملك فوزاد الى انجلترا للدراسة عام ١٩٣٥ .

والحقيقة أنه قد ربطتنى بذلك الرجل العظيم - منذ التحاقى بهيئة تدريس المواد القانونية فى الكلية فى العام الدراسى ١٩٣٢/١٩٣٣ - رابطة قوية ، زادها قوة مرور السنين حتى سنة انتقاله الى رحمة الله عام ١٩٦٤ ..

وقد عرفت الكثير عن هذه الشخصية الفذة العظيمة ..

رحم الله عزيز المصرى .. ولكم منى صادق التحية والتقدير .

د . عبد الحميد متولى

أستاذ غير متفرغ بكلية الحقوق

كيف سقط النعاس باشا فى دائرة

سمنود سنة ١٩٣٨ أمام على المنزلاوى

صبرى أبو المجد ..

تحية وطنية وبمسند :

أتابع باهتمام بالغ ما تنشرونه من بحوث عن سنوات ما قبل الثورة التى تبدلون فيها الجهد الجويء لانارة الطريق أمام أبناء الجيل الجديد وذلك بروح وطنية صادقة .

وقد جاء تحت العنوان الآتي :

« تمت هزيمة النحاس باشا الأولى في دائرة سمندو علي يد المنزلاوي مرشح الحكومة » . وتوضيحا لظروف هذه الحركة التي عاصرتها أرى احقاقا للحق بيان الأمور الآتية :

أولا : لم تكن هزيمة النحاس باشا ضد المنزلاوي في انتخابات سنة ١٩٢٨ هي الهزيمة الأولى بل سبقتها هزيمة أخرى في انتخابات سنة ١٩٢٥ اذ انتخب وقتئذ على المنزلاوي بك نائبا بمجلس النواب عن هذه الدائرة وقد حاز الوفد المصري أغلبية كبيرة في تلك الانتخابات ولم يكن النحاس باشا الوزير الوفدي السابق بين الفائزين وعندما علم بهذا النبا رئيس الوفد سعد زغلول باشا أرسل اليه برقية مجاملة يقول فيها : « ان لم تكن معنا بجسمك فانت معنا في مجلس النواب بروحك » وكثير من الذين عاصروا نتائج تلك الانتخابات ما زالوا يذكرون عبارات البرقية التي خص بها زغلول باشا زميله في الوفد المصري .

ثانيا : ليس صحيحا أن المنزلاوي بك كان مرشح الحكومة في انتخابات سنة ١٩٢٨ بل تقدم لترشيح نفسه مستقلا عن الأحزاب وكان قد استقال من حزب الأحرار الدستوريين قبل ذلك بسنوات ولم يرد اسمه في قائمة مرشحي الحزب وإنما تقدم في تلك الحركة معتمدا على الله وعلى ماخيه وجهاده السياسي منذ مطلع شبابه فضلا عن صلاته الوثيقة بالدائرة التي لم تنقطع منذ أن فاز في انتخابات الجمعية التشريعية سنة ١٩١٣ على مناقسيه قبل الحرب العالمية الأولى وحين كان النحاس باشا بعيدا عن أي نشاط سياسي بل كان يصل حينذاك قاضيا في محراب العدالة .

ثالثا : عند بدء الانتخابات شعر النحاس باشا بخرج مركزه وخاصة بعد الحملات الصحفية المنيعة التي كانت قد اشتعلت ضده في أواخر عهد حكومته من كبار مؤيديه السابقين من صحفيين وسياسيين أمثال المحرميني الأستاذ عبد القادر حمزة والأستاذ عباس محمود العقاد وصحيفة روز اليوسف فضلا عن خروج بعض أقطاب الوفد أمثال الدكتور أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي والدكتور حامد محمود والأستاذ محمود غالب والأستاذ إبراهيم عبد الهادي وغيرهم الذين عارضوا بشدة بعض تصرفاته في أثناء توليه الوزارة خلال عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧ ونتيجة لذلك رأى النحاس باشا أو نصحه أنصاره بالتقدم في دائرة انتخابية ثانية إلى جانب دائرة سمندو أخذا بالأحوط فرشح نفسه لأول مرة في دائرتين الأولى سمندو والثانية دائرة في شمال الدلتا قد تكون دائرة

الزعفران على ما أذكر مؤيدا من أنصار آل مرآج الدين هناك اليس في هذا الاجراء دليل على عدم اطمئنانه بالفوز في دائرة سمنود مسقط رأسه ؟

وابعا = جاء بدراساتكم ما يلي :

« ورغم ان على المنزلاوى بك يتمتع في قريته وما حولها بتأييد قوى الا ان مصطفى النحاس كان يتمتع في عاصمة المركز مركز سمنود وما حولها بتأييد جارف ولم يكن يتصور أحد ان مصطفى النحاس كان يمكن ان يسقط في دائرته لولا تدخل الحكومة الى جانب مرشحها على المنزلاوى بك فقد ظل مصطفى النحاس باشا منذ بداية الحياة النيابية نائبا عن سمنود كما ان خدماته لابناء الدائرة وعرفان أبناء هذه الدائرة بأفضال مصطفى النحاس عليهم كانت تفرض نجاحه في سهولة ويسر »

وتمقيبا على ذلك اقول ان النحاس باشا قد نال الاغلبية الساحقة في عاصمة المركز بحيث لم ينل المنزلاوى بك سوى ١١١ صوتا من حوالى ثلاثة الاف صوت اليس في هذا دليل على حيوة الانتخابات وأضيف الى هذا ان النحاس باشا قد وقع على أنه ليس له مندوب في لجان الانتخابات في قريتي أبي صير بلدة المنزلاوى وشبرا بابل بمعنى أنه لم يجد له نصيرا بهما لمراقبة عملية الانتخابات نيابة عنه وهاتان القريتان عدد الناخبين بهما يكاد يعادل عدد ناخبي سمنود فضلا عن قرى اخرى لم تكن تؤيده .

وفوق هذا فقد حاز النحاس باشا في تلك الانتخابات حوالى ٤٣٠٠ صوت مقابل ٥٢٠٠ صوت حازها المنزلاوى أى أن الفارق كان في حدود تسعمائة صوت فقط . فهل هذا هو التزييف اذا عقدنا مقارنة بفارق الأصوات في الدوائر الأخرى ذلك أن دائرة سمنود كانت محط الأنظار فاذا كانت الحكومة قد تدخلت في دوائر أخرى فانها كانت حريصة كل الحرص على الابتعاد عن التدخل في هذه الدائرة وخاصة ان منافس النحاس باشا لم يكن فوزه ذا أهمية لديها فلم تكن قد زالت بعد من النفوس آثار قضيته ضد جريدة السياسة التي كسبها في الجولة الأخيرة أمام محكمة النقض التي أدانت مسلك الصحيفة المذكورة وأنخرا أرجو الا أكون قد اطلت فقد حاولت الايجاز قدر المستطاع ولم أذكر كثيرا من الوقائع التي عاصرتها مؤثرا التركيز على ما كان منها أكثر دلالة واعم فلما في كشف القموض عن بعض صفحات تاريخنا واحداثنا قبل سنوات الثورة .

مصطفى المنزلاوى

قصة الخلاف بين حسن صبرى باشا وإبراهيم دسوقي أباطة باشا حول التجهيز لانتخابات ١٩٣٨

أخى الاعز الأستاذ الكبير صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة واجلالا .. وبعد ..

فلعلك لا تسرى مقدار الاكبار الذى نقرأ به لك عرضك لتاريخ ما قبل الثورة فهو عرض فيه الامانة المطلقة والجيدة البعيدة كل البعد عن المظنة . الأمر الذى افتقدناه فلم نجده منذ سنوات ..

ولقد تفضلت فذكرت فى عدد سابق أبى المرحوم إبراهيم دسوقي أباطة وأناى لأشكر لك كلمة الحق التى ذكرته بها وانتهز الفرصة لأطلعك على أمر أشرت فى كتابتك أنك لا تعرف السبب فيه . والواقع أن أحدا لا يعرف هذا السبب الا نحن الذين كنا فى البيت ونعرف من دخائله ما لا يعرفه أحد .

وكان هناك اجتماع مجلس وزراء فى اليوم الذى كان محمدا لتوقيع مرسوم لانتخابات عام ١٩٣٨ التى جرت فى ظل وزارة محمد محمود باشا التى التفت فيها الاحرار الدستوريون مع الهيئة السعدية . وكانت تلك هى المرة الاولى التى تشترك فيها الهيئة السعدية فى الوزارة بعد انشقاقها عن الوفد . وكان أبى بوصفه سكرتيرا عاما لحزب الاحرار هو الذى يعد قوائم الترشيع بالاتفاق مع الهيئة السعدية . وبينما كان أبى مشغولا بهذا العمل الخفى دق جرس التليفون فى بيتنا وكان المتحدث المرحوم حسن باشا صبرى . فطلب الى أبى ترشيح شخص معين فى دائرة معينة فقال أبى :

— ان هذه الدائرة بها شخص سعدى ومتقدم لها مرشح على مبادئ حزب الاحرار الدستوريين ولهذا لا يمكن ترشيح أحد آخر فى هذه الدائرة ..
فاذا بحسن باشا يقول :

— أتناقشنى ؟

ودعش أبى ولم يجد شيئا يقوله الا أن يضع سماعة التليفون دون أن يجيبه .

وبعد أن حدثت أزمة وزير الزراعة قرر محمد محمود باشا اختيار أبى لوزارة الزراعة وأعد المرسوم فعلا ..

وكان هناك اجتماع مجلس وزراء فى اليوم الذى كان محمدا لتوقيع مرسوم أبى فانهى محمد محمود باشا الجلسة وقال معتبرا للوزراء انا ذاهب للسراى لأوقع مرسوم وزير الزراعة وقد اخترت لها وزيرا « برلنته » أى ماسة . وهو دسوقي أباطة . وظهر الابتهاج على الوزراء جميعا الا أن حسن باشا صبرى قال :

— دسوقي أباطة يدخل من هذا الباب وأنا أخرج من هذا الباب •

وهكذا لم يتم تعيين أبي في هذه الوزارة •

بقي أن أكمل القصة لأن فيها ما يستحق الذكر •

لقد ألف حسن باشا صبرى الوزارة بعد ذلك ولم يدخل فيها أبى طبعاً •
أما الذى لعله يدهشك أن أبى طوال فترة وزارة حسن باشا صبرى كان يمدح
سياسته مدحاً شديداً لنا نحن أهل بيته • وكنت أعجب بهذا الرجل الذى
استطاع أن يجعل ميزان العدل عنده بهذه النزاهة •

ولعلك تحب أن تعرف نهاية هذه الخصومة ••

حدث بعد ذلك أن اختلف حزب الأحرار مع الهيئة السعدية فى مشكلة
دخول الحرب ووضع هذا الخلاف فى أشد صوره حين رشحت الهيئة السعدية
المرحوم الدكتور أحمد ماهر باشا لرئاسة مجلس النواب ورشح حزب الأحرار
المستورين أبى • وكان موقف أبى فى هذه الانتخابات قوياً • وأذكر أننا
بينما نحن جالسون بحجرة مكتبه فى المنزل أن دقت باب المكتب يد مهذبة ثم
فتح الباب لثرى الأستاذ ميشيل ساويرس تشريفائى رئيس الوزراء يتوسط
الحجرة ويقول فى أدب جم :

— دولة رئيس الوزراء ••

فقمنا جميعاً وتقدمنا أبى الى بهو البيت حيث كان يقف حسن باشا صبرى
وهو يقول :

— أهلاً رئيسنا •• أهلاً رئيسنا ••

إشارة الى توقع فوزه برئاسة مجلس النواب وتمائق الرجلان ثم انفردا
فى غرفة الاستقبال مدة أذكر أنها تجاوزت الساعة ونصف الساعة ••

ثم انصرف حسن باشا صبرى •

وكانت المرة الأخيرة التى رأيناه فيها فقد كان افتتاح البرلمان بعد هذه
الزيارة بأيام قليلة وحدث ما نعرفه جميعاً ومات رحمه الله وهو يلقي خطبة
العرش ••

حيك الله يا أخى صبرى فقد اتحت لى أن أروى ذكريات حبيبة الى نفسى
وليس عجيباً أن يشير شخص حبيب مثلك كل ما هو حبيب الى نفوسنا ولك
كل اجلالى ••

ثروت أباطة

البندارى وقصص أخرى في سنوات ما قبل الثورة

أخي صبرى :

في مسلسلتك التاريخية روايات لها تنمة عندى الحصة فيما على :

الانتخابات البرلمانية التي أجرتها وزارة محمد محمود في ربيع سنة ١٩٣٨ كان من المقرر أن تكون فرص السعدين والدستوريين فيها متساوية ، وكان محمد محمود - وهو زعيم الدستوريين - حريصا على ذلك لدرجة أنه أبعد عن السلطة أحد أقربائه ، وهو المرحوم محمود غزالى مدير محافظة البحيرة اذ ذلك لانه رجح كفة الدستوريين على السعدين ، ولم يكن أحد الحزبين يخشى قلة التأييد له في مجلس النواب لان الاتفاق بينهما كان قائما على أساس أن يتبادل الحزبان رئاسة الوزارة ورئاسة مجلس النواب او مجلس الشيوخ ، فحين كانت رئاسة الوزارة للدستوريين كانت رئاسة مجلس النواب للسعدين ، وحينما آلت رئاسة الوزارة للسعدين كانت رئاسة مجلس الشيوخ للدستوريين .

اما قصة الأستاذ كامل البندارى « باشا » او « الباشا الأحمر » كما كانوا يسمونه في الجيل السابق فخلاصتها ما يأتى :

أراد محمد محمود أن يجمع في وزارته « وزارة أول يناير سنة ١٩٣٨ » عنصرى الشيوخ والشباب ، وكانت كلمة « شباب » اذ ذاك تطلق على من هم دون الخمسين بشرط أن يكونوا فوق الأربعين ، فاختار لمنصر « الشباب » في الوزارة الدكتور محمد حسين هيكل والأستاذ كامل البندارى وعدل عن اختيار المرحوم حسوقى أباطة رغم كونه سكرتير عام الحزب لانه كان يوم تشكيل الوزارة دون الخامسة والأربعين ربما بأيام .. وكان على ماهر « باشا » رئيس الديوان الملكى متحمسا لترشيح البندارى .. وكان لهذا التحمس ما بعده .

فذات يوم دخل محمد محمود مجلس الوزراء أثناء انعقاده ، وكان قادما من القصر الملكى ، فبدأ حديثه الى الوزراء قائلا : « الى متى قادر يكتم اخبارنا عن السراى يبقى مش عاوز يقصد معانا » .

وعقب هذه الجلسة خرج البندارى من الوزارة وعين على الفور وكيلا للديوان الملكى .. وكان الذى اقترح هذا التعيين بطبيعة الحال هو رئيس الديوان الملكى على ماهر .

وفجأة أعلن إبراهيم الهلباوى بك شيخ المحامين وصديق على ماهر عن إقامة حفل تكريم للبندارى بفندق الكونتنتال وكان الهلباوى سعيدا باقامة هذا

الحفل لانه اعتبره ردا على علم ترشيح محمد محمود له عند تشكيل الوزارة ..
وفي هذا الحفل ألقى الأخ الأستاذ أحمد حسين - بوصفه اذ ذاك رئيسا لحزب
مصر الفتاة - كلمة قصيرة ، لكن هذه الكلمة القصيرة كانت لها صلة ما بتفسير
بعض ما حدث فيما بعد .

فقد حدث فيما بعد أن سافر على ماهر باشا الى لندن على رأس وفد مصري.
بقرار من الحكومة المصرية . لحضور مؤتمر المائدة المستديرة في لندن ، وكان
هذا اول مؤتمر رسمي يجمع بين الدولة المنتدبة على فلسطين ، وهي بريطانيا ،
وبين ممثل عرب فلسطين واليهود وبين مندوبين من البلاد العربية بزعامه مصر ..
وليت الاخوة الفلسطينيين عرفوا كيف يفتنمون فرصة هذا المؤتمر ، فقد كان
المشروع البريطاني يعطيهم ثلثي فلسطين ولليهود الثلث فقط .. وكان يعطي
الفلسطينيين الادارة ببعض المشاركة من جانب اليهود والمسيحيين .. لكنهم
رفضوا المشروع كله بسبب بعض القيود الوقتية !!

ولقد كان طبيعيا أن يقوم بأعمال رئيس الديوان الملكي اثناء غيابيه وكيل
الديوان « كامل البنداري باشا » .. ولاحظ على ماهر رئيس الديوان ، وهو في
لندن ، أن تقاربا شديدا قد ظهر بين الملك وبين وكيل الديوان لدرجة أن البنداري
استطاع أن يقنع الملك بتوجيه بيان سياسي « حماسي » الى الأمة ، وقد قيل اذ ذاك
أن هذه « الحماسة » ترجع الى استعانة البنداري باشا بصديقه الأستاذ أحمد
حسين في كتابة هذا البيان ..

من هنا جاءت استقالة على ماهر من رئاسة الديوان الملكي عقب عودته من
لندن . لكنه لم يكتب هذه الاستقالة الا بعد أن كان قد أقنع الملك بخطأ هذه
السياسة « الحماسية » .. واتفق الاثنان - الملك ورئيس ديوانه - على أن
وجود البنداري بين مستشاري الملك قد صار يشكل خطرا .

وكما كان على ماهر قد أدخل « صديقه » البنداري الى القصر أخرجه منه ..
وكان خروج البنداري هو ثمن سحب استقالة على ماهر اذ كانت استقالته في
تلك الظروف تشكل هزيمة لسياسة الملك الذي لم يكن .. ولي العرش الا منذ
سنة واحدة . وكان يتردد في الأوساط السياسية أن ارتقاء الملك فاروق للعرش
لم يخل من خبطة أداها له على ماهر حينما كان رئيسا للوزارة حين قرر أن ولي
العهد ، أو الملك تحت الوصاية « فاروقا » ، سيبلغ سن الرشد التي تمكنه من
ارتقاء العرش بالتاريخ الهجري وليس بالتاريخ الميلادي خلافا لما هو معمول به
دائما ، فاختصر بذلك حوالي عشرة أشهر من فترة الوصاية على فاروق .

وبقي أن أشير إشارة خفيفة الى اللبس الذي جاء عقوا في هذه الدراسة بين « مصطفى » وبين « علي » عبد الرازق .. فالوزير الذي دخل منهما وزارة محمد محمود ثم عين شيخا للأزهر هو مصطفى عبد الرازق ، وليس مصطفى هو مؤلف كتاب « الاسلام وأصول الحكم » انما ألفه شقيقه علي عبد الرازق ، يرحمهم الله جميعا .

حافظ محمود

أسالك العفو عن جهل قدر المعرفة والعلم

الكاتب والمؤرخ :

صبرى أبو المجد ..

أهديك تحية الاسلام والسلام ، وأكتب اليك بعد أن قرأت لك مؤخرا تعقيبا على من لم يتفق معك فيما تكتب عن تاريخ مصر المعاصر . وذلك في عدد ١١ يناير ١٩٨٠ والذي قرأته عند عودتي من الخارج أخيرا .

لقد أحسست في تعقيبك مرارة وأسى ، تسيل من قلبك الى قلبيك وكلبك ، فخشيت عليك اقتباس النفس وانحباس الفكر وعزوف الإرادة وانزواء القلم . عما تقوم به من عمل تاريخي ثقافي حضارى شامخ . فبادرت بالكتابة اليك لأعبر عن تقدير متواضع لما تقوم به من عمل رائع .

فأنت تسجل لأهم قضايا التاريخ السياسى المعاصر لحقبة من الزمن اعتورها تغير اجتماعى وثقافى سريع الخطوة متعدد الاتجاهات . كانت فيه مصر والمصريون بوثقة تفاعلت فيها روح مصر الشبابية المتعلقة بالقيم الانسانية الأصيلة ، والمصارعة مع دكتاتورية القصر وأطماع القوى الأجنبية وعلى رأسها الانجليز .

فأنت تكتب وتسجل لتاريخ هذه الحقبة ، والتاريخ ركن من أركان الثقافة والمعرفة ولذلك افردت الكتب السماوية له فيها مكانا واحتماما فيه من رسالة حضارية وانسانية يحملها السلف الى الخلف .

وما كان التاريخ ليخلو من اختلاف فى تفسيره ، وتلك سنة الخالق فى الخلاق . ولكن خطأ كل الخطأ ، أن يخرج فى الراى عن الموضوعية العلمية الى حدود الاسفاف والنزق ، والخروج عن المؤلف والمعروف ، حاجبا تلك الاشراف الحضارية والثقافية والعلمية .

فهل لى أن أسالك العفو عن جهل قدر المعرفة والعلم والتاريخ . كما أسالك المزيد ، وفقك الله الى كل ما تريد .

فإنه سبحانه وتعالى بآرك فى المعرفة والعلم وجعلهما فى مراتب التقوى
والإيمان •
والسلام عليك ومنك ولك •

المخلص
د • محمود محمد محفوظ
رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لنشر
الثقافة والمعرفة العالمية

● أؤكد للأستاذ الدكتور محمود محمد محفوظ ، أستاذ علاج الاورام
بالاشماع والطب النووى أننى وان كنت قد جزعت حقاً لما ورد فى رسالة القارىء
إياه ، الا أنى لم أفكر فى المزوف عن تكملة سنوات ما قبل الثورة وخاصة أن
العديد من الرسائل الكريمة التى يتفضل بها على القراء الكرام ومنهم الأستاذ
الدكتور محمود محمد محفوظ ، تزيدنى قوة ، وتبعث فى الأمل الذى أرجو أن
يبقى ما بقيت الحياة •
هى • ١

اعتذار واستدراك :

وأنا أكتب عن إعادة تشكيل وزارة محمد محمود باشا الثالثة وقع خطأ مطبعى
اذ ورد اسم الشيخ على عبد الرازق مكان شقيقه الأستاذ مصطفى عبد الرازق
وانى اذ أعلن اعتذارى وأسفى عن هذا الخطأ ، الذى كثيراً ما يحدث فى دنيا
الطباعة خاصة وأننى سبق ان ذكرت قصة الشيخ على عبد الرازق وكتابه :
الاسلام وأصول الحكم وكيف أن الملك فؤاد قد وضع « فيتو » على آل عبد الرازق
جميعاً ، بسبب ذلك الكتاب وأكثر من مرة كان حزب الأحرار الدستوريين يتقدم
باسم الشيخ مصطفى عبد الرازق ضمن المرشحين للوزارة فكان الملك يشطب
الاسم كما أننى سبق أن قلت أن وزراء الأحرار الدستوريين قد استقالوا من
وزارة زيور باشا - وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه أو وزارة اغراق ما يمكن اغراقه
بسبب الخلاف الذى نشب فى الوزارة حول كتاب الاسلام وأصول الحكم ،
تألفه الشيخ على عبد الرازق ، وكان وقتئذ قاضياً بمحكمة المتصورة الفرعية
وقد تلقت رسالة من أستاذى د • مهدى علام ، حول هذا الخطاب ، سمعت بها
للفتاة ، حتى لقد حببت الى الوقوع فى الأخطاء لكى أتلقى مثل تلك الرسائل
القيمة بالمحب والود ، وفيما بلى رسالة الدكتور مهدى علام :

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد ••

أخلص تحياتى وتعبيرى عن الإعجاب بما تسطره من سنوات ما قبل الثورة
وأرجو أن تأخذنى فى الاستدراك الآتى خاصة بالمرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق ،

فقد جاء أن من وزراء وزارة محمد محمود باشا الثالثة « الشيخ مصطفى عبد الرازق الذى كان اشتراكه لأول مرة فى الوزارة حدثا سياسيا بارزا بعد أن رفع القصر عنه « الفيتو » الذى كان قد وضعه على اشتراكه فى الوزارة من قبل ، بعد أن أصدر كتابه « الاسلام وأصول الحكم » ، الذى رأى فيه الملك فؤاد محاربة لمطامعه السياسية التوسعية » .

والذى أصدر كتاب « الاسلام وأصول الحكم » هو المرحوم الشيخ على عبد الرازق . شقيق المرحوم الشيخ مصطفى عبد الرازق . وقد كان كل منهما عضوا فى مجمع اللغة العربية .

ولك منى أخلص التحية والتقدير ..

المخلص

مهدي علام

الأمين العام ، لمجمع اللغة العربية

رسالة أخرى من د. مهدي علام

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد ..

أعق تقديري لصديق الرواية ، ودقة التاريخ لما تكتبه ، وبعد .. فأنه لا أفكر مطلقا أن أنافس الأستاذ « عيسى متولى » فى موالاة الكتابة الى الصحف ، ولكن عبارة وردت فى حديث الأستاذ الفاضل « حافظ محمود » تحتاج الى هذا الاستدراك الذى أستأذنه - عن طريقك - فى أن أرسله اليك .

فقد جاء فى حديثه عن شعور الملك السابق « فاروق » بصنيع « على ماهر باشا » نحوه قبل اعتلاله العرش : « ان ارتقاء الملك فاروق للعرش لم يخل من خدمة أداها له « على ماهر » حينما كان رئيسا للوزارة ، حين قرر أن ولي العهد ، أو الملك تحت الوصاية ، « فاروقا » سيبلغ سد الرشيد التى تمكنه من ارتقاء العرش بالتاريخ الهجرى ، وليس بالتاريخ الميلادى ، خلافا لما هو معمول به دائما » .

وأستأذن فى التنبؤ به بأنه كان لهذا رأى سابقة ، حينما عاد الأمير « عباس حلمي » من النمسا « حيث كان يدرس » - على اثر وفاة والده « الخديو توفيق » . وكان عمر الأمير أقل من ثمانية عشر عاما بالتاريخ الميلادى ، فصدرت فتوى بأن

ولي العهد - وهو أمير مسلم - تحسب سنه بالتاريخ الهجرى . وبذلك تمكن من
اعتلاء « الأريكة الخديوية » باسم « عباس حلمى الثانى » .

مع اخلاص شكرى وتحياتى ، لك وللاستاذ الجليل و حافظ محمود .

المخلص
مهدي علام

ورسالة من مخرج اذاهى

.. صبرى أبو المجد :

تحية واحتراما ، وبمسد ..

فانى أتابع بشوق كل ما تكتبونه عن « سنوات ما قبل الثورة » وما تحويه
من وقائع وحقائق تدخل فى سجل التاريخ ، وكان الشباب فى مصر يجهل كل
ما كان يجرى فى أرض الوطن العزيز ، ولكنكم استطعتم أن توجهوا الأضواء
الى كل هذه الحقائق والوقائع ، مدعمة بالصور ، فوضعت صورة صادقة صريحة
وواضحة أمام الجميع .

وأعجبت جدا بشجاعتكم الأدبية حينما نشر اسم إحدى الصور خطأ وأرسل
لكم أحد قرائكم يقول انه « خطأ مطبعى » وكان ردكم عليه أنه ليس خطأ مطبعيا ،
ولكنه خطأ الأرشيف ، وأخلفت على نفسك عهدا بأن تراجع كل شئ حتى أسماء
الصور ، ونسبت الخطأ الى نفسك ، وهى شجاعة نادرة فى عالم الصحافة اليوم ،
وقد لمسنا ذلك بأنفسنا ، فلم نجد صورة خاطئة ، أو اسما خاطئا ، وهذا يدل
على الجهد الكبير للموسس الذى تبذلونه لخدمة كل قرائكم ، ولخدمة الوطن
العزيز ، وتبيان ما كان يجرى فى الماضى تحت ستار الملكية والأحزاب .

هذه كلمة حق رأيت أن أكتبها لكم تقديرا لجهودكم فى خدمة الوطن .

محمود أبو طالب

مخرج بالذعة القرآن الكريم - القاهرة

تصويبات لغوية وتاريخية

صبرى أبو المجد ..

حرصى على قراءة ما تكتب يجعلنى أسأل لماذا استخدمت كلمة « دعاوة » بدل كلمة « دعاية » وهى صحيحة • وأكثر استعمالا • جاء فى القاموس المحيط للفريوز يادى ج ٤ مادة « دعا » فى آخر المادة « ودعيت لفة فى دعوت » • وعلى ذلك يكون الاسم « الدعاية » صوابا ، وهى كلمة خفيفة وأكثر استعمالا كما ذكرت •

وتحية لكم ..

فريد رمضان

مدير التوجيه المعنوى

« سابقا بوزارة التربية والتعليم »

● شكرا لاستاذنا « فريد رمضان » على كلمته وأحب أن أقول له أننى لا أستعمل الكلمات غير الشائعة ولكننى ، عندما أقل نصا لكاتب معين أحرص على أن أقل النص كما هو احتراماً لهذا النص بل أننى أحرص على أن أبقي على ما به من أخطاء حتى لا أخرج على النص وإن كنت أفضل بعد نقل النص ، التعليق على ما به من أخطاء إن وجدت •

ص ١٠

الاستاذ صبرى أبو المجد ..

تحية طيبة واحتراما .. وبصحة •

لقد أسعدتنا بنشر المذكرات التاريخية وأعدت الى أذهاننا كثيرا من الحوادث السياسية الهامة التى عشناها فى العشرينات والثلاثينات وهى لا شك فكرة جميلة أنعمتينا نحن الذين جاوزنا السبعين من العمر • وفقك الله وسدد خطاك •

الاستاذ الكبير ..

لقد نشرت صورة فى عدد المصور الذى صدر فى ١١ يناير سنة ١٩٨٠ للمفطور له الزعيم العظيم سعد زغلول وبيجواره الأمير السعودى « فيصل » كما جاء أسفل الصورة للتعريف •

والحقيقة أن الصورة المجاورة للزعيم الراحل هى صورة الأمير سعود ابن عبد العزيز « الملك سعود بن عبد العزيز فيما بعد » وقد حضر الأمير سعود

الى القاهرة للعلاج من مرض فى عينيه وسكن هو وحاشيته بحى المنيرة بالقرب
من قصر العيني وبالتحديد شارع المواردى . بالقرب من فيلا الرحوم مصطفى
منير أدهم بك الذى كان سكرتيرا عاما لمصلحة التنظيم فى هذا الوقت وقد كان
سيادته المرافق والمشرف على شئون الأمير طيلة مدة اقامته بمصر وترى صورة
سيادته المرافق والمشرف على شئون الأمير طيلة مدة اقامته بمصر وأطال الله
حياتكم ويبرأكم عن عملكم هذا خير الجزاء .
والسلام عليكم ورحمة الله .

محمد حامد إبراهيم

المراقب العام السابق لمجمع اللغة العربية

اننى اسجل أحداثنا وقعت منذ نصف قرن وهى ملك للتاريخ . لا للأفراد أو هيئات

● الله وحده يعلم كم أتحمل ، وكم أقاسى من أجل كتابة تاريخ سنوات
ما قبل الثورة بالصورة التى أكتبها بها . وخلال عمل بالصحافة ، لا أذكر
أننى أجهدت نفسى فى عمل قدر مجهادى فى إعداد تاريخ سنوات ما قبل الثورة
ولا أذكر أبدا ، أننى فى حياتى السياسية أوليت اهتماما بتاريخ مرحلة من
مراحل تاريخنا اهتمامى بتاريخ تلك الفترة الهامة من تاريخ بلادنا .

وكل ما أبذله - ولله الحمد - من جهد ، واجهاد ، وإهتمام ، أبذله راضيا
سميدا ، لأننى أقدم ما يرتاح اليه ضميرى ، وما أجد له استجابة سريعة عند
القراء كل القراء ، الذين يشجعوننى من أجل الاستمرار فى أداء تلك المهمة
الوطنية الهامة والمخيرة .

ولا يضايقنى شئ ما وأنا أؤدى هذا الواجب الوطنى على النحو الذى يرتضيه
ضميرى الا بعض أولئك الذين يقولون أنهم ينتسبون الى الوفد المصرى ، فهذه
القلة الضئيلة التى لا تتجاوز فى العدد بضعة أفراد قد دأبت على أن
تفكرنى ، وتشيد بعملى اذا ما كتبت ، من وجهة نظرهم ، مع الوفد . كما أنها
قد دأبت على أن تحاول الاسامة الى عن طريق رسائلها ، الغفل من الامضاء
باستمرار بكل أسف اذا ما كتبت ، ومن وجهة نظرهم . نقدا ، ورغم اننى
قلت مرات عديدة أننا نكتب للتاريخ ، والحوادث التى نتناولها بالتاريخ ، قد
مضى عليها ما يقرب من نصف قرن ، وقد أصبحت تلك الأحداث ، ملكا للتاريخ ،
وليست ملكا لأفراد ، أو لمجموعات صغيرة أو كبيرة وإله حتى لو وقعت فى تلك

الفترة جرائم ، فلقد سقطت بمضى المدة قانونا . و . و الخ . رغم كل ما كتبتة حول هذا الموضوع من قبل الا أن بعض «الأفراد» لا يزالون يكتبون بل لا يزالون يهاجمون ويصف كاتب هذه السطور اذا هو انتقد الوفد نقدا موضوعيا خالصا ورغم أن القيادات الوفدية القديمة - القيادات بحق - تؤي كتابتنا لتاريخ تلك الفترة ، كل عناية ورعاية وتقبل ، كل انتقاداتنا ، برحابة صدر . بل ان بعض هذه القيادات ، التي لعبت أدوارا هامة في رسم سياسة الوفد ، لا تتوانى عن الأخذ بوجهة نظرنا في كثير من الانتقادات التي نوجهها للوفد في الحكم . أو خارجه ، الا أن بعض هؤلاء الأفراد ، يواصلون ارسال رسائلهم . الى كاتب هذه السطور ومن بين ما تلقينته كلمة جاءتني بتوقيع « مصري منصف » .

ولقد سبق لي - في أكثر من مرة - أن دعوت هؤلاء . الى أن يقرأوا ما أكتبه كل ما أكتبه ، لا أن يقرأوا سطرًا ، ويتركوا سطرًا . يقرأون ما أكتبه بهمه ، فكل شيء مضى ، وانقضى ، ونحن لا نكتب عن الماضي الا لنستفيد منه في الحاضر والمستقبل ، ويكفي فخرا ، أنني من أوائل من تحدثوا عن الماضي بإيجابية وحيدة ، وقد كان ذلك الماضي القريب . قبل ان أكتب نهجولا ، الا عند قلة من الذين عاشوا تلك الفترة وعاشوا أحداثها ، وما أكثر الشباب ، الذين يجهلون الى كل يوم ، ليقولوا لي انهم قبل ان أكتب ما أكتبه عن سنوات ما قبل الثورة لم يكونوا قد سمعوا ، باسم مصطفى النحاس ، أو اسماعيل صدقي ، أو محمد محمود !! كما أنهم لم يكونوا قد عرفوا كل تلك الأحداث التي أوليتها أهمية بالغة في دراستي عن سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ولقد سبق ، لي أن قلت لهؤلاء الاخوة - الاخوة رغم التجائم الى التجنى - أنني أنتقد كل يوم ، أشخاصا عديدين ، بعضهم ، لا يزال على قيد الحياة ، أطال الله حياتهم ، وبعضهم قد انتقلوا ، الى رحاب الله تاركين المديد من الأبناء والأحفاد ، وهؤلاء ، الذين على قيد الحياة ، وأبناء وأحفاد من أنتقدهم لا يفضجون لما أكتبه بل على العكس يطلبون مني المزيد من الكتابة ، فالكتابة - ولو عن طريق النقد - تذكر ، الجواهر ، بما قام به هؤلاء ، من أجل بلدهم : ولقد سبق لي أن وجهت النقد المر الى بعض قيادات الحزب الوطني ، والى رئيس الحزب . الوطني ، حافظ رمضان باشا لاشتراكهم في الحكم والحزب الوطني بالنسبة الى حياتي فقد آمنت بمبادئه منذ أن كنت في العاشرة من عمري ، ودخلت من أجل تلك المبادئ السجن عشرات المرات ، بعشرات الشهور بناء على أوامر كانت تصدر من الوزارات المصرية ، الوفدية ، وغير الوفدية ، على أنني لم أجد رفيقا واحدا ، من رفاق شبابي في الحزب الوطني لأمثي لأنني وجهت النقد ، الى حافظ رمضان ، أو عبد العزيز الصوفاني أو غيرهم من قيادات حزبنا الوطني العتيق .

الأخ ، المصرى ، المنصف يناجمنى فى خطابه الأخير لا لأننى كتبت حرفا واحدا عن مصطفى النحاس وإنما لأننى نشرت صورة له مع ليدى لاميسون فى إحدى الحفلات ، تصورا نشر صورة سبق أن نشرت فى صحف الوفد عشرات المرات يصبح نشرها اليوم - بعد أربعين سنة - جريمة من الجرائم ، أتهم بسببها يكل ما فى القوانين ، المصرية ، وغير المصرية من جرائم ..

الطريف ، ان الاخ المصرى المنصف يقول فى رسالته : لقد كان مصطفى النحاس سيد محمد محمود وعدلى يكن وحسين سرى ، وعلى ماهر ، وسيدك أيضا وان لم تكن فى الحسين وأقول للاخ المصرى المنصف اننى لا أوافقك على ان مصطفى النحاس كان سيد هؤلاء جميعا وان كنت أوافقك ، على انه « سيدى وتاج رأسى ، وبلديانى كمان ؟ » والذي يجهله الاخ ، المصرى المنصف ، اننى كنت أول من أنصف مصطفى النحاس بعد مماته ويشرفنى ان أكون أول كاتب كتب عن مصطفى النحاس بعد ان زالت الرقابة على الصحف ، كتبت عنه بضع مقالات بذات - وبضعة أعداد - فى عدد المصور الصادر فى ٢٨ أغسطس ١٩٧٥ . تحت عنوان : « مقال تأخر نشره ١٠ سنوات مصطفى النحاس » زعيم وطنى ، شجاع كان قائد مصر ، وضميرها !!

وكان فى مقدمة ما تلقيته من خطابات من القيادات الوفدية كتهنئة على تلك المقالات ذلك الخطاب الرقيق ، الذى أعز به الى أبعد حدود الاعتزاز ، والذي بعث به الى الأستاذ الكبير عبد الفتاح حسن المحامى ، والوزير الوفدى السابق : وفيما على نص ذلك الخطاب :

عزيزى الأستاذ صبرى أبو المجد ، مدير تحرير المصور ، القاهرة

هل تأذن لى فى ان أضيف قبلة جديدة الى جبينك ، سبقتها قبلات عديدة ، لا لانسائك تاريخ مصطفى النحاس بما سطرت فى عدد المصور الصادر فى ١٩٧٥/٨/٢٨ فحسب ، وإنما للنهج الذى التزمته فيما تكتب مستهدفا - دائما - وضوان الله والصالح العام - وانصاف الحقائق ، المطلوبة ، بالكلمة الحريفة والرأى الصادق ، الأمين ، لتعلم برسالة الصحافة الى مستواها .

أسأل الله لك ولامثالك دوام التوفيق

٣٠ - ٨ - ١٩٧٥

عبد الفتاح حسن

والى الله قريباً - بإذن الله - فى الجزء الثالث من
سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ ، والله ولى التوفيق ٩

سنوات ما قبل الثورة بالصور التاريخية النادرة



كما قلت في الجزء الأول من هذا الكتاب : إننى مدين لأولئك الأخوة الأعزاء ، الذين أمدوني بما لديهم من وثائق ، ومذكرات وصور لم يكن متاح لغيرى أن يحصل عليها ما لم يتقدم بها إلى هؤلاء الأخوة الأعزاء .

وقد حرصت في الجزء الأول من هذا الكتاب وفى هذا الجزء وسأحرص فى الأجزاء المقبلة ان شاء الله ، أن أخصص جزءا من الكتاب للصور التاريخية النادرة حتى يستطيع القراء أن يتعرفوا جيدا - بالكلمة وبالصورة - إلى حقيقة الحياة فى سنوات ما قبل الثورة فليس كالكلمة والصورة ما يمكن أن يجعلنا نعيش ونعيش مع الحياة فى تلك السنوات .

وإني أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من
أمدنى ، بوثيقة تاريخية أو صورة نادرة فلقد ساهموا بعملهم هذا في
إنجاح هذا الأثر التاريخي الذي نرجو الله جل وعلا ، أن ينفع به
جماهير شعبنا العربي العظيم في كل زمان ومكان



على أنني وقد حرصت في مدخل كل جزء من هذا الكتاب أن
أعود إلى الماضي البعيد حتى تكتمل الصورة من وجهة نظري فإنني
حريص أيضا وأنا أقدم هذا الجزء المصور من سنوات ما قبل الثورة
أن أنشر صورا عديدة ، عن الماضي البعيد أيضا حتى تكتمل
الصورة جيدا وحتى يشعر/ القارئ أنه يعيش حقا — بالكلمة
والصورة — مع تاريخ الأجداد ، مع صور الأجداد ، أولئك الذين
حكموا مصر ، أما بالحق ، وأما بالباطل ، وأولئك الذين قادوا مصر
إلى ما فيه خير مصر فكانوا نعم الأبناء الأوفياء المخلصين وفيما يلي
الصور المختارة من بين مئات الصور التي يزخر بها أرشيفي عن
سنوات ما قبل الثورة ولست أرجو من ينقل بعض هذه الصور
سوى أن يشير إلى المصدر لا أكثر ولا أقل والله ولي التوفيق ،



١ - محمد علي باشا الكبير ، واحد من أكبر شخصيات القرن التاسع عشر : أعطا وأصاب



٣ - وأحمد حوران باشا زعيم الثورة المصرية التي قامت في عام ١٨٨١ وسُميت باسمه ،



٢ - صورة لفريلة للخديوي اسماعيل باشا رسمها أحد كبار رسامي عصره



٤ - صورة أخرى لأحد عمال باشا ولكن في
المنفى



• صورة لأحد حراي وأولاده ، وأحفاده في
المنفى (سري لانكا) أو جزيرة سرنديب . سيلان



٦ - الخديوي عباس حلمي الثاني من أبرز
خديوي مصر ومن أكثرهم تأثيراً - بالسلب
أو بالإيجاب - على الحركة الوطنية المصرية في بداية
هذا القرن



٧ - عطية الله كريمة الحنديوي جالس على بنا



٨ - الأمير محمد عبد النعم ، طفلا مع إحدى
الكلفاوات وأحد الاخوات حيث كان للكلفاوات
الخدمان - كما كان للأخوات - شأن أبى شأن



٩ - الأمير سيف الدين أحمد نجل الأميرة
شويكار مطلق الأمير أحمد فؤاد - الملك فيها بعد .
كانت له قضية ا قضية محاولة اغتاله على الأمير أحمد
فؤاد ، وقضية طلب رفع الحجر عنه



١١ - مصطفى كامل « في عز الشباب »



١٠ - الخديوي عباس حلمي الثاني في آخر أيامه وبعد أن أطاح الانجليز بعرشه بستوات
عديدة .

١٢ - مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية
المصرية .

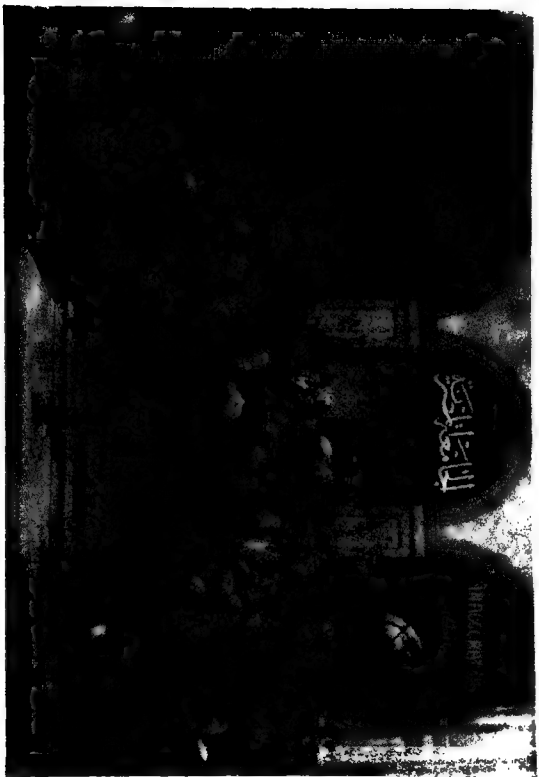


١٣ - واحدة من مشائق دنشواى التى أقيمت فى
قرية دنشواى ليرى أبناء القرية ، كيف يعدم أخوتهم
أمام أعينهم .





٢٤ - بطرس غالى باشا الذى رأس المحكمة
المخصصة ، التى حاكمت أبناء دنشواى واغتاله
ابراهيم ناصف الوردانى وكانت رئاسته لتلك
المحكمة من أسباب الاغتيال .





١٧ - محمد فريد قائد الحركة الوطنية المصرية
بعد مصطفى كامل بتوسط لقيفا من شباب مصر
الذين يطلقون العلم في بلجيكا وقتذاك (مارس
١٩١٤)

إبراهيم مكيون غمرة ٣٠

[illegible]

١٨ - تذكرة « المسجون » محمد فريد بك
« أودة ٤٤ » ، ليس له امانات ، التهمة : تحسين كتاب
وطني ، الحكم النهائي في ٢٣ يناير ١٩١١



١٩ - الشيخ عبد الميز جوش رئيس تحرير
جريدة اللواء



٢٠ - الشيخ عبد الميز جلوبش عقب غروجه
من السجن في قضية مقال « ذكرى دنشواي »

(سنوات ما قبل الثورة - ٢)



٢١ - الشيخ عبد العزيز جالوش وبجانبه بعض
الضباط المصريين (المتطوعين للحرب إلى جانب
تركيا) في الصورة حافظ رمضان وسعيد ظليمات
ود . اسماعيل صدقي ، وحافظ رمضان وغيرهم



٢٣ - سعد زغلول في بداية عمله بالحاماة
[١٨٨٦]



٢٢ - سعد زغلول في شبابه



٢٤ - محمد زكيول عندما اختير وزيرا
للمعارف ، أو بمعنى أدق ناظرا للمعارف



٢٥ - أصايش، هانم والدة أم المصريين وقد
ازدان صدرها بالوشاح الخديوي المنعم به عليها من
الخديوي اسماعيل باشا بوصفها قريبة مصطفى باشا
قبل أن يرأس الوزارة المصرية بستوات وستوات
مصطفى فهمى قضى في رئاسة الوزارة رفقا قبابيا،
لم يحطمه أحد حتى الآن



٢٦ — سعد زغلول واقفا وإلى يمينه فتى
زغلول باشا وإلى يساره صهرة دولة مصطفى فهمي
باشا وقد جلست أمامهم صفية حاتم زغلول أم
المصريين (فيما بعد) بجانب شقيقاتها .



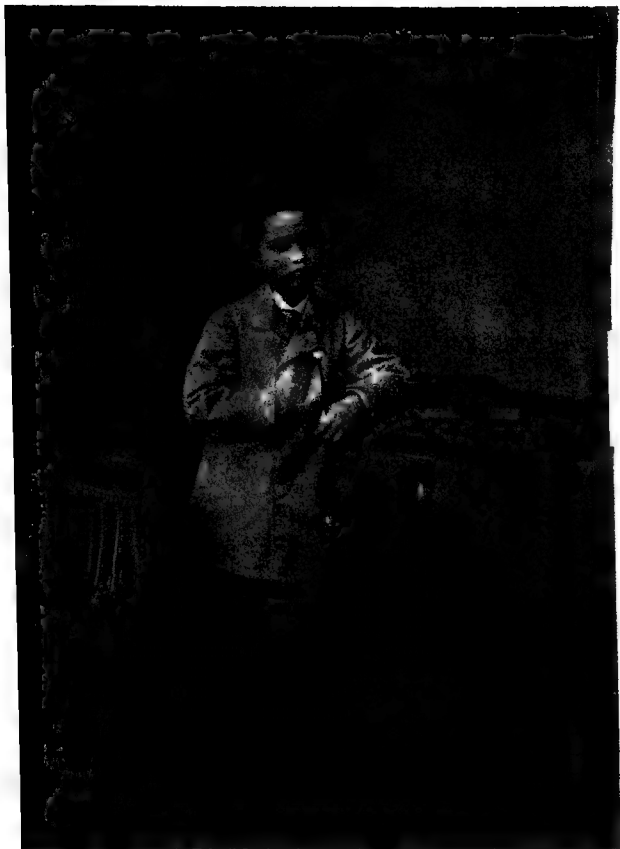
٢٧ — مصطفى النحاس في شبابه



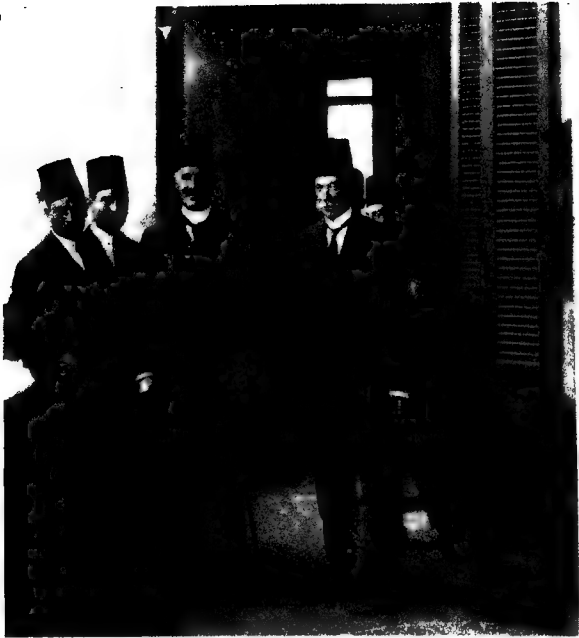
٢٨ - مصطفى النحاس قاضي محكمة ميت غمر
الأهلية : الصورة مهلهل لصديقه نصر فريد حليم
الميون



٢٩ - صورة نادوة للأمير حسين كامل
وزوجته ، قبل أن يصبح الأمير سلطاناً على مصر
مصر ،



٣٠ - الأمير أحمد فؤاد قبل أن يصبح سلطاناً ثم
ملكاً على مصر



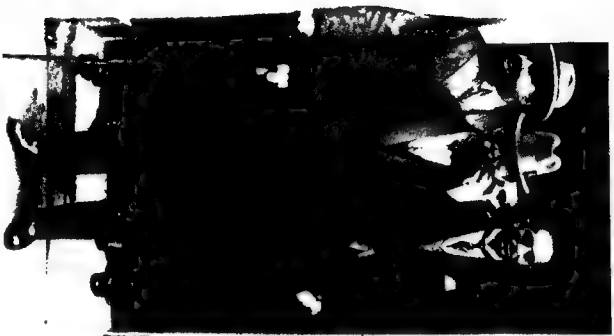
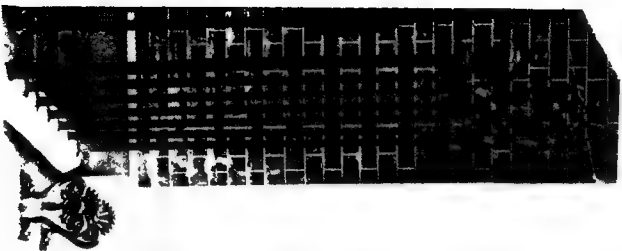
٣١ - الأمير الوطني عمر طوسون والزعيم
الوطني سعد زغلول فكر كل منهما عقب انتهاء الحرب
العالمية الأولى في تكوين وفد يفاوض الأنجليز



٢٢ - سعد وبقول وأعضاء الوفد المصري

٣٣ - مصطفى الحناي وكرم حيد وسيرت
حناي مقام پيرزاد سجيل







٣٥ - سيد زطون وأم الشريف ، وصطفى
الحامى في باريس بعد احتفال المؤتمرات العربية
البريطانية



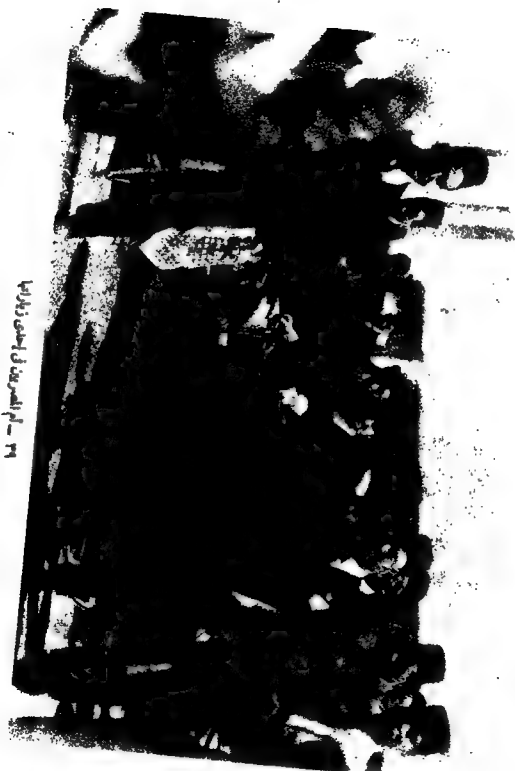
٣١ - أم المصطفى في أحد مزاراتها القريبة
الرونية ويظهر زيارتها في المرحلة الثانية الرونية



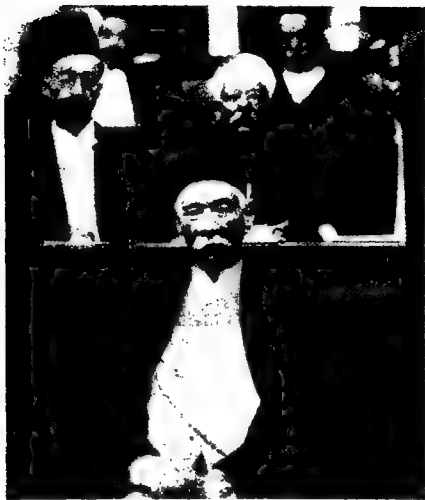
٣٧ - سعد زقزلان في اعراساته ايمته ، و معه
 معصاتي الصغار وبعض الميجين والاصغار
 الاكساف والسيدات وقد وضعن على صدورهن
 صور سعد زقزلان باقيا



٣٨ — سعد زغلول باشا وتوفيق نسيم باشا
وبعض الوفدين الكبار



٣٩ - أم المصطفى في إحدى زياراتها



٤٠ - سعد زغلول باشا في جلسة من جلسات
مجلس النواب



٤١ - أم المصريين في سرائق القيم بمناسبة الاحتفال
بذكرى الشهيد

(سنوات ما قبل الثورة - ٣)



٤٢ - علوى بك الجزائر ، محمد الباسل
مراد الشريفي، جرجى عياط ويصا واصف
مرتضى حنا واصف خالى فى صورة تذكارية



٤٣ - لميت المرأة المصرية دورا عاما فى إنجاح
ثورة ١٩١٩ : الصورة لواحلة من المصريات
المتظاهرات تحمل العلم المصرى

٤٤ - هدى هانم شعراوي وأم المصريين كان
مثالا رائعا على عطاء المرأة المصرية



٤٥ - منيرة ثابت تزعمت حركة نسائية للمطالبة
بإعطاء المرأة المصرية حق الترشيح والانتخاب .
كانت تسمى عميلة المطالبات بحق الانتخاب .

نداء الى الامة المصرية

أبناء وطني الأعزاء

أودوا أن يسكنوا سعد وصحبه فنفوه. ثم أودوا أن يسكنوا من بقي من
أصحاب الوفد فنفوه. ثم خافوا عداة ما يملكون فأخرجوا عن هؤلاء الأعداء ولكنهم
في الوقت نفسه أكرهوا المصحف على أن يحلهم ليمنع عنهم أن يخاطبوا
وبينا سعد وصحبه متغيرون وبيننا أعضء الوفد محرومون هذا الحرمان من أن
يخاطبوا كي تطرح بينكم دعوة لوزير سابق بسوء شروط قدمها لتأليف وزارة وإعطاء
بعض الذين أبدوا في الأشهر الماضية حزمه ضد الأمة مصر الدعوة الجديدة بيننا
بكل ذلك لا يريدون إلا أن نغدعوا في ثيابكم بزعزعة من موقفكم لدى
الاحتياط أن تطلوا فيه. يريدون أن يلهوكم بشعور لامية لها من الأمانة التي أهداكم
ومن طلبكم الجلاء والاستقلال يريدون ذلك ويريدوا للوطنون البريانيون أيضاً فلا
سبب أن يكون هؤلاء وأولئك متضامنين

والآن لم يكتمهم أن أبدوا عن سعد وصحبه بل يريدون فوق ذلك
أن يكون نصيبهم إلى أرض مبحورة غامضة

ظنوا أنهم كلهم ألبوا الشقة بينهم وبينكم أودوا عن فلوكم وطرحوا إلى النسيان
في كرامتهم توهوا تلك وأملوا أن تحدد الحاسة التي تتأجج في صدوركم ويهبط اليأس
في قلوبكم فهو ذلك نصيبكم ويسهل تسليمكم

لم يكتمهم أن يملوهم عنكم حتى يريدوا أن يملوهم عن الملة كله - ولذا يولأى
جريدة الأتيم نادوا بامتكم وبألبوا باستقلالكم ويستسلموا ذلك لاق السلاح السلي
سلاح الحق والافتاء

لن كان سعد شجاعاً فنفوه بأن هذا القتل لا يهد من عزيمته انه لا يهد من عزيمته
الاشي. واحد هو أن يملوهم ما أنكم انتمكم الذمف ونو خطة واحدة قركتم
للأميين أن يملوهم حقوق هذا الوطن عليكم

تبتوا ائذ أعداكم وأبغوا التامعين من بين صفوفكم وخذفوا خود الأمانة عن
استقلالكم وسبوا وقد تروهم نهاية الطريق قائم فيها بأذن الله غافلون قاترون

صليح زغلول

٧ جمادى الثانية سنة ١٣٤٠

١ فبراير سنة ١٩٢٢

صورة الاحتجاج الذي قدمته لجنة السيدات المصرية الى قناصل الدول في مصر

يوم ٨ مارس سنة ١٩٢٢

إلى جناب السفير

انني تخول الحق . ومن العدل أن يجد أي ليك صاحب الحق المضمون
أنكم لا تهملون إجناب السفير أن الانجليز قد بدخوا وسيلة من شأنها أن تخرج حزة الشعب المصري وكرهه وهجر
وجده وبيع نفسه الاستسلام

قد صادروا كل أنواع الحرية فردية كانت أو سببية واذكروها سنوف السحاب في ظل الحكم الغربي . وما زالت
الأحكام الترفية بعد . وفي أعوام الحرب وثلاثة أعوام من السلم نقل ككل مه . وكثير أُنيتها . والجراد ما بين مكة
ومطلة أن لم تكن مسخرة . وغير نصيرين بنون غلوس البلاد أو بقون في تحييب السجون بطريقة قسرية مشروقة
ومنهم من وقت عليه غيره الجذ الشنية . والأحياءات السوبية عرمة ولاء لعرات السلي عز في شها رحاص بلانق
وأشياء وضوا البديع على بين . لبلاد الاكر رأس للمركبة الوطنية وأيمده ال بلصق . ثم م يردون بعد ذلك أن
يخونوا بأن هذا في صالح القضية المصرية . ويردون كذلك أن يتنوكم أنتم بأن سكونا القهرى وفي باليلة الخلفاء :-
سياسة الكذب . سياسة الأوهاب التي مجردت عليها في صفتها

وعندما في الاحتلال والحلقة ومشروع ملر ومشروع كرزوز وقصر صرح لمر سواء في التاية وهي تمكين أهقر من
وضع بعدا على مصر . يشيرون في الصبح ويمررون في القبلات بين بلاغ وبلاغ ولكن الطمع أو الفيلسوف بقية لا
تكتبر . وان تثيرت ظل ما هو أسوأ وأشد ظلم .

قد تم حرولم على عملية البتر ولكن السلاح الذي اعدوه فلك كزة بمقوه قلة وطورا يطهرون بقسوة ايلم أجن
الريض . ولكن مصر تأتي كل الابه ان تخضع لسياسة كنهه لانها حيصة الجيم ولا تريد ان تمشي جثا لمرفوعة الاستقلال
إجناب السفير

الا تستطيع دولكم الطبية التي طورت قصرة الحق أن تؤكد لاحتجاج حسن فيها أزمانا لهدى بذلك من دورها
وأنا صرح لها اني لا تريد ان تمس استقلالنا بسوء . اذ ليس من العلة ان يقع شعب بأكثر تحت يد الاجنبي القناصل
لمر خشية ونحوه في قسمة دولة اخرى . وان صرح دولكم لاحتجاج البلاء بدسقا ان تترك حمة الطعام من مستحلب
في مصر ليرها وانما تستطيع ان تخلف عن هذا ان لم تجد الكفاية من صداقة الشعب المصري واحترامه القانون
والسيدات المصريات اللاتي يميزن عن لواءه الشعب المصري برجوتك إجناب السفير ان تبلغ حكومتكم وشيكم
التبيل شعور مصر العام : وهو لرباع سمه زغلول بشا رئيس الالة لاطفي في الحال والله الانتم الفرعية وذلك لاضاق
جميع المصريين السيليين وقات . الرقة وجميع الابرار لاحت الاستغاية

والقالب حية وطية تولى ومنع دستور البلاد وأكثف ولاة حارة قلة والله لمصر لا الهة الا الشيعية
زبد الاستقلال قائم مني لا قلة يزيد صداقة الشعوب لمرة واحترامها وتمثل إجناب السفير بتوليته استر لامة
القاهرة في ٨ مارس سنة ١٩٢٢ هدى شعراوي

القت راتب منيرة طوى نمت حجازي استروها ووجهه عيلاد الاستاذ
شيرة رايض حاتر سلطان برقي واصف حزة فوزي الاستاذ

٤٧ - صورة الاحتجاج التي قبلتها لجنة

السيدات المصريات إلى قناصل الدول بمصر في ٨

مارس ١٩٢٢ . الاحتجاج بتوقيع هدى شعراوي

وألفت رباح ومنيرة علوى ، ونعمت حجازي

واستر وبصا واخرى ، وآخرى

قرار السيدات المحربات

في يوم الخميس ٢٠ الثوري سنة ١٣٥٩ اجتمع السيدات الموهبات بمقر عمل علي باشا شريف علي وقررن ما يأتي

(١) الاعتماد على الحكومة البريطانية بشأن تقريره الوعدي في المسألة المصرية ، بالاعتماد مسئلة

(١) الاحتياج على الحكومة الإنجليزية بشأن تقريره الأخير في المسألة المصرية، ما تضمنه مسألة السودان وأن يبلغ هذا الاحتياج إلى القوتين المصرية والإنجليزية.

(٢) المقاطعة العامة لكل مذهب إنجليزي داخل مصر وخارجها وذلك بالنسبة للقوة المصرية بمقتضى

(٢) المقاطعة العامة لكل ما هو انجليزي داخل مصر وخارجها وذلك في هذه المقاطعة ويكون ذلك

(١) - حسب التوزيع والموال التي لها في السنة الأولى

(٢) سبب مكتب الحكومة المعين في انجلترا المباشرة مشنراتي والغاية او نقل لمكتب الحكومة

(٣) من سفر العمال المصريين الى السودان واستعداداً للحكومة من غير عمل الذات

(ج) منع سفر العمال المصريين إلى السودان واستبعاد الموجود منهم في عمل الخزانات هناك
ومنع كان منهم يرتحلوا بمقدار ثلثة مئة في شهر العودة عند استئناف تلك المدة لكيلا

ومنه كان منهم مرتباً بمقدار خمسة فيوز بالدعوة عند استئصال تلك الحقبة فكيف
تساعد مصر أيدي البائس على إقامة تلك الخزانات التي في اتساع خطر على مصر

٢٤) طلب الخروج عنه جميع المقبض عليهم في الحدود بسبب الحوادث السياسية الأسيوية التي لم يحجب

مدير قانون العقوبات المصري والعمل على عدم تنفيذ الاحكام الصادرة عليهم
فتم كافة المظالم واعادة التمسك فلم

(١) فتح كلية الزراعة وأقامة التدريس فيها
(٢) أنه تطلب حكومة مصر بمقتضى نفي اراخ السودان حتى يتم له الدستور الخاص بالسلطة لكل الولايات

٥٠) انه يتوجب حكومة مصر بمقتضى نفاذ اوضاع السودان حتى يتم طرح الدستور من السلطة بكل الوسائل والامانة مستقيمة لتأديتها فريضة

٢٦ طلب رفع الرتبة المصروفة الحالية على جميع حملات الذخيرة العسكرية كانت أو تكون في جميع ميقات الحرب

٢٧ تشكيل لجنة من السيدات تسمى لجنة المقاطعة وكذلك تشكيل لجنة أخرى من الرجال تسمى

[illegible]

نداء النساء

إلى الشعب المصري

أيها المواطنين :

لأن حرمة المرأة المصرية من مباشرة حقها في الانتخاب يجانبكم في هذا الوقت المحيى بقلوب
في الوجود قوة تستطيع أن تحررها حقبة الطغيان في الاشتراك معكم في هذه المعركة الفكرية والقلب
والعاطفة . ننتركم معكم في هذه الحرب الانتخابية العاصفة التي أثارها السياسة الانجليزية ، بعد أن
نبيئت أصرادكم الخطير على الوقوف في وجهها ومصادمتها (بالرفض) وبالأستغناء لكل ما يمكن أن
يتره بكم خبروت القوة التي تركز عليها هذه السياسة الاستعمارية

فاليوم نشارككم (نحن نسائيل) في اجتياز هذه العاصفة بكل ما أوتينا من قوة فكرية ومادية .
وإن كنا نعلم أننا من مباشرة حق الانتخاب ، فأننا نستطيع أن نهمس في أذنكم رأيانا في المرشحين
للتبعية معكم ، حتى تسكنوا في مباشرة إدارة الانتخاب . مسترشدين رأيانا إلى جانب رأيكم ويصبح
بالإتفاق رأينا منبرين عن رأي الجنسين من بنى الوطن

إن الموقف حقيق ، والساعة رهيبه ، فقد رضى نفر من أبناء مصر أن يساروا الفاعل لتسليمه
(كل ما يمكن تسليمه) ... من حقوق الوطن ، تحت شعار (انقاذ كل ما يمكن انقاذه) : وما أراد هذا
التفريط بكم (انقاذ) غير (التسليم) . وبعد أن وقف في وجهه زعيمكم (سعد زغلول) معقداً بنوايا الخلفاء
أيها المواطنون .

٤٩ - نداء النساء إلى الشعب المصري لتشجيع
انتخاب الوطنيين بعد استقالة سعد زغلول وجمي
وزارة زيوار باشا (وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه أو
اغراق ما يمكن اغراقه بمعنى أدق)



٥٠ - في مارس ١٩٢٥ تم افتتاح نادي الاتحاد
النسائي المصري بقصر الدوبارة كما يظهر في الصورة

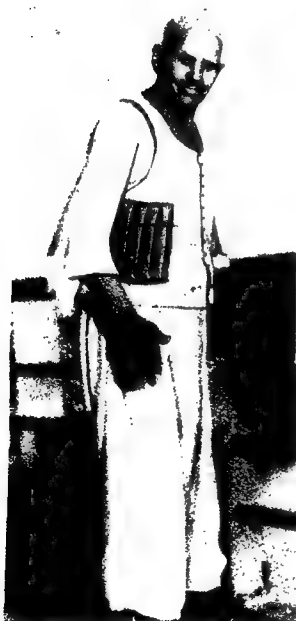


٥٢ - عربان سعد واحد من قيادات العمل
الفدائي المصري : كان عليه أن يقتل يوسف وهبة
باشا ويهتفي في مكان حتى لا يتهم مسلم باغتيال
وزير مسيحي



٥١ - لعبت الحركة الفدائية المصرية دورا هاما
في تحرير مصر وكان للفدائيين المصريين عطاؤهم
الكبير في خدمة قضية مصر والسودان ، ابراهيم
موسى زعيم عمال العنايزر أعدم في قضية اغتيال
السيريل ستاك سردار الجيش المصري وكان مثالا
رائعا للرجولة والفداء ونكران الذات .

٥٣ - سيد باشا واحد من قيادات العمل الوطني
في ثورة ١٩١٩



٥٤ - أسعد مشرفي اخاند « تأسيساً من أجل
مصر ، وزامل - في السجن - الكثير من رؤساء
الوزارات والوزراء وعمل - بعد ٢٥ سنة سجناً
لأنهامه في حوادث ديروط سنة ١٩١٩ - صغيراً
لكوبري المعاهدة : نموذج رائع للعطاء وللتنحية .

٥٥ - عبد الحفيظ عتات عمل في الحركة القذافية
ثم هرب ، واستطاع أن يصبح من أشهر أطباء
النساء : دعوت إلى وجوعه إلى مصر فعاد في
أغسطس ١٩٥٣ ولم يعرف فضله فعاد حيث لقي كل
تكريم من الشعب التسوي العظيم .



٥٦ - علي عبد اللطيف قائد الحركة الوطنية في
السودان « اللواء الأبيض » اتهموه بالجنون وقضى
سنوات عديدة في مستشفى الأمراض العقلية
بالعباسية ، وكنت وحدي الذي أزوره وأحمل إليه
عض ما استطعت من أطعمة وهدايا إلى أن لقي ربه



٥٧ - عبد القادر شحاته أحد قيادات العمل
الفدائي (١٩١٩) وأسرتهم قمت بالتقاط الصورة
عندما زوته في بلدته مركز ديروط وكنت أبحث عن
الشهداء الأحياء لأسجل مالا يصرفه الناس عن
تاريخهم وتاريخ الحركة الوطنية



٥٨ - لورد اللنى المتمد البريطان فى مصر ،
والذى واجه - فى مصر - ثورة ١٩١٩ وصاحب
فكرة إصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢



٥٩ — أحمد فؤاد السلطان الذي أصبح ملكاً على
مصر وشهد أعنف الأحداث التي مرت بمصر ابتداء
من ثورة ١٩١٩ حتى ثورة الشباب في ١٩٣٥



٦٠ - السير برسي لودين مصالح السير
ستيوارت القائد العام للجيش البريطاني

٢١ - درس لودين في الطبخ الزيلان المصري ،
إنه يعلمك كل شيء



٩٢ - الشيخ بركاتي لوردون الملقب بالسامي
البريطاني ، في مصر ورائه جاليه احمد حسين باشا





١٣ - على إثر انتخاب النحاس باشا رئيسا للوزراء
 المعمرى آفم وأصف علي باشا حفلة خاصة بذاك
 المناسبة حضرها زعماء الوفد من بينهم حمد الباسل
 باشا ، على التمامي باشا ، يحيى الدين بركات باشا
 وأحمد ماهر ، وعبد الباقى

٦٤ - محمد محمود باشا يفتح مستشفى الرمد
بالقاهرة



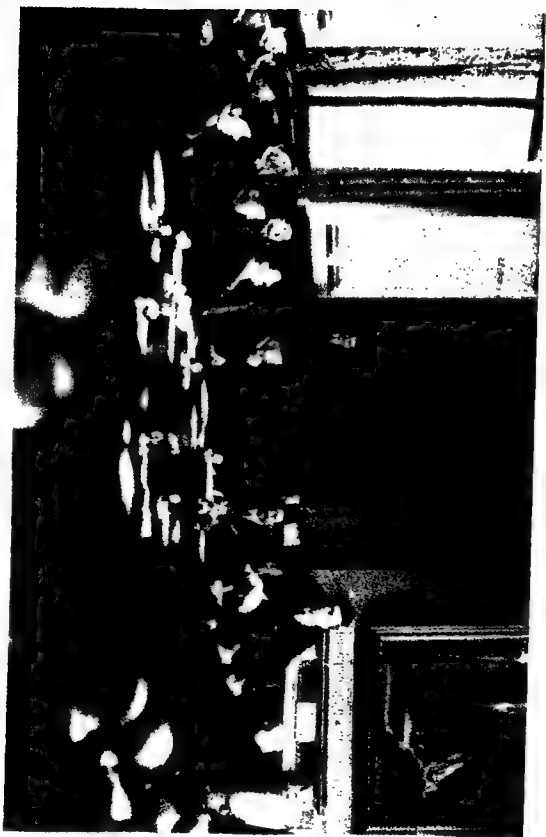
٦٥ - عبد الحاق ثروت باشا وأمين الرافعي بك
والاستاذ جمال مذكور في بوغلوست



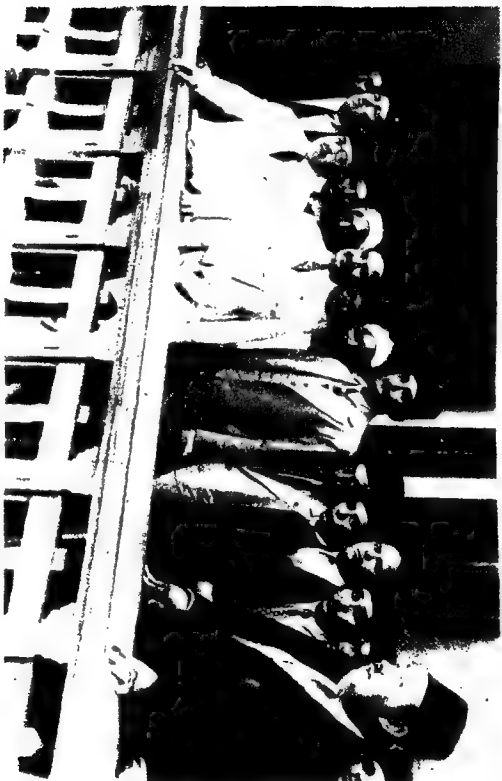
٦٦ - حبل یکن باشا یراس وفد القلوسات مع
بریطانیا ومع یوسف سلیمان باشا وتوفیق دوس باشا
واحد طلعت باشا



٢٧ - مصطفى النحاس ، بكرم حيد ، وهشام
عمر حيد وصوتهم إلى لندن في ١٩٣٠ / ٣ / ٢٦
للخارج مع مستر هنريسون وزير الخارجية
البريطانية



٦٨ - المظاهرات المصرية البريطانية في لاهم
لوكازنو، بلندن : المحتشد بأشياء يرأس الوفد
المصري ، مستر هيلسون ووزير الخارجية البريطانية
يرأس الوفد البريطاني (١٩٣٠/٣/٣١) .



٦٩- عقب خروج عباس محمود العقاد من السجن بعد
انقضاء العقوبة التي حكم عليه بها بتهمة الخيانة
الذات للملكة ، ذهب مباشرة الى ضريح سعد والى
القلع السعدي حيث استقبله النحاس باشا رئيس



٧٠ - مكرم هيبد باشا بعد خروجه من الوزارة
في لندن : (١٩٣٠ / ٩ / ٣)



٧١ - صدق باشا نجيب في حفل شاي أقامته
جمعية الصناعات (١٩٣١/٣/١٤)



٧٢ - كان عباس حلمي زعيما لبعض فئات
الشباب الموروثة له مع بعض القيادات المسالمة



٧٣ - أليف من رجال القصة من بينهم بن
أحمد بك ، أمين حسن بك ، أمين زكي بك ، خليل
غزالات بك ، حسن زكي محمد بك ، أحمد عفيف
بك ، سليمان السيد سليمان بك ، علي زكي المراد
بكر ، بينهم بعض القصة في قضية وزارة الحكم ،



٧٤ - حسن صوري باشا برأس جلسة صورية
 شاركت الي بريطانيا من بين أعضاء اللجنة طلمت باشا
 وصالح جوين باشا ، وحافظ طنبلي باشا وغيرهم
 تخلص بك (أبريل ١٩٣٥)



٧٥ - طلعت حرب باشا في سينما متروپول مصر
 لشاهة فيلم « دتاتير »



٧٦ - مراد سيد احمد باشا وزير مصر القومس
 تيرلن ولى بك مصرى اللانام باهمان وزيرنا القومس
 فى بغداد



٧٧ - توليق نسيم باشا يستقبل وزير
خارجية الحبشة (أثيوبيا)



٧٨ - مصطفى النحاس باشا عند مغادرته
القطار في محطة اسكندرية ، بجانبه الأستاذ محمد
التابعي



٧٩ — محمد باقر باقری و همکاران



٨٠ - أحمد حسين باشا يحضر نهاية من الملك
(١٩٣٨ / ١ / ٢٥) مهرجان الأقطب الذي أقيم
بالأوبرا الملكية إيمانيا بأرواق الملك .

٨١ - الدكتور محمد بلال في اجتماع وادى
 يافى حلي



(سنوات ما قبل الثورة - ٥)



٨٢ - الشيخ حسن البنا في اجتماع للاخوان
المسلمين ورجالهم في مصر لبحث قضية فلسطين
الأحرار، القادسي

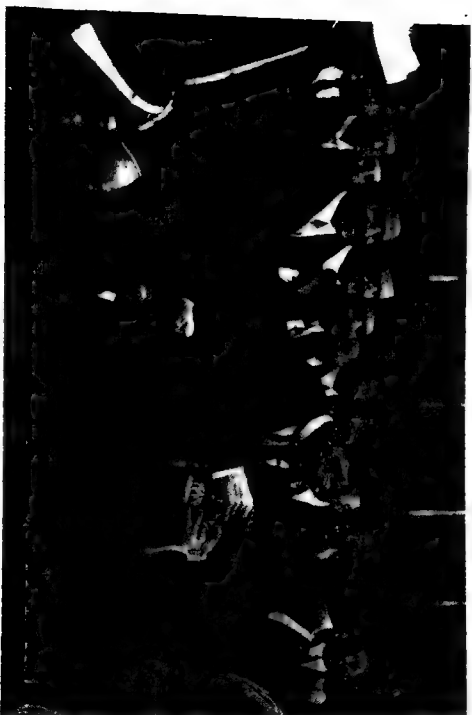
٨٢ - د . محمد حسين ميكل في انجاء طرب
الاحرار المستورين



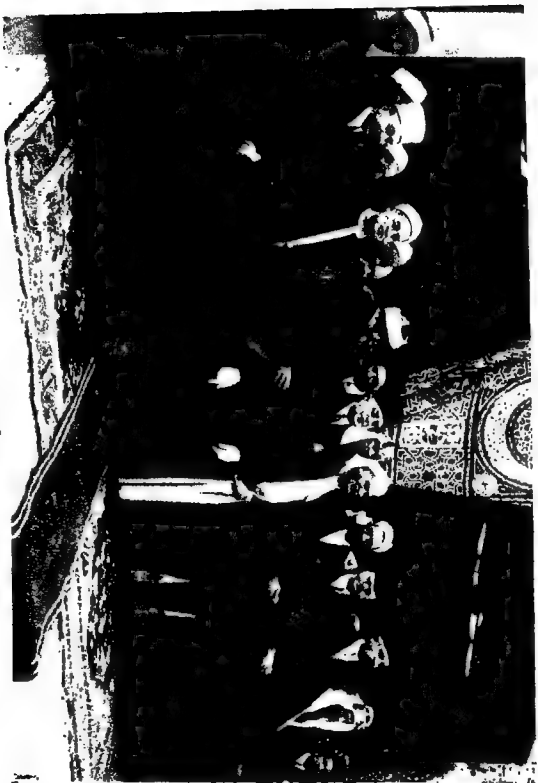
٨٤ - أحمد حسين في اجتماع يشتم قادة الإخوان
المسلمين وبعض أعضاء مصر الفتاة



۸۵ - محرم عبد الباقا یحییٰ فی بعض المناسبات



٨٩ - عزيز حريت يأتينا أحد الأوصياء على
المرش يسلم مطوق على العمل رئيس بهجة المصح
والى جانبه النحاس يأتينا .



AV - مصر: تخطي في الجدار عام ١٩٤١ م
 الممثل: حسين سرور باشا والسيد المراسي في
 مقعد المحققين



٨٨ — عزيز عزت باشا ، وعمد شريف صبرى
باشا الوصيان على الملك فاروق إلى أن بلغ سن الرشد
كان مجلس الوصاية برئاسة الأمير محمد على ،



٨٩ - الأمير عبد طي باشا ، كان يطلق إلى
جوش مصر - يستمر في العودة مع بعض الأمراء



٩٠ - النيل عباس حلمي في حفل افتتاح البرلمان
وفي الصورة حسين سرى باشا



٩١ - الملك فيصل وأحمد ماهر، وحسين سليم
 وحامد حمود وحسين صوري يلقا في المطار الخامس
 بالأمم قبل أن يخرج ماهر والبراق من البلاد



٩٢ - عبد الفتاح يحيى باشا خلف اسماعيل
صديقي باشا في رئاسة الوزارة ، وفي رئاسة حزب
الشعب الذي كان اسماعيل صديقي باشا قد أنشأه ثم
أصبح - فيما بعد /وزيرا للخارجية .



٩٣ - لورد كيلرن والأمير محمد علي توفيق
والهول الانجليزية للأمير محمد توفيق كانت هي التي
توجهه دائما



٩٤ - لورد كيلرن وحسين سرى باشا ، كان
حسين سرى باشا ميالا للسياسة البريطانية



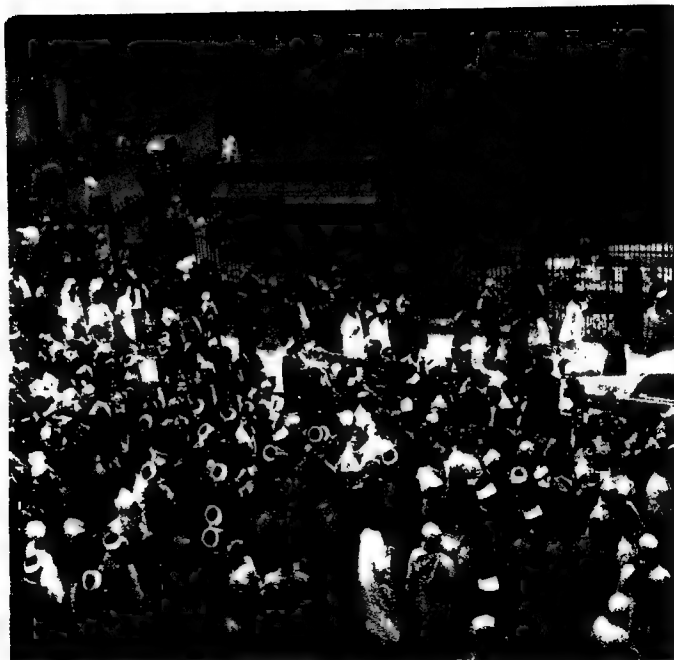
٩٥ - گروه کثرت با هم به سمت راست ایستاده
الکسندریه



٩٦ - الشامي باشا وورد كيرن ، ويدا ، لي
بد : صورة جريدة



٩٧ - لورد كرون في واحد من مساحيق
الشمسيات الخفية



٩٨ - مظاهرات ضد اسماعيل صلقى باشا

(سنوات ما قبل الثورة - ٦)



٩٩ سالتحس باشا وقد أحبيب في واحدة من
الظواهرات العنيفة



١٠٠ - في واحدة من المظاهرات الفنية التي
 قامت بالعمرة أقيم سوبرت حيا عندما أراد أن
 يفتي زعيمه الصالح بالثأر لرفقه ووجهه لأن الجرح
 كان شديدا

١٠١ - أمية مكرم جيت في واجهة بن
الطائرات النيرة والناس ياتوا يزوره في المستشفى





١٠٢ - صورة لكريم عید جریما یرقد فی
المستشفى



١٠٣ - طلبة شيليپ مصر في اواخر عام ١٩٣٥

١٠٤ - كانت أم الصيرمين رغم شيخوختها
تحرص على زياره جرحى المظاهرات الوطنية في
المستشفيات





١٠٥ - من أوائل شهداء الجامعة في ثورة
١٩٣٥ .



١٠٦ - عبد المجيد مرسى من أبرز شهداء ثورة
شباب ١٩٣٥ أن قاتلة الشهداء طويلة .



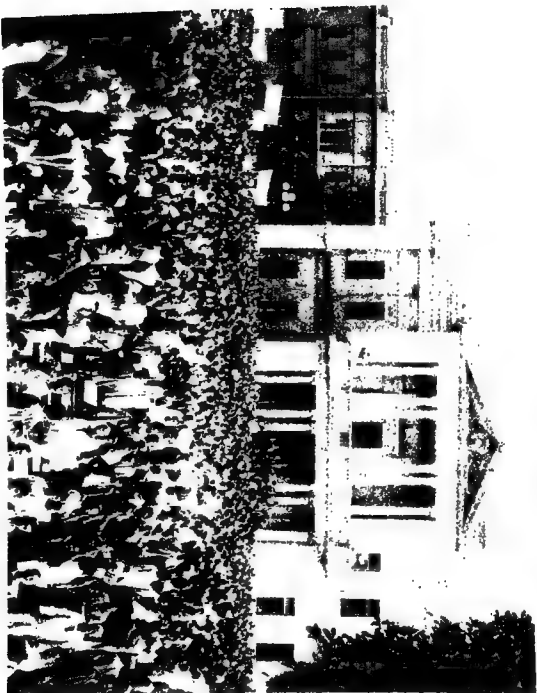
١٠٧ - مظاهرة من مظاهرات حزب العمال
المصري - لقد كان للعمال حزبهم في الثلاثينيات .

١٠٨ - البوليس بأسلحته بقرية راسحة من
الغارات النجفية .

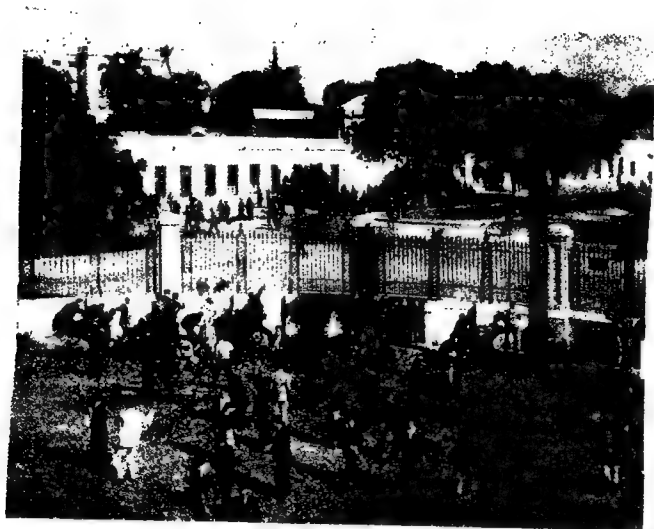




١٠٩ - الرئيس ياسر عرفات يستلم مصر في
باب الخلق ، بالقاهرة



١١٠ - جامع النقيب في ميدان عابدين وكه
مخرجت مظلمة ، غامضة



١١١ - الیولیس وقد اصطفم بمظاہرة قام بها
شباب الجامعة لتأيید قہیة الشعب الفلسطيني



١١٢ - أحمد فؤاد ، الملك ، مات الملك ، ليحيى
الملك : ويحل محله فاروق



١١٣ - أحمد فؤاد صيا ، وفاروق صيا ، أيضا
والشبه بين الأب وابنه واضح في الصورة .



١١٤ - الملكة الأم نازلي والطفل فاروق ولي
المهد



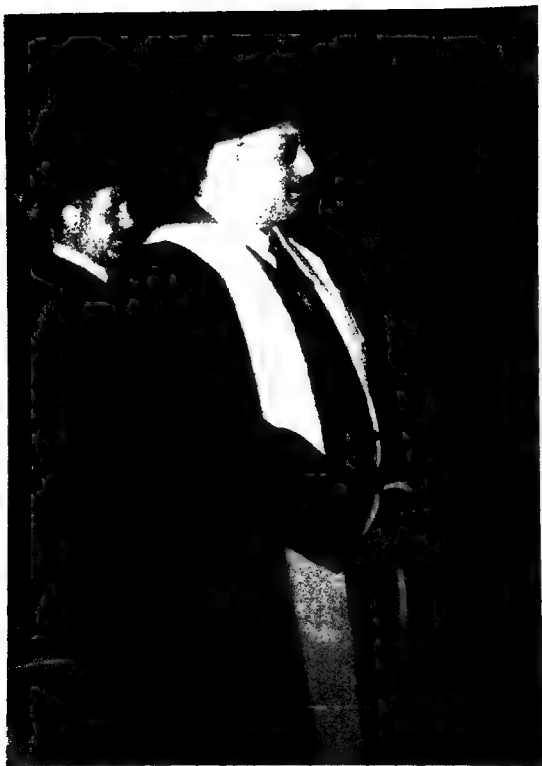


١١٦ - فاروق عندما تولى العرش ولم يكن قد
بلغ بعد سن الرشد

(سنوات ما قبل الثورة - ٧)



١١٧ - فاروق ووراءه داليا ، علي ماهر باشا إلى
أن أبعدهما عن بعضهما البعض



١١٨ - فاروق ودرجة الدكتوراه للتشريع من
جامعة فؤاد



١١٩ - لاروق لي إحدى جولاه بالقرية



١٢٠ - فاروق وقد أطلق لحية



١٢١ - يقبل أحد الجنود يد الملك فاروق التي
مدها له ، في استرجاعه واضح

١٢٢ - أحمد حسين باشا رائد الملك فاروق:
رئيس ديوانه .



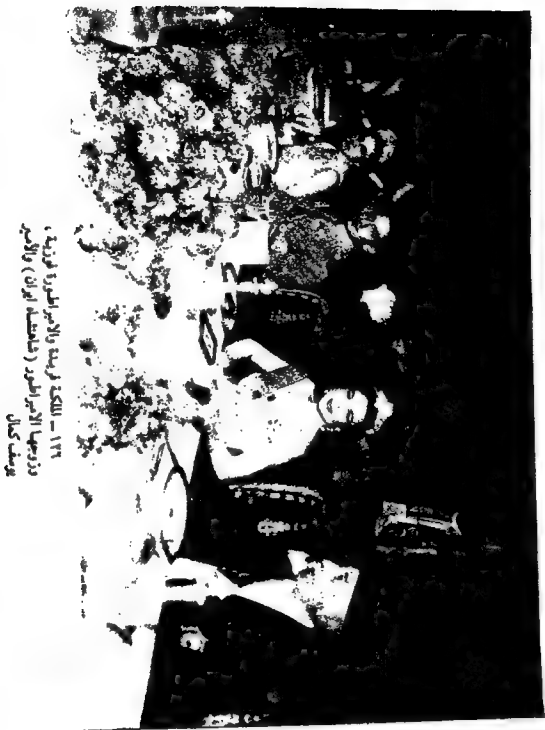
١٢٣ - شريف صبرى باشا شقيق الملكة نازلى
وعلى الملك فاروق



١٢٤ - الملكة نازلي بعد وفاة زوجها الملك أحمد
فؤاد



١٢٥ - الملكة نازلي والأميرة فوزية وزوجها ولي
مهد إيران وقطاك



۱۲۹ - الملكة فريدة والأمير بطريرك فوزية ،
دزوجها الأمير بطريرك (جائنته اوزان) والأمير
يوسف كمال



١٢٧ - حل ملهم بلنسا يحيى ليليل
الأمير الحرة قوزية والأمير الحرة يتيم



١٢٨ - المروسان الامبراطوريان وعائلتهما والدة
« المريس » الايران



١٢٩ - الملك نازلي وودج إيتها برآن وودج
ملكة وودج وودج إيتها برآن وودج



١٣٠ - الملك فاروق وشقيقته فوزية بعد أن علنت من إيران
مملكة ١١ بالبرق باد صديها



١٣١ - الأميرة شويكار في قمة انقاذها رغم
شبهاتها



١٣٢ - الملكة نازلي ملكة على عرش الأناقة



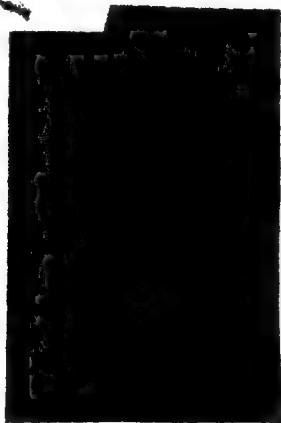
١٣٣ - غاروق وليرة قبل الانفصال



١٣٤ - فریال پاکورة زواج شروق من فریلة
وراء أسوار التیب



١٣٥ - صورة لفريل تيسم للحياة



١٣٦ - فريلة ولفريال



١٣٧ - الأميرة فوزية (الأميرة فوزية سابقا ،)
(سنوات ما قبل الثورة - ٨)



١٣٨ - الأميرة نسل شاه تفتيح دارا جديدة لميرة
الأميرة فريال



١٣٩ - الملكة نازلي في الجمعية الزراعية الملكية
وفؤاد أباطة باشا رئيسها يتولى الشرح للملكة



١٤٠ - الأميرة شويكار وبعض المتطوعات على
ماكينات الخياطة للبر أو هكذا كانوا يقولون.

١٤١ - شريكو أهل أمراء البيت / الملك مع
 صورة للنور المذبح في أحد حارات الزمالة بالقاهرة





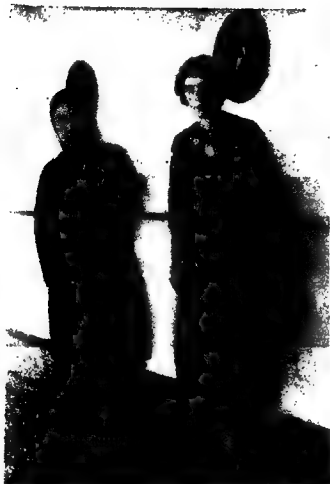
١٤٢ - ناهد رشاد عندما كانت وصيفة
للإمبراطورة فوزية فلما طلقت الأميرة طيرة بنت
وصيفة في القصر ، وصيفة وصديقة ، لصاحب
القصر

١٤٣ - الملك نازك والأمير تاج طاهر وكهنة في
إحدى حفلات وزارة المعارف .





۱۴۴ - حادی حاتم شماری فی ارضی المخلات



١٤٥ - هدى شعراوي وبسوزا نيرادي على
البصرة سفنكس في الطريق إلى فرنسا .



١٤٦ - هدى شعراوي وجواه إدريس في صورة
تذكارية نادرة



١٤٧ - هادي شمرازي وخواه ادرس في بيروت
(أغسطس ١٩٤٤ للتصوير، تكوين) الأختان
النسائي المريد : المصورة في منزل السيدة أماني
اللاذقي



١٤٨ - حواء ادريس في زي فولكلوري



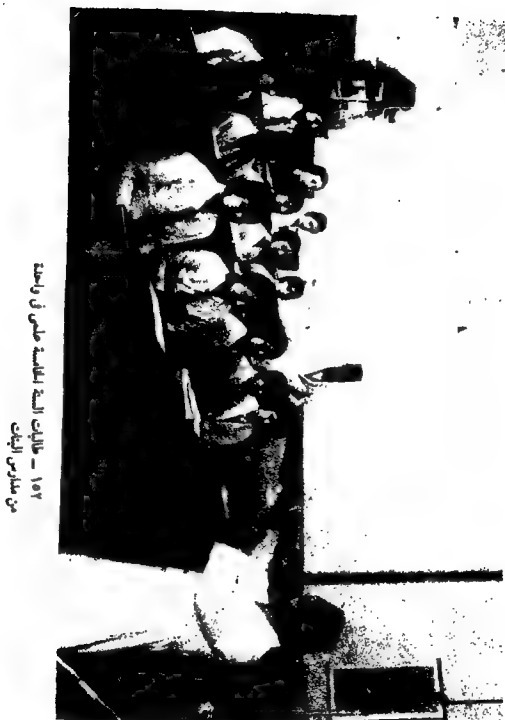
١٤٩ - الكاتبة مي زيلحة نموذج رفيع للادب
الرفيع



١٥٠ - لم كلثوم سيدة الغناء العربي في شبابها



١٥١ - بلخ سيدات الحلال الأحمر برئاسة حرم
حسين سرى باشا ،



١٥٧ - طالبات السنة الخامسة على في واحدة
من مدارس البنات



١٥٣ - الأميرة نسل شاه في حفلة خيرية : زهرة
بين الزهور



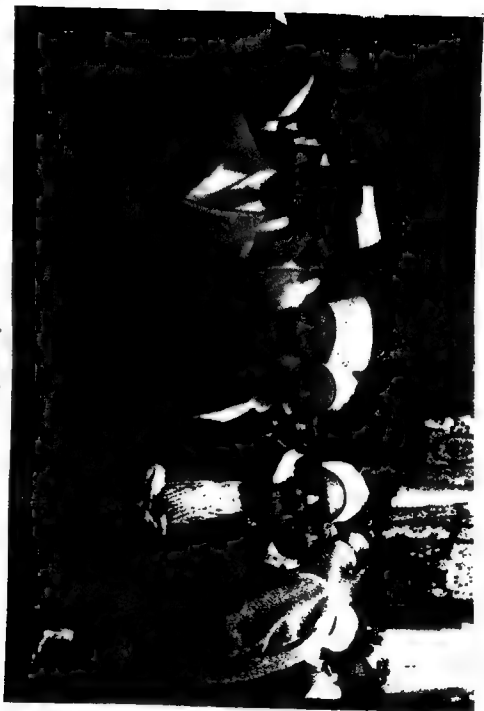
١٥٤ - زينب الوكيل حرم النحاس باشا في
البحرنة عاكس



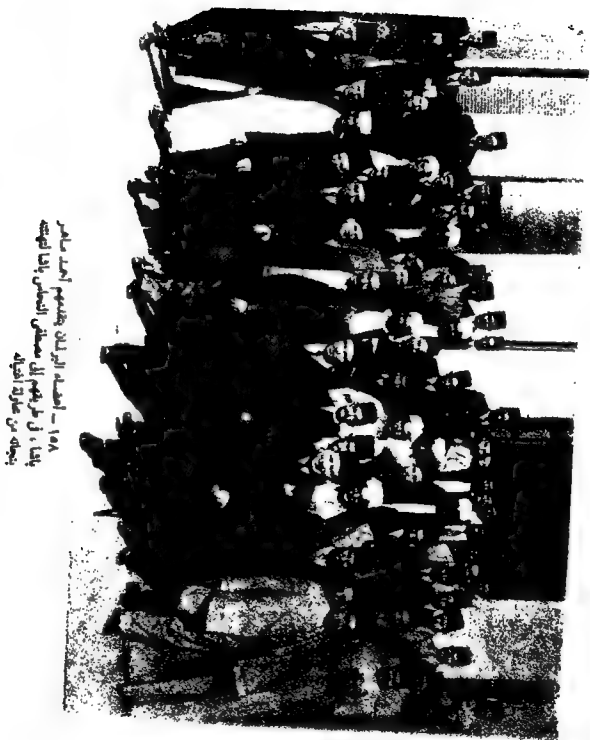
١٥٥ - حرم المجلس باشا وحرم مكرم عبيد باشا
في صورة



١٥٦ - زينب هانم الوكيل حرم مصطفى
التحسين باشا



١٥٧ - الملك الأكبر الملك أمين الحسيني رئيس
 لجنة الحرية العليا وإبراهيم دمردق أباظة باشا
 والشيخ محمد الطائيب دراز في صلاة العيد

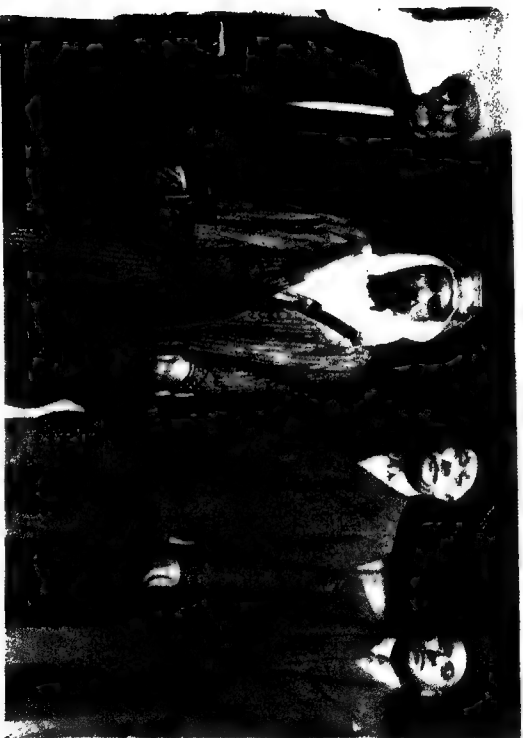


١٥٨ - أعضاء البرلمان يقدمون أحمد سامي
باشا ، في طريقهم إلى مستشفى النحاس باشا لعيته
بجانبه من عازلة الحديد

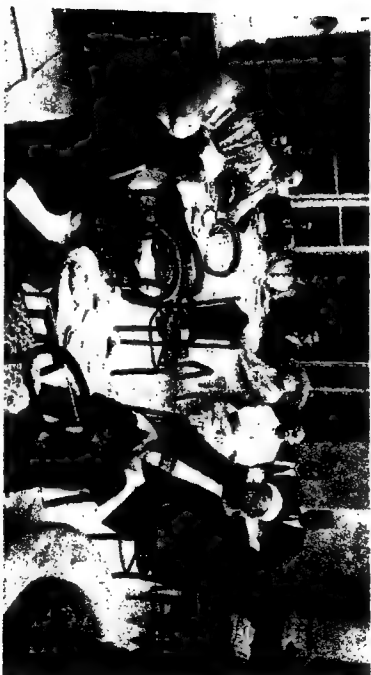
(سنوات ما قبل الثورة - ٩)



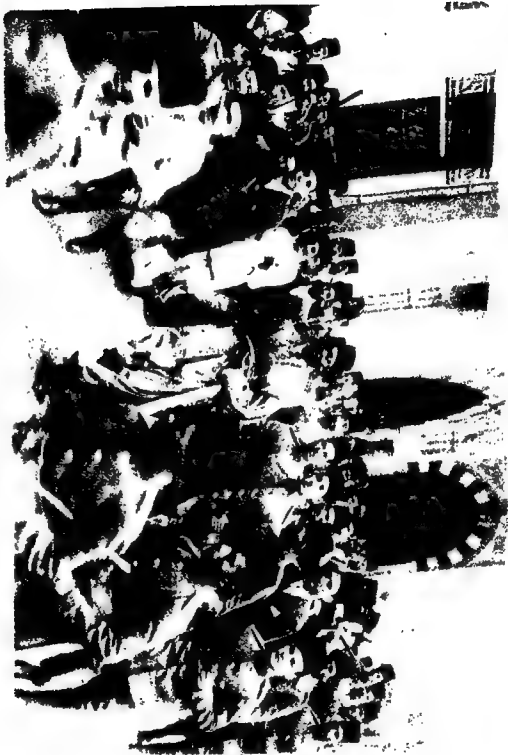
١٥١ - في الأسبوع الأول من يناير ١٩٣٩ شارك
 النحاس باشا في حفل التأميم لتكريم الزعماء
 والقيادات المناهضين من مقام جمهورية سبيل :
 في الصورة أحمد حلمي باشا وبقية الزعماء



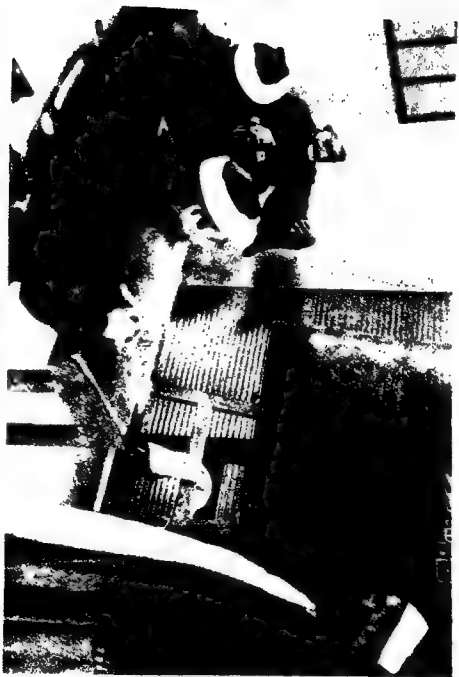
١٦٠ - الأمير عبد الله أمير شرق الأردن في زيارة
له بعمير قبل أن يصبح ملكاً للأردن وإلى جانبه الشيخ
الرازي



١٦١ - حفل عرس في بيت شيخ العربية أحمد
عقيل باشا



١٦٢ - سفير الأوروطة المصرية إلى السودان في
١٩٣٧/١٧/٢٤ مدي أحمدى أحمدى عبد الله الموفق
بالحربان المصري - وهو مودان - وقد اتفق بالأمم
المصري



١٦٣ - الأستاذ الأكبر شيخ المذبح الأزهر
مسطى الزاوي في أحد فصول جامعة الأزهر
يحدث الأساتذة والطلاب يستمعون



١٦٥ - الشيخ المرافي كان زهيا دينيا وزهيا
سياسيا



١٦٦ - الشيخ المرافي في الأزهريين طلبه



١٦٧ - سليم حسن بك والد عليه الأندلس
المصريين وأكثرهم وطنية : كانت له مع السراي
خصومة عنيفة .



١٦٨ - محمود غالب پاشا قاضی ام وزیر ،

١٦٩ - محمد توفيق دياب من رئاسة تحرير الجهاد
إلى السجن وبالعكس



١٧٠ - ميلس عمود العقاد : كاتب عملاق
وشاعر ، مجلد ، خلاق



١٧١ - محمد علي علوية باشا واحد من أشهر
المحاميين المصريين الذين تخصصوا في الدفاع عن
القضية الفلسطينية



١٧٢ - مصطفى النحاس وأحمد ماهر قبل
الانفصال



١٧٣ - عزيز المصري باشا زائد الوحيد ، الذي
أنتم في الولايات المتحدة الأمريكية لأن أنه أمريكي



١٧٤ - مکرم عید پاشا و ابراهیم عید الملکی
پاشا



١٧٥ - الشيخ المرافي والقراشي باشا



١٧٦ - ابراهيم عبد الحادي باشا وعمود غالب باشا



١٧٧ - التحاسن باشا ، والسفير صادق
المجدي ، سفير الأفغان المقيم دائما في مصر ، لقد
اتخذ المجدي من مصر وطنًا دائمًا له ،



١٧٨ - مصطفى النحاس باشا وعبد السلام حمه
نشا قولى كل منها رئاسة مجلس النواب



١٧٩ - الأمير عمر طوسون باشا من قيادات
مصر الوطنية وكان دائما سيقا لمعلونة المشروعة
الوطنية وخاصة الجناح الاقتصادى



١٨٠ - الأمير يوسف كمال من أفق أسرته
البيت المالكي وكان القطار يمشي ساعات في لراضية
الواسعة ، ولم يكن يشغله في حياته سوى كلبه .



١٨١ - محمد الباسل باشا غونج للمعطاء الوطني
المخلص



١٨٢ - شريف صبرى پاشا في قصره



١٨٣ - عزيز المصري پاشا في آخر حيات ايامه



١٨٤ - د. طه حسين ومعاركه السياسية
والأدبية .



١٨٥ - لطفى السيد استاذ الجيل وكل الأجيال

١٨٦ - ظلت حرب باشا زعيم مصر
الاتصالي



١٨٧ - عبد اللطيف طلعت باشا كان الانجليز
يكرهونه عندما كان وكيلا للديوان الملكي



١٨٨ - محمد التايبي رائد الصحافة العربية الحديثة





١٨٩ - صورة رسمية للدكتور محمد حسين
هيكل باشا



١٩٠ - د. محمد حسين هيكل رئيس حزب
الأحرار الدستوريين يخطب



١٩١ - الشيخ حسن البنا
المُرشد العام للأخوان المسلمين



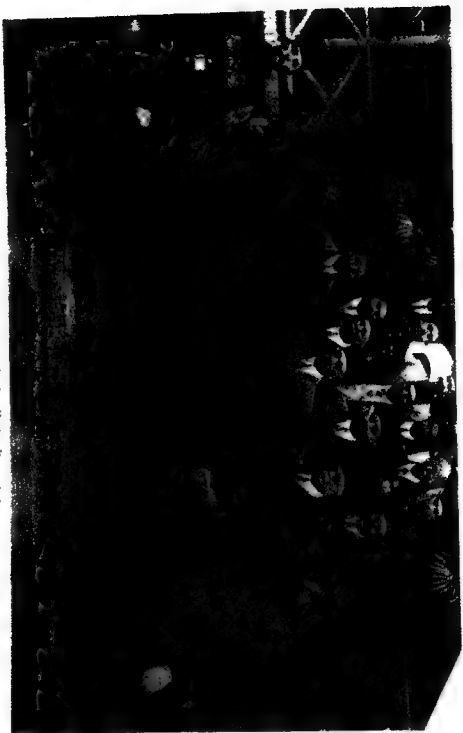
١٩٢ - محمد علي علوية باشا خارجا من محطة
القلمس عند وصوله إليها للمشاركة في مؤتمرها
الاسلامي ،



١٩٣ - الأمير محمد علي والنقراشي باشا ميتسيا



١٩٤ - الأمير محمد علي وشريف صبري باشا .



١٩٥٠ من الزعماء الذين لم يتداروا بعض حلقهم من الضحايا
والمراسمة : حلق يكن بيتنا رقم ١٥ من الضحايا
المرجوة السلام



١٩٩ - عبد الحليم حافظ ، رجل مصر



١٩٧ - الملك من زعماء مصر ، مصطفى
 النحاس باشا ، محمد محمود باشا ، عبد الحليم باشا ،
 اسماعيل صديق باشا ، وحافظ حفيظ باشا



١٩٨ - في اعراس ام وزارة حمد بن حمد بن علي الاميرة

كليل حمد بن علي ، الملك فاروق ونصيح رئيس الوزراء
الملك بن يوحى وكان قاسيا في تعامله ، في نهاية
الملك : رجا الملك فاروق من حمد بن حمد ان يتسليم
وهو يتسلم المستحقين في اكر الملك حتى لا يقال ان
ملك ازمة وزارية ، وكان حمد بن حمد بن علي : انا
حمد بن حمد بن علي وبن علي وبن علي وبن علي وبن علي
في مشروبات فاروق التي لم تنته بعد : في الصورة مع
حمد بن حمد بن علي وبن علي وبن علي وبن علي وبن علي



١٩٩٩ - في أزمنة مع الملك فواز سنة ١٩٣٧ أقيم وزيره حمود
 حمود باشا : سئل حمود حمود عن المسيحيين وهو في
 دوما : هل ستكون في خدمة الملك عند عودتك من
 روما ؟ وكان حمود حمود للمسيحيين : كلا ، ولكن
 الملك فواز سحر على الباغية التي استقبلها ، وكانت
 أزمنة : حمود حمود يرثي الملك فواز في المروية الملكية



٢٠٠ - في أمم محمد محمود الأخيرة - وهو اللطم واحد
 من الشخصيات البارزة التي تختلف معها ولكن
 لا تلك إلا احترامها - محمد محمود ، محمود بن
 مرسى مطروح ، : العمدة في علة سبلى جابر
 بالاشتراك واحد انصاره جلال القليل به .

استدراك هام

سقط سهواً إسم المناضل القديم شوقي عبد
الوهاب تحت رسالته المنشورة في الفصل الأخير
صفحة ٥٥٢ ونأسف لهذا الخطأ غير المقصود :
من ٢ .

الفهرس

٣	• • • • •	أهداء
	• • • • •	مقدمة ومدخل الى الكتاب : مصر في ٦٠ سنة (١٨٦٥ -
٥	• • • • •	١٩٢٥) ايجابيات وسلبيات : مالنا وما علينا • • • • •

١٢٣	• • • • •	الباب الأول
	• • • • •	الفصل الأول : من تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الى معاهدة ٢٦
١٢٥	• • • • •	أغسطس ١٩٣٦ • • • • •
	• • • • •	الفصل الثاني : معاهدة صداقة بين مصر والمملكة العربية
١٤٩	• • • • •	السعودية • • أول معاهدة بين دولتين عربيتين مستقلتين •
	• • • • •	الفصل الثالث : انتخابات سنة ١٩٣٦ ومشكلة الوصاية على الملك
١٥٧	• • • • •	فاروق • • • • •
	• • • • •	الفصل الرابع : مصطفى النحاس يؤلف وزارته الرابعة ويخرج
١٧٣	• • • • •	محمود فهمى النقراشى من الوفد • • • • •
	• • • • •	الفصل الخامس : الصراع بين القصر ، والوفد يصل الى الذروة
٢٠١	• • • • •	٢٠٩
	• • • • •	الفصل السادس : روز اليوسف والبلاغ تسقطان وزارة النحاس

٢٤١	• • • • •	الباب الثاني
	• • • • •	الفصل الأول : محمد محمود يرأس وزارة جديدة تجرى
٢٤٣	• • • • •	الانتخابات • • • • •
	• • • • •	الفصل الثاني : انشقاق فى الحزب الوطنى بسبب اشتراك
٢٦٥	• • • • •	رئيسه فى وزارة محمد محمود باشا • • • • •
٢٧٥	• • • • •	الفصل الثالث : رئيس الديوان ضد رئيس الوزراء • • • • •

— الباب الثالث ٣٩٦

الفصل الأول : مصر والقضية الفلسطينية وقضية الوحدة

العربية ٣٠١

الفصل الثاني : مؤتمر نسائي في القاهرة لنصرة القضية

الفلسطينية ٣١١

الفصل الثالث : محاولة في لندن لحل الصراع العربي الاسرائيلي

— مؤتمر هام في لندن ٣٢٩

— الباب الرابع ٣٤٧

الفصل الأول : عدو المرأة يفتح النار على المرأة ٣٤٩

الفصل الثاني : يدعى الزواج من أم كلثوم فتقاضيه أم كلثوم ٣٥٩

الفصل الثالث : قضية الراقصة امتثال فوزى وذبول الامتيازات

الأجنبية ٣٦٩

— الباب الخامس ٣٧٩

الفصل الأول : أزمة سياسية عنيفة حول مزرعة الجبل الأصفر

٣٨١

الفصل الثاني : عزيز المصري باشا مفجر الأزمات ٣٩٣

الفصل الثالث : محمد محمود يخوض أعنف معركة ضد الأمراء

والنبلاء ٤٠٧

الفصل الرابع : معركة حول خطابات فيكي باشا ٤١٣

— الباب السادس ٤٢١

الفصل الأول : عقبات أخرى في طريق محمد محمود ٤٢٣

الفصل الثاني : محمد محمود يخوض آخر معاركه ٤٣١

الفصل الثالث : اجبار محمد محمود على الرحيل !! ٤٤٧

— الباب السابع ٤٥٧

الفصل الأول : « على ماهر » يخلف « محمد محمود » ٤٥٩

الفصل الثاني : طلعت حرب يلقي جزاء سنمار القصر ٤٧١

يقيل رئيس بنك مصر ٤٧١

•Y•

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٨/٥٤١١

ISBN — ٩٧٧ — ٠١ — ١٨٨٠ — x

كما قلت في الجزء الأول من كتابي : سنوات ما قبل الثورة :
لعلها التجربة الأولى من نوعها في دنيا التأليف .

أن يكتب الشعب تاريخه بنفسه وأن يجمع الكتاب الواحد
بين دفتيه الرأي والرأي الآخر أقول في الجزء الثاني من هذه
السلسلة إنني كنت أتوقع هذا الإقبال الرائع على هذا الكتاب
من جماهير الشعب لأنهم يقبلون على تاريخهم .. هم الذين
كتبوه لا بل هم الذين صنعوه ولست سوى مسجل لصفحات
تاريخ مشرق صنعه شعب عظيم معطاء .

كالبحر يطره السحاب
وماله فضل عليه لأنه من مائه